سليمـــان الشـــيخ

الجزائر تحمل السلاح
أو زمن اليقين

دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة

ترجمة : محمد حافظ الجمالي



الدار المصرية اللبنانية

سليمان الشيخ

الجزائر تحمل السلاح
أو
زمن اليقين

دراسة حول تاريخ الجزائر

ترجمة محمد حافظ الجمالي

الدار المصرية اللبنانية



الدار المصرية اللبنانية

16 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

ص.ب 2022 - ت: 3923525 - 3936743 . ف: 3909618

e- mail : ALMASRIAHRASHAD@LINK. NET

رقم الإيداع : 21065 / 2002

الترقيم الدولي : 9 - 782 - 270 - 977

الطبعة الأولى : شوال 1423 هـ - يناير 2003م

طبعة خاصة للدار المصرية اللبنانية

بإذن من دار القصبة للنشر - الجزائر

ردمك : 1 - 363 - 64 - 9961

الإيداع القانوني : 2002 - 2460

تقـــــديـــــم

إن ترجمة كتابنا هذا للغة العربية لم تعرف النور إلا بعد الإصدار الثاني باللغة الفرنسية. ومرد هذا التأخير إلى محاولة أولى فشلت وإلى العديد من الأحداث التي هزت البلاد في العمق منذ أواخر الثمانينات، والتي جعلت من رغبة نشره من الانشغالات الثانوية. وقد حالت مختلف المسؤوليات السياسية المتحملة في هذا السياق مــؤقتاً دون التكفل بهذا المشروع جراء تعاقب المستعجلات التي هيمنت على كل طاقاتنا.

غير أن الطلب الملح من بعض الأصدقاء حين مجدداً المشروع الذي استطاع أن يتجسد بفضل الاستعداد النضالي للأستاذ فاضل الجمالي الذي أهله تحكمه التام في اللغتين العربية والفرنسية وثقافته الواسعة والتزامه السياسي وصداقته الخالصة للجزائر لهذا العمل الهام والصعب وهو الترجمة ، فليجد هنا آيات شكري وعرفاني وتقديري العميقين.

إن هذا الإصدار يجد تبرير تحيينه على ضوء الأحداث المأساوية التي عاشتها البلاد طيلة العشرية الأخيرة من القرن العشرين. وبالفعل، فمن البديهي أن تستوقف المأساة المعاشة في الحاضر، وبقوة، الماضي القريب للبناء الوطني، والماضي الأبعد للمطالبة الوطنية. ألم ينجب "زمن اليقين" وبالدماء والدموع زمن الجحود والشكوك ؟ إنه سؤال خطير يطرح على الضمير الوطني، ضمير جريح أولى على نفسه، وكضرورة، القيام بمراجعة عميقة لذاته وبتحديد دقيق وبدون تنازل للمسؤوليات. فهناك الكثير من الخسائر التي لا يمكن تعويضها، وهنــاك الكثير من المساس بالأمن والكرامة الوطنيين، والتي لا يمكن بأية حال من الأحوال أن تحسب كمجرد "أرباح وخســائر"، ويتعين استخلاص الدروس، بشجــاعة ووضــوح، من هذه المرحلة القاتمة من التاريـــخ الوطني قصد العمل على التام الجراح العميـــقة والوقايـــة من كل خطر الانتكاسة.

ويتعين، في غضون ذلك، استعادة مرجعيات المجتمع الجزائري باعتباره أمة، والتي أقامها طيلة مساره التاريخي، وخصوصاً أثناء المرحلة المؤسسة لكفاحه التحريري. فمن هذا المنظور تجد إعادة الإصدار هذه مبررها الملائم وتساهم في هذا التوضيح الضروري الذي يعيد للعنف

التحرري وذلك البعد السياسي والأخلاقي والحضاري، والذي مكنه من الارتقاء إلى العالمية .

إنها بالفعل تلك المرجعيات التي تمكن البلاد من الابتعاد عن الغرق واستعادة طريقها وتحقيق " التراكم التاريخي " الضروري باعتباره ضمان ولبتها وازدهارها.

إن ضياع هذه المرجعيات، بالمقابل، قد سلم البلاد للجنون التخريبي لشبان تائهين ممذهبين متعصبين متلاعب بهم ومبرمجين لتنفيذ العمل المنظم لهدم البلاد. فاغتيال المثقفين والفنانين والصحفيين، وهديم المدارس ومؤسسات التكوين، وحرق المصانع، وتخريب الهياكل القاعدية الاقتصادية، والسرقة وابتزاز الأموال، ووضع القنابل في الحافلات المكتظة وفي الأماكن العمومية في أوقات الازدحام، وتذبيح السكان المعزولين، وخطف واغتصاب النساء والفتيات .. وقائمة هذا الأعمال طويلة، وهي ناجمة عن اللصوصية والجريمة، كل ذلك يبرز وبوضوح تام الدوامة القاتلة والانتحارية في الوقت نفسه والتي غرق فيها أناس متشبعون بالحقد ومتعطشون للدماء، في انقطاع متزايد أكثر فأكثر مع مجموعتهم الوطنية ووضعهم الإنساني.

وبالتأكيد، فإن أسباب مثل هذا الانحراف متعددة، بدءًا بخيبة الأمل الناجمة عن الأخطاء في التسيير المتعثر لما بعد الاستقلال الوطني وذي الحصيلة المتناقضة، وبالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتواصل منذ الثمانينات وهو ما يثير لدى مهمشي سوء التنمية والعولمة المزعزعة فقداناً للأمل وتمرداً. وعندئذ تصبح الأرض خصبة لزرع مرجعيات خارجية تم تطعيمها في معسكرات التمذهب ببيشاور وأماكن نشر " الإسلاماوية المتشددة ".

فقد تم تسليم شبيبة حائرة حر مت من القيام هي كذلك بثورة إلى عمل تجنيدي واسع، وتم تسليحها بيقين كاذب وأدوات حقيقة للقتل والدمار.

إن رفض المرجعيات قد نجم عنه انهيار مأساوي للقيم التي تشكلت بنيران الثورة التحريرية، وصنع جراء ذلك انغماداً مرضياً للتاريخ. فـ " الجهاد " أفرغ من معناه الديني والسياسي، والكفاح المسلح الذي أفرغ هو الآخر من كل مشروع سياسي قابل للتبرير، عكس العلاقة بين الغاية والوسائل ليتحول إلى إرهاب في مظاهره الأكثر بربرية، وفي أسبابه الأكثر إجرامية. ومن أجل إبراز أوضح للقطعية مع كل مرجعية لرموز الأمة تم تدنيس الراية الوطنية وانتهاك حرمة قبور شهداء الثورة التحريرية، من ذلك آن الحقد الإجرامي لمتحمسي هذا الكفاح الفاشل قد استهدف بوجه خاص المجاهدين، وكأنه يريد أن يسجل الرغبة في أخذ الثأر من الحركة الوطنية

الجزائرية. وكدلالة كاشفة، فإن أماكن التواجد القوي للجماعات الإسلامية المسلحة هي تلك التي نشط فيها الحركى (العملاء) أثناء الثورة التحريرية. وهكذا فإن حرب الجزائر تبدو وكأنها تنبعث من جديد بسبب العواصف التي تحرك البلاد وتزيد من خطورة التصدع الاجتماعي. وأعاد الكثير من المجاهدين المسنين حمل السلاح وأخذوا طريق الجبال لزحزحة أولئك الذين احتلوها بغير حق والحاملين لمشاريع مضادة للوطنية. وبالفعل فإن المزاعم الوهمية الناجمة عن التوظيف السياسي والمتشيع للدين ستحطم على صخرة القيم التي تشكلت طيلة المسيرة الطويلة للحركة الوطنية. ولا يمكننا أبداً أن نعتبر غير قابل للحل هذا التدحرج نحو الجحيم لجزائر مهانة ومدنسة ، لجزائر مرهقة ومحتقرة ، لجزائر جريحة شهيدة ، لجزائر يُزعم أنها بلا ماضي وبلا مستقبل.

إن جزائر التحديات تبقى أكثر من أي وقت مضى حاضرة وتسعى بعزم لمواجهة العدوان عن طريق اغتراف طاقات نهوضها من قيمها التأسيسية. فإرادة الحياة قد استطاعت هكذا أن تنتصر على غريزة الموت. وهناك رجال ونساء على وجه الخصوص ، يتسمون بشجاعة رائعة هبوا لإعادة بناء ما تم تخريبه ، ولتسيير المدارس والجامعات والإدارات والمصانع ، وبكلمة واحدة لبعث الحياة والحركية في مجموع البلاد بالتصدي يومياً للتهديدات ومخاطر الموت.

ومثل هذا العناد يستمد طاقته وإلهامه من منابع الوطنية أثناء المرحلة الطويلة للمطالبة. ويحث هذا الكتاب على مثل هذا التجذر ، ولعله يساهم بقدر متواضع في تذكير الذاكرة الجماعية بالآمال الجميلة التي يحملها " زمن اليقين " هذا والمعروضة لقراءة نقدية.



مـــقـــدمـــة

ربع قرن أصبح يفصلنا عن أول نوفمبر 1954. وهذا زمن كاف ليصل جيل كامل إلى الرشد. كما هو كاف لشعب فتيٍّ بشكل خاص، لكي يتجدّد إلى حدّ كبير. وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن نصف الشعب الجزائري دون الخامسة عشرة من العمر. وما يقرب من 60% دون العشرين. وكل هؤلاء الفتيان لم يعرفوا النظام الاستعماري مباشرة، ولا النضال من أجل التحرير الوطني. وتؤكّد هذه الحقائق البسيطة، إمكانية "النظر من بعدٍ ما" بالنسبة إلى الأحداث التي هزّت الجزائر من عام 1954 إلى عام 1962.

وحتى إذا كان أول نوفمبر 1954، بالنسبة لمن عاشوا بحرارة هذا العهد، لا يزال كأنه البارحة، فذلك لأن الجروح التي ساء برؤها ما تزال حارة. وكأنها حقاً وقعت البارحة.

إن ليالي القلق، وأيام الغضب ؛ والسجن أو النفي ؛ وموت "أخ" أو موت "قريب" ؛ والخيانات التي هي في مقياس الإنسان، والبطولات التي تتجاوز هذه المقاييس، لن يغيّر الزمن منها شيئاً.

إلا أن التاريخ يمكنُ ويجب أن تبدأ كتابته، ولا سيّما إذا لم يمكن تفسير الحاضر إلا بالرجوع إلى الماضي المباشر، وهذا الكتاب ثمرة زمن طويل من فقدان الصبر، ولقد نشأ عن أطروحة لدكتوراه الدولة، نوقشت عام 1975[1] وهو كتاب أعيدت كتابته[2]، وكان لابد من أن يتخفف من بعض ما فيه لتسهل قراءته بالنسبة إلى جمهور واسع. وهكذا فقد حُذفت منه الأقسامُ المنهجية، وأزيلت الملاحق المفرطة الطول، كما حقّق ثبت المراجع التي يمكن أن تستعاد، من خلال الهوامش المذكورة آخر كل صفحة. أما الصورة العامة فقد استبقيت، ولم تتناول التعديلات إلا التفاصيل. ولقد استفادخت هذه أحياناً مما حملته إليّ قراءاتٌ جديدة. وهناك تغيّرات أخرى، يمكن، على الغالب، أن تفرض نفسها بصورة لاحقة، على ضوء وقائع جديدةٍ قرِّرَت، وشهادات جديدة كُشف النقاب عنها، أو وثائق جديدة نبشت، ذلك أن البحث في هذا المجال ما زال بعيداً عن أن يكتمل. وأملنا أن نرى هذه المساهمة المتواضعة تحفز أبحاثاً جديدة وتقدم الفرصة المناسبة لقيامِ

نقاشٍ حول التاريخ الحديث للجزائر، وهو نقاش لا هوى له إلا البحث عن الحقيقة.

ولقد يغرينا أن نعتقد بأن كلَّ شيء قد قيل حول تاريخ النضال من أجل التحرير الوطني في الجزائر، بالنظر إلى كثرة الكتابات العائدة إلى هذا العهد، الغني بصورة خاصة بالأحداث. فقوائم المراجع الضخمة[3] التي أصبحت موجودةً اليوم، تعطينا عنها فكرة جيّدة. ولكن ما إن نحاول قراءتها واستغلال معلوماتها حتى ندرك أنه بقي الكثير مما يجب أن يقال. وهذا الشيء المعروف والذي أصبح سهل التناول بالنسبة إلى الجمهور العام، وحتى إلى الاختصاصين، لا يؤلّف في الواقع إلا القسم الطافي من هذا الجبل الجليدي الذي يمثله الجزء التاريخي من النضال الذي وقع بين 1954 و1962. أما المناطق الغامضة والمراحل المعتمة، والأسرار التي لم توضح، والوقائع التي لم تعرف جيداً، أو المعروفة جزئياً فقط، فتظلّ كثيرةً جداً. ولكن الأدعى إلى النظر، بلا ريب، هو القسم الهامّ من الحوادث التي شُوهت بالأهواء المتحيّزة، والتأويلات المغرضة: ترى هل الوقت ما يزال مبكراً جداً لكي نأمل بمباشرة هذا التأريخ بالحدّ الأدنى من الفكر النقدي ؟

ويميل الإنسان إلى الاعتقاد بذلك، طواعيةً، إذا هو نظر إلى ردود الفعل المختلفة، والمتناقضة أحياناً، والمغرضة دوماً، التي يثيرها كلُّ موضوعٍ، يعالج هذه الفترة، بل انه ليعتقده أكثر إذا هو نظر بعين الاعتبار إلى أن مجموعةً من الممثّلين من الذين قاموا بدور هامٍ، أو أساسي، في هذا الحادث الحاسم أو ذاك، ما يزالون أحياءاً. ولئن كان لوجودهم أن يقدم إمكانية الحصول على شهاداتهم الثمينة، فإنه، يلعب بالمقابل دور "المخنقة " ويحفز المراقبة الذاتية، وليس من قبيل المصادفة أن تاريخ الجزائر، هو، بالمقارنة، من صنع مؤلفين غير جزائريين،بالدرجة الأولى، وليس مصادفةً أيضاً إذا كان هذا التاريخ لا يزال بل ويظلّ محصوراً كله تقريباً في الرواية الصحفية، أو في دفاع الإنسان عن قضيته، وليست المشكلة بالدرجة الأولى، هي في "تأسيس" تاريخ الجزائر، وبخاصة تاريخ حرب التحرير الوطني، بل هي قضيةُ "إزالة الاستعمار عنها" أي تجريدُها من كل صفة جدلية تردها إلى أن لا يتصوّرها أحد إلا كجواب على التاريخ المصنوع أو المتصوَّر في إطار إيديولوجية المسيطر الاستعماري.[4]

والقضية هي أن نتجاوز المستوى الإيديولوجي للتاريخ التبريري، لكي نصل إلى مستوى التاريخ النقدي، الأقل حرصاً على التبرير الذاتي، من ذاك الذي يحرص على النقد الذاتي،

والذي يفكر بتعيين موقعه بالنسبة للآخر، أقلّ مما يفكر بتعيين موقعه بالنسبة لذاته، هو، كاشفاً عن حقيقته الخاصة بما فيها من عظمة وبأس، مع وحدها العميقة، وتناقضاها الخاصة.

وصحيحٌ أن محاولة إعادة اكتشاف الماضي الحديث الذي عيش بعنفٍ، هو من الصعوبة بمقدار ما تتعارض الرغبةُ في جعل الأشياء نسبية، مع العقيدة المحصّنة باليقينيات. ولكن المحاولة تبدو من الضرورة بمقدار ما تبدو نادرةً تلك الكتابات غير الملطّخة بالذاتية حول المرحلة، موضوع البحث، ونحن نقدرّ من غير أن نُدفع بالسذاجة إلى الحّد الذي نظن معه أننا سنبلغ الموضوعية، في مثل هذا الميدان. إن من الممكن إخضاع القناعات التي لا تتزعزع لمحكّ الشك والاستعاضة عن رواية الملحمة بنزعة المنتصر، بالبيان الواضح الذي لا مجاملة فيه. وليست القضية هنا أن نطمع بتجرّد متعال للملاحظ الناظر من زاوية سيريوس Sirius[5] ذلك أن التورّط الشخصي هنا عظيم الأهمية في حالتنا نحن. ولما كنا من هذا الجيل الذي فوجئت مراهقته وأغضبت بعذاب الأحداث التي طُبعت (بالمناظر اليومية للعنف)، آثارُها على حساسيةٍ كانت مرهقة سلفاً، فسوف نحاول أن نكون شهوداً على سنوات الحرب تلك، ومحاسبين إياها.

ونريد بهذه المناسبة أن نساهم في كتابة هذا التاريخ الذي لا يزال ماثلاً، أو هذا "التاريخ الآني" الذي يتحدّث عنه بينوا فرهاجن[6] والذي يقتضي علاقة جدلية ومباشرة بين الملاحظ وموضوع دراسته: فالتاريخ المباشر الذي موضوعه معرفةُ وفهم المجتمعات الحالية المتأزمة والمقبلة على التغير، والذي تقوم طريقته على التماهي الأفضل بين الموضوع والذات، لا يمكن أن يُتصوَّر بعيدا عن الفلسفة الجدلية"[7].

والحقيقة أن موضوع دراستنا يدخل تماماً في إطار "التاريخ المباشر" المعرّف هكذا، بالصفة المعاصرة للأحداث المنظور إليها، وبظرف الأزمة المسيطَر عليها، وبالعلاقة الصراعية بين الممثلين المتجابهين، وبسيرورة التحوّل التي بدأت، ومطالب هذا التحول باسم الثورة، وعلينا نحن أن نعرفها، ونحلّل محتواها، من خلال أداة القراءة، في الجهاز المفهومي الماركسي. ولكننا لن نستبعد لهذا السبب، الاعتماد على السماوات التفسيرية، الأخرى، ولكن "الطريقة الأخيرة" تظلّ هي الأخذ بعين الاعتبار مستوى القوى المنتجة، وجدلية العلاقات الاجتماعية.

والثورة الجزائرية، التي هي جزء من الحركة العالمية لتصفية الاستعمار التي ألهبت العالم الثالث، بدءاً من الحرب العالمية الأولى، إنما تتصل بالحركة الثورية التي تعلن انتقال مسرح

النضال المعادي للإمبريالية، نحو المنطقة، الغارقة قبلئذ في النسيان، منطقة البلاد الخاضعة للسيطرة الأجنبية، والتي تعزو المبادرة الثورية، إلى الكتل الفلاحية والجائعة في العالم الثالث[8]. وعلى المعادلة التي قدمتها الماركسية الكلاسيكية (الصناعة الرأسمالية والبروليتاريا الاشتراكية) أن تردّ معادلة أصحاب النزعة المتمركزة على أوروبا، الذين يؤكدون على الدور الثوري للعالم الثالث الزراعي المتخلف من خلال حركات التحرر الوطني. وهكذا فإن المطالبة بالاستقلال الوطني، كتعبير عن النضال المعادي للاستعمار، يندرج في الإطار الأعم للنضال المعادي للإمبريالية، وبالتالي في النضال من أجل السلطة على المستوى العالمي.

ولكن نشوء الدول الجديدة، واختلاف الأنظمة والآراء، يستدعي مقداراً أكبر من الحرص والحذر، ويدفع إلى القيام بتحليلاتٍ محدودةٍ بالحالات الخاصة والمشخّصة لكل بلد، وكل تجربة معيّنة. وفي هذا المنظور يجد حرصنا على قياس مدى ودلالة التجربة الجزائرية، شرعيته الكاملة. وأول كل شيء، هو أن نتساءل : بأي معنى يمكن أن نستخدم هنا كلمة الثورة ؟

إنه لا يسعنا، في هذه المناسبة، أن نتبنى الأسمية nominalisme التي اقترحها جاك J. ELLUL بإطلاق كلمة الثورة، على ما عاشه الناس في عهدٍ ما، كثورة، وسمّوه هم أنفسهم كذلك، من خلال كلمات مختلفة أحياناً [9]، إلا مع الاحتفاظ بحق المراجعة. إن المعايير الأساسية المقبولة بوجه عام، لتعريف الثورة يجب، بهذه المناسبة، أن توضع أمام الحالة الجزائرية لكي نعرف، بشكل أفضل، كيف نُحدّد مكان هذه الأخيرة:

– *العنف* – فالثورة، كنفي جذري للنظام القائم، إنما تظهر أولاً بطريق العنف، وخلافاً للنزعة الإصلاحية، فإنها ترفض كل مصالحة، فتجد نفسها بهذه الصورة ملزمةً بالحلّ المتطرّف، للقطيعة. وهذا النضال المسلّح من أجل التحرير الوطني في الجزائر، خلال أكثر من سبع سنوات، كان يبرز فيه عنف المجابهة، بين السلطة الاستعمارية ومختلف طبقات الشعب الذي حمل السلاح.

– *مشاركة الجماهير* – والثورة، بحكم صفتها الجذرية، وعنفها جندّت الجماهير التي تؤلّف قوتها الأساسية[10] وكانت مساهمة الجماهير في النضال من أجل التحرير حاسمة، وأتاحت لها إسقاط القوى الذي قامت به السلطة الاستعمارية، لكي تفرض وجودها

– *التنظيم* – لا يمكن أن نتصوّر الثورة، من دون حدّ أدنى من التنظيم الذي يمكن أن يضمن للعمل انسجامه ونجعه. وهنا يكون الحرص على النجع غالباً. وعلى حين أن التمرد لا



يكون إلا انفجاراً لا يقاوم، للحرية التي طال كبتها، فإن الثورة تحدّد لهذا الظمأ إلى الحرية، مهمة تحرير جمعي يقتضي الخضوع للقاعدة والانضباط. وكانت البنى التي أقيمت من قبل جبهة التحرير الوطني، خلال النضال المسلّح، وإنشاء إدارة سرية – سلطةً مضادة حقيقية. تشهد على الأهمية المعطاة للتنظيم. ولا يستجيب هذا التنظيم لشرط النجع في العمل التخريبي، للنظام القائم فقط، بل إنه يُعبرّ كذلك عن إرادة إنشاء نظام جديد ويعلن بهذا عن الصفة الرسمية لتأسيسيته.

– *المشروع* – والثورة بالدرجة الأولى، مشروع في حالة التنفيذ، وهي تختلف عن التمرّد، لا بحرصها على النجع، وبصفتها التنظيمية فقط، ولكن كذلك بالرؤية السابقة التي – تضعها لأهداف عملها. ونلاحظ في هذه الرؤية صورة العالم الذي تريد إنشاءه على أنقاض العالم الذي تريد هدمه. وهذا المشروع الذي هو الصورة المعكوسة للنظام القائم، إنما هو مشروع مضادٌّ يستمدّ إيجابيته من الردّ السلبي الذي يقابلُ به من الوضع المدعو للزوال، والمقضي عليه بالتهديم. فمن الحاضر أخيراً، إنما تستمد صورة المستقبل. والحركة الثورية التي لا ترى لنفسها إلا المهامّ التي ينشئها مستوى النمو الموضوعي والذاتيّ لقواها الخاصة، قادرة على القيام بها، في هذا الإطار من الاستقلال الوطني. أما محتوى هذا الاستقلال فإنه يُعَرف سلبياً بكونه النقيض لنظام الهيمنة الذي أقامته السلطة الاستعمارية.

– التحوّل الاجتماعي الاقتصادي – وهو يؤلف التحقيق الفعلي للمشروع الثوري: ويُؤثّر في مختلف مستويات البنية الاقتصادية: أي علاقات الإنتاج، وطبيعة الدولة، والإيديولوجيا السائدة. وحقاً فإن" فاعلية effectivité المشروع الثوري، إنما تقاس بهذه النتائج. ولكن ذلك يقتضي أن هذا الأخير لم ينتصر فقط، بل إنه أُنجز كذلك: ولكن الثورة لا تعرف من نهاية، بل هي تظل دوماً مثبتة في الأفق[11]. وما من مرحلة من مراحل السيرورة الثورية تتضحّ إلا بالمرحلة التي تتبعها، أما في الحالة التي تهمّنا هنا، فإن مرحلة الصراع المسلّح التي قامت في الجزائر، لم تكتسب معناها الحقيقي إلا على ضوء ما انضاف إليها من استطلاعات بعد الاستقلال. ولكن هذا لوحده لا يكفي لتحديد الصفة الثورية لحركة التحرير الوطني. إذ أن الذي يحدّد هذه الصفة، هو المعنى المعطى لإعادة التبنية* التي تتمّ بعد مرحلة التهديم، لدى إعادة توزيع الوظائف الاجتماعية. وهذه السيرورة لا تزال بعيدة عن الانتهاء بحيث لا تسمح لنا بأن نتنبأ بما كانه

"الماضي": ذلك أن الدور الانتقالي القائم الآن يحمل في طياته، تناقضات عديدة لم تُتجاوز بعد. وهذا ما يجعل المهمة صعبة على الملاحظ الذي لا يستطيع أن يقدّم إلا فرضيات مؤقتة.

أما فيما يتعلق بنا، فقد بدا لنا أننا نستطيع التغلب على هذه الصعوبة عن طريق أخذ الثورة الجزائرية بكلماتها "وذلك بالحرص على إدراك منطقها الداخلي، عن طريق المقارنة بين المشروع المعلن من قبل جبهة التحرير وبين التطبيق القائم". وهكذا فإن مجال بحثنا سيتّجه في آن واحد إلى علاقة الحوادث التي هيمنت على مرحلة الصراع المسلّح، وإلى تحليل مختلف ما صدر عن جبهة التحرير من تصريحات أو كتابات.

ويمكـن أن تصنّـَف النصـوص المدروسة في ثلاث فئات. أما الأولى فتتصل بالنصوص الرسمية التي تبنتـها جبـة التحرير خلال اجتماعاتها على مستوى القيادة، والتي قُدّمت على أنها تعبير عن عقيدتها. وهي تؤلف المستند الأساسي. وهي، من جهة أولى، بيان نوفمبر 1954، والبيان الذي تُبنّي في مؤتمر الصومام، Soummam في أوت 1956، وبرنامج طرابلس المتبنى في اجتماع اللجنة الوطنية للجمهورية الجزائرية، في جوان 1962.

أما الفئة الثانية من الوثائق، فإنها تتألف من منشورات الحزب الرسمية: في الصحافة، والكتيبات، والبيانات. وتؤلف هذه النصوص التكملة الضرورية للوثائق الأساسية. وهي تسمح لنا أما بتوضيح محتواها، وإما بتأكيد أو نفي المبادئ الأساسية التي استبقتها جبهة التحرير.

وأما الثالثة فهي فئة الخطابات، والتصريحات، والمقابلات، ومقالات المسؤولين والقادة السياسين، وتسمحُ هذه المراجع بوصل النص العقائدي بالتأويل (أو التفسير) الذي قدّم له من قبل العناصر الأساسية المكلفة بتطبيقه. ولنقل إن معلوماتنا في هذا المجال، استكملت بالشهادات التي تلقيناها مباشرة من قبل قدماء المسؤولين، وقادة جبهة التحرير، الذين قبلوا أن يجيبوا عن أسئلتنا. فليجدوا هنا صورة للتعبير عن شكرنا، وامتناننا العميق. فبفضل المعلومات الدقيقة التي قدّموها لنا، استطعنا أن نعيد المشروع المعلن إلى الجو المحيط به بشكل افضل، وأن نقدر علاقته مع التطبيق بصورة أكمل.

ويؤلف مجموع هذه الوثائق، وهذه المعلومات، مادةً غنية. ولكن غزارتها لا تسمح لنا باللجوء إلى الطريقة الكميّة في تحليل المحتوى[12] التي تبدو، في هذه الحالة مكلفةً جداً بالنسبة للنتائج المتوخاة. وهكذا فقد مضينا منها إلى الطريقة الكيفية لتحليل الموضوع، المنسق أو المرتّب تبعاً

للمخطَّط الـــ Actionnaliste لمنشئه آلان تورين Alain Touraine.

ويتمفصل هذا المخطط حول ثلاثة مبادئ مشتركة في كل منظومة عمل: أي مبادئ التعارض، والتماهي (الهوية) identité والكلية Totalité التي تقابل الوعي المثلث للآخر والذات والجماعية الكلية[13].

والواقع ان المشروع الثوري يعبر عن نفسه في البداية كمصطلح للصراع، ويقوم بتعيين الآخر[14] الذي هو الخصم الذي تبغي محاربته.

1 - "*ويقتضي مبدأ التعارض*" الذي يوضح هذا المجال من العمل، تحديداً للخصم، وتعريفاً للعلاقات التي يجب أن تقام معه. فالخصم إنما يُعرَّف على مستوى تنازع المصالح، فلا تتصل "غيريته" بالفرد من حيث هو كذلك، ولكن بوضعه statut وبدوره في النظام الاجتماعي، المماَرى conteste، وكذلك بانتسابه إلى المجموعة المناهضة antagoniste

ويكبر هذا النوع من اللاتشخيص dépersonnalisation للعداء، بمقدار ما يزداد وضوح عوامل التعارض في المصالح. ذلك أن مبدأ التعارض أو المعارضة لا يقتضي فقط تعيين الخصم بل يقتضي أيضاً الكشف عن الطبيعة الاضطهادية للنظام الذي يجب أن يلغى، ثم إنه يقتضي كذلك اختيار وسائل النضال، أي تجسيد التعارض. ويتعيّن هذا الاختيار إلى حدٍّ كبير، بتعريف الخصم، واتساع التضاد في المصالح. وهكذا فإن نفاد الصبر من الوضع الصراعي، عندما يصل إلى حد القطيعة، يكشف عن انغلاق النظام المماري فيه، ويبرهن على استحالة الاصلاح. وحينئذ يفرض اختيار العنف نفسه فرضاً، كوسيلة وحيدة لإنهاء النظام القائم الذي يمثّل العنف الأساسي، أو العنف الذي اعتبر قانونياً. ولا يكون حينئذ عنف الحركة الثورية إلا ردّاً عليه. إن هذا هو الردّ المشهور للعنف الثوري على العنف المضاد للثورة، وهو في الواقع ردٌّ مضاد للعنف. وفي مثل هذا التجابه العنيف يكون نفي الآخر من حيث هو مضطهِد، نفياً للنفي ؛ أي انه تأكيدٌ للذات من حيث هي "فاعل تاريخي"[15].ومن جهة أخرى،فإن العنف عندما يدفع بالتعارض أو التضاد إلى أقصى مدى له، أي بصعوده إلى التطرّف، يحدّد استقطاب القوى المتواجهة. إنه يبلور قوى المعارضة ويثير في الوقت نفسه، جهداً من أجل التجمّع، يعَزّز التضامن في المعركة، وبشكل أهم، تنمية تعريف الذات، وتنمية الهويّة، الخاصة، فضلاً عن تعريف الآخر.

2 – *أما مبدأ الهوية* فهو كمبدأ التعارض، يتظاهر على مستويين: على مستوى "احتياز الشعور" ومستوى الفعل، ويقابل الشعورَ بالآخر، شعورٌ بالذات، كما يقابل العنفَ في مجال التعارض، وحدةُ العمل في مجال الهوية الذاتية. وحقاً، فإن قوى المماراة لتجمع ولتعزّز وحدتها في معارضتها المشتركة، ضد الآخر، الخصم.

ويحفز مبدأ الهوية مشاعرَ التضامن الناشئة عن وحدة المصلحة، ويصهر الارادات المتجّهة إلى نفس الهدف، وهذا الانصهار هو الذي يردُّ الاختلاف إلى الوحدة، ويتجّه إلى تجاوز التناقضات الداخلية لمصلحة التناقض الأساسي المتعيّن بمبدأ التعارض (أو المعارضة): وهو انصهار يشهد على انبثاق الوجود أو الكيان الجمعي، ووصول العاملين الاجتماعيين إلى الشعور الجمعي. ويعرّف مبدأ الهوية هذا "الكيان الجمعي" بعنصره الاجتماعي، والمصالح التي يُمثلها، ونوعيته الثقافية، ودوره التاريخي. ثم إنه يكلفه بالتحرير والبعث الاجتماعيين ؛ ولهذا فإنه يجعل منه الناطق باسم الجماعة الكلية المدعوة إلى انقلاب جذري.

3 – وعلى هذا المستوى يتدخل مبدأ الكلية **totalité** الخاص بكل مشروع ثوري[16] أي المشروع الذي لا يمكن أن يُتصوَّر من دون تعريف للجماعة المماراة أو المعادية، وبدون منظور مستقبلي ينبغي إنشاؤه، من حيث أن هذا بالنسبة إلى الأول، يدخل في علاقة التضاد[17] **antinomie**. ولكن شمول المشروع الثوري، لا يقتصر على إطار جماعة معيّنة ؛ بل هو يتجاوزها بالطموح إلى العالمية **Universalité**، وإلى تغيير المجتمع و الإنسان جملة. وهذا ما يعبر عنه ديكوفل بمصطلح "الشمولية العالمية"[18] ويوضحه بكلام لماركس عندما يتحدث عن الثورة الاجتماعية، ويعتبر أنها تؤلف احتجاجاً من الإنسان على حياته اللاإنسانية، لأنها تبدأ من وجهة نظر الفرد، الخاص الحقيقي، ولأن المدينة الاجتماعية التي يرفض الفرد بعد الآن أن ينفصل عنها، تُمثل حقيقة الطبيعة الاجتماعية للإنسان، أي الحقيقة الإنسانية"[19] ثم إن الثورة من خلال مشروعها، تهدف أيضاً إلى التحرير الكامل للإنسان، ولكل الناس، وهي توسّع جدلية السيد والعبد، التي إذ تقضي على الاضطهاد، تحقق تحرير العبد والسيد معاً، ومن هذا المنظور،منظور التحرير الكامل، إنما يَستمدُّ المشروع الثوري، مشروعيته التي تعود، في مستوى الفعل، إلى العناصر الاجتماعية الفاعلة، أي إلى "القوى المحركة" المدعوّة لدور الطليعة في السيرورة الثورية. وبما أنها وسيطة بين المشروع وتحقيقه، بين النية والعمل، فإنها تجسّد مبدأ الشمولية، فلا تعود

تُمثل نفسها ولكنها تمثل الجماعة المدعوّة بالمشروع الثوري، إلى تهيئة انبعاث المجتمع، وليس جماعة بعينها، بل المجتمع كله، المجتمع الشامل. ولهذا كان المشروع الثوري مشروعاً جمعياً.

ويُدركُ هذا المشروع، من وراء المؤسسات، تلك الرهوط الاجتماعية المتكاثرة والداخلة في صراع المصالح. فمبدأ التعارض، وكذلك مبدأ الهوية، إنما يعودان إلى "كيان جمعي" قائم في مجتمع كلّي، معرَّف بمبدأ الكلية (أو الشمولية). ولكن الثوري، لا يعني، بالمقابل، أن هذا يحتمل خطأً فاصلاً، تبعاً لنوع التصورات العقلية التي يثيرها في مختلف الرهوط الاجتماعية المعنية به"[20]. وتصحّ هذه الملاحظة أكثر فأكثر، كلما كان إطار الهوية، مفتوحاً في المجال الذي يهمّنا – أي مجال النضال من أجل التحرير الوطني –

بأوسع ما يمكن لكل أبعاد الأمة التي تحمل السلاح، والتي إذ تصل بين مختلف فئاتها الموحدة بفعل الحماسة الوطنية نفسها، لا تضع نفس المعنى في كلمات "التحرير" و"الاستقلال". وفي هذا التجابه بين المشروع والعمل، يبدو لنا أن من الممكن فهم الفعل الاجتماعي، في تنوّعه، وفي "وحدته المتعددة الأبعاد"[21]، وإعادة معناه إليه (كدلالة ووسيط)، في مختلف مجالاته في التعبير والتظاهر، أي في التعارض، والهوية، والشمولية.

ويجب ألا يغيب عن البال أن مبادئ التعارض، والهوية ؛ والشمولية، تؤلف نظام عمل، وأنها، بحكم ذلك، وثيقة الارتباط فيما بينها. ويؤكد السيد تورين[22] " أنه لا يمكن الكلام عن فعل أو عمل تاريخي، وحركات اجتماعية بصورة أكثر تشخيصاً، إلا إذا كانت هذه المبادئ الثلاثة موجودة معاً، ومرتبطة فيما بينها". وهكذا فإن تعريف الآخر، في مبدأ التعارض، لا يقبل الانفصال عن تعريف الذات، ولا عن تعريف المجتمع الكلي: فالآخر هو ما ليس بالذات ؛ وهذا التعريف الذي يكاد أن يكون مجرد تكرار، يكشف في الواقع عن الصفة الديالكتيكية للشعور بالغيرية alterité، التي تصوغ تعبيراً جديداً لِلْـ "كوجيتو"، "فأنا أفكر بالآخرين إذن فأنا موجود"[23]. ففي التعارض، والمجابهة، والصراع، إنما يدرك الآخر كنفي للذات، وفي الوقت نفسه تنكشف هذه الذات. إلا أن الآخر، والذات، لا يبقيان في عداد المجرّدات ؛ بل هما يقومان، بصورة مشخّصة في إطار تاريخي" واجتماعي، معيّن تماماً. أما التعارض الذي يجعل كلاً منهما يقف ضد الآخر فيقتضي الرجوع إلى صيغ متضادة من "قابلية التجمع "Sociabilité" تلك الصيغ التي تجد أساسها في دور ومركز كل واحد من المتعارضين في ذلك المجتمع المعيّن.



والأمر كذلك في مبدأ الهوية الذي يحقق الوحدة والانسجام في الجماعة groupe، ويحدِّد تأكيد الذات. ولكن هذه الوحدة وهذا التأكيد ليسا مما ينظر إليهما بذاهما، حتى ولا لذاهما. بل إنهما يدخلان في عملية الفصل والتعارض مع الآخر ؛ وهما يعبّران أيضاً عن الرغبة في البروز على المسرح التاريخي، والخروج من الظلمات التي فرضها "ليل الاستعمار"، والوصول إلى دور العنصر الفاعل، المتحكِّم بمصيره. والصانع لمستقبله، وإنشاء مجتمع جديد على أنقاض القديم الذي يُهدم، والذي نكتشف، من خلال عملية الهدم، وتحت ضربات المعول، أسرار هندسته، ودرجة تماسك مادته، وعمق أسسه، وألف زاوية من زواياه الخبيئة.

وأخيراً فإن مبدأ الكلية. – المبنيّ على تعريف المجتمع ككلّ، وفكرة المجتمع الذي علينا أن ننشئه– يستمّد جذوره ويتسّع، في جيشان الوضع الصراعي الذي يتواجه فيه الرهطان أو الجماعتان المتعارضتان. وهو، إذ يكون محدَّداً "بــ" ومحدِّداً "لــِ" تعريف الآخر والذات، يهبُ لفعلِ كلّ منهما دوره، قيمة ومعنى ؛ وبحكم هذا فإنه ينشئ عدالة المشروع الثوري.

ويقيم كل من هذه المبادئ علاقات وثيقة مع المبدأين الآخرين، ويساهم في دينامية (ضرام) منظومة الفعل التي تعكس الحركة الاجتماعية الموجودة فعلاً. ولكن هذه الحركة الاجتماعية تُبرز في الممارسة، غلبةَ أحد هذه المبادئ المذكورة. ذلك أن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نبقي على علاقة التكافؤ بينها.

ولنشر بإيجاز، إلى أنه عندما يسود، في الحركة التاريخية، مبدأ الشمولية، ويهيمن على المبدأين الآخرين، فإن الاتجاه يكون نحو دوغمائية (يقينية) الايديولوجيا التي هي ركيزته. وعندئذ يكون كل شيء متعلقاً حرفياً بالمشروع المتجمّد في العقيدة، كما يكون قليل التأثر باللوينات التي يقدّمها الواقع. إذ أن العقيدةَ الرسميةَ تغطي وتُبرِّر النظام الذي يمكن أن تنحرف ممارساته السلطوية لتصبح حكماً استبدادياً كاملاً. والحالة النموذجية لهذا كله، هي النظام الستاليني.

أما في الحالة التي يسودها مبدأ الهوية، حيث يقوم كل شيء على تعريف الذات، فإن الاتجاه يكون نحو الفعل الدفاعي. وهذا وضع الأقلية التي تشعر بأنها مهدّدة بجوٍ عدائي فتحرص على صيانة هويتها، وقد يغامر عملها الهادف إلى هذه الغاية، بأن يصبح نوعاً من الطائفية.

وأخيراً فإن الحالة الأخيرة لهيمنةِ مبدأ التعارض، هي التي ستسترعي عما قريب انتباهنا، بشكل خاص، لأنها تقابل حركة تحرير وطني تستمد ضرامها من التعارض مع الخصم الذي هو

المستعمِر، وذلك أن البنية الاستعمارية، المتميزة بثنائيةٍ تفصل بين المستعمِر والمستعمَر تُبلور على مستوى الصراع، استقطاب الخصمين الاثنين. فالتعارض العنيف هو عندئذ تلك النقطة التي ينتهي إليها احتياز الشعور بالذات، بالنسبة إلى الآخر الذي يصبح المرجع الأساسي. ومن هذه الناحية، فإن المشروع الثوري يكون مشبعاً بسمة الرفض، والتعارض، والتمايز بين الخصمين ؛ ويَصِحُّ هذا حق في مبدأ الهويّة الذي يردّنا فيه تعريف الذات إلى الصورة المقلوبة للآخر، ومبدأ الشمول الذي يكون فيه المجتمع المقبل نقيض المجتمع الحالي. وهنا، أكثر من أي مكان آخر، ينطبق تعريف الثورة من حيث هي مجموعة العلامات التي بواسطتها يَتّصلُ تجمعٌ ما، بقرينه Double الذي يحمل وجهاً مقلوباً لوجهه. أو بصورة أدق، وجهَه وهو مقلوب، على نحو ما يمكن أن يراه في مرآة يقدمّها له العنف المنظّم بغية تغيير اجتماعي ممكن[24]. وفي هذا المنظور فإن نفي النظام الاستعماري يُبرز كلّية حضور الأخير، من حيث هو موضوع رفض، وشرط لعملٍ إيجابي من تأكيد الذات عن طريق نفي النفي.

وهذا الالتباس في الشعور بالغيرية أو التغاير، في إطار المطلب الوطني، والنضال المعادي للاستعمار، إنما هو عامل هام ينبغي ألا نهمله. ذلك أن الصراع الذي يقوم بين المستعمر والمستعمَر، ليس بلعبة ميكانيكية محضة، لقوتين متعارضتين ؟ بل هو يكشف بدقة أكبر عن جدلية الرفض والقبول، أو الاطراح والتمثل، أو الغياب والحضور. فكأن استبعاد المستعمر أو طرده يجري في عالم موسوم بحضوره .

ويقول سارتر في مقدمته لكتاب فانون: معذّبي الأرض[25] "أيها الأوروبيون، أفتحوا هذا الكتاب. أدخلوا في تضاعيفه. فبعد عدة خطوات في الليل، سترون أجانب مجتمعين حول النار. فاقتربوا، واسمعوا: إنهم يتناقشون في المصير الذي يقرّرونه لمكاتب شركاتكم، والمرتزقة الذين يحرسونها أو يدافعون عنها. وربما رأوكم، ولكنهم يستمرون في الكلام عليكم، حتى دون أن يُخفضوا أصواتهم. إن هذه اللامبالاة تصعق القلب: فالآباء، مخلوقات الظل، مخلوقاتكم، كانوا نفوساً ميتة، وكنتم تنشرون بينهم الأنوار (الوعي والعلم)، ولم يكونوا يتجهون إلا إليكم، وكنتم لا تتكلّفون حتّى عناء الردّ عليهم. أما الأبناء فإنهم يجهلونكم: وهنالك نارٌ تضيئهم وتدفئهم ليست بناركم. وأما أنتم،، فستشعرون، عن بعد مناسب، بأنكم خفيون، وطاويط ليل، ترتعدون خوفاً: فلكل دوره. وفي هذه الظلمات التي سيطلع فيها فجر، ستكونون أنتم



الزومبي[26] Zombies. وهذا الجوّ الذي يصفه سارتر، والذي يتضح من خلال قراءة فرانز فانون، هو الجوّ الذي يمكن أن نجده في الجزائر، خلال معركة التحرير: أي في مجموعات المقاومة، ليلاً، وحول هذه النار السرّية، أو في المدينة، في حلقة سرّية، يُهمَس فيها بقتل المستعمِر، والقضاء على عالمه. لكن هذا الاستبعاد يقتضي، بصورة أساسية أكثر، استبعاد الآخر بذاته، أي الآخر الذي لا يزال حاضراً في فعل الاطّراح، لأنه متبطّن: ولئن كانت الزومبيات Zombies أخيراً تغيّر المعسكر، فإن هذا الانتقال ليس أو توماتيكياً، بمقدار ما يريد سارتر أن يصوِّره : وأكثر من ذلك أن مجرَّد ردّ الآخر إلى زومبي أو شبح، أو قل مجرَّد الاقتصار على فعل النفي هذا، والشعور بالتغاير، يشهد على وجود الزومبي بذاته.

ويسمح لنا مجرَّد التذكير بمختلف أدوار النضال وصوره ضدّ المستعمِر في الجزائر، بإدراك هذا الأمر بشكل أفضل: فالمقاومة التي قام بها عبد القادر، ومن بعده مختلف قبائل أولاد سيدي الشيخ والمقراني ضد الغزو والهيمنة الفرنسيين، كانت مقاومة رجالٍ وطنيين، ضدَّ المحتل الأجنبي. وكان موضوع النضال، هو الأرض، والبلاد. وكان النزاع يقوم على المستوى الأكثر تشخيصاً، وكانت العلاقات بين الخصمين علاقات متحاربين، لم تكن فيها القضية التي تثار وتذكر، إلا قضية البلاد التي يريد أحد الطرفين اغتصابها، ويريد الطرف الآخر الاحتفاظ بها. فلا عبد القادر، ولا بو عمامة، والمقراني، كانوا يشعرون بالحاجة إلى المطالبة بشخصيتهم، أو تأكيد هويتهم، لأنها لم تكن تثير مشكلة: إذ أن المحتل كان لا يزال أجنبياً.

ولكن هذا الأخير، تدريجياً، على كونه يتصدّى لحركات المقاومة هذه، ويقضي على مختلف أشكال التمرّد، كان يثبّت جذوره في الأرض، تثبيتاً يبرز فيه أثر وجوده. وبدأت الحقول تتغطى بالكروم، والمرافئ تُنَسقّ مواعيد الوصول والرحيل المستمرين للبواخر العائدة لشركتي عابرات المحيط، والميساجري ماريتيم[27] كما بدأ استخدام وفود السماسرة النشيطين للرأسمال التجاري، ثم لرأسمال التوظيف.[28]، ثم إن المدن مدّت شرايينها اللامعة، المحفوفة الجوانب بأبنية ضخمة، تنشر الجمال المعربد من نوع الروكوكو (أي الزخرفة المثقلة). ويتغيّر مسجد كتشاوة فيصبح كاتدرائية ؛ ويحلُّ الصليب محلّ الهلال ! وتجهز القرى بأجراسٍ، وتماثيل، وأوابد للموتى، كثيراً ما تشيد بأبطال الاستعمار[29]، ثم إنها تتحلى بكشك Kiosque للموسيقى، فكأن البروفانس Provence قد اجتازت المتوسط! وهنالك أيضاً مستشفيات، ومدارس بصورة خاصة[30]، حيث

يتمّ تطعيم اللغة بالثقافة الفرنسية[31]. وهكذا فإن عالم المستعمِر يصبح هو أيضاً غالباً، منتصراً، وكلّي الحضور. بل إنه يفرض نفسه على المستعمَر، الذي لا يرى أن أرضه اغتُصبت فقط، بل اغتُصب هو، ونهب كذلك لسانه، وكل ما يصنع شخصيته: بحيث ينضاف الاغتراب الثقافي إلى الاستغلال الاقتصادي.

أما العمل السياسي فإنه سيقع على عاتق "النخبة" العقلية وبصورة أوسع، على عاتق الطبقة الوسطى، اللتين وصلتا، كلتاهما، إلى عالم المستعمِر، وعاشتا بأعنف الصور، تجربة النفي والغربة. وعلى ذلك فإن طموحهما الأول، غدا أن يتساويا في الحقوق والواجبات، والوصول إلى حق المواطنة الكاملة وجعلا مجال، نضالهما، عالم العمل الانتخابي. أما مطالبهما،فعلى الرغم مما بينها من الاختلاف، والتباعد أحياناً، فإنما ستتركز على نقطة واحدة بعينها: هي تعريف الذات بالنسبة إلى الآخر" أي المستعمِر." أما القائلون "بالتمثّل"، فإنهم عندما تماهوا مع المستعمِر الذي يطالبون لأنفسهم بمثل "وضعه"، فإنهم يشيرون بهذا النفي إلى التغاير، على استمرار بقائه. وأما الوطنيون، سواء أكانوا راديكاليين أم معتدلين، فإنهم يشدّدون على خصوصيتهم، وهويتهم الثقافية. وعندما يفعلون ذلك فإنهم يعترفون ضمنياً بالإفساد الذي أصاب هذه الخصوصية من جراء الحضور الاستعماري. فنراهم يرفعون أصواتهم عالياً بأنهم غير المستعمِرين، ومختلفون عنهم، ويردّون على التاريخ المرفوض أو المزيّف من قبل المستعمِر، بإعادة إنشاء تاريخهم ؛ ونراهم يجابهون الغرب الذي يشعرون أنهم منفيون منه، بتجميلٍ للشرق وتعظيمه، بأشواقهم الحالمة والتعويضية[32]، كما يجابهونه بإعلان العلماء عن اختلافهم في الدين عنه. "إن الإسلام ديني، والعربية لغتي. والجزائر وطني"، هذه الكلمات ليست إلا نفي هذا النفي للذات، الذي ينشأ من المثاقفة التي فرضها النظام الاستعماري.

والحق أن المستعمَر، المنتقص التمثّل، والمرفوض جزئياً، يعيش الالتباس الوجودي لتعريف ذاته، كما لو أنه وجود من أجل الآخر. وعندما حمل السلاح، فإنه كان يهب نفسه إمكانية تحقيق مصير مستقل. ولكنه في مجابهته العنيفة للمستعمِر، لا يؤكد وجوده إلا بنفي الآخر. والمشروع الذي يحمله ليس إلا المشروع النقيض، الذي يستمدّ إيجابيته من رفض الوضع القائم. وبهذا المعنى فإن مبادئ التعارض، والهوية، والشمول[33]، متأثرة بقوة، برفض النظام الاستعماري الذي يؤلف المرجع الأساسي.

ولئن كان أول نوفمبر عام 1954 يؤلف نهاية سيرورةٍ طويلة من تنامي ونضج الجدلية الاستعمارية، فإنه يؤلف أيضاً بداية سيرورة قطيعة، مع ما لها من إطراحات rejets وإدانات، وصور نفي وتأكيد، وقناعات والتباسات. وتأتي الثورة المسلّحة لتعطي هذه القطيعة سمة دراماتيكية، يختلط فيها الهوى والعقل بقوة، كما تختلط صور التطرف وصور الاتزان، معاً.

وأخيراً فإن سيرورة القطيعة ستمضي إلى تحقيق التحرّر من وصاية المستعمر، لا عن طريق "التقارع بالسلاح" فحسب، بل كذلك عن طريق اللجوء إلى "العالمية"، وبشكل أكثر تشخيصاً، عن طريق البروز على المسرح العالمي. وهكذا فإن تحرير الذات يُنقل من المجال الداخلي، إلى الميدان الخارجي[34]، ويستدعي الضمير العالمي، للخروج من الطوق الذي ألزمه به، حضور الآخر الكاسح: إن هذا خطاب إن لم يكن رسالة أو نداءاً، لكل شعوب العالم. فالعالمية هي التي تظهر كنهاية ضرورية لإرادة الخصوصية هذه أي هي خصوصية نفي واحتجاج. أما المحيط الخارجي، فإنه يمثّل مجال البروز الذي يتحقق فيه الاعتراف بالذات،كعنصر تاريخي، عن طريق الحركة المناهضة للاستعمار الواسعة، والمساهمة في النضال ضد الاستعمار والإمبريالية على المستوى العالمي. وهكذا فإن النضال من أجل التحرّر الوطني يستمدّ من العالم الخارجي، إمكانية توسيع أفقه، والتحرر من الضغوط والعبوديات السائدة في العالم الداخلي. وعدا ذلك فماذا تُمثل حركة تحرير وطني، إذا هي لم تُمثل رفض المستعمر لسيطرة المستعمِر، وبالتالي تحوّل الصراع الداخلي، إلى صراع يتجابه فيه كيانان وطنيان ؟

وهذا ما يفسّر أهمية السياسة الخارجية في عمل حركة التحرير الوطني. وهكذا فإن المشروع الثوري يلزم نفسه بدور خاص على الصعيد العالمي، ويحدِّد خياراته وتفضيلاته تبعاً للنضال القائم داخل الحدود الوطنية. وعلى ذلك فإنه بهذا، المقياس، ينبغي أن تقام علاقة وثيقة بين السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، من أجل فهم المشروع والعمل الثوريين، في مجموعهما.

وهنالك صلة أخرى تفرض نفسها سلفاً، هي تلك التي تعود إلى الماضي. والحق أن مرحلة النضال المسلّح الذي سندرسه، ليس نتاج نشوء عفوي، بل هو ثمرة نضج طويل. ولئن اتضح، بعد التجربة، على ضوء موقف الجزائر الحالي، المستقل، فإنه يفسِّر، إلى حدٍّ كبير، بالنسبة إلى المرحلة التاريخية التي سبقته، والتي تؤلف مجاله التاريخي[35].



الهوامش

1 – سليمان الشيخ، *الثورة الجزائرية، المشروع والعمل*"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة العلوم الاجتماعية، غرونوبل 1975، صفحة 966

2 – يدين هذا العمل بالكثير إلى الاستضافة المحببة لمركز الأبحاث والدراسات حول مجتمعات البحر الأبيض المتوسط (C.E.R.S.M) الذي يؤلف جهاز استقبال رائع، من أجل البحوث التي تتناول المغرب.

3 – ونشير خاصة إلى قائمة المراجع التي أنشأها جان دوجو **Jean Dejeux** "بحث في البيبليوغرافيا الجزائرية" (6 جانفييه 1954 – 30 جوان 1962) قراءة حرب في **Cahiers Nord Africains** رقم 92، أكتوبر – نوفمبر 1962، ص116)، ويجب الرجوع خاصة إلى المراجع التي قدمت دوريا، بدءاً من عام 1962، على يد "دليل افريقيا الشمالية" وبصورة خاصة إلى المراجع المعلق عليها من قبل **Guy Perville** "خمسة عشر عام من تاريخ الجزائر"، في الدليل السابق عام 1967، ص1337–1363 ويجب أن نشير أيضاً إلى دراسة جان كلود فاتان في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 1، ص167–278، وإلى دراسة الأحدث، دراسة، هنري **J.R** وطالب بن دياب، بعنوان: "مساهمة في بيبليوغرافية الحركة الوطنية الجزائرية" في نفس المجلة، العدد 4، 1974، ص59.

4 – عناصر لترجمة لمجموع التاريخ الجزائري والطريق الذي اتخذه محمد شريف ساحلي، في كتابه المعنون بـ صورة لها معناها، تخليص التاريخ من الاستعمار (باريس، ماسيرو 1960 لا ينجو من هذا الفخ.

5 – تعبير يراد به النظر إلى الأشياء نظرة متعالية غير واقعية،

6 – **Introduction à L'histoire immediate, Verhaegin Benoit Belgique. éd. Duculot. 1974.p200**

7 – نفس المصدر، ص188.

8 – عندما يحلل أنور عبد المالك هذه الجدلية الجديدة، ويعارض الإمبريالية المهيمنة بالحركات الوطنية الاستقلالية، يشير إلى أن "الشرق، الماضي إلى نهضته وثورته، ردف المبادرة التاريخية العالمية وليس الثلاثي القارات، أي تلك المبادرة التي أخذها الغرب على عاتقه منذ نشأته، أي في عهد الاكتشافات الكبرى، وارتقاء العلوم، والدول الوطنية الأوروبية، وذلك هو المعنى العميق لنظرية ماوتسي تونغ، "أن رياح الشرق تتغلب على رياح الغرب" أنظر كتابه: "من أجل سوسيولوجية الإمبريالية في الجدلية الاجتماعية"، باريس، **Seuil**، 1972، ص408.

9 – **Ellul Jacques. Autopsie de la révolution. Paris. Calmann-Levy 1969. p.11**

10 – ويشير تروتسكي، بهذه المناسبة إلى أن "السمة الأبعد ما تكون عن المماراة في الثورة، هي التدخل المباشر للجماهير في الأحداث التاريخية، فإذا لم يكن هناك تنظيم قيادي، فإن طاقة الجماهير تتناثر كالبخار الذي لا تحتويه اسطوانة المحرك. بيد أن الحركة لا تأتي من الأسطوانة ولا من ذراعها، بل من البخار"وهذا نص استشهد به **R. Pelloux** في مقاله "ملاحظات حول كلمة الثورة وفكرتها" في المجلة الفرنسية للعلم السياسي، جانفيه – مارس 1952، ص49.

11 – إن محايثة المشروع الثوري للتاريخ يدفع قدرتها على تجديد نفسها خلال حركة الثورة القائمة، والمهددة دوماً بالعودة إلى الوراء، ولكنها من حيث هي كذلك، موعودة دوماً بالبدء من جديد. **Découfle André. Sociologie des révolutions. Paris. P.U.F. (que sais- je? n° 129 846.**

نقترح استعمال كلمة تبنية كمقابل لكلمة **structuration** أي إعطاء بنية لشيء مائع لا بنية له. وبالمقابل

تكون كلمة إعادة التبنية كمقابل لكلمة **restructuration**

12 – إن تحليل الجهاز المركزي لجبهة التحرير "المجاهد" سبق له ان تمّ بهذه الطريقة" أنظر: **Fitte. Albert,** **Spectroscopie d'une propagande Revolutionnaire** المجاهد في زمن الحرب (جوان، مارس 1962)، مونبيليه/ جامعة بول فاليري 1972، 160-4-150 ص. أنظر، صلاح محمود بوسبه **Bousbia** ، صحيفة المجاهد، رسالة **D.E.S** للعلوم السياسية، الجزائر، معهد الدراسات القانونية والسياسية والادارية، لنذكر أيضاً عن "البير فيتي **M.B**، **Trima** جبهة التحرير الوطنية الجزائرية من خلال صحيفتها المركزية المجاهد 1954-1962)، اطروحة من الدرجة الثالثة، كلية الحقوق باريس 5/ 1973

13 –

Cf. Touraine Alain. Sociologie de l'action. Seuil. 1965. p160-164. La conscience ouvrière. Paris. Seuil. 1966. p.317-325

14 – لنوضح ان مفاهيم "الآخر" و "الذات" و "المستعمر" و "المستعمر" لا تدل على الفرد بل على الجماعة. وليست بعلاقات بين فردية، تلك التي تملكها، ولكن تملك علاقات بين جماعات لها مصالح.

15 – إذا نحن استلهمنا من تحليلات "تورين"، فنقول بأن الذات التاريخية تدل من حيث هي "كائن جمعي" على علاقة المجتمع بنفسه وهي "علاقة متعينة بقدرة هذا المجتمع على فهم محيطه، كما لو أنه التاجه وعمله". "سوسيولوجية الفعل" الكتاب المذكور، ص 38.

16 – انظر "ديكوفل، سوسيولوجية الثورات". مصدر ذكر سابقاً. ص 34-40، وروشيه غي، **Rocher Guy** التغير الاجتماعي، نشر **HMH** باريس، 1970، ص271-272.

17 – وكما يلاحظ **M. J. Baechler** بقوله: "وهذا فإن الثورات ليست مجرّد اصطدام إرادات وقوى. بل هي صراعات لا مجال لتسويتها بين صيغتين اجتماعيتين، كل واحدة منهما تنفي الأخرى" (الحوادث الثورية باريس **PUF**، 1970، ص43).

18 – نفس المصدر، ص35.

19 – المصدر المذكور ص38.

20 – ديكوفل، كتابه المذكور سابقاً، ص21.

21 – وهذا لكي نتكلم بلغة سارتر، أنظر: "جان بول سارتر، "مشكلة الطريقة"نقد العقل الديالكيتكي". باريس. غاليمار 3، 1960، ص74.

22 – آلان تورين، "سوسيولوجية الفعل". مصدر مذكور سابقاً، ص161.

23 – إن "الأنا" هنا مأخوذة على عاتق ال "نحن" الجمعي" للكائن التاريخي".

24 – أندري ديكوفل، "الثورة وقرينها"، دفاتر السوسيولوجيا الدولية، يناير (جانفي) – جوان 1969، ص34

.

25 – فرانز فانون، "معذبو الأرض". باريس. ماسبيرو، 1961.

26 – نفس المصدر " "، ص63.

27 – يشير السيد **Delavignette** وبحق، إلى أن الباخرة المصنوعة من الحديد، ذات المروحة والمتحركة بقوة البخار، ستكون واحدا من أهم عوامل الاستعمار. أنظر كتابه، "المسيحية والاستعمار"، من منشورات **A.Fayard**، باريس، 1960، ص20.

28 – أنظر من أجل الاطلاع عل خصائص الإمبريالية الفرنسية، ونشاطاتها في البحر الأبيض المتوسط **Bouvier Jean**، في مقاله "إقامة شبكات المصالح المادية الأوروبية في المتوسط: القرنان 19، و20"الذي ظهر

في L'imperialisme وهي ندوة أقامتها كلية الحقوق والـ IEP في الجزائر، من منشورات SNED، 1970 ، ص29–48 ولنفس الكاتب، "الأحوال الخاصة للإمبريالية الفرنسية" وهو مقال ظهر في يوم دراسة حول الإمبريالية، باريس، دفاتر الـ CERM العدد 85، ص1–25، وهو يقدم فيه دحضاً جدياً لأراء هنري برنشفيغ في كتابه، "أساطير وحقائق الإمبريالية الاستعمارية الفرنسية" (1871–1914). باريس. A. Colin 1960 ، ص141.

29 – إن التماثيل القليلة التي تتناثر في المدينة، تمثل، باحتقار كبير لا يصدق، للمستعمر الذي يمر بها كل يوم، تمثل أعمال الاستعمار الكبير، وتتخذ المباني تلك الصور المحببة للمستعمر، وحتى أسماء الشوارع فإنها تذكر بالمناطق التي أتى منها. أنظر آلبير ميمي A. Memi Portrait du colonise. Paris. Maspero. 1966

30 – وتقول الآنسة! ايفون توران Y.Turin وبهذه المناسبة، في دراسة موثقة جداً، "إن المستشفيات والمدارس تشير إلى مرور الرومي، وتحمل ما يسميه "بالحضارة" وبصورة اصح، بالنسبة للبعض ممن تؤرقهم ضمائرهم– بالفتح العسكري". أنظر: Affrontements culturels dans L'Algérie coloniale. Paris. Maspero. 1971 (ترجم هذا الكتاب بدار القصبة).

31 – إن المستعمر الصغير الذي تعلّم القراءة والكتابة لا يعرف عن بلده وعن فرنسا إلا ما يعلمه إياه أدب أطفال غزبر، أي العظمة الفرنسية، وتخلف بل وحشية السكان المحليين. أنظر Fago Helene, L'idée Coloniale dans La Litterature enfantine في الفترة 1870 – 1914، Mémoire L.E.P. Paris وقد طبع بإشراف راؤول جيرارديه 1967، ص119 وسياسة الفرنسة هذه موجهة بشكل خاص إلى خنق التعليم العربي، والحد من نموه. أنظر Ageron Ch. les Algériens musulmans de la France (1871-1919) .T.I. Paris. PUF.P.P 317-342 وقد كانت مقاومة الجزائريين في هذا الميدان طويلة وعنيدة. أنظر

Turin Yvonne. Affrontements Culturels Sous l'Algérie coloniale. أما سياسة المتطرفين، الاستعماريين الذين رأوا أن من الخطورة بمكان أن يحلّوا مكان الكره الأعمى للمتعصبين الأميين، ذلك الحقد الأنفذ بصيرة المتسم بعبارات مثل، "ميت من الجوع، ونصف متعلم" فإنها لم تكن أقل خنقاً.

32 – وبحق ما يلاحظ ذلك ألبير ميمي في الصورة التي يرسمها للمستعمر، إن المستعمَر،وقد ردَّ على التحدي، أصبح يقبل أنه منفصل عن المستعمر وأنه مختلف عنه، ولكن أصالته هي تلك التي حدّدها وعرفها المستعمِر وذلك في المصدر المذكور لهذا المؤلف، ص 172.

33 – التي ستؤلف بالتالي موضوع القسم الأول (العنف)، والثاني (الاندماج الوطني). والثالث (الإنعاش الوطني).

34 – الذي سندرسه في القسم الرابع.

35 – حول معنى المجال التاريخي، أنظر أنور عبد المالك، " معنى عمق المجال التاريخي في علم الاجتماع "في الديالكتيك الاجتماعي". الكتاب المذكور سابقاً، ص329–338.



فصـــــل تمهيـــدي

1 - المجـــال التـــاريخي

إن من المناسب، حقاً، أن نذكرٌ بحقيقة بديهية: فأول نوفمبر لم ينبثق من العدم. إذ لقد رُعيت طفولـــته بحضانة طويلة من الحركة الوطنية الجزائرية التي ورث تجاربها. ولم تتنكر جبهة التحرير الوطـــني لهـــذا الإرث الذي يعيد إلى زمن بعيد، تقاليدَ النضال التي يستلهم منها:"فثورة نوفمبر 1954 هي نتيجة المقاومة المتطاولة التي قام بها الشعب الجزائري، ضد الهيمنة الفرنسية[1]" ونقرأ بعد ذلك: "أن الثورة الجزائرية تمدّ جذورها في أعماق ماضينا.[2]

ويعـــبرٌ هـــذان النصّان، على مستوى الإيديولوجيا الظاهرة، عن إرادة جبهة التحرير، أن تضفي على عملها بعداً تاريخياً بحرص، بصعوده إلى الساعات الأولى من الغزو الاستعماري، على عـــزل العنصر الاستعماري، وعرضه، كما لو أنه حادثٌ عرضيٌ في التاريخ، وبالتالي، على "لأم الكسر" الذي أصاب سياق مقاومة الاحتلال الأجنبي. فالنضال الذي قاده عبد القادر، أو الذي قـــاده أولاد ســـيدي الشـــيخ أو جماعة المقراني، كلّ هذه تؤلّف حلقاتٍ، من السلسلة الطويلة للمقاومة الوطنية التي انتهت إلى النضال الوطني الذي قادته جبهة التحرير.

ولا يعـــوز هـــذه، من هذه الناحية، أن توازي بين النضال المسلّح القائم وبين مختلف أنواع الـــتمرد الماضـــية[3]. ولا تقتصـــر أهمية هذه الموازاة على مجرّد النية المعلنة في إبراز الاستمرارية التاريخية بين مختلف صور المقاومة للهيمنة الاستعمارية في الجزائر، بل إنها تمضي إلى أبعد من ذلك بكـــثير، وتشير ضمناً، إلى أن العمل الذي تقوم به بدءاً من أول نوفمبر 1954 يسير على خط الانتفاضـــات الســـابقة، من حيث اللجوء إلى السلاح، وتجنيد الجماهير، والجماهير الفلاحية، بخاصـــة، لأنهـــا الأعظم عدداً. ويذكرّنا هذا الأمر بالتطوّر الذي اتبعته حركة المقاومة الوطنية، طـــوال عهد السيطرة الاستعمارية: فأهم مكان للنضال، إنما كان أوّل الأمر، في الريف، لدى مقاومة الغزو الاستعماري، ثم إنه انتقل إلى المدينة، مع تكوّن الأحزاب والمنظمات السياسية التي حملـــت عـــلى عاتقها هموم المطالب الوطنية، لكي تمتدّ إلى الريف ثانية، مع بدء النضال المسلّح

للتحرير الوطني. ولكن هذه معركة مختلفة عن الأولى بمقدار ما عانت من تغيّرات عميقة بحكم الثقل الاستعماري.

ولهــذا فإن هذه العودة، ليست باستعادة جديدة للأشكال القديمة للنضال. فبين عام 1954 وعام 1871، مثلاً، كان هنالك كل الفرق الذي يفصل بين حركةٍ منظّمة اغتنت بتجربة النضال السياســي، داخل الأحزاب والتنظيمات الوطنية، وبين انتفاضة ضعيفة التنظيم وخاضعة للتأثير السـابق للاســتقلال القبــلي والوطنية المحلية[4]. إن أول نوفمبر يشكل في تاريخ المقاومة الطويل للهيمنة الاستعمارية، منعطفاً حاسماً، من جهة أولى، واستطالة للنضال السابق، من جهة أخرى. وهكــذا فــإن من المناسب أن نستعيد باختصار مختلف وجوه هذا الأخير، لكي نحدّد، تاريخياً، وضع المرحلة الأخيرة من النضال المسلّح الممتدة ما بين 1954 و1962.

1- المقاومة الدفاعية

إن الانحــلال الآني تقريبــاً للإدارة التركية في أول اصطدام مع الجنود الفرنسيين[5] والمقاومة الطويلة لدى الشعب الأصلي، أمران يشهدان على شدّة رسوخ الجزائر "الحقيقية"، بالقياس إلى الجزائــر الرسمــية، أو "الشرعية" المتمثلة بإدارةٍ تابعة لمركز قرار موجود خارج البلد، ومتميِّز بتنافره، ونقص وحدته[6]. ولقد تبلورت المراكز الأساسية لمقاومة الاحتلال الأجنبي، حول الطرق (الــزوايا) الدينية، و قبائل المرابطين[7]. وهذا يعني أنه كان هنالك أهمية كبيرة للعامل الديني في تحــريك مخــتلف القوى الاجتماعية من أهل البلاد، ضد غزو الجزائر من قبل فرنسا. أما مجيء الأمير عبد القادر[8] فإنه أتاح توحيد هذه القوى المتنافرة، وإنشاء تنظيم حكومي جديد[9] استطاع أن ينسّــق النضال ضد الجيش الفرنســي[10] ويضفي على هذه المقاومة صفة الحركة الوطنيــة الحقيقية[11]. أما استسلام عبد القادر عام 1847[12] فقد وضع حداً لهذه المحاولة التوحيدية[13]. ثم إن قــديم بنى المجتمع الجزائري، الخاضع للغضب الغازي لجيش احتلال، زرع على طريقه الخراب والحزن[14]، أكمل الباقي.

وغُلــب البلد، ولكنه لم يَخضع. ذلك أن تتابع تمرد القبائل التي التجأت إلى مناطق التمرد التقليدية (بو بغلة في القبائل، وأولاد الشيخ في الجنوب الغربي، والمقراني في الشرق، وفي القبائل[15]) حلّ محل عبد القادر، بصورة أكثر اضطراباً، في المقاومة التي قادها هذا الأخير. وكانت هذه

الالـــتهابات المتـــتابعة للإنتفاضــــة، تثار وتتغذّى، بسبب محاولة المستعمر انتزاع أملاك الأهالي المواطـــنين، والقضـاء على ثروتهم الاقتصـادية، محاولة منتظمة: "وهكذا فإن التمرّد الدائم، الذي نشـــأ عن وضع اليد الاستعمارية على الأراضي الجزائرية، والذي تعزّز دوماً بحكم اليأس الذي فرضته الوسائل المستخدمة من أجل نهب الناس وكبح مقاومتهم ورفضهم، لم تخب ناره إلا بعد أن عمّ الخراب الاقتصـادي المحلي، نتيجة للقمع الذي سبّبه؛ ولئن كانت سنوات 1866–1870 بلا تاريخ، فلأنها سنوات الجوع [16]

ويــأتي عام(1871) ليشكل تاريخاً فاصلاً، لأنه يبرز نهاية المرحلة الطويلة للمقاومة المسلّحة، وبدايـــة مـــرحلة جديـــدة مـــن المقاومـــة الخفية، المقابلة لعودة المدّ إلى المقاومة ضد الدخيل الاستعماري: وكانت هذه مفروضةً بحكم التفوق السـاحق للقوة العسكرية الفرنسية، والخسـائر الهامـــة التي سببتها قوى الاحتلال. ثم إن التهاب الثورة التي امتدت في عام 1871 من الجنوب الغـــربي مـــع أولاد سيدي الشيخ، لكي تضم بالتدريج قبائل شرق البلاد مع انتفاض المقراني، المدعومة من قبل الطريقة الرحمانية، فإنها ستُسحق بلا رحمة من قبل الجيش الفرنسي. أما السلطة الاستعمارية فإنها ستكمل، بهذه المناسبة، غزو البلاد، وفرض وجودها بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي المغتصبة من القبائل المتمرّدة، و بفرض غرامات مرهقة على هذه الأخيرة[17]، وســيكون مـــن شأن هذه التدابير، بالإضافة إلى الخسـائر المادية، والأرواح البشرية أن أضعفت الفلاحين الجزائريين، وقضت على كل إمكانية في المقاومة المسلّحة.

وفعـــلاً، فإنــــه بعد سحق الانتفاضة الذي ثار عام 1871، ران صمت الأموات على الريف الجزائـــري؛ ولكن سيتبع المرحلة الأولى من المقاومة المسلّحة، مرحلة من المقاومة الخفية[18] دامت حـــتى أوائـــل الحرب العالمية الأولى". وخلالها خرجت طبقة الفلاحين مدمّاة من تجارب الغزو القاســـية، واضــــطرت إلى الانطواء على نفسها. لكن حركة التراجع هذه التي أملتها الشروط الســـيئة لعلاقـــات القوة بين طبقة الفلاحين وبين السلطة المستعمرة، لم تمض بتلك إلى منحدر العزوف عن مقارعة الثانية، بل إنها أوحت لها بصور خفية من المقاومة، نشأت عن ردّ فعل جمعي مـــن الدفـــاع الذاتي. ولقد ظهرت مختلف جوانب هذه المقاومة المتنكرة، في الحرص على الهوّية الوطنـــية (بطـــريق المحافظة على اللغة والدين[19]) التي تُمثّل في الوقت نفسه رفضاً لهوية الغازي

الـــذي ضُربت عليه صفة الآخر المغاير، وفي الجهد الذي لا يهدأ من أجل استعادة الأراضي[20]، والذي يُمثل الجانب الأساسي من هذه الوطنية الريفية التي وصفها مصطفى الأشرف[21].

وفي الطـــرف الآخر، فإن السلطة الاستعمارية، بعد أن اكتسحت الأرض عسكرياً، أقامت لوجودها قاعدة (قانونية) و اقتصادية. وعلى أنقاض المجتمع الجزائري المهزوم بقوة السلاح، أنشأ الـــنظام الاســـتعماري" ملكـــه". وفي ذلـــك الحين دخلت الجزائر، بصورة مفاجئة، في الحركة الرأسمالـــية بطريق الهيمنة الاستعمارية. إذ لقد قامت هذه في الجزائر، بعملية الانتقال عن طريق تحطيم صيغة إنتاج يغلب عليها الطابع الاقطاعي، والتعويض عنهما بصيغة إنتاج رأسمالي، تتميز بالاستغلال الاستعماري.

ولن نحاول في الإطار المحدود لهذه المقدّمة السريعة، أن نحسم النقاش في وصف هذه الطريقة في الإنـــتاج في الجزائـــر قـــبل العهد الاستعماري بين دعاة "البدائية" archaisme والأسيوية asiatisme" و "الاقطاعـــية feodalisme "[22] إلا أنـــنا في الحالـــة القائمة للبحث، نلاحظ أن الفرضـــية الاقطاعـــية" الـــتي دافع عنها رونيه غاليسو- والتي يجب تعديلها بعض الشيء طبقاً لملاحظـــات إيف لاكوست[23] ولوسيت فالنسي[24] وأندري نوشي[25] حول أهمية التضامن القبلي الذي يغطي بعض الشيء على علاقات الاستغلال، ويُضيِّق من التناقضات الداخلية – هي التي تـــبدو لـــنا الأكـــثر إقناعاً. وفي وسعنا، ولا ريب، أن نتحاشى الصعوبـــة، بالاعتمـــاد على مفهـــــوم (معنى) صيغة الانتاج القبلي"mode de production tributaire" التي توسّع فيها سمير أمين.[26]

ولكـــن هـــذا المعنى يبدو لنا مفرط العمومية، ويشمل حالات متنوعة جداً، ومختلفة جداً، بعضـــها عـــن بعض[27]، بحيث لا يسهل تطبيقه، بصورة شخصية، ودقيقة، على صيغة الانتاج في العهـــد الســـابق للاستعمار، في الجزائر، إذ لقد عرفت هذه، خلال القرون الثلاثة من الهيمنة التركية، سيرورة اقطاعية المنحى[28] ساعد عليها، على المستوى التحت البنيوي، انحطاط التجارة والتســـابق إلى الربح الزراعي، كما ساعد عليها، على المستوى التحت البنيوي، طبيعة السلطة الحكومـــية، التي كانت تقوم عليها طبقة عسكرية، من أصل تركي، هي الأوجاق OJAQ بعد أن جُعلـــت لا مركـــزية بمجموعـــة من الحاشية ذات سمة تابعية Vassalique [29] وهذه البنية الحكومـــية اللامركزية والمتراتبة hierarchique مطعّمة لأنها كانت تحت إشراف طبقة عسكرية

مـن أصل أجنبي - على وسط اجتماعي - يتميز بعنف روابطه القبلية. ولقد نشأ عن ذلك ما نسمّيه، بعد رونيه غاليسّو، باسم" اقطاعية الحكم[30]"، تمييزاً لها عن الاقطاعية الأوروبية التي ضيّق من سلطتها ما كان بجانبها من امتيازات ملكية أصبحت حقوقاً ملكية.

وفي وضـع الجزائـر قبل عهد الاستعمار، كانت الطبيعة الاقطاعية للدولة تحتّم على هذه الأخيرة أن تكون لا مركزية، وأن تنمي أوليغارشيات نابذة[31]. وهذه الأخيرة تركز إطار بروزها داخـل البنية القبلية، وتقيم مع السلطة المركزية علاقات ملتبسة من الخضوع والتحالف .ثم إن هذه الأوليغارشيات تعزّز سلطتها داخل جماعتها الطبيعية، حيث أنها موظفة لدى البيكوية، كما تعـزّزها لدى هذه، من حيث أنها تجمع الضرائب التي لابدّ منها. وهكذا تمكن الإشارة إلى هذا الـذي يبدو وكأنه مفارقة، وهو أن طبيعة الحكم في ولاية الجزائر، قد ساهمت في تعزيز البنية القبلـية، بفضل الاعتماد على المسؤولية الجمعية، في تحصيل الفائض الاقتصادي. وبحكم ذلك، فـإن سـيرورة الاقطاعـية مضت موازيةً لتعزيز التضامن القبلي، ولقد تكوّن هذا الأخير عل حساب السلطة المركزية للدولة، مما أدّى آخر الأمر إلى إضعاف هذه الأخيرة.[32]

وهذا ما يفسرّ، إلى حدٍّ ما، ذلك الانهيار السريع لولاية الجزائر أمام الهجمات الأولى للجيش الفرنسـي، كمـا يفسّر المقاومة الطويلة التي ووجه بها الفاتحون الجدد من قبل القبائل المحلية[33]، فلقـد أنشأت هذه حصناً حقيقياً أرغم الفرنسيين على خوض معارك قاسية ولا متناهية، ضدّه، ولم تنته إلا بعد أن مُنوا بخسائر عظيمة، وكذلك بعد أن سحقت مراكز المقاومة الأساسية سحقاً جسدياً.

ولكن الاستيلاء على الأرض يقتضي، لدوامه، القضاء على الإطار القبلي[34] وتقطيع أوصال المجـتمع الـذي هُزم عسكرياً، بتقسيم الملكية العقارية، والتعويض عن الملكية المشاعة بالملكية الخاصة. فلقد عمل كلُّ التشريع العقاري[35]، المطبق في الجزائر، من قبل السلطة المستعمرة، على بلـوغ هـذه الغاية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ وكان معنى ذلك أن تعرض الأراضي في السـوق لكي يشتريها الفرنسيون[36]. أما آثار ذلك في طبقة الفلاحين الجزائرية، فإنها تدخل في منطق نظام الاستغلال الاستعماري. وما السيرورة المزدوجة لإفقار الفلاحين الجزائريين[37] وردّهم إلى الطـبقة البروليتارية، إلا النتيجة المباشرة لمشروع انتزاع الملكية، الذي أراده الاستعمار. إنها تؤلـف أيضاً ذلك الشرط الضروري لاستقرار واستمرار ذلك الاستعمار، الذي كان بحاجةٍ إلى

أيدٍ تعمل في الأرض، بعد أن استولى هو عليها. وبطبيعة الحال فإن تصغير الملكية العقارية المحلّية، وتقسيمها، هما اللذان سيقدّمان للمستعمر جملة الأيدي اللازمة للعمل فيها. وبالجملة، فإن النظام الاستعماري عندما قضى على الركيزة التي كان المجتمع الجزائري، قبل الاستعمار، يستند إليها، أي عندما قضى على الملكية المشاع، فإنه ضمن لنفسه الأرض وقوة العمل اللازمة لها، في آن واحد. وهكذا فإن انحطاط مختلف فئات الطبقة الفلاحية، التي انتزعت ملكيتها، و أخرجت هي من قبائلها، هو الذي سيُخضع قسماً كبيراً منها بتأثير الخوف من البؤس، والبطالة، إلى شرط الأجراء، وقوانين الاستغلال الرأسمالي.

وهكذا فإن هذا الاستغلال، الداخل في إطار النظام الاستعماري سيسود المجال الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وهكذا أيضاً حلّ محلّ الزراعة التقليدية الضرورية لسدّ الحاجات، زراعةٌ ذات صفة استثمارية، تتمثل في غلبة الزراعة الوحيدة المقصودة للتصدير كالكرمة والخضروات

غير أن الانتقال إلى الرأسمالية الذي تمّ بحكم السيطرة الاستعمارية، أمرٌ خارجي الأصل تماماً، بالنسبة إلى التطور الاجتماعي الاقتصادي للجزائر، ما قبل الاستعمار[38]. إنه لا ينطوي في إطار التطوّر الداخلي لهذه التشكيلة، ولكنه يبدو كَطُعم مفروض من الخارج، وقائم على الثنائية الأساسية الفاصلة بين المستعمِرين والمستعمَرين. وهؤلاء الأخيرون الذين دُمجوا بالنظام الاستعماري الذي اصبح هو السائد قانونياً واقتصادياً، يصلون إلى صورة أخرى من صور النضال. وفي الواقع، فإن المستعمِر عندما أشرك الجزائري كقوة عمل، في النظام الاستعماري، فإنه كان يُدخله، شاء أم أبى، وفهم أم لم يفهم، في عملية جدلية جعلت الاستغناء عنه مستحيلاً. وكان يفرض عليه بأن يتغيّر، ويعيد تكوين نفسه تبعاً لقواعد وأشكال مجتمع جديد، محدّدة بشروط الاستغلال، نفسها[39]"

وهذا التغير هو الذي سيؤدّي إلى انتقال ارض المعركة من الريف إلى المدينة، حصن الإدارة الاستعمارية التي أصبحت بحكم صفتها المركزية والمركّزة، طريق العبور الإرغامية لكل ارتقاء اجتماعي. ثم إن الاتساع الضخم للمدن الكبرى التي كانت وظيفتها الأولى، هي وظيفة المراكز بالنسبة للمبادلات الجارية بين المستعمَرة والمتروبول، كرّس هيمنة المدينة على الريف. وهي هيمنة كانت تزداد إرهاقاً بمقدار ما كان يتمّ التنظيم المدني، في إطار إفسادِ بنية المجتمع الريفي التقليدي، ويتّصف بالدرجة الأولى بإحلال التنظيم البلدي، القائم على أساس الأرض، محل



التنظيم القبلي، القائم على أساس علاقات القربي[40]. ثم إن الهجرة الريفية والضغط الديموغرافي، قد قلبا، بدءاً من العام 1930[41]، ذلك التوازن العددي في الوسط المدني بين السكان والأوروبيين، وبين الشعب المسلم، لحساب هذا الأخير، ومن الطبيعي أن هذا اللاتوازن وهذا التساكن بين فئتين تقوم بينهما علاقة المهيمِن والمهيَمن عليه سيغذّيان الجدلية الجديدة التي ستوجّه الحركة الوطنية.

2- الشرعية ذات المطالب

إن فئة الفلاحين، المغلوبة عسكرياً، والتي جّردت من أملاكها، وأفقدت روابطها القبلية اضطُرت بعد أن واجهت المحتل بمقاومة مسلّحة، كبيرة ومديدة، إلى التراجع الدفاعي، والانطواء على ذاتها. وأغلب الظن أن واحداً من أبرز التعابير عن هذه الحركة التراجعية، هو هذه الموجة من الهجرة إلى البلاد الإسلامية (كالمغرب، وتونس، وسورية خاصة)، بعد عام 1871، وحول السنوات 1896-1898، التي هي هجرة فلاحين جزائريين هربوا من بلادٍ محتلة ومحكومة من قبل دولةٍ مسيحية،[42]. وعلى ما يلاحظ شارل روبير آجيرون "فإن الهجرة - أي الهجرة من أجل العقيدة -أصبحت أكثر فأكثر، سلاحاً سياسياً، هو آخر سلاح في يد شعب جُرِّد من وسائله المشروعة في إسماع صوته[43].

وفيما بعد، سنرى تلمسان[44] منذ عام 1911 هي التي ستصبح المرحلة الأولى من هجرة عدد كبير من الأسر إلى سورية، لكي تهرب من البؤس، والإساءات المتعمدة، وشدة القوانين الاستثنائية، والتهديد بالخدمة العسكرية الإلزامية التي قد ترغم أناساً مسلمين، تحت لواء العلم الفرنسي، على حرب مسلمين آخرين، يمكن أن يكونوا مراكشيين.

وبمناسبة مشكلة التجنيد الإرغامي، التي جُعلت تشمل "السكان المحليين"[45] ظهرت في الوسط المدني، البوادر الأولى لحركة وطنية ذات مطالب، وبرزت نخبة جديدة، تربّت في المدرسة الفرنسية، وتشرّبت بقواعد وقيم الايديولوجيا السائدة لدى السلطة المسيطرة. وعلى حين أن الموقف العام داخل الشعب المسلم، تجاه الخدمة العسكرية، كان موقف الرفض[46] فإن الموقف الذي تبنّته هذه النخبة، التي ستنشئ نواة حركة " الشاب الجزائري"[47] كان أميل إلى أن يكون



قبولاً محمّلاً بالمطالب. وكانت القضية بالنسبة إلى "الشباب الجزائريين" هي مشكلة الوصل بين التجنيد الإلزامي وبين مشكلة الذين يعيشون في الجزائر.

ومشكلة المساواة هي التي تبدأ منذ ذلك الحين بالظهور. ولم يكن هذا المنظور الجديد إلا انعكاساً للوضع الاستعماري السائد في الجزائر، في بداية القرن، ولمستوى علاقات القوة بين السلطة المستعمِرة، والمجتمع الجزائري. فلما تم التراجع الدفاعي الذي تبنته طبقة الفلاحين المرهقة، بالمقاومة المسلّحة، وبنزع ملكيتها عن الأراضي، كان على المطالب الوطنية و العمل السياسي، أن تُترك هذه المجموعة الأكثر تماساً مع السلطة الاستعمارية: أي لهذه النخبة المنحدرة من السكان المسلمين العائشين في وسط مدني. وهكذا فإن المدينة ستصبح، بهذه الصورة، المحلّ الممتاز للمجابهة السياسية بين جماعة المستعمِرين، وجماعة المستعمَرين. وهؤلاء الآخرون الذين تأثروا بعنف، بحركة التراجع الدفاعي، التي بدأت تظهر في الوسط الريفي، شعروا، موضوعياً، أنهم معزولون بالنسبة إلى داخل البلاد، وبالتالي، فكأنهم أخذوا كرهائن في وسطٍ يبرز فيه الوجود الفرنسي بقوة. وهكذا فإن الموقف الذي سيرغمهم عليه هذا الوضع، سيكون بالدرجة الأولى دفاعياً، ليتبع اتجاهين مختلفين، وبالتالي، متكاملين.

– أما الأول فينطوي في إطار التراجع الدفاعي الذي بدأ يظهر في الوسط الريفي الجزائري، كاستطالة له. وهو يعبر عن نفسه بالدفاع عن قيم الإسلام التقليدية، ضد عدوان السلطة الاستعمارية. وقد أصبح الإسلام، في هذا المنظور، قيمةً– يُلجأ إليها[48] ووسيلة للوقوف بصورة غير مباشرة ضد كلّ مبادرة تنشأ عن السلطة الاستعمارية. وعندئذ يظهر الموقف التقليدي كردّ فعل من الدفاع الذاتي، والملجأ الأخير، تجاه خصم مطمئن إلى نصره. إذ إن النظام الاستعماري يبدو ثابت الأركان في البلاد. ولكنه لم يكن مقبولاً، لدى الأكثرية الساحقة من المستعمَرين، فيما عدا أن المعارضة عن طريق المجابهة، فات أوانها. فما من أحدٍ يفكر بمجابهة مباشرةٍ مع السلطة الاستعمارية، وأقل من ذلك أن نُفكر بالقضاء عليها بصورة جذرية. والإمكانية الوحيدة المتاحة هي إمكانية المحافظة على الهوية، والقيام، من هذه الناحية، بنضالاتٍ جزئية ضدّ مختلف التدابير التي تتخذها الإدارة الاستعمارية، والتي لها علاقة بالوضع الشخصي للمسلمين.



– أمـــا الاتجـــاه الثاني فيبدأ من ملاحظة العجز. ولكن بدلا من أن يتبنى كالاتجاه الأول، موقف التراجع والانطواء على الذات، فإنه، على العكس، يتقبل قيم المستعمر الثقافية، ويحاول إضعاف الجدلية الاستعمارية، بالدعوة إلى المساواة، وإيمانه بها. أما ممثلو هذا الاتجاه، فإنهم النخب الـــتي أنشأتها المدارس الفرنسية. وكان التشبه بالمستعمر، الذي هو ضمان الارتقاء الاجتماعي الفردي، في الإطار الاستعماري، إغراءاً، يُراود النفوس كل يوم. لقد كان هؤلاء شهوداً ممزقين بـــين وفاء عضوي رُدَّ إلى عجز الهزيمة، وبين وفاءٍ للتبني، كانوا يقيمون عليه أملهم في التحرّر، فهـــم يغنّون، بيأس، نشيد المؤاخاة بين الطائفتين، ويخلصون لعقيدة المساواة لكي يستبعدوا سمة اللامســـاواة الـــتي يأخذ بها النظام الاستعماري. ولما كانوا متأثرين بسماحة التاريخ الفرنسي، المعظّم والمبنيّ على نبل المبادئ، فإنهم كانوا يستندون إلى روح ثورة 1789 لكي يمحوا آثار هزيمة عبد القادر.

وعدا ذلك، فإن حفيداً لهذا الأخير هو الذي سيكون الزعيم الأكبر لهذا الاتجاه. وحقاً، فإن الأمـــير "خـــالد" يُمـــثل من خلال شخصه ونسبه ومهنته العسكرية والسياسية[49] هذه المرحلة الانتقالـــية بين الصورة الأولى للمقاومة المسلّحة للغزو، المتبوعة بالتراجع الدفاعي الذي بدأ بعد هـــزيمة المقـــراني عـــام 1871، وبـــين صورة أخرى أكثر حداثة، تنبئ بعمل الأحزاب الجديدة والمنظمات السياسية التي تُمثل الحركة الوطنية الجزائرية. ويتصف هذا الشكل الجديد، بالدرجة الأولى، بشـــرعية Legalisme مطلبـــيةٍ تُدخل عملها في الإطار القانوني للسلطة الاستعمارية، وتحـــرص عـــلى المطالبة بإلغاء قوانين الطوارئ، ونظام التميز العنصري، الذي يُكرّس سيطرة الأقلـــية الأوروبـــية عـــلى الأكثرية المسلمة. وقد اتخذت هذه الشرعية صورة الولاء لفرنسا، كمقابل لمطلب المساواة.

إن الحرب العالمية الأولى هي التي قدّمت لهذه النزعة الموالية فرصةً التعبير عن نفسها. وحقاً فإن الحرب قد أتاحت مشاركة عدد هام من المسلمين في الجزائر، في الدفاع عن فرنسا[50]. وقد جعلتهم هذه المشاركة يأملون، في نهاية الحرب، بتغييرٍ ما في أوضاعهم، وبالقناعة بأن مطالبهم في المساواة كانت قد أصبحت مشروعة، بعد دفعهم ضريبةَ الدم الذي أراقوه. ثم إن الصدى البعيد لمبادئ ويلسون[51] ولا سيما قانون 4 فيفري 1919 الذي شجّع على مساهمة المسلمين الانتخابية، قـــد ساعدت على الاندفاع الجديد الذي تلقّاه النشاط السياسي للنخبة الإسلامية، في الوسط

المــدني[52]. وكانــت المطالــب الأساسية لهذه الأخيرة تدور حول موضوع المساواة في الحقوق والواجبات والأجور. وبالجملة، كان يطلب حذف كلّ تميز بين المستعمِرين والمستعمَرين. كان الأمــر يدور حول التمثّل (أي اعتبار الجزائري فرنسياً كامل الحقوق، وقبوله الفرنسة الكاملة) وإنه ليغرينا أن نعتقد ذلك لولا الحرص الكبير على الوضع الشخصي. وكان موقف الأمير خالد الذي أبى أن يطلب الجنسية الفرنسية والذي عبّر بوضوح عن تفضيله لمبدأ المشاركة على مبدأ التمثل، نموذجياً من هذه الناحية.

وحقاً، فلقد يبدو من المبالغ به أن نعتبّر الأمير خالداً بمثابة المنشئ للوطنية الجزائرية[53]؛ ولكن عندما ننظر بعين الاعتبار إلى سياق ذلك العهد، المتميّز بعدم وجود أي تعبير وطني ظاهر[54]، فإنه يمكن أن يعتبر الأمير خالد كما لو أنه يُمثّل صورة من الوطنية تتطور باتجاه الوطنية الرشيمية[55]. والشيء الذي يجب أن يبقى في الأذهان، هو أن عمله أنتهى إلى الإخفاق! أي إخفاق كل نقاش مع السلطة الاستعمارية، في الإطار القانوني للنظام القائم[56]. ويجب أن نشير، في المقام الثاني إلى الالتــباس الموجود في مطلب المساواة في المعاملة، في إطار احترام الوضع الشخصي ؛ وبالجملة اســتحالة التسوية بين المواطنية الفرنسية، وبين الشخصية الجزائرية. وإنه لنفس الإخفاق ونفس الالتــباس، اللــذان ســيؤثران في عمــل الحركة الوطنية الجزائرية التي لا نستطيع أن نصفها بالتفصيل، في الإطار المحدود لهذه المقدمة[57]، ونكتفي بأن نستخلص صفاتها العامة.

ويقــابل عهــد تفتح هذه الحركة، الواقعة بين الحربين العالميتين، على المستوى الاقتصادي، مــرحلة من الأزمات الزراعية المتتابعة (1919–1920–1924)، التي جاءت بعدها الأزمة العالمية الــتي أصــــابت الجــزائر بآثــارها عــام 1930.[58] وهذا هو، بالضبط، ذلــك العام الذي احــتُفل فيه، بسخاء وعظمة، بذكرى مرور مئة ســنة عــلى نزول الجــيوش الــفرنسية إلى الجزائر.

لكــن هذا الكرميس (الاحتفال الشعبي) الاستعماري المقام على شرف العبقرية الاستعمارية الفرنســية، قــد جــرى وتمّ على أرضية من الشقاء: أي شقاء المستعمَرين الذين أزداد وعيهم بالــتدريج، بما يشهدونه يومياً من اللامساواة واللاعدالة اللتين يعانونها. وفي الواقع، فإنه ما من شــيء أدعــى لــنمو النزعــات التهديمية من المقارنة التي يوحي بها التساكن بين مستعمِرين ومســتعمَرين. ولــئن كان في وسعنا أن نعزو شيئاً من القدرة على التفسير، للتواريخ الرمزية،

فلـــنذكر إذن أن عـــام 1930، العام المئوي، وعام الأزمة الاقتصادية في الجزائر، هو أيضاً العام الذي بدأ فيه عدد سكان المدن من المسلمين، يكبر على حساب الأوروبيين. وعندئذ تبدأ المدينة بأن تصبح الحلبة الأولى في النضال السياسي. وعندئذ أيضاً، تبدأ مختلف الأحزاب والتشكيلات السياســية بالظهور، كما تبدأ بأن تقدّم للهيمنة الاستعمارية، مختلف أجوبة الحركة الوطنية، في مختلف مركباتها الاجتماعية.

ويمكـــن أن تجتمع هذه الأجوبة في اتجاهين أساســين: أما الأول المسمى "إصلاحياً" فإنه يجتنب المجابهـــة الحـــادة، مع السلطة الاستعمارية، ويضحي طواعيةً، بما يستطيع، من أجل الوصول إلى اتفـــاق، بـــأمل التحسّن التدريجي للموقف الاستعماري، لمصلحة المستعمَرين. أما الاتجاه الثاني، الأكثر جذرية، فإنه يقف أمام الاستعمار، كمتّهم أكثر منه كمحادثٍ حريص على التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق.

2-1- الإصلاح التطوري

يضـــمّ هذا الاتجاه مجموعةَ أولئك الذين لهم حقوق أو مصالح مكتسبة يجب الحفاظ عليها. ويدعوهـــم هـــذا الحرص إلى شيء من الأناة. ولئن كانوا يتأذون من الاضطهاد الذي يتسم به النظام الاستعماري، فإنهم ليســوا، مع ذلك، بـــضحاياه الأوائل. وهم يقابلون، في الســـكان المســـلمين، هذه الطبقة الرقيقة من البورجـــوازية المـــدنية، ومن ممثّلي المهـــن الـــحرّة، أما نزعتهم الإصـــلاحية فـــتبدو في وجهين: أحدهما إسلامي مخـــلص للقيم العربية- الإســـلامية كمـــا هـــو حريص عـــلى الدفاع عنها ضد عدوانات الـــسلطة الاســـتعمارية، وأما الـــثاني، فهـــو علماني، نُشّئ في المدرسة الفرنسية وتأثر بقـــوة بالإيديولوجية الجمهـــورية والليبرالية.

2-1-1- النزعة الإصلاحية الدينية لدى العلماء

وتظهر هذه، في مواجهة السلطة الاستعمارية، كما لو أنها استطالة، في الوسط المدني، لحركة الـــتراجع الدفاعي، التي عُرفت في الريف بعد سحق الثورات الفلاحية الأخيرة، في نهاية القرن الماضـــي. ولكـــنها بالنسبة إلى المجتمع الجزائري الذي داخله الاضطرابُ بأعمق ما يمكن، تحت عبء "الوجود" الاستعماري، والغارق في التفكير السحري، والمحتمي بالخرافة، وانتظار المهدي، تبدو كعامل ديناميكي في التجديد و اليقظة الثقافية.

وحقاً فإن هذا الميل الإصلاحي يجمع بين مثقفين يعربيين، نُشّئوا في جامعات القاهرة وتونس، وتأثــروا بأفكار محمد عبده، ونصيره رشيد رضا، اللذين ترأسا حركة واسعة من البعث الثقافي المتفتح في الشرق الأدنى: أي النهضة. وكان هؤلاء المثقفون[59]، المتجمعون حول عبد الحميد بن باديس[60] قد نشطوا بدءاً من عام1925 ، بإصدار جريدة الشهاب التي تلت وحلّت محل جريدة المنـــتقد. وهكـــذا كان جامع قسنطينة الأخضر يصبح مركز اشعاع للأفكار الإصلاحية، التي تتكاثر، تدريجياً، داخل البلاد [61]

وبتـــأثيـــر أحـــد كبـــار التجـــار الأغنيـــاء، هو السيد عمر إسماعيل، وبمساعداته المالية، أنشئ، يوم 5- مايس 1931 ما يســـمى بجمعية العلماء المسلمين في الجزائر، برئاسة ابن باديس، حتى موته عام 1940، ورئـــاسة الشيـــخ البشيـــر الإبـــراهيمي بين عامي 1940 و1956 .[62]
أما من الوجهة الرسمية، فإن الجمعية تقصر نشاطها على المجالات الثقافية والدينية، وتؤكّد صفتها اللاسياســـية[63] إلا أن نشاطها وإشعاعها ســـاهمان في تنمية الوعي الوطني، ويشهدان بذلك على الدور السياسي الكبير الـــذي قـــام به العلمـــاء.

والحقيقة أن عبارة ابن باديس: "الإسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني" التي أصبحت شـــعار الجمعـــية، هي شيء أكثر من الجهر بعقيدة صاحبها: إنها برنامج عمل يمتد إلى المجالات الدينية والثقافية والسياسية.

أمـــا من الوجهة الدينية"، فإن عمل العلماء حرص بالدرجة الأولى على الدعوة إلى الرجوع إلى المصادر الأصلية للإسلام، أي إلى القرآن والسنة المحمدية. وكان هذا العمل، المشبع بالروح الســـلفية، دعـــوة ملحة إلى إعادة الاعتبار للسلف الصالح، وإعادة الإسلام إلى صفائه الأول. يشهد على ذلك عمل ابن باديس في الاجتهاد[64]، كما تشهد عليه اجتهادات أصحابه ومقالاتهم وخطبهم الوعظية[65]. وكان الشيء الثابت فيها، حكمها بمحاربة البدعة[66] التي هي مصدر كل إفســـاد لنقاء الإسلام، أو قل هي أكبر خطيئة تجاه الوحدة الإلهية: أي الشرك [67].ويوضح "علي مراد" بهذه المناسبة أن عمل ابن باديس، كعمل الواعظين الإصلاحيين، على المستوى اللاهوتي- الأخلاقـــي، إنما هو ما يمكن أن يسمى بالتنقيب عن الشرك، خلال كل المعتقدات والممارسات الدينية للطائفة الإسلامية في الجزائر..... [68]"



المرابطية، أو مطالبة بالفصل بين الدين والدولة، أو جهداً يُبذلُ لتعليم اللغة العربية، أو خطباً، أو عظات عامة، أو محاضرات، أو مقالات صحافية[75]، فإنهم سيجدون أمامهم دوماً تلك المراقبة الحرون للسلطة الاستعمارية.

ولكن العلماء، بصورة أكثر مباشرة، لن يتأخروا عن المساهمة في فعاليات أقرب إلى السياسة، كالمشاركة في المؤتمر الإسلامي عام 1936، ومؤتمر أصدقاء البيان والحرية (A.M.L) عام 1944[76] وكانت تدخلاتهم في مختلف صور النقاش السياسي على المسرح الجزائري التي كانت تلهب الناس، بدءاً من الثلاثينيات، مصبوغة، بآن واحد، بصبغة التشددّ في كلّ ما يمسّ الهوية الوطنية، وبصبغة الاعتدال، في علاقاتهم مع الإدارة الاستعمارية. وتتضح هذه السمة المزدوجة، بالفصل الدقيق الذي أنشأه ابن باديس، بين ما يسمى" بالجنسية القومية" وبين الجنسية السياسية. أما الأولى فإنها السمات الثقافية الاجتماعية الخاصة بمجموعة معينة. وأما الثانية فإنها تقابل النظام السياسي الذي يتحكّم في هذه الطائفة. وفي حالة الجزائر، نجد أن الجنسية القومية تدل على القيم العربية– الإسلامية التي تميّز الهوية الوطنية للجزائريين، وأما الجنسية السياسية فإنها تُمثل النظام المؤسّسي الذي يعيشون في ظلّه. ويرى العلماء أن الجنسية القومية هي الحرم الأساسي الذي يجب الدفاع عنه بأكبر قوة. وهذا ما يفسّر مواقفهم الواضحة والحازمة ضد كل سياسة ابتلاع أو تمثل، وكذلك ضد كل فَرْنَسة. ولا يشهد على ذلك فقط تلك الجهود المبذولة لنشر تعليم اللغة العربية، والدفاع عن الشعائر الإسلامية، ضد تدخلات الإدارة الاستعمارية، بل يشهد عليه أيضاً ذلك النضال المستبسل ضد التجنيس أو التجنس بالجنسية الفرنسية التي اعتبرت وكأنها نوعٌ من المروق[77]. ولنشر أيضاً إلى تصريح ابن باديس المشهور في الشهاب، خلال شهر أفريل (أبريل) 1936، كجواب عن إعلان فرحات عباس[78] بالالتزام بمبدأ التجنيس و التمثيل: "لقد بحثنا نحن أيضاً، في التاريخ الماضي، وفي الحاضر، وتبيّن لنا ان الشعب الجزائري المسلم، قد تكوَّن، وهو موجود الآن، كما تكونت كل شعوب الأرض. إن لهذا الشعب تاريخه المتميّز بأسمى الشواهد: وله وحدته الدينية واللغوية، وثقافته، وتقاليده. ونقول كذلك: إن هذا الشعب الجزائري المسلم ليس فرنسا، ولا يمكن أن يكون فرنسا؛ ولا يريد أن يكون فرنسا، وإنه لمن المستحيل أن يكون فرنسا حتى ولو أراد التجنس والتمثل[79]"



وفي هـــذا الإطار، كان أحد أهم أهداف العلماء في الجزائر، مهاجمة المرابطية المعتبرة كبؤرة لانتشـــار الممارسات المشبوهة، وكعامل في تنمية الأفكار الظلامية، لدى جماهير الفلاحين. وفي الواقع، فإن النضال ضد المرابطية لن يكتفي بالبقاء على المستوى النظري، أو قل الأفلاطوني، في الاجـــتهاد والتأمل اللاهوتي، بل إنه يتخذ صورةَ حملةٍ واسعة من الشرح، والوعظ، لدى سكان الـــريف. وهذا العمل التبشيري، العنيف أحياناً، والمفعم بالعواطف[69] سيـــاعد، إلى حد كبير، على تراجع أثر المرابطية[70] التي سيضطر مُمثّلوها عندئذ إلى الاكتفاء بموقف دفاعي[71]، وحتى إلى قـــبول الـــتعاون، بصورة إرادية أو غير إرادية، بحفز من الاستعمار. وعلى هذا فإن النضال ضد المرابطـــية، الذي قام به العلماء سيصطدم لا محالة، بالإدارة الاستعمارية، التي لا تنوي أبداً أن تـــترك المجال الثقافي بعيداً عن رقابتها المباشرة بدرجة أو بأخرى. وأمام هذه الإرادة الغالبة، لن يكون للعلماء من همٍّ إلا المطالبة بحرية العقيدة، واحترام مبدأ الفصل بين الدين والدولة.

وأما على المستوى الثقافي، فإن العلماء سيحرصون على الدفاع عن اللغة العربية، ويحضون على تعليمها، باعتبارها أحد عناصر الهوية الوطنية. وهكذا فإن المطالبة بجعل هذا التعليم رسمياً، كتعلـــيم اللغة الفرنسية، سيكون واحداً من المطالب الثابتة للعلماء. وفي نفس الوقت سينشئ هـــؤلاء في كل أنحاء البلاد، مدارس قرآنية[72]. فعدا مدارس تلمسان وتبسة المؤسسة عام 1939 فإن مدارس أخرى ستفتح أبوابها بدءاً من عام 1946. وسيبلغ عددها عام 1954، 181 مدرسة فـــيها 40,000 طالب .[73] !وينطوي هذا النشاط المدرسي، في إطار الخدمة التاريخية الأولى، التي قدّمهـــا العـــلماء لتنشئة قسم من الشباب الجزائري، وفي إطار الجهد المبذول، من قبل الحركة الوطنـــية لمقاومة الجهد الذي بذله المستعمِر لفَرنسةِ الشعب، في المدرسة الرسمية[74]. ثم إن اهتمام العـــلماء بتنشئة الشباب، إنما يظهر أيضاً، في إنشاء حلقات ثقافية معدّة لاستقبال الشباب، وفي العطـــف عـــلى حـــركة الكشفية الجزائرية التي ستظل متأثرة لمدة طويلة، بعمل العلماء، والتي ســـتؤلف مـــا يشبه مركزاً لتنشئة شباب مناضلين وطنيين. وهكذا فإن الفصل بين فعالية ثقافية حصـــراً وفعالـــية سياسية على حدة، سرعان ما نجده قد تلاشى. فالدفاع عن الإسلام، واللغة العربية إنما ينتهي حتماً إلى الالتزام السياسي

- *وفي المجال السياسي*، لجد العلماء حاضرين تماماً. ذلك أن فعاليتهم الدينية، والثقافية، في الإطـــار الاســـتعماري، هـــي في ذاتها موقف سياسي. وسواء أكان ما يفعلون نضالاً ضد

إلا أن هذا الموقف الحازم واللاملتبس، يُحسن عملياً، أن يظلّ على علاقات طيبة مع الإدارة الاستعمارية، وهو يتصوّر الاستقلال كنهاية بعيدة لتطوّر متدرج، وبدون عنف. ويقدّر العلماء الذين يطبقون هنا سياسة المراحل، أن من أعظم المهمات: أن ندافع عن "الجنسية القومية" على أن نعطي براهين[80] على الولاء للسلطة التي تتحكم في "الجنسية السياسية". وكانت هذه الخطّة تهدف إلى تنمية قوى المقاومة الجزائرية، تدريجياً، وبالتالي إلى إضعاف قدرة الامتصاص الفرنسية[81]. وبحكم هذا، فإن مساهمة العلماء في سيرورة النضج في الوعي الوطني الجزائري، ليست مما يستهان به.

ثم إن السلطة الاستعمارية لم تخدع بذلك، لأنها كانت تنظر بعين الريبة إلى عمل العلماء، وتقاومه. وهكذا فإنها لم تعدل قط عن وقوفها ضد هيمنتهم على الشعائر الدينية، وعيّنت "أئمةً رسميين" لهذا الغرض. ولم تتردد في إغلاق المدارس القرآنية المفتوحة، ومنع فتح مدارس جديدة، أو إيقاف إصدار الصحف العلمائية. وكذلك فقد سدّت أذنيها ولم تُصغِ قط لرغبة العلماء وإلحاحهم الشديد على جعل اللغة العربية لغة رسمية كالفرنسية ولما كانت تعتبر عمل العلماء، تهديياً،فإنها لم تتردّد في إثارة العقبات أمامهم، وما قضية العقبي- كحوّل عام 1936[82] إلا مثل بارز بشكل خاص.

ذلك هو سوء طالع النزعة الإصلاحية الدينية، التي أبرزت صعوبة المصالحة بين تأكيد الاختلاف بين فئة مسيطرة وبين مطلب التساوي معها في الحقوق! أو بين إدانة للتدابير التمييزية، وبين التظاهر بالولاء. وسنعود فنجد نفس الصعوبات تتكرر لتصيب النزعة الإصلاحية العلمانية، في داخلها

2-1-2- النزعة الإصلاحية العلمانية لدى "المنتخبين"

ولكن الموقف السائد ليس موقف التراجع الحريص على هويته الوطنية بل هو موقف الانطلاق الواثق نحو العالم الثقافي الذي جاء به المستعمِر. وسيقرع ممثلو هذا الاتجاه، الذين هم نتاج المدرسة العلمانية والجمهورية الفرنسية، أبواب المدينة الفرنسية، بلا كلل، لكي يصلوا إلى وضع المستعمِر. فلقد كانوا معلمين غُذّوا بالثقافة الفرنسية وكُلّفوا، بدورهم، بنشرها، وكانوا أطباء، وصيادلة، ومحامين، وصلوا إلى مستوى من المعرفة عالٍ نسبياً، وصاروا يطمحون إلى ارتقاء اجتماعي متناسب مع كفاءاتهم الجامعية، وكلهم "أبناء طبيعيون" من نتاج التسرّب الظافر

لحضـــارة المستعمِر، إلى عالم المستعمَر، وكان وضعهم كمنتخبين "يضعهم في نقطة التصالب بين دافعـــين متضادّين، ووفائين متناقضين، كل منهما ينفي الآخر، والحقيقة أنهم في وضعٍ أسوأ من وضع أولئك الذين تجاوزوا الخجل من التجنس، وغنوا نشيد التمثّل المناضل، مثل رابح زيناتي، مـــع، "صـــوت الأهـــالي"، وجماعة سعيد الفاسي، مع "صوت العامّة " ويوسف سنتار مع الـــ M.Tourni. (أي "الذي يتخلى عن هويته الوطنية) وهؤلاء لم يختاروا الفرنسية الكاملة، بل إنهم كمنتخـــبين، في مخـــتلف صور التمثيل في المجالس البلدية، والمجالس العامة، والمندوبيات الحالية، كانوا مُقسَّمين بين داعي المصلحة الشخصية التي تفرض عليهم الخضوع الكامل للسلطة القائمة وبـــين نداء الضمير الذي يقضي عليهم بالدفاع عن أولئك الذين يُفترض أنهم يمثلونهم، والذين يتقاسمون وإياهم شرط "أبناء البلد."

وسينشـــأ عن هذا الإحراج ذلك الإطار الذي سيتركّز فيه العمل المطلبي "للمنتخبين" الذي لـــن يمضي عوضُ إلى حد المماراة جذرياً في شرعية السلطة الاستعمارية، والذي لن يتخلف مع ذلك، عن إدانة ما لديها أو ما فيها من اللامساواة. ولكي يصالح هؤلاء بين هذين الموقفين تراهم يهبـــون ثقـــةً لا حدّ لها إلى الصورة الأسطورية لفرنسا المثالية، فرنسا عام 1789، والموسوعيين، ويقســـرون أنفســـهم، بحكم ذلك، على ألاّ يروا من سلامٍ للجزائر إلا من عطف هذه الفرنسا المثالـــية. وهكذا يضعون أنفسهم في موقف "السائل" الملحاح على كونه شديد الاحترام. إلا أن مبدأ السيادة الفرنسية في الجزائر ليس موضوعاً موضع البحث. وبالجملة فإن الجماعة لا تطمح إلا إلى عدالة أفضل ومساواة أكبر وتميّيز عنصري أقل، تحت ظلّ الوصاية " لفرنسا الخالدة" ومن هنا كانت السمة القانونية تماماً، والانتخابية جوهريين لعمل "المنتخبين".

وقـــد أنشـــأ هـــؤلاء يـــوم 11 سبتمـــبر 1927، بعـــد مؤتمـــر تأسيســـي عقـــدوه اتحـــاداً للمنتخبيـــن فـــي الجـــزائـــر، يتـــألـــف مـــن ثـــلاثة فـــروع فـــي المحافظات، كـــان أكثـــرها نشـــاطاً، فرع قسنطينة الذي يضم عناصر من الطراز الأول، مثل الدكتور بـــن جلـــول، والصـــيدلي فرحـــات عبـــاس، والدكتور الأخضـــري، وزميله سعدان. أما انتســـاب هـــذه الحركة إلى حركة "الجزائـــري الشـــاب" فهـــو واضـــح جداً، لا من حيث برنامج التمثيل "فقط" للاتحـــاد الجـــديد، ولكن من خلال رئيسه الأول: بن تهامي، وهو رجل متجنس بالجنسية الفرنسية، مَثّل الجنـــاح الأشـــد إلحـــاحاً علـــى التمثّـــل في حركة "الشاب

الجزائري" وعارض بشدة موقف الأمير خالد بعد الانتخابات البلدية، في نوفمبر من عام 1919.

ولكنّ صور الخيبة المتابعة التي أوقعتها سلطةٌ شديدة الحرص عل استبقاء الوضع القائم، ستحمل هذا الاتحاد على التطور التدريجي، نحو سياسة اقل ميلاً إلى التمثل. ورداً على ما كان لعيد الاحتلال المئوي، من قصد إلى الإساءة، وجرح الكرامة، فإن الجناح المعادي للتجنس، استولى على إدارة الاتحاد، في شخص الدكتور بن جلول، وحصل على استبعاد الدكتور بن تهامي. فلما رُفض مشروع بلوم – فيوليت، بدأت أزمة داخل الاتحاد وخرج منه فرحات عباس، وهذا الأخير هو الذي سيُمثّل بعد الآن ذلك الاتجاه الأكثر حركية للنزعة الإصلاحية العلمانية. أما اتحاد المنتخبين، تحت قيادة بن جلول، فسيتجمد على حلمه الخالد في المساواة– الاندماجية، التي ظلت لمدة طويلة ممثلةً بمشروع بلوم– فيوليت، الذي كان يستجيب، فعلاً، لمطامح نخبة"مهتمةٍ بالدرجة الأولى، بارتقائها الاجتماعي الفردي، عن طريق ديمقراطية مقصورة على "نخبة الثروة والثقافة."

أما فرحات عباس الذي هجر اتحاد المنتخبين[83] فإنه سيتعلم الوطنية التي ستبدأ تطورها وتنتزعه من أحلامه الأولى في التمثّل، وتقود خطاه تدريجياً إلى تصورات فيديرالية، بل واستقلالية[84] وهذه الصفات المختلفة، تحكي بوضوح مسيرته: من المستعمرة إلى المحافظة[85] فالمساواة[86] "فالجمهورية[87]."

وأنشأ فرحات عباس بعد التجربة القصيرة، للمؤتمر الإسلامي[88] الاتحاد الشعبي الجزائري، UPA في مواجهة التجمع الفرنسي الإسلامي والجزائري [89](RFMA) الذي كان يقوده بن جلول، وذلك في أخر جويلية من عام 1938[90] وكان الاسم المختار لهذه التشكيلة السياسية الجديدة، يقول ما يكفي للتعبير عن إرادة منشئه الحريص على تجاوز الإطار الضيّق لنادٍ من الوجهاء يمثله اتحاد المنتخبين، وبفتح مراتب حزبه الجديد لقاعدة أكثر اتساعاً. إلا أن تغيّر هذا المنظور لا يتمّ من دون بعض الاستمرارية. فالمطالب التي كانت موجودة في برنامج الـ UPA تخضع دوماً لمطلبين أساسيين، هما المساواة، واحترام الوضع الشخصي. إذأن هذه الحركة لا تَتَصوَر من مستقبل للجزائر إلا مستقبل أية محافظة فرنسية، ولا وجود هنا أبداً لا لقضية

الاســـتقلال، ولا لقضـــية الاستقلال الذاتي. وهذا النزوع المتصل إلى الاعتدال إنما ينطوي فيما تفرّع، عن "قائمة المطالب" التي تبنّاها المؤتمر الإسلامي، الذي صوّت لربط الجزائر بفرنسا.

لكن الحرب ستضع حداً للوجود العابر للـــ UPA غير أنها ستتيح أيضاً لفرحات عباس، أن يـــلمح آفاقـــاً جديـــدة. إذ أن مشهد الهزيمة الفرنسية أمام الهجوم الألماني، أي بالجملة ما كان احـــتلالاً للمحـــتل، لم يوح لصاحبنا بالتحالف الانتهازي للمنتصر في ذلك الحين، بل إنه، على العكس عزّز الثقة في فرنسا المثالية التي تجسّد المعركة من أجل الحرية.غير أن اللهجة ستتغير، إذ لم تعد لهجة " السائل" المهذّب، بل هي لهجة رفيق النضال، المطالب بنصيبه من الحرية والكرامة. ولا ريـــب أن التقرير المعنون بعنوان "جزائر الغد" والمُوَقّع من فرحات عباس، والمقدّم يوم 10 أفـــريل 1941 للماريشال بيتان، مؤشر لهذا التطور .[91] ولكن المنعطف الأساسي سيكون في نصٍّ آخر لم يسلّم فقط لممثلي الحكومات الأمريكية، والانجليزية، والسوفيتية، والمصرية في 31 مارس 1943[92] مـــن أجل تدويل المشكلة الجزائرية[93]. ونحن نتحدث هنا عن "بيان الشعب الجزائري[94] ويعـــبّر هذا النص بشكلٍ واضح عن نهاية الأوهام التمثيلية[95] ويشير إلى ميل استقلالي واضح: وهـــو مـــيلٌ يـــبرز أكثر فأكثر في البيان الملحق الذي كتب يوم 26 مايس 1943 من قبل لجنة دراسات للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية[96]. ويتوقع هذا البيان الملحق أن الجزائر في نهاية الحرب ستصبح دولةً جزائرية، ذات دستورٍ خاص بها، تنشئه جمعيةٌ عامةٌ جزائريةٌ تأسيسيةٌ ينتخب أعضاؤها بالتصويت العام، من قبل كلّ السكان الجزائريين[97] غير أن عدم الدقة المقصود في هـــذا الـــنص، يشير مع ذلك إلى ميلٍ واضح باتجاه الاستقلال الذاتي، لكن الجواب العنيف الـــذي ردّ بـــه الجنرال كاترو على هذه المطالب[98] عندما حلّ الدائرة الوطنية[99] في المندوبيات المالية، وأمر بأن يوضع فرحات عباس[100] رهن الإقامة الجبرية، لأنه يعتبر مشاغباً خطيراً، لم يزد عـــلى أن عمّـــق وجذّر آراء هذا الأخير[101] وهكذا فإنه يعتبر قرار 7 مارس 1944 كشيء فات أوانـــه[102] وهـــو نسخة جديدةٌ لمشروع بلوم - فيوليت الذي اعتبر سابقاً، في حد ذاته كإطار مقبولٍ للإصلاح.

وأكـــثر مـــن ذلك أنه سيساهم في إنشاء التجمع الكبير الذي سيقدّم دفعاً جديداً للحركة الوطنـــية الجزائـــرية. وقد تمّ إنشاء هذا التجمع يوم 14 مارس. ونحن نتحدّث هنا عن أصدقاء البـــيان والحـــرية AML" الـــذي يعود فيجمع المنتخبين (الذين هم في الوقت نفسه من أنصار

فرحات عباس، وبن جلول) والعلماء وحزب الشعب الجزائري PPA. وكان برنامج الـ AML[103] المستلهم من البيان وملحقه، والمتجاوز لهما، يطالب بجمهورية جزائرية مستقلة داخلياً، متحدة مع جمهورية فرنسية متجددة، مناهضة للاستعمار والإمبريالية. وستلقى هذه الحركة التي قام بها فرحات عباس أذناً صغواء، لدى طبقات عريضة من الشعب المسلم. إلا أن اتساع القاعدة الضخم[104] في الـ AML جعل منها حركة جماهيرية لن تتأخر في تجاوز الإطار "الفدرالي "أصلاً، لبرنامجها، لتتبنى بتأثير الـ PPA [105] مواقف أكثر وطنية[106].وقد دفع المدّ الشعبي لهذه الحركة (AML) إلى وقف الممارسات الرقيقة المعتادة لدى الإصلاحيين (كالعرائض، والوفود) وترك الكلام للشارع، عندما أخذ بصورة التعبير الجماهيرية الأكثر عفوية، أي التظاهر. وهكذا فإن أول (مايس مايو- ماي) عام 1945 سيشهد مسيرةً في شوارع المدينة، لا سيما في الجزائر ووهران، قام بها المسلمون، معربين بعنف عن رغبتهم في الحرية، ومطالبين بإطلاق سراح مصالي. ولكن يوم 8 مايو، بشكل خاص، يوم الهدنة، هو الذي رأى هذا الشعب يقبل على شوارع سطيف والمدن الأخرى في منطقة قسنطينة، هاتفين من جديد بنفس المطالب، ولكنهم رفعوا في هذه المرّة، إلى جانب أعلام الدول الحليفة، علماً آخر استبقي منسياً خلال أكثر من قرن من الاستعمار: وهو العلم الأخضر والأبيض الذي تتوسطه النجمة والهلال الأحمران.

ولم نكن بحاجة إلى أكثر من هذا، لإثارة ردّ الفعل العنيف من قبل الشرطة، ولقيام أحدهم (تجاه عزم المتظاهرين الواضح) بإطلاق النار على حامل العلم وقتله. وكذلك لم نكن بحاجة إلى أكثر من هذا لكي يُشحن الجوّ المتوتر بشكل خاص، ويحوّل المظاهرة إلى شغب حقيقي[107]، واندفع المتظاهرون وهم في سورة الغضب الذي لا يقاوم، مأخوذين بالعواطف المعادية للفرنسيين التي غُبث بها على مدار السنين، فهاجموا مختلف رموز "الوجود" الاستعماري"كالبلدية، ومقر الدرك، والمخازن والمزارع...) كما هاجموا الفرنسيين الذين صادفوهم في طريقهم[108] ولا ريب ان هذه الصفة الفوضوية التي انفجر فيها هذا العنف تنفي نهائياً كلّ نية مبيّتة لدى المتظاهرين، ولا ريب أن هذا التعبير الشعبي عن المشاعر الوطنية، إنما يفسّر جزئياً بالعامل الاقتصادي، وما خلّفته ست سنواتٍ من البؤس والحرمان المفروضين بسبب الحرب[109]. ولكن السبب العميق[110]

كان بلا جدال هذه الإرادة المعبّر عنها بالعنف والعفوية البدائية لشعبٍ متعطشٍ إلى الحرية، بلا أمل[111].

أمـــا ردّ فعل الإدارة، والمجموعات الاستعمارية المتطرّفة المنظّمة في ميلشيات، فستكون أيضاً أكـــثر عـــنفاً وبطشاً: إذ كانوا يصطادون العربي حيثما وجُد، ويعدمونه بلا محاكمة، ويوقفون المواطـــنين، ويحاكمون محاكماتٍ سريعة.. وهكذا فإن الحوادث الدموية التي تبعت يوم 8 مايس 1945، وموجة القمع التي وُجِّهت للشعب المسلم[112] وضدّ كلّ الاتجاهات الوطنية الجزائرية[113] تضع نهايةً لتجربة أصدقاء البيان والحرية: ولكن النار تظلُّ مشتعلة تحت طبقة الرماد التي تركها تدفُّق العنف القمعي، وكانت أيام الغضب هذه، قد نقشت إلى الأبد في الذاكرة الجمعية لشعب استبقي في العبودية، وجُرحت كبرياؤه جرحاً بليغاً.

وقد خرج فرحات عباس من هذه المحنة، مفعماً بالأسى، وكتب في ذلك يقول: "إن صفحةً ســـوداء في تاريخ نضال شعبنا البطولي، قد كُتبت. وكان فيها كثير من الآلام وكثير من الدم، وكـــثير مـــن الأحزان. ولكن ما من تسويةٍ معقولة قد اقترحت. ثم إن القلعة الاستعمارية، أي الباستيل الجزائري، الممثّل بحكومة الجزائر العامة، بقيت سليمةً، لم يمسسها أحد[114]". ولكن رغم خيـــبة الأمـــل هذه فإنه ظلّ يأمل بحلٍ سلمي للمشكلة الجزائرية. وكان نداؤه يوم 1946/5/1 للشـــباب الجزائري الفرنسي والمسلم[115] الذي وُجّه يوم أول مايس 1946، هو شهادةٌ جديدة عـــلى الاعتدال: "لا تجنّس، ولا سيّد جديد، ولا انفصالية، بل شعب فتيٌّ يربّي نفسه ديمقراطياً، ويـــتابع تجـــدّده العقـــلي والخلقي، ويشترك مع شعبٍ حرٍّ كبير، شعب ديمقراطي ناشئ، مقود بالديمقراطية الفرنسية.

وعـــندما صـــدر مرسوم 17 أوت 1945 الذي منح الدائرتين الانتخابيتين تمثيلاً متساوياً في البرلمان الفرنسي، بدا له ذلك تدبيراً جديراً بالاهتمام على كونه محدوداً[116] لأنه يبدو وكأنه يبرّر الإبقاء على الاتجاه الانتخابي، واختيار الطرق القانونية في العمل.

وفي مـــثل هذا المنظور، نشأ في مايس 1946 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) وهـــو حزب تجعله وحدةُ بنيته واتجاهُه اسهل للقيادة من ذلك التجمع الكبير الذي كان قائماً لـــدى أصـــدقاء البيان والحرية. وفيما عدا المطالب الكلاسيكية (كالفصل بين الدين والدولة والمســـاواة في الحقـــوق والأجـــور، وتنمية التعليم ...) فإن منهاج الحزب الجديد كان يطالب

للجزائر بجمهورية مستقلة متحدة مع فرنسا.. وعلى هذا فإن الفراق ما يزال بعيداً عن الذهن، والمستقبل على ما ينبغي من الوقاية ضد القطيعة الحادة والنهائية. وفي يوم 9 أوت 1946 قدّم الـ UDMA مشروع "دستور للجمهورية الجزائرية يتضمّن دستور الاستقلال الذاتي، للجزائر الداخلة في الاتحاد الفرنسي، بصفتها دولةً شريكة[117]. وحرصاً على تطمين الأقلية الأوروبية، فإن المشروع يقبل الإبقاء على الدائرتين الانتخابيتين، بصورة انتقالية مؤقته.[118]

ونحن واجدون لساناً حلواً في برنامج عمل الـ UDMA أي هذا الحرص على مراعاة المراحل، وتهيئة صور التطوير المتدرّجة والمنسجمة، واستبعاد القطيعة العنيفة بأكثر ما يمكن، والقضية، فيما يرى فرحات عباس، هي في تحقيق الثورة عن طريق القانون". وكلمة الثورة هنا تعني التطوّر. ذلك أن الحرص الغالب هنا يظلّ في المشروعية المراعية للأشكال والقواعد المقّررة، والعمل عمل انتخابي بالدرجة الأولى[119]والأهداف المعيّنة تأخذ في حسابها استبقاء العلاقات المتميزة مع فرنسا، ثم إضافة شيء من الاستقلال. وبالجملة إن ما يُطلب هو "الجمهورية الجزائرية[120] داخل الاتحاد الفرنسي.

ولئن كان في هذا المطلب الجديد شيءٌ من التقدّم باتجاه الاستقلال، فإنه مع ذلك، لا يضع موضع الشك علاقات الهيمنة، التي يحرص عليها النظام الاستعماري. ولكن فيه مع ذلك ما يكفي من الأذى ليصطدم بعداء الإدارة الاستعمارية المبالغة في الحرص على استبقاء ما كان كما كان. لكن الأخذ بدستورٍ خاصٍ للجزائر، وتبنّيه يوم 20 سبتمبر 1947[121] يوقظ بعض الأمل في التطوُّر، وفي تحسين النظام الاستعماري. ولكن مرة أخرى، تتغلب روح المحافظة، على الانفتاح، ويبقى هذا الدستور إطاراً فارغاً بلا قيمة، في الحياة العملية. إلا أن التزييف الانتخابي الذي تقوم به الإدارة برعاية الحاكم العام نيجلين NAEGELEN عام 1948 وعام 1951[122] كان يكفي للقضاء على آخر الأوهام المتصلة بالثورة عن طريق القانون، وعندئذ يقوم في الاتحاد عهدٌ من الأزمات، ويتخلّى عنه عدد أكبر فأكبر من المناضلين[123] الذين خاب أملهم، فلم يعودوا يرون أي معنى لعملهم في إطار حزبٍ عاجزٍ ومشلولٍ بحكم أناته الإصلاحية.

ومنذ الآن، كانت تأزف ساعة خيبات الأمل، وسقوط الأوهام، وملاحظة الإخفاق، كما تأزف ساعة إعادة النظر الممزقة: "إذ لقد توقفت المكنة نهائياً، وكانت الطرق القانونية والتقدمية مغلقة أو محجوزة. أما حماسة الشباب وأوهامه، فلقد تقلصت وتلاشت لدى التماسِّ بالحقائق

القاسية. فالموسوعيون، ومبادئ 1789، وديدرو وسان جوست، والماركسيز، كلّ هذا قد قذفَ به بعيداً، ذلك المدُّ الصاعد لرجال المصارف والصناعيين والتروستات.[124]

لكن قضية الاستعمار لا تنتهي إلى قضية الرأسمالية، إلاّ ساعة الكشف السلبي. فالنزعة العلمانية الإصلاحية لجماعة "المنتخبين" التي كانت الردَّ على النظام الاستعماري، من قبل هذه الطبقة المتوسطة بين البورجوازية والطبقة الوسطى، المشبعة بالثقافة الفرنسية، قلّما عرفت همّ الصراعات الاجتماعية وضرورة تأطير الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً والأكثر عدداً. إنما كانت حركة نخبة، ولم تنفتح على الجماهير إلا عن طريق "أصدقاء البيان والحرية ". لكن الردّ العنيف الذي جاءت به حوادث 1945 سرعان ما عاد بهم إلى عزلتهم "النخبوية" وإلى نقاشهم الصعب_ ولو أنه مهذّب – مع السلطة الاستعمارية.

وبالمقابل، فإن الاعتبارات الاجتماعية البحتة للحزب الشيوعي الفرنسي ستضع في المقام الثاني هذه "القضية الوطنية" والجزائرية وتفرض مواقف إصلاحية تجاه السلطة الاستعمارية.

2-1-3- النزعة الإصلاحية الماركسية للحزب الشيوعي الجزائري

إن الاشتراك بين النزعة الإصلاحية والماركسية شيءٌ متناقض مبدئياً، ولكن عمل الحزب الشيوعي الجزائري في حالة الجزائر الخاصة، يبدو إصلاحياً، فعلاً. وتنشأ هذه النزعة عن تلاؤم مزدوج بالنسبة إلى الوضع المشخّص للبلاد. فالقضيةُ هنا هي المكانة المتميّزة الممنوحة لصراع الطبقات في سياقٍ اجتماعي– اقتصادي– هبط بهذا الصراع إلى المقام الثاني، لحساب الانقسام الثنائي الأساسي بين المستعمِرين والمستعمَرين. ثم إن هذا الانقسام نفسه قد ضَعُفَ جداً من الناحية العملية، بحكم الانتساب المختلط للحزب الذي يعدُّ بين صفوفه أعضاءاً أوروبيين ومسلمين، ولكن بغلبةٍ واضحة للأولين[125]. وبحكم ذلك، فإن حرص الحزب على مراعاة زبائنه الأوروبيين الحساسيّن، موضوعياً، تجاه إيديولوجية المسيطِر، بحكم وضعهم، يفرض عليه سياسةً إصلاحية.

ويزداد هذا اللاتلاؤم المزدوج خطورةً، بسبب تبعية الحزب لمركزٍ خارجي، هو الذي يملك القرار. ولنذكر أن استقلال الحزب الشيوعي الجزائري لم يتحقق إلا في فترة متأخرة نسبياً، ففي الأصل كان الشيوعيون الجزائريون يتعلقون حزبياً، بالحزب الشيوعي الفرنسي[126]، وكانوا يؤلفون إحدى شعبه، وكان على هذه، وهي تنتسب للدولية الثالثة الشيوعية، أن تخضع للشرط

الثامن من شروط الانتساب [127].ومع ذلك فإنها لا تتبنّى أيّ موقفٍ معادٍ للاستعمار، يتناسب مع قانونـية وضعها. ولئن كانت شعبة سيدى بلعباس قد وجدت أن الحزب الشيوعي الفرنسي[128] يُدينـها بسبب مستبقاتها الاستعمارية و العرقية[129]، فإنه يبقى صحيحاً مع ذلك أن مستبقاتها قد هيمنـت في الجزائـر، داخل مجموعة الشُعب الشيوعية، خلال العشرينات[130]. وكان الشعور الوطني موضع شبهة عندها، وكانت تقرنُ تحرّر المستعمرين بتحرر البروليتاريا في فرنسا نفسها، تلك البروليتاريا التي اعتبرت كحاملةٍ لمشعل الثورة.

ويجـب أن نـنـتظر الـتزام الحزب الشيوعي الفرنسي الحازم بالسياسة المعادية للاستعمار، لمصـلحة النضال الذي يقوم به الأمير عبد الكريم في مراكش[131] لكي نلاحظ تطوراً في المواقف أكـثر انسجاماً مع الدولية الثورية. وهكذا فإن الأمير خالد سيصبح بعد نفيه، موضوع تكريم، كزعـيم ثوري[132]. وكذلك فإن عمل الحزب الشيوعي ضدّ الإدارة الاستعمارية سوف يتجذّر ويعـرب عـن نفســه بدعم لنجمة الشمال الأفريقي الناشئة، وبالتذكير بموضوع الاستقلال[133] ولكـن هـذا الاتجاه سيؤدّي إلى انسحاب عددٍ هام من المناضلين من الأصل الأوروبي، الذين اسـتمروا يعتنقون المستبقات الاستعمارية، وهذا ما سيحمل الحزب على توسيع قاعدته بالاتجاه إلى السكان "المحليين[134]

ولكـن الحـزب، بعد فترة تعديل توجهاته، التي امتدت بين عام 1928 و1935 [135] حاول خلالهـا أن يشدّ الجماهير المحلّية إليه[136] وأن يستبعدها عن تأثير المنظمات الوطنية الأخرى[137]، ويشـهد عهـداً جديـداً. والحـق أن صـعودَ الفاشية في أوروبا لم يتأخر عن إزاحة المشكلة الاسـتعمارية إلى المقام الثاني. وأصبح النضال المعادي للاستعمار ثانوياً بالنسبة إلى النضال ضد الفاشـية. وعندما جاءت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا عام 1936 كان الحزب قد صرف انتباهه كله إلى تعزيز وحدة اليسار، وجعل كلّ المشكلات الأخرى، معلقةً بهذه.

وفي هـذا السياق تقرّر أن تستقل الشعبتان الجزائريتان[138] للحزب الشيوعي الفرنسي، وأن ينشـأ حـزب شـيوعي جزائريٍ، بعد مؤتمره التأسيسي المنعقد يومي 17-18 أوكتوبر 1936. وسـيوجّه الحزب الشيوعي الجزائري الناشئ عمله باتجاه مطالب جزئية، كإلغاء التدابير القمعية ومساواة الأجور، وتوزيع "الربح" الاستعماري" على الموظفين ذوي الأصل الإسلامي والالتقاء بمطالب واهتمامات التيارات الإصلاحية الأخرى[139]. وهكذا سيكون الشيوعيون من بين أعضاء

المؤتمـــر الإســـلامي الذي يدعم مشروع بلوم- فيوليت، ويطالب بشكل خاص، بربط الجزائر بفرنسا.

وبالمقـــابل، فإن التنافس الذي قام بين الشيوعيين، وبين الجناح الراديكالي للحركة الوطنية الجزائرية، الممثلة بالنجمة الأفريقية، كان يشتد ويقوى، لا سيّما وأن الحزب الشيوعي الجزائري ولجمة شمال أفريقيا E.N.A كانا يختصمان حول نفس الزبائن، داخل الشعب المسلم. أضف إلى ذلـــك أن الــنجمة ســتُحَلُّ من قِبلَ حكومة الجبهة الشعبية عام 1937، على حين أن الحزب الشـــيوعي يـــبدو وكأنه حليف موضوعي لهذه الحكومة، من خلال سياسة التحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

والحـــق، فـــإن الحزب الشيوعي الجزائري، رغم استقلاله العضوي، أو إقامة أطره[140]، قد احتفظ بحبل سرته الذي يصله بالحزب الشيوعي الفرنسي، وساعدت الحرب والستالينية، فظلت هـــذه الصلة تتعزز. ثم جاءت زيارة موريس توريز للجزائر عام 1939، وخطابه يوم 11 فبراير، فســـاهما في توجـــيه سياسة الحزب الشيوعي الجزائري، بشكل أوضح باتجاه الميول التمثيلية- الاندماجية. وكان التعبير الذي استعمله لوصف الجزائر، كشعب في حالة التكوُّن يُستخدم لمدة طويلة كحجة دوغماتية للتقليل من أهمية الوطنية الجزائرية، وطمأنة المنتسبين إلى الحزب، الذين هم من اصلٍ أوروبي. ولم تكن النتائج النفسية للحرب، بالأشياء التي يمكن إهمالها، إذا نحن فكرنا بـــأن الجزائـــر شكّلت - عندما كانت فرنسا محتلةً - أرض التراجع التي ارتدت إليها فرنسا المحاربـــة، وكانت الجزائر، أكثر من لندن، عاصمة هذه الفرنسا. ومثل هذا التقمّص بين الجزائر وفرنسا، هو الذي ابعد كلّ تفكير بالاستقلال.

أما النتائج على مستوى التنظيم فقد كانت أكبر حسماً، بمقدار ما أصاب الحزب الشيوعي الجزائري من قمع وتوقيف لأهم عناصره، إذ أنه أُخِذَ على عاتق الشيوعيين الاسبان، وأُطّرهم، ثم حلّ محلّ هؤلاء مناضلو وقادة الحزب الشيوعي الفرنسي، بدءاً من عام 1942. وستظل هذه الوصـــاية قائمـــة حتى عام 1946 وستؤثر بوضوح في سياسة الحزب في الفترة التي تلت الحرب مباشرة [141]

والحقـــيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري الذي عاد بعد الخفاء إلى الظهور عند التحرير، سيركّز كل هجماته ضد "سادة الأرض، المئة" ويؤكد مطالبه في المساواة لمصلحة السكان المحليين

(مساواة رواتب التقاعد، والحقوق الاجتماعية والسياسية (...ثم إنه لا يتردّد في التباعد عن الحركة الوطنية. ولما لم يكن من عناصر أصدقاء البيان والحرية AML فإنه سيُشرك في نفس الإدانة، الوطنيين والمستعمرين، بعد حوادث مايس 1945، عندما توسّع في بحث النموذج الإيديولوجي للمؤامرة.[142]

إلا أن تخلّي عددٍ كبيرٍ من عناصره عنه، من المسلمين في الأصل، والتضاؤل الموازي لذلك في عدد المنتسبين إلى الـ CGT[143] وكذلك ما أصابه من نكسات في انتخابات، جوان يونيو 1946 في الجمعية التأسيسية الثانية[144] كل ذلك دعا الحزب إلى مزيد من التميز ومزيد من الأناة. وهكذا فإن النقد الذاتي الذي ظهر عام 1946 هو الذي حفز الحزب الشيوعي الجزائري[145] على هجر مواقفه الداعية إلى التوحيد الكامل، بين فرنسا والجزائر، من غير أن ينحاز إلى مطلب الاستقلال الوطني. بل إن هذا الحزب يكتفي، على مثال التيار الإصلاحي الجزائري، بالدعوة إلى أن يكون للجزائر وضع البلد المشارك في إطار الاتحاد الفرنسي [146]. وهكذا فإن التمسك بالشرعية، ومبدأ الانتخابات سيُتمّمان عمل الحزب الشيوعي الجزائري الذي ينجح، من ناحية أخرى، في كسب قواعد جيدة في وسط الفلاحين في منطقة تلمسان[147] وأورليانسفيل[148] (الشلف حاليا) أما على المستوى الوطني، فإن تأثيره يبقى محدوداً جداً. ذلك أن الانتساب "المختلط" فيه، يفرض عليه موقفاً يفضل فيه إقامة أفضل الصلات، مع الأقلية الأوروبية، التي ترغمها رعايةُ مصالحها الخاصة على التضييق من احترام المبدأ الديمقراطي، تضييقاً كبيراً. ولهذا فإن نضاله لتحقيق مطالبه لا يمضي إلى أبعد من العتبة المقبولة لدى هذه الأقلية، دون أن يضع المشكلة الاستعمارية أبداً موضع البحث. وفي الأصل، فإن سوء تقديره للدور التحريري للحركة الوطنية، يحمله على التخوّف من أن لا يؤدّي الاستقلال، إلا إلى إحلال إمبريالية أخرى، مكان الإمبريالية الفرنسية، ووضع حصانٍ أعمى مكان حصان أعور، هذا إن نحن استخدمنا تعابير بول كبلليرو[149].

وهكذا فإنه لا يبقى أمامه إلا النضال الجزئي، والمطالب المحدودة التي يتميّز بها أيُ موقفٍ إصلاحي. وسوف تعاني هذه النزعة الإصلاحية الشرعية من نفس الخيبة التي أصابت التيارات الإصلاحية الأخرى، لدى الانتخابات المزيّفة سلفاً، في عامي 1948-1951 .



وكانت ملاحظة الإخفاق أمراً مشتركاً بين كل فصائل الحركة الإصلاحية، التي ركّزت عليها في الإطار القانوني للنظام القائم، وراهنت على إمكانية حدوث تغيير متزايد وسلمي في هذا النظام. ولقد أرغمها هذا الأمل على البحث عن حلٍّ للمشكلة الاستعمارية، بعيداً عن العمل الجماهيري الضروري، وعلى التعلق في ذلك بحسن نية السلطة القائمة، إن لم يكن بسلامة إرادتها. والحق إنه لا النزعة الإصلاحية الدينية التي تزعّمها العلماء، ولا النزعة الإصلاحية العلمانية التي تبناها "المنتخبون" وضعت ثقتها في تجنيد الجماهير للمشاركة في العمل. بل إنهما ركّزنا كل جهودهما على المحادثات الصعبة التي يمكن أن تتم بين "نخبة" معوّقة في صعودها الاجتماعي بحكم ما تمارسه السلطة الاستعمارية من تمييز عنصري، وعدم المساواة في المعاملة.

أما الحزب الشيوعي الجزائري، فإنه – على خضوعه لإيديولوجية الطبقة العاملة "– لم يُقم تحقيق مشروعه الثوري على عاتق الجماهير المحلية، وتجنيدها لهذه الغاية. وقد اقتصر عمله الجماهيري في قيادة عناصره، على العمل النقابي، وتقديم المطالب الاجتماعية، ولم يشمل المطلب الوطني. ولم ينظر إلى هذا المطلب الأخير باعتباره جزءاً من الإيديولوجية البورجوازية واختلاطه بها كعامل إيجابي في النضال المعادي للإمبريالية. فلطالما كانت نزعة التمركز على أوروبا بمساعدة الستالينية تحمل هذه الإيديولوجية على تعليق آمالها على نضال البروليتاريا المتروبولية، ولطالما علّقت تحرير المستعمَرة على تحرير الطبقة العاملة في المتروبول.

وبالجملة، فإن مختلف التيارات الإصلاحية، قد تصوّرت حلّ المشكلة الاستعمارية، بعيداً عن الجماهير المحلّية وانحدرت بذلك إلى الشرعية التطورية. وهذا ما سيفسر كثرة المطالب الجزئية التي عارضتها تلك السلطة الحريصة على استبقاء الوضع القائم. وهكذا فقد أحلّ التفاوض الممكن، حول الحريات، محل المطالبة الوحيدة والجذرية بالحرية، ومن هنا نشأ تنافر الطاقات والسمة الفوضوية جداً، لمختلف التجارب الإصلاحية، ومن هنا نشأ الميل إلى المصالحة، والحرص على وضع مراحل لسيرورة التحرير. ومن هنا أيضاً كان غياب كلّ عملٍ جماهيري، إلا أن هذا سيحمل على عاتق الجناح الراديكالي للوطنية الجزائرية.

2-2- الراديكالية الناشطة

وقد مثّل هذه الراديكالية، التي نشأت عن نجمة شمال أفريقيا (ENA) حزب الشعب الجزائري (PPA) والحركة العاملة لانتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) . أما التطور الذي

مرّ به هذا التيار، فإنه يتلامح لنا من خلال اختيار الشعارات. وأما الاهتمامات التي شملت الأفق المغربي لنجمة شمال أفريقيا، فإنما تعكس وضعَ حزبٍ وُلد خارج الأرض الوطنية، داخل أوساط المهاجرين من المغرب. ولما كان هؤلاء يتألفون في أغلبيتهم الساحقة من الجزائريين، فإن عمل "النجمة" سيركّز كل انتباهه على المشكلة الجزائرية. ولما رسّخ حزب الشعب جذوره في الجزائر، لم يزد على أن شدّد من قوة هذا الميل وذلك الاهتمام بالشعب الجزائري، حصراً، وسيكون هذا هو السائد، كما سيدلّ الاعتماد على الشعب، على الأقل، على تلك السمة الجماهيرية للعمل الذي يقام به، إن لم يدل على العنصر الاجتماعي في الحزب. أما مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فإن الحزب يصبح مجرّد حركة مفتوحة لتيارات مختلفة، ومهتمه إنتصار الحرية، لا الدفاع عن "الحريات الديمقراطية" بصورة متواضعة؛ وهذه علامة على انعطاف في اتجاه أكثر اعتدالاً في عمل الحزب.

غير أن أمراً ما، يظل ثابتاً خلال هذا التطوّر: وهو المطلب الوطني، والمقاومة العنيفة للهيمنة الاستعمارية. وهذا موقفٌ يُعبَّر عنه من الوجهة العملية المتحيّزة، براديكالية نشيطة، ستنشئ عما قريب نموذجاً للمناضل الذي يجمع بين حماسة المشاغب، وبين الضباط وإخلاص العضو القيادي (في الجهاز الحربي) الـ "آباراتشيك " Aparatchik وبين سلطوية البيروقراطية؛ مما هو فضائل الرجل الوطني الجزائري ! أما الطرق فهي طرق عمل تقوم على تعبئة الجماهير: بالاجتماعات، والمظاهرات، والاضرابات والشغب الاجتماعي...

وعدا ذلك، فإن الأسلحة الأولى قد صُنعت في مدرسة النضال العمالي داخل البروليتاريا الفرنسية التي تكوّنت بالاتصال معها، تلك الهجرة العمالية الجزائرية التي أنشأت نجمة شمال أفريقيا.

2-2-1- الوطنية البروليتارية لنجمة شمال أفريقيا

وفي داخل هذه الجموع الجزائرية المهاجرة إلى فرنسا، نبتت بذرة الوطنية الجزائرية. أما الأسباب فعديدة، وأكثر هذه السباب وضوحاً، وبصورة مفارقة، أقلها ذكراً، هو تلك الحرية في العمل الأكبر نسبياً في فرنسا، حيث تُحترم الحريات العامة أكثر مما تحترم في الجزائر.لكن السبب الأعمق إنما ينشأ عن المنطق العنيد للجدلية الاستعمارية: ذلك ان الاستغلال الاستعماري يدفع بطائفة كبيرة من الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم، وفرض عليهم البؤس، إلى

ترك الريف، من اجل البحث في المدينة، أو في "المتروبول" عن عمل. وعندما رُدَّ هؤلاء إلى شرط البروليتاريا، فإنهم وصلوا بالاحتكاك مع الطبقة العاملة المتروبولية، في آن واحد، إلى مختلف صور النضال الاجتماعي وإلى الوعي الوطني. إن الاستعمار ينشئ بهذه الصورة من سيقبره.

وفي الواقع، فإن الموجة الأولى من الهجرة، خلال الحرب العالمية الأولى، ستتبعها موجة الهجرة الثانية بعد الحرب، وتعزّزُ صفوفها بأعداد ضخمة[150] جعلت منها جالية جزائرية، انتُزعت من جبالها وريفها، الأصليين لُيرمى بها في المعامل المتروبولية، دون فترة تمهيدية. وقد جعل منها ضعفُ مستواها الفني، وضعف معرفتها باللغة الفرنسية، وعزلتها النسبية، بروليتاريا هابطة، ضعيفة القيمة، وملقىً بها إلى الحدود المحيطية للمجال الاجتماعي الفرنسي. وهذه الهامشية هي التي سترقى بوعيه الوطني: وهو وعيٌ لا يفتأ يتعزّز من خلال الاتصال بالصراعات الاجتماعية التي تقوم بها البروليتاريا الفرنسية، وينظّمها الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي كان عنيف الروح النضالية في تلك الأيام، وملتزماً بقوة بالصراع المعادي للاستعمار. ولنذكر أن ذلك العهد هو الذي كان الحزب الشيوعي الفرنسي الناشئ، يُنظمُّ معارك عنيفة ضد حرب الريف، ويقدّم الدعم لنضال الأمير عبد الكريم. بل إنه كذلك هو العهد الذي أنشئ فيه، تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي، عام 1922، ذلك " الاتحاد بين المستعمرات" المعدّ لتنسيق النضال المعادي للاستعمار، نضال الوافدين من مختلف المستعمرات[151]. ثم إن CGTU أي اللجنة العامة للعمل الموحّد، تبذل من ناحيتها جهداً كبيراً للتعبئة داخل أوساط المهاجرين الجزائريين. وأخيراً فإن ذلك العهد هو الذي كان فيه الأمير خالد، المعتبر لدى الحزب الشيوعي الفرنسي كزعيم ثوري، يهز أوتار المشاعر الوطنية لدى العمال الجزائريين، عند إلقائه محاضراته في باريس، في جويلية (يوليو1924[152])

ولقد ولدت نجمة شمال أفريقيا من هذا التخمّر السياسي، وعلى الأرجح، منذ عام 1924، وذلك في خطّ نشاطات الأمير خالد الباريسية[153]، ولكنها أسّست رسمياً في مارس 1926، في ظل الحزب الشيوعي، بدفعٍ وتأثيرٍ من الحاج علي عبد القادر، عضو اللجنة الإدارية للحزب "من أجل الدفاع عن المصالح المادية، والمعنوية، والاجتماعية لمُهجّري شمال أفريقيا[154]. ولن نقف طويلاً، على الجدل[155] الذي ثار حول أبوة نشوء النجمة (ENA)، لأن هذا "لا يقتصر على مجرّد وصفٍ للعرّابات اللواتي رعين مهدها" على ما يلاحظ جان كلود فاتان[156]. والأهم من

ذلك، فيما يبدو لنا، هو النظر بعين الاعتبار إلى الاهتمام المزدوج، الاجتماعي والوطني لسياسة النجمة، المتميزة بالوطنية البروليتارية،والحق أن مشروع النجمة السياسي[157] يصل بالمطلب الاجتماعي وبالمنظور العالمي للصراع المضاد للإمبريالية، ذلك المطلب الوطني الغالب، الذي يقتضي استقلال أفريقيا الشمالية[158]. وسيكون على هذا المطلب أن يحدّد في آن واحد، تطوّر الحزب. ويجعل منه هدفاً للعمل القمعي للإدارة الاستعمارية.

ويصوِّر تطور لجمة أفريقيا حركة للالية الوجوه:الابتعاد التدريجي لحركة الحزب الشيوعي الفرنسي[159]، تضييق مجال الاهتمام وحصره بالجزائر، وأخيراً تغيّر جماعية الإدارة[160] وبروز زعامة مصالي. وقد نشأ هذا الأخير في الجو النضالي العمالي[161]، ووصل إلى رئاسة النجمة يوم 26 جوان عام 1926. ومنذ ذلك الحين أخذ يفرض شخصيتة داخل الحزب. ثم إن مشاحناته الكثيرة مع الإدارة الفرنسية، وكذلك تعدّد المرات التي سجن فيها لم تزد على أن أضفت عليه أمجاد الشهيد، وعزّزت من نفوذه، وجعلته فيما بعد وكأنه زعيم لدنيّ، بالنسبة لمجموع المناضلين.

والحقيقة أن تاريخ لجمة شمال أفريقيا مفعمّ بالأحداث: فهو تاريخ الاحتكاك الدائم مع السلطة القائمة. ثم إن مناضلي الحزب، وقادته، بشكل خاص، كانوا معرّضين باستمرار لتدابير التخويف والقمع.

وأول قرار بالحل، اتخذ ضدّ النجمة، يعود إلى 20 نوفمبر من عام 1929 خلال التحضير للعيد المئوي الذي أدين بقوة من قبل الحزب[162]. وعندما حلّت "لجمة شمال أفريقيا المجيدة"، محلّ النجمة، فإنه فُرض عليها الحلّ أيضاً، أول نوفمبر من عام 1935. أما قادتها (مصالي الحاج، وعمار إيماش وبلقاسم راجف) فقد أوقفوا بتهمة إعادة تنظيم النجمة المنحلة، وحكم عليهم بالسجن ستة أشهر. وفي 28 فيفري 1935، أعيد إنشاء الحزب تحت اسم "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا". ولكن محكمة السين، قضت في جويلية من العام نفسه، بإلغاء حكم الحلّ الذي صدر في عام 1929 ضد النجمة التي عادت فوجدت اسمها القديم.

وفي ذلك الحين بدأ الحزب يرسي قواعده في الجزائر. وعلى حين أن تأثيره، من قبل، كان يقتصر في البلاد، على الحلقة الصغيرة نسبياً، من قُراء صحيفتة[163]، فإن هذه الحلقة بدأت تتسّع اعتباراً من العام 1930، بسبب عودة عددٍ هام من العمال المهاجرين الذين أصابتهم نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية[164]. وعندما جاءت حكومةُ الجبهة الشعبية، وجدت أمامها لجمة شمال أفريقيا

مجهـــزّة بقيادة[165] قائمة في البلاد، وذات روح نضالية عنيفة. ثم إن جذورها في الأرض الوطنية تـــنمو بسرعة، بفضل النشاط العنيف الذي بُذل باتجاه الجماهير عن طريق اللقاءات الجماهيرية والاجـــتماعات[166]. ولمـــا كانـــت تحـــارب على كل الجبهات، فإنها لم توفّر النقدَ على الاتجاه الإصلاحي الذي كانت تعتمده الأحزاب الأخرى. وهكذا فإنها لم تتردد في إسماع صوتها الناشز، لتُفسِـــد به طمأنينة المؤتمر الإسلامي المنعقد في أوت 1936 عندما أوضحت ما في "قائمة مطالبه" من نقص، وأعلنت معارضتها لضم الجزائر إلى فرنسا، المشار إليه في برنامج المؤتمرين.[167]

وفـــيما عـــدا ذلك، فإن النجمة ستكون الوحيدة التي تقف ضد مشروع بلوم– فيوليت. وعلى حين أن "المنتخبين" يرون أن المشروع يُحقّق لهم حلمـــهم القـــديم في الاندماج بفرنسا، وأن العـــلماء يتقـــبلون ذلـــك، معتبرين أنه مرحلة يمكن أن تبدأ معها سيرورة تطورية[168] ،فإن النجمة تنقد ذلك بشدة، وترى أنه محاولةٌ لتقسيم الشعب الجزائري، وأنه مخالف للمبدأ المقدّس للاستقلال الوطني الذي تدافع عنه.

وكانـــت راديكالـــية النجمة، وصلابة موقفها، تضعانها في طليعـــة المعـــركة مـــن أجـــل الاســـتقلال، وتعـــزلانها بعض الشيء عن الأحزاب الإصلاحية .وهكذا فـــإن حكومة الجبهة الشـــعبية، بعد ثلاثة أيام من حوادث 24 يناير جانفي 1937[169]أمر بحل النجمة، مكرِّسة بذلك بداية القطيعة بين اليسار الفرنسي الذي في السلطة، وبين الجناح الراديكالي للوطنية الجزائرية.

وبعد عدة أشهر وعلى الضبط في يوم 11 مارس (مارس) 1937 نشأ في نانتير، بقيادة مصالي، حزب الشعب الجزائري.

2-2-2– الوطنية الناشطة لحزب الشعب الجزائري

ومـــنذ ذلـــك الحـــين، اطُّرح جانباً مبدأ التشارك بين فرنسا والجزائر. أما حزب الشعب الجزائـــري، فإنـــه كمـــا يدل عليه اسمه، يعتبر أنه حزب، سيكون له الخيار أن يجعل من حزب الشـــعب الجزائري المصهر الأول الذي ستمو فيه الحركة الوطنية الجزائرية، كما سيكون له أن يضـــفي عـــلى هـــذه الأخيرة سمتها المنظمة والمقصودة. وسيُتيح له أيضاً أن يكتسب التجربة المضـــاعفة، تجـــربة العمل القانوني، والنضال الخفي. وأخيراً فإنه سيكون مصدر الجاهين داخل الحـــزب سيظهر تعارضُهما فيما بعد لينتهي إلى أزمة الـــ MTLD، وهذان الاتجاهان– المعتدل أولهما والقريب من النزعة الإصلاحية، والراديكالي ثانيهما– إنما يقابلان المرحلتين الأساسيتين أو

الاتجاهين السياسيين الرئيسيين لحزب الشعب الجزائري. وحقاً، فإن هذا الأخير، خلال وجوده الشرعي (أي عند نشوئه) ونصف الشرعي (أي خلال السنة الأخيرة من وجوده) سيأخذ بسياسة معتدلة، ويضحّي بالكثير من أجل الانتخابات. وبالمقابل فإنه، سيكون أشد عناداً، وأكثر نزوعاً إلى النضال، خلال وجوده السرّي. ولكن إذا تركنا هذا التطوّر المتعرّج لحزب الشعب الجزائري، جانباً، فإن الشيء البارز في المشروع السياسي لهذا الأخير هو غلبةٌ واضحة للإيديولوجية الوطنية، وتراجع محسوس في برنامج النجمة.

وعلى حين أن هذه الأخيرة احتفظت بمقرّها في باريس، وركّزت فعاليتها الأساسية على المهاجرين الجزائريين في فرنسا، فإن حزب الشعب الجزائري سيوجّهُ القسم الهام من نشاطه إلى الجزائر. والحقيقة أن التمركز الجغرافي للحزب[170]، ونقل مقرّه إلى الجزائر آخر عام 1938 وكذلك تمفصل فروعه في المناطق، المقسّمة إلى شُعب، وشعب صغرى،[171] كل ذلك يبرهن على هذه الرغبة في التعشيش داخل البلد.

ولكن التطوّر الذي بدأ مع حزب الشعب الجزائري بالنسبة إلى النجمة، لا يقتصر على مجرد نقلٍ جغرافي لمجال النشاط الأساسي للحزب. بل هو يَمُسُّ بصورة أعمق، ما نسمّيه بالترسيخ الاجتماعي implantation ولا شك أن الاسم، اسم الحزب (PPA) صريح جداً في هذه الناحية. ذلك أن معنى "الشعب" في شموليته، يشير إلى هذه الرغبة في جمع أكبر عددٍ ممكنٍ من الجزائريين الموزّعين على فئات اجتماعية مختلفة. وفي الواقع، فإن التركيب الاجتماعي لحزب الشعب، أقل سمةً عمّالية منه في النجمة. فحزب الشعب الكثير الأنصار في المستوى الأدنى من الطبقة العمالية، ومن البروليتاريا الدنيا، في المدن، إنما يُمثّل اجتماعياً تلك الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى[172]، وهي فئةٌ متوسطة بصورةٍ ممتازة تعبّر بحكم موقعها في التراتب الاجتماعي أحسن تعبير عن الإرادة الموحّدة للمصالحة الاجتماعية.

وينضاف إلى حرص حزب الشعب الجزائري، على إنشاء تجمّعٍ واسع، حرصٌ آخر على أن ينشئ مع أحزاب وطنية أخرى، جبهةً تتجمع على أساس برنامج مشترك يتألف من الحد الأدنى لمطالب الجميع. وكان حزبُ الشعب، بحكم هذا الأمل، وبدءاً من عام 1937 [173] يكرّر النداءات من أجل الوحدة. فنراه يقترح عام 1938، مرّة بعد مرّة، إنشاء لجنة تفاهمٍ للتجمعات والأحزاب السياسية الإسلامية"، ثم " جبهة إسلامية جزائرية ."[174]ذلك أن الذكرى القريبة

للجبهة الشعبية، والرغبة في تكرار المؤتمر الإسلامي، بمنظورٍ أقل اتجاهاً إلى الدمج، ليستا بغائبتين، على الأرجح، عن الحرص على التوحيد لدى حزب الشعب الجزائري.

ومنذ ذلك الحين يبدو برنامج الحزب، كما لو أنه العكاسّ لرسوخه الاجتماعي.. فهو يلاحظ الانقسام الأساسي الثنائي الذي يضعُ المستعمَرين تجاه المستعمِرين. ويغضُّ الطرف عن التناقض بين المستغلِين والمستَغلين، مهما يكن أصلهم العرقي. ولهذا فإن "الميثاق الاقتصادي[175]" الذي صَوّتت عليه الجمعية العامة الوحيدة للحزب[176] لا تشير بشيء إلى الملكية الضخمة "للوطنيين"، وكذلك ملكية المستعمِرين، ولا تذكر إلا الأراضي الأميرية، بأمل توزيعها على الفلاحين الذين لا أرض لهم. أما في ميدان الصناعة اليدوية، فإن البرنامج يعبّر عن اتجاهٍ واضح إلى "النقابية"، على حين أنه يغامر في المجال الصناعي والتجاري، بالمطالبة" بمشاركة المواطنين المحليين عن طريق الأسهم الاسمية أو "الأسهم لحاملها" في إدارة واستثمار مشاريع الغابات والمناجم، المحتكرة من قبل التروستات الأجنبية والمتروبولية [177].وتنشأ هذه الرغبة في إشراك المواطنين الجزائريين في الاستثمار الرأسمالي السائد، عن هذا التصور الخاص للتأميم، المفهوم، على ما يلاحظ كلود كولّو وكأنه تملّك من قبل "الوطنيين" الجزائريين لوسائل الانتاج [178].

وهكذا فإن حزب الشعب الجزائري يبتعد بوضوح عن إيديولوجية النجمة، إيديولوجية الطبقة العاملة، مع أنه يؤكد بوضوح أن "عمل الحزب لن يكون لا صراعاً عرقياً، ولا صراعاً طبقياً"[179]، وذلك من أجل طمأنة العناصر الأكثر اعتدالاً من الوطنية الجزائرية.

وحقاً فإن حزب الشعب الجزائري، يهدف إلى تطمين أكبر عددٍ من الناس، ولا سيّما الناخبين الذين يرجو الحصول على أصواتهم. ذلك أن الفوز بالانتخابات، ليس بغائب عن اهتمامات الحزب، الذي ساهم، منذ نشوئه في انتخابات 24 أفريل 1937، من أجل انتخاب عضو إضافي في المجلس البلدي في قالمةGuelma . وسيشارك بعد هذه المحاولة الأولى في انتخابات كثيرة أخرى [180].وهذا ما يفسّر ميله إلى الاعتدال، في وضع المطالب السياسية التي يتبناها، ولا سيما في إحلال كلمة الاستقلال التي كانت تبرزها النجمة، محلّ كلمة التحرر الأقل إثارة. ونلاحظ أن تصريح المكتب السياسي للحزب، صريح بدرجة كافية، بهذه المناسبة: "فلا دمج، ولا فصل، بل تحرّر. إن حزب الشعب يرفض كل سياسة تهدف إلى الدمج، فلا يمكن لسياسة الدمج أن تستقيم، لا حقوقياً، ولا سياسياً، ولا تاريخياً. وعندما يرفض هذا الحزب

سياســة الدمج، فإنه سيعمل للتحرير الكامل للجزائر، من دون أن ينفصل، من أجل ذلك، عن فرنسا.[181]

وهذا الرفض المُلّح للدمج، المخلوط برفض آخر للانفصال يبرهن على تراجع واضح بالنسبة إلى مواقــف النجمة، الأكثر راديكالية. وبهذا فإنه يلتقي مع مواقف العلماء الذين يقومون، هم أيضــاً، بهــذا الرفض المزدوج، نفسه. ثم إن هذا التقريب يفرض نفسه أكثر، إذا نحن عدنا إلى المقال الذي كُتب في "البرلمان الجزائري[182]"، والذي عنوانه: حزب الشعب الجزائري، مع تحرّر الشــعب الجزائري، ونقرأ فيه العبارات التالية: إن التجنّس، فيما يرى المسلم الجزائري (ذلك التجنس الذي كان جزءاً من مشروع بلوم–فيوليت) يُشكل من وجهة النظر الدينية وطبقاً لنص القــرآن وروحــه، نوعاً من الردّة. وكذلك فإنه يشكل من وجهة النظر السياسية خيانة، لأنه يتضمّن إهمال الطائفة الإسلامية.[183]"

ويعكس هذا الاعتماد على الحجج الدينية، في أغلب الظن، رغبة حزب الشعب في الدخول إلى قلب الحياة الجزائرية، وتعبئة الجماهير المحلّية الحريصة أكبر الحرص على الدين. وكذلك فإنه يعكــس رغبة الحزب في التميّز عن الحزب الشيوعي الجزائري[184]،الذي يعاديه معاداة صريحة[185] .وخلال ذلك يُهمَل إطار التحليل الماركسي، كما يقذف الإنسان بماءالحمام وبالطفل معاً. وكان هذا الإهمالُ يُسهلّ ذلك التغيّر الذي حدث في التركيب الاجتماعي للحزب.

ثم إن العــودة إلى الوطن الأم، قد ساعد على التغيير الذي حدث في سياسة الحزب. ولكن الاتجاه الوطني الذي وُجد منذ الأمد، يظلُّ هو هو، لدى الاتصال بالحقائق الجزائرية، وعلى هوى الــتغيرات التكتيكية التي يدعو إليها إرهاق القمع السياسي. وهذا الأخير هو في الواقع أثقل، وراء المتوســط مــنه أمامه. وهذا ما يفسر إلى حدٍّ كبير، ذلك الاعتدال التكتيكي في مطالب الحــزب. ولــئن كان حزب الشعب الجزائري، يختار، بعض المطالب التي أصبحت كلاسيكية (كإلغــاء نظــام الســكان المحلــين، ونظام الغابات، والقوانين الاستثنائية، واحترام الحريات الديمقراطــية والشــعائر الدينية الإسلامية)، أو يطالب ببرلمان جزائري [186] "ينتخب بالاقتراع العام، من دون أي تمييز في العرق أو في الدين، فذلك لأن هذا يظهر له كالوسيلة الوحيدة لمتابعة عمله الوطني في إطار الشرعية. وكان كافياً أن تلفظ كلمة الاستقلال، خلال اجتماع سياسي،

نظّمه حزب الشعب الجزائري، لكي تقرر الإدارة يوم 27 أوت 1938 توقيف خمسة أعضاء من اللجنة الإدارية للحزب [187].

ولم يـزد هـذا التدبير على أن عمّق نفوذ حزب الشعب الجزائري، لدى الجماهير الشعبية الجزائـرية، وسيقدّم البرهانُ على ذلك بعد شهرين في اكتوبر 1937 في انتخابات المناطق، التي انتُخب خلالها مصالي، الذي كان في السجن، بأكثرية ساحقة [188]. قد ألغي هذا الانتخاب من قبل الإدارة. وفي الانتخابات الحزبية في الجزائر، في نوفمبر 1938، حصل حزب الشعب من جديد على نصر رائع[189] سيتأكد في انتخابات المناطق[190]. وتعطينا هذه النتائج فكرة عن درجة شعبية حزب الشعب، الذي حصل عليها بفضلِ عملٍ متواصلٍ من التعبئة الجماهيرية، في اللقاءات، والاجتماعات، والحملات المنظمة لمساعدة السجناء السياسيين وتوزيع البيانات، ومظاهرات الشوارع[191]؛ وكذلك بفضل عمل إعلامي عنيف من خلال صحافة الحزب[192]. وهذه الفعالية العنيفة والمتعدّدة الأشكال[193] ستتيح للحزب أن يفرض وجوده على المسرح السياسي الجزائري، وأن يجمع حوله قلوب الجماهير الشعبية بمقدار ما يجمع ضدة غضب الإدارة الاستعمارية وقمعَها. وبعد أن عانى الحزب الشيء الكثير من سجن مناضليه[194] ومصادرة صحفه، فاجأته الإدارة الاستعمارية أخيراً بالحل يوم 26 سبتمبر1939.

وعندئذ بدأ، بالنسبة لمناضلي الحزب، عهد طويل من النضال السرّي[195] سيدوم خلال كل مدة الحرب العالمية الثانية، ويتطاول إلى ما بعد ذلك. وما إن قامت موجة الاعتقالات والإدانات[196] التالية لحلّ الحزب، حتى نشط مناضلوه الذين ظلوا أحراراً، لتقديم العون والمساعدة إلى الموقوفين وعائلاتهم. ولكن بدأت تتكونّ، بفضل هذا النشاط الاجتماعي، بعض الخلايا، بصورة سّرية. بل لقد شُكّلت لجنة مركزية[197] بدأت تعمل على تنسيق النضال السرّي. ولكن هذا اشتد بدوره بعد العقوبات الشديدة التي صدر الحكم بها يوم 28 مارس 1941، من قبل المحكمة العسكرية في الجزائر، ضد مصالي، ورفاقه المساجين. وهكذا تكاثرت البيانات والكتابات على الجدران، لتطالب بالإفراج عن مصالي وتؤكّد إصرار حزب الشعب على الانتصار في معركته.

وجاءت هزيمة فرنسا أمام الجيش الألماني، فلم تزد إلا تعزيزاً للعواطف الوطنية للمناضلين. ولكن حزب الشعب السرّي رغم الجهود التي كانت تبذلها الدعاوة الألمانية، وتُركّزها على شمال افريقيا، لم تُغوه الأبواقُ الفاشية والنازية[198]، وعندما أُعلم مصالي الحاج، ورفاقه في السجن،



بعض الاتصالات[199] التي تمّت بين عناصر ألمانية، وبعض مناضلي الحزب، لم يتردّد في إدانة كل تعاون مع ألمانيا النازية. بل لقد تقرّر إنشاءُ لجنةٍ للسلام، كُلفت بمراقبة كلّ تسرّب للشبكات النازية إلى داخل الحزب، ومقاومتها.

لكن هذه الضرورة القاضية بالسهر على هذا النوع من الأمور، رفعت المستوى التنظيمي للحزب السرّي. وتَعزّز العمل على منع التواصل بين المجموعات، ثم بين الخلايا، وأقيم لتنسيق أكبر لبنى الحزب، بفضل ضباط اتصال. وشُكّلت لجنة مركزية سرّية في خريف 1942 [200] واعتقل أعضاؤها الثلاثة في أفريل عام[201] 1942. ولكن سرعان ما حلّ غيرهم محلهم[202]. لكن الإفراج عن عدد كبير من المناضلين يوم 26 أفريل 1943 سيدعم صفوف الحزب، ويُقدّم لهم مزيداً من الطاقة النضالية. وهكذا تنشأ شعبٍ جديدة تتوزّع داخل البلاد. وعندئذ يقوم الكشافون المسلمون الجزائريون بالأشراف على عملية تعبئةٍ عنيفة للشباب. وسرعان ما نمت هذه المنظمة (SMA) الكشافة الإسلامية الجزائرية) بدءاً من أوت 1943. وكذلك سرعان ما تظهر صحف سرّية[203]، يدعمها مالياً ثلاثةُ مطاعم جزائرية[204] يديرها مناضلو الحزب. وهذا يدل على أهمية التنظيم السرّي الذي أقامه الحزب.

وبطبيعة الحال فإن الاتجاه السياسي لهذا الحزب سيتأثر بذلك، ويكشف عن راديكالية أوضح من التي كانت له من قبل. وعلى سبيل المثال فإن كلمة الاستقلال تعودُ فتظهر من جديد. ولكي يؤكد الحزب على البعد الذي أقامه بينه وبين فرنسا، فإنه يُنظّم خلال عام 1943 حملةً ناشد فيها المسلمين الجزائريين ألا يستجيبوا للدعوة إلى التطوّع في الجيش الفرنسي. وفيما بعد، وبالروح نفسها، فإنه يقف موقف المعارض من جمع التبرعات، التي بدأت تقوم بها" اللجنة الإسلامية للمساعدة على إنهاض فرنسا" تلك اللجنة التي أنشئت في يناير 1944.

وهكذا فإن الشغب على النظام الفرنسي، الذي أثاره الحزب سيمضي صعداً، ويجد في الـ AML، (أصدقاء البيان والحريات)، إطاراً مناسباً جداً للنموّ والوصول إلى أوسع الطبقات الشعبية. ولما كان الحزب قد قبل "البيان[205]"، ثم ملحقه الإضافي، فستراه يدخلُ في صفوف أصدقاء البيان والحرية، ويمدّ إليها نفوذه. وكان من شأن مواقفه الراديكالية أن تُغطّي بالتدريج على الميول والاتجاهات الأخرى الداعية إلى الاعتدال، (كجماعة "المنتخبين" والـU.P.A، والعلماء). وستحلّ كلمة الاستقلال محل تعبير الجمهورية المستقلة المتحدة فدرالياً مع الجمهورية

الفرنسية "، وعندما انعقد المؤتمر الوطني لأصدقاء البيان والحرية، في الجزائر من 2-4 ماي، 1945[206]، كان نجاح حزب الشعب الجزائري باهراً.

ولم تكن هنالك حاجة إلى أكثر من هذا لكي تردّ السلطة الاستعمارية ردّها العنيف. ففي 13 أفريل أبعد مصالي إلى برازافيل. وبعد شهرٍ من ذلك، بدأت موجةٌ من القمع الأعمى، ضد المناضلين الوطنيين، بعد الحوادث المفجعة التي وقعت يوم 8 ماي 1945، ولم يعد أحد يعرف عدد المعتقلين. وما من حركةٍ سياسيةٍ كانت تُوفَّر من هذا القمع: إذ أن الإصلاحيين والراديكاليين يعانون بنفس القوة من الملاحقات، والاعتقالات، والإبعاد، والسجن. ولكن الذين نالهم القمع أكثر من غيرهم، يظلون أعضاء حزب الشعب الجزائري الذين اعتبروا أول المسؤولين عن الشغب.

ومع أن ما أصاب الحزب السرّي، كان قاسياً جداً، فإنه احتفظ مع ذلك بروح نضالية كانت تكفي لكي يعلن عن عدم جدوى الحل الانتخابي. وهكذا فإنه يطلق شعار مقاطعة الانتخابات البلدية، يوم 25 جويلية و5 أوت 1945، وانتخابات المناطق في شهري سبتمبر وأكتوبر من السنة نفسها، وكذلك الانتخابات التشريعية يوم 21 أكتوبر (أكتوبر). وقد حصل الحزب الذي دُعم من قبل الأعضاء السابقين لحركة أصدقاء البيان والحرية، على حمل نسبة كبيرة من الناخبين الجزائريين، على مقاطعة الانتخاب. أما بعد إطلاق سراح فرحات عباس، يوم 16 مارس 1946، فإن حزب الشعب الجزائري، سيبقى وحيداً في الدعوة إلى مقاطعة انتخابات الجمعية الثانية التأسيسية في جوان 1946. وعلى الرغم من هذه العزلة، فإن شعار المقاطعة قد عُمل به من قِبَل طائفة غير قليلة من الناخبين المسلمين الشديدي التأثر بحجج حزب الشعب[207]، لاسيما وأنه لم يكن لهم أدنى أمل في العمل الانتخابي.

وعلى ذلك فهل يمكن القول إن الحزب أخذ يستخلص النتائج الأخيرة لهذا الموقف، ويجتاز مرحلة جديدة، ليركّز كل الجهد على العمل المباشر؟ لقد كان محمد طالب، على ما يبدو، قد أقام في قسنطينة والقبائل، تنظيماً سرياً شبه عسكري[208]: فهل سيرون أن يُعمّموا هذا المثل، وأن يقدّموا لسريّة الحزب، صفة أشد راديكالية، بإخراجه من موقعه الدفاعي والمتربص؟ أو أنهم سيختارون أن يدخلوا من جديد في الصفوف،وأن يستخدموا القانون الشرعي؟

والحقـيقة، ان قـيادات الحزب القديمة التي أرهقها طول النضال مع ما فيه من اعتقالات، وسجن، ونفي، أصبحت خائفة بعض الشيء، مما جعلها تتعلق بأوهام العمل الشرعي[212]. وهكذا فإنها حرصـت عـلى تعزيـز التسلسل داخل الحزب الذي ستُلحق بناه بالقيادة العليا، تبعاً للمستويات الثلاثة: مستوى *المؤتمر الوطني*، (الذي يحدِّد سياسة الحزب، ويعيّن الرئيس واللجنة المركـزية)، ومسـتوى *اللجنة المركزية* (وهي الجهاز الأساسي للحزب خلال دورات المؤتمر). ومستوى *المكتب السياسي* الذي تألف من عدد من الأعضاء يتراوح بين الثمانية والأثني عشر، وكـانوا يُسـمّون مـن قبل اللجنة المركزية. ولما كان هذا المكتب مكلفاً بتطبيق قرارات هذه الأخـيرة، فإنه كان يُعيّن السكرتير العام للحزب). ثم إن تسمية اللجنة المركزية ورئيس الحزب مـن قـبل الجهاز نفسه، يساعد على بروز هذا الأخير، وخضوع الحزب لزعيمه. وقد غذّيت عـبادة الزعيم هذه، خلال الحملات الكثيرة التي نُظِّمت من أجل إطلاق سراح المصالي. ولهذا فإنها وجدت جواً ملائماً جداً لتفتحها داخل البنى الجديدة للحزب[213]. وعندما أدخل الحزب نظام المداومين المعيّنين من قبل المنظمة، فإنه ساهم في تعزيز بيروقراطية الحزب التي كان من شأنها أن تُقـوِّي الانفصـال بين القمة والقاعدة، وتعمّم الممارسات اللا ديمقراطية. وفعلاً، فإن البنى الجديدة، في القاعدة، و المنتشرة على كل الأرض الوطنية[214] (في نظام سمّيَ باسم الولايات، أو الدوائر، أو الأقسام، التي تتصل فيما بينها هي أيضاً أو تنقسم إلى خلايا). ستكون متراكبة بقوة، وستدع القاعدة بعيدة عن مركز التقرير.

غـير أن هـذا التنظيم سيؤثّر تأثيراً قوياً في مستقبل الحزب. إذ ان الممارسات التي يأخذ بها سـتبقى طويلاً بعد زوال الحزب. وسنرى ذلك فيما بعد، عندما ندرس جبهة التحرير الوطني (FLN) فهذه الجبهة، التي هي وريثة التجارب الكثيرة والطويلة للحركة الوطنية الجزائرية، قد عاشـت بشكل خاص، عهد حضانتها في الفترة المضطربة من حياة " حركة الانتصار للحريات الديمقراطـية MTLD. إذ أنهـا ستنشـأ عن التناقضات الداخلية والتقلّبات التي عرفتها هذه الحـركة.. وحقاً فإنه بعد أن عانت البلاد من مذابح مايس 1945، وبعد تجارب الـMTLD (م–ت–ل–د)، كانت كل المقدّمات مهيأة ليوم 1 نوفمبر 1954

– فقـد كـان *المحـتوى العقـائدي للحركة الوطنية* قد اتضح. ذلك أن حركة الانتصار لـلحريات بعـد أن ألفّت بين الموضوعات الكبرى التي استُعرضت خلال كل تاريخ الحركة

ولقد اختار الحزب، من هذه الثنائية، جانب الشرعية. وهكذا فإنه سيعود فيدخل في التجربة الانتخابـــية التي عرفها في بداياته عندما قدّم إلى الانتخابات التشريعية، مرشحين، تحت الشعار "مـــن أجل انتصار الحريات الديمقراطية" معلنين بذلك عن الاتجاه الجديد للحزب، إلى الشرعية الانتخابية[209].

2-2-3- الوطنية الانتخابية لـ MTLD

إن هـــذا الاتجاه هو، بلا ريب، نقيض صورة النضال، الذي قام به حزب الشعب الجزائري، والذي حلّ فيه النشاطُ العملي مَحَلّ استراتيجية النضال. وهكذا فإن المدّة الطويلة التي قضاها الحـــزب، في الســـرّية، لا تكون قد زادت على أنها نمّت الاتجاهات المتناقضة الناشئة عن ذلك النشـــاط العنـــيف activisme ؛ : كالاستعداد للتجنّد وعمل الجماهير من جهة أولى، ثم الميل داخـــل الجهاز المنحاز إلى الطرق السلطوية المركزية من جهة أخرى. ومن هنا ضاق مركز اتخاذ القرار والحصر بالفئة القائدة، وبالتالي اختُصر دور القاعدة، وردّ إلى دور المنفّذ التابع.

وهـــذا ما يفسّر أن هذه الأخيرة (أي القاعدة) لم تُستَشر بعد، عندما اقتضى الأمر أن يعدل الحـــزب فجـــأة عـــن شعار مقاطعة الانتخابات، وأن تبدأ المشاركة في الانتخابات التي تُنظمها الســـلطة الاســـتعمارية. ذلك أن عادة الاطاعة والانضباط التي اكتُسبت خلال العهد السرّي الطويل، قد حالت بين أنصار العمل المباشر وبين أن يناقشوا قرارات القيادة أو على الأقل، أن يعارضوها بصورة صريحة. ولكن القلق ظل قائماً داخل الحزب.

وســـيلاحظ ذلك من خلال الآراء التي طُرحت خلال المؤتمر التأسيسي[210] للحزب الشرعي الجديـــد أي حـــركة الانتصـــار للحريات الديمقراطية .(MTLD) إذا لقد قام انقسام بين أنصار الابقـــاء على سرّية الحزب[211] وبين أنصار العودة إلى الشرعية. إلا أن المؤتمر انحاز أخيراً لهؤلاء الأخيريـــن، على كونه أرضى الفريق الآخر عندما وافق على إنشاء تنظيم سري شبه عسكري، يـــتابع العمل السرّي، بصورة موازية لعمل الحزب الشرعي. ولهذا يتحدّث الناس أكثر الأحيان عـــن حزب الشعب الجزائري -وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكي يشيروا إلى العمل المزدوج الذي كان يقوم به الحزب. ولكن "هذه الثنائية الوظيفية" بدلاً من أن تهب الحزب لجماً أكبر، لم تزد، في الواقع، على أن تعكس اضطرابه وتردده تجاه الاختيار بين الشرعية والعنف.



الوطنية الجزائرية، ولا سيما جناحها الراديكالي، رسمت خطوط القوة الأساسية للوطنية الجزائرية، في نصٍ ما يزال مقبولاً حتى الآن، وهو يستبقُ مواقف جبهة التحرير في تعريف الوطنية التحريرية. ويتعلق الموضوع هنا بالفصل الذي يبحث في "المبادئ الموجِّهة لنضال الحركة الوطنية الجزائرية" والمنشور في كتيب حركة الانتصار للحريات، الذي عنوانه: "المشكلة الجزائرية. اعتبارات عامة."[215] "فإذا قرأنا هذا النص بإمعان، انكشفت لنا السمة الأساسية للوطنية، من حيث هي ردٌّ أو جواب: أي ردٌّ على الهيمنة الاستعمارية عن طريق تأكيد الكيان الوطني، والدعوة إلى المقاومة؛ وردٌّ على مستوى تقديم الحجج، عن طريق دفاعٍ عن الذات، تجاه الاتهام بالتعصب، والعجرفة الوطنية، ذلك الاتهام الذي كان يشيعه الخصم.

ومنذئذ، تجد الوطنية مشروعيتَها الكاملة، في رفض الاستعمار، من حيث هو عدوانٌ بدني، وفي الرغبة بتحرير الأرض المحتلة من قبل الغازي الأجنبي، وفي الجهد من أجل استعادة هويتها الوطنية، التي نفاها وأفسدها المستعمر المسيطر[216]. والخلاصة إن الوطنية، وهي تواجه نفي الذات، الذي ينشئه الاستعمار، تبدو تأكيداً للذات. إذ لقد انكشف الوطن لنفسه بالعودة إلى التاريخ، ولم تعد عبادة الماضي تتابع، إلا من أجل تبرير حق الوطن الأسير، في الحاضر والمستقبل، بالحياة الحرة. وليس "رينان" ببعيد عنا عندما يذكر، بهذه المناسبة، تلك الرغبة في الحياة المشتركة، وهذا النظر المشترك إلى المستقبل.[217] ذلك أن الأمة لا يمكن إلا أن تُجمع على رأيٍ معيّن، في مواجهة السلطة الاستعمارية. فالجدلية الاستعمارية تثير هذين الكيانين الكليين على بعضهما، وبطبيعة الحال فإن الوطنية– في رغبتها الموحِّدة– تعيد إلى المقام الثاني ذلك المفهوم المفرط الإزعاج، مفهوم صراع الطبقات. وعندئذ تُدرك الأمة نفسها بصورة مجرّدة، بعيداً عن كل محتوى اجتماعي. وفيما بعد، نلاحظ أن تقرير اللجنة المركزية المقدّم إلى المؤتمر الثاني "لنصرة الحريات MTLD "، في أفريل 1953 يؤكّد أنه يجب، نظراً للظروف الحالية، أن نُبرز السمة اللاشيوعية، واللامادية، للوطنية الجزائرية[218]. غير أن هذا الرفض الذي يظل يستعاد من قبل جبهة التحرير، فيما بعد، يُصحبُ برفض للرأسمالية، وبالإعلان عن اتجاه شعبي تحديثي.

ذلك أن الناس، وهم يردّون على اتهامات المستعمر[219]، يعلنون أنهم ضد كل تعصّب ديني، وكل نزعة عرقية. أما الوحدة المقدّسة فإنها تقوم على الاندفاع المحرِّر الذي يحمل الأمة، على تحرير نفسها من نير الاستعمار: " فالوطنية الجزائرية، التي هي ردّ فعلٍ من الأمة المضطَهدة، ضد

الإمـــبريالية، إنما هي وطنية محرّرة، وبالتالي فإنها تعارض كل وطنية أوروبية، متعصبة، إمبريالية، تؤدي نزعاتُها الحربية إلى استعباد شعبٍ ما، من قبل شعوب أخرى.[220]

وهكذا فإن تمييزاً واضحاً قد تمّ بين الوطنية المضطهِدة لبعض البلاد الأوروبية، وبين الوطنية المحـــرِّرة للـــبلاد المستعَمرة [221].فهذه الأخيرة تستمد شرعيتها من الحق الطبيعي ومن الأخلاق العالمية التي تدين كل اضطهاد، وترى أنه ليس من المقبول أن يكون هنالك إنسان أو شعب ما، مضـــطهداً مـــن قـــبل إنسان آخر، أو شعب آخر[222]. وهي تستند إلى مبدأ القوميات، وحق الشـــعوب بـــتقرير مصيرها، وهما مبدأ وحق مكرّسان تاريخياً باستقلال المستعمرات البريطانية القديمة في أمريكا الشمالية، وبالثورة الفرنسية لعام 1789، وبرسالة الرئيس ويلسون عام 1917، وبمعاهدة الصلح عام 1919 وبميثاق الأطلسي، وشريعة الأمم المتحدة عام 1945.

وهـــذه كـــلها مســـتندات تسمح بأن نضع الوطنية الجزائرية في اتجاه التاريخ، أي في إطار النواظم العامة التي تحكم المجتمع الدولي. وهنا يظهر دور التبرير ذي الاستعمال الخارجي، الذي يســـود دفـــاع الشـــعب الجزائـــري عن حقه في أرضه، وعن وطنيته التي تتخذ، في مشروعها الـــتحريري، كل العالم كشاهد عليها، وتحاول أن تتجاوزَ الحوارَ المستحيل مع السلطة المهيمنة، عـــندما تحملـــه إلى مستوى الرأي العام العالمي. ذلك أن مطلب الوجود الوطني يقتضي مطلب الوجود الدولي. وهذا بدوره يقتضي نزوع الفردية إلى العالمية. ومن هنا جاء رفض كل عرقية[223] وكـــل تعصب ديني[224]. وكان على هذا الرفض المزدوج أن يُبرّر الموقف المقرّر حيال الوضع المقبـــل للأقلية الأوروبية المدعوة للحياة في جزائر تحررت من النير الاستعماري: وطبقاً للمبادئ المعمـــول بهـــا في أكـــثر البلاد، ...نقول إن هؤلاء الأجانب ذوي الأصل الأوروبي، سيتمتعون بالجنســـية الجزائرية، بمقدار ما يأتلفون مع الجماعة الوطنية، ويخضعون إلى القوانين الوطنية، التي تصـــدرها الدولة الجزائرية، ويكونون هم من المساهمين فيها، ويعملون لتعزيز الشعب الجزائري ورفاهيته، وبكلمة واحدة، بمقدار ما يعتبرون أنفسهم أبناء لهذا الوطن الجزائري، ويتصرفون من حيث هم كذلك.[225]

فأيـــة ضمانة أخرى تقدّم لهذه الأقلية، التي ستختار أن تندمج بالمجموعة الوطنية، أفضل من الـــتعهّد باحـــترام المـــبدأ الديمقـــراطي الـــذي سيعرّف به نظام المستقبل في الجزائر المستقلة؟ فالديمقراطـــية الـــتي هي المعيار الأساسي للمستوى الحضاري، تعتبر مبدأً للنضال ومبدأ التنظيم

محاولـــة تعـــود إلى عام 1936، مع إنشاء المؤتمر الإسلامي[232] الذي جمع العلماء، و "المنتخبين" والحـــزب الشيوعي الجزائري. وكان هذا التجمع الذي نشأ في جو الفرح الذي اشاعه انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا، قد تقدم في "ميثاق مطالبه[233] ببرنامج معتدل نسبياً[234] يستعيد جزئياً مشروع القانون الذي قُدِّم منذ عام 1931[235] ، من قبل موريس فيوليت[236]، وتبنته رسمياً حكومة الجـــبهة الشـــعبية. ولن يعرف بعد الآن، إلا باسـم "مشروع بلوم – فيوليت". وسيحظى بدعم المؤتمـــر الإسلامي. ولنذكر بأن هذا الأخير هوجم من يساره من قبل نجمة شمال أفريقيا[237] ومن يمينـــه مـــن قـــبل اتحـــاد محافظي الجزائر[238]، وأمام هذا العداء المزدوج، سنرى أن عمل المؤتمر الإسلامي[239] سيسقط، ولن تتأخر صفوفه عن التناثر والتبعثر. ففي عام 1938، رفض الشيخ بن بـــاديس رئاسة المؤتمر[240]. ثم إن زعيمي الحركة، الدكتور بن جلول وعباس ينفصل، كل منهما عـــن الآخر، ليؤلف حزباً على حدة[241]. وهكذا فإن المؤتمر الإسلامي سيتبدّد بعد أن أثار آمالاً كبيرة داخل القسم المعتدل من الحركات الوطنية الجزائرية.[242]

غير أنه قامت محاولات أخرى للتجمع بعد تبدّد المؤتمر الإسلامي. لكنها كانت محدودة جداً، وتوقفت عند مرحلة "المشاريع" ولم تتجاوزها. وهكذا فإن الشيخ زاهري يحاول أن يستبقي كتلة المنظمات الإسلامية في منطقة وهران على قيد الحياة، وكانت قد أنشئت في جوان 1936، على حـــين أن حـــزب الشـــعب الجزائري الذي أنشئ حديثاً يدعـــو عبثاً إلى إنشاء "تجمع إسلامي كبيـــر [243]"كما يدعو بعد ذلك إلى جبهة إسلامية جزائرية.[244]"

و يجب أن ننتظر يوم 14 مارس (مارس) 1944 لنرى نشوء أصدقاء البيان و الحرية AML وتكـــوّن تجمـــع واســـع يمثل حقاً اتجاهات الوطنية الجزائرية [245]"وكان يضم حزب الشعب الجزائـــري، والمنتخـــبين[246] والعلماء[247]. وكان برنامج أصدقاء البيان والحرية[248] المستوحى من "البيان "، وبخاصة من الملحق الذي أضيف إليه، يعدل نهائياً عن الاتجاهات "التجنيسية" للجناح الإصـــلاحي"، و يطالـــب، بـــادئ ذي بدء، " بجمهورية جزائرية مستقلة" موحدة فدرالياً مع "جمهورية فرنسية تطوّرت وأصبحت معادية للاستعمار والامبريالية، لكي يعود فيتصلب فيما بعد في مواقفه الوطنية، بتأثير حزب الشعب الجزائري، الذي سيسود اتجاهه في أوساط "الأصدقاء " ولا ســـيما بدءاً من المؤتمر المنعقد بين 2–4 مارس 1945[249]. وهكذا فإن المرسوم المؤرّخ يوم 7 مارس 1944، الذي هو نسخة جديدة عن مشروع بلوم– فيوليت، سيعتبر شيئاً فات أوانه من

الاقتصادي- الاجتماعي، المُمثل بهذه "الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية المشار إليها في برنامج "حركة الانتصار للحريات الديمقراطيةMTLD ، الذي وُضع في أفريل عام 1953. ولكن حدود هذا المشروع الديمقراطي لم تكن مرسومة إلا بالخطوط العريضة. ثم إن عمومية الكلام تصل إلى رفع الالتباس المتصل بالمعنى اللغوي الأصلي[226] للديمقراطية التي تُفهم على أنها حكومة الشعب.[227]" ومن غير أن ينذر هذا المشروعُ بانتقامٍ تقوم به الأكثرية التي طال عليها الاضطهاد، من أقلية طالما فرضت هذا الاضطهاد، فإنه يبدو بالدرجة الأولى وكأنه الصورة المقلوبة للنظام الاستعماري. أو قل إنه يبدو بالجملة، بصورة سلبية، كما لو أنه النقيض لهذا الأخير، وأنه يقوم، في مستوى الممارسة السياسية، على تجربة عكسية قدمّها سوء الطالع الذي أصيب به العمل القانوني.

- أما *اخفاق التجربة الانتخابية*، فقد ثبت بصورة نهائية. وحقاً، فإن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بدأت، على المستوى الانتخابي،بالفوز بنصر باهر في الانتخابات البلدية في أكتوبر (أكتوبر) عام 1947. إلا أن خيبات الأمل ستلاحق فيما بعد، في الانتخابات التشريعية لعام 1948 وعام 1951، بعد تزييف الانتخابات[228] الذي قامت به السلطة الاستعمارية بدعوى "قمع صور العنف المصالية [229]""أما الانتخابات على طريقة نيجلن" Naegelen اسم الحاكم العام يومئذ، فستصبح منذ الآن أمراً عادياً، وستساهم في إفراغ نظام الجزائر المعلَن عام 1947 من كل محتواه[230]. وكان قد استُقبل بتحفظ من قبل "حركة الانتصار للحريات.MTLD

و لكن سقوط هذه التجربة الانتخابية سيُبرز التناقض الأساسي بين المشروع الوطني الراديكالي، الذي يطالب بالاستقلال الوطني، ويرفض كلّ حلٍ وسط تجنيسي (يقبل إعطاء الجزائريين الجنسية الفرنسية وحقوقها)، وكل سياسةٍ إصلاحية تتقبّل العمل بالطرق القانونية. ولم يقدّم هذا السقوط، البرهان على عدم جدوى اللجوء إلى ورقة التصويت، داخل الإطار الاستعماري، فقط، بل إنه برهن كذلك، وبصورة أقوى، على انسداد النظام الاستعماري واستحالة التحوّل عن هذا النظام، بالطريق السليمة والقانونية؛ وقد ثبت ذلك بدرجة أكبر فأكبر، لأن تزييف الانتخاب، قابله من جهة أخرى أن القمع البوليسي لم يتوقف [231].

_ *تجربة المحاولات التوحيدية*.- لقد حاولت الفئات السياسية التي حملت على عاتقها جملة المطالب الوطنية، في مناسبات شتى، أن تتكلم كلها بصوت واحد. ولنذكر باختصار أن أول

قبل قادة أصدقاء البيان، وبينهم فرحات عباس. وفي المنظور نفسه أطلق شعار مقاطعة الانتخابات، في الدائرة الانتخابية الفرنسية ورفض التسجيل على القوائم الانتخابية. وهكذا فقد انطلقت الحركة الوطنية انطلاقاً جديداً، وبدأت بعد الحرب العالمية الثانية تنظر إلى المستقبل بشيء من التفاؤل. وقد ازداد شأن أصدقاء البيان أكثر فأكثر داخل الشعب المسلم، الذي انضمّ ذرافات ووحداناً إلى صفوفهم. ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية عُبئت الجماهير الجزائرية تعبئة سياسية حقيقية.

ولكن هذا التطوّر لم يكن بحيث لا يقلق الحريصين على النظام الاستعماري، والمدافعين عنه. وكما أن مؤتمر المحافظين كان كردٍّ على المؤتمر الإسلامي. فكذلك سترّد على تجمع أصدقاء البيان، أيام ماي 1945 الدامية التي ستنتهي يوم 14 مايس إلى حل هذا التجمع الوطني الواسع.

لكن أصدقاء البيان، وحوادث مايس 1945 ستؤثر بقوة في تطور الوطنية الجزائرية، داخل الجناح الراديكالي من الحركة الوطنية. وستعزّز فكرة الوحدة الوطنية، وتتخذ طابعاً صوفياً، ويبدو للناس أن العنف هو الردّ الضروري على العنف الاستعماري. أما احتمال المجابهة المسلّحة مع القوة الاستعمارية، فإنه بدأ يفرض نفسه على بعض المناضلين، بدءاً من هذه الفترة، بوضوحٍ كان يمضي متزايداً. ثم إن إنشاء التنظيم شبه العسكري (المنظمة الخاصة (O.S داخل الـ MTLD كان تعبيراً عن هذا التطور. وبالمقابل فقد كان هنالك تَطوّر معاكس، يرتسم على مستوى قيادات الأحزاب، التي عندما صدمت بعنف بالقمع الاستعماري، انكفأت على نفسها لتصبح أكثر أناة ورصانة، وآملة دوماً أن تجد الحل في ورقة التصويت.

وعلى ذلك، فإن الوحدة أصبحت تُرى من خلال المجال الانتخابي المحض، حيث تبذل الأحزاب الوطنية كل طاقاتها. ولكن الانتخابات المزيّفة يوم 17 جوان 1951 ستدفع بالأحزاب إلى تحقيق وحدة جديدة في العمل. ومن هنا نشأت "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها " يوم 5 أوت 1951، وتجمّع العلماء والحزب الشيوعي الجزائري والـ MTLD و UDMA [250] وسنرى أن هذه الجبهة تهتم بالدرجة الأولى، بالقضايا الانتخابية. وهكذا نجد أن من عناصر برنامجها الأساسية[251]، إلغاء الانتخابات التشريعية ليوم 17 جوان 1951، واحترام حرية التصويت في الدائرة الثانية. واحترام الحريات الأساسية وإخلاء سبيل المساجين السياسيين[252]. غير أن

ضـــعف برنامجها سرعان ما يودي بها إلى العجز، ويحملها على الفشل، لاسيما وأن كل حزب، وكـــل مجموعـــة سياسية تتحققان، على نحو ما تم حتى ذلك الحين، بحرية كبيرة في العمل داخل الجبهة.

ولقـــد ظهـــر في الواقـــع، أن هـــذا الاستقلال أقوى من الانضباط التوحيدي. وحقاً فإن الانتخابات البلدية التي تَمّت خلال شهري أفريل ومايس 1953، ستثير مزاحمة عنيفة بين مختلف الأحـــزاب الوطنـــية التي سرعان ما نسيت تحالفها الذي اتفق عليه حديثاً. وبدلاً من الوحدة ســـتحل الخصـــومات وأنـــواع التـــنافس الانتخابية .وهكذا فإن حركـــة الانتصار للحريات الديمقراطـــية (MTLD) تحسن أخذ العبرة من هذه الخيبة وتعلن: " أن الجبهة الجزائرية لم تحقق الآمال الشعبية، لا في مجال البرنامج، ولا في مجال النشاط الفعلي. وأن الروح الحزبية في القضايا الصـــغيرة، مع الأسف، كثيراً ما غلبت روح الوحدة التي ينبغي أن تظل هي الغالبة، في الوضع الاستعماري القائم[253]"

وستظل النداءات الجديدة الداعية للوحدة، أفلاطونية محضة. وعلى حين أن اللجنة المركزية لـــلحزب الشـــيوعي ترسل في اليوم الأول من نوفمبر 1935، نداءاً علنياً من أجل إنشاء جبهة ديمقراطية جزائرية[254]، فإن الـــ M.T.L.D من جهتها تقوم بحملة من أجل وحدة جديدة[255] إذ لقـــد دعـــت اللجـــنة التنفيذية للـــ MTLD يوم 1953/12/10[256] إلى التحضير، لمؤتمر وطني جزائـــري تُمثل فيه كافة الأحزاب السياسية، والمنظمات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية و الشخصيات الديمقراطية المستقلة وكل الجزائريين من دون تمييز، أي أولئك الذين يحرصون كل الحرص على نهوض الجزائر[257]. ولكن هذا النداء لا يلقى أيّ صدى ويظل كأنه لم يطلق قط: لا سيما وان الـــ MTLD يمرّ بأزمة داخلية خطيرة،ستودي به إلى التمزق. وهكذا تصبح الوحدة، منذ الآن بعيدة جداً، ولم يعد الوقت مناسباً إلا للخصومات العنيفة، والانقسام.

وســـيُبرِز إخفاقُ هذه التجارب التوحيدية، حدود التحالف اللامتجانس الموزّع بين اتجاهات ومشـــاغل متـــنافرة، بل متناقضة. لكن جبهة التحرير ستـــستمدُّ العبر من هذا الإخفاق، عندما تُعـــرّف تصـــوّرها للوحدة، بالإضافة إلى أنها ستتجاوز تناقضات المطالب الوطنية مع الممارسة الانتخابـــية الـــتي تبنتها الـــ MTLD ، بالاستناد إلى تجربة العمـــل السرّي لحزب الشعـــب، وللـــMTLD ، (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)

– وتُبرز *تجربة العمل السري* بقوة أكبر، ذلك التناقضَ المشار إليه أعلاه. فهي تُدين أوهام الخضوع للنواظم الشرعية، وتكشف في الوقت نفسه عن ضرورة العمل المباشر" والحاجة الملحّة إليه، وتعني بذلك ضرورة النضال المسلّح. وحقاً، فإن مشكلة النضال المسلّح لم تُطرح إلا داخل حزب الشعب، وحركة الانتصار للحريات وحدها. أما الجناح الإصلاحي من الحركة الوطنية، فقد استبعده بصراحة وتعمُّد، عن مناقشاته الداخلية. وكانت فترة العمل السرّي، التي مارسها حزب الشعب، قد عودّت المناضلين على العمل، على هامش الشرعية الاستعمارية، وطُرحت على البحث مسألة النضال. غير أن هذه القضية تصبح مُلحّة أكثر عندما يقرّر مؤتمر الـ MTLD في فيفري 1947، تكوين تنظيم شبه عسكري، سُمّي "بالمنظمة الخاصة.(O.S)"

وكانت إدارةُ هذا التنظيم بين أيدي ثلاثة أعضاء[258] وخمسة رؤساء مناطق[259]. أما بنيته القائمة على نصف مجموعة[260]، ومجموعة[261] و شعبة[262] فكانت تتيحُ إقامة حواجز غير قابلة للتسرب. ويرى محمد بوضياف أن "الشعبة كانت في المستوى الأعلى للبنية التنظيمية: وكان فوقها المحلة .Localite وإذا حدث أن المحلة كانت تملك أعداداً تتجاوز الخمسة عشر مناضلاً، فإنه كان يجب إنشاء شعبة جديدة. وكانت هذه البنى مغلقةً على بعضها إغلاقاً محكماً: فكل نصف مجموعة تقوم بنشاط مستقل، من دون أية علاقة بأنصاف المجموعات الأخرى ".[263]أما التنسيق فكان يقومُ به اجتماع رؤساء أنصاف المجموعات، مع رئيس المجموعة، واجتماع رؤساء المجموعات مع رئيس الشعبة.

ولم يكن أعضاء المنظمة الخاصة"، المختارون بأكبر عناية[264] من بين أعضاء التنظيم السرّي لحزب الشعب، ليتجاوزوا الألف في العدد. وكانوا يتلقون بالإضافة إلى الثقافة العسكرية (كيفيّة استخدام السلاح وتمارين إطلاق، وتكتيك حرب العصابات [265](...ثقافةً سياسيةً كانت أخلاقية أكثر منها سياسية. وكانت تشتمل على دروس حول صفات المناضل الثوري، وحقوقه وواجباته، ودوره، وروح التضحية، وحسن المبادرة، ومجهولية الجهد، والسلوك المناضل تجاه الشرطة ...الخ [266]

وعندما انتهت الدورة التدريبية في آخر عام 1949، اضطر المناضلون إلى فترة سكون كانت اختباراً عنيفاً لصبرهم على "اللاعمل ."[267]وكانت إدارة حزب الشعب، وحركة الانتصار للحريات، الداخلية في العمل الانتخابي لا تعزم على الانتقال إلى العمل المباشر ولا تفكر

بالاســـتجابة لتوقع مناضلي المنظمة الخاصة. وبحكم هذا، فإن العمل السرّي الذي أهملته القيادة السياســـية، ســـيخفق هو أيضاً لدى موجة التوقيفات التي بعثرت صفوف التنظيم السري[268]. ويشـــرح محمد بوضياف هذا الإخفاق بالصورة التالية: "الحقيقة أن قرار إنشاء المنظمة الخاصة كـــان نتيجة لحلٍّ وسط، ونوعاً من التوازن بين الاتجاهات الإصلاحية، والاتجاهات الصلبة، في الحزب. ولم يكن يستجيب مطلقاً لاتجاه سياسي داخل في نظرة استراتيجية كلّية، تهدف إلى إثارة تمرّد مسلّح، كما تصوّر المناضلون المندوبون للتنظيم الخاص. وهذه الملاحظة مهّمة، لأنها تشرح، إلى حدٍّ كبير، جملةَ التقلبات والصعوبات التي عرفها المنظمة الخاصة، خلال حياته القصيرة[269]"

وسيســـتقبل تبعثرُ شبكات المنظمة الخاصة، باللامبالاة، إن لم نقل بالارتياح، من قبل بعض قادة حزب الشعب والـــ .MTLD الذين عادوا فآمنوا بالشرعية، وكانوا حريصين كلَّ الحرص علي توفير دماء أفراد الحزب، وتخليصه من المسؤولية، بحمل الناس علي الاعتقاد بوجود مؤامرة استعمارية. لكن هذه الضربة القاسية للمنظمة الخاصة، سينعكس أثرها على الـــ MTLD الذي سيجد انسجامه قد تأذّى بصورة جدّية، كما سيجد أن انحلاله تسارع بحكم الأزمة التي عصفت به من الداخل.

4-2-2- الأزمة والقطيعة

والحقـــيقة أن الأزمة كانت موجودة، كبذرة، منذ عام 1947 عند نشوء الـــ .MTLD بل لقـــد تذهب إلى أبعد من ذلك في الزمان، إذا نحن اعتبرنا أن أحد الأسباب الرئيسية، هو ظهور انقسام ثنائي على مستوى قيادة الحزب[270]، بين رجال الحزب القدماء الذين يتألفون من مصالي ومعاونـــيه المقـــرّبين، الذين ظلوا بعيدين عن شؤون الحزب، لكثرة ما سُجنوا، أو أرغموا على ملازمـــة بـــيوتهم، وبين المجموعة الجديدة التي دُعيت بحكم ذلك، إلى الحلول محل هؤلاء القادة، والنيابة عنهم مُدّة، طالت بدرجة كافية لكي يتذوقوا حب السلطة. ولنذكر بأن حزب الشعب لم يعقـــد خلال سنوات وجوده العشر (من 1937 إلى 1947) إلا مؤتمراً وطنياً واحداً (في 24- أوت 1938، في بـــاريس). وكذلك فإن الـــMTLD لم ير بعد مؤتمره التأسيسي الأول الذي انعقد في فيفري 1947، مؤتمراً ثانياً إلا في أفريل عام 1953. وهذا يشير إلى طول الفواصل وقلة تكرار المؤتمرات الوطنية للحزب، مما كان يسمح لهذا الأخير بتجديد عناصره القيادية أو على الأقـــل، لتغيير جزئي في تركيبها. وهكذا فإنه كان من المنتظر أن ينشأ الصراع على النفوذ بين

قـــيادة غير قابلة للعزل، ولكنها كثيرة الغياب (بحكم كثرة دخولها السجن، أو منعها من الإقامة في المديـــنة) وبين قيادةٍ فعلية حاضرة دوماً. وكان متوقعاً أكثر فأكثر بمقدار ما كان الاتجاه إلى الشـــرعية الـــذي اتخذته الـــ MTLD واهتمامها بالانتخابات، بعزل القمة عن القاعدة، التي ازدادت راديكالية بحكم عملها السرّي من جهة أولى، وقلقها من الاتجاه الجديد للحزب. وكان القلـــق الناشـــئ عن هذا الوضع قد أضعفَ التضامنَ الحزبي وشجّع في داخله على الاتجاهات الخارجـــية. وقـــد ظهرت هذه الأخيرة بشكل خاص، في ظل الاضطراب السائد، على صورة تشكيل معارضة "بربرية"[271] سبق لها أن كانت تظهر من حين لآخر، كما حدث في عام 1936 و 1939، ولا سيّما في عام 1949. وكان يغذيها مناضلون من أصل قبلي، يلومون الحزب على أنه يهمل العنصر البربري لمصلحة العنصر العربي. ومما هو جدير بالملاحظة أن العناصر التي قاومت هـــذه "المؤامـــرة البربرية" أكثر من غيرها، كانت من أصل قبائلي، مثل كريم بلقاسم[272] وسي الحـــنفي عبان رمضان. ولهذا فإن هذا الانحراف الإقليمي سرعان ما ضُبِط وأحكم عليه الخناق، وتجاوزت قيادة الـــ MTLD هذه الأزمة المثارة داخلها.

ولكن الأزمة الحقيقية نشبت بعد المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد من 4 إلى 6 أفريل 1953 في الجزائـــر. وفي غـــياب مصـــالي، المـــنفي إلى فرنسا منذ عام 1952 [273] ظهر داخل الحركة (MTLD) اتجاه يطالب بجعل بنى الحزب ديمقراطية، ويشدّد على ضرورة الجماعية على مستوى القـــيادة. وكان معنى ذلك أن الهجوم يتناول السلطة الشخصية للمصالي الذي أسكرته شعبيته، فاعتبر أنه لا يخطئ. ولم يكن يقبل مناقشة أحد. ولما كان محاطاً بمعجبين مخلصين، وبأناس ينقادون لـــه بـــلا قيد ولا شرط، فإنه كان يعتبر أن الحزب ملك شخصي له، وخاضع لإرادته وحدها، حصراً.

ولمـــا كـــان قد تعوّد أن يُعيّن الأطر القيادية للحزب، فإنه لم يعترف باللجنة المركزية، التي جـــاءت عـــن طـــريق تصويت المؤتمرين، ويطلب منها في سبتمبر (سبتمبر) 1953، صلاحيات مطلقة، في الوقت الذي يعرب فيه لسكرتيرها العام المنتخب حديثاً، حسين الأحول، عن سحب ثقـــته مـــنه، ويتّهم القيادة الجديدة بالانحراف الإصلاحي [274]. وجواباً عن ذلك، ترفض اللجنة المركـــزية طلـــب الصلاحيات المطلقة، وتثبّت السكرتير العام في منصبه، وتقترح على مصالي اجتماعاً آخر لمؤتمر جديد، لكي يحل المشكلة.

ومنذئذ يدخل النزاع بين "مركزيين" و "مصاليين" في طور حادّ. ورداً على مؤتمر مصالي[275] الذي يَحُلُّ اللجنة المركزية، ويسمّي الزعيم القديم لرئاسة الحزب، مدى الحياة، يأتي مؤتمر المركزيين[276] الذي يقصي مصالي وجماعته[277] عن وظائفهم في الحزب.[278]

ولقد كَرّست هذه الاتهامات وهذا الفصل المتبادل انقسام الحزب، على دهشة وحيرة من القاعدة التي شعرت، في هذه الخصومة، أنها هُمشّت وتجووزت. والحقيقة أن الأزمة التي هزت الـ MTLD إنما هي أزمة قمة وليست أزمة قاعدة. وكانت نتيجة هذه الثنائية في القيادة التي أشرنا إلى وجودها أعلاه، أن جعلت فريقين منها يتعارضان ويختصمان حول السلطة داخل الحزب. والحقيقة أن هذا الزعيم الكاريكاتوري المعيّن، من قبل الزعيم المكرسّ، والقائل بأن "الحزب هو أنا"،ليس من طبيعة مختلفة عن قول المركزيين، إن الحزب هو "نحن"، لأن الفريقين عميا عن بروز قوى جديدة تُمثّل البديل الحقيقي، وظلا في صمم عن الإصغاء لضرورات النضال الجديدة.

ذلك أنه بعد "الاختبار العكسي" الذي قدّمته الإدارة الاستعمارية بما عمدت إليه من تزييف الانتخابات، لم يكن حرص قيادة الـ MTLD على احترام الشرعية إلا انعكاساً لموقف جبان، اغتذى من الخوف الذي كانت تشعر به لدى تفكيرها بالمغامرة بالعمل المباشر. وكان هذا الموقف يظهر في توجيهات الحزب وعلاقاته الداخلية[279] التي تلح على إدانة القمع البوليسي، وضرورة احترام الشرعية.

والحقيقة أنه لا المصاليون ولا المركزيون الذين كان عليهم أن يختاروا بين العمل القانوني / والعمل المسلّح/ استطاعوا أن يثبتوا اختيارهم بصورة حقيقية ونهائية. وكان المصاليون الأقرب مبدئياً إلى العمل المباشر، يعلّقون هذا الأخير على اليوم الذي يُحكمون فيه قبضتهم على الحزب، وبحكم ذلك كانوا يؤجلون هذا الاختيار. وكانوا يلتقون في ذلك، بصورة غير مباشرة، وبنوع من المفارقة الغريبة، مع مواقف المركزيين الأكثر التهازية، بشكل واضح. وكلا الفريقين، بالرغم من أنهما فهما عبث العمل الشرعي، لم يحسم الأمر، ولم يقرّر الانحياز للعمل المسلّح. ذلك أنهما لم يشعرا بالقدرة على القيام به، وأقل من ذلك على قيادته، ففضّلا أن يؤجلا الحسم على أن يتنازلا عن الأمر، لمجموعة بديلة. بل إن فكرة المجموعة البديلة فكرة غريبة على عقولهم.

وحتى عندما يدعو المركزيون إلى التغيير والتجديد، فإنهم يفهمونها بصورة محدودة ومقصورة على حلقتهم. أما دورهم، فلا يبدو لهم أنه انتهى، بل العكس تماماً، هو الصحيح.[280]

وبانتظار ما سيحدث، نراهم يتابعون التخاصم على المستوى الانتخابي والبرلماني[281] ولكن بلا اقتناع. ذلك أن القلق عميق داخل الحزب: إذ أن كل المناضلين الذين دخلوا في العمل السرّي، كانوا يزدادون قناعة بضرورة العمل المباشر، ولا يستطيعون ضبط مشاعرهم أو إخفاءها. أما الآخرون فإنهم يعيرون أذناً صاغية للأحداث التي تهزّ كلاً من تونس والمغرب، ويدركون ما هنالك من صخب بعيد لحرب الهند الصينية. وهكذا فإن القيادة ملزمة أكثر فأكثر بالاختيار الذي تخشاه، والذي لا تقوى على تأجيله إلى الأبد. بل إنها، بشكل خاص، ملزمة بإحداث تغيير كبير داخل الحزب، يمكن أن ينالها هي أيضاً، بصورة مباشرة. وكل هذه العوامل مجتمعة (جزع بعض المناضلين، شكوك في قيمة العمل القانوني، ضرورة التغيير في المنظورات وفي طرائق العمل) إنما تؤدي إلى الأزمة التي تقسم القيادة وتكرّسُ انفلات الحزب وتبعثره. وكانت ملاحظة هذا الإخفاق ظاهرة: إنه إخفاق العمل القانوني، وإخفاق التنظيم المتحيز، المشتت بصراعات الشُلَل (أي المجموعات الصغيرة).

وهكذا فإن مختلف التجارب التي قامت بها مختلف التيارات الوطنية الجزائرية قد انتهى إلى إخفاق واحد. ولم يشهد الجناح الإصلاحي الحريص على المطلب المعتدل، مطلب حذف اللامساواة في مختلف صورها، والتخفيف من شدة الهيمنة الاستعمارية، ولم يعرف إلا الخيبة والمرارة. أما الجناح الراديكالي الذي طرح مباشرة مطلب الاستقلال الوطني، فإنه لم يلائم بين هدفه وبين الوسائل المناسبة لتحقيقه، وهكذا فإن الاتجاه الذي ظلّ في حدود الشرعية، انتهى إلى إدانة من دون أن يحميه من الضربات المتكررة التي كانت تكيلها له الإدارة الاستعمارية.

ولكن هذه التلمسات وهذه الاخفاقات، وهذه النضالات، المتعددة الأشكال، التي قام بها من قام، باسم المساواة، أو الهوية، وهذه المطالب التي تراوحت بين الضمّ الكامل إلى المتروبول، وبين الاستقلال الوطني، مروراً بالحكم الذاتي والاتحاد الفدارالي، كلُّ هذه الآمال التي غُذّيت بعناد مستمر، وخيبات الأمل المرّة؛ وهذه المغامرات، وصور البؤس التي عاناها المناضلون الوطنيون، من خلال اللقاءات والاجتماعات، والوفود الرسمية، والمظاهرات الصاخبة، وكل ما أُمر به من سجن، وقضي به من اقامات إجبارية؛ كل هذا قد شكّل الحصيلة المشتركة للتجربة

الـــتي ورثـــتها حركة التحرير الوطني، التي قامت يوم 1 نوفمبر 1954. وكل ذلك قد ساهم في تعزيــز الشــعور الوطـــني داخل الجماهير الشعبية[282] وجعل قطيعة أول نوفمبر 1954 أمراً لا مندوحة منه.

ولم تفـــرض ضرورة النضال المسلّح نفسها إلا بعد الاخفاق المتكرّر لكل الوسائل الشرعية الـــتي استُخدمت من قِبَل مختلف الأحزاب والحركات الوطنية، وبعد تراكم عددٍ لا بأس به من الأخطـــاء وســـقوط الكثير من الأوهام، بعد رفض مشروع بلوم- فيوليت عام 1936، والقمع الرهيب في مايو 1945، وعدم تطبيق نظام 1947، والتزييف الانتخابي ما بين 1948 حتى 1951.

ولهـــذه الـــتواريخ المختلفة ما يقابلها من المعالم الدالة على الأزمات التي سُجلت على الخط البياني المشهور الذي يتخذ شكل الـــ "ل" والمستند إلى النظرية القائلة "إن الثورات توشك أن تـــنفجر عـــندما يأتيَ عهدٌ من التقدم الماديّ والاجتماعي، ويتبعه عهد قصير من التأزم الحاد[283] وبصـــورة أعم، فإن الثورات بحاجة- في حدوثها- إلى تصاعد الآمال من جهة أولى خلال فترة ما، وإلى فترة أخرى من تبدد هذه الآمال.[284]

وإذا نظـــرنا إلى الأمـــور نظرة طويلة المدى، بدءاً من عام 1919 حتى عام 1954، فإن هذه الـــنظرية ســـتجد، عـــلى الأغلب، مجال تطبيق في الجزائر، وتقدّم تفسيراً مرضياً، إلى حدٍّ ما، لأســـباب انفجار النزاع المسلّح في أول شهر نوفمبر 1954. والحق أننا إذا نظرنا إلى المشكلة الجزائرية، من وجهة نظر سيريوسSIRIUS ، فإن في وسعنا القول: إن عهد الأمل الذي انفتح عام 1919 بقانون 4 فيفري (فبراير) الذي منح حقوقاً انتخابية لفئة من المواطنين المحليين" يؤلّف نقطة البدايةِ لتتابع الآمال بسرعة، وتلاشيها بقسوة أحياناً، حتى أول نوفمبر 1954.

ولكـــن هذه الملاحظة إن لم تبد خاطئة لنا، فإنها على الأقل جزئية. ذلك أن تفسير الأسباب الـــتي دعـــت إلى انفجار النزاع المسلّح يقتضي أن نمضي بعيداً في التحليل، وأن نحاول، بصورة خاصة، تعيين طبيعة الحركة الوطنية الجزائرية. ومن أجل هذا، يبدو لنا أن من المفيد مقارنة عهود بـــروز "الآمال السياسية للحركة الوطنية، بتطوّر الوضع الاقتصادي للفئة الكبرى من الشعب الجزائـــري، أي للفلاحـــين، مـــن خلال مستوى إنتاج وسيلتي العيش الأساسيتين: أي زراعة الحبوب، وتربية المواشي.



ولكن السنوات التي انقضت بين عام 1919-1920، والسنوات 1926 حتى 1928، تقابل عهوداً من الأزمات الحادة في الزراعة الجزائرية، ولا سيما في إنتاج الحبوب، والمراعي[285]. وبالمقابل فإن تلك الفترة هي الفترة التي بدأت فيها مشاركةُ السكان المحليين في القضايا السياسية، تمضي صُعُدا. لكن منعطف العام 1930-1931، هو الذي نستطيع أن نسجّل فيه الالتقاء بين " الغبن " السياسي الذي أعربت عنه التشكيلات

السياسية الجزائرية، وبين خطورة الوضع الزراعي الناشئ بآن واحد، عن قلة المحاصيل، وعن آثار الأزمة العالمية. وهذا على أن نوضح أن ذلك "الغبن" السياسي إنما نشأ بالدرجة الأولى عن الاحتفالات الضخمة بالعيد المئوي لاحتلال الجزائر، وما كان فيها من جرحٍ لكرامة الشعب الجزائري. أما عام 1936، مع ما حدث فيه من استيلاء الجبهة الشعبية على الحكم، وطرح مشروع "بلوم- فيوليت"، فإنه عهد تفاؤل بالنسبة للتشكيلات السياسية الداخلية في إطار المؤتمر الإسلامي[286]. وبالمقابل فإنه عهد مأسوي بالنسبة للفلاحين الذين رأوا هبوط إنتاجهم الزراعي، وتضاؤل ما لديهم من رؤوس الماشية[287]. أما آثار قرار 17 جويلية الذي أصدرته حكومة بلوم للوقوف في وجه الفوائد الفاحشة، وإنشاء مكتب الحبوب، في العام نفسه، لتثبيت أسعار الحبوب، فإنهما لم يؤثرا فعلاً إلا بدءاً من عام 1938 تقريباً. وهو عام كانت فيه المحاصيل جيّدة. غير أن الحرب جاءت لكي تضع موضع البحث هذا التحسّن وتزيد في خطورة مصير الفلاحين. أما في المدينة، بالمقابل، فإن التشكيلات السياسية الجزائرية، بعد عهد التراجع والانحسار، ستبدأ بمضاعفة النشاط، وتُعبِّر من خلال "البيان" عن الأمل بإحداث تغيير إيجابي. وفي عام 1945 بعد التفاؤل الذي نشأ عن التحرير، وشُجع من قبل أصدقاء البيان والحرية AML، جاء اليأس والحقد اللذان أثارهما وحشية القمع التي تبعت حوادث 8 مايو. أما في الريف وفي السنة نفسها، فإن هبوط الانتاج الزراعي أدىّ إلى تفاقم إضافي في وضع الفلاحين الجزائريين. وبالعكس، فإن الاستقرارَ وعودة الازدهار الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 1950، يتواقتان مع تراجعٍ وأزمةٍ شاملة على مستوى التشكيلات السياسية.

ومن خلال هذه اللمحة السريعة، فإن عدمَ التوافق بين الآمال (المطلبية) المعبّر عنها من قبل التشكيلات السياسية الجزائرية، وبين الوضع الاقتصادي للفلاحين، يبدو كأحد الثوابت. وهو يعكس السمة المدنية، أساساً، للحركة الوطنية الجزائرية، بدءاً من عام 1919. وتتأكد هذه

السـمةَ من خلال التوافق بين فترات التعبئة السياسية وفترات حركة الهجرة إلى المدن. وهكذا فـإن الأعـوام 1919، ولا سيما عام 1930 و 1931 تقابل هجرة جماعات كثيرة من الفلاحين ردّت إلى وضـع العمال البروليتاريين. ولقد ارتفعت نسبة سكان المدن بين عامي 1931-1936 مـن الشعب المسلم، من 14 إلى 16 %[288]، لكي تبلغ ذروتها في عام 1948، وتصل إلى 20% وستظل هذه النسبة ثابتة حتى عام 1954.[289]

وهذا اللا توافق الملاحظ أعلاه، وكذلك ما كان للحركة الوطنية من سمة مدنية، يفسّران أن هـذه الأخـيرة، تُحدّد موقفها تبعاً لموقف السلطة الاستعمارية، أكثر مما تحدّده تبعاً لوضع عالم الفلاحـين. وبهذا، فإنها تدع المبادرة في العمل، للإدارة الاستعمارية. ولما كانت خاضعة للإطار القـانوني الـذي فرضـته هذه الأخيرة، فإنه لا يسعها أن تقلب بصورة جوهرية، شكل النظام القائم، وتضطر إلى الاكتفاء بمطالب جزئية من المساواة واحترام الحريات الديمقراطية. لكن هذه الطـريق الـتي ارتضـتها مختلف تيارات الوطنية الجزائرية، والمتسمة بالصورة الشرعية لتقديم المطالب، ستنتهي إلى الإخفاق الكامل. وسيعي الناس هذا الإخفاق أكثر فأكثر بمقدار ما يزداد الفقر المطلق، والنسبي خاصة، للجماهير المسلمة، ويبدو لها صعب الاحتمال.

والحق أن التزايد الديمغرافي، عندما يزيد من حدة اللا توازن بين الشعب الأوروبي، والشعب المسلم[290] يزيد في خطورة أوضاع هذا الأخيـر الذي يرى أن الأراضـي التي يملكهـا تـقل بنسبة 5% (في الفترة الفاصلة بين الحرب العالمية الثانية، وبين عام 1954). والشيء الأكثر دلالة ومعنى، هو التزايد العددي للملاكين المسلمين، الذين يتصرفون بما هو أقل من 10 هكتارات[291]، وتضـاؤل مساحة أراضيهم[292]: مما يجعل متوسط الملكية الفردية يتراوح بين 4,7 هكتارات إلى 3,1 هكتار. أما نتائج هذا الافتقار المتزايد فهي منذ الآن فصاعداً، كلاسيكية: أي أنها تتجلى في زيـادة الهجرة من الريف والبطالة[293]. وبصورة خاصة فإن الفارق المتزايد بين الرفاهية المتزايدة للشعب الأوروبي، والبؤس المتزايد للشعب المسلم[294] هو الذي يحفر الهوة بين الطائفتين.

وهكذا فإن الشروط الموضوعية والذاتية تبدو قد اجتمعت لخلق وضعٍ ثوري: كالصعوبات الاقتصـادية، وتفاقم الظلم واللامساواة، وإخفاق كل السبل القانونية، وإرادة التغيير، وبروز أشخاص رُبوّا في مدرسة النضال. ودُرِّبوا من قبلُ على أسرار النضال السرّي. والضاف إلى هذه الشروط العامة عاملان يبدو أنهما أثرّا بشكل حاسم في انفجار الصراع المسلّح. أما أولهما فهو

أزمة الـ **MTLD** التي وضعت المناضلين الأشد عناداً أمام الضرورة القاضية بإنقاذ الحركة، عن طريق إلزامها بالعمل المباشر: وأما الثاني فهو قيام وضع عالمي ساعد على تطوير النضال من أجل التحرير الوطني. والحقيقة أننا منذ الحرب العالمية الثانية، وجدنا أن النضال المعادي للاستعمار ظلّ يتزايد ويصل، شيئاً فشيئاً، إلى كل البلاد الخاضعة للنير الاستعماري. وهكذا فقد نشأ تضامن في المعركة، وحّدَ بين مختلف حركات التحرير، التي أصبحت مثالاً – للتقليد والاحتذاء. وهكذا فإن حوادث الهند الصينية قد توبعت باهتمامٍ كبير من قبل كلّ الحركات الوطنية الجزائرية، ثم إن اسم ديان بيان فو، الذي كشف عن الانتصار الكبير لشعب يحمل السلاح، ضد جيش محتل، رنَّ في الأسماع كنداء من أجل المقاومة المسلّحة، وكان هذا النداء قد أصبح أقرب، وأكثر إلحاحاً، مع الاضطرابات التي كانت تسود تونس والمغرب. ذلك أن التضامنَ المغربي الذي ازداد تلاحماً/ خلال السنوات الطويلة من العمل لمطالبَ وطنية واحدة، بدا ضرورياً أكثر فأكثر في ساعة التعبئة ضد العدو المشترك. أضف إلى ذلك أنه تمّ منذ عام 1951، فيما يظهر، عقدُ اتفاق سرّي في القاهرة، في إطار لجنة تحرير المغرب بين ممثلي حزب الاستقلال، وحزب الدستور الجديد، وجماعة الـ **MTLD** من أجل القيام معاً بنضال مسلّح لا يتوقف إلا مع عودة الاستقلال الكامل إلى البلاد الثلاثة. إلا أن الأزمة التي عصفت بالـ **MTLD** لم تسمح بمثل هذا التنسيق. ولئن كانت المغرب وتونس أول من حمل السلاح ضد الإدارة الاستعمارية، فإن الجزائر– رغم الهدوء الظاهر الذي كان يخيّم عليها– كانت تحضن ثورتها.

ومع أن النضالّ المسلّح في الجزائر كان أبطأ في انطلاقه، فإنه تميّز بصفة أكثر راديكالية، في طول مدّته، وبالانقلابات الضخمة التي أدخلها في المجتمع الجزائري. وكان من شأنه – بالنسبة إلى الصور السابقة للنضال الذي قامت به الحركة الوطنية – أن أدخل عليها تغييراً جذرياً في المنظور. ذلك أن التعبئة السياسية ستصل العالم المدني والعالم الريفي بعلاقات وثيقة، عن طريق توسّع مجال عملها، ومدّه إلى كل الأرض الوطنية، وحمل مختلف الطبقات الاجتماعية في الأمة على المساهمة في النضال. وهكذا فإن حركة التحرير الوطني، بالاعتماد على النضال المسلّح، ستكون لها المبادرة في العمل، وستركّز هدفها على المطلب الأساسي الذي هو الاستقلال الوطني، ضاربةً عرض الحائط بكل المطالب الجزئية القديمة، التي هي التعبير عما طلبته مختلف

الأحـــزاب الوطنية، في إطار المشروعية، وستتعلق القضية منذ الآن بمقاومةٍ هجومية، تبدأ عامدةً متعمدّةً هجومها على الحصن الاستعماري وتحاول القضاء عليه.

ولكن هذا الانتقال من المشروعية المطلبية إلى المقاومة الهجومية، سيغذي جدلية متصلة بين الاستمرارية والقطيعة: وهذا العنف الذي يدفع بنقد النظام الاستعماري إلى حدّه الأخير، سيريق عـــلى الحـــركة الوطنية بعداً جديداً ويؤلف العامل الأساسي في التعبير؛ وهو تغيير لا ينشأ من العدم، بل من تجديد ما كان موجوداً من قبل. وهذا ما يبدو لنا أنه السمةُ الأساسيةُ التي اتّسمت بها حركةُ النضال المسلّح التي قامت منذ أول نوفمبر عام 1954، التي كانت في آن واحد، تحمل الجديد، وتُرثُ القديم.

2 – تاريخ الأحداث

لا ريب أننا سنكونُ بحاجة إلى عدة مجلدات، لكتابة تاريخ حرب التحرير التي قام بها الشعب الجزائري خلال اكثر من سبعة أعوام بل ثمانية تقريباً: وكانت سنواتٍ غنية بشكل خاص بالأحداث، حيث جرى التاريخ على نسق متسارع، وحيث عاش كل فرد بعنف وانفعال كبير كلَّ ثانية، وكل دقيقة من كل يوم، على خط مرتفع يفصل بين الحياة والموت. وسيكون ضرورياً لتسجيل كل هذه اللحظات، وكل هذه الأحداث – في كل ما فيها من تعقيد، وتدافع للأهواء، وحماسة البعض، وتمزق ويأس البعض الآخر – أن يقوم فريق من الباحثين من اختصاصات متنوعة، بهذه المهمة. وهذا يعني أننا لن نغامر نحن به، بوسائلنا المتواضعة، في مثل هذا الإطار الضيق لهذا الفصل التمهيدي. وسيقتصر طموحنا على إعادة تصوير المراحل الأساسية من النضال المسلّح، ومن عمل جبهة التحرير خلال هذه الفترة.

وعلى تواضع هذه المحاولة، فإنها تبدو، مع ذلك، ضرورية. إنها تفرض نفسها كمقدّمة لكل محاولة توضيح، في مجالٍ كثيراً ما غَلَبَ فيه إغراءُ الشيء المؤثر والقصصي[295] على ضرورةِ الدقة، وساهم بقوة في الحيلولة دون فهم المعنى الحقيقي للأحداث. و كانت الرواية الصحفية، في جملة الأدب المخصّص لهذه المرحلة المضطربة، بشكل خاص، هي الغالبة إلى حدٍّ كبير[296]، وكانت الحادث المضخم إلى أبعد حد، فغمر التاريخ.[297]

وسنحرص على الكشف، من خلال كثرة الأحداث، عن الصورة الأساسية التي تسمح لنا بمتابعة تطور النضال من أجل التحرير الوطني، وأن ندرك سيرورتها الداخلية. ولما كنا نقتصر على الشيء الأساسي، فإننا لن نخصص صفحات كثيرة للحوادث المعروفة والتي أصبحت الآن ثابتة، وسنهتم بشكل أوسع، بتحديد معناها ومداها. ولما كنا نقوم بتحليل حركة التحرير الوطني، فلن نذكر السياسة الفرنسية إلا بمقدار ما تسمح لنا بتفسير سياسة جبهة التحرير وعملها.

ومنذ أول نوفمبر 1954 تاريخ بدء الصراع، حتى يوم 3 جويلية 1962[298] ، أي يوم إعلان الاستقلال، اجتازت حركة التحرير الوطني، خلال هذه الفترة الطويلة، مراحل كثيرة[299]، وعرفت عدداً من التحوّلات. بيد أن مرحلتين أساسيتين يمكن أن تعزلا عن غيرهما، وتبدوا لنا ملائمتين بشكل خاص لشرح تطور الحركة.

- أما *المرحلة الأولى التي تبدأ من أول نوفمبر 1954 وتمتد حتى 1 جويلية 1957* فإنها توضح لنا ترسّخ جذور النضال المسلّح، واتساعه وتنظيمه داخل البلاد التي هي آنئذ مجال العمل الأساسي. وكانت قيادة الحركة المستقرة في الداخل، على صلة مباشرة بحقائق المعركة القائمة. ولقد استقرت الحركة، ورسّخت جذورها بقوة داخل البلاد وحققت استرداد الأرض بنشرها الرعب وخلخلة الأمن في كل مكان، وكسبِ عددٍ متزايد من الأنصار للقضية. وخلال هذه المرحلة نفسها تزودت حركة التحرير ببنى ومؤسسات خاصة بها بعد مؤتمر الصومام Soummam.

- أما *المرحلة الثانية التي تمتد من جويلية 1957 حتى جويلية 1962*، فتتميّز برحيل قيادة جبهة التحرير، إلى خارج الحدود الوطنية واستقرارها النهائي في الخارج. وتحقق هذه المرحلة عزلة نسبية عن الداخل (زاد في خطورتها إقامةُ خطوطٍ مكهربة في الشرق والغرب) وانتقال مجال العمل إلى الخارج. ثم إن الاهتمام بجبهة التحرير، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 1958/9/19، وبعد خطاب دوغول، حول حق تقرير المصير[300] بعد سنة من ذلك، كانت تهيئةَ المفاوضات مع فرنسا الشغل الشاغل بالنسبة لـFLN . وهكذا يتم قلب التراتب في الصراع. إذ أن العمل السياسي والديبلوماسي يتقدّمان في المنزلة على النزاع المسلّح.

1 - بسط السيطرة على الميدان

لقد أتاح اشتداد النضال المسلّح خلال السنتين الأوليين بترسيخ جذور الحركة وتوسيع نفوذها على مجموع الأرض الوطنية: ولا يمكن أن يُفسرّ الاتساعُ السريع نسبياً لمناطق اللا أمن بمجرّد استبسال رجال المقاومة الأوائل، فقط، بل بتحسس الجماهير الجزائرية للقضية الوطنية، والدعم المتزايد النشاط، الذي قدمته لمحاربي (الـ ALN جيش التحرير الوطني) ومناضلي جبهة التحرير الوطني .FLN وبمقدار ما كان النضال يشتدّ، كان يُفسّر– بصورة خاصة– بالتنظيم الناجع الذي أمكنت إقامته منذ بدء الصراع المسلّح. إن لقاء الأقلية الفاعلة، والمنظمة بقوة،

بالأكـثرية التي التبهت لندائها، هو الذي أتاح لشرارة أول نوفمبر أن تشعل الحريق الذي امتد شـيئاً فشيئاً، حتى ألهب كل المناطق. ولكي نفهم هذه الحادثة بصورة أفضل، فإن من الضروري أن نبدأ، أولاً، بمعرفة الظروف والرجال الذين قاموا بتهيئة انطلاق النضال المسلّح.

1-1- المرحلة التحضيرية

ويمكـن أن نمضـي بهذه بعيداً. و لجعلها تبدأ عام 1947 مع إنشاء المنظمة الخاصة. أما من الوجهة العملية، فإنها تقع في الأيام التي تلت تناثر شبكات المنظمة الخاصة (O.S) عام 1950 ولا سيّما بعد القرار الذي اتخذ بعد سنة، من قبل قيادة الـ MTLD حول ضرورة التخفف[301] من تنظيمها شبه العسكري الذي أصبح مدعاة للاتهام، وهكذا فقد حُلّ بكل بساطة.

لكن الناجين من هذه المنظمة الذين لم تصبهم موجة الاعتقالات عام 1950 [302] والذين نُظر إلـيهم بريـبة مـن قـبل قيادة الحزب، والذين كانت الشرطة لا تزال تلاحقهم بعنف، فإنهم سـيقومون بعمل سرّي حقيقي داخل الـMTLD. وهكذا فإن هؤلاء الناس السريين بصورة مزدوجة، والمعزولين، والمحرومين مادياً، يقومون، في مرحلة أولى، بعملية انقاذ الحزب الذي يرونه ينزلـق لا محالـة إلى الاتجـاه الإصـلاحي، والمشاركة في الانتخابات، لكي يغرق فيما بعد في المنازعات الداخلية.

ويجـب أن نأخذ بعين الاعتبار صور الاستياء واليأس، والغضب المكبوت، التي تراكمت في قلـوب الناجين من أعضاء المنظمة الخاصة، خلال هذه التجربة المؤلمة، لكي نفهم قسوة الحكم الذي صدر فيما بعد عن مؤسسي الـ F.L.N على الأحزاب الوطنية الجزائرية، وبشكل خاص عـلى الـ MTLD وقيادتها، لكي نفهم أيضاً قيمـة التضامـن الذي ربط بين قدماء أعضاء الـ O.S وأتاح لهم أن يعيدوا تجميع أنفسهم. وإنشاء تنظيم خاص لهم.[303]

وقد قام عملهم أوّل ما قام، على محاولة الحصول، من قيادة الـ MTLD على إعادة إنشاء التنظيم شبه العسكري المنحَلّ، وإعادة النظر في السياسة الانتخابية للحزب. ولكن عبثاً. ذلك أن قـيادة هـذا الأخير أصمّت أذنيها عن هذا النداء. لكن المناضلين الذين أوقعتهم السياسة الإصـلاحية لـلحزب في الحيرة والارتباك، كانوا شديدي التحـس لها. وهكذا فإن الميل إلى العمل المباشر، على كونه ما زال يُمثّل الأقلية، أخذ يتسع، ويخرج قدماء الـ O.S من عزلتهم.

وهكـــذا فإن أحد أعضاء اللجنة المركزية، عبد الحميد مهري، المعادي للاتجاه الإصلاحي في الحزب، أخذ يتصّل بمحمد بوضياف[304]، ويقدّم له رسولين مراكشيين،[305] أرسلهما عبد الكريم، من اجل إنشاء بعض الاتصالات مع تونس، والجزائر[306] وحتى في مراكش، توقعاً لاحتمال قيام نضـــالٍ مسلّح، منسّق بين أقطار المغرب. وقد تمّ اتفاق مبدئي، واتفق على موعدٍ لاحق لتوضح الصيغ المشخّصة للمشروع.

ولم تتكون اللجنة[307] المكلفة بتجميع عناصر الـــ O.S السابقين وكل المناضلين المستائين من سياســـة الحـــزب، والميالين للعمل المباشر، إلا بعد هذه الاتصالات. فكُلّف بن بو العيد بإنشاء مستودع[308] للقنابل، والمتفجرات في جبال الأوراس .Aures واستفاد بوضياف[309] من نقله، إلى فرنســـا، لأســـباب صحيّة، فحاول أن يكسب لقضية الصراع المسلّح مناضلي الـــMTLD المـــنخرطين في فـــرع فرنسا. ولكن تأثير المصالي كان أكبر من أن يسمح لهذا العمل السرّي في التنظـــيم بتسجيل أي نجاح ذي شأن. وعدا ذلك فإن الأزمة التي كانت تتخمّر داخل الحزب، كانت تُعزّز تجمّع المناضلين في فرنسا، حول "الزعيم."

ولسوف تتسع هذه الأزمة بعد مؤتمر الـــ MTLD الذي انعقد في أفريل 1953 [310] والذي تعـــارض فيه المركزيون والمصاليون. ولما كان أعضاء المنظمة الخاصة السابقون (O.S) حريصين عـــلى إنقاذ الحزب من التبعثر، فقد امتنعوا عن اتخاذ أي موقف تجاه أيٍّ من الطرفين، وناشدوا الجمـــيع العمـــلَ على الوحدة. وفي ذلك الحين أنشؤوا يوم 23 مارس (مارس) 1945 ما سُمّي باللجنة الثورية من أجل الوحدة و العمل (CRUA) التي تألفت من أربعة أعضاء[311] : اثنان من قدمـــاء المنظمة الخاصة (بن بو العيد وبوضياف) واثنان من أعضاء اللجنة المركزية: محمد دقلي، المســـؤول العـــام عـــن التنظيم ومعاونه رمضان بوشبوبة مراقب التنظيم. ويُفسّر اختيار هذين الآخـــرين بموضعهما الستراتيجي داخل تنظيم الحزب. والحقيقة انهما باعتبارهما المسؤولين عن التنظيم، فإنهما كانا يشرفان على كل أجهزة الحزب. وعلى ذلك فإن مساعدتهما تبدو أمراً لابدّ مـــنه للاتصال بسهولة أكبر، بالمناضلين القادرين على دعم الحركة التي يقوم بها أنصار الصراع المسلّح، وللتصرف بالوسائل المادية (كالأماكن، والآلات، والسكرتاريا.) والمالية للحزب.

وكـــان هدف الـــ (CRUA) اللجنة الثورية للوحدة والعمل) المسجل في اسمها بقوة، شدّ صفوف الحزب، وإلزام هذا الأخير "بالعمل المباشر". ولهذه الغاية، فإنه، على ما يقال، أذيع بيان

في طـــول الـــبلاد وعرضها يطالب بعقد مؤتمر ديمقراطي مدعو لتسمية قيادة ثورية ترتفع فوق الخصـــومات القائمـــة بين المركزيين والمصاليين. ثم إن الـــ CRUA ستعبّرعن نفسها أيضاً من خـــلال نشرتها الداخلية التي كان اسمها "الوطني Le Patriote[312]" التي كانت، تبعاً لبوضياف" عنصر اتصال للتوجيه ونشر الأفكار الجديدة. وبهذا المعنى، كانت عنصرَ تجاوزٍ للموقف المتأزم. ولكن بدلاً من أن يُتجاوز هنا الموقف، بدا أنه يزداد تأزماً، ويثير[313] الفوضى في صفوف الحزب.

ثم إن الحـــرص عـــلى توضـــيح المواقف هو الذي دفع بن بو العيد، وبن مهيدي، وبيطاط، وبوضياف، وديدوش، للدعوة، في النصف الثاني من شهر جوان 1954 [314] إلى ما اصطلح على تســـميته بالقاعدة الأولى للثورة الجزائرية، التي انعقدت لدى الياس درّيش Elies Deriche في (الـــ Clos Salembier" المدنية حاليا) وجمعت اثنين وعشرين مناضلاً[315]. وسنعتمد من بين مختلف القوائم التي ذكرت أسماء هؤلاء[316]، قائمةَ بوضياف، الذي كان دوره كعنصر هام مؤثر في هذه الأحداث، يشهد على أهمية شهادته. وهكذا نسمح لأنفسنا بهذا الاستشهاد الطويل :

"كـــان هـــنالك في الجزائـــر، ومن وجهة النظر الجغرافية: بوعجاج زبير، بلوزداد عثمان، مرزوقي محمد، ودرّيش الذي كنا مجتمعين عنده. ومن ناحية بليدا، كان هنالك سويداني بوجمعة وبوشـــعيب بـــلحاج اللذان كانا يعرفان المنطقة معرفة جيدة، لأنهما التجآ ا إليها منذ أن كانا ملاحقـــين، من دون أن يكونا منها، وكانا يعملان في المزارع ويقومان باتصالات مع الزراعيين. ومن ناحية وهران، كان لدينا بوصوف عبد الحفيظ، ورمضان عبد المالك اللذان كانا لا يزالان يعمـــلان في الحـــزب، وكانـــا مســـؤولين بالتوالي عن دائرة(Maghnia مغنية) ودائرة نيمور Nemours. وعـــن قسنطينة كان هنالك مشاطي، وعبد السلام حبشي، ورشيد ملاح وسعيد الملقـــب بـــ "لاموتا"، من أعضاء لجنة قسنطينة، الذين كنا كثيري الاعتماد عليهم. ولكنهم تركونا قبل أول نوفمبر.أما مختار باجي، فكان يُمثّل منطقة سوق أهراس، ويوسف زيغوت الذي دخـــل في المقاومـــة بعد هروبه في منطقة سماندو Smendou وكان ابن طبال وبن عودة الممثلين الآخرين لشمال قسنطينة، وكان عبد القادر العمودي يمثل جنوب قسنطينة.[317]"

ولنضف إلى هذه القائمة العناصر المحرّكة التي سبق ذكرها لهذا الاجتماع : بن بو العيد عن الأوراسAures ، وبـــن مهـــيدي عـــن وهـــران، وبيطاط، وبوضياف، وديدوش، عن المنطقة الجزائـــرية. ونتيجة هذا الاجتماع، كان البيان الذي اتفق عليه المؤتمرون، يُدين الانقسام الذي

دخـــل إلى الحــــزب، ويدعو إلى ضرورة المبادرة إلى العمل المسلّح، ويقرّرُ تعيين مسؤول وطني مكلف بتنفيذ الأهداف التي اتفق عليها في الاجتماع. وأخيراً فإن" بوضياف [318]"هو الذي سُمّي كمكلّف بهذه المسؤولية، بعد تصويت سري.

وكان على التسمية أن تتم بالصورة التالية: فكل عضو في الاجتماع يلقى رقماً، تبعاً للمكان الـــذي يشغله في القاعة (إذ لم يكن أحد يعرف أحداً باسمه). أما رئيس الجلسة، مصطفى بن بو العيد الذي كان يتمتع بثقة الجميع، فقد كُلفَ بفحص النتائج وإعلانها. ولم ينته الانتخاب الأول إلى تجمع الأكثرية حول شخص معيّن. أما في الانتخاب الثاني[319]، فقد عاد بن بو العيد ليعلن أن النتـــيجة تمّـــت، مـــن غير أن يزيد أي إيضاح. وفي اليوم نفسه، أخبرني بن بو العيد في مقابلة شخصـــية أنـــني أنا الذي فزت بالانتخاب، وأعطاني أوراق التصويت التي كان قد حرص عل حفظها بكل أمانة.[320]"

وعـــندئذ استدعى بوضياف بن بو العيد، وديدوش، وبن مهيدي وبيطاط لكي يشكل معهم اللجنة الخماسية المكلفة بتطبيق القرار المتخذ في اجتماع الاثنين والعشرين.

ولكـــن هذه اللجنة ستصبح سداسية، عندما أضافت إليها، في سبتمبر 1954 كريم بلقاسم. وحقـــاً فإن هذا، وكذلك عناصر المقاومة التي كان يترأسها في القبائل منذ عام 1947، قد تبنوا مـــنذ عام 1947، تجاه النزاع الذي تجابه فيه المركزيون والمصاليون، موقفاً محابياً للزعيم القديم للـــ MTLD . ولم ينضم كريم إلى اللجنة الخماسية، التي يرأسها بوضياف مدعوماً بـــ أوعمران "Ouamrane إلا بعـــد عـــدة اتصالات[321] تأكد خلالها من معارضة الـــ MTLD للعمـــل المســـلّح[322]. وقـــد ســـرّع هذا الانضمام تدهور الموقف داخل الـــ MTLD ، واشتداد حدّة الصـــراع بـــين المركزيين والمصاليين بعد المؤتمر الانفصالي المنعقد في هورنو Hornu والجزائر في جويلية وآب 1954. ولكن اللجنة الثورية CRUA التي هجرها عضوان من أعضائها (الدخلي وبوشـــبوبا لينضـــما إلى "معسكر "المركزيين) تجد أن مهمتها قد انتهت. ومنذ الآن كانت لجنة الخمسة التي أصبحت سداسية بدخول كريم بلقاسم فيها، ثم تساعية بانضمام الثلاثة الذين مثّلوا الوفد الخارجي للـــ MTLD المقيمة في القاهرة (حسين آيت أحمد. أحمد بن بلة ومحمد خيضر) هي التي بدأت تُحضّر بعنف، لانفجار الصراع المسلّح.[323]

وبعـــد أن أخفقـــت المساعي التي تمت من أجل أن يوافق الأمين دباغين[324] على رئاسة هذه المحاولـــة، وتغطيـــتها بشخصيته، اختارت اللجنة التساعية مبدأ القيادة الجماعية، بصورة نهائية. وأجـــل يوم 15 أكتوبر الذي كان قد عيِّن من قبلُ كموعد لبدء العمل المسلّح، نتيجة لتسرّب بعض المعلومات إلى السلطة[325]، ليقرّر أخيراً بدء ذلك يوم 1 نوفمبر 1954[326].

1-2- بداية العمل

كان ليوم 1 نوفمبر وقع الصاعقة في أوساط السلطة الفرنسية[327] التي أُخذت على حين غرّة. وفي الظاهـــر لم يكـــن هنالك ما يدعو للظن بأن مثل هذا الانفجار سوف يحدث، فضلاً عن أن أســـباب الارتياح لم تكن تنقص الإدارة الاستعمارية. فال) MTLDالتي نسمّيها منذ الآن بجبهة الانتصـــار) كانـــت تجتاز أزمة انقسام صفوفها، وكان الـــ U.D.M.A) أي الاتحاد الديمقراطي للبيـــان الجزائري الذي نُسمّيه منذ الآن بالاتحاد الديمقراطي فقط) قد اشتد ضعفه بسبب تخلّي مناضـــليه عنه. وكانت الجزائر تعيش في هدوءٍ يتناقض مع الصخب الذي كان يسود مراكش وتونس.

بيد أن هذا الهدوء كان مثقلاً بتمرّد مكبوت.وكان الاستياء عاماً، وكل واحد، من المعتدلين حـــتى الراديكاليين، كان يلاحظ أن نظام الاستعمار مسدود الطريق، وأن العمل القانوني كان محـــدوداً جداً. وقد وعى الشعب المسلم هذا كله، وبدأ يترجّح (يتأرجح) بين إنهاء التعبئة، وبين انـــتظار انقـــلاب جـــذري، أو بين الاستسلام والتمرّد. وكان العمل المباشر ماثلاً في ذهن كلّ إنســـان، بمقـــدار مـــا كانت أحداث تونس ومراكش تؤثر في الناس ولا تدع مجالاً للامبالاة، وتشـــكل مثلاً معدياً بشكل خاص. ولكن ذكرى أحداث مايس 1945 كانت ما تزال ماثلة في الأذهـــان، ولـــئن كانت تغذي الحقد على السلطة الاستعمارية، فإنها أيضاً كانت تشكل عامل ردع كبير. وعندما يقول الإنسان " تذكر حوادث مايس 1945!" فكأنما كان يحض الناس على العمل، بمقدار ما يدعوهم إلى الأناة والحذر."

ومعنى هذا أنه كان على رجال 1 نوفمبر – قبل أن يضمنوا لأنفسهم دعم الجماهير والنجاح في جرّها إلى العمل المباشر– أن يبرهنوا على درجة مناسبة من النجاح وإقناع الناس، لا بعدالة قضيتهم فحسب، بل بإمكانيات نجاحهم أيضاً.

ومـــن المناســـب أن نعْـــرف أولاً هؤلاء الناس. فمن هم؟ إنهم جميعاً من الجناح الراديكالي لـــلحركة الوطنـــية الجزائرية. ولقد اكتسبوا ثقافتهم السياسية داخل حزب الشعب الجزائري، وحـــركة الانتصار. ثم إنهم تعوّدوا العمل السرّي منذ عام 1939، بعد حلّ حزب الشعب. ومن جهـــة ثانـــية فإنهم كانوا أعضاءاً[328] في التنظيم السرّي. وتدرّبوا عندئذ على استعمال الأسلحة وفـــن المقاومـــة الشعبية. والحقيقة أن النواة التي ستثير الصراع المسلّح عام 1954، إنما تكونت داخـــل التنظـــيم الســـرّي. وبحكم ذلك، فإن من المسموح به أن تُعتبر المرحلة التحضيرية لهذا الصراع بداية عام 1947، لدى إنشاء المنظمة الخاصة، وأن المناضلين الذين هُيئوا للعمل المباشر، خـــلال هذه المدة الطويلة، تحققوا من إخفاق التشكيلات السياسية، وقرّروا العمل بعيداً عنها. أما المرحلة التنظيمية النشيطة، فإنها بدأت في جوان 1954 لدى اجتماع لجنة الاثنين والعشرين" التي سمّت "لجنةً ثورية" كُلّفت بإدارة النضال وسَلّمت لكلّ عضو من هذه الإدارة مسؤولية أحد القطاعات:

– فهـــنالك خمسة مسؤولين عن مناطق[329] مختلفة: مصطفى بن بو العيد، في الأوراس، ومراد ديدوش (شمال قسنطينة[330]) كريم بلقاسم (في القبائل) ورابح بيطاط (لمنطقة الجزائر) والعربي بن مهيدي لوهران.[331]

– وثلاثـــة مســـؤولين لخارج البلاد، كُلّفوا بالدعاية والاتصال بالعالم الخارجي وجمع الأموال والأسلحة: وهم حسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة، ومحمد خيضر.

– وأخيراً منسق يقوم بالاتصال بين الداخل والخارج هو محمد بوضياف.

هـــذا ما كانه تركيب ووظائف نادي التسعة الشهير، الذي سيحمل أعضاؤه فيما بعد لقب "الرؤساء التاريخيين."

ولقـــد اتبعوا، بالجملة، نفس الطريق السياسي لحزب الشعب– وجبهة الانتصار– والمنظمة الخاصـــة. ولما كانوا في أكثريتهم من الريف[332] فإن أصولهم الاجتماعية متواضعة نسبياً[333] : أي أنهـــم من الفلاحين الصغار أو المتوسطين. إلا أنهم، هم أنفسهم، ليسوا بفلاحين. ثم إن التزامهم بالعمل السياسي أدّى إلى شغل كل نشاطهم، وكان وضعهم داخل البنية الاجتماعية، يُقرّبهم من البورجوازية الصغيرة، وهي طبقة متوسطة تعرّف سلبياً، باعتبارها ليست من الفلاحين، ولا من

البروليتاريا، ولا من البورجوازية، على الرغم من احتفاظها ببعض العلاقات مع كل من هذه الطبقات.

أما مستوى ثقافتهم فمتغيّر ولكنه لا يتجاوز المرحلة الثانوية[334]. بيد أن الاكتفاء بمعيار التعليم المدرسي يوشك أن يُشوِّه الحقيقة، ذلك أنه يجب أن يُحسب حساب ما يتعلمه الإنسان بنفسه، والنمو العقلي، اللذين تؤمنهما مدرسة النضال. وبحكم ذلك فإنهم ليسوا برجال فكر، بقدر ما هم رجال عمل، أغنوا معارفهم وأرهفوا ذكاءهم في الوقوف ضد النظام الاستعماري. أما عملهم في الجيش الفرنسي[335] فقد أتاح لهم أن يعرفوا بشكل أفضل عالم المستعمِر[336]، وأن يحسنوا تقدير حدود الولاء له، وكسب التربية العسكرية التي ستنفعهم فيما بعد في توجيه اسلحتهم ضدّ ذاك الذي قاموا بخدمته مرة، وحموه. ثم إنهم ساهموا في المعارك الانتخابية في الإطار الاستعماري، وكانوا أغلب الأحيان مرشحين تعساء[337].

وهكذا فإن رجال أول نوفمبر، الذين رُبّوا داخل النظام الاستعماري، وداخل الحركة الوطنية معاً، سيقومون بقطيعة مع الأحزاب الوطنية القديمة وعملها الإصلاحي[338]. وإن نداء أول نوفمبر 1954 ليقدم شهادة على هذه القطيعة، بالنقد الذي يوجهه للحركة الوطنية التي أرهقت بسنوات من الجمود والروتين، وأسيء توجيهها، وحُرمت الدعم الذي لا يستغنى عنه، أي دعم الرأي الشعبي، وتجاوزتها الأحداث، فبدأت تتحلّل، على أكبر سعادة، من المستعمِر الذي يعتقد أنه قد فاز بأكبر نصر في معركته ضد الطليعة الجزائرية ."[339]بيد أن هذه القطيعة، مهما تكن جذرية، فإنها لا تقوم إلا على مستوى وسائل العمل وصيغه. ذلك أن المناقشات التي تمّت بين أعضاء المنظمة الخاصة، ثم بين أعضاء الـ CRUA ، وبين القيادة السياسية لحركة انتصار MTLD كانت كلها تدور حول ضرورة أو عدم ضرورة العمل المباشر. أما الاستقلال الوطني فقد كان هدفاً مشتركاً بين الجميع، وكانوا جميعاً يأخذون بنفس الإيديولوجيا الوطنية. ولكن قليلاً من هؤلاء كانوا مستعدين لمباشرة العمل المسلّح.

وهكذا فإن مؤسسي جبهة التحرير، قبيل 1 نوفمبر 1954، إضافة إلى أنهم يُعبرون عن طموح الأكثرية، كانوا رجالاً معزولين، وحيدين، ولكنهم كانوا أناساً مقتنعين بسلامة عملهم و ضرورته، ومصمّمين على أن يكسبوا لقضيتهم، كل الجماهير التي تنتبه وتتأثر بالشعار المطلق، شعار الصراع المسلّح. وكان الشيء الأساسي هو أن يتم التقمص بين هذا الصراع، وبين

صراع الشعب كله، وصراع الأمة كلها التي حملت السلاح. وهكذا فإن نداء 1 نوفمبر للشعب الجزائري، قد أشار، عندما أعلن عن تكوين جبهة التحرير الوطني، إلى عزمه على جمع كل الطاقات الوطنية، وعلى إتاحة الفرصة "لكل الوطنيين، الجزائريين، وكل الطبقات الاجتماعية، من كل الأحزاب، والحركات الجزائرية الخالصة، بأن تدخل معاً في معركة التحرير من دون الانتباه إلى أي شيء آخر."[340] وتجاه العدو كانت الكلمةُ الأولى: الوحدة الوطنية. وكان رجال المقاومة الأوائل قلائل عدداً[341]، وأسلحتهم قليلة[342] وعلى ذلك فإن كل همّهم هو أن يستطيعوا، بالعمل العنيف، أن يَمدّوا نفوذهم ويكسبوا لقضيتهم العدد الأكبر من الناس. أما مخطّط العمل المعزّز فيتمحور حول ثلاثة وجوه، هي:

- انطلاق الحركة، بأعمال في نقاط مختلفة من البلاد.
- وبدءاً من هذه النقاط لابدّ من توسيع مناطق اللاأمن وتأطير الجماهير في العمق
- إنشاء مناطق محرّرة بعيدة تماماً عن مراقبة السلطات المحلّية.

ويقوم هذا المخطّط على الأمل بالاتساع المتزايد لبؤر النضال، حتى الوصول إلى إلهاب البلد بكامله، ويمكن أن تحملنا هذه الصورة على التفكير بمخطط "البؤرة" اللاتينية الأمريكية، هذه "البؤرة" التي يشعلها بعض المناضلين المنفصلين عن الحزب، في الريف، ويصلون إلى نشرها، بفضائل الصراع المسلّح وحده[343]. وحقاً فإن نقاط التشابه ليست بقليلة ومنها: القطيعة مع الأحزاب المنزلقة إلى النزعة الإصلاحية، وتفجير الصراع بوسائل محدودة، واختيار الريف كمسرح أساسي للصراع واتصال وثيق بين العمل والدعاية المسلّحين، وتأليف حزب، داخل حمّى الصراع[344]. ولكن المشابهة تقف عند هذا الحدّ. أما الفرق الرئيسي فإنه يتصل بالشروط الأساسية الفاصلة بين الصراع من أجل التحرير في الجزائر، والصراعات المعروفة التي قام بها المناضلون في أمريكا اللاتينية: فالأول موجّه ضدّ قوة استعمارية، والأخرى موجّهة ضدّ أنظمة أقامها الاستعمار الحديث، وجعلها خاضعة لسيطرة إمبريالية خارجية. ففي الصراع الأول، نجد العدو المباشر هو المستعمر. أما في الثانية، فالعدو هو جملة القوى الاجتماعية الداخلية التي هي أداة ذلك المستعمر في استغلاله الإمبريالي[345]. وأما الفرق الثاني، فهو نتيجة لسيرورة تخمر طويل. كانت مرحلته التحضيرية طويلة نسبياً، لأنها تعود إلى عام 1947 مع إنشاء المنظمة الخاصة. وإذن فهناك سبع سنوات من التحضير، ومن انتقاء العناصر، والتدريب، والتنظيم! ولئن كان تقطيع

أوصـال المنظمة الخاصة؛ عام 1950، الذي تمّ على يد الشرطة الفرنسية، قد كشف عن إخفاق وحـدود العمل السرّي الموجّه، من قبل حزبٍ يقوم بعمل مشروع، فإن ذلك لم ينته، بدءاً من أول نوفمـبر 1954، إلى أن نأبى إخضاع الصراع المسلّح لقيادة حزب سرّي، وإسباغ أهمية من المقام الأول على مشكلة التنظيم.[346]

وحقـاً فـإن أهداف المرحلة الأولى لمخطّط المعركة قد تحققت بشكل سريع نسبياً، بفضل فاعلـية التنظـيم الذي أقيم منذ البداية، وتحسّنها بصورةٍ موازية لتقدم المعركة، ولكن ذلك تمّ ببذل جهود وتضحيات لا حصر لها. أما أثر المفاجأة الذي تم الحصول عليه بعمليات الكوماندو الـتي تمت في الأيام الأولى من نوفمبر 1954[347] ، فإنها أضعفت، بدرجة جدية، من قدرة الرّد، لدى العدو، الذي لم يستطع أن يعرف عن هذه الحركة ولا عن رجالها شيئاً. وهذا ما يفسّر حلّ الـــ MTLD الـذي تم يـوم 5 نوفمبر، وإيقاف عدد هام من أعضائه. لكن هذه التدابير[348] ستسـاهم إلى حدٍّ كبير، في تسريع انضمام عددٍ من مناضلي الـMTLD لجبهة التحرير، ممن وفـرتهم موجة القمع التي نزلت على رأس حزبهم. ورأت هذه الجبهة أن أعداد المنتسبين إليها بدأت تتزايد بالتدريج. وكان عليها عندئذ أن تركّز خلاياها السرية، في الأماكن المخصّصة لها، وأن تنمّي عمل الاعلام والإثارة داخل الجماهير الشعبية، وأن تفرض وجودها عن طريق إرهاب الخونـة، وعقابهم، وأن تقوم بمعركة لا هوادة فيها ضد المصاليين المنظّمين داخل الحركة الوطنية الجزائرية[349] MNA

أما في الجبل، فإن الـ ALN (جيش التحرير الوطني) يصل بالتدريج إلى الفوز بثقة الشعب. ونـراه يواجـه بقوى محدودة وسلاح بدائي، جيشاً مجهزاً بأقوى الصور. فيقصرُ عملياته، على أزعاجـات سـريعة، واشتباكات صغيرة، ويضاعف من أعمال التخريب (في الطرق الحديدية، وأعمدة الهاتف، وحرق المحاصيل) مما يسمح له بإشاعة جو من القلق وعدم الاطمئنان. ثم إنه يمدّ عمله إلى مختلف مناطق البلاد: في الأوراس (نوفمبر 1954) والقبائل، وشمال قسنطينة (ديسمبر، 1954) ووهران (أكتوبر 1955).[350]

وإذا نظـرنا إلى تطبيق قانون الطوارئ[351] في مناطق أكثر فأكثر عدداً،[352] فهمنا كيف أن النضـال المسـلّح كان يتقدّم. أما انتشار القوى المتزايد، الذي قام به الجيش الفرنسي[353]، فإنه بـدلاً مـن أن يكون أداة زجر بالنسبة للشعب الجزائري، عن دعم أي نضال تحريري، فإنه قد

ســـاعد على اقناعه بقوة جبهة التحرير، وجيش التحرير الجزائري، الذي تُحشد ضدّه كل هذه القوى. غير أن جدلية القمع والمقاومة تنمو حوالي منتصف السنة 1955، وبصورة خاصة، بدءاً مـــن الهجوم الذي قام به زيغوت Zeighout يوسف في منطقة قسنطينة[354] يوم 20 أوت 1955. وكـــان ذلك، في الذكرى السنوية لخلع السلطان محمد الخامس. ورداً على الهجمات المتكررة لجيش التحرير على الثكنات، والأبنية العامة، وعلى مظاهرات المسلمين، العنيفة بشكل خاص، في قســـنطينة وفيليبفيل (سكيكدة حاليا)، والهاليا EL Halia ، والتي ذهبت فيها ضحايا كثيرة، ولا ســـيما مـــن الأوروبـــين. فقد قام الجيش الفرنسي والأقلية الأوروبية بحملة قمع دموية[355] للشعب المسلم، وزادت الهوة الفاصلة بين الطائفتين عمقاً. وكانت النتائج مؤلمة جداً: فقد ذهب من الجيش الفرنسي 123 قتيلاً و 223 جريحاً. أما جيش التحرير والشعب المسلم، فقد أشارت الـــتقارير إلى 1275 قتيلاً. والحقيقة أنه كان هنالك 12000 بين قتيل ومفقود، أحصوا بدقة من قـــبل عناصـــر جيش التحرير[356]. ومرة أخرى، توضح الأرقام بأعظم بيان، معنى هذا القانون المشـــؤوم، قانون العين بالعين، والسن بالسن، الذي يقضي بأن يُقتل مقابل كل فرنسي، عشرة مسلمين، كما أنها تشير فوق ذلك إلى مدى الحقد المتراكم ضد النظام الاستعماري الذي يجعل اللامســـاواة تستطيل حتى في الموت، من حيث أنه نظام تمييز عنصري عريق. وبحكم هذا الذي وقـــع. وبـــدءاً من الحوادث التي تبعت هجوم يوم 20 أوت 1955،فإن نضال التحرير الوطني، يصـــبح أكثر راديكالية. أما الخسائر في صفوف جبهة التحرير، ولا سيما على مستوى القيادة، خـــلال العـــام 1955[357] فإنها لم تؤثر في سير الحركة[358]. ذلك أن مجيء عناصر جديدة[359] كان أبرزها ديناميكية عبان رمضان، قد عزّز هذه القيادة، وأعطى النضال دفعة جديدة.

أمـــا في العالم الخارجي، فإن انعقاد مؤتمر باندونغ في أفريل من عام 1955، أتاح لممثلي جبهة التحرير آيت أحمد ويزيد، بأن يحملا دول العام الثالث على التعاطف مع القضية الجزائرية. وبعد عدة أشهر، كان هنالك دورة لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت القضية الجزائرية قد أدخلـــت في جـــدول الأعمال، بناءاً على إلحاح من الدول الأفريقية و الآسيوية[360] وكان ذلك بدايـــة تدويل المشكلة الجزائرية. ومن جهة أخرى فإن انتهاء النزاع بين فرنسا ودولتي المغرب الأخـــريين، تونـــس، والمغرب، كان مما شجع جبهة التحرير عل متابعة المعركة وتعزيز النضال.

وعدا ذلك فإن بن مهيدي وبوضياف كانا قد أقاما في قاعدتي نادور وتطوان علاقات وثيقة مع فصائل حرب التحرير المراكشية، بواسطة ممثلين اثنين: عبد الرحمن صنهاجي ومحمد السعيدي.

3-1 التوسع (1956-1957)

غير أن النزاع المسلّح بعد هجوم 20 أوت 1955، سيدخل في مرحلة جديدة، وسيكون لعمليات جيش التحرير نطاق أوسع. ثم إن استقلال تونس ومراكش سيتيح لحركة التحرير أن تتمتع ببعض القواعد العسكرية الهامة، والتي لا يستغنى عنها – في الأراضي المجاورة للجزائر. إذ أن إرسال الأسلحة من شرق الجزائر وغربها سيعزز القوة العسكرية لجيش التحرير. وسيستطيع هذا، لنفس السبب، أن يضاعف عدد قواته بدرجة ضخمة[361] أما في عالم القبائل، فإن الحادث الذي لا يُصدّق "لعملية الطائر الأزرق [362]"قد جعلت جيش التحرير يكسب أسلحة حديثة كبيرة من حساب الجيش الفرنسي.

ثم إن جبهة التحرير، سترى أعداداً كبيرة من الناس تنضم إلى صفوفها. وتمّ التجمع الأكبر خلال عام 1956، إذ أن أهم القوى الوطنية الجزائرية ستنحاز كلها إلى جبهة التحرير التي كانت تؤلف آنئذ مركز جذب عظيم.. وجاء استسلام "غي موليه" يوم 6 فيفري أثر المظاهرات الصاخبة للقائلين" بالجزائر الفرنسية"، فجعل الجمعية الوطنية توافق على منح الحكومة أوسع الصلاحيات[363] للإمعان في القمع كما جعل أكثر القوى الوطنية اعتدالاً تقتنع بأن الحل الوحيد أمام تعنت السلطة الاستعمارية المصمّمة على الاحتفاظ بالوضع القائم، هو النزاع المسلّح. وعندئذ عدل الجناح المعتدل من الحركات الوطنية الجزائرية عن تردده، وانضم إلى جبهة التحرير. ثم إن العلماء من مناضلي الـ UDMA سيحذون حذو زعيمهم، السيد توفيق المدني وفرحات عباس، اللذين ينضمان رسمياً إلى صف جبهة التحرير، في أفريل 1956. بل إن أكثر الناس حرصاً على الشرعية، أي "منتخبي " الدائرة الثانية، هبُّ عليهم رياح الشك. ويعربون عن معارضتهم العنيفة لسياسة الدمج الكامل التي يدعو إليها الحاكم العام جاك سوستيل. وعندما يبدأ الطلاب – المعروفون بحسن الانقياد، والانصياع – بالشغب والصخب، فإنه لا يبقى أمامنا إلا إغلاق المدرسة. وهذا ما سيعمد إليه الوزير المقيم، روبير لا كوست عندما أعلن يوم 12 أفريل، عن حل الجمعية الجزائرية[364]. – ثم إن الحزب الشيوعي الجزائري، الذي حُلّ بدوره يوم 12 سبتمبر 1955، عاد إلى السرّية. وعلى الرغم من أنه يأبى الدخول فردياً، في جبهة

التحرير، فإنه يعترف لهذه الأخيرة بدورها القيادي في معركة التحرير الوطني، ويعرب لها عن دعمه. ومن كل التشكيلات الوطنية لا تبقى إلا مصالية الـMNA ، عصيّة ومعارضة بقوة لجبهة التحرير. ولئن انحسرت بوضوح في الجزائر، فإنها تظل في فرنسا (حيث تظل راسخة الجذور ولا سيما في الشمال) عقبة كأداء أمام عمل جبهة التحرير الوحيدة التي تقود وتُوجّه معركة التحرير الوطني. وهكذا فإنها تبقى، من حيث الوقائع والأعمال، الجامع الأساسي للطاقات في معركة التحرير، وفي وسعها، من هذه الناحية، أن تدّعي أنها الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري المحارب.[365]

وعندما وصلت جبهة التحرير إلى هذه المرحلة من التطور، بدأت في مؤتمر الصومام Soummam، مرحلة تنظيم، وإعادة تشكيل البنى.ثم إنها ستدعم نفسها بمظلة عقائدية تُحدّد الأهداف، والمبادئ، ووسائل العمل. وقد ضمّ مؤتمر الصومام الذي انعقد في 20 أوت 1956 ممثلي مناطق الداخل[366]، ولم تُمثل وهران إلا بابن مهيدي. أما منطقة الأوراس التي اختل تنظيمها منذ اعتقال بن بو العيد، فإنها لم توفد أيّ مُمثّل. ثم إن الوفد الخارجي لجبهة التحرير، الذي فقد الاتصال الذي كان عليه أن يمضي به إلى مكان المؤتمر، فإنه لم يستطع حضوره. وستقدّم هذه "الغيابات" فيما بعد، للطعن في القيمة التمثيلية لقواعد مؤتمر الصومام.

وسيكون لهذا المؤتمر، سواء من حيث المبادئ، أم من حيث المؤسسات التي أنشئت، أثر حاسم في مجرى وتطور الأحداث اللاحقة في معركة التحرير الوطني. أما الأهداف التي حُدّدت في برنامج الصومام[367]، فهي تلك التي كانت قد حدّدت في نداء أول نوفمبر 1954، وهي:

-الاستقلال الوطني دون أي انتقاص، حتى في الدفاع الوطني أو الديبلوماسية. وكان هذا التوضيح يستبعد مباشرة، منذ البداية، كل حلٍّ وسطٍ يمرُّ بالاستقلال الذاتي، ويأبى ما قبله الوطنيون المغاربة والتونسيون، من سياسة المراحل.

-والسيادة الكاملة على الأرض الوطنية، بما في ذلك الصحراء الجزائرية، مما يستبعد من الحساب كلّ محاولة للتقسيم.

-انبعاث الدولة الجزائرية في إطار جمهورية ديمقراطية واجتماعية. ويؤكد النص، بكل قوة، على أن للثورة الجزائرية صفة تقدمية، تأبى كل عودة إلى الإقطاع أو إلى أية صورة من صور الملكية أو الحكومة التيوقراطية التي انقضى عهدها.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، فإن الوسيلة المفضلة هي النضال المسلّح. أما الأدوات الأساسية لهذا النضـــال فهـــي جيش التحرير الوطني، وجبهة التحرير اللتان تُمثّلان تنظيم الشعب الذي حمل سلاحه، وهما بحكم ذلك الممثلان الوحيدان لهذا الشعب.[368]

ويحـــدّد الـــبرنامج ذلك الأساس الاجتماعي لحركة التحرير الوطني، بتأكيد ه على الدور الأساســـي لطبقة الفلاحين، ودعوته للطبقة العاملة، إلى التزام أكبر وأعمق. ويوجه اتهاماته ضد الحـــزب الشـــيوعي الجزائـــري، وضدّ الحركة الوطنية الجزائرية (أو التنظيم المصالي)، ويدعو الطائفة اليهودية إلى الالتحاق بصفوف الثورة. والاندماج بالشعب الجزائري في صراعه، ويطلب إلى الليبراليين والقوى التقدمية دعم جبهة التحرير في نضالها ويعرّف الأطر الناظمة لأية مفاوضة مـــن أجل السلام ويُحدّد وسائل العمل والدعاية. ولنشر الآن إلى المبادئ المعلنة، و المؤسســات التي تقرر إنشاؤها.

إن أولويـــة العمـــل السياســـي على العمل العسكري والسلطة في الداخل على السلطة في الخـــارج، المذكورة في "البرنامج، ترسم إطار حرب التحرير الوطني. وستكون فيما بعد مصدر مناقشـــات وصـــراعات داخلية. أما المبدأ القاضي بأولوية السياسي على العسكري، فإنه يبرز الصـــفة السياســـية أصـــلاً للعـــنف. وبحكم ذلك، فإنها تكرّس خضوع الرؤساء العسكريين للمســـؤولين السياسيين. وتعلن منذئذ، عن التطور الذي يبدأ، اعتباراً من مؤتمر الصومام، باتجاه تقسيم للعمل بين "الساسة" و"العسكريين" على حين أن الساسة كانوا منذ أول نوفمبر 1954، عسكريين أيضاً.

أمـــا مـــبدأ أولوية الداخل" على "الخارج" فإنه يشتمل على معنيين. فهو يوضح أولاً أولوية المعـــركة الداخلية على "العمل الديبلوماسي[369] ويهدف من جهة ثانية إلى إبعاد حركة التحرير الوطني عن أن تُقاد من الخارج، من قبل أناس مقطوعين عن مسرح العمل الأساسي، ويضع بهذه الصـــورة أساســـاً لخضوع المسؤولين في الخارج للمسؤولين الذين يقودون المعركة في الداخل. ويشـــتمل هذا المبدأ على بذور للنزاع داخل جبهة التحرير، إذ أن غياب ممثلي الوفد الخارجي لجبهة التحرير، لن ينسى، ولن يعفى عنه، من قبل هذه الأخيرة.

ولكـــن المؤتمر لا يقتصر على تعريف المبادئ وصيغ العمل، بل سيكون من مهماته أن يجهز الـــثورة بمؤسســـات جديدة. وهكذا فإن الأرض الوطنية قسمت إلى ست ولايات عوضاً عن

المناطق القديمة[370]. ثم إن كل ولاية، قسمت،بدورها، إلى مناطق، تتألف كل منها من جملة نواح، وأقسام، وألبس عناصر جيش التحرير ثياباً رسمية موحّدة وأنشئت فيه درجات متسلسلة .[371]
وأخيراً فقد عُيّنت قيادةٌ سياسيّةٌ" فيها جهازٌ تشريعي هو الـ CNRA [372] أي ما يسمى بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. وعُيّن جهازٌ تنفيذي هو الـ CCE أي لجنة التنسيق والتنفيذ. ويتألف الـ CNRA من 17 عضواً أصليين، و 17 عضواً رديفاً[373]، وهو حامي السيادة الوطنية. أما القرارات داخل هذه المجالس فتتخذ جماعياً، وتدان عبادة الشخصية، بهذه المناسبة، إدانة قاسية في "البرنامج" الذي يُذكّر بإخفاق الـ MTLD ، العائد إلى حدٍّ كبير إلى سلطة مصالي الأوتوقراطية، وعلى ذلك فإنه يرفض أن يُبرز داخل المجموعة القيادية أيٌّ زعيم. فالثورة الجزائرية لا يمكنها أن تعرف لا زعيماً" ولا "محارباً أعلى". وستظل حق الاستقلال في قيادة جماعية يتكافأ أعضاؤها، ويعدّل بعضهم بعضاً، ويسهر كل منهم، على أن لا يبرز بينهم شخصيةٌ غالبة.

ومن جهة أخرى، وبدءاً من مؤتمر الصومام، يبدأ وصول ممثلي التشكيلات السياسية القديمة، إلى مجلس إدارة الثورة. وهكذا نلاحظ في الـ CNRA أسماء مثل فرحات عباس، وأحمد فرانسيس، توفيق المدني، وبن يوسف بن خدة. أما داخل لجنة التنسيق والتنفيذ CCE فنلاحظ إلى جانب من كانوا في رأس انطلاقة الثورة (كالعربي بن مهيدي، وكريم بلقاسم)، ظهور اسمين من قدماء المركزيين هما: (بن يوسف بن خدة[374] وسعد دحلب[375]). أما عبان رمضان، العضو الخامس في الـ CCE ، والمحرّك الأول لمؤتمر الصومام، فكان أقل وضوحاً من هذين الأخيرين من ناحية الانحيازات السابقة.

غير أن إدخال ممثلي التشكيلات السياسية القديمة، ولا سيما الاصلاحيين منهم داخل المجلس القيادي لهيئة التحرير، أثار بين المؤتمرين عواصف من المناقشات الحادة، وقف فيها أنصار القطيعة مع الأحزاب القديمة، ضد أنصار الانفتاح على رجال الأحزاب الوطنية القديمة، أو بين من يريد أن تكون جبهة التحرير طليعية بالمعنى الكامل، وبين من لا يرى بأساً في التعاون مع قدماء السياسيين[376]. ولكن الحل الليبرالي هو الذي غلب الحلول الأخرى. ولا ريب أن هذا الانفتاح لم يكن يعبر عن إرادة أكثرية المؤتمرين ورغبتهم في تحقيق أكبر وحدة ممكنة، بغية تعزيز الجبهة المعادية للاستثمار فقط، بل كان يعبر أيضاً عن الرغبة في قطع الطريق على أية

محاولة تقوم بها الإدارة الاستعمارية، لكي تنشئ من المعتدلين قوة ثالثة تضعها أمام الـ FLN[377]. وعندما سمّى المؤتمر، قدماء الاتجاهات الإصلاحية، كأعضاء في الـ CNRA، فإنه قدّر أنه يستطيع بهذه الصورة إلزامهم بالنضال، وإدخالهم فيه، وإبعادهم عن كل الإغراءات التي تحملهم على قبول حل وسط مع العدو.

ذلك أنه عندما تقرر تعزيز النضال، وزيادته شدة، بدا كذلك أنه من الضروري جمع كل القوى، ومقابلة الخصم بجبهة عريضة موحّدة. أما تأطير الجماهير وتعبئتها، فقد كان يقوم بهما المنظمات النقابية، الخاضعة تماماً لجبهة التحرير، والتي رأت النور في العامين 1955-1956. والـ UGEMA الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين) الذي أنشئ عام 1955، والـ UGTA (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) الذي أنشئ في فيفري من عام 1956، وال UGCA الاتحاد العام للتجار الجزائريين) الذي أنشئ في سبتمبر من السنة نفسها، كل هذه كانت تنظّم وتوسّع التزام الطلاب والعمال والتجار، بالمعركة. ثم إن إقامة الـ OPA المنظمة السياسية – الإدارية[378] على مجموع الأرض الوطنية، وعمل المفوضين السياسيين، كانا يسمحان لجبهة التحرير وجيش التحرير بإقامة صلة وثيقة ودائمة مع الشعب. والخلاصة، إن كل شيء كان يشهد على ما تحقق من تقدّم في حركة التحرير الوطني وعلى المدى الذي بلغته. وهذا الواقع هو الذي حمل المؤتمرين على تسريع السيرورة، وعلى تضمين برنامج مؤتمر الصومام، *مشروع الثورة العامة*. إذ لقد قدروا أنهم بدرجة من القوة تسمح لهم بالاعتقاد بأن مجابهة مباشرة مع العدو، ستكون لمصلحتهم، ويمكن أن تكون مناسبة "لديان بيان فو" جزائرية.

والحقيقة أن كل الشروط، بعد مؤتمر الصومام، كانت متوفرة لكي تتيح لجبهة التحرير أن تبادر إلى إحماء المعركة، غير أن المنعطف المتخذ بدءاً من مؤتمر الصومام، كان يقوم، على مستوى اختيار استراتيجية جديدة في النضال. فالنجاح الذي أحرزه، يوم 5 تموز 1955 و 1956، ذلك الإضراب اللامحدود عن الدروس، والذي انطلق يوم 19 مايو 1956، من قبل الاتحاد العام للطلاب، والذي انقاد له جمع كبير من الطلاب، جاء بشكل أخر للنضال (هو الإضراب). وعندما اختارت لجنة التنسيق والتنفيذ، أن تُدخل الحرب إلى المدن، ولا سيما في الجزائر، فإنها كانت تتابع جملة غايات:

– أولهـــا، إبــراز تسييس العنف عندما ضمنت لنفسها الإشراف المباشر على المركز الأول للشـــعب،وبرّرت بذلـــك أولويـــة السياسي على العسكري. ولهذا السبب رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تستقر في الجزائر التي جعلتها منطقة مستقلة.

– والأمـــر الـــثاني، هو أن تضمن للنضال الحد الأعلى من الأصداء في الخارج. ولما كانت الجزائـــر مركزاً دعائياً ضخماً، فإنها كانت تتناسب تماماً مع العمل الهادف إلى استرعاء الانتباه الـــدولي. وبحكـــم ذلـــك، فإن أي اعتداء، أو إضراب، أو مظاهرة في الجزائر، كان له رنين في الخـــارج، أكـــبر بكثير من أهم معركة مع المقاومة، في أي مكان آخر. ومن جهة أخرى، فإن العلاقـــة بـــين النضال القائم في الداخل، وفي المدن، وأصداءه على المستوى العالمي، كان يتيح اخضـــاع السياســـة الخارجية لجبهة التحرير للنضال القائم داخل البلاد، وأن يبرّر مبدأ أولوية الداخـــل عـــلى الخـــارج. وعندما فُتشت يوم 22 أكتوبر 1956 تلك الطائرة التي تحمل الوفد الخارجي لجبهة التحرير، واعتقل هذا الوفد، كان ذلك مما يُعزّز هذه النظرة إلى العمل. وعندما رفعـــت لجنة التسيق والتنفيذ حدة القتال في الداخل، وحملت الاضطراب إلى داخل العاصمة، فإنهـــا كانـــت بذلك تبرهن للشعب الجزائري داخلياً، وللرأي العام الخارجي، أن المحرك الأول لمعركة التحرير الوطني كان في الداخل.

-وأخـــيراً، تجميد قسم هام من القوى المسلّحة الفرنسية داخل المدن لتخفيف الضغط على الولايات، والسماح لوحدات جيش التحرير بأن تنتظم وتتعزّز لتهيئ نفسها لهجوم واسع المدى ينطوي في إطار التمرّد العام.

وخلال النصف الأخير من عام 1956، وخلال عام 1957 كله، عرفت الجزائر العاصمة فترة طويلة من الاضطراب العنيف.إذ كان عدد العمليات الفدائية يمضي متصاعداً[379].وكانت دورة العملية– فالقمع– ففالعملية، تغرق العاصمة في جوّ شبيه بجوّ الحرب، حيث تتابع الانفجارات ورشـــقات الرصـــاص، وحـــلات الشرطة والاعتقالات، لتعلن عن تصاعد العنف إلى أقصى الدرجات، وتكون أهم صور "تبادل الحديث بين الأسلحة."

– ففـــي 19 جـــوان 1956 أعـــدم من المحكوم عليهم بالإعدام أحمد زبانه[380]، وعبد القـــادر فـــراج [381]



- وفي 10 آب 1956، نشـط دعـاة "الجزائر الفرنسية[382]"، ووضعوا في جادة Thebes (تيب)، و القصبة، قنبلة تقضي على ضحايا كثيرة، من الشعب المسلم.[383]

- وتجيـب جبهة التحرير بوضع متفجرات يوم 20 سبتمبر في الميلك بار والكافتيريا في وسط الحي الأوروبي في الجزائر.

- وفي 28 ديسـمبر، كان تشييع جنازة أميدى فروجير [384] Amedee Froger الذي سقط برصـاص علي لا بوانت[385] La Pointe ، مناسبة لمظاهرات عنف كبيرة في مدينة الجزائر التي استولى عليها الغضب القاتل لجمهور هائج بكره العربي.

وهكذا فإن دورة العنف قد دارت بقوة. ولما كانت السلطات المدنية قد عجزت عن مجابهة الموقـف لـدى الإعلان عن إضراب الثمانية أيـام، الذي أعلنت عنه جبهة التحرير[386]، فقد سُـلّمت سـلطـات الشرطة، إلى الجيش، وبصورة خاصة لفرقة المظليين العاشرة التي يقودها الجنرال ماسو... وهكذا فإن معركة مدينة الجزائر ستبدأ، لتدوم من ديسمبر 1956، إلى سبتمبر 1957[387]، وهنا نشهد أيضاً نضالاً عنيفاً، مستبسلاً، بين رجال المقاومة الوطنيين، وبين وحدات المظلـيين. وسيحتل هؤلاء العاصمة، وينطلقون لمهاجمة القصبة بطرق وحشية وسريعة. وكانت العملـية الهجومـية الـتي وضع خطتها العقيد Trinquier[388] تخضع الشعب المسلم في مدينة الجزائر، لتفتيش حقيقي، وتقوم بمراقبة شديدة على كل حي، وكل بيت، وكل ساكن. فتتحول المدينة تدريجياً إلى مركز كبير " للغربلة " يعتبر فيه كل مسلم مشبوهاً. ويمكن، في كل لحظة: أن يستجوب أو يوقف، وكانت الهجمات العسكرية، والتفتيش، والتنقيب لا توفر أحداً. وكانت المخابـرات العامة قد أمّمت ممارسة التعذيب[389]، مما سيثير موجة استياء عارمة لدى الرأي العام الفرنسـي[390]. ثم إن الاعـتقالات الجماعية تتم من دون أي إجراء قانوني، حتى إن السيد بول تيـتجن Paul Teitgen[391] الذي تأثر بعشوائية اتساع القمع، قام بإحصاء للمفقودين فإذا هم عام 1957، 3024 مفقوداً.[392]

وتجاه هذا الهجوم، تقوم جبهة التحرير بإثبات وجودها، مكثرة من الهجمات. ففي 26 جانفي 1967، انفجـرت القنابل في بارات الكافتيريا والكوك هاردي والأوتوماتيك. وبعد يومين، قام إضـراب الأيـام الثمانـية. ولقد انقاد له أكثر الناس[393] رغم انتشار قوى المظلين الواسع[394] وسيبرهن للرأي العام العالمي على انصياع الشعب المسلم، لشعارات جبهة التحرير، وتأثره بها،

وكذلـــك على الصفة التمثيلية الفعلية لهذه الأخيرة. ولكن هذا البرهان سيكلّف جبهة التحرير غالـــياً، ذلك أن أغلبية السرّية في منطقة الجزائر، التي كلفت وقتاً طويلاً، لإقامتها هنا، ستُمزّق إلى حـــد كبير. ولئن ظلت الهجمات المتابعة(على الفرنسيين والمنشات الفرنسية) ماتزال تبرهن عـــلى مـــالدى جـــبهة الـــتحرير من قدرة على المجابهة،[395]فإن نشاط هذه الجبهة، قد ضعف بالضرورة، بحكم الخسائر المتزايدة التي تلحق بصفوفها .

وبعد أن ألقي القبض على العربي بن مهيدي 396 فإن الكماشة كانت تطبق أكثر فأكثر على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الآخـــرين، فلم يعودوا يشعرون بأي اطمئنان، إذا هم ظـــلوا في الجزائر. وأخيراً اضطروا إلى الهرب من العاصمة، والالتجاء إلى البلاد الأجنبية في جويلية 1957. وانتهـــت "معركة الجزائر" بعد اعتقال رئيس الـــ zaa ياسف سعدي يوم 23 سبتمبر (سبتمبر)، ومـــوت علي لابوانت يوم 8 اكتوبر، وعادت العاصمة إلى الهدوء بعض الشيء وسلّمت شهادة الشعب الثوري إلى رجال المقاومة.

والحق أن ما أصاب جبهة التحرير من ضعف في مدينة الجزائر، سيتبعه تعزيز جيش التحرير في الولايـــات، الـــذي سيـــستفيد مـــن الراحة التي أتاحها له العدو المشغول بإعادة النظام إلى العاصـــمة، من أجل أن يعيد تنظيمه وينمّي قواه. ثم إن تدفق الأسلحة عليه من الخارج سيجعله أقـــوى عســـكرياً ممـــا كان. وقدّر جيش التحرير أنه قوي بدرجة كافية، فأخذ يهمل المقاومة الفـــردية، أو القلـــيلة الأفراد، السريعة الحركة، ليُحلَّ محلّها كتائب مجهّزة بأسلحة ثقيلة. وكان إنشاء هذه الكتائب يقوم على نفس الفكرة الإستراتيجية التي قام عليها إضراب الأيام الثمانية: أي المجابهة المباشرة مع قوى الخصـم. غير أن هذه المجابهة ستمنى بنفس الإخفاق النسبي. والحقيقة أن جـــيش الـــتحرير ما لبث بعد الانتصارات الأولى التي حققتها كتائبه على الأرض، أن رأى نفســـه يُواجَه بكتائب أكثر عدداً، وأحسن تجهيزاً وتكبد خسائر جسيمة. وستزداد الصعوبات بعـــد أن تم بناء خط موريس M orice [397] الذي يعزل البلاد عن الخارج، ويجعل مرور السلاح أعســـر فأعســـر[398]. ولّمـــا كانت الضرورة بمثابة القانون، فإن الكتائب سرعان ما حلّت محلها وحدات خفيفة، وعدنا من جديد إلى صورة من النضال أكثر تلاؤماً مع فن المقاومة.

ومـــع نهاية عام 1957 تنتهي المرحلة الأولى من مراحل معركة التحرير الوطني. وعلى الرغم مـــن الخســـائر التي وقعت في صفوف جبهة التحرير، وجيش التحرير، وعلى الرغم من أخطاء

التقدير، والمبالغة في تقدير قواها الخاصة، وسوء تقدير قوى العدو، فإن التقدم الذي حققته حركة التحرير ليس بضئيل.

أما استرجاع الأرض فقد تحقق بصورة كاملة. وانعدم الأمن على الأرض الجزائرية كلها. ولقد وصلت جبهة التحرير في مقاومتها للقمع الذي كان يزداد اتساعاً كل يوم، إلى تعبئة الجماهير حول أهدافها السياسية. وأصبح كل إنسان معنياً منذ الآن بالموضوع، وكأنه داخل في الصراع، وهو يعيش يومياً كشاهد أو عنصر فاعل في المعركة التي تقوم بها الأمة ضدّ النظام الاستعماري.وأصبحت الحرب قائمة في كل مكان. وهكذا فإن الحركة التي انطلقت يوم 4 نوفمبر تبدو وكأنها لم تعد تقبل الانعكاس على الرغم، بل وبسبب من الخسائر التي أصيبت بها جبهة التحرير، والتضحيات الجسيمة التي قدّمها عددٌ كان لا يزال يتزايد كل يوم، من المناضلين. تلك هي نتيجة زيادة شدة الصراع،بدءاً من مؤتمر الصومام .

ولكن هناك نتيجة أخرى في مثل هذه الأهمية، هي استقرار قيادة حركة التحرير في الخارج، والعزلة النسبية عن الداخل. فأصبح العمل الدبلوماسي، بالتدريج، أعظم شأناً في الصراع، من المعركة داخل البلاد. أما تدويل المشكلة الجزائرية الذي بدأ عام 1956 مع غزو قناة السويس، وفي عام 1957 خلال الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة، فإنه سيشكل، بالنسبة لجبهة التحرير،رهاناً هاماً في نضاله من أجل استعادة الاستقلال.

2- احراز الاستقلال

وبعد أن فرضت جبهة التحرير وجودها على الأرض، بالرغم من الخسائر، والتلمّس، والنكسات، أخذت تُوجِّه جهودها إلى إحراز الاستقلال، بالصراع المسلّح، ثم بالشغب السياسي والعمل الدبلوماسي. وعندما تركت البلاد إلى الخارج، هرباً من انعدام الأمن في العاصمة، حلّت لجنة التسيق والتنفيذ تحت سموات تونس والرباط الأكثر رحمة.وأقامت في المنفى، لتزوّد نفسها بجهاز سياسي وإداري ضخم، لتمّحي أخيراً، وتحل محلها حكومة مؤقتة مكلفة بقيادة معركة التحرير الوطني. وهكذا فإن اتجاهاً جديداً سيفرض نفسه على المعركة؛ وسيدع المشاغبون المجال "لمديري" الثورة" الذين كان همهم الأول إرغام الخصم على التفاوض،

وفرض أنفسهم عليه كمفاوضين وحيدين. وبحكم ذلك فإن " الجبهة الخارجية" ستتسلّم المبادرة في العمل، وتوجه استراتيجية الحرب بصورة حاسمة.

2-1- الجبهة الخارجية

وعندما عادت لجنة التنسيق إلى تونس[399] قوّمت العمل الذي قامت به منذ مؤتمر الصومام واعتبرت أنه من الضروري تعزيز تنسيق الحركة وتنظيمها. فأخذت تُعدُّ العدّة للدورة العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي سينعقد في القاهرة بين 20_ 28 أوت 1957. وتقرّر في هذا الاجتماع زيادة شدة النضال في المجالين العسكري والسياسي، والعمل لتأمين وتسريع وصول السلاح إلى الولايات، وتنمية العمل الديبلوماسي. ورأت أكثرية المجتمعين أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى إغناء الجهاز القيادي للثورة، وقرّرت الإقامة نهائياً في الخارج. فوسّع المجلس الوطني وجُعل عدد أعضائه 54 عضواً، كما جُعل عدد أعضاء لجنة التنسيق 14. ويكشف تركيب هذه عن الحرص على حسن تمثيل الولايات. ويبرز، بالنسبة إلى لجنة التنسيق الأولى، غلبة واضحة للعسكريين[400]. وهكذا فإن الولايات الخمس[401] ممثلَة بالتتابع بالعقداء محمود شريف[402]، الأخضر بن طبال[403] ، وبلقاسم كريم، وعمار أوعمران، وعبد الحفيظ بوصوف[404]. أما بن خده، وسعد دحلب، المعاونان المقربان لعبان رمضان، فقد استبعدا عن هذه اللجنة ودعيا إلى وظائف أخرى [405].أما عبان رمضان، رجل مؤتمر الصومام، والشخصية البارزة في لجنة التنسيق فإنه يلاحظ ضعف نفوذه. وكان يمثل "السياسين" مع الأمين دباغين[406]، وعبد الحميد مهري[407]، وأكثر السياسين اعتدالاً (فرحات عباس). وأما المجلس الوطني فإنه سيعرب عن تعلقه الرمزي

بمفهوم "الرؤساء التاريخيين" عندما يدخل في لجنة التنسيق خمسة قادة مساجين: (آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، وخيضر)[408]

ثم إن المبدأ الذي قرّره مؤتمرُ الصومام والقاضي بأولوية الداخل على الخارج فقد استُبعد. ومن جهة أخرى فإن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، أعيد تأويله بعض الشيء من غير أن يُنفى بوضوح. ومنذ الآن يصبح مركز القرار، وقيادة الثورة، في الخارج.أما داخل هذه القيادة، فإن مفاتيح السلطة تبقى في يد الرؤساء والعسكريين، وخاصة في يد الثلاثي[409] الذي يفرض نفسه، حتى الاستقلال .[410] ثم إن توزيع المهامّ بعد تجزئة عمل لجنة التنسيق ذو دلالة كبيرة من

هــذه الناحــية: فقد كُلّف ابن طبال بالشؤون الداخلية، وبوصوف، بالاتصالات والمراسلات، وكــريم بالقوى المسلّحة،وأوعمران بالتسليح والتموين العام، ومحمود شريف بالشؤون المالية. وبالمقــابل فــإن الشؤون الاجتماعية والثقافية سُلّمت لعبد الحميد مهري، والشؤون الخارجية للأمين دباغين، والإعلام لفرحات عباس[411]. ولا ريب أن توزيع الأعمال على هذه الصورة، أمر منطقي، إذا نحن نظرنا إلى كفاءة كل واحد من هؤلاء. وهكذا فإن تجربة فرحات عباس والأمين دباغين تهيئهما بصورة طبيعية جداً للقيام بمهمات "التمثيل" على حين أن ابن طبال أو أوعمران، أقل استعداداً لذلك منهما.

ثم إن تجــزئة مهام لجنة التنسيق والتنفيذ تعطي صورة أولية لتشكيل الحكومة المقبلة المؤقتة، الــتي رئــي أن تنشأ بقرار من المجلس الوطني CNRA[412] بتاريخ 28 أوت 1958. ولكن لجنة التنسيق ستقوم قبل أن تتخلى عن مهماتها للحكومة الموقتة، بجهد غير ضئيل، باتجاه عقلنة العمل والتنســيق الأفضل بين مختلف نواحيه. ذلك أنها تنشئ قيادتين للعمليات العسكرية، أو ما سموه بـــالــ COM اختصاراً لكلمات (commandement des operations militaires)فالقيادة الشــرقية المقــيمة في غارديماو Ghardimaou ، تنسق بإشراف العقيد محمد السعيد[413] عمل الولايــات الأولى والثانــية والثالثة، والقيادة الغربية المقيمة في وجدة oujda والخاضعة لقيادة العقــيد بومدين[414] تشرف على ولايات وهران ومنطقة الجزائر والجنوب. ولقد أقيمت شبكة اتصالات، على يد بوصوف، لتحقق اتصالاً سريعاً ومثمراً بين ولايات الداخل، وتسمح بمراقبة القــوى الأجنبية المعادية مراقبة دقيقة[415]. وأخيراً فقد بُذل جهدٌ خاص، لجمع الأسلحة، وزيادة الرصــيد اللوجســتيكي لجــيش التحرير. ولكن اجتياز خط موريس الذي أصبح قضية تزداد خطــورة، وإرســال الأسلحة إلى الولايات، سيتمان بخسائر كبيرة. وفي ذلك الحين، تكوّن ونما جــيش هــام للحدود، مجهزٍ بقوة، لكي يقوم بهجماته على الخط المكهرب، فينقل بهذه الصورة جــبهة المعركة إلى المناطق الحدودية، ويرغم القيادة العسكرية العليا، على تركيز قسم هام من قواهــا هناك. وهكذا فإن "معركة الحدود " ستدشن مرحلة جديدة من الصراع المسلّح، وتشير إلى ولادة "الجبهة الخارجية" التي سيتابع نموّها.

أما في الداخل، فإن العمليات الفدائية تسجل تقلصاً واضحاً منذ نهاية "معركة الجزائر." أما في صــفوف المقاومــة، فإن الظروف الصعبة التي خلّفها لجيش التحرير إغلاق الحدود، وتجميع

السكان، لم تضعف قوتها القتالية[416]. إذ أن الولايات ما تزال تملك القدرة على شن هجوم عام يوم 20 أكتوبر 1957. وفي أفريل من نفس العام كان على الولاية الرابعة أن تسجل نصراً ضخماً عندما انضمّت إليها الوحدات التي كان يقودها كوبوس."Kobus"[417]

وفي مناطق الجنوب، تشن الولاية السادسة هجماتها على المنشآت البترولية، وتحاول أن تمنع، أو على الأقل أن تعرقل إلى أقصى حد، استثمار ثروات الصحراء تحت الأرض، مما سيصبح رهاناً إضافياً في المعركة. والحقيقة أنه منذ أن اكتشف النفط عام 1956، اكتسبت الصحراء الجزائرية أهمية خاصة، وأخذت تعاملُ معاملةً خاصة من قبل فرنسا، التي ستحرص على عزلها عن بقية البلاد، عن طريق دمجها بالـ OCRS الذي أنشئ يوم 10 جانفي 1957 .[418] لكن جبهة التحرير لا تتوانى عن إدانة هذه المحاولة في البلقنة، ولا تفتأ تؤكد المبدأ الذي لا مجال للنيل منه، أي مبدأ وحدة الأرض، وتؤكد على عدم جدوى أية عقود تعقد مع فرنسا، في موضوع الصحراء[419]. بل إنها لا تتأخر عن إدانة الاتفاق الذي عُقد بين فرنسا وتونس يوم 30 جوان 1958 الذي يتيح ضخ نفط العجيلة Edjele إلى المرفأ التونسي "السخيرة Skhira"[420] وتذكّر بكلام واضح، بموقفها بعد الاتفاق المعقود في جانفي، بين الشركة الفرنسية للنفط (CFP)وبين الستاندار أويل في نيو جيرسي، المتعلق باستثمار نفط الصحراء الشرقية[421]. وفي تصريح أدلى به فرحات عباس باسم الحكومة الموقتة، "حذّرت حكومة الجزائر الموقتة كل الشركات المعنية بالبحث والتنقيب عن البترول، من كل اتفاق قد يغريها أن تعقده مع السلطات الفرنسية التي تملك الآن القدرة على التصرف بالصحراء، بمجرد الاحتلال الاستعماري الذي يجابه بحرب الاسترداد. وكل توظيف في منطقة الـ) OCRS المنظمة الخاصة بالمناطق الصحراوية) إنما يكون غير مضمون، بقدر ما يظل الشعب الجزائري غير متمتع بحريته واستقلاله[422]".

وبصورة موازية لمعركة البترول "هذه التي كانت تجري في شروط صعبة، وفي أرض لا تصلح للمقاومة الشعبية" كانت الولاية السادسة تتابع النضال الذي بدأ منذ عام 1956 ضد مقاومة الـ MNA الراسخة الجذور في منطقة الجلفة"، وكانت تستفيد في ذلك من العون المادي والمالي للجيش الفرنسي[423]. ولما كان الجيش الوطني الشعبي الذي يشرف عليه الجنرال بلونيس Bellounis يخوض معركةً دون مثل أعلى وراءها، فضلاً عن أنه مُمزّق بنزعاته الداخلية،

وخاضـــع للســـلطة الدموية[424] لرئيس طموح، ومجرد من القلق الوجداني، فإنه كان محتوماً أن يتـــنالر، ويـــتمزق. وهكذا فإن أسـطورة "المصـالي [425]"التي رُعيت بعناية من قبل أناس ينقادون انقـــياداً أعمى للرئيس الشيخ، لن تقاوم مدة طويلة، لدى الاصطدام بالواقع، أي ذلك الواقع الملطـــخ بالتواطؤ والتعاون الوثيق مع الجيش الفرنسي. وفي ربيع 1958 سيهرب عدد كبير من رجال هذا الجيش لينضموا مع أسلحتهم إلى صفوف جيش التحرير. ومنذ ذلك الحين انقضت حـــياة ذلـــك الجيش الشعبي. ذلك أنه هُجر من قبل أكثرية جنوده ولم يعد بلونيس يشكل أي خطـــر بالنســـبة لجيش التحرير الوطني. ولهذا يبدو عديم الفائدة، بل ومزعجاً بالنسبة للجيش الفرنسي الذي يقرر تصفيته.[426]

ولكـــن الولايـــة الثالثة، في ذلك الوقت، كانت تمر بأزمة خطيرة: إذ أن موجة من الشك، أطلـــق علـــيـــها اســـم "الزرقاء" [427] Bleuite عدوى الشك والوشاية" أثارها دوائر العقيد غـــودارGodard، فنشأت عنها تصفيات متسلسلة يثير بعضها البعض الآخر وقد أمر بها العقيد عميروش، فأثرت في معنويات جيش التحرير تأثيراً سيئاً. إذ أن العمل الذي قامت به في الظلام، دوائـــر المخابـــرات الفرنسية، بدا أدعى إلى الخوف، وأسوأ أثراً من عمليات التمشيط المنظمة أحسن التنظيم.

غـــير أن مسرح العمليات الأول، إنما يقع على طول الحدود. فهناك كانت تحرشات جيش الـــتحرير هـــي الأكـــثر مـــا تكون، وكانت تشكل بالنسبة للجيش الفرنسي، أكبر عدد من المشكلات. إذ أن هذا الجيش عمل بحكم "حق المتابعة" على إثارة مشكلات حدودية مع الدول المجـــاورة، ممـــا يهب النزاع بعداً دولياً، وكان هذا ما يريد تجنبه. وكان على هذه الحوادث أن تـــتكاثر آخـــر عام 1957 وأوائل السنة التالية، وتثير جواً من التوتر بين فرنسا وتونس[428] كان يتضـــخم مع الأيام، ويصل إلى نزاع مفتوح بعد هجوم الطائرات الفرنسية على القرية التونسية ســـاقية ســـيدي يوسف، يوم 8 فيفري. وسيكون لهذا الحادث انعكاسات هامة، لا في تسريع تدويـــل مشكلة الجزائر فقط، بل في تأزيم النظام السياسي الفرنسي، وتعجيل سقوط الجمهورية الـــرابعة. والحـــق أنه تم بواسطة الإنكليز والأمريكان[429]، اتفاق بين تونس وفرنسا[430] ، هوجم بعنف من الجبهة الوطنية، مما جعل وزارة غايار تستقيل يوم 15 أفريل 1958، وانفتح بذلك عهد طويـــل مـــن فراغ السلطة[431] ، استُغلَّ استغلالاً كبيراً من قبل العناصر الفرنسية المتحمسة في

الجزائـــر، شـــاركتها عناصــــر من الجيش، فقامت بتمرّد يوم 13 مايو باسم "التآخي الفرنسي الإســـلامي"، و " الجزائر الفرنسية [432]"ومرة أخرى أيضاً، تصل الأقلية الفرنسية في الجزائر إلى فرض إرادتها على باريس، عندما هاجمت الشوارع، وملأتها واحتلت الساحة العامة في الجزائر. إن ثورة 13 مايس[433] هي في الحقيقة ثورة الخوف: خوف أن يُهمل فرنسيو الجزائر، وخوف أن تأتي حكومة ضعيفة فتستسلم لجبهة التحرير، وتصل بذلك إلى " أن تُرَخِّص" ثمن الجزائر، وتدعو إلى أن تأتي حكومة قوية قادرة على الدفاع، ونصرة مبدأ "الجزائر الفرنسية"، حيث تستبعد كل فكرة في منح الاستقلال الذاتي. وأصلاً فإن القانون الأساسي[434] على ما فيه من تواضع، والذي غـــدا مشـــبوهاً، بمـــا احتواه من جانب فيدرالي، قد أثار أشد الاحتجاجات لدى المتحمسين " لـــلجزائر الفرنســـية ". وما من شيء – سوى العودة إلى سياسة الدمج [435] التي تضمن وصل الجزائر بفرنسا،– يبدو لهم كضمانة كافية؛ ولكي يبرّروا هذا المطلب، يكتشفون لأنفسهم دافعاً مفاجـــئاً يحلـــو لهم الإعلان عنه بقوة، هو هذا التعلق بالطائفة الإسلامية. وعندئذ يبذلون ما في وســـعهم مـــن الجهـــد ليكسبوا دعم هذه الطائفة بتحميسهم على تآخي[436] عشرة ملايين من الفرنســـيين[437]. وحمـــلهم على المشاركة في لجان السلام العام للمسلمين الذين هم على أحسن اســـتعداد لتقبل هذه الأوامر، على أن يقتصر دورهم، في أكثريتهم الواسعة على مجرّد التمثيل وهـــذا حـــلم قديم لهذه الأقلية المسيطرة، التي طمحت دوماً لدعم "علويتها" بالموافقة الشاكرة للأكثرية والحكومة المغلوبة على أمرها.

وفي هـــذا الســـياق ســـتتم عودة الجنـــرال دوغول إلى المسرح السياسي. ولما حمل إلى السلطـــة باسم الجزائر الفرنسية، أصبح مشبوهاً لدى جبهة التحرير التي على كونها، لا ترى في رجـــل 18 جـــوان وصاحب خطاب برازافيل، إلا تجسيداً لوطنية متعصبةً لا تشعر بأي شيء لا يتصـــل بفرنســـا، وكانت تحتفظ داخل نفسها بأمل الوصول معه إلى مجال تفاهم، وهذه عاطفة ملتبسه تخلط بين الشك وبين ثقة غامضة فيها اليأس والتوقع .[438] إنه التباس شبيه بالصورة التي نملكهـــا عن فرنسا، فرنسا الاستعمارية، وفرنسا الليبرالية، فرنسا المظليين، وفرنسا ثورة 1789 والموسوعيين.

ولكن الحذر وعدم الثقة يظلان هما السائدين على المستوى الرسمي. فالخطاب الذي ألقي يوم 4 جـــوان[439] في الساحة العامة في الجزائر، من قبل الجنرال دوغول، – والذي اعترف فيه هذا

الأخـير بشـجاعة رجال جيش التحرير الذين يدعوهم إلى مصالحة عامة، ويعلن عن انتخابات بدائرة واحدة – لا يخفف من هذا الحذر، الذي يزداد ويتعزّز، بعد يومين، بالخطاب الذي ألقي في مستغانم، لينتهي بصرخات داوية تهتف بشعار: "لتحيا الجزائر الفرنسية"

والحقـيقة أن الالتباس كان يعبّر عن نفسه بوضوح أكبر، من خلال وضع الجنرال دوغول، والمواقف التي يتخذها، والذي يبذل أقصى الجهد ليجعلها ملتبسة المعنى: فعلى الرغم من أنه يأبى اسـتخدام كلمة الاندماج، فإنه يدع الناس يفهمون أنه يدافع عن هذا الخط العام، رامياً عرض الحائط "بجزائر البابا". ويعود فيؤكد رغبته في الإبقاء على الوجود الفرنسي في الجزائر، فيتحدث عـن السـلام، ويتشدّد في الحرب... والخلاصة، إنه يبقى وفياً للصورة التي ينشئها هو للقائد السياسـي، أي هذا الأمير المحاط بهالة من الأسرار. إن مؤلف "حد السيف" لا يكذب مثاله[440] ويـدع دومـاً مجـالاً للشكوك، لكي تحوم حول تأكيداته، فلا يكشف إلا عن نصف أفكاره. وهكـذا فـإن سياسته الجزائرية ستتبع طريقاً شديدة الالتواء والتعرج[441]، تحمل سمة البراغماتي الذي يملك حس الوقائع، أكثر مما يتبع صاحب الرؤى التنبئية[442].

وسترى أن جبهة التحرير تراقب هذه التغيرات مراقبة دقيقة لا تفتر، وتُظهر، بشكل خاص، اسـتمرارية رائعة في المواقف التي تتخذها، في مطالبها الأساسية الناجمة عن الهدف المعرب عنه بوضوح، الذي هو الاستقلال الوطني. ويتضمن هذا الهدف:

- الاحتفاظ بكامل الأرض الوطنية
- ووحدة الشعب الجزائري
- والاعتراف بجبهة التحرير كالممثل الوحيد للشعب الجزائري.
- ورفـض إيقـاف المعـركة إذا لم يسبق ذلك اعتراف صريح باستقلال الجزائر،والبدء بمفاوضات لتحديد صيغته.
- وإدانة كل الانتخابات التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية.

وعـندما أعلن عن الاستفتاء الذي ضُرب له موعد في 28 سبتمبر[443] أطلقت جبهة التحرير شـعار الامتناع؛ على الرغم من أنه لم يكن لديها أي وهم حول نتائج التصويت[444]. ذلك أنها تعتـبر هذا الاستفتاء عدواناً جديداً ضد الشعب الجزائري. وتقرّر أن تردّ عليه بنقل المعركة إلى الأرض الفرنسية. وهكذا سيقوم كوماندو جبهة التحرير، مع كامل الحرص على تجنيب السكان

المدنـــيين كل المخاطر[445] بمهاجمة مستودعات المحروقات وطرق المواصلات في كافة أنحاء التراب الفرنســـي*، بـــدءاً من يوم 25 أوت[446]. وكردٍّ على أعمال التخريب هذه، تضاعفت مباشرة أعمـــال القمـــع البوليســـي على المهاجرين الجزائريين في فرنسا[447] وعندئذ يكتشف الشعب الفرنسي مباشرة، وجهاً من وجوه "الجزائر" التي كان يظن أنها بعيدة نسبياً. ويرى أنها تستقر في أرضه، وتعدو على عالمه المباشر.

في هذا السياق أعلن رسمياً يوم 19 سبتمبر، عن إقامة الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية. وكان اختيار الموعد مقصوداً بدلالته. إذ أنه تمّ بسبب من الالتقاء القريب لدورة الأمم المتحدة، ومن تنظيم الاستفتاء. غير أن إقامة الحكومة الموقتة التي كانت مقرّرة منذ مدة طويلة[448] وأعلن عنها قبل أسبوع واحد من الاستفتاء، كانت تعتبر بمثابة ردٍّ مباشر عليه[449]. فهذا يعني أن جبهة التحرير تريد أن تنفي كل صلاحية لفرنسا في أن تضم الجزائر إليها قانونياً[450] ومن هذه الناحية، فـــإن جـــبهة الـــتحرير كانت ترى أن الحكومة التي أنشئت مجدداً، هي نوع من البعث الجديد لحكومة جزائرية كانت موجودة من قبل[451]. وكان تصريح فرحات عباس باسم الحكومة الموقتة 26 ســـبتمبر 1958، يشير إلى ذلك من البداية، إذ يقول: "إن يوم 1958/9/19 أعلن عن إنشاء حكومـــة مؤقـــتة لـــلجمهورية الجزائرية. وهذا الإعلان الذي يتم باسم شعب يحارب من أجل اســـتقلالـــه منذ أربع سنوات، يستعيد الدولة الجزائريـــة التي شاءت ظروف الغزو الفرنسي عـــام 1830 أن تقضـــي علـــيها بصورة وحشية، وإزالـــتها من الخريطـــة السياسية لأفريقيا الشـــمالية[452] بغير حق". وعلى ذلك فإن النظام الاستعماري لا يعود فيصبح عرضاً من أعراض الـــتاريخ، محكومـــاً عليه بالزوال، فقط بل هو طُعم فرض بالعنف على جسم يأباه، ويستبعده بعـــنف. إن إنشاء الحكومة الموقتة يحذف الفجوة التي طرأت على الاستمرارية التاريخية للدولة الجزائرية.وهو يهدف أيضاً، تبعاً لملاحظات آيت أحمد[453] إلى تكثيف حماسة الجماهير التي سترى في بعـــث دولـــة الجزائـــر، تلـــك العلامة المشجِّعة " الدالة على استعادة التراث الوطني" وهو يشيرأخيراً إلى طور هام من أطوار تنامي معركة التحرير الوطني، بما يهدف إليه من جعل الصراع قائمـــاً بـــين دولـــتين متحاربتين، مع كل ما ينشأ عن ذلك من نتائج حقوقية، ولا سيّما تطبيق الاتفاقـــات الدولية حول حق الحرب[454]. ومن جهة أخرى، فإن أحد الأسباب التي تبرِّر إنشاء الحكومة الموقتة، هو إزالة تلك الحجة التي كانت تتندر بها الحكومة الفرنسية دوماً من حيث أنها

لا تجــد ممثلاً شرعياً تخاطبه[455]. وقدّرت جبهة التحرير بعد أن اكتسبت شرعيتها بالسلاح، أن الوقـــت حان لفتح الطريق للمحادثات، وإرغام الخصـم على التفاوض معها بصورة رسمية، على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر.[456]

وهذا الحرص على جعل الحكومة الموقتة، وسيلة ضغط سياسي وديبلوماسي، وأداة تفاوض، هـــو الـــذي يفسِّـــر لنا تعين فرحات عباس لمنصب الرئيس، ذلك أن شخصية الزعيم القديم، وشهرته، في الأوساط الفرنسية، واعتداله و "حسن تصرفه"، كل ذلك مما يسمح بتطمين الرأي العام الفرنسي والدولة، وتبديد صورة الرجل الذي يحمل السكين بين أسنانه التي حرص جزء من الصحافة الفرنسية على تقديمها وصفاً لقادة جبهة التحرير.

ولقـــد دخـــل كل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، باستثناء العقيد أوعمران[457]، في الحكومة الموقـــتة. وظلت المراكز الاستراتجية دوماً بيد الأشخاص أنفسهم[458]. أما المراكز " الفنية " فقد وُزّعـــت على الشكل التالي: الأمين دباغين يظل على الشؤون الخارجية. وعبد الحميد مهري في شـــؤون شمـــال إفريقـــيا[459]. ومـــن بين الأشخاص الجدد، كان أحمد فرنسيس[460] في الشؤون الاقتصـــادية والمالية، ومحمد يزيد في الإعلام، وبن يوسف بن خدة [461] في الشؤون الاجتماعية، وأحمد توفيق المدني في الشؤون الثقافية. أما الاتصال "بالداخل" فكان يقوم به ثلاثة أمناء للدولة، سُمّوا في الحكومة الموقتة، على بقاء كل منهم في ولايته: فالأمين خان (لشمال قسنطينة). وعمر أو صـــديق (لمنطقة الجزائر)، ومصطفى استامبولي (لمنطقة وهران). وأخيراً فإن المراكز الشرفية، مُنحـــت، كما كان الأمر في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، "للقادة التاريخيين" السجناء. وكانت تسمية بن بلة نائباً لرئيس الوزراء بداية لبروزه[462] بين رفاقه في السجن الذين سُمّوا وزراء دولة. و لما كانت الحكومة الموقتة تضم

رجالاً من اتجاهات مختلفة، جاءوا من آفاق سياسية متباينة [463] فإنها كانت تبدو كهيئة قليلة الـــتجانس، وســـتظهر في بعـــض التناقضـــات التي لم تعرف بصورة علنية إلا ونحن على عتبة الاستقلال.

أمـــا في ذلـــك الحين، وتجاه العدو المشترك، فإن الحكومة الموقتة تبدو جبهة موحدة. وقد تمّ بعض تقسيم العمل الوظيفي بين رجالها: أما إدارة الحرب فظلّت يقومُ عليها الثلاثي[464] المعروف، الذي أضيف إليه محمود شريف. وكانت الوظائف الثقافية-الاجتماعية والاقتصادية متقاسمة بين

ممثلي كلٍّ من الاتجاهات السياسية القديمة[465]. ثم أن التمثيل الخارجي وضع بين أيدي أربعة أشخاص[466]، مما يشير إلى الأهمية المعطاة لهذه الوظيفة. والحق أن الحكومة الموقتة، منذ إنشائها، كانت تعبّر عن رغبة جبهة التحرير في أن يتلقى العمل الخارجي دفعاً جديداً. إذ بعد أن كسبت الداخل" وحققت الوحدة الوطنية، حول النضال من أجل التحرير، كان لابدّ لها أن تكسب "الخارج" وتضمن دعم أكبر عدد من الدول، وعزل فرنسا، في الأوساط الدولية، لإرغامها على التفاوض حول شروط وصول الجزائر إلى الاستقلال، بتأثير الضغط المزدوج للداخل والخارج. وفي ذلك الحين، دخلت حركة جبهة التحرير في طور جديد كانت فيه علائم الانفتاح تارة، والتصلب تارة أخرى. وكذلك علائم التهدئة مرة، والتشدّد في النضال، مرة ثانية، ترسم الخط المتعرج لهذه المسيرة الطويلة، لحو المفاوضات التي مُهِّد لها بمقدمات لا نهاية لها.

2-2- المقدمات

ومنذ أن صدر عن الحكومة الموقتة أول تصريح، كان هذا يشمل عروضاً تتعلق بالتفاوض. منها أن الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية، مستعدة، من ناحيتها، للقاء ممثلي الحكومة الفرنسية[467]. ولهذه الغاية، قامت بعمل لتهدئة العواطف، هو تحرير بعض السجناء الفرنسيين[468]، كما أنها أوقفت مؤقتاً هجماتها في فرنسا، بل إنها تمضي إلى أبعد من ذلك وتعدل عن شرط الاستقلال المسبّق[469]، شريطة أن توافق الحكومة الفرنسية على التفاوض معها.[470]

ورداً على ذلك، قدّم الجنرال دوغول في مؤتمر الصحفيين، يوم 10/23 ما سمّاه "بسلام الشجعان [471]"وطلب إلى رجال المقاومة في الداخل، أن يضعوا السلاح، ويرفعوا العلم الأبيض. كما طلب إلى القيادة الخارجية لجبهة التحرير، أن ترسل ممثلين عنها إلى باريس، للحوار. لكن هذا الاقتراح الذي يقسم جبهة التحرير إلى "داخل" و "خارج" ويطلب من جنود جيش التحرير استسلاماً حقيقياً، قد رُفض بعنف من قبل الحكومة الموقتة[472] التي ترى فيه نسخة جديدة من الشعار الثلاثي: إيقاف إطلاق النار، والانتخابات، والمفاوضات، بعد أن زيد خطورةً بالأسلوب المهين كنوع من العودة إلى كنوسا "[473] CanossA" أي التذلل أمام الخصم.

لكن التشدّد سيتبع بوادر التهدئة، وخاصة في مناسبة الانتخابات التشريعية التي عيّن موعدها لـ 11/30. وهكذا يشدّد جيش التحرير صورة هجماته على طول الحدود الشرقية

والغربية[474]. إذ لقد قامت معارك عنيفة بين وحدات الولاية الثالثة، ووحدات الجيش الفرنسي في إطـار ما سُمي "بعملية برومير" التي قادها الجنرال فور، أواخر أكتوبر وخلال شهر نوفمبر. وأكـثر من ذلك أنه سُجّل تزايد في الهجمات في منطقة القبائل لدى اقتراب موعد الانتخابات التشـريعية الـتي كان هدفها الحقيقي إنشاء قوة ثالثة" يمكن أن تعارض جبهة التحرير. وكانت الرسـالة الـتي وجُهـت يوم 1958/10/9من قبل رئيس الحكومة إلى الجنرال سالان[475] تطالبه بإجراء انتخابات حرة[476] تسمح بالتعبير عن كل الاتجاهات، دون استبعاد لأحد[477] ومن دون أي تدخـل من قبل الإدارة أو الجيش،- في هذا الإطار. ولكن هؤلاء الوطنيين المعتدلين الذي طـال تعليق الآمال عليهم من قبل السلطة المركزية، وطالما حثتهم هذه على العمل، كانوا كبار الغائبين عن الانتخابات[478]. إما لأنهم إنقادوا للشعار الذي أطلقته حركة التحرير، بصورة حرة، أو بـتأثير الخوف، وإما لأنهم استُبعدوا من القوائم[479] من قبل الحريصين على الجزائر الفرنسية. وعلى الرغم من تدخل الجيش[480] فإن المشاركة في الانتخابات لم تتجاوز 65%، وجاءت نتيجة الانتخابات[481] لتعطي أكثرية ساحقة لأنصار الدمج، والجزائر الفرنسية[482] وكانت هذه النتيجة التي آكدتها فيما بعد نتائج الانتخابات البلدية، في شهر أفريل، وكذلك كانت انتخابات مجلس الشيوخ، في شهر مايو 1959، التي كرّست إخفاق محاولة إنشاء جبهة ثالثة بالطريقة الانتخابية، كمـا كرّسـت إخفاق محاولة تجاوز هذين الحدّين المتناقضين: حدّ جزائر فرنسية يتولى حكمها سياسياً واقتصادياً، أقلية محظوظة، وحَدٌ جزائر جزائرية متحرّرة من الهيمنة الاستعمارية. أما الحل المتوسـط الذي تكون فيه للأكثرية المسلمة في الجزائر حقوق أكبر وتعيش في أحسن تفاهم مع الأقلـية الأوربية، المسيطرة بشكل أقل وضوحاً، في ظل وصاية فرنسا الحسنة الرعاية، فيبدو في سياق ذلك العهد، أمراً مستحيلاً فات أوانه تماماً.

وكذلـك كـان قـد فات أوان حل المشكلة الجزائرية عن طريق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعـية. ولم تكن تنقصنا المشاريع الرامية إلى ذلك، منذ "مشروع سوسيتل[483]"، مروراً بالـتقارير الـتي اسـتوحى هو منها إلى حد كبير[484]، إلى الإصلاحات التي بدأها الوزير المقيم روبيرلاكوسـت[485]، من دون أن ننسى مختلف مشاريع التنمية التي تحققت في الجزائر[486]. ولقد مزجـت السياسة الفرنسية دوماً بين العمل القمعي و "الأدوية" الاقتصادية، أو قل بين الترهيب والترغيـب. ولن يشذ الجنرال دوغول عن هذه القاعدة، بل سيضيف إليها كل وزن سلطته،

وشخصـــيته، وسنراه في خطابه يوم 1958/10/3[487] في قسنطينة، يرسم الخطوط الكبرى لتنمية اقتصـــادية[488] مدقا خمس سنوات، سمّيت باسم "مشروع قسنطينة[489]" ويلاحظ هذا المشروع تحســـين شروط حياة الطائفة الإسلامية، عن طريق إنشاء 400.000 فرصة عمل جديدة، خلال خمس سنوات (1959-1963)، وتساوي الأجور، وجعلها كمثيلتها في فرنسا المتروبولية. وتأمين المـــدارس لثلثي الأطفال المسلمين الذين هم في العمر المدرسي، وتوزيع 250 ألف هيكتار على الفلاحين الفقراء وبناء 200000 مسكن جديد. ولا ريب أن الأرقام والإنجازات الموعودة كبيرة الطمـــوح إلا في قطاعٍ، يتفق كل الخبراء على الاعتقاد بأنه أساسي في الاقتصاد الجزائري: وهو الزراعة. والحقيقة أن الـــ 250000 هكتار التي ستُوزع على 15 ألف أسرة، غير كافية أبداً، إذا أخذنـــا بعين الاعتبار وجود 600000 أسرة تعيش من الأرض، وتظل بحاجة لمن يؤمن لها العيش. بـــل إن هـــذا النقص ليبدو أشد بروزاً، إذا قارنا بين ما خُصّص للزراعة (18,7% من المجموع) وبـــين مـــا خُصّـــص للصناعة (31.9%). والواقع أن "الإصلاح الزراعي " المشار إليه في إطار مشـــروع قسنطينة، لا يزيد على أن يثبت الأمر الواقع الاستعماري، ويحذر كل الحذر من أن يَمُـــسَّ بنى الملكية العقارية، وبالتالي، أن يؤذي مصالح الطبقة الزراعية المستعمرة الكبيرة. بل إن جمع الـــ 250 ألف هكتار الملحوظة في الخطة يحتاج إلى إعادة شراء الأراضي القليلة الخصوبة من الشركات، موفرين بذلك ملك الملكيات التقنية والواسعة التي استولى عليها الاستعمار.

أمـــا الـــتطور الصـــناعي المـــلحوظ في "مشروع قسنطينة" فإنه ينطوي في إطار الليبرالية الاقتصـــادية. وهو يهدف إلى أن يقيم في الجزائر، صناعة مكمّلة للصناعة الفرنسية، ومتعلقة بها كـــل الـــتعلق. بل أن أحد المسؤولين عن تطبيق المشروع، وهو السيد بول دولوفريه، يصرّح بذلـــك بوضوح إذ يقول : "إني أعتبر تصنيع الجزائر كنوع من اللامركزية المتروبولية[490] كما يقـــول : "إن الصناعات المعدنية في بون Bone يجب ألا تدرس على صورة أوتارسية (لوحدها) ولكن في إطار الصناعة الفرنسية "

نحـــن إذن أمام "حلف استعماري" وليبرالية اقتصادية. وهذان الأمران يجعلان من "مشروع قسنطينة"، عمليةً لا تتيح النموّ المرُكّز على الجزائر. بل تقرّر علاقات تبعية الجزائر لفرنسا، عن طـــريق تكويـــن "نخبة" أو على الأصح" بورجوازية جزائرية" تربط مصالحها بمصالح الاستعمار الفرنســـي. وهكذا، فإنه مهما تكن النية، والمقاصد المعلنة طيبة، فإن مشاريع التنمية لا يمكن أن

تفصل عن المنظور العام القاضي بمحاربة حركة التحرير الوطني، ولا يسعها أن تمضي إلى أبعد من حدود "سياسة استعمارية جديدة"[491]، تتيح الإبقاء على الوجود الفرنسي في الجزائر، عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. لكن جبهة التحرير لا تنسى أن تلاحظ هذه الجوانب، وأن تدين "مشروع قسنطينة"،مذكرةً بأن التنمية الحقيقية للبلاد، لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تقوم الدولة الجزائرية المستقلة[492]. وهكذا فإن الحدود رُسمت: فما من إصلاح، مهما يكن عظيماً، يمكن أن يُصلح النظام الاستعماري، ولا أن يوقف النضال الذي يقوم ضدّه. وفي الواقع، فإن تحقيق "مشروع قسنطينة" يقتضي إعادة توطيد الأمن، الضروري لكسب ثقة موظفي الأموال". وهذا يحتاج إلى زيادة شدة القمع التي يمكن أن يودي تجاوزها بكل الآثار المنتظرة من سياسة الإصلاحات هذه. فكأن الدائرة قد أحكم إغلاقها إحكاماً لا انفتاح بعده!

واستبدل بالجنرال سالان الذي كان يجمع بين الوظائف المدنية والوظائف العسكرية رجل مدني، مختص بالقضايا الاقتصادية، وهو السيد بول دولوفريه الذي سُمّي مندوباً عاماً في الجزائر، ورجل عسكري، هو الجنرال شال الذي سُلمّ قيادة القوى المسلّحة في الجزائر. وكُلّف أحدهما بتنفيذ "مشروع قسنطينة"، وكُلّفَ الثاني بضرب "التمرد" بأقسى ما يمكن. فهما المثلان لهذا الإله ذي الوجهين، الضاحك منهما هو وجه البناء[493] وموزع الثروات، والمخيف هو وجه المنتقم الجبار، أو قل: البابانويل، أو ذلك الأب الاسطوري الذي يشبه الفزّاعة، لا تفارق العصا يده. أضف إلى ذلك أن زيادة الجهد العسكري لم يكن يهدف فقط لنجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة، بل يهدف أيضاً إلى إعادة الجيش إلى عمله الخاص به: الذي هو العمل العسكري. وكانت القضية في الحقيقة هي وضع حد لتدخل الجيش في الحياة السياسية[494] واستعادة الثقة في داخله، بإعطائه فرصة الأمل بتحقيق نصر عسكري.

وفعلاً فإن الهجوم العسكري الواسع المدى الذي قاده الجنرال شال سيُخضع الولايات لامتحان رهيب، بدءاً من عام 1959. وكانت الاستراتيجية المطبّقة من قبل قائد القوى المسلّحة في الجزائر مُركزة على ثلاثة محاور، ستكون ذات نهج مخيف. ذلك أنه كان عليها:

– عزل الولايات عن قواعدها الخلفية اللوجستيكية، الموجودة في الخارج، بتعزيز الخط المكهرب الذي أقيم على طول الحدود الشرقية والغربية. وقد أقيم حاجز جديد، هو خط شال، إلى جانب خط موريس.



– أن تعزل وحدات جيش التحرير عن أصلها الطبيعي، الذي هو الشعب، وذلك بقيامها بسياسة تجميع القوى[495]، على مقياس واسع، وإتمام عملية الخنق الخارجي لجيش التحرير، بعملية خنق داخلي.

– والاستعاضة عن أسلوب "التربيع" العسكري، بأسلوب "الحركية الهجومية" القائمة على إطـلاق الوحـدات العسكرية الخفيفة، الأكثر تلاؤماً مع أرض المعركة، للبحث عن وحدات جـيش الـتحرير واحتلال المواقع لأمد غير محدّد، أملاً بإرغام رجال المقاومة على الانكشاف، والدخول في معركة غير متكافئة.

وهـذه الاستراتيجية الجديدة التي طُبقت بشكل منهجي ومنسّق، في كل المناطق ستزرع[496] الخـراب في القرى والمشاتي[497] mechtas ، وتسبب خسائر كبيرة في صفوف جبهة التحرير[498] الـتي ستقوم بحركة تراجع. تُرغمها على بعثرة قواها، والتقليل من أعداد جنودها، من غير أن تنقطع، بسبب ذلك، عن إظهار وجودها، بأعمال تخريب، وسطو، وازعاجات سريعة.

ولكن تراجع جيش التحرير إلى الداخل، قد عُوِّض عنه في الخارج بنشاط كثيف، عسكري دبلوماسـي. أمـا على المستوى العسكري، فإن جيش التحرير يقوم بهجوم واسع على الحدود الشرقية والغربية، عندما انطلق ليدمر السدود المكهربة: وبدءاً من شهر فبراير (فيفري) 1959، ولا سيما خلال شهر جويلية من العام نفسه، على الحدود الشرقية، التي قضي فيها على المركز العسـكري الهام عين زانا. وفي نوفمبر عام 1960، انطلق هجوم آخر من الحدود الشرقية ضد السد المكهرب.

وأما على المستوى الديبلوماسي، فإن الحكومة الموقتة قامت بنشاط كبير يُركّز عليها اهتمام الـرأي العام، ويتيح لها توسيع دائرة تحالفاتها. وبعد أول موجة من الاعترافات[499] أتاحت لها ما يشـبه الاعتراف الدولي[500] نراها تضاعف من الاتصالات، ومن إرسال البعثات إلى مختلف أنحاء العالم. وتسمع صوت الجزائر المحاربة في الندوات، والمؤتمرات، والاجتماعات الدولية. وقام، منذ شهر ديسمبر 1958 وفد يتألف من السادة؛ بن خدة، محمود شريف، ودحلب، بزيارة رسمية إلى الصين، فلقي استقبالاً رائعاً[501]. ثم إن هذا الانتصار الديبولوماسي العظيم استكمل بنجاح نسبي سُجل في الأمم المتحدة، حيث قُدّم اقتراح " بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[502] و التوصية ببدء مفاوضات بين الجبهتين المعنيتين" ولم ينقصه إلا صوت واحد ليفوز على أكثرية

الثلثين المطلوبة[503]. وأخيراً وفي نفس الفترة، ساهم ممثلو جبهة التحرير[504] بنشاط كبير[505]،في أول مؤتمر للشعوب الأفريقية، عُقد في آكرا بين 8 و1958/12/12، وحملوا المجتمعين على تبني قرار يؤكّد "حق الشعب الجزائري في الاستقلال"، ويدعو فرنسا إلى الإسراع بعقد مفاوضات مع الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية، المعبِّرة الحقيقية، عن إرادة الشعب الجزائري بغية تحقيق الاستقلال وإيقاف إطلاق النار[506]. ومن جهة أخرى، فإن دول إفريقيا المستقلة المذكورة بالاسم (أي غانا، وغينيا، وليبريا، واليوبيا) طولبت بحزم بالاعتراف بالحكومة الموقتة. وحقاً فإن هذا المؤتمر، أدخل جبهة التحرير[507] دخولاً بارزاً، إلى المسرح السياسي الأفريقي، وبدأت تلعب دوراً ليس بضئيل في الملتقيات والمؤتمرات الأفريقية، واعتبر الوفد الذي كان يرأسه محمد يزيد في المؤتمر الثاني للدول الأفريقية[508]،كعضو كامل العضوية، وعلى نفس المستوى الذي كان لوفود الدول الأفريقية المستقلة، كما لو أن هذه المعاملة الخاصة الطيبة، برهان على الأثر المتصاعد لجبهة التحرير ولقيادتها التنفيذية في المسرح الأفريقي.[509]

ثم إن الحكومة الموقتة تُبرز وجودها في مكان آخر أيضاً[510]، إذ أن قائمة الرحلات والزيارات الرسمية، تصبح، بدءاً من فيفري 1959 مثقلة بشكل خاص. ويمكن الحكم على ذلك من خلال الوقائع التالية: فمن 12 إلى 17 فيفري (فبراير)، كان هنالك وفد هام من الحكومة الموقتة برئاسة فرحات عباس، يقوم بزيارة رسمية إلى ليبيا[511] " وفي أفريل (أبريل) يقوم رئيس الحكومة الموقتة بجولة في الهند والباكستان[512] ". وفي آخر أفريل يزور رسمياً بلاد الشرق الأوسط[513] (العراق، والكويت، ولبنان). ومن 27 إلى 29 مايس،[514] ينتقل إلى السودان ثم إلى الأردن. ومن 6 إلى 12 جوان (يونيو)، نراه في يوغسلافيا[515]. وستعزّز هذه الرحلات المختلفة موقف الحكومة الموقتة، من الوجهة الدولية، وتقدّم لها مساعدة مادية هامة من الصين ويوغسلافيا. وهكذا فإن النضال على الجبهة الخارجية يتيح للحكومة الموقتة، بعد إنقضاء سنة كاملة على وجودها، أن تسجّل تقدّماً ملحوظاً، وأن تحضر الدورة الجديدة للأمم المتحدة، مع بعض التفاؤل.

وهذه هي المناسبة التي يختارها الجنرال دوغول، لكي يعترف في تصريحه يوم 9/16/ 1959[516] ، بحق الجزائريين بتقرير مصيرهم، ويوضح أنه يتصور للجزائر ثلاثة مصائر: إما "الانفصال" وهي تسمية أخرى للاستقلال الذي يصفه بسمات مأسوية من الفوضى والتخبط، وإما "الفرنسة" التي تعني سياسة الدمج، والتي يرى أنه فات أوانها، وإما "المشاركة" أخيراً مع

فرنسا. وهو يشير إلى مزاياها وفوائدها ويكشف عن تفضيله لها. وهكذا فإن السياسة الفرنسية تجاه المشكلة الجزائرية تبدأ منعطفاً حاسماً. فهي إذ تقبل مبدأ حرية اختيار الجزائريين لمصيرهم، لا تستبعد استقلال الجزائر[517]. وسيكون هذا التصريح موضوع نقاش طويل داخل الحكومة الموقتة التي لن تجيب عنه إلا يوم 9/28[518] وهي إذ تحيط علماً بمبدأ تقرير المصير المعترف به للشعب الجزائري، من قبل رئيس الدولة الفرنسية، تُقدّر أن من الضروري إحاطة تطبيق هذا المبدأ بالضمانات التي لا يُستغني عنها: فلكي يكون الاستفتاء حراً وديمقراطياً، يجب ألا يتم بوجود جيش محتل يتألف من أكثر من نصف مليون جندي ومما يوازيهم في العدد من رجال الدرك، والشرطة، والميليشيات [519]."وفوق ذلك فإنه لما كان الاستفتاء يتعلق بمصير الشعب الجزائري، فإنه لا يمكن أن يُقرَّر من قبل الشعب الفرنسي. وأخيراً فإنه ما دام مبدأ مصونية كامل الأرض الوطنية أعيد تأكيده، فما من تقسيم يمكن أن يُسمح به. وتخلص الحكومة الموقتة إلى الإعلان عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، والشروط والضمانات اللازمة لتطبيق "تقرير المصير[520]"

وفي يوم 1959/11/10، تقدّم الجنرال دوغول في مؤتمره الصحفي، إلى ممثلي المنظمة الخارجية للتمرد، طالباً منهم أن يأتوا إلى فرنسا، للمناقشة في شروط وقف إطلاق النار[521]. ولو أن الجواب كان إيجابياً، من جانب الحكومة الموقتة، لحُملت هذه الأخيرة على بدء المفاوضات في أرض الخصم نفسه، وبالتالي، فإنها تضع نفسها في الموقع الضعيف[522]، هذا من غير أن نحسب حساب المخاطر الأمنية التي يشتمل عليها مثل هذا الأسلوب بالنسبة للمفاوضين من رجال جبهة التحرير الذين ما يزالون يعتبرون في نظر الحكومة الفرنسية، "كمتمردين". ولكن الجواب السلبي يمكن أن يسيء سياسياً، إلى الحكومة الموقتة التي يمكن أن تعتبر كالمسؤول الأول عن تطاول الأعمال العسكرية. وقامت الحكومة الموقتة من أجل التغلب على هذه الصعوبات، بإذاعة بيان يوم 1959/11/20، تصرّح فيه أنها "تدع لسجناء جزيرة Aix الخمسة[523] مهمة القيام ببدء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية لكي يناقشوا معها شروط وضمانات تطبيق مبدأ تقرير المصير [524]."ولم يكن في ردّ الجنرال دوغول[525]، المشمئز بعض الشيء"، ما يستغرب في سياق تلك الفترة. ذلك أنه كان من الصعب عليه أن يحمل جزءاً من الجيش، وأكثرية الفرنسيين في الجزائر،– على قبول موقفه من المشكلة الجزائرية. وهو موقف يبتعد بوضوح عن موقف

القــائلين بــالدمج[526]. وفعلاً، فإن سياسة تقرير المصير ستثير اضطراب أكثرية فرنسيي الجزائر الذين أصبحوا مرة أخرى فرائس سياسة التخلي عنهم، التي غذّاها ووسّعها وضخّمها، إلى أبعد حد، أولئك النشيطون من أنصار الجزائر الفرنسية الذي يستمدون من سوابق 6 فيفري 1956 و 13 مــايس 1958، تلك القناعة التي يظنون معها أنهم قادرون على فرض إرادهم على باريس. غــير أن اســتدعاء الجــنرال ماســو إلى باريس[527] يبلور المعارضة المتعاظمة سلفاً ويؤدّي إلى المظاهرات الدامية يوم 1/24/. وإلى أيام إقامة الحواجز التي كانت الجزائر مسرحاً لها[528]. ولكن في هذه المرة لن يكون

هــنالك من 13 مايو جديد. وبعد أيام مضطربة، وأحياناً مأسوية، استعيد النظام أخيراً على أكبر دهشة من العناصر النشيطة الموقوفة أو الهاربة، وكذلك على أكبر اضطراب يشهده جيش ممــزّق بــين واجب الإطاعة، ورغبة التمرد. لكن أزمة الجيش[529] ستزداد حدة بمقدار ما كان يُسمعُ من أخبار نقل رؤسائه[530] الأكثر التزاماً بالنسبة لقضية "الجزائر الفرنسية"

وتجاه هذه الأحداث، وقفت جبهة التحرير موقف الملاحظ اليقظ والحذر. ولقد برهنت على أنــاة كــبيرة، بإمتناعها عن استخلاص نتائج شديدة التسرّع من انتصار باريس على العناصر النشــيطة في الجزائر. ولما كانت تقدّر أن موقف الجنرال دوغول من جيشٍ، هو في أغلبيته مؤيد "للاندماج" ما يزال ملتبساً، فإنها فضلت أن تحكم على الأعمال، لكي يُعرف ما إذا كان رئيس الدولة الفرنسية صحيح العزم على تطبيق مبدأ تقرير المصير "بصورة نزيهة وسليمة"[531]. وأخيراً فإنها تفعل كل ما تستطيع لتهدئة فرنسيّي الجزائر، الذين يتجه إليهم فرحات عباس بشكل خاص في ندائه يوم 19960/2/17. ويُذكّرهم بأن حرب الجزائر ليست لا حرباً دينية، ولا حرباً عرقية، بــل هي حرب تحرير وطني، ويرسم صورة جميلة للجزائر المستقلة والمتآخية، عندما تبنى بالجهد المشــترك للطائفتين. وينهي نداءه بهذه العظات: "لا تستهينوا بعد الآن بإمكانيات اتحاد غني بما يعــد به. ولا تتعلقوا بعد الآن بحق الأقوى. إن هذا لا يجدي شيئاً. فالتطبيق السليم لحق تقرير المصــير يمكــن أن يضــع حداً لحربٍ تُهدّم بلادنا، على حين أن بقية بلدان أفريقيا والعالم تبني نفسها. إن انتصارنا ليس إلا انتصاراً على أنفسنا. وسلامنا هو في ذواتنا"[532] والغاية هنا هي أن نقنع الرأي العام الفرنسي، وفرنسيي الجزائر، بأن تطبيق مبدأ تقرير المصير لا يعني أبداً الشقاء، أو الإلقــاء بهــم إلى الــبحر، ولكنه الوسيلة الوحيدة للعودة إلى السلام. سلام يُكتسب ضدّ

المسـتبقات، والمخاوف والكراهية المتبادلة، سلام مُعزَّز بالجهد المشترط للطائفتين اللتين تعيشان على قدم المساواة.[533]

وحقاً فإن كسب هذا النوع من السلام، هو الذي سترمي إليه جهود الحكومة المؤقتة، التي عُدِّلت بعد انعقاد دورة طويلة ومرهقة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، في طرابلس، بدءاً من يـوم 1959/11/16 حتى يوم 1960/1/18. ويعلّل طُول هذه الجلسات[534]، في آن معاً، بالعناية المـبذولة لتحديد استراتيجية جديدة للنضال، بعد النظر إلى المنعطف الجديد الذي سارت فيه الأحـداث، وبالاختلافات التي قامت داخل قيادة جبهة التحرير. ولئن كان من المسموح به أن يُعزى لخطاب 9/16، حول مبدأ تقرير المصير، ذلك السبب في نشوب الاختلافات بين المدافعين عن سياسة معتدلة، أميل إلى المصالحة، وبين أنصار الاستمرار في النضال المسلّح، وزيادة شدته، فـإن مـن المـبالغة أن نعتبره السبب الأساسي. إن هذا الأخير ناشئ عن عدم تجانس المجموعة القـيادية التي ظلت تعيش في حالة أزمة كامنة، منذ استقرارها في الخارج. وعندما ظهر لها أنها عاجزة عن تعيين مجلس وطني جديد ودعوته، سلّمت هذه المهمة إلى "الثلاثي[535]" الذي إذ يجمع رئـيس الأركـان[536] وخمسة رؤساء ولايات[537] يؤلف لجنة "العشرة". وبعد أن اجتمعت هذه خلال ثلاثة أشهر (من أكتوبر إلى ديسمبر 1959 .[538](وصلت أخيراً إلى تحديد الخطوط الكبرى لاسـتراتجية جديدة للنضال، والاتفاق على تأليف المجلس الوطني الذي تعيّن موعدُ انعقاده. في يوم 16 ديسمبر.

وسـتبنى هـذه الـدورة الطويلة للمجلس الوطني نصاً تأسيسياً يُحدِّد بـ 29 مادة "جملة المؤسسـات المؤقـتة الـتي تقوم عليها الدولة الجزائرية التي ستكون عند الاستقلال "جمهورية ديمقراطـية واجتماعـية." أمـا سلطات المجلس الوطني للثورة الجزائرية " الأمين على السيادة الوطنية"، فإنها موضّحة كما يلي: فهو يُشرِّع، موقتاً، حتى الاستقلال، ويراقب السلطة التنفيذية التي يُحدِّد لها سياستها. ولما كان يقوم بمهام القيادة العليا للنضال في سبيل التحرير الوطني، فإنه هـو المرجع في تقرير وقف إطلاق النار بأكثرية أربعة أخماس أعضائه الحاضرين أو الممثّلين، وهو يجـتمع في دورة عاديـة، مرة كل سنة، ودورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضائه. وفي وسعه أن يضـيف إلـيه عناصر جديدة يوسِّع بها عدده بطريق الاتفاق المتبادل بأغلبية الثلثين. وقد أنشئ مكتـب للمجلس الوطني يتألف من ثلاثة أعضاء. ويقتصر دوره على دعوة المجلس الوطني، أو

على إبداء رأيه للحكومة، بطلب منها. أما السلطة التنفيذية التي تقوم بها الحكومة المؤقتة، فإنها مكلّفة بإدارة دفة الحرب، والإشراف على مصالح الدولة. وهي تعيّن، بحكم صلاحيتها الأولى، جملة الضباط الكبار وأعضاء هيئة الأركان، وتنظّم المراتب، والأوسمة. وتقوم بسلطة التفويض الفعال، ولها الحق في الدخول بمفاوضات مع الدول الأخرى، وإبرام اتفاقات معها، بشرط المصادقة عليها من المجلس الوطني لقيادة الثورة. وأخيراً فإنها تُعيّنُ أعضاء المحاكم الثورية وأعضاء ديوان محاسبات الأمة، الذي يُعهد إليه بمراقبة الإدارة المالية للوزارات. ولئن أنشئت المحاكم وأتاحت هذه حق المحاكمة وقمع الجرائم التي يقترفها المناضلون، فإن ديوان المحاسبات بالمقابل، لن يرى النور أبدا.

أما النص التأسيسي الثاني الذي تبنّاه المجلس الوطني، فموضوعه نُظُم جبهة التحرير التي تحدّد دور الحزب ووظيفته، ومبادئ تنظيمه (المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية) وأجهزته القيادية (المؤتمر الوطني، والمجلس الوطني). وهنالك عودةُ أولوية الداخل على الخارج، التي تظهر من خلال القاعدة التي تحدّد تكوين المجلس الوطني الذي يجب أن يكون ثلثا أعضائه من العاملين في الداخل.

ولم يُثر تبنّي هذه النصوص التأسيسية أية صعوبة. أما المصاعب فقد كانت حول تعيين الأشخاص، لدى تسمية من يُعيّن لمناصب المسؤولية. وقد قلّ عدد أعضاء الحكومة المؤقتة وأصبح 13 بدلاً من 19. ولم يعد بينهم أمناء الدولة الثلاثة الأمين خان[539] وعمر أو صديق[540] ومصطفى اسطمبولي[541]. وكذلك بن يوسف بن خدة[542]. وتوفيق المدني[543] ومحمود شريف[544] والأمين دباغين[545]. وانضاف رجل جديد هو العقيد محمد السعيد، الرئيس السابق للقيادة الشرقية. وعُيّن بمنصب فخري تماماً، هو منصب وزير الدولة، من دون أية مسؤولية خاصة.

ويدخل هذه الوزارة أيضاً، بصورة فخرية، القادة الخمسة السجناء[546] أما محمد يزيد، وأحمد فرنسيس، فيحتفظ كل منهما بمنصبه، الأول كوزير للإعلام، والثاني كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية. وأما عبد الحميد مهري الذي حذفت وزارته لشؤون شمال أفريقيا، فقد حلّ محلّ بن خدة في الشؤون الاجتماعية والثقافية. واحتفظ بن طبال بوزارة الداخلية، وأضيف إلى وزارة بوصوف، في الاتصالات العامة، مُهِمّة العناية بالتسلح. غير أن أهم تغيّر حدث، كان يتعلق بكريم بلقاسم الذي عُيّن نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للشؤون الخارجية. ولم يعد الجيش

تحت إدارته المباشرة والشخصية، بل إنه أصبح يُدار من قبل لجنة وزارية لشؤون الحرب، أنشأتها الحكومة الموقتة، وجعلتها تحت إشراف بن طبال وكريم، وبوصوف. ويعتبر هذا التدبير بمثابة نقد غير مباشر لإدارة الوزير الأسبق للقوى المسلّحة[547] التي لم تحسن إحلال النظام وفرض وحدة القيادة داخل قوى جيش التحرير المعسكرة على طول الحدود التونسية، والخاضعة لعدة سلطات متباينة أحياناً، بل متعارضة، كقيادة الولايتين الأولى والثانية، وبعض الوزراء مثل محمود شريف، وبن طبال، وبوصوف، كل هؤلاء كانوا يمارسون بعض الضغوط الشخصية، المباشرة بدرجة أو بأخرى، على هذه الوحدة، أو تلك المنطقة من الحدود. ولم ينجح محمد السعيد، وهو على رأس القيادة الشرقية في أن يضع حداً لهذا التبعثر في السلطة، وللفوضى السائدة. وكانت ملاحظة هذا الإخفاق هي التي تبرِّر قرار الحكومة الموقتة بإعفاء رئيس القيادة الشرقية من مهمته هذه، وتعيينه وزيراً للدولة. لكن المجلس الوطني، حرصاً منه على ضمان أفضل تنسيق، وتأمين وحدة القيادة داخل جيش التحرير، قرَّر أن ينشئ هيئة أركان عامة يتولاها العقيد بومدين الذي برهن على كفاءته وهو على رأس القيادة الغربية، وكشف عن قدرته على إتقان فن التنظيم.

وكان هذا بلا ريب أهم قرار اتخذ خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني. وهو يفتح صفحة جديدة في عملية السيطرة على القوى المسلّحة. ولن يكون للحكومة الموقتة، من خلال "اللجنة الوزارية لشؤون الحرب" إلا سلطة غير مباشرة على مجموع جيش التحرير. أما السيطرة الحقيقية فتكون منذ الآن بيد هيئة الأركان العامة[548] التي ستحرص، منذ إنشائها، على إدارة وحدات جيش التحرير المقيمة على الحدود التونسية،[549] بصورة منهجية وناجحة. وسيكون بوسع رئيس هيئة الأركان، وهو في مركز قيادته في غارديماو Ghardimaou في الشرق، أو في العوجة في الغرب، أن يراقب تنظيم جيشٍ لا يفتأ عدده يتزايد[550] وأن يزيد إمكاناته العسكرية، وأن يُحدِّثه فنياً[551]. وهذا الجيش الذي سيستقل بالتدريج عن سلطة الحكومة الموقتة، سيفرض نفسه عما قريب كقوة عسكرية وسياسية وسيؤثر تأثيراً حاسماً في تطور الأحداث عند الاستقلال. وهكذا فإن إنشاء هيئة الأركان العامة سيكرِّس، مؤسّسياً، فصل الإدارة السياسية عن الإدارة العسكرية. ومن الغريب أن هذا الفصل سيهب الإدارة العسكرية دوراً سياسياً، يتأكد أكثر فأكثر ويُحدِّد إلى مدى كبير ذلك الصراع الذي سيقوم بين الحكومة الموقتة، وهيئة الأركان العامة.[552]

وعندما أنشأ المجلس الوطني هيئة أركان عامة، لم يكن يستجيب فقط للحاجة إلى تنظيم وحدات جيش التحرير، والتنسيق بينها، بل إنه كان يستجيب لرغبة قسم من أعضائه في تشديد النضال المسلّح، بغية الوصول إلى المفاوضات من موقع قوي. وكان الاتجاه الآخر يميل إلى الاعتدال، ويعطي الأولوية للعمل السياسي والديبلوماسي، وهو يرى أن من الضروري تشجيع الخصم على الحوار، وعدم تقديم الحجج، للمتطرفين في المعسكر الآخر، عن طريق تبنّي موقف مفرط الصلابة. أما إبقاء فرحات عباس في رئاسة الحكومة الموقتة، فإنه يستجيب لهذا الحرص على الانفتاح والاعتدال.

وهذا التأثير المتآزر لهذين الاتجاهين هو الذي يفسّر لنا سياسة الحكومة الموقتة التي كانت تتقلب بين المرونة والصلابة، بين العناد وبين حب المصالحة. وكان ذلك يظهر، من قبل، في التصريح المذاع يوم 1960/1/19 في تونس، بعد دورة المجلس الوطني حيث يقول: " وبعد التأكد من أنّ الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية لن تتأخر عن بذل أي جهد، في سبيل الوصول إلى تسوية سلمية، تؤكد الحكومة الموقتة مع ذلك رغبة الشعب الجزائري في أن يستمر في النضال ما دامت الحرب مفروضة عليه، وما دامت أهدافه لم تتحقق[553]

– أما فيما يتصل بدفع المعركة إلى أبعد حدودها، فإن القيادة تتصوّر ضرورة توسيع جبهة القتال، بتوجيه نداء، بصورة رمزية، إلى المتطوعين من كل البلاد الشقيقة والصديقة. وجواباً عن هذا النداء، أوصى المؤتمر الثاني للشعوب الأفريقية المنعقد في تونس بين 25-30 يناير 1960 بإنشاء فرقة من المتطوعين الأفريقيين لحرب الاستقلال في الجزائر، وطلب إلى الدول الأفريقية المستقلة أن تيسّر سبيل إنجاح هذه المحاولة.[554]

– وأما ما يتعلق بالانفتاح فإن الرئيس فرحات عباس بعد أن أذاع النداء المهدّئ المذاع يوم 2/17، والموجّه لأوربيي الجزائر، يعود يوم 2/29، ويدلي بتصريح يعلن فيه أن اختيار الاستقلال "لا ينفي قيام تعاون حرّ بين الجزائر وفرنسا، ضمن الاحترام المتقابل لمصالحهما المتقابلة" وينهيه بهذه النغمة المتفائلة: "إن علينا أن نزيل كل الشبهات. وبما أن كان السلام قد أصبح ممكنا على أساس من الاختيار الحرّ، فلن توجد عقبة مستعصية لا يمكن تجاوزها [555]"

– ورداً على تصريحات الجنرال دوغول[556]، ذات الصبغة الحربية، خلال جولته الثانية على الثكنات في أوائل شهر مارس، نلاحظ أن الحكومة الموقتة تعود فتتصلب في مواقفها وتعلن أنها

مســـتعدة لأي حرب طويلة[557]. وفي شهر مايو (مايس) تقوم بحملة ضد الانتخابات في المناطق، وتعتبرها خرقاً لمبدأ تقرير المصير، وبرهاناً جديداً على سوء نية الخصم .

وفي 14 (جـــوان ـــ جوان ـــ يونيو)، تظهر بادرة سلام جديدة في خطاب الجنرال دوغول الـــذي يؤكـــد فـــيه هذا الأخير على ضرورةِ وضعِ حدّ للاستعمار، ويدعو، قادة الثورة، إلى الـــتفاوض حول شروط العودة إلى السلم، ويتحدّث لأول مرة عن "الجزائر الجزائرية .[558]"وقد اعتـــبر ذلـــك بادرة إيجابية، لدى الحكومة المؤقتة، التي أصدرت بياناً يوم 6/20 تقرّر فيه إرسال وفد برئاسة فرحات عباس لمقابلة الجنرال دغول[559] "والتمهيد لذلك بإرسال مندوبين لتهيئة هذا اللقاء. وهكذا انفتح أخيراً باب التفاوض بعد فترة طويلة من التردد.

2-3- المفاوضات

عندما اقترحت الحكومة المؤقتة لقاءاً على "مستوى القمة" مع الجنرال دوغول، فإنها أرادت الـــتزاع اعتراف فعلي من قبل الحكومة الفرنسية بها، والتفاوض معها على قدم المساواة. لكن هـــذه الحكومـــة التي أرسلت السيدين بومنجل[560] وبن يحيى[561] إلى Melun لتهيئة شروط هذا اللقـــاء، لم تذهـــل عـــن الصعوبات التي يجب التغلب علـــيهـــا، ولم تكن تحمل الكثيـــر من الأوهـــــام حول نتيجة هذه المحادثات. بل أنه سبق لفرحات عباس، في نداءٍ مُوجّه إلى الشعب الجزائـــري يوم 20-6، أن أكدّ على أن المفاوضات لا تعني مباشرة إحلال السلم، ولم يُخفِ أن استعماريي باريس، والمتطرفين في الجزائر لم يضعوا السلاح بعد. وهم لن يتأخروا عن القيام بأية مناورة لكي تخفق المفاوضات وتستمر الحرب .[562]"ويختم النداء، بدعوة كل الجزائريين للبقاء في حالـــة التعبـــئة الكاملة، ومتابعة النضال. وفعلاً، فإن مفاوضات "ميلان" التي بدأت يوم 6/27 قُطعت يوم 6/29، بعد ملاحظة فشلها.[563]

ذلك أن المقترحات التي تقدّم بها مندوبا الحكومة المؤقتة، حول السماح للوفد الذي سيرأسه الرئـــيس فرحات عباس، بالاتصال بالصحف، ومقابلة القادة السجناء في جزيرة Aix، وحرية التـــنقل، وأن يكـــون له وضـــع الوفـــد الحكومي الرسمي المعترف به رسمياً، قابلها المفاوضون الفرنســـيون[564] بالرفض، بل إنهم رفضوا حتى الإشارة إلى الشخصيات التي سيتألف منها الوفد الفرنسي، إذ اعتبرت مقترحات الحكومة المؤقتة [565] مفرطة في طلباتها وغير مقبولة. والحقيقة أنه لا الحكومـــة الفرنسية[566] ولا الجنرال دوغول، كانا مستعدّين للاعتراف للإدارة التنفيذية لجبهة

التحرير، بصفة الحكومة[567]. ولم يتصوروا محادثات ميلان إلا على أنها وسيلة لاختبار الخصم، وتقدير هامش التنازلات، وتحضير الرأي العام الفرنسي لفكرة التفاوض. ولم يكن انفتاح الرئيس الفرنسي على الحكومة الموقتة، ليمضي إلى أبعد من صورة جديدة إلى حدٍّ ما، لسياسة "سلام الشجعان" التي اقترحها في مؤتمره الصحفي يوم 958/10/23 ولم تكن القضية مطلقاً أن يُعترف بالحكومة الموقتة، ولا أن يقوم التفاوض معها كالندّ للند.

وعدا ذلك، فإن الجنرال دوغول كان قبل أربعة أيام من خطابه يوم 14-6، قد استقبل بصورة سرية في الايليزية، رئيس الولاية الرابعة سي صلاح بأمل الحصول، بعيداً عن الحكومة الموقتة على وقفٍ محلي لإطلاق النار، في إطار "سلام الشجعان". وكانت المحاولة تهدف إلى عزل الحكومة الموقتة والبرهان على ضعف صفتها التمثيلية في داخل البلاد. وكانت هذه المناورة قد جُرِّبت في نفس الولاية الرابعة مع ما سمي "بقضية عز الدين" التي آلت إلى الإخفاق[568]. ولم يبد أن هذا الدرسَ كان نافعاً، ولم يُثبط همّة الحكومة الفرنسية عن متابعة التكتيك القديم: "فرّق تسد ". ولا ريب أن الوضع العسكري في الولاية كان ضعيفاً بعد الهجوم الذي شنه الجنرال شال، وكانت الولاية الرابعة قد أصابها منه عنت شديد. وكانت معنويات الجنود هابطة، وكانت المعارضة للحكومة الموقتة التي كانت تتهم بقسوة أكبر فأكبر، بأنها لا تزوّد الولايات بالسلاح وتتركها وشأنها، معارضة جدّية إلى حدٍّ كبير. ثم إن إعلان علي الحنبلي[569] ولاءه المشهود في الشرق الجزائري 1959/3/21، كان قد غذّى الأمل بإحداث انقسام بين الداخل والخارج، إن لم يكن بإحراز نصر كامل على جيش التحرير. وهكذا فإن المفاوضين الفرنسيين[570]، المزوّدين بكامل وسائل الضغط هذه، لم يكونوا قط مستعدين للمصالحة، وكانوا يأملون بالحصول على فائدة عاجلة من اتفاقات محتملة لوقف إطلاق النار في الولاية الرابعة، ثم مع الولايتين الثالثة والثانية[571]، على وجه الاحتمال. أما بعد إخفاق محادثات مولان " فإن قضية سي صلاح ستنحسر بسرعة[572]، فلا ولاية منطقة الجزائر، ولا منطقة القبائل، أو شمال قسنطينة، قد وافقتا على وقف محلّي لإطلاق النار، ومهما كانت الخلافات ضخمة داخل جيش التحرير، والوضع قلقاً للولايات تجاه العدو المشترك، فإن الجبهة تظل صلبة تماماً، على الرغم من بعض التقلبات، وما من مجموعة داخل جيش التحرير، مهما تكن قوتها، كانت تستطيع حمل مسؤولية الإساءة إليها.[573]

أما بعد إخفاق محادثات مولان، فإن الحكومة المؤقتة ستقوم بهجوم ديبلوماسي جديد، وتُوجّه جهودهـا للتحضير الفعال للدورة الجديدة للأمم المتحدة. وهي تقدِّر بهذه المناسبة، أنها ستجتاز مـرحلة جديـدة في تدويل المشكلة الجزائرية عن طريق مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على الاسـتفتاء حـول تقرير المصير. وقد أرسلت وفود كثيرة من قبل الحكومة الموقتة إلى عواصم مختلفة لتدافع عن المشكلة الجزائرية.

- وبعـد أن طاف كريم بلقاسم وزير الشؤون الخارجية في آسيا[574] مضى في أوت إلى شتورا في لبنان، حيث كان ينعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب، ويحصل منه على قرار يعيد تأكيد دعم الـدول العربـية لنضـال الشعب الجزائري ويقرر إرسال متطوعين يحاربون في صفوف جيش التحرير[575].

- أمـا بـن خـدّة، من جهته، فيقوم على رأس وفد هام بجولة يطوف فيها في أرجاء أمريكا اللاتينـية (فنزويلا، الشيلي، البرازيل) لكي يدافع هناك عن آراء جبهة التحرير، ويُطلع الناس عليها.

- ثم إن الرئـيس فـرحات عباس، يمضي في أكتوبر، إلى موسكو، ثم إلى بكين حيث يُستقبل كرئيس دولة .

- إلا أن جهـود الحكومـة الموقتة، تتركّز على أفريقيا التي تصل أخيراً إلى الاستقلال، والتي سـيكون لأصواتها أهمية لا يجوز إهمالها، في الأمم المتحدة. وهكذا فإنها تشارك[576] كعضو كامل العضـويـة في المؤتمـر الثالث لدول أفريقيا المستقلة المنعقـد في أدِّيس أبابا (14-24 جوان، 1960[577]) وتحضر مؤتمر دول أفريقيا المدعوة إلى ليوبولدفيل[578] من قبل باتريس لومبا[579]. إلا أن التضامن مع الحكومة الموقتة، ليس بالأمر الهام المجمع عليه تحت السماء الأفريقية. ذلك أن دول المجموعـة الفرنسية، الحريصة على مصالح فرنسا، ستهتم بالمشكلة الجزائرية وترسل إلى تونس الرؤسـاء ديـوري هاماني، واحمدو وهيجو، و مامادو ضياء(15-16 نوفمبر) لإقناع قادة جبهة الـتحرير باستئناف المفاوضات مع فرنسا[580]، لكن الحكومة الموقتة ترفض هذا العرض، وتؤكد عزمها على مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على الاستفتاء في الجزائر، وتناشد الدول الأفريقية أن تساعدها، ولا سيما دول المجموعة الفرنسية، بانتظار المداولات التي ستتم في الجمعية العامة، حول القضية الجزائرية [581]".

وبـــالفعل، فإن العمل "المتفق عليه[582]"بين دول المجموعة، سيـــاهم إلى حدّ كبير في إسقاط القـــرار الأفـــريقي الأسيوي الملائم للحكومة الموقتة[583]. إلا أن أصداء المظاهرات الشعبية في الجزائـــر، الـــتي تسلّلت حتى إلى مقر الأمم المتحدة ستؤثر تأثيراً كبيراً في المندوبين. ولئن كان القرار المتبنى أخيراً لا يستبقي الاقتراح المتصل بإشراف الأمم المتحدة على الاستفتاء، فإنه على كـــل حال يعترف بشكل ظاهر، بحق الشعب الجزائري بالاستقلال، ويؤكد مبدأ وحدة الأرض الجزائرية[584].

والحـــق أن الحـــادث الأهم هو ذاك الذي يتم في الجزائر. إذ أنه عندما قام الجنرال دوغول خلال الأسبوعين الأولين من ديسمبر برحلته إلى الجزائر، قامت اضطرابات ومظاهرات عدائية، في وجهه، من قبل أنصار "الجزائر الفرنسية" الذين ينزلون مرة أخرى إلى الشارع لكي يفرضوا إرادقـــم. ولكن حركة في مثل هذه الأهمية، عفوية تماماً، ثارت فجأة، وهزت الجماهير المسلمة الـــتي بـــدأت هي الأخرى، تطوف الشوارع في الجزائر ووهران وبون، لكي تعبّر صراحة عن حرصـــها عـــلى استقلال الجزائر. وبعد أن طال الحماس هذه الجماهير، واقتصارها على العمل المغطـــى، الخفي، وعيل صبرها وصمتها أمام مظاهر القمع الكثيرة (كتفتيش البيوت، والمراقبة، والتقيـــب، والتوقيف..) هبّت مرة واحدة لتهتف في وضح النهار برغبتها في التحرر، وملأت أعدادها الأحياء الأوروبية، التي كانت قبل ذلك حرماً مقصوراً على مظاهرات المتطرفين". ولقد احتلـــت الشوارع ورفعت العلم الجزائري، أمام القوى المسلّحة، التي لم تقابلها بنفس التواطؤ المتسامح مع المتظاهرين الأوروبيين، وأطلقت عليها النار. وكان لأيام ديسمبر هذه[585] وهي أيام محمومة ومأسوية[586] صدى كبير في الخارج، سيلفت انتباه الرأي العام الفرنسي والدولي.[587]

ولم تترك هذه المظاهرات، الأعظم دلالة من أي استفتاء، أي شيء كان باقياً في نفوس أكثر الناس ريباً وشكوكاً، وكانوا مرغمين على التسليم بالأمر البديهي: فالنضال من أجل الاستقلال الوطـــني هـــو نضال الشعب الجزائري في مجموعه[588]. بل إن المماراة تتجاوز الشعب لتصل إلى "لجـــان المنتخـــبين الجزائريين[589] "التي تلاحظ غياب بعض أعضائها[590]. ثم أن قوى اليسار التي كانت من قبل متربصة أو معادية بشكل خجول، لمظاهر القمع الأكثر إثارة، أخذت ترفع صوتها بوضوح أكبر ضد متابعة الحرب في الجزائر وتعبئ الرأي العام الفرنسي، لمثل هذا الموقف. وبعد محاكمات "شبكة جانسون [591]"ومشروع "بيان الـــ 121 [592]"حول حق عدم الخضوع. وبعد

المظاهــرات التي نُظمت يوم 17 أكتوبر من قبل المهاجرين الجزائريين في باريس، بصورة خاصة، والــتي قُمعــت بأقصى العنف من قبل الشرطة[593]. بدأت ترتفع الأصوات، أكثر فأكثر عدداً، داخــل اليسار الفرنسي، لتطالب بالاعتراف باستقلال الجزائر، وتدعو إلى الدعم الإيجابي لجبهة الــتحرير[594]. وتشكلت إثر ذلك لجان، وحركات ومنظمات لهذه الغاية النضالية[595]. وعادت أحــزاب اليســار، كالحزب الاشتراكي المُوّحد والحزب الشيوعي الفرنسي، والنقابات: الــ G.G.Tوالــــ CFTC والـــــ .SNES ولا سيما الــ UNEF[596] فوجدت روحها النضالية وقامـــت بعمل متآزر ضد متابعة الحرب. وكان هذا العمل يجد صدى أكثر فأكثر ملاءمة، لدى الــرأي العــام الفرنسي الذي يكشف، بنسبة كبيرة، عن رغبة حارة في إنهاء الحرب، ويتجاوز الشعار القائل: "السلام في الجزائر ."[597] وسيكون أكثر فأكثر وضوحاً أن هذا السلام يجب أن يمرّ بالضــرورة مــن خــلال اتفاق مع جبهة التحرير و قيادتها التنفيذية، التي هي الحكومة الموقتة، القادرة وحدها على احترام تعهداتها فيما يتصل بمستقبل الجزائر. وكل شيء يساعد على جعل هذه البداهة أكثر وضوحاً.

وعلى الرغم من الهجوم الكبير الذي قاده الجنرال شارل، فإن جيش التحرير رغم ما أصابه مــن الخســائر الفادحة، كان يستمر في إثبات وجوده على الأرض، إما بالكمائن، وإما بأعمال التخريب[598]. وهكذا فإن الجزائر تستمر في الحرب، ويصطدم "مشروع قسنطينة" بهذه الحقيقة. ولئن كانت منجزاته في ميدان قبول الطلاب في المدارس كبيرة[599] فإنها تكشف عن تأخر كبير في المجــالات الأخــرى. إذ لقد اصطدم الــ CAPER[600] بإحجام الفلاحين الجزائريين الذين انقادوا لشعارات الامتناع التي أشاعتها جبهة التحرير، والذين قلما تطوّعوا للاستفادة من هذه الحصـــص[601]. وأما في الميدان الصناعي، وعلى الرغم من الفــوائد الأساســية المقدمــة[602] ، فإن موظفي الأموال من القطاع الخاص، الذي أصبحــوا

حذريـــن من تقلبات الأوضاع واللا أمن السائد في مجموع البلاد، لم يساهموا إلا ببخل كبير في جهــد التصــنيع[603] بل إنهم زادوا على ذلك ونقلوا أموالهم إلى المتروبول وعلى ذلك، فإن "مشــروع قسنطينة" الذي تصوّر واضعوه أنه وسيلة لمحاربة جبهة التحرير، أوضح إخفاق هذا الهــدف[604]. أما صاحبه، والقيّم عليه، السيد دولوفرييه، الذي ثُبط عزمه وأُرهق، فقد أُحِلّ محلّه الســيد جــان مــوران .Jean Morin[605] ولكن هذا المشروع لم يُهمَل بسبب ذلك، بل أنه

الحكومة المؤقتة، في إيفيان. ولكن التصريح الذي أدلى به لويس جوكس في وهران، والذي يعلن فيه عن رغبته بالتفاوض مع الـــ MNA (حزب مصالي الحاج)، بمقدار ما سيفاوض مع الحكومة المؤقتة، أثار احتجاج هذه الأخيرة، التي ألغت موعد 7 أفريل، مع التأكيد من جديد على رغبتها في إجـــراء المفاوضـــات بأسرع وقت ممكن، والوصول إلى تحقيق السلام .[615]" وفعلاً فإنه على الـــرغم مـــن هـــذه القطيعة المؤقتة، كانت ساعة التفاوض قد أزفت، وأصبحت محتومة. وكان الطرفان يستعدان لها بنشاط.

ولمـــا كانت محتومة، فإن هذه الساعة التي تقترب، تنذر ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر، بالقضـــاء على أوهامهم وأحلامهم الإمبريالية التي طالما عاشوا عليها؛ إنه القضاء (الذي شجعه الجنرال دوغول نفسه) القضاء على الأمل بانتصار عسكري رائع سيأتي ليعُوض عن الهزائم التي مُـــنيّ بها في الهند الصينية، وفي أمكنة أخرى[616]. ولما كانوا حريصين إلى درجة الاستبسال، على إبقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية، فقد قرّروا استبعاد شيطان التخلي، بالاستيلاء على السلطة في الجزائـــر. ولكـــن الانقلاب الذي قام به الألوية شال وجوهو وسالان وزيلر[617] لن يدوم إلا أربعة أيام (من 22 أفريل إلى 25 منه) [618]ولكنها أربعة أيام ستكون مليئة بالدروس، كما سيكون لهـــا انعكاسات هامة. فالجنود الذين احتفظوا، بصورة عامة، بالولاء للسلطة المركزية في باريس قـــد ساهموا إلى حدّ كبير في إخفاق الانقلاب[619]، ثم إن ظهور منظمة الـــOAS على المسرح السياســـي الجزائـــري، وأولى مظاهر العنف التي ارتكبتها في ظل هذه الأحداث، كل ذلك قد ســـاعد على الكشف عن الصفة الفاشية جداً لهذه الحركة لدى الرأي العام الفرنسي. وهكذا أصبح الرأي القائل "بالجزائر الفرنسية" مرتبطاً بخطر الدكتاتورية العسكرية، واشتدت في الرأي العـــام، أكثر من أي وقت مضى، ضرورةُ وضعِ حدّ لهذه الحرب التي يثير تطاولها مخاوف الناس مـــن المغامـــرات الفاشية. وهكذا فإنه كان للانقلاب الذي أُجهض، نتيجة مزدوجة، تجلت في تسارع سيرورة الابتعاد الفرنسي عن الجزائر، وتأصّل الميل إلى "الجزائر الفرنسية" الذي ينطلق إلى العمل العنيف.

وفي هذا السياق انعقدت الاتصالات من جديد بين الحكومة الفرنسية وبين الحكومة المؤقتة. ففـــي 1961/5/8 أذيع في آن واحد في كل من باريس وتونس بيانان يعلنان عن العزم على بدء المفاوضـــات في 1961/5/20 في إيفيان. وعدلت فرنسا عن شرط الإيقاف المسبق لإطلاق النار،

اســتُخدم كإطار لاستراتيجية أكثر "واقعية" حريصة على رعاية المستقبل، وإنقاذ مصالح الدولة والرأسمالية الفرنسية، من التقلبات السياسية، ومما سيكون بعد الاستقلال الذي أصبحوا يتصوّرونه ببرودة دم، تلك المصالح الاقتصادية التي يهدّدها استمرار الحرب بالخطر. ذلك أن الدفاع عن الوضع السياسي القائم يبدو بعد الآن أمراً لا معنى له، كما أن أنصار "الجزائر الفرنسية" يصبحون هامشيين ومعزولين أكثر فأكثر.

أما المنتخبون المسلمون فإنهم يزدادون وعياً بتطور الأحداث تطوراً غير قابل للانعكاس، ولم يعودوا يرون من منظور آخر غير ذاك الذي يتمّ من خلال اتفاق يُعقد بين الحكومة الفرنسية، وحكومة الجزائر الموقتة[606] ثم إن الجنرال دوغول، من جهته، يستخلص النتيجة الثالثة بعد رحلته إلى الجزائر ومظاهرات ديسمبر: وهي في قوله "وفوق كل شيء، فإني اعتبر أن من الأمور البديهية أنه بمقدار ما يتطاول الوضع القائم، فإنه لا يمكن أن يقدم لبلادنا إلا نكسات، بل ربما المصائب، والخلاصة، إنه حان الوقت للانتهاء منه[607]" ويضيف قائلاً: " ما من شيء مما يمكن تخيُّله في أدائه، أو مما يمكن التصويت عليه، سيكون له أية حقيقة إذا كان هؤلاء الذين يناضلون من أجل الاستقلال لا يشاركون هم فيه بالدرجة الأولى .[608]"ثم إن نتائج الاستفتاء الذي تم يومي 8،1961/1/7[609] ، ستقدّم لهذه الملاحظة الأخيرة، تأكيداً إضافياً. والحقيقة أن الامتناع عن التصويت الذي ألقت به الحكومة الموقتة كشعار، أثّر بشكل محسوس في المشاركة الانتخابية في الجزائر وجعل نسبة الممتنعين عن التصويت ترتفع إلى نسبة 42 %[610]على الرغم من تدخل الجيش الذي كان نشيطاً.[611]

ومنذ 1961/1/16 أدلت الحكومة الموقتة بتصريح، "تعارض فيه مشروع إنشاء حكومة في الجزائر من صنع الحكومة الفرنسية[612]. وتنهيه بإعلان استعدادها للتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول شروط استفتاء الشعب الجزائري .[613]"وبعد بعض الاتصالات السرّية التي تمت بين الحكومة الموقتة وبين الحكومة الفرنسية عن طريق ديبلوماسي سويسري هو السيد Olivier Long، قرّر الطرفان أن يعودا إلى المفاوضات التي انقطعت في مولان. وانتهت اللقاءات السرية التي تمت بين جورج بومبيدو وبرونو دولوس Bruno de Leusse وبين ممثلي الحكومة الموقتة بو الصوف وبومنجل يوم 1961/2/20 في لوزيرن، ويوم 1961/3/5، في نيوشاتل[614]، إلى الإعلان الرسمي عن تعيين يوم 1961/4/7 موعداً للمفاوضات بين مُمثّلي الحكومة الفرنسية، ومُمَثلي

تصـــحيح مقبول للحدود، يمكن أن يتمّ مع الدولة المستعمِرة التي لا تملك أيّ حق في عقد أي اتفاق باسم الجزائر[629]، على كونها تعترف بأن مشكلات تصحيح الحدود يمكن أن تُطرح دوماً، من غير أن يمكنَ حلُّها إلا بعد استقلال الجزائر. وتعد بإقامة علاقات تعاون بين الدول الأفريقية، لاســـتثمار الثروات الصحراوية في المستقبل، وتختم الكلام "بنداء قوي" لكل الدول الأفريقية، ولكل شعوبها الشقيقة، لكي تطلب إليهم أن يحملوا إليها، كل ما لوحدتهم من وزن[630] لمواجهة الإمبريالية الفرنسية، ثم تقوم وفود من الحكومة الموقتة بحملات إعلامية في بلاد أفريقية مختلفة[631]

وأخـــيراً تعلـــن هذه الحكومة في نداء وجهته يوم 6/30، أن الأربعاء 6/5 هو يوم وطني ضد الـــتجزئة". وتطلق لهذا الموعد شعار الإضراب العام في الجزائر. وفي اليوم الأول من جويلية – يولـــيو، نُظِّمت المظاهرات في بليدا. وأطلقت قوى الأمن النار على الجماهير[632]. وفي يوم 7/5 كـــان الإضـــراب سائداً إلى حدٍّ كبير في كل مدن الجزائر، ليبرهن مرة أخرى على حسن تمثيل جـــبهة الـــتحرير للشعب. وكانت وسائل التضامن الكثيرة الآتية من الخارج[633] والموجّهة إلى الحكومة الموقتة، مقياساً للدعم الدولي المقدّم للنضال الذي يتم تحت لواء جبهة التحرير.

وفي تونـــس، يقدِّر الرئيس بورقيبة أن الوقت مناسب لمطالبة فرنسا بإخلاء بنزرت، القاعدة العسكرية، وتثبيت الحدود جنوب "الخط 233[634]"، ولا ينتظر أن يُسوِّي هذه المشكلة الأخيرة في الإطـــار المغربي، مع جزائر مستقلة[635]. ويشرك هذا المطلب الحدودي بإخلاء قاعدة بنزرت، حـــتى لا يظهر وكأنه خان ضرورة التضامن في المعركة مع جبهة التحرير. لكن تدخل المظليين الفرنســـيين العنـــيف، الذي أدى إلى ضحايا كثيرين في صفوف المدنيين في بنزرت، يضفي على النزاع القائم بين تونس وفرنسا خطورة خاصة.[636]

وفي هذا الإطار المتوتر، استؤنفت المفاوضات بين ممثّلي الحكومة الفرنسية و ممثّلي الحكومة الموقـــتة في لوغرين Lugrin[637] في 7/20/ ولكن سرعان ما قطعت (يوم 28/7) على أثر الخلاف المستمر حول مشكلات الأقلية الأوربية والصحراء. وكان ممثلو الحكومة الموقتة أقل ما يكونون استعداداً للمصالحة،بمقدار ما كانت انتقادات هيئة الأركان العامة وجيش التحرير تزداد عنفاً، وتطالب بموقف حازم في مواجهة المفاوضين الفرنســيين.

وحقاً فإن أعضاء هيئة الأركان، بعد أول لقاء للحكومة الموقتة في إيفيان، لم ينسوا أن يلوموا هـــذه الحكومة، على أنها أهملت النضال المسلّح، وركّزت جهودَها على النشاط الديبلوماسي.

ووافقـــت عـــلى مباشرة المباحثات، بدون برنامج محدّد سلفاً، واتخذت تدابير غايتها التهدئة، فأفرجـــت عن ستة آلاف سجين سياسي، ونقلت سجناء جزيرة إيكس إلى مكان أليق بهم، هو قصـــر Turquant ، وبادرت إلى وقف وحيد الجانب للعمليات الهجومية خلال شهر كامل[620].
وهذا يعني أن لقاء 20 مايس ينفتح في جو ملائم. ومع ذلك فإن المناقشات التي بدأت بين وفد الحكومـــة الموقتة الذي يرأسه كريم بلقاسم[621] والوفد الفرنسي الذي يرأسه لويس جوكس[622] ســـرعان ما بدأت تُراوح في مكانها، وتصطدم بعقبتين كبيرتين: الصحراء، والأقلية الأوربية[623].
ولمـــا كـــان الوفد الفرنسي يحمل توجيهات الجنرال دوغول، فإنه كان يدافع عن الرأي الذي يصعب الدفاع عنه[624] من حيث وجود صحراء جزائرية متميزة من باقي البلاد، ويجب أن يكون لهـــا نظام خاص. وهو يرى أن من الضروري إبقاء الصحراء "التي وضعت موضع الاستثمار من قـــبل فرنســـا" تحـــت الســـيادة الفرنسية. ولو أن الجزائر ستُشرك مع الدول الأخرى المحيطة بالصحراء، باستغلال ثرواتها.[625]
ورداً عـــلى ذلـــك، يعلن الوفد الجزائري رفضه لأي تجزئة لبلاده، باسم عدم جواز المساس بسلامة الأرض الوطنية، التي أُكد عليها منذ إعلان أول نوفمبر 1954. ورفض، بمثل هذا الحزم، ذلك الاقتراح الآخر الهادف لاحتفاظ الأقلية الفرنسية بامتيازاتها في الجزائر المستقل بحجة ضمان الأرواح والأمـــوال. وكان الوفد الجزائري يُذكِّر بهذه المناسبة بموقف جبهة التحرير الذي ظلّ كمـــا هو منذ بيان أول نوفمبر 1954 .[626] أي منح الجنسية الجزائرية لكل من يرغب فيها[627].
وأولـــئك الذيـــن يريدون الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، سيعتبرون أجانب، ولكن رئيس الوفد الجزائـــري يضـــيف قائلاً: "إلا أنه مهما يكن عددهم، وصفاتهم، فنحن مستعدون لتحديد هذه الضـــمانات "الإضافية" التي تتجاوز الحق العام[628]. ويظل من المتفق عليه أن هذه الضمانات لا يمكن أن تكرِّر المصادقة على الامتيازات الخاصة بالوضع الاستثماري. وعندما لم يصل الطرفان إلى أي اتفاق حول هاتين النقطتين، قطعت المفاوضات يوم 6/13 بمبادرة من الوفد الفرنسي .
ومـــن جديد كان على الحكومة الموقتة أن تعبئ الرأي الدولي، وأن تقوم بحملة واسعة ضد تقسيم الجزائر. فتتجه أول ما تتجه إلى أفريقيا. وتُوَجَّهُ إلى الدول الأفريقية المستقلة مذكرة حول الصـــحراء، لـــتحول دون أي محاولـــة للـــتفاوض بين فرنسا وبين الدول الأفريقية المطلة على الصـــحراء، والمعنـــية بـــأي تصحيح مقبول للحدود. وتؤكد المذكرة، بهذه المناسبة: أنه ما من

وبالمقـــابل فـــإنهم يقـــدّرون أن من الأفضل أن تزداد حدّة النضال المسلّح، لكي تُخترق مواقع الخصـــم، والدخول إلى المفاوضـات، بعد ذلك، في شروط حسنة. وقد ازداد الجدل خطورة بعد ذلك، عندما قامت الحكومة المؤقتة بتسليم الحكومة التونسية طياراً فرنسياً اعتقلته قوات جيش الـتحرير بعـد أن أسقطت طائرته فوق الأرض التونسية. واعتبر أعضاء هيئة الأركان أن هذا الـتدبير فـــاض عما يتسع له الصدر، وقدّموا استقالتهم[638] إلى الرئيس فرحات عباس، الذي رفضها.

وسيشغل هذا النزاع دورة المجلس الوطني الذي انعقد في طرابلس بين 9 و 8/27، ويُؤثرُ إلى حدٍ كبير في اختيار المجموعة القيادية الجديدة، فاستبعد فرحات عباس وأحمد فرانسيس، وكذلك عبد الحميد مهري الذي حدفت وزارته المختصة بالشؤون الاجتماعية والثقافية"[639]، وسميّ بن يوســـف بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة الجديدة. وعلى أن الرجل كان "مركزياً قديماً" فقد بدا عندئذ أشد راديكالية من الزعيم القديم "الأوديمي" [أي من أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائـــري] الـــذي يَحُلّ محلّه. أما السيد محمد يزيد الذي عرف كيف يقيم علاقات طيبة مع الصـــحافة الأجنبية، فقد احتفظ بمنصبه كوزير للإعلام. وكان السيد عبد الحفيظ بوصوف هو الوحـــيد مـــن أعضاء " الثلاثي" الذي لم يغيِّر منصبه. وحقاً فإن كريم بلقاسم، الذي ظل نائباً لرئـــيس الوزراء ترك منصب وزارة الخارجية، ليشغل منصب وزارة الداخلية، على حين أن بن طـــبال قد سُمي وزير دولة بلا وظيفة معينة[640]، مثل السيد محمدي سعيد. أما السيد بوضياف فإنه يرى أن يُرقّع، إذ يصبح نائباً لرئيس الوزراء مثل بن بلة[641]. ودخل سعد دحلب، الذي بدا أنـــه العنصر الأول النشيط في المفاوضات التي تتم مع الجانب الفرنسي، في الحكومة الجديدة، كوزيـــر للخارجية. ولئن كان علينا أن نحسب حساب العلاقات الحزبية القديمة، فإن الملاحظة الـــتي تفرض نفسها، هي أن الحكومة الجديدة، تتألف، حصراً، من عناصر مناضلة من [حركة الانتصـــار للحريات الديمقراطية [MTLD أي من الجناح الراديكالي للحركة الوطنية الجزائرية، وإذا لم يكـــن علينـــا أن نـــبالغ أكثر مما يجب في قيمة هذا الأمر، فإنه يظل واضحاً أن رواسب التحزبات القديمة داخل جبهة التحرير، لم تُتجاوز تماماً. وبحكم ذلك فإن الحكومة الجديدة تبدو أكـــثر تجانساً من سابقتها، وأشد حزماً، بصورة خاصة، ذلك أن القضية الآن هي قضية "الحزم" بالدرجة الأولى .

– أي الحــزم تجــاه فرنسا إذا ما استؤنفت المفاوضات. فقد أزيح المعتدلون من الحكومة المؤقتة واستبدل بهم رجال اشتهروا بأنهم أكثر عنادا. أما بن خدة فإنه، بسبب رحلاته المتكررة إلى الصــين، قــد اعتــبر من قبل الصحافة الفرنسية، بصورة متسرّعة، كالعنصر "الصلب" و "اليســاري" العنــيف في المجموعــة القيادية. وأول تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة كنوع من "التصــلب" وجذرية الراديكالية، مما لم يفكر أحد بتكذيبه، من ناحية جبهة التحرير، إذ أن هذا هــو الانطــباع الذي يريدون إحداثه. وكان السيد فرحات عباس قد اختير لرئاسة الحكومة المؤقــتة، بالنظر إلى شخصيته المطمئنة، وقدرته على الإغراء في الخارج، وكذلك بحكم اعتداله الــذي يمكــن أن يحفز الخصم على النقاش والأمل بالعثور على مجال التقاء. وأخيراً وافق على الحوار؛ وهكذا فإن مرحلة المفاوضات بدت مفتوحة بعد الآن، كما أنها تبدأ بداية حسنة. ولقد قــام فرحات عباس بوظيفته أحسن القيام. والأمر اليوم هو أن نكشف للخصم عن وجه الشدة والحــزم، وألا نــترك له أي أمل بالحصول على أي تنازل. وهذا ما يجب أن يوحي به تعيين بن خدة رئيساً جديداً للحكومة المؤقتة.

– والحــزم كذلك، في مواجهة العسكريين، ولا سيما أعضاء هيئة الأركان الذين يبدون أقل فــأقل انقياداً للحكومة المؤقتة. والقضية هي أن نؤمّن وجود مجموعة متجانسة قادرة على اتخاذ تدابير حازمــة، في حالــة قيام النزاع مع غارديماو، وفرض السلطة المدنية على رجال عسكريين لا يسهل انقيادهم ؛ مما لا تستطيعه حكومة يرأسها رجل شديد الميل إلى المصالحات مثل فرحات عباس، الذي برهن على ذلك عندما أبى قبول استقالة أعضاء هيئة الأركان.[642]

– أما الآن فإن التصريحات الرسمية تبدو مرضية لأعضاء هيئة الأركان. وهكذا فإن البيان الخــتامي لــلمجلس الوطني يركزّ على "تعزيز عمل جيش التحرير، وتعبئة الجماهير الشعبية، والارتقاء بمستوى نضالها، وتأطيرها على المستوين السياسي والاجتماعي[643]". ويؤكد بن خدة في أول نداء له، للشعب الجزائري، القول: "إن الركيزة الأساسية ومركز الانطلاق لنضالنا هو، وســيظل جيش التحرير. ولقد قلنا ذلك دوماً، ونؤكد عليه اليوم، ذلك أن حركتنا التحريرية مدينة بانطلاقتها التاريخية إلى العمل المسلّح[644]"، ثم يضيف قائلا : إن الحكومة المؤقتة تعلّق أكبر الأهمــية عــلى تنمية وسائل جيش التحرير، وستسهر بشكل خاص على ترقية المستوى الفني والســياســي لعناصر جيشنا: والمجاهدون هم اليوم عناصر الطليعة الجزائرية المحاربة؛ وسيكونون

غـداً أطر جزائر حرة تبني نفسها ."[645]ولكن منظور هذا النضال غير مفصول البتة عن منظور المفاوضة مع الخصم في "إطار المبادئ الأساسية الضامنة لسلامة الأرض الوطنية، بما في ذلك الصحراء، ووحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدم المساواة، المستند إلى احترام سيادة الشعب الجزائري.[646]"

– ويأتي المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال دوغول يوم 1961/9/5 فيرفع المشكلة الصحراوية من الطريق، ويطلق المفاوضات التي قطعت في لوغران .Lugrin إذ يوافق رئيس الدولة الفرنسية على العدول عن مطامعه في الصحراء، والاعتراف بأنه ليس هنالك من جزائري واحد يعتقد أن "الصحراء الجزائرية، ليست جزءاً من الجزائر، ولن يكون هنالك من حكومة جزائرية، مهما يكن اتجاهها، بالنسبة إلى فرنسا، ستقف عن المطالبة بالسيادة الجزائرية على الصحراء. وأخيراً فإن كون الدولة الجزائرية مؤسسة، فإنها حتى إذا كانت مشتركة مع فرنسا، فإن أكثرية الشعوب الصحراوية تميل إلى الارتباط بها، حتى ولو لم تطلب ذلك سلفاً ."[647]وهكذا بدا أن موقف الحكومة الفرنسية قد اقترب بشكل محسوس من موقف الحكومة الموقتة؛ حتى إن الرئيس بن خدة أذاع بياناً في 1961/10/24 في تونس، يشير فيه أن من الممكن أن نؤخر على أنفسنا عملية الاستفتاء، لنقوم بالتفاوض للبحث عن اتفاق على مبدأ الاستقلال وصنعه وتاريخ إعلانه، وكذلك لعقد اتفاق لوقف إطلاق النار. فإذا تمّ ذلك، فإنه يمكن أن نفاوض بغية تحديد علاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا، وقضية الضمانات المطلوبة لفرنسيي الجزائر .[648] "ولا يبدو أن هذا الأسلوب المقترح يستجيب للحاجة إلى توفير الوقت فحسب[649]، بل يستجيب كذلك لضرورة قصر مسؤولية الحكومة الموقتة على اتفاقات وقف النار وإعلان الاستقلال. أما المفاوضات الملزمة لمستقبل البلاد، فإنها ستكون من صلاحيات حكومة الجزائر المستقلة، مما يجنّب الحكومة الموقتة، بعض الانتقادات المحتملة، أو التنكر من جانب مراقبين لا يميلون إلى التسامح. وهذا كله، من غير أن نقول إن الحكومة المستقلة تكون في وضع أفضل للتفاوض، من حكومة مؤقتة مرغمة على البقاء في المنفى، ومشغولة بالدرجة الأولى بالحصول على الاستقلال. ولم يكن في رفض هذا الاقتراح من الجانب الفرنسي،ما يثير الدهشة، بمقدار ما كانت سياسة تقرير المصير تستمد مبررها الأساسي من مشروعية الاستفتاء. واستؤنفت المفاوضات بعد تبادل بعض المذكرات بين الحكومة الفرنسية وبين الحكومة الموقتة في أواخر شهر ديسمبر، وبداية يناير[650]، وذلك في روس Rousses على الأرض الفرنسية، وعلى مقربة من الحدود السويسرية،

حيث التقى الوفدان الفرنسي[651] والجزائري[652]، في أقصى سرية ممكنة، بين 11-19 من شهر فبراير (فيفري) 1962، ليصلا بعد مناقشات طويلة[653] إلى اتفاق مبدئي حول مختلف النقاط الواردة في إضبارة المفاوضات : مثل شروط استثمار ثروات الصحراء. ومهلة استخدام التجهيزات النووية في الصحراء، وصيغ إخلاء قاعدة المرسى الكبير، وترحيل القوات الفرنسية من الجزائر، وتنظيم فترة الانتقال، وتكوين وصلاحيات السلطة التنفيذية الموقتة، واعداد القوات المسلّحة المحلية، ونظام الأقلية الفرنسية، والتعاون بين فرنسا والجزائر.

ويصادق المجلس الوطني، الذي اجتمع من جديد، في طرابلس من يوم 22 حتى 2/27/ على كل شيء، وتولى الدفاع عن الاتفاقيات مفاوضو الحكومة الموقتة، وكلّفت هذه الأخيرة بمتابعة المفاوضات، وإيصالها إلى غايتها، ولم يكن التقدم الذي أحرز في هذا المجال بالشيء الذي يمكن إهماله وكانت الرغبة، من الطرفين، في الوصول بسرعة إلى اتفاق نهائي، تبدو واضحة، لاسيما وأن عنف عصابات الـ OAS في الجزائر يوشك أن يقضي نهائياً على الأمل بالوصول إلى أية حياة مشتركة هادئة بين الطائفتين.

أما مفاوضات إيفيان (7-18 مارس 1962) فإنها ستسمح للوفدين الجزائري والفرنسي، بالوصول إلى اتفاق نهائي، توّج بالتوقيع[654] على اتفاق لوقف إطلاق النار 6 [655] أعلن عنه[656] أوعيِّن موعده في الساعة 12، من يوم 19 /3 في كل الأراضي الجزائرية. ولن يكون لنا أن نحلّل بالتفصيل[657] جملة النصوص التي صيغت بعد هذه المفاوضات الطويلة المعروفة باسم "اتفاقيات إيفيان ."[658]وسنقتصر على إبراز الخطوط العامة، وبيان المدى السياسي خاصة. وبالجملة فإن هذه الاتفاقات تعطي الحق لجبهة التحرير، في مطالبها الأساسية .

- *وأولها الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه*، وبشكل أدق، الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال. وقد نظر إلى هذا الاستقلال في إطار التعاون مع فرنسا، وهذا ما ألبته جبهة التحرير في برنامجها النضالي منذ أول أكتوبر 1954: "إن العلاقات بين فرنسا والجزائر ستُحدّد، وتكون موضوع اتفاق بين الدولتين، على أساس المساواة والاحترام المتبادل بين الطرفين[659].

- *وإخلاء سبيل المعتقلين السياسيين[660]*.



والمعنويين. وفي الأصل فإن فترة المساعدة[668] هذه، التي تدوم ثلاث سنوات، تتطابق مع المهلة الممنوحة للفرنسيين في الجزائر. وعلى أغلب الظن، فإنه أخذ في الاعتبار حق الجزائر المستقلة في القيام بإصلاح زراعي، وبالتالي في انتزاع ملكية المستعمرين الكبار، وتوافق فرنسا على تقديم مساعدتها المالية لإعادة شراء حقوق الملكية التابعة للمواطنين الفرنسيين. ولكن هذا الحق، الخاضع للشرط العام القاضي بتحديد التعويض سلفاً، يوشك أن يعرقل التحقيق السريع لهذا الإصلاح الزراعي، بما سيكون هنالك من أخذ ورد لا ينتهيان حول التعويضات، ويجعل من هذا الإصلاح محاولة مكلفة جداً بالنسبة للموازنة الضئيلة التي ستملكها الدولة الجزائرية الجديدة[669]، وأكثر من ذلك أن المساهمة المالية الفرنسية تضمن لفرنسا حق إعادة النظر، والتدخل المباشر في تحقيق الإصلاح الزراعي. وليس هذا العائق مما يسهل إهماله. وهذا ما يفسّر ملاحظة السيد بورون Buron [670] بعد مفاوضات روس Rousses: " إن الشروط السياسية تؤلف ما يوازي عددها من العقبات في طريق تطبيق النظام الاشتراكي المقرّر من قبل جبهة التحرير، لدى إعلان الاستقلال .

أما الشروط العسكرية، فإنها تضع خطة لترحيل القوات الفرنسية من الجزائر، تمتد على ثلاث سنوات، بدءاً من نهاية الاستفتاء[671]، وتُمنح فرنسا حق استئجار قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاماً، كما تسمح لها بمتابعة تجاربها النووية، واستخدام تجهيزات Ekker و Reggane ومجموعة كولومب ــ بيشار ــ هاماغير[672]، لمدة 15 عاماً. ولفرنسا أيضاً الحق، خلال خمس سنوات باستخدام المطارات العسكرية في كولومب – بشار، ورقّان وأمغويل In Amguel ؛ وهي تتمتع خلال نفس المدة بتسهيلات تقنية على مطارات بون وبوفاريك. ومن المهم أن نشير إلى أن وجود القوات الفرنسية في الجزائر يتضاءل، هو والمهلة الممنوحة للفرنسيين باختيار جنسيتهم، وهو بمثابة الراعي لمصالح هؤلاء.[673]

ومع ذلك فإن الاتفاق حول استثمار الثروات الصحراوية ولاسيما النفط، هو الذي يسمح لفرنسا بالاحتفاظ بأضخم الفوائد. وبعد أن طلب من فرنسا أن تدع للجزائر تلك الحصص التي تملكها في الشركات النفطية، التي تستثمر بترول الصحراء وغازها... مما يعادل التأميم الجزئي لهذه الشركات البترولية العاملة في الجزائر، فإنه كان على الحكومة الموقتة أن تقبل الطلبات الفرنسية، عن طريق الالتزام، بالنيابة عن دولة الجزائر المستقلة، القادمة، باحترام

- *والاعتراف بجبهة التحرير كممثل وحيد ومفاوض شرعي*.[661] ولئن كانت فرنسا لم توافق صراحة على الاعتراف بالحكومة المؤقتة[662]. فإنها انتهت إلى ذلك، على كل حال، عندما تفاوضت مع ممثليها، ووقّعت مع أحد وزرائها نصاً، إذا هو لم يعتبر رسمياً كمعاهدة دولية، فإنه يملك مع ذلك سمة الإرغام التي تسبغها عليه الحكومة الفرنسية.[663]

- *سلامة الأرض الوطنية، بما في ذلك الصحراء*. فهذه غير مقتطعة من باقي البلاد. ومن المعترف به أنها جزء لا يتجزأ من الجزائر، وهكذا فإن المشاورات حول الاستفتاء على تقرير المصير قد حدّد موعده على مجموع المحافظات الجزائرية، بما في ذلك الواحات والساورا. أما النتائج فتعلن على المستوى الوطني لا على مستوى كل محافظة على حدة، على نحو ما اقترحه في البداية، رجال الوفد الفرنسي، بأمل الوصول إلى تقسيم للبلاد.

- *ورفض إقامة نظام متميز للأقلية الأوربية*[664] وفي وسع هذه أن تختار بين الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية، أو الحصول على الجنسية الجزائرية. ومهلة الاختيار هي ثلاث سنوات بدءاً من نهاية الاستفتاء. وخلال هذه المدّة، فإنها تتمتع بالحقوق المدنية الجزائرية في إطار الدائرة الوحيدة. وتستفيد، فيما يتصل بالوظائف الانتخابية "بتمثيل سليم وصحيح"، بعد النظر بعين التقدير إلى أهميتها العددية. ولما كان في مدينتي الجزائر ووهران، نسبة كبيرة من الأوروبيين، فإنهما أعطيتا نظاماً خاصاً، بدءاً من يوم التصويت على الاستفتاء[665] وأخيراً فقد ضمنت للمواطنين الجزائريين من الحائزين على الوضع المدني الفرنسي، حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، وحرية العبادة، والتعليم، والتعيين في الوظائف العامة، وضُمنت لهم الحريات النقابية والاجتماع والضمانات القضائية. ويدافع عنهم تجمّع خاص لا تكون له صفة الحزب، أو المجموعة السياسية[666]. وفي وسعهم أيضاً أن يلجؤوا إلى محكمة الضمانات[667]. أما الفرنسيون المقيمون في الجزائر، بصفتهم أجانب، فإنهم يستفيدون من اتفاق حول شروط الإقامة يضمن لهم عدداً من الحقوق والحريات (التنقل، والتجارة،التعليم...) ويحميهم من كل تدبير تعسّفي أو تمييز طائفي فيما يتعلق بأملاكهم ومصالحهم أو حقوقهم المكتسبة. وإذا لم يكونوا في مأمن من التأميمات المحتملة، فان لهم الحق بتعويض عادل مقرّر سلفاً.

ولكن اتفاق التعاون يشير بصراحة إلى أن العونَ الذي تقدّمه فرنسا للجزائر هو المقابل الطبيعي للضمانات التي تؤمنها الجزائر لمصالح فرنسا، والحقوق المكتسبة للأشخاص الطبيعيين

الحقـوق المكتسـبة فيما يتصل بالنفط[674] والاعتراف بالامتيازات المتصلة بالمناجم، التي منحتها فرنسا، والخاضعة لقانون البترول الصحراوي .[675]"وما كان لأي تغيير أن يَمُسَّ نظامها. أضف إلى ذلك، أنه فيما يتصل بالمساحات التي لم تمنح لأحد، فإن الجزائر تلتزم، خلال ست سنوات، بإعطـاء الأولوية إلى الشركات الفرنسية، إذا تساوت العروض. فإذا وضع حدٌّ لفعاليات الـ OCRS، فإنـه يَحُلُّ محلّها جهازٌ آخر يتمثّل فيه الطرفان بالتساوي، وهو "الإدارة الصحراوية، ويكون لها صلاحية الرأي؛ ولا سيما في النصوص التشريعية أو التنظيمية المتصلة بقضايا النفط، الـذي تصـدره الجزائـر؛ وتدرس الطلبات ذات العلاقة باستثمار المناجم، وتقدّم مقترحاتٍ للسـلطات الجزائرية التي تتخذ هي القرار النهائي. وهذا الأسلوب، على كونه يحتفظ للجزائر بسيادتها فيما يتصل بمنح رخص الاستثمار، يضع فرنسا في وضع متميّز، من حيث الاطلاع على المصنفات، ويتيح لها، بصورة غير مباشرة أن تشارك في توجيه القرار، إن لم يكن في اتخاذه.

وليسـت هذه الامتيازات من الأمور القليلة الأهمية، وهي تعطينا فكرة عن التنازلات التي قبـلها ممـثلو الحكومة الموقتة، لحساب المفاوضين الفرنسيين. وفي وسعنا، بلا ريب، أن نفسرّها بسببين: أحدهما فني والآخر سياسي. أما من الوجهة الفنية فيبدو أن الإضبارة النفطية التي دافع عـنها المفاوضون الجزائريون لم تكن جدّية تماماً، بحكم عدم وجود أية سياسة بترولية مهيأة سلفاً من قبل الحكومة المركزية التي قلما اهتمت بهذه المشكلة بسبب تركيزها الجهد كله على تنظيم النضال، وتحقيق الاستقلال. لكن هذا النقص الفني هو نفسه، يكشف عن حدود سياسية، أكبر أهمـية. والحقـيقة أن الأهداف التي وضعتها الحكومة الموقتة للنضال، كانت تقف عند حدود الاسـتقلال، وكـان يُـنظر إلـيها من منظورٍ معادٍ للاستعمار بالدرجة الأولى. فكأن دوافع الإمـبريالية، إن لم تكن متجاهلة، فإنها كانت، على الأقل، محجوبة بالستارة الكثيفة التي تغطيها الايديولوجيا الوطنية، وبحكم ذلك فإن النضال المعادي للاستعمار قد وضُع في المقام الثاني. ومع أن الحكومـة الموقـتة أبـدت حذراً شديداً، وعناداً لا يلين، في كل ما يتصل بسيادة الجزائر السياسية، فإنها بدت أميل إلى المهادنة، عندما تعلق الأمر بمستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر، مـن الناحية الاقتصادية. وكان الموقف الفرنسي هو العكس تماماً، إذ أنها إن تساهلت، بطيب خاطـر، قليل أو كثير، فيما يتعلّق بقضايا السيادة السياسية، فإنها لم تكن مستعدة قط للتساهل فـيما يتصـل بمصالحها الاقتصادية في مستعمرتها السابقة: وكان الشيء الهام الذي يجب إنقاذه

منظوراً إليه من زاويتين مختلفتين، من ناحية الطرفين. إذ كان هذا الشيء الهام، بالنسبة إلى الحكومة الموقتة هو الاستقلال الوطني. أما الباقي، فهو إضافات ثانوية. أما بالنسبة لفرنسا، فإن الشيء الهام الذي كان يجب الحرص عليه، هو قواعد سيطرقا الإمبريالية. وهذا التكامل في وجهات النظر، غير الخالي من أفكار خلفية متبادلة، هو الذي سيحمل كلا الطرفين على تأويلات متباينة، لاتفاقات إيفيان.

وكانت فرنسا ترى فيها، بالدرجة الأولى ضمانات، وتأمينا، ضد التقلبات التي سيأتي بها الاستقلال. ولما كانت حريصة على الاحتفاظ بالجزائر المستقلة، في فلكها، فإنها رسمت في هذه الاتفاقات صورة دولة جزائرية مُطَمئنة بالنسبة إليها، ومحترمة لمصالحها، إنها "دولة ليبرالية ولسونية ــ أوروبية"[676] ، تقدم كل ضمانات الأمن والاطمئنان[677]. وبالتالي فإن لها الحق بمساعدة فرنسا الاقتصادية، وما يمكن أن تقدّمه من عونٍ ثقافي، وتقني ثمين.

وعلى ما يلاحظه، بحق مؤكد، السيدLavau، فإنه لقليل الاحتمال أن جزائر الغد يمكن أن تستجيب لهذه التوقعات، على ما ينبغي لديمقراطية شكلية، عاقلة جداً (إلا أنها ستكون في الشروط التي ستوضع فيها، ضعيفة جداً)، وهذا حتى إن افترضنا أنه لا فرنسا، ولا أقلياتها ذات الأصل الأوروبي، سيثيرون لها صعوبات خطيرة جداً في تجاربها الأولى ."[678]وفيما عدا ذلك، وحتى قبل اختتام المفاوضات الأخيرة في إيفيان، قامت صحيفة جبهة التحرير، بتوضيح محتوى الاتفاقات المنجزة، وبيان حدود التراخيص الممنوحة لفرنسا: فلئن كانت هذه تتصرّف خلال خمس سنوات بالقواعد التجريبية (التي أنشئت للتجارب النووية) في رقّان، واين إيكر In Ekker وكولوكب بيشار وهاماجوير، فإن فرنسا لا تستطيع القيام فيها بتجارب نووية، من دون "إذن السلطات الجزائرية "[679]على ما تقول المجاهد التي تمضي حتى إلى توقع مختلف الحالات التي يمكن أن توضع فيها الاتفاقات العسكرية موضع البحث[680]. أما علاقات التعاون، فإن لها صفة العقد، والعقد القابل للتجديد والتغيير، وهو عقد لا يمكن أن يُرتَهَن به مصيرنا". وهكذا فإن إبقاء الجزائر في منطقة الفرنك، أمر يحتاج إلى تعديلات وتصحيحات عندما نأخذ بعين الاعتبار ضرورات التنمية الاقتصادية الجزائرية: ومن هذه الناحية فإنه لا يمكن استبعاد إقامة الحواجز الجمركية. وعدا ذلك، فإن مبدأ حرية نقل رؤوس الأموال بين الجزائر وفرنسا أمر يحتاج إلى التلاؤم مع الرقابة على هذا النقل؛ وكذلك فإن مبدأ احترام الحقوق المكتسبة لا

يســعه أن يفــرض الوضع القائم في أي مجال؛ وحتى في المجال النفطي، حيث يجب أن نُدخل في الحساب إمكانية إعادة النظر في النظام البترولي الصحراوي؛ أو في المجال الزراعي، حيث لاَ بُدَّ مــن القيام "بإصلاح زراعي واسع، مما يظل هدفاً من الأهداف الأساسية للثورة، وذلك بحكم الضــرورة القاضية بتصفية الإقطاع الاستعماري والإقطاعية، معاً .[681]"وأخيراً فإن العون الذي وافقــت فرنســا عــلى تقديمه للجزائر "والمحدود الزمن، لا يشكل بالنسبة إلينا لا تهديداً، ولا ابتزازاً، ولاقيداً؛ إنه يدعنا أحراراً في اختيار النظام الاقتصادي الأكثر ملاءمة لحاجاتنا.[682]"

ولا ريب أن هذا التأويل "الاستقلالي" البعيد جداً عن آراء المفاوضين الفرنسيين،[683] يكشف بوضــوح عن مواقف الحكومة الموقتة، التي ترى أخيراً، أن الاتفاقات المعقودة مع فرنسا، مجرَّد مصــالحة تكتيكية، تبرّرها الظروف تبريراً كافياً وأكثر من كاف. ذلك أن ما يعنينا، في اللحظة التي نحن فيها، إنما هو الاعتراف باستقلال الجزائر. وكانت ضرورة ذلك تتضح أكثر فأكثر، لا ســيما وأن سياســة الأرض المحروقة التي تمارسها منظمة الـــOAS ، بعنف اليأس، تُوسِّع الهوة القائمــة بــين الطائفتين أكثر فأكثر وتوشك أن تودي، جدّياً، بأية فرصة لحلّ المشكلة، كما أن العودة إلى السلام ستكون صاخبة جداً، وسيكون لها طعم الرماد، في ذلك الربيع من عام 1962 . ذلــك أن إعلان وقف إطلاق النار يوم 1962/3/19 في الساعة 12 ستثير غضب منظمة الـــ OASالــتي تــندفع بأقصــى العــنف في العدوان على الأفراد والجماعات[684] وتقوم بالنسف والحــرائق، والإثارات[685] والحفز على الكراهية العرقية. وكانت مدينتا الجزائر ووهران بشكل خاص ضحية لمثل هذا العنف. ثم إن باب الواد، أو عاصمة هذا العالم الرائع والخاص بهؤلاء الـــ "كاغايو "Cagayous تصبح عاصمة الأشواق المهووسة. ولم تعد إلا معسكراً محصّناً تنطلق منه زخــات الرصــاص والرشاشات، والقنابل اليدوية واللعنات والأيمان التي يرددها "الجنود[686]" الذيــن يكــرّرون المقاطع الخمسة للجزائر الفرنسية AL - GE RIE...FRAN - CAISE ، كآخر رجفة من جسم عالم منته.

وإنه لسلام صاخب. دُشّن بالعنف والاضطراب، الذي ازداد حدّةً بالوجود المتلازم أحياناً، لجملــة سلطات متباينة[687]: كالمفوضية العليا[688] التي تمارس السلطة الفرنسية في الجزائر، خلال العهــد الانتقالي الفاصل بين وقف إطلاق النار وبين الاستفتاء على تقرير المصير[689]؛ والسلطة التنفــيذية الموقتة[690] التي تمارس وظائف إدارية وتحقق الانتقال من السلطة الفرنسية إلى السلطة

الجزائـرية المسـتقلة؛ والجيش الفرنسي القابع في الثكنات، على كونه موجوداً دوماً؛ وجيش الـتحرير الـذي يـرى صفوفه تمتلئ بحشود ضخمة، يتخلى عن سرّيته ويظهر علناً ؛ والمنطقة المستقلة للجزائر التي تقوم بحفز ودفعٍ من المقدّم عز الدين، وهو يقوم بنضال مستبسل ضد فرق الكومـاندو الـتابعة للـ OAS؛ والقوة المحلية الموضوعة تحت إشراف السلطة التنفيذية الموقتة والتي تزداد كل يوم صعوبة مراقبتها، والحكومة الموقتة التي تؤمّن إشرافها على السلطة التنفيذية الموقتة.[691] إن هذه الكثرة من السلطات تكشف في الواقع عن فراغٍ جدّي للسلطة، يترك المجال حراً لكل المبادرات الفوضوية.

أما في الخارج فإن الحكومة الموقتة، تمرّ بأزمة خطيرة. ذلك أن النزاع الذي يقوم بينها وبين هيـئة الأركان العامة في جيش التحرير، يدخل مرحلته الحرجة خلال اجتماع المجلس الوطني في طـرابلس بـين شهري مايس وحزيران 1962، ويؤدّي إلى انقسام قيادة جبهة التحرير إلى عدة شُلل[692]. وهكذا فإن الجزائر بعد استفتاء أول جويلية[693] تصل يوم 3 جويلية إلى الاستقلال في جـو مضـطرب بشـكل خاص: ذلك أن الهجرة الجماعية لأوروبيي[694] الجزائر أفسد وعّطل الأعمال الإدارية، وشلّ الحياة الاقتصادية للبلاد. أما التدمير الذي قامت به منظمة الـ OSA فقـد تـرك آثـاراً قاسـية. وأخيراً فإن أزمة جبهة التحرير الداخلية قد ساعدت على زيادة الاضطراب العام. فكأن وصول الجزائر إلى الاستقلال في مثل هذه الظروف كان نصراً بقدر ما كـان هزيمة، وكان نصراً لأن الهدف المعيّن للنضال، قد بُلغ، وكان هزيمةً، لأن جبهة التحرير لم تسـتطع مجابهـة مرحلة الاستقلال، ولم تستطع التغلب على خلافاتها، فانقسمت إلى عدة شُلل متصـارعة، كاشـفة بذلـك عن أن عامل الانسجام الأول فيها، كان هو النضال ضد العدو المشـترك. وعـندئذ تبدو جبهة التحرير وكأنها ليست حزباً، بل هي حركة تجمع ميولاً مختلفة، تقـوم بعمل متعدد الأشكال، على ميادين مختلفة، ومستويات متباينة. إنها في الحقيقة كلٌّ معقّد مـتجه إلى نفس الغاية: فالولايات، وجيش التحرير، والحكومة الموقتة، وفرع جبهة التحرير في فرنسـا، والمـنظمات الوطنية (UGTA, UGCA, UNFA, SMA) وهي مختلف عناصر هذا الكل المعقّد الذي هو حركة التحرير الوطني. وهذا التنوع هو نفسه الذي ينشئ الأساس الأول لوحدتها، بمقدار ما كان التجمّع الوطني الواسع الذي تمّ أثناء النضال ضدّ العدو المشترك، يبدو، في آن واحـد، كالضـامن الأساسي للنصر، والتعبير الظاهر عن الاتفاق الوطني، وبالتالي عن

المشـــروعية الوطنية. وإن هذا التنوع أيضاً هو الذي يجعل من الوصول إلى الاستقلال شيئاً آخر غـــير انتصـار شكلٍ خاصٍ ومتميّز من النضال (النضال المسلّح لجيش التحرير، والعمل السياسي لجبهة التحرير أو الديبلوماسي للحكومة الموقتة)، بل هو نتيجة تآزرهما. ويمكن أن يُلخص تطوُّر معركة التحرير الوطني في مختلف مجالات العمل (كالقرية والمدنية، والخارج)، كما يلي :

ــ ففي المرحلة الأولى التي تنتهي بخروج لجنة التنسيق والتنفيذ CCE إلى الخارج في جويلية 1957، كانت أرض المعركة الأساسية، تقوم داخل البلاد. وحتى كانون (الأول ديسمبر 1956) ــ وجانفي(جانفييه) 1957 كانت أشكال العمل قريبة من بعضها بشكل محسوس، وكانت تسير في نفـــس الطريق الصاعدة. ويمكن القول إن جبهة التحرير قد بلغت في هذا التاريخ مرحلتها الفضـــلى. إذ لقـــد انضم إليها مختلف الاتجاهات السياسية؛ ووسعّت الولايات ميدان عملها؛ وتعـــزّز التنظيم؛ أما في الخارج، فإنه بعد أن حُوِّل طريق الطائرة التي كانت تُقلُّ أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير، يوم 1956/10/22، وبعد أن تمت عملية الهجوم على السويس في شهر نوفمـــبر، بدأت المشكلة الجزائرية تعبئ الرأي العام الدولي، وتصبح موضوع اهتمام ونقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ــ أمـــا في المرحلة الثانية التي دُشّنت باستقرار قيادة جبهة التحرير في الخارج، فقد تميّزت بانحسار العمل المدني. ولكن هذا الانحسار وَجد ما يُعوِّض عنه ويكافئه بامتداد واشتداد النضال المسلّح في الولايات، خلال مرحلة تبدأ من جويلية 1975 لتنتهي في سبتمبر 1958. لكن ميدان العمـــل الأول، يظـــلُّ في داخل البلاد، ويهيمن عليه هجوم جيش التحرير الذي يواجه الخصم بوحـــدات هامة مشكّلة من الكتائب. وكان العمل الديبلوماسي يتقدم هو أيضاً، ويتبع العمل العســـكري لجيش التحرير في نفس الطريق الصاعدة. أما في الفترة الثانية التي تقوم بين إنشاء الحكومـــة الموقـــتة وبـــين إعلان الاستقلال، فإن العمل الخارجي هو الذي يهيمن عليها. إذ أن الولايات الداخلية التي كانت موضوع هجوم الجنرال شال، فقدت بعض أراضيها، من دون أن ينقطع نشاطها انقطاعاً كلياً. وبالمقابل فإن العمل المدني يعود فيجد مزيداً من النشاط، ولاسيما خلال مظاهرات ديسمبر 1960، واضطرابات جويلية 1961، ضد التقسيم.

ــ أما إذا نظرنا إلى مجموع تطوّر معركة التحرير، فإن الخط الوحيد المستمر هو خط العمل الخارجي، الذي لا يلقى نسبياً، بحكم وجوده في جوّ مناسب، إلا القليل من الصعوبات، بمقدار

ما كان الرأي العام العالمي في هذا النصف الثاني من القرن العشرين، منحازاً لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وبمقدار ما كانت المعركة، التي تقوم بها جبهة التحرير وجيش التحرير، منطوية في الحركة الواسعة لانحسار الاستعمار التي تهزّ البلاد المستعمرة. ولكن المنحني الصاعد للعمل الخارجي ظل مدعوماً بالنضال الذي يتم داخل البلاد. وما من لحظة، كان هو وحده القادر على تعيين مجرى الأحداث، حتى عندما كان العمل المدني أو المعركة في صفوف المقاومة، تصاب بالنكسات التي لم تكن مع ذلك بكاملة قط. ذلك أن المعركة السرّية، متى امتدت، تحتفظ دوماً ببعض البؤر المتوهجة. أضف إلى ذلك أن وجود قوى الأمن، والقمع الذي تمارسه، هما بذاتهما عامل تعبئة لدى الجماهير التي هي أول من يتأذى منها. وهذه الجماهير هي، أخيراً، تلك التي تشكل "العنصر المحرِّك" الذي يتيح الوصل بين مختلف أشكال النضال، لكي ينشئ منها محاولة كبرى في التحرّر الجمعي. ولكنها لا تلعب هذا الدور المحرِّك إلا بمقدار ما يكون المشروع والعمل الثوريان قادرين على إبرازها كذوات تاريخية.

ولهذا فإنه يكون من المهم، بعد هذه الإعادة لتركيب الأحداث، وهذه العلاقة الزمنية للوقائع، أن نفهم حركة التحرير الوطني من خلال مشروعها.



الهوامش

1 - جذور الثورة الجزائرية. المجاهد بالفرنسية وهو ينطبق على باقي الإحالات الواردة في الكتاب، عدد 25 13 جوان، جوان 1958

2 - نفس المصدر

3 - أنظـــر بصـــورة خاصة (5 جويلية يوليو 1830-5 جويلـــية يوليو 1958) في المجاهد، عدد 26 (4 يوليو 1958)، وانطلاق الثورة الجزائرية، في المجاهد رقم 27 (23 جويلية 1958)

4 - إن هـــذا الفرق قد أبرز بوضوح من قبل الجهاز المركزي لجبهة التحرير الذي يقول، بمناسبة الحديث عن انتفاضة عام 1871، الذي قاده المقراني والرحمانية: إنه لا الاريستقراطية العسكرية، ولا الزعماء الدينيون كانوا بحيـــث يدركون ضرورة حرب العصابات (الغير يللا الـــ Guerilla) التي هي نوع من الحروب الشعبية. أما الأولى فقد كانت تقف عند حدود أفكار الفروسية القديمة. وأما الثانية فقد كانت، بشكل خاص، من المشاغبين المـــتازين. وهذا ما يفسر أنهم سحقوا في بضعة اشهر بعد التمرد الذي كان قد دفع إلى المقاومة قوى ضخمة ومتحمســـة. وبالمقابل، فإننا إذا تحدثنا عن النضال المسلّح، بدءاً من أول نوفمبر، عام 1954، قرأنا ما يلي:"إن التمرد الحالي يستفيد من وحدة وطنية، تامة، بفضل تحلل المجتمع القديم، بسبب ضغط الاستعمار الكبير، وبفضل احتـــياز شعور كان يزداد اتساعاً وعمقاً، بسبب نشاط سياسي عمره عشرات كثيرة من السنين، وبسبب بروز نخب جديدة، قادرة على فهم العالم الحديث وصور الصراع الذي يقتضيها". أنظر: انطلاق الثورة الجزائرية" في "المجاهد"رقم 27 .27 جويلية 1958

5 - وحول هذه المرحلة، انظر CH.A.Julien، في كتابه: تاريخ الجزائر الجديدة، باريس P.UF 1964، ص: 162-64

6 - لقـــد ألح عـــلى هذه الصفة Rene Galissot، في مقاله: عبد القادر أو الجنسية الجزائرية - تأويل سقوط الإدارة الجزائرية للغزو الفرنسي (1830- 1839). راجع الأصل في المجلة التاريخية، أفريل (أبريل) - وحزيران (جوان). 1965 ص: 341-3.4

7 - أنظـــر أحمـــد نادر "الجمعيات الدينية والغزو الفرنسي (1830-1851) في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، عدد 4 ديسمبر 1972، ص: 819-872

8 - وهو نفسه إنما جاء من الطريقة القادرية الهامة، أنظر أحمد نادر في نفس المصدر.

9 - وحـــول دولـــة عـــبد القادر، أنظر بشكل خاص: Lacoste.Y.Nouschi.A.J Prenant A. في كتابهم الجزائر، الماضي والحاضر، باريس، المنشورات الاجتماعية: 1960، ص:271-300

10 - وحـــول التوحـــيد الـــذي قام به عبد القادر، أنظر Rene Galissot في كتابه: عبد القادر أو الجنسية الجزائـــرية ...." مصـــدر مذكور سابقاً. وأنظر لنفس المؤلف: حرب عبد القادر أو خراب الجنسية الجزائرية"، Hesperis tamuda 1964، المجلد الخامس، ص: 119- 141. ثم إن الآراء التي يأخذ بها المؤلف يعود Paul Fournier فيؤكدها، في كتابه "دولة عبد القادر وقوتها عام 1841، بالاعتماد على تقرير السوليوتنان Massot في "مجلة التاريخ الحديث والمعاصر- أبريل- جوان، 1967، ص: 123- 133

11 -يـــتحدث رونـــيه غاليســـو/ بهـــذه المناسبة، عن الجنسية الجزائرية ويشير قائلاً: "إنه من أعماق الجماعة الاسلامية، نشأ تجمع اصيل، احتاز الشعور بحدوده، لأنه ملتزم، على حدة، في النضال وهذه الإرادة المشتركة.

الـــتي تشتد، يجب أن تسمى وطنية، لأنها تبشر بقوة سياسية. وكانت القضية الأولى للأمير، هي الإرادة: إنه هو الذي صنع هذه الإرادة التي أكدت الجنسية الجزائرية "، في كتابه المذكور سابقاً، ص:367

12 – أنظر كتاب Ch.Julien . تاريخ الجزائر المعاصرة. ص: 205–207

13 – أنظر Rene Galissot "حرب عبد القادر" كتاب مذكور سابقاً.

14 – حـــول تركيب هذا الجيش، وممارسته للغزو والنهب، أنظر جوليان في كتابه المذكور سابقاً، ص: 271–341

15 – وحـــول هذه التمردات المختلفة، أنظر Robin N. في كتابه تاريخ الشريف بو بغلة الجزائر، جوردان، 1848. ص. 378؛ وأنظـــر Trumelet C. : دراســـات حول المناطق الصحراوية. تاريخ ثورة أولاد سيدي الشيخ بين 1864– 1880، الجزائر، جوردان: 1884 ص: 510 وأنظر Ch.A Julien تاريخ الجزائر المعاصر، مصــــدر مذكـــور ص: 453–500؛ وأنظر Ageron Ch.R, "الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919) باريس، 1968، المجلد الأول، ص 3–36

16 – أنظر لاكوست ونوشي وبرونان، الجزائر، الماضي والحاضر، كتاب ذكر سابقاً، ص: 315.

17 – لكـــي يطلـــع الإنسان على أرقام النهب والغرامات والخسائر التي تحملها القبائل بعد تمرد عام 1871، أنظر. جوليان، في كتابه المشـــار إليه سابقاً "تاريخ الجزائر المعـــاصر"، ص: 490–500. وكـــذلك يقرأ كتاب Ageron Ch- المذكور سابقاً، بعنوان: الجزائريون المسلمون وفرنسا، المجلد الأول، ص: 24–36.

18 – لم ينته اللجوء إلى السلاح تماماً (كما حدث في التفاضة واحة العمري عام 1876، والأوراس عام 1879، وجنوب وهران عام 1881). وكما يلاحظ آجيرون "فإن هذه الثورات التي قامت بين 1876 و 1881). والتي كانـــت محلـــية و هامشية، تبدو إذن، بالجملة، كما لو أنها بعيدة عن المصير الجديد للجزائر بسكانه الأصليين. ولكنها كانت تردد في مناطق يقل الدخول إليها، أصداء ضعيفة للتمردات السابقة." الكتاب المذكور، ص: 66

19 – ولـــنلاحظ أن هـــذه المحاولـــة ليست بعيدة عن ردود الفعل اللامعقولة، التي تبتدي برفض التعليم، أو الاحتماء بالخرافات.

20 – ويتـــبدد هـــذا بـــرفض بيع الأرض للمستعمر وتفضيل مشتر من أبناء الدين نفسه، وبشراء أراض من المستعمرين، كسبيل للحد من المجال الاستعماري، وأخيراً بالعمل على إعادة المياه إلى المناطق القاحلة.

21 – مصطفى الاشرف. الجزائر: وطن ومجتمع. باريس. ماسبيرو 1965 ص:22–23

22 – وهـــذه مناقشـــة تعكس الوضع البدائي للبحث في هذا الميدان، أنظر حول هذا لموضوع.Y.Lacoste في كـــتابه: ابن خلدون، باريس، ماسبيرو 1969ص: 22–45: وأنظر Valensi Lucette في كتابها" المغرب قبل احـــتلال الجزائر " فلا ماريون، 1969، ص:31–40. وأنظر لنفس المؤلفة مقالها "بداية المجتمع المغربي" في مجلة "الفكـــر"، عـــدد 142، ديســـمبر 1968، ص: 77–84. وفي العدد نفسه من المجلة نفسها يتوسع غاليسو في الأطـــروحة "الاقطاعية" : "محاولة تعريف صيغة الانتاج في الجزائر قبل العهد الاستعماري" ص: 58–77. ثم إن المقال نفسه عدل قليلاً وظهر بالعنوان نفسه في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، والاقتصادية، والسياسية، جوان 1968، ص: 385–412. وقـــد اســـتعيدت التحليلات نفسها من قبل المؤلف، في موضوعه عن "الجزائر قبل الاستعمار" في ندوة الـــ CERM (مركز الدراسات والأبحاث المتوسطية)، حول الاقطاعية، باريس، المنشورات الاجتماعـــية، 1971،ص: 147–179. أمـــا الفرضـــية الآسيوية، التي قل من يأخذ بها، فقد دافع عنها Guy Dhoquois ، في مقاله عن "مراحل التكون الجزائري، أفكار مقترحة للبحث" في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية

.... جوان 1968، ص: 373-383 وبصورة اقل تجريداً، أخذ بها عبد القادر جغلول في "بحث في تعريف صيغة الإنتاج المسيطرة في الجزائر قبل عهد الاستعمار." وقد نشر في Archives nationales " العدد رقم 3، 1975، ص: 57-79. وفي الإمكان الرجوع إلى طيب شنتوف في مقاله عن " اين نحن من النقاش حول صيغة الإنتاج في الجزائر قبل الاستعمار " المنشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية.... جوان 1973، ص: 465-485 وذلك من أجل عرض مختلف اتجاهات البحث في هذا الموضوع.

23 - إيف لاكوست، ابن خلدون. مرجع ذكر سابقاً، ص: 22-23

24 - Valensi Lucette " بدائية المجتمع المغربي"، في المقال المشار إليه.

25 - Andre Nouschi " تـأملات نقدية حول ملف " الجزائر قبل الاستعمار. في الـ CERM ، حول الاقطاعية. مصدر ذكر سابقاً. ص: 181-187

26 -إن هذا يوضح طريقة الانتاج القبلي بما يلي، "لدى الخروج من الجماعة تكون نمط الانتاج العشائري هي المخرج الأقرب إلى الطبيعة، والقاعدة الأصل، وهي تتميز بالتناقض: أي باستمرار الجماعة، ونفي هذه الجماعة من قبل الدولة. وكذلك فإنها تتميز بحكم ذلك، بالخلط بين الطبقة العليا التي تستولي على الفائض، وبين الطبقة السياسية المهيمنة." أنظر سمير أمين. النمو اللا متكافئ. بحث في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة، باريس، منشورات دو مينوي De minuit 1973،ص11

27 - ولنوضح أن نمط الانتاج العشائري، المسماة أحياناً، بصورة غير دقيقة "أسيوية". توجد في أربع قارات: في آسيا، أولاً (الصين، الهند، الهند الصينية، ما بين النهرين، والشرق الكلاسيكي الخ)، ولكنها توجد أيضاً في أفريقيا (مصر وأفريقيا السوداء) وفي أوروبا (في المجتمعات السابقة للمجتمعات الكلاسيكية: جزيرة كريد، وأريتوريا)ن وفي أمريكا الهندية (الأنكاس، الآزتيك، الخ)، أنظر ذلك كله في سمير أمين: النمو اللامتكافئ. ص 11

28- إيف لاكوست، نوشي، و بروتان: الجزائر، في الماضي والحاضر، كتاب ذكر سابقاً، ص: 137-232.

29 - ان حادثة التبعية الموسطة التي امتدت إلى الجزائر كلها قد أبرزت بصورة خاصة على يد عبد الحميد بن سليمان، "السلطة والمجتمع في الجزائر، ما قبل الاستعمار" - أطروحة من الدرجة الثالثة- جامعة ديكارت- باريس 5/ 1972- ص: 267-285

30 - أنظر روني غاليسو في كتابه "الجزائر ما قبل الاستعمار، حول الإقطاعية، ص. 169-174

31 - إن هذا يبعدنا عن المفهوم الذي تعرض لانتقادات كثيرة، أي مفهوم "اقطاعية الدولة" الذي أغناه عبد الحميد بن سليمان الذي يعزو إلى حكومة الجزائر سمة تتصف بآن واحد، بالتجانس والمركزية الشديدة. ولكن الواقع المشهود عليه من قبل المؤلف نفسه يكشف عن سلطة تقوم على التبعية الموسطة، التي تشجع الميل إلى الاستقلال المحلي أنظر عبد الحميد بن سليمان في كتابه : "السلطة والمجتمع في الجزائر، ما قبل الاستعمار"، ص: 286-308

32 - ان ضعف دولة الولاية اللامركزية قد أبرزت على يد جان كلود فاتان Vatin، في كتابه الجزائر السياسية - التاريخ والمجتمع- باريس 7 نشر Colin 1974- ص: 101-110

33 - ان القبائل الخاضعة مباشرة للسلطة المركزية كانت أقل ميلاً إلى النضال- وقد تعاون بعضها مع المحتل الجديد. أنظر : Emerit M في كتابه: "في بداية القرن التاسع عشر: القبائل المحظوظة في الجزائر - في حوليات E.S.C يناير فيفري 1966 ص: 44-58

34 – أنظـــر Annie Rey Goldzeiguer في كتابها، "المملكة العربية:، الجزائر. SNED، 1977، ص: 438 و 696 – 688

35 – وأنظـــر، بغـــية تعـــداد وتحلـــيل مختلف النصوص الناظمة للملكية العقارية في الجزائر المستعمرة، تلك الأطـــروحة الضخمة التي قدمها موريس بويان Pouyanne. بعنوان : الملكية العقارية في الجزائر، A.Jourdan (أو جـــوردان بالعربية) 1900، ص: 323 – 987. وانظر أيضاً مقالات أحمد بن نعوم، بعنوان قوانين الأراضي الاستعمارية وأثرها في الجزائر "في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية... العدد 1 – 1973، ص: 7– 31و Aina tabet Redouane (رضوان عناد تابت) "الملكية العقارية في الجزائر : و"من الاستعمار إلى الثورة الزراعية"، في الوثائق الوطنية (Archives Nationales). العدد 12 جانفييه (جانفي) 1974، ص: 31–49.

(ملاحظة: سنضع منذ الآن أسماء الأشهر بلغة المشرق).

36 – وهـــذا من أجل أن نستعيد تصريح رئيس محكمة الفصل في الجزائر عام 1871، وقد ذكره أجيرون في كتابه المذكور سابقاً: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص: 101

37 – أنظـــر مـــن أجل أهالي قسنطينة، جملة التحليلات والأرقام التي قدمها A.Noushi (وسنسميه بعد الآن نوشـــي)، في : استقصاء حول مستوى حياة السكان الريفيين في قسنطينة من بداية الاحتلال من عام 1919 ن باريس، PUF، 1961، ص: 767، أما من أجل الجزائر كلها، فأنظر: آجيرون :"الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص: 817 – 858.

38 – عـــن هذه الصفة شيء يؤكد عليه بقوة أحمد بن نعوم، إذ يقول:"بالنظر إلى أن الحياة الجزائرية لا تشتمل عـــلى بـــذور الرأسمالية فإن هذه الأخيرة قد نشأت من حركة تاريخية خارجية، أو عارضة، بالنسبة إلى التطور الداخـــلي للتشـــكيلة الاجتماعـــية الاقتصـــادية الجزائرية، وضرورية بالنظر إلى تطور التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. فالنظام الاقتصادي الرأسمالي لم ينشأ هنا، من النظام الاقتصادي الإقطاعي.

ولقد اتخذ "إلصاق" النظام الرأسمالي على النظام السابق، صورة إفساد بنية علاقات الانتاج، ولكن لا إزالة هذه العلاقات". أحمد بن نعوم." قوانين الأراضي، الاستعمارية، وأثارها في الجزائر (1830 – 1930). المقال المذكور، ص 30 أنظـــر أيضـــاً عبد اللطيف بن أشنهو." تكون التخلف في الجزائر: بحث في حدود نمو الرأسمالية 1830/ 1962 الجزائر، O.P.U، 1976، ص: 479

39 –أنظر Vatin..J.C.، في كتابه "الجزائر السياسية، تاريخياً ومجتمعاً، مصدر ذكر سابقاً، ص: 154.

40 –أنظر: أمانة السر الاجتماعي للجزائر. العالم الريفي، والعالم المدني.

الجزائـــر في الطريق إلى التنظيم المدني urbanisation، الجزائر SNED 1969، ص: 40. وأنظر أيضاً حول هذا الموضوع Rey Goldjeziguer.Annie المملكة العربية. مصدر ذكر سابقاً، ص:496–498

41 – أنظر: أرقام تطور السكان المدنيين (1859–1886) في السكرتاريا الاجتماعية للجزائر، ص: 36.

42 – أنظر آجيرون في كتابه المذكور سابقاً: الجزائريون المسلمون وفرنسا... ص: 1979– 1083

43 – نفس المصدر. ص:1083

44 – الهجـــرة مـــن تلمســـان عـــام 1911 تقريـــر لجـــنة التحقـــيق الـــتي ترأسـها المفوّض المالي باربيديت Beaugency,.Barbedette، 1914، ص: 136

45 – أنظر آجيرون، حول هذا الموضوع، في كتابه المذكور آنفاً ص: 1065–1078.

46 – آجيرون أيضاً والمصدر نفسه، ص: 1072

47 - أنظر حول هذه الحركة كتاب آجيرون نفسه، ص: 1030- 1055

48 - وهذه القيمة - الملجأ، تصبح كوسيلة دفاعية ضد انتشار عالم المستعمر الذي يبدو لعيون الجماهير المسلمة الحريصـــة على هويتها، كقلب للقيم التقليدية، وانتزاع لقداسة الحرم الوطني الذي هو جزء من دار الإسلام" وينعكس هذا الموقف من خلال القصائد والأغاني الشعبية لذلك العصر. أنظر في هذا، J.Desparmet "رثاءات وهجاءات سياسية من عام 1830 حتى عام 1914" في نشرة الجمعية الجغرافية الجزائرية والشمال الأفريقي، عام 1933، ص: 35-54

49 - أنظـــر حول الأمير خالد، مقال آجيرون: "هل كان الأمير خالد أول وطني جزائري. " في مجلة الغرب المســـلم، نصـــف السنة الثاني 1966، العدد 2، ص:9-49. ثم إن المقال نفسه قد استعيد في كتاب آجيرون: السياســـات الاســـتعمارية في المغـــرب، باريس PUF، 1972، ص: 249-288؛ وأنظر أيضاً: قدّاش محفوظ: "الوطنية والتمثل، دور خالد" في مجلة الحياة السياسية في الجزائر من 1919 حتى 1939، الجزائر SNED 1970، ص: 65-77

50 -إن الأرقـــام كافـــية للإيضــــاح: فلقد استدعي 82,751 مجنداً وتطوع 87,519 و 2479 من الاحتياط. وبالجملـــة فقد كان هنالك 173019 جندياً ومساعداً، كان منهم 25000 قتيل وقد علق على هذه الأرقام من قبل آجيرون، في كتابه عن الجزائريين المسلمين وفرنسا، ص: 1165-1166

51 - لم تـــنس الصـــحافة الاستعمارية، بهذه المناسبة، أن تتهم الأمير خالد بأنه قام بمحادثات غير مباشرة مع حاشية الرئيـس ويلسون وأنه استعان بالمبادئ الويلسولية حول حق تقرير المصير

52 -حـــول مـــدى وآثار هذا القانون، أنظر كتاب آجيرون، عن الجزائريين المسلمين وفرنسا، ص: 1217-1221

53 - يعتـــبر الأشـــرف أن عملـــه المطلبي كان بعيداً جداً عن الفكرة الوطنية". أنظر مصطفى الأشرف: أمة ومجـــتمع، ترجمة حنفي بن عيسى. مصدر سبق ذكره ص: 194ز أما آجيرون فإنه أشد حسماً :" وبالجملة فإن الأمير خالد يبد وكأنه مثلّ من عام 1919 إلى عام 1924، في نظر الجزائر المسلمة، يقظة الإسلام، ورفع مستوى احـــتجاج الشـــباب الجزائريين، ضد النظام الاستعماري. ولئن كان بمثابة كاشف عن الأماني الجديدة للنخب الجزائـــرية، فإنـــه لم يكن لا المبتكر، ولا الرائد للوطنية الجزائرية" آجيرون: السياسات الاستعمارية في المغرب. مصدر سبق ذكره. ص: 287

54 - ولنذكر أن حركة "الشاب الجزائري " التي نشأت في أول القرن، وتمت بين 1910-1912، كانت أميل إلى التمثل. ثم إن الأمير خالداً انفصل عنها تماماً. أنظر آجيرون: "حركة الشاب الجزائري بين 1900 و 1923" في Melanges شـــارل - أنـــدري جولـــيان بـــاريس PUF، 1964، ص: 217-143، ولـــنفس المؤلف، "الجزائريون المسلمون وفرنسا." ص: 1030-1055

55 - إن هذا التأويل قد ايدّه محفوظ قدّاش في: الحياة السياسية في الجزائر من 1919 حتى 1939". مصدر ذكر سابقاً، ص: 65-77

56 - ثم إن الإدارة لم توفـــر علـــيه الهجمات، ولا الإساءات. وأضطر، بعد أن أجهده العناء أن يستقيل عام 1921 من المجلس البلدي ومن المندوبيات المالية. أما في عام 1924 فقد قسر على حياة المنفى.

57 - ولنحـــيل القـــارئ إلى الكتب الأساسية: شارل أ. جوليان: أفريقيا الشمالية تسير باريس، جوليان، الطبعة الثالـــثة، 1972، ص: 439؛ نوشـــي. نشوء الوطنية الجزائرية، 1914-1945، باريس، منشورات دومينوي.

1962،ص: 164؛ لوتورنو: التطور السياسي لأفريقيا الشمالية المسلمة، 1920-1961، باريس، كولان، 1962 ، ص: 503؛ روسينيول: الأحزاب السياسية الإسلامية في الجزائر في أول نوفمبر 1954؛ أطروحة لكلية الحقوق في باريس، 1962،ص: 36-306.

58 – وانظــر حــول هذه المرحلة من الأزمات، نوشي: نشوء الوطنية الجزائرية 1914-1954،ص:31-52 : ولــنفس المؤلف أيضاً: "أزمة في المغرب ملاحظات منهجية حول الحياة الريفية من عام 1929 إلى عام 1936، مقــال نشــر في: أفريقيا وأزمة 1930 (1924-1938) عدد خاص من المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، المجلد LX III، رقم 232-233،الفصل الثالث والرابع، 425-438. (1976)

59 – كان مكان اجتماعهم في الجزائر في (نادي الترقي) الذي أسس في جويلية 1927.

60 – إن تــرجمات حــياته كثيرة ومتنوعة. بدءاً من كتاب العقيد بيتيدر "النزعة الإصلاحية الجزائرية، وجمعية العلماء في الجزائر، باريس CHEAM، 1947، ص: 104، من أطروحة علي مراد، النزعة الإصلاحية الجزائرية المســلمة. باريس، لاهاي، موتون 1967 ن ص: 80-86، مروراً بكتب المديح باللغة العربية، مثل كتاب قاسم محمــود، الإمام عبد الحميد بن باديس، الزعيم الروحي لحركة التحرير الجزائرية القاهرة دار المعارف. 1968. ص: 15-34؛ عمــار الطــالبي: ابــن باديس حياته وآثاره. الجزائر دار اليقظة العربية، 24 شارع باب عزون، 1968... المجلــد الأول ص:15-34 تــركي رابح (أو رابح ستركي): الشيخ عبد الحميد ابن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم. الجزائر. SNED 1969، ص384.

61 – وذلك بفضل نشاط الزعماء الأساسيين، مثل: ابن باديس في قسنطينة، والشيخ الأبراهيمي في سطيف، ثم تلمســان، و العقــبي في الجزائر، والسيد الزاهري ومحمد العيد في بسكرة، ومبارك الميلي في الأغواط، والعربي التبسي في تبسه. أنظر ترجمات حياتهم في كتاب علي مراد: النزعة الإصلاحية، ص: 88-89

62 – وهو التاريخ الذي أوقفت فيه جمعية العلماء نشاطها لكي تمحي أمام جبهة التحرير

63 –وهكــذا يمكن أن نقرأ في المادة 3 من قانونها: ما يلي: كل مناقشة سياسية، وكذلك كل تدخل في قضية سياســية، ممنوع منعاً باتاً داخل الجمعية." ويرى ذلك في الكتاب: "جمعية العلماء في الجزائر، القانون الأساسي. والقواعــد الأساســية لنظرية جمعية العلماء في الجزائر. الجزائر، المطبعة الجزائرية الإسلامية (والكتيب مكتوب باللغتين العربية والفرنسية). ص:3

64 – علي مراد. ابن باديس شارح ومفسّر القرآن باريس. غوتنر، الجزائر SNED، 1971، ص: 267. أنظر أيضاً مجموعة كتابات ابن باديس التي جمعها عمار طالبي: ابن باديس، حياته وآثاره. 4 أجزاء.

65 – علي مراد: النزعة الإصلاحية في الجزائر. ص: 255-272

66 –كل تجديد فيما يتصل بالعبادة وممارسة الشعائر الدينية. النقطة 7 من القواعد الأساسية لجمعية العلماء في الجزائر تشير إلى أن كل ما هو موجود من هذه الناحية، مما هو مخالف لسنة النبي، إنما هو بدعة ويضيف: إن كل تجديد من هذا النوع هو خروج عن الدين

67 – وقــد خصص الشيخ مبارك الميلي لهذا الموضوع كتاباً نشر عام 1937، وقد اعتبر كبيان لجمعية العلماء. وعنوان هذا الكتاب: رسالة الشرك ومظاهره. وقد كتب علي مراد تعليقاً عليه في كتابه: النزعة الإصلاحية في الجزائر، ص: 265-269

68 – علي مراد: النزعة الإصلاحية في الجزائر. ص: 262

69 – إن الهجمـات العنـيفة الـتي شنها الشيخ العقبي على المرابطين، معروفة جداً. أنظر: علي مراد: النزعة الإصلاحية...ص: 262–265

70 – ويعود هذا التراجع أيضاً، على ما يلاحظ جان كلود فاتان، بحق، إلى ما أحدثته الحرب العالمية الأولى من انقلابات، وإلى اتساع الهجرة إلى فرنسا، وإلى الاتصال الأوثق مع حضارة المستعمر.

71 –وهـم يحاولون المقاومة، عندما يؤلفون هم بدورهم عام 1932 "جمعية للعلماء"عام 1932و "جمعية العلماء السـنيين، لرؤساء الزوايا الدينية، التي سيتبعها عام 1948 "اتحاد زوايا أفريقيا الشمالية". وأنظر حول الجمعية الأولى، علي مراد "النزعة الإصلاحية" ص: 145–147

72 – ولا يتعلم الإنسان فيها القرآن وحده، بل اللغة العربية بصورة عامة، ومواد أخرى، كالتاريخ والجغرافيا والحساب.

73 –أنظر حول هذا النشاط العنيف في نشر التعليم، علي مراد "النزعة الاصلاحية ...." ص: 33–351، ورابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس....ص: 347–376

74 – وهذه الرغبة في مقاومة آثار المدرسة الفرنسية، واضحة تماماً في مقال ظهر في الشهاب، عام 1930 (شهر فبراير، فيفري). أنظر تعليق علي مراد على هذا المقال، في "النزعة الإصلاحية، ص: 342–343

75 – ولنلاحظ بهذه المناسبة أن العلماء ساهموا إلى حد كبير في نشر الصحافة باللغة العربية. وأنظر تركي رابح في كتابه "الشيخ عبد الحميد.... ص: 107–115، لتعداد مختلف العناوين.

76 – أنظـر حـول هـذه الحركات، عدا الكتب العامة والتي أصبحت كلاسيكية، كتاب جوليان: "أفريقيا الشمالية تتطور..." ونوشي، "نشوء الوطنية الجزائرية، ولوتورنو، "التطور السياسي..." و روسينيول" الأحزاب السياسـية...." ومذكرة D.E.S العلم السياسي، الجزائر، كلية الحقوق، لطالب بن دياب عبد الرحيم "المؤتمر الإسلامي الجزائري" 1973، ص: 102، ولا سيما كلود كولو Collot :" المؤتمر الإسلامي الجزائري" في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، والاقتصادية.. والسياسية" العدد 4، 1974 ص: 1–91

أمـا بالنسـبة لـ AML: د. عكروف: في أصول جبهة التحرير، وأصدقاء البيان والحرية، ومذكرة D.E.S، العلـوم السياسية... كلية الحقوق الجزائر، 1965ص، 90 و Beghoul، بيان الشعب الجزائري، ومساهمته في الحركة الوطنية، مذكرة D.E.S.. في العلوم السياسية كلية الحقوق الجزائر 1974—ص:271

77 – أنظـر حـول هذه النقطة فتوى الشيخ العقبي في كتاب قدّاش عن "الحياة السياسية في الجزائر. مصدر سابق. ص: 247–248، وفتوى ابن باديس في Collot.Cو Henry J.R، الحركة الوطنية الجزائرية، نصوص 1912–1954 الجزائـر، opu، بـاريس، هارماتان، 1978، ص : 126–127. أنظر أيضاً علي مراد: النزعة الإصلاحية...، مصدر سابق، ص: 404–409.

78 – وكـان يؤكـد فيه بشكل خاص ما يلي: لو أنني اكتشفت الأمة الجزائرية، فسأكون وطنياً.. ولن أريد المـوت مـن أجـل " الوطن الجزائري" لأن هذا الوطن غير موجود. فلم اكتشفه. وسألت التاريخ، والأحياء والموتى، وزرت المقابر، فلم أجد أحداً يحدّثني بشيء من ذلك..." أنظر النص بكامله في الـ Entente، ليوم 23 فـيفري 1936. ويلاحـظ أن فـرحات يعلـق عـلى كلامه هذا، ويشرحه ببعض السرعة في كتابه: الليل الاستعماري. باريس. جوليار، 1962 ص: 129–130

79 – ذكر هذا النص في كتاب لوتورنو: التطور السياسي..، ص: 319

80 – إن التصاريح المعلنة عن الولاء عديدة بدرجة كافية لكي تعتبر الولاء مبدأ ثابتاً من مبادئ سياسة "الإصلاح". أنظر حول هذه النقطة، علي مراد، النزعة الإصلاحية. ص: 391-396

81 – J.C.Vatin، الجزائر السياسية". مصدر مذكور سابقاً ص: 197-198

82 – بعد اغتيال الإمام المالكي الشيخ محمود بن دالي الملقب " بالكحّول " اقم الشريف العقبي من قبل الإدارة الاستعمارية بإنه كان المحرض الأول على هذه الجريمة، وأوقف يوم 8 أوت 1936 على أساس الظنون وحدها، أنظر حول هذه المسألة: علي مراد، النزعة الإصلاحية.. ص: 101-104 ثم إن محمد البجاوي الذي استند إلى شهادات شفهية، يفضل أن لا يبوح بأسماء أصحابها ما ظل هؤلاء المعنيون أحياء (وتفصيل ذلك في كتاب هو :الحقيقة حول الثورة الجزائرية، باريس غاليمار 1970، ص:247-249) يذهب إلى عكس الفرضية السائدة مؤكداً أن الشيخ العقبي هو المحرّض الأول على قتل الإمام كحّول.

83 – أنظر جان لا كولور لترى صورة هذه الشخصية، وذلك في كتابه خمسة رجال وفرنسا، باريس، منشورات سوي،1961، ص: 265-324 وأنظر عمار نارون: فرحات عباس أو طرق السيادة، باريس Denoel 1961، ص: 192

84 – ولنذكر بالمناسبة هذا الموجز اللامع لجان لاكوتور: إن حياة فرحات عباس كلها، إنما هي قصة البحث عن وطن، في فرنسا أولاً، ثم مع فرنسا، ثم خارج فرنسا، بل ضد فرنسا. إلا أنه على طول هذا الطريق يظل وريث بعض التقاليد السياسية الفرنسية، تقاليد ثورة 1848 أو غامبيتا، أو تقاليد راديكالية جنوبية ما، ليبرالية ويعقوبية حادة، كتلك التي عبرّ عنها Georges Leygues وألبير A.Sarraut سارو وذلك في الكتاب: خمسة رجال ...ص:266

85 – عناوين ثانوية في "الجزائري الشاب Jeune Algerien وهذه مجموعة من مقالاته التي كتبت بين عام 1922-1930 ونشرت في باريس في de la Jeune Parque 1931 ص 152 ونراه في هذه المقالات يدخل في صراع مكشوف ضد النزعة الاستعمارية الحادة التي يمثلها لويس برتران Louis Bertrand والمجموعة التي تشرف على إصدار مجلة أفريقيا اللاتينية

86 – اسم صحيفة الـ UDMA (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) الذي أنشئ عام 1944.

87 اسم صحيفة الـ UDMA الذي تبع اسم Egalite (المساواة) عام 1948

88 – أنشئ يوم 7 جوان عام 1936 مع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وكان يجمع بالدرجة الأولى "المنتخبين" والعلماء وأعضاء الـ P.C.A (الحزب الشيوعي الجزائري) وأنظر من أجل المؤتمر الإسلامي: طالب بن دياب عبد الرحيم: المؤتمر الإسلامي الجزائري (1935-1938)، وكذلك كلود كولو: "المؤتمر الإسلامي الجزائري (1937-1938) مقال مشار إليه من قبل. وهذا الأخير يرسم بشكل دقيق طريق هذا المؤتمر. ويوضح ضعف انسجامه الذي يظهر في وضح النهار بعد عزل بن جلول من رئاسة المؤتمر، بمناسبة انتخابات المناطق في اكتوبر 1947.

89 – أنشئ في جويلية عام 1938. أنظر نص القانون الأساسي لهذه الحركة، لدى كولو C.Collot و Henry Y.R : الحركة الوطنية الجزائرية. ص: 138-140

90 – أنظر حول هذا الحزب، كولو: "الاتحاد الشعبي الجزائري" (1937-1939) في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 4 ديسمبر 1972، ص: 976-1005

91 – يقدّم لنا جان لاكوتور خلاصات مناسبة في "خمسة رجال وفرنسا ص: 278-283

92 - أنظـــر Marcel Peyrouton الحـــاكم العـــام لذلك العهد، وللجنرال دوغول في لندن بطريق الجنرال كاترو.

93 - وكـــان هذا التدويل قد أصبح ممكننا بفضل نزول الحلفاء في الجزائر، والاتصالات التي تمت بين الوطنيين الجزائـــريين، والسلطات الأمريكية بفضل ضابط أمريكي، من أصل لبناني، هو محمد السبليني. أنظر حول هذه النقطة: يوسف بوغول: بيان الشعب الجزائري ص:31

94 - انظـــر النص في: حول بيان الجمهورية الجزائرية، الجزائر نشر Liberation 1948 ص 134 ويشرح فـــرحات عباس سبب اختيار كلمة" بيان" بدلاً من "وثيقة" بسبب ما فيها من عداونية، انظر تصريحات ملحق مذكرة يوسف بيغول: البيان ص 188

95 - ويؤكـــد الـــنص،، وهو يستخلص نتائج موقف فرنسا السلبي، بهذه المناسبة أن رفضها المتصل أو المتكرر لفتح الباب، في الحياة الفرنسية، للجزائريين المسلمين، قط لم تبط من عزيمة كل أنصار التفرنس.

وتظهر هذه السياسة اليوم، في نظر الجميع، كحقيقة لا وصول إليها، ومكنة خطرة وضعت في خدمة الاستعمار، "من البيان إلى الجمهورية الجزائرية" ص: 39

96 - أنشـــئ يـــوم 3 أفـــريل 1943 من قبل الحاكم بيروتون وهو يضم المندوبين المسلمين ومفوض الحكومة أوغوستان بيرك

97 - أنظر نص البيان الملحق، في ملحق مذكرة يوسف بيغول، بيان الشعب الجزائري ص 241-243

98 - كـــان الجنرال كاترو خلفاً للحاكم العام السابق بيروتون، وحول ردود فعل الصحافة على البيان، أنظر: آ، ميموني: "البيان الجزائري في الصحافة الفرنسية، الجزائر، مطبعة النهضة 1949 ص 128

99 - وكـــان بعـــض عناصرها (ومنهم فرحات عباس) قد رفضوا حضور دورة سبتمبر 1943، احتجاجاً على القـــرارات المـــتخذة يـــوم 6 أوت 1943 التي تعود على استحياء، فتأخذ بمشروع بلوم - فيوليت الذي ولد ليموت. وأنظر حول هذه القرارات، بيغول: البيان.... ص 52-54

100 - وكان صياح عبد القادر، رئيس القسم العربي في المندوبيات المالية، وكان مصيره كمصير فرحات عباس من حيث الإقامة الجبرية، فقد أرسل هذا الأخير إلى تابيلبالا، كما أرسل الأول إلى بني عباس.

101 - عـــلى حين أن بعض المنتخبين (وعددهم 12) ممن تسهل أخافتهم لم يتأخروا عن الرجوع إلى كنوسا في 15 أكـــتوبر أكتوبر 1943 لكي يكسبوا عطف الإدارة، أنظر يوسف بيغول، البيان ص 59-60 وكملحق إلى ذلك بيان "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، التي اجتمعت بتاريخ 1943/10/16 برئاسة الجنرال دوغول."

102 - اتخـــذ القـــرار بعد خطاب الجنرال دوغول في قسنطينة يوم 12 ديسمبر نوفمبر 1944 وهو يؤكد مبدأ المســـاواة بـــين الفرنسيين والمسلمين. ويعترف للنخبة الإسلامية بالمواطنية الفرنسية مع حق الاحتفاظ بالوضع الشخصي. أنظر يوسف بيغول: "البيان.... ص 63-75

103 - انظر نص البرنامج في صحيفة "المساواة Egalite عدد 40 (13 سبتمبر 1946)

104 - يشـــير فـــرحـــات عباس إلى أنه بلغ 50,000 منتسب في كتابـــه الليـــل الاستعماري باريس جوليار 962 ص:152

105 - ولا ســـيما بـــدءاً من مؤتمر الـــ AML الذي انعقد من يوم 2-4 مارس 1954. أنظر يوسف بيغول: البيان. ص: 124-128

106 – حول تطور جمعية أصدقاء البيان والحرية AML، أنظر داوود أكروف: في أصول الـ FLN، أصدقاء البيان والحرية. يوسف بيغول البيان. مصدر مذكور سابقاً.

107 – انظر صورة عن الحوادث لدى عناد ثابت رضوان: "حركة 8 مايس 1945 في شمال قسنطينة" D.E.S.d'histoireشهادة للدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب 1968 ص: 13-18

108 –هنالك وصف مطول بشكل خاص، ومضخم عمداً لهذه الإساءات، قدّمه Vallet Eugene في كتابه: المأساة الجزائرية. والحقيقة بخصوص الفتن التي حدثت في مايس 1945

باريس، المنشورات الفرنسية الكبرى 1938 ص: 291

109 – إن الإفقار المتسارع، للسكان المحليين زاد كثيراً في الواقع، من عدد العاطلين عن العمل بين عامي 1939-1945. وكانت قلة المحاصيل الزراعية خلال هذه السنوات، مع ما أضيف إليها من مصادرات الحرب، قد وسّعت البؤس والمجاعة، في الأرياف، مع ما يحيط بها عادةً من أمراض وأوبئة، أنظر الأرقام التي يعطيها نوشي في : "نشوء الوطنية... ص 97-124 أنظر أيضاً إيناد ثابت رضوان: حركة 8 مايس، 1945،ص: 13-18

110 – لنشر بهذه المناسبة إلى أن أكثر الملاحظين أوضحوا أن حوادث النهب كانت نادرة نسبياً.

111 – وقدر رضوان إيناد ثابت، بشكل دقيق، بأن الأرض هي السبب العميق الذي حرك الجماهير الريفية، ولو كان ذلك بصورة غامضة، "حركة 8 مايس 1945، ص: 45. ونراه يتوسع في هذه الفكرة في مقاله الذي عنوانه: "يوم 8 مايس 1945 : ثورة فلاحين أو مطالبة بالأرض الزراعية"، في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، والاقتصادية، والسياسية، العدد 4، ديسمبر 1972، ص: 1007-1016

112 – إن رقم 45 ألف قتيل من الطرف الجزائري، هو الرقم الذي تقدره الأحزاب الوطنية، بصورة عامة، ولكن وراء هذا العدد الذي يمكن أن يبدو مبالغة بعض الشيء، هنالك ذلك القمع الذي لا تمييز فيه، والموجه ضد الشعب الجزائري وقد شهد عليه تقريران رسميان: تقرير لجنة التحقيق التي ترأسها الجنرال Tubert (نشر هذا التقرير في مجلة العلوم القانونية... عدد 4، 1974)، وتقرير آخر مفصل، هو تقرير السكرتير العام للحاكم العام في ذلك العهد: بير رونيه كازاني Pierre Rene Gazagne، بتاريخ 8 أكتوبر 1945، وعنوانه: شغب أهالي قسنطينة" ص:32.

113 – وبهذه المناسبة سيوقف فرحات عباس يوم 8 مايس 1945 ولن يطلق سراحه إلا في 16 مارس من السنة التالية. وقد أصدرت المحاكم العسكرية 250 إخلاء سبيل وأكثر من 1300 حكم منها 99 بالموت. وهذه أرقام أشار إليها جوليان في كتابه : أفريقيا الشمالية تتطور، ص: 305 ونوشي: نشوء الوطنية الجزائرية، ص: 143.

114 – فرحات عباس، الليل الاستعماري، ص: 159

115 – أنظر النص في المصدر السابق ص 160-162

116 – ولأول مرة منذ 115 عاماً، كان هنالك قانون يسمح بتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي، ذلك أن الجنرال دوغول أصغى إلى الطلب الذي قدم عام 1920 في منهاج الأمير خالد وهكذا كانت تقضى مصالح البورجوازية الفرنسية "نفس المصدر ص 159.

117 –ان النقاط الرئيسية في هذا المشروع موجودة في كتاب فرحات عباس الليل الاستعماري ص 164-166.

118 –ويعلل زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ذلك كله كما يلي: " إن مشروعنا لا يمكن ألا يبدو منسجماً مع الديمقراطية المطلقة، التي تقتضي دائرةً انتخابيةً وحيدةً، والتطبيق الكامل لقانون العدد بلا استثناء،

بــين فئات المواطنين ولكن بانتظار أن تسقط كل الحواجز المعنوية والاجتماعية التي نشأت عن الغزو واستبقائها قرن كامل من الاستعمار، وبانتظار أن تقوم وحدة كاملة في مطامح وحاجات كل سكان الجزائر،فإن هذا النظام الموقت، على كونه يضمن مصالح العنصر الأوروبي، يقود العنصر المحلي باتجاه الممارسة الكاملة للحقوق المدنية".
الليل الاستعماري. ص: 176

119 - كان أول ما حرص عليه الاتحاد الديمقراطي UDMA، الذي أنشئ حديثاً هو تحضير انتخابات 2 جويلية 1946، للجمعية التأسيسية الثانية، و المشاركة فيها، على حين أن حزب الشعب الجزائري PPA، السري دوماً يعلــن شعار المقاطعة. وكان النجاح الباهر الذي حصل عليه الاتحاد الديمقراطي في هذه الانتخابات (72% من الأصوات و11 مقعداً من 13) كان يفوح منه رائحة عدم التضامن النضالي، إن لم تكن رائحة الخيانة

120 - إن هذا هو العنوان الذي تحمله جريدة الاتحاد الديمقراطي، بدءاً من شباط 1948

121 - كــان هــذا الدستور يمنح شيئاً من الاستقلال للجزائر ويضمن للسكان المحليين مساهمة أكبر في الحياة السياســية للجزائر، وذلك بإنشائه لجمعيةٍ جزائرية، يقوم فيها تمثيل متساوٍ للدائرة الانتخابية الثانية داخل هذه الجمعــية، مع حذف الأقضية المختلفة، ويتعزز فصل الدين الإسلامي عن الدولة، ويشجع تعليم اللغة العربية، أنظر نص هذا الدستور، في الوثائق الفرنسية NED رقم 738 (2 أكتوبر 1947) أما حول التحليلات التي تمت لهذا النص، فأنظر جوليان، في المصدر السابق الذكر ص 300، ولوتورنو، في مصدره السابق، أيضاً، ص: 359 واوبــرمان Opperman، "المشــكلة الجزائرية، باريس، ماسبيرو، 1961 ص 89 وروبير آرون أصول حرب الجزائر باريس فايار Fayard 1962 ص261-272

122 - جوليان مصدره نفسه ص 324-340 وروبير آرون: أصول.. ص 277

- وانظر بصورة خاصة مقالة أحمد بو منجل "الجزائر المجمعة..." في مجلة Esprit عدد 10 (اكتوبر1951) ص 518-527

123 - هبطــت أعداد المنتسبين إلى الاتحاد الديمقراطي الى 3,000 بعد انتخابات 1951 انظر لوتورنو التطور السياسي لأفريقيا الشمالية المسلمة، مصدر سابق ص 372

124 - عباس فرحات: الليل الاستعماري، ص: 189

125 - لكن هذه الغلبة أقل مما هي في الحزب الاشتراكي الفرنسي SFIO (الشعبة الفرنسية في الأممية العمالية) مــثلاً. وهــذا مــا يفسّر التأثير الأهم نسبياً، للحزب الشيوعي، بالقياس إلى الحزب الاشتراكي، لدى الشعب الجزائري

126 - قبل انقسام مؤتمر تور في نوفمبر 1920 كان الشيوعيون يناضلون داخل الاتحاد الاشتراكي في الجزائر، وهــو فــرع جزائــري، للحزب الاشتراكي الذي نشأ عام 1905 أنظر حول نشاطات هذا الاتحاد: آجيرون "جوريــس، والاشتراكيون الفرنسيون تجاه المسألة الجزائرية (من 1895-1914)"، وكذلك كتابه: السياسات الاستعمارية في المغرب، مصدر ذكر سابقاً ص 169-177

127 - الذي يوضح بشكل خاصٍ ما يلي: وعلى كل حزب منتسب للدولية الثالثة أن يكشف القناع، بلا أي شفقة عن الحبائل الإمبريالية في المستعمرات، وأن يؤيد /بالفعل/ لا بالكلام، كلّ حركة تحررية في المستعمرات، والمطالــبة بطرد امبرياليي المتروبول من المستعمرات، وأن يغذي في قلوب عمال البلد عواطف أخوية حقاً تجاه الشــعب الكادح في المستعمرات، وفي الأمم المضطهدة، وأن يعمل داخل صفوف جنود المتروبول، على إثارة

الشعب المستمر، تجاه كل اضطهاد للشعوب المستعمرة، أنظر النص الكامل في: المؤتمرات العالمية الأربعة للدولية الشيوعية. باريس. ماسبيرو، 1972،ص: 39-40

128 - وكـــان ذلـــك بعد التدخل القوي للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. أنظر حول هذه النقطة، آجيرون: "الشيوعيون الفرنسيون تجاه قضية الجزائر "من (1921 حتى 1924) في السياسات الاستعمارية في المغرب، ص: 204-210.

129 - وقـــد عبر عن هذه في برنامج العمل اليومي الذي صوت عليه في الشعبة الاشتراكية SFIC لسيدي بلعـــباس، في اجـــتماعها يـــوم 22 أفـــريل 1921. أنظر النص لدى Jurquet Jacques في "الثورة الوطنية الجزائرية، والحزب الشيوعي الفرنسي. المجلد 2/ باريس، منشورات الـ Centenaire 1974 ص. 97-98، ويبدو جدول الأعمال هذا وكأنه في آن واحد جواب غير مباشر عن الشرط الثامن للانتساب إلى الأممية الثالثة، وجـــواب مباشر إلى سبر الرأي الذي نُفذ بمبادرة "شارل اندري جوليان" سنة 1921، لدى الفصائل الشيوعية الجزائـــرية. أنظـــر حول هذا الاستقصاء "آجيرون"، في كتابه: السياسات الاستعمارية في المغرب مصدر ذكر ســـابقاً، ص: 187-198. إن الموقف الذي دوفع عنه في الجدول اليومي أعيد تأكيده من قبل الشعبة نفسها في رســـالة 27 جـــوان 1922 كجواب عن "النداء الموجّه من أجل تحرير الجزائر وتونس" في 20 مايس 1922 من المجلـــس التنفيذي للأممية الشيوعية. إن أقساماً كثيرة من هذه الرسالة أعيد نشرها في: Carriere D'Encosse H.et Schram S., في "الماركسية وآسيا" (1853-1964) باريس- كولان 1965 ص: 268-271، وهناك إيضاح دقيق من الوجهة التاريخية ذكر كهامش في مقال "فرانسوا الكسندر" بعنوان: الحزب الشيوعي الجزائري من 1919 إلى 1939- معطيات على سبيل إيضاح نشاطه ودوره في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 4 سنة 1974، ص 5.

130 - أنظـــر سبر الرأي المشار إليه أعلاه لدى آجيردون في كتابه: السياسة الاستعمارية... وهو مصدر ذكر سابقاً، ص: 187-198. أنظر أيضاً جوركيه جاك، في كتابه المذكور سابقاً: الثورة الوطنية الجزائرية. ص: 96-99 والصفحات:112-116

131 - أنظر Le Guennec Nicole، في كتابها الحزب الشيوعي الفرنسي وحرب الريف" في الحركة الوطنية. العدد 78 (جانفي - مارس 1972) ص. 39-64.

132 - أنظر : جوركيه جاك، الثورة الوطنية الجزائرية : مصدر ذكر سابقاً ص. 228

133 - الكفـــاح الوطـــني في 11 جانفي و11 مارس 1927. أنظر قدّاش: المسألة الجزائرية الوطنية والحزب الشيوعي بين 1919 و1939 في مجلة : "تاريخ وحضارة المغرب" العدد 2 (جانفي 1967)

134 - أنظـــر الكسندر فرانســـوا: الحزب الشيوعي الجزائري من 1919 حتى 1939" مصدر ذكر سابقاً : ص 12

135 - أنظـــر : شـــويتزر توماس ادريان، "الحزب الشيوعي الفرنسي، الكومنترن والجزائر في الثلاثينات "في الحركة الوطنية العدد 78 (جانفي مارس 1972) ص 119-128

136 - ويكشف عمار أوزغان بهذه المناسبة عما يلي: "في عام 1930، وبناءاً على المبادرة الشيوعية تأسس الـــ PNR، أي الحـــزب الوطني الثوري. وكان عليه أن يكون تنظيماً واسعاً للجماهير المعادية للاستعمار يجمع كل أنصار الاستقلال. استقلال الجزائر. ولكن الشروط لم تكن موالية له كما كانت بالنسبة لنجمة شمال أفريقيا التي تســـتفيد، في فرنسا، من بعض الحريات الديمقراطية. أما عندنا، فإن القمع الوحشي الناشئ عن القوانين المطبقة

على السكان المحليين، سيفرض على حزبنا الثوري أن يكون سرياً. وسيظهر بالدرجة الأولى في الجزائر. وبليدا، وتلمسـان على صورة وريقات تلصق ليلاً على الجدران، وأنابيب الغاز". أنظر ذلك لدى عمار أوزغـان، في كتابه : افضل معركة باريس. جوليار ،1962،ص 181

137 – أنظر قدّاش: الحياة السياسية في الجزائر، مصدر ذكر سابقاً ص: 291-295

138 – في مؤتمر فيللوربان Villeurbanne للحزب الشيوعي الفرنسي في جانفي 1936.

139 – لا شـيء فـيما نرى، يسمح بأن نفسر هذا التلاقي الإصلاحي بخوص الحزب الشيوعي الجزائري، حرصاً تاكتيكياً، في الحين الذي يدعي أنه وحد نفسه مرغماً على الالتقاء بالتشكيلات السياسية "المحلية، على ما يدعـي فرانسوا الكسندر. "ولكن الحزب الشيوعي اضطر مباشرة إلى إضعاف شدة دعايته. ومن أجل أن يضع نفسـه في محـور التيار الوطني، وإنشاء علاقات مع الحركات التي تشرف عليه، يجد أنه مرغم على الدفاع عن ميـثاق، إندمـاجي جديـد، لدى انعقاد المؤتمر الإسلامي، وبالتالي على المطالبة باستقلال، يعطى لأصحابه متى شـاءت إرادة فرنسا، ذلك. على أن يطلّ على اتحادهما دون أن يكون ذلك على أساس الحرية الكاملة". أنظر المقـال المشار إليه، ص: 197-198. ولنذكر بهذه المناسبة بأن الجناح الراديكالي للتيار الوطني، الذي تمثله نجمة شمـال أفريقيا، كان يطالب بأكبر إلحاح، بالاستقلال الوطني. ،أخيراً فإن المؤلف هو نفسه يشير، بعد ذلك، إلى أولوية اتحاد اليسار في إطار سياسة الجبهة الشعبية، في نظر الحزب الشيوعي الجزائري

140 – وسـيكون أمناؤه العامون منذ عام 1936 ابن علي بوكرت، الذي يحل محله قدور بالقائم، عام 1938. وفي عـام 1945 يأتي عمار أوزغان، وعام 1947 العربي بوهالي الذي يستمر حتى يوم حل الحزب عام 1955. أنظـر: سـيفان ايمـانويل: الشـيوعيـة والوطنيـة في الجزائر (1920-1962) باريس: منشـورات العلوم السياسيـة 1976 – ص. 162-169

141 – أنظر حول هذه الوصاية Sivan Emmanuel، في كتابه الشيوعية والوطنية في الجزائر كتاب تم ذكره. ص: 117-26

142 – وحـول تحليل هذا النموذج أنظر برعبان سان ميشيـل: حالة الحزب الشيوعي الجزائري (1930-1945) – اطروحة من الدرجة الثالثة.

143 – كانـت الـــ CGT تضـم 250000 عضـواً في أوائل عام 1945 في الجزائر، فهبط هذا العدد إلى 80,000 بعد حوادث 8 مايس 1945 وقد أشار إلى هذه الأرقام بلوم ويرنر Plum Werner، وغاليـو رونيه "السنديكالية والوطنية في مجلة الحركة الاجتماعية العدد 66 (جانفي وآذار – 1966 ص:9)

144 – لم يحصل الحزب الشيوعي إلا على 53,396، مقابل 135,357 في انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى التي لم يشارك فيها حزب الشعب الجزائري، ولا التشكيلات المنطوية تحت لواء أحباب البيان والحرية AML.

145 – ويعترف عمار أوزغان في "ملاحظاته على الموقف السياسي في الجزائر "فيقول:" وحتى ذلك الحين، كان لنا موقف متخوف بعض الشيء من المشكلة الاستعمارية، خوفاً من أن تقدم مزيداً من الماء لطاحون البورجوازية الوطنية أنظر:Cahiers du communisme,janvier,1946,p.79 ثم إنAndre, Marty قائد الحزب الشيوعي الجزائـري، يؤكد القيمة الايجابية للوطنية في السياق الاستعماري. وعلى ذلك فإن الحركة الوطنية كانت عامل تقدمٍ في الجزائر، كما كانت كذلك في كل المستعمرات. "أنظر ذلك في " دفاتر الشيوعية أغسطس 1946 ص 636. وعدا ذلك فإن هذا الموقف كان صدى للموقف الذي تبنته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. في جويلية عام 1946.

146 – انظــر المشـــروع الذي وضعه الحزب الشيوعي الجزائـــري، والذي قدمـــه نوابـــه يـــوم 13 مايس 1947 للجمعية الوطنية الفرنسية في الـــ PCA, le Statut de l'Algerie, Alger, Ancienne imprimerie V.Heintz, 1947 ص16.

147 – وخاصة في شولي Chouly وسيدو Sebdou و Tirny و Ain Fezza

كان عدد بطاقات الحزب الشيوعي المبيعة في هذه المنطقة تتراوح بين 500–6—طبقاً للشهادات المطابقة لعدد من المناضلين القدماء في هذه المنطقة. وكان نجاح الحزب الشيوعي فيها مدينا للعمل الشخصي والتأثير الفردي لعـــبد القـــادر بوشامة ومحمد البطسي– أما الشعب الذي تأثر بذلك، فهو، بنسبة كبيرة، من الرعاة الشديدي الحـــرص على الدين، والذين كانوا قبل ذلك خاضعين لتأثير العلماء. وعدا ذلك، فإن واحداً من أكثر العناصر نشاطاً في هذه المنطقة، وهو طاهر الغمرى الذي سيصبح بدءاً من عام 1945 عضواً في اللجنة المركزية للحزب كـــان قد جاء من جمعية العلماء، ولنوضح أن انتساب الفلاحين في هذه المنطقة إلى الحزب الشيوعي لم يكن يتم عـــلى أساسٍ إيديولوجي ماركسي، ولكن على أساس أنه كان الحزب الوحيد الذي يتعاطف مع مصير هؤلاء، ويهتم بقضاياهم.

148 – أنظر Sivan Emmanuel الشيوعية والوطنية في الجزائر"، مصدر ذكر سابقاً ص 170–172

149 – في المؤتمـــر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي، جوان، 1945 ذكر ذلك من قبل Moneta Jacol الحزب الشيوعي الفرنسي والمسألة الاستعمارية باريس ماسبرو 1971 ص155

150 – انظـــر الأرقام لدى L.Muracciole، الهجرة الجزائرية. وجوهها الاقتصادية، والاجتماعية والحقوقية. الجزائـــر. مكتـــبة Ferraris 1950 ص: 31–43. أنظـــر أيضاً الطيب بلمولة: الجزائريون في فرنسا، الجزائر المنشورات الوطنية الجزائرية، 1965، ص: 28–41

151 – كان الداعي الأول لاتحاد المستعمرين هو هوشي منه، الذي كان معروفاً آنئذ بالاسم المستعار Nguyen Al Qwoc وكانـــت الصحيفة الناطقة باسمه هي Paria التي ظهرت من أفريل 1922 حتى أفريل 1926 أنظر جان لا كوتور. خمسة رجال وفرنسا، مصدر مذكور سابقاً ص 24–27

152 – أنظـــر Jacques Jurquet الثـــورة الوطنـــية الجزائريـــة، مصدر ذكر سابقـــاً ص: 232–235 ص 474–488

153 – وكـــان هذا، من الوجهة الرسمية، رئيس شرف للنجمة. ثم أن البنوة الخالدية للنجمة تظهر بوضوح من خلال عنوان صحيفته الإقدام باريس. التي صدرت باسم إقدام شمالي أفريقيا في مايو 1927 ثم باسم إقدام نجمة شمـــال أفريقـــيا، وكـــل هذه اشارات واضحة جداً للجريدة التي كان يشرف عليها الأمير خالد من قبل، أي الإقـــدام، أنظـــر : Carlier Jean- Louis "أول نجمـــة أفريقية (1926–1929)، في المجلة الجزائرية للعلوم الحقوقية والاقتصادية والسياسية عدد 2,4 نوفمبر 1972 ص 958–959

154 – أنظر، جوليان، أفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق ص 106

155 – أنظر حول هذا الموضوع، جان لويس: "نجمة شمال أفريقيا الأولى" (1926–1929). في المجلة الجزائرية للعلـــوم.... عـــدد4، نوفمـــبر 1972،ص: 933–941. ومن جهة أخرى فإن جاك جوركيه (الثورة الوطنية الجزائـــرية). مصـــدر ســـابق. ص: 241–247، يذكر، كفرضية أن نشوء النجمة تم أثناء انعقاد مؤتمر العمال لشمال أفريقية، يوم 7ك1 – 1924

156 – أنظر Jean Claude Vatin . الجزائر السياسية، التاريخ والمجتمع، مصدر سابق. ص: 203

157 - أنظر Carlier- Jean- Louis،"أول نجمة شمال أفريقية ..." مقالة ذكرت سابقاً، ص:959-964.
158 - كـان الهـدف المعلن رسمياً للنجمة، في دستورها، هو التحرير المادي والمعنوي لمسلمي شمال أفريقيا، واستقلال أفريقيا الشمالية
159 - إن المـنعطف الهام المتميز في هذه الإدارة، إنما يعود، بلا ريب، إلى عام 1933. مع قرار منع المنتسبين للنجمة من أن يكون لهم ولاء مزدوج أي أن ينتسبوا إلى أية منظمة أخرى
160 - كانت مقسمة في الأصل بين مختلف الرؤساء المتتالين للنجمة: الحاج علي، والشاذلي، ومصالي.
161 - وقد داوم الرجل على مدرسة الأطر للحزب الشيوعي الفرنسي في Bobigny.
162 -كان عدد المنتسبين إلى النجمة آنئذ يصل إلى الأربعة آلاف
163 - وقد حل اسم "الأمة" في اكتوبر 1930 محل اسم إقدام لجمة شمال أفريقيا.
164 - أنظر الأرقام التي قدمها لوشي، نشوء الوطنية الجزائرية" ص: 50
165 - كانـت اللجنة الفيدرالية للنجمة مؤلفة من محمد ميستول، أحمد مزغنة حسين الأحول، إبراهيم غرفة، مصطفى دشوق، علي يزاوي، الحاج اسماعيل، ومفدي زكرياء منشئ نشيد الحزب" فداء الجزائر"
166 - نشرت الأمة في جانفي 1937، أن المنتسبين إليها يبلغون عشرة آلاف.
167 - عـندما خطب مصالي في المؤتمر، يوم 2 أوت 1936، أعلن ما نصه: نحن أيضاً أبناء الشعب الجزائري، ولـن نقـبل أبداً أن تلحق بلادنا، ببلد آخر ضد إرادتها؛ ولا نريد، بأية حجة، رهن المستقبل. والأمل بالحرية الوطنية للشعب الجزائري. أنظر كامل النص لدى م. قدّاش، في كتابه: الحياة السياسية في الجزائر. مصدر سابق، ص: 302
168 - ويـبرز الشـيخ بن باديس موقفه في الشهاب، في فيفري 1937، فيقول: لئن كنا أحياناً قد أيدنا هذا الرأي، فذلك لأننا انتهينا إلى قبول وجهة نظر أولئك الذين لم يروا فيه إلا خطوة أولى نحو تطور أفضل". وأشار إلى هذا السيد لوتورنو في " التطور السياسي... مصدر سابق. ص: 330
169 - وكـان من مناضلي النجمة أن هاجموا قاعة المؤتمر الإسلامي، منشدين نشيد الحزب، لكي يعبروا عن معارضـتهم لمواقف المصالحة التي وقفها المؤتمرون، تجاه السلطة الاستعمارية. أنظرLa Depeche Algerienne ليوم 26 جانفي 1937
170 - وعلى حين أنه كان للنجمة عشرون فرعاً (أو شعبة) في الجزائر فإن حزب الشعب الجزائري كان لديه 38 شـعبة عـام 1939. أنظر Collot "حزب الشعب الجزائري "(مارس 1937– فيفري 1947)، في المجلة الجزائرية للعلوم.... العدد1، مارس 1971، ص: 145-146.
171 - أنظـر تفاصيل التمفصل لهذه الأجهزة المحلية للحزب لدى كلود كولو في حزب الشعب الجزائري ". مقال سابق، ص: 142-144
172 - والخلاصـة، إن مناضلي حزب الشعب، إن لم نقل قادته، هم في أكثريتهم صناع صغار، وتجار صغار، ومسـتخدمون (موظفـون في التجارة، والبريد، والحافلات). أما الأطر فإنها عناصر قلما تكون مثقفة كالشاعر مفـدي زكـرياء. أو صناعيون صغار مثل محمد سطول، أو طلاب مثل قاسمي بودا، وغنانش. ويمكن القول، كقـاعدة عامـة، إن لقادة حزب الشعب مستوى عقليًّا يعلو على شهادة الدراسات الابتدائية، وهم في ذلك الوقت كانوا ينتسبون إلى النخبة الإسلامية. أنظر كولو: حزب الشعب ص: 147-

173 – إن البرنامج الانتخابي لحزب الشعب الجزائري في اكتوبر عام 1937 يعلن، بهذه المناسبة، قائلاً: "نحن، الوطنيين، نؤكد أن مطالب شعبنا لا يمكن أن تصل إلى نتيجة إلا إذا كنا أقوياء. وهنالك مجال واسع لوحدتنا، مسائل أمامنا، هو المجال المطلبي. فبوسعنا الاحتفاظ، فردياً بمثلنا الأعلى، في كل شيء، على كوننا نوحد جهودنا في عمل مشترك... فلنوحد أنفسنا إذن في هذا المجال "، ذكر هذا النص كلود كولّو في "حزب الشعب الجزائري". مصدر سابق. ص: 157

174 – أنظر كلود كولو، نفس المصدر، ص: 158

175 – أنظر: الأمة يوم 27 أوت 1938

176 – وهي المعادل للمؤتمر الوطني للحزب، ولم يستطيع الاجتماع إلا مرة واحدة في باريس، 24 أوت 1938

177 – أنظر من أجل تحليل مفصل للميثاق الاقتصادي"، كلود كولو "حرب الشعب الجزائري". مقال ذكر سابقاً، ص: 153-156

178 – ذكر ذلك كولو، في المصدر نفسه، ص: 156

179 – ذكر ذلك كولو، في المصدر نفسه، ص: 149

180 – شارك حزب الشعب عام 1937 (جوان) في الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر، وفي أكتوبر من السنة نفسها، في انتخابات المجلس العام، وفي أفريل 1939، في انتخابات المناطق الجزئية في الجزائر.

181 –ذكره كلود كولو. نفس المصدر، ص: 149

182 –البرلمان الجزائري، يوم 17 جوان 1939

183 – ذكر كولو، نفس المصدر، ص: 150

184 – وذلك بالتأكيد على "جزائريته". وهذا ما يظهر في الردّ على الحزب الشيوعي الجزائري. في 1937/12: "إن حزب الشعب الجزائري منظمة يتألف من الجزائريين حصراً، وليس هو منظمة السكان المحليين بصورة عامة، بل هو، بدقة أكبر، منظمة العاملين الذين يؤلفون أكثرية المنتسبين إليه، والطبقات الدنيا من البورجوازية الصغيرة، فالمهن الحرة، والفكرية تمثل أقلية في صفوفه، وتعكس سياسة تكوينه الاجتماعي، وهو يدعم المطالب الاجتماعية، بالتعبير عن الرغبات والمطامح العميقة للجماهير الذي هو صورة لها، وإنهم لوطنيون جزائريون و جزائريون فقط، أولئك الذين يرسمون سياسته، وخط سلوكه، أنظر النص في جريدة الأمة عدد 58، نوفمبر 1937: "نداء من أجل الوحدة".

185 –أنظر م. قدّاش: الحياة السياسية في الجزائر. مصدر سابق، ص: 338. 329 و 339-340.

186 –وهذا من جهة أخرى، العنوان الذي اختير لإحدى جرائد الحزب، التي كانت تحرر في سجن الحراش بيد مصالي وأعوانه الموقوفين. وكانت تظهر بالتوازي مع الأمة، مرتين في الشهر، من 18 مايس إلى 27 أوت 1939

187 – مصالي الحاج، وزكرياء مفدي، وخليفة بن عمار، وإبراهيم غرافه، وحسين الأحول.

188 – أنظر الأرقام التي يقدمها كلود كولو. المقالة المذكورة سابقاً، ص: 163

189 – إن مرشحي الحزب كانوا عندئذ أحمد بو منجل ومحمد عباس.

190 – وقد نجح مرشح الحزب السيد محمد دوار، من دون أن يكون معروفاً من الناس، وذلك بفضل ترشيح حزب الشعب له.

191 – أنظر كلود كولّو، المقال السابق الذكر ص: 165-168

203 – الوطـــن، وقـــد أنشئت في جانفي 1944.، وقام بإدارتها عمر حمزة و الـــ Action Algérienne التي أنشـــئت في الشـــهر التالي، وقام بإدارتها محمد طالب. وظهرت بعد الحرب صحيفتان: واحدة بالعربية، اسمها صوت الأحرار، والثانية بالفرنسية اسمها La Nation Algérienne

204 – وهذه المطاعم هي " الجامائيك الذي كان يديره عبد الرحمن حافظ، والـــ "Chapon fin" الذي أداره رشيد عماره والـــ "Luculus" وليس الـــ lucky-luke " كما يؤكد ذلك كولو (في مقاله المذكور سابقاً، ص: 179 وكان يشرف عليه مفدي زكرياء.

205 – وقد صدّق على هذا القبول باسم الحزب، من قبل مفدي زكرياء، بعد مقابلته لفرحات عباس في الـــ Hotel Des Negociants في الجزائر.

206 – بيغول يوسف: بيان الشعب الجزائري... مصدر سابق، ص: 124–128

207 –الذي أشاع الشعار القائل: إن الانتخاب إثم

208 – أنظر كلود كولو، المقال السابق الذكر، ص: 182

209 –حـــول هـــذه الانتخابات التي انتهت بنصف سقوط لحزب الشعب، أنظر كلود كولو "حزب الشعب الجزائري"، ص: 189–194

210 –المنعقد بصورة سرية في فيفري 1947 (فبراير)

211 –وكـــان عـــلى رأسهم الدكتور محمد الأمين دباغين أنظر: حربي محمد في أصول جبهة التحرير الوطني. مصدر سابق. ص: 109–113

212 – تفسر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية اختيارها في كتيب من 47 صفحة، نشرته اللجنة المركزية للإعلام والتوثيق، وعنوانه المشكلة الجزائرية، الحركة الوطنية الجزائرية". وفي نوفمبر عام 1946 قررت الحركة الوطنـــية أن تغـــير التكتيك لأن الأحداث الداخلية اقتضت ذلك.فيقرر التقدم إلى انتخابات الجمعية الوطنية الفرنســـية: يجب ان نسدّ الطريق أمام انصار الوحدة الفرنسية وأمام رجال الإدارة والادانة من أعلى المنابر في الجمعية الفرنسية ومن أجل الرأي العام الدولي للجرائم الإمبريالية الفرنسية في الجزائر والسماح للشعب الجزائر بصورة خاصة بالاستفتاء على التوجه الوطني باريس، S.E.D.I.C. (شارع الهلال باريس 2 ص: 41)

213 – الـــتي كـــان الأدب الشائع بينها يتغنى بقدر ما يريد، بأمجاد "الزعيم" وهكذا فإن كتيب الـــ MTLD المشار إليه، والذي عنوانه : "المشكلة الجزائرية. والحركة الوطنية الجزائرية" يخصص صفحات كثيرة لحياة مصالي ولا يـــتردد في التأكيد على أن واشنطن صنع أمريكا، ومصطفى كمال تركيا ولينين روسيا، فإن الجزائر الحالية هي من صنع أحمد الحاج مصالي" ص: 12

214 – أنظـــر حول البنى الأرضية لحركة الانتصار للحريات، محمد حربي في أصول جبهة التحرير...." مصدر سابق، ص : 94–95

215 – وكـــان هـــذا الكتاب قد نشر في ديسمبر– 1951، من قبل اللجنة المركزية للإعلام والتوثيق، لحركة الانتصار للحريات. الجزائر المطبعة العامة (14 شارع غيريكو).

216 – إن الوطنـــية الجزائـــرية. هي حب الوطن الجزائري،وهي إرادة القضاء على الاضطهاد الاستعماري، والعمل على استعادة الشعب الجزائري لسيادته المغتصبة وكرامته المهانة، وأملاكه المنهوبة، إنها إرادة النضال من أجـــل التحرير السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي للشعب الجزائري، وهي أن نريد المضي بالشعب

192 – ولنشـــر إلى أنـــه كان هنالك عدا جريدة الأمة، والبرلمان الجزائري جريدة أخرى هي الشهاب باللغة العربيـــة، وكان يشرف عليها زكرياء مفدي، في أوت 1937. إلا أنه لم يصدر منها إلا عددان، بسبب توقيف مديرها في أوت 1937، ومن جهة أخرى فإن مشروع إصدار جريدة أخرى، بالعربية، باسم صرخات الشعب، لم يـــر النور بحكم توقيف الراعي الأول له، محمد غنانش. ولنشر أخيراً إلى جريدة قريبة من الحزب هي الأمة، بالعربية أيضاً، وكان يشرف عليها أبو اليقظان.

193 –– ويـــدلي محفـــوظ قـــدّاش بشهادته على هذا: "ولما كنا لا نستطيع أن نعقد اجتماعات عامة، بصورة قانونية، فإن كل، ظرف، وكل مناسبة للتظاهر قد استخدمت من قبل مناضلي حزب الشعب الجزائري. وكان هـــؤلاء المناضلون من خلايا الحزب في كل حي، يكلفون أنفسهم واجب الحضور. وكانوا يفتتحون الاحتفال بنشـــيد الحزب، ويشاركهم بقية الناس، مشيرين بالأصبع، لدى كل لازمة، إلى السماء." أنظر محفوظ قدّاش: "الحياة السياسية في الجزائر... مصدر سابق. ص : 364

194 – ولنشر إلى أنه تم بعد اعتقال الأعضاء الخمسة للجنة الإدارية في 27 أوت 1937، اعتقال محمد غنانش في فـــيفري 38، وســـيدي جيلالي، رئيس تحرير الأمة، في جويلية 1938، و26 قائداً من قادة الحزب في يناير 1939.

195 – إن بعـــض عناصر حزب الشعب المنحل، سيتابعون العمل الوطني داخل الأجهزة القانونية، مثل "لجنة الســـهر والمراقبة" لبني وارتيلان، أو المدرسة الفرنسيـــة الإسلاميـــة لجـــادة بيهون Bihon، التي أسست في أفريل 1944.

196 – وهي تمتد من اكتوبر (أكتوبر) 1939 (بدءاً من اعتقال مصالي والأعضاء المعروفين من اللجنة الفيدرالية في الجزائر) حتى جوان 1940 (مع إسقاط محمد دوار من منصبه كمستشار عام)

197 – أنظر حول تكوين وتركيب هذه اللجنة، كلود كولو، المقال السابق الذكر، ص: 171

198 –كانـــت هـــنالك إذاعات بالعربية، من الإذاعة الألمانية والايطالية معدة لكسب ود الحركات الوطنية في الشرق الأوسط والمغرب لجبهة المحور. أنظر بشكل خاص Grange حول الإذاعات الإيطالية ولراديو باري" ما جـــاء في: relations internationales، العدد 4، نوفمبر (نوفمبر) 1974، ص: 165–185، وأنظر للكاتب نفسه: الدعاوة العربية لراديو باري" في نفس المجلة، العدد 5، ربيع 1976، ص: 65–103

199 – وعـــن هـــذه الاتصالات يقال إنه وضع مشروع شبكة جزائرية سميت "عملية العنكبوت" وكلفت بالنضـــال، بالتعاون مع سلطات برلـــين ضد الإدارة. أنظر حول هذا الـــموضوع، شهـــادة أخرى جاءنا بها محمد حربي: في كتابـــه:

Aux origines Du F.L.N le populisme revolutionnaire en Algerie Paris, Christian Bourgois. 1975, P. 177, note , 59

200 – وكـــان يديرها الأمين دباغين، وكانت تشتمل على السي ابراهيمي الذي سرعان ما حلّ محله مزغنة، كســـكرتير عـــام، وجمعـــه الرزقي، كخازن مع مساعد له هو سعيد العمّري، وثلاثة معاونين هم: بن يوسف الضهوراني، ومحمد طالب ومحمد دربوش، انظر كلود كولو، مقال ذكر سابقاً: ص:173

201 –الأمين دباغين، مزغنة وجمعه.

202 –وهم: حسين الصلاح ومحمد بلوزداد، وأحمد بودا

الجزائـري إلى الحرية، والديمقراطية، والحياة المرفهة الكريمة. أنظر: "المشكلة الجزائرية- اعتبارات عامة" كتاب ذكر سابقاً، ص: 26-27

217 -إن عبـادة الماضي، ليس لها من معادل إلا الحرص على نفس المستقبل، الذي يوجه كل الجزائريين بلا استثناء.. فهم جميعاً يحملون نفس النظرة البراقة إلى مستقبل تكون فيه الحقول والمصانع، وساحات العمل تعج بالنشاط" المشكلة الجزائرية. نفس المصدر، ص: 7

218 -ذكره محمد حربي في "أصول جبهة التحرير، ص: 101

219 -إن النزعة الاستعمارية بحكم الأهداف التي لا جدوى من إعادة ذكرها، لا تنقطع عن الخلط بين الوطنية الجزائرية والإسلام. وعندئذ يكون من السهل أن نرفع العقائر بوجود التعصب الديني، والروح المهترئة والجامدة المعادية لمفاهيم الحياة الحديثة.". المشكلة الجزائرية.. ص: 29

220 - نفس المصدر، ص: 26

221 - وسيتبنى هذا التمييز فيما بعد، أنور عبد المالك الذي يستخدم كلمة nationalitaire ". لكي يصف الوطنية المحررة للبلاد والمستعمرة أنظر أنـور عبد المالك: الفكر السيـاسي العربي المعـاصر- باريس- سوي، 1970، ص: 17-20

222 - المشكلة الجزائرية.... ص:21

223 - إن النضـال التحريري الذي قامت به الجزائر ضد الاستعمار، ليس بنضال ضد أية مجموعة عرقية، ولكنه نضال الجزائر، ابن الأمة الجزائرية المضطهدة، مهما تكن أبعاد جمجمته، ولون بشرته، ضد نظام سياسي فرض من قبل الأجنبي أي من قبل فاتح، أنتزع ملكيته، وعطل نموه المادي والثقافي، بل استعبده، بكلمة واحدة. نفس المصدر،ص:28

224 - إننا لم نعد تجاه المسلم الذي يقف أمام المسيحي، بل أمام المستعمَر الذي يقف أمام المستعمِر، أما أن النضال الوطني يهدف أيضاً لتحرير الشعائر الإسلامية من العقبات التي كان يقيمها المستعمر، فذلك أمر لا شك فيه- ولكن الحركة الوطنية الجزائرية ليست، بحكم ذلك، منظمة دينية، تريد حمل غير المسلمين على قبول الإسلام، ص: 29

225 - المشكلة الجزائرية، اعتبارات عامة. ص: 30

226 - أنظر سـارتوري جوفـاني Sartori Giovanni، نظريـة الديمقراطيـة، بـاريس A.Colin، 1937، ص، 15-25

227 - "إن الديمقراطية التي تنشدها كمرحلة ثانية من عمل الحركة الوطنية الجزائرية تريد أن تقول وتعني تماماً: حكومة الشعب": المشكلة الجزائرية. نفس المصدر، ص: 30

228 - أنظر Robert Aron (روبير آرون): أصـول حـرب الجزائـر، باريس Fayard (فايـار) 1962، ص : 277-286

229 - روبير آرون. نفس المصدر، ص: 277

230 - أوبرمان توماس Oppermann Thomas المشكلة الجزائرية، باريس. ماسبيرو، 1961،ص: 75-103

231 - علـى ما جرى في جويلية 1948 في Haussonvilliers، في مارس 1949، وفي سيدي علي بوناب. ثم إن كتيب حـركة الانتصار" MTLD المؤرخ في ديسمبر نوفمبر عام 1951، والمعنون بعنوان" اعتداءات على

حقـــوق الإنسان، وانتهاك الحريات الفردية" يدين مبالغات هذا القمع. أنظر F.Jeanson و .C الجزائر خارج القانون. منشورات السوي Seuil، ص: 92-93

232 – أنظر مجريات اجتماع المؤتمر يوم 7 جوان 1936 في Dépeche Algérienne، 8 جوان 1936.

233 ـ أنظر نص "الميثاق" في الأمة عدد 46، جويلية– أوت 1936

234 ـ وكان يطالب بشكل خاص بإلغاء "نظام المواطنية المحلية Indigenat" وإلحاق الجزائر بفرنسا (مع حذف المندوبيات المالية، والحاكمية العامة، والنواحي المختلطة) : وكذلك بالمواطنية الفرنسية، مع الابقاء على الوضع الشخصي، وبفصل الدين عن الدولة: وبالدائرة الانتخابية الوحيدة، وتساوي الأجور عند تساوي الكفاءات.

235 – أنظر نص مشروع فيوليت في كتابه:الجزائر، هل ستعيش؟ باريس، ألكان، 1931، ص: 498

236 ـالحاكم العام للجزائر من عام 1925 إلى عام 1927

237 ـالـــذي يعـــرب عن عداء واضح لربط الجزائر بفرنسا وضد "مشروع بلوم فيوليت. وسيتدخل مصالي بعنف في الاجتماع التالي للمؤتمر الإسلامي. يوم 2 أوت 1936، وفي الاجتماع المنعقد يوم 27 جانفي 1037، أعرب مناضلو النجمة عن عدائهم لذلك بصورة صاخبة. أنظر صحيفة الأمة، عدد خاص. فيفري 1937

238 – وقـــد احـــتج المحـــافظون الذين اجتمعوا في مؤتمر 14ك2 1937على مشروع "فيوليت بلوم" وهددوا بالاســـتقالة جماعياً إذا نوقش هذا المشروع في الجمعية الوطنية. وكرر هذا التهديد في 8 فيفري 1938، وحال دون تبني المشروع

239 – أنظـــر حول نشاط المؤتمر الإسلامي: كلود كولو: المؤتمر الإسلامي الجزائري (1937–1938). المجلة الجزائـــرية للعلـــوم... عدد 4–1974، وأنظر أيضاً عبد الرحيم طالب بن دياب: المؤتمر الإسلامي الجزائري (1935–1938). مصدر سابق.

240 – وقـــد قـــام بهذه بعد عزل الدكتور بن جلول يوم 7 أكتوبر 1936، الدكتور بشير الذي استقال من منصـــبه في أكتوبر 1937 مع ستة أعضاء من اللجنة التنفيذية للمؤتمر. أنظر كولو. المقال المذكور سابقاً، ص: 147

241 ـأنشئ أولهما في أفريل – أبريل 1938، وهو التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري (RFMA) والتالي في جويلـــية– يوليو 1938، وهو الاتحاد الشعبي الجزائري (UPA). أنظر كلود كولو: الاتحاد الشعبي الجزائر ي (1937–1939)، المقال السابق.

242 – أنظـــر محفـــوظ قدّاش، الحياة السياسية في الجزائر. كتاب سابق، ص: 310ز 347 – 356. أما الدور الـــتاريخي الـــذي يعزوه طالب بن دياب إلى المؤتمر الإسلامي فيبدو لنا مبالغاً فيه. أنظر كتاب هذا المؤلف، عن المؤتمر الإسلامي.

243 ـأنظر "الأمة" يوم 11 مارس (مارس) 1938

244 ـ أنظـــر الـــبرلمان الجزائري عدد 2، تاريخ 3 جوان 1939، العدد 184 جوان 1939، والعدد 5، أول جويلية 1939، والعدد 7، 29 جويلية والعدد 8، 12 أوت 1939

245 – داوود عكروف: في أصول جبهـــة التحريـــر. أصدقـــاء البيـــان والحريـــة، كتـــاب ذكر سابقـــاً، ويغول يوسف: بيان الشعب الجزائري. الكتاب المذكور سابقاً.

246 ـ إن التسمية هنا واسعة الحدود. ويتعين الأمر هنا بأنصار فرحات عباس والدكتور بن جلول.

247 ـلقــد رفض الحزب الشيوعي الانضمام إلى أصدقاء البيان. وفضل أن يقوم بنشاطه على حدة، معلناً عن حملة من أجل تجمع جديد هو: أصدقاء الديمقراطية والحرية". أنظر بيان هذا التجمع في صحيفة الـ Liberté، يوم 14 سبتمبر 1944.

248 - أنظر برنامج الـ AML في "المساواة" عدد 40، 13 سبتمبر 1946

249 ـإن التأثير المتزايد لحزب الشعب الجزائري لم يكن بحيث لا يعيق فرحات عباس الذي اضطر إلى أن يضع السنقاط عــلى الحروف في صحيفة الـ Egalite، قائلاً :"إننا نحذر أصدقاءنا من ديماغوجية البعض، و إثارات الآخرين. وحقاً فإنه يبلغنا أن العناصر التي تنتسب لحركتنا تتحدث عن استقلال الجزائر، وتمضي إلى درجة إثارة اليهود والشيوعيين. صحيفة الـ Egalite، عدد 16، 29 ديسمبر 1944

250 ـحــول إنشــاء هــذه الجبهة أنظر "الجبهة الجزائرية سلاح أساسي في النضال المعادي للاستعمار ". في "الجزائر الحرة" العدد 33،22 سبتمبر 1951

251 - أنظر نص البرنامج في Alger-Républicain ، 25 جويلية 1951

252 - أنظــر برنامج العمل الذي اتفق عليه في الجمعية العامة التي انعقدت في سينما دينازاد يوم 5/8/ 1951 في "البصائر" عدد 165، 1951/8/13

253 - الجزائر الحرة العدد 54 أكتوبر 1952

254 - نص النداء مجلة الحرية عدد 543، 12 نوفمبر 1963

255 - أنظر صحيفة اللجنة المركزية د MTLD، الوطن الجزائري، عدد 3،17 سبتمبر (سبتمبر) 1954، عدد (5) أول أكتوبر (أكتوبر) 1954، العدد 8، 22 أكتوبر 1954

256 - أنظــر نص النداء في الكتيب الذي نشرته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD، في الجزائر، عــلى يــد S.A.P.E مطبعة 9 شارع la Sape Borelly ويحمل النداء توقيع أعضاء سكرتارية الــ MTLD: حسين الأحول، بن يوسف بن خدا وعبد الرحمن كيوان.

257 - " مــن أجــل مؤتمــر وطني جزائري، نداء من اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات (10 نوفمبر ديسمبر) 1953) S.A.P.E،الطبعة، 9 جادة بوريلي Borelly، La Sape، الجزائر، ص: 8

258 ـالجــيلالي بــلحاج (مسؤول عسكري)، حسين آيت أحمد (مسؤول سياسي) ومحمد بلوزداد (منسق). ويؤمّن هذا الأخير الاتصال مع المكتب السياسي لحزب الشعب الذي هو عضو فيه.

259 - حســين آيت أحمد (من القبائل)، محمد بوضياف (من قسنطينة) وأحمد بن بلة (وهران) ومحمد ماروك (مدينة الجزائر) وجيلالي رجومي (الجزائر- المدينة ومتيجة)

260 - وهي تتألف من عضوين مناضلين ورئيس نصف مجموعة(3 أشخاص).

261 ـوتتألف من نصفي مجموعة، ويقودها، رئيس مجموعة (7 أشخاص)

262 ـوتتألف من مجموعتين، ويقودها رئيس شعبة (15 شخصاً).

263 ـمحمد بوضياف: "التهيئة لأول نوفمبر"، في الجريدة، رقم 15 نوفمبر - ديسمبر، 1974، ص: 6

264 - أنظر حول هذه النقطة، محمد بوضياف: "المنظمة الخاصة في تحضيره لأول نوفمبر (نوفمبر). في الجريدة، العدد 8/ 21 فيفري 1970 ص:6



265 –وحقاً فقد وجد من يستخدم كتيباً عنوانه: حرب العصابات، نشر خلال الحرب المدنية في إسبانيا، كما استخدمت كتب عسكرية مختلفة، مثل: /Pratique du tir Manuel du grade ، المطبوع بعناية مكتبة Lavauzelle.

266 – محمد بو ضياف: تحضير أول نوفمبر" مقال ذكر سابقاً، ص: 6

267 – وقد ظهر فقدان الصبر هذا بقوة بالاستيلاء على مركز بريد وهران الذي وقع يوم 5 أفريل 1940، تحت إدارة بن بلة. وكان هدف هذه العملية أن يستطيع التنظيم السري الحصول على الأموال الضرورية لعمله. أنظر Merle Marcel : أحمد بن بلة، باريس. غاليمار، 1965، ص: 79–82

268 – وكان ذلك على أثر توقيف كوماندو من التنظيم السري في مارس 1950 تم بملاحظة أثار مناضل من مناضلي الـ MTLD، مشبوه بتعاونه مع الشرطة. وسيتيح هذا التوقيف للشرطة الفرنسية أن تكتشف خلايا التنظيم السري، وأن تقوم بتوقيف أشخاص آخرين، منهم بن بلة ومحساس ورجومي، إلخ

269 – محمد بوضياف: "المنظمة الخاصة، في تهيئته لأول نوفمبر" مقال ذكر سابقاً، ص: 6

270 – حول تشكيل قيادة الـ MTLD، على مختلف مستوياتها، أنظر محمد حربي: في أصول جبهة التحرير.. مصدر ذكر سابقاً، ص: 97–99

271 – أنظر حول هذه النقطة Roger Letourneau، في كتابه عن "التطور السياسي لشمال أفريقيا المسلمة. مصدر سابق. ص 373–375: وكذلك أنظر Zagoria Janet.D في كتابه Tle rise and fall of the movement of Messali Hadj in Algeria1924-1954 جامعة كولومبيا 1973 p.p. 245-279 حول نهوض وسقوط حركة مصالي الحاج في الجزائر.

وأنظر أيضاً محمد حربي: في أصول جبهة التحرير. كتاب سبق ذكره، ص: 114–117

272 – أنظر حول دور هذا الأخير عمار حمداني: كريم بلقاسم، أسد الجبال باريس، : Balland، 1973، ص: 101–104.

273 – وقد أرغم على الإقامة في Niort بعد جولاته الظاهرة في الجزائر، التي ألهب خلالها الجماهير الفقيرة التي جاءت لتحيته.

274 – وهذا الإتهام موجه إلى السياسة التي دشنها المركزيون (بعد النجاح الذي حصلت عليه حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، في الانتخابات البلدية لنيسان 1953) ودعا فيها هؤلاء إلى التعاون الوثيق مع المحافظ الليبرالي جاك شوفاليه وقد حلل محمد حربي سياسة "المركزيين" تحليلاً مفصلاً في كتابه المذكور سابقاً: في اصول جبهة التحرير، ص: 149–154.

275 –المنعقد في Hornu في بلجيكا بين 13–16 جويلية 1954.

276 –المنعقد في الجزائر من 13–16 أوت 1954.

277 – وبصورة خاصة مزغنة ومولاي مرباح.

278 – حول مجريات الأزمة، أنظر ما قالته اللجنة المركزية للـ MTLD في مجلة الوطن الجزائري، العدد 3،1954/9/1 والعدد 1954/9/10/2 والعدد 3، 1954/9/17 لكن المصاليين عرضوا وجهة نظرهم في " الجزائر الحرة. وهنالك تحليل دقيق لتطورات الأزمة جاءنا به Rossignol P. في كتابه : الأحزاب السياسية الإسلامية. ص: 124–135، ومحمد حربي : في أصول جبهة التحرير ص: 109–171.

279 - أنظـــر أطروحتـــنا، في الملحق 1، لترى التوجيه المؤرخ في النصف الثاني عام 1952، والموجه من قبل اللجنة المركزية للدعاية الداخلية للمكتب السياسي، إلى مختلف ولايات الحزب حول وسائل النضال ضد القمع.
أمـــا المـــلحق رقم 2 فهو تقرير موجه إلى قيادة الحزب من قبل رئيس ولاية قسنطينة في نوفمبر 1942، يعطي فكرة مفصلة عن نشاطات الحزب في المنطقة. ويلاحظ فيه الحرص على ضبط جزع المناضلين: "وهكذا فإن تيارا يحرص على العمل المباشر، بدأ يظهر بعد اغتيال "حاشد" وحوادث كازابلانكا مما يتيح لنا أن نقدر درجة تنشئة وتربية مناضلينا ومسؤولينا، وتقدير ردود أفعالهم الأقرب إلى الانفصال والعاطفة منها إلى العقل."
280 - والشـــيء الذي يعبر عن هذا الموقف، هو الجملة التي قيلت داخل اللجنة المركزية للحزب، آخر عام 1948 وأول عام 1949: "نحن رجال المرحلة الأولى ورجال المرحلة الثانية. نحن رجال السياسة، والجنرالات".
ذكر ذلك مصطفى الأشرف :الجزائر: وطن ومجتمع. كتاب ذكر سابقاً. ص: 35.
281 - لم يكن للجمعية الجزائرية من نتيجة غير أنها كشفت عن استحالة الحوار بين ممثلي الدائرتين، ولا سيما نـــواب الـــ MTLD، والنواب المتطرفين في نزعتهم الاستعمارية. أنظر حول تنظيم ودور الجمعية الجزائرية:
Rens I, L'Assemblee Algérienne Cahors (Lot) inprimerie. A Constant, 1957, 285 p.
282 -ولعـــل هذا، على الأرجح هو المساهمة الأساسية للحركة الوطنية الجزائرية وبخاصة لجناحها الراديكالي، خـــلال تطورها بدءاً من نجمة شمال أفريقيا إلى حركة الانتصار للحريات، مروراً بحزب الشعب الجزائري. أنظر مصطفى الأشرف: الجزائر : وطن ومجتمع: ص: 34-36.
283 - أنظـــر Davies James.C " نحـــو نظـــرية في الثورة" Binbaum Pierre et Chazel Francois,
Sociologie Politique A. Colin, 1971,T.2, p. 256 باريس.
284 -نفس المصدر ص : 279.
285 - أنظر الأرقام لدى نوشي: نشوء الوطنية الجزائرية، ص: 35-40.
286 - إن وضـــع النقاط على الحروف الذي قامت به النجمة بنقدها، معاً، لمشروع بلوم- فيوليت و "الميثاق المطالب الصادر عن المؤتمر الإسلامي لم يزد على أن ضيق، بصورة لاحقة، من الأمل المعقود على مجيء حكومة الجبهة الشعبية لدى مختلف التيارات الوطنية الجزائرية، بما في ذلك النجمة.
287- أنظر نوشي: نشوء الوطنية الجزائرية. ص: 46-51.
288 - أنظر الجدول،في السكرتارية الاجتماعية لمدينة الجزائر: العالم الريفي والعالم المدني. ص: 37.
289 - نفس المصدر.
290 - في عـــام 1954، ارتفـــع عدد الأول إلى 984,031، والثاني إلى 8,449,332 أنظر المجموعة الاحصائية السنوية للجزائر، المجلد 1 (1939-1947) والمجلد 2 (1954).
291 - 391,000 عام 1940 و 438,483 عام 1954.
292 - 1,850,000 هكتار في عام 1940 و 1,378,400، عام 1954.
293 - يقدر عدد العاطلين عن العمل عام 1954 بنحو مليون عامل.
294 - أنظر الأرقام في كتاب روبير آرون: أصول حرب الجزائر. ص: 223-243.
295 – ولا ســـيما. إذا كان هذا الإغراء مفروضاً بالإدارة المعلنة والمضمرة للتقليل من شأن معركة التحرير الوطني، وردها إلى سلسلة من أعمال العنف و الوحشية، التي يقوم بها أناس متمردين، سيئو التنظيم، وبلا مبدأ، وكثيراً ما يكونون مقسمين إلى عصابات متنافسة، تستنفد قواها في تصفية حسابات بشعة، حاقدة. ولنذكر من

بين مشيعي هذه الصورة الخيالية، الأسماء التالية بروميرجيه سيرج: المتمردون الجزائريون، باريس. Plon (بلون) 1958، ص: 279 و تورنو مذكرات سرية عن السياسة، بلون 1958، الجزء 4، ص: 179 وكلودبايا: الأخبار السرية للجزائر. باريس. بريس دولا سيتي مجلدان. 1961، 1962، ص: 574. ودوشمان J.C Duchemin تاريخ جبهة التحرير. باريس. تابل روند، 1962، ص: 333. وآخر ما رأينا من هذه الكتب هو رائعة من الروائع الضخمة، مفعمة بالمسبقات الاستعمارية، ندين بها للقلم الحاقد دوماً لأحد العسكريين: باسم Tripier Philippe: تشريح حرب الجزائر، باريس. من منشورات فرانس آمبير، 1972، 674 ص.

296 – ومع ذلك فإن بعض الكتب تتميز عمّا سواها بمحاولة التركيب، وجهد التفكير اللذين نجدهما فيها. أنظر جانسون Jeanson.C,F الجزائر خارج القانون/ باريس السوي 1955، ص: 320، توماس أوبرمان: المشكلة الجزائرية باريس، ماسبيرو، 1961، ص: 315، Favrod Ch.H، الـ FLN والجزائر، باريس، بلون 1962، Behr Edward الجزائر المأساوية باريس – ستوك 1962، ص: 256 دافيد غوردون الجزائر الفرنسية الماضية، نيويورك، منشورات جامعة أكسفورد 1966 /ص:265 Révolution and Political Leadership : Algeria : في كتاب William, Quandt 1969/ص: 313/ لنذكر أيضاً التركيب الرائع الذي قدمه " البير بول لاتان " في " تاريخ الثورة الجزائرية " الذي نشر في فرانس أوبسيرفاتور، العدد: 619، 62/3/15 والعدد 620، 62/3/22.

297 – إن الفريسك الكبير الذي قدمه لنا Yves Courriere من خلال مجلداته الأربعة حول حرب الجزائر لا ينجو من هذه النزعة، على الرغم من الجهد الكبير في التوثيق. أنظر لهذا المؤلف: 1968 و450 ص. les fils de la Toussaint.

باريس– fayard (فايار) 1969، 614 ص. Le temps des leopards زمن الفهود
" – " 1970، 633 ص. L'heure des colonels ساعة العقداء
" – " 1971، 679 ص. Les feux du desespoir – نيران اليأس

298 – نظم الاستفتاء لتقرير المصير في أول جويلية عام 1962 واعتبر يوم 5 جويلية عيد الاستقلال الذي يطابق إحياء ذكرى الاستيلاء على الجزائر عام 1830.

299 – في كتابه " تسلسل الأحداث في حرب الجزائر "، يرى جان بول بولوا، أربع مراحل:
المرحلة الأولى: المبادرة للتمرد: من 1954/11/1 حتى 16/ 1956/3.
المرحلة الثانية: فرنسا تحاول أن تأخذ المبادرة: من 1956/3/16 حتى 1958/5/13.
المرحلة الثالثة: المبادرة للجيش الفرنسي: من 1958/5/13 حتى 1962/5/20.
المرحلة الرابعة: الإنفكاك: من 1961/5/20 حتى 1962/3/16.
انظر الـ NEF عدد خاص: " تاريخ الحرب الجزائرية، أكتوبر 1962 – نوفمبر 1963/ص: 5–18.

300 – يوم 16 سبتمبر سبتمبر 1959.

301 – كانت مفردات الحزب، من هذه الناحية، معبرة جداً وهكذا فإن عناصر الـ O.S المبحوث عنهم من قبل الشرطة الفرنسية، سموا باسم "الثقال".

302 – ولنذكر. على مستوى مسؤولي المناطق، بوضياف (من مدينة الجزائر) وبن مهيدي (من قسنطينة) وبن سعيد (من وهران). أما على مستوى المسؤولين في النواحي، فنذكر بن بولعيد وبيطاط، وديدوش، وبن طبال.

303 – عزّز هذا التضامن بين قدماء الـ O.S أن قيادة الحزب على مختلف المستويات كانت تحذر منهم وتوجه إليهم التوبيخ بعد التوبيخ، وأخضعتهم لرقابة شبه بوليسية. محمد بوضياف، "تهيئة 1 نوفمبر" في الجريدة، عدد 15 نوفمبر – ديسمبر 1974، ص:60.
304 –يقول بوضياف إن هذا اللقاء تمّ في ربيع 1952 (أنظر المقال المشار إليه قبل قليل، ص: 7، على حين أن مهري يصفه في مايو 1953، في مقاله باللغة العربية: أحداث مهدت لفاتحي نوفمبر 1954 في Al Açala (الأصالة) العدد 22. أوكتوبر، نوفمبر 1979–ص:160.
305 – وكان هذان هما هاشمي ايتود ومحمد حمادي العزيز (أو حمادي الريفي) وكانا ضابطين اصلهما من الريف درسا الدراسة العسكرية في بغداد. وأنظر حول هاتين الشخصين: زكي مبارك: حركات المعارضة في مراكش، الناشئة عن المقاومة وعن جيش التحرير (1953–1970) أطروحة من الدرجة الثالثة في التاريخ، في جامعة ايكس – آن– بروفانس، 1973، ص: 43-47.
306 –وكان عليهما أن يتصلا بقيادة الـ MTLD وخاصة مع أحمد مزغنة.
307 –وقد تألفت من بن بو العيد، وبوضياف، وديدوش، ومهري.
308 – وهذا المستودع سوف ينفجر بعد سنة.
309 – وقد انضم إليه، بعد ذلك، ديدوش، غواس وحبشي.
310 – إن الأعضاء السابقين للـ OS، لم يستطيعوا إسماع صوتهم، وقد عقد هذا المؤتمر في أفريل عام 1953 في الجزائر – وعلى ذلك، فإن العنصر الوحيد الذي استطاع التدخل، كان إذن رمضان بن عبد المالك. أما بن بو العيد الذي استدعي إلى اللجنة المركزية فقد حكم عليه بالتزام الصمت، من قبل هذه اللجنة نفسها التي حرمت على كل أعضائها توجيه النقد الذي قدّم باسمها – وأما بن سعيد، المسؤول السابق عن الـ OS في وهران، فقد وضع في مكتب المؤتمر، وبحكم ذلك، فإنه لم يكن يملك حرية التعبير عن آرائه، على الرغم من أن مواقفه كانت أقل حزماً، منذ توقيفه، وعلى ذلك فإنه عيّن في اللجنة المركزية، وتركنا وتخلى عنا تماماً، " بوضياف محمد في كلامه عن تهيئة أول نوفمبر، في مقاله المذكور سابقاً، ص:8
311 – تبعاً لبوضياف، انظر مقابلته لمندوب جريدة الموند يوم 2 نوفمبر 1962، وانظر أيضاً ما كتبه هنا وهناك، وخاصة كتابه: إلى أين تمضي الجزائر؟ باريس مكتبة الـ Etoile، 1964، ص: 69 ومقالته المذكورة آنفاً، حول تهيئة مؤتمر أول نوفمبر، ص:9.
312 – الذي نشر بين أفريل 1954 وتموز من السنة نفسها، في ستة أعداد، طبع فيها ما بين 250– إلى 300 نسخة، ولم يبق منها أية نسخة على ما نعلم، إلاّ ما تعلق بوثائق الشرطة الفرنسية، وهناك مقطع في العدد الأول من الـ Patriote، ذكر لدى Harbi ، وقد جاء فيه:" إنه أمام الأزمة الحالية، قامت مجموعة من المسؤولين من الموثوقين، والبعيدين عن النزاع، البحث عن مخرج لإنقاذ الحزب من التهديم، والموقف الذي يجب اتخاذه هو العمل على الدعوة إلى مؤتمر يحكم في كل الأشياء، ويجعل حزبنا أداة ثورية حقيقية، تكون مع الأحزاب المماثلة في المغرب والجزائر، جبهة واحدة، تعمل على القضاء على الاستعمار الفرنسي، ورد هذا النص في مقال بعنوان بدايات جبهة التحرير F.L.N في المجلة المشار إليها سابقاً، ص:137.
313 – محمد بوضياف، في كتابه: تهيئة أول نوفمبر، مصدر ذكر سابقاً، ص: 10.

314 – وفـيما يـرى بوضياف في مقاله الآنف الذكر في " تهيئة أول نوفمبر "، الذي يعترض على تاريخ 25 جويلية الذي ذكره " إيف كوريير " في كتابه Les fils de La Toussaint ص:157، لأن هذا الاجتماع أقيم قبل مؤتمر المصاليين في Hornu في 15 جويلية 1954

315 – وطـبقاً لكـلام بوضـياف، فان كثيرين ممن دعوا إلى المؤتمر رفضوا الانضمام إلينا – ومنهم، خاصة، "معـيزة" المسؤول عن مدينة Setif سطيف ومثله في ذلك "مهري"، الذي كنا نعدّه واحداً منا. ولكنه تركنا، انظر المقال نفسه، ص:10.

316 – لاسـيما، لوائح إيف كوريير، في كتابه المذكور سابقاً ص: 157 و W.B Quandt، في كتابه: الثورة وقيادتها، مصدر سابق، ص:287.

317 – بوضياف: تهيئة نوفمبر، ص: 10.

318 – وهـو الذي قدم التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية المؤلفة من : (بوضياف، بن بو العيد، ديدوش، بـيطاط، وبـن مهيدي) أما رابح بيطاط فقد قدم لائحة مختلفة، ويوضح أن بن بو العيد هو الذي انتخب لهذا المنصـب.، أنظر :بيطاط: "كيف هيأنا لأول نوفمبر 1954" في مجلة الاكـبرس العدد 1477 –1979/10/27 ص: 144 – 145.

319 – ويقول بوضياف، أن الانتخاب الأول أعطى 18 صوتاً لهذا الأخير، و4 أصوات متناثرة.

320 –محمد بوضياف: تهيئة 1 نوفمبر" ص: 11.

321 –نفس المصدر السابق، ص: 11–12.

322 –وحول تردد كريم بلقاسم، وقراره بالانفصال النهائي عن المصاليين، عمار حمداني: كريم بلقاسم. أسد الجبال،ص: 115–130.

323 – وقـد اجـتمع كـل من بوضياف وديدوش وبن بلة في برن في أوت 1954، للاتفاق على الخطوات والأعمال التي يجب القيام بها للحصول على الأسلحة و إيصالها إلى المكان المناسـب.

324 – أنظر بوضياف : نفس المصدر، ص: 13.

325 –" " " " ص: 14.

326 – ويوضح بيطاط ذلك بقوله: اخترنا أول نوفمبر، عيد كل القديسين، لأن الأخبار التي جاءتنا تقول: إن بعـض العسكريين من الجيش الفرنسي يجازون أثناء الليل. وكان هدفنا الأول مهاجمة إحدى الثكنات للحصول على الأسلحة للمناضلين: وكان هذا سبب اختيارنا أول نوفمبر. أنظر رابح بيطاط " كيف حضّرنا لأول نوفمبر 1954

327 – وكانت هذه قد تلقت بكثير من الريبة تلك التحذيرات التي صدرت عن أحد ضباط المخابرات الكبار في الجزائـر. إذ أن العقـيد Schoen أنذر بقرب قيام الصراع المسلّح. أنظر حول هذه النقطة: آرون: أصول حـرب الجزائر 1962، باريس فايار، ص: 317، ايف كوريير: أبناء عيد كل القديسين ص: 98–102. وأنظر بشكل خاص. بول شووين Schoen الأسباب المتجاهلة لحرب الجزائر" في Ecrits de Paris، نوفمبر 1958، ص: 34–44

328 – باستثناء كريم بلقاسم الذي كان منذ عام 1947 مع رجال المقاومة في القبائل.

329 – قسمت الأرض الجزائرية إلى خمس مناطق ستحمل فيما بعد اسم الولايات. ولم تُدخل الصحراء في هذا التقسيم الأرضي.

330 – تبادل المنصب مع رابح بيطاط.
331 –تأميناً لاستمرارية المعركة، سمي لكل رئيس منطقة، رئيس معاون: بشير شيهاني (للاوراس) ويوسف زيغوت (شمال قسنطينة) عمر أوعمران (للقبائل) بشير سويداني (للجزائر) ورمضان بن عبد المالك (وهران).
332 – ويعتبر كانتQuandt أن ثلاثة أرباع الثوريين في النواحي ذات النشاط المستمر من أصل ريفي غالب. وعند المؤلف أن الوصف "بالثوري" يشير إلى أولئك الذين انفصلوا عن الـ MTLD في مايس، وساهموا مساهمة نشيطة في اندلاع الصراع المسلّح وأنظر Quandt william B.
Revolution and political leadership.73
333 – باستثناء آيت أحمد، ابن قائد.
334 – وكان أكثرهم ثقافة هو آيت أحمد الذي كان آنئذ في مستوى البكالوريا، أما بوضياف وبن مهيدي، وديدوش فكانوا في مستوى الكفاءة، أما الآخرون فلم يزيدوا على مستوى التعليم الابتدائي العالي.
335 – بن بلة، بو ضياف، كريم بلقاسم
336 – أنظر شهادة بن بلة، في كتاب Robert Merle أحمد بن بلة، باريس غاليمار –1965،ص:31–59.
337 – أنظر ويليام كانت. الثورة والقيادة السياسية. كتاب ذكر سابقاً ص: 80–81
338 – ويلح بوضياف بشكل خاص على هذه النقطة: " فأول نوفمبر كان أولاً وقبل كل شيء نتيجة تمرد، وإعادة نظر في كل الأجهزة القائمة، أي قطيعة نهائية مع كل الحركات الوطنية القديمة " أنظر الجريدة 21 فيفري 1970، ص: 6
339 – أنظر نص النداء في : المجاهد، عدد 4
340 –" " " " " " المصدر السابق
341 – في أول نوفمبر، لم تكن أعداد المناضلين تزيد عن الثلاثة آلاف
342 – أنظر الأرقام التي قدّمها محمد بوضياف: تهيئة أول نوفمبر ص: 14
343 –أنظر Regis Debray : ثورة داخل الثورة؟ باريس. ماسبيرو 1967. صفحة. 139
344 – وبهذه المناسبة يؤكد عمار أوزغان:"أن الأصالة الأساسية تكمن في الشروط الأساسية لانفجار التمرد في أول نوفمبر 1954– وليس من غير المجدي أن نعود إليها، على ضوء التوضيح الشخصي لرائد كان يتحدث إلى الأطر: إن حلين اثنين كانا مطروحين على مجموع الـ 22: فإما البدء بالتنظيم والتفجير بعد ذلك، وإما التفجير أولاً، والتنظيم بعد ذلك.
وكنا مرغمين على اختيار الحل الثاني، أي أن نطلق الرصاصات الأولى كيما تخلق جواً نفسياً ملائماً لتنظيم الثورة، على المستوى الوطني أنظر ذلك في عمار أوزغان: "أفضل معركة، باريس، جوليار 1962، 200 ص
345 – حول هذه النقطة، أنظر A.G. Frank "من هو العدو المباشر. في تنمية التخلف. باريس ماسبيرو، 1972، ص : 359 وما بعدها.
346 – إن فكرة البؤرية التي تعتبر بؤرة المقاومة، كنواة لحزب طليعي مقبل، قد أدت في إطار أمريكا اللاتينية إلى انحراف نشاطوي activiste يرفع من قيمة الفصائل المعبئة للعمل المسلّح، ويقلّل من قيمة المرحلة السياسية التحضيرية مما أدى بالصراعات المسلّحة التي قامت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، ولا سيما في بوليفيا، إلى إخفاقات مأسوية. أنظر من أجل الإطلاع على نقد "البؤرية" بصورة عامة، ونقد أطروحات Regis Debray خاصة: Frank "الطبقات الاجتماعية السياسية، وسياسة ريجي دوبري" في تنمية التخلف. ص: 351–355،

وأنظـــر بشـــكل خاص Andrade(de)Marcelo : ملاحظات حول أطروحات ريجي دوبري. الأزمنةالحديثة، العـــدد 275 مــايس 1969،ص: 2009- 2036 أنظـــر أيضاً رد دوبري على هذه الانتقادات في كتابه: نقد الأسلحة.باريس. سوي. 1947 المجلد 1، ص: 172-182 والمجلد 2. ص: 252-275

347 – ولا ســيما في الجزائـــر والأوراس، والقبــائل. وأنظر حول تفاصيــل العمليــات التي تمت من 31 أكــتوبر و1 نوفمــبر 1954 : إيف كوربيو. أبناء عيد جميع القديسين. القسم الثالث: "التمرد، ص: 287 وما بعدها.

348 – ويقــول الحـــاكم العام للجزائر جاك سوستيل، بهذه المناسبة: أظن أن حل MTLD من قبل حكومة " منديس فرانس " أساء أكثر مما أحسن، في كتابه " الجزائر المحبوبة والمريضة ". باريس، بلون 1956، ص: 28

349 – الــ MNA. هي الحركة الوطنية الجزائرية التي أنشأها مصالي في نوفمبر 1954. ولما كانت هذه الحركة راسخة الجذور في فرنسا بين المهاجرين، فإنها سبّبت صعوبات جدّية لحركة التحرير عام 1955

350 –أنظـــر حـــول اتساع منطقة نشاط جيش التحرير Tripier Philippe تشريح حرب الجزائر. باريس. منشورات فرانس أمبير 1972 ص: 73-80

351 – و قـــد أعلن يوم 3 أفريل 1950 (ونشر في الجريدة الرسمية في 7 أفريل 1955) وهو يقيم نظاماً وسطاً بين الوضع الطبيعي، والوضع الاستثنائي.

352 – -إن المــناطق الــتي طبّق عليها هذا القانون هي: الأوراس، والقبائل، وشرق قسنطينة، يوم 4 أفريل 1955. أما نواحي بسكرة والواد Oued فقد طبق عليها يوم 18 أفريل. وفي 16 مايو عمّم قانون الطوارئ على مجمـــوع محافظة قسنطينة، ومجموعة نواحي أخرى من محافظات الجزائر ووهران. وفي 30 أوت أخضعت أرض الجزائر كلها لهذا القانون.

353 –إن عناصـــرها تضـــاعفت ســـبع مرات خلال ستين، فمن 50 ألفاً (في نوفمبر 1954) إلى 80 ألفاً (في فيفري 1955)، و180,000 في ديسمبر 1955) و250,000 (مايو 1956) 350,000 (أوت 1956)

354 – أنظر حول هذه الحوادث، Yves Courriere : زمن الفهود. ص: 183 وما بعدها.

355 – جديرة بأن توضع على مستوى حوادث مايو 1945

356 –إيف كوربير. نفس المصدر، ص: 187

357 – قـــتل ديـــدوش مراد يوم 8 فيفري 1955، خلال أحد الصراعات. وفي يوم 14 فيفري سجل اعتقال مصطفى بن بو العيد على الحدود التونسـية الليبية، وفي 23 مارس اعتقل رابح بيطاط في الجزائر.

358 – إلا في الأوراس، التي ستعرف بعد توقيف بن بو العيد أزمة طويلة.

359 – يـــن يوسف بن خده، وسعد دحلب، والأمين دباغين، كل هؤلاء أخرجوا من السجن على أثر التدابير المهدئة التي أمر بها الحاكم العام جاك سوستيل، بأمل إبعادهم عن تأثير جبهة التحرير، وتأليف جبهة جديدة منهم يمكن أن تستخدم ككتلة مناورة.

360 – أنظر حول هذه النقطة معمري خالفة: "الأمم المتحدة أمام المشكلة الجزائرية (1954-1962). الجزائر S.N.E.D، 1969، ص: 64-71

361 – وهكذا أصبحت في حدود الخمسين ألفاً، خلال عام 1956

362 – أنظر حول هذا الموضوع رواية إيف كوربير في كتابه: زمن الفهود ص: 216-233

363 – قانون 16 مارس 1956 (ونشر في الجريدة الرسمية يوم 17 مارس 1956)

364 – أنظر حول هذا الموضوع Rens Ivo. الجمعية الجزائرية، ص: 242-244

365 – إن دائـــرة الإعلام التابعة لمكتب الوزير المقيم في الجزائر، تعترف بالتقدم الذي أحرزته حركة التحرير على الأرض خلال السنة الأولى: "فلقد استطاع التمرد في فيفري عام 1956 أن يسترد ثلث الجزائر الشمالي، وتحققت لعناصره إمكانية الاتصال، وتحسن تسلحهم، وازداد عددهم باستمرار. ثم إن حرب الكمائن السعت. وكان نظام الفدائي الذي يخضع له الأهالي، يرغمهم على ازدواجية في السلوك. كانت هذه تشيع في كل مكان. وكذلك فإن أعمال التخريب والتدمير تتكاثر. ثم إن الاضطرابات التي كانت تحدث في بعض المدن، كانت تنذر ببداية العمليات الفدائية. وبدأت الحياة الاقتصادية بالهبوط في المناطق اللاآمنة. وفي كل يوم تتكاثر عدد القرى الـــتي تعلن حالة العصيان، وتأتي حركة التحرير فتقيم فيها إدارة بدائية، وعدالة مختصرة وسريعة، وقد استشهد بهذا النص "جول موش". في عام 1961، السلام في الجزائر، باريس، لافون 1961، ص: 77-78

366 – إن القائمـــة الـــتي اعتمدها إيف كوريير في كتابه (زمن الفهود، ص: 371) والتي لا يبدو أنها كاملة، تذكـــر الأسمـــاء التالية : عن القبائل (كريم بلقاسم، محمد السعيد- عميروش- قاسي)، شمال قسنطينة (يوسف زيغـــوت، الأخضـــر بـــن طبال. مصطفى بن عودة- علي كافي- حسين روي‌باح - إبراهيم مزهودي)، منطقة الجزائـــر (عمـــار أوعمران- صادق- سي محمد) الجزائر (عبان رمضان)، وهران (العربي بن مهيدي). ويذكر عمار حمداني (كريم بلقاسم، أسد الجبل، ص: 177) لمنطقة الجزائر، اسماً إضافياً هو السي شريف

367 – كان أهم محرريه هم عبان رمضان، يساعده عمار أوزغان، ومحمد البجاوي. أنظر في ذلك عمار حمداني في كتابه: كريم بلقاسم، أسد الجبال. ص: 175 وهو يضيف اسم شنتوف.

368 – إن المفـــوض الشـــرعي والوحيد يظل جبهة التحرير، بالنسبة إلى الجزائر. وكل المسائل ذات العلاقة بتمثيل الشعب الجزائري. هي من اختصاص جبهة التحرير حصراً على ما يوضحه النص الذي أقره المؤتمر.

369 – تـــلخص المجاهد بعد أن تصف ما حدث في اجتماع بريوني المنعقد يوم 18 جويلية 1956 بين الرؤساء تيـــتو، وناصـــر، ونهرو، إلى القول : إنه يجب اعتبار الوسيلة الداخلية، أمراً أساسياً، يتعلق به كل شيء، وإليه تســـتند كل ديبلوماسية. ذلك أن هذه تسهل بقوة عندما تتعزز الوسيلة الداخلية كل يوم. وهكذا نفهم مؤتمر بـــريوني الذي عبر لنا عن مودته، بحكم المثل الأعلى في العدالة، وكذلك، وبالقوة نفسها، بحكم مقاومتنا التي لا يمكن أن تغلب. E.M.,N2

370 – الولايـــة الأولى هـــي (الأوراس)، والولاية الثانية هي (قسنطينة)، والثالثة هي منطقة القبائل، والرابعة (منطقة الجزائر)، والخامسة (وهران) والسادسة (الصحراء). أما الجزائر المدينة فتعتبر منطقة مستقلة (ZAA)

371 – أكبر رتبة هي رتبة العقيد (صاغ ثان)، ويكون صاحبها حاكم الولاية يعاونه ثلاثة مقدّمين (صاغ أول). أما رئيس المنطقة، فله رتبة الكابتين أو ضابط ثان)، يساعده ثلاثة نواب(برتبة ضابط أول). ويُمنح رئيس الناحية رتبة سوليوتنان، يساعده ثلاثة ملازمين. أما رئيس القسم فهو وكيل يساعده ثلاثة عرفاء وفي آخر التسلسل نجد الكابورال (أي الجندي).

372 – أنظر حول تنظيم الـــ CNRA، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ونشاطه محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والعدل (بروكسل، منشورات الـــ Aljd 1961)، ص: 91-97

373 – إن قائمـــة الـــــ CNRA المنشورة في العدد الرابع من المجاهد، تشتمل على أسماء مستعارة كثيرة. أما قائمـــة ويلـــيام كانـــت. في كتابه المذكور سابقاً، ص: 288 فتشتمل على اسمين متازع فيهما: بشير الشهاني كمساعد مصطفى بن بو العيد، ومحمد شريف الذي أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية الثانية. ويضع محمد بجاوي

في كـــتابه: حقائق حول الثورة الجزائرية، باريس، غاليمار، ص: 113، اسمي صلاح لووانشي ولطفي، الرئيس المقـــبل للولاية الخامسة الذي يحل محل العقيد بو مدين هذا وأن الشهادات التي تلقيناها من أشخاص أخرين لا تسمح لنا بالحسم في هذه المسألة بشكل سليم.

374 – الذي يكون قد حّل محل الزعيم النقابي عيسات إيدير الذي اعتقل منذ 24 مايس 1956

375 – كبديل عن زيغوت يوسف الذي آثر أن يبقى على رأس ولايته

376 – وهذا الوصف المستعمل عادة للإشارة إلى رؤساء الأحزاب القديمة، يعبر عن تخوف الأكثرية من أولئك الذيـــن حملـــوا الســـلاح، من السياسة، وهو تخوف مستوحي من التوحيد بين السياسة وبين العمل الانتخابي والإصـــلاحي، للأحزاب الوطنية القديمة، وهكذا أصبحت كلمة السياسة ذلك اللقب الهجائي الذي يدل على ممارســـات هذه الأحزاب، أي على مجموعة حيل، ومناورات، ومصالحات، أي على الأعمال العابثة المجردة من النجع والمبادئ معاً.

377 –والهدف موضح تماماً في النص "المســـودة" لبرنامج مؤتمر الصومـــام، حيث يمكنـــنا أن نقرا هذا المقطع :"تعزيـــز النضـــال الإيديولوجي ضد كل عودة جديدة للنزعة الإصلاحية، وكل محاولة لتجمع القوى المعتدلة تقليدياً، أو الإدارية.

378 – وهي منظمة سياسية –إدارية. ولنشر إلى أن الOPA صيغة خاصة بالإدارة والدوائر الفرنسية الخاصة. وعلى ما نعلم فإن جبهة التحرير لم تستخدمها قط.

379– إن قـــنابل منظمات الفرنسيين في الجزائر، سبقت، زمنياً، قنابل كوماندو جبهة التحرير. أنظر حـــول هـــذه الـــنقطة محمـــد البجـــاوي، في كـــتابـــه: معركـــة مدينة الجزائر أم معركـــة الجزائر. من منشورات غاليمار، 1972،ص240.

380 -وكـــان بين أوائل رجال المقاومة الذين حملوا السلاح أول نوفمبر 1954.وقد اعتقل بعد أسبوع، في 8 نوفمـــبر خلال صدام مع الفرنسيين، وعلى الرغم من جراحه (في الفخذ، واليد اليسرى، والعين اليسرى)فقد حكم عليه بالموت، وأعدم.

381 -جـــندي هارب، شارك في فرقة الكوماندو التي كان يقودها علي خوجه إلى كمين ساكامودي يوم 25 شباط 1956، رشّت خلاله سيارة كبيرة، وسيارتان صغيرتان.

382 -انظـــر حـــول أعمالهم المضادة للإرهاب، المقالة التي عنوانها "النزعة المعارضة للإرهاب– عقاب العين بالعين،Historia Magazine، عدد 28، ص 407–474.

383 -وحول تفجير جادة تيب، أنظر إيف كوريير، زمن الفهود، ص 379–383.

384 -وهو محافظ بوفاريك ورئيس اتحاد محافظي الجزائر، القوي.

385 -يعزو محمد البجاوي في (معركة مدينة الجزائرص:243–244)هذا الاعتداء إلى مناضل جاء خصيصاً من المكان الذي كان فيه، لكي يهيء هذا الاعتداء. وهو لا يكشف عن اسمه. ويؤكد أنه لا يزال حياً، وأنه من حقه وحده أن يعرف بنفسه، إذا هو شاء.

386 -وســـتمر هذا الإضراب من 28 جانفي إلى 4 شباط 1957.وقد اختير هذا الموعد ليتوافق مع مناقشة القضـــية الجزائـــرية في الأمم المتحدة. أما الإضراب الذي قام في أول نوفمبر 1956 فقد كان تكراراً لإضراب الثمانية أيام.

387 -أنظــر حول مختلف مراحل "معركة الجزائر" ياسف سعدي (أو السعدي)Saadi. ذكريات من معركة مديــنة الجزائـــر. باريس Julliard، 1962 ص 125. وانظر Tillon Germaine في كتابها Les ennemis Complementaires.بـــاريس، منشــورات مينوي، 1960، ص 219. وانظر إيف كوريير في كتابه المذكور سابقاً: زمن الفهود، ص:443-569.

388 -أنظــر الوصف الدقيق الذي يقدمه عنها، صاحبها، في كتابه: Guerre ,revolution,subversion،، بـــاريس، روبير لافون 1968،ص: 163-185، وانظر مقاله أيضاً في Historia Magazine، العدد 225، ص: 965-972.

389- أنظر حول هذا الموضوع،شهادات الجنود المجموعة في ملف جان موللر، في Cahier du Temoignage Chretien، العدد 38. وكذلك ملفHenri Alleg، مدير Alger Republicain، الذي أوقف وعذب على يد الشرطة الفرنسية: في La question، باريس. منشورات مينوي، 1958،ص 112.

390 -أنظر:

Simon P.H. Contre la torture ,Paris, Ed. du Seuil, P:125-1957 – Vidal Naquet, P.La raison d Etat, Paris,ed. De Minuit, 1962 P : 331. Arnaud G. Verges J, Pour Djamila Bouhired,Paris, ed de Minuit 1957,P:112.– Simone de Beauvoir, G.Halimi: Djamila Boupacha, Paris, Gallimard,1962, P:281.

391 -وقد شغل خلال معركة الجزائر منصب السكرتير العام لمديرية الشرطة، وكلف بالشرطة العامة.فأعرب عـــن مناهضـــته للأســـاليب القمعـــية، التي يستخدمها المظليون، في رسالة قدم بها استقالته لوزير المقيم روبير لاكوستـــــت. أنظر نص هذه الرسالة لدى إيف كوريير، في كتابه زمن الفهود، ص:515-517. أنظر أيضاً الرســـالة المذكـــرة التي وجهها لأعضاء لجنة الإنقاذ لدى P.Vidal Naquet، في كتابه المذكور قبل قليل: La raison d Etat، 1962، ص:187-202.

392 -ولا شك أن هذا الرقم أقل من الحقيقة، بمقدار ما كانت الاعتقالات تتم بصورة عشوائية، وبالتالي فإنها تتم بدون أوامر رسمية

393 – جريدة الموند، من يوم 29ك2 إلى 5 شباط 1957.

394 – يقدر الجنرال ماسو (معركة الجزائر، ص: 84-104) أنه نجح في تحطيم الأحزاب بإرغامه العمال على المجـــيء إلى أمكنة عملهم بالقوة أو بالتهديد، وكذلك بفتح أبواب المخازن بالقوة. ولكن مجرد اللجوء إلى هذه الأساليب يبرهن بالفضل الصور على قلة حماسة العمال والتجار في استئناف أعمالهم، بمقدار ما يبرهن على حسن انقياد الشعب المسلم لشعار الأضراب.

395 – انفجـــرت بعض القنابل يوم 10 فيفري 1957 في الملعب البلدي في الجزائر وفي ملعب البيار. يوم 3 جـــوان، هـــو "حـــادث اعـــتداء المصابيح" – وفي يوم 6 جوان أدى انفجار قنبلة إلى ضحايا كثيرة في كازينو الكورنيش.

396 – وقد تم ذلك يوم 24 فيفري 1957 – وسيعتبر منتحراً يوم 5 مارس

397 – ويمكن التســاؤل هنا لماذا لم يمنع جيش التحرير، إنشاء هذا الخط المكهرب وأهمل هذه الناحية الهامة من المعركة. الحقيقة أن هذا الإهمال قد نشأ عن سوء تقدير هذا السد إذ ظن قادة الجيش ورؤساء الولايات، أن هذا

الخط سيكون سهل العبور. ثم إن الولاية رقم واحد بعد موت مصطفى بن بن بولعيد المأسوي، كانت في فوضى كاملة، ولم تكن قادرة على القيام بمعركة ناجحة ضد إقامة هذا السد

398 – أنظـــر مـــن أجـــل معـــرفة أوثق لهذا الجهـــاز الدفاعي، لـــخط موريس، مقال Veillee d'armes "للكاتب: Buchoud. وذلك في Historia magazine، عدد 234، ص: 1217–1124

399 – ولم يكن قد بقي فيها إلا أربعة أعضاء: كريم بن خدة، عبان، ودحلب بعد موت بن مهيدي

400 – إن التمييز هنا شكلي محض. وليست القضية أن ننفي الدور السياسي جداً لجماعة "العسكريين"، ولكن أن نبرز أهميتهم، ونشير إلى الدور الفني المحض للسياسيين.

401 – أمـــا الولاية السادسة، ولاية الصحراء، التي اضطرب أمرها بعد موت رئيسها العقيد علي ملاح في مايس 1957، فإنه لم يكن لها أي ممثل.

402 – وهو منسق وحدات الولاية الأولى، المقيمة على الحدود التونسية.

403 – الذي قاد ولاية شمال قسنطينة بعد موت يوسف زيغوت، يوم 23 سبتمبر (سبتمبر) 1956

404 – الذي حل محل العربي بن مهيدي على رأس ولاية وهران.

405 –كلف بن خدة بتمثيل جبهة التحرير في لندن، ودحلب بتنسيق دوائر الإعلام التابعة لجبهة التحرير،

406 – الذي كلف من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ بتأمين تنسيق العمل الخارجي لجبهة التحرير، وكان تعيينه في هذا المنصب واحداً من أسباب النزاع الذي قام بين لجنة التنسيق وبين الوفد الخارجي لجبهة التحرير

407 –وكلف بتمثيل الجبهة في دمشق

408 – ولتشـــرح صـــحيفة جبهة التحرير، هذا القرار، بالصورة التالية: "إن تعيين بعض المسؤولين الموقوفين والمسجونين، داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، يبرز كم تقضي المصلحة العامة للثورة بإبقاء هؤلاء الناس الذين كانوا بـــين من نظم الثورة وجعلها تنطلق أول نوفمبر 1954، داخل الأجهزة القيادية. المجاهد، العدد 2، أول نوفمبر 1957.

409 – وهو يتألف من بن طبال، و بوصوف، وكريم

410 – وهـــذا الثلاثي هو الذي لم يتأخر، لدى معارضة عبان رمضان، عن تصفيته جسدياً في ديسمبر 1957. أنظـــر حول ظروف هذا الموت المأسوي حديث البجاوي في كتابه: حقائق حول الثورة الجزائرية، ص: 151–162، وإيف كوريير في كتابه : ساعة العقداء، ص: 183–192

411 – إن موت عبان رمضان يختصر عدد العسكريين داخل لجنة التنسيق إلى ثلاثة

412 – الذي يعطي صلاحية إنشاء هذه الحكومة إلى لجنة التنسيق

413 – رئيس الولاية الثالثة.

414 –رئيس الولاية الخامسة

415 – أنظـــر حـــول شبكة الاتصالات هذه، جريدة المجاهد، عدد 19، تاريخ 18 أفريل 1959: "إنجاز كبير للثورة الجزائرية"

416 – قـــدرّت خسائر الفرقة العاشرة المظلية التي كان يقودها الجنرال ماسو، والعاملة في المنطقة الفاصلة بين المدية Medea وبالسترو Palestro – في المدة الواقعة بين 1/1/ 1958 و 1958/3/31 بـــ 157 قتيلاً، منهم 7 ضباط و 376 جريحاً، منهم 13 ضابطاً. (أنظر جاك ماسو: السيل والسد، باريس، بلون، 1972، ص 19) كما

قدرت بين 1958/10/1 وآخر عام 1958 في الفرقة نفسها، وفي منطقة البروالية بـ 58 قتيلاً، منهم 9 ضباط و 146 جريحاً منهم 5 ضباط (نفس المصدر، ص: 260-261.

417 – واسمه الحقيقي هو بلحاج جيلالي عبد القادر. وهو عضو سابق في المنظمة الخاصة. وقد تعاون مع مكاتب المخابرات الفرنسية، ويشكل معهما مقاومة مضادة في منطقة أورليان فيل. أنظر حول هذا الحادث، إيف كوربير "ساعة العقداء. ص 245-251

418 – أن التنظيم المشترك للمناطق الصحراوية OCRS، يمدّ سلطانه إلى المناطق الصحراوية من الجزائر وموريتانيا والسودان الفرنسي، (سمي فيما بعد باسم مالي) والنيجر وتشاد، وكانت غايته المعلنة رسمياً في المادة واحد من قانون 10 ك 2 – 1957 هي الارتقاء والتوسع الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية، والواقع أن الأمر يتعلق بفصل الصحراء الجزائرية عن بقية البلاد وأعطائها وضعاً قانونياً خاصاً: أنظر إقامة وزارة الصحراء في 21/ 6/ 1957 تطمح إلى هذه الغاية

419 – انظر : المجاهد: عدد 2، سبتمبر 1956، عدد 12/ 15 نوفمبر 1957، عدد 22، 16 أفريل 1958.

420 – أنظر المذكرة التي قدمتها CCE ، لجنة التنسيق والتنفيذ، إلى الحكومة التونسية – المجاهد العدد: 22/ 7 / 1958

421 – أنظر "الستاندار أويل في الصحراء" في المجاهد. العدد رقم 6،36. فيفري 1959

422 – أنظر النص الكامل للتصريح في المجاهد، عدد 36، 6 فيفري 1959

423 – حول النسبة بين الجيش الفرنسي والمقاومة التي يقودها الجنرال بلونيس، أنظر Bromberger Serge.Les rebelles algériens وكذلك – Clarck Michacel Algeria in turmoil,p. 251-253، ثم ايف كوربير: ساعة العقداء ص: 57-48

424 – اكتشفت آثار مجزرة حقيقية قريباً من مقر قيادة بلونيس، بعد موته.

425 – التي تجعل من الزعيم الرئيس الحقيقي للثورة

426 – قتل يوم 14 جويلية 1958 خلال الحملة التي قيدت ضده من قبل الجيش الفرنسي

427 – من كلمة "الأزرق" أو "بزة الوقاد" التي تدل على دليل الشرطة الفرنسية وقد استخدم الزرق بكثرة من قبل الجيش الفرنسي، خلال معركة الجزائر لتمزيق شبكات جبهة التحرير

428 – من 12/10/ 1957 حتى 1958/2/8، ولم يكن هناك اقل من ثلاثين حادثاً، على الحدود الجزائرية التونسية.

429 – وقام هذه الوسائط السيدان مورفي وبيلي Beeley. وقد تمت بعناية الحيلولة دون تدويل المشكلة الجزائرية بعد سحب الشكوى من مجلس الأمن. ولم تنس جبهة التحرير، بهذه المناسبة، أن توجه النقد الشديد لهذه المناورة، وتلوم تونس بصورة غير مباشرة، لأنها قبلت هذه التسوية في إطار غربي حصراً. أنظر "الجزائر والوساطة الإنجليزية– الأمريكية" المجاهد، عدد 19 (1958/2/28) "وأين نحن من الوساطة ؟ " المجاهد. عدد 20 (1958/3/15)؛ والدرس الذي يفرض نفسه" المجاهد، عدد 1958/4/21،1 "من الوساطة إلى الأزمة الفرنسية" المجاهد، عدد 22/ 1958/4/16

430 – كان هذا الاتفاق يقضي بترحيل الجيوش الفرنسية من تونس، باستثناء بنزرت.

431 – وبعد أن سقطت حكومة غايار، حاول كل من بيدو، ثم بليفن، فأخفقت محاولتهما في تأليف الوزارة. ولم يستطيع بفليملان Pflimlin أن يفوز بالترشيح إلا 1958/5/13/ بعد أن رشح يوم 10. لكن هذه الحكومة

لم تعش إلا أسبوعين دون أن تمارس السلطة فعلاً. ولم يكن لها من الوقت إلا ما تستطيع به تمشية المعاملات الجارية اليومية. في جو من الفوضى والاضطراب.

432 – حول حوادث 5/13/ أنظر بروميبرجيه في كتابه: الثلاث عشرة مؤامرة. في 13 مايس باريس، فايار 445، 1959 ص. ثم فرميو Fermiot دوغول وحوادث 13 مايس، باريس، بلون، 493، 1965 ص. و13 مايس بلون 1958، 185 ص. جيران Gerin، جزائر 13 مايس. باريس، غاليمار. 239، 1958 ص.

433 – إننا نستجرأ ونقول هذه الجملة المضادة لكي نتحدث على مثال المدافعين المتحمسين عن " الجزائر الفرنسية" أو المخلصين اللا شرطيين للجنرال دوغول : Dronne R، ثورة مدينة الجزائر، باريس منشورات فرانس امبير 1958– ص: 239؛ Pado D 13 مايس– التاريخ السري لثورة ما، باريس منشورات باريس 1958؛ سوستيل: الأمل المخين باريس، منشورات الألما، 1962 ص: 38 وما يتبع

434 – نشر هذا القانون يوم 5 فيفري 1958، بعد أن رفضته الجمعية الوطنية الفرنسية مرة أولى، في 30/9/ 1957. وهو يوصي تقسيم أراضي الجزائر إلى خمس مناطق. تتمتع كل منها ببعض الاستقلال (ولكل منها جمعية وطنية، وحكومة مسؤولة أمامها). وموحدة فيما بينهما بعلاقات فدرالية. وعندما يعلن هذا القانون أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية (المادة الأولى)، فإنه يرسم حدود هذا الاستقلال. وعندما ينشئ دائرة انتخابية واحدة، فإنه لا ينسى أن يضمن التمثيل المتساوي للأقلية الأوروبية داخل المجلس المحلي، مما يجعلها قادرة على قطع الطريق على كل قرار لا يكون على هوى ممثلي هذه الأقلية.

وعندما نقدت لجنة التنسيق والتنفيذ هذا القانون، لاحظت أنه أقل من نظام عام 1947. ومن قانون 1919، ومن النصوص الأساسية التي جعلت الجزائر مستقلة مالياً، عام 1900 أنظر المجاهد، عدد 11، أول نوفمبر 1957. وفي وسع القارئ أن يعود إلى أوبرمان توماس في " المشكلة الجزائرية، ص: 176+190، لمعرفة كيف نشأ هذا القانون، وما هو محتواه، وبخاصة مقارنته مع نظام الجزائر 1947. أما نص قانون 1947، ونص القانون الجديد، فنراها في الصفحات 286–303، من هذا الكتاب الأخير

435 – ومع ذلك فقد استقبلت ببرودة كافية حتى من هذه الأوساط نفسها، وذلك عندما ظهر جاك سوستيل، الحاكم العام للجزائر يومئذ، وكأنه المحرض عليها والمدافع المتحمس عنها. وإذا شاء القارئ أن يعرف مشاريع الاصلاح التي يدعو إليها هذا الأخير، فليقرأ: جاك سوستيل في كتابة، الجزائر المحبوبة والمريضة، ص 95. وأوبرمان توماس في "المشكلة الجزائرية، ص 157 وما بعدها

436 – وعندما امتدح الجنرال ماسو Massu عفوية "حركة التآخي" التي دعي إليها في 16/ 5/ 1958، وضح ذلك بعفويته الفظّة قائلاً: بديهي ان تظاهرة جماهيرية كانت تهيّأ وتنظم. ولكن أحداً لم يفكر باشراك الناس فيها رغماً عنهم. فمسلمو القصبة لم يحتاجوا إلى رجاء لكي يغدوا إلى الساحة العامة. وكان كافياً أن يؤكد لهم أنهم سيستقبلون فيها استقبالاً حسناً، إذا هم جاءوا إليها. وكانت تعليمات ترنكييه Trinquier تسهل قيام مواكب وعراضات ومظاهرات، تأخذ طريقها بصورة منتظمة إلى حيث ينبغي. وكان عمل الكابتين سيرفان Sirvent الدؤوب، العميق، المستمر، الشخصي، قد بلغ هدفه. وكان قد ساهم مع الزوافد – أي جنوده الفرنسيين الذين يلبسون الثياب المغربية – في معركة الجزائر Alger، أي في العمليات البوليسية، إلى جانب مظليين ماير Mayer وبيجار Bigeard، وجانيير، الذين قاموا كل بدوره في مجال الحلاقة الذي يعلّمان يعرف حتى قبل الحوادث كل متاهاته، وتعرجاته السريّة. ولقد استخدم المتحازين إليه من جبهة التحرير اللابسين "بزة الوقّاد". أنظر: جاك ماسو: "السيّل والسدّ" ص : 94؛ وعندما تذكر السمعة الكركيهة والدور الشديد القمع الذي لعبه بيجار

وترينكييه و"السيرفانات" الآخرين، خلال معركة الجزائر – فإنه لا يمكن ان تخطئ حول الطريقة التي نظمت بها مظاهرات 16 مايس وحول صفتها العفوية. بل إن هذه "العفوية" قد كانت باعتراف العقيد ترينكييه، تُهيأ منذ زمن بعيد، أنظر: ترينكييه روجيه، انقلاب 13 مايس، باريس، منشورات L.Esprit nouveau 1962، ص: 145–140

437 – حول "عملية التآخي"، أنظر، شهادة لانتان Lentin في كتابه جزائر العقداء. باريس Petite bibliotheque republicaine، 1958، ص: 66–68، ومقاله: "جبهة التحرير في مايس 1958: التراجع الستراتيجي". في هستوريا ماغازين، عدد 225، 10/23/ 1972 ص: 1589– 1593، الذي يتناقض مع مقال ماري إلب Marie Elbe " "ساحة التآخي" الذي ظهر في نفس العدد من هذه المجلة، ص: 1581–1588

438 – ويتضح هذا الالتباس في الصورة التي رسمتها للجنرال دوغول صحيفة جبهة التحرير في مقال عنوانه: "من هو دوغول" وإليك مقطعاً متميزاً منه: "ذلك الرجل (دوغول) الذي كان نافذ البصيرة، عظيم الشجاعة، كبير العناد، عندما كان الأمر يحتاج إلى حماية وطنه، ضد ظلم المحتل، ذلك الرجل الذي كان يجسد مقاومة بلده، للاستبداد الهتلري، والنضال من أجل الحرية، ذلك الرجل، الشديد الحساسية للكلمات، والأعلام، والمبادئ، ذلك الرجل الذي هو دوغول يرفض أن يعترف بأي وطن آخر غير وطنه، وأي استقلال إلا الاستقلال الفرنسي، وأي سكان آخرين في الجزائر غير عشرة ملايين من الفرنسيين أنظر شارل دوغول: خطب ورسائل. مع التجديد (1954–1962) باريس، بلون 1970، ص:15–17.

439 – أنظر دوغول: خطب ورسائل. مع التجديد 1954–1962) باريس، بلون، 1970،ص: 15–17

440 – ولنذكر هذا المقطع "وقبل كل شيء، إن المهابة لا تتم بلا سرّ يحيط بها " ذلك أن الإنسان قلما يحترم ما يعرفه جيداً جداً. فلكل الأديان بيوت للقرابين. وما من رجل عظيم في عيون خدمه. وعلى ذلك فإنه يجب أن يكون في المشاريع، والأسلوب، وحركات الروح عنصر يظل الآخرون عاجزين عن فهمه، فيعجزهم، ويحيرهم، ويهمهم، ويوقف أنفاسهم: راجع الكتاب: "حد السيف" باريس– بيرجيه لوفرو – 1932 ص. 66

441 – يلخص مانديس فرانس بصورة لا بأس بها تلك المسيرة المتعرجة التي اتبعها الجنرال دوغول في سياسته الجزائرية. أنظر Choisir,Paris,stock,1974 P.108-111

442 – وإنه لقليل الاحتمال أن الجنرال دوغول لدى عودته إلى السلطة، عام 1958 كان يتصور بوضوح مختلف المراحل التي قادته للاعتراف باستقلال الجزائر، بصورة تدريجية، طبقاً لاستراتيجية أطال التفكير فيها، خلال فترة بعده عن الجوّ السياسي العام في الـ Boisserie. وعلى الرغم مما أسرّبه لبعض زواره، مثل جان عميروش الذي ينقل عن لسانه هذه الجملة عام 1955: "إن القضية الجزائرية أكبر بكثير من هذا النظام. وسوف تتحرر الجزائر. ولكن هذا الأمر سيطول. و سينشأ عن ذلك تضحيات، كثير من التضحيات. وستألمون كثيراً." أنظر La Nef جانفي، فيفري 1980). ولكنه لن يوضح مضمون هذا التحرر. أما القناعات الوحيدة التي يمكن أن تعزى إليه في تلك الفترة فهي: ضرورة تغيير العلاقات بين فرنسا والجزائر، والقناعة بأنه الوحيد القادر على إيجاد الحل الملائم لهذه المشكلة، وإعادة السلام. وسيكون مضطراً إلى الانحناء لضغط الأحداث، أكثر منه إلى توجيهها. وكما يلاحظ جان لاكوتور بحق، وهو من أفضل من أنشأ صورة للجنرال دوغول، إن هذا لم يكن مزيلاً للاستعمار إلا بقدر ما أصبح زوال الاستعمار شيئاً لا مناص منه، وبقدر ما كان يخدم في ذلك استقلال الجزائر، ومصلحة فرنسا، وحريته نفسها في العمل." دوغول. باريس، منشورات السوي 1969، ص، 190. أما حول السياسية الجزائرية للجنرال دوغول، فأنظر Louis Terrenoire: في كتابه، دوغول والجزائر. باريس،

فايـــار، 1964، 255 ص، وأنظـــر Francis Cordet في كتابه: مثال على الاستراتيجية السياسية. تهيئة الرأي العـــام الفرنســـي لقـــبول الاستقلال الجزائري، يوم 13 مايس 1958، لوقف إطلاق النار: D.E.S في العلوم السياســـية، كلية الحقوق سياسة واقتصاد بوردو Memoires D.E.S.,Sciences politiques,Fac.Droit Sc.
Eco.,Bordeaux,1965,117P

وأنظـــر أيضـــاً شـــهادة أحـــد أقرب المقربين إلى الجنرال دوغول: ميشيل دوبري. الذي يصرح بهذه المناسبة قـــائلاً: "أظن أنه يمكن القول، بصورة دقيقة، إن الجنرال كان يحاول كسب الحرب على الأرض، ثم البحث عن اتفـــاق المســـلمين، وتبعاً للانتصار على الأرض، والاتفاق الذي يتم مع المسلمين، يبحث عن نظام يحصل على موافقة أكثرية الجزائريين". أنـــظر كتـــابـــه
Fayard, 1972, p. 89 Une certaine idee de la France,

443 –لقد امتد في الجزائر على مدى ثلاثة أيام من 26 إلى 9/28

444 –إن الجـــنرال دوغـــول و لجنة السلام العام قرّرا أن يتم تصويت الجزائريين في إطار الدستور الفرنسي. وكانـــت جبهة التحرير التي قد أدانت هذه العملية منذ عدة أسابيع وأشارت إلى أن "شلل" الجزائر كانت تريد اســـتخدام لثلاثة ملايين صوت جزائري، ليضمنوا نجاحهم في فرنسا. المجاهد عدد 7/29 سبتمبر 1958. "عملية الاستفتاء".

445 –لفـــت بـــيان لجـــنة التنسيق والتنظير انتباه الرأي العام الفرنسي: حول الصفة الاستراتجية ما لمعركتنا: فاختـــيار الأهداف والوسائل يبرهن على رغبتنا في صيانة السكان المدنين من الأذى. أنظر المجاهد. عدد 7/29/ 1958.

* – المسدّس يعني الشكل الجغرافي لفرنسا

446 -في Port- la nouvelle و تولوز Mourepiane. انظر نتائج هذا العمل في المجاهد عدد 1958/17/29 وفي المونذ يوم 26، 27، 28، 29، 30 أوت 1958 ، 2،1، 3، 4، 6،9/5. انظر أيضاً A.P.Lentin "الارهاب في فرنسا في مجلة، هيستوريا ماغازين في عدد 265، 27 نوفمبر 1972، ص 1730– 1739.

447 – فـــرض منـــع التجـــول على الجزائريـــين، بدءاً من 8/27 في منطقـــة الســـين، وفي 3/3 في منطقة الرون، وفي 8/4، في السين والواز. وقد أخضعوا للمراقبات الكثيرة للشرطة في الغارات التي تقوم بها للتفتيش والتوقـــيف. وذلك الذي كان يسمى " Vel d, Hiv " في باريس، الذي كانت مهمته، أثناء الاحتلال الألماني – إيقاف اليهود – بدأ يقوم بنفس المهمة – بالنسبة للجزائريين الكثر.

448 – ومـــنذ شـــهر أوت – عام 1957 كلفت الـ CCE من قبل اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية CNRA بإنشـــاء حكومة مؤقتة، وعندما عقد مؤتمر طنجة في أفريل 1958 على مستوى الأحزاب المغربية (الاستقلال، الدســـتور الجديد، وجبهة التحرير) حول الجزائر، أوصي بتكوين حكومة تونسية، ومغربية، وحكومة جزائرية، بعد الاستشارات الضرورية. وفي يوم 9 سبتمبر 1958 قرر بالإجماع إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، انظر التقرير المقدم عن مناقشات الـ CCE، في كتاب بجاوي محمد: القرار الجزائري والحق، مصدر سابق، ص: 77–78.

449 – وهـــذا مـــا يؤكده بلقاسم كريم: ولكن هذا القـــرار حول إنشاء الحكومة المؤقتة، لم يذع إلاّ في عام 1961، في يناير، على يد بلقاسم كريم. والسبب في إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، هو خطورة إعلان السلطة

عن استفتاء شعبي يوم 28 سبتمبر، وكان ذلك موعداً قريباً لاجتماع منظمة الأمم المتحدة، وضرورة الاعتماد على رأي الشعب. انظر النص في ملحق الكتاب الذي ألفه عمر حمداني: كريم بلقاسم، أسد الجبال. ص: 329

450 – إن إعلان الحكومة المؤقتة سيحرر الرأي الفرنسي وسلطاته من فقدان حجج الشرعية المشتقة من مفهوم: "الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا، على نحو ما أشاعته السلطة في نشراتها الإعلامية، على نحو ما يفهم مما ورد في الإعلام الصحفي لجبهة التحرير، مكتب المغرب – ص: 18

451 – انظر التحليلات القانونية الواردة في الكتيب المذكور سابقاً عن إعلان الحكومة، ص: 20 وهي من عمل محمد بجاوي، وهو يرددها حرفياً في كتابه عن الثورة الجزائرية والقانون مصدر مذكور سابقاً.

452 – انظر هذا الإعلان في المجاهد عدد 30 في 1958/10/10

453 – انظر آيت أحمد حسين: الحرب وما بعد الحرب، باريس، منشورات مينويه، 1964، ص: 27-28

454 – ويوضح تصريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذا بقوله: إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تتقبل كل التقبل، اية مبادرة دولية تهدف إلى تطبيق القرارات الدولية لاتفاقات جنيف، وتطبيقها على الثورة الجزائرية. انظر أيضاً: مذكرة حول الاعتراف بحالة الحرب، في الصراع القائم بين فرنسا والجزائر. (ص: 45)، المنشورة على يد الحكومة المؤقتة، حيث أثيرت النقاط القانونية التي تبرهن على الاعتراف الفعلي، بمجاله: الحرب الفرنسية الجزائرية (ص:45)، وقد أستعيد هذا البرهان من قبل البجاوي، في دراسته التي تحمل عنوان: الثورة الجزائرية والقانون. المصدر المشار إليه سابقاً، ص:141 – 182. وهو يشير أيضاً إلى النص الكامل للمذكرة التي أصدرتها الحكومة المؤقتة حول قبولها مواد اتفاقات جنيف، (لعام 1949). المصدر نفسه، ص: 191- 201

455 – دستور الحكومة المؤقتة، المرحلة الثانية للثورة الجزائرية. انظر: المجاهد العدد 32، تاريخ 1958/11/20

456 – وحتى هذه اللحظة، كانت الاتصالات بين مندوبي جبهة التحرير وممثلي الحكومة الفرنسية، غير رسمية جدياً، لأن الحكومة الفرنسية لا تعترف بجبهة التحرير، كطرف مواز ومتساو في الحقوق والواجبات، على نحو ما ورد على لسان "غي موليه" الذي يدعو إلى إيقاف إطلاق النار، والانتخابات – ثم المفاوضات، وانظر حول الاتصالات الدولية، شهادة السيد " روبير بارا " في: "مانديس فرانس الحالم الأول حول المفاوضات " في مقالة في مجلة "إستوريا" العدد 213، ص: 614 – 618 اما حول الاتصالات في القاهرة، (أبريل 1966 بين السيد "باغارا" وخيضر") في بلغراد، والتي تمت في جويلية عام 1956 بين السيد " كومين وهربو"، من جهة، ويزيد وفرانسيس من الجهة الأخرى) في روما "(سبتمبر 1956 بين كومين وخيضر")، انظر "فارفورد" farvord، في كتابه: جبهة التحرير والجزائر من منشورات "بلون" 1962، ص: 308 وما بعدها. وانظر للمؤلف نفسه، كتابه: تاريخ المفاوضات السرية في منشورات الـ NEF العدد 12 – 13 اكتوبر 1962 ويناير 1963، ص: 105 – 115 انظر : "شنيدر بيرتران "، الجمهورية الخامسة والجزائر – باريس، مكتبة رجل العمل 1959 ص: 28 – 34 انظر "تورنو ج.ر. في دفاتر سرية للسياسة: باريس دار بلون 1962 ص: 103 – 123 – انظر Paillat : المصنف السري للجزائر – (58– 1954) – باريس منشورات دار Cite، 1962، ص: 286– 288. انظر لانتان، "باريس وجبهة التحرير الوطنية في بداية المفاوضات" في هيستوريا ماغازين، العدد 222، ص: 887 – 892 انظر: "روجيه كييو"، الـ SFIO وممارسة السلطة (1944 – 1958) باريس، فايار، 1972، ص: 620 – 625، وفيما يتعلق بالاتصالات شبه الرسمية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية عن طريق عبد الرحمن

فـارس وجان عميروش، انظر "لاتتان" : "الـ FLN تقول لا للسلام" في هستوريا ماجازين، العدد 273، في 25 ديسمبر 1972، ص: 1833-1839.

457 - الـذي ربما كان معارضاً لتحويل الـ CCE إلى حكومة مؤقتة، انظر حول هذا الموضوع: Quandt. W. B في كتابه، الثورة والرئاسة السياسية مصدر سبق ذكره. ص: 134

458 - كريم بلقاسم - عين نائباً للرئيس ووزيراً للقوى المسلّحة، والأخضر بن طبال، وزيراً للداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف، وزيراً للعلاقات العامة والمواصلات، ومحمود شريف، وزيراً للتسليح والتموين.

459 - إن إقامـة هذه الوظيفة تكشف عن الأهمية التي يتمتع بها المغرب في سياسة جبهة التحرير، وهي أهمية تـتأكد باختيار هذا المكان لحكومة الثورة في تونس، بحكم كثرة الاجتماعات بين دول المغرب. وبعد الاجتماع الـذي تم في طـنجة (27 - 28 أبريل 1958) - الذي جمع بين أحزاب الاستقلال، والدستور الجديد، وجبهة التحرير في تونس (17- 20 جوان)، تم اجتماع آخر، انتهى إلى إقامة سكرتارية دائمة، مغربية، اجتمعت لأول مرة في تونس من 30 أوت حتى أول سبتمبر 1958، كما أن الاجتماع الثاني تم في الرباط من 15 - 17 أكتوبر 1958.

460 - انظر سيرة حياته لدى نارون عمار: " فرحات عباس أو طرق الوصول إلى السيادة. ص: 151 - 156.

461 - عضو في أول CCE.

462 - ساهمت الصحافة الفرنسية في إشهار الرجل، وإعطائه صورة الرئيس أو القائد.

463 - وإلى جانب " العسكريين " والتاريخيين الذين تابعوا مجرى الطريق السياسية PPA - MTLD - OS- CRUA إن مجموعـة السياسـيين تشتمل على ممثل قديم للعلماء (توفيق المدني)، وعلى عضوين من UDMA (فـرحات عـباس أحمـد فرنسيس): أما محمود شريف الذي جاهد داخل " UDMA يمكن اعتباره في هامش المعـتدلين مـن العسكريين: وهناك اثنان بين المركزيين (بن يوسف بن خدة ومحمد يزيد) ينضاف إليهم الأمين دبـاغين وعـبد الحميد مهري اللذان كانا من قدماء الـ MTLD ولم يشتركا في الصراع بين جماعة المصاليين والمركزيين.

464 - كريم، بن طبال وبوصوف.

465 - فرانسيس أحمد (UDMA)، بن خدة (مركزي - MTLD)، المدني توفيق (العلماء)

466 - عباس، مهري، الأمين دباغين، ويزيد.

467 - انظر: المجاهد، العدد 30 في 10 أكتوبر 1958.

468 - إن هـذه الفكرة ستكون موضوعاً لأول قرار اتخذته الحكومة المؤقتة، انظر نص هذا القرار في المجاهد، العـدد 30 في 10 أكـتوبر 1958. ووضع موضع التنفيذ في 20 أكتوبر 1958، عن طريق تحرير أربعة سجناء فرنسيين. انظر "الموند" في 22 أكتوبر 1958. وهنالك إخلاءات سبيل أخرى تتبع هذه.

469 - انظـر المقابلـة بين فرحات عباس وبين الصحفي الألماني الغربي أي " أرتور روزمبرغ" التي أعيد نشر خلاصة لها في جريدة الموند في 14 أكتوبر 1958. وكذلك انظر تصريح محمد يزيد في نيويورك في 22 أكتوبر، أنظر الموند، 23 أكتوبر 1958. وكانت هذه السابقة قد أكدت من جديد بعد اجتماع الـ CCE في تونس ما بـين 25 - 29 أكتوبر 1957، في إعلانه: أن أهداف حرب التحرير الوطنية كانت ومازالت استقلال الجزائر. وينشـأ عـن ذلك - ولذلك لقطع الطريق على التعليمات المتحزبة وعلى المناورات المتصفة بالمهارة - إن الـ CCE يـرى انـه لا محيصـة عن إعادة التأكيد، إنه لن يكون هنالك من مفاوضة من دون الاعتراف المسبق

باســتقلال الجزائر. ولن يكون هذا الاعتراف إلا تشخيصاً لحق طبيعي أساسي، لا يمكن المساس به لدى الشعب الجزائري. المجاهد، العدد رقم 11، في أول نوفمبر 1957.

470 – إن هــذا الموقــف المصــالح يبرر في رغبة الحكومة الموقتة بأن يعترف بها من قبل الحكومة الفرنسية – كطرف وحيد مقبول.

471 – انظــر نص المؤتمر الصحفي، في جريدة الموند 1958 في 25 اكتوبر. وكذلك مجموعة خطابات ورسائل من قبل الجنرال دوغول. مع التجديد 1958 – 1962 باريس – بلون – 1970؛ ص: 51 – 60

472 – انظر بلاغ الحكومة الموقتة المذاع في القاهرة، 25 أكتوبر في جريدة الموند 27 أكتوبر 1958

473 – انظر بصورة خاصة المقال الافتتاحي الذي يحمل العنوان التالي : " المفاوضة الصحيحة " في المجاهد، رقم 31 – أول نوفمبر 1958

474 – إنه يمثل على وجه الدقة هجوماً عاماً على الحدود في ليل 31 أكتوبر حتى أول نوفمبر 1958

475 – وكان مفوضاً عاماً للحكومة وقائداً رئيساً للقوات المسلّحة في الجزائر.

476 – انظــر نص الرسالة والتعليمات العامة لدى " كريستيان بورتشيت " Purtchet و " اندري فالنتينو " في كتابهما: " السوسيولجية الانتخابية في شمال افريقيا " باريس P.U.F، 1966، ص: 9 – 10

477 – باستثناء تمّ بطبيعة الحال للأحزاب المنحلة أو اللاشرعية.

478 – الانــتخابات التشريعية المحكومة بالقانون الانتخابي المعلن في 17 أكتوبر 1958 قد تمت بقائمة الأكثرية على دور واحد.

479 – وحــول وضــع القوائم واختيار المتقدمين للانتخابات وكيفية إجراء المعركة الانتخابية، انظر: كتاب كريســتيان بورتشيت : "الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1958 في الجزائر "، انظر في ذلك: " السوسيولوجية الانتخابية في شمال إفريقيا " – مصدر سابق. ص: 55 وما بعدها. وتعليقات جريدة الموند في شهر فبراير 1958.

480 – وحــول الــدور الذي قام به الجيش، انظر كريستيان بورتشيت: الانتخابات التشريعية لشهر نوفمبر 1958، مصــدر ســابق – ص: 72– 75، أنظــر أيضاً المذكرة المزاعة من قبل اللواء Hue في وحدته حول الانــتخابات. إنها صفحة حقيقية من مختارات عن حسن استعمال الديمقراطية التي لم ينضج المسلم لاستخدامها. ان هــذه المذكرة ذكرت بسذاجة من قبل "الجنرال ماسو" في كتابه "السيل والسدّ، كتاب مذكور سابقاً ص: 250-252 وهــو يوضــح دور الجيش هكذا: كان على الجيش ان يعمل بطريقة ما، ليحصل هو على بعض المعلومــات. كان ينبغي له ان يحصل من داخله على الدعم اللوجستيكي لكل النظام، ويعني هذا توفّر الأسلحة لمعركــته والحصول حتى على السلاح السياسي الذي هو قائمة الأصوات الانتخابية كتاب مذكور سابقاً، ص: 238

481 – انظر "الموند" يوم 2 ديسمبر 1958

482 – يمكــن التأكــيد أن الترشيحات المقدمة لم تكن تعكس بصورة دقيقة وجه الجزائر السياسي، حتى ولو أخذنا بالاعتبار [أنه لا الحزب الشيوعي الجزائري ولا جبهة التحرير ولا الــ MNA، كانت تستطيع أن تشارك في هــذا التــنافس. إلاّ أن النواب الواحد والسبعين المختارين من الجمعية الوطنية (كان منهم 48 مسلماً كانوا تقريــباً مــن أنصار الاندماج والجزائر الفرنسية). انظر في ذلك كتاب " لوتورنو روجيه" الذي عنوانه: التطور السياسي لافريقيا الشمالية المسلمة، باريس AColin، 1965، ص: 433.

483 – كـــان يأمل سوستيل ان يجد في الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ما ينمي ويحسن الحياة للشعوب الإســـلامية، وارتقـــاء أطرها، تلك الحيلة أو العلاج العجيب القادر على شفاء هذا الجسد المريض الذي كان الجزائـــر. وانظر حول هذه المشاريع: " جاك سوستيل" في كتابه: الجزائر المريضة والمحبوبة، مصدر ذكر سابقاً، ص: 73 – 74 – وانظر أيضاً " أوبرمان توماس " : المشكلة الجزائرية بمصدر سابق ص: 155 – 193

484 – يـــتعلق الأمر بالدرجة الأولى بتقريرين ظهرا بنفس الوقت : أولهما، تقرير " دولافينيت " حول الوضع الاقتصـــادي والاجتماعي للجزائر المقدم إلى المجلس الاقتصادي يوم 28 جوان 1955 (J.O.R.F) رقم 10 يوم 5 جويلية 1955 ص: 325 – 360، والتقرير الآخر لمجموعة دراسة العلاقات المالية بين المتربول والجزائر (جوان 1955) ص: 223، المعـــروف تحت اسم "تقرير Maspetriol " أما الأول، فيدعو إلى تبني مشروع عاجل معد لضـــمان الاستخدام الكامل وتنمية الزراعة التقليدية. وأما الثاني، المهتم بالفقر المفجع للجماهير الاسلامية، فإنه يدعـــو إلى مشـــروع توظيف مناسب يتيح إرتقاء مستوى الحياة المتوسطة بنسبة 3% سنوياً. وهذا هدف أكثر تواضعاً من ذلك الذي يدعو إلى نسبة 5% المقرر من جماعة التقرير الأول.

485 – وهـــو الذي حاول تطبيق تطور زراعي يهدف إلى ترقية الملكية الصغيرة الإسلامية (قرارات 3/23 و 6/13 و 15 و 1956/9/21. والعـــناية بوصول المسلمين إلى الوظيفة العامة. قرار: 1956/3/13. انظر حول هـــذه المشاريـــع : " H.Bruet " "اصلاحـــات في الجزائـــر" في مجلـــة العمـــل الشـــعـــبي – جويـــليـــة أوت 1956، ص: 853–860 وحـــول الاصـــلاح الزراعي، أنظر: Saint-Germes J في : الاصلاح الزراعي الجزائري – مدينة الجزائر منشورات بيت الكتب 1957، وانظر أيضاً Gendarme، في كتابه: اقتصاد الجزائر بـــاريس " دار كـــولان " 1957. ص: 276–279؛ وكذلـــك انظـــر Xavier Houzel، " منظورات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر والتجديد الريفي "، تقرير IEP باريس 1956. ص: 216 .

486 – وبعد البرنامج العام للتطوير الريفي الموضوع عام 1944، بعد خطاب قسنطينة الذي ألقاه " دوغول " في 1946/12/12، أقـــيم مشـــروع للتصـــنيع وضـــع قـــيد التنفيذ اعتباراً من عام 1946، ويهدف إلى تنمية الاعـــتمادات بـــرأس المـــال الخاص في المجال الصناعي، وبعده كان هناك مشروعان رباعيان كلاهما للتحديث والتجهـــيز (1949 – 1952 و 1953 – 1956). وكلاهمـــا موضوع في منظور الليبرالية الاقتصادية وفي إطار الهيمـــنة الاســـتعمارية: انظر Guillot. J النمو الاقتصادي للجزائر: باريس العدد 108 (المجموعة F رقم 15، ISEA ديسمبر 1960، ص: 219.

487 –أنظر نص خطاب الجنرال دوغول في الكتاب: خطب ورسائل. ص: 48–51.

488 –وهـــو يعـــتمد على المعطيات التي تقدمها الدراسة العامة التي قامت بها إدارات الوزير المقيم في الجزائر والـــتي ترسم، على ما يلاحظ في عنوانها: منظورات النمو الاقتصادي في الجزائر. خلال عشر سنوات. الجزائر. المطـــبعة الرسمية. 1958. وهي تغطي الفترة الفاصلة بين 1957و 1966، وتلاحظ رفع مستوى الحياة المتوسط بمقـــدار 5% سنوياً، مع إنشاء 875,000 فرصة عمل جديدة. ولكي نحصل على تحليل نقدي لهذه "المنظورات" يجب أن نعود إلى R.Gendarme في كتابه L'ecomomie de L'Algerie ص:279–292.

489 – أنظـــر المندوبـــية العامة لحكومة الجزائر، مشروع قسنطينة (1959 – 1963) الجزائر المطبعة الرسمية 1960 – صفحة 526.

490 –ذكر ذلك Francis Janson، الثورة الجزائرية، مشكلات ومنظورات، ميلانو Feltrinelli، 1962، ص:93.

491 - أنظـر حـول هـذه النقطة: جانسون فرانسيس الثورة الجزائرية. ص:80-108 وGorz Andre : "الدوغولية، والاستعمار الجديد"، مجلة الأزمنة الحديثة، مارس (مارس) 1961، ص: 1150-1171.

492 - أنظـر بصـورة خاصـة الموضـوع الذي كتبه المجاهد في عددها الـ 39، الصادر في 1959/4/10 حـول:"معمـل الصلب في بون، والاستعمار الجديد" وكذلك ما كتبته حول "المستفيد من حرب الجزائر" في المجاهد، عدد 49، 1959/7/6.

493 - وكانت إحدى المهام التي سيشغل نفسه بها المندوب العام الجديد، عملية "الألف قرية".

494 -وهـذه المناسـبة، ومنذ 9 أكتوبر 1958، فإن الجنرال دوغول في رسالته إلى الجنرال سالان، كان يأمر العسكريين بالتخلي عن لجنة السلام العام التي أنشئت في 5/13. هذا إلى أنه كان يزيح بالتدريج مجموعة القادة العسـكريين الذين لعبوا دوراً شديد النشاط في حوادث 13 مايس، ولا سيما الجنرال سالان نفسه. أما حول ردود فعـل لجنة السلام العام على توجيهات الجنرال دوغول، فانظر كتاب الجنرال ماسّو: السيل والسد، ص: 227-252.

495 - أنظـر Cornaton Michel، في كتابه les regroupements de la decolonisation en Algerie باريس Ed. Ouvrieres، 1967، ص: 68-79.

496 - وقد بدأ بتطبيق الاستراتيجية في وهران (بعملية Couronne) خلال شهري فيفري وآذار، وفي منطقة الجزائر (بعملية Courroie)، خلال شهري أفريل وحزيران، ثم في منطقة الحضنة (بعملية Etincelle) ثم في مـنطقة القبائل بعملية (Jumelles) وفي شهر سبتمبر، في شمال منطقة قسنطينة (بعملية Pierre) انظر حول هـذه العمليـات كتاب محمد تقية L'Algerie en guerre (1954 – 1963) وهو كتاب جئنا من قبل على ذكره. ص: 418 –430.

497 - وهذه قوضت من قبل الطيران.

498 -وقـد قـتل في هذه الفترة رئيسا ولايتين هما العقيد عميروش (رئيس الولاية الثالثة) وسي الحواس Si Houes (رئيس الولاية السادسة) بتاريخ 1959/3/19، خلال صدام مع الجيش الفرنسي.

499 -امـتدت هذه الموجة على طول شهر سبتمبر 1958: ففي يوم 19 اعترفت (تونس، ومراكش، وليبيا، والعـراق)، وفي يوم 20 اعترفت (العربية، السعودية، والأردن)، وفي 21 (الجمهورية العربية المتحدة، واليمن) وفي 22 (جمهورية الصين الشعبية، السودان). وفي يوم 25 (الحكومة الديمقراطية الشعبية في كوريا) وفي يوم 26 (الحكومة الديمقراطية في فيتنام) وفي 27 اعترفت أندونيسيا.

500 -لمعرفة المشكلات الحقوقية التي أثارها الاعتراف بالحكومة الموقتة، أنظر J. Charpentier: "الاعتراف بالحكومـة الموقتة"، وانظر Maurice Flory : الجزائر "الحق الدولي" وهو مقال نشر في الحولية السنوية للحق الدولي، 1959، ومحمد بجاوي "الجمهورية الجزائرية والحق" وهو كتاب سبق ذكره. ص: 113-124.

501 - وقـد اسـتقبله الرئـيس ماوتسي تونغ، ورئيس الوزراء شوإن لاي. وعومل كوفد حكومي. وعقد محادثـات رسمـية مع نظرائه الصينيين. انظر البيان المشترك الذي نشر إثر الرحلة في المجاهد، عدد 35، 1/15/ 1959.

502 -أنظر نص القرار في المجاهد عدد 34، تاريخ 1958/11/24.

503 - وحـول المناقشـات الـتي قامـت حول هذا القرار. أنظر س. بطرس فرج الله– Le groupe afro asiatique dans le cadre des nations Unies جنـيف، درروز Droz 1963، ص 258 – 269 Mameri

H.Khalfa في كـــتابه LES Nations Unies face a la question algerienne وهـــو مصدر سبق ذكره. ص: 115 - 131.

504 –بو منجل، فانون، ومصطفاي بل إن بومنجل قد حضر اجتماع لجنة الإشراف على المؤتمر.

505 – ان بو منجل قد حضر لجنة الأشراف على المؤتمر

506 – أنظر نص القرار في المجاهد، العدد 34 تاريخ 958/12/24

507 – وكان قد بدئ بذلك قبل شهر، في مؤتمر الدول الأفريقية المنعقد في أكرا بين 15–22 أفريل 1958.

508 – اقيم في مونروفيا من 4 إلى 1959/8/8

509 –انظـــر صـــحيفة لوموند بتاريخ 1959/7/11 التي تعلق على هذا الحادث بقولها: إن في وسع الحكومة المؤقـــتة أن تتـــباهى بـــنجاحين، أحدهما من نظام سياسي، هو قبولها داخل اجتماع الدورة كعضو كامل الحق، والاعتراف الرسمي بدرجة أو بأخرى، بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تصبح منذ الآن جزءاً من الدول الأفريقية المستقلة؛ أما الأمر الثاني فهو من نظام رمزي، ويتعلق بقبول الحكومة الليبرية أن يخفق العلم الجزائري عدة أيام فوق مبنى برلمان مونروفيا.

510 – ولم تكـــن المنظمات الجماهيرية بأقل نشاطاً، وكانت تشارك في عدد كبير من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، مضخمة بذلك عمل الحكومة المؤقتة الدبولوماسي: مثال : UGEMA يمضي إلى بكين ليشارك في المؤتمر الخامس للـــ UIE في سبتمبر سبتمبر 1958، كما يشارك في كولومبو باجتماع اللجنة التنفيذية للـــ FMJD (7–10 ديسيمبر) وفي القاهرة بالمؤتمر الأول لشبيبة أسيا وأفريقيا (2–8 فيفري 1959)؛ وفي ليما بالمؤتمر الدولي الثاني للطلاب (15–25 فيفري ـــ فبراير) ويحضر الاتحاد العالم للعمال الجزائريين المؤتمر التأسيسي للـــ UGTA (جانفي 1959) في كوناكري؛ كما يحضر في القاهرة مؤتمر النقابات العربية.

511 –ويـــتألف مـــن السادة كريم بالقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف، وأحمد توفيق المدني، وإبراهيم مزهودي، الملحق برئاسة الوزراء.

512 –مصحوباً بالسيدين بن خدة و بن يحيى.

513 –مصحوباً بالسادة كريم بلقاسم وأحمد فرانسيس، وتوفيق المدني والعقيد علي كافي.

514 –مصحوباً بالسيد أحمد فرنسيس وتوفيق المدني.

515 – مصحوباً بالسيد بوصوف.

516 – أنظر نص التصريح في جريدة الموند يوم 1959/9/18

517 – أنظـــر كتعليق على تصريح يوم 9/16 J.L Quermonne في مقال له في مجلة العمل الشعبي، نوفمبر 1959 ص:1163– 1178. بعنوان: انعكاسات سياسية مؤسسية.

518 –أنظر نص تصريح الحكومة المؤقتة في المجاهد. العدد 51، تاريخ 1959/9/29.

519 –نفس المصدر.

520 –نفس المصدر.

521 – أنظر نص مؤتمر شارل دوغول الصحفي، في الكتاب: خطب ورسائل. ص: 129–144.

522 –لكن آيت أحمد اعترض على ذلك، مقلّلاً من شأن هذا المحذور، فقال: إني لا أستطيع أن ألح كثيراً على القـــول: إن المجيء إلى باريس ليس معدّاًلخدمة المخطط الفرنسي في الاطار الدوغولي. ذلك أن وجود بعض قادة الثورة في باريس، بحكم صفتهم الرسمية والعلنية، سينتج انعكاسات سياسية عميقة، ويساعد على إيضاح المواقف

الفرنسية. ومثل هذه المبادرة ستأتي فتنظم تياراً قوياً لمصلحة التفاوض السياسي. ولا سيما في التيار العلمي الحقيقي والقوي، الموجود في الرأي العام الفرنسي الذي يمكن أن يدعى غداً لكي يلعب دوراً ذا قيمة كبيرة. ولما كان ذلك، من جهة أخرى سيُشخَّص - بوجود مشخَّص، وبالتالي لا يمكن نكرانه - سياسة التخلي هذه في نظر المنادين بالحرب. ويثير ردود فعل ظلت مكبوتة حتى الآن لدى القائلين بالدمج، فإن الجنرال دوغول سيدعى مرة أخرى لتقديم البرهان على أنه هو نفسه "مفاوض مقبول" وأنه يُمثل فعلاً السلطة الفرنسية. "آيت أحمد حسين". "تقرير مرسل من جزيرة إيكس إلى دورة ديسمبر 1959 للمجلس الوطني للثورات الجزائرية". أنظر ذلك في كتابه الحرب وما بعد الحرب. باريس. منشورات دومينوي 1964، ص: 78-79.

523 -آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، وخيضر. لكن Lentin يفسِّر هذا الاختيار برغبة الحكومة المؤقتة في إخفاء اختلافات زعمائها من أمثال الأمين دباغين الذي هو من أنصار قطع الجسور لمدة ما، مع الجنرال، وأمثال فرحات عباس المستعد دوماً، فيما يخصّه، على أن يلعب لعبة الرئيس الفرنسي، بدرجة أو بالأخرى 220 أنظر Lentin.A.P. في مقاله في هستوريا ماغازين العدد 297، 19 مارس 1973، ص: 2174، بعنوان: أزمة جدية داخل الحكومة المؤقتة.

524 - أنظر نص البيان في المجاهد، العدد 56، 1959/11/25.

525 - الذي يُصرح بأنه يريد التفاوض مع الذين يحاربون "وليس مع الذين خرجوا من المعركة.

526 -وفي لقاء للجنرال دوغول مع بيرلافون، مدير جريدة صدى وهران الفرنسية نلاحظ أنه مع حرصه على القول! إنه من أنصار نوع ما من أنواع الاندماج، يحرص كذلك على بيان ما يبعده عن المتشوقين "لجزائر البابا". ولقد ذاعت هذه التسمية، وأوضحت تطور السياسة الفرنسية الرسمية تجاه الجزائر. أنظر حول هذا الحديث كتاب لافون بعنوان "التكفير" باريس، plon، 1968، ص:111-116

527 -وذلك على أثر المقابلة التي تمت له مع الصحفي هانس كامبسكي والتي انتقد خلالها سياسة تقرير المصير لدى دوغول. أنظر حول هذه النقطة: جاك ماسو: السيل والسد. ص 283-317.

528 -أنظر حول هذه الأحداث Bromberger وG Elgey .M و Chauvel J.F: حواجز وعقداء، باريس، فبراير 1960/ ص446. وكذلك Faucher J.A حواجز الجزائر. باريس، منشورات Atlantic 1960. ص429. وأنظر كذلك شهادة الشخصيات الأساسية في هذا الأمر مثل P.Lagaillarde، في كتابه لقد لعبوا لعبة الغش مع الشرف. باريس، La table ronde، 1961، ص 204. و Joseph Ortiz في كتابه Combats، في باريس المنشورات la Pensee moderne 1964، ص311.

529 -حول أزمة الجيش هذه، أنظر "Cromier F." Le trouble de l'armee في مجلة la Nef العدد 7. جويلية - سبتمبر 1961. ص 5 -18. "Casamayor "Le moral de L'armee في مجلة Esprit العدد 30 جانفي 1962، ص 1-16 Girardet Raoul الأزمة العسكرية الفرنسية بين عام 1945 - 1962، باريس A.Colin، 1964، ص240.

530 -العقداء هم Bigeard, Argoud, Broizat, Godard والجنرالات هم Mirambeau, Gribins, Faure ولكن النقل الأهم هو نقل الجنرال شال الذي سيرى أنه غبن ومنع من إحراز انتصار عسكري كان يراه كاملاً وقريباً جداً، على جيش التحرير.

531 -"سياسة جيشه أوجيش سياسته" المجاهد العدد 20،60 فبراير (فيفري) 1960.

532 -أنظر نص النداء في المجاهد العدد 60 يوم 1960/2/20.

533 –إن مجموعـة نصـوص جـبهة التحرير المتصلة بالأقليات في الجزائر قد جُمعت في كتيب طبعته وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة بعنوان: "كلنا جزائريون" ص113.

534 –وهذا ما دفع بعض المراقبين إلى السخرية من "رفاق النقاش".

535 –كريم بلقاسم، الأخضر بن طُوبال، بو صوف.

536 –العقيدان بومدين ومحمد السعيد.

537 –العقـداء حـاج الأخضر (الولاية1) وعلي كافي (الولاية 2) وبريروش (الولاية 3) وسليمان دهيلس (الولاية الرابعة) ولطفي (الولاية الخامسة).

538 –ولا يتردد إيف كوريير الباحث دوماً عن إذاعة أخبار غير معروفة، في أن يكتب: "إن اجتماع العشرة بدأ ليدوم تسعين يوماً! ثلاثة أشهر بلا حكومة مؤقتة. وكان الخبر ضخماً، ومع ذلك فقد بقي سرياً، وحتى هذا اليوم، فإنهم قلائل أولئك الذين يعرفون ذلك. انظر في كتاب: نيران اليأس (مذكور سابقاً) ص:33، وخلافاً لهذا التأكـيد فـإن الحكومتا لمؤقتة لم ترسل إلى "لجنة العشرة" إلا سلطتها وقدرتها على دعوة CNRA جديدة. ولم تـنقطع قط عن ممارسة اعمالها خلال ثلاثة أشهر، هي المدة التي استغرقها اجتماع العشرة. وعلى سبيل المثال، لنشـر إلى المـرحلة الثانية الرسمية إلى الصين، التي قام بها بن خدة، على رأس وفد هام من أعضائه توفيق المدني خلال شهر أكتوبر 1959. وفي 19 أكتوبر، تمت مقابلة صحفية مع فرحات عباس في الإذاعة المراكشية بصفته رئـيس الحكومة المؤقتة بمناسبة السنة الخامسة للثورة الجزائرية وفي 20 نوفمبر قامت الحكومة المؤقتة بنشر بيان يعـيّن السـجناء الخمسة، سجناء جزيرة إكس، كي يقوموا بمحادثات مع الحكومة الفرنسية، ولم يحدث إلاّ في اجتماع الـ CNRA (بين 16 ديسمبر 1959 و 18 يناير 1960). إذ تقوم الحكومة المؤقتة بتقديم استقالتها إلى السلطة التشريعية. وبذلك فإنها لم تعد موجودة قانونياً، تبعاً لأسلوب سيصبح مألوفاً.

539 –وعيّن مدير للشؤون السياسية في وزارة الداخلية.

540 –وعيِّن سفيراً في غينيا.

541 –وكان قد اعتقل خلال صدام مع الجيش الفرنسي.

542 –وقد آثرَ الانسحاب، بعد أن وجد أن اقتراحه الذي يقضي بإنشاء إدارة للداخلية قد رفض.

543 –وسمي سفيراً في القاهرة.

544 –واستبعد "لعدم كفاءته في الإدارة"

545 –وانسحب لأسباب صحيحة.

546 –وعيِّن أحمد بن بلة نائباً لرئيس الوزراء ورفاقه الآخرون، آيت أحمد، وبوضياف وبيطاط، وخضر، وزراء دولة.

547 –أنظر التقرير الذي قدَّم عن سير العمل، من قبل كريم بلقاسم إلى دورة المجلس الوطني، في كتاب عمار حمداني، كريم بلقاسم، أسد الجبال، ص: 316–322.

548 –يديرها العقيد هوراي بومدين، يساعده المقدمون عز الدين (رابح زيراري) وسليمان (أحمد قايد) وعلي منجلي.

549 – وذلـك بفضل العمل القوي الذي قام به بن سالم، وصالح السوفي، اللذان هما رئيسا المنطقة الشمالية (الأول) والمنطقة الجنوبية

لــتم في حيــنها، وبقيمة الجهد الاقتصادي والاجتماعي. وآمنت بالسيادة المشتركة، وعلى الأقل كمرحلة نحو اســتقلال لا يكــون قد تأكد أنه ضد فرنسا، بل معها، وبالاحتفاظ ببعض الصلات المتميزة بها " وقد ورد هذا الــنص في كــتابه: "فكرة ما عن فرنسا"، ص: 86 ويكشف المؤلف فيما بعد أن الجنرال رفض اقتراحه "بوضع نظام كان بالإمكان القول مباشرة بأنه يظل ساري المفعول لمدة عشرين سنة، ولكن كان من شأنه أن يسمح، في آن واحــد، بــأن يتحمل الجزائريون مسؤولياتهم الحقيقية، وباستبقاء الوصاية الفرنسية صيانة لمصالح المجموعة، وكذلــك لمصــالحنا الوطنــية"، ص:88 أنظــر حول هذه المواقف المتصلة بالجزائر، مقالاته الافتتاحية في Le Courrier de la colere وتصريحاته المختلفة لدى Philippe Tripier في كتابه Autopsie de la guerre d' Algerie. المصــدر المذكــور. ص:296-300، وكذلك نص التوجيه الإعلامي والعمل الموَّجه يوم 3/10/ 1959 من قبل رئيس الوزراء إلى الوزراء وكبار الموظفين المعنيين. "السياسة الجزائرية للحكومة الفرنسية" في la Nef، العدد 29، جوان 1959 ص:7-9.

567 – انظر Maurice Flory في مقاله L' echec de Melun، في المجلة Revue de l' action populaire، العدد 41، سبتمبر – أكتوبر 1960، ص: 948-958.

568 –وكان هذا قد جرح خلال صدام له مع القوات الفرنسية واعتقل يوم 15 نوفمبر. ثم إن المقّدم عز الدين قــابل الجنرال ماسو فاقترح عليه هذا أن يعيد الاتصال بجيش الولاية الرابعة للحصول على وقف لإطلاق النار. وعــندما حُرِّر هذا المقدّم، لكي يقوم بهذه المهمة، أخطر مجلس الولاية بالأمر، وتسلل خلسة إلى تونس، حيث أصــبح عضواً في هيئة الأركان إلى جانب العقيد بومدين. أنظر حول هذه القضية yves Courriere، في كتابه l'heure des Colonels، ص:432-524. وكذلك أنظر في المجاهد، العدد 36 تاريخ 1959/2/6 وانظر رواية المقدم عز الدين في المجاهد العدد 38، 1959/3/17.

569 – انظر بصورة خاصة: المقال الذي نشرته مجلة الاوبسرفاتور، عدد 464، تاريخ 1959/3/26، ص:5-6 بعنوان الحقيقة حول إعلان ولاء علي الهاملي.

570 –الــذي كان أحدهم،العقيد ماتون قد قام إلى جانب السيد برنار تريكو "بالمفاوضات السرية، مع قادة الولايــة الــرابعة. ومــن المناسب من جهة أخرى أن نلاحظ أن رئيس الوفد الفرنسي، السيد روبير موريس، السكرتير العام للشؤون الجزائرية، وكان معروفاً بميله الواضح للجزائر الفرنسية.

571 –كــان الجيش الفرنسي في الجزائر يقوم بنفس المحاولة، لتقسيم الجبهة، وذلك بنشر بيانات، شبه رسمية، ليقرأها محاربو جيش التحرير، وفيها نقرأ "أن الحكومة المؤقتة تعترف بأنها غلبت وترسل مندوبين إلى باريس لكن تفاوض حول تسليم الأسحلة؛ فيا محاربي الجبل، احذوا حذوهم" وقد ذكر هذا من قبل Louis Terrenoire في كــتابه عــن ديغول والجزائر. باريس فايار 1964 ص:190 لكن قيادات المناطق تحاول التصدي لهذه البيانات، بإذاعتها بيانات أخرى، وشعارات تركز على وحدة الصف بين جيش التحرير، والحكومة المؤقتة.

572 –أنظــر حــول هذه القضية، جملة الأقوال المتناقضة بعض الشيء التي يقدمها إيف كوربير في كتابه "نار الــيأس" مصدر مذكــور ص: 79 وكلــود بايا في كتــابه la liquidation، باريس Laffont، 1972، ص: 548-576. أنظــر أيضــاً شهادة واحد من كبار المفاوضين هو السيد B.Tricot، في les sentiers-de– la paix، باريس، Plon، 1972، ص:166-178، والتأويل الذي يقدمه عنه "فيليب تريبييه" في كتابه الذي سبق ذكــره، بــاريس، منشورات آمبير، 1972، ص: 434-457 ومن جهة أخرى فإن ميشيل دوبريه يؤكد بهذه المناسبــة: "أننــا لا نعرف أبداً، ما إذا كان ما سمي بقضية الولاية الرابعة، كان يمكن أن ينجح، والذي أستطيع

550 –في عــام 1960، كــان هذا الجيش يتألف من نحو 10 آلاف رجل على الحدود التونسية وبالقرب من خمســة آلاف على الحدود المغربية. ولم يفتأ يزيد عدد جنوده ليبلغ عام 1963 نحواً من 35 ألف رجل (أي ما يقرب من 25 ألفاً في الشرق و 10 آلاف في الغرب).

551 –وذلك بدفع من الضباط القدماء العاملين في الجيش الفرنسي الذين التحقوا بجيش الثورة، والذين عمل رئــيس الأركــان العامــة عــلى استخدام كفاءاتهم القتالية: ومنهم الكابتين زرغيني، بوتلة سليمان هوفمان، وشابو...

552 –أنظر حول هذا النزاع ما سيلي.

553 –أنظر نص التصريح في المجاهد، العدد 61، 1960/3/16.

554 – أنظر نص القرار في المجاهد، العدد 59، 1960/2/5.

555 –أنظر نص التصريح في المجاهد، العدد 59، 1960/2/5.

556 –وهــو يصــرح فــيه بالقول: "يجب أن يكون نجاح السلاح في الجزائر مؤكداً لا مماراة فيه، ولئن سلّم المتمردين أسلحتهم، فإن الجيش سيأخذها منهم. ولكني لا أعتقد ذلك، وإذن فلا بد للجيش من أن يذهب هو لتخليصها من أيديهم.

557 –انظر بصورة خاصة ذلك التصريح المذاع من قبل الحكومة الموقتة في تونس يوم 1960/3/14 في المجاهد، العــدد 61، 1960/4/16، والمقابلة التي تمت بين الرئيس فرحات عباس، وبين صحيفة جبهة التحرير، المجاهد، العــدد 63، تاريخ 1960/4/25. تصريح محمد يزيد، يوم 1960/5/5 في تونس، ونداء فرحات عباس للشعب الجزائــري بــتاريخ 1960/5/12، والمقال الذي عنوانه "المهزلة المأساوية لانتخابات المناطق في الجزائر" المجاهد، العدد 64 بتاريخ 1960/5/12.

558 –أنظر نص خطاب شارل دوغول في "خطب ورسائل"، ص: 224–229.

559 –أنظر نص البيان في المجاهد. العدد 66، 1960/6/20.

560 –أنظر ترجمة حياة: بومنجل لدى عمار نارون: فرحات عباس... ص:131–151.

561 –وكانا مصحوبين بالسيد حقيقي Hakiki، وهو ضابط الاتصالات في دوائر م.بوصوف.

562 –أنظر نص النداء في المجاهد، العدد 66، 1960/6/20.

563 –أنظــر الــرواية الذكية التي يقدمها ألبيرــ بول ــ لانتان Lentin في كتابه: آخر ربع ساعة، باريس، جولــيار 1963، ص:220–250 والرواية التي يقدمها على لسان المفاوض الأول، أحمد بومنجل، في الهيستوريا ماغازين، العدد 213، تاريخ 1960/5/14. ص: 1413.

564 –وكــانوا بالترتيــب: روبــير موريس السكرتير العام للشؤون الجزائرية، والجنرال دوغاستين، والعقيد ماتون.

565 –أنظــر التصريح الذي أذاعته حكومة الجزائر الموقتة عام 1960 في تونس والمقال الذي عنوانه: "ميلان، نهاية التباس" في المجاهد، العدد 67 تاريخ 1960/7/16.

566 – ولا سيما رئيس الوزراء ميشيل دوبريه الذي لم يكن يخفي إيثاره لسياسة الدمج، وحرصه على "الجزائر الفرنسية" وزاد في كتابه الجديد يعترف بذلك قائلاً:" اما فيما يخصني فلقد ناضلت خلال السنوات الأخيرة من أجل الجزائر الفرنسية.. ولكن أأقول الجزائر الفرنســية؟ إنها ليست جزائر بالفرنسيين في الأصل، ولهم وحدهم، ولكن جزائر ترفع فيها السلطة الفرنسية مستوى الحياة، والتقدم، والثقافة، ولقد آمنت بقيمة الإصلاحات التي

قوله، إنني في ذلك العهد، شعرت بأننا نمسك هنا بداية تطور كان يمكن أن يكون ملائماً للجزائر ولعلاقاتها مع فرنسا" وذلك في كتابه: فكرة ما عن فرنسا ص:89. ومن جهة أخرى فإن الصورة التي يقدمها الجنرال جاكان Jacquin في مقاله في الهيستوريا ماغازين بعنوان: من الجبل إلى الأيليزية، العدد 313، ص:2393-2398، تبدو مــزيّفة بشكل واضح. والحقيقة أن الرسالة التي تعزى إلى العقيد سي صلاح، وهي رسالة يقال إنه بعث بها هذا الأخـــير إلى الحكومـــة المؤقتة، هي رسالة مزوّرة. ذلك أنه لا أسلوب النص، ولا روحه مما ينسجم مع الرسائل المألوفـــة التي كان يوجهها رؤساء الولايات. ومن المحتمل جداً أن هذه الرسالة كانت من صنع الدوائر الخاصة الـــتابعة للجـــيش، لدعم الرأي القائل بهزيمة جيش التحرير، وبإمكانية الاحتفاظ "بالجزائر الفرنسية، لو لم تقم سياسة التخلي التي ارتضاها دوغول. وعدا ذلك فإن هذا الرأي يبدو بوضوح في مقال الجنرال جاكان الذي لا يخفي مطلقاً مرارته من أن الايليزية قد تخلى عن الفريسة "للظل" الذي كان مولان؟ ويزداد الظن بالتزييف قوة، مـــن حيث أن الجنرال جاكان لا يمكن أن يعتبر شاهداً محايداً حريصاً على الحقيقة. ولئن ساهم إلى جانب العقيد مـــاتون وبـــرنار تريكو في المحادثات السرية مع رئيس الولاية الرابعة، فيجب أن نوضح بأنه أدار، لمدة طويلة، مكتـــب الدراســـات والاتصـــال (B E L) الذي هو أداة المكاتب الخاصة للجيش. وفي هذا الإطار، فإنه قد تخصص بصناعة التزييف: فالتصريحات المزيفة التي أُسندت إلى رئيس الحكومة المؤقتة، فرحات عباس، والأرقام المزيفة للمجاهد، أنظر B Bergheaud Edmond في " قضية السي صلاح" في : les grandes enigmes de la Veme republique بـــاريس Ed. De Saint Clair. 1967. ص:105-108 محمد تقية في كتابه: الجزائر في حـــربها. كتاب مذكور سابقاً. ص: 113-114 اما من جهة جبهة التحرير فإننا نحيل القارئ إلى أقوال العقيد أحمد بن شريف في كتابه: L' aurore des Mechtas الجزائر SNED 1969 ص:526-544.

573 –ولم يكـــن الأيلـــيزية ليجهل ذلك. ويكفي أن نعود إلى الجواب الذي أجابه لويس جوكس، عن سؤال عضـــو مجلـــس الشـــيوخ المستقل عن مقاطعة Vendee، جث موبيو J.de Maupeou الذي كان يسأل عن الأســـباب الـــتي دعت الحكومة إلى عدم متابعة مقترحات رؤساء الولاية الرابعة. أنظر J.O.R.F العدد 385 الأربعاء يوم 1961/10/18، المناقشات البرلمانية (مجلس الشيوخ) 1158-1160 وكان الجنرال دوغول يعي تماماً ضـــعف الصـــدى الذي يتردد في الولايات،وما كان يذاع من مفاوضات سلام محتملة، عن غير طريق الحكومة المؤقتة، وكان يعرف ذلك إلى الدرجة التي لم يتردد معها في التوجه في خطابه يوم 14 جوان، إلى الحكومة المؤقتة بنداء يدعوها فيه إلى التفاوض، وفي رأينا أن الاتصالات السرية مع قادة الولاية الرابعة لم تكن تهدف إلا إضعاف هامش المناورة الذي تملكه الحكومة المؤقتة، وحملها على قبول موقف أميل إلى المصالحة.

574 –في الصين (خلال شهري أفريل ومايس 1960) وفيتنام الشمالية (4-6 مايس)، وكوريا الشمالية (10-13 مايس).

575 –أنظر نص القرار في المجاهد. العدد 68، 1960/9/8.

576 –كان الوفد الذي يرأسه محمد يزيد يتألف من عمر أو صديق وفرانز فانون. اللذين كانا مندوبين دائمين، أحدهما في أكرا، والثاني في كوناكري، وكذلك أحمد بو منجل، عضو اللجنة الإدارية لمؤتمر الشعوب الأفريقية.

577 –وكـــان القرار المتخذ حول الجزائر، والذي اتخذ بهذه المناسبة يطالب بانسحاب كل العناصر الأفريقية الداخلة مع الجيش الفرنسي في حرب الجزائر. أنظر نص القرار في المجاهد، العدد 67، 1960/7/16.

578 – تـــناول هـــذا المؤتمر الذي انعقد (ما بين 25-31 جويلية) خاصة قضية الكونغو. لكنه أدان التجارب النووية في الصحراء. أنظر النص في المجاهد العدد 69 في 1960/7/8.

579 – الــذي عندما زار تونس رسمياً أول الشهر، لم ينس أن يعرب علناً عن تأييد لنضال الشعب الجزائري، وتباحث طويلاً مع الرئيس فرحات عباس، الذي كان معه كريم بلقاسم ومحمد يزيد. أنظر حول هذه المحادثات، المجاهد العدد 68 تاريخ 5 أوت 1960.

580 –أنظر حول هذه المحادثات جريدة المولد أيام 18،17،16 نوفمبر 1960.

581 –أنظر المجاهد العدد 73، 1960/11/23، في المقال الذي عنوانه: "المجموعة في ساعة الاختيار".

582 –إن مندوب السنغال السيد داربوسيه هو الذي سيكون الناطق باسم هذه المجموعة في الأمم المتحدة.

583 –أنظر حول تفاصيل المناقشات، فرج الله بطرس: المجموعة الأسيوية الأفريقية في إطار الأمم المتحدة، ص: 278–279 ومعمري خالفة Mameri Khalfa: الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية، ص: 145–165.

584 –أنظر نص القرار في المجاهد. العدد 76. 1961/1/5.

585 –ولا سيما في أيام 12،11،10 ديسمبر (نوفمبر).

586 –ويقول البيان الرسمي كان هناك 96 قتيلاً و 370 جريحاً في الجزائر، و18 قتيلاً و 100 جريحاً في وهران، و4 قتلى و 15 جريحاً في بون.

587 –أنظر ما نقلته الصحافة الفرنسية من أخبار هذه المظاهرات وتعليقاتها عليها، أنظر أيضاً رسائل الدعم إلى الحكومة المؤقتة، الصادرة عن مختلف رؤساء الدول، في المجاهد، العدد 75، 1960/12/19.

588 –ويستخلص لويس تيرنوار، الذي كان وزيراً للإعلام في ذلك الحين، نتائج هذه الحوادث، ويقول: "إن دوغــول الــذي حاول كل المحاولات من أجل تشكيل "قوة جزائرية ثالثة" يبدو الآن كثير الشك في إمكانية الوصول إليها". أنظر كتاب دوغول والجزائر. ص:215.

589 –أنشئت هذه اللجان بقرار بتاريخ 1960/7/18. وهي تشتمل على نواب وشيوخ. ومستشارين عامين، ورؤســاء بلديــة مــن أصل مسلم. ولها وظيفة استشارية، وهي تقدم للحكومة رأيها حول مختلف المشكلات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية ذات الصلة بالجزائر. ولما كانت قد أنشئت بعد إخفاق محادثات مولان، فإنها تــبدو لمحاولة جديدة لإنشاء قوة ثالثة، وتدخل في المنظور الذي يعرّفه أحد مساعدي الجنرال دوغول المقرّبين، هــذه الكــلمات : "وهو تنمية سيرورة ذات شكل ديمقراطي، تهدف إلى أن يقبل الجزائريون سياسة تصورناها وأردناها نحن" أنظر كتابه دروب السلام. مصدر سابق: ص:191.

590 –أنظر بشكل خاص تصريح السيد نور الدين بن مهيدي، العضو المستقيل في لجان المنتخبين، في المجاهد، العدد 79، 1960/9/25. ونحن نشهد هنا نسخة جديدة من استقالات المندوبين الخاصين عام 1975، من خلال اســتقالات "المنتخــبين" المعيَّنين من قبل الإدارة الفرنسية، ضد إرادتهم، مثل بن شارف، ونشق، وعبد القادر شعبان، ومحمد خيرات وحاج جوالي، وحقيقي ومصطفى العيساوي.

591 –أنظر: قضية "شبكة جانسون" باريس، ماسبرو، 1961، ص:253.

592 –الــذي يــثير مــداولات متناقضة داخل اليسار الفرنسي، ويكتب مارسيل بيجو Peju في مقال له في الأزمنة الحديثة، في جانفي 1960، ص:1512–1529، بعنوان "يسار محترم" لمحة نقدية عن هذه المداولات. أنظر أيضــاً في نفس العدد كلمة بعنوان "reponse a Jean Daniel la"، ص: 1530–1534، ورسالة فرانسيس جانسون إلى سارتر، حيث يفسر الأول حركته والتزامه بجانب جبهة التحرير، ص: 1535–1549. أنظر أيضاً Marcel Peju : "نموت من أجل دوغول" في الأزمنة الحديثة. نوفمبر — ديسمبر 1960، ص: 481–502.

– حق اللاخضوع (المصنف رقم 121) باريس، ماسبرو، 1961، ص:231.

593 – أنظر حول هذه المظاهرات طيب بلولا: الجزائريون في فرنسا. ص: 89-102.

594 –وتظهــر في هــذه الآونة كتب كثيرة ومقالات لتدافع عن الحق في اللاخضوع، وتعرب عن الرغبة في الالتزام الفعال في المعركة التي تخوضها جبهة التحرير. انظر: "ماشينو"، الرفض باريس، ماسبرو 1960/ص:20، والالــتزام باريس، ماسبرو 1961،ص:136 انظر: ارنو، Mon Proces باريس، منشورات مينوي، 1960 ص: 83، انظــر Favreliere N في الصــحراء عــند الفجر باريس منشورات مينوي 1960، ص:227، وكذلك J:L.Hurst الــذي تحــت اســم مستعار "موريين" Maurienne، كتب: "Le deserteur"، أي الهارب من الجندية، باريس، منشورات مينوي 1960 ص:125

595 – ولنذكر بشكل خاص: "جبهة التضامن مع الثورة الجزائرية"، و"مجموعة نيزان" Nizan وبصورة أخص حــركة: المقاومة الفتية التي تقدم العون للهاربين من صفوف الجيش الفرنسي من خلال مكاتب المساعدة التي فتحــتها في سويســرا، وبلجيكا، وإيطاليا، والمغرب، وتونس، ثم إن المستكفين ضميرياً، يرون صفوفهم تتعزّز، وتقــوم حملــة لمصلحتهم في الصحف التقدمية. وليس الأوساط الكاثوليكية، والمسيحية جملة، بالأقل التزاماً في معارضــة حرب الجزائر. ولنذكر خاصة حركات "المصالحة" و "لجنة العمل المدني غير العنيف" و "رفاق الأرض" بل إن بعض الرهبان لم يترددوا في ركوب المخاطر بدعم جبهة التحرير، مثل الأباء روبير دافيزي، مؤلف كتاب حول النضال الذي تقوم به جبهة التحرير وجيش التحرير، هو Le front، منشورات دومنيوي، 1959، ص: 273، ومؤلــف روايــة يعيشــها مناضــلوا جبهة التحرير في السجن بعنوان : النحل Les abeilles، باريس منشــورات دوميــنوي 1963، ص:165. واعــتقل يوم 29 جانفي 1961 بسبب المساعدة التي يقدمها لجبهة الــتحرير. وقــد حلّل التزامه السياسي وعمله لمصلحة حركة التحرير الجزائرية، في كتابه: زمن العدالة، لوزان منشورات La cite. 1961، ص: 162. أما حول موقف المسيحيين تجاه المشكلة الجزائرية، أنظر بصورة خاصة De Bosschere في كــتابه: " Perspectives de la decolonisation ". باريس Albin Michel، 1969، ص:243-246. وهــو دران Houdrin " مــا كانــت مواقف المسيحيين الفرنسيين " في مجلة La Nef. عدد خــاص. أكــتوبر 1962. يــناير 1963، ص: 66-84. وحول حركات الدعم لجبهة التحرير، أو الحض على الهــروب، أنظــر: مناهضــة الروح العسكرية ورفض الخدمة العسكرية في فرنسا المعاصرة للمؤلف -Meyer Spiegler Madeleine (1945-1962)، وهي أطروحة دكتوراه للبحث في العلوم السياسية بإشراف السيد Rene Remond 1969، ص:549-722. ولنذكر أخيراً حول دور وعمل اليسار الفرنسي ضد حرب الجزائر لويس بوكيه:"المثقفون"، في "المدرسة المحررة" عدد خاص: الحرب الجزائرية، أفريل 1963، ص:163-165.

596 –واتحــاد الطلاب الفرنسيين هذا، الذي قضى على تردده السابق، عاد فانحاز بكامل التصميم إلى العمل لمصــلحة الطلاب الجزائريين، ونضالهم، ولاسيما بعد أن تم الاتفاق مع الاتحاد العام للطلاب المغاربة العرب، في لــوزان، يوم 6 جوان 1960. أنظر الكتب المنشورة من قبل اتحاد الطلاب الفرنسيين، والذي عنوانه: "النقابية الطلابية والمشكلة الجزائرية" المتعاون مع الــ AGEL، ليل. ص91. وأنظر فارس ظاهر في: Les themes, les idees politiques et l'action du syndicalisme etudiant algerien وهذه أطروحة دبلوم علوم سياسية، كلية الحقوق في باريس Multig، 1966، ص172.

597 –أنظر Ageron Ch- R. "والرأي العام الفرنسي تجاه حرب الجزائر"مقال أشير إليه.

598 –أنظــر المقدم Axxx "الجيش الفرنسي واستراتيجية جبهة التحرير عام 1960" في مجلة La nouvelle critique. العــدد 122، جانفي 1961، ص: 9-60. أنظر لنفس المؤلف مقاله "الجيش الفرنسي والجزائر عام

1961، في المجلة نفسها العدد 134، فيفري 1962، عدد خاص، ص 135. وأنظر أيضاً حديث السيد Joel Letheule، أمام لجنة الدفاع الوطني والقوى المسلّحة في الجمعية الوطنية الفرنسية. ويقدم هذا التقرير نتائج رحلة الاستطلاع التي قام بها نائب الـ UNR في الجزائر بين 8-9 جانفي 1960. وهو تقرير Multig يتألف من 32 صفحة. وهو وثيقة جاهزة للاطلاع في مكتبة الـ Fondation Nationale des Sciences Politiques de Paris. الطبعة الرابعة ص:181

599 -وقد سجل هذا القطاع تزايداً في عدد طلاب المدارس الابتدائية خلال العام 1959-1960. نسبته 60 % مقابل 20% في التعليم الثانوي.

600 - "صندوق الوصول إلى الملكية والاستثمار الريفي، الذي أنشئ عام 1956، وكلّف، فيما بعد، في إطار "مشروع قسنطينة" بالحصول على الأراضي، والتنازل عنها لصغار الملاكين (أي الـ CAPER)

601 - حول هذه النقطة، انظر "ماتيو جليبر"، "مشروع قسنطيني ضمن الاضطراب الجزائري" الموند 7،6،5 أكتوبر 61. و"موريس بارودي" والتنمية الريفية في مجلة Esprit، يناير 1961، ص:65-76، ثم إن صندوق التجهيز من أجل التنمية يوضح ما يلي: إن الأهداف المعينة للسنوات الخمس من المشروع، أي 250 ألف هكتار وهذا هدف متواضع بلا ريب، لكنه مكلف. بيد أن الثلاثين مليار من الفرنكات القديمة مع ما يتصل بذلك من أعمال التهيئة، تشتمل على مكتسبات، والمشروع مناسب: 192 ألف هكتار في نهاية 1960، أي بزيادة 40 ألف عن السنة الماضية، ويعترف مع ذلك قائلاً: "وبالمقابل، إن التهيئة والاصلاح وإعطاء الأراضي المكتسبة للمستحقين، ما تزال متأخرة جداً، بالنسبة للتنبؤات: ففي عام 1960، أصلح 1687 قطعة أرض، بدلاً من 3780 مقدرة. ثم إن ثمانمائة فقط كانت قد وجدت من يستغلها. أما أسباب التأخر فهي تعود إلى حد كبير، إلى اضطراب الأمن، غير أن الشروط إذا هي تحسنت، فإن من المتاح لنا أن نتأمل بأن التمليكات يمكن أن تتم بصورة طبيعية إعتباراً من هذه السنة، انظر صفحات 19-21.

602 - مكافئات التجهيز والاستخدام، وتخفيف الأعباء الضريبية (طبقاً لقرارات 959/1/31 و1959/11/24)، انظر التفويض العام للحكومة في الجزائر، في الفوائد المالية الموافق عليها في فائدة التصنيع في الجزائر، (الجزائر المطبعة الرسمية، 1960ص:75)

603 - في عام 1960 كان رأس المال الخاص ذو الأصل الجزائري يساهم بـ 61 مليار وذاك الذي أصله من الوطن الأم، لا يزيد عن 21 مليار من مجموع التوظيفات التي تبلغ 270 مليار. أنظر : Rungis Maite، في كتابه :" الاقتصاد الجزائري وخطة قسنطينة" في مجلة Esprit يناير 1961، ص: 43-64.

604 - أنظر حول إنجازات خطة قسنطينة والمردود المحسوب والموسوق المستندات من قبل " جورج فوشيه"، انظر كذلك، خطة قسنطينة والجمهورية الجزائرية في الغد نشر دار نيوشاتيل. 1961، ص: 113

605 - وفي الوقت نفسه، فقد عُيِّن وزير دولة للشؤون الجزائرية وهو السيد لويس جوكس.

606 - أنظر "برنار تريكو" في "دروب السلام" مصدر مذكور سابقاً ص: 183-196، وهو يشرح هذا الموقف ويعترف هو نفسه أن قيئة الجمهورية الجزائرية بدون جبهة التحرير، كان شيئاً خيالياً. انظر ص: 202 انظر أيضاً، كلود Estier (المنتخبون المسلمون يقولون لنا) في مجلة فرانس أوبسرفاتور، العدد 598، ص:7-8

607 - شارل دوغول، مذكرات الأمل [التجديد، 1958-1962] باريس، بلون. ص101. ويعود لويس تيرونوار في كتابه: دوغول والجزائر، ص:216-217 فينقل هذا التصريح الذي أدلى به الجنرال دوغول والجزائر في مجلس الوزراء، قائلاً: "إن رحلتي أثارت تبلور الموقف. ولا أعتقد أنه يمكن القول أن مجموع الشعب الأوربي

متفق مع العناصر النشيطة الفعالة هناك: وبالمقابل إن كل المسلمين وطنيون، وينظرون بعطف إلى جبهة التحرير؛ ولكنهم ليسوا معادين لفرنسا، وغير راغبين في القطيعة معها. إننا نشهد ولادة جزائر جديدة؛ إنها تصنع نفسها، وستؤكد، وهي في أقوى صور التطور النفسي والسياسي. ولا شك أن الطائفة الإسلامية ستكون العنصر الأساسي في هذه الجزائر الجديدة، إلا أنها ستكون بحاجة إلى الأوربيين .... وبصورة أو بأخرى، فإننا ماضون إلى الحل" ؛ H أكثر.

608 – نفس المصدر.

609 – كان موعد الاستفتاء في فرنسا، يوم 1961/1/8

610 – ولم يكن إلا بنسبة 35% بالقياس إلى الاستفتاء التأسيسي الذي تم في سبتمبر 1958.

611 – انظر شهادة المقدم X: " الجيش الفرنسي عام 1961" في – La Nouvelle critique وقد أشير سابقاً إلى هذا المصدر. ص: 45-52.

612 – وهذه الحكومة التي تقرر إنشاؤها بالقانون الخاضع للاستفتاء، في جانفي 1961، لم تر النور.

613 – أنظر نص التصريح في المجاهد، العدد 77، 1961/1/29.

614 –وحول هذه اللقاءات أنظر كتاب Merry Bromberger الذي عنوانه Destin secret de G.Pompidou, Paris, Fayard، 1965، ص:181- 183. وأنظر الكتاب المشار إليه سابقاً، كتاب إيف كوريير: نيران اليأس. ص:244-246.

615 –أنظر التصريح الذي صدر عن الحكومة المؤقتة يوم 1961/3/31 في المجاهد العدد 79، 15 أفريل 1961.

616 –أنظر بشكل خاص شهادة الجنرال شال في كتابه: تمردنا Presses de la Cite 1968،ص:448. أما حول أزمة الجيش، فأنظر في مجلة النقد الجديد، العدد 122 جانفي 1961، ص:61-100. مقالي النقيبين A وT البيروقراطية، ضد الجيش والوطن

617 –ولجأ سالان إلى أسبانيا، فلم يشترك في اندلاع الفتنة، ولم يعد إلى الجزائر إلا يوم 23 أفريل.

618 –أنظر حول هذا الانقلاب كتاب فوفير وبلانشيه، بعنوان La fronde des Generaux باريس، بلون 1961، ص:277 وأنظر شهادة الجنرال جوهو في كتابه O mon Pays perdu باريس، فايار 1969، ص:147-188.

619 –حول موقف الجنود، أنظر Lentin: ربع الساعة الأخيرة، ص: 300-319 وكذلك شهادات الرجال العسكريين في مجلة النقد الجديد، العدد 127 جوان 1961، ص:40-48.

620 – ولما كانت جبهة التحرير حريصة على عدم الخضوع لأي ضغط ولو كان غير مباشر، فإنها لم. أنظر في المجاهد مقالا بعنوان :"هدنة وحيدة الجانب ومفاوضات" وفي العدد 12،80 مايس 1961. وهذه الهدنة التي أطلق عليها اسم "قطع العمليات الهجومية" (100) لم تقلل مطلقاً من عنف المعركة ضد جيش التحرير. أنظر شهادة أحد العسكريين، المقدم ××× في: "الجيش الفرنسي والجزائر عام 1961" في مجلة النقد الجديد رقم 134، فيفري 1962، العدد الخاص، ص: 123-126. أما نص توجيه رئيس الوزراء ميشيل دوبريه المتعلق بقطع العمليات الهجومية، فقد أعيد نشره من قبل Susini؛ تاريخ الـ OAS، باريس La Table Ronde، 1962:117-120.

621 –وكان فيه أحمد فرانسيس، وزير المالية، سعد دحلب، السكرتير العام للشؤون الخارجية. ومحمد الصديق بـن يحـي، مديـر مكتب في رئاسة الوزراء، وطيب بو الحروف، ممثل الـF L.N. في روما، وأحمد بو منجل، مستشار لدى الرئاسة والمقدّم سليمان المنجلي، عضو هيئة الأركان العامة لجيش التحرير.

622 – وفـيه كـبار موظفـي وزارة الشؤون الجزائرية: رولان كادر، مساعد الوزير (أو الملحق به) وبرونو دولـوس. مديـر الشؤون السياسية، وفيليب ليو، رئيس دائرة الإعلام؛ وكذلك برنار تريكو، المستشار لدى الرئاسة.

623 –أنظـر حول تفاصيل المناقشات تلك الرواية الدقيقة التي يقدمها عنها أحد المفاوضين الفرنسيين السيد برنار تريكو، المستشار لدى الرئاسة، في " دروب السلام " ص: 269.

624 – ويعـترف بذلك أحد المفاوضين، السيد تريكو، بلا عناء، عندما يلاحظ أن الرغبة في فصل الصحراء عـن بقية الجزائر، بدأ منذ أن اكتشف النفط وبُدئ باستثماره، ويعتبر أن هذه المحاولة تأخرت جداً عن موعدها الطبيعي: "ولقد دهشت في الماضي، عندما لقيت واحداً من الرؤساء الممتازين في إدارة الأرض الجنوبية، العقيد لوهـورو، مـن أن مكتب إدارته كان في الجزائر. وحتى في عام 1961، كان التفتيش الأكاديمي للمحافظات الجديدة، تابعاً لأكاديمية الجزائر؛ وكان مدير الصحة العامة في الجزائر، والجبايات الضريبية لم تكن موزعة، وكان مصـرف الجزائر يمارس امتيازه في الإصدار، بالنسبة للصحراء كما بالنسبة لغيرها، وكانت القضايا تستأنف في الجزائـر "دروب السلام" ص: 259 ويقول جاك سوستيل: العقيدة الرسمية هي فصل الصحراء عن الجزائر... وكـان كل ذلك في رأيي موقفاً لا يمكن استمراره لأنه مخالف للحقائق الجغرافية، والاثنية الأكثر وضوحاً. أما بالنسـبة لـلحظة الحاضرة، فكان ذلك يخدم غرضي، من حيث أن الصحراء تبتعد بهذه الصورة عن تقلبات التاريخ، عن تناقضات السياسة الجزائرية" في كتابه **L'esperance trahie** مصدر ورد ذكره. ص: 97.

625 –تقـوم الـنظرية الفرنسـية على مفهوم الصحراء (**Res Nullius**) كي تبرر فصل محافظتي الصحراء (الواحـة، والساورة) عن بقية الثلاث عشرة محافظة من محافظات الجزائر. وتعتمد على طمع البلاد المطلة على الصحراء الجزائرية، لكي تكسب دعماً لسياستها التجزيئية. بل لقد وضعت خطة من قبل الخبراء الفرنسيين في هذا الصدد. أنظر **Rene Delisle** "الخطة الفرنسية حول الصحراء" في فرانس أوبسرفاتور، العدد 582، 6/29/ 1961 ص:11–13 وأمـا "الآن بيرفيـت،" فإنه يكتب كتاباً حول الموضوع بعنوان: هل يجب تقسيم الجزائر؟ باريس، بلون 1961، ص:362، فإنه يتصور إمكانيات مختلفة لتقسيم الجزائر. وينتقد آلان سافاري في مقال له عنوانه: "التقسيم هو الحرب أيضاً" في الفرانس وبسرفاتور 4ك2 1962، ص: 24. وفي مؤتمر صحفي عقد يوم 5 أفريل 1961 يعرب مالديس فرانس عن معارضته لكل سياسة تقسيم الجزائر، ويصرح بهذه المناسبة، بقوله : "إنني كنت دوماً أفكر بأن هنالك خطراً في أن نفتش عن حل في هذا الاتجاه. ولقد جرُّب هذا بصورة معترف بها بدرجة أو بأخرى، عندما صُوِّت في الجمعية الوطنية عام 1957على القانون الأساسي، وكانت القضية عندئذ أن تقسـم الجزائر إلى عدد من المناطق، وتبين إن المناطق التي كان يُوجد فيها الشعب الأوروبي كأغلبيته، أو بعدد كـبير، كانت كذلك تلك المناطق التي توجد فيها الثروات المعدنية، والزراعية الأفضل للاستثمار. والواقع أنه كـان معـنى ذلك أن ندع لدولة جزائرية ممكنة، أراضي يائسة لم يكن الشعب البائس بقادر على أن يجد فيها وسيلة للعيش، وأن نحتفظ للشعب الأوربي بالأراضي الوحيدة الغنية اقتصادياً. وهي نظرة جدّ انانية بحيث يمتنع عـنها ان تكـون واقعية، ذلك ان من الواضح ان سكان المناطق الفقيرة التي أصبحت مستقلة، لا ترضى عن عيشها البائس الذي يقدم لها، بحيث انها لا تعترف بمبدأ القسمة وبالتالي فإن الحرب ستظل قائمة، وسيكون أكثر

خطورة وأسوأ مما نراه يحدث في إسرائيل، حيث لا يستتب السلام وحيث تكون الحرب إما علنية وإما كامنة في داخل النفس (أنظر في المفاوضات الفرنسية الجزائرية، بيان صحفي لبير مانديس فرانس عام 1961 ص – 12-13.

626 –وقد أوضح ذلك في مقال بعنوان: "جبهة التحرير ومشكلة الأقلية الأوربية" في المجاهد، العدد 77، 29/1/1961.

627 –مع الاحترام للخصائص الدينية والثقافية.

628 –أنظر المؤتمر الصحفي الذي عقده كريم بلقاسم، في المجاهد، العدد 82 تاريخ 1961/6/25.

629 –أنظر نص المذكرة في المجاهد، العدد 83، تاريخ 1961/7/19.

630 –نفس المصدر.

631 –إلى المغرب أولاً، التي ذهب إليها، يوم 2 جويلية، الرئيس فرحات عباس برفقة بوصوف، وبن طبال ويزيد؛ في كوناكري (9 جويلية) حيث استقبل م. يزيد الذي يمضي بعد ذلك إلى باماكو (12 جويلية) ومن جهة أخرى. فإن كريم بلقاسم مصحوباً بالسيد محمدي السعيد، يقوم بدوره برحلة إلى ليبيا (7 جويلية) والجمهورية العربية المتحدة (12 جويلية). ونتيجة لمختلف هذه الزيارات، تتلقى الحكومة المؤقتة نفس الدعم اللاشرطي في نضالها من أجل الاستقلال الوطني، وكامل الاحترام لسلامة أرضها الوطنية.

632 –وكان البيان الرسمي قد اعترف بـ 18 قتيلاً و 31 جريحاً.

633 – انظر هذه الرسائل في المجاهد، العدد 83-1961/7/19.

634 – قائمة في "جاريت الحامل" غرب غدامس، وتعتبر لدى تونس كأنها حدود لأرضها بحكم اتفاق بين السلطات الفرنسية بالجزائر وبين تونس عام 1901، وبحكم اتفاق ماض تم عام 1906 بين المقيم العام الفرنسي وبين الإمبراطورية العثمانية.

635 – إن إشاعات متواترة المتعلقة باكتشاف منجم بترولي هام في المنطقة المختلف حولها هي التي تكشف عن أهمية المشكلة ونشرح أن لقضية بنزرت سبباً أساسياً يتصل بالمشكلة الصحراوية والسراب البترولي – انظر "الموند" في النصف الثاني من شهر يوليو.

636 – حول أحداث بنزرت، انظر جريدة الموند في النصف الأخير من يوليو بعنوان: العلاقة بين لجنة التحقيق حول أحداث بنزرت، باريس دفاتر الشهادة المسيحية، ص: 48. وانظر "ريفومادلين" بعنوان ما رأيت في بنزرت، باريس SGP 1961، ص:32 وحول المشكلة القانونية المثارة بأزمة بنزرت انظر المقال الموثق جداً الذي كتبه "شارل دباش" بعنوان قاعدة بنزرت العسكرية. وذلك في A.F.D.I عام 1962 ص: 870-903

637 – إن الاتصالات بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجزائر المؤقتة، بعد قطع المفاوضات في إفيان، استبقيت عن طريق السيدين دولوس ولابوري" اللذين بقيا في إفيان ويقابلهما من الجهة الجزائرية سعد دحلب وبو الحروف اللذان بقيا في سويسرا.

638 – أنظر نص مذكرة هيئة الأركان في جيش التحرير المرافقة لكتاب استقالتها في: les Trois continents العدد 3 جويلية – أوت – سبتمبر، 1967، ص:62-70.

639 –أما مصالح هذه الوزارة فإنها ترتبط برئاسة الوزراء.

640 –وفي الواقع إنه يستمر في تأمين الاتصال بين فرق جبهة التحرير في فرنسا، وبين الحكومة المؤقتة.

641 –إن الوزراء الآخرين المعتقلين (آيت أحمد وبيطاط وخيضر) فقد ظلوا دوماً بمناصب وزراء الدولة.

642 –وهـذه المناسـبة فإنـه عندما يؤكد فرحات عباس، في مقابلة خصّ لها ويليم كنت، أن العقيد بومدين عـارض إبعـاده عـن الحكومة المؤقتة، فإن من المحتمل جداً أن يُصوِّر الحقيقة بأمانة أنظر وليام كنت في كتابه المذكور سابقاً Political leaderschip Revolution and، ص:143.

643 –أنظر نص البيان في المجاهد، العدد 84، تاريخ 1961/8/29.

644 –انظر النداء في المجاهد، العدد 85، أول أكتوبر 1961.

645 –أنظر نص النداء في المجاهد العدد 85 أول أكتوبر 1961.

646 –أنظر بيان المجلس الوطني، في المجاهد. العدد 29/84/أوت/1961.

647 –أنظر نص المؤتمر الصحفي في الموند 7 سبتمبر 1961، ص:4–5 .

648 –أنظر نص التصريح في المجاهد العدد 86 أول نوفمبر 1961.

649 –ولـيس هذا الحرص بالشيء السهل الإهمال إذا أخذنا بعين الاعتبار تزايد الجرائم العدوانية التي كانت تقوم بها عصابات الـ OAS والتهديدات التي ترهق بها احتمالات العودة إلى السلام.

650 –وكانت الحكومة المؤقتة قد عقدت، من قبل اجتماعاً طويلاً في المحمدية في المغرب، بين 7–1962/1/10 لتهيـئ إضـبارة المفاوضـات. أنظر بيان الحكومة المؤقتة في جريدة الموند، يوم 1/12 ومقال Lentin بعنوان: "مصنف المفاوضات" في فرانس أو بسرفاتور، يوم 1962/1/18، ص: 5–8.

651 –الـذي يرأسه وزير الشؤون الجزائرية، السيد لويس جوكس، وكان بين أعضائه برولودولوس، وجان دوبرو غلي، وروبير بورون، ورولان بيلكار، شاييه، والجنرال دوكاما.

652 –الـذي يرأسـه كريم بلقاسم، وكان فيه سعد دحلب، وبن طبال، ويزيد بن يحي، ورضا مالك، وشوقي مصطفاي.

653Carnets –أنظـر حـول تفاصـيل المنقاشات شهادة أحد المفاوضين الفرنسيين: بورون روبير في كتابه **Politiques de la guerre d'Algerie, Paris, Plon, 1965**

654 –وقـع عـلى الاتفاق في إيفيان يوم 3/18/، من قبل كريم بلقاسم عن الحكومة المؤقتة، ولويس جوكس وروبير بورون وجان دوبروغلي عن الحكومة الفرنسـية.

655 –أنظر نص الاتفاق في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ليوم 1962/3/20.

656 –أنظر نداء الرئيس بن خدة إلى الشعب الجزائري في المجاهد. العدد 91 في 1962/3/19.

657 –نحيل القـارئ هنا إلى التحليـلات الكثـيرة التي تمت حول الموضوع، ولا سيـما إلى ما كتبـه Jean Touscoz: "الاتفاقـات الفرنسيـة الجزائريـة" في مجلة Action populaire، مـارس 1962، ص: 559–572. انظـر: فلـوري موريس في "رهان إيفيان " في نفس المجلة أي مجلة العمل الشعبي سبتمبر أوكتوبر 1962، ص: 938–946. انظـر أيضاً: كلود H في "اتفاقات إيفيان في مجلة اقتصاد وسياسة" العدد 93، أفريل 1962 ص: 2–8، وفي نفس المجلة انظر مقال "هينيكرM " الجوانب الاقتصادية في اتفاقات إيفيان" – العدد 95 – جـوان 1962، ص: 32–92– وأخـيراً، انظر "بنكرتلي ارسلان" في أطروحته للدكتوراة في القانون العام، بعنوان :"الاتفاقات الفرنسية– الجزائرية، 1963، ص: 250 كلية الحقوق باريس.

658 –وهـي تشتمل على تسوية تعيِّن شروط الاستفتاء، والتنظيم المؤقت للسلطات العامة في الجزائر، خلال الفـترة الانتقالـية، واتفـاق وقف إطلاق النار، والتصريح المتعلق بتدابير العفو، والتصريحات المبدئية المتصلة بالضمانات، والتعاون الفني، والتعاون الاقتصادي، والمالي، والثقافي، والفني، وباستثمار الثروات الموجودة تحت

الأرض الصحراوية، وبالقضايا العسكرية، وتسوية الخلافات. وقد نشرت كل هذه النصوص فيما نسميه بالـ Documentation francaise، تحت عنوان "اتفاق إيفيان" (النصوص والشروح)، 1962 ص: 76. كما نشرتها وزارة الإعلام تحت عنوان: نتائج محادثات إيفيان، أنظر أيضاً الجريدة الرسمية عدد 62-43 مارس 1962 الذي يحتوي على اتفاق وقف إطلاق النار، تصريحات حكومية، بيوم 1962/3/19.

659 -إن اتفـاق إيفيان يستعيد بالنص تقريباً الصيغة القائلة: "إن العلاقات بين البلدين ستقوم على الاحترام المتبادل لاستقلال كل منها، وعلى التقابل في المزايا والفوائد للطرفين.

660 -إن المـادة 2 من اتفاق وقف إطلاق النار تنص على ما يلي: إن كل السجناء الذين اعتقلتهم سلطات الطـرفين في المعـارك، سيطلق سراحهم ساعة وقف إطلاق النار الفعلي، وسيسلمون خلال 20 يوماً بدءاً من تاريخ وقف النار إلى السلطات المعينة لهذه الغاية.

661 -ولكـن لا الـ MNA (الحـركة الوطنية الجزائرية، وهي منظمة أسسها مصالي الحاج لمناهضة جبهة التحرير الوطني) ولا أية مجموعة أخرى، كان لها حق في التمثيل على مائدة المفاوضات.

662 - إن النصوص المتماثلة في كل شيء، لا تختلف في التصريحات الحكومية التي أذيعت في 19 مارس والمتفق عليها بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية لا تختلف إلا في الصيغة التالية: ففي التصريح الفرنسي، يغفل ذكر الحكومة المؤقتة ويقال " إن المحادثات التي تمت في إيفيان وبين 18,7 مارس 1962،بين حكومة الجمهورية وجبهة التحرير قد انتهت إلى الصيغة التالية" على حين أن GPRA تصرح من جهتها بأن المحادثات تمت بين الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد انتهت إلى النتائج التالية.

663 - إن تعـريف الطبيعة الحقوقية لاتفاقيات إفيان مسألة أثارت تأويلات مختلفة، ذلك أن الحكومة المؤقتة، الـتي اعتـبرت نفسـها كممثل حقيقي ووحيد للدولة الجزائرية، تقدر أن النصوص المتفق عليها في إيفيان هي اتفاقات اتفق عليها بين دولتين ذاتيّ سيادة. لكن فرنسا التي ابت الاعتراف بالحكومة المؤقتة واستندت إلى صيغة التصـريحات المختارة كإشارة إلى هذه الاتفاقات تعتبرها كعمل وحيد الجانب من وجهة الحق الداخلي الفرنسي الذي ستكون له قيمة القانون الوضعي الجزائري بعد الاستفتاء حول تقرير المصير، أنظر "توسكوذ جان" "حول الاتفاقات الفرنسية الجزائرية" في مجلة العمل الشعبي، عدد 158 مايو 1962 ص: 559-572 وDouence، جان كلود في مقاله حول إقامة المؤسسات الجزائرية، FNSP، درات مغربية ص: 9 - 11

664 -أنظـر حـول اتفاقات إيفيان وما فيها حول الوضع الخاص لأوروبيي الجزائر، Etienne Bruno في كتابه: المشاكل القانونية للأقليات الأوروبية في المغرب. باريس 1968 ص: 123-136

665 - إن على هاتين المدينتين أن تقسما إلى حد أصغري من الدوائر (10 للجزائر و 6 لوهران) حتى لا يساء إلى الأقلـية الأوربية. وستكون هذه على رأس الدوائر التي تكون هي الأكثرية. ومن جهة أخرى، فإن الرئاسة، أو نيابة الرئاسة سيقوم بها داخل المجالس البلدية، جزائري له وضع مدني فرنسي.

666 - ولكن النصوص لا تمنعهم مع ذلك من التجمع، وتشكيل حزب سياسي.

667 - وتتألف هذه المحكمة من أربعة قضاة منهما اثنان لهما وضع مدني فرنسي

668 - مساعدة من نوع تقني، ومالي، وثقافي.

669 -بحث هذه المشكلات في الدراسة التي نشرها نادي جان مولان، حول التعاون الاقتصادي الفرنسي ــ الجزائري، بعنوان: قسمان من مصنف الجزائر. باريس. سوي 1962/ ص:147-153.

670 - Robert Buron (روبير بورون)، في Carnets politiques de la guerre d'Algerie. ص: 242

671 –يجب أن يصبح عدد القوات حوالي 80 ألفاً، بعد سنة من الاستفتاء، ويجب أن يتم الإجلاء الكامل بعد سنتين.

672 –من هذه الناحية، فإنه ما من شرط صريح يحول دون قيام فرنسا بتجارب نووية على القواعد التي تركت تحت تصرفها. ولا تشتمل المادة 6 إلا على منع غامض لاستخدام التجهيزات العسكرية.

673 –إن أحد المفاوضين الفرنسيين يؤكد ذلك صراحة، ويقول: "وبديهي أن ما يشغل بال وفدنا، هو أمن فرنسي الجزائر، خلال المدة المتوقعة التي تفصل الاستفتاء عن حسن تلاؤمهم وتكيّفهم النهائي داخل الطائفة الجزائرية. فإن هم لم يشعروا بأنهم محميون، مدعومون، فإنهم لن يحاولوا التجربة و يعودون إلى الوطن. وعلى ذلك فإنه يجب أن نحصل على الحد الأدنى، من إمكان بقاء القوات الكافية مدة ثلاث سنين وعدة أشهر أخرى فوقها ولن نصل إلى ذلك بسهولة : بورون، نفس المصدر ص: 214

674 –أن الفقرة السابعة من الفصل 1 ينص على أن "الجزائر تمتنع عن اتخاذ أي تدبير من شأنه أن يرهق أو أن يكون عقبة في ممارسة الحقوق المضمونة أعلاه، إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار جملة الشروط الاقتصادية الطبيعية. وهي لا تقدم على ما يؤذي حقوق المساهمين الذين يملكون حصصاً أو هم دائنون لحاملي الأسهم المعدنية، أو شركات النقل، أو لشركائهم أو للشركات التي تعمل لحسابهم".

675 –إن النظام الصحراوي كان قد صدر في مرسوم بتاريخ 22 نوفمبر 1958 (ولنشر في الجريدة الرسمية بيوم 23 نوفمبر 1958). وهو يحدِّد شروط استثمار ثروات الصحراء ويقرر بنظام الرخص الممنوحة في القسم الذي يديره الــ OCRS. وانظر حول تحليل النظام الحقوقي للقانون البترولي الصحراوي: لويريت Loyrette Jean في كتابه Le code petrolier saharien. LGDS، 1961 ص: 240-276. ولما كان النظام الضريبي الذي قرره قانون البترول، ليبراليا بشكل خاص، فإنه يوزع في الأرباح المتحققة مناصفة بين الدولة المستعمرة، وبين المستثمر صاحب الامتياز. ولكن هذا النظام أكثر فائدة للمستثمر من الــ (50-50) المعمول بها في أماكن أخرى ولا سيما في الشرق الأوسط، حيث يعتبر أساس الحساب هو سعر البيع المعلن، على حين أن القانون البترولي، يعتبر سعر البيع الفعلي. فهو اذ يحمي الشركات صاحبة الامتياز من كل ازدياد وحيد الطرف في عنف النظام الضريبي خلال 25 عاماً، وخلال 50 عاماً من النظام الحقوقي، قدرنا مدى الخطورة الذي سيحملنا عليها احترام الحقوق المكتسبة، على السياسة النفطية التي تريد أن تكون مستقلة وأقل خضوعاً لمطالب الشركات البترولية. وأنظر حول المشكلات العامة للتنظيم، والتنقيب، والاستثمار النفطي في الصحراء، كتاب Veraque, Christian. "الصحراء البترولية" في كتابه Memoires de la section de geographie، 1964، ص:453 – المطبعة الوطنية،

676 –أنظر جورج لافو: "الوجه السياسي لجزائر الغد". وهي دراسة قدمها فرالسوابيرو Perroux. باريس P.U.F. 1962، ص:225-236.

677 –كاحترام الحريات العامة، والنظر بعين الاعتبار إلى الوضع الخاص للأقلية الأوربية المضمونة ضد كل تمييز أو تجريد من المال، وحرية التجارة والصناعة، وحرية تنقل، رؤوس الأموال، وعدم التمييز الضرائبي، واحترام الحقوق المكتسبة في الشؤون البترولية.

678 –أنظر لافو جورج "الوجه السياسي لجزائر الغد،"في جزائر الغد. دراسة قدّم لها فرالسوابيرو. باريس P.U.F، 1962، ص: 277."

679 -انظـر " الاتفاقات الفرنسية الجزائرية" في المجاهد. العدد 90، مارس 1962 أما بالإعلان المبدئي المتصل بالقضـايا العسـكرية فهو أقل وضوحاً من هذه الناحية، ذلك أن المادة 6 تقرِّر بغموض كاف "أن التجهيزات العسكرية المذكورة أعلاه، لن تستخدم في أية حالة، لغايات هجومية".

680 -إذا اسـتخدمت هذه القواعد، لإثارة شغب سياسي داخلي في الجزائر، أو نسف اقتصاد البلاد، بتنظيم هروب رؤوس الأموال تحت غطاء التمويلات المالية العسكرية؛ وأخيراً إذاً هي استخدمت كقاعدة للعدوان على بلد أفريقي. غير أنه ما من واحد من هذه التحفظات يدخل في نصوص اتفاقيات إيفيان. ثم إن الرئيس بن خدة في الـنداء الذي وجهّه للجزائريين يوم 1962/3/18، يوضح الاتفاقات العسكرية فيقول :"إنه على الرغم من وجـود قاعدة المرسى الكبير في الجزائر، فإننا سنظل أوفياء لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي حُدِّدت أخيراً في بلغراد. وليس مثال البلد المحايد الذي تقوم على أرضه قواعد أجنبية بالمثال المفقود في العالم" وهو يضيف أخيراً: "أن الجزائـر المسـتقلة لن تدخل في أي حلف عسكري. وسيكون لها نظام دفاعها الخاص الذي تقيمه بكامل حريتها". أنظر النداء في المجاهد. العدد 91، تاريخ 1962/3/19.

681 -"الاتفاقات الفرنسية الجزائرية". المجاهد، العدد 90، 1062/3/9.

682 -نفس المصدر.

683 -إن قـراءة المناقشـات الـتي تمت في الجمعية الوطنية حول اتفاقات إيفيان، ذات قيمة كبيرة من هذه الناحـية. انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية JORF تاريخ 3/21/ و 1962/3/22. ص: 453-524 أنظـر بشكل خاص أقوال الوزير الفرنسي، ميشيل دوبري، ص:354-356. وأقوال وزير الشؤون الجزائرية، لويـس جوكـس (519-522) أنظر أيضاً: "مداولة في الجمعية الوطنية، حول اتفاقيات إيفيان. الموند 3/22/ 1962، هي 4،3،2 و 1962/3/23 ص:2-3.

3- كانـت فرق الكوماندو التابعة للـ OAS، تجهز حتى على الجرحى في المستشفيات، ولكي يعرف القارئ عـدد جرائم الـ OAS، يجب أن يراجع "كروس فيتاليـس" في كتابه: زمن العنف، باريس، منشورات السيق، عام 1971 ص: 204 - 205

685 -التي كان مثالها الأكثر دموية، هو، على الأرجح، مظاهرة 3/26/ 1962 في الجزائر والتي ذهب ضحيتها 50 قتيلاً وما يقرب من 200 جريح أنظر حول هذا اليوم إيف كوريير: نيران اليأس، ص: 572-581.

686 -أنظـر حول هذه الأيام اليائسة للجزائر الفرنسية: كتاب ربع الساعة الأخيرة للكاتب Lentin، ص: 282-299 وأنظـر Paul Henissard في كـتابه Les combattants du crepuscule باريس Grasset، 1970، ص: 524.

687 - أنظر حول مختلف الصلاحيات القانونية لمختلف الأجهزة التي أقيمت خلال المرحلة الانتقالية، قرارات 9 أفريل 1962 في الـ JORF العدد 86 من يومي 9 و 10 أفريل 1962.

688 - كريسـتيان فوشـيه الـذي كـان سفيراً لفرنسا في كوبنهاغن. وللإطلاع بعض الشيء على تاريخه السياسي، أنظر جريدة الموند، 1962/3/21 ص:6. وأنظر أيضاً المذكرات التي نشرها بعنوان: في خدمة الجنرال دوغول. باريس. بلون 1971، ص:131-192

689 -للإطـلاع عـلى النواحي القانونية للفترة الانتقالية أنظر مقال Jean Leca "التنظيم المؤقت للسلطات العامة للجمهورية الجزائرية" في المجلة الجزائرية للعلوم الحقوقية، والسياسية والاقتصادية. العدد 1 جانفي 1961، ص:7-49. وتعتبر الفترة الانتقالية قانونياً فترة استقلال داخلي.

690 – أنشئ المجلس التنفيذي هذا بقرار صدر في 6 أفريل 1962. وكان يرأسه عبد الرحمن فارس، وكان فيه خمسة ممثلين لجبهة التحرير، هم السادة: مصطفاي شوقي (المندوب للشؤون العامة) وعبد السلام بلعيد (المندوب للشؤون الاقتصادية) وحاج حميدو بومدين (مندوب الشؤون الاجتماعية) ومحمد بن طفطيفة (مندوب البريد) أما عبد القادر الحصار (مندوب الشؤون العامة) فهو رجل وطني معتدل وكذلك الشيخ بيوض، مندوب الشؤون الثقافية. أما الثلاثة غير المسلمين الذين هم أعضاء في المجلس التنفيذي المؤقت. فالمشهور عنهم أنهم من ذوي الاتجاهات الليبرالية، وهم السادة روجيه روث ونائب الرئيس، وجان مانوني، مندوب الشؤون المالية.وشارل كوينغ Koeing مندوب الأشغال العامة.

691 –أنظر دو وانس جان لويس في كتابه **La mise en place des institutions algeriennes**. – في دراسات مغربية رقم 2 – ص– 20 – 26

692 –وسيكون لنا أن نعود بشكل مطول، إلى هذه الأزمة فيما يلي.

693 – إذ يجيب عن السؤال: "هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا ضمن الشروط المحددة في تصريحات 19 مايس 1962؟ 975,5815، 5 ناخباً، بنعم في الجزائر ضد 16,537 كلا، أي 99,72% من الأصوات التي أدلي بها.

694 – وصل 225,000 رجلاً إلى فرنسا آخر شهر جوان 1962. وفي الأسبوع الذي تبع الاستفتاء ترك الجزائر 30,943 أوربياً. وكان المتوسط اليومي للرحيل بين أول جويلية و 7 منه، قريباً من 4,404 رجلاً، على حين أنه كان في حدود التسعة آلاف خلال الفترة الفاصلة بين 25 إلى 20 جوان (.) أنظر حول هذه الأعداد جريدة الموند لأيام 5 و 12 جويلية 1962. أنظر أيضاً " الين برونو"، المشاكل القانونية للأقلية الأوروبية في المغرب، مصدر سابق. ص:236-242.



الجزء الأول

العنــــف

إن الانفجارات، وطلقات النار الأولى التي تردّد صداها ليلة 31 أكتوبر كلها حتى صباح أول نوفمبر 1954، كانت نقطة البداية لسيرورة طويلة، كان العنف فيها هو المحرّك الأول. وكانت حصيلة هذه الفترة التي امتدت على أكثر من سبع سنوات، حصيلة معّبرة جداً في الواقع: هناك أكثر من مليون قتيل من الجانبين، وثلاثة ملايين من الناس المجمّعين والمقتلعين من أراضيهم، وبيوتهم، و300,000 لاجئ في تونس والمغرب و8,000 قرية مخرّبة، وملايين الهكتارات المحروقة، وهذا من غير أن نحسب الجراح العميقة، والصدمات التي ما تزال تشهد على "سنوات النار" هذه.

لكن هذا العنف المحسوب الآثار، ليس بالشيء الوحيد الذي يثار البحث فيه، وما هو إلا لحظة انفجار من عنف أعمق، وأكثر بعداً، هو ذاك الذي استقر عام 1830 ودعم النظام الاستعماري خلال أكثر من مائة وثلاثين عاماً ! إن أجيالاً كثيرة وحيوات كثيرة قد تقاسمت من خلال الآمال واليأس، والتمرّد والخضوع، طبقات هذا الحقل البركاني الواسع الذي انفجر أول نوفمبر 1954.

وبالعنف يجب أن نبدأ، إذ به ابتدأ وانتهى تاريخ الجزائر الاستعماري. ولكن في هذا النصف الثاني من القرن العشرين الذي يحتفظ بذكرى حربين عالميتين، ويشهد تفجرّ حروب التحرير الوطني، ويعيش الاختلاجات الداخلية التي تهزُّ المجتمعات الصناعية الغربية، يصبح الكلام عن العنف حديثاً مكرّراً.

والحقيقة أن العنف الذي اتسع خلال هذا القرن، يبدو أكثر حضوراً للعالم، بمقدار ما يعي الناس أكثر فأكثر سمته الفاضحة أخلاقياً والضرورية اجتماعياً، في آن واحد. إن العنف يبدو بهذه الصورة كأحد المعطيات في الحياة الاجتماعية. وكارل شميت، الذي عرّض (نفسه للمشنقة) بالأمس، بسبب ودّه للنازيين، لم يعد يثير أحداً، عندما يؤكد "أن كل تجمّع يقوم في منظور اختبـــار القوة، هو تجمع سياسي"[1]، لا بقيامه فقط، ولكن بتحديد مجاله السياسي، بجدلية "الصديق ــ العدو [2]. وكان توماس هوبس قبله بزمان، قد أصدر هذا القرار المرعب: "إن الإنسان ذئب على أخيه الإنسان"، ولم يتخيّل أي سلام إلا عن طريق ما تملكه الدولة من قوة هائلة، لكي تمنع حرب الجميع ضد الجميع، في "حالة الطبيعة. فاللفياتان"، هذا التجسيد للدولة المطلقة، لا يجد من حدّ لقوته إلا عجزه عن أن يكون الحامي المطلق، وبالتالي على أن يكون، السيد المطلق[3]. ولئن كانت الحماية مفروضة على الدولة، أو على الملك، كشيء مطلق لابدّ منه، فذلك لأن الخطر دائم والعنف ملازم للحياة في المجتمع[4].

ولكن الدولة لا يسعها أن تكون الحكم الأعلى، بل هي "في العالم". وهي من المجتمع، من مجتمع معيّن. وهي جزء لا يتجزأ من التناقضات والصراعات الخاصة بهذا المجتمع. فماركس وانجلز اللذان لم يكتشفا، لا الطبقات ولا تنازع الطبقات[5]، بل الصفة الكاشفة عن الطبقات في الصراع، إنما أعادا البعد الاجتماعي إلى الدولة التي فقدت منذ ذلك الحين حيادها، عندما أصبحت دولة في خدمة الطبقة الحاكمة. وعلى ذلك فإن العنف يمكن أن يكون حصيلة النظام المتمثّل والمفروض من قبل الدولة. بل إنه يمكن أن يكون "حالة عنف" تستبقي وضعاً قمعياً، وتثير، كرد فعل، معارضةَ الجزءِ المضطَهد، ولجوء هذا الأخير إلى العنف الذي هو "عمل من أعمال العنف".

والحقيقة أنه ليس هنالك عنف واحد بل عنف متعدّد ومتنوع الصور: كالعنف المادي، أو المعنوي. والظاهر أوالكامن، والشخصي، أوالبنيوي، والاقتصادي أو السياسي... ولا يمكن أن يكون التعداد كافياً لحصر صور العنف[6]. وهذه التعددية في أشكال العنف، شيء حقيقي، وهي تُفسّر "بوجود" هذا العنف في الحياة الاجتماعية، وتقابل مختلف مجالات العلاقات بين الإنسان والإنسان، ومختلف مظاهر هذه العلاقات. ولكنها ليست واضحة، بحكم أن العنف لا قيمة له في ذاته. فهو لا يوجد، أولاً، إلا في مجال الوسائل، لا في مجال الغايات[7]. وهو، على ما تشير إلى ذلك **Hannah Arendt**[8] من نوع الأدوات، بالدرجة الأولى، ولا يتضح إلا بالمشروع الذي يقف من ورائه.

ولهذا فإننا نعتبر التمييز بين "حالة العنف" و"عمل العنف" كشيء أساسي بالنسبة للغاية التي نريدها هنا. فهو يسمح لنا أن نضع حادثة العنف في منظور جدلي مُدَلٍّ عليه بمشروع تحرير. وهو يتيح لنا أن نفهم بصورة مشخّصة دور العنف المحرك في التاريخ. وهو دور أشار أليه هيجل[9] ثم ماركس، ولا سيما أنجلز في الأنتي دوهرينغ – **L'Anti Duhring** (أو ضد دوهرينغ) الذي يُذكّرنا، بمناسبة العنف، بصيغة "القابلة" التي تُولّد من كل مجتمع قديم ما يحمله في جنباته من مجتمع جديد "[10]. ويكون العنف عندئذ شريكاً في المسيرة المتنامية للتاريخ الذي يكون له بعد الآن "معنى" كدلالة وكمُوَجّه **Vecteur**، يقوده خلال المعارك والصراعات من عالم الضرورة إلى عالم الحرية.

"إن عمل العنف" من حيث هو مشروع تحرير ليس عندئذ إلا ردّاً على العنف المُحَلّى بهيبة النظام، والمسلّح بقدسية القانون: إنه "حالة العنف؛ وفي سياق معركة التحرر الوطني، يمكن القول: في البدء كان عنف المستعمر.

الفصـــل الأول

عنـــف المستعمِر

لئن كنا لا نستطيع تصوُّر أي نظام سياسي، من دون حدّ أدنى من العنف، فإن النظام الاستعماري ينشئ من العنف، قاعدته الأساسية، ويرفعه إلى مستوى الأمر اللاشرطي. ولم يكن الاستعمار الفرنسي في الجزائر استثناء من هذه القاعدة، بل ما أبعده عن ذلك! فلقد استقر فيها، وبقي، وطال بقاؤه، بالضغط. وتاريخ غزو الجزائر هو قصّة طويلة تُردّد أصداء صخب المعارك، وصرخات العذاب، وتشير إلى الوسائل العنيفة المستخدمة، في هذه الحرب التي لا تكفير عنها: كحرق المحاصيل، والغزو، وتفريق القبائل وملاحقة الهاربين ملاحقة لا خلاص منها. وهناك أسماء تظل مرتبطة بذكرى هذه الترهات الدموية، مثل، لاموريسيير وكونروبير وسان آرنو وبيليسيه وكافينياك[11].

واستقر الاستعمار بعد هذه الصدمة القاتلة، وأخذ البلاد بالحزم، وفرض نظاماً. ولئن بدا العنف أقل ظهوراً، فإنه ظل مع ذلك قائماً. وذلك لأن النظام الذي أقيم، يستند إلى الحذر والخوف اللذين ينشأان عن نظام اللامساواة المفروض لمصلحة الأقلية، التي كانت تتزايد كبراً وحجماً. وخلال مائة وثلاثين عاماً، ظلّت الجزائر، البلد، الفقير، المتخلف، الذي يشكو فيض السكان، تُعامَل كما ذكر M.Savary وكأنها مستعمرة للاستيطان[12].

والحق أن عنف المستعمر في الجزائر، كان مفروضاً، بصورة عامة: كردّ فعل دفاعي، أنشأه الخوفُ من محيطٍ لم يستطع تمثّله (لأنه يعتبر، مختلفاً في الجوهر) ولا السيطرة عليه تماماً (لأنه يثير فيه تمرداً مستمراً). ولئن كان الشيء الأول الذي وُجد، هو عنف المستعمر، فإن هذا لم يكن كبداية فقط، بل هو ملازم للنظام الاستعماري، الذي هو "حالة عنفٍ".

القسم الأول : حالة العنف

إن النظام الاستعماري هو "حالة عنف" لا لأنه مُمَثّل بالدركي والجندي، بل هو كذلك بإدارته وقوانينه، واقتصاده ومؤسساته، ومشروعه، ومدارسه، وحتى في نظام الحياة اليومية أيضاً. إنه كذلك، لأنه يفرض نفسه كقدر. وحقاً فإن عنف المستعمَر لا يمكن أن يكون تحريراً فعلاً إلا إذا فهم معنى هذا القدر، وإذا أدرك محتوى حالة العنف هذه. وهذا ما سنحاول أن نراه بالعودة، قدر الإمكان، إلى نصوص جبهة التحرير F.L.N وإلى التحليلات التي قامت بها هذه للنظام الاستعماري. "فحالة العنف" هذه تظهر على مستويين نضعهما في حسابنا، وهما مستوى العنف البنيوي، والعنف المؤسسي

1- العنف البنيوي

وهو يتصل بعلاقات الإنتاج التي أقيمت داخل المجتمع الاستعماري. فهذا عنف بمقدار ما يقوم على اللامساواة والظلم الاجتماعيين، وعلى الهيمنة الاقتصادية، والسياسية، من قبل أقلية على أكثرية كبيرة. ولقد نشأ العنف البنيوي عن هذه اللامساواة، ولا يمكن أن ينتهي إلا بانتهائها. أما التصحيحات، والإصلاحات، فلا تستطيع أن تغيّر في ذلك شيئاً. ذلك أن جمود النظام هو بحيث لا يسمح بأي تطوّر أساسي، وكل تحوّل أساسي، لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على هذا النظام.

إن تقييم هذا العنف البنيوي، يؤدي، في الواقع، إلى طرح قضية النزعة الاستعمارية، وبصورة أكثر تشخيصاً، قضية الاستعمار نفسه. ولكن الاتهام لا يحول، بل بالعكس، دون سماع الدفاع. والمحامون كثيرون. ولنختر روبير آرون[13] بسبب إيجازه، ولنر كيف يُعدّد النقاط الأساسية التي توضع في رصيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

ـ *استصلاح الأراضي*: فالمساحات القابلة للزراعة كانت نصف مليون هكتار عام 1830 وأصبحت 7,200,000 هكتار عام 1954. ومستنقعات الميتيجة حُوِّلت إلى أراض خصبة. وجاء الري فسقى منذ عام 1926 ما يقرب من 50 ألف هكتار. ثم إن تحديث الزراعة قد اتضح باستعمال الأسمدة وإدخال المكننة. وهكذا فقد انطلقت الأدوات التقنية بين عام 1948 إلى عام

1956، من 70 محراثاً إلى 271، والحصّادات الدراسات من 62 إلى 210 والنقالات من 75 إلى 309. أما حماية الأراضي، واستصلاحها (DRS) فقد أصبح بين 1945-1954، 180 ألف هكتار، كانت مهددة بالتحات.

ـــ *التجهيزات الأساسية*: وأنشئت شبكة طرق بطول 58,000 كم، منها 23,000 للتنقل الكبير؛ وشبكة سكك حديدية بطول 4,375كم، و20 مرفأ، وأربعة مطارات من مستوى وطني أو دولي؛ و 30 مطاراً تجارياً من طبقة محلية وشبكة كهربائية استطاعتها 827 مليون كيلو واط ساعي.

– *القبول في المدارس*: ولقد استفاد عدد أكبر فأكبر من الأطفال المسلمين، إذ ازدادت نسبتهم من 11.5% عام 1945 إلى 18% عام 1955

– *الصحة العامة*: ويقاس تقدمها بزيادة عدد الأطباء الذي زاد من 1033 عام 1939 إلى 1356 عام 1946 و1855 عام 1954. وانتقل عدد السكان المقابل لكل سرير في المستشفى من 721 عام 1931 إلى 348 عام 1948، و318 عام 1954. ومن جهة أخرى، فإن وفيات الأطفال سجلت هبوطاً قوياً، إذ انتقلت من 205 لكل 10.000 عام 1906 إلى 130 لكل عشرة آلاف عام 1945.

ولكن جبهة التحرير تعترض على ذلك في كتيب عنوانه: "الشعب الجزائري وثورته"[14] وتقول:إن الشيء الأساسي ليس في هذا: بل إن الشيء الأساسي بالنسبة للوطنيين الجزائريين، ليس أن هذا العمل الفرنسي يصلح كتبرير للنظام الاستعماري، أو يجعله، على العكس، غير قابل للتبرير بحكم نقصه نفسه، بل هو أن المنجزات (عندما توجد) لا تثقل في الميزان، بالقياس إلى الحريات المفقودة، والعسف، والاستعباد، ولا يمكنها، في أية حال، أن تحمل على قبول هيمنة غريبة تقوم وظيفتها الأساسية، بالضبط، على تبرير وجودها بالعمل المادي الذي أنشأته"[15]. وبصورة أساسية أكثر، على ما يقوله بحقٍ، السيد Paul Mus: "إنه لا يمكن أن يكون لأحد الحق في أرض شعب، ضد إرادته، حتى ولو لم نكن فيه العنصر المحتل، بل ولو كنا أقلية هامة، مخصبة، أو لا يُستغنى عنها. وعند الضرورة، ما من شيء لا يُستغنى عنه، آخر الأمر، بالنسبة لأمةٍ إلا وجودها نفسه، إذ بدون ذلك لا تكون أمة"[16]. أما المنن الفرنسية، مهما تكن عظيمة، فإنها لا تستطيع أن تنسينا الظلم، والاستغلال، والاضطهاد التي قامت عليها. ومن

هذه الناحية، فإن الأرقام بليغة الدلالة. لأنها أصبحت معروفة، وعُمِّمت إلى حدّ بعيد. ويكفي أن نُذكِّر بها بإيجاز. وهكذا فإن الكتيب المشار إليه أعلاه، يعود فيعتمد الأرقام[17] التي قدمها كوليت وفرانسيس جانسون في كتابهما: *L' hors la loi" "Algerie*

ويجب أن نبدأ بالأرض: فكل محاولة للاستيلاء أو الاغتصاب أو نزع الملكية، أو الرهن، أو الشراء بأسعار بخسة[18]، أو التجزئة للملكية المشاع[19]، زادت في الثروة العقارية للاستعمار، خلال ما يقرب من قرن،على حساب ملكيات الأهالي. والجدول التالي يعطينا فكرة عن الملكية الزراعية بين الطائفتين عام 1954[20]

	المساحة بالهكتار	%من الأرض	%من السكان	%من السكان الزراعيين
المسلمون	7.612.000	%73	%89	%38
المستعمِرون	2.818000	%27	%11	%2

وهكذا فإن المستعمرين الأوروبيين، كانوا يُمثّلون 2% من السكان الزراعيين المحليين، ويملكون 27% من الأراضي الزراعية المزروعة. ويظهر تركز الأراضي بين أيديهم، بصورة أوضح، إذا نحن عرفنا أن 80% من الاستثمارات الأوروبية كانت كلٌّ منها أكثر من 100 هكتار، على حين أن 80% من الاستثمارات العائدة للمسلمين، كانت تقع تحت هذا الهامش. ومنذ عام 1948 حتى عام 1954، كان المزارعون الأوروبيون قد هبطوا من العدد 125.000 إلى العدد 93.000، على حين أن مساحة الأراضي التي كانوا يملكونها ازدادت، بدلاً من أن تقل، مضخّمة بذلك ثروات أغنياء المستعمرين. وهكذا فإن 6385 مستثمراً أوروبياً، منذ عام 1954، كانوا يملكون 2.381.000 هكتاراً، أي 87 % من أراضي الاستعمار، مما يُمثّل 70% من العوائد الخام. وذلك لأن الملكيات الزراعية كانت تقع في المناطق الأكثر خصوبة من البلاد، وتستفيد من تقنيات الاستثمار الأكثر حداثة (كالأسمدة، والمكننة، الخ).

وبالمقابل، فإن 77% من الأراضي العائدة للمسلمين لم يكن لها من الخصوبة، ولا من المردود العالي مثل الذي كان للاستثمارات الأوروبية. وأكثر من ذلك، أن القسم الأعظم من ملكيات المسلمين كانت قد جُزئت. ففي عام 1950. كان 438.483 ملكية دون العشرة هكتارات،

وتغطي مساحــة تعادل 1.378.000 هكتاراً، وكان 118.000 ملكية تتراوح بين 10 هكتـــارات و50 هكتاراً، وتمتد على مساحة قدرها 3.013.000 هكتاراً؛ أما الملكيات التي كانت تتجاوز 100 هكتار فكانت 5600 وتغطي مساحة قدرها 1.500.000 هكتار. وفي مجموع الأراضي، كانت نادرةً تلك التي تقع في المناطق الخصبة[21]، بحيث أن تباين المردود بين الأراضي العائدة للمستعمرين، وتلك التي تعود للمسلمـــين كـــان كبيـــرا. إذ كان للأولين مردود متوسط قيمته 9.74 qx في الهكتار وكان للثانين متوسط قدره q x4.65 هكتار[22]. أما في عام 1954، فإن العائد المتوسط للفلاح الجزائري كان في حدود الـــ 22.000 فرنك سنوياً، على حين أنه بحدود ال 78.000 فرنك للأوروبي.

وعلى ذلك فإن الفلاح الجزائري كان يرى مستوى حياته يضعف بصورة لا تتغير. وكانت الأرض التي يحرص عليها بأكبر قوة لا تتيح له البقاء إلا بعسر متزايد. وكانت مؤسسات الائتمان المعدّة أصلا لمساعدة الفلاحين المسلمين،الضعفاء مالياً، لا تعمل بصورة سليمة، بل حُوّلت عما أنشئت من أجله. وهكذا فإن الشركات الأهلية للاحتياط (SIP) المنشأة عام 1893، كانت غير ناجحة، وقلّ عددها بالتدريج، وصارت 107 مؤسسات عام 1946 بدلا من 260 عام 1940. وعندما بدلت عام 1952 بالشركات الزراعية للاحتياط (SAP) فإنها لم تُحسّن بالمقابل شروط قروضها للفلاحين الجزائريين. وبصورة موازية لهذا، أنشئت عام 1946، بتأثير الحاكم العام Chataigneau، قطاعات التحسين الريفي) (SAR) التي هدفت إلى تجميع الفلاحين وجعلهم تعاونيين، بغية تحديث الاستثمار في أراضيهم. ولكن سرعان ما تحوّلت هذه المؤسسات عن غايتها، ووضعت تحت رقابة الـــ S.I.P لمصلحة المستعمرين الأوروبيين حصراً. وطبقاً لهذا الاتجاه نفسه، فإن صندوق الائتمان الزراعي، كان يعطي أكثر قروضه للمستثمرين الأوروبيين الذين كانوا يقدمون كل ضمانات وفاء الدين[23].

كانت المصائر إذن مفصولة ومتناقضة: فمن الجهة الأولى، نحن تجاه وضع مزدهر يتحسن باستمرار، ومن الجهة الأخرى، أمام فقر متزايد باستمرار. وكانت الاستثمارات الأعلى من 100 هكتار قد ازدادت عدداً بنسبة (18%) ومساحة (38%). وبالمقابل فإن قيمة الأراضي كانت قد تضاعفت أربع مرات تقريباً، بفضل الري والزراعات الفنية. وبالعكس فإن الإنتاج الغذائي، العائد للمسلمين قد هبطت نسبته بوضوح ما بين 1911 و 1953[24]. وكان هذا

التراجع يزداد مأسوية بقدر ما يتزايد الضغط السكاني. وكانت نسبة التزايد قد بلغت بين عام 1951 و 1955، الرقم 285 لكل عشرة آلاف ساكن، وهي واحدة من أكبر النسب في العالم. وكان التزايد العددي للشعب المسلم وغير المسلم في الجزائر، يكشف عن اختلال التوازن لمصلحة الشعب المسلم، ففي عام 1856، كان الشعب 2.127.019: وبلغ 3.408.887 عام 1906، و 6.756.806 عام 1948، لكي يصعد إلى 7.487.477 ويبلغ الذروة عام 1954 [25] ولقد انعقد حول هذه الأرقام واحد من أهم جوانب "المأساة الجزائرية":إذ أنه كان هنالك أقلية تزداد ضآلتها العددية، ولكنها دوما مسيطرة، ومتزايدة الازدهار، مقابل أكثرية تزداد أعدادها أكثر فأكثر،ولكنها كالأقلية، اقتصادياً وسياسياً، وكان فيها فريق يكبر أكثر فأكثر، ولكنه يعيش حياة هامشية. وهكذا ففي عام 1954، كان في وسعنا أن نجد مليوناً من الناس من أصل 2.300.000 من العاملين الذكور،أي 43.5%، منهم بلا عمل، أو بعمل ضعيف[26]. ولقد دفع هذا الوضع إلى الهجرة الريفية، وجعل الفلاحين الفاقدي الأرض يتجهون إلى المتروبول أي إلى العاصمة بحثاً عن العمل. ولكن هنا أيضاً، على نحو ما يلاحظه السيد جاندارم، كان عدد الجزائريين الموجودين في فرنسا يزداد من 111.469 في جوان 1948 إلى 280.448 في سبتمبر عام 1954. وبالمقابل كانت النسبة المئوية من الجزائريين التي عملت عملاً منتظماً، تهبط من 76% إلى 55%، خلال هذين التاريخين[27].

ولئن كانت العطالة واللا اطمئنان في العمل، هما النصيب المرّ والواسع الانتشار للشعب العامل المسلم، فإن نصيب الأطفال، ليس بالأقل سوءاً: فالبؤس،وسوء التغذية، والجهل، هي حظ هؤلاء الأطفال. وهنا أيضاً، تبدو اللامساواة صارخة. وإذا كان كل أطفال الأوروبيين ينهبون إلى المدارس، فإن 18% من الأطفال المسلمين فقط ينهبون إلى المدرسة. وأكثر من ذلك أن شروط التعليم، لهذه الفئة من "المحظوظين" بعيدة عن أن تكون حسنة. و 50% من الصفوف، فيها ما يزيد عن 50 طالبا، و 50% تداوم دواماً نصفياً[28]. ويبرز النقص واللامساواة، نفسهما، في ميدان الصحة، فالمناطق المزوّدة بالأطباء، والممرّضين، وأطباء الأسنان والصيادلة، هي تلك التي تعيش فيها أقلية أوروبية، ولاسيما في مدن الساحل الجزائري.[29]

إن هذه الأرقام واضحة الدلالة في ذاتها، ولا تحتاج إلى تعليق. وعلى ذلك فإن كل "الإيجابي" الاستعماري يتضح وضوحاً جديداً: فالطرق المستقيمة والمعتنى بها تتبع خطاً لا يتغير

مْن الشمال إلى الجنوب، وتقطع الساحل الذي تهيمن عليه الأقلية الأوروبية. أما السكك الحديدية والمرافئ، فإنها تقوم بامتصاص ثروات البلاد ونقلها إلى المتروبول. وأفضل الزراعات هي الزراعات المعدّة للتصدير (كالكرمة، والخضار، والفواكه الأسرع نضجاً...). وينتهي كتيب جبهة التحرير بذكر هذه العبارة: "وعلى الرغم من حسابٍ إمبريالي، يجعل كل الأرقام المفيدة وسيلة لتغطية المشكلة الحقيقية، فإن الجزائريين يعون أنهم فقدوا منذ عام 1830، بسبب الاستعمار، ثروات ذات قيمة أساسية: كالأرض والحرية والصحة الجسدية، والمؤسسات الوطنية ودراسة لغتهم. فإذا قيست بها الطرق كلها وكل المشافي وكل السدود (التي بنوها بمالهم وأيديهم من غير أن يستفيدوا منها)، لم تكن تجاه ما فقدوه إلا أشكالاً حضارية لا قيمة لها"[30].

لكن الشيء الموضوع موضع الاتهام ليس هو السمة البغيضة والقمعية للنظام الاستعماري فقط بل هو سمته التي هي بالضرورة بغيضة وقمعية من حيث هي نظام هيمنة وسيطرة.

ويُنظر إلى هذا النظام، ويُحلّل، باعتباره جانباً خاصاً من هذه الحادثة الأهم التي هي الإمبريالية. ومن غير أن تأخذ نصوص جبهة التحرير بالنظرة الماركسية، ولا بالنظرة اللينينية حول الإمبريالية، فإنها لا تنسى أن تشرك النزعة الاستعمارية بالنظام الرأسمالي. فهي تدين الطبيعة الرأسمالية للدولة المستعمرة، بفضحها العلاقات الشخصية بين ممثلي الطبقة السياسية الحاكمة لهذه الدولة، وبين الرأسمال الصناعي والمالي الكبير[31]. وهي تشرح استبسال الدولة الفرنسية في المعركة التي تقوم بها ضد حركة التحرير الوطني، بالأرباح التي يجنيها الرأسماليون والعسكريون من متابعة الحرب[32]. ففي هذه الحرب تحقق التآزر في المصالح بين العسكريين المتعطشين للسلطة والنفوذ، وبين الصناعيين الذين ضُمنت لهم سوق رابحة، وبين المستعمرين الكبار[33]، المدافعين المستبسلين عن الوضع القائم: وهو تآزر عُزِّز بدءاً من يوم 5/13، ثم إن العودة إلى سلطة الجنرال دوغول، التي تُمثل تبعاً لجريدة جبهة التحرير، ضربة مدوخة، لا للأمة المرتجفة والواقفة على رجليها، ولكن للرأسمال الفرنسي، المرتبط بشكل غريب، في هذا النصف الثاني من القرن العشرين، بمغامرة استعمارية من نوع شركة الهند[34]. وعلى ذلك، فإن الخطط الاقتصادية المرسومة، مثل خطة قسنطينة والمنجزات الصناعية التي يقومون بها، مثل صناعات الحديد في بون، إنما ينظر إليها من حيث هي متابعة للاستغلال الرأسمالي والهيمنة الاستعمارية، في

الجزائر[35]. أما تدخل شركات البترول في الصحراء فهو مظهر آخر من مظاهر الإمبريالية. إنما توضح، من خلال التنافس الذي تلجأ إليه الشركات، أحد مظاهر التناقض القائم بين مختلف أقطاب الإمبريالية وتكشف عن ضعف فرنسا في هذه المعركة. وهذا ما تؤكده مع المزاح والدعابة، جريدة جبهة التحرير المركزية عندما تقول: "عندما يقوم الديك الغالي، ديك السيد دوبريه، بسن أظافره في الرمل الصحراوي، فإنه يكون سلفاً قد نتف ريشه بشكل غريب".[36]

وبالجملة، فإن الإمبريالية تحلّل، من قبل جبهة التحرير، في جانبها التوسعي، وليست أبداً بمدركة أو مفهومة من الداخل، من حيث هي صيغة هيمنة طبقية. وكذلك فإن الرأسمالية والإمبريالية يُنظر إليهما من وجههما السياسي. وهكذا فإن في وسعنا أن نقرأ في المجاهد هذا المقطع: "إن مرحلة التوسع الأرضي، والبحث عن مخارج وأسواق، وراء البحار يبدأ كلاسيكياً، بعد انتصار الفاشية واستقرارها في بلد معيّن. وتضع الفاشية نفسها في خدمة الرأسمالية المصرفية والمالية، التي تعاني من تناقضاتها، وتندفع بأقصى طاقتها باتجاه أهدافها في السيطرة على أراضي الآخرين. ويتجسد النهم إلى الأسواق الجديدة في النزعة العسكريـــة العدوانية والدموية للفاشية "[37]ثم تضيف المجاهد قولها: "إن هنالك قوانين داخلية تُوَجّه وتُنظّم تحركات الرأسمالية. أما المرحلة الإمبريالية فهي أكثر الأحيان، واحدة من نتائج الفاشية[38]". وعلى ذلك فإنه ليس بمستغرب ألا نجد مثلاً في كتاب ملخص[39] برنشفيغ حول الإمبريالية الفرنسية[40] أي نقد لأسلوبها[41] الذي يتخذ مساراً هو النقيض للتحليل اللينيني، بإهمال الناحية الاقتصادية من الإمبريالية، وتركيزه على الجانب السياسي. إن نصوص جبهة التحرير لا تقف من الإمبريالية على وجهها المتصل بالهيمنة من دون التوقف على التحليل المتجه عمقاً، إلى صيغة الإنتاج الرأسمالي. وهي تحرص على الكشف عن التناقض الأساسي بين المستعِمر والمستعمَر، الأكثر وضوحاً في مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني.

والحقيقة أن "الوضع الاستعماري ينتج جوهرياً مجتمعاً[42] مشطوراً إلى قسمين، تختنق فيه روح الفئة Caste وعي الفئة" [43]، على ما يلاحظ السيد Bourdieu الذي يُقرّب بين المجتمع الاستعماري، ونظام الطبقات غير الاقتصادية[44]، واقفاً منهما على السمات المشتركة: كحكم الوراثة، والتسلسل في القيمة، والتميز بين الفئات، والزواج الداخلي[45]. ومن المناسب مع ذلك، ألا نبالغ بقيمة هذا التقريب، وأن نحسب حساب الخصائص النوعية لكل نظام.

فاللا مساواة، في نظام الفئات، وظيفية بمقدار ما هي منطوية داخل نظام من القيم يسوده حس التسلسل [46]. بل إن هذا هو الذي يفسّر لنا طول حياة هذا النظام في الهند، واستمراريته، على الرغم من التطورات التي طرأت على هذا المجتمع [47]. وبالمقابل فإن اللا مساواة في الوضع الاستعماري، والتسلسل، هما غير وظيفيين، أو مناقضان للنظام، إذ حتى لو كانا جزءاً لا يتجزأ من النظام الاستعماري، فإنهما مرفوضان من القيم السائدة، وعلى رأسها قيمة المساواة التي ينمّيها المجتمع الاستعماري بصورة رسمية. أما العنف البنيوي، فأنه ينكشف للمستعمَر في الحين الذي يدركُ فيه هذا الأخيرُ عقلانيةَ هذه اللاعقلانية، ليدرك أخيراً، أسس هذا العنف. وهو يدرك بذلك تلك الصفة التبريرية والدفاعية في الاعتماد على القانون لشرعنة وعقلنة هذا العنف البنيوي الملازم للوضع الاستعماري.

2- العنف المؤسسي

والحقيقة أن المستعمِر الذي يحرص على استبقاء هيمنته، يقيمها على أساس قانوني، يقوم في جوهره على عدم المساواة. إنه يُنشئ حشداً من المؤسسات لتعزيز النظام الذي أنشأه، وحمايته. إذ أن القانون يجعل علاقة الهيمنة المفروضة من قبل المستعمِر على المستعمَر علاقة رسمية، ويهب هذه الهيمنة مهابة الحق، وقوة الشرعية الهادئة. وعلى ذلك فإن كل مماراة في هذا الوضع يُدان مباشرة من قبل حماة النظام القائم، كما لو أنه اتهام للشرعية، ويصبح الممارون المستعصون رجالاً متّهمين، تُستخدَم كل الوسائل التي يبيحها القانون – المقدّس، ضدّهم. إن هذا هو الفخ الذي ينصبه للمستعمَر المتأبي على الخضوع، ذلك المستعمِر "المستقر" في موقعه المسيطر،والقويّ بما يُسمّيه حقه. وهذا ما يمكن أن نُسمّيه ابتزاز الشرعية. ولقد كانت الوطنية الجزائرية حساسة زمناً طويلاً لهذا كله، قبل أن تقفز الخطوة التي كانت تفصلها عن حمل السلاح. ولطالما ناضلت ضدّ طواحين الشرعية، واستنفدت قواها في مقاومة معقدة للقضايا التي تُرفع ضدّها أو في الدفاع عن القضايا التي ترفعها هي. وكان عليها أن تجرّب أسلحتها ضد كبش القانون الذي كان يحتمي وراءه المستعمِر. ولقد عرف عن هذا الأخير كل التفاصيل، و"قيّمت" مقاومته، وفهمت كل حذاقته. ولهذا فإنه لاشيء بمستغرب إذا نحن وجدنا في القضية التي رفعتها جبهة التحرير ضد النزعة الاستعمارية اتهاماً للقوانين الاستعمارية، وبالتالي أخيراً، للعنف المؤسّسي للاستعمار.

وكانت هذه أولاً قوانين النهب، التي أتاحت للمستعمِر الاستيلاء على الأرض في الجزائر، ونزع ملكية سكانها الأصليين. ولو رحنا نحصيها لكان ذلك طويلاً وداعياً إلى الملل. ولكن لنذكر على الأقل تلك القوانين التي استرعت انتباه الوطنيين الجزائريين أكثر من غيرها: كمراسيم أول أكتوبر 1844 و 21 جويلية 1846 التي أتاحت بالاعتماد على المفهوم الذي اختُرع في الوقت المناسب، مفهوم نزع الملكية بسبب "عدم الزراعة فيها" ـــ والاستيلاء على أراضٍ تخص المسلمين.[48] ومنذ ذلك الحين، كانت القوانين والنصوص، والمواد تتابع لترسم مسيرة هذه المحاولة المنتظمة في انتزاع الأرض، كمقدّمة لانتزاع أعمق وأضخم. فلقد قام التشريع الاستعماري بتقسيم حقيقي في الأرض الجزائرية العقارية، بإقلاله إلى أبعد حد من الملكية المشاع. ميسّراً بذلك امتلاك الأرض غصباً، ونهبها من الأسر والقبائل المسلمة. وسرعان ما حُوّل قانون 1863/4/22 المُعدُّ أصلاً لحماية أراضي الجزائر من الاغتصاب، عن غايته لمصلحة توسيع ما يستولي عليه المستعمِر. كما مُوّل من قبل القانون العقاري الصادر بتاريخ 1851/6/18. لكن هذه السيرورة قد تسارعت بقانون 26 جويلية 1873، المشهور باسم "قانون Warnier" أو بصورة أكثر وضوحاً "بقوانين المستعمِرين" [49]. ويأتي هذا القانون بعد التمرد الذي قاده المقراني عام 1871، وفي جو التدابير القمعية (غرامات ثقيلة، وحجز، واقتطاعات أرضية) التي وُجهت ضد القبائل المتمردة[50]. وهذا القانون الذي أكمل بقانون 1887/4/22، يشيع فَرْنَسة أراضي[51] الجزائر، ويفتح الطريق لعملية واسعة من بيع الأراضي بالمزاد، بأسعار رخيصة والمضاربة بأسعار أراضي السكان المحليين لمصلحة فئة من المرابين الذين لا ذمة لهم. ولم يُمنع نشاط هؤلاء بقانون 1897/2/16 [52] الذي كان يريد أن يضيِّق رسمياً من السمة العشوائية والسلطوية لفرنسة أراضي السكان المحليين، فاصطدم بالمعارضة الشديدة من قبل المستعمِرين. وعلى كل حال، فقد عُوّض عنه بقانون 4 أوت 1962 الذي سرعان ما عاد فأرضى هؤلاء الآخرين إرضاءاً كاملاً، عندما سمح لهم بأن يتابعوا بكل هدوء، استملاك أراضي السكان المحليين،باسم احترام الملكية الفردية، وحرية المبادلات التجارية. وبين التدابير الأكثر عشوائية والأكثر نهباً، وتدخلاً ولا ريب، وفي محل مناسب جداً، قوانين الغابات التي سمحت للإدارة الاستعمارية بأن تطرد القبائل من أراضي مراعيها التقليدية، دون أي ترضية. ثم إن مساحات كثيرة داخلة في الأملاك العامة، حُرّمت على الاستخدام المشاع، وأصبحت

موضوع مراقبة شديد ة من جانب رجال الغابات الذين أرغموا عدداً كبيراً من القبائل على القبول بحياة البؤس والشقاء، بحكم ممارستهم فرض الغرامات الجمعية والحجز[53]. وفي هذا المجال، فإن المستودع الحقوقي قد نشأ من قانون 1851/6/16، الذي ألحق الغابات بالأملاك العامة عندما أعلن أنها أراضٍ فارغة. ثم إن إدارات الغابات قد استفادت من ذلك لكي تُوَسِّع الملكية العامة إلى ما وراء الدائرة التي تقع فيها هذه الغابات مُعجّلة بذلك سيرورة نزع ملكية القبائل المحلية. وكذلك فإن قرارات 1870/2/2 و 1870/3/9 سوف تُسلّم مساحات واسعة من أراضي الغابات التي كانت من قبل ملكاً للقبائل المنهوبة، كملكية خالصة للمستعمرين، وبخاصة لمالكي رخص استثمار بلوط الفلين. ثم إن قانوني 1874/177 و 1885/12/9، سيعمّمان الحجز والغرامات الجمعية، بحجة حماية الغابات، وقمع الحرائق، وفي الحقيقة من أجل مّد إطار أملاك الاستعمار [54]."فزيادة حرم الغابات، تم بسرعة خارقة. وعلى حين أنه لم يبلغ في المجموع إلا (2048.379) هكتاراً عام 1873 و(2.045602) هكتار عام 1881 فقد بلغ (2.785.186) هكتاراً عام 1884 و(3.247.692) هكتاراً عام 1888.[55]

وبعد أن استولى المستعمر على الأراضي، فإنه استقر في البلاد، وأخذ ينظم هيمنته. وهكذا فان تشريع النهب سيكمّل بتشريع تمييزي يُنظّم علاقات الهيمنة بين المستعمر والمستعمَر. ولا يظهر هذا التميز في أوضح صوره إلا في باب التمثيل السياسي، كاشفاً بذلك عن رغبة المستعمر في إبقاء المستعمَرين الذين هم أغلبية عددية، في وضع الأقلية السياسية[56]. إذ لقد استُبعدوا، خلال أكثر من قرن، من الجنسية الفرنسية وظلوا خلال كل العهد الاستعماري، في وضع القاصر سياسياً. إذ لقد رُفض حق التمثيل السياسي على المسلمين[57] الذين لم يبلغوا إلا بصعوبة كبيرة، وبأقل ما يمكن، حق التمثيل المحلي (في الإدارات المحلية) في المديريات والمحافظات. وكان يجب أن ننتظر قرار 1870/6/11 لكي نرى المنتخبين المسلمين يصلون إلى المجالس البلدية. وكانوا حتى ذلك الحين لا يُمثلون إلا في المجالس البلدية. ولكن القرار اصطدم بمعارضة المستعمرين العنيفة، فوضع تحت البساط، واحتيج إلى العودة إلى نظام التسمية أو التعيين الذي لا يعطي المسلميـــن الذين سُمّوا للمجـــالس العامة إلا صوتاً استشارياً. ثم إن قرار 1875/9/23 الذي أعطى الأعضاء المسلمين صوتاً تقريرياً، لم ينجح في أن يُغيّر الوضع تغييراً محسوساً: لاسيما وأن تمثيل المسلمين كان ضيقاً جداً. وهكذا فإن قرار 1866/12/27،

والقانون البلدي ليوم 1871/4/14، وقرار 1871/10/12 كان يقصر التمثيل الإسلامي واليهودي والأجانب على الثلث، من مجموع المنتخبين البلديين. وكان قرار 1844/12/7 يقصر تمثيل المسلمين في المجالس البلدية والعامة، على الربع. وقد فرضت هذه الحدود العددية نفسها على قرار 1924/1/14 الذي حاول تحت ضغط المنتخبين المسلمين، أن يزيد أهلية التخابهم. ولم يصل عدد ممثّلي المسلمين في المجالس المحلية إلى الحدّ المناسب إلا بقرار 1929/2/4، من غير أن يساوي، على كل حال، تمثيل الأقلية الأوروبية، ولا أن يسمح "للرعية" الفرنسية أن تملك حق المواطنة بكاملها.

أما مشروع "بلوم ــ فيوليت" الذي أفسح المجال للوصول إلى الجنسية الفرنسية، مع الاحتفاظ بالوضع الشخصي، لطائفة معينة من المسلمين، فقد حُورب مدة طويلة من قبل الاتجاهات المتطرفة في الاستعمار الفرنسي. ومع ذلك فإنه قد أوحى بعد الحرب العالمية الثانية بمرسوم 1944/3/7[58] الذي لم يُطبّق إلا في عام 1945، لدى تشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية، بالاستناد إلى مرسوم يوم 17/أوت/ 1945[59] الذي أقام نظام الدائرة الثنائية. ولكن النظام الاستعماري، عندما تحرّر بهذه الصورة، لم يكن ينفي جوهره الأصلي، وظل حريصاً على التمييز، وذلك لأن المساواة النظرية كانت تعدّل إلى حد كبير بالفصل بين فئتين من المواطنين[60]، فصلاً كان يسمح بفرض المساواة الشكلية فرضاً، ويجعلها تقدّم نفس العدد من المنتخبين في الدائرتين، على الرغم من أن عدد المسلمين كان يزيد على تسعة ملايين، وعدد الفرنسيين كان يناهز المليون. ولكن حتى في هذه الشروط، كانت المساواة وهمية، وأخذت الإدارة الاستعمارية على نفسها تقديم البرهان، بتزييفها الانتخابات أكبر تزييف، بدءاً من عام 1948، مفرغة بذلك نظام الجزائر لعام 1947 من كل مضمون.

وتذكّرنا جبهة التحرير بهذه الصورة، لا لكي تدينها، على مثال ما دانت الأحزابُ السياسيةُ القديمة المشروعة "صورةَ الانتخابات على طريقة نيجلن"، ولكن لكي تبرهن على اللا جدوى من العمل بالطرق الشرعية، وضرورة العمل المسلّح، الذي هو الوسيلة الوحيدة للنضال ضد النظام الاستعماري. وكذلك فقد طرحت كل الإصلاحات التي وضعت موضع التطبيق من قبل السلطة الاستعمارية، بدءاً من قيام الجمهورية الخامسة، ودعوة الجنرال دوغول عام 1958[61]، ولاسيما إلغاء الدائرة الثنائية، وإعطاء حق التصويت للنساء الجزائريات

(قرار 3 جويلية 1958). فكل الانتخابات التي تمت في ظل هذا النظام قد أُدينت، على ما رأينا، وقُوطعت من قبل جبهة التحرير التي لم تنس أن تجرِّد من كل قيمة، كلَّ الانتخابات التي تتمّ في ظل القمع. وعلى ذلك، فإن الإلغاء القانوني للدائرة المزدوجة، يصبح أمراً تافهاً، وبلا معنى، بنظر الحقيقة التي تُعرّي الوجه الدامي للثنائية التي يتجابه فيها كيانان مختلفان ومتعارضان: هما المستعمِرون والمستعمَرون، أو بنظر الحقيقة التي كانت تكذّب التصريحات الرسمية عن الديمقراطية والإنسانية، بعرضها يومياً وفي كل زاوية من زوايا الطرق، منظرَ سلطةٍ تفرض وجودها بقوة القمع.

والحقيقة أن هذه هي المكمّل المنطقي والضروري للوجهين الأساسين من وجوه الهيمنة الاستعمارية: النهب والتمييز العنصري. فالتشريع القمعي الذي أقامته فرنسا في الجزائر، يقصّ علينا، ببلاغة، تاريـخ العنف المؤسسي للمستعمِر. وهكذا فإن القيادة العسكرية كانت تملك منذ 1834 سلطات تأديبية واسعة تستخدمها دون أي رأفة، ضد السكان المحليين المسلمين، الخاضعين آنذاك إلى عدالة فيها من القسوة بقدر ما فيها من التسرّع. وأصلاً، فإن المادة 47 من مرسوم 1842/9/26، أزاحت بصراحة كل ما يسمّى بالشروط المخفّفة، بالنسبة للسكان المحليين، في عدد كبير من الحالات، وقصرت تخفيف العقوبات على درجة واحدة، بالنسبة للحالات الأخرى، من أجل إضفاء الصيغة القانونية على هذا الميل "العفوي" إلى القسوة. وخلال الإمبراطورية الثانية، وُسّعت السلطة التأديبية وشملت ضباط الإدارات العربية التي استطاعت إثاراتهم وتعسفُهم أن تثير استياء بعض البرلمانين في فرنسا الذين أخذوا يتحدثون عن "جلادي العرب". ثم إن محاولة الأمير نابوليون[62] الليبرالية، القائمة على الحّد من تعسف الضباط العسكريين بإخضاعهم لمراقبة اللجان التأديبية، كان مصيرها الإخفاق تجاه معارضة الجيش العنيفة في الجزائر. وحقاً فإن إنشاء اللجان التأديبية ما بين عام 1860 وعام 1870 لم يَحُدّ من السلطات المفروضة للضباط العسكريين، فيما يتصل بقمع الجرائم التي يرتكبها السكان المحليون[63]. وبالمقابل، فإن القضاة جُردوا من صلاحياتهم. إذ أن المراسيم الملكية ليوم 2/28/ 1841 و 1842/9/26 كانت تُجرّدهم من كل صلاحية في إصدار حكم معيّن. وكانوا من الجهة الأخرى يُسمّون لمناصبهم من قبل الحكومة العامة. وجاء بعد ذلك، القانون العقاري تاريخ 26/ 1873/7، فجرّدهم من صلاحية النظر في القضايا العقارية. ثم صدر قرار 1873/8/8، فجعل

عددهم 159 بدلاً من 184، وقرار 1874/8/8، فجعله 145، ثم ضُيّق من صلاحياقم أخيراً بقرار 1886/9/10، وقُصرت على مجال الأحوال الشخصية والإرث[64]. وتبريراً لهذا الحّد من القضاء الإسلامي يُتهم القضاة بأفم سبب كل بلاء، ويقرن اسمهم بكل عيوب الدنيا، من جهل واضطراب عقلي، وإخلال بالواجب[65].

وبصورة موازية لهذا كله، كانت تتسع صلاحية حكام الصلح[66] وهكذا فإن قرار 8/19/ 1854، أقام حكام صلح ذوي صلاحية محدودة[67] وحكام صلح ذوي صلاحيات واسعة، ولا سيما في مجال قمع المخالفات التي يرتكبها السكان المحليون.[68]

ولكن كان يجب أن نضيف أن إنشاء محاكم الجنايات قد استبعدَ مشاركة المسلمين، فإن ذلك كله من أجل إعطاء فكرة عن الوسائل التي زَوّد بها المستعمِرُ نفسه، لكي يقيم "عدالته" أي عدالة مُعدة لقمع كل فكرة في التمرد لدى المستعمَر، ولتغطية كل التجاوزات والظلامات التي يرتكبها المستعمِر. إنها عدالة استثنائية، مفرّطة، تتجاوز الحق العام.ولطالما تجسّدت في هذه المجموعة من النصوص التي أنشأت ما يسمى بعد الآن باسم "قانون السكان المحليين" الذي عرف التكريس الرسمي بقانون 1881/6/28 وأعطى صلاحية تأديبية واسعة للجهاز الإداري لقمع المخالفات المسمّاة بمخالفات السكان المحليين[69]. وكانت العقوبات المنصوص عليها تشمل، عدا المخالفات المتصلة بالشرطة وحدها، عقوبات أشد قسوة مخالفة للحق العام، كالتهجير والغرامة الجمعية أو الحجز[70]. وبحكم ذلك فإن قانون السكان المحليين أصبح مكنة حقيقية للحرب، صُنعت خدمة لحاجات الاستعمار، ووُجِّهت ضد المستعمرين[71]. وعلى الرغم من أنه أنشئ لمدة سبع سنين، فإنه كان يُمدّد بانتظام. وجاء قانون 1902/12/30 فأكمل التدابير القمعية بإنشائه محاكم جنايات، مكلفة بشكل خاص، بمحاكمة جرائم الوطنيين، وفي الأصل، فإنه كان هنالك قرار صدر بتاريخ 1902/3/29، وقضى بإنشاء محكمة قمعية [72] في كل مركز مديريــة لكل حاكــم صلح. وجاء قرار أول فيفري (فبراير) 1911، فأكثر من هذه المحاكم في كل منطقة.

ولما كانت الممارسةُ القمعيةُ قائمة في مثل هذا الإطار الحقوقي، فإنها لم تتجاوز النصوص إلا لمضاعفة العقوبات، المنصوص عليها قانوناً. وهكذا فإن اللجوء إلى المسؤولية الجمعية التي كانت تمارَس، بشكل خاص، في المناطق العسكرية، عُمّم إلى حد بعيد على القطاعات المدنية، ولا

سيما بدءاً من عام 1882، لُيخضع الشعب الجزائري لحمّى القمع في إدارات المديريات المختلطة. "فالقوة هي مبرّر وجودنا، لا سيّما وأن العربي لا يفهم القوة إلا من خلال التجاوز في استخدام القوة"[73] ومثل هذا التقييم الوقح الصادر عن أحد المستعمرين، كان يعكس، بشكل مناسب، رأي أغلبية السلطات المكلفة بتحقيق العدالة القمعية ضد السكان المحليين الخاضعين للسخرة والاستغلال، كما يشاء الهوى.

غير أن مساهمة عدد كبير من الجزائريين المسلمين في الحرب العالمية الأولى تحت العلم الفرنسي[74] دفعت بالمشرِّع إلى التخفيف، بعض الشيء، من قسوة نظام السكان المحليين، ومنح الإعفاءات لبعض فئات هؤلاء.[75] بيد أن انطلاق الحركة الوطنية خلال العشرينات من هذا القرن، وتنامي العمل المطلبي، أوحى إلى الإدارة الاستعمارية بتدابير قمعية تبنّها قرار 1935/3/30[76] "حول قمع المظاهرات ضد السيادة الفرنسية في الجزائر". وهذا القرار المسمى باسم صاحبه **Marcel Regnier** وزير الداخلية في ذلك العهد، هو الذي أتاح للسلطات أن تقوم بحرب صليبية، وخاصة ضد نجمة شمال أفريقيا ومناضليها، عن طريق مصادرة الصحف، والغرامات والاعتقالات. إلا أن الحرب العالمية الثانية، مع ما رافقها من انقلابات ضخمة، ومحن قاسية، أصابت السلطة الاستعمارية، ألزمت هذه بسياسة أكثر ليبرالية تجاه المستعمَرين. وهكذا فإنه صدر مرسوم بتاريخ 1944/3/7، يلغي كل التدابير الاستثنائية ضد الوطنيين الذين وصلوا عندئذ، بصورة قانونية، إلى الحصول على الجنسية الفرنسية. إلا أن هذا الاتجاه الليبرالي لم يغيّر بصورة جذرية ما كان عليه مسلمو الجزائر من شروط اقتصادية ووضع سياسي. وما إن قامت حوادث 1945/5/8 حتى عادت الإدارة الاستعمارية إلى تقاليدها القمعية في اللجوء إلى المسؤولية الجماعية في كل ما يحدث. وكان تكرار هذا العهد الدامي، هو الذي بدأ أول نوفمبر 1954 بعد أن لم يزد، في مادة القمع، إلا ما استعاده، ولكن بمقاييس أوسع، من الممارسات القديمة والتي أرهفت وأحكمت صناعتها، خلال كل العهد الذي استقرّ فيه الوجود الفرنسي في الجزائر. ومن هذه الناحية، يمكن القول إن حرب الجزائر لم تبتكر شيئاً في هذا المجال، بل لقد تذكّرت تراثها القديم بعض الشيء وأغنت ما ورثته من العهد السابق. إنها لم تزد على أنها رسّبت، بالمعنى الكيماوي لهذه الكلمة، مختلف الوسائل المجربة من قبل، وبلورتها في نار النضال المسلّح الذي لعب في هذه الحال دور الكاشف عن عنف الاستعمار، وهو عنف ظاهر ومكشوف.

القسم الثاني : العنف المكشوف

لقد فاجأت هجمات أول نوفمبر، حذر الإدارة الاستعمارية ورقابتها الشديدة. وأكثر من ذلك أنها لم تحسن تقدير أهميتها، ولا أدركت مداها، الذي كان يهدف إلى الكشف، في وضح النهار، عن الصفة المتناقضة للعلاقات القائمة بين المستعمِر والمستعمَر، وإبراز الفوضى الملازمة للنظام الاستعماري، وإرغام الخصم على استخدام أقصى ما لديه من أنواع العنف. فلقد حُمِل هذا الأخير بتيار العدوان – والقمع، وتصاعد إلى الحدود القصوى واستعار الطرق الملتوية للا شرعية، ذلك أن التشريع القمعي لم يعد كافياً لحاجات العمل وأصبحت الجزائر خارج القانون من خلال عمل المستعمَر وبنفس القوة من خلال عمل المستعمِر.

1- القمع بين الشرعية واللاشرعية

وأمام تصاعد وامتداد الاضطرابات في الجزائر، قامت الإدارة الاستعمارية، لا بتأمين الوسائل المادية، والإنسانية والعسكرية للمجابهة فقط، بل بإنشاء نظام حقوقي أيضاً يكفل لها القيام بعمل عنيف ضد أولئك الذين كانت تسميهم باسم "المتمردين". ولما كانت تأخذ بعين الاعتبار أن لهذه الظروف صفة استثنائية، فقد رأت أن من الضروري الاعتماد على تشريع استثنائي، سيظهر تطوره في التخلي التدريجي من قبل السلطات الشرعية الممنوحة للبرلمان والحكومة، لحساب القوة المباشرة، في النضال ضد جبهة التحرير وجيش التحرير: أي قوة الجيش.

وكان أول القوانين صدوراً، هو قانون 1955/4/3[77] الذي أعلن "حالة الطوارئ" التي تفتح إمكانية القمع القانوني ضد "التمرد الجزائري". فحالة الطوارئ وهي نظام أكثر عدواناً على الحريات السياسية من "الأحكام العرفية"[78] état de siège إذ يوجّه تدابير بوليسية استثنائية[79] ويعترف بصلاحية المحاكم العسكرية في قمع الأعمال المرتكبة من قبل المتمردين، وبصورة عامة في قمع الجرائم المتعلقة عادة بمحكمة الجنايات.

بيد أن السلطة المدنية تبقى في حالة الطوارئ بمثابة السلطة العليا، تجاه السلطة العسكرية، نظرياً. وتحتفظ السلطة التشريعية بصلاحياتها، ولكن لا إلى مدة طويلة. ذلك أن الحكومة الاشتراكية التي كان يرأسها غي موليه، تحصل من الجمعية الوطنية يوم 1956/3/16 على

الموافقة[80] على التمتع "بسلطات خاصة" قمبها "أوسع السلطات لكي تتخذ كل تدبير استثنائي تفرضه الظروف، من أجل إعادة النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات وصيانة الأرض"[81]. ويعادل شمول هذه التدابير ما نسميه بالتوقيع على بياض، قمبه السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، لكي تتخذ كل تدبير ضروري لحفظ النظام في الجزائر[82].

وأُعيد تمديد هذا القانون يوم 17 مايس 1958، لحساب حكومة Pflimlin، ويوم 3 جوان من نفس السنة لحساب الحكومة التي ترأسها دوغول الذي يملك، إضافة على ذلك، كامل الصلاحيات التي تسمح له بأن يتخذ بقـــرار منه تدابير يمكنها أن تغيّـــر القوانين. فيأتي مرســـوم 1958/10/7 فيلغي المادة 6 من قانون 1956/3/16 التي ترغم كل حكومة جديدة بأن تطلب من البرلمان تجديد هذه الصلاحيات الخاصة، وبهذا توسّعت صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية[83] التي ستمّحي تجاه التوسع في اللجوء إلى المراسيم التي لها سلطة القانون[84]. وتجاه هذا التخلي من السلطة التشريعية لحساب السلطة التنفيذية، سيكون هنالك تخلٍ آخر من هذه الأخيرة، لحساب الجيش الذي ينقلب من مجرد منفّذ في الجزائر إلى مركز تقرير حقيقي.

وفي الأصل، وفي مايو 1955 كان الجنرال Parlange مكلفاً في مديرية بطنة بالسلطات المدنية العسكرية، ثم أُنشئت في فيليفيل وبقرار بتاريخ 1955/9/5 قيادة عسكرية ومدنية. ثم إن الوزير المقيم في الجزائر الذي أصبح بقرار بتاريخ 1956/2/15 حاكماً عاماً للجزائر، وامتلك بسلسلة من التفويضات[85]، سلطات واسعة جداً،ولاسيما بدءاً من قرار 1956/3/17 [86] عاد ففوّض لها بدوره العسكريـــين بحكم المـــادة 10 و 11 من هذا القرار. وهكذا فإن قـــرار 7 مايو 1956 يُكلّف السلطات العسكريـــة بحفظ النظام في محافظات قسنطينة وبون، ويأتي قرار 1956/12/14 لتكليفها بمثل ذلك في وهران وتلمســان.

وأبرز من هذه، قرار محافظ الجزائر بتاريخ 1957/1/7 الذي يُسِّلم الجنرال ماسو مسؤولية حفظ النظام في العاصمة، ويفوضه بسلطات الشرطة. وبدءاً من هذا القرار سيقوم لواء المظليين العاشر بشؤون الحكم في الجزائر، في الأرض المغزوّة، ويبدأ "معركة الجزائر" بالخشونة الغاضبة والاطمئنان الهادئ اللتين قمبهما السلطة اللامحدودة، المضمونة، إضافة إلى ذلك، بالحصانة[87]. وهكذا فإن "عسكرة" الجزائـــر ستمتد بالتدريـــج. وقام الجنـــرال سالان في الجو المحموم في

13 مايو 1958، فمنح نفسه السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر، وأنشأ بقرار منه يوم 21 مايو 1958[88] قيادة مدنية وعسكرية في كل منطقة ومحافظة في الجزائر. وعندما أتى الجنرال دوغول ثبّت له هذه السلطات بتاريخ 9 حزيران 1958، ولكن لا إلى أمد طويل، لأنه سيُعزَلُ من وظائفه في شهر ديسمبر. ويستعاض عنه بعسكري آخر هو الجنرال شال (للقيادة العسكرية العليا) وبرجل مدني هو السيد دولوفريه (المندوب العام للجزائر).

ولكن هذا، مع ذلك، لن يضع حداً للسلطات التي يملكها العسكريون، بمقدار ما كان هذا الأخير يثبّت هؤلاء في مهماتهم في حفظ النظام[89] ويحفظ لهم سلطات الشرطة. ويجب أن ننتظر أيام حواجز الجزائر في جانفي (يناير) عام 1960 لكي نشهد انقلاب الاتجاهات وعودة مبدأ أولوية السلطات المدنية على السلطات العسكرية.

وأخيراً، فمنذ عام 1955 حتى عام 1960، وعملياً إلى ما بعد ذلك، كانت الجزائر في يد السلطات العسكرية حصراً، على وجه التقريب، وبلا منازع. وقد كُلفت هذه، فضلاً عن ذلك، تلميحاً، "بحفظ النظام" ثم بما سّمي بالتهدئة Pacification وخلال كل هذه الفترة، جسّدت السلطة العسكرية حالة العنف القامع الذي لم تخففه الجوانب الأقل عسكرية (كالتعليم، والمساعدة الطبية) من مهمتها، في إعادة الحياة السلمية. وكانت هي القيّمة على هذا العنف في مختلف مظاهره: كالحرب ضد رجال المقاومة في جيش التحرير، وضرب القرى بالمدافع، والاعتقالات، وتجميع الأهالي .... وحتى القيام بشؤون العدالة.

والواقع أن تخلّي السلطة المدنية عن واجباتها لمصلحة السلطة العسكرية قد امتدّ حتى إلى هذا المجال، بمقدار ما كانت الصلاحيات القضائية تشكل استطالة للعمل البوليسي. ومنذ قانون 1955/4/3 الذي أحلّ حالة الطوارىء، فإن الصلاحيات القضائية للسلطة العسكرية قد اعتُرف بها لجرائم الدم. وعندما صدر قرار 1956/3/17 شملت هذه الصلاحيات كل المخالفات التي قد يكون لها علاقة بالتمرد. وسيأتي مرسوم 1958/10/8، فيُدخل فرنسا نفسها، في هذا المجال، فيما يتصل بالمخالفات المرتكبة، "بغية تقديم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمتمردين في المحافظات الجزائرية"[90]. ولن يفعل مرسوم 1960/4/18 شيئاً غير أن يزيد أكثر فأكثر هذه السلطة القضائية العسكرية بفضل القرار 1960/2/12،[91] الذي ضمن لها صلاحية بملء الحق، بفضل المدّعي العام العسكري الذي سيقوم دوره على تسريع النظر في قضايا العمل القمعي.[92]

وسيؤمن هذا المدّعي العام، فعلاً، عملية الربط والاستمرارية بين العمل العملياتي (الإجرائي) وبين العمل القضائي، وكلاهما مُوجَّه إلى الغاية نفسها (أي قمع حركة التحرر الوطني) بنفس الوسيلة (أي العقوبة السريعة والنموذجية لكل "عنصر تخريب" أو من يُظن أنه كذلك).

وسيقوم التشريع القمعي بهذه المناسبة بتقديم أكبر الإمكانيات عن طريق مجموعةٍ من القوانين المجرمة.[93] "فالنظام الاستثنائي الذي أقيم بإعلان حالة الطوارئ" ثم بقانون 16 مارس (مارس) 1956، وقرار 3/17/ من السنة نفسها، يضع القاعدة العامة (المتجاوزة للحق العام) القائلة بأولوية التوقيف بالنسبة إلى اتهام المتهم. وهكذا فإن الممارسة القمعية ستوسِّع مجال التوقيفات الكثيفة بلا سبب واضح سابق: وهي توقيفات تُترجم بالحبس البسيط والمجرّد،[94] في واحد من معسكرات الاعتقال المتناثرة على طول الأرض الجزائرية[95] وحتى في فرنسا [96]. وإذا كنا نعرف أن النصوص، وخاصة مرسوم 1958/10/7 تعرّف بصورة غامضة شروط فرض الإقامة الجبرية، فإننا نقدر السهولة التي كانت تتم بها هذه الاعتقالات، ولاسيما أن القواعد القانونية المثبتة في قانون الإجراءات الجزائية، حول الحبس الوقائي، تُتجاهل بصورة مكشوفة. وهكذا فإنه من الشائع جداً، هذا إن لم نقل "كقاعدة عامة"، أن المشبوهين يُوقفون في مكاتب الشرطة، من دون ورقة استلام بغية التحقيق[97]. وهكذا فإن الحبس الوقائي آنئذ يزيد بشكل ملحوظ عن مدة الأربع والعشرين ساعة [98] ولا يُوَقِّع قاضي التحقيق ورقة حفظ السجين إلا بعد التحقيق والوصول إلى الاعترافات. وهذه طريقة استثنائية، ولكنها مناسبة، لأنها تسمح بالتغاضي عن كل التجاوزات، وتحرم الموقوف من الاستفادة من تناقض التحقيقات.

وبالفعل، فإن حقوق الدفاع محدودة جداً، إن لم نقل متجاهَلة بصراحة[99]. وهكذا فإنه فضلاً عن حذف مرحلة التحقيق، يُمنع الموقوف من الاتصال بالمدافِع عنه. بل إن المحامين أنفسهم المقيمين في فرنسا، يُمنعون[100] من المجيء للدفاع عن المتهمين في الجزائر، المعتبرة مع ذلك فرنسية.

وبعد أن جرت محاكمة "شبكة جانسون"[101]، جاء مرسوم 1960/10/6، فزاد هذا الموقف خطورة، عندما سمح للمحكمة بأن تتخذ عقوبات مباشرة خلال جلسة المحكمة ضِدّ المحامي الذي يُعتبر أنه لا يخضع للنظام، أو أنه يبدو وكأنه يهين العدالة [102].



وأخيراً فإن كانت هذه العدالة التي وُضعت كلها تقريباً بين أيدي السلطة العسكرية بقرارٍ مؤرَّخ في 1960/2/12[103]، وأصبحت تُمارَس بلا حسيب ولا رقيب، وتؤكد في واقع ممارستها من قال: "إن العدالة العسكرية بالنسبة للعدالة، هي كالموسيقى العسكرية بالنسبة للموسيقى". والحق أنه لا مجلس الدولة [104] ولا محكمة النقض، سيبرهنان على ممارسة سلطتهما، ولن يريدا ممارسةَ أيةِ رقابة حقيقية على ما تقوم به المحاكم العسكرية من أعمال القمع [105]، وسوف يظهران "متفهمين" تجاه العدوان الواضح على الحريات الفردية، أو بشكل أبسط، على الشرعية، وعلى بعض المبادئ الأساسية في الحقوق. وهكذا فإن شخصية الجريمة والعقاب، هُجِرت كمبدأ لمصلحة المسؤولية الجماعية التي أعيد العمل بها [106]. وكذلك فقد تُجوهل مبدأ اعتبار الإنسان بريئاً إلى أن تثبت إدانته. وهكذا فإن مجرد الظن بأن للإنسان ضلعاً ما في جريمة ما، كان يرهق كل جزائري أصبح بالضرورة معّرضاً للاتهام في جو محاكم التفتيش الجديدة هذه. وأخيراً فإن المبدأ القائل إنه لا جريمة حيث لا يكون هنالك عقاب، قد انتُهك بحكم شمولية النصوص التي كانت تنظم شؤون القمع الرسمي.

وعلى ذلك، فإن الباب أصبح مفتوحاً لكل التجاوزات التي ستكاثر. أما العسكريون، المكلّفون رسمياً بحفظ النظام، والمتمتعون بأوسع السلطات، فإنهم لن يقفوا طويلاً، على الحذلقات القانونية [107] وسيستخدمون كل الوسائل التي تبدو لهم ضرورية لنجاح مهماتهم. وهذا العمل القمعي الذي سيقومون به، سيتبع الطريق المحتومة للتعسف والعشوائية، حيث تَّمحي الحدود الفاصلة بين الشرعية واللاشرعية. وليست هنالك أية حاجة للتفصيل في الممارسات التي أصبحت الآن معروفة جداً، والتي أُدينت في عدد غير قليل من الشهادات والكتب[108]. ولن نشير إلا على سبيل التذكير، بالتوقيفات العشوائية[109] والإعدامات السريعة التي تريد أن تكون عبرة، والقتل المتكرر في محاولات الهروب المزعومة [110]، أو الانتحار، أو مجّرد الاختفاء [111]، وقصف الدوارات والقرى بالقنابل، واستخدام النابالم والغاز، وأخيراً تلك العادة التي أثارت أكبر الاستياء والتي تؤلف الوجه الأسوأ: أي التعذيب.

وعدا المشكلة الأخلاقية التي يطرحها التعذيب[112]، فإنه يكشف عن الحدّ الأعلى الذي بلغه العنف لدى المستعمِر. وهو يظهر في كل وحشيته في تكالب الشرطي أو العسكري المولَج بأمر التعذيب، على ضحيته لإرغامه على الكلام، أي الكشف له عن العالم الخفي المغلق على

المستعمِر المكلّف بموته. وهكذا فإن القطيعة التي قامت بين المستعمِر والمستعمَر والتي أبرزها التجابه المادّي، والاستعاضة عن الحوار بجدلية السلاح، تفرض نفسها فرضاً بصورة جذرية، فإحدى وسائل التعذيب الأساسية المسمّاة تشبيهاً باسم "الهاتف"[113] ذات دلالة، وهي تشير إلى المستوى الذي بلغه النزاع. فتجاه صمت الضحية الذي يعني القطاع الحوار، نلاحظ تكالب رجل المخابرات الذي يريد أن ينتزع مع صرخات الألم وقطع اللحم من المعذَّب، اعترافات وشيئاً آخر وراء هذه الاعترافات (التي هي من مجال التأثير الناجع المباشر) [114] هو تلاشي المستعمَر وخضوعُه الكامل، وانتهاك السلامة الجسدية والمعنوية لهذا الأخير، وردّه إلى حالة "الشيء"[115] أو التشيئة.

إن هذه التشيئة"هي التي تفسِّر إلى حدٍّ كبير اتساعَ الاعتماد على التعذيب. ذلك أن التعذيب ليس "خطيئة" ولا هو "حادث عارض في الطريق". وقد يغري الإنسان أن يعتقد، وهو يسمع التبريرات التي تتردّد لدى القائمين به، أن هذه الممارسات قد نشأت من الغيظ، والحقد القاتل اللذين أثارهما الضربات الفدائية[116]. ولكن الحقيقة في الواقع أقل تسامحاً. إنها تُبيّن أن التعذيب قد أنشئ ونُظِّم بصورة منهجية، وعلمية تماماً، وأنه مُورس على مقياس واسع. يدل على ذلك كثرة أماكن التعذيب: ففي الجزائر، في فيلا Susini ذات السمعة السيئة البشعة، التي ينضاف إليها مقرات الـ D.S.T في حيدرة Hydra وفيلات Panorama والينابيع Les Sources والكهوف الأربعة Les quatre caves في الأبيار؛ وفي بليدة، مصبنة Thiar، وفي قسنطينة، في مزرعة Ameziane الفظيعة[117]. ومن المؤسف أن القائمة ليست كاملة. أما من الوجهة العملية فكل مركز غربلة (أو اصطفاء) مزوّد بفرقة تعذيب. حتى إن فرنسا لم تُوفَّر من هذا الداء[118]، الذي امتدّ، وخاصة إلى باريس، تحت إدارة مدير الشرطة القوي العضلات، السيد موريس بابون[119] Papon الذي كان قد كشف عن كفاءاته وهو محافظ لقسنطينة عام 1956-1957[120]. وكان يشرف على هذا النظام جهاز إداري يطلق عليه اسم الــ DOP، الذي هو اسم لنوع معيّن من الشامبوان، والذي يُذكّر لا محالة بالمغطس والكوابيس والآثار التي يُخلّفها "التحقيق" في الجسم. وقد أنشئ الــ D.O.P [121] عام 1957 خلال معركة الجزائر. وكُلّف بتنسيق عمل المخابرات ومركزها. وهو نفسه جزء من جهاز تنسيق أوسع وأكبر: هو الــ C.C.I [122] الذي يراقب عمل الــ D.O.Pوالــ CRA [123]. بل أنه ليوجد في مراكز

التثقيف العسكري دروس حول التعذيب،[124] أو بشكل أكثر حياءً، دروس حول فن وطريقة التحقيق مع المشبوهين. وأشهر هذه المدارس، تلك التي أنشأها العقيد بيجار **Bigeard** في فيليفيل عام 1959 [125].

إنه لاشيء أكثر رسمية أو أكثر "تنظيماً" ! وكانت مسؤولية هذه الممارسة تقوم في أعلى مستوى من مستويات السلطة المركزية، حتى ولو كان المنفّذون لهذا العمل الدنيء من مستوى ثانوي نسبياً. فلقد أُدخل التعذيب، سرّياً، في المؤسسات بحكم الصمت الذي كانت تلتزمه السلطة المركزية، وبالنقاب الذي ترخيه عليه باسم "بواعث الدولة" التي تتعالى على كل الظروف، وتعفو عن كل الجرائم. وكان موقف الإدارة الاستعمارية الذي يقوم على نفي وجود التعذيب، رغم كل الإثباتات التي تؤكده، ورغم كل الشهادات التي لا تدحض، والبراهين الأكثر من الكافية، وعدم فعالية مختلف لجان المراقبة [126] ولاسيما لجنة إنقاذ الحقوق والحريات الفردية[127] – من الأمور ذات المعنى والدلالة، إلى أوسع حدّ. وعندما لا يستطيع القانون، المنسجم مع "مقاييس الحضارة" أن يعترف بمثل هذه الممارسات، فإنه ينحاز إلى الصمت المخجل والمتواطئ. ويصبح القانون ترخيصاً بحكم غض النظر؛ وعبثاً يؤكد مؤلف "الشرط الإنساني" الذي أصبح وزيراً للدولة، أنه ما من تعذيب كهذا حدث فيما يعلم، ولا ينبغي له عوضُ أن يحدث"[128]. فمكنة الطحن التي وُضعت في يد الـ **OS**، والتي تنتزع الاعترافات، تظل مستمرة في العمل، دون أن يُقلقها شيء.

وينطوي التعذيب في الحقيقة في المنطق القاسي لكل وضع مسيطر حيث يسود التعسف ويفرض نفسه. وينسجم الموقف الاستعماري مع هذا الوضع أحسن الانسجام، حيث المستعمِر هو كل شيء، ولا يملك المستعمَر إلا أن يتحمل ما يعانيه، لأنه لا شيء. وهذا الوجه الوحشي من العنف الذي يقوم به المستعمِر والذي تكتشفه النفوس الطيبة، وهي في أشدّ حالات الهلع، بعد أن كانت تحلم بنظام استعماري إنساني وأبوي، لا يفاجئ المستعمَر الذي عاش، مدة طويلة، تجربة الاحتقار والقمع. ذلك أنه يعرف أن التعذيب الحقيقي، إنما هو النظام الاستعماري نفسه، الذي هو بمثابة نفي للمستعمَر.

وعلى ذلك فإن على النقد أن يتجه إلى الجذور، أي إلى النظام الاستعماري نفسه، إذ أن التعذيب ليس إلا نتيجة، إن لم تكن محتومة، فهي على الأقل منطقية في سياق هذا الوضع. وهذا

ولما كانت الأقلية الفرنسية في الجزائر تعي قلة عددها بالنسبة إلى مجموعة المستعمَرين، وتحرص مع ذلك على وضعها المتميّز، فإنها ظلت تشعر بأنها مهدّدة باستمرار، ورأت أنها ضئيلة تضيع في العدد الأكبر. فعاشت قلق المحاصَر[137] وبحثت عن سلامها في الدفاع عن الوضع القائم والإبقاء عليه. إن ردّ فعل الدفاع الذاتي قد دفعها إلى مقاومة كل إصلاح أو تطوير للنظام الاستعماري. وكانت كافية في عددها لكي تؤلف قوة ضغط قوية لدى السلطة المركزية، غير أنها أقلية أكثر مما يجب لتضمن هيمنتها، بحكم اللعبة الديمقراطية، ولهذا جَهدت ان تُوَجِّه النظام الاستعماري في الجزائر، تبعاً لمصالحها. ولكن جاء بعد الأباء المؤسسين (هؤلاء الجنود العلوج الفلاحون الذين ضربوا مثلاً على شعار Bugeaud، "Ense et Aratro" "*" وهم أبناء "مدلّلون" من الأم المتروبولية، شديدو المطالب، ملحاحون. ولئن شعر هؤلاء الآخرون بوضعهم المهين، فذلك ليطالبوا به بأكبر قوة، وليحموه.

وهنا كان الضمير معذّباً، حيث كان الإنسان تبعاً لهذه الحقيقة الرهيبة، يتعوّد كل وضع، ويتعوّد أكثر، إذا كان الوضع متميزاً، فيعتبره طبيعياً. ولنقل أخيراً، مستَحَقاً. وهكذا فإن فرنسيَّ الجزائر، ذا الأصل الأوروبي، أصبح "بطبيعة الأشياء" وبشكل أدق، بحكم منطق الاستغلال، استعمارياً شبعان ومرتاحاً. ويتطور به الأمر، ليصبح داعية للاستعمار[138] حريصاً بكل ما لديه من قوة على النظام الذي جعله ملكاً، فيحاول الآن أن يبرّره ويجعله مشروعاً. ولقد استطاع كبار الملاكين، سادة الكرمة، أن يفرضوا حكمهم في الجزائر، باستخدام هذه الكتلة الكبيرة من الناس التي يُمثلها "البيض الصغار" أي هذا الجيش من صغار الفلاحين، وأصحاب الدكاكين، والصنّاع. وبالجملة، كل أولئك الذين وُجدوا وراء المتوسط، في أدنى السلم الاجتماعي، والذين أصبحوا تحت شمس "الصيف الخالد" الجزائري، ينتسبون إلى فئة السادة[139]، بحكم أنهم استخدموا بمهارة وسائل الإعلام التي كان أكثرها بين أيديهم. وسيصبح هؤلاء البيض الصغار جيش الاحتياط، وأحياناً مركز الانطلاق لهذه النزعة الاستعمارية المناضلة، والعنصر النشيط الذي سيجعل من الجزائر على مدار السنين والاضطرابات، حصناً _«جنوبياً» يرفع عالياً علم اليمين التقليدي، والفكر المحافظ.

ولقد ازدهرت في هذه المجموعة، لمدة طويلة، تلك الأفكار المعادية للسامية. وتلك المذابح التي تعرّض لها اليهود غَطّى عليها في بعض الأحيان تلك التي تعرّض لها المسلمون.

ما يفسّر الموقف المتباعد لجبهة التحرير تجاه هذه القضية. ذلك أن كتاباتها التي تُعدِّدُ مختلف صور العنف والعدوان على الحريات الفردية التي يرتكبها الجيش أو الشرطة، تكتب كلها ببرودة تقرير الدرك، أو محضر التحقيق، ودقتهما. ويكفينا للاقتناع بذلك، أن نعود إلى مختلف المقالات والتصريحات، والشهادات التي تقدّم صورةً كاملةً لمختلف وجوه التعسف والقمع، في السلطة الاستعمارية (ضرب القرى بالقنابل، أو إحراقها)[129] والاعدامات السريعة بلا محاكمة والمذابح الجمعية[130]، والعرقية،[131] وتجميع السكان[132]، والقمع القضائي[133] والشروط السيئة للتوقيف ....[134] وهكذا فإنه يشار إلى التعذيب بنفس البرودة التي لا يعكر صفوها شيء. وهذه التقييمات التي يكتبها فانون الذي يكتب في المجاهد حول التعذيب، تعكس الموقف العام لجبهة التحرير[135]. "إن الفرنسيين الذين يثورون ضد التعذيب، ويأسفون على الساعة، يحملوننا حتماً على التفكير بهذه النفوس الطيبة التي كان الفلاسفة يتحدثون عنها. ولا شك أن تسميتهم باسم "رجال الفكر المرهقين" من قبل مواطنيهم "لاكوست ولوجون"، تسمية رصينة. إذ لا يمكن، في نفس الوقت، أن نريد الإبقاء على الهيمنة الفرنسية في الجزائر، وأن ندين الوسائل التي تضمن هذا الإبقاء. إن التعذيب في الجزائر ليس بعارض، أو خطأ، أو خطيئة. إذ أن النزعة الاستعمارية لا تُفهم إذا لم تتسلح بالتعذيب. وانتهاك الحرمات، والذبح الجماعي. إن التعذيب صيغة من صيغ العلاقات بين المحتَل وبين الذي احتُل"[136]. وكل شيء إنما ينعقد حول نفس القضية، قضية الاستعمار: ففي المجتمع الثنائي حيث تنفرض سيطرة أقليةٍ مستعمِرة، على أكثرية مستعمَرة، لا يكون لحب الإصلاح، ولا للنيات الحسنة، من فائدة أخرى غير إخفاء الحقيقة القمعية للنظام، والإبقاء بذلك على الوضع القائم. ومن جهة أخرى، فإن هذا النظام هو نفسه الذي يأتي بكل الظلامات والعنف. إنه هو الذي يُنشئ جيش احتلال، ويحيل الضباط إلى جلادين، ويغذي حنق عناصر العنف الأساسيين من جماعة المستعمِر: أي أنصار "الجزائر الفرنسية".

2- الجزائر "الفرنسية"

لقد رفعت الجزائر المستعمَرة، كل تناقضات أية مستعمرة من مستعمرات الاستيطان، إلى الحدّ الأعلى، ويعني ذلك مستعمرة تعطي الأولوية المطلقة لأقلية هامة تؤلف طائفة المستعمرين.

ومن هذه الناحية، يجب أن نقف بشكل خاص، على فترة الحمّى المعادية لليهود التي استمرت من 1898 حتى 1907 [140]. وكان لهذه الحمى مذابحها، منذ عام 1870 بمناسبة قرار كريميو Cremieux. إلا أنها عادت فأصبحت كامنة فيما بعد، وبانت بصراحة في قضية دريفوس، لكي تضع الشعب الأوروبي في حالة من الغليان، وتدعه فريسة لهيجانات معادية لليهود تغذيها الأزمة الاقتصادية، وكساد سوق النبيذ، الذي كانت تشهده الجزائر في تلك الأيام. ولقد كان للحركة المعادية لليهود بطلها، ماكس ريجيس Max Regis وعقائديها درومون Drumont صاحب كتاب ضخم هو: فرنسا اليهودية[141] الذي بيع في الجزائر كأفضل ما يباع كتاب، وشخصيتها الفولكلورية "كاغايو ــ المعادي لليهود" وحزبها "الرابطة الراديكالية الاشتراكية المعادية لليهود"[142]، الذي أصبح في آخر سنة 1897 يُسَمّى "بالرابطة المعادية لليهود" ونشيدها الوطني وهو"المارسييز المعادي لليهود"[143] إلا أن العلم ظل العلم الثلاثي الألوان.

ذلك أن النزعة الوطنية الفرنسية كانت الحصن الأساسي الذي أقامته الأقلية الأوروبية في الجزائر، لمنع كل تطوير للنظام الكولونيالي في الجزائر. وكانت تتزنر بالشال المثلث الألوان، لكي تحمي امتيازاتها باسم المبادئ الكبرى، ولاسيما فرنسا الأكبر ما يمكن أن تكون. وكان اليمين التقليدي في المتروبول قد آزرها دوماً بتضامنه معها وأيّد بصحافته، ونوابه، "اللوبي الجزائري" في البرلمان.

واعتماداً على هذا الدعم، استطاعت الأقلية الفرنسية في الجزائر، أن تحتفظ، علَى مدار السنين، بنفس ردود الفعل، وأخذت على عاتقها الإبقاء على مطلبها المزدوج نفسه: أي تسريع سيرورة التوسع الكولونيالي وكبح كل محاولة للتخفيف من هيمنتها [144]، بدليل أننا إذا استعرضنا الماضي البعيد والقريب للجزائر الفرنسية، لم نخطئ ملاحظة الانطباع بأن التاريخ يعيد نفسه، تارة كمأساة، وأخرى كمهزلة. والأمثلة عديدة على ذلك؛ ولنذكر منها الأكثر دلالة. فثورة 1848 في فرنسا، استقبلت بسرور في الجزائر. ورأى فيها "المستعمرون colons" ما يبشر بتوسيع سلطاتهم على حساب العسكريين. ولم يكن لحماستهم الجمهورية ما يعادلها إلا رغبتهم بتوسيع مجال الاستعمار، واحتجاز أراضي القبائل المحلية. وعندما أخذ نابليون الثالث، بناءاً على نصيحة السان سيموني توماس اسماعيل أورباك Thomas Ismail Urbin، بمبدأ إنشاء "المملكة

العربية"، وجد فيهم معارضين عنيدين [145]. ولهذا فإنهم صفقوا بحماسة لسقوط الإمبراطورية الثانية عام 1870 وحاولوا أن يُكّرسوا استقلال الجزائر [146] تحت الهيمنة المطلقة للأقلية الأوروبية، بإنشائهم "لجان السلام العام" وإطلاقهم شعار "da se Algérie fara" أي الجزائر تكتفي بذاتها.[147] وسنرى ردّ الفعل نفسه يعود للظهور خلال الفترة التي قامت خلالها الاضطرابات المعادية لليهود [148]، ويساهم عام 1898 في إنشاء مندوبيات مالية، ثم في إقرار موازنة مستقلة للجزائر عام 1900 [149] وكان ذلك عهد الكولونيالية الظافرة! وفي عام 1894 نراه يظهر مرة أخرى، ويقف ضد مشروع الحكومة المركزية لتوسيع نطاق التعليم في المحيط الإسلامي. ولقد هتف أحد ممثلي هذه الأقلية بهذه المناسبة، ليقول: ما من حاجة إلى مدرسة لإظهار قوتنا، والكرم شيء لا جدوى له في بلاد تجهل الاعتراف بالجميل[150].

وكانت المعارضة في مثل هذا العنف. تجاه مشروع بلوم فيوليت، الذي لم يتجاوز طور المشروع. أما محاولات إلغاء "نظام السكان المحليين"، فقد أجهضت مرات كثيرة. ولما كانت هنالك قناعة بضرورة استبقاء الفصل بين الطائفتين، فإن الجناح الراديكالي للكولونيالية الفرنسية، وعلى رأسها تجمّع محافظي الجزائر، القوي، عارض بشدة مطالب "المنتخبين بالتمثيل" وحذف الدائرة الثانية.

وتوضح حوادث مايس 1945 ردّ الفعل العنيف للأقلية المقسّمة بين حدّي الخوف وإرادة السيطرة على وسطٍ كان يبدو لها مهدّداً باستمرار[151] فالعربي في خيال الكولونيالية العرقي[152]، إنما يُستخدم كغول لتهدئة الأطفال الكثيري الشعب. وهو في الواقع، ذلك الغول بالنسبة للمستعمر Colonisateur الذي يعيش دوماً حياته وهو يحمل عاطفة واضحة أو غامضة، بدرجة أو أخرى، من اللا أمن. ومن هنا نشأت عدوانيته الضرورية لاستبعاد ذلك الشيطان. وبهذه المناسبة، فإن مقال بونشر الذي استُشهد به مرات عديدة، هو مقال تعريفي، إذ أنه، وقد استخلص نتائج أحداث سطيف المفجعة، يكتب في جريدة L `Echo d`Alger يوم 8 جوان 1945: عندما يحترق البيت، وعندما يكون المركب على وشك الغرق، فإننا لا نستدعي ممثل شركة الضمان، ولا معلم الرقص. ومن أجل البيت الذي يحترق، والمركب الذي يغرق، إنما نحتاج إلى رجال الإطفائية، والمنقذين. أما من أجل أفريقيا الشمالية، فإن الحاجة ماسة إلى رجال الدرك".

ويستمّد هذا الموقف العدواني الشديد، قوته ومشروعيته، من الشعور بأنه يُمثل المُثل العليا لأوروبا "وللعظمة الفرنسية"، ويعمل على نصرها. وحقاً فإن الأقلية الفرنسية في الجزائر التي تشعر أنها في موقف ضعيف تجاه الوطن الأم (المتروبول)، تجد نوعاً من التعويض، في التشديد على العاطفة الوطنية الفرنسية، تشديداً يبرّره أن قسماً غير قليل من أفرادها، اكتسب الجنسية الفرنسية، من عهد قريب[153] وهكذا فإن الوطن الذي أُعليت قيمته لدى المنفيين الفرنسيين، انصهر في الوطن الخيالي للمتجنسين الجدد. وسرعان ما أصبحت هذه "الصورة" نقطة الالتقاء البديلة عن أوروبا غير المرغوبة [154]. وهي تؤكد، منذ ذلك الحين، على تفوقها على السكان المحليين الذين ترى أنها تقوم تجاههم بوظيفة تمدينية". إن أبوتها السلطوية تجاه المواطن الجزائري، تقوم مقام العدالة. ومن أحَرّ أمانيها أن تحصل على اعترافه بالجميل وتعلقه بها من غير مقابل. وعندها أن المستعمر المثالي هو العم توم، الولي والمخلص عاطفياً. ولكنها تعلم أن هذا الحلم مستحيل التحقيق، وتظلّ دوماً شديدة القلق، عندما تكشف عن أسلحتها، وتستخدمها أحياناً.

وعندما انفجرت أحداث نوفمبر 1954، فإن هذا الموقف سيرتفع إلى مستوى الهوى. وسترتدي أقل بادرة ليبرالية من جانب السلطة المركزية، في عيون الأقلية الفرنسية في الجزائر، صورة الكارثة المشيرة إلى تخلي الوطن عنها، مما يجب أن تتجنبه بأي ثمن، وذلك بربط الجزائر "بالهكساغون"[155]. وهكذا فإن الشعارات القائلة: _"الجزائر هي فرنسا" و"ومن دنكرك إلى تمنغست Tamanrasset ". و"المتوسط يجتاز فرنسا، كما السين يجتاز باريس"، تجد لديها صدى عميقاً. وستكون هذه أكثر فأكثر إصراراً على قناعتها هذه بمقدار ما تظل باريس، كما في الماضي، تنحني أمام ضغوطها. ويشـــــير إدوار بهر E. Behr وهو يستخلـــص العبرة من يوم 1956/2/6[156] "إلا أنه لا يمكن أن نقلّل من أهمية 6 فيفري" 1956. أما الأوروبيون فقد خلصوا منه إلا أنه لاشيء غير العنف في الساحة العامة، يمكن أن يُجدي. وقد شجّعهم هذا الدرس على الارتقاء بتكنيك سيكون له يوم 1958/5/13 ما نعرفه من نجاح. لقد كانوا مقتنعين بأنهم ليسوا وحدهم في هذه المجابهة مع باريس، وبأن عناصر هامة من الشرطة نفسها كانت إلى جانبهم. ولئن كان بالإمكان كسب الشرطة، فلماذا لا يمكن كسب الجيش أيضاً ؟[157]

وبالفعل، فإن الجيش والأقلية الفرنسية في الجزائر يلتقيان على هذا الهدف، حتى ولو كان الأول يرى أحياناً أن هذه الأقلية قليلة الجدارة بالمثل الأعلى الذي تريد أن تجعله ينتصر في

الجزائر. وعندما تتابع تخلي السلطات المدنية عن مسؤولياتها، لمصلحة الجيش، فإن هذا، بقناعة تامة، سيجعل من القضية الجزائرية "قضية شخصية" [158]. والحدّ النهائي لجملة من الاخفاقات والجروح التي خدشت الكرامة[159]. والواقع أن أكثر قادة هذا الجيش يقومون منذ ثلاثة عشر عاماً بحرب لا تتوقف. ولما كانوا قد ذاقوا الهوان بهزيمة ديان – بيان – فو، وحُرموا الانتصار الذي حققوه في السويس، ونُغص عليهم العيش في تونس والرباط، فإنهم أصبحوا الآن يريدون بعث الأمة "وإعادة الحياة إلى عروقها"[160]. وهكذا فإن التلاقي بين مصالح الأقلية الفرنسية ومطامح الجيش، الحارس اليقظ لفرنسا الإمبريالية، والأقلية الفرنسية الشديدة الحرص على الجزائر الفرنسية، سيساهم في إنشاء ريزورجيمنتو (بعث) حقيقي للإيديولوجيا الرجعية، التي ستنشئ أدباً غزيراً تستعاد فيه الأفكار الأساسية لليمين التقليدي[161]، باستعارة العنف الفاشي، وتحديث الإطار باعتبارات نظرية حول الاستراتيجية النووية والحرب الثورية.

واستعارت هذه الإيديولوجيا صوت كاساندر لكي تتنبأ بأسوأ الكوارث، وتشير إلى الخطر الداهم. ونراها تواجه انهيار الدولة الذي تسارع بنظام تعدّد الأحزاب، والديمقراطية البرلمانية، بالدعوة إلى النظام السلطوي، الذي يُفرِّدُ رجلاً واحداً بالسلطة، باعتباره النظام الوحيد القادر، فيما ترى، على فرض احترام الانضباط، الذي هو الشرط الضروري لمواجهة موقف عسكري، أصبح فيه الوطن والدولة في خطر. وهذه الثورة المضادة التي تؤكد أنها كذلك، تطّرح تقسيم القوى السياسية إلى يمين ويسار، كما ترفض انقسام المجتمع إلى طبقات متناقضة، وتناشده أن يعمل للوحدة والمصالحة الوطنية. ولما كانت هذه الإيديولوجية تعبيراً عن الطبقة المتوسطة فإنها لا تأبى أن تنقد الرأسمالية، وقوى المال، مع تأكيدها على احترام مبدأ الملكية الفردية. ولما كانت تحن إلى السلطة القوية، فإنها تعنف في نقد الديمقراطية البرلمانية، على ادعائها الميل إلى الليبرالية الغربية. ومن جهة أخرى، فإن ميلها إلى النظام الأصولي الملكي[162]، وإعادته إلى سابق مجده، يدعوها إلى نظام شعبي ذي ملامح ريفية[163] ونقابية. لكنها تحتفظ بكل لعناتها العاصفة للنظام الشيوعي الذي يبدو وكأنه تجسّد الشيطان والشر المطلق. ونراها تُصوِّر الكارثة الكبيرة التي ستوقعنا المؤامرة الشيوعية بها، وما سيكون لها من تفرعات دولية كثيرة متداخلة فيما بينها. وأخيراً، وبصورة خاصة، تواجه التاريخ وتطوره المتعاظم،

بمحاولــة إيقاف الزمن، بل والرجوع به إلى الوراء: فهي تتمنى لو عاد التاريخ القهقرى [164]، إذ أن العصر الذهبي موجود في الماضي، وكأن المستقبل ينظر إليه بمنظار تراجعي.

إن ذلك، في الواقع، هو التعبير عن إرادة يائسة من الاحتفاظ بالوضع القديم القائم، ومن طرد شياطين التغير والتطور، بشعارات على صورة المعادلات "فالجزائر هي فرنسا"، وفرنسا هي الجزائر[165]. وعلى ذلك فإن البرهان يتمّ، لا على أن الجزائر يمكن أن توجد بدون فرنسا، بل على أن فرنسا أيضاً لا يمكن أن توجد بدون الجزائر، هذه الجزائر التي يبرهن التاريخ على أنها كانت فرنسية قبل نيس والسافوا، وبأن ما هو أكثر من قرن من الوجود الفرنسي، قد صنع أرضاً، وصنع أكثر من ذلك، وطناً فرنسياً. وهكذا فإن النضال من أجل الجزائر الفرنسية يصبح نضالاً من أجل صيانة فرنسا نفسها، وإنقاذها حتى من نفسها إذا احتاج الأمر. وفيما عدا هذا الهدف فإنه ليس هنالك من سلام ! وهذا ما لا يتردّد في كتابته صحفيٌّ، هو أحد الأنصار العنيدين "للجزائر الفرنسية" السيد Figueras، إذ يقول: "أما فيما يتعلق بي، فإني أوافق على التزام Le pen، وإذا لم يكن هنالك من جزائر فرنسية، فإنه لن تكون لي الشجاعة في أن أكون فرنسياً، أي أن أنتسب إلى شعب من الجبناء والأغبياء، والذين لا فقرات في ظهورهم. وسأمضي لأربي الخيل في استراليا. وعدا ذلك، فإن وجود الفرنسي نفسه، لن يبقى. وقد يكون هنالك حلاقون فرنسيون – ولكن لن تبقى فرنسا ".[166]

وتجاه الخطر الذي يلوح في المستقبل، يُختم الحاضر بخاتم الخلود؛ وعندئذ يعيش أصحابنا هؤلاء في توقيت تاريخي غير التوقيت الفعلي، ويظلون متأخرين عن زمنهم بتطور ما، أو بإصلاح ما، أو بتنازل ما، أو بحقيقة ما، أو باعتراف من نوع ما. إذ بعد أن اعتبروا كمال النظام الكولونيالي كعقيدة راسخة، غدوا الآن يرون أنه كانت له عيوبه ومظالمه، بل يرون أيضاً أن يصلحوها بحذف الدائرة الشالية، بعد أن عارضوها زمناً طويلاً. ويتقدمون بأسطورة الاندماج[167]، كحل عجيب "للمأساة الجزائرية"، واضعين فيه من المحتويات بمقدار ما يختبئ وراءها من نيات ومقاصد. وأمام خطر "الانفصال"، نراهم يصلون الجزائر بفرنسا باسم المبدأ الديمقراطي جداً، مبدأ المساواة،واسم القاعدة الواقعية جداً، قاعدة الوحدة في التنوع، التي تجعل من سكان الجزائر"عشرة ملايين الفرنسي بكامل الحقوق" ينضمون إلى الـــ 45 مليوناً من الفرنسيين. وسواء أكانت أسطورة الاندماج خدعة حرب أو معركة مع المؤخرة، فإنها تعكس

الخوفين الأساسيين اللذين يقلقان أوروبي الجزائر، واللذين تكشف عنهما المجلة العسكرية الرسمية جدا "Contacts" وهما الخوف من أن تتخلى عنه فرنسا الأم، تخلياً يلقي به خارج الوطن من جانب وحيد، على تعلقه بها بكل جوارحه ؛ والخوف من أن يُسحق بقانون العدد في إطار جزائري تماماً [168]". وهكذا فإن القاعدة الديمقراطية لن تكون مقبولة إلا في إطار "فرنسا الأوسع ما يمكن" حيث تغير الأقلية موقعها.

وأما الجيش فإنه يتخلى عن صمته، ويطلب بصوتٍ عالٍ أن يتمتع بدوره السياسي[169]. منطلقاً بكل ما فيه من عزم إلى "معركة المصير" هذه، وواضعاً لنفسه مهمة مقدسة، هي أن ينقذ الوطن من خطر التدمير، وأن يعيد بعث الأمة. وليست القضية بالنسبة إليه، هي إنقاذ حياة بريئة، أو ضمان الوجود الفرنسي في الجزائر، ولكنها قطع الطريق على "التخريب الشيوعي" و"الدفاع عن العالم الحرّ ضد الخطر الأحمر"[170]. وبعد أن ينظر قادة الجيش بعين الاعتبار إلى التجربة الفيتنامية، يخلصون إلى أن كل حرب تخريبية تفيد بالضرورة، أهداف الشيوعية العالمية. ويصلون بهذه الصورة،لاشعورياً، إلى رؤية دولية من خلال الجانب الصغير من النظّارة المضادة للثورة. وهكذا فإن الحرب التي تقوم في الجزائر، تكتسب في عيونهم، معنى عالمياً. ذلك أنهم بعد أن حللّوا الواقع الاستراتيجي في اللحظة التي هم فيها، رأوا أنه إذا كان السلاح النووي يفرض على الكتلتين توازن الرعب، فإن الحرب الإيديولوجية، التي تقوم بها موسكو تتسلّل خلسة من خلال الحروب التخريبية التي تثيرها في بلاد العالم الثالث[171]. وعندئذ تظهر لهم الجزائر كما لو أنها المسرح الأساسي لهذه المعركة. وهكذا تعود نظرية "الحرب الثورية" عندهم إلى مقامها العالي[172] وتكون بمثابة المرجع الرئيسي والمحاولة الظاهرة لتبرير وتعظيم العمل القمعي الذي يقومون به في الجزائر. وتسمح كذلك للجيش بتوسيع دوره السياسي ووضع ثقله في سير الأحداث[173]. وهنا يكتشفون فكر وعمل كبار الثوريين الماركسيين. ثم أن القراءة السريعة لماركس ولينين وماو، مع إطلالة اضطرارية على Clausewitz، واستعارات من بافلوف وتشاخوتين[174] ويونغ Jung تفسح المجال لنشوء عقيدة "الحرب الثورية" التي تصبح ألف وياء المعركة المضادّة للثورة، والعمل ضد المتمردين. وحفظ أركان الجيش الفرنسي الجدد كلمة ماو عن السمك والماء، فوجهوا جهودهم، إلى الشعب لخنق التردد بعزله عن عنصره الحيوي.

وسيكون السلاح الأساسي الذي سيستخدم لهذه الغاية، هو التأثير النفسي. وكان جنينياً عام 1950 ومتلعثماً عام 1954 مع نهاية حرب الهند الصينية[175]، وتقدم تقدماً كبيراً مع عمليات "الإعادة إلى الحياة السلمية" في الجزائر (المسالمة)[176]. وكانت القضية عندئذ هي تعزيز معنويات القوات المسلّحة في الجزائر وكسب السكان لقضية "الجزائر الفرنسية"[177]. وجُنّدت لهذا العمل وسائل هامة، إدارية وإنسانية، ومادية. وهكذا فقد أُنشئت عام 1956 إدارة "للعمل السيكولوجي والإعلام" في مكتب وزير الدفاع الوطني تحت إشراف العقيد لاشروا Lacheroy الذي سيشرف بدءاً من عام 1957 على المكاتب الخامسة لهيئة الأركان، وريثة المكاتب السيكولوجية للمنطقة العسكرية العاشرة. وأكثر من ذلك، أنه قد أنشئ داخل هيئة الأركان المختلطة، مكتب دراسات والصالات (BEL) كُلّف بالعمل السيكولوجي، على أن يعمل مع مركز التنسيق بين الجيوش (CCI). ولنشر أيضاً إلى مركز الإعلام العام (CIG) التابع للديوان الحربي وإدارة الشؤون السياسية للمندوبية العامة، والمكلّف بالإعلام والصحافة.

وسيكون العمل السيكولوجي موضوعاً لدروس خاصة في مدارس التعليم العسكري. وهكذا فقد أنشئ في المدرسة العسكرية "مركز تعليم للسلاح السيكولوجي" كما أنشئ في الجزائر"مركز تعليم للردّ إلى السلم ولمقاومة المتمردين" (CIPCG) في أرزيو Arzew[178]. وكذلك فقد أُحدثت هيئةُ ضباط متنقلين (OI) يقومون بوظيفة مستشارين عسكريين في قضايا العمل السيكولوجي.

ولكن الشيء الأساسي في كل هذه الأجهزة هو، بلا ريب، قسم الإدارة الخاصة (SAS) في الريف، وقسم الإدارة المدنية (SAU) في المدينة، وريث إدارة شؤون السكان المحليين (AI) التي أنشئت في المغرب في أيام الحماية[179]. ولما كانت الإدارة الأولى، والثانية، بيد الضباط العسكريين،فإنما تُشخّص إشراف العسكريين على التأطير الإداري للأهالي، وتتيح هذه البنية الجديدة تربيعاً للأرض، ورقابة شديدة للشعب الذي تُعنى به، وتربّيه، وتعيد إحصاءه وتخضعُه لمراقبة عنيفة. وتُعزّزُ هذه الرقابة في العاصمة بإقامة جهاز للحماية المدنية (DPU) مكلف بالمخابرات، وملاحظة المشبوهين، داخل الشعب الذي يُحصى أفراده، ويوضع لكل منهم مصنف خاص به[180].

وعدا هذه البنى، فإن العمل السيكولوجي يتصرف بوسائل هامة، للإذاعة والدعاوة (الدعاية). ففي مجال الصحافة، نجد المجلة العسكرية للإعلام [181] المعدة للإطارات العسكرية، تذيع وتعرض الاتجاه الاستراتيجي الجديد للجيش في مقاومته للمتمردين. أما مجلة Contacts الأدنى مستوى،[182] فإنها تعرض سياسة الرد إلى السلم (المسالمة) وتدافع عنها. وأخيراً فإن هناك مجلة أسبوعية باسم Le Bled [183] تبذل جهدها للارتقاء بمعنويات الجيش، وكسب تأييد المسلمين، بامتداح خيرات الاستعمار، وتقديمها للجيش باعتباره ضمانة الأمن، والحامي للأعراف والتقاليد من خلال الدفاع عن الزوايا[184]. وقد خصّص لـ"صوت البلد" نصف ساعة إذاعية في اليوم، هي إذاعة العمل السيكولوجي. وأكثر من ذلك أن شركات المكبرات والبيانات (CHPT) التي استعيض عنها بشركات الإذاعة والإنتاج (CDP) كانت تتقاسم الأرض وتذيع الشعارات بالبيانات والمكبرات. أما السينمايات المحمولة على الباصات، التابعة لـ S D C [185]، فإنها تعرض في الريف أفلاماً لسكانٍ يُراد إقناعهم بحسنات الوجود الفرنسي التي جاء بها القدر.

والخلاصة، لقد صُنع كل شيء من أجل سكلجة مجموع الشعب الجزائري حتى في أصغر زوايا أرضه. وصنع كل شيء، بما في ذلك توزيع الأعداد المزيفة من المجاهد، التي تكتب سلفاً لخدمة حاجات القضية[186] من قبل إدارات الجنرال جاكان الذي كان يدير آنئذ مكتب الدراسات والاتصالات (BEL)[187].

وهذا "العمل السيكولوجي" الذي كان ثمرة سريعة وخارجية للتجربة الثورية لمعارك التحرير في الصين والفيتنام، وللمعرفة السطحية للحقيقة السياسية والسوسيولوجية الجزائرية، سيُردّ إلى مجموعة من طرائق، غسل الدماغ[188] التي تبلغ حد التأثير في الجماهير التي يُراد كسبها لما تريده منها. ذلك أن النظام الاستعماري لا يوضع أبداً موضع الاتهام، بل يدافَع عنه من خلال شعار"الجزائر الفرنسية"[189] الذي سينال شهرة كبيرة بعد الآن، ويؤلف بين كل أنصار النظام القائم، والأوضاع السائدة التي لا تَخُصُّ أولئك الذين يُراد إقناعهم[190]. وهكذا فإن العمل السيكولوجي من حيث هو تقليد للحرب الثورية، يحمل في ذاته، حدوده الخاصة[191]: ولما كان مدعوماً بالإيديولوجية الكولونيالية، فإنه يحمل مستبقاتها[192] وأخطاءها النفسية[193] وجهل البواعث العميقة لحركة التحرير الوطني[194] التي يردّون حكمها إلى مجرد إصلاحات تفصيلية

سطحية. أما الشعب الذي يريدون كسبه سيكولوجياً، فإنه لا يعتبر أبداً ككيان عام، بل يفرّق بصورة اصطناعية، إلى مجموعات يحاولون"تكييفها" أكثر مما يحاولون تفهمها بعمق[195].

وعلى ذلك، فإن هذا الكسب يبدو أقل سيكولوجية منه عسكرية، ولما كان العمل النفسي ينطوي في إطار الثلاثية:"حماية ـــ التزام ـــ رقابة"، التي نسّقها العقيد أرغود Argoud، فإنه موسوم أو (موصوم) في الأصل بسمته الحربية. ذلك أن الحماية تبدى من خلال عمليات التجميع[196] التي تقوم على نقل الناس، واجتثاثهم من أرضهم ووضعهم في معسكر محصّن ومغلق بالأسلاك الشائكة، وإخضاعهم لمراقبة دقيقة، بحيث أن الفرق بين "التجميع" و"السجن" يبدو دقيقاً جداً. ويقوم "الالتزام" على تأطير الشعب بمسؤولين مسلمين، مهمتهم هي ملاحظة المشبوهين، ودلّ الإدارة عليهم. ولنقل بوضوح، إن القضية هي أن تكوّن داخل الشعب المسلم، أدلاء مخابرات تدفع لهم الرواتب. وأخيراً فإن "المراقبة" التي هي الكلمة الأقل التباساً، تقوم على إخضاع الشعب للمراقبة في كل لحظة، وعزله تماماً عن العالم الخارجي، ومعاقبة المشبوهين عقاباً نموذجياً على الساحة العامة، أو معاقبة الأشخاص المتهمين بجريمة التمرّد، بل والأمر بعقوبات جمعية في حالة الإساءات غير المدينة(المدانة)، تبعاً للمبدأ القديم في المسؤولية الجمعية[197].

ونلاحظ أن العمل السيكولوجي، هو والقمع، يتبادلان الأدوار، فمرة هذا، ومرة ذاك. أما الاقناع فإنه يُحسن التجاور مع محاولة تغيير القناعة، أو الإخافة، ويقتصر عمل الإقناع على "التغلب". وأما البحث عن الخصم فإنه يتخذ بسهولة صورةَ "التفتيش"[198]. ويتكاثر عدد المشبوهين، حتى لتكاد مكبرات – الصوت التابعة لعناصر العمل السيكولوجي لا تكفي لكتم أصوات المعّذبين. لم يعد إذن تزييف "الحرب الثورية" إلا وجهاً من حرب إعادة الفتح الاستعماري. وتتأكد دروس "ماو" بنقيضها"، "فليس كل ماء بمناسب لكل سمكة"[199]. ولا ينجح العمل السيكولوجي في كسب أحد غير أولئك الذين استخدمهم هو نفسه. وبالمقابل فإنه يعطي برهاناً لأهمية حركة التحرير الوطنية وتأثيرها في الجماهير[200] ويُحوّل المزيّفين إلى مُزيّفين، ويساهم في تعزيز قناعة في نفوسهم كانت تستمد جذورّها من الجمل المكرّرة باستمرار، من خلال مكبرات الصوت، والشعارات المعادة إلى ما لا نهاية على الجدران، والبيانات والصحف،

والكتيبات. ويصبح التلقين الذاتيّ مطلقاً عندما يفرض نفسه كعقيدة، تجاه التطور السياسي للمشكلة الجزائرية، وإلى ما يعتبر أنه جملة من الخيانات.

وتنشئ عقيدة "الجزائر الفرنسية" أنصارها المتحمسين، وتُملّك حرسها الإمبراطوري. ويصبح جناحها المتحرك هذه المجموعة المختارة من النخبة التي تؤلفها جماعة المظليين. ولكن هؤلاء لم يصلوا إلى فرض أسطورتهم، إلا بعد "معركة الجزائر" التي استخدموا لها وسائلهم السريعة، ولبسوا لها لباسهم المخططة، وهيئاتهم المتقلبة. وهذه الأسطورة التي جعلت منهم في عيون الأقلية الأوروبية أبطالاً استُمدت أشكالها من الصور الخيالية التي أثارتها القراءات الطفلية؛ إنها خليط من الـ Guy L' clair والسوبرمان ! فالنزعة المظلية إنما ولدت من المذبح الذي تقدّس فيه القوة الجسدية، والتضامن بين رفاق المصير، والإغراء، وحتى دوار الموت[201]؛ وهنالك مذبح آخر يشبه، بشكل غريب، ذاك الذي رأى انطلاق النازية، أي المكاتب الخاصة [202]. وتقتدي إيديولوجية "المظلّيين" بكل ما هو أدوات الفاشية القوية العضلات والمذهّبة بشمس الجزائر[203]. على أنه يجب القول، إن أسطورة المظليين قد وجدت عناية خاصة، على طول حرب الجزائر، إذ رعاها أدب غزير، كان أبرزه بلا ريب هو "ثلاثية الإمبراطورية الدنيا"[204] التي كتبها جان لارتيجي Jean Larteguy تمجيداً لهؤلاء القادة المتوين centurions. وهؤلاء الحرس الإمبراطوري "Pretoriens" وهؤلاء "المرتزقة"[205]، مرتزقة القرن العشرين، الذين اتسعت مآثرهم، وانتقلت من الهند الصينية إلى إفريقيا.

وسيتكلف المظليون هم أنفسهم العناية بصورتهم المتميّزة. ذلك أنهم إن لم يكونوا يخافون نار العدو، فإنهم لا يحتقرون "ضياء الشمس" تحت إشراف أحد رؤسائهم ومدير عملهم impresario العقيد[206] Bigeard وسيصبحون زهرة جيش مرهق، متعطش للزهو بنفسه وسيصبحون أيضاً، في أنظار شعب كامل خاضع لكل ألوان العنف الذي لا يرحم، أولئك الذين يجسدّون الشر المطلق، الذي تتركز عليه كل ألوان الكراهية، وكل صور الرعب، وهذه العاطفة الملتبسة المؤلفة من الكره والحب الذي يثيرهما كل عدو لدود.[207]

ثم أن عقيدة "الجزائر الفرنسية" تنشئ أيضاً "جيش الظل"، الخاص بها، ومتآمريها المتحمسين المتمثلين بكل العناصر النشيطة من أنصار النزعة الكولونيالية ــ المتطرفة. فهم مدعومون من الجيش النظامي، بصراحة مختلفة النسَب، وهم استطالة بدرجات مختلفة لأعمال الشرطة المتنوعة

الموازية. ذلك أن العنف الرسمي والقانوني للسلطة الاستعمارية يستعير أحياناً ذلك العنف اللاشرعي للإرهاب المضاد للثورة. وعندما ينتهي الشرطي من الخدمة، يبادل، طوعاً، لباسه الرسمي، بثياب حركة المتطرفين، كما يضع مكان شارته النظامية، شارة الصليب السلتي.

ولئن كان العمل المضاد للإرهاب، في الخارج، مما يقوم به أحد التنظيمات أي "اليد الحمراء"[208]، فإنه في الجزائر متقاسَم وأحياناً متنازع عليه من قبل حركات عديدة، ومجموعات، ومجموعات أصغر من العناصر النشيطة التي يقتصر بعضها على بعض الأفراد الميّالين بشكل خاص للعنف المضاد للعنف الثوري، مثل جماعة الـــ Kovacs والـــ Castille، اللتين تميزتا بعدد من الجرائم[209]، التي كان منها العدوان الذي سُمي باسم "البازوكا" والموجَّه (لسخرية القدر) ضد ذاك الذي سيكون فيما بعد على رأس حركة الـــ OASالجنرال سالان[210]. ولنذكر من هذه المنظّمات النشيطة: الاتحاد الفرنسي الشمال-أفريقي(UFNA)[211] الذي عُوِّض عنه بعد حَلّه[212] بلجنة النهضة الفرنسية(CRF) التي ظلت سرّية وخضعت لضغط المتطرفين مثل Kovacs و Watin [213]. وكان الأول يدير منظمة من أجل تجديد الجزائر الفرنسية (ORAF)[214] ويدير الثاني حركة المزارعين الشباب (MJA)، وهما حركتان تجمعان العناصر (الكوماندو) المعادية للإرهاب ممن حولهما من الفرنسيين، وتقومان بالعدوان المضادّ لجبهة التحرير. وستكون أحداث 13 مايو 1958 بداية دفع جديد للنشاط المضاد للإرهاب في الجزائر. وعلى حين أن "شوان" الميتيجة "Chouan de La Mitidja" روبير مارتيل[215] Robert Martel ينشئ الحركة الشعبية لـــ13 مايو(MP13) فإن الدكتور برنار لوفيفر، وهو أحد مناضلي الحركة البوجادية،يطلق حركته لإقامة نظام نقابي (MPIOC) مستوحى من أفكار موراس.[216]

ولكن الأهم من ذلك كله ستكون الجبهة الوطنية الفرنسية (FNF)[217] التي كان يحركها مدير معمل بيرة الفوروم "جوزيف آريتز"جو الكبير"الذي سيكون الزعيم القوي العضلات للشعب الصغير ذي "القدم السوداء" من باب الواد، وسيلعب دوراً من الطراز الأول في "أيام الحواجز" في يناير 1960. وسيكون للـــFNF منظمتها شبه العسكرية، والتنظيم السياسي للعمل الهدام (OPAS) الذي كان يديره الكابيتين مارسيل روندا، وينتخب عناصره من بين رجال الشرطة والوحدات الأرضية[218]. وهنالك جهاز، هو لجنة اتفاق الحركات الوطنية، سنراها تجهد لتنسيق عمل مختلف هذه الحركات دون أن تنجح في ذلك تماماً[219]، بسبب شدة

الخصومات والتنافس بين الأشخاص، وتكاثر المجموعات الصغيرة[220]. ولم يضع حلُّ هذه المنظمات المؤتلفة داخل هذه اللجنة، حداً نهائياً لنشاطات هذه المجموعات الصغيرة.

ونشأ بعد سقوط "الحواجز" يوم 1960/6/17 ما يسمى بجبهة الجزائر الفرنسية FAF التي ستضمن التأييد السياسي من قبل كل من بيدو وسوستيل، وتأييد الشخصية الحلوة جداً، شخصية باشاغا بوعالم، بالنيابة عن السكان المحليين[221]، وستمتد هذه الجبهة إلى فرنسا تحت اسم الجبهة الوطنية للجزائر الفرنسية(FNAF) التي تجمع الكتلة الحارة من اليمين المتروبولي[222]. ونجحت الـ FAF في استعادة مناضلي المنظمات القديمة المحلولة، وفرق الكوماندو التابعة لها، فيدخل فيها عدد ضخم من فرنسيي الجزائر[223]، الممتلئين رعباً من إمكانية "التخلي" عن الجزائر. واشتدت عزيمة الـ FAF بهذا الإقبال الواسع، فأطلقت شعار الإضراب العام، ونُظِّمت مظاهرات في شوارع الجزائر، بمناسبة رحلة الجنرال دوغول[224] إلى الجزائر خلال الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر 1960. ولكن سرعان ما حدث أن المتظاهرين، وقد بدؤوا يهتفون: ليسقط دوغول"ولتحيَ الجزائر الفرنسية!" غُمروا بمظاهرات المسلمين الجزائريين في القصبة، وبيلكور Belcourt، الذين رفعوا الأعلام ذات اللونين الأخضر والأبيض، وهم يهتفون: "يعيش دوغول"، و"تعيش جبهة التحرير"، و"تعيش الجزائر المستقلة!"[225]. وهكذا فإن القوة التي أرادت الـ FAF أن تضعها أمام الجنرال دوغول، انتهت أخيراً بالنتيجة المعاكسة: إذ أن شعب العاصمة المسلم قد أكد جماهيرياً، وبصورة علنية، رغبته في الاستقلال تجاه أنصار "الجزائر الفرنسية" المتظاهرين، الذين أسرعوا فوضعوا أنفسهم تحت حماية قوى الدرك التي كانوا من قبل أشبعوها شتماً.

لكن حل الـ FAF الذي تم يوم 15 ديسمبر 1960، سيعيد العناصر النشيطة إلى العمل السرّي مدشنين مجموعات عدواناتهم باغتيال المحامي الليبرالي Pierre Popie[226].

ومن الآن فصاعدا أزفت ساعة ردود الفعل اليائسة، فالمفاوضات التي قُطعت في مولان بين مندوبي الحكومة الفرنسية وممثلي حكومة الجزائر مؤقتة، استؤنفت من جديد على أسس أكثر متانة، وأتمّت القضاء على أحلام القائلين "بالجزائر الفرنسية" وطار صواب بعض الضباط الذين حَرموا من نصرٍ كانوا يرون انه محقق [227]، وكان من ذلك انقلاب الجنرالات شال،جوهو، وزيلر[228] لكن هذا الانقلاب لم يدم إلا أربعة أيام، (من 21 الى 25 أفريل)[229]، أي الزمن اللازم

لرجفة أخيرة، وهزيمة أخيرة،أو الزمن اللازم لجعل شبح الدكتاتورية العسكرية الفاشي يحوم في سماء فرنسا، مما أثار، بالمقابل، ذلك الحذر إن لم نقل العداء من جانب الرأي العام المتروبولي، الذي فقد صبره بانتظار حلّ المسألة الجزائرية، والذي كان منحازاً إلى حدٍّ كبير إلى سيرورة إنهاء الاستعمار التي كانت تمضي في طريقها.

وقد أسفر هذا الانقلاب الخائب عن تفجر العنف على يد آخر مواليد الحركة المعادية للثورة، أي الــ OAS[230] ، هذه الأحرف الثلاثة التي غدت تُمثل مرحلة النزع بالنسبة لأنصار "الجزائر الفرنسية ". ولئن دخلت على المسرح العام بعد إخفاق الانقلاب، انقلاب الجنرالات، فإنها نشأت على كل حال من التجربة الطويلة للمؤامرات الفاشلة، والأعمال المخفقة، التي قامت بها الحركة الرجعية الثورية: كحوادث 1958/5/13 التي استغلها الدوغوليون[231]، وحواجز يناير 1960، التي تخلى عنها الجيش، ومظاهرات الــ F.A.F في شهر ديسمبر التي أغرقت من قبل المتظاهرين المسلمين، وانقلاب الجنرالات في أفريل عام 1960 الذي لم يستمر إلا أربعة أيام. وهكذا فان عمل الــ OAS سيتأثر بذكرى هذه السلسلة من الاخفاقات[232]، وسيكون نتيجة لردّ فعل اليائس[233]. وهذا ما يُعبِّر عنه أحد فرنسيي الجزائر عندما هتف يقول:" دوغول ضدنا، والعرب ضدنا، والأمريكيون والروس ضدنا، إنهم جميعاً مجانين"[234].

إن هذه العزلة اليائسة هي التي جاءت بالــ OAS من أعماق الألم[235]. قبل مدة يسيرة من ويبدو عنف الــ OAS كحادثة تقليد أو كردّ[236] على عنف جبهة التحرير. وهذا ما يشرحه Roger Degueldre، أو رئيس كتائب كوماندو الدلتا: "إن جبهة التحرير فرضت نفسها بالعنف، وبفضله أصبحت طرفاً مقبولاً للمفاوضة مع الحكومة الفرنسية. والعنف وحده هو الذي سيعطينا حق الكلام في الوقت الحاضر".[237] ولكن التقارب لا يقف عند هذا الحدّ، بل إنه يتسع ليشمل طرق التنظيم[238] وقبول الأعضاء، وجمع الأموال[239] ويصل أحياناً إلى حدٍّ تبني لغة ثورية، كتلك التي يمكن أن نجدها في ميثاق منظمة جزائر الثورة[240]. "فثورتنا هي قبل كل شيء ثورة الجزائر، بالجزائريين ومن أجلهم، إنها الثورة الفرنسية في الجزائر[241]". أما في واقع الثورات، فإن القضية هي قضية معركة مؤخرة تجمع كل أنصار الوضع الذي كان قائماً، والذين لا يربطهم بعضهم ببعض، ولا شيء يجمعهم ولا برنامج لهم إلا القول "بالجزائر الفرنسية" هاتان الكلمتان: اللتان ترددان التطبيل والتزمير اللتان ينظمهما الــ OAS.

والقضية، إنما هي في الواقع، ثورة معكوسة، حيث يُنفى تطور التاريخ الذي لا يقاوم، نفياً عنيفاً من قبل هذا "الراسب" السوسيولوجي، الذي هو حصيلة النظام الكولونيالي الممثل بالجناح الراديكالي للوحدات الأرضية، والمظليين، والشرطة، والضباط، الناجين من آخر انقلاب للجنرالات، ومن شبيبة "الأقدام السوداء"[242]. ثورة قام بها الشيطون المعادون للثورة، وثورة شرهة لإعطاء الجزائر الفرنسية، قوامها، وأبطالها. وهذا التأليف اللا متجانس لجيش الظل هذا، هو الذي يفسِّر الاختلافات التي نشأت داخل مختلف المجموعات[243]، ونقص التنسيق في العمل الذي تقوم به.

استقلال الجزائر التي أرادوا من أعماقهم أن تكون فرنسية، وأبوا دوماً أن ينظروا إليها كجزائرية، باسم حرية الغرب وسلامه[244].

إلا أن السبب العميق لهذه الاختلافات على الأرجح، هو فقدان الأمل بقضية مقصورة على نفي حقيقة قائمة وتطور لا مناص منه[245]. إذ لا يمكن لعقيدة الجزائر الفرنسية بعد الآن ان توحي إلا بعمل كان متردداً في البداية، ثم التظم فيما بعد، وأراد تشريف نفسه بالانتساب إلى المقاومة الفرنسية [246]، لكي يغرق، أخيراً، في الإرهاب الأعمى، الذي كان من منجزاته المشؤومة، يوم 15 مايس: قتل، أو اغتيال ستة أعضاء من أصحاب المراكز الاجتماعية، كان من بينهم الكاتب مولود فرعون؛ وفي 3 أفريل، تمّ القضاء على الجرحى المسلمين في مشفى Beau Fraisier، ويوم 5/2 تمّ تفجير شاحنة مفخخة في مرفأ الجزائر، أدت إلى قتل 63 شخصاً وجرح 140؛ ويوم 6/8، حريق المكتبة الجامعية التي ذهبت بــ 600.000 مجلد؛ من غير أن نحسب الإعدامات والتصفية [247].

غير أن محاولة تعبئة كل الشعب الأوروبي لخدمة أعمال العنف، لمصلحة "الجزائر الفرنسيــة"[248] ستخــفق بعد التجــارب المرة والدامية لبلدة باب الواد[249]، وبعد إطلاق النار في 3/26 في شارع Isly[250]. ثم إن خيبة أخرى، حادة، ستتبع ذلك: هي خيبة رجال المقاومة في الــ OASمن الــ Ouarsenis الورسنيس، التي كان يقودها العقيد Gardes[251]. ولم يبق شيء غير وهران، ليُطلق الرصاص، بإشراف الجنرال Gardy، على سبيل الإشادة بمعركة بدأت باليأس وانتهت به[252]. فالشعار القائل Viva La meurte (ليعش الموت) الذي جعل Miguel de Unamuno يرتجف أيام الحرب الإسبانية، عاد إلى الظهور من جديد، كما لو أنه

يريد بعث الأشباح الميتة القديمة. إلا أن سياسة الأرض المحروقة التي زرعت الموت والأسى، معملاً فجأة بالرعب، قلوبَ الشعب الأوروبي في الجزائر الذي سيسرع باجتياز المتوسط، متخلياً عن آخر مربع للـ OAS، لتركه في وحدته اليائسة.

والحقيقة أن الذي قضى على عصابات الـ OAS ليس هو هجوم كوماندو أسد الدين بالتآزر مع جماعة الـ MPC[253] وقوات الجنرال Ailleref، وكتائب العقيد دوبروس Debrosse، أو كتائب مدير الشرطة، Vitalis Cros، بل هو، على الأرجح - فضلاً عن ضعف التجانس في مجموعاته ــ انفضاض السكان الأوروبيين عنها،عندما جُنّ جنونهم لقرب استقلال الجزائر بعد كل هذا العنف، وهربهم الفوضوي من هذه الأرض التي أصبحت تبدو لهم كجهنم. والخلاصة، إن الـ OAS مات من تأثير هذا الشعار القديم المرعب، الذي يقول: "فعلتَ كل شيء لتجعله حقيقة: فإما الحقيبة وإما النعش".[254]

وحقاً فإنه ينبغي الحذر من كل تجريد، والموافقة على القول بان هذا الوصف للأقلية الفرنسية وللجيش في الجزائر، ليس بعام. وحقاً فلقد وجد فرنسيون ليبراليون[255] في الجزائر لم يوافقوا بدرجة أو بأخرى على العمل القمعي الذي كان يتمّ في الجزائر على يد السلطات الفرنسية، وكانوا من الشجاعة بحيث ادانــوا ظلم النظام الكولونيالي. ولنذكر من بينهم أندري مانــدوز A. Mandouze والمجموعــة التي كــانت تُصدر، تحت إشرافــه، مجلة Consciences Algériennes[256] ثم مجلة Consciences Magrebines[257]، وكذلك أولئك الذين ناضلــوا داخــل مختلف التجمعــات ذات المـيــول الليبراليــة، مثــل الــ AJASالكشفية (تجمع الشبيبة Association de la Jeunesse Algérienne Scoute الجزائرية) التي كان يوجهها الدكتور بيير شولي P.Chaulet، أو تجمع الطلاب الكاثوليك. ويجب أن نشير بهذه المناسبة إلى الموقف الشجاع الذي وقفه المسيحيون الليبراليون في الجزائر الذين أدانوا الإساءات المرتكبة بحق الشعب الجزائري على يد القوى المكلّفة بحفظ النظام في الجزائر. أما مواقف غبطة بطريرك الجزائر، المونسينيور دوفال[258] الذي لم يتردد رغم ما كان عليه من واجب التحفظ، في إدانة نشاط العناصر الكولونيالية لبعض الكاثوليك، ودافع عن الرهبان الذين لوحقوا لدعمهم جبهة التحرير، مما سبب له العداء القوي والشديد من صليبيي الجزائر الفرنسية "الذين أطلقوا عليه اسم محمد دوفال، ولم يُقصّروا في حقه لا بالتهديد ولا

بالمشتائم. وهنالك رهبان آخرون كرهبان الميسيون دو فرانس (أو البعثة الفرنسية) في سوق أهراس[259] عبّروا بصورة أوضح عن انتقاداتهم للظلم الذي جاء به النظام الاستعماري، وعن إداناتهم لطرق القمع التي استخدمها الجيش الفرنسي في الجزائر. وهنالك آخرون زادوا التزامهم الأخلاقي، وقدّموا الدعم لجبهة التحرير مثل الأب Scotto خوري باب الواد، أو الأب Declercq، خوري نوتردام دي فيكتوار في أعلى القصبة. وكان هنالك أخيراً من انخرطوا في صفوف جبهة التحرير، مثل الأب Alfred Berenguer، خوري مونتانياك، قريباً من تلمسان، الذي كان الممثّل الرسمي لجبهة التحرير في أمريكا اللاتينية.[260]

وكان هنالك فرنسيون آخرون، تبنوا قضية جبهة التحرير والتزموا بالنضال المعادي للاستعمار. وتدخل أسماؤهم في قائمة شهداء الثورة الجزائرية، الطويلة: مثل هنري مايو Maillotوموريس أودين M.Audin وفرنان إيفتون Fernand Yveton، والسيدة Popieو Thuveny [261] لكن هؤلاء الليبراليين أقلية صغيرة ضائعة في جمهرة أكثر تحمساً بالإيديولوجية الاستعمارية المسيطرة.

وصحيح أن الجيش أيضاً لم يكن مؤلفاً من مجموعة من رجال التعذيب. وليست استقالة الجنرال Paris de Bollardiere [262] الذي ثار على الطرائق القمعية للجيش، بالمثل الوحيد[263]. وكثيراً ما كانت فئة الجنود ضد الإفراط في العنف، و"كلا، ليست الجزائر كلها فاشية، وليس الفرنسيون كلهم متطرفين، وليس الجيش كله عناصر تعذيب. ولكن الفاشية والتطرف والتعذيب، كانت هي فرنسا في الجزائر"[264]. ذلك أن المشكلة الأولى، آخر الأمر، هي مشكلة النظام الاستعماري الذي يحمل في ذاته بذور الظلم والعنف. وما العنف الظاهر للعناصر الفرنسية النشيطة، إلا نتيجة لهذا العنف الأعمق، الذي هو العنف البنيوي للنظام الكولونيالي، المعزّز بالمؤسّسات المفروضة من المهيمن والمسيطر.

وهكذا فإن العنف البنيوي، والعنف المؤسسي، والعنف المكشوف، هي الجوانب الثلاثة لعنف المستعمر، الذي هو حالة عنف. ولكن هذه الجوانب أشد حدة في حالة الجزائر، منها في الحالات الأخرى، لأن الجزائر مستعمرة استيطانية. ولا يمكن للأقلية المتميزة التي يستند وضعها المسيطر إلى هذا النظام إلا ان تتعلق به إلى أبعد مدى. وبعد أن ربطت مصيرها به، وجدت فيه مبرّرَ وجودها؛ ومن هنا كان جمودها وعنفها ضد كل ما يُهدّد هذا البناء. ومن هنا نشأ عدم

احتمالها لغيرها ومانويتها. ولهذا فإن الديمقراطيين الأوروبيين في الجزائر، على ما لاحظه فانون Fanon، انطووا على أنفسهم وعاشوا في الخفاء[265]؛ وهو حضور حصري، ينفي حضور المستعمَر، ويأبى عليه الحوار؛ حتى إذا حمل هذا السلاح. إن مسؤوليته الكاملة تؤبى عليه. وكل شعب إنما ينظر إليه على أنه من "فعل مجموعة تحركها موسكو أو القاهرة"، وليس حركة وطنية عميقة الجذور[266]. وهكذا فإن عنف المستعمِر يبدو في الأساس كنفي للآخر أي "المستعمَر". ولا يقف ضدّه إلا عنف هذا الأخير الذي هو، في الأساس، إثبات وجود.

الهوامش

1 – كارل شميت: مفهوم السياسي. نظرية الممارسة باريس Calmann Levy 1972 ص30.

2 – أنظر كتعليق على هذه الأطروحة. جوليان فروند.J. Freund, L'essence du politique. باريس Sirey 1965، ص: 442–633. والمقدمة لكتاب شارل سميت، مفهوم السياسي ص: 7–38.

3 – أنظر حول هذه النقطة، تلك الأطروحة الممتعة جداً، أطروحة Jean Pierre Duprat بعنوان: السياسي والديني في "الليفياثان" لتوماس هوبس، أطروحة لدكتوراة دولة في الحقوق. جامعة بوردو. 1970، ص 229–242وأنظر

Polin Raymond "القوة واستخدامها في سياسة هوبس" في المجلة الدولية للفلسفة. العدد 14. أكتوبر 1950. والنص نفسه يعاد نشره مع بعض التعديلات الخفيفة في كتاب المؤلف نفسه: سياسة توماس هوبس وفلسفته، باريس PUF، 1952.ص: 53–80.

4 – أنظر حول هذا الموضوع ملاحظات Lavau الرصينة، في "Politique et violence" في "La violence" (ندوة بحث المفكرين الكاثوليك أول فيفري 1967) باريس Desclee de Brower 1967، ص 165

5 – أنظر رسالة ماركس إلى Weydemeyer وذلك في ماركس أنجلز المراسلات (جانفي 1852 — جوان 1853) المجلد 3، باريس. المنشورات الاجتماعية 1972، ص 76–80.

6 – من أجل معرفة شيء عن نماذج العنف (تيبولوجية العنف). أنظر:

Galtung Violence "Peace and Peace" Research. في Journal Peace Research، 1969، ص 176–191. ويُعدّد المؤلف ستة نماذج للعنف: مادية ونفسية، ظاهرة أو ضمنية، شخصية أو بنيوية مقصودة أو غير مقصودة، بموضوع أو بغير موضوع، بوسائل مؤثرة إيجابية أو سلبية. ويقوم السيد جان بيير — Derrenic بتعليق نقدي يوضح فيه أن العنف ليس مجانياً، وبحكم ذلك، فإنه لا يكون أبداً بغير موضوع. ويوضح أيضاً، وبحق، بأن العنف الشخصي يصعب فصله عن العنف البنيوي. أنظر J.P Derrenic "نظرية وإيديولوجية العنف" في الجورنال السابق ذكره، 1971، ص: 261–374.

7 – أنظر بالجامان والتر,Mythe et Violence. (الأسطورة والعنف) باريس 1971،ص : 121

8 – الذي يميز العنف من المفاهيم القريبة، كالسلطة، والقوة، 100 أنظر حنة آرنت. من الكذب إلى العنف. باريس Calmann Levy – ، 1972، ص 150–154.

9 – أنظر J.d Hondt، "تقييم الحرب الثورية لدى هيجل" في" من هيجل إلى ماركس باريس"، P.U.F، 1972، ص: 74–85.

10 – أنجلز، ضد دودهرينغ، باريس. Ed. Soc، 1971، ص: 211.

11 – سيطول بنا الشرح إن ذكرنا بالتفصيل جوانب هذا الغزو للجزائر. ويكفي أن نحيل القارئ إلى كتب التاريخ الأساسية، ولا سيما Julien Ch. A "تاريخ الجزائر المعاصر" باريس: PUF 1964، ص 315 وما بعدها. وPrenant A. , Lacoste Y, Nouschi A، الجزائر. الماضي والحاضر. باريس Ed. Sociales 1960، ص: 300 وما بعدها: مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، باريس، ماسبيرو 1956، ص: 89 وما بعدها.

12 – Savary Alain. الوطنية الجزائرية والعظمة الفرنسية. باريس Plon (بلون) 1960، ص: 61.

13 – روبير آرون R.Aron. "أصول حرب الجزائر"، باريس، فايار 1962 ص 189–209. ويعتمد بالدرجة الأولى على المعطيات العددية التي يقدمها رونيه جاندارم، "اقتصاد الجزائر"، باريس، A.Colin، 1959، ص 148–161.

14 – الشعب الجزائري وثورته. منشورات Resistance Algerienne 1956، ص: 85. أما النسخة الإنجليزية فقد طبعت عام 1957 بعنوان The Algerien people and their Revolution، 1957، 73ص

15 – نفس المصدر، ص 13.

16 – Paul Mus، L` heure des verites في مجلة Esprit ، يناير 1961

17 – إننا نجد تقريباً نفس الأرقام في مقال بعنوان: أصول الثورة الجزائرية، في المجاهد، العدد /26/، 4 تموز 1958.

18 – انظر / Lacoste Y , Nouschi A. J Prenant A، الجزائر في الماضي والحاضر. باريس، Ed.sociales، 1960، ص 345–364. وانظر Ageron Ch.R، في كتابه "الجزائريون المسلمون في فرنسا"، ص 67–102.

19 – يذكر آجيرون هذه الجملة ذات الدلالة ، لمستشار الأمير نابليون، Clement Duvernois ، بمناسبة إقامة نظام الملكية الفردية: «إن إنشاء الملكية الفردية لدى العرب ، يجب أن يكون من شأنه أن يضع بين أيدي الحكومة أراضي واسعة ستضعها مباشرة برسم البيع» انظر Ageron, Ch. R ، في كتابه: "السياسات الاستعمارية في المغرب"، باريس، PUF، 1973 ، ص-52، أما روزا، لوكسمبورغ، فإنها تركز ، بشكل خاص ، على هذه السياسة الاستعمارية في الجزائر. انظر Luxembour، في كتابها: "تراكم رأس المال، باريس ، المجموعة الصغيرة" Maspero، الجزء 2، 1972، ص 47–55.

20 – عرفت الملكية الاستعمارية التطور التالي:

1850	115.000 هكتار	1929	2.344000 هكتار
1880	1.245.000 هكتار	1940	2.720.000 هكتار
1900	1.681.000 هكتار	1954	2.818.000 هكتار

21 – وكانت السهول الساحلية في الجزائر تغطي مساحة قدرها 2700 هكتار من 38.300 ، وفي المتيجة 20 ألف هكتار على 118.000؛ وفي هضبات وهران 6000 هكتار على 46.000؛ وفي هضاب مستغانم، 11.200 هكتار على 48.700 ؛وبون 14.400 هكتار على 42.400، وفي منطقة سيدي بلعباس 970.000 هكتار نصفها فقط قابل للزراعة (477000 هكتار). وأما الباقي فإما أنه غير منتج وإما مغطى بالغابات(173.000 هكتار).

22 – يعطينا تقرير Delavignette (الكتاب المشار إليه، ص 344) جدولاً مقارناً لمحاصيل 1953.

القمح الصلب	4.5	قنطار	في الهكتار	10
القمح الطري	4.3	"	"	9.1
الشعير	4.9	"	"	9.9
الشوفان	3.9	"	"	7.6

23 – وهكذا فخلال العام 1952، ص 169 من الأمة ووفق على 14.082 قرضاً (62%) على صورة قروض ريفية، للمستعمرين الأوروبيين الذين تلقوا 12.300.263.826 فرنك (77%). على حين أن 8401 من المسلمين فقط (أي 37%) استفادوا منها بمبلغ قدره 2.645.625.152 فرنك (16%). بل إن الفارق ليكبر بالنسبة لتمويل المحاصيل: 2.234 أوربياً استفادوا (98%) بمبلغ 4.322.146.018 فرنك (99%) على حين أن 46 مسلماً فقط (2%) كان لهم مثل هذا الحق في 32.467.320 فرنك (1%) ونحن نستمد هذه الأرقام من Algeriens in Documents "Le Credit agricole mutuel en Algérie". العدد 105 جانفي 1954.

24 – يقدم تقرير دولافينييت الأرقام التالية:

السنة	1911	1938	1953
القمح	163 كغ	132.1	118.2
الشعير	174 كغ	99.8	83
البطاطا	79 كغ	20	25.5
التمر	–	19.2	8.9

25 – انظر "الشعب في الجزائر"، باريس، التوليق الفرنسي 3،1957 أجزاء. ومن المناسب أن نقارن هذه الأرقام بتلك المقدمة في المجموعة الإحصائية لمحافظات الجزائر التي يقوم بها مكتب الإحصاء العام للإدارة العامة للشؤون المالية، والتي تتعلق بنتائج إحصائية لعد السكان وإحصاء يوم 31 أكتوبر 1954. الجزائر 1955 ثلاثة أجزاء. حول المشكلة الديمغرافية في الجزائر، انظر،Boyer P.Jeanson H,- Breil.J الجزائر الخاصة بالسكان، أمانة السر الاجتماعية، عام 1958،ص: 318.

26 – انظر "روني جالندارم" اقتصاد الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 35–36. انظر أيضاً Chap,M. "البطالة في الجزائر" في الموسوعة الشهرية "لما وراء البحار"، يناير 1956.ص 5.

27 – انظر روني جالندرام: اقتصاد الجزائر، المصدر المذكور. ص330.

28 – خلال العام 1952–1953، كان يحصى بالتعليم الابتدائي 137347 طفلاً غير مسلم مقيدين في المدارس و262403 مسلمين– والفارق أكثر وضوحاً في التعليم الثانوي للسنة نفسها: 4280 (طالب مسلم من مجموع 28221) وهو أكثر وضوحاً في التعليم العالي، حيث يحصى 572 طالب مسلم– على مجموع قدره 5345: انظر الشعب في الجزائر، مرجع مذكور سابقاً. الجزء الثالث : ص : 139–166.

29 – أنظر الجدول الذي يعطي فكرة عن البنية التحتية الطبية في مناطق الجزائر ووهران بالنسبة إلى بقية البلاد، لدى. Barbe R. "حقائق حول الجزائر" الاقتصاد والسياسة جانفي 1955 ص: 19–20.

30 – «الشعب الجزائري وثورته ».ص 13.

31 – انظر « رجال الأعمال الفرنسيون يطلبون متابعة الحرب في الجزائر » المجاهد 44 ، تاريخ 1959/6/22

32 – نفس المرجع « المستفيدون من حرب الجزائر » المجاهد 1959/6/45.

33 – أهمهم: Henri Borgeaux, Georges Blachette , Laurent Schiaffino وهم يمثلون السلطة الاقتصادية في رأس المال المستعمر. انظر المالية العليا والجزائر، المجاهد، العدد 55، 16 نوفمبر 1959

34 – النزعة الاستعمارية، والفاشية. المجاهد العدد / 25/ 1958/6/13.

35 – انظر "مصنع الحديد في بون ومشروع قسنطينة ، ركنان من أركان الإمبريالية" المجاهد، العدد 68 ، 8/5 /1960؛ " مشروع قسنطينة والاقتصاد الجزائري " المجاهد : 51 ، 1959/9/29 ؛ "إفلاس الليبرالية في الجزائر". المجاهد ، عدد 72 ، أول نوفمبر 1960؛ نهاية البيروكونسول التكنوقراطي، أو الضوء الأحمر أمام مشروع قسنطينة "، المجاهد، 1960/12/15؛" مشروع قسنطينة قد عاش " المجاهد 84 ، 1961/8/29.

36 – "الستالدار أويل في الصحراء" المجاهد عدد 36 ، 1959/2/6.

37 – النزعة الاستعمارية والفاشية. المجاهد 25 ، 1958/6/13

38 – نفس المصدر.

39 – انظر أساطير وحقائق الإمبريالية الاستعمارية الفرنسية " المجاهد. عدد 75 ،1960/1/15

40 – Bruncshwig H. ، "أساطير وحقائق الإمبريالية الاستعمارية الفرنسية"، باريس A.Colin، 1960، ص: 205.

41 – نقداً لكتاب برنشفيغ. انظر: عروض ومناقشات يوم الدراسات، حول الإمبريالية:«الأصول والسمات الخاصة للإمبريالية الفرنسية، أوائل القرن العشرين» ، في: Les cahiers du centre d`Etudes et de recherches marxistes, N85,1970,107p

42 – بالمعنى الذي يهبه لها السيد Balandier ، في مقالته ، عن الوضع الاستعماري:" مقاربة نظرية " في Cahiers internationaux de sociologie ، العدد 11–1951.

43 – Pierre Bourdieu، سوسيولوجية الجزائر، No 11،، باريس، PUF (Que sai-je? 802) 1970، ص 116.

44 – نفس المصدر، ص 115 – 116.

45 – حول نظام الفئات: انظر: Bougie C ,Essai sur le regime des castes ,Paris, PUF"، 1969، ص 216. وانظر بشكل خاص ، للحصول على صورة جامعة: Dumont Homos hierarchicus, Paris, Gallimard.

46 – وهذا ما يؤكد عليه بقوة وبحق السيد دومون في كتابه المشار إليه في الهامش السابق.

47 – التي تعرف تطوراً ذاتياً بلا انقطاع ، ولا انقلابات مفاجئة. انظر كتاب دومون المشار إليه.

48 – وهكذا فإن 168.000 هكتار محققة في منطقة الجزائر، وجدت 95.000 تعود إلى الدولة، و 37.000 إلى الأوروبيين، و 11.500 فقط إلى مسلمين. وقد اعتبروا، كأراضي غير مزروعة، كثيراً من أراضي المارة، وحقولاً أريحت في دورتها الزراعية: وقد أدى ضياع جملة الأراضي المشاع إلى حمل عدد من الجماعات المحلية على بيع آخر ما لديها من قطع الأرض للمهاجرين الأجانب. آجرون: تاريخ الجزائر المعاصر ، باريس PUF (Que sais-je) العدد 400 1970.ص: 23

49 – حول أصل ومدى هذا القانون ، أنظر آجيرون نفسه ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919) كتاب مذكور سابقاً. الجزء 1 ص: 78–102

50 – أنظر حول التقدير الرقمي لهذه التدابير، آجيرون، في كتابه: الجزائريون المسلمون. ص 24–36. والهدف المقصود معروض بشكل واضح من قبل الحاكم العام ، لذلك العصر ؛ " إن الأملاك المحتجزة من القبائل المتمردة تشكل القسم الأكبر من مصادرنا، من أجل إنشاء قرى جديدة ؛ فبالحجز تحصل الدولة مباشرة على الأراضي التي تحتاج إليها من أجل الاستعمار والاستيطان ". ذكر هذا الكلام Claude Martin، تاريخ الجزائر الفرنسية (1830–1962). باريس. L`ed. de4 Fils Aymon 1963، ص : 203

51 – حول محتوى ومدى أسلوب "فرنسة الأراضي" أنظر إلى الكتاب الضخم الذي كتبه Pouyanne Maurice "الملكية العقارية في الجزائر"، الجزائر، Adolphe Jourdan ، 1900، ص : 500-688

52 – حول اعتبارات ومحتوى هذا القانون ، أنظر Godin Frederic النظام العقاري في الجزائر. باريس- مكتبة Alcan.F، 1930، ص 346-360

53 – أنظر Ageron.Ch.. الجزائريون المسلمون وفرنسا. الجزء الأول. ص: 103-128 ، 489-494 والجزء 2، ص 776-791.

54 – وقد اعترف أحد الإداريين من Collot لجول فيري ، "أن هذه التدابير كانت مناسبة انتهزتها الدولة لكي تحصل على الأراضي من أجل الاستعمار"؛ ولقد صرّح أحد المستشارين العامين منJemmapes ، يوم 26 /1892/1: "أن الغاية المطلوبة لم تكن معاقبة السكان المحليين، بل هي أيضاً أن تحصل الدولة على وسيلة لكي تدفع بها للملاكين في الغابات ولنفسها، تلك التعويضات عن الخسائر التي تكبدتها_" ذكر ذلك آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا.الجزء 1 ، ص: 118

55 – آجيرون. المصدر السابق، الجزء 1، ص: 123

56 – اعتبر المستعَمر يومئذ كقاصر بالمعنى الحقوقي لهذه الكلمة ، أي أنه موصوم بالعجز ، مما يُبرّر دور المستعمر الذي يُمثل السلطة الأبوية. أنظر حول هذا الموضوع ، مفاهيم " الأبوة – القدرة" و"الأبوة – الوصاية" التي شرحها رونيه مونييه R.Maunier في كتابه – السوسيولوجيا الاستعمارية. باريس. نشر دار: Montchrestien 1936، الجزء 2 ، ص: 26 وما بعدها. وحول الفرق بين الأقلية الاحصائية، والأقلية السوسيولوجية أو أقلية الوضع، أنظر Balandier: سوسيولوجية الاستعمار في Sens et Puissance باريس PUF 1971، ص: 173 ولا سيما Wirth Louis في The probleme of minority groups في The science of Man in The World Crises نيويورك، جامعة كولومبيا. Press 1945، ص: 347-372 انظر أيضاً Minorities and Politics: "An Introduction في Albuquerque، جامعة نيومكسيكو 1969، ص: 1-18، للمؤلف: Woodhoose.

57 – كان قانون مارس 1848 يعطي الحق لأوروبي الجزائر بأربعة نواب. لكن قانون 1849/3/15 يعطي الحق بنائب واحد في كل محافظة، من المواطنين الفرنسيين في الجزائر ، حصراً. ثم إن قرار دعوة الجمعية الوطنية بتاريخ 1871/1/29، وقرار 2 فيفري 1871 يضمنان تمثيل الجزائر بمعدل نائبين لكل محافظة. وطبقت هذه القاعدة نفسها من أجل مجلس الشيوخ حسب القانون الدستوري لـ 1875/2/24 وظلّ حق التمثيل مقصوراً على الفرنسيين، حتى اتسع بمعدل نائبين لكل محافظة بقانون 28 جويلية 881 ، ثم بمعدل ثلاثة مع قانون 21 جويلية 1927. وخصص مقعد إضافي لمحافظة الجزائر بقانون 1936/3/20.

58 – الجريدة الرسمية الفرنسية 1944/3/18.

59 – الجريدة الرسمية الفرنسية 1945/8/19.

60 – إن القانون الصادر في 1946/5/7، يعترف لكل أبناء المناطق في ما وراء البحار صفة المواطنين الفرنسيين مع الاحتفاظ بالتمييز بين مواطنين "ذوي وضع محلي" ومواطنين من ذوي الوضع الفرنسي.

61 – لنشر قبل هذا التاريخ إلى مجرى الاصلاحات التي حدثت في السنوات 1956-1957، قبل حذف المناطق المختلطة (قرار 1956/6/28).، وتوسيع وصول المسلمين إلى الوظائف العامة في قرار صادر في 17و 26 مارس 1956، وتحسين نظام التأمين الاجتماعي (قرارات 28 سبتمبر 1956)، وبصورة خاصة نشير إلى قانون أساسي نشر في 1958/2/5. لم يتسع الوقت لتطبيقه.

62 – قرار 1858/7/22.

63 – انظر Annie Rey Godjzeiguer، المملكة العربية، الجزائر SNED 1977، ص 431–432.

64 – وفضلاً عن ذلك فإن أحكامهم كانت قابلة للاستئناف لدى محكمة استئناف الجزائر التي كان يساعدها مجلس الشرع الإسلامي من عام 1899 حتى عام 1875.

65 – انظر أي واحد من الكتب الرسمية العديدة التي ظهرت بمناسبة العيد المئوي لغزو الجزائر، وتأمل المقاطع الموحية، من الفصل الذي يبحث في عيوب الموظفين، وبشكل أخص في عيوب « القاضي المسلم » في كتاب Nores Edmond، "عمل فرنسا في الجزائر ــ العدالة"، باريس. مكتبة فيليكس ألقان 1931، ص: 199 ــ 231.

66 – حول دور وصلاحيات حكام الصلح في الجزائر، انظر G. Gassiot في كتابه Le juge de paix et les juridictions musulmanes الجزائر، مكتبة Ferraris 1950، 256ص.

وانظر Benichou Leon - Pierre، Le juge de paix d' algérie en matière penale، أطروحة في كلية الحقوق في باريس 1946، ص 123. multig وانظر Canac Andre في كتابه، La procedure musulmane devant le juge de paix algérien أطروحة في الحقوق، الجزائر 1957، 307 ص.

67 – وكانت لهم نفس الصلاحيات التي لأمثالهم في فرنسا.

68 – كان حكام الصلح ذوو الصلاحيات المتسعة يشكلون بالنسبة لحكام الصلح من ذوي الصلاحيات المحدودة، الأكثرية الساحقة، فقد كانوا 85 على مجموع قدره 120 حاكم صلح. وجاءت قوانين 1913/7/31 ليوم 15 جويلية 1914 فزادت في صلاحياتهم القمعية.

69 – وكانت هذه المخالفات التي تستهدف الوطنيين حصراً، تشير بشكل خاص إلى أشياء من النوع التالي: تهديد الأوروبي بالكلام أو بالإشارات واستضافة مسلمين أجانب ليس معهم شهادة مرور، ورفض تقديم معلومات حول جريمة أو جنحة، وإقامة خيمة منفردة، وإقامة احتفالات مع الرقص أو إطلاق النار. انظر حول هذا النظام Rinn Louis نظام العقوبات للسكان الوطنيين في الجزائر. الجزائر Adolphe Jouran ، 1885 ص: 104 ، وانظر Larcher.E ، المطول التاريخي، والنظري، والعملي للأحكام القامعة للمسلمين في الجزائر. الجزائر، جول كاربونيل Jules Carbonel 1931، ص 227–306.

70 – وكانت هذه العقوبات تصدر من الحاكم العام الذي يتحول، في هذه المناسبة إلى قاضي تأديبي. انظر حول هذه النقطة ....Larcher نفس المصدر السابق ص: 17–112.

71 – وكانت صفته الواضحة العشوائية والمتجاوزة لكل الحدود، تثير نقد قاض، معتدل جداً، واستياءه. انظر لارشي Larcher المطوّل في التشريع الجزائري. الجزائر A. Jourdan 1911 ص: 448 – 505 والمعارضة العنيفة للنائب Albin Rozet التي تشكل نبوءة وحيدة فقط في صحراء.

72 – أنظر Remion Ph. "المحاكم القمعية المحلية في الجزائر وحذفها"، أطروحة دكتوراه في الحقوق، باريس، Marcel Giard، 1934، 262ص وهذا الكتاب المتميز جداً مُحلى فوق ذلك بمسبقات عرقية واعتبارات استعمارية متطرفة، تجعل من المؤلف مدافعاً متحمساً عن نظام السكان المحليين.

73 – استشهد بهذا الكلام Ageron Ch. R. في كتابه "الجزائريون المسلمون وفرنسا"، الجزء الثاني، ص:650

74 – كان عددهم يبلغ 173,000 منهم 87.500 كمتطوعين. وسقط منهم 25.000 في ساحات المعارك. أنظر Ageron في كتابه: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص: 73.

75 – إن قوانين 1914/7/15 ، و 1919/2/4 كانت تعفي من نظام السكان المحليين كل من كان يحمل الوسام الفخري، أو عضواً من الليجيون دونور، أو العسكريين القدماء ، والذين حُلِّيت صدورهم بأوسمة الشرف ، أو القضاة أو المسجلين على اللوحات الانتخابية والموظفين ، وعناصر الدولة ، المكلفين بعمل انتخابي، أو المعلمين، أو حملة الشهادة الابتدائية، المسجلين في دور الـــ Patentes، أي دفع ضرائب المهنة والبراءات المهنية.

76 – الجريدة الرسمية الفرنسية 1935/4/5، ص: 3868.

77 – الجريدة الرسمية الفرنسية، 1955/4/7، ص: 34–79. اذ امتد نظام حالة الطوارئ ليشمل كل الأراضي الجزائرية، بقراري 1955/4/6 و 1955/5/28

78 – أنظر Heymann Arlette. الحريات العامة وحرب الجزائر، باريس، CGDJ 1972، ص: 15–24. أنظر أيضاً جملة الانتقادات التي أبداها بعض نواب أقصى اليسار ، داخل الجمعية الوطنية، في الجريدة الرسمية الفرنسية، مناقشات برلمانية، جلسات 30و 31 مارس 1955 – ص: 2129–2140 ص : 2158–2175 وص: 2190–2219.

79 – منع الإقامة، إقامة جبرية، منع الإقامة في مناطق معينة، تفتيش المنزل صباحاً مساء ليلاً نهاراً، مراقبة الصحف.

80 – بـــ 456 صوتاً (بما في ذلك أصوات الشيوعيين) ضد 76 صوتاً – حول شرح تصويت الشيوعيين، والمناقشات التي تمت في الجمعية الوطنية، انظر الجريدة الرسمية الفرنسية: (مناقشات برلمانية، جلسة 9–12 مارس 1956). انظر مداخلات السيد R.Guyot (ص: 804 وما بعدها) وجاك Duclos (ص: 854 وما بعدها).

81 – المادة الخامسة من قانون 1956/3/16.

82 – إن هذا هو التفسير الذي قدمه مجلس الدولة في قراره يوم 1966/10/15 (الاتحاد العام للقضاة) والسيد Reliquet: "بسبب من شمولية كلماته، وبدوافع حركت صانعي هذا القرار التشريعي، ينبغي أن يُفهم كما لو أنه سمح للحكومة، بعد الأخذ بعين الاعتبار إلى الظروف الاستثنائية الموجودة آنئذ، بالترخيص بكل التدابير المفيدة، حتى ولو كانت مخالفة، للقرارات الدستورية المعمول بها، أو للمبادئ العامة للقانون، بمقدار ما كانت هذه التدابير مبررة بضرورة ضمان إعادة النظام وحماية الأشخاص والأملاك في الجزائر. وهذا ما ذكرته Arlette Heymann " الحريات العامة وحرب الجزائر" مصدر سابق ص: 29.

83 – نفس المصدر، ص: 49–51.

84 – نفس المصدر، ص: 72–73.

85 – المصدر نفسه.

86 – بدليل أن السيد Colliard ، لا يتردد في القول إن هذا القرار ينشئ لمصلحة الوزير المقيم سلطة ديكتاتورية حقاً لم يتمتع بها قط أي موظف أو وزير في الدولة »، أنظر كتاب "الحريات العامة"، باريس Dalloz 1958، ص: 120.

87 – أنظر Scherrer Pierre Philippe، دور شرطة الجيش في معركة الجزائر Memoire de D.E.S Sciences Politiques. Universite de Paris, 1971, 98p.

88 – الجريدة الرسمية ، ص: 1313 .

89 – وتأتي جملة من التفويضات فتضمن ذلك: ومنها قرار المندوب العام في 1958/12/19 ، الذي يفوّض الجنرال شال بصلاحيات الشرطة المحددة بقرار 1956/3/17. وهنالك قرار للجنرال شال بتاريخ 12/19/

1958 ، يفوض فيه صلاحيات الشرطة هذه ، للجنرلات الذين يقودون قطع الجيش هنا وهنالك. آرليت هيمان، مصدر سابق ص: 77.

90 – مرسوم 1958/10/8 الجريدة الرسمية الفرنسية 1958/10/9، ص 9331.

91 – انظر حول هذا الموضوع. Boitiaux في كتابه:

La procedure de repression des infractions terroristes depuis le 30/10/1954 وهي أطروحة، في كلية الحقوق في باريس 1962، 337 ص وHeymann,A. ، الحريات العامة ص: 81-92، مصدر سابق.يلاتنمك.

92 – سيكون للمدعي العام صلاحيات النائب العام، وصلاحيات حاكم الصلح معاً.

93 – في كتابه La pocedure de repression مصدر سابق انظر:Boitiaux S.

94 – وتسمى هذه معسكرات الغربلة، أو الترانزيت، أو الإيواء. أنظر:" معسكرات الاعتقال في الجزائر" في إضبارة "جان مولّر" Cahier du Temoignage Chretien ، العدد 38 ، ص: 21-29.

95 – وبخاصة، ومنذ قرار 1956/3/17 الذي أضفى المشروعية على إنشائها بصورة ملتوية.

96 – في لارزاك، وفادنيه في المارن، وسان موريس دولأردواز في الغارد ونوفيل في الأين وفانسين، أنظر Temoignage Chretien 28 أوت 1959.

97 – ويعطي الحافظ هذا الأمر الشاذ ، بإرساله أمراً بالتوقيف موقعاً بتاريخ سابق. أنظر تقرير موريس غارسون ، عضو لجنة إنقاذ الحقوق والحريات الفردية في Vidal Naquet P –La raison d` Etat من منشورات مينوي ، 1962 ، ص: 157.

98 – أنظر تقرير غارسون المشار إليه سابقاً، ص: 151-152.

99 – أنظر بصورة خاصة " La defense hors - la- loi " ، Halimi Gisele في مجلة Les temps modernes عدد 167-168، فيفري مارس 1960، ص 1185-1191.Thibeaud Pierre، في "كيف تعمل العدالة في الجزائر" في مجلة Esprit ، مايو 1957 ، ص: 859-872.

100 – ولاسيما السيد Jacques Verges ، أحد المدافعين الأساسيين عن مناضلي جبهة التحرير الموقوفين.

101 – التي قام الدفاع خلالها (ولاسيما Verges) بإزعاج الاقام ونجح في هزلة المحكمة التي كان يرأسها آنئذ السيد Curbelier "والذي كان من الواضح أن الأحداث تجاوزته. أنظر (قضية شبكة جانسون) وهو مرجع ذُكر سابقاً، وكذلك أنظر تعليقات فيرجيس في مقاله 'La leçon d'un procés' في مجلة الأزمنة الحديثة، عدد 175-176، الفصل الرابع. 1960، ص: 505-518. وأنظر Theolleyre J.M في كتابه: هذه القضايا التي هزت فرنسا، باريس. منشورات Grasset 1966 ص: 139-194.

102 – وهكذا فإن المرافعين عن مناضلي جبهة التحرير، أي بوفيلار، وبن عبد الله، وكوريج، وصديق، وفرجيس وزافريان، اضطروا للمثول يوم 6 و 15 نوفمبر 1961 أمام المحكمة التأديبية السابعة عشرة لإساءتهم لأمن الدولة. أنظر مجلة الأزمنة الحديثة، ديسمبر 1961 ص: 776-783. لم يكن بعض المحامين في مأمن من التوقيف. ،بسبب دفاعهم عن مناضلي جبهة التحرير، وهنالك منهم من يُقتل بكل بساطة مثل علي بو منجل، وآيت حسين، وولد عودية.

103 – من أجل الإطلاع على تعليق نقدي لهذا القرار، أنظر Verges J. وزافريان Zavrian M. و Courrege M: في كتابهم "الحق والغضب" باريس. مينوي 1960 ص: 80-131 .

104 – الذي كانت الصفة السياسية لقراراته قد أوضحت بقوة من قبل "Weil P"
Le conseil d`Etat statuant aux Contentieux politiques, jurisprudentielle ou jurisprudence politique حوليات كلية الحقوق في ايكس Aix 1959 ص: 281–290.

105 – أنظر Heymann Arlette، "الحريات العامة"ص: 107–133.

106 – بأعمال الانتقام الجمعية ضد الدوارات، والتنقلات، وتجميع السكان، والتفتيش في النهار والليل في أحياء كاملة. والتوقيفات الجماعية.

107 – أنظر بشكل خاص: La Vraie bataille d'Alger, Massu J، الكتاب المذكور سابقاً ص: 46 وما بعدها.

Les Paras dans la ville, Godard Y، باريس، فايار 1972، ص: 293–294. وأنظر تصريحات العقيد Argoud في "قضية الحواجز"، والفيش البياني الذي سلّمه في نوفمبر 1959 إلى السيد إدمون ميشليه، وزير العدل، في: Comite Maurice Audin , Sans Commentaires , Paris ,Ed.de Minuit , 1961, ص: 30–35 و 97–102.

108 – وحول التعذيب، لا نذكر إلا التقريرين الرسميين اللذين اعتمد عليهما بعض أعضاء لجنة الإنقاذ، وتقرير السيد روجيه ويلّوم، المفتش الإداري العام وجان ميري، مدير الأمن العام، وقد نشرت هذه التقارير في La raison d'Etat، من Vidal Naquet، كتاب مذكور سابقاً، ص: 55–92 ؛ و"La question" ، Alleg H، باريس، منشورات مينوي 1958 ص: 112.

109 – أنظر جملة الوثائق والشهادات المجموعة من قبل Kessel P. وPirelli G في كتابهما: الشعب الجزائري والحرب، رسائل وشهادات، 1954–1962. باريس ماسبيرو 1962، 759ص، وأنظر كذلك جملة الوثائق التي سجلها Vidal-Naquet في كتابه "La raison d'Etat"، مصدر مذكور.

110 – المعروف أكثر باسم " سخر الغابات".

111 – أنظر Zavarian M , Verges J في كتابهما: " المختطفون" لوزان، منشورات السيتي Ed.de la Cite 1959، 119ص.

112 – التي عرضت بصورة مطولة وبصور شتى، Vialatoux J. القمع والتعذيب، باريس، Ouvrieres Ed 1957، ص: 135 ؛ Simon P.H ضد التعذيب، باريس seuil 1957، 125ص: Martin Chauffier، الحرب والسلم في الجزائر، باريس Chronique sociale 1958، 187ص.

113 – أو " gegene" وهو اسم آخر للتعذيب بالكهرباء.

114 – أنظر في هذا الشأن ملاحظات إدغار موران الرصينة في مقالة « de la torture » باريس في مجلة فرانس أبسرفاتور 1959/7/9، ص: 24 وقد أعاد الكاتب نشر هذا المقال في كتابه:
Introduction a une politique de l`homme , Paris , Seuil, 1965.p.272-275

115 – وهذا ما يؤكد عليه بحق جان بول سارتر:«إن هدف السؤال ليس فقط إرغام الضحية على الكلام، والخيانة، بل يجب أن تشير الضحية إلى نفسها بصرخاتها، وخضوعها، كحيوان إنساني. في عيون الجميع، وفي عيونها نفسها. ويجب أن تكون خيانتها محطمة، وأن تريحنا منها نهائياً. وهذا الذي قبل الجواب عن السؤال، لا يعرف أنهم لم يريدوا إرغامه على الكلام فقط؛ إذ لقد فرضوا عليه لمدة طويلة وضعاً خاصاً هو: وضع ما هو دون الإنسان ». أنظر «Une Victoire» في La question ، باريس. J.J Pauvert 1966، ص: 116–117.

116 – إن السيد Alec Mellor الذي يرفض المقارنة بين هذه الممارسات وممارسات الجستابو، يقول: " إن تعذيب الجستابو كان مبيتاً، مقرراً سلفاً، منظماً، إدارياً. وكان الإنسان يُعذّب بلا غضب، على يد عناصر منهجية الأسلوب، وكانت ترى فيه شيئاً ملحقاً بمحضر التحقيق. وفي الجزائر بدأت هذه الممارسات المحزنة،بأن تقوم على العكس في حالة من الجنون، عندما أصبح إرهاب الــ FLN تهديداً مستمراً، ضد الشعب المدني، وأنه لمن الصعب أن نفكر ونحن نبحث عن القواعد والقوانين في الوقت الذي تنهال به القنابل. " إليك ميللور" في كتابه: التعذيب:تاريخه، محوه وعودة ظهوره في القرن العشرين، باريس، عام 1963، ص: 281

117 – انظر "فيدال ناكيه" مبررات الحكم – كتاب سبق ذكره، ص: 281-287 وشيرير Scherrer بيير فيليب: دور شرطة الجيش في معركة الجزائر، مصدر سابق ص : 76-77.

118 – حول التعذيب في فرنسا بلحاج، بو معزة ب، فرانسيس م، كيباني م، سوامي: La Gangrene: الغنغرينة والفساد، منشورات مينوي 1959 ص: 104 —وانظر Les Harkis a Paris, Peju P الحركيون أو المتطوعون في باريس، ماسيرو 1961، ص: 117

119 – كانت المظاهرات الصامتة للجزائريين في فرنسا تقمع بعزم على يد قوات الشرطة الخاضعة لأوامر المحافظ موريس بابون الذي يدع المجال حراً لرجاله لتصيد الجزائريين في وسط باريس، وهذا اليوم الدامي يوم 1961/10/17 سيملأ بالدهشة قلوب الفرنسيين الأكثر تعوداً على مثل هذا القهر. وقد نظمت مذبحة كمذبحة سان بارتيليمي ضد الجزائريين الذين يقتلون حيث ما وجدوا أو يرمي بهم في نهر السين. ان " ايف كوريير" ليتناسى عمداً الكلام على هذه المذبحة.

120 – إن المقالة التي روقبت في مجلة " الأزمنة الحديثة" عدد 180 مكرر شهر أفريل 1961، أي مقالة "كلود لانزمان" بعنوان " الإنسانية وكلابها" في العدد التاسع من مجلة " الحقيقة- الحرية" لعام 1961 ص: 4-7

121 – تنظيم عملياتي للحماية.

122 – مركز التنسيق ما بين الجيوش، انظر: الأورغانيغرام للــ C.C.I لدى "جاكان هنري " في كتابه: الحرب السرية في الجزائر، باريس أوليفير أوربان 1977، ص: 318.

123 – مراكز المخابرات والعمل غطت وجه الجزائر ويحصى عددها بثمانين مركزاً في عام 1959.

124– جريدة الموند 20-1959/12/21

125 – أنظر الشهادة التي ظهرت بعنوان:"أربعة ضباط يتكلمون " في الــ Temoignage chrétien/12/16 1959.

126 – إن اللجان الاستشارية في المحافظات التي أُنشئت بالقانون الصادر بتاريخ 1955/4/3(المادة 7) ولجنة التحقق من تدابير الأمن العام، التي أنشئت بالمرسوم الصادر يوم 1958/5/7. ولم يكن لهذه اللجان أي دور، فيما عدا التغطية على عشوائية القوى القامعة.

127 – أنشئت هذه اللجنة (لجنة صيانة الحقوق والحريات الفردية) بالقرار الصادر يوم 1957/5/7. وقد احتفظ بتقريرها، كأمر سري. وقد احتاج الأمر إلى فضول جريدة الموند لكي تذيعه علناً. أنظر نص هذا التقرير في عدد الجريدة يوم 1957/12/14. ص: 7-9. ونجد في العدد نفسه أسماء أعضاء اللجنة. أنظر أيضاً تقارير عضوين من هذه اللجنة، السيدين دولافينيت ، وغارسون في « Vidal-Naquet « La Raison d'Etat

129-184 وبعد أن رفض كل من هذين العضوين تبرير صمت الحكومة أمام هذه الممارسات العشوائية للجيش في الجزائر، انسحبا من لجنة صيانة الحقوق. أنظر الموند يومي 18-12/19/ 1958 وانشئت لجنة أخرى

دون جدوى في 1958/8/3. وأنظر حول صلاحيات ودور لجنة صيانة الحقوق، Heymann A. في كتابها الحريات العامة، ص: 134–140، مصدر سبق ذكره

128 – أنظر جريدة الفيغارو 1958/6/25، وأعيد نشر ذلك في كتاب فيدال ناكيه، La raison d` Etat. ص203.

129 – فرنسا تتابع جرائمها في الجزائر " المجاهد ، العدد 9 ، 20 أوت 1957 الطيران الفرنسي في حرب الجزائر ، المجاهد. رقم 20، 1958/3/15.

130 – "جثث تَتهّم " المجاهد عدد 47 ، 1959/8/3 القمع في القبائل، المجاهد عدد 47: 1959/8/3. ثم إن وفد جبهة التحرير في مصر ، نشر في شهر جوان 1957 كتيباً بالإنجليزية يستشهد بـــ " بيير هنري سيمون وكتاب« Des rappeles temoignent » الذي عنوانه: مذبحة في الجزائر ، ص: 63.

131 – الجنون العرقي في فرنسا: المجاهد العدد 42–1959/5/25: مذابح جديدة في المدن الجزائرية، المجاهد العدد 1961/15/76: "سياسة الجريمة" المجاهد، العدد 86 1961/10/1.

132 – كان هنالك مليون جزائري وضعوا في مراكز التجميع: انظر المجاهد العدد 40– 1959/4/24 انظر أيضاً معسكرات التجميع، المجاهد، العدد 41، 1959/5/10، "شعب أزيح من مكانه" في المجاهد، العدد 62، 31 /1960/3. انظر "مقاومة الجزائر داخل المجمعات" العدد 72: 1961/11/1. انظر أيضاً "سياسة التجمع أو المذابح في الجزائر" المجاهد العدد: 1961/1/5،76،"إنهم يحرصون على قتل فلاحينا" في المجاهد، عدد 1/5،81/ 1961.

133 – محاكمة بن صداق: "عالم ينهار" في المجاهد العدد 14 في 1957/12/15: " العدالة الفرنسية أكثر عرقية من أي وقت مضى" المجاهد رقم 56، 1959/11/27. "العدالة الديغولية" المجاهد، العدد 37 في 1959/2/25. " اشتداد القمع القضائي"– المجاهد – العدد 64، 1960/5/12. " محاكمة موريبيان"،" انتهاك آخر من فرنسا لاتفاقات جنيف"، المجاهد، العدد 65، 1960/5/31 "من الرعب الفعلي إلى الرعب القانوني– العدالة خارج القانون" المجاهد، العدد 66، 1960/6/20.

134 – "كلام عما يجري في سجون البرواقية " المجاهد 46، 1956/7/20. القمع في سجون الجزائر، المجاهد العدد 49 1959/8/31، " الحياة في سجن البرواقية"، المجاهد، العددان 53 و 54– 1959/11/1، " إقامتي في معسكر لارزاك " المجاهد العدد 69– 1960/9/8، انظر حول هذا الموضوع، الدور اللامجدي والطبع المخادع للجنة الحماية، المجاهد، العدد 15– 1958/1/1.

135 – انظر مختلف المقالات التي نشرت حول هذا الموضوع، في الجريدة المركزية لجبهة التحرير أي المجاهد، " كيف فرنسا تعذب الجزائر"، العدد 8 في 1957/5/8. " ناج من معسكرات التعذيب يتحدث ". المجاهد الأعداد 12–13–14 ، وما الذي يجري على أرض فرنسا نفسها، العدد 35– 1959/1/15– عندما يستبسل ضد طلابنا العدد 37–1959/2/25، " الفنفرينة وديغول" العدد 47– 1959/8/3، "التعذيب مطالب به" العدد 48– 1959/8/17،: عندما يكون التعذيب موضوع تعليم رسمي، العدد 58، 1960/1/5، "نفس الحرب، نفس الأساليب" العدد 77، 1961/1/29.

136 – الجزائر تجاه معذّبيها الفرنسيين" المجاهد، رقم 19، سبتمبر 1957. وأُعيد نشر النص في " فانون".« من أجل الثورة الأفريقية، باريس، ماسبرو 1964 ، ص: 71–79 .

137 – عندما روت جنفييف باياك ، قصة حياتها " كاوروبية من الجزائر pied noir " وهي التي كتبت مسرحية "أسرة هيرنانديز " اكتشفت بصورة لاحقة تلك العاطفة التي هيمنت على كل شبابها الذي عاشته في

147 – كانت جريدتهم تحمل الاسم الموحي جداً، اسم الجزائر الفرنسية

148 – أنظر Lentin A.P. "الأزمة بين الجزائر وباريس، وانتصار الإقطاعيات الاقتصادية 1893–1903" في الـ C. internationaux، عدد 115، نوفمبر–ديسمبر 1960، ص 75–83.

149 – إن هذا الاستقلال المالي يسمح بشكل خاص، للأوروبيين، بتحميل المسلمين عبء الضرائب الفادحة، وأن يدفعوا هم أنفسهم أقل بكثير، مما لو كان عليهم أن يدفعوا في المتروبول لقاء الدخل الواحد »Nora P. "الفرنسيون في الجزائر". باريس – جوليار 1961، ص: 106.

150 – ذكر هذه الكلمات Favrod Ch. H. : جبهة التحرير والجزائر. باريس بلون 1962 ص: 180.

151 – أنظر مختلف الكتب التي تحلل العلاقة بين المستعمر والمستعَمر: ومنها كتاب Memmi A' "صورة المستعَمر مسبوقة بصورة المستعمِر. كتاب مشار إليه. وثم كتاب Nora P، فرنسيو الجزائر. كتاب مشار إليه؛ وFanon، معذبو الأرض، باريس، ماسبيرو 1961 ، 243 ص.

152 – انظر جان: Cohen 'Racisme et colonialime' في الأزمنة الحديثة. نوفمبر 1955، ص: 580–590.

153 – إن جزءاً هاماً من الأقلية الفرنسية في الجزائر، تتألف من مهاجرين من أصل إسباني، أو إيطالي ،أو مغالي، أصبحوا فرنسيين بقانون 1889/6/26، أنظر بصورة خاصة Etienne Bruno، المشكلات الحقوقية للأقليات الأوروبية في المغرب. مرجع مشار إليه. ص:32 وما بعدها.

154 – Nora P. ، فرنسيو الجزائر. ص:84.

155 – والمسألة عندئذ، عندما يتحقق دمج الجزائر بالمتروبول، هي أن تنشئ أكثرية لحساب غير المسلمين. وبتعبير آخر، إن أوروبيي الجزائر يريدون إبقاء الجزائر لفرنسا، لكي تبقيها فرنسا لهم، على ما يلاحظ ذلك السيد P.Hernandes في مقال عنوانه: «أولئك الذين كانوا أقداماً سوداء » في مجلة La Ney، عدد خاص حول تاريخ حرب الجزائر. دفاتر، رقم 12–13 أكتوبر 1962 – جانفي 1963، ص: 36

156 – الذي يستسلم خلاله غي موليه، الذي كان رئيساً للوزراء آنئذ، أمام المظاهرات العدائية للفرنسيين في الجزائر. وكان قد جاء ليسلم الجنرال كاترو، وظيفته كوزير – مقيم، وحول هذه الفترة، أنظر Quillot Roger الحزب الاشتراكي وممارسة السلطة 1944–1958، باريس. فايار 1972. ص 555–559.

157 – Behr Edouard Dramatique Algérie. باريس، سعوك 1962– ص : 100.

158 – يلاحظ السيد جاك شوفاليه، وهو ليبرالي « من الجزائر »، ملاحظته التالية: « ألم يكن محتوماً ، بل وضرورياً أنه يجب لدعم هذه الزينة المهتزة، أن نسلم للعسكريين مسؤوليات أكبر فأكبر لم يكونوا يطلبونها قط، وغريبة عن مهمتهم؟ وهل يجب أن نتعجب أن يأتي يوم يكون فيه للجيش كل الصلاحيات المدنية المنحلة، المفقودة، أو المهترئة؟» جاك شوفاليه نحن الجزائريين Calmann Levy، 1958، ص:155.

159 – أنظر التقويم الذي يقدمه عنها Dulac Andre. الحروب التي خسرناها باريس. فايار. 1969، ص: 220

160 – Favord Ch.H، جبهة التحرير والجزائر. كتاب مشار إليه، ص : 134.

161 – حول الأفكار الأساسية لليمين التقليدي Remond R، يمين فرنسا، باريس Aubier / Montaigne، 1968، جزءان 238 ص و 470 ص، وMaitre Jacques "كاثوليكية أقصى اليمين والحرب الصليبية ضد التخريب" في المجلة الفرنسية لعلم الاجتماع، مايو–يوليو 1961، ص: 106–117.

162 – أنظر Garrigou Lagrange Madeleine، 'Integrisme et National Catholicisme' في مجلة Esprit. أكتوبر 1959.



الجزائر:"إنها عاطفة غامضة، غير عقلانية، مغروسة داخل قلب كان ما يزال أكثر غضاضة مما ينبغي، لفهم معناها، وحضورها. أما القلق وأنا أعرف ذلك اليوم، فإنه هزَّ شبابي " أنظر Les absinthes sauvages باريس، فايار 1972 ، ص: 11. وهو قلق يتقاسمه كل أولئك الذين يؤلفون جزءاً من هذه الأقلية المسيطرة، تجاه الأكثرية المغلوبة على أمرها، التي توحي دوماً بالرعب لمجرد أنها أكثرية ومغلوبة على أمرها. ولقد أحسن سارتر ملاحظة ذلك، عندما كتب يقول:"إن عنف المستعمِر، هو نفسه الذي ينكشف كضرورة غير محددة، أو لنقل إن المستعمر يكتشف عنف ابن البلد، حتى في خضوعه نفسه، كنتيجة بديهية لعنفه هو. ويتم هذا الاكتشاف بالحقد والخوف، كتحديد سلبي، للمجال العملي، وكعامل خصومة يلازم بعض أنواع الكثرة في هذا المجال، ومعالجة مختصرة، كخطر دائم يجب استبعاده أو اتقاءه، انظر: سارتر، نقد العقل الديالكتيكي، غاليمار، ص: 667-668.

* – أي بالسيف والمحراث، باللغة اللاتينية.

138 – حول مفاهيم الـ Colonial "" والـ 'Colonisateur " والـ " Colonialiste " أنظر التحليلات الرصينة التي جاء بها Memmi في كتابه صورة المستعمَر المسبوق بصورة المستعمر Portrait du Colonisé precédé du portrait du Colonisateur باريس Buchet Chastel 1957، ص: 18.

139 – وهذا ما يصفه Memmi عندما يكتب: "أي مقابل وأي فخر لتجار غير مستعمَر أن يمشي في الطريق، جنباً إلى جنب مع عامل عربي وهو يحمل على رأسه خشبة وبعض المسامير، هنالك لجميع الناس على الأقل، هذا الارتواء العميق بأن يكون سلبياً أفضل من المستعمَر، إنهم لا يشعرون أبداً أنهم جزء من هذه الحقارة التي يقحمهم فيها الواقع الاستعماري، انظر إلى ذلك في صورة المستعمَر المسبوق بصورة أخرى للمستعمِر، مصدر سابق، ص:26-27.

140 – حول هذه المرحلة، انظر: "مارتان كلود" – اليهود والجزائريون، باريس منشورات هيراكلس 1936 – ص: 389 – وانظر: جوليه E.F في كتابه: " الفتن المعادية لليهود في الجزائر" وذلك في كتابه: " عصر من الاستعمار"، باريس مكتبة "الكان" 1929 ص: 93-122، انظر "باروِلي مارك"، " الحياة اليومية للفرنسيين في الجزائر بين 1830و 1914"، باريس، دار هاشيت 1967– ص– 237 وما بعدها.

141 – ذلك الذي ألهم التقليد التافه لشخصية جورج Meynie الذي ارتكب عملاً رفع إلى مستوى معاداة للسامية، "الجزائر اليهودية".

142 – أنشأ هذه الرابطة عام 1892 فرنان جريغور Gregoire وهو عامل تيبوغراف قديم، أصبح صحفياً ومؤسساً لجريدة الـ Radical، ضد اليهود.

143 – وينتهي بهذه الرباعية العنيفة " منذ زمن طويل جداً ونحن في البؤس. فلنطرد الأجنبي من بلادنا. والذي نريده، هو الجزائر الفرنسية. فلنطرد من البلاد هذه العصابة من اليودي (اليهود).

144 - أنظر Lentin، « الجزائر تحت لواء المتطرفين، في الـ Cahiers internationaux عدد 77، جوان 1956، ص: 43-60؛ عدد 78، جويلية 1956، ص: 53-62 وعدد 82 جانفي 1957 ص: 45-63، وعدد 1957/2/83، ص: 67-85 وعدد 85، أفريل 1957، ص: 55-76 ، وعدد 87 ، جوان 1957 ، ص: 74-59.

145 – أنظر Goldzeiguer – Annie, Rey: المملكة العربية – مصدر مشار إليه.

146 – أنظر Martin Claude في 'La Commune d'Alger' 1870-1871، باريس Herakles. Ed، ص 1936، 111.

163 – والتصنيع الذي يقتضي تنمية الطبقة العاملة، شيء مشبوه في نظر هذه الحركة، وكذلك تكون البروليتاريا المتعاطفة مع العقيدة الشيوعية. ولهذا فإنها تركّز على تنمية الزراعة، وتعتمد على طبقة الفلاحين. أما شعارها فهو:« يجب أن ترسل الصناعات إلى الحقول!». الثورة والثورة المضادة ، الجزائر. منشورات الثورة المضادة، 1958، ص 26

164 – وهذه الأفكار المختلفة معروضة بشكل خاص في الكتيب المشار إليه سابقاً الثورة والثورة المضادة.

165 – وهذا ما يدعو واحداً من أشد المدافعين حماسة عن " الجزائر الفرنسية " إلى اقتراح الحل الأعجوبة، القائم على جعل الجزائر عاصمة لفرنسا، بدلاً من باريس. وفي رأي هذا الرجل أن ميزة الجزائر بين مزايا كثيرة أخرى، هي أنها تقع في وسط هذه الأرض الفرنسية التي تمتد من دنكيرك إلى تامنراسيت. أنظر Figueras Andre الجزائر الفرنسية. باريس. مطبوعات A.F، 1959، 158ص. وهكذا فإن المتروبول يغّير شاطئه ، باجتيازه البحر المتوسط، وسيكون الحبل السري ممتعاً على القطيعة عندما يغير ابنته المتبناة إلى أم – الوطن.

166 – Figueras Andre. الجزائر الفرنسية. كتاب مشار إليه، ص : 47. ومن غير المجدي أن نوضح أن هذا الالتزام لم يسفر عن نتيجة بعد استقلال الجزائر. ولم يغترب المؤلف في أستراليا. وهو يساعد في تحرير المجلة الأسبوعية، اليمينية المتطرفة Minute

167 – أنظر

The doctrine of Integration with: Firestone Y France among the European of Algeria (1955- 1960) In Comparative Political Studies, I,1971

168 – "ماذا هو الدمج" Contacts، جويلية – أوت – أيلول 1958، ص 73.

169 – ويكتب الجنرال شاسان في المجلة العسكرية للإعلام، في شهر أكتوبر 1954 ما يلي: " لقد حان الوقت لكي ينتهي الجيش من أن يكون الأخرس الكبير. ولقد حان الوقت بالنسبة للعالم الحر، إذا هو لم يرد أن يموت موتاً عنيفاً، لكي يطبق بعض طرائق خصمه. بيد أن واحدة من هذه الطرائق – والأهم بلا ريب– تقوم على الدور الإيديولوجي الموجود وراء الستار الحديدي، والمعطى للقوى المسلّحة". ص 13. أنظر أيضاً " دور الجيش السياسي"، في Contacts أكتوبر–نوفمبر 1958، ص:98–89 ومقالة الجنرال أندريه Zeller " الجيش والسياسة" في مجلة الدفاع القومي، أفريل 1957، ص: 499–517.

170 – إن نفاساً حقيقياً من الخطر الشيوعي يساور عواطف وأفكار العسكريين المشاركين بهذا النضال. إن دور الحزب الشيوعي الجزائري في حركة التحرير الوطني، بولغ بها جداً، أما تأثيره في جبهة التحرير فيبدو مهيمناً بدرجة وصفت معها بأن جبهة التحرير، شيوعية.

171 – انظر نص المحاضرة التي قدمها الجنرال Allard في S.H.A.P.E يوم 1957/11/15– "حقائق حول المشكلة الجزائرية" في مجلة الدفاع القومي لـ 1958– ص: 5–41– ومقالته: الـ O.T.A.N "وأفريقيا الشمالية، في نفس المجلة المذكورة، جوان 1958، ص:907–911.

172 – إن الأدب حول هذا الموضوع غزير والتفكير حول " الحرب الثورية " يمضي من تجربة الحرب في الهند الصينية. ونذكر في هذا المجال، الجنرال "شاسان" وهو أحد القواد السابقين للقوى الجوية في إطار الفرقة المسلّحة التي أرسلت إلى الهند الصينية: "أفكار استراتيجية حول حرب الهند الصينية" في مجلة الدفاع القومي. ديسمبر 1954 ص: 507–522. ولكن المحرّك الأول للحركة التي تمّت عقيدة الحرب الثورية في إطار الجيش الفرنسي هو العقيد "لاشيروا". المسؤول عن المكتب الخامس وعن إدارات العمل النفسي، انظر: لاشيروا في كتابه: الحرب الثورية في مجلة الدفاع القومي. باريس منشورات PUF، 1958 ص: 307–330 – ولنذكر

العدد الخاص " للمجلة الحربية للإعلام"، فيفري- آذار 1957- المخصّص " للحرب الثورية"، لنذكر أيضاً جملة المقالات لصاحبها Hogard، "الحرب الثورية، أو الثورة في فن الحرب" في مجلة الدفاع القومي- ديسمبر 1956، ص: 1497-1518- "والجيش الفرنسي تجاه الحرب الثورية - (لفس المجلة جانفي 1957،ص: 77-89، والجندي في "الحرب الثورية" نفس المجلة، فيفري 1957-ص: 211-262. وحرب ثورية وإحلال السلام في المجلة الحربية للإعلام ، جوان 1958 ص: 23-35، "وكذلك مجموعة من الضباط في المكتب الخامس الذي يوقع Ximenes ، "الحرب الثورية في الجزائر" في المجلة الحربية للإعلام، أوت سبتمبر 1958 ص: 27-40- انظر: Cornelius، "الأخلاق ،والقانون والحرب الثورية" في Contacts أفريل 1958، ص: 46-63، ومايس - جوان 1958- ص: 83-104، والقائمة بعيدة عن أن تكون تامة - بل هي دالة فقط. وبين الكتب، لنذكر Trinquier في كتابه "الحرب الحديثة"، باريس، الطاولة المستديرة، 1961-ص: 197، ثم "حرب، تخريب، ثورة" باريس، لافون 1986-ص: 285 ودلماس كلود في كتابه:الحرب الثورية باريس PUF ((que Sais-je) العدد 826-ص: 128.

173 - انظر من أجل التحليل النقدي لنظرية الحرب الثورية، "راوول جيراردييه" في كتابه أفكار نقدية حول النظرية العسكرية الفرنسية، والحرب التخريبية " ورقة مقدمة إلى الأكاديمية للعلوم الأخلاقية والسياسية في 20 جوان 1960"

174 - سيرج تشاخوتين، كاتب: انتهاك الجماهير عن طريق الدعاية السياسية، باريس، غاليمار 1939-ص: 217.

175 - انظر حول هذه الأصول: "موريس ميغري Megret ، في " الفعل السيكولوجي" باريس، فايار 1959 ص:89-136.

176 - انظر Souyris Capitaine في كتابه، الفعل السيكولوجي في القوات المسلّحة المجلة الحربية للإعلام- أكتوبر 1958- ص: 34-45.

177 - التعريف الرسمي للفعل السيكولوجي قدم بواسطة التعميم المؤقت في 29 جويلية 1957: "العمل السيكولوجي هو تنظيم التدابير والوسائل المتنوعة المعدة لتنوير الرأي العام وتوجيه العواطف، موقف وسلوك الأوساط الحيادية، أو الأصدقاء، بغية معارضة التأثير المعادي، وإثارة المودة الفاعلة للمحدلين ودعم العزم والإرادة المحاربة للأوساط الصديقة" – إن هذا المفهوم يتميز عن مفهوم الحرب النفسية، التي تعتبر غير أخلاقية ومؤذية لحرية الضمير والتي هي:"التفعيل المنهجي للتدابير والوسائل المعدة للتأثير في الرأي العام، والعواطف وموقف العدو وسوكه"، هذا ما ذكره Girardet في " الأزمة الحربية الفرنسية" (1945-1962)، باريس، كولان 1964-ص: 180، وحول الحرب السيكولوجية، انظر "ميغري موريس" " الحرب السيكولوجية" مصدر مذكور- العدد 713- 1960، ص: 128 ، وحول تنظيم دوائر الفعل السيكولوجي، انظر مقالة المقدم "برنار ميرال" "المكاتب الخامسة والسلاح السابع" في مجلة " القوات الأرضية" – جانفي 1958-ص: 77 وما بعدها. و"ارمسترونغ" في "الجنود الضائعون" باريس –فايار 1976-ص: 232-237.

178 - أنظر Baldensperger Denis "رؤساء الكوماندوس في مدرسة ماو" في مجلة Magazine Historia، عدد 323،18 جوان 1973،ص: 2553-2557 .

179 - أنظر حول تنظيم وصلاحيات الـ SAS، عرض المفتش العام لإدارات الـ SAS الجنرال Partiot. "تنظيم الـ SAS ونشاطها" في Algérie d'aujourd'hui (المندوبية العامة للحكومة في الجزائر). الجزائر، 1960- مطبعة Baconnier، 29 ص.

180 – إن هذا الجهاز البوليسي الواسع موصوف في كل تفاصيله، من قبل العقيد Trinquier، Parade au terrorisme: يربعون في الجزائر "في مجلة Historia ، العدد 225 1972/11/24، ص: 965-972 "الميليا: ملجأ رئيس عصابات" في مجلة هستوريا، العدد 297 1973/3/19 ، ص: 2178-2186.

181 – كان يشرف على هذه المجلة العقيد لاشيروا.

182 – ويشرف عليها العقيد Coignet.

183 – وكانت هذه توزع مجاناً، وتطبع 350.000 نسخة في الأسبوع.

184 – انظر جريدة "البليد" Bled، العدد 48، 1957/3/9 ص: 11 والعدد 57 في مايس 1957، ص: 17

185 – إدارة النشر السينمائي للجزائر، وحول تنظيم ونشاط هذه الإدارة انظر "بيير مورا Murat " "سلاح مرهف" التأثير السيكولوجي، في مجلة هستوريا، العدد 112، 1972/1/19، ص: 570-526.

186 – يتعلق الأمر هنا بالعدد 61، 1960/3/25 و 1963، 1960/4/25، لكن صحيفة الـ FLN لن تنسى أن تدين هذه التزويرات في أعدادها، 63-64-65-66، ورددت الأدانة في مجلة إدارات وزارات التسليح والعلاقات العامة، (MALG) التي يديرها "بوصوف"، L'éclair ، العدد 4، فيفري 1961، ص: 44-46 سيرج لشاخوتين، كاتب: انتهاك الجماهير عن طريق الدعاية السياسية، باريس، غاليمار 1939–ص: 217

187 – ويشير الجنرال هنري جاكان إلى نشاط إدارته هذه في كتابه: الحرب السرية في الجزائر، مصدر سابق 229-231.

188 – هناك لمحة واسعة قدمت بقلم جوردان، بعنوان: الحرب النفسية بالاستناد إلى المجلات العسكرية الفرنسية مثل: التاريخ الاجتماعي لفرنسا (2-3)، 1959/4/15ص: 135-145 انظر أيضاً، الدراسة الجيدة التي قدمها العقيد Lanusse، الجزائر 1956 بعنوان: التأثير النفسي والتأثير السياسي، " أوريس 2956، الطبعة الثانية.

189 – حول الشعارات المستخدمة انظر Civis في " الحرب الثورية واستعراضها في الجزائر"، اليوميات الاجتماعية في فرنسا (2-3) 1959/4/15 – ص : 147.

190 – لنشر إلى ملاحظة رصينة لعسكري قديم خدم في الجزائر: فبصراخنا وجعل الآخرين يصرخون: "الجزائر الفرنسية"، كان الجيش يكشف بلا وعي أن أهدافه السياسية لم تكن الأهداف التي كان في وسع الحرب الثورية أن تفرضها عليها. وكان في وسعنا أن نحارب لكي نكسب 9 ملايين نسمة من المسلمين وكان يظهر بوضوح أننا نقوم بما فعلياً لكي نقنع مليوناً من الأوروبيين أن فرنسا لن تتخلى عنهم. الملازم X:" لماذا خسرنا الحرب في الجزائر" ، La Nef، جويلية – سبتمبر 1961 ص: 28.

191 – انظر "بول Fraisse" شهادة متخصص سيكولوجي بـــ " تناقضات العمل السيكولوجي، في اليوميات الاجتماعية الفرنسية." 1959/4/15 ص: 153-156.

192 – إن الملازم الأول Bernhardt ، في توجيه من رئيس الـــ S.AU من Belcourt ، بتاريخ 1958/5/23، نستطيع أن نقرأ الأسطر التالية: متى استعيدت الثقة ويجب البرهان على خرافة الاستقلال من حيث هو حل يقضي على الشقاء، وتقديم البرهان على أن الاستقلال لم يعد موجوداً في القرن العشرين، وأن البؤس ينشأ عن نقص الاستخدام وهذا ينشأ عن نقص التنشئة وأن المسلم الذي لا يملك أية تنشئة إنسانية ومهنية لا يجد بسهولة ذلك العمل الذي يجده الأوروبي. (يجب أيضاً أن نبرهن أنه أكثر كسلاً لا أن نقوله). وهنا نحن الذين نؤكد على ذلك (NDLA).

193 – إن محرري " البليد" بدعوى أنهم يتكلمون لغة يفهمها سكان البلد، كثيراً ما يستخدمون في القسم المعد للمسلمين هذه الصيغ ذات السذاجة المضحكة مثل "فرنسا الكريمة بحمد الله" و"التمرد البربري، فليحفظنا الله منه".

194 – إن أحد المعلقين على الحرب الثورية، الذي يضع نفسه في المستوى السطحي للظواهر والذي يسمى "لاشيروا"، بعد ان يحصي مراحل وصيرورة هذه الحرب، يقرر كقاعدة ما يأتي: "في الحرب الثورية، لا شيء يوجد في البداية" انظر ذلك في جريدة الدفاع الوطني في الكتاب المذكور سابقاً، ص: 307–إن رئيس إدارة العمل السيكولوجي يشكو بهذه العبارة جهله الواقعي أو المتصنع، تلك السيرورة الطويلة لإنضاج الحركة الوطنية، والنضال الطويل لكثيرين من المناضلين من أجل التحرير الوطني. وهذا ليس بالأمر القليل.

195 – إن العمل النفسي ميّز داخل الشعب الجزائري أربع مجموعات، وجه إليها جهوده، هي: الدوار، والنساء، والشباب والمحاربون القدماء.

196 – إن اعادات التجمع هي النتيجة أو التتمة للمناطق المحرمة، ولم يفطن المسؤولون إلا بصورة متأخرة، لإعطاء التبريرات، على حين أن الهدف العسكري يظل دوماً هو الأول. انظر M Cornaton.، " إعادات التجميع لإزالة الاستعمار في الجزائر" ، باريس، منشورات Ouvrieres 1967، ص: 63.

197 – يذكر Alain Jacob في مقالة في الموند في 1960/3/31 حول العمل النفسي في الجزائر، يشير إلى ملاحظة عسكرية تفرض اللجوء إلى العقوبات الجماعية، بحيث يشعر الشعب بأنه مسؤول في حالة المعاناة، ويدفع ثمن ذلك بأعمال السخرة والغرامات عن أعمال التخريب التي تحدث في قريته. ذلك أنه دوماً على اطلاع. وهنالك أمر عسكري آخر، ورد في نفس المادة ويوضح نوع التطبيق الذي يفهمه بعض العسكريين من مفهوم (حماية الشعب)، ثم إن البحث المنتظم عن الألغام في منطقة أو قسم من الطريق، هو من مهام عدد من رؤساء الأسرة، الذين يتقاضونة مكافأة لدى كل لغم وجدوه.. ورؤساء الأسر هذه، انتقوا من بين الأكثر حرصاً على الربح، وبين أولئك الذين لهم بعض الاتباع ، ولما كانت هذه التبعية ممثلة بالأبناء والأقرباء والأصدقاء والمحميين.. فهؤلاء الآخرون هم الذين يبحثون عن الألغام.

198 – إن التربيع الهجومي الذي قام به العقيد Trinquier في القصبة عندما قامت معركة الجزائر يوضح تحول النضال ضدعمليات الفداء في المدن في هذه العملية البوليسية الواسعة التي تعتبر أن كل واحد من سكان القصبة مشبوه، وتخضع كل بيت وكل مسكن إلى مراقبة وثيقة وإلى تفتيشات كثيرة، بقدر ما هي وحشية، وقد وصفت هذه الآلية من قبل Massu في "معركة الجزائر الحقيقية" المصدر مذكور سابقاً ص: 140–141 كما وصفها العقيد "ترينكييه" نفسه في حديثه: القلاب 5/13 باريس منشورات الــ Esprit الجديد" 1962 ص:31 –48- "حرب، تخريب، ثورة" باريس، لافون، 1986، ص: 159–185، ومقالته "استعراض الارهاب" أو تربيع الجزائر، في مجلة هستوريا، رقم 225، 1972/4/24، ص: 965–972.

199 – على نحو ما يلاحظ ذلك جان Planchais، في كتابه "التاريخ السياسي والجيش" (1940–1967)، باريس، منشورات السوي 1967، ص: 339.

200 – وهذا ما لم تنس ملاحظته والكشف عنه جريدة "المجاهد" في بحثها عن التأثير السيكولوجي. انظر:" المكاتب السيكولوجية، أو "المبار خرافة"، العدد 15، 1958/1/1: "الحرب النفسية" العدد 25– 1958/6/13 – "نساء وأطفال جزائريون في مواجهة التأثير النفسي" العدد 27 – 1958/7/22.

201 – ولنذكر في هذه المناسبة تلك الرباعية المشهورة لصلاة المظلي: "إني أريد حياة الخوف والقلق، وأريد العذاب والصراع، وأن تهبني إياها يا ربي نهائياً"، انظر حول هذا الموضوع Gilles Perrault: المظليون مصدر سابق، ص: 157–167.

202 – انظر حول هذا التوازي، تحليلات "جيل بيرو" في المرجع السابق.

203 – وكمثال موضح، كتابات العقيد "بيجار"، وبشكل خاص كتابه: Aucune bete au monde باريس، منشورات الفكر الحديث 1959 (وهو غير مرقم الصفحات).

204 – كاستعادة لتعبير: Lasierra.R - Plumyene في كتابهما الفاشستيات الفرنسية 1923–1963، باريس، منشورات "السوي" 1963– ص: 284.

205 – انظر: جان لارتيغي:" Les Centurions " باريس منشورات الستيفي، 1960، ص: 416.

انظر: جان لارتيغي Les mercenaires باريس منشورات السيتي 1960، ص: 389.

انظر: جان لارتيغي Les Pretoriens باريس منشورات السيتي 1961 – ص: 331 .

206 – انظر للحصول على صورة للعقيد "بيجار" كتابة المؤلف "ماسون فيليب" في هستوريا رقم 224، 71/ 1972/4، ص: 943–947 "بيجار: قائد، وأسلوب جديد" وقد عاد هذا الاهتمام بالصحافة والدعاية بعواطف عدائية كبيرة على هذا الرجل، لدى بعض من زملائه الأقل ظهوراً في الصحافة، انظر لهذه المناسبة جملة الانتقادات التي وجهها إليه العقيد Jobert – Chateau في كتابه Feux et lumiere sur ma trace باريس منشورات السيتي، 1978، ص: 165،204،175،168و 212.

207 – إن المثال الأكثر نموذجية لهذه الحادثة هو الولع بثياب المظليين الذي ظهر لدى بعض وحدات جيش التحرير لدى الاستقلال. ولا سيما وحدات الولاية الرابعة.

208– التي كانت توسع مجال نشاطها لتقف ضد الحركات الوطنية في شمال أفريقيا بوجه عام. ولقد عُرفت واشتهرت باغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، والمحامي الليبرالي Thuveny في المغرب ومناضل جبهة التحرير آيت حسين في بون، أنظر Joesten Joachim, The Red Hand, Londres Robert Hale Limited, 1962, 175 p.

وأنظر بعد ذلك المقال الموثق بأكبر الجدية:" Main rouge , Main noire ,Mains sales " في مجلة Verite-Liberte. العدد 1، مايو 1960، ص 10 وما بعدها. ثم إن صحيفة المجاهد من جهتها أدانت مرات كثيرة نشاطات الكف الأحمر. أنظر بشكل خاص: "الكف الأحمر في عون الديبلوماسية الفرنسية". العدد 46 تاريخ 1959/7/20؛ والمقال الذي عنوانه:

'Les contre terroristes et La main rouge' في العدد 52 ، 1959/10/15، وكذلك المقال الذي عنوانه "الكف الأحمر يضرب من جديد في بلجيكا". العدد: 62، 1960/3/31.

209 – حول هذه الجرائم، انظر "إيف كوربير" في كتابه زمن الفهود، مصدر سابق ص: 383، وحول النشاطات المضادة للفدائيين في العامين 1955 و 1956 انظر بيير دوماري Demaret ما كتبه في هستوريا: "ضد الإرهاب وشريعة الذحل" العدد 280، 1971/12/29 ص: 47– 474

210 – إن هذا العدوان هو في الواقع جزء من مؤامرة كبيرة ذات فروع متعددة تشتمل على شخصيات سياسية عالية مثل السيد ميشيل دوبريه، وباسكال Arrighi، وحول هذه القضية انظر A. Figueras ، "مشكلة البازوكا " باريس، الطاولة المستديرة 1970 ص: 213– وشهادة سالان، مذكرات الجزء 3 نهاية امبراطورية، الجزائر الفرنسية، باريس منشورات دار السيتي، 1972، ص: 91 حتى 144

211 – وقد أنشئ يوم 1955/8/25، ويقوده روبير مارتيل، و Boyer Banse و Reygasse وقد لوحظ وجوده خاصة في تنظيم مظاهرات يوم 1956/2/6– ضد الرئيس غي موليه وكان له صحيفة هي: الهبة الفرنسية، وحول هذا التنظيم انظر كلود Mouton، في كتابه: الثورة المضادة في الجزائر. – Chire en- Montreuil نشر الفكر الفرنسي 1972 – ص:105–216.

212 – في 1956/7/5 من قبل روبير لاكوست.

213 – انظر كلود موتون: الثورة المضادة في الجزائر – مصدر مذكور ص:217 وما يتبعها.

214 – الـ ORAF كانت تعمل تحت غطاء رسمي هو الاتحاد من أجل السلام والنهضة بالجزائر الفرنسية (USRAF) الذي يديره جاك سوستيل وهذا مثال جيل على التحالف بين الأوساط شبه الرسمية وبين الإرهاب المضاد للثورة.

215 – وقد حاز هذا اللقب بفضل التسابه إلى Chouans أو الثوار في الفاندي Vendee ، بل إنه من جهة أخرى اختار كشعار، شعار أنصار Carthelineau ، وهو القلب المقدس الذي يعلوه صليب. ولما كان يتحرك بدافع شبه صوفي، فإنه يحلم بأن يتابع الحرب الصليبية ضدّ ما يجسِّد الشر أي الشيوعية والماسونية. وأفكاره هذه الغامضة نسبياً والمغمورة بالروح الصوفية، تعرض في كتاب "كلود موتون": الثورة المضادة في الجزائر، مصدر مذكور سابقاً.

216 – أنظر الكتيب الموقع من الدكتور لوفيفر ، بعنوان: من أجل فرنسا جديدة، بروح 13 مايس، في الـ Cahiers Corporatifs 1958، ص: 245. وانظر الكتيب الذي عنوانه Forces nouvelles francaises، 14ص، والذي بحث فيه النقاط السبع لميثاق هذه المنظمة المقترحة. ويشرح المؤلف بتطويل أكبر، مفهومه النقابي وينمي محتوى" حربه الصليبية ضد البولشفيك" في كتابين هما: على طريق إعادة البناء، باريس Nouvelles editions latines، 1959، 254 ص، والغرب في خطر. باريس نفس الناشر، 1961، 271ص.

217 – وكانت أعداد المنتسبين هنا تنتقل من 2000 عضو، في أكتوبر 1959 لتصل إلى 10.000 في جانفي 1960.

218 – وكان يقود هذه المقدم Sapin-Ligniere ورأيناها تتجه مع نشوء اتحاد الوحدات الأرضية، أكثر فأكثر باتجاه التطرف المضاد للثورة.

219 – وكانت تجمع هذه بين الاتحاد العام للطلاب. ولجنة اتفاق المحاربين القدماء، والحركة الديمقراطية المسيحية والإسلامية، والـ F.N.F والـ MP 13، والـ MPIOC. والحركة الوطنية الطلابية، والتجمع من أجل الجزائر الفرنسية. وأنظر حول لجنة الاتفاق هذه:Ortiz Joseph في كتابه: Mes Combats وهو كتاب ذُكر سابقاً، ص: 139.

220 – ولنذكر بشكل خاص ما كان يسمى Vigilance Africaine (VIGILAF) و'Volonté Oranaise' و'Jeune Nation' 'France Resurrection' و'Legion nationalite'.

221 – وعدا هذا الأخير، كان يوجد من السكان المحليين في اللجنة الإدارية للحركة،النواب: لوالالين، وعاظم أوالي، وغلام. أنظر جريدة الموند، 1960/6/18.

222 – السيد Le Pen و G. Sauge وجان Dides، و Tixier Vignancourt انظر جريدة الموند 1960/7/9.

223 – إن إيف كوريير في كتابه 'Les feux du desespoir' المذكور سابقاً، لا يتردد في ذكر رقم المليون من المنتسبين إلى الـ FAF منهم 120 ألف مسلم، مما هو رقم واضح المبالغة. أما إحصاءات الشرطة فتذكر 200.000 منتسب.

224 – واعتبر الجنرال دوغول عندئذ كالمسؤول عن هذه الكارثة الوطنية التي يمثلها التخلي عن الجزائر. وهذا ما يفسر مختلف العدوانات المجهضة التي وجهت ضد شخص رئيس الدولة الفرنسي. أنظر حول هذه العدوانات كافيليولي وبونتو؛ المرمى الكبير (أو الهدف الأكبر). باريس، ميركور دوفرانس 1972، 260 ص. وديماري وبلوم: الهدف: دوغول، باريس روبير لافون 1973– ص: 430.

225 – أنظر حول هذه المظاهرات كتاب إيف كوربير المذكور سابقاً: نيران اليأس، ص: 177–201

226 – انظر P.A- Lambert، "اختيال في شارع الابروفوار" في مجلة هستوريا العدد 329 1973/7/23 ص: 2640–2644.

227 – كان الجنرال شال، بصورة خاصة، مقتنعاً بأنه حقق نصراً حاسماً على جيش التحرير. أنظر Challe M. في كتابه: "Notre revolte باريس Presses de la Cite، 1968، 190–194. أما الجنرال Andre Dulac ، فانه يرى "أن الهزيمة العسكرية أمر لا يتخيل، مهما تكن الزاوية التي تبحث منها القضية". أنظر كتابه Nos guerres perdues باريس. فايار، 1969، ص:12.

228 – وقد انضم إليهم فيما بعد الجنرال سالان الذي عاد خفية من إسبانيا، يوم 4/23.

229 – انظر Fauvet و Planchais، حول تفاصيل هذه الحوادث: معارضة الجنرالات، باريس، بلون 1961، ص: 277 وايف كوربير نيران اليأس، مصدر مذكور سابقاً، ص: 273–361.

230 – أنشئت في إسبانيا، فيفري 1961 على يد الناجين من الحواجز وهم: لاغيارد، وسوزيني ولوفيفر والعقيد ارغو.

231 – إن الناشطين من الفوروم Forum هتفوا لدوغول سيد الــ R.PF ، وقد وجدوا دوغولاً آخر مكيافيلياً، أصم تجاه متطلباتهم ومنصرفاً بكليته إلى التحاور مع التاريخ.

232 – ويكفي أن نعود إلى مختلف الشهادات التي أدلى بها قادة الــ OAS لكي نلاحظ أن هؤلاء كانوا يعون منذ البداية. أن النضال الذي يقومون به، لا أمل وراءه، انظر: سوزيني: تاريخ الــ OAS، باريس، الطاولة المستديرة 1963 ص: 130–131

233 – أنظر Gordon C. David: The passing of french Algeria. لندن مطبعة جامعة أكسفورد 1966، ص 67–71.

234 – أنظر Hernandez P..أولئك الذين كانوا "أقداماً سوداء" في La nef، أكتوبر 1962،يناير 63.

235 – إن ما كتب حول الــ OAS كلام كثير، انظر Lanselot ماري تريز، التنظيم العسكري السري – (يوميات ووثائق) – F.N.S.P سلسلة "الوثائق، رقم 2 جوان 1963. ويلخص روجيه لوتورنو العناصر الأساسية حول الــ OAS التي نشرت عام 1963 في حوليات افريقيا الشمالية C.N.R.S، 1963 ص: 1173 – 1178 وقد نشرت دراسات أخرى منذ ذلك الحين مثل: الــ OAS تتحدث ، باريس جوليار – 1964– ص: 356 انظر مورلان – بارانج – مارتينيز: "تاريخ تنظيم الجيش السري" باريس، جوليار – 1964، ص: 607، انظر أيضاً سيرجان بير: "المعركة" باريس، الطاولة المستديرة، 1968 ص: 351 – وانظر أيضاً Ferrandi: " 600 يوم مع سالان والــ OAS " ، باريس، فايار 1969، ص: 347 وأخيراً Curuchet J.M: "أريد العذاب" لافون 1973.

236 – إن هذا التقليد لواضح حتى في انتخاب الأسماء الحركية في رسائل منظمة الجيش السري OAS ، حيث نجد أسماء كريم، وبو صوف، وبو ضياف وبيطاط. أنظر نصوص رسائل العقيد Gardes المذكور باسم بو صوف، لدى J.J.Susini في كتابه: تاريخ منظمة الجيش السري، وقد ذُكر سابقاً، ص: 294–295. ويلاحظ

هذا التقليد لدى Joseph Ortiz الذي اختار لحركته اسم الجبهة الوطنية الفرنسية بالتعارض مع جبهة التحرير الوطنية. ثم إن اختيار تاريخ أول نوفمبر لتأسيس الحركة، أمر معبر جداً. وأخيراً فإن Ortiz هذا فكر بمشروع حكومة مؤقتة للجزائر الفرنسية. أنظر كتابه:Mes Combats،ص: 264-266.

237 – هذا ما ذكره بيير Sergent في "المعركة"، الطاولة المستديرة 1968، ص: 15

238 – إن بنى الـــ OAS نسخة عن بنى جبهة التحرير، ولا سيما في المنطقة المستقلة في الجزائر، أنظر Susini J.J تاريخ الـــOAS ، ص: 79-81

239 – انظر Susini ، تاريخ الـــ OAS، ص: 173-174

240 – أنشئت هذه المنظمة في باريس، أفريل عام 1961 على يد Jean Marie Curutchet ولكن وجودها كان مؤقتاً، والتحق أعضاؤها بالـــOAS منذ البداية.

241 – أنظر نص الميثاق لدى Curutchet. في كتابه: Je veux la tourmente كتاب ذُكر من قبل. ص: 46.

242 – إن العمر الواقع بين 18-30 سنة، هو عمر الأكثرية الساحقة من متطرفي الـــOAS. أنظر من أجل منطقة وهران، ذلك التوزيع بحسب الأعمار داخل الـــOAS ، يقرأ في كتاب Goutalier Regine ، L`OAS in Oranie:.أطروحة من الدرجة الثالثة، إيكس بروفانس. القسم الثاني، ص: 431-433.

243 – لم تكن الهيئة العليا، في الجزائر، التي يديرها الجنرال سالان، يعاونه في ذلك J.J. Susini و Jean Ferrandi، متبوعة أو مطاعة دوماً من قبل أولئك المشرفين على عمل الـــ OAS في وهران (Jouhaud)) أو في قسنطينة (Chateau- Jobert). انظر في كتاب هذا الأخير: Feux et lumiere sur ma trace. كتاب ذكر سابقاً، ص:280-288. ثم إن التنافس أوضح مع مجموعة مدريد التي كان يقودها لاشروا وأرغو، وArgaud وLacheroy. أما في فرنسا فإن منظمة الـــOAS في المتروبول التي كان يديرها الكابتن (النقيب) Sergent ، فإنها كانت تعاني من صعوبة القياد Andre Canal الذي يدعي أنه خاضع مباشرة لأوامر الجنرال سالان. وحول هذه الاختلافات الداخلية انظر الـــ OAS تتكلم وانظر Susini، ايف كورير، مصادر سبق ذكرها.

244 – كانت بيانات الـــ O.A.S تبدأ هكذا: إن آخر ساعة لفرنسا في الجزائر هي آخر ساعة لفرنسا في العالم، وآخر ساعة للغرب" أنظر النص لدى إيف كورير في الكتاب المذكور سابقاً: نيران اليأس.ص:234

245 – إن فقدان المنظور ينعكس هنا في الموقف المتردد لدى رئيس الـــOAS الموصوف بشيء من الدعابة في الـــ Journal de marche لجان فراندي J.Ferrandi: بعنوان: L' OAS و: 600 يوم مع سالان وقد ذكر هذا الكتاب سابقاً.

246 – وكان الجنرال سالان قبل اعتقاله الذي تم في 1962/4/20، قد أنشأ المجلس الوطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر (CNRFA) كما أنشأ مثل هذا المجلس في فرنسا يوم 3/13 وقد قام على إدارته فيما بعد جورج بيدو الذي أنشأ لجنة تنفيذية في شهر مايو في روما، لهذا المجلس. أنظر الوثائق المنشورة "في الـــ OAS تتكلم". وقد سبق ذكر هذا الكتاب. ص:267-282. وكذلك أنظر Morland , Barange, Marting في كتابهم: Histoire de L`Organisation de L`armee secrete. وقد سبق ذكره، ص:433 وما بعدها.

247 – ويكفي أن نتصفح الجرائد اليومية لذلك العهد، لكي نقدر مدى التخريب والعدوان الذي قام بهما جماعة الـــOAS. ولقد قام مدير شرطة الجزائر قديماً، السيد Vitalis Cros ، بمقارنة عدوانات جبهة التحرير من عام 1955 حتى عام 1962، والتي ارتكبتها عصابات الـــOAS.خلال ستة أشهر وخلص من المقارنة إلى التفوق العددي لهذه الأخيرة. أنظر كتابه: زمن العنف Paris , Presses de La cite : 1971، ص: 205

248 – بأمل إثارة رد الفعل المعاكس للشعب المسلم الذي قد يرد على الإثارات والازعاجات، مما يؤدي إلى تدخل الجيش، ويفسد اتفاقات وقف إطلاق النار. أنظر حول هذه النقطة Ferrandi Jean: 600 يوم مع سالان والـــOAS ، كتاب ذكر سابقاً، ص265.

249 – جواباً على إعلان وقف إطلاق النار، قامت الـــOAS يوم 3/22 بتحويل حي باب الواد إلى مخبأ حرمته على الجيش. وكان على هذا أن يقوم بهجوم يكلفه ضحايا كثيرة لكي يخترق معبد الجزائر الفرنسية، ويزيح قناصة OAS . أنظر ايف كوريير، نيران اليأس، ص:564–570.

250 – الذي كلف الأوروبيين الذين جاءوا يعلنون تضامنهم مع "المحاصرين" في باب الواد، 50 قتيلاً وما يقرب من 200 جريح. أنظر إيف كوريير في كتابه المذكور سابقاً، ص: 571–583.

251 – حول هذه المقاومة، وتمزقها السريع أنظر Israel Gerard في كتابه Le dernier jour de l'Algerie Francaise باريس. لافون، 1972، ص: 126–140.

252 – أنظر: Goutalier Regine: الـــ OAS في وهران، مصدر ذكر سابقاً.

253 – إن الـــMPC حركة من أجل التعاون أنشأها Jacques Dauer وأدارها في الجزائر السيد Lucien Bitterlin. وقد قامت بصراع في منتهى البسالة ضد الـــ OAS. أنظر حول هذه الحركة ونشاطها، كتاب إيف كوريير السابق الذكر. ص: 487 وما بعدها. واقرأ كذلك شهادة Bitterlin L. المباشرة في كتابه Histoire des Barbouzes باريس. منشورات Palais-Royal 1972،271ص. وأنظر أيضاً Curutchet Jean- Marie في "OAS- CNR: Le chant du cygne": في الـــH.M ، العدد 369 ، 1973/12/31، ص: 3196–3198.

254 – وهذا هو العنوان الذي اختاره Anne Loesch، لكي تروي عمل الطالب النشيط Jean Sarradet داخل منظمة الـــ OAS ،أنظر Loesch.A: الحقيبة والكفن أو النعش. باريس،بلون، 1963،269ص.

255 – إن كلمة متحرر ملتبسة بدرجة مناسبة، وتشتمل على مجموعة من المواقف تمضي من الموقف الأبوي لتصل إلى الالتزام المناهض للاستعمار، مروراً بالإنسانية المسيحية. وقد قدم عنها تحليل نقدي من قبل. Colette et Francis Jeanson في كتابهما: الجزائر خارج القانون. ص 239–244.

256 – وهي مجلة ظهرت لمدة قصيرة صدرت خلالها ثلاثة أعداد من عام 1950 إلى عام 1951

257 – وقد حلت محل المجلة الأولى عام 1954، وظلت تعيش حتى عام 1956. وكانت أول الأمر تظهر مرتين في السنة، ثم ظهرت ثلاث مرات. وقد أصدرت خمسة أعداد بسيطة، ثم عددين مزدوجين، وهذان الأخيران (اللذان صدر أولهما في ديسمبر 1955، والثاني في صيف 1956) سيعاد طبعهما على يد جبهة التحرير، ووُزعا على نطاق واسع. وهما تحتويان في الحقيقة على الوثائق الأساسية التي تعرض أطروحات جبهة التحرير، خلال السنوات 1955–1956.

258 – وقد رُفع إلى مرتبة الكاردينال في يناير 1965.

259 – Andre Noziere، المسيحيون في الحرب. كتاب ذكر سابقاً. ص: 206 وانظر Perennes Jean Jacques: مسيحيون في الجزائر.باريس. Centre Lebret 1977 ،ص: 17–18.

260 – أنظر Nozlere Andre، في كتابه المذكور سابقاً، ص: 216–227 (Berenguer (Abbe Alfred في كتابه Un Cure d'Algerie en Amerique Latine. الجزائر SNED، 261 ص.

261 – وتكتب المجاهد. في عددها الـــ 34، تاريخ 1958/12/24 ما يلي:"إن الذي كان مستهدفاً، هو الجزائري، أو فئة خاصة من المناضلين الجزائريين، الصعب على الاحتمال، وعلى التقبل، وعلى الفهم، بالنسبة

للاستعمار، لأنها تكذب، من الأساس، أسطورة التمرد" المتعصب العربي – الإسلامي، التي ترى الجزائري، الوطني الجزائري، من أصول أوروبية.

262 – وحول هذه الفترة، أنظر:

R. Barderot, Malaventure en Algérie avec le général Paris de Bollardière, باريس بلون 1957، 241ص. وشهادة الجنرال باريس دي بولاديير.

Bataille d'Alger, Bataille de l'homme, Paris, Deselee de Brouwer, 1972, ص 167.

263 – ولنذكر بشكل خاص موقف الجنرال Billote والشهادة المشمئزة للسيد Jules Roy، Colonel et pied noir ، في كتابه "حرب الجزائر"، باريس ، جوليار 1960، 216ص.

264 – Nora Pierre. فرنسيو الجزائر. كتابه المشار إليه، ص:75

265 – أنظر فانون: السنة الخامسة للجمهورية الجزائرية. باريس، ماسبيرو 1959، ص:141–178

266 – ولا ينجو آلبير كامو من هذا المنطق عندما يكتب:" يجب اعتبار المطالبة بالاستقلال الوطني، إلى حد ما، كمظهر لهذه الإمبريالية العربية التي تطمح مصر بالاعتماد على قوتها، أن تكون على رأسها. والتي تستخدمها، في الوقت الحاضر، روسيا، لغاياتها في الاستراتيجية المناهضة للغرب" Chronique Algérienne, Paris, Gallimard 1958, p.203.

الفصـــل الثاني

عنـــف المستعمَر

إنه الملجأ الأخير. بل هو العمل النهائي الذي وُلد من إخفاق كل المحاولات السلمية المنطوية في الإطار الشرعي المفروض من قبل الدولة المستعمِرة. وحقاً فقد كانت هناك معارك النضال المسلّح ضد العدوّ الغازي، لدى الاستيلاء على الجزائر. ولكن هذه المعارك مختلفة عن تلك التي قامت عام 1954، ثم إن الفرق التاريخي لا يقتصر على فرق هذا التاريخ فقط: بل هو تاريخ قرن كامل قاوم خلالها الشعب الجزائري بمختلف عناصره الاجتماعية، وخلال كل أجياله، مقاومة عنيفة، واضطر في الوقت نفسه إلى التوقف أمام تلك المحاولة الكبيرة التي أرادت تجريده من كل شيء، لحساب الاستعمار؛ أي تجريده من الأرض، وتجريد الناس مما يملكون.

إن هـــذا القرن الذي حاول فيه النظام الاستعماري انتزاع كل شيء من الجزائر لنفسه هو الـــذي يُبرز الفرق بين معارك عبد القادر وبومعزة والمقراني[1]... والمعركة التي قامت بها جبهة الـــتحرير. ولم يكـــن موضـــوع المعركة هو الأرض وحدها فقط، بل شيئاً أوسع من ذلك: هو الـــتراث الاقتصـــادي والثقافي معاً الذي يشكل مجال ومكان ظهور الأمة التي حملت السلاح. ولهـــذا كان العنف الذي بدأ يوم أول نوفمبر 1954، يشكل بالنسبة لتاريخ الوطنية الجزائرية، آخـــر مـــلجأ، وهـــو نهايـــة مســـيرة طويلة في الصحراء، امتلأت بأوهام إصلاحية وهزائم، ومصـــالحات، بـــل وحتى بالتواطؤات[2]. كان للعنف آنئذ سمة الضرورة، وأكثر من ذلك، سمة الضـــرورة الحياتية التي يطرح فيها السؤال عن الوجود أو اللا وجود. ولنذكر بأن أول نوفمبر 1954 يقـــع في المرحلة الهابطة من الحركة الوطنية الجزائرية. ففي عام 1950، قضي على شبكة التنظـــيمات الخاصـــة: وعام 1951 سقطت تجربة العمل الانتخابي، بعد التزييف الذي قامت به الإدارة الاســـتعمارية، وعـــام 1953 قامـــت أزمة الـــ MTLD، وزهد الكثيرون من صفوف الـــ UDMA: وكانت التوقعات يومئذ من أسوأ ما يمكن بالنسبة للمناضلين الوطنيين. ولم يبق عـــندئذ إلا الخضـــوع لحتمية عبودية تحمل علامة القدر الذي حلّت به اللعنة أو الانطلاق في المغامرة الثورية : إن المستعمَرلا يملك شيئاً يحزنه ضياعه، وأمامه كل شيء ليربحه.

ولقد قال ذلك بيان أول نوفمبر 1954، وقاله صراحة وهو يرسم الصورة القائمة لوضع يائس: "... إن حركتنا الوطنية التي سحقتها سنوات من الجمود، وساء توجيهها، لفقدانها دعم الرأي العام الشعبي الذي لابدّ منه، وتجاوزتها الأحداث، تنحلّ على أكبر سرور من الاستعمار الذي يعتقد أنه ربح أكبر نصر في نضاله ضد الطليعة الجزائرية. والساعة الآن رهيبة"[3].

إن الساعة لرهيبة! إذ يصبح العنف هو الأمل الوحيد في وضع مسدود. وعلى الرغم من أنه نشأ عن هذا الوضع، فأنه لا يقوم مع ذلك على ردّ فعل يائس، ولكنه مُوَجّة بالحرص على النجع الذي يشكل في آن واحد قوته المادية والأخلاقية. والواقع، أن العنف من الوجهة الأخلاقية، مهما يكن رأي سبتمبر Ellul في ذلك[4]، وعنف المستعمَر بشكل خاص، لا يستمد إيجابيته من مشروع التحرير الذي يتابَعُ تنفيذه فقط، بل كذلك من قدرته على الوصول إلى النصر، ذلك إن الاعتماد على العنف أمر أخطر من أن ندعه للعفوية وحدها. وما القول "إن الساعة لرهيبة " ليدل فقط على خطورة الموقف، بل يدل كذلك على الاختيار المقرّر. ولا يمكن للعنف الثوري حقاً، أن يسمح لنفسه بالمجانية الدامية للتمرّد والعمل الفوضوي، إذ لا ينبغي للموتى وللآلام التي يسببها (العنف) أن تكون بلا جدوى. بل إن الحرص الأول فيه، هو النجع. ذلك أن خطر الموت يجب أن يرافق الأمل المعقول في النصر، ان لم يكن بالقناعة التامة بأنه قادم.

وبهذه المناسبة، فان العنف الثوري لا ينشأ عن الحيوية السوريليه، بمقدار ما ينشأ عن ممارسةٍ واعيةٍ وعقلانية تكون فيها " الذاتية " محكومة إلى الحدّ الأعلى بالسيطرة على وسائل العنف. وهكذا فإن الغاية لا تبرّر الوسيلة، بل إنها تفيدُ في تحديد اختيار الوسائل. وإنما ينكشف التبريرُ الحق في الممارسة، بمقدار مالا تكون الوسائل قد شوّهت الغاية المطلوبة، لتصبح هي نفسها الغاية. والغاية هي في الوقت نفسه أولى وأخيرة، بالنسبة إلى الوسائل. وهي أولى من حيث أنها حرص على التبرير، وإسباغٌ للشرعية على الوسائل المستخدَمة. إلا أنها أخيرة لأنها تشكل تتويج الفعل الذي يقوم به، وهي النتيجة المتوخاة. وهكذا فان المهمّ ألا نذهل عن هذه العلاقة بين الوسيلة والغاية، وألا ندرس كلاً منهما على حدة بذمامة من النوع الرديء، وأخيراً فإنه يجب أن ننظر إلى كلية الغاية للسيرورة الثورية (أن ننظر إلى غاية الثورة بكاملها).

على العمل المقاوم لهذا العنف، دور العنف المضادّ ؛ أي أنه عنفٌ غايته حذف العنف الأول، أي "حالة العنف ". ومن هذه الناحية، فإن النفي الذي يقوم به العنف الثوري هو شيء جذري، لأنه يريد في آن واحد، أن يقضي على العنف القمعي، وعلى عنفه هو معاً، أو إنه، بحكم ذلك، محمول بهذا العقل اليائس" كما يتحدث عنه السيد Barreiro الذي يوضح ذلك بقوله:" إن العنف الثوري، بناءاً على ذلك، هو عنف مقرّر ومحسوب، مع كل الخطورة المأسوية التي يقتضيها. وبهذا فقط، نستطيع أن نفهم العنف كوسيط فعلي وكطريق إلى التحرير، بالنسبة للمضطَهدين، وبهذا فقط، تستطيع السيرورة التي تشتمل على تطبيق القوة والتي تعدّ من بين إمكانياتها، إمكانية القتل، أن تكتسب بالتدريج أخلاقية من نوع ما ... إن هذه الحالة هي الوحيدة التي يكون فيها العنف مقبولاً، بمقدار ما يصبح ممارسة سياسية".[5]

وحقاً فإن العنف الذي يأخذ على عاتقه مشروعاً من مشاريع التحرير، والذي هو ممارسة سياسية، يصبح محرك الثورة الفعلية. وبحكم ذلك فإنه جمعي ومنظّم. وهو جمعي لأنه يحقق تجنيد أو تعبئة الكتلة المضطَهدة، بكل عناصرها الاجتماعية، وهو منظّم، لأنه يريد أن يكون ناجعاً ومراقباً.

القسم الأول : العنف الجمعي

وخلافاً لعنف المستعمِر الذي يتمّ في العزلة، فإن عنفَ المستعمَر يبدأ بهذه العزلة: إذ تقوم جماعة صغيرة في العدد، ومجهزة تجهيزاً بسيطاً، بقلب نفسها إلى جماعة مناضلين، في أول نوفمبر 1954، وتنطلق إلى المغامرة الثورية. وهي مغامرة، لأن الخطر والمراهنة فيها كبيران: فالجماعة الصغيرة المسلّحة ببنادق صغيرة، وبنادق صيد قديمة، تجابه جيشاً كبير العدد، حسن التجهيز: أي أن داوود يجابه غولياث ! وهي مغامرة ثورية لأن عمل هذه المجموعة الصغيرة ينطوي في إطار حركة تحرير جمعية. لكن انقضاء سبع سنوات من الصراع المسلّح سيحوِّل هذه العزلة إلى تواصلٍ يُوسّعُ المجموعة الصغيرة، ويعطيها أبعاد شعبها، أي أبعاد شعب كامل يحمل السلاح.

وقبل ذلك بكثير، كانت العزلة أكبر وأكبر، لأن عنف المستعمر كان يتظاهر، بشكل خاص، من خلال ردود فعل ذاتية وفردية. ولقد وصف "فانون" هذا الهروب اللا عقلاني من حقيقة قمعية، مفروضة من قبل النظام الكولونيالي، بإنه هروبٌ يجد ملجأً له في الأحلام والأساطير، ويفرض صوراً من سلوك الاجتناب، ويثير الخلافات القبلية أو ما هو من نوعها[6]. إن هذا العنف الفردي ليدل في الواقع على العنف الملازم للنظام الاستعماري. فهو احتجاج

وردّ فعل متمرد على موقف غير معقول، ولا مهرب منه، وفيه يتخبط المستعمَر الذي يشعر بأنه إنسان هامشي في المجتمع الكولونيالي. وفي الواقع، فإن ردود الفعل العنيفة والفردية التي يقوم بها المستعمَر، لتدلّ، من الوجهة الذاتية على وضع علي من الهامشية القائمة داخل المجتمع الكولونيالي: إنه مجتمع ينشئ كتلة ضخمة من المنسيين والمتروكين لتكملة الحساب.

ولكن تأزف أخيراً ساعة الغضب المعقول، ويصبح العنف ضرورة منذ أن نقرر وضعَ حدّ له من حيث هو قدر أو مصير، ولكن لا بصورة فردية، بل بصورة جمعية، أي أن نضع له حداً بالتسامي فوق العاطفة العدائية لجعلها قصداً عدائياً. فالعنف الجمعي لا يقتل أشخاصاً، بل يقتل رموزاً. وهو يحاول القضاء على المستعمِر من حيث هو مُمثّلٌ لنظام قمعي، كما يحاول القضاء على المستعمَر في الوقت نفسه، من حيث هو فرد خاضع للعبودية. وليس الموت المادي بالغاية النهائية للعنف الجمعي للمستعمرين، بل هو مجرد ضريبة تدفع للقضاء على استحالة وجودية؛ هي القضاء على اللاوجود. وهكذا فإن العنف الذي يقتل، يصبح عنفاً يهب الحياة، ويلد، إنه انتوفانيا. وهو يحقق الجدلية الهيجلية بين السيد والعبد. وعندما يحمل المستعمَر السلاح يخلق نفسه، لأنه يخلق تاريخه الخاص، وينشئ قدره عندما يصبح كائناً تاريخياً. وهكذا فإن العنف الجمعي يفسح المجال للقيام بعملين: عمل خارجي ضد المستعمِر وآخر داخلي يهدف إلى تحويل أو تغيير المستعمَر.

1- العنف الخارجي

إن العنف الجمعي لا يستهدف أبداً عدواً فردياً. ولم يعد المستعمِر فرداً يثير الخوف، أو الغيرة، أو البغضاء، بل يصبح ممثلاً لمجموعة اجتماعية، وأكثر من ذلك، لنظام سيقوم ضدّه العنف الجمعي، وكما يلاحظ السيد Bourdieu : فإن ما يستغرب، هو أن للقصد العدائي في هذه الحرب شيئاً من التجريد. فهذه الحرب غير موجّهة في قصدها العدائي، ضد أشخاص بذاتهم. بل هي موجهة ضد نظام، هو النظام الاستعماري".[7]

وبحكم ذلك فإن بيانات جبهة التحرير ومقالات المجاهد تثير دوماً قضية الاستعمار، أكثر مما تثير قضية هذا الفرد أو ذاك. وهكذا فإنها منذ بيان أول أكتوبر 1954، أوضحت أن " عملنا مُوجَّه فقط ضد الاستعمار"، العدوّ الوحيد العنيد والأعمى، الذي أبى دوماً أن يمنح أدنى الحرية بأكثر الوسائل سلمية.[8] ومن جهة أخرى فإن البرنامج السياسي لمؤتمر الصومام Soummam،

في الفصل الذي عنوانه "لماذا نحارب"، يُصرّح قائلاً : "إن للثورة الجزائرية مهمة تاريخية، هي القضاء بصورة نهائية، على النظام الاستعماري البغيض المنحط، العائق ضد التقدم والسلام".[9] ويمكننا أن نقرأ أيضاً في مقال المجاهد الذي عنوانه: "لماذا نحارب" هذا المقطع: "إننا نحارب نظاماً استعمارياً متخلفاً ومهيمناً، ومجرداً للإنسان من وطنه ووطنيته".[10]

ويمكن أن نعدّد الأمثلة. فللعدو بعد الآن اسم هو الاستعمار، و الإمبريالية، وفرنسا. وهو في الوقت نفسه مجرّد ومشخّص. أما أنه مجّرد، فلأنه يدل على الهدف الذي ينبغي أن نصيبه، ويُحدّد بدقة مجال عمله. وليست الجدة في تسمية الاستعمار بالعدو الأساسي الذي يجب أن نحاربه (إذ أن الوطنية الجزائرية خلال مرحلتها الشرعية الطويلة لم تنقطع عن فعل ذلك) بمقدار ما هي في تحديد هذا الهدف للعنف. إذ أن هذا يصبح حقاً وسيلة سياسية. وهو عندئذ أفضل تأكيد على جملة Clausewitz التي يمكن أن تقلب بالصورة التالية: "إن الحرب هي متابعة السياسة، بوسائل أخرى ... سياسية" منها العنف.

إن هذا العنف في مختلف مظاهره (كالتخريب، والعدوان، والإضراب، والتظاهر) هو لغة. وحوار الأسلحة هو الذي يفرض المستعمَر، الذي طالما هُمشّ، كطرف في الخطاب:" فلقد أصبح البارود قافية للأغاني التي نغنيها على صوت الرشاش، إذ ما أكثر ما احتقرت أحاديثنا " على ما يقول النشيد الوطني "قسماً".

فلنسأل هذه اللغة، ولنكن منتبهين لإشاراتها: فالهجوم الكبير يوم 1955/8/20 في منطقة قسنطينة ، هو الذي يشير في آن واحد،إلى ذكرى نفي ملك المغرب (كعلامة على اتساع مجال المعركة إلى المغرب كله) وتجذير العنف. أما الهجمات بالقنبلة اليدوية التي انطلقت في الجزائر عام 1956 فإنها جواب على إعدام أول مناضلي جبهة التحرير، المحكوم عليهم بالإعدام، وجواب على عدوان العناصر الفرنسية النشيطة، في شارع Thebes .[11] ولنشر إلى المظاهرات والهجمات السياسية والعسكرية التي كانت تتوافق دورياً مع دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعندما حمل المستعمَر السلاح اتخذ العالم كشاهد. فأرغم المستعمِر على الاعتراف به. وكان بيان أول نوفمبر 1954، يمتدح الصراع المسلّح ويدعو إليه، لكنه يفتح المجال للمفاوضة[12]. ولئن كان بدء المفاوضات قد جُرِّب خلال السنوات 1956-1957[13] وخاب، فإن

جبهة التحرير كانت ستقيد بمبدأ البيان السياسي لمؤتمر الصومام:" إن المفاوضات تتبع النضال إلى أقصى مدى، ضد عدو لا يرحم، ولا تسبقه"[14].

وترى جبهة التحرير أن المستعمِر الذي استقر بالقوة، لا يمكن أن يزاح إلا بالقوة. وهذا ما يقوله "فانون" الذي استوحى تحليلاته للعنف من المثل الجزائري:" إن الاستعمار ليس مكنة للتفكير، إنه ليس جسداً زُوِّد بالعقل. إنه العنف في الحالة الطبيعية ولا يمكنه أن ينحني إلا لعنف أكبر"[15]. وما عنف المستعمَر إلا ردٌّ على هذا العنف الأول:" فعلى الإرهاب السياسي والعسكري الذي فرضه علينا الاستعمار، نردّ نحن بالحرب الثورية. ذلك أن تهدئة "القلوب والعقول" التي سُلمت بكل حرية، للجنود الفرنسيين، عبرّت عن نفسها، في الواقع، بالقضاء المنسق على الشعب المدني" [16]. .

وحقاً فإن الشعب هو الذي يُراهَنُ عليه في المعركة، وهو الذي يؤلف القوة الأساسية لحركة التحرير الوطني. وفي هذا السياق، فإن تحليلات أنجلز للعنف، إن لم تبد خاطئة تماماً، فإنها على الأقل،مبسَّطة أكثر مما يجب[17] حتى عندما تعترف بأهمية العنصر الإنساني، والوسائل النوعية للعنف:" فكل تنظيم لمعارك الجيوش، وطرائقها، وبالتالي فإن النصر والهزيمة، تبدو تابعة للشروط المادية، أي الاقتصادية، وللعنصر الإنساني وعنصر السلاح، وإذن فهي تابعة لنوع الشعب وكمه، بمقدار ما هي تابعة للتكنيك[18].

فالغيريللا (أو حرب العصابات) هي تكنيك الفقير، ولقد برهنت على نجحها الرهيب بدءاً من المقاومة الإسبانية لجيش نابليون، وانتهاءاً بتجربة الأنصار الصينين والفيتاميين. ثم إن نضال التحرير الوطني في الجزائر يؤكد ذلك. وتشير صحيفة جبهة التحرير، بهذه المناسبة، قائلة ": كان تفوق السلاح، قبل الآن، يلعب دوراً حاسما في النصر.أما اليوم، فان النصر هو نصيب القوى التي تتمتع بتأييد الطبقات الشعبية الواسعة، حتى ولو كانت هذه القوى لا تملك ألا قوة عسكرية محدودة"

وكان الموقف في الجزائر يتميّز بخصائص حربٍ ثورية، تتمتع فيها جبهة التحرير بالدعم الواسع للشعب الجزائري كله، وكان النظام الاستعماري غير قادر على البقاء إلا على صورة جيش احتلال معزول" [19].

وتدل تجربة نضال التحرير الوطني، على أن عنف المستعمَر لا يهدف إطلاقاً للحصول على نصر عسكري. وفضلاً عن ذلك، فإن الاتجاه عام 1956، 1957 إلى الإعلاء من شأن العمل

العسكري، والبحث عن نصر سريع وكامل، على الأرض، على مثال "ديان بيان فو"، سرعان ما أهمل، بعد الإخفاق الذي أصاب جيش التحرير عندما حاول أن يواجه العدو بكتائب ثقيلة السلاح. وقد فرض إخفاق هذه التجربة، تلك العودة إلى مفهومٍ للنضال اكثر انسجاماً مع مبادئ حرب العصابات (أو الغيريللا)[20]. ولهذا فان القناعة العميقة التي استقرت في نفوس ضباط عددٍ كبيرٍ من العسكريين والضباط الفرنسيين، بأنهم أحرزوا نصراً عسكرياً على الأرض لا تشير إلا إلى جهل[21] هؤلاء بحقيقة النضال الذي يخوضه الأنصار، وتقوده جبهة التحرير وجيش التحرير. فالأرض الأساسية التي ينبغي غزوها، ليست الأرض المادية، ولا الوديان، ولا الجبال، ولا الهضاب، بل التي تعطي للأرض والوديان والجبال والهضاب، بعدها الإنساني: أي الشعب. وهذه الأرض هي التي حرص عليها رجال جبهة التحرير، ونجحوا في كسبها.

ولنذكر بهذه المناسبة كلمة المجاهد التي تقول إن ثورة أول نوفمبر 1954، "كانت تختلف عن كل المحاولات التي قامت حتى ذلك الحين. فعلى حين أن تمردات الماضي كانت تهدف إلى تعبئة الجميع، وتبحث عن الصدامات الحاسمة مع الخصم، فإن تمرد أول نوفمبر، ترجم بدخول مجموعات صغيرة في الحركة، أي بدخول رجال عصابات كان ما يهدفون إليه بالدرجة الأولى، هو تنظيم الشعب، وإشاعة شعارات وطنية. وكانت هذه المجموعات تقوم بكمائن ناجحة، وصدامات سريعة، وأعمال سطو ذات قيمة، لكن عملها الأساسي، إنما كان يقوم على إنشاء بنى تنظيمية لجبهة التحرير ".[22]

فالعنف هنا أمر توضيحي، وهو يقوم بدور الكشف عن الحقيقة العميقة للنظام الكولونيالي، إنه لا يهدف إلى هزيمة جيش الاحتلال، ولا الحصول على استسلامه، بل إنه يقوم بوظيفة الإثارة. فهو يثير، بالفوضى التي ينشرها، سيرورة قمع السلطة الكولونيالية التي تبدو حينئذ في حقيقتها القمعية[23]. وهكذا فإن العنف الثوري يُنمّي لدى الجماهير، بهذه الصورة، وعياً واضحاً بصورة العنف الأساسية للنظام الكولونيالي. إنه يجب أن نحرق، كل شيء بل وأن نحرق أنفسنا لكي نضيء الطريق أمامنا ! وتؤكد صحيفة جبهة التحرير هذا كله بقولها: " أن الأهمية التاريخية للنضال المسلّح لا يقوم فقط على الإمكانية التي أصبح الشعب يملكها منذ الآن، للوقوف عسكرياً في وجه القوى المستعمرة، بل تقوم أيضا على أنها زادت خطورة التناقضات في المجتمع الكولونيالي وأدّت إلى تفجيرها المتزايد. إن النضال المسلّح قد ردّ للشعب وعيه لقوته وزاد كراهيته للاستعمار و كل صور القمع والاضطهاد "[24].

وعندما تنفي حركة التحرير النظام الاستعماري، والقوانين التي يفرضها، فإنها بالضرورة تضع نفسها خارج القانون. فالمناضل السرّي، والإرهابي، ورجل المقاومة، يعملون في دائرة اللاشرعية القانونية ويجلبون لأنفسهم قمعاً قاسياً بشكل خاص. إلا أن سرعة حركتهم، والصفة اللامنتظمة لعملهم، والسرية التي يعملون ضمنها، تنشر اضطراب الأمن في كل مكان وتثير بحكم ذلك قمعاً لا تمييز فيه، يتناول عدداً أكبر فأكبر من البريئين ويزيد، بالمقابل، خطورة الانشطار الثنائي القائم بين الطائفتين. وفي هذا الوضع، فإنه ما من فرنسيٍ، يشعر عملياً أنه آمن، وبالعكس: فإن كلّ مسلمٍ يصبح مشبوهًا. ولا تكون " الشبهة على ما يريده القانون، مجال براءة، بل مجال اتهام"[25]. وعندئذ يقوم التتابع الذي يصل بين الرعب – والقمع – و التخريب " أي ذلك التتابع الذي تصفه السيدة Germaine Tillon، بقلق، والذي حاولت عبثاً أن تضع له حداً [26]. وهذه السيرورة هي التي تبرز "تصاعد التطرف" في الصراع الذي يتجابه فيه المستعمِر والمستعمَر : غير أن عدم التناسب في الوسائل التي يملكها الطرفان[27] تهب عنف المستعمر الذي لا تمييز فيه، حدود المذبحة. وبالتالي فإنه يعمل عندئذ ضدّ السلطة الكولونيالية.

ذلك انه عندما يكثر عدد البريئين المعاقبين، فإن عدم المشاركة لا تعود تظهر كحماية أو كدفاع عن النفس. فالعناصر الناشطة في الجزائر لم تعد تجد عناءاً في تطوّع المحاربين، منذ أن أصبحت مخاطر العمل المجرم قانونياً، غير مختلفة جوهرياً عن مخاطر اللامشاركة، البريئة قانونياً[28]. وهكذا فان العمل القمعي الذي ينقاد لقاعدة " المسؤولية الجمعية "[29] يسرّع احتياز الوعي، والتزام أكبر عدد بنضال التحرير الوطني. فكل إنسان يشعر مباشرة أنه معني، وتصبح المسؤولية عندئذ جمعية فعلاً.[30]

ويحاول عنف المستعمَر، بصفته التحريضية أو المثيرة، أن يرغم النظام الاستعماري، على أن يقدّم نفسه كأسوأ وجه للقمع، وتكملة صورته الشيطانية، تجاه الوعي الوطني الذي يتعزز ويتجذر على مدى حملات التفتيش، والاعتقالات، والأحكام الصادرة عن المحاكم، والاعدامات. وتسود الثنائية في هذا الوعي وتقضي على الوهم العاطفي الذي يتصل" بفكرة ما عن فرنسا": إذ أن الجنرال ماسو سيقتل فولتير في نظر المثقف المتغرب، والأب Delarue [31] سيبعثُ من جديد، في نظر الشيخ[32] " ذكرى الحروب الصليبية. ولكن رجل الدرك، وحارس الحقول المعروفين منذ زمن طويل، لا يكونان في نظر الفلاح الأمّي، إلا أكثر تسلحاً.

وفي هذا السياق ستنغلق السلطة الاستعمارية على نفسها في "وضع مفخّخ" لا تملك أن تخرج منه: وهكذا فإنها لا تستطيع تعزيز القمع، من دون أن تغامر بتعزيز صفوف حركة التحرير الوطني. ومن جهة أخرى، فإنها لا تستطيع أن توافق على القيام بإصلاحات من دون أن ترى " ليبراليته " قد أوِّلت كنوع من الضعف، أو تنازلاً انتُزعَ منها بالقوة ؛ أي بدون أن تشجِّع على متابعة النضال المسلَّح. وكما أنها لا تستطيع الاحتفاظ بانقسام الطائفتين، عن طريق الدائرة الثنائية، من غير أن تُتهم بالتمييز الطائفي، وعدم المساواة؛ فكذلك لا تستطيع الدعوة إلى الاندماج[33] من غير أن تُتهم بأنها تريدُ تمثّل الشعب الخاضع لسلطتها، ومحاولة انتزاع شخصيته منه. ويمكن أن نشير إلى تناقضات أخرى، أهمها، في أغلب الظن، أن ينظر رسمياً إلى العمليات التي تتم في الجزائر، كما لو أنها تتعلق "بحفظ الأمن" وإعادة النظام إلى نصابه، في حين أنها تقوم فعلاً بجهد حربي حقيقي، تُجند فيه 800.000 رجل ؛ مما يؤدي إلى الاعتراف بوجود حالة حرب، إن لم يكن بصورة قانونية، فبصورة فعلية[34]. ويصبح المتمرد حينئذ "محاوراً". وبعد أن لوحق كرجل خارج على القانون، نراه الآن يكتسب، لكثرة ما ناضل وصبر، حقّ الاعتراف به، وتُوِّج بالجلوس على مائدة المفاوضات. وكان على جبهة التحرير، لكي تصل إلى هذا كله، أن تستمر، وأن تغزو المكان والزمان، وأن تعبىء الجماهير، وأن لا تؤثر في الخصم وحده بل في نفسها أيضاً.

2- العنف الداخلي

إن معركة التحرير الوطني "جهاد". إنها حرب نقوم بها ضد الآخرين وضد أنفسنا أيضاً، ضدّ العدوّ الخارجي، وكذلك ضدّ العدو الداخلي،أي ضدّ نقائصنا الذاتية، ونقاط ضعفنا الشخصية. وإذا رُدّ "الجهاد" إلى أهم ما فيه، فإنه لا يعني شيئاً آخر غير أنه ظاهرة دينامية من الدفاع عن النفس بغية صيانةِ أو استعادة تراث من القيم العليا والضرورية للفرد والمدنية. وهو أيضاً إرادة التكامل باستمرار في كل المجالات"[35]. وأخيراً فإنه محاولة جمعية لردّ الاعتبار الفردي والوطني.

والأمر كذلك، أولاً، في تحويل العنف الفردي والفوضوي، إلى عنفٍ جمعي ومنظّم، إذ لم يعد الأمر، بعد الآن، أن نناضل ضد طواحين الهواء أو نفرّغ العدوانية الفردية في معركة مشبوهة تتصل بالإجرام أكثر مما تتصل بالعمل السياسي.

وأفضل إيضاح لهذا التحوّل، هو بلا ريب، ضمّ الهامشيين ورجال" الوسط" إلى إطار جبهة التحرير. ولقد ظهر ذلك في تطهير قصبة الجزائر من لصوصها، وردّ الاعتبار إلى عدد كبير من "المهملين" ومن هم تحت طبقة البروليتاريا، الذين رُبوّا في مدرسة الشقاء والضربات القاسية. وتشتمل قائمة شهداء الثورة الجزائرية على أسماء في مثل روعة Ali la- Pointe- Ali أو Petit Maroc أو bleus Z'yeux أو سعيد تواتي، الأشج... كل هؤلاء الأخوة للـ Ravachol، و Bonnot و Raymond-la-science [36]، الذين يصفهم أوزغّان Ouzegane بموهبته الفذة.

ويصبحُ العنف بعد الآن عملاً سياسياً يتعهّده عدد أكبر فأكبر من هؤلاء المحرومين. وبذلك فإن العنف قد تحوّل من سلاحٍ مطلق للفقر، إلى قدرة خلاقة لطريقة ثورية — هي حرب العصابات — تمّت بخلطها النضال السياسي والنضال المسلّح، ومَحَت ذلك البعد بين مشروع ثوري، وبين الثورة في حالة الفعل"[37]. وعلى ذلك فإن العنف يتحدّد آنئذ بالمشروع الثوري.

إنه ينمّي عملية التوليد الثورية التي تضع شعباً بكامله في مدرسة النضال. والمدرسة هنا هي في كل مكان، بالمعنى الخاص لهذه الكلمة: فهي في السجون حيث يتحقق التسييس العنيف، ويبلغُ المجرم- ضد الحق العام- مرتبة الوعي السياسي، بمشاركته اليومية للمناضلين. والمدرسة موجودة بين رجال المقاومة حيث يشرح المفوّض السياسي للفلاح معنى العمل الوطني. وهي موجودة في معسكرات اللاجئين على الحدود الشرقية والغربية حيث يهجي الكبار والصغار حروف الألفباء الأولى، والكلمات الأولى، التي تهب مشاعر التمرد الغامضة، مقاييسِ التفكير السياسي. بل هي موجودة في الشارع، وفي المدينة، حيث يصبح العنف أداة التضامن من أجل محاولةٍ مشتركة للتحرير، وحيث يتعلّم الإنسان يومياً وبصورة مؤلمة فضائل قوة الاحتمال، والعزم، والصلابة المناضلة. وكان تسييس العنف مما يؤكد عليه دوماً في جبهة التحرير: وهكذا فان البيان السياسي لمؤتمر الصومام" يشير إلى مبدأ "أولوية السياسي على العسكري." ويضع كهدف مباشر له أن ينشر بنى جبهة التحرير في كل القطر، وفي كل بلد، وكل قرية، وكل مشتى، أو حي، أو مشروع أو شركة، أو جامعة، أو كلية، الخ ... " و" أن يُسيّسَ رجال المقاومة." ومن جهة أخرى، فإن نُظم جبهة التحرير في مقدمتها، تنص على أن: " محاربي جيش التحرير هم الذين يؤمنون إيماناً ثورياً واحداً، أو هم مناضلو جبهة التحرير، المفروزون للعمل العسكري"[38] وبالفعل، فإن أعضاء جيش التحرير، المتطوعين بإرادتهم في النضال المسلّح هم،

قبل كل شيء، مناضلون يمدّون العمل السياسي بالعمل العسكري[39]. ثم إن الولايات، داخل جيش التحرير، تُقاد كلٌّ منها من قبل رئيسٍ زُوّد بصلاحياتٍ سياسية وعسكرية. ومن جهة أخرى فإن دور المفوّض السياسي كموقظ للمشاعر والضمائر، هام في تسييس رجال المقاومة وتعزيز الصلات بين الشعب ورجال المقاومة.

وحقاً فإن أفضل موقظ للضمائر هو المستعمِرُ نفسه في أرجح الظن، أي ذاك الذي يؤلف بعمله القمعي الواسع، أفضل من يدفع بالناس إلى حركة التحرير الوطني. ثم إن التجربة اليومية للإذلال والاضطهاد، هي كذلك أفضل عامل من عوامل احتياز الشعور في نطاق النضال المسلّح. وعدا ذلك، فإن الفلاحين الذين أصبحوا رجال مقاومة، إنما تعلّموا وأعادوا خلق أوضاع وتقنيات حرب العصابات. أما قراءة Clauzwitz ، وماو، وغيفارا فقد قُصرت على الدائرة الصغيرة لهيئة الأركان [40]. وأما القاعدة المقودة والمُوجّهة من قبل رؤسائها، فلقد تعلمت، بشكل خاص، من نفسها، قواعد العمل السرّي، وحرب الأنصار[41].

وهذا ما يُفسِرّ الصفة الأرضية الزلزالية Tellurique لهذه الحرب؛ وهي صفة تكشف عن علاقة قوية مع "الأرض، ومع الشعب المحلي، والطبيعة الجغرافية للبلد، والجبال، والأحراج، والغابة، أو الصحراء"[42]. فالنصير، من هذه الناحية، هو المدافع عن الأرض التي وُلد فيها، والتي أثرت في حساسيته، وأثّر فيها هو بوجوده وعمله، بل إن الدفاع عن الأرض هو ردّ الفعل المحسوس مباشرة والأقرب إلى غريزة حفظ البقاء[43]. وهذا ما يفسّر المساهمة الكبرى لطبقة الفلاحين في النضال المسلّح.(فالفلاح عندما يحمل السلاح، يختلط مع الطبيعة، ومع الأرض التي يتحرك فيها بيسر : فكل صخرة، وكل غوية، وكل مرتفع، وكل واد، هو ملجأ، وعنصرٌ في معركته المتحركة. و هكذا تصبح الأرض عندئذ عوناً لا عائقاً. فعلى كل جندي أن يستخدم كل تضاريس الأرض لكي يختفي عن أنظار الخصم والتقدم بعد ذلك"[44].

إن الأرض هي الأرض الحامية المغذية. هي أرض الأجداد، وأرض هذه الأسرة التي اتسعت لتكون في مقاييس الأمة؛ إنها أخُوّة المعركة. والحقيقة أن العنف عندما زاد حدّةَ الانفصال بين مجموعة المستعمِرين ومجموعة المستعمَرين، يقوم بوظيفة التجميع والتوحيد، داخل هؤلاء الأخيرين الذين أصبحوا أخوة كلهم بحكم العنف. إنها هي اليمين التي تربط، بعد الآن، بصورة لا انحلال لها، أعضاء هذه الطائفة المتجهين جميعاً إلى نفس الهدف، هدف التحرير الوطني.

ويفرض القَسَمُ، على كلّ عضو من هذه المجموعة، التزاماً لا يقبل الانعكاس، ويجعل من هذه المجموعة كياناً مضمون الاستمرارية في عمله، بالولاء الذي لا يعتريه الوهن، للقضية المدافَع عنها. ولقد حلّل سارتر، بصورة مطوّلة، مختلف جوانب هذا القَسَم، ولكنه يضعه على مستوى العلاقات بين الفردية[45]. على حين أن القَسَم هنا، هو قَسَمُ هذه المجموعة المؤلفة من طائفة المستعمَرين والممثلة بتنظيم الأنصار، مع جبهة التحرير. "قسماً"! ذلك هو عنوان النشيد الوطني الجزائري. وفي الواقع، فإن اللحظة الحقيقية للعمل المشترك محتواة كلها في هذه الكلمة "قسماً". أي في القرار المشترك بالقسم "[46]. فلنقسم. والقسم جمعي، في المستوى الأكثر رمزية، لأنه لا يربط أفراداً فيما بينهم، ولكنه يربط كل طائفة المستعمَرين، بالمسؤول عن المعركة المشتركة، أو بمنظِّمها: أي الحزب. وهذا ما يُغنى في النشيد الوطني:" قسماً! " يا جبهة التحرير، لقد أقسمنا لك /وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر/ فاشهدوا !" ويستدعي القسم الشاهد. ذلك أن التاريخ حاضر، يتمّ في الألم. إنه ليس بقسم المتآمرين، بل هو قَسمٌ معلن أمام الإنسانية، باسم الدم، والموت المجيد، والحرية.

أما من الوجهة المشخَّصة، فإنه تمّ باسم أولئك الذين التزموا التزاماً كلياً، ونهائياً بهذه المعركة، وباسم الموتى والشهداء. فهؤلاء تنتقل أرواحهم في ميدان المعركة الواسع الذي يَمتدّ من مكانِ وجودِ المقاوم حتى أعماق الزنزانة في السجن، وأمام الشرطة المحققين، في اجتماع خلية، في جانب طريق، أو خلف صخرة،وفي لحظة الإقدام على عدوان ما أو القيام بنصب كمين... وفي كل مكان تطالب فيه أرواحُ الموتى جماعة الأحياء لا لكي تثير فيهم روح الانتقام، بل روح التضحية الكبرى، والالتزام الكامل. وهذه الروح هي نقيض الدوار الانتحاري، فهي تتصوّر الحياة كغاية نهائية لها، لا الموت؛ حياة كل الطائفة التي تحرّرت من الاضطهاد الذي هو موتٌ بطيء. وليس الموت في ساحة المعركة إلا مخاطرة يجب أن نجازف بها لكي نقتل هذا الموت البطيء. ومن هذه الناحية، فإن الصورة التي ترسمها للفدائي صحيفة جبهة التحرير هي صورة صحيحة: " فالفدائي– على نقيض المختلين الذين أصبحوا مشهورين في أدب أوروبا وآسيا– لا يتعاطى المخدرات. وليس الفدائي بحاجة لأن يجهل الخطر، أو أن يضعف وعيه، أو أن ينسى. ومتى قبل الإرهابي مهمةً، ترك الموت يصادقه. ومنذ الآن فإن له موعداً مع

الموت. أما الفدائي فموعده مع حياة الثورة، وحياته الخاصة، وليس بالذي ضحّي به. وحقاً فإنه لا يتراجع أمام إمكانية فقده الحياة من أجل الاستقلال، لكنه هو لا يختار الموت أبداً[47].

إن الحياة هي النصر النهائي، هي القناعة بتحقيق هذا النصر، لأن المعركة ستظل قائمة، ولو مات هذا المناضل أو ذاك، لأن الرفاق سيتعهدون القيام بواجباهما، وهذه القناعة نفسها هي التي يشار إليها في نشيد الأنصار." يا صديق إن متّ، فسيخرج صديق من الظل، ليحل محلّك...

والقسم، من هذه الناحية، هو التزام بالاستمرارية. فمتى انطلقت معركة التحرير الوطني، لم يعد من المسموح به أن تتوقف في منتصف الطريق. وهذا ما يفسّر السمة الجذرية للعنف الجمعي للمستعمَرين. وعندما نعطي الكلمة للسلاح، فإن النضال يصبح راديكالياً(جذرياً) وينفي كل المصالحات، والحلول المتوسطة. ولقد صرّحت جبهة التحرير، مرات كثيرة، عن عزمها على متابعة الحرب حتى النصر النهائي، رافضة كل نوع من التدرج" أو من سياسة المراحل[48]. " فالشعب الجزائري يرى علاقاته مع فرنسا في صورة التضاد الكامل بين مصالحه ومصالح الوجود الفرنسي. وليست القضية بالنسبة إليه أن ينتظر من الاستعمار أن يُطوِّر نفسه، وأن يُظهر أنه أقل طمعاً، وأقل وحشية، أو أن يرخي قبضته. بل إن النظام مدين (مدان) جملةً، ولا يمكن أن يسقط فعلاً إلا بالوصول إلى الاستقلال"[49]. وبعد أن تتبنى صحيفة المجاهد كلمة سان جوست القائلة: "أولئك الذين يصنعون الثورة نصفياً، لا يزيدون على أن يحفروا قبورهم بأيديهم [50]"، تضيف قائلة: إن الثورة عدوّة، في جوهرها، لكل أنصاف الحلول، وكل المصالحات، وكل العودات إلى الوراء. فإذا هي أبلغت نهايتها، فإنها تنقذ الشعوب؛ أما إذا أوقفت في منتصف الطريق، فإنها تسبب موتها، وتحتم هلاكها ... وعلى ذلك فإن لعناد جبهة التحرير مضموناً، إنه عناد ثوري لا يقنع بالكلام بديلاً عن الفعل. وبدلاً من أن يُعبِّر هذا عن اللا واقعية السياسية، فإنه هو نفسه ما تقتضيه الواقعية الثورية فعلاً". [51] إن كل الجهود تتجه إلى هذا الهدف ولا حجة تقف دونه:

- حتى ولا الإصلاحات التي توافق عليها فرنسا والتي كانت تدخل في مطالب الحركة الوطنية أيام كانت هذه تتقيّد بالشرعية، مثل الدائرة الوحيدة. فالرفض هنا واضح:" ذلك أن الجزائريين يرفضون بحق كلّ تطوير، وكل وضع، يُمنحان منحاً، وذلك لأن المنح يُعبّر عن تبعيتهم. إنه يعني وجود السلطة المضطهدة ويُعزّز قوتها، ويكتسي بمظاهر الحرية، ولكنه يسحق

بالنية السيئة، العبد والمُذلّ. فالخبز الذي تعطونه للفقير، لا يغنيه، بل إنه، بالعكس، يثبّت الشقاء عليه"[52]. ولما أصبح المستعمرون صناع مصيرهم، فإنهم أخذوا يطالبون بالاستقلال الكامل لإرادتهم، ويأبون كل صورة للمنح التي تعني تبعيتهم تجاه " الآخر"، وهم لا يريدون أن يكونوا مدينين بمصيرهم إلا لأنفسهم، ويحذفون بحكم ذلك، كل إمكانية للمصالحة مع السلطة المستعمرة.

– حتى ولو مَنّ بمشروع "كمشروع قسنطينة" أو حذف المديريات المختلطة، أو منح حق التصويت للنساء الجزائريات. ولا "سلمهالشجعان ". وتعارض جبهة التحرير الثلاثي الفرنسي:" وقف إطلاق النار– انتخابات– مفاوضات" بثلاثيّتها هي:" التفاوض– وقف إطلاق النار– الانتخابات". وتأبى أن تُسلّم السلاح، ملتزمة بأولوية الاستقلال قيمة، وشرطاً.

وكان هذا العناد مدعوماً بشدة المعركة القائمة، والتضحيات المقبولة، والآلام المحتملة. ومنذ أن بدأ النضال يُجنّد عدداً متزيداً من الأشخاص، وبدأ الإرهاب يبلغ نسبة كبيرة من المستعمرين، فإن باب المصالحات قد انغلق. ووصل النزاع عندئذ، إلى "نقطة اللا عودة"، التي تجعل التخلي عن الهدف الأول والوقوف في منتصف الطريق، أموراً صعبة.

و"نقطة اللا عودة" هذه، في سيرورة معركة التحرير القائمة في الجزائر، إنما يمكن وضعها في هجوم 1955/8/20، الذي قام به زيغوت يوسف. وكان هذا قد حلّ محل ديدوش مراد. وحاول إنقاذ حركة التحرير من التورط [53]، وأعطاها دفعاً جديداً عندما جعل كل مصالحة مع الخصم أمراً مستحيلاً[54]. فجبهة التحرير لم تزل بعد في بدايتها، وتأثيرها محدود. ويقدّر زيغوت يوسف أن من الضروري إنقاذ الموقف، بزيادة خطورة الصراع وتجذير النضال بمشاركة الشعب فيه. ولكن هذا العمل الذي طال التحضير له[55] سيغمر قسنطينة بالنار والدم. ففي نفس اليوم (1955/8/20) وفي الساعة نفسها تقريباً، هاجم الشعب المسلم، بقيادة ديدوش من جيش التحرير، شوارع فيليفيل و قسنطينة، وعين عابد، والقلّ Collo والحرّوش El Arouch، وواد الزناتي والحالية. ولما كانت الجماهير معبأة بقوة، فقد أطلقت العنان لحقدها المكبوت من زمن طويل، الذي كانت تُغذّيه ظلامات كل يوم ومذلاته[56]، وعنفُ القمع الذي أصبح عنفاً لا تمييز فيه، أكثر فأكثر[57]. وكان الشيء الذي يسيطر على هذا العنف الجمعي، هو الشعور العدائي، وإرادة الانتقام. وكانت حصيلة "يوم الغضب" هذا، كبيرة بدرجة مأسوية. أما الأرقام الرسمية فإنها تشير إلى 123 قتيلاً منهم 71 أوروبياً. غير أن ردّ قوى النظام والشعب الأوروبي،

سيكون أشد عنفاً وأثخن في القتل. وكان ذلك تكراراً لما جرى منذ عشر سنوات في منطقة قسنطينة هذه، في الحوادث المأسوية لمايو عام 1945: فالاعتقالات الجماعية، والإعدامات السريعة، والتعسفية، والشنق الحر، كل هذه ستثير مجزرة حقيقية داخل الشعب المسلم، وتعلن البيانات الرسمية أنه وقع 1273 قتيلاً و1000 سجين، على حين أن إحصاءات جبهة التحرير تحصي 12.000 قتيل! لكن النزاع البائس حول الأرقام أمر تافه بالقياس إلى حقيقة لا يمكن أن تنفى: إذ لقد تمّت القطيعة بين الطائفتين، وأصبحت نهائية. فالدم والموتى زادا الهوة التي تفصلهما اتساعا، وازدادت صلابةُ المواقف لدى الجانبين، وقضي على كل إمكانية في المصالحة، وكان موت اللواح عباس[58] وموت هنري روهر H.Roher [59] خلال هذه الأيام الدامية، يرمزان إلى هذه الاستحالة.

وسيكون للعملية التي قام بها زيغوت يوسف نتيجتان اثنتان: فمن جهة أولى زادت شدّةُ القمع الذي تقوم به" قوى النظام"، ووسّعت مجال الخوف واضطراب الأمن على مجموع البلاد؛ ومن جهة أخرى، عُزّزت صفوفُ جبهة التحرير، وكسبت زيادة في دعم الشعب. والحقيقة أن" صدمة" الحاكم العام سوستيل إنما نشأت عن هذه الحوادث[60]. وقد اختار هذا الرجل أن يجعل القمع في حدّه الأعلى. كما اختار مبدأ المسؤولية الجمعية[61]، وهو مبدأ كان قد طبّقه منذ مايو عام 1955[62]. ومن جهة أخرى فان الجناح الوطني الجزائري المعتدل، بدأ ينضم إلى صفوف جبهة التحرير التي أصبحت تفرض نفسها وتوسّع عدد أنصارها مع الأيام. وهكذا فان العنف قد قام بوظيفته التحريضية وجمع صفوف الطائفة المجمّعة أكثر فاكثر على القضية الوطنية. وهكذا فان يوم 20 أوت(أغسطس) يؤلّف، في مسيرة نضال التحرير الوطني، نقطة الذروة، في مرحلة البداية أو المنطلق الذي اكتسبت فيه الحركة ديناميتها الخاصة، وضمنت نموّها الذاتي. فكأن العنف يقوم هنا بوظيفة "المؤثّر الفعال" باعتباره يقوم بوظيفة الدفع[63].

وصحيح أن الوصول إلى هذه النتيجة اقتضى أن يجري الدمُ: ولقد اقتضى الأمرُ أن تُسحق أكثرُ من "زهرة بريئة" [64]، ولكن العنف الهائج ميال إلى حذف كل مفهوم للبراءة، وعندما يسود العنف في العلاقات بين المستعمِرين والمستعمَرين، فإنه لم يعد هنالك وجود للبريئين، ذلك أن اللامبالاة والسكينة المنفعلة، لم يعودا من الأمور المسموح بها، حتى ولا الحياد، فكلّ يداه قذرتان. وهنالك من الجهة الأولى عناصر التخريب، ومن الجهة الأخرى عناصر القمع. وبينهما يقوم الموتى والخونة.

وهذا المنطق القاسي يوحي، بآن واحد، بأكثر الأعمال بطولة.وأكثر الجرائم بشاعة. وفي الجزائر، قدّمت حركةُ التحرير الوطني نماذج كثيرة من الأولى، من دون أن تنجح في تجنب الثانية. فالمعركة القائمة مثال على جدلية الضرورة والحرية. ولكن الضرورة تفرض نفسها على مستوى مزدوج: مستوى الموقف القمعي، ومستوى عمل التحرير. وهكذا فإن النضال ضدُ الضرورة يصبح هو نفسه ضرورةً تصل على الدوام بين جميع أعضاء المجموعة الوطنية، حتى النصر النهائي. ويمُر التحرير عبر الصعود من ضرورة النضال بالنسبة إليه، لكي يصل إلى وضع حدٍ للضرورة المفروضة عليه من قبل الوضع الكولونيالي.

ومن جهة أخرى، فإن ضرورة المعركة الجمعية تُمرّ بضرورة الالتزام الشخصي، وهكذا فإن على من ينضم حديثاً إلى صفوف المناضلين، أن يمرّ بالاختبار الأول. وكثيراً ما يدعى إلى القيام بعدوان ما، قبل أن يصبح عضواً في التنظيم بصورة نهائية، وحقاً فإن هذا الشرط يستجيب للحرص على النجع، والأمن الداخلي، منعاً لكل محاولة تسرّبٍ لعنصرٍ عدوّ، ولكنه، بغض النظر عن هذا الحرص، يعني تشخيصَ الالتزام الشخصي، والجسدي، إذا صحّ هذا القول، للمناضل. والشيء الذي يصل منذ الآن، هذا العضو بالتنظيم هو موت عدوّ أو تخريب بناء.

وأخيراً، فإن ضرورة المعركة الجمعية تفرض قواعد قاسية. ولما كان المستعمَر خارج القانون، لأنه يهدف إلى القضاء على الإطار القانوني للنظام الكولونيالي، فإنه عندما يصبح عنصر مقاومة أو إرهابياً، ينشئ قوانين جديدة، في إطار عمله التحريري، ويأخذ بقانون للشرف يشبه في قسوته وعنفه تلك المعركة القاتلة التي يخوضها. وعندئذ يكون العنف عملاً منصفاً[65]، وهو يضع أمام حصرية القواعد المفروضة من قبل النظام الكولونيالي، حصرية القواعد المقرّرة من قبل حركة التحرير الوطني، ويحاكم بقسوةٍ كل أولئك الذين يشاركون في جريمة الاستعمار.

وعلى ذلك، فإن كلّ إخلالٍ بالنظام الجديد، وكلّ تهاونٍ فيه، يعتبران كالخيانة التي تعاقب بقسوة في مثل هذا السياق. وهكذا فإن الحملات التأديبية لم توفر الجزائريين الذين وقفوا في وجه جبهة التحرير بشكل واضح وعنيف، مثل أعضاء الـ MNA (الحركة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج– أو الذين لم ينقادوا للتعليمات المعطاة، فقط. فعملية " الأنوف المقطوعة" [66] مرحلة من أبرز المراحل في هذا العمل. ذلك أن الأنف رمز الفخر والشرف، لدى الجزائريين[67]، مهدَّدٌ بالقطع في حالة عدم الانقياد لقانون الجماعة. فترى المحكوم عليه يحمل في وجهه، بصورة لا

تُمحى، علامة خيانته، كما يحمل أيضاً سمة عدالةٍ قد تكون سريعة، ضعيفة التمييز، وهي عدالة تستقي مصادرها من الينابيع التي ما تزال حيةً للتضامن القبلي والشرف الذي لا يتجزأ [68].

ذلك أن هذا هو السلاح ذو الحدّين للإرهاب. ولئن أتاح معاقبة جملة الخونة، بشكل قاسٍ ونموذجي، وواجه العدوّ بإرهاب وإقلاق لا يتوقعان أبداً، فإنه قد يتحوّلُ أيضاً إلى مبدأ تنظيمٍ، حيث تتقدّمُ السلطوية على ضرورة الاقناع، وتصبحُ الخشونة وكأنها الوسيلة الوحيدة لتقديم الحجة. وقد كان الأمر كذلك بالنسبة لبعض الحملات التأديبية التي لم يكن فيها أية رعاية، ولا حسن تقدير للمواقف. وكان الأمر كذلك في تسوية بعض النزاعات الداخلية، تسوية دامية[69]. ويلقي موت عبان رمضان الذي لم يتضح بعد[70]، بعض الشبهات على تاريخ حركة التحرير الوطني. والأمر كذلك في موت بعض الطلاب الذين قُتلوا في غابةٍ أو في جوف شعبة "Chaaba " (Talweg)، كضحايا لنزعةٍ معادية للفكر، بدائية وكثيرة الشبهات. وقل مثل هذا في عدوى الشك والريبة ال"bleuite"، هذه الموجة من الظنون التي عانت منها صفوف حركة التحرير الجزائرية معاناة قاسية.

والظنون السيئة هي التشوه المرضي لفضيلةٍ فرضتها ظروف النضال المسلّح: أي الاحتراس. فهذا مُعدٌّ لوقاية حركة التحرير الثورية، من كل محاولةٍ عدوة لها من الداخل، وكانت القضية تنحصر في الكشف عن الخائن المندسّ في صفوفها، والقضاء على حيل العدوّ الذي يعتمد على "حصان طروادة ".

وفي هذا الإطار، فإن الرهافة السيكولوجية تبلغ مدىً من التعقيد، يصبحُ من الصعب معه معرفةُ رفيق النضال، وتمييزه من الخائن، فالخائن المزيّف الحقيقي، والمقاتل الحقيقي المزيّف[71]، يشوّهان كلّ حكم، وينقلب الاحتراس إلى شبهات عمياء، وتطهيرات دموية[72]. وكانت التصفيات التي أمر بها العقيد عميروش، الذي فقد توازنه من جراء مناورات العقيد غودار، فترةً سوداء في تاريخ الولاية الثالثة[73]. ويصبح الخائن هاجساً حقيقياً ينسف من الداخل حركة التحرير.

ففي جو الحماسة والحميّة الوطنية، وفي ساعة الوحدة المقدّسة، يُجسدُ الخائنُ الشيطانَ التي تقع على رأسه كل اللعنات. إنه ذاك الذي حنث باليمين الجمعي، وبالتالي فإنه هدّد الجماعة بالانحلال. ذلك أن الخائن جزءٌ لا يتجزأ من الجماعة، ويشكل خطراً داخلياً يهدِّدُ هذه الجماعة بالموت. وعلى ذلك فإن عقوبته، بصورة طبيعية، هي الموت. ولكنه موت بلا أمجاد. إذ أن

الخائن ليس فقط ذاك الذي رفض أن يشارك في المعركة المشتركة، بل هو أيضاً الذي اعتبر أنه ليس بالأمر الهام موتُ أولئك الذين استُشهدوا من أجل القضية الوطنية. وهو، أخيراً، ذاك الذي بدلاً من أن يضمن انبعاث هؤلاء، بمتابعة المعركة، يقتلهم، إن صحّ التعبير، مرة أخرى، عندما يخرج من الصفوف. وهذا الموت الثاني نوع من التدنيس بمقدار ما يُلوّثُ أشخاصاً أصبحوا يتمتعون بالقداسة. وهذا ما يُفسِّر القسوة الخاصة التي عوقب بها الخائن. ولكن هذه الصلابة، تنقلب من الإنصاف إلى الإرهاب الأعمى والحيوانية الخالصة.

ويمكن أن تكون "ملّوزة" مثالاً مأسوياً على هذا. أما جبهة التحرير فقد رفضت دوماً مسؤولية هذه المجزرة واتهمت بها الجيش الفرنسي.[74] والمهمّ الآن هو ألا نجهل هذه الفترة، وأن نلقي عليها كلّ الأضواء. وهنالك اليوم شهود كثيرون من قدماء المسؤولين عن جبهة التحرير، أو جيش التحرير، يعترفون بمسؤولية فريق من جيش التحرير [75] في هذه المجزرة. لكنّ تحقيقاً أكثر منهجية ينبغي أن يتمّ لكي يكشف حقيقة الوقائع، ويبرهن عما إذا كانت مذبحة 5/28/ 1957، لأهالي بني إيلمان، قريبا من ملّوزة، قد اقتُرفت فعلاً على يد كوماندو من جيش التحرير، يقال إنه أراد الانتقام من دوار ظلّ على ولائه لمصالي الحاج، وكان ملتزماً بشكل خاص بالعمل المضاد للثورة الذي تولته الــ MNA. ويبدو فعلاً أن رجال هذا الدوار قد قاموا بنضال لا رحمة فيه ضد قوى جيش التحرير، وأنهم هاجموا وذبحوا عدة أقسام من جيش التحرير، كانوا يمرّون من هناك. ولكن لا الانتقام، ولا العقوبة النموذجية للخائن، يمكن أن تبرّر وحشية المذبحة التي وقعت في بني إيلمان.

وهكذا فإن العنف الذي استُخدم في الأصل، كوسيلة، يصبح الآن غاية. وعندما حمل المتمرد السلاح، اكتشف أن في استخدام العنف وسيلةً لفرض إرادته، وإثبات وجوده. وبعد أن كان هذا العنف آخر وسيلة، أصبح الوسيلة الوحيدة لتسوية كل مشكلة مع الآخرين. فكأن التصفية الجسدية تصبح حلاً سحرياً يحُلّ كل الصعوبات، ويقضي على كل العقبات.

بيد أن هذا الجانب من العنف الملازم لكل حركة تمرّد حيث لا تكون ردودُ الفعل الشخصية منضبطة دوماً من قبل التنظيم، لا يؤلف العنصر الأساسي فيه. ولقد وجد أدب صحفي كامل[76] ينقاد لأخلاق ذات اتجاه واحد، ويبذل أقصى الجهد للرفع من شأن هذا الجانب من "الحوادث المتفرقة " في حركة التحرير الجزائرية، معتبراً أن هذه الأخيرة هي جملة

معابعة من الخصومات الشخصية، وتصفية الحسابات الكريهة. ولسنا بحيث ننفي هذه الإفراطات المسيئة والمدنية، التي ارتكبها بعض مناضلي جبهة التحرير، أو بعض عناصر جيش التحرير. ولكن كان من الصعب في ذلك الحين عرض ذلك في العالم الخارجي. وعلى الرغم من أن فانون يمتدح فضائل العنف المعادي للاستعمار، فإنه لم ينس أن يدين"، وقلبه مثقل بالبؤس"، هؤلاء الأخوة الذين ألقوا بأنفسهم في العمل الثوري بهذه الوحشية الفيزيولوجية تقريباً، التي يُولّدها ويغذيها الاضطهاد التاريخي"[77]. وفي هذا الخط نفسه، أي في محاولة الكشف عن هذه الظاهرة "الشمال أفريقية"[78]، نرى أن فانون يفسح مجالاً للنظريات شبه العلمية والعرقية التي تقول بها المدرسة السيكاترية [79] في الجزائر، حول طبيعة الإجرام الشمال أفريقي بصورة عامة، والإجرام الجزائري خاصة [80]. وبعد أن يُحلّل جملة حالاتٍ شخصية، يَخلص إلى القول:" إن إجرامية الجزائري، واندفاعيته، وعنف قتلاته، ليست إذن نتيجة تنظيم خاص للجملة العصبية، ولا مجرد سمة أصلية من سمات الطبع، بل هي الحصيلة المباشرة للوضع الكولونيالي[81].

وليست ممارسة التشويه، والإعدامات التي لا تميز فيها، إلا تعبيراً عن هذه العدوانية المتراكمة خلال السنين الطويلة في السيطرة الاستعمارية، التي لم يستطع الوعي السياسي أن يعرف كيف يراقبها ويسيطر عليها.

والواقع، أن جبهة التحرير قد وضعت قواعد تضمن الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية في المعركة التي تنازل بها السلطة الاستعمارية، وهكذا ففي الوصايا العشر التي وضعها جيش التحرير" نجد الوصية التالية: العمل طبقاً لمبادئ الإسلام وللقوانين الدولية في القضاء على القوات المعادية[82]. وعندما يقوم العدوّ الأول بتقديم صورة الفدائي، نراه يقول بمناسبته :يجب ألا ننسى أن الأساليب الماكرة أو البربرية ممنوعة، مع العدو، وبكلمة واحدة يمتنع كل ما يزيد خطورة الآلام، دون أن يكون من وراء ذلك أي تأثير مباشر في نتيجة النضال. وهكذا يُمنع الفدائي عن كل عمل من أعمال العنف تحت طائلة أقسى العقوبات. وعليه أن يتذكّر انه هو أيضاً، له أهل، وأخوات،وأخوة أصغر منه، وزوجة، وأطفال[83]، وهكذا فإن الهدف الخامس من أهداف البيان السياسي لمؤتمر الصومام. يقول ما يلي:" يجب إعطاء التمرد تطوراً من النوع الذي يجعله منسجما مع القانون الدولي (أي تشخيص الجيش، وسلطة سياسية معروفة، *"واحترام قوانين الحرب"*[84]. وأشراف طبيعي على المناطق المحرّرة من قبل جيش التحرير،

وإدارتها إدارة سليمة[85].) ثم أن"الهدنة المدنية" التي اقترحها "البيركامو"، في يناير 1956 والهادفة إلى احترام حياة الأهالي المدنيين قد وجد تشجيعا من قبل جبهة التحرير الوطني[86]. وفعلاً، فان الحكومة الموقتة وافقت في 20 /6 /1960 على اتفاقات جنيف المبرمة عام 1949 حول حق الحرب[87]. ولئن كان هذا التدبير يدخل في إطار الجهد المبذول لتدويل النزاع، فإنه يقتضي، بالمقابل، التزاماً رسمياً من قبل الحكومة الموقتة باحترام المبادئ الإنسانية للحرب[88].

ولكن "الأخطاء" لم تُجتنب تماماً. ويقول فانون:" أن جبهة التحرير الوطني لم تخش، حتى في اللحظات التي كان فيها الشعب يعاني أكثر الهجمات ضخامة، من جانب الاستعمار،أن تحرّم بعض صور العمل، وتذكّر وحدات جيشها بالقوانين الدولية للحرب. إن على الشعب، في حرب التحرير، أن يربح، ويجب أن يربح، ولكن يجب أن يربح بدون وحشية ". ويضيف قائلاً:

" إن الشعب المتخلف يجب أن يبرهن، في آن واحد، بالاعتماد على قوة معركته، على أهليته لأن يكون أمة، بصفاء كلّ واحد من أعماله. وبأنه حق في اصغر التفاصيل، ذلك الشعب الأكثر شفوفاً، والأكثر سيادة على نفسه. ولكن كلّ هذا من الأمور الصعبة "[89].

وحقاً. فإن هذا كلّه من الأمور الصعبة. ولا يقدّم الواقع للملاحظ وجهاً رصيناً، صافياً. ففي حمّى العمل، وفي الشروط القاسية للحياة السرية، وفي الهرب من المحرّم، ومن الرجل الملاحَق. وفي لحظات الضعف والجنون القاتل، وفي الغضب والألم لدى ذاك الذي يرى الموت يصيب أقرباءه وأصدقاءه، فإن من المقدّر أن يتغلّب الشعور العدائي، وحب الانتقام، والكراهية، على القصد العدائي، كما يتغلب تفجر الأهواء على العنف المراقب والمفكّر فيه. وعلى ذلك فإن الثغرة أمر يجب البحث عنه في عدم كفاية جهد التسييس. ويبرز هذا النقص، بشكل خاص، في إعلاء قيمة العمل المباشر. والالتزام المادّي، واحتقار كل ما هو سياسي، احتقاراً تغذّيه ذكرى المناورات السياسية العابثة التي كانت تقوم بها الأحزاب السياسية قبل اندلاع النضال المسلّح.

ويجب البحث عن الثغرة كذلك، في عدم كفاية التنظيم والتنسيق في العمل. والحق أن كلّ مناضلٍ يصبح داخل التنظيم الثوري حلقةً من السلسلة الكبيرة التي تؤلّف جملة حركات التحرير الوطني. وكل مناضل يصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الجمعي؛ وهكذا فإنه يضفي عليه مزاياه، إلا إنه يضفي عليه عيوبه، وضلالاته، التي لا يمكن أن تكون من عمل فرد معزول، ولكن من عمل "كائنٍ في الجماعة"، إذا أردنا استخدام لغة سارتر[90]. وبحكم ذلك، ومن حيث

هي عنف منظم، فان حركة التحرير الوطني مسؤولة دوماً، عن كل الأعمال التي ارتُكبت في إطارها، حتى إذا كانت بعيدة عن رقابتها. و ليست هذه بأعمال تُعزى إلى أفراد، بل هي أعمال تعبّر عن نقائص المنظمة وضعفها. غير أن جبهة التحرير لم تلُق قط مسؤوليةَ الأخطاء على هذا الإنسان أو ذاك. فهي إما أنها سوقها تسوية رسمية بصورة متكتمة[91]، وإما أنها عزتها إلى السلطة الكولونيالية. وعندما قامت حركة التحرير بتعبئة الجماهير، ونظّمت نضالها، فإنها حملت مسؤولية أعمالها. ذلك أنها تجسد العنف المنظم لهذه الجماهير.

القسم الثـاني : العنف المنظم

وفي وسعنا أن نقرأ في كتيب أصدرته جبهة التحرير عام 1956، لكي يرجع إليه "أفراد الإطار الجزائري"، وعنوانه: " كيف نقود تنظيماً كبيراً، ما يلي: " إن عمل رجل كموسى أو هاني بعل، أو ديوقليشيان، أو إينياس دولويولا، أو كولبير، أو نابوليون، أوفون مولتكه Moltke، هي أمثلة رائعة على عبقرية التنظيم، أي القدرة على الربط والفهم القادر على التوزيع و التنسيق"[92].

وما من مرةٍ أهملت أهمية التنظيم التي أشير إليها هنا، من قبل جبهة التحرير.

فمنذ أن اجتمعت "لجنة الاثنين والعشرين" في جويلية(يوليو) 1954. بدأ تركيز بنى حركة التحرير الوطنية. وقُسمت البلاد عندئذ إلى خمس مناطق هي: الأوراس ــ وشمال قسنطينة ــ والقبائل ــ و وهران[93].

وسُلّمت إدارة الحركة إلى" لجنة ثورية " فيها خمسة مسؤولين عن المناطق[94]. ثلاثة منهم في الخارج[95] ومنسق[96]. ولما كانت الحركة قد استفادت من تجربة النضال السرّي المكتسبة مع التنظيم الخاص، الذي أنشئ عام 1947، فإنها أنشأت في أكبر درجة من السرّية، أول نواة لمحاربي أول نوفمبر 1954.

وخلال السنة الأولى من النضال، كان التنظيم ما يزال في بدايته. إذ أن مسؤولي المناطق، الذين لا يملكون إلا وسائل مادية وبشرية محدودةٍ جداً، لا يستطيعون إقامة توزيع حقيقي للأعمال[97]. وكانوا يقومون بعدة وظائف في أن واحد:

إنهم رؤساء عسكريون، يقودون المعركة على الأرض؛ ومفوضون سياسيون يشرحون غايات النضال المسلّح؛ وجمّاعو أموال، يُحصّلون المال الضروري للحركة؛ وأمناء سر، يكتبون البيانات والرسائل...

ويجب أن ننتظر يوم 20 أغسطس(أوت) عام 1956، موعد مؤتمر الصومام، حتى نرى حركة التحرير تُزوّدُ نفسها ببرنامج سياسي وبنى تنظيمية. أما البيان السياسي لمؤتمر الصومام، الذي يُركّزُ على أهمية التنظيم، فإنه يستطيع أن يؤكّد أن حركةَ التحريرِ الوطنية هي" ثورة منظمة وليست بتمرّد فوضوي"[98] أو أيضاً:

"إن البرهان قد تمّ على أن الثورة الجزائرية ليست بتمرّد ذي سمة فوضوية، أو محدود، بلا تنسيقٍ، ولا قيادة سياسية، ومصيره الإخفاق. ولقد تمّ البرهان أن لدينا،هنا، على العكس، ثورة حقيقية منظمة، وطنية،شعبية، مركزية، مقودة من قبل هيئة أركانٍ قادرةٍ على أن تسير بها حتى النصر النهائي".

وبمقدار ما كانت حركة التحرير تخوض المعركة، وبمقدار ما كانت هذه تطول، كانت أيضا تغني نفسها وتنتظم في حرّ النضال. وكانت أيضاً تطيل تأطير الجماهير بالمنظمات النقابية التي أنشئت خلال العامين 1955 ـ 1956.

فلقد عبئ الطلاب، وجُندوا داخل ما سمي بال UGEMA (أي الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين) الذي أُسّس في يوليو عام 1955. والعمال. داخل الـ UGTA الاتحاد العام للعمال الجزائريين) المؤسّس في شهر(فيفري) 1956، والتجار، داخل الـ (UGCA) أو، (الاتحاد العام للتجار الجزائريين) الذي أنشئ غداة انعقاد مؤتمر الصومام في سبتمبر سبتمبر 1956. وفي السنة نفسها[99] أرست جبهة التحرير قواعد تنظيمها في فرنسا: أي فرع فرنسا لجبهة التحرير الذي سيمدُّ نشاطه بالتدريج إلى بلاد أخرى في أوروبا: مثل سويسرا، وبلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا. ثم أن إقامة حكومة مؤقتة يوم 19 سبتمبر(سبتمبر) 1958، سيكون بداية مرحلة جديدة في تاريخ حركة التحرير الوطني. وبالتالي فانه سيبدأ عهد جديد في سيرورة تنظيم النضال وتنسيقه، لدى اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الوطني للجمهورية الجزائرية[100] الذي ينشئ هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، ويُقرُّ نصّين تأسيسين هما: النظام الداخلي لجبهة التحرير، والمؤسسات الموقتة للدولة الجزائرية ".

وفيما عدا البيان السياسي لمؤتمر الصومام، سنعتمد على هذين النصين لكي نبحث في تنظيم حركة التحرير الوطنية.

ومن هذه الوجهة، فإننا سننظر، قبل كل شيء، إلى مختلف بنى الحركة قبل أن نقابل بين مبادئ التنظيم المقرّرة وبين الممارسة المتبعة.

1- البنى

يهدف تنظيم حركة التحرير الوطنية إلى غاية وحيدة: هي تحرير البلاد. فهو، من هذه الناحية، سلاح للمعركة، يخضع البنى المقامة لهذا الهدف. وهو تشخيصٌ، من الجهة الأولى، لتوسّع حركة التحرير في المكان (وهذا ما سيسمّى بالبنى الأفقية)، كما سيتحقق، من جهة أخرى، داخل هذه الحركة، تقسيم عمل اصبح ضرورياً لنجع العمل (وهذه بنى تسمى بالبنى العمودية).

أ- البنى الأفقية أو الأرضية

ولما كانت جبهة التحرير، حسب " البيان السياسي لمؤتمر الصومام" أداة نضال، فإنها يجب أن تكون قادرة على "توجيه الموجات الواسعة"، التي تثير الحماسة الوطنية للشعب. وهذه القوة التي لا تقَاوم و التي تظهر في الغضب الشعبي، ينبغي ألا تتبدّد كما تتبدّد قوةُ السيل العارمة في الرمال. وهكذا فمن أجل تحويلها إلى طاقة خلاقة، قامت جبهة التحرير بعمل عظيم، في خضّ أو خلط ملايين الرجال. وكانت القضية بالنسبة إليها هي أن تكون موجودة في كل مكان"[101].
وقبل ذلك كان النصّ يجعل المهمة الأولى في" إقامة جبهة التحرير عضوياً في كل مكان في البلاد، وفي كل مدينة،وكل قرية، وكل مشق، وكل حيّ، وكل مشروع، وكل مزرعة، وكل جامعة، وكل كلية..."[102]

وحقاً، فانه بدءاً من مؤتمر الصومام، تمّ تقسيم الأرض الوطنية من جديد، وعُوّض عن المناطق القديمة بالولايات:

- فالولاية الأولى والأهم تشمل منطقة الأوراس والنمامشة. وهي تمتد على جبال بلزمة Belezma وجزء من الحضنة Hodna. وتقع فيها المدن الرئيسية التالية: باتنة، أريس، نيغرين، تبسة، وعين بيضا، والونزة خنشلة Khenchela...

- وتغطي الولاية الثانية منطقه شمال قسنطينة . وهي تمتد فوق جبال القلّ والايدوغ Edough وجزء من سلسلة البابور. وتقع فيها المدن التالية: قسنطينة ، عنابة (بون سابقاً) و سكيكدة (فيليبفيل سابقاً) جيجل، و قالمة Guelma وسوق أهراس.

- وتغطي الولاية الثالثة منطقة القبائل. وهي تمتد فوق سلاسل جبلي الجرجرة، والبابور والبيبان، وفيها المدن التالية: تيزي أوزو، وبجاية(بوجي سابقاً) وسطيف، والبويرة Bouira، وأقبو Akbou وذراع الميزان، وعزازقة...

- وتغطي الولاية الرابعة منطقة الجزائر، وتمتد إلى جبال بليدة، والتيتري Titteri، وتنحاز إلى الشرق، على جزء من الجرجرة، والبيبان، والحضنة. وأهم المدن هي: الجزائر، بليدة، المدية، بخاري، مليانة، وشرشال، وتنس Tenes، والأصنام...

- وتغطي الولاية الخامسة منطقة وهران وهي تمتد إلى جبال القصور Ksour، وجبل عمور Amour، وتيسالا Tessala، وتلمسان والظهرة، والوارسنيس Ouarsenis . وفيها المدن التالية: وهران، تلمسان، مستغانم، ندرومة، مغنية، معسكر، تيارت، آفلو، سعيدة...

- وتغطي الولاية السادسة المنطقة الصحراوية، وتمتد حتى الأطلس الصحراوي. وأهم المدن هي: الجلفة، الأغواط، غارداية، بوسعادة، بسكرة، حاسي، مسعود، تقرت، الواد، ورقلة...

وتقسم كلُّ ولاية عسكرياً، إلى عدد من المناطق، والنواحي والأقسام، ويشتمل كل تقسيم إداري، في كل قسم، على الدوارات وفي كل دوار و المشاتي.

وقد وُضع للجزائر نظام خاص بعد مؤتمر الصومام، وخلال معركة الجزائر بالنظر إلى وضعها المركزي كعاصمة، وإلى الضجيج الصاخب الذي يحدثه أي عمل هام فيها. وستكون خلال السنوات 1956-1957، المركز الرئيس للإدارة التنفيذية لجبهة التحرير ولل (C C E) التي انبثقت عن مؤتمر 1956/8/29. وقُسمت المنطقة المستقلة للجزائر (ZAA) إلى ثلاثة قطاعات: فالقطاع الأول يغطي مركز المدينة[103] والقطاع الثاني يشمل الجنوب[104] ويشمل القطاع الثالث الغرب[105]. ثم إن القطاعات مقسمة بدورها إلى أحياء، والأحياء إلى جزر مدنية، وهي ميادين عمل للمجموعة التي تتألف من 31 عضواً[106].

أما في فرنسا، فإن جبهة التحرير توسّع بالتدريج شباكها على مجموع الأرض المتروبولية، وكان ذلك يتم تبعاً للمحاور التي يتكاثف فيها العمال الجزائريون. وكذلك فإن الأرض الفرنسية، تقسم بدورها، إلى ست ولايات، تقسم هي نفسها إلى مناطق عليا، ومناطق، ثم إلى نواح regions.

والولاية الأولى وهي الأهم، هي ولاية باريس، المسماة "باريس المركز" وتشمل التجمع الباريسي الداخل ضمن إطار الشوارع المحيطية[107]. ثم تأتي بعدها الولاية الثانية المسماة (باريس المحيط)، وهي تحيط بالعاصمة من وراء الشوارع الخارجية[108]. ثم تأتي الولاية الثالثة المسماة "الألب-المركز"، وهي تمتد على التجمّع السكاني الموجود في مدينة ليون، وعلى ال"Auvergne" غرب السافوا وال Isere في الشرق. وينضاف إلى هذه الولايات ثلاث ولايات أخرى:

ـ أولاها ولاية الجنوب، مع منطقتين علويتين تمتد إحداهما على الشاطئ اللازوردي، والبروفانس، ومرسيليا، وتمتد الثانية على وادي الرون حتى هنداي Hendaye وسان نازير Saint-Nazaire.

ـ والثانية هي ولاية الشرق، مع منطقة عليا تغطي اللورين، وأخرى تغطي الألزاس والفرانش كونتي Franche-Comte

ـ والثالثة هي ولاية الشمال مع منطقة عليا تتضمن الشريط الساحلي من Lorient إلى دنكرك، ومنطقة عليا أخرى تمتد على مدن الشمال المنجمية والصناعية(مثل فالانسين، وليل، وروبيه Roubaix و Douai ولانس Lens وموبوج Maubeuge.

ويشرف على فرع فرنسا لجبهة التحرير، في القمّة، لجنة إدارية مؤلفة من 5 أعضاء إلى ستة، لكل منهم مسؤوليته الخاصة في قطاعٍ من قطاعات النشاط (كالتنظيم، والدعاية، والمال، والشؤون الاجتماعية، ومجموعات الصدام)[109]. وفي كل درجة من درجات هذا التسلسل (منطقة كان أم ناحية)، لجد القيادة بين أيدي لجنة، تبعاً لمبدأ القيادة الجماعية.

ويمتد نشاط فرع فرنسا لجبهة التحرير إلى ما وراء الحدود الأرضية للمسدّس، أي إلى بلجيكا وسويسرا، وألمانيا الفدرالية خاصة[110]. تلك التي تؤلف في أوروبا الغربية سوقاً هامة للسلاح. أما في الشرق والغرب أي إيطاليا وإسبانيا، فإننا لجد فيها مركز الطلاق وتوزيع تسمح لجبهة التحرير بإرسال المواد والأموال والرجال القادمين من أوروبا إلى المغرب وتونس.

وفي المغرب وتونس، إنما تقع القواعد اللوجستيكية الأساسية لجيش التحرير، واعتباراً من عام 1957-1958 تنتقل إليهما قيادة جبهة التحرير التنفيذية، مع كل جهازها السياسي-الإداري الضخم. وتقسم الحدود الجزائرية التونسية، والجزائرية المغربية، التي يحتشد فيها عدد ضخم من قوات جيش التحرير إلى منطقتين لكل منهما (منطقة شمالية ومنطقة جنوبية). فغارديماو في الأرض التونسية، ووجده Oujda، في الأرض المغربية، هما مقرا هيئة الأركان للقيادة الشرقية والقيادة الغربية [111] وهاتان تؤلفان هيئة الأركان العامة. ويبقى هذان المقران (P.C) قائمين حتى بعد حذف القيادتين الشرقية والغربية، وإنشاء هيئة الأركان العامة (EMG) لجيش التحرير في الدورة الثالثة لانعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA. وعدا

ذلك فإن هذه الدورة نفسها هي التي تم فيها تبني النصين التأسيسين، المكمّلين للبيان السياسي لمؤتمر الصومام: أي " النظام الداخلي لجبهة التحرير" و "المؤسسات الموقتة " للدولة الجزائرية.

والحقيقة أن القضية بالنسبة لجبهة التحرير هي أن تُحلَّ محلّ النظام الكولونيالي نظاماً جديداً، وأن تضع أمام بنى الدولة الاستعمارية، بنى الدولة الوطنية، التي تقوم بحرب التحرير، وتبرز هذه الإرادة من خلال مختلف البنى المقامة، وعلى كل المستويات المتراتبة لحركة التحرير. ولن نزيد على التذكير بإيجاز بهذه البنى[112].

ب- البنى العمودية أو المتراتبة

ولا تبرز جبهة التحرير تجاه السلطة الاستعمارية، كسلطةٍ مقابلة، إلا بدءاً من مؤتمر الصومام، وفي ذلك الحين تتم القطعية مع النظام القائم، عندما أقيمت بنى الدولة السرِّية، التي حققت، في الممارسة العملية ومن القمة إلى القاعدة، ذلك النفي الجذري للدولة الكولونيالية.

1) في القمة: وتضم الإدارة (أو القيادة) جملة المجالات التشريعية والتنفيذية والعسكرية لسلطةٍ نشأت وكرسّت للصراع المسلّح.

أماً المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) الذي أنشأه مؤتمر الصومام فهو المرجع التشريعي والجهاز الأعلى للثورة الجزائرية[113] وليست هذه الصفة الممنوحة لهذا المجلس كسلطة عليا للثورة إلا أمراً موقتاً، من الوجهة النظرية، فلا يَصحّ إلا لفترات الانقطاع لمؤتمر جبهة التحرير. أما هذا المؤتمر نفسه، فإنه طبقاً للمادة 21 من نظام جبهة التحرير، هو المرجع الأعلى للجبهة، والمجلس الوطني المسؤول أمامها.(المادة 23).

والواقع أن المجلس الوطني يظل الحكم الأعلى حتى الاستقلال. إذ ما من مؤتمر لجبهة التحرير سينعقد بعد ذاك الذي انعقد في 1956/8/20 خلال النضال المسلّح، وسيعمل المجلس الوطني خلال مختلف دوراته[114] كمرجع أعلى للثورة الجزائرية بتحديد السياسة العامة التي يجب إتباعها، والإشراف على التنفيذ، وتعيين أعضائه هو[115]، وزيادة عددهم بالاختيار المشترك[116]، وإبرام نصوص تأسيسية [117]، وإنشاء أجهزة، كهيئة الأركان العامة، أو الحكومة الموقتة، وتسمية أعضائها، باعتباره هو صاحب الصلاحية الوحيد في اتخاذ قرارات تلزم المستقبل، ولا سيما وقف إطلاق النار[118].... إلا أن اجتماعاته المتباعدة تترك مجالات واسعة تستطيع خلالها الإدارة التنفيذية لجبهة التحرير أن تتمتع بحرية عمل واسعة.

أما الإدارة التنفيذية الممثلة أصلاً[119] بلجنة التنفيذ والتنسيق(CCE) [120] المنبثقة عن مؤتمر الصومام، فسوف تقوم بأعمالها الحكومةُ الموقتةُ للجمهورية الجزائرية التي أنشئت يوم 1958/9/19، وطبقاً للمادة 18 من "المؤسسات الموقتة...". فإن الحكومة الموقتة تقوم بأعباء السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية، حتى تحرير الأرض الوطنية، وقيام المؤسسات النهائية". وهي ذات صلاحية في التفويض الفعال، ولها الحق في التوقيع على اتفاقات ذات طابع دولي.(طبقاً للمادة 20)[121]. غير أنها بصورة خاصة هي المسؤولة عن سير حرب الاستقلال التي تخصّها بالأولوية، وهي تشرف، فضلاً عن ذلك، على مصالح الوطن". (المادة 19).

وقد اعتبرت جبهة التحرير أن الإعلان في آنٍ واحد عن قيام الجمهورية الجزائرية وتشكيل الحكومة الموقتة كتعبير عن كيان حكومي جزائري، لم يخلق من العدم، بل كاستعادة أو بعث، من رميم الدولة السابقة للاستعمار التي كانت موجودة قبل الغزو الفرنسي.

وتعلن المذكرة التي رافقت الإعلان عن قيام الحكومة الموقتة، وتسليمه لحكومات مختلفة، بهذه المناسبة، أن " الدولة والحكومة الجزائريتين اللتين لهما الشرف بان تطلب اعترافكم بهما، لا تؤلفان كيانين حقوقيين جديدين، بل هما مؤسستان قديمتان بعثتا من جديد. وليست القضية هي مجرد الاعتراف بحكومة جديدة، بمقدار ما هي تكريس البعث الشرعي، لحكومة سبق أن وجدت"[122]. وهذا البعث إنما يتمّ في حمّى نضال التحرير الوطني. ولهذا فإن الدولة والحكومة الناشئتين في مثل هذه الظروف، هما في حالة حرب، وكل ما هنالك من أجهزة سياسية – إدارية، تم إنشاؤها، يحمل علامة ذلك. فالإدارة المركزية[123] المقيمة في تونس، إنما هي إدارة حرب، بحكم العمل الذي تقوم به، والمشكلات التي عليها أن تَحُلّها [124]، ولهذا السبب ومن أجل هذا الغرض كانت الوزارة الأكبر شأناً هي وزارة الحرب والاتصالات العامة (MALG) المكلفة بوضع خطط الحرب، وتأمين الاتصال بين مختلف الوزارات، ومختلف بعثات الحكومة الموقتة في الخارج، والمخابرات، والاتصالات السلكية بين مختلف المراكز الأساسية لجيش التحرير. وبفضل إدارات هذه الأخيرة التي تقوم قاعدتها الأساسية في ليبيا، أمكن التخفيف من عزلة " الخارج" عن " الداخل" بشكل ملحوظ، كما أمكن تنسيق العمل، بصورة مرضية.

وقد ضمن مثل هذا التنسيق للعمل في إطار جيش التحرير، عن طريق هيئة الأركان العامة (EMG) التي أنشئت في دورة المجلس الوطني، في شهر ديسمبر 1959 ويناير(ديسمبر، وجانفي)

عام 1959-1960. وستقوم هيئة الأركان، بقيادة العقيد بو مدين، الذي كان من قبل رئيساً للقيادة الغربية، بإعادة تنظيم وحدات جيش التحرير المعسكرة على الحدود الجزائرية – المغربية. والجزائرية– التونسية، وبتنسيق عمل جيش التحرير في الولايات، بمقدار ما كان البعد عن خطي موريس وشال، وكذلك مساكتهما etancheite يسمحان بذلك. وبطبيعة الحال، فإن جيش التحرير، من الوجهة القانونية، يظل خاضعاً لسلطة الحكومة المؤقتة[125]، التي تراقب عمل هيئة الأركان العامة، عن طريق "اللجنة الوزارية لشؤون الحرب"[126]. وحول هذه النقطة، يؤكد، تصريح المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي أذيع على الملأ يوم 1960/1/19 في تونس، ما يلي:

" إن الحكومة المؤقتة قد أوصت بإنشاء لجنة وزارية داخل الحكومة، لشؤون الدفاع الوطني، ترتبط بها هيئة أركان عامة[127]. ولكن تنامي النضالِ واستقرار جيش كبير العدد نسبياً على الحدود، حَسَن التجهيز ومدرَّب تدريباً جدياً، ومؤطر بقوة تحت إدارة هيئة الأركان، كل هذا سيسمح لهذا الجيش بان يمتلك استقلالاً واسعاً في العمل، ينأى به عن سلطة الحكومة المؤقتة التي سيصبح هو رقيباً عنيداً عليها.

لكن هذه الاختلافات لن تتخذ سمة جادة، ولن تظهر بصورة علنية، إلا في المرحلة الأخيرة من النضال المسلّح، على عتبة الاستقلال. أما خلال النضال الوطني، فإن قيادة جبهة التحرير ستبدي في الخارج، وعلى مستوى القاعدة، ذلك الوجه الهادئ للوحدة، والانسجام، والانضباط.

2) *في القاعدة*: كان حضورُ جبهةِ التحرير فعلياً ودائماً، عن طريق الإعلام السياسي، وجمع الأموال، وقبول المتطوعين، وتهيئة الملاجئ والتنظيم، وهو تنظيم يَمسّ كلَ طبقات الشعب، ويضم عدداً من النشاطات؛ وينشئ فوراً إدارة سرية، ويحقق على الأرض، وداخل الشعب، حضور دولة وطنية تعبئ كل الطاقات في النضال المسلّح من أجل التحرير. وجيش التحرير، الصانع الأول لهذا النضال، مُجَهَز بدءاً من مؤتمر الصومام، ببنى محددة ومتماثلة في كل الولايات. وهو بحكم ذلك، وفي آن واحد، جيش من الأنصار، بطريقة نضاله(حرب العصابات) وجيش نظامي، ببناه؛ مع قيادته، ولباسه الموحد، وانضباطه، وألوانه، وحمله المكشوف للأسلحة" [128]. وكذلك فإن رتبه محدّدة فيه[129] وكذلك شارات هذه الرتب المقابلة لها[130]، كما هي محددة تركيبات مختلف وحداته : كالفوج(groupe) والفرقة (section) والكتيبة (compagnie) [131] والفيلق (bataillon). وكل منطقة عسكرية (كالولاية، أو المنطقة، أو

الناحية أو القسم) يقودها رئيس سياسي- عسكري وثلاثة معاونين، مكلفين بالتتابع بالمهام السياسية والعسكرية، والمعلومات – الاتصالات.

وإلى جانب هذا الجيش النظامي الواضح والمؤلف من "مجاهدين" لهم لباسهم الموحد، وعليهم سلاحهم، فإن هنالك "المسَّبيلين". وهم أنصار باللباس المدني، مكلفون ببعض أعمال التخريب، وبالدرجة الأولى بإعلام وحدات جيش التحرير عن تنقلات القوى الفرنسية، والقيام بوظيفة الأدلاء والمراسلين، والحراس. ويصفهم العربي بن مهيدي كما يلي: " لنقل مباشرة إن هؤلاء الرجال الذين لا يلبسون لباساً خاصاً، هم بالنسبة إلى جبهة التحرير، وجيش التحرير، بمثابة العيون والآذان والأعضاء بالنسبة للكائن الحي"[132]. إن المسبيلين يشخصون ويغذون العلاقة الوثيقة بين جيش التحرير وبين الشعب. وهذه العلاقة إنما تُعزَّزُ أيضاً بعمل المفوض السياسي الذي يقوم، على مستوى الفرع، بشرح توجيهات وقرارات جبهة التحرير للشعب، كما يشرح المعنى السياسي للعمليات التي يقوم بها جيش التحرير. ومن شانه أن يكون وسيلة نقلٍ لمشكلات الشعب، وقلقه، وأحزانه.

ولقد أصبحت هذه الصلة الوثيقة بين جيش التحرير وبين الشعب، ممكنة، بخلق الجماعات، أو لنقل الجماعات الشعبية. وكان بيان مؤتمر الصومام قد أشار إليها بعد أن ركّز على اضطراب الأجهزة الإدارية، والكولونيالية، فقال:" إن هذا التفكك البطيء على كونه عميقاً، في الإدارة الفرنسية، قد أتاح نشوء، ثم تنامي ثنائية السلطة. وأصلاً، فإن إدارة ثورية تعمل الآن، ومعها جماعات سرّية، وأجهزة تعمل للتموين، واستيفاء الضرائب، وضم المجاهدين، وتشرف على إدارات الأمن والمخابرات. ثم إن إدارة جبهة التحرير تتخذ منعطفاً جديداً بإنشاء جمعيات الشعب التي سينتخبها شعب الريف، قبل عيد الميلاد الثاني لثورتنا"[133]. وفي الواقع، فإن إقامة هذه الجمعيات[134] قد تمّ بالتدريج بمقدار ما كانت المعركة تتنامى ونُمِياً طاقات الشعب. وهذه الجماعة المنتخبة في إطار الدوار إنما يقوم بتمثيلها خمسة أعضاء، واحد منهم هو رئيس مناضل من جبهة التحرير[135] وتقودها لجنة من ثلاثة أعضاء. وهؤلاء الأخيرون هم مناضلو جبهة التحرير المعيّنون من قبل هيئة أركان القاعدة القائمة على مستوى القسم (secteur). ومهمة أعضاء لجنة الثلاثة هي، بالتتابع، في التعليم، والتموين، وجمع الأموال. ويحضر المفوض السياسي هذه الانتخابات، ويفصل في المنازعات. وتقول صحيفة جبهة

التحرير، بهذه المناسبة، حقاً إن (جمعية الشعب) تُوجَّه وتُنصحُ من قبل المفوّض السياسي، لدى مروره بالدوار، وتتلقى توجيهات من السلطة المركزية لجبهة التحرير بطريق لجنة الاتصالات الثلاثية. إلا أنها تظل كاملة المسؤولية، على المستوى المحلّي، وإليها تعود مهمة إدارة شؤون الجماعة الكلّية. وقد تُرك لها حقّ اتخاذ كلّ المبادرات الضرورية في هذا المجال[136]. وتتابع الجريدة، فَتُعَدِّد مختلف صلاحيات هذه الجماعة. فتقول: " إنها تنظّم استقبال المجاهدين، وتحصي السكان، وتتقاضى الضريبة، وتسهر على الأمن، وفيما عدا هذا الدور اللوجستيكي، فإنها تهتم بصورة مباشرة، بحياة الشعب التي تحاول أن تؤمن له شروط حياة أفضل. وهي تفصل في القضايا القومية، وفي المنازعات الفردية الخاصة، وتؤمن كل الوظائف التي تعود للبلدية: كالعناية بالسجلات المدنية للدولة، وإنشاء مخازن وصوامع للحبوب، وبناء المدارس، وفتح الورشات، والبحث عن آبار الماء.

وفي الواقع، فإن هذه المجموعة من النشاطات ليست نظرية كما قد يظهر[137] إذا نحن فكرّنا بأن لجبهة التحرير حاجةً إلى الاستناد إلى مثل هذه البنية التحتية، السياسية – الإدارية، لكي تجابه المهمات السياسية الاجتماعية التي تحيط بها: كجمع الأموال، والتموين، وتقديم العون للأسر المعوزة لرجال المقاومة، والمناضلين الموقوفين أو الموتى، وتنظيم الخدمات الصحية... ولنلاحظ مع ذلك أن استقلال الجماعة نسبي تماماً بمقدار ما تكون رقابة جبهة التحرير عليها، حاسمة. ولنشر بهذه المناسبة إلى أن "الجماعـــة" التي يعود وجودها إلى زمن قديم جداً، ليست من صنع جبهة التحرير. بل إنها أصبحت، بالمقابل، أداة النفوذ في العمق داخل الشعب الريفي.

وأصلاً، فإن هذه البنية التحتية السرّية، التي عُمّمت على المراكز المدنية، من خلال خلايا جبهة التحرير، والمسمّاة باسم ال OPA (أي التنظيم السياسي الإداري) لدى السلطات الفرنسية، وكانت واحداً من الأهداف لدى هذه الأخيرة، التي فهمت تماماً أهميتها وخطرها[138].

والحق، أن العمل الخفيّ لهذه البنية التحتية السياسية– الإدارية، كان من الاتساع والنجع بحيث أن الإدارة الكولونيالية وجدت نفسها مهدّدة من الداخل. وهكذا فإنه لم يكن نادراً أن ينجح بعض أفراد هذه الجماعـــات بالتسلّل إلى داخـــل بعض (الأقســـام الإداريـــة الخاصـــة أو الـــ (SAS) ومراقبة بعض الوفـــود الخاصـــة [139]. ولم يكن التبديـــل المتكّرر لعناصـــر الـــ SAS المتفسخة بغريب عن هذا الأمر.

ويظهر الحضور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير، داخل مختلف طبقات الشعب أيضاً من خلال المنظمات النقابية التي تقوم بوظيفة الأغطية القانونية لجبهة التحرير. والحق أن البنيان السياسي لمؤتمر الصومام يُؤكد أن القضيةَ هي : أن نوجد في كل مكان. "*ويجب أن نحسن إشراك العمل السري بالعمل القانوني*[140]، كما يجب أن ننظّم، بصور مختلفة ومعقدة غالباً، كل فروع النشاط البشري".

وحقاً فإن المنظمات النقابية هي التي تُمثّل العمل القانوني، أو الشرعي لجبهة التحرير، لكن هذا العمل سيدوم مدة قصيرة نسبياً، لأن هذه التنظيمات لا تنجو مدة طويلة من الحل. وكان تطوّرها يتبع تقريباً نفس الصورة المتماثلة: فهناك مرحلة أولى قانونية، يكون فيها التنظيم مستقلاً عضوياً تجاه الـ F.L.N. ويقوم بنشاط علني. ثم يأتي دور سرّيّ، يختلط فيه نشاط المنظمة بنشاط جبهة التحرير، ولاسيما في فرنسا والجزائر. أما في الخارج، فإن هذا التنظيم يقوم بعمل إعلامي ودعائي تجاه المنظمات الأجنبية، وداخل المؤتمرات والندوات الدولية.

فالعمال المأجورون منظّمون داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)[141] الذي أنشئ في الشهر الثاني من عام 1956 [142]. وهذا الاتحاد، المعلن قانونياً في إطار قانون 1884، كنقابة، تشرف عليه لجنة تنفيذية تتألف من 21 عضواً ينتخبون في مؤتمر الاتحاد. ثم إن هذه اللجنة تختار بدورها مكتباً تنفيذياً من 12 عضواً وأمانة سر، تتألف من خمسة أعضاء[143]. ولكن هذا الاتحاد الذي لم يكد يعيش سنة واحدة، حتى استطاع خلالها المركز النقابي أن ينجح في فرض نفسه على المنظمات المنافسة الأخرى مثل الـ USTA والـ UGSA بإغرائه القسم الأكبر من العمال الجزائريين المنظمين نقابياً بالانضواء تحت لوائـــه.

ولكنه يكون أيضاً، خلال هذه السنة الأولى من حياته، قد نجح في تعبئة جمهور العمال، في حركة إضراب واسعة، في إطار الاستراتيجية النضالية المتبناة من قبل جبهة التحرير التي تطلق شعار الإضراب يوم 7/5 و8/15. وتأتي الذكرى السنوية الثانية لبدء النضال المسلّح، يوم أول نوفمبر 1956، فيكون الاحتفال بها إضراباً ينظمه الاتــحاد العــام للعمـــال الجزائريين UGTA، وتؤيده المراكز النقابية المغربية والتونسية، أي الـ UMT [144] والـ UGTT [145] وتدخل هذه الإضرابات، كما ينبغي، في إطار منظورات العمل المرسومة في البيان السياسي لمؤتمر الصومام، الذي يقول بهذه المناسبة:" منذ الآن وبصورة مستمرة : اعملوا بصورة دقيقة

وبصبر، على المستوى السيكولوجي والتقني، لإثارة *إضراب عام*[146]، عمالي له *مطالب معينة*[147] وهذه تجربة لابد منها للتحضير لإضراب شامل، *سياسي وتمردي*[148]. ويوضح الإضراب الذي قام يوم 1/28، و 1957/2/4، تلك السمة السياسية في الجوهر، لعمل الـ UGTA[149]، كما يوضح التزامه الكامل بالنضال الذي تخوضه جبهة التحرير. ولهذا فإن موجة القمع التي أثارتها الإدارة الكولونيالية في إطار "معركة الجزائر" ستكون عنيفة الآثار في صفوفه[150] وترغمه على الدخول في الحياة السريّة.

وعلى مثال الإدارة التنفيذية لجبهة التحرير، فإن إدارة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ستضطر إلى الخروج من البلاد والاستقرار في تونس حيث تَمُدُّ عمل جبهة التحرير في الوسط العمالي، والخارج[151]، وفي الأوساط النقابية لبلاد مختلفة[152]. وسيمارس اتحاد العمال في فرنسا، نشاطه تحت غطاء تجمع خاص هو جمعية الصداقة للعمال الجزائريين (AGTA) التي أنشئت يوم 16/ 1957/2 تحت إشراف فرع فرنسا لجبهة التحرير[153] وسيكون من مهماته، عدا التعبئة والهجرة الجزائرية في فرنسا[154]، شرح النضال المسلّح لجبهة التحرير والدفاع عنه أمام المحامين الفرنسيين.

ويعبّر عن نفسه من خلال صحيفته: " العامل الجزائري في فرنسا[155]". ولم يطل نشاطه (كتنظيم الإضرابات، وإقامة ندوات إعلامية....) حتى جلب على نفسه أسباب القمع، عواصف ورعودا، وانتهى ذلك إلى حلّه في أوت 1958.

ومنذ ذلك الحين دخل في العمل السري، وتابع عمله في إطار فرع فرنسا لجبهة التحرير، ونظّم مظاهرات أكتوبر 1961 في باريس، ضد منع التجول المفروض على الجزائريين في العاصمة الفرنسية بدءاً من الساعة العشرين[156].

– *أما التجار*، من ناحيتهم، فسيُمثلّون بتنظيم نقابي، هو الاتحاد العام للتجار الجزائريين (UGCA) الذي أنشئ في سبتمبر– سبتمبر 1956[157]، وترأسه طول مدة النضال المسلّح السيد عباس تركي[158]. وسيحرص هذا الاتحاد على تعبئة التجار الجزائريين[159] وتنظيم مساهماتهم السياسية، والمالية خاصة، في النضال من أجل التحرير الوطني. وكما حدث لاتحاد العمال، سيعرف القمع، ويرى إدارته تخرج من الجزائر، وتقيم في تونس. وفي فرنسا. وعلى مثال النقابة العمالية، سيتخذ شكل تجمع، هو التجمع الودّي العام للتجار الجزائريين (AGCA) وسيدخل نشاطه في إطار فرع فرنسا لجبهة التحرير.

– *والطلاب*، هم أيضاً ،سيُمثّلون داخل الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA). وكانت الحركة الطلابية دوماً تُمدّ الحركة الوطنية الجزائرية والمغربية عامة، بالأطر السياسية[160]. وقد خطا الطلاب الجزائريون خطواتهم الأولى في العمل الوطني والنضالي داخل اتحاد الطلاب المسلمين الشمال أفريقيين[161] في فرنسا (AEMNA)، وداخل اتحاد الطلاب المسلمين في أفريقيا الشمالية[162] في الجزائر (AEMAN).

وفي الأصل فإنه كان قد تم التصويت يوم 1955/2/27 في الجزائر، بالإجماع من قبل طلاب الـ AEMAN إلى اقتراح بإنشاء تنظيم طلابي جديد جزائري، يسمح للطلاب بالمشاركة، في إطار قائم فعلاً، بالنضال في سبيل التحرير الوطني. وقد انعقد المؤتمر الوطني التأسيسي بين 8-14 جويلية عام 1955 في قاعة الـ Mutualite[163] بعد أن حُضّر له في اجتماع العقد في باريس، بين 4-7 أفريل(أبريل). ومنذ أن أنشئ الـ UGEMA (الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين)، كان نشاطه يتم في إطار المنظور العام لحركة التحرير الوطني. ثم إن اختيار الحرف M، دلالة على المسلم لإدخاله في الاسم المصطلح عليه، لا يُعبِّر فقط عن الرغبة المعلنة رسمياً في الاحتفاظ بالشخصية الإسلامية للطلاب[164] بل هو يُعبّر عن رغبة أخرى، خبيئة، وهي تجنيب المنظمة الجديدة أن تُشل في نشاطها بتهافت الطلاب الأوروبيين عليها، وهم أكثر عدداً، من الطلاب الجزائريين، فيحرفها ذلك عن هدفها الأول.

وتتمفصل بنى هذا الاتحاد، في القاعدة تبعاً للتوزع الجغرافي للمراكز الجامعية، بحيث تنشأ عنها فروع محلية. أما في القمة فإن المؤتمر الذي ينعقد تبعاً للنظام الداخلي، مرة في كل عام[165] ينتخب لجنة إدارية من 17 عضواً عام 1955 (وسّعت فيما بعد فجعلت 21 عضواً) يكون من حقها هي أن تختار من داخلها مجلساً تنفيذياً (.C.E) من خمسة أعضاء في الأصل، ثم من 9 فيما بعد[166].

ولئن كانت الأهداف المعلنة رسمياً تقتصر على المجال النقابي وحده (كالدفاع عن المصالح المعنوية والماديّة للطلاب، وتوسيع التبادل الثقافي، ومكافحة الأمية...)، فإن اهتمامات الاتحاد ونشاطه، ستكون بالدرجة الأولى سياسية. ومرة أخرى لن يتأخر القمع، ليسقط على رؤوس أعضاء هذا الاتحاد، الذين سيُدعى عددٌ كبير منهم للتحقيق، فضلاً عن حملات التفتيش والاعتقالات خلال العام 1955، بل إن بعضَهم سيلقى وجه ربه في هذا القمع، مثل نائب رئيس الاتحاد[167].

وفي 1956/1/20، يُنظِّم الطلاب الجزائريون في فرنسا إضراباً عن الطعام للاحتجاج على التدابير القمعية، غير أن الالتزام الحازم لاتحاد الطلاب بحركة التحرير، يتضح بدءاً من 5/19/ 1956،أي من تاريخ الإضراب اللامحدود عن الدروس والامتحانات، الذي بدأ بالاتفاق مع قيادة جبهة التحرير. وبإمكاننا، من الإطلاع على التصريح المنشور بهذه المناسبة، أن نعرف مدى الحماسة الوطنية التي تلتهب بها عواطف الطلاب الجزائريين في ذلك العهد، إذ يقول:"وحقاً، فبشهادة إضافية، سنحصل عليها، لن تكون جثثاً أفضل! فماذا تنفع إذن هذه الشهادات التي يتابعون تقديمها لنا بينما شعبنا يناضل، ببطولة، وعندما تُنتهك أعراض أمهاتنا وزوجاتنا وأخواتنا وحينما يسقط أطفالنا وكهولنا تحت ضربات الرشاش، والقنابل، والنابالم.

ونحن "أطر المستقبل"، ماذا يقدمّون لنا لنؤطره؟ ونؤطر من ؟... الخرائب وأشلاء الجثث بلا ريب، تلك التي في قسنطينة، وتبسة، وفيليبفيل، وتلمسان، وأمكنة أخرى ذات صلة بملحمة بلادنا. إن سكوتنا تجاه الحرب التي تشن على مرأى منا، تجعلنا متواطئين مع الاتهامات الخسيسة التي تُكال لجيشنا الوطني الشجاع. ؟أما الهدوء المزيّف الذي نستقر فيه فإنه لم يعد يرضي ضمائرنا[168].

وقد شارك في هذا الإضراب جمهور من الطلاب، الذين سينضم عدد منهم إلى صفوف جيش التحرير[169]. ولقد أدّى هذا الإضراب، فيما يقال، إلى مجموعة نتائج متوقعة لدى جبهة التحرير، وسرّع انضمام البرجوازية الجزائرية التي جاءت منها أكثرية الطلاب، إلى حركة التحرير الوطنية. ومع ذلك فإن المسؤولين يظلّون واعين لأهمية تكوين الأطر وضرورة تهيئة المستقبل، وهكذا فقد أنهي هذا الإضراب يوم 1957/9/22[170]. وتُعلّق صحيفة جبهة التحرير على الحادث بهذه الصورة: "يشتمل النضال التحريري على جملة جوانب مختلفة، وليس لجهود الحرب أن تنسينا أعمال السلم. وعندما عاد الطلاب الجزائريون إلى دروسهم، فإنهم انقادوا إلى هذه المتطلبات ... وعلى المعركة الوطنية أن تتابع في الجامعات؛ وستتخذ صوراً جديدة، ولكنها ستحتفظ بصفتها التعبوية في كل لحظة. إن طلابنا سيقومون بمهماتهم الجامعية، وهم يناضلون، ويجب ألا ينسوا أبداً أنهم لا يدرسون لأنفسهم فقط، بل كذلك، وبصورة خاصة، لمصلحة الوطن العامة"[171]. والحق أن الطلاب الجزائريين، وهم يتابعون دراساتهم، سيتابعون

بالتوازي، في إطار الأوجيما UGEMA عملاً أوضح فأوضح اتجاهاً إلى السياسة[172]، وهذا مما لا يدع السلطات الفرنسية في اللامبالاة، فيصدرون أوامرهم بحلّ الأوجيما يوم 1958/12/28

وعندئذ تبدأ في فرنسا[173] المرحلة السرّية لحركة الطلاب الجزائريين[174]. ويلجأ المكتب التنفيذي[175] .C.E إلى سويسرا، ثم إلى تونس حيث يبدي نشاطاً عنيفاً "ديبلوماسياً" بالمشاركة في عدد كبير من الاجتماعات، والمؤتمرات، والندوات الطلابية التي تنعقد في مختلف أرجاء العالم[176]. ثم إن عمله الاجتماعي لن يكون مما يصحّ إهماله، ويظهر بالدرجة الأولى في الحصول على منح دراسية للطلاب[177]. ولكن الجهد الأساسي في هذا المجال، هو الذي تقوم به الحكومة المؤقتة، التي تأخذ على عاتقها تحسين الشروط المادية للطلاب الجزائريين، عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية[178].

أما في فرنسا، فإنّ حلّ الأوجيما سيتيح لفرع جبهة التحرير هناك، أن يتولى في الخفاء شؤون الطلاب الجزائريين عن طريق الشعبة الجامعية التي ستنوب في العمل عن الأوجيما وستصبح بنى هذه الدائرة نسخة عن بنى جبهة التحرير. ففي القاعدة، نجدُ خلايا، يتألف كل منها من أربعة طلاب، ثم مجموعاتٍ في كل منها ثلاث خلايا أو أربع، وأقساماً في كل منها مجموعتان أو ثلاث، وقسمات Kasmas في كلٍّ منها قسم أو قسمان. وهذه البنى موزعة على أربع نواح (هي ناحية باريس، والناحية الشرقية، والناحية الغربية، والميدي Mdi (الجنوب)

وفي القمّة نجد رئيساً تعيّنه اللجنة الإدارية لفرع فرنسا، وهو الذي ينسّق نشاط الشعبة الجامعية، ويساعده في ذلك لجنتان:" لجنة الاتصالات" المكلّفة بإقامة العلاقات مع المنظمات الطلابية الأخرى في فرنسا، ولجنة الصحافة والدعاية المُكلّفة بكتابة النشرة الإعلامية للشعبة الجامعية، والبيانات المختلفة، والنشرات. وفي الواقع، فإن هذه اللجنة الأخيرة تؤلف جزءاً من لجنة الإعلام لفرع فرنسا.

ولما كان الطلاب في فرنسا منتظمين في إطار الشعبة الجامعية، فإنهم سيُعتبرون كمناضلين في فرع فرنسا لجبهة التحرير، ويتحرّرون من كلّ رقابةٍ تمارسها اللجنة التنفيذية للأوجيما، التي سيقتصر دورها على تمثيل الطلاب الجزائريين خارج فرنسا، مما سيؤدّي بسرعة إلى نزاعات داخل الحركة الطلابية الجزائرية[179]. وستدخل هذه الصراعات، إلى تلك المنظمة الطلابية، والجزائر على عتبة الاستقلال، في أزمة خطيرة ستؤدي إلى دمج بنى الأوجيما داخل جبهة

التحرير، وإنشاء شعبة جامعية تمثل جملة الطلاب الجزائريين[180]. ومن المفارقات أن استقلال بعض الشعب عن المكتب التنفيذي للأوجيما، هو الذي سيساهم في وضع حدّ للاستقلال العضوي لاتحاد الطلاب تجاه جبهة التحرير. وهذا التطوّر شبه محتوم، إذا نحن نظرنا إلى الحضور الضخم لجبهة التحرير في كل الأشكال المنظّمة للعمل لمختلف طبقات الشعب الجزائري.

ومثل هذا الحضور الضخم شيء نجده أيضاً في *"معسكرات الاعتقال و السجون"*، والحق أن واحداً من الأمثلة الأدلّ ما يمكن على القدرة التنظيمية لجبهة التحرير، يتجلى في إقامة شبكة حقيقية لجبهة التحرير في السجون التي أصبحت، طوال مدة النضال المسلّح، مجالات ممتازة للتثقيف السياسي. ومع بعض التغيرات التابعة للشروط المختلفة للاعتقال، وتبعاً لمدى تجمع أو تنافر الموقوفين السياسيين، ونسبتهم إلى سجناء الحق العام ، فإن تنظيم جبهة التحرير في مراكز الاعتقال تتبع الصورة التالية.

– ففي القمة نجد لجنة قيادية مؤلفة من ستة أعضاء (فيهم رئيس و معاونان)[181]. وهذه اللجنة هي التي تنسق مختلف النشاطات داخل معسكر الاعتقال ، وتقوم بالاتصالات مع الخارج، وتقيم العلاقات مع إدارة المعتقل. وهؤلاء المسؤولون ينتخبهم المعتقلون من بين هؤلاء الذين كان لهم مناصب ذات مسؤولية في تراتب جبهة التحرير قبل إيقافهم.

– وفي المستوى الأدنى مباشرة نجد المجلس الإداري الذي يتألف من 8 إلى 10 أعضاء، هم من جهة أخرى رؤساء اللجان المختصة.

– وتضم هذه مختلف نشاطات المنظمة. وهكذا فانه توجد لجنة قضائية مكلفة بالحسم في الخلافات داخل المعسكر بين المعتقلين، ومعاقبة المخالفات المرتكبة. أما تنفيذ الحكم، فتقوم به مجموعة الصدام" في الحالات الخطيرة، ووسائل العنف. ولنذكر أيضاً "لجنة تأمين النظام" المكلفة بالسهر على أمن وحماية المعتقلين ضد كل عدوان، سواء جاء من الحرس أم من معتقلي الحركة الوطنية الجزائرية MNA (المصالية)؛ و" اللجنة الصحية" المكلفة بالمحافظة على نظافة الأماكن وصحة المعتقلين؛ و" اللجنة المالية" التي تدير المبالغ المرسلة إلى المعتقلين من ذويهم،وحصيلة جمع الاشتراكات المعدّة لمساعدة المعتقلين المحتاجين؛ واللجنة الرياضية والمسرحية التي تهتم بأوقات الفراغ؛ واللجنة الثقافية التي تنظم العمل لمحو الأمية، ونشر التعليم، وأخيراً "لجنة الاستقبال"

التي تتصل بالموقوفين الواصلين حديثاً لإعلامهم بشروط الحياة في المعتقل، ومعرفة أوضاع أسرهم وحاجاتهم، وتسألهم عن سوابقهم بغية تجنب التسربات والتغلغل (أو إنشاء الخلايا).

والصورة في السجون، هي تقريباً نفسها، مع "لجنة اعتقال" في القمة، تراقب نشاط رؤساء الأبنية ورؤساء الساحة، أما بقية اللجان فهي تقريباً نفسها.

وفي الخارج، تسهر جبهة التحرير على مصير المناضلين المعتقلين وأسرهم من خلال لجان الدعم للموقوفين(C.S.D) التي تنحصر مهمتها طبقاً لنشرة صادقة عن فرع فرنسا لجبهة التحرير، في مساعدة المناضلين الموقوفين وأسرهم، وهنالك تعويضات عائلية خاصة تدفع تبعاً للعمر وعدد الأطفال من جهة، ثم عدد الأشخاص الآخرين الذين يعيشون على كاهل الموقوفين. وهنالك أيضاً مساعدات تقدّم لأسر الوطنيين الذين اغتالتهم الشرطة الفرنسية وقاتلوهم من جماعة الـ MNA. وتقع نفقات إعالة مواطنينا على حساب المنظمة... واللجان نفسها هي التي تحصي الأسر التي تجب مساعدتها، وتستكمل معرفة عناوينها، وتبحث عن العناوين الدقيقة للمناضلين المنقولين إلى سجون أخرى بغية تجنب أي تأخير[182]. وتنظم لجان الدعم للموقوفين هذه تبعاً للبنى المتراتبة للخلية، فالقسم، فالناحية، فالمنطقة، فالولاية أخيراً[183].

وتكلف هذه اللجان، في إطار مهمتها في دعم المعتقلين، بالبحث عن محامين لهم للدفاع عنهم، وفي هذا المنظور أنشئ " تعاون محامين " أكثريتهم لا تتقاضى أجراً، لكي تُمثّل مصالح المعتقلين السياسيين أمام القضاء[184]. ويتم عن طريق هؤلاء المحامين تبادل الرسائل والاتصالات بين جبهة التحرير وبين المناضلين الموقوفين. وهؤلاء الأخيرون يتصلون فيما بينهم من قاعة لقاعة بطريقة "البيفتون"[185]، كرسالة سريّة، اسمها العربي مألكة.

وبفضل هذا التنظيم الدقيق والمفصّل أصبح السجن إحدى أهم المدارس للتثقيف السياسي لمناضلي جبهة التحرير. وعدا ذلك فإن عدداً هاماً من الموقوفين بمخالفات أو جرائم تتعلق بالحق العام، أمكن "إنقاذهم" بفضل التماس مع المناضلين وأخذهم على عاتق جبهة التحرير التي صنعت منهم مواطنين شديدي الحماسة.

وقد نكون بحاجة إلى كتاب كامل لكي نروي سيرة العمل السياسي العميق الذي قامت به جبهة التحرير، في السجون، إذ لقد تمّت عملية صهرٍ اجتماعي كبيرة بين الأجيال، والطبقات الاجتماعية، وبين النواحي والمناطق. إذ لقد كانت الجزائر كلها، بما فيها من تنوّع، وتعقيد،

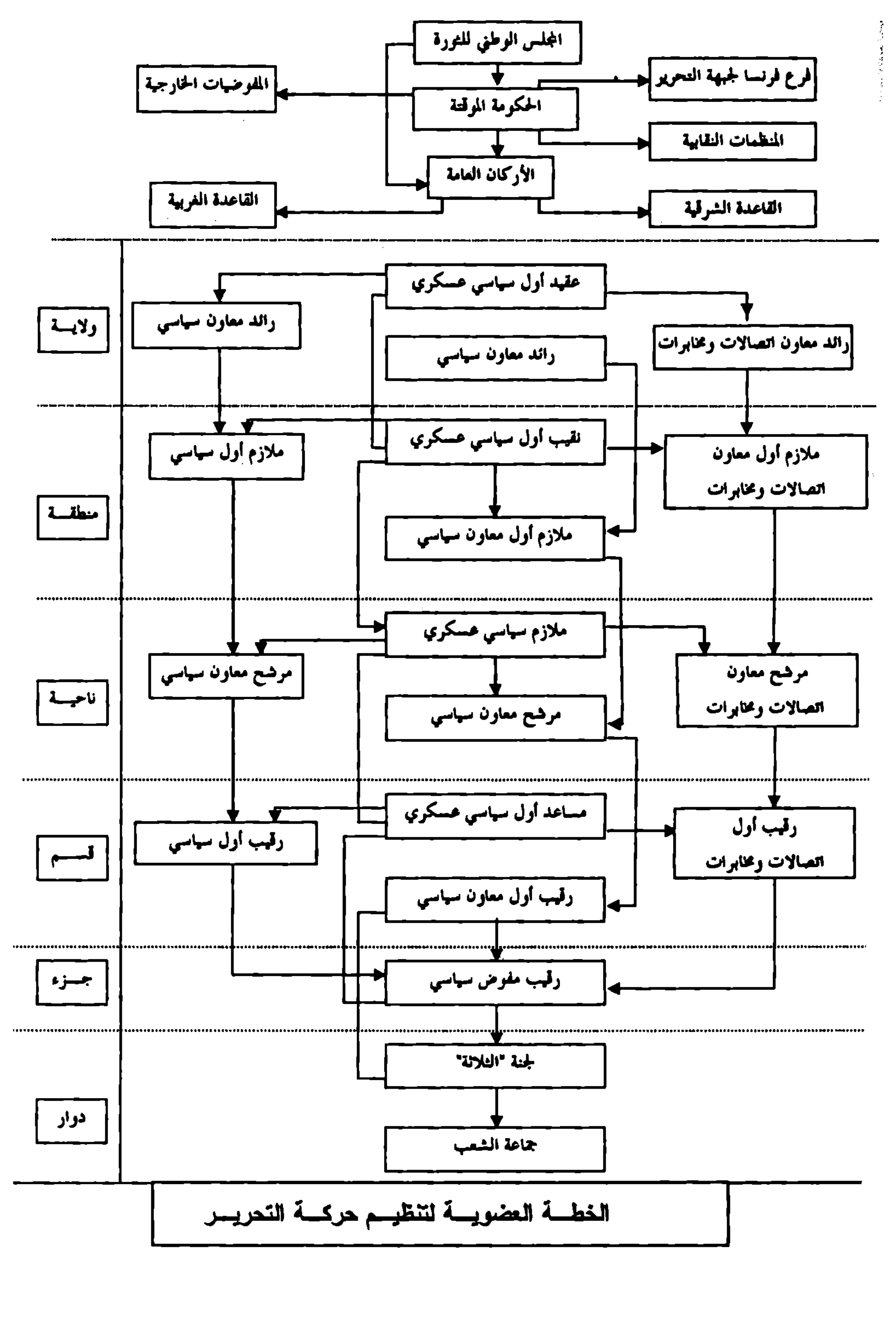
ووحدها العميقة أيضاً، في المعركة الوطنية، مُمَثّلة هناك. فلقد اكتشف ابن مدينة الجزائر فلاح الأوراس، وجاور المناضل الكهل رفيقه المناضل الجديد. وتحاور البربري مع العربي واكتشفوا أنهم جميعاً جزائريون تحدوهم نفس العاطفة الوطنية، ويساورهم نفس المثل الأعلى. وأصبح "برج بابل" معبداً أقيمت فيه صلاة الوحدة، للغةٍ عُثر عليها بعد الضياع، ولهويّة مفقودة لأمةٍ تجمّعت وتصالحت مع نفسها. أما الانقسامات المصطنعة والمزيفة فقد كوفحت بصورة ناجعة[186] بطريق التربية السياسية: إذ لقد نظّمت دوراتٌ تلقى فيها دروس في التاريخ، للاستعلام، والتثقيف السياسي[187].

وكان هنالك بشكل خاص ذلك الجهد الضخم الذي بُذل لمكافحة الأمية، والتعليم[188]. وهذا ما أتاح لعددٍ كبيرٍ من الموقوفين تَعلّم القراءة والكتابة، وهدم جدار الجهل، والوصول إلى لغة ظلت مدة طويلة غريبة عليهم، هي العربية.

وقد قام هذا التنظيم أيضاً بنضال متعدّد الأشكال ضد الإدارة، للمطالبة بنظام غذائي خاص، للمعتقلين، وأُضرب عن الطعام مرات كثيرة[189] لإرغام السلطة على تلبية هذا المطلب والاعتراف بصفة العمل الخاصة التي كان يقوم بها أولئك الذين ظلت تعتبرهم متمردين أو خارجين عن القانون.

وهكذا فإن شعباً بكامله، على مدى الأيام، وفي حمى المعركة السياسية، تَعلّم فضائل العمل النضالي والتنظيم. أما العنف الذي حُملت مسؤوليتُه بصورة جمعية، فقد تمّ من خلال الشبكات الحساسة للتنظيم الذي أحاط بمجموع الشعب، وأدار عملاً منسجماً نسبياً ومنسقاً. وكان هذا التنظيم. بتفرعاته العديدة، وألوان نشاطه الكثيرة، سلاحاً موجّهاً ضد السلطة الاستعمارية، وبدا كما لو أنه سلطة مضادة مزوّدة بكل صفات الدولة التي تقوم بالحرب (فلها مجلسها التشريعي، وحكومتها، وجيشها، وإداراتها، ومنظماتها النقابية...). ونحن واجدون في الصفحة المقابلة رسماً يعطينا فكرة تخطيطية عن هذا التنظيم الواسع لهذه السلطة المضادة.

الا أن الحقيقة أشد تعقيداً من أن توضع في مجرد تخطيط بسيط، أو في تحليل وصفي فقط لمختلف بنى التنظيم المقامة، من قبل جبهة التحرير. ويبدو لنا أن من الضروري أن نمضي بعيداً، وأن نقارن مبادئ التنظيم الموضوعة من قبل المراجع القيادية لجبهة التحرير، بصور الممارسة المتبعة.



الخطة العضوية لتنظيم حركة التحرير

2- المبادئ والممارسات

إن مبادئ التنظيم المقررة من قبل جبهة التحرير تابعة للنضال المسلّح للتحرير الوطني الذي قام بدءاً من أول نوفمبر 1954. إذ أن التنظيم المقام كسلاح للمعركة، والمبادئ الذي تُنظّمه، تحرص على أن تعطي هذا السلاح، لجماً وعقلانية. وسيكشف فحص الممارسة المتبعة، عن هذا التنظيم ومبادئه، وهي تمارس فعلاً؛ وسيسمح لنا أن نقيس البعد بين النيات والفعل.

والمبدأ الأول المقرّر في مؤتمر الصومام حول أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج، هو المثال النموذجي على التقلبات التي تمرّ بها قاعدة عامة، تتقبل تبعاً للظروف، جملة تأويلات مختلفة ومتناقضة. إن هذه القاعدة الأساسية في حرب العصابات[190] تذكّر بضرورةِ تبعيةِ العنفِ للهدف السياسي[191] وبالتالي، تبعية القيادة العسكرية للقيادة السياسية للحركة. وهي تجعل المسرح الأول للعمل، المسرح الداخلي، وبذلك فإنها ترى أن العمل الديبلوماسي الذي يتم من الخارج، ثانوي بالنسبة إلى العمل السياسي العسكري الذي نقوم به من الداخل. وهذه الأولوية، المنطقية آخر الأمر، والمعطاة للنضال المسلّح داخل البلاد، لن تكون بعيدة عن إثارة الاختلافات داخل قيادة جبهة التحرير، ولاسيما بين القادة العسكريين والسياسيين، الذين حضروا مؤتمر الصومام، و"الوفد الخارجي[192] لجبهة التحرير الذي لم يستطيع حضور هذا المؤتمر، والذي استُبعد عن القيادة التنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ CCE) المنبثقة عن قواعد الصومام.

ثم إن قاعدة أولوية الداخل على الخارج، تبرز في عيون البعض، أولوية القادة السياسيين- العسكريين لجبهة التحرير، العاملين داخلَ البلاد. لكن مفهوم "القادة التاريخيين" بالنسبة للآخرين، من حقه أن يحتفظ بالمساواة المطلقة بين "الآباء المؤسسين"، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها. وستنشأ عن هذا الاختلاف أزمة خفية بين لجنة التنسيق والتنفيذ CCE- ولاسيما عبان رمضان – وبين "الوفد الخارجي"؛ وهي أزمة ستُحلّ موقتاً بعد قيام الجيش الفرنسي باعتراض الطائرة التي كانت تنقل القيادة الخارجية لجبهة التحرير يوم 22 نوفمبر 1956.

ولكن المشكلة تعود فتطرح بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الأرض الجزائرية، ولاسيما بعد إنشاء واستقرار الحكومة الموقتة في تونس. ومنذ الآن كانت السلطة التنفيذية كلّها لجبهة التحرير، في الخارج. ولكن اتساع النشاط الديبلوماسي للحكومة الموقتة،

والصعوبات التي عانتها الولايات في الداخل، بدءاً من عام 1959، كل ذلك سيحمل، في الممارسات الفعلية، على التخلي عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج.

وعدا ذلك، فإنه لا نُظم جبهة التحرير ولا "المؤسسات الموقتة للحكومة الجزائرية" التي قُرّرت في دورة المجلس الوطني في طرابلس (بين 16 ديسمبر 59، و14 يناير 1960) تنصّ على هذه الأولوية المزدوجة للداخل على الخارج، وللسياسي على العسكري. غير أن علينا أن نشير إلى أن المادة 28 من أنظمة جبهة التحرير، تُذكّر بأولوية الداخل على الخارج، إذ تذكر؛ " أن الحكومة الموقتة الحالية هي الجهاز الأعلى للثورة حتى انعقاد المؤتمر الوطني: وعلى ثلثي الأعضاء أن يعملا في الداخل ". هذا التذكير لا ينبغي له أن ينسينا حقائق الأشياء لاسيما أن خَطّي موريس وشال ستزيد من صعوبة انتقال رؤساء الولايات من الداخل إلى الخارج، وسيكون على هؤلاء، أكثر فأكثر، أن يُفوّضوا صلاحياتهم في دورات المجلس الوطني التي سيغلب فيها حضور الأعضاء المقيمين في الخارج.

ثم أن التخلّي عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج، سيؤدّي إلى النتيجة التالية : فقاعدة أولوية السياسي على العسكري، التي لم تستهدف في الأصل إلا طبيعة العمل، (لا مزايا القادة الذين كانوا آنئذ عسكريين وسياسيين معاً)[193] ستفسد العلاقات بين الرجال، وتبرز الفاصل بين " السياسيين " و " العسكريين " .

والحق أن استقرار الحكومة الموقتة في الخارج وتنامي جهازها الإداري، والجانب المتزايد الأهمية الذي اتخذته الفعالية الدبلوماسية على حساب الاهتمامات العسكرية، زادت من قوة الصفة السياسية حصراً للقيادة التنفيذية لجبهة التحرير، تلك القيادة التي شهدت انه يقوم في مواجهتها مجموعةُ المناضلين المسلّحين في لباسهم الرسمي، الذين لا يعتبرون أنفسهم عسكريين فقط، بل سياسيين ــ عسكريين[194]. وإنه لمن الأرصن والأعقل، بهذه المناسبة، أن لا نتحدّث، على ما قرأه الناس كثيراً، عن نزاع بين سياسيين وعسكريين، ولكن بين سياسيين، و" سياسيين ــ عسكريين ". وهذا الفرق هام جدا إذا أردنا أن نفهم طبيعة الأزمات التي هزت جبهة التحرير[195] وكانت هذه الأزمات صعبة جدا على الحل بمقدار ما كانت قيادة هذه الجبهة غير متجانسة تماماً.

ويجب أن نلتفت الآن، إلى المبدأ الثاني المقرّر " في مؤتمر الصومام : أي مبدأ القيادة الجماعية[196]. إذ تنشا أهمية هذا المبدأ من الرغبة في عدم تكرار تجربة ال MTLD التي كانت تضع كل السلطة في يد رجل واحد هو مصالي " الذي كان يفرض أرادته على الحزب، ولا يتحمل أي نقاش[197].

وستكون إدانة مبدأ عبادة الشخصية، المسؤولة عن الأزمة التي عجلت بنهاية الــ MTLD، هي التي يؤخذ بها لدعم مبدأ القيادة الجماعية[198] وستفرض هذه على كل المستويات القيادية في جبهة التحرير وجيش التحرير[199]. فكل قرار يجب أن يُتخذ بأكثرية الأصوات، وفي الوقت نفسه، يجب أن يُرغم كلّ أفراد الجهاز القيادي، وهذا ما يرغم مبدئيا كل عضو من أعضاء القيادة، على المشاركة فعليا في اتخاذ القرار، وعلى عدم التنصل من المسؤولية، بالامّحاء تجاه الأثر الغالب لأكثرية المصوّتين. ومن هذه الناحية، فانه ما من امتناع عن التصويت يُسمح به، والتصويت إجباري بالنسبة لكل الأعضاء "[200]. ولكن هذه المسؤولية الجماعية، لا تؤدّي إلى تخفيف المسؤولية الفردية، إذ أن من واجب كل مسؤول " أن يردّ بشكل شخصي عن نشاطاته الخاصة، داخل الجهاز الذي ينتسب إليه"[201]. وبحكم ذلك فان القيادة الجماعية تؤدّي إلى مسؤولية مضاعفة: مسؤولية جمعية على مستوى القرار، ومسؤولية فردية على مستوى التنفيذ.

ولقد جنّبت القيادة الجماعية، حركةَ التحرير الوطني، بروز " زعيم " يُجسّدُ شخصُه الثورة. وهنالك أمر له دلالته وهو أن مركز رئيس الحكومة الموقتة سُلّم لشخصين هما (فرحات عباس وبن يوسف بن خدة) ولم يكونا يملكان السلطة الفعلية. وما من قائد اعتُبر كرجل القدر[202]. ولا ظُنّ أنه لا بديل عنه. وعندما أسرت السلطة الفرنسية أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير، لم يتوقف النضال في سبيل التحرير[203]، بل بالعكس، إذ أن ما حدث لم يزد على أن أصّل سمته الجذرية. ذلك أنه سيجري بعد عدة أشهر، اختبارٌ كبيرٌ للقوة، مع إضراب الثمانية أيام، الذي سيثير جملة مجابهات عنيفة من " معركة الجزائر".

وعندما صان مبدأ القيادة الجماعية حركةَ التحرير من كل خطر ينجم عن قطع الرأس، وحال دون تركيز سلطة اتخاذ القرار في يد شخص واحد، فإنه نجح في الإبقاء على توازن مستقر نسبياً على مستوى القيادة. ولنذكر مع ذلك أن الجماعية على مستوى قيادة جبهة

التحرير والحكومة، لم تحل دون ظهور بعض الشخصيات الأكبر تأثيراً ونفوذاً من غيرها داخل هذه الأخيرة، وأن السلطات التي كانت في يد الثلاثي كريم-بوصوف- بن طبال، والتي اجتمعت فيما بعد داخل اللجنة الوزارية لشؤون الحرب (CIG)، كانت أوسع من سلطات زملائهم في الحكومة المؤقتة.

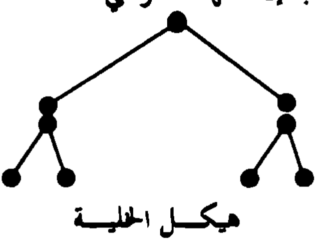
وهنالك مبادئ تنظيم أخرى مقرّرة، بدت نظريةً جداً بالنسبة إلى الممارسة. وهكذا كان الأمر في المبدأ المقرّر في المادة 2 من "المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية" والقائل بفصل السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، كمبدأ مقرّر في كل ديمقراطية. وليس بنا من حاجة إلى الإلحاح على عدم تطبيق مثل هذا المبدأ، بالنظر للشروط التي رافقت الصرّاع المسلّح الذي قامت به جبهة التحرير.

والأمر كذلك في مبدأ " المركزية الديمقراطية"[204] المُعَدّ لتجنب الانقطاع بين القاعدة والقمة. ذلك أن هذا المبدأ الذي كان مقرراً في الـ MTLD [205] يقتضي، من الجهة الأولى، مركزيةَ القمة في اتخاذ القرارات الهامة، ومن جهة أخرى كان يقتضي النظر بعين الاعتبار إلى إرادة القاعدة عن طريق المناقشة الحرة الداخلية، وقانون الأغلبية. وهكذا فإن قواعد المركزية (احترام التسلسل والانضباط [206]، وتنسيق النشاطات، والمراقبة التراتبية) تجد ما يكافئها في قواعد الديمقراطية (المناقشة الحرة، وخضوع الأقلية للأكثرية، والنقد[207]، والنقد الذاتي). ولكن هل كان هذا التعويض فعلياً ؟

وبالنظر إلى شروط النضال، فإن إحدى القواعد الأساسية للديمقراطية، أي الانتخاب على كل المستويات، قد أهملت لحساب الاختيار المشترك الأكثر تلاؤماً مع ضرورات العمل السرّي. وهكذا تضمنُ أجهزةُ القيادة تجدّدها الخاص بها، ولا تتعلق في تعيينها بتصويت القاعدة أو بالأجهزة الأدنى منها مباشرة. إن صيغة التعيين تتبع الاتجاه المعاكس، فالجهاز الأعلى يعين أعضاء الجهاز الأدنى. وهكذا فإن المجلس الوطني يُعيِّن أعضاء الحكومة، وهذه تسمّي رؤساء الولايات. أما في الواقع فإن تسمية هؤلاء الأخيرين من قبل القيادة التنفيذية ليست في أكثر الأحيان إلا موافقة لاحقة على وضعٍ قائمٍ بمقدار ما يسمّي قائد الولاية خلفه الذي يختاره من بين مساعديه المباشرين.



ويضاف إلى الخيار المشترك أو الفئوي Cooptation، ذلك الحجز الذي يساهم في حدّة الفصل بين القمة والقاعدة. ويسمح هذا الفصل الذي فرضته ضرورات النضال السرّي، بوقاية التنظيم من خطر التقطع أو التفكيك الناشئ عن العمل القمعي الذي تقوم به السلطات الكولونيالية. فالتنظيم الثلاثي للخلية (المقسّمة إلى نصفي خليتين) يقودهما منسّق، وتتألف كل منهما من ثلاثة أعضاء)[208] يسمح بآن واحد بتنسيق العمل على مستوى القاعدة، وضمان بقاء الأسماء مغفلة، لأن كل مناضل على نحو ما توضحه الرسمة التالية لا علاقة له إلا بمناضلين اثنين آخرين لا يُعرف على الغالب إلا اسمهما الحركي.



هيكـــل الخليـــة

ومن شأن هذه الفواصل، أن تحوّل التنظيم إلى كلّ مغفل، تنعزل فيه كل مجموعة في حلقة نشاطها، وتتمتع باستقلال كبير في عملها، على شعورها بأنها وثيقة الصلة بالمشروع العام الذي هو التحرير.

وكذلك فان هذه الفواصل، على كونها تضمن للتنظيم أمنه الضروري، وتسمح للشبكات السرية بان تكون بعيدةً عن متناول العدو، تهب الأوامر الصادرة عن القمة صفة "التسامي"، بمقدار ما يُبعد الإغفال ((anonymat)) مركز التقرير عن كل ما يَدُلّ عليه، اسما أو مكانا. وبحكم ذلك، فان التنظيم محاطٌ بهالة من السرّية تضفي عليه، في نظر الجماهير، قوة كاريسماتية حقيقية[209] تغذيها شعارات جبهة التحرير وكتاباتها. ولما كانت هذه تدين عبادة الشخصية، فإنها تساهم في تكثيف تعلّق الجماهير وحبها، على الحزب. ثم إن الإشارة إلى " نظام " المنظمة، مرتبطةٌ في نظر كلّ مناضل، بنضال مجموعة من القوى المغفلة الملتحمة فيما بينها، بالعمل في معركة وطنية واحدة، تستند إلى عقيدة واحدة. إنها مرتبطة بالنداء الذي لا يقاوم. "نداء الوطن"، وبالقيم الأساسية التي يتعلق كلّ إنسان بها، بكل أعصابه. وتُمثّلُ المنظمةُ هذه القوّة الموحّدة التي وُهبت صفة الوجود في كل مكان، والتي تتيح لكل حركة، وكل عمل معزول، أن

يشارك بقوة في المشروع الجمعي، الذي هو المقاومة الوطنية. إنما هذا الحضور المغفل، والمحسوس مع ذلك، الذي يغمر حياة كل واحد، ويقلبها رأساً على عقب يومياً. إنما في الوقت نفسه متسامية على، ومحايثة "لـ" كل مناضل هو من خلقها، ولكنه هو أيضاً مُولّدها الجمعي.

وسينشئ هذا الالتباس، خلال معركة التحرير، وداخل المنظمة، ما هو أفضل الخير، وما هو أكبر الشر.

– أما الشر فسيكون في الإفراط في النزعة السلطوية، التي سيبرهن عليها عدد من مسؤولي جبهة التحرير وجيش التحرير. فكل من هؤلاء المسؤولين، يشعر بسلطته، و يستخدمها بأقل ما يمكن من الاعتدال بمقدار ما يكون قرب الخطر قد ساعد على تعزيز صلابته وعناده. والحقيقة أن الأخطار التي لا حصر لها والتي يتعرّض لها العمل المسلّح، والمخاطر الحقيقية التي ترصد المناضلين، تفرض على كلّ واحد، احتراماً عنيفاً للانضباط، وخضوعاً لا يتصدّع للتسلسل. فالتعليمات الصادرة عن القمة ذات صفة إرغامية، كالأمر الذي لا يحتمل النقاش، فلا مجال للنقاش إلا بعد تنفيذه؛ إنه تنفيذ "لا تردّد فيه ولا وشوشة"، كما يفرض النظام العسكري. ويجب أن نضيف إلى هذا كون بعض المسؤولين، ولا سيما بعض القادة العسكريين، كثيراً ما تُركوا لشأنهم (ولاسيما بعد تعزيز السدود الكهربائية على الحدود) وجعلوا من مجال عملهم منطقة مستقلة، يمارسون فيها سلطة لا يشاركهم فيها أحد. وما حادثة "الولائية" – أي المرض الذؤ ي يصيب الولاةَ عندما ينفردون بالحكم– التي سنتعرض لها بالتحليل في مكان آخر، لمعرفة مظاهرها وآثارها، إلا المثل الأوضح على ما نقول.

غير أن الولايات لا تنفرد وحدها، بهذا الميل الاستقلالي. إذ لقد سبق أن لاحظنا هذا الميل داخل المنظمات النقابية، مثل الأوجيما التي وجدَ مكتبُها التنفيذي (C.E.)، أن ما سميناه بالشعبة الجامعية في فرنسا، والشعبة الجامعية في سويسرا، تنشقان عليه، كما أن اتحاد العمال يترجح بين تأكيد سلطته، وبين التزامه الفعلي بجبهة التحرير[210].

وأخيراً فإن المنظمة المنحازة سترتكب أخطاءها، في آن واحد، نتيجة الإفراط في المركزية، والإفراط في الاستقلالية لبعض أجهزتها، كنوع من المفارقة. وستحول هاتان الخطيئتان دون المسيرة السهلة للإعلام، بين القاعدة والقمة كما ستحولان دون نموّ العلاقات الداخلية الديمقراطية.

ـ ومن المناسب مع ذلك ألا نبالغ في الميل الاوتوقراطي للمنظمة، وألا نهمل ما حققته حركة التحرير من الخير، أي تعبئة الجماهير ومشاركتها النضالية. والواقع، أنه ما من نضال تحريري يمكن أن ينجح إذا هو لم يضمن لنفسه دعم الشعب ومؤازرته؛ والشعب لا يلتزم فعلاً، بأية معركة لم يتعرّف نفسه فيها (أو ما لم ير نفسه فيها). وليس بالتخويف ولا بالإرهاب تستطيع أية منظمة أن تكسب الجماهير لقضيتها، ولكن تكسبها إذا هي عكست مطامحها وقادت معركتها، ولم تصبح جبهة التحرير – هذا "الحزب – الوطن–"[211]، قادرة على تجنيد كل طبقات الأمة لنفس المعركة إلا عندما بلورت الشعور الوطني وأيقظته. ومع كل ما في بناها من عيوب، أي عندما أصبحت شيئاً آخر أكثر من حزب: أصبحت رمزاً وشعاراً.

ومن دون أن نخشى المفارقة، نستطيع القول إن المنظمة استمدت ديناميتها من عفوية الجماهير. والحق أن العفوية، أي هذه الصورة الرشيميه من الشعور"[212] لا تنفي التنظيم الذي تفرضه الضرورة بالبداهة على كل إنسان. بل إن هذه العفوية لتبرز في الرّدّ اليومي على العدوان القمعي، وتؤلف المجموع المنسجم والمنسّق عفوياً، لكل الأعمال الموجّهة ضد السلطة الاستعمارية. إنها ردّ الفعل الموحّد الصادر عن غريزة الجماهير، وقد وُضعت تجاه حقيقة، لابدّ فيها من الاختيار الحاسم: أي المقاومة والنضال، بكل الوسائل ضد النظام الاستعماري. وهكذا تصبح مشاركة العدد الأكبر من الناس، شيئاً عاماً ومتنوع الصور: يبدأ من الالتزام بصفوف جيش التحرير الذي يقوم مبدؤه على قبول عناصره للتطوع، ودفع الاشتراكات، وإسكان مناضل، مروراً بالإضراب، والتظاهر في الشارع، ورفض المشاركة في الانتخابات، أو بصورة أبسط، قراءة بيان، أو الاستماع إلى إذاعة سرّية.

وجبهة التحرير، إذ تثير هذه المشاركة، وتنظمها، تحقق ما هو أكثر من مجرد اندماج منحاز (ليس بالكامل على ما رأينا) أي أنها تحقق اندماجاً وطنياً حقيقياً، في المجال السياسي.



الهوامش

1 – نحن نكتب الأسماء الفرنسية، مباشرة ولا يستبعد أن يكون بعضها قد حُرّف عن الأصل، كما يجعله مضحكاً. وهنا نقول: بومعزة، قد تكون : بو معزة وقس على ذلك..

2 – وفي وسعنا أن نقرأ في إحدى افتتاحيات المجاهد، افتتاحية عنوانها " دور النضال المسلّح في الجزائر" ما يلي: إن الشروط المميزة للجزائر الاستعمارية حيث تثبت الإمبريالية الفرنسية جذورها بعمق، جاعلة من بلادنا مستعمرة استيطان، جعلت من قبيل الخيال المحض أية محاولة للتحرر الوطني، بالوسائل الوطنية الشرعية، فالتجارب الانتخابية، والبرلمانية للأحزاب الوطنية قبل عام 1954، لم يكن لها إلا وجه إيجابي واحد، هو الذي استرعى انتباه الشعب؛ إنها أوضحت أن الحقيقة والحق لا ينتصران في الجزائر إلا يوم يطالب الشعب بهما والسلاح في يده" (المجاهد، العدد 53–54، يوم أول نوفمبر1959).

3 – المجاهد، العدد4 .

4 – الذي لا يجد من عذر إلا للعنف العفوي والفوضوي، ويرى أن العنف يبدو ، بالنسبة لرجل مسيحي، شيئاً حساساً مباشرة. أما العنف الذي ينطلق من حساب في إطار استراتيجية ما، فإنه ليس بمختلف عن عنف ذلك الجنرال الذي يأمر بقتل جنوده، وهو يمتدح وطنيتهم، وهذا تماماً في الحقيقة، هو درس لينين Ellul Jacques Contre les violents ، باريس le Centurion 1972،ص: 171. إن موقفه المقرر في اللا عنف يفرض عليه نتائج وتقييمات تقبل النقاش، على أقل تقدير. وهكذا فإنه عندما يستخدم الطريقة الكلاسيكية في المعادلات الخاطئة، فإنه يضع على نفس المستوى عنف الفيتكونغ، وعنف الجيش الأمريكي، عنف FLN وعنف الجيش الفرنسي. وينتهي بامتداح "راديكالية مسيحية" من نوع ما، تقوم على التسامي فوق العنف دون أن يُحدد بوضوح طبيعة العمل الذي يجب القيام به.

5 – Barriero : العنف والسياسة في أمريكا اللاتينية. باريس. Editions du Cerf 1971 ، ص: 98

6 – فانون: معذبو الأرض، ص 41–43

7 – بورديو: "ثورة داخل الثورة" في مجلة Esprit ،يناير 1961، ص 290

8 – أنظر كامل النص في المجاهد، العدد 4.

9 – نفس المصدر.

10 – "لماذا نحارب" المجاهد. العدد 2.

11 – أنظر أعلاه.

12 – وتقول المجاهد في عددها الرابع: " والكلمة الأخيرة التي يجب قولها لتجنب التأويلات الخاطئة والأعذار الباطلة ، وبرهاناً على رغبتنا الحقيقية في السلم، والحدّ من الخسائر في الأرواح الإنسانية، ونزيف الدم، نتقدم ببرنامج مشرّف للحوار إلى السلطات الفرنسية، إن كانت هذه الأخيرة تملك النية الحسنة، وتعترف، نهائياً للشعوب التي تتحكم في أمرها، بحقها في تقرير مصيرها.

13 – أنظر، لمعرفة تفاصيل أوسع عن هذه المفاوضات، إلى ما سبق ذكره أعلاه.

14 – أنظر النص في المجاهد، عدد 4.

15 – فانون. المعذبون في الأرض، ص: 47.

16 – أنظر المقاومة الجزائرية، عدد 33، 10–1957/6/20 ، ص: 3.

17 – وكان أنجلز الذي يهمه بالدرجة الأولى وقبل كل شيء دحض أفكار دهرينغ، يزيد من أهمية الوسائل المادية للعنف، جاعلاً نصره يتعلق بالوسائل المادية التي يملكها:" فالعنف ليس مجرد فعل إرادي، بل هو يقتضي، لوضعه موضع العمل، شروطاً سابقة حقيقية جداً، ولاسيما الأدوات التي يغلب منها الأكمل، الأقل كمالاً... إن انتصار العنف يستند إلى كمية إنتاج السلاح، وهذا يستند، بدوره، إلى الإنتاج بصورة عامة، وإذن... فهو يستند إلى القوة الاقتصادية" إنجلز ، ضد دهرينغ، باريس. Ed . Sociales 1971، ص 199

18 – أنجلز، ضد دهرينغ. ص199

19 – " الفاشية لن تنقذ الاستعمار في الجزائر". المجاهد، العدد33 ، 1958/12/8

20 – المعروفة جيداً لدى جبهة التحرير. أنظر العقيد صادق:" جيشنا واستراتيجيته" المجاهد، 9، 1957/8/20؛ القوى المعنوية لجيش التحرير"، وحرب العصابات". المجاهد، 26، 1958/7/4

21 – بيد أن هذا التجاهل ليس عاماً . و لنذكر بهذه المناسبة ملاحظة لوسيان بواريه Lucien Poirier. " أداة حرب ثورية : جبهة التحرير" في المجلة العسكرية للإعلام، العدد 289، ديسمبر 1957، ص: 9:" إن النجاح العسكري إنما يبحث عنه في شكله السلبي: والقضية هي أن نخلق الظروف الضرورية والكافية لكي يكون النصر العسكري لقوى حفظ الأمن، لا شيئا غير محتمل فقط (إلا بثمن باهظ جداً) بل مجرداً من أية قيمة حقيقية، من حيث أن المعركة تقوم على مستوى آخر.

22 – " دور النضال المسلّح في الجزائر". المجاهد، العدد53-54، أول نوفمبر 1959.

23 – إن وظيفة الإثارة هذه موضحة تماماً بقلم تشي غيفارا الذي يقول: " إن الدكتاتورية تحاول دوماً أن تبقى من دون أن تبالغ في استخدام القوة، فإذا أرغمت على أن تسفر عن وجهها، وتظهر بوجهها الحقيقي كدكتاتورية عنيفة لطبقات الرجعية، فإن ذلك يساهم في أن تظهر للشعب حقيقة طبيعتها، ويعمق النضال إلى الدرجة التي لا مجال فيها للتراجع".

Guevara Ernesto Che, Textes militaires , Paris , Petite Collection Maspero , 1968, p.155

24 – " دور النضال المسلّح في الجزائر" المجاهد. العدد 53-54 . أول نوفمبر 1959. ولنذكر وفي نفس هذا السياق من الأفكار، هذا المقطع الجميل لماركس:" يجب أن نجعل الاضطهاد الفعلي أكثر اضطهاداً، وذلك بأن نضيف إليه وعي الاضطهاد، والخجل الأدعى إلى الخجل، وأن نجعله سياسياً. ويجب أن نصف كل دائرة من دوائر المجتمع الألماني، كما لو أنها الجزء المخجل من هذا المجتمع، ويجب أن نرغم هذه الأوضاع المتحجرة على أن تبدأ بالرقص، عندما نغني لها لحنها الخاص: يجب أن نعلّم الشعب على الخوف من نفسه، لكي نمنحه الشجاعة ". ماركس، نقد فلسفة الحق لهيجل. Paris ,Aubier , 1971, p.63

25 – Martin Clauffier Louis , L`examen des Consciences . Paris, Julliard , 1961 ,p.30

26 – Tillon Germaine, les ennemis complementaires . Paris, Ed. De minuit , 1960,p 219.

27 – ويقال إن العربي بن مهيدي أجاب العقيد Bigeard الذي كان يسأله عما إذا كان لا يرى "أن من الجبن، بعض الشيء، أن تنقل في سلات المؤونة، وحقائب الشاطئ، أو قفف النساء، قنابل إرهابية تقتل البريئين؟" ، بقوله: ألا ترى أنه من الأكثر جبناً أن نرمي من أعالي السماء، كما تفعلون، على دواوير (ج دوار) ليس فيها من يدافع عنها، ما لديكم من نابالم وقنابل مرعبة التي تقتل عدداً من البريئين يربو على عشرة أمثال ما نقتل؟. وبديهي، أننا لو كنا نملك طائراتكم ، فإن ذلك سيكون أفضل. فأعطني قاذفات قنابلكم، وأنا أتخلى لك عن القفف". ذكر ذلك المؤلف Lentin في مقال عن معركة الجزائر" في الـ Revolution Africaine 1963/11/2، ص:24-26

28 – Raymond Aron , Paix et guerre entre les nations , Paris , Colmann Levy , 1966, p.176

29 – إن البرقية التي بعث الجنرال شاريير إلى الجنرال آلار، قائد منطقة الأوراس Aures ، صريحة تماماً من هذه الناحية، إذ جاء فيها قوله:" كل انفجار لتمرد جديد يجب أن يؤدي مباشرة إلى أعمال عنيفة من جهة أولى، ضد عصابات المتمردين، ومن جهة أخرى، إلى عقوبات ضد المواطنين، بحكم المسؤوليات الجمعية، ذكر هذا Courriere في كتابه: Le temps des leopards، ص:108

30 – يؤكد الجنرال بوفر Beaufre على محاذير القمع القائم على مبدأ المسؤولية الجمعية: وكانت القضية تقوم على أن نرغم قرية ما، كانت قد هدمت مدرسة، أو أعمدة برقية، على إصلاحها وإرجاعها كما كانت، وأن تدفع غرامة. إن لهذا المبدأ وجهاً قانونياً أعرج بصورة كافية، لكن محزوره الأهم، هو تعزيزه الانسجام بين أبناء الشعب، والمغامرة بإنضمامهم إلى صفوف التمرد "Gal Beaufre" ، " زمن العنف"، في مجلة هيستوريا ماغازين، العدد201، 1971/11/10، ص:234

31 – كان هذا الرجل مرشداً لفرقة المظليين العاشرة، وقد اعتقد أنه اختار أفضل الشرور عندما قبل بتغطية أعمال التعذيب التي كان يمارسها المظليون تغطية أخلاقية. وقد اعترف له الجنرال ماسو بجميله هذا. أنظر كتاب ماسو: معركة الجزائر الحقيقية.ص 159–162، و Naquet – Vidal في كتابه La raison d`Etat . ص: 109–110 و 112–122، وأنظر أيضاً Delarue R.P في كتابه: Avec les paras des Ier REP et 2eme REP Ma باريس Nouvelles editions latines , 1961, p.47-5 53

32 – بالمعنى المعطى من السيد العروي في تيبولوجيته للإيديولوجيا العربية المعاصرة. أنظر كتابه: الإيديولوجيا العربية المعاصرة. باريس. ماسبيرو 1967،ص: 19–22

33 – وعدا ذلك فإن التمثل هو أفضل إيضاح لهذا الوضع المفخخ. ذلك أن التمثل، إذا هو طُبق حرفياً، يقتضي المساواة المطلقة بين مختلف أعضاء الجماعة المتمثّلة والمتمثّلة. وهذا ما لا يمكن أن يؤدي، في نطاق البلد المستعمَر إلا لانتصار قانون الأكثرية ، وبالتالي إلى تحمل الأقلية من قبل الأكثرية، وفي آخر الأمر، إلى استقلال المستعمرة. وكان هذا الفخ قد لوحظ تماماً من قبل الجناح الراديكالي من أنصار النزعة الاستعمارية التي وقفت دوماً ضد كل عملية تمثّل.

34 – حول مختلف جوانب هذا الاعتراف. أنظر La revolution algerienne et le droit , Bedjaoui .M بروكسيل. Ed. AIJD، 1961.ص:141–183

35 – " سّجل الميلاد" المجاهد . العدد1

36 – Ouzegane A. le meilleur combat , Paris , Julliard , p.253 ، أفضل قتال

37 – Decoufle Andre , Sociolgie des Revolutions , Paris , PUF (Que sais. Je? No 289 1968، سوسيولوجية الثورات ص:97

38 – وهي تؤكد في المادة الثالثة، أن " جيش التحرير يؤلف جزءاً لا يتجزأ من جبهة التحرير، فكل جندي هو مناضل في هذه الجبهة. وكل مناضل في جبهة التحرير يمكن أن يكون جندياً. ولنذكر أن نصي هذه النظم أو (الدستور) منشور من قبل خليفة العروسي في كتابه
Manuel du mlitant algerien. Lausanne. La Cite Editeur ,1962, p.(16-2)

39 – إن قادة التمرد، أول نوفمبر، *les didouche* ، ، زيغوت، وبن بو العيد، وبن مهيدي، إذا لم نذكر إلا بعض الأسماء العظيمة، إلى الأبد، لم يكونوا عسكريين، بالفطرة والاستعداد. وكانت ميزتهم الأساسية تقوم قبل

كل شيء على تجربتهم كمناضلين ثوريين. أنظر "دور النضال المسلّح في الجزائر" المجاهد، عدد 53-54 أول نوفمبر1959

40 – والواقع أن مكتبة هيئة الأركان لجيش التحرير في غارديماو، كانت تحتفظ لهؤلاء المؤلفين بمكانة خاصة.

41 – وهذا ما يؤكده أحد قدماء رجال المقاومة التابعين للولاية الرابعة، محمد تقية في إطروحة لنيل شهادة التضلع في التاريخ، في قوله: إن مبادئ حرب العصابات لم نتعلم في كتب ماو، ولا في أي كتاب ماركسي آخر؛ ومهما تكن هذه النظريات ممتعة ومفيدة، فإنها في أغلب الأحيان كانت غير معروفة لدى رجال المقاومة، باستثناءات بسيطة جداً. وكان المجاهدون يستوحون(حتى ليعزينا القول بأنهم يتحركون بوحي الغريزة) طرائق عملهم، من الطرق المستخدمة تقليدياً في أفريقيا الشمالية بدءاً من التطويق حتى الإرهاب والتكيد التي كان يقوم بها الأمير عبد القادر أحياناً. والقضية كلها هي أن نستفيد من أثر المباغتة، والضرب السريع، والتبدد في الطبيعة حاملين معنا أكبر كمية ممكنة من الأسلحة". محمد تقية، تطور الوطنية الجزائرية أيام حرب الجزائر: جيش التحرير الوطني منظوراً إليها من خلال نموذج: هو الولاية الرابعة. أطروحة للتضلع في التاريخ، جامعة نانتير 1974، ص: 25.

42 – كارل سميث: المفهوم السياسي – نظرية الأنصار. ص: 229

43 – إن هذه الحادثة سبق أن لوحظت لدى الحيوانات، وفصّل فيها، بإفاضة كافية، من قبل عدد من علماء الحيوان وعلماء الحياة. أنظر بشكل خاص:Lorenz Konrad، العدوان ، تاريخ طبيعي للشر ، باريس، فلاماريون 1969، 315ص. وأنظر بشكل خاص Audrey Robert ، L'imperatif Territorial ، باريس، stock 1967، 299ص.(بالرغم من مواقفه التي يمكن أن يناقش فيها طويلاً، حول النظام العرقي في أفريقيا الجنوبية، وحول العدوان الأمريكي في فيتنام). ص:249-251

44 – " المجاهد تقدم لك الفدائي" المجاهد. العدد 1.

45 – أنظر سارتر ، نقد العقل الجدلي. باريس. NRF غاليمار ، 1960، ص: 439-459.

46 – نفس المصدر ، ص: 446.

47 – الفدائي " حارس متقدم للثورة " المجاهد ، العدد 9، 1957/8/20 إن هذا المقطع الذي كتب بقلم فرانز فانون أعيد نشره في كتاب هذا الأخير: سوسيولوجية ثورة، باريس، ماسبرو ،1960، ص: 45-46.

48 – أنظر الافتتاحيات: الاستقلال الوطني من أجل مغرب مُوحّد. في المجاهد. العدد11، أول نوفمبر 1957. و" الوعي الثوري الجزائري" في المجاهد، العدد 14 ، 1957/12/15.

49 – الاستقلال الوطني، هو المخرج الوحيد الممكن. المجاهد ، العدد 19، سبتمبر (ستمبر) 1957.

50 – استشهد بهذا النص، في مقال بعنوان " ثورة، وأسلوب" في مجلة المقاومة الجزائرية، العدد 36، 13-20 جويلية(يوليو).

51 – الاستقلال الوطني هو المخرج الوحيد الممكن. مقال أشير إليه.

52 – المقاومة الجزائرية، العدد 20 من 1-20 فيفري 1957

53 – ولنذكر، فعلاً، بان اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، تبعه حركة تراجع، تحت تأثير الموجة الأولى من القمع التي أثارتها السلطة الاستعمارية. وكانت الضربات التي كيلت للمنظمة الناشئة قاسية: إذ فقدت منطقة قسنطينية رئيسها ديدوش مراد الذي لقي وجه ربه في 1955/2/8 خلال اصطدام مع الجيش الفرنسي. وكذلك فإن منطقة الجزائر فقدت رئيسها رابح بيطاط، الذي اعتقل يوم 1955/3/21، ثم إن اعتقال بن بو العيد يوم 3/23 يوقع الفوضى في منطقة الأوراس، ويثير فيها أزمة عنيفة. أما منطقة أوران التي يشرف عليها بن

مهيدي، فكان العمل فيها لا يزال محدوداً، على حين أن كريم بلقاسم في منطقة القبائل، كان يملك قوى ضعيفة نسبياً، وغير مجهزة تجهيزاً مناسباً. ولهذا فقد اتخذ من التراجع خطة.

54 – ولنذكر أن الرجال الوطنيين المعتدلين، لم يكونوا قد انتسبوا إلى حركة التحرير الوطني ، ولم يكونوا قد قطعوا بعد كل علاقة مع الإدارة الاستعمارية، وكانت هذه لم تيأس بعد من استخدامهم كقوة ثالثة، وكانت بيانات جبهة التحرير تحذر هؤلاء الوطنيين من ذلك، بصورة متابعة. ولنستشهد بنص توجيه لجبهة التحرير بتاريخ جوان جاء فيه قوله: تتردد إشاعات، وتتأكد كل يوم حول محادثات سرية تجري بين سوستيل وعباس والمقدم Monteil (رئيس المكتب العسكري للحاكم العام) كيووان Kiouane ومرسل من وزارة الداخلية، ومصالي. إن الإدارة الاستعمارية تأمل الوصول عن طريق عباس وكيووان ومصالي وأشباههم، إلى وقف عمل جيش التحرير الوطني، مقدمة بعض الاصلاحات السياسية، كثمن لذلك. "وإنه لخطأ كبير، فجيش التحرير الوطني لا يعترف لأحد بحق الكلام بإسمه. وقادة جبهة التحرير الموجودون في الداخل و الخارج هم الذين يحق لهم الكلام باسم هذا الجيش". أنظر النص في Consciences Magrebines ، العدد7 ، ص: 24.

55 – استمر التحضير خمسة أسابيع، أنظر شهادة الزواوي بن مادي، " لقد مضى 14 عاماً، Skikda " في المجاهد 1959/8/20، ص: 50.

56 – وكتب المقدم Vincent Monteil ، معاون الحاكم العام في ذلك العهد، جاك سوستيل، بتوقيع مستعار هو فرنسوا سارازان حول يوم 1955/8/20، مقالاً جاء فيه:" لم يقل حق الآن شيء يتجاوز المقطع الغنائي التقليدي حول" الجماهير المسلمة المتعصبة". على حين أن السبب الحقيقي لإنفجار من هذا النوع، للبغضاء. ليس إلا رد الفعل على الإساءات المرتكبة، والإذلالات التي احتملت: وقد أزف الوقت الذي لم يعد فيه أحد قادراً على احتمالها". ورد ذلك في مقال في "L`Afrique du Nord et notre destin" في مجلة Esprit ،العدد 10–11 نوفمبر1955، ص: 1663.

57 – إن الجنرال Allard يتبنى ، خضوعاً لتعليمات المقيم العام سوستيل وتعليمات الجنرال Cherriere مبدأ المسؤولية الجماعية في عملياته الهادفة لحفظ النظام.

58 – كان هذا الرجل ابن أخ لفرحات عباس ، ومستشاراً بلدياً لقسنطينة وقد حكم عليه بالإعدام لأنه نشر بياناً جاء فيه قوله:" نحن المنتخبين الشرعيين للشعب الجزائري، ندين العنف من أية جهة جاء". ذكر ذلك إيف كوريير في كتابه Le temps des leopards ، وقد جاء ذكره سابقاً ص: 185.

59 – وهذا كاتب من أصل سويسري، أختار أن يعيش في الجزائر التي كان شديد الحب لها، ولقد كشف، برهافة، ووضوح ذهن، آلية القمع الجمعي في الجزائر، على يد الجيش الفرنسي، في مقال عنوانه:" الإرهاب في الجزائر". مجلة Esprit – سبتمبر– أكتوبر ، ص: 1606–1619.

60 – أنظر سوستيل، الجزائر المحبوبة والمريضة. كتاب أشير إليه. ص: 95.

61 – أنظر بشكل خاص ذلك البيان الذي أذاعته الحاكمية العامة يوم 8/22/. والذي أحصى المشاتي التي هدمت، لأنها قدّمت القسم الأكبر من العناصر المحاربة التي هاجمت يوم 20آب مراكز واد الزناتي وعين عابد من جهة أولى، وكانت مسؤولة عن القتل والفظائع المرتكبة في هذا المركز، أنظر النص الكامل للبيان في مقال Paret Roger " Soustelle deborde en Algerie " المنشور في مجلة فرانس أبسرفاتور، عدد 276، 25 أوت 1955، ص: 8.

62 – أنظر التوجيهات التي أعطاها، في تلك الفترة للجنرالات شيريير وآلار، في كتاب Courriere : زمن الفهود ص:108–109.

63 – إن هذا المفهوم المستخدم في ديناميك الطيران(أو الديناميك الهوائي) قد استعيد العمل به في العلم الاقتصادي، على يد Rostow Walt V . ، في كتابه مراحل النمو الاقتصادي. باريس. سوي، 1963، ص: 16 –79، ثم أدخل في العلم السياسي، على يد Deutsh Karl ؛ و Burrei Sidney A. في الكتاب Politicai community and the Borth Atlantic Area، من منشورات New- Jersey، Princeton University Press, p.p.84-85.

وكذلك على يد Etzioni Amitai، في كتابه Poltical Unification من منشورات New-York ,Holt , Rimhart and Wiston .inc , 1965,pp. 51-55.

64 – ونستخدم هنا جملة هيجل حول ضرورة العنف في الإنقاذ، على الرغم من الآلام التي يحدثها: " فالرجل العظيم، عندما يتقدم، يسحق بالضروورة أكثر من ألف زهرة بريئة، وهو مضطر للقضاء على كثير من الأشياء، في طريقه" ذكر ذلك من قبل Jacques d`Hondt، في كتابه الذي عنوانه: " L`appréciation de la guerre révolutionnaire par Hegel" ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا الكتاب، ص:79.

65 – وبهذا الاعتبار فإنه يرفض العدالة الرسمية للسلطة القمعية، وهذا ما يفسر أن مناضلي جبهة التحرير اعتبروا المحاكم الفرنسية لا تملك صلاحية لمحاكمتهم . وهذه هي النقطة الحدية " لقضية القطيعة " حيث يصبح المتهَم متهماً في الوقت نفسه . أنظر حول هذا الموضوع. J.M Verges في كتابه De la strategie judiciaire Ed. de Miniut ،1968، ص:182–199.

66 – وقد تمت هذه بين عامي 1955–1956، عندما طلبت جبهة التحرير مقاطعة بعض المنتجات مثل الخمر والتبغ. وكان الجزائريون الذين يفاجؤون بأنهم يتعاطون هذه الأشياء، يعاقبون معاقبة قاسية.

67 – إن قيمة " الأنف" كرمز للشرف، درست في الإطار القبلي، من قبل بيير بورديو في Le sens de l`honneur ، كجزء من كتابه : Esquisse d` une theorie de la pratique ، جنيف ، باريس ، درروز DROZ 1972 ،ص:13–43.

68 – استعادة لجملة Germaine Tillon في كتابها "الحريم وأبناء العم " باريس سوي، 1966، ص: 139 وما بعدها.

69 – أنظر من أجل الولاية الرابعة، شهادة محمد تقية: " تطور الوطنية الجزائرية" كتاب أشير إليه سابقاً، ص: 60–64.

70 – إن الرواية الرسمية التي قدمتها الفتاحية المجاهد في العدد 24، 1958/5/29 ، بعنوان: عبان رمضان استشهد في ساحة القتال، رواية يجمع الناس على اعتبارها غير صحيحة. أنظر الروايات الشبيهة جداً بها ، التي يعرضها إيف كوريير في كتابه: ساعة العقداء. وهو كتاب ذكر سابقاً عدة مرات، ص: 180–192 ، ومحمد البجاوي : حقائق حول الثورة الجزائرية، وهذا كتاب ذكر عدة مرات (وسيذكر مرات كثيرة أيضاً) ص:151 –162. وأنظر أيضاً تلك الرواية التي تعزى لكريم بلقاسم وأعاد نشرها عمار حمداني، كريم بلقاسم ، أسد الجبال (وهذا كتاب كثيراً ما يذكر في هذه الدراسة)، ص: 203–205.

71 – انظر: ايف كوريير، ساعة العقداء، ص: 132 وما بعدها. في موضوع "الالعاب المعقدة للنقيب Leger

72 – إن هذا البؤس الذي وقع فيه" الاحتراس" ليس بالأمر الخاص بالثورة الجزائرية: " فالشرطة الشعبية العفوية لا تنجو في هذه الظروف من إفراط مجرم في الحماسة (في ملاحقتها لأعداء الثورة خاصة، حيث يكون للعداوات الشخصية حصتها إلى جانب الاعتبارات السياسية) ومن تقبل مبالغ به للإشاعات الأكثر ما تكون

هوالية fantaisistes حول المؤمرات المضادة للثورة: فالأرستقراطيون والبورجوازيون ، يطلعون علينا في كل مكان، من مخابيء سرية، كما كانت الحال عام 1793، ومن فوهات المجاري كما كان الأمر عام 1871، على صورة خالن الريبرتوار" ديكوفل: سوسيولوجية الثورات، كتاب كثيراً ما أشير إليه سابقاً، ص: 84.

73 – أنظر حول هذه الفترة ؛ إيف كوريير ، ساعة العقداء .ص: 419 وما بعدها.

74 – أنظر " الحقيقة في حوادث ملّوزة" في مجلة المقاومة الجزائرية ، عدد 32، 1–10 جوان 1957 ،ص: 3–4 و " ملّوزة، لن نغلق المصنف" في نفس المجلة عدد 33 10–30حزيران 1957، ص: 2.

75 – وكان يقوده الليوتنان (الملازم) عبد القادر باريكي الذي سماه إيف كوريير باسم عبد القادر سحنون في كتابه "ساعة العقداء"،ص: 57–59.

76 – لنأخذ على سبيل المثال: برومبرجيه سيرج في كتابه " المتمردون الجزائريون، باريس، بلون 1958 ص: 278 وتورنو: مصنفات السياسة السرية، باريس، بلون 1958– ص: 179 وبايا Paillat– الأخبار السرية للجزائر، في مجلدين: الأول باريس Livre contemporain 1961– ص: 539– والثاني باريس منشورات السيق 1962– ص: Du chemin J.C 547 تاريخ جبهة التحرير الجزائرية، باريس، الطاولة المستديرة 1962 –ص: 333.

77 – فانون . سوسيولوجية ثورة– مصدر مذكور ص: 11.

78 – فانون . من أجل الثورة الجزائرية– باريس– ماسبرو 1964 – ص: 13–25.

79– أنظر الفصل الذي يعالج فيه فانون موضوع الاندفاع الإجرامي لرجل شمال أفريقيا في حرب التحرير الوطني " في كتابه: "معذبو الأرض. ص: 224–235.

80 – تشرح مدرسة الجزائر الإجرام في شمال أفريقيا، بالعدوانية الفطرية الناشئة عن التكوين الفيزيولوجي الخاص للإنسان هناك والمتمثل بعرضانية جبهية غالبة، كعلامة على البدائية، وفي هذا الاتجاه نفسه تنطوي المقالات التي تعالج " التشويهات الإجرامية في الجزائر" . أنظر مجلة Algerie Medicale، المجلد 61 ، عدد خاص، 1957–، ص72.

81 – انظر : فانون، معذبو الأرض، مصدر سابق، ص: 235.

82 – أنظر المجاهد، العدد 1.

83 – " المجاهد تقدم لك الفدائي" المجاهد، العدد 1.

84 – علمنا عليها نحن (NDLA).

85 – المجاهد، العدد 4.

86 – أنظر حول هذه النقطة: شهادات "أوزغان" في "أفضل قتال، باريس، جوليار 1962– ص: 229–239 ومحمد بجاوي: الحقائق حول الثورة الجزائرية، مصدر مذكور ص: 38–55.

87 – انظر: محمد بجاوي – الثورة الجزائرية والحق –، مصدر مذكور ص: 209–222.

88 – وفي الأصل، فإن جبهة التحرير قبل 1960/6/20 بكثير، كان لها صلات متابعة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أنظر .... المستندات حول سجناء " ALN في "المقاومة الجزائرية أنظر المجاهد العدد 14، 1/ 1956/12 ومحمد بجاوي، مصدر سابق ص: 217–219 لماذا يجب الانضمام إلى اتفاقات جنيف المجاهد العدد 36 /1960/4/25.

89 – فانون، سيوسيولوجية ثورة، مصدر مذكور، ص: 10.

90 – أنظر سارتر: نقد العقل الجدلي(كتاب ذكر سابقاً)، ص: 473 . ويكتب شارحو كتاب سارتر هذا، أي السيدان Rowald D.Laing و David G. Cooper قائلين: " وبهذا المعنى فإن الفرد منتج للجماعة، من حيث أن الفرد العضوي البسيط يتحول إلى فرد منتسب لجماعة، أي فرد مجتمع، وهو في الوقت نفسه ينشئ الجماعة عن طريق تنظيم عمله أو الـــ praxis في: Raison et Violence ، بمايو 1964 ،ص: 164 باريس.

91 – على أن تتخذ تدابير تأديبية في الإطار الداخلي. ويبرهن نشاط محاكم جبهة التحرير الهام على أن هذه التدابير لم تكن نادرة.

92 – ما ذكره ميشيل Baroin: تنظيم جبهة التحرير الوطنية في فرنسا –جامعة باريس كلية الحقوق ، DES في العلوم السياسية 1966– ص: 139.

93 – استبعدت الصحراء مؤقتاً من هذا التقسيم الأرضي.

94 – بن بو العيد (للأوراس). مراد ديدوش (شمال قسطنطينية) بلقاسم كريم (للقبائل) رابح بيطاط (لمنطقة الجزائر) العربي بن مهيدي (وهران).

95 – وقد كلفوا بالدعاية في الخارج وبجمع الأموال والسلاح: وهم حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، ومحمد خيضر.

96 – وهو محمد بوضياف، المكلف بالوصل بين المسؤولين عن المناطق، والمسؤولين عن الخارج.

97 – ولن يستطيع هؤلاء الاجتماع كما كان منتظراً ، يوم 1955/1/10، لتحديد الموقف، وتأمين أفضل تنسيق للعمل.

98 – المجاهد . العدد 4.

99 – يجب أن نوضح أنه منذ بداية المعركة المسلّحة، قام محمد بو ضياف بتأسيس تنظيم فرعي لجبهة التحرير في فرنسا، ولكن محاولته كانت محدودة جداً بسبب تأصل الحركة المصالية هناك.

100 – المنعقد في طرابلس في 1959/12/16 في يوم 1960/1/18.

101 – أنظر النص في المجاهد، عدد 4.

102 – وتشتمل على خمسة أحياء: القصبة، وباب الواد، وكليما دوفرانس، وبو فريزبيه، وفونتين فريش، وبيرترايا، والحيّ الأوروبي في المركز (شارع ميشليه وشارع إيسلي Rue Isliy)

103 أنظر الهامش السابق.

104 – ويشمل 8 أحياء هي: بيلكور، وكلوسالامبيه Clos salembier، وررودوت Redoute، وروبسو Ruisseau، والقبة Kouba، وحسين دي، وجبل ميروك وبئر مراد رايس Birmandreis .

105 – ويشمل 5 أحياء: الأبيار، وبوزريعة، وسانت أوجين، ونوتردام دافريك، وغويوتفيل.

106 – أي أربع خلايا في كل منها سبعة أعضاء (أو ستة أعضاء يقودهم رئيس خلية)، ثم مسؤولان يدير كل منهما نصف مجموعة (أي خليتين) والجميع خاضع لرئيس المجموعة.

107 – وتشمل هذه منطقتين علويتين: الأولى في الشمال، وفيها عدد كبير من العمال الجزائريين ممن يعيشون في حي La goutte D'or و Barbes - Roche - Chouard و Belleville .... والثانية في الجنوب، وتمتد على الشاطئ الأيسر ، وكل منطقة عليا مقسومة إلى منطقتين وأربع نواح.

108 – وهي تمتد من الشمال حتى ال" Picardie" (Amiens) ومن الشرق حتى الـــ: (Meaux et Provins) La Brie ومن الجنوب ، حتى مقاطعات Loiret وال Cher . ومن الغرب حتى شارتر و Dreux و

وهي مقسمة أيضاً إلى منطقتين علويتين تشمل كل منهما ثلاث مناطق". أنظر Baroin Nantes-Gassicourt Michel. منظمة جبهة التحرير في فرنسا، باريس كلية الحقوق بحث في العلوم السياسية 1966، ص: 12.

109 – إن مجموعات الصدام" المكلفة بالأعمال الفدائية للفرع تؤلف فرعاً خاصاً هو "التنظيم الخاص(O.S.) المستقل نسبياً.

110 – أنظر بشكل خاص: " نشاط جبهة التحرير في ألمانيا الفدرالية، المجاهد، العدد 44 في 22 حزيران 1959.

111 – ولنذكر أنه في الدورة الثانية للمجلس الوطني المنعقد في القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، تم إنشاء قيادات العمليات العسكرية الشرقية والغربية. أما الشرقية، فكانت تحت قيادة محمدي سعيد، وكانت تنسق العمل بين ولاية الاوراس، وقسنطينة، والقبائل، على حين أن القيادة الغربية، التي كانت بإمرة العقيد بومدين، فإنها كانت تنسق العمل بين ولاية وهران والجزائر والجنوب.

112 – لكي يطلع القارئ على تحليل أكثر تفصيلاً، نحيله إلى كتاب محمد بجاوي: الثورة الجزائرية، والحق، الذي سبق ذكره مراراً. ص: 77–112.

113 – مقدمة أنظمة جبهة التحرير.

114 – يجتمع المجلس الوطني بعد مؤتمر الصومام في أوت 1957 في القاهرة، ثم في طرابلس في ديسمبر 1957، وآب 1961 وحزيران 1962.

115 – لئن كانت المادة 24 من أنظمة جبهة التحرير توضح " تركيب، وعدد وصيغ تعيين أعضاء المجلس الوطني للجمهورية الجزائرية". فإن المادة 29 من الأنظمة نفسها تقرر أن "للمجلس الوطني ، عند الحاجة، صلاحية تكملة نفسه أو التوسع بالاختيار المشترك، بأكثرية ثلثي أعضائه الحاضرين، أو الممثلين" وهذا ما تؤكده المادة 9 من المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية" التي تقرر أن: للمجلس الوطني صلاحية تكملة نفسه أو التوسع بالاختيار المشترك بأكثرية ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين".

116 – وهكذا فإن المجلس الوطني المؤلف أصلاً من 34 عضواً، يتوسع، ويصبح في دورته المنعقدة في القاهرة 50 عضواً.

117 – إن المادة 4، من " المؤسسات المؤقتة " تعطيه الصلاحية في ذلك: فالمجلس الوطني هو المؤتمن على السيادة الوطنية. وهو يشرّع بصورة مؤقتة حتى يتم تحرير الأرض الوطنية، ويراقب أعمال الحكومة ". بيد أنه يستطيع الترخيص للحكومة بالتشريع عن طريق " القرارات والقوانين".

118 – المادة 5 من المؤسسات المؤقتة.

119 – ولنوضح أنه منذ قيام النضال المسلّح في مؤتمر الصومام، كان الذي يقوم بالإدارة و– القيادة هو "اللجنة الثورية" المعنية في اجتماع لجنة الاثنين والعشرين" في جويلية 1954 .

120 – المؤلفة من خمسة أعضاء (عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، وسعد دحلب). لكن موت بن مهيدي يجعل أعضاء لجنة التنفيذ والتنسيق أربعة، لدى خروجها من الأرض الوطنية، في جويلية 1957، وسوف توسع إلى 14 عضواً في الدورة الثانية للمجلس الوطني في القاهرة. وسيكون فيها عندئذ: عبان رمضان، فرحات عباس، الأخضر بن طبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمود شريف، الأمين دباغين، بلقاسم كريم، عبد الحميد مهري، عمار أوعمران، والقادة الخمسة المساجين (آيت أحمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف، وخيضر).

121 – وبهذا النوع من الصلاحيات وافقت الحكومة المؤقتة على اتفاقات جنيف في يوم 1960/6/20، ووقعت على بعض الاتفاقات الثنائية. أنظر حول هذه النقطة محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والحق. كتاب تكرر ذكره، ص:184–188.

122 – أنظر نص المذكرة.

123 – حول تركيبها ومختلف صلاحياتها، أنظر محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والحق، ص 99–109.

124 – وهذه المشكلات هي: إعلام الرأي العام الدولي بما يجري في الجزائر ، تزويد وحدات جيش التحرير بالمال والسلاح، وتنظيم استقبال اللاجئين الجزائريين الذين هربوا من القمع، واستقروا على الحدود التونسية والجزائرية، وتقديم العون لهم، وتأمين العناية الطبية للجرحى، وإعادة تأهيل مشوّهي الحرب، وتأمين المدارس لأبناء المهاجرين واليتامى بسبب الحرب. وتكوين الأطر، عن طريق المنح للطلاب الخ....

125 – إن المادة 22 من المؤسسات المؤقتة تنص على أن " الحكومة المؤقتة تعين الضباط من أصحاب الرتب العليا، وأعضاء هيئة الأركان، ورؤساء البعثات في الخارج وتعين كبار الموظفين، في المناصب ذات المسؤولية الكبيرة ".

126 – وقد أنشئت هذه اللجنة في دورة المجلس الوطني نفسها، وتألفت من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طبال.

127 – أنظر نص التصريح في المجاهد، العدد 59 تاريخ 1960/2/5.

128 – محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والحق، ص: 56.

129 – إن التراتب الصاعد يكون على هذه الصورة: الجندي، جندي أول (caporal) عريف (sergent) عريف أول (sergent chef) مساعد (adjudant) ملازم (aspirant) ملازم ثان(sous-lieutenant) ضابط أول (lieutenant) ، ضابط ثان (capitaine) صاغ أول أو مقدم (commandant) صاغ ثان أو عقيد (colonel). وما من مرتبة فوق الصاغ الثاني وضعت.

130 – أنظر البيان السياسي لمؤتمر الصومام. ولنشر هنا إلى أن الشارات التي تميّز مختلف الرتب، قلّما عُلّقت. والشارة المميزة الأساسية بين الجندي العادي وصاحب أي رتبة، هي السلاح الذي يحمله كل منهما.

131 – ولنوضح أن الكوماندو، كوحدة أهم من الكتيبة (وفيها ما بين 110–120 محارباً) أهمل ذكرها في التعداد الوارد في " البيان السياسي" لمؤتمر الصومام. وتؤلف مجموعات الكوماندو الوحدات الطليعية المختارة في جيش التحرير. وستُكلّف بأكثر المهام خطورة، مما يقتضي مزايا خاصة، من الشجاعة والقدرة على الاحتمال، والمهارة في المعركة.

132 – بن مهيدي: الدور النبيل للمسبيلين. المجاهد غير المعروف في جيش التحرير. المجاهد، العدد 3

133 – البيان السياسي لمؤتمر الصومام.

134 – هذه الجماعات وريثة الجماعات القديمة التي كانت " تضاعف" الجماعات الرسمية وتشهد على استمرار المقاومة العنيفة ضد تسلل الإدارة الاستعمارية، أنظر حول عمل هذه الجماعات السرية: charnay J.P ، الحياة الإسلامية في الجزائر. PUF باريس، 1965، ص: 224–234.

135 – ينسق الرئيس نشاط الجماعة، ويكون الأعضاء الآخرون مسؤولين عن الأحوال المدنية، والخدمات الصحية، والتعليم، والقضاء، والأمن، والمياه والأحراج ، وأخيراً عن الشؤون الاقتصادية والمالية.

136 – داخل المناطق المحررة من الجزائر. المجاهد، العدد 9–1957/8/20.

137 – أنظر مثلاً: شهادة صحفي إيطالي هو Rafaello Uboldi الذي حضر اجتماعاً لهذه الجماعة في الأرض الجزائرية:" الحياة في المقاومة: الجماعة" في المجاهد، العدد 27 ، 1958/7/22 ، ففيما يتعلق بالمحاكم الرسمية، فإن الناس انصرفوا عنها، وأصبحت الجماعة هي التي تفصل في القضايا. وهذه العدالة الموازية للمحاكم الرسمية، أمر يشير إليه محام من تيزي أوزو Andre Russigner. "على هامش الإعادة إلى الحياة السلمية: القضاء الفرنسي، والقضاء القبلي، في القبائل: في مجلة L`Afrique el l`Asie ، الفصل الرابع، 1957،ص: 55-66

138 – أنظر "تقطع أوصال الجهاز الإداري الفرنسي" ، في المجاهد العدد 14 في 1957/12/15.

139 – التنظيم الأساسي لجيش التحرير، في Les temps Modernes أكتوبر، نوفمبر 1960، ص: 536-537.

140 – إن هذه الجملة المؤكد عليها في النص لا توجد في النص المنشور في المجاهد، العدد 4

141 – غير أنه كان هنالك منظمتان نقابيتان سبقتا الاتحاد العام ، وجربتا بعض الوقت أن تنازعاه على تمثيل العمال الجزائريين ، وهما الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA) وريث الـ CGT الذي يملك زمامه جماعة الشيوعيين، والاتحاد العام لنقابات العمال الجزائريين (USTA) الذي يشرف عليه جماعة مصالي. أنظر، للحصول على فكرة سريعة عن هاتين النقابتين كتاب.

Weiss Francois, Doctrine et action syndicales en Algerie, Paris, Cujas, 1970 ,p.p.27-29

142 – أنشئ من قبل مؤتمره التأسيسي المنعقد في الجزائر من 24 إلى 26 فيفري وهو يأتي بعد "اللجنة العمالية" المنشأة عام 1951 داخل الـ MTLD ، وكان يشرف عليها آنئذٍ عيسات، ادير، الهارب القديم من الـ C.G.T. التي تركها عام 1947.

143 – كانت اللجنة الأولى تشتمل على "الآباء المؤسسين" عيسات إدير، سكرتيراً عاماً، وعبد القادر عمراني، وعطا الله بن عيسى، بوعالم بوروبة ورابح جرمان.

144 – الاتحاد المراكشي للعمل.

145 – الاتحاد العام للعمال التونسيين.

146 – مؤكد عليه في النص (NDLA).

147 – مؤكد عليه في النص (NDLA).

148 – إن هذا المقطع، وكذلك كل المقاطع المتصلة بالصيغ الدقيقة والعملية للنضال ليست داخلة في النص، المنقّح في البيان السياسي لمؤتمر الصومام. المنشور في المجاهد، العدد 4.

149 – ثم إن صحيفته، العامل الجزائري، في عددها يوم 1957/1/26 وتحت عنوان "المعركة الكبرى" تعترف بالهدف السياسي أصلاً، للإضراب: "أي التصويت لجبهة التحرير، الناطقة الوحيدة باسم جيش التحرير، والمرشد المحبوب، المجرد والصافي، مثل للثورة الجزائرية المنتصرة عما قريب."

150 – إن ما يقرب من مئتي عضو نقابي أوقفوا، و2000 سُرحوا، وكُفت يد عدد كبير من الموظفين، هذا من دون أن نحسب "المفقودين" والموتى تحت التعذيب مثل عيسات إدير، الأمين العام لاتحاد العمال.

151 – عن طريق الوفد الخارجي لاتحاد العمال الذي شكل في أكتوبر عام 1958.

152 – حول النشاط الديبلوماسي لاتحاد العمال، أنظر

Weiss Francois , Doctrine et action syndicales en Algerie كتاب ذُكر سابقاً، ص:37-44.

153 – انظر: ميشيل Baroin – منظمة جبهة التحرير في فرنسا، مصدر مذكور، ص: 26-28.

154 – لنوضح أن العمال الجزائريين المنتسبين إلى اتحاد العمال الجزائريين كانوا يستطيعون في الوقت نفسه أن يكونوا منتسبين إلى النقابات الفرنسية التي يختاروها. ولهذا الانتساب المزدوج مبرر واضح، في صيانة المصالح المادية للعمال الذين يشتغلون في فرنسا.

155 – وكانت تطبع 25.000 نسخة في المتوسط لكل عدد، وقد ظهر منها سبعة أعداد من عام 1957 حتى عام 1958، وأبدلت بعد حل الـ AGTA في أوت 1958، بنشرة شهرية لتأمين الاتصال. وفي آخر عام 1961 عادت صحيفة العامل الجزائري في فرنسا إلى الظهور بشكل سري، وظهر منها سبعة أعداد، طبع من كل منها ما بين 6000 إلى 10.000 نسخة.

156 – أنظر حول هذه المظاهرات أقوال جريدة المولد منذ 18–19–20 أكتوبر 1961 وتلك التي جمعت في الـ Ratonnades a Paris (ماسبيرو)1961، ص:77 . وأنظر أيضاً نص النداءات الموجهة بهذه المناسبة من قبل فرع جبهة التحرير في فرنسا، إلى الرأي العام الفرنسي في المجاهد، العدد 86، أول نوفمبر 1961. وأنظر أيضاً الكتيب الذي طبعته وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة، بعنوان:" المظاهرات الجزائرية في أكتوبر عام 1961 والقمع الاستعماري في فرنسا" تونس 1961، ولنذكر أخيراً تلك النشرة التي طبعها فرع فرنسا لجبهة التحرير (قسم النساء) بعنوان "مظاهرات النساء الجزائريات في فرنسا".

157 – وذلك خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد في الجزائر يوم 13–14 سبتمبر 1956 في " حلقة التقدم" Cercle du progress.

158 – أنظر تقريره: " الاتحاد العام للتجار: سنة من حياته". في المجاهد ، العدد11 ، أول نوفمبر1957 . وسيكون هنالك كنواب للرئيس سعيد أوزغان، موهوبي، ابراهيم حجوط من بين آخرين.

159 – وستكون الصحيفة المعبرة عنه "الاقتصاد الجزائري".

160 – انظر Perville G : العاطفة الوطنية لدى الطلاب الجزائريين ذوي الثقافة الفرنسية من 1912 إلى 1962 في العلاقات الدولية NL 2, NN 1974– ص: 233–259.

161 – أنشئ في باريس، وجمع الطلاب المغاربة في فرنسا، وكان مقره ولا يزال في 115 شارع سان ميشيل، في باريس.

162 – أنشئ عام 1919 في الجزائر.

163 – وتبعاً لمحمد حربي، فإنه انعقد في نفس اليوم، في باريس في الـ Maison des Lettres جادة Feron مؤتمر نظمه طلاب جزائريون شيوعيون ووطنيون بهدف إنشاء اتحاد عام للطلاب الجزائريين (UGEMA). لكن هذا الأخير غطى عليه الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين الذي كان يديره بلعيد عبد السلام، لم يكن إلا محاولة ماتت يوم ولدت.

164 – وهذا ما يظهر من التصريح الصادر عن الاتحاد العام للطلاب المسلمين: "إن بلادنا تعرف وضعاً خاصاً يميزها عن بلدي أفريقيا الشمالية المجاورين. ولئن كانت هاتان الأخيرتان تحتفظان كل منهما بشخصيتها، على نحو ما تطورت كل منهما تاريخياً في إطار الإسلام، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الجزائر، التي حاولوا اجتثاثها من الحضارة الواسعة التي تكونت من خلالها." واستشهد بهذا النص فارس زاهر في كتابه:

Les themes , les idees politiques et l`action du syndicalisme etudiant algerien- (de 1955 a 1962) – Memoire DES de Sciences Politiqus, Faculte de Droit Paris , 1966 , p.57

165 – وفي الواقع فإن ال UGEMA عقد بعد مؤتمره التأسيسي يوم 1955/7/8 مؤتمره الثاني في باريس من 24 إلى 1956/30 ومؤتمره الثالث في باريس أيضاً من 23 إلى 1957/12/28، أما المؤتمر الرابع فإنه لا ينعقد إلا في عام 1960 في بيرالهي (تونس) من 7/26 إلى 1960/8/1.

166 – أنظر " نظام الاتحاد في المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد العام للطلاب المسلمين، ص: 79–86 ". وهذا كتيب من 116 صفحة، نشره الاتحاد، وطبع في هولندا.

167 – محمد أو بلقاسم زيدور zeddour.

168 – أنظر النص الكامل في المجاهد، العدد1.

169 – إن رفض الانقياد لشعار الإضراب أمر يعاقب عليه بالطرد من الأوجيما، ولقد ظل هذا التدبير معمولاً به حتى بعد إنهاء الإضراب، وهكذا فإن المؤتمر الرابع للأوجيما المنعقد من 26 جويلية إلى 1 أوت 1960، لم ينس أن يصوت على قرار يؤكد فيه قرار المؤتمر الوطني الثالث، أي طرد الطلاب الذين لم يشاركوا في في الإضراب من الأوجيما"، أنظر النص الكامل لهذا القرار في المؤتمر الرابع للأوجيما. وهذا مصدر تكرر ذكره، ص: 65–66.

170 – إلا في الجزائر حيث ظلت الجامعة مهجورة من قبل الطلاب الجزائريين الذين يختارون إما النضال داخل صفوف جيش التحرير، أو متابعة الدراسة خارج الجزائر.

171 – " الأوجيما: المعركة تتابع ". المجاهد ، العدد 11، أول نوفمبر 1957

172 – حول النشاط السياسي للطلاب الجزائريين، أنظر: Perville Guy: الطلاب الجزائريون في الحرب (1955–1962) "في جيوش حرب وسياسة في افريقيا الشمالية" (القرن التاسع عشر والعشرون) باريس منشورات المعهد العالي للمعلمين 1977– ص: 53 –81.

173 – وقد بدأت هذه المرحلة في الجزائر اعتباراً من قيام الإضراب، يوم 1956/5/19.

174 – انظر Guy Perville – الطلاب الجزائريون المسلمون في الجامعة الفرنسية 1908–1962– أطروحة دكتوراه من المرتبة الثالثة EHESS 1980 ص: 568.

175 – الذي ترأسه منذ المؤتمر الثالث للأوجيما (ديسمبر 1957) حتى ديسمبر 1961، مسعود آيت الشلال، وكان الرئيسان السابقان أحمد طالب ومولود بلوان.

176 – انظر حول هذه النقطة، فارس زاهر، المواضيع، والأفكار السياسية، مصدر مذكور ص: 114–166س

177 – انظر التقرير الذي قدمه رئيس الأوجيما في المؤتمر الرابع في الكتيب الذي نشرته الأوجيما – "المؤتمر القومي الرابع للاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين"، ص: 19–53.

178 – وقد قام بهذه المهمة بلعيد عبد السلام، أحد مؤسسي الأوجيما.

179 – انظر فارس زاهر، نفس المصدر المذكور أعلاه ص: 94–108.

180 – لقد عُوض عن المكتب التنفيذي بلجنة وطنية مكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للاتحاد وقد اتخذ هذا القرار، خلال اجتماع عقد من يوم 16 حتى 1961/12/19، قام به مكتب تنفيذي موسع.

181 – ولنوضح أن هذا التشكيل يتغير تبعاً لعدد المعتقلين وحسب شخصية المسؤولين.

182 – ذكر ذلك Baroin Michel ، L`organisation du FLN en France .p.32. منظمة جبهة التحرير في فرنسا.

183 – أنظر في نفس المصدر السابق للحصول على تفاصيل أكثر.ص: 31–33.

184 – نفس المصدر ، ص:34–37.

185 – وتعني هذه الكلمة في لغة الموقوفين قطعة الورق الصغيرة الملفوفة والمخبأة بمهارة، والتي كتبت عليها الرسالة التي يجب نقلها، وهذه الرسائل إنما ينقلها رجال مسخرون، وأحياناً يقوم الحرس المتعاطفون بهذه المهمة، وأحياناً أخرى، المحامون.

186 – كانت الخيبات نسبياً نادرة، وهي ترد إلى الضعف السياسي لبعض المسؤولين.

187 – أنظر شهادة Charby ، Resistance de L`Algerie Concentrationnaire , في المجاهد، العدد 72. أول نوفمبر 1960، أنظر أيضاً: L`Algerie en prison ، باريس ، منشورات دومينوي 1961، ص: 54-57.

188 – أنظر Charby : نفس المصدر ص: 57-73.

189 – وبخاصة ذاك الإضراب الذي قام به في 7 أكتوبر 1958 رابح بيطاط الموقوف يومئذ في Fresnes بنظام غذائي هو نظام موقوفي الحق العام وقد تبعه في إضرابه هذا، بحكم التضامن، القادة الآخرون الموقوفون، آيت أحمد، وبن بلة، وبوضياف، وخيضر، والأشرف، بدءاً من يوم 10/28، وكذلك عدد كبير من المناضلين الموقوفين في فرنسا. أنظر المجاهد، العدد 21، أول نوفمبر 1958؛ "انتصار الإرادة". المجاهد ، العدد 33، 12/8/ 1958. أنظر أيضاً البجاوي محمد، حقائق حول الثورة الجزائرية، ص: 89-92 ، ثم إن إضراباً آخر يوم 6/17/ 1959 من قبل 1500 مناضل موقوف. وتبعهم في ذلك يوم 31 جوان جملة من الوزراء الجزائريين المحبوسين في Ile d`Aix . أنظر المجاهد، العدد 45، تاريخ 6 جويلية 1959:" الإضراب عن الطعام يعود من جديد في Fresnes " المجاهد، العدد 47، 3 أوت 1959.

190 – أنظر خاصة، ماوتسي تونغ، كتابات عسكرية ، بكين 1964، باللغات الأجنبية ،ص: 259-263

191 – وقد كتبت صحيفة المجاهد في افتتاحية لها ما يلي:" إن أولوية السياسي على العسكري، وهي مبدأ معترف به عالمياً في كل الدول، وكل الثورات، كان يجب أن تجد تكريسها في الجزائر. إن هذا القرار كان يؤكد الغاية السياسية، أصلاً لنضالنا: "أي الاستقلال الوطني". المجاهد، العدد 9 ، تاريخ 1957/8/20.

192 – المؤلف من بوضياف كمنسق، وآيت أحمد، وبن بلة، وخيضر.

193 – لنذكر بهذه المناسبة أن مؤسسي جبهة التحرير الكبار الأوائل، وكل منهم يقود ولاية، كانوا رؤساء سياسيين وعسكريين. وبحق كان ما كتبته صحيفة التحرير عندئذ، عندما قالت:" لقد جربوا بكثير من الجهود، وبمثل ذلك من الجدية في حمل الناس على الاعتقاد بوجود تضاد بين العسكري والسياسي، داخل المجلس الوطني، ولكن هذا يعني أننا نسينا أن مسؤولي جبهة التحرير، في كل درجة من درجات التسلسل هم رؤساء سياسيون-عسكريون. فكل ضابط أو كل رئيس لا على التعيين، كثوري بالمعنى التام، يجب أن يحتفظ بمهمته ذات الجانبين: العسكري والسياسي. إذ أن واجب المفوضين السياسيين في إبداء رأيهم المعلّل حول برنامج العمل العسكري لجيش التحرير، يجعلهم، على المدى الطويل، عسكريين لهم مثل الكفاءة التي يملكها المسؤولون رسمياً عن هذا الفرع. وبالعكس، فإن الضرورة التي تلزم الضابط بتسوية المشكلات السياسية والإدارية لمنطقته، تجعله جديراً بأية مهمة من مستوى سياسي بحت. ولقد صنع العمل الثوري اليومي من رجال جبهة التحرير، مسؤولين متعددي الكفاءات. ولهذا فإنه عندما يصل أحد الضباط إلى المجلس الوطني، فإن ماضيه النضالي الطويل ، وتجربته نفسها داخل المقاومة، يكونان قد جعلاه مهيئاً بشكل خاص، لهذه المهمة"، في " المبادئ العقائدية والأجهزة القيادية لجبهة التحرير" المجاهد، العدد11 ، أول نوفمبر 1957.

194 – لنذكر، في هذا الصدد، كلمات المقدمة لأنظمة جبهة التحرير: "إن محاربي جيش التحرير، الذين يحملون نفس العقيدة الثورية، هم مناضلون من جبهة التحرير، فرزوا للعمل المسلّح.

195 – أنظر ما يلي فيما بعد.

196 – يوصي بيان مؤتمر الصومام بهذه المناسبة " باستبعاد السلطة الشخصية وإقامة مبدأ القيادة الجماعية المؤلفة من أشخاص نظيفين، شرفاء، لا يتسرب إلى نفوسهم الفساد ولا يبالون بالخطر، أو بالسجن، أو بالحياة، أو بالموت".وكذلك إدانة عبادة الشخصية.

197 – يكرس البيان السياسي لمؤتمر الصومام مقطعاً طويلاً للمصالية ويعرض سيكولوجية الزعيم القديم، بالشكل التالي؟ "إن سيكولوجية مصالي قريبة من القناعة الغبية لديك الحكاية الذي لا يكتفي بملاحظة الفجر، ولكنه يعلن أنه هو الذي جعل الشمس تشرق".

198 – أنظر: " المبادئ العقائدية والأجهزة القيادية لجبهة التحرير" المجاهد، العدد11 ،أول نوفمبر 1957

199 – لقد رأينا أن التنسيق على كل مستويات التراتب في الحزب، لم يكن بين يدي رجل واحد، بل بين أيدي لجنة (خلية أو، مجموعة، أو قسم) كما أن الإدارة في جيش التحرير تسند إلى قائد سياسي عسكري ولجنة تتألف من ثلاثة مساعدين (سياسي، وعسكري، ومخابرات، وارتباط).

200 – نظام جبهة التحرير، المادة 12 من الفصل 3.

201 – نظام جبهة التحرير، المادة 13.

202 – إن الصورة المتميزة لـ"بن بلة" ، وشهرته ، لم تصنعا إلا على يد الصحافة الفرنسية، أما داخل جبهة التحرير، فقد كان ينظر إليه كما ينظر إلى رفاقه الآخرين في المعتقل.

203 – عبرت مجلة المقاومة الجزائرية، في عددها رقم 11، في 1962/10/30 عن الموقف العام لجبهة التحرير، من خطف القادة الخمسة، وأكدت:" أن الشعب الجزائري تابع النضال بعد اعتقال بن بو العيد، والآن فإن اعتقال الأخوة الخمسة سيجعله يضاعف الجهد في المعركة التي هو محركها.

204 – إن المادة (11) من نظام جبهة التحرير ينص على أن جبهة التحرير تعمل ضمن قواعد المركزية الديمقراطية ".

205 – ويعود إلى زمن اجتماع المؤتمر ذي الاتجاه المركزي المنعقد في الجزائر، في أوت 1954، ومن بين القرارات المتخذة في هذا المؤتمر، يمكننا أن نقرأ ما يلي:" يطلب المؤتمر إلى اللجنة المركزية أن تعيد تنظيم الحزب على الأسس التالية:

أ) المركزية الديمقراطية.

ب) القيادة الجماعية على كل مستويات الحزب... أنظر النص في: **La nation algérienne** العدد 1 في 3/ 9/ 1954.

206 – إن المادة 17 من نظم جبهة التحرير تنص على أن (الانضباط الواحد بالنسبة للجميع يكون أقسى فأقسى كلما كبرت (المسؤوليات).

207 – إن المادة 19 من أنظمة جبهة التحرير، تخضع السلطة للنقد بشرطين: أولهما: أن لا يكون النقد هداماً بل بناءً والثاني: ضرورة حصره داخل الحزب. ولنشر إلى أن تقدير الصفة البناءة للنقد ليس من صلاحية الذي ينقد، بل من صلاحية الجهاز الذي ينتسب إليه.

208 – إن خليتين تشكلان مجموعة يقودها منسق، ومجموعتين تشكلان قسماً على رأسه، رئيس قسم . مما يجعل الجميع 31عضواً.

209 – إن هذه القوة، بالمعنى الفيبري Webeerie ، إنما تتميز بإخلاص شخصي من قبل الأفراد لقضية رجل معين، ولقتهم بشخصه وحده، من حيث أنه يتفرد بمزايا عجيبة سواء أكان ذلك بالبطولة، أو بخصائص أخرى

نموذجيه هي التي تصنع الرئيس. ماكس فيبر Webeer Max : العالم والسياسي، باريس Union generale d` editions المجموعة (10/18) 1963، ص: 102، على أن نلاحظ أن "الكاريسماتية" في حالتنا هذه، لا تتعلق بشخص أو بزعيم، ولكن بمنظمة أو حزب.

210 – حول علاقات اتحاد العمال، بجبهة التحرير، أنظر بصورة خاصة.

Galissot R. "syndicalisme ouvrier et question nationale en Algerie in Le Mouvement Social , N66 , janvier- mars , 1969 p.38-42

211 – لكي نستخدم أسلوب تعبير محمد البجاوي، في كتابه عن "الثورة الجزائرية والحق" مصدر مذكور.

212 – على ما يقول لينين في كتابه ما العمل. ص: 84.

الجزء الثـــاني

الاندمـــاج الوطنـــي



إن الاندماج الوطني، في السياق الذي يشغلنا الآن (أي سياسة إحدى مراحل التحرير الوطني) ليبدو كسيرورة من الانسجام والتوحيد لمختلف أعضاء المجموعة الوطنية. إنه سيرورة، أي حقيقة في حالة الفعل، تكشف عن أمة في حالة الانبثاق، ولكن هذا الانبثاق، الذي هو بمثابة تأكيد للذات، يقوم على نفي جذري: هو نفي النظام الاستعماري الذي يبدو بمثابة نظام ينهار.

وهكذا فإن الاندماج الوطني يحقق "على الساخن" تلاحم مختلف الطبقات القائمة في المجموعة والتي تملك مرجعاً واحداً، هو الأمة أو الوطن، ولكنه وطن يطالب بوجوده، والسلاح في يده، ويقف بذلك ضدّ نظامٍ ينفيه : هو النظام الكولونيالي. فلا يمكن للأمة آنئذ أن تثبت وجودها إلا بطريقة التعارض، ويتبلور الاندماج الوطني ضد النظام القائم الكولونيالي الذي يمثّل في هذا السياق، وضع التفسخ الوطني.

والحق أن النظامَ الاستعماري يحمل في ذاته تناقضه الخاص، القائم على ثنائية أساسية: هي ثنائية اقتصادية تقوم بين قطاع تقليدي متخلف، وبين قطاع متطوّر، ينشئ اللا تزامن القائم بين دائرة المستعمِرين الحديثة، ودائرة المستعمَرين: وثنائية اجتماعية– سياسية، تقوم بين أقلية مهيمنة، تحتل موقعاً مركزياً، وأكثرية مغلوبة، ملقى بها إلى الأطراف؛ وثنائية ثقافية، تقوم بين ثقافة رسمية وغازية، وبين ثقافة محتقرة ومهمّشة، تجعل كل محاولة للتمثل عبثاً.

ولئن كانت الانقسامات الاجتماعية موجودة، فإنها مع ذلك "ممحوة" بالتناقض الأساسي القائم بين مجموعة المستعمَرين، ومجموعة المستعمِرين. وهكذا يبدو النظام الاستعماري متفسخاً من الأساس. وأي تفسخ أكمل من ذاك الذي يجعل ممثلي المجموعة المغلوبة على أمرها، تطلب الاستقلال، أي حق الانفصال، ولا تجد من إمكانية لتحقيق هدفها، إلا باللجوء إلى العنف، وهو وسيلة غير شرعية، من الطراز الممتاز.

وهكذا فإن الاندماج الوطني يتحقق على أساس من النضال والنزاع، وبالتالي فإن مرحلة النزاع المسلّح الممتدة من عام 1954 إلى عام 1962 ستتميّز بتعبئة متنامية، شاملة إلى حدّ كبير، لقوى المقاومة التقليدية، القائمة في الريف، وقوى التنظيم المتكونة في الوسط المدني. لكن هذا الامتداد الجغرافي للنضال، هو الذي سيسرّع سيرورة الاندماج الوطني، بما أدّى إليه من خلط طبقات الشعب بعضها ببعض خلطاً

قوياً، ووضع حدّ للعزلــة النسبية التي كــان يعيش فيــها الوسط الريفي، في مقابل الوسط المدني. ومنذ الآن فإن معركة التحريــر الوطني، أُخذت على عاتق المدينة والريف معــاً، وامتد مسرح النزاع إلى مجموع الأرض الوطنيـــة. وهكذا فإن الاندمــاج الوطني سيتبع هو أيضاً تنــامي الصـراع وامتداده. وسيكشف عن نفسه في مستويين: مستوى "العمــل المشترك"، الذي يجند مختلف أعضاء المجموعــة الوطنية الداخلة في الصراع، ومستوى "الوضع المشترك" الذي يجمع مختلف نماذج الهوية الوطنية.



الفصل الأول

الوحـــدة الوطنيـــة

وتؤلف الوحدة الوطنية مشروعا كبيرا، تمّته جبهة التحرير، على طول مدّة الصراع المسلّح. وكانت الوحدة آنئذ مرتبطة بضرورة العمل. وترسم جبهة التحرير الصور الجديدة لوحدة العمل، على ضوء تجـربة الماضي التي عاشتـها الحركـة الوطنية الجزائرية.

" وأمـا الوحـدة الإيديـولوجية للشعـب الجـزائري، حـول مبدأ الوطـن الجزائري (أو الأمة الجزائرية)، فكانت قد تحققت". لكن الوحدة الحقيقية، أو الوحدة في العمل ستظل هدفنا الأساسي، لأننا مقتنعون بأنها هي الوسيلة الناجعة للقضاء على الإمبريالية الغاصبة". وليس هذا النص بصادر عن جبهة التحرير، ولكن عن جريدة الـMTLD " المغرب العربي" بتاريخ 1948/1/16. وهــذا يعني أن قضية الوحدة عن طريق العمل وبه، ليست بجديدة. أما الجديد، فهو أن مبدأ الوصل بين الوحدة والعمل، مضى في طريقه إلى الممارسة.

والحقيقـة أن موضـوع وحـدة العمل كان هدفاً ثابتاً ومشتركاً فـي مختلـف اتجاهـات الحركة الوطنية الجزائرية، خلال تاريخها كله. إذ لم تنقطع كل الأحزاب والتشكيـلات الوطنية عن القول: إنها تصدر عنه، وتستوحي عملها منه، حتى في أسوأ أحوال صراعاتها واختلافاتها. لكن وحدةَ العمل، التي ظلّت تقوم في الغالب على مستوى المقتضيات المبدئية، والإعلان عن القصد، فإنها بدت تتحقق أحياناً، من خلال بعض التجارب التوحيدية. ولنشر على سبيل التذكير، إلى مثال المؤتمر الإسلامي عام 1936، ومؤتمر أصدقاء البيان والحرية عام 1944، ولنذكر أيضاً تلك التجربة العابرة للجبهة الجزائرية عام 1951.

ولكن كل هذه التجارب التاريخية انتهت إلى الإخفاق. ولما كانت هذه التجارب تنطوي في إطار العمل الشرعي للأحزاب والتشكيلات الوطنية، فإنها لم تكن تتصوّر لنفسها أهدافاً غير تلك المحدّدة بهذا الإطار، وهكذا فإن جدواها كانت محدودة، ولم يكن يسعها، بحكم ذلك، أن تقلق الخصم بصورة جدّية، ولا زعزعة مواقعه. وهذا التجمع الوحيد الذي كانت له أهمية ملحوظة، ــ أي الــAML - أصدقاء البيان والحرية، لم يستطع رغم ضخامته، أن يقاوم عنف

السلطة الكولونيالية، ولا الاستمرار في الحياة بعد الضربات التي كالتها هذه له، فلقد تفرقت صفوفه التي عتا عليها القمع وأرهقها؛ ولم تبق إلا الوحدة في الاستشهاد.

وفي الواقع، فإن هذه قد تحققت دوماً في إطار احترام الاستقلال والسلامة العضوية للأحزاب القائمة. وكانت أقرب إلى تحالف بين الأحزاب، منها إلى الوحدة الحقيقية بينها؛ وانتهت الاعتبارات المتميّزة دوماً إلى التقدّم نحو الضرورة الوحدوية. ولما كانت الوحدة ظرفية وعابرة، فإنها لم تكن لتدوم إلا مدة المعركة الانتخابية، أو تموت بهذه المناسبة.

ولكن جبهة التحرير، عندما تدعو إلى الصراع المسلّح، ستقوم بتغيير جذري في المنظور، لأنها تتصوّر الوحدة، خارج الإطار القانوني الذي أقامه النظام الاستعماري. والقضية الآن هي قضية وحدة في المعركة ووحدة في العمل العنيف. فإذا بقي الهدف واحداً أي – الاستقلال الوطني– "فالرهان إذن أهمّ بما لا يقاس": لأنه يتضمّن خطر الموت! وتصبح الوحدَة، بعد هذه المسيرة الطويلة إلى الحرية، الملأى بالجثث، والجرحى، والخوف،والقلق، وحدة تآخ. وذلك الإطار الحزبي، الذي أصبح تافهاً ينفجر ليحلّ محلّه الانصهار في نفس الانطلاقة المحرّرة. وانطلاقاً من هذا المنظور ستُقاربُ جبهةَ التحرير مشكلَة الوحدة. لم تعد القضية إذن مشكلة أحزاب، بل مشكلة التحام فردي بعمل مشترك.

إن هذا التصوّر للوحدة، الذي أُنضج بتجربة الماضي، قد توقّف بعد إخفاق آخرِ محاولة للـ CRUA، لإنقاذ وحدة الحزب – الذي هو الـ MTLD– المتفسخ. وهذه اللجنة الثورية لوحدة العمل "التي نشأت في مارس عام 1954، إنما كانت أول ظاهرة تنظيمية لمناضلي ال MTLD الذين رفضوا المشاركة في خصومات الحزب ومنازعاته، ووضعوا لأنفسهم هدفاً، هو أن يعيدوا التحام صفوفه، لتهيئته للعمل المباشر[1]. وكان على الوحدة والعمل في رأيهم أن يكونا كدافعٍ جديدٍ للحركة الوطنية المتأزمة. ولكنهم لم يستطيعوا أن يكسبوا إخوانهم الآخرين للعمل برأيهم، بعد أن أصبحوا أعداءاً، ولا أن يملأوا الهوة التي كانت تتسع أكثر فأكثر بين جماعة "المصاليين" وجماعة " المركزيين". إن القوى النابذة كانت شديدة جداً.

ولئن كانت الوحدةُ قد شكّلت – خلالَ المدّة القصيرةِ التي عاشتها اللجنة الثورية – مقدّمةً مناسبةً للعملِ، فإنها لم تعد كذلك منذ أن قرّرت "اللجنةُ الثورية" الناشئة عن اجتماع " لجنة الاثنين والعشرين"، إثارة الصراع المسلّح، من دون أن تنتظر موافقة الأحزاب الوطنية الأخرى.

ومنذ ذلك الحين كان على جبهة التحرير أن تتشبع بهذه الحقيقة: إن العمل هو الذي يُعزز الوحدةَ التي تساهم هي نفسها بدعم العمل، وضمان النصر له. وهكذا فإن كلمتي الوحدة والعمل، سينظر إليهما من خلال علاقاتهما الجدلية، وستكونان بمثابة الخيط الموجّه في إعادة تجميع القوى السياسية وتعبئتهما.

وقد وضعت جبهة التحرير- بدعوتها إلى النضال المسلّح، وقيامها به – وضعت نفسها فوق كل التشكيلات السياسية القديمة، وأعلنت عن نهايتها، ودعت مناضليها إلى الدخول في صفوفها. وعندما قامت بهذا العمل، قامت أيضاً بنقلٍ مزدوج للولاء، هو بذاته قطيعة مزدوجة، قطيعة خارجية تجاه السلطة الكولونيالية، وقطيعة داخلية تجاه الأحزاب الوطنية الأخرى.

المقسم الأول: القطيعة الخارجية

إنها النتيجة المنطقية للنضال الذي بدئ به. وهي قطيعة جذرية، بالمقدار الذي انقطعت فيه آخر صلة، بين النظام الكولونيالي، والحركة الوطنية، "بالعمل المباشر" واللجوء إلى العنف. والعلاقات الوحيدة الباقية الآن هي علاقات الصراع والتضاد. أما نقل الولاء الذي تمّ، فإنه يحول دون كل موقف حيادي، ولا يتركُ من خيارٍ غير الالتزام بمصلحة حركة التحرير الوطني أو القبول بوصف العدوِ لهذه الحركة.

وبطبيعة الحال فإن مجموعة المستعمَرين، داخل المجتمع الكولونيالي، مندمجة بطبعها في المجموعة الوطنية التي ينبغي أن تقف ضد السلطة الكولونيالية. وكل من يتخلّى عن هذا الواجب سيعتبر خائناً ويعامل كذلك، إذ أن الذين هم أعضاء في الدائرة الثانية، مصنّفون مبدئياً في المعسكر المعادي، إلا في حالة التزام بعضهم التزاماً طوعياً لمصلحة استقلال الجزائر. ويُعتبرُ هذا الالتزام مساوياً للقطيعة مع السلطة الكولونيالية، وبخاصة، مع المجموعة التي تُمثلها السلطة؛ وفي الواقع، سيعتبر هذا مساوياً " لخيانة" هذه المجموعة من حيث هي أمة تتحمل مهمتها[2] أو "خطيئتها" الاستعمارية والامبريالية؛ أي " الوطن الرسمي" ذاك الممثّل والمدافَع عنه بإيديولوجية الطبقة المسيطرة. ولنوضّح أن هذا " الوطنَ الرسمي" أسطورة مفروضة بالدعاية الرسمية، ومن قبل القائلين "بالجزائر الفرنسية". وفي الواقع، فإن الرأي العام الفرنسي سرعانَ ما انقسمَ حول المصير الذي ينبغي أن يُحتفظ به للجزائر. ولم يكن أنصارُ التفاوض مع جبهة التحرير، وصولاً إلى استقلال الجزائر، بعيدين عن أن يؤلفوا أقليةً هامشيةً بالنسبة إلى المدافعين المتحمسين عن النظام القائم. ويقدّم لنا Ch..R. Ageron

برهانه على ذلك في دراسته للـ"الرأي العام الفرنسي، تجاه حرب الجزائر"[3]، بالاعتماد على سبر الرأي الذي قامت به الIFOP من عام 1954 حتى عام 1962.

وكان العمل الدعائي لجبهة التحرير يُشجع، داخلَ الرأي العام الفرنسي، كلّ الظواهر المعارضة لمتابعة الحرب في الجزائر، والتيارات المنحازة لاستقلال الجزائر، وكان على جبهة التحرير، في إطار هذا المنظور، أن تتجه بالدرجة الأولى إلى اليسار الفرنسي، وتدعوه إلى إقامة الانسجام بين عمله السياسي، وبين مبادئه.

1- اليسار الفرنسي

ويظل هذا اليسار مقسّماً، تجاهَ المشكلة الاستعمارية، بين خيانة مبادئه الديمقراطية، وبين خيانة "الوطن الرسمي". ولم يتردد الاشتراكيون الممثلون بالـSFIO، فترة طويلة بين هاتين الخيانتين، خلال مدة وصولهم إلى الحكم.وما نزال لحفظ حتى الآن جملة ميتران، الذي كان وزيراً للداخلية، إذ يتحدّث عن الموقف الذي يجب اتخاذه تجاه جبهة التحرير، وجاء فيها: إن المفاوضة الوحيدة، هي الحرب. وكذلك نذكر تصريحه يوم 7 نوفمبر 1954 في الإذاعة:" إن الجزائر هي فرنسا". وحتى مانديس فرانس الذي فاوض حول استقلال الهند الصينية، ونظر بكل هدوء إلى استقلال تونس ومراكش بعدها، لم يتردّد في المزاودة يوم 11/12/، في اجتماع الجمعية الوطنية،عن القول:" إن محافظات الجزائر تؤلف جزءاً من الجمهورية، وهي فرنسية منذ مدة طويلة، وبصورة لا رجوع فيها. أما سكانها الذين يتمتعون بالجنسية الفرنسية، والمُمَثّلون في البرلمان، فإنهم قدّموا في السلم، كما فعلوا في الماضي، أثناء الحرب، من غير تمييز في الأصل أو الدين – قدّموا ما يكفي من البراهين على تعلقهم بفرنسا، بحيث لا تستطيع فرنسا أن تضع هذه الوحدة موضع البحث... ولا يمكن لفرنسا أبداً، ولا لأية حكومة، وأي برلمان فرنسي، مهما تكن ميوله الخاصة، أن يتنازل عن هذا المبدأ الأساسي"[4].

أما خلفه في رئاسة الوزراء، "غي موليه"، فإنه بعد أن استسلم يوم 1956/2/6 أمام مظاهرات الجزائر، فإنه يعلن يوم 9 فيفري، بحزم قائلاً:" إن الحكومة ستحارب، وفرنسا ستحارب من أجل أن تبقى في الجزائر، وستبقى فيها، وما من مستقبل للجزائر إلا مع فرنسا". وفي 1956/3/16، أعلن في الجزائر عن السلطات الخاصة التي منحتها الجمعية الوطنية للحكومة التي يرأسها زعيم الـ SFIO. وفي ظلّ هذه الحكومة، التي سبق لها أن سكتت عن اعتراض الطائرة التي تحملُ مُمَثّلي الوفد الخارجي لجبهة التحرير[5]، انطلقت حملة القمع التي سمّيت باسم " معركة الجزائر" وتمّت الإعدامات الأولى لعناصر جبهة التحرير، الذين حُكم عليهم بالموت، وفي

ظل هذه الحكومة تمّت الحملة على قناة السويس.، ولكن جبهة التحرير التي نظرت بعين الاعتبار إلى هذه الأحداث، عندما كانت تهيئ ملف اليسار الفرنسي، كانت ترى أن الاشتراكيين هم "القيمّون على إدارة شؤون الاستعمار"[6]، " مثل روبير لاكوست على رأس الجزائر، إذ يشرف على حملة قمع مرعبة". ولكن بلا جدوى، ضد الشعب الجزائري، ومثل غي موليه الذي يصادق على هذه السياسة من علٍ، ويهاجم في كل خطاب له، جماعة الوطنيين الجزائريين، يعفيانا من كل تعليق.

ورداً على غي موليه، يُصرّح وفدُ جبهة التحرير في نيويورك قائلاً:" هل ينبغي أن نُذَكّر رئيس الوزراء بأن عدم تطبيق نظام 1947، والانتهاك المتابع للقانون الفرنسي في الجزائر، كان من صنع رجلين اشتراكيين هما – جول موش Moch ومارسيل إدمون نيجلن – اللذين كان أولهما وزيراً للداخلية، والثاني حاكماً عاماً للجزائر في أفريل 1948؟ والآن فإن اشتراكيين آخرين، هما غي موليه وروبير لاكوست، يعلنان أنهما الخليفتان الكفؤان للمارشال بوجو، ويهددان شعباً كاملاً بحرب إبادة"[7].

ولئن كانت إدانة الاشتراكيين إدانةً لا رجوع عنها، فإن إدانة الشيوعيين أكثر اعتدالاً، بل إنها تتغيّر تبعاً للظروف. والحق أن الحزب الشيوعي الفرنسي، بكثرة عدد مناضليه، وبضخامة جهازه، والمكان الذي يحتله في المعارضة القانونية، يبدو وكأنه الحليف الموضوعي لحركة التحرير الوطني. ولكن قوةَ هذا الحزب نفسها، تجعل منه مكنة ثقيلة الحركة والتحريك، وتتحوّل إلى ضعف. ذلك أن معارضة السياسة الرسمية تقفُ عند حدّ المستوى المحدّد " بعتبة احتمال" كتلة الناخبين الشيوعيين، وبالحرص على أن لا يُصدم الرأي العام الفرنسي صدمةً أعنف مما يطيق، لاسيّما وأنه معبأ بالإعلام الصادر بالدرجة الأولى عن أدوات النظام القائم. ولما كان الحزب الشيوعي الفرنسي حساساً تجاه الاتهام الذي يكال له، من حيث أنه "حزب الأجنبي"، فإنه يحرص على أن يبرهن على وطنيته، باهتزاز مشاعره على الأنغام المختلطة بالمارسييز والانترناسيونال[8]. وعندما يفعل ذلك فإنه يحرص على أن لا يتخلف بقوة عن " الوطن الرسمي".

ولكن هذا الأخير يقيس عظمته بامتداد إمبراطوريته الاستعمارية. وهذه الدولية البرولتيارية المطبّقة على القضية الاستعمارية، والمحدّدة بوضوح بالشرط الثامن للانتساب إلى الدولية الثالثة[9] كثيراً ما ستكون مصبوغة بالشوفينية المتزمتة في ممارسات الحزب الشيوعي الفرنسي، وكذلك فإن معارضة هذا الحزب المبدئية للاستعمار ستعدّل أو تشوّه مراراً عديدة في الممارسة العملية. وعدا ذلك فإن المسألة الاستعمارية ستحتل مدةً طويلةً مكاناً ثانوياً في اهتمامات الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي يعطي الأولوية للثورة البرولتيارية في المتروبول[10]؛ مما يؤدّي إلى إبقاء

المستعمرة " كرهينة" وجعل مصيرها معلقاً على الثورة البرولتيارية في بلد المستعمِر، مما ينتهي أيضاً، في أحيان كثيرة إلى اعتبار الحركة الوطنية مشبوهة، ورفض قبول الشرعية، والصفة التمثيلية اللتين تستحقهما.

وسيلقى الحزب الشيوعي الفرنسي، في حالتنا هذه، عائقين هامين سيعملان بشكل واسع، على تلطيف حماسته المعادية للاستعمار. أولهما هو الأهمية العددية للأقلية الأوروبية المستقرة في الجزائر، التي ستجعل الحزب الشيوعي الفرنسي يحسب حسابها، ويهتم بمصيرها. ومن جهة أخرى فإن الحزب الشيوعي الجزائري لم يبادر إلى القيام بمعركة التحرير الوطني[11]، وأقل من ذلك إلى قيادتها[12]. وبحكم ذلك، فإن السياسة المعادية للاستعمار للحزب الشيوعي الفرنسي، ستعبّر عن نفسها من خلال عدد من التعابير التي يعكس معناها الملتبس، التباس سياسة الحزب.

والتعبير الأول هو القول " بالوطن الجزائري الذي هو قيد التشكيل". وقد أطلق هذا التعبير موريس توريز لدى رحلته إلى الجزائر عام 1939 [13]. وصحيح أن الاهتمام في ذلك الحين كان اهتماماً بوحدة الجبهة والمعركة ضد الفاشية. لكن هذا التعبير سيُتبَنّى فيما بعد، كما لو أنه مبدأ، إن لم يستخدم لنفي الأساس الصحيح للوطنية الجزائرية، فإنه يستخدم للتقليل من قيمته. وصحيح أننا عندما نُعَرِّف الأمة الجزائرية، كما لو أنها كيان يجمع، في آن واحد، بين أكثرية من المسلمين وأقلية من الأوروبيين تعيش في الجزائر، فإن لنا الحق كل الحق باعتبارها قيد التشكل بل وحتى غير موجودة وخرافية، بمقدار ما تحول هذه الثنائية الفاصلة بين المستعمِرين والمستعمَرين، دون كل اندماج ممكن.

أما التعبير الثاني فهو التعبير الذي يُعدّل نتائج مبدأ حق تقرير المصير، للشعوب بالاعتداد على مشابهة.. "زوجية". وموريس توريز أيضاً هو الذي يقول في خطابه يوم 1939/2/11 في الجزائر: "بلى، إننا نريد وحدةً حرة بين شعبي فرنسا والجزائر، والوحدة الحرة، تعني فعلاً حق الطلاق، ولكن لا واجب الطلاق. وأضيف أنه حق كما في الشروط التاريخية للطلاق، فإن هذا الحق مصحوب، بالنسبة للجزائر بواجب الاتحاد أكثر فأكثر أيضاً بالديمقراطية الفرنسية"[14].

ثم إنه يرفع من شأن هذه الوحدة بين شعوب فرنسا والجزائر، بتعبير آخر هو "الاتحاد الفرنسي"، وهو تعبير سيعود إليه فيما بعد جاك دوكلو في مداخلته يوم 1955/10/11 في الجمعية الوطنية، بعد أن يضيف إليه صفة" الحقيقي" إذ يقول:"إن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، هو الشرط الأول لسياسة المشاركة داخل اتحاد فرنسي حقيقي"[15]. ولكن تعبير "الاتحادَ الفرنسي" دلّ بعد الحرب العالمية الثانية على الإطار الدستوري الجديد للإمبراطورية الفرنسية[16]. فهل في وسعنا أن نستخدم نفس التعبير للدلالة على حقيقتين

مختلفتين؟ ولو أننا نظرنا إلى العناية الخاصة التي احتاج إليها قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، لكي يُعبّروا بدقة عن مواقف حزبهم، فسنكون مضطرين إلى القول:" إن الالتباسات التي تحملها هذه التعابير المختلفة، مقصودة لكي يمكن تأويلها بصور مختلفة.

وقد يكون من الإفراط أن نلوم الحزب الشيوعي الفرنسي على أنه توسّع في استخدام تعابير من نوع " الأمة في طريقها إلى التكون"، و"حق الطلاق لا واجب الطلاق" في الزمن الذي كان فيه الجناح المعتدل للوطنية الجزائرية، يطالب بكثير من التواضع. بالاستقلال الوطني[17]، ويقصر عمله المشروع قانونياً على احترام الحريات الفردية. ولكن عندما تظل هذه التعابير تستخدم بعد اندلاع الصراع المسلّح، وانضمام مختلف الاتجاهات الوطنية الجزائرية[18] إلى العمل الذي تقوده جبهة التحرير، فإن النقد يكون مبرراً بدرجة كبيرة[19].

وحقاً فإنه يجب أن ننتظر عام 1956، وانعقاد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الفرنسي[20] لكي نرى إهمال هذا الأخير لتعبير " الاتحاد الفرنسي الحقيقي"[21]، واعترافه " بواقع القومية الجزائرية" [22]. ولكن الحزب، في نفس السنة، يصوِّت مع " الصلاحيات الخاصة" [23] التي منحتها الجمعية الوطنية العامة للحكومة التي يرأسها غي موليه. ولكن هذا التصويت سيكون ثقيل الوطأة على تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي، ويفسد الثقة بسياسته حول المشكلة الجزائرية التي تظهر آنئذ، كأمر ثانوي في تسلسل الاهتمامات[24]، إذ ضُحيّ بها من أجل تأمين الوحدة[25] مع الاشتراكيين والراديكاليين " والجمهوريين الآخرين"[26]. وهكذا فإن التصويت للصلاحيات الخاصة، من قبل الحزب الشيوعي سيكون واحداً من الانتقادات الأساسية الموجّهة لهذا الأخير من قِبل أقصى اليسار[27] ومن قِبل جبهة التحرير[28]. ولن يمحو التطور اللاحق[29] لسياسة الحزب الشيوعي، ما سيعتبر أسوأ من جريمة من قِبل حزب موريس توريز، أو من خطيئة بالمعنى الأخلاقي. وهكذا فإننا نقرأ في صحيفة جبهة التحرير هذا التعليق:" إن الجزائريين ليسوا مستعدين لنسيان أن الجمعية الوطنية الفرنسية لم تستطع أن تعطي حكومة غي موليه، وحاكمه العام روبير لاكوست، تلك الصلاحيات المطلقة التي كانا يطلبانها للقيام بحرب إبادة ضد الشعب الجزائري[30] إلا بفضل الأصوات التي قدّمها جاك دوكلو وأصدقاؤه في الجمعية.

ولن يمنح الحزب الشيوعي المشكلة الجزائرية أولويتها إلا بدءاً من عام 1959[31] بعد خمس سنوات من اندلاع النزاع المسلّح في الجزائر! وسيقدّم الدعم الأكبر فالأكبر لاستقلال الجزائر[32]، واضعاً نصب عينيه الشعار القائل:" السلام في الجزائر!" كوسيلة لتعبئة الرأي العام الذي أرهقه تطاول الحرب. ولكن حرصه الدائم على أن لا يجرح هذا الرأي العام، يجعله يحذر من المصادقة، وأقل من ذلك أن يأخذ على عاتقه، تلك القطيعة الجذرية التي اتخذها أقلية من

أقصى اليسار، على صورة العصيان، أو الخروج عن مقررات الحزب، أو بصورة أصرح، على صورة تقديم العون لجبهة التحرير. وعندما يتعلق الأمر بمشكلة الخدمة العسكرية، نراه يذكر عبارة لينين، (خارج سياقها):" إن الجندي الشيوعي يمضي إلى كل حرب، حتى الحرب الرجعية، لكي يتابع فيها النضال ضد الحرب. فهو يعمل حيث يكون موجوداً. ولو كان الأمر على غير ذلك، إذن لكان لنا وضع يملي علينا موقفاً آخر، على أسس أخلاقية محضة، تبعاً لصورة العمل الذي يقوم به الجيش على حساب الاتصال بالجماهير". ويضيف موريس توريز قائلاً[33]: ذلك هو موقفنا[34]، وهكذا فإن القطيعة مع " الوطن الرسمي" لا تدخل أبداً في الاعتبار، ولئن كان الاستقلال الجزائري مطلوباً، فذلك باسم " المصلحة الوطنية" والعظمة الفرنسية"[35]، ولما كان حريصاً على أن لا يعرّض نفسه للاتهام، وللقول إنه يقوم بأعمال معادية للمصلحة الوطنية، فإنه ينبري كمدافع عن مصالح فرنسا، ويتهم السلطة الدوغولية بالإساءة إلى هذه المصالح، وخاصة بإطالته أمد الحرب مع الجزائر[36].

ولما كان الحزب الشيوعي الفرنسي، حريصاً على متابعة " السياسة الوطنية"[37]، فإنه يقيّم عمله المعادي للاستعمار في إطار قانوني إلى أبعد مدى، ويفرض على نفسه أن يُحدّد سلوكه بالنسبة إلى حركة الجماهير العامة، من غير أن يصدمها بعمل طائشٍ يوشك ألا يُتابَع فيه. وهكذا فإنّ تدخلّه الكثيف في المسرح السياسي الفرنسي، لَمصلحة استقلال الجزائر[38] (باجتماعات شعبية، ومظاهرات، وقرارات...) إنّما يتمّ بدءاً من عام 1959، عندما تمّ الاعترافُ الرسمي للجزائر بحق تقرير المصير[39]. وعندما بدأ الرأي العام يعبّر بوضوح أكبر فأكبر عن ملله وجزعه أمام تطاول الحرب الجزائرية. وعدا ذلك فإن هذا الامتداد، والعمل ككل الناس،، ليس خاصاً بالحزب الشيوعي الفرنسي، ولكنه صحيح بالنسبة إلى كل اليسار[40].

وهذا ما يفسّر الموقف الناقد لجبهة التحرير، تجاه هذا الأخير، الذي تتهمه بأنه لا يطابق بين عمله وبين مبادئه المعادية للاستعمار[41]. وهذا ما يفسّر كثرةَ النداءات التي تُوجهها جبهةُ التحرير إلى الرأي العام الفرنسي، والعمال، والشبيبة الفرنسية، لحثها على هزّ بلادة أحزاب اليسار، والتعبير مباشرة عن تضامنها مع الشعب الجزائري في نضاله[42]. وكضرب للمثل، فإن فرعَ جبهةِ التحرير في فرنسا، خلال أحداث 13 مايس 1958، يُطمئن اليسار الفرنسي على تضامنه الفعال، ويؤكّد في قرار له أن جبهة التحرير، إذ تتحمل مسؤولياتها أمام التاريخ وأمام الشعوب، تعلن استعدادها للقيام بكل الاتصالات الضرورية، بغية دراسة صيغ العمل المشترك بصورة مشخّصة"[43].

ثم إن " التجمع الودّي العام للعمال الجزائريين (AGTA) على كونه يفرض شروطه، يدلي يوم 1958/5/30 في باريس بتصريحٍ، يؤكد فيه خاصة، ما يلي:" نحن الـ 400.000 جزائري

الذين يعيشون في هذا البلد، مستعدون لتقديم الدعم لشعب فرنسا. ولكننا لن نفعل ذلك إلا إذا قدّمت لنا الضماناتُ بأننا لن نُغشّ كما غششنا عام 1936 وعام 1945. ونحن ننتظر من الجمهوريين الفرنسيين أن يترجموا بالوقائع معاداقم للاستعمار، بفرضهم القيامَ بمفاوضات مع جبهة التحرير، على أساس الاعتراف بالاستقلال. وعندئذ فقط، سنكون إلى جانبهم"[44]. وفعلاً فإن العلاقات بين التجمع الودّي وبين مختلف الاتحادات النقابية الفرنسية، ليست دوماً موسومة بالهدوء والرصانة. إذ أن العلاقات مع الـCGT كـانت صداقيـة خـلال المرحلة القانونية للـ AGTA. ثم إنها تـراخت بعد حلّ هذا التجمع، فلا تعود إلى سابق عهدها، إلا عام 1961، بعد التوقيع على بروتوكول للاتفاق بين الـ CGT وبين الـAGTA، إثر اجتماع في جنيف على مستوى قيادتيّ هاتين المنظمتين. وبالمقابل فإن AGTA لم تكن لها علاقات وديّة، إلا مع نقابة البناء، ومجموعة" الـ Reconstruction " إعادة البناء" اللتين كانتا تؤلفان داخـل الـ CFTC[45] ، الجناح الراديكالي المعادي لحرب الجزائر. وأخيراً فإن الـ .F.O الوفي لاتجاهاته الاستعمارية، رفض عملياً كل علاقة مع الـ AGTA. وهذا ما يفسّر الموقف الناقد لهذا الأخير، تجاهَ المنظمات النقابية الممثلة للطبقة العاملة الفرنسية.

وأولئك الذين سيستجيبون أكبر الاستجابة لنداءات جبهة التحرير، وانتقاداقا، إنما يُمثلون هذه الأقلية المتحمسة والفاعلة التي تؤلف أقصى اليسار النشيط، المؤلف من رجال فكر وشباب، وبصورة خاصة، من شباب جامعيين(ولاسيما من اتحاد الطلاب الفرنسيين (UNEF): وكلهم ممن تركوا الحزب الشيوعي الفرنسي أو الملتفين حوله سابقاً[46] ثم أصبحوا أهم مراقبي حركاته[47]. أما عمل هذه الأقلية، فسيكون متنوع الصور، بدءاً من الشعور بعذاب الضمير، فعدم الخضوع، فالهجر، مروراً بالمظاهرات، والاجتماعات العامة، والاحتجاجات، وانتهاءً بتقديم العرائض وكتابة المقالات في الجرائد والمجلات[48].

والأكثر جذرية من هؤلاء، إنما يختارون الطريق الأصعب والمفعمة بالخطر التي هي طريق تقديم العون لجبهة التحرير. وما "شبكة الدعم" التي كان يقودها فرانسيس جانسون إلا الأهم والأشهر. ولكن جماعات أضيق من هذه[49] قدّمت دعمها المحسوس لجبهة التحرير(كإسكان المناضلين وإيوائهم، وجمع الأموال والتبرعات وصناديق البريد....). ولم تنسَ جبهة التحرير أن تُوجّه لها تحية الاحترام والإكبار، وتقديمها كنماذج للسلوك النبيل، على كونها تناشد اليسار كله بالقيام بهزة محرّرة[50]. " إننا نحيّي كل الفرنسيين الذين، على كونهم قد تأخروا، وهذا صحيح، شعروا ووعوا أخيراً هذه السياسة التي كانوا أدوات لها، حتى الآن. فلتتسع هذه الحركة في العمق، في البروليتاريا، لا عند رجال الفكر وحدهم. ومنذئذ سيكون للفرنسيين دور

لا يزال بحاجة إلى من يقوم به، ضد هذه الحرب التي دفعوا هم ثمنها منذ ست سنوات، وحتى المتواطئون معها، سواء أكانوا من ذوي الضمائر الحسنة أو السيئة"[51].

ومن الواضح أن هذا التواطؤ هو ما تريد جبهة التحرير أن يَشعرَ به اليسارُ الفرنسي، المضطر بهذه الصورة إلى القيام باختيار حاسم، هو تجاوز الاحتجاجات ذات الطابع الإنساني المحض، إلى الالتزام الفعلي، إما بالمعسكر الكولونيالي، وإما بمعسكر المعركة التحريرية إلى جانب جبهة التحرير. ويُمثل هذا الاختيار، آخر الأمر، دعوةً "للخيانة". وحقاً فإن فرانسيس جانسون يُحلّل بمصطلحات الخيانة" عملَه وعملَ رفاقه لمصلحة جبهة التحرير، بصفاء كبيرٍ، وسموّ رائع في النظرة:" فلنقل إذن. إنه كان يجب علينا أن "نخون "الفرنسيين، إذا نحن تحالفنا مع الجزائريين، أو أن "نخون" الجزائريين، إذا نحن بقينا عمداً، فرنسيين"، ويتابع فيقول:

"إن هذه الخيانة" المزدوجة، إنما هي وفاؤنا للقضية الفرنسية،أي للقضية الإنسانية، التي ينبغي لها أن تكون فعلاً قضية واحدة. وإني لأتحدّى أي إنسانٍ كائناً من كان، أن يصل بصورة مختلفة– في الظروف التي ما نزال فيها منذ نوفمبر 1954– إلى النضال معاً من أجل العدالة، ومن أجل بلاده." أما الخيانة فنحن فيها. جميعاً، وفي كل الأحوال، غارقون حتى الأعناق". ويزيد فيقول: "إن البعض يخونون بدون أن يعرفوا: فهؤلاء ضحايا لكل الحركات، محمولوّن بتيار لم يفهموا مرماه. ولكن بين من يخونون عن وعيٍ نجد بعضاً ممن يحاول الاستفادة من مسايرة الناس في سلوكهم، على كونهم يدّعون أنهم تقدميون وأنهم هم الوحيد ون "السياسيون "الحقيقيون، وآخر العقلاء، والرؤوس الوحيدة التي تحسن التفكير؛ *أما الآخرون فيحاولون. بكل صبر، أن يخلقوا الشروط التي لا يكون فيها الإنسان مرغماً، وهو يخدم مثلاً أعلى، على حساب خيانة مثل أعلى آخر"*[52].

وهكذا فإن النضال من أجل انتصار الديمقراطية في فرنسا، يَمرّ عبر النضال من اجل استقلال الجزائر. والسيرورة هنا هي على عكس تلك التي تبنّاها الشيوعيون الفرنسيون منذ مدة طويلة، باعتقادهم أن الاستعمار لا ينتهي إلا عندما تنتصر البروليتاريا في فرنسا، ما دامت جبهة التحرير لا تنسى أن تلاحظ "أنه لن توجد أية ديمقراطية في فرنسا، ما دامت حرب الجزائر تتتابع. إن هذه لا يمكن أن تؤدّي إلا إلى الفاشية؛ وذلك لأنها تخدم أهداف العناصر الفاعلة من الفرنسيين في الجزائر، الذين تتعزز بهذه الحرب سيطرتُهم على حياة الوطن الفرنسي"[53].



2- الأقليات الهامشية

تلك هي اللغة التي تتحدّث بها جبهةَ التحرير للأقلية المُمَارية، المؤلّفة من مجموع اليسار الفرنسي. إنها تحرص على البرهان بان قضية الحرية واحدة، وأنها مشتركة بين المستعمَر وبين الديمقراطيين الفرنسيين، ومنهم المدعوون للخدمة العسكرية[54]. وبالمقابل، فإنه عندما يتعلّق الأمر بالأقليةِ الهامشية المؤلّفة من الفرقة الأجنبية، فإن جبهة التحرير تبذل كل الجهد لتحصل من أفرادها، على الأقل، على عدم الالتزام بل.والحياد تجاهها، إن لم يمكن ضمهم إلى صفوفها، وذلك بتذكيرهم أنهم يحملون السلاح للدفاع عن مصالح ليست مصالحهم. وأنهم عندما يفعلون ذلك، فإنهم يقومون بدور قمعي، من أجل قضية غريبة عنهم. وتحثهم جبهة التحرير على الهرب، واعدة إياهم بضمان سفرهم إلى بلادهم الأصلية. وهنالك شهادات عديدة من أفراد هذه الفرقة، بأنه أعيد ترحيلهم بعناية جبهة التحرير، نشرتها المجاهد[55]، إذ قد أنشئت إدارة خاصة لترحيل هؤلاء الجنود، بعناية جبهة التحرير، وهي على صلة بالصليب الأحمر الدولي. وقد سجّل عمل جبهة التحرير هذا، عدداً هاماً نسبياً من الهروب في صفوف الفرقة الأجنبية، وهدف إلى الكشف عن زيف هذا الولاء المبني على عقد استخدام المرتزقة، وحاول وضع حَدٍّ لهذا الولاء.

وكان الأصعب من هذا، هو العمل الذي تمّ باتجاه أقلية هامشية أخرى هي: يهود الجزائر. فهؤلاء المستقرون من زمن قديم في الجزائر، بنسبة كبيرة، يتقاسمون مع السكان المحليين تقليداً تاريخياً من التساكن والتمازج الثقافي. إلا أنهم، وقد حصلوا على الجنسية الفرنسية منذ عام 1870، بحسب قرار Cremieux [56] في الجزائر،يظلون هم والأقلية الفرنسية في الجزائر، يتقاسمون المصير نفسه. وهكذا فإن سياسة جبهة التحرير، تجاه الإسرائيليين، ستكون في آن واحد، حصيلة الحرص على انتزاع أقلية هامة من دائرة الولاء للفرنسيين، والحرص على أن تضفي على الوحدة الوطنية سمة الانفتاح والديمقراطية.

ولم ينهل بيان مؤتمر الصومام، عندما يعالج قضية الأقلية اليهودية[57]، أن يوازي بين النزعة اللاسامية للاستعمار الفرنسي، والتسامح الذي يتميّز به الشعب الجزائري. ويُذكرٌ بهذه المناسبة بالاضطهادات التي تعرضت لها الأقلية الإسرائيلية، في ظل نظام بيتان، لحمل هذه الأخيرة على "عدم الاعتقاد بأن لجاح الكولونياليين- المتطرفين الذين هم أنفسهم، قد اضطهدوها من قبل- لن يؤدي إلى الكارثة نفسها". وبالمقابل فإنه يؤكد على السمة اللاعرقية للثورة الجزائرية، مقدّماً البرهان على ذلك، في كون الصراع العربي الإسرائيلي، لم يُثِر في الجزائر أيّ ردّ فعل لا سامي، وأن مقاطعة التجار الإسرائيليين- التي أثارتها الإدارة

الكولونيالية، ودفعت إليها، أملاً بإفقاد الثقة بجبهة التحرير- "قد أوقفت حتى قبل أن تقع"، ويدعو الأقلية اليهودية إلى الوقوف في صف الثورة الجزائرية، واتباعِ مَثَل بعض أبناء الطائفة نفسها الذين قَدّموا صداقتهم للثورة، مطالبين، باعتزاز، بجنسيتهم الجزائرية".

وبدءاً من النداء الذي وُجه ليهود الجزائر[58] يومَ أول أكتوبر 1956. لم تنقطع جبهة التحرير عن متابعة الانفتاح[59]، لهذه الطائفة، والإكثار من صور التهدئة.[60]

وهذه الطائفة، أولاً، منفصلة عن الأقلية الفرنسية التي تعيش في الجزائر[61]. ثم إنها تعتبر كما لو أنها جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري، على الرغم من قرار كريميو. ثم إنها تُوعَدُ، عند الاستقلال، بنفس المصير الذي سيكون لأبناء الشعب الجزائري. وبحكم ذلك فإنه يُطلب منها أن تشترك في معركة التحرير التي يخوضها الشعب الجزائري الذي هي جزء منه، ووضع حدٍّ لتردّدها، وانتظار ما سيحدث. إذ لا ينبغي أن تكون القضية بالنسبة لهؤلاء اليهود، أن يختاروا بين فرنسا والجزائر، بل المشاركة في معركة تحرير بلادهم، أو إنكار أنفسهم[62]

والحقيقة أن الاختيار طرح كمشكلة على أكثرية اليهود في الجزائر، في الحدود الأولى. إذ أنهم لم ينقطعوا قط عن أن يكونوا من هؤلاء الطالبين المتردّدين للتمثّل، والمرفوضين منه، على ما يقوله عنهم ألبير ميمي A.Memmi [63]. ولما كانوا بين دافعين متناقضين[64]، فإنهم اعتصموا بالحيطة الحذرة[65]. وأولئك الذين اختاروا صراحة إما هذا الطرف أو ذاك، كانوا أقلية. أما الجمهور فقد احتفظ، بالجملة، بحياد مرتبك، كان بعيداً عن الأهواء من دون أن يوفّر عليه القلق المتصل بتقلبات الغد. وعندما جاء الاستقلال، أخذه الهلع، وقبل رغماً عنه أن يشارك الأقلية الفرنسية في مصيرها [66] مختاراً الهجرة[67] إما إلى فرنسا وإما إلى إسرائيل[68] ناقلاً إلى كل منهما ما في نفسه من انقطاع أساسي في الجذور[69].

وهكذا فإن القطيعة الخارجية مع السلطة الاستعمارية، التي أرادها جبهة التحرير من المجموعات التي كان يمكن أن تكون حليفة موضوعية لها، لم تتحقق إلا بصورة محدودة نسبياً. ولم تشكل، في مجموعها إلا قوةِ دعم، تقدّم العونَ، المتأخر بدرجة مناسبة، للنضال الذي تقوم به جبهة التحرير. ولقد استمدت هذه قوّتها من داخل المجموعة الوطنية التي رسّخت وحدها بالنار والعمل الوطني، وفرضت عليها، لا مجرّدَ القطيعة مع السلطة الاستعمارية وحدها، بل قطيعة داخلية أخرى، تجاه الولاءات السابقة.

وهذه تقتضي نقل الولاء على حساب التشكيلات السياسية القديمـــة، لمصلحـــة جبهة التحريـــر التي تطـــالب، منذ الآن، بأن يكـــون لها وحدها حق تمثيـــل الشعب الـــجزائـــري الذي حمل الســـلاح. وفعـــلاً، فإن جبهـــة التـــحرير تـــدعو إلى وحـــدة كل القوى الوطنيـــة، باسم النضـــال من أجـــل الاستـــقـــلال الوطنـــي. فالقضيـــة هي أن نتجـــاوز الإطـــار التقليـــدي للأحـــزاب الوطنـــيـــة القديـــمة، وأن نحرّر بـــذلك كل الطاقـــات المحتـــواة في قـــانونية هذه الأحزاب. وعندما تقوم جبهة التحرير بالدعوة إلى النضال المسلّح، وتقوم به فعلاً، فإنها تضع نفسَها مباشرة فوق التشكيلات السياسية القديمة التي تعلنُ عن نهايتها، وتدعو المناضلين إلى الانضمام لصفوفها. وهي تشعر، بحكم المشروع الذي تقوم به، والعمل الذي تُوجّهه وتقوده، أن من حقها الكلام باسم الوطن الجزائري كله، وبالتالي فإنه من حقها أيضاً تجميع قواه.

ولقد وضع بيان أول نوفمبر 1954 هدفاً هو جمع وتنظيم كل الطاقات السلمية للشعب الجزائري من أجل تصفية النظام الاستعماري"[70]. وبحكم هذا المنظور فإنه يدعو إلى تشكيل جبهة تحرير وطنية " تفســح المـــجال لكل الوطنيـــين الجزائريـــين، من كـــل الطبقـــات الاجتماعيـــة، وكل الأحزاب والحركـــات الجزائريـــة المحضة، لكي تندمج في معركـــة التحريـــر دون أي اعتبـــار آخر[71].

ولما كانت جبهة التحرير قد تعلّمت الكثير من تجربة التجمعات القديمة بين الأحزاب الوطنية، فإنها تقتضي التزاماً فردياً داخلها ينفي بهذه الصورة، أسلوب تحالف الأحزاب، ويضع لنفسه قاعدةً خلاصتُها أن " صفة المناضل في جبهة التحرير لا يمكن أن تقبل أي انتساب لأية مؤسسة سياسية أخرى[72]. وهكذا فإن جبهة التحرير، كأكثر من جبهة أو اتحاد مقدّس بين الأحزاب، تقدّم نفسها وكأنها" موجّهُ الأمة ومحرّك الثورة"[73].بل هي إذا استعرنا تعبير م. البجاوي، هذا "الحزب– الأمة" الذي يُحقّق بنضال التحرير الوطني، تجمّع كل القوى الوطنية، ويُمثّل انبثاق الأمة وهي تحمل السلاح. فالمجال إذن ضيق، ولا يترك من خيار إلا بين الالتزام في صفوف هذه الجبهة، أو الخيانة. وهذا ما لم يتأخر في فهمه مناضلو التشكيلات السياسية القديمة باستثناء المصاليين اللا شرطيين.

والحق أن الالتحاق بجبهة التحرير سيتكاثر خلال النزاع المسلّح وسيؤدّي حلُّ الـــ MTLD يوم 5 نوفمبر 1954 خدمة جلّى لجبهة التحرير[74]. بدفعه جماعة "المركزيين" إلى

الانضمام لصفوف الجبهة[75]. أما التجمعات السياسية الأخرى، التي شعرت بأن الأحداث تجاوزتها، فقد بدأت تتقرّب أكثر فأكثر من جبهة التحرير التي كانت الحزب الوحيد الذي يسيطر على الموقف، على الرغم من أن قواه كانت لا تزال محدودة[76].

ولئن وُفرّ الـ UDMA (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) من قبل الإدارة الاستعمارية وظلّ قانونياً، فإنه سينصاع لشعار عدم التعاون السياسي الذي أطلقته جبهة التحرير، وذلك باستقالة أعضائه المنتخبين من مختلف الأجهزة السياسية (كالمجالس البلدية والعامة، ومجلس الاتحاد الفرنسي، ومجلس الشيوخ، والجمعية الجزائرية). ثم إنه يضع حداً لحياته عندما ينضم زعيمه فرحات عباس يوم 22 أفريل 1956 إلى جبهة التحرير في القاهرة[77]. وكذلك فإن العلماء الذين كانوا يحبذون عام 1955، استقلال الجزائر استقلالاً داخلياً، يدلون بتصريح يوم 7 يناير 1956 يقولون فيه: " إنه ليس بالإمكان أن نَحُلّ بشكلٍ قاطع وسلمي مشكلة الجزائر إلا بالاعتراف رسمياً بالوجود الحرّ للشعب الجزائري، وكذلك بشخصيته الخاصة، وحكومته الوطنية، وجمعيته التشريعية المطلقة السيادة، وكل ذلك، في إطار احترام مصالح الجميع[78]. وبعد عدة أشهر يعود توفيق المدني إلى القاهرة برفقة فرحات عباس، ويضخم بهذه الصورة، صفوف جبهة التحرير.

ثم إن المنتخبين، من جهتهم" بعد "اقتراح الـ 61" بتاريخ26 سبتمبر (سبتمبر)1955[79] يرون صفوفهم تتضاءل، وينضم أصحابهم إلى جبهة التحرير، أو بصورة أعمّ، للانسحاب المتأني من الحياة العامة[80].

وكانت سنة واحدة تكفي لتسمح لجبهة التحرير بفرض نفسها كالممثل الوحيد للحركة الوطنية الجزائرية. أما السرعة التي تمّ بها كلُّ هذا، فيبدو لنا أنها تعود لانحطاط مختلف التشكيلات السياسية الوطنية التي سَجّلَت كلُّها إخفاقاً واضحاً صبيحة أول نوفمبر 1954. وظهر، في هذا التاريخ، أن هذه التشكيلات قد أنهت دورها التاريخي، وعاشت الزمن الذي كان يجب أن تعيشه. إذ لقد نجحت، حقاً، في إنضاج الشعور الوطني الذي بعد أن جوبه بالوضع الاستعماري، وصل إلى عتبة القطيعة. وعلى ذلك فإن إخفاق الطريق القانونية أو الشرعية، بدا بكل وضوحه، كما ظهر عجز الأحزاب الوطنية بارزاً. وقد وَجدت هذه الأخيرة نفسها ضعيفةً جداً أمام بروز جبهة التحرير التي إذ دعت إلى الصراع المسلّح، دلّت بذلك على نهاية مهمتها (مهمة الأحزاب). عن طريق الإدانة المزدوجة للقانونية الانتخابية ولتعددية أصوات الوطنية الجزائرية. فظهرت جبهة التحرير كالبديل الوحيد عن التشكيلات السياسية التي أصبحت هرمة، متجاوَزَة، بعد أن فقدت كل ثقة للناس بها.

وقد تأكّدت هذه الملاحظة بالمقارنة مع تجارب الصراع المسلّح الأخرى، ولا سيما بعد حرب التحرير في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا. ففي هذه المستعمرات (وبالدرجة الأولى في آنغولا، وغينيا بيساو، وموزامبيق) نما الشعور الوطني، بالنار والصراع المسلّح. ولم يعرف هذا النضج الطويل الذي ساعدت عليه تجربة الأحزاب الوطنية، التي كانت قد تجاوزت الإطار الضيّق للتضامن العرقي والقبلي. وعلى الرغم من وجود بعض التشكيلات السياسية المحلية، ولا سيما في أنغولا[81]، فإنه كان يجب انتظار منتصف الستينات[82] لكي نلاحظ بروز أحزاب وطنية ذات منظورات تتسع للإطار الوطني، وحتى لإطار القارة الأفريقية جملةً. أما اندلاع الصراع المسلّح فسيبدأ من العام 1961[83]. وهذا يعني أن مرحلة الاضطراب الوطني ستتطابق عملياً مع مرحلة الصراع المسلّح.

وبحكم ذلك، فإن هذه المرحلة الأخيرة ستقاد (باستثناء غينيا بيساو)[84] بجملة حركات متضادة[85] يدعم تزاحمها كثرة العروق والقبائل.

أما في الجزائر، فلا نرى من ذلك شيئاً. وتجاه السلطة الكولونيالية، نرى الشعب الموحّد يلملم صفوفه. وجبهة التحرير، التي بدت كرمزٍ لهذه الوحدة المناضلة، تطالب بصفتها التمثيلية الحصرية، وتصل إلى فرضها.

ومع ذلك فإن هنالك استثنائين في هذا الإجماع الجميل: إذ يأبى حزبان سياسيان الامّحاء لمصلحة جبهة التحرير. أحدهما يتألف من الأوفياء اللا شرطيين للمصالي الذي ينشئ منذ ديسمبر 1954 ما يسمى بالحركة الوطنية الجزائرية (MNA)[86]، ويعين لنفسه هدفاً محدداً لا هدف بعده، هو محاربة جبهة التحرير. والثاني، الممثَل بالحزب الشيوعي، الجزائري، يدافع بعنف عن استقلاله العضوي عن جبهة التحرير، التي يتميز منها، على كونه يقدّم لها العون المشروط، والنافذ في كثير من الأحيان. أما الأول فيقف بشراسة ضد جبهة التحرير، بالاستناد إلى ماضٍ نضاليٍ مجيد وباسم تاريخية متجسدة في رجل متصلب، بحكم العبادة الحقيقية التي يحيطه بها أنصارٌ أوفياء متعصبون. وأما الثاني فيتميّز وينفصل عن جبهة التحرير باسم مستقبلٍ لا يكون فيه الاستقلال الوطني إلا المرحلة الأولى من نضالٍ يتوخى أهدافاً بعيدةً، تحت لواء "ايديولوجية الطبقة العاملة". فالأول يعتمد على الماضي، والثاني يعتمد على المستقبل. ولكن الاثنين معاً ينفيان، بعنف مختلف، هذا الحاضر؛ أي حاضر تُفرض فيه وحدةُ النضال تحت لواء جبهة التحرير.

1 - جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية

لعل التجابه بين جبهة التحرير وبين الحركة الوطنية الجزائرية هو المرحلة الأكثر مأسوية، على الغالب، في تاريخ الوطنية الجزائرية. ويوضح هذا التجابه أكثر من مجرّد الجدلية المخلّدة بين القديم والحديث"،- تبلور التناقض بين هزة محبّبة ومجدّدة، لمشروع جمعي للتحرير، وبين آخر رجفات حركة تمضي على منحدر الانحطاط المحتوم، وكلا الاثنتين تدّعي حصر التمثيل الشعبي للمشروعية الوطنية في ذاهما، وبذلك تتنافيان بالتبادل. إلا أن إحداها تستند إلى حقيقة حالية وملموسة للأمة التي تحمل السلاح، والثانية تعتمد على ماض متحجر وأسطورة مرتبطة برجل.

والحق أن المصالية يمكن أن تفسّر على المستوى الذاتي والفردي، بعظمة رجل وبؤسه: هو مصالي. فهذا الرجل، الذي ظَلّ يجسّدُ حتى عام 1954، ذلك النضال الطويل للحركة الوطنية، منذ نشأها حتى نضجها، كان يتمتع بحق، باحترام الجميع وتقدير الجميع. لكن أزمة الـــ MTLD جاءت لتنذر ببداية انحداره الذي سيتسارع خلال النضال المسلّح الذي قامت به جبهةُ التحرير بدءاً من عام 1954 حتى عام 1962. ويخطر في البال أن تُعرّف المصالية، خلال هذه الفترة الأخيرة بمرحلة الشيخوخة السياسية لزعيمها؛ وهو زعيم شاخ قبل الأوان، وأُرهق بمعاناة النضال الوطني [87]. وفي عـــام 1954، كان يـــدو كشيخ جليل ترسم هيئته وأوضاعه، نهائياً، صورةَ الرجل التاريخي الذي يريد أن يُجسّده[88]. إنه أصبح جزءاً من عالم آخر؛ عالم خيالي، مكرّسٍ لعبادة شخصه، أي عالم مقطوع تماماً عن الحقيقة الاجتماعية السياسية لبلده.

والحق أن مصالي قد قَسّم الجزء الأكبر من وقته، منذ الحرب العالمية الثانية، بين السجن، والإقامة الإجبارية، والمنفى. ولم يعرف خلال ساعاته القليلة من الحرية إلا الهتافات الصادرة عن جمهور متحمّس جاء لَيجددَ له الثقة بمناسبة الاجتماعات الشعبية، التي لم تكن تشكل، رغم هذه المُظاهرات الخارجية، اتصالاً حقيقياً بالقاعدة[89]. أما في بقية الوقت فإنه لا يكون قد تحرّك إلا في عالم مغلق كانت الضجة الخارجية تصل إليه مصّفاة من قِبَلِ المحيطين به، الأحرص على مداهنة جنون العظمة لدى السيد، منهم إلى وضع حقيقة الأشياء والأحداث بين يديه.

وإنها حقاً لمغامرة حزينة للبطل الوطني المنتصب كالتمثال على الأرض! والحق أن مصالي، الخطيب المصقع، والشعب الذي لا يَكلّ، قد طبع الحركة الوطنية الجزائرية، في السنوات الأولى من تَشكّلِها، ونموّها، بطابعه الشخصي. فمن الاتصال به، تَكوّنت شبيبة متحمسة في مدرسة النضال. ورأت فيه الجماهير المدنية خاصة، ذاك المعبّر عن مطامحها الوطنية. ومن هنا نشأت

هذه "القداسة" التي جعلت الشعبَ، ومحرّك الناس للتظاهر في الثلاثينات، ذلك " الزعيم"[90] الذي هو موضوع الاحترام، والإعجاب، والتقديس أحياناً، من جانب الجماهير، بعد الحرب العالمية الثانية. ولئن كان في وسع هذه "القداسة" أن تكون عاملاً إيجابياً لتعبئة الجماهير، شريطة أن تستخدم كوسيلة لحمل هذه على الانخراط في معركة التحرير الوطني، فإنها قد تكون عامل انحطاط سياسي بمقدار ما يعتبرها الزعيم كفاية في ذاتها، تمالئ عجبه بنفسه ونرجسيته السياسية. ومنذئذ لا تعود هذه "القداسة" قادرة على الانفتاح على منظور تحريري، ولكنها تهوي في عالم الفصام الذي تُعبد فيه الشخصية. وعندئذ لا تدوم القداسة" إلا بنوع من "الألفة"[91] التي تغذيها ذكرى الأعمال العظيمة التي سُجّلت في ماض بعيد بعض الشيء أو قريب. ولكنها لا تدوم إلا مّدةً محدودةً، أي المّدة الضرورية لقيامِ مجموعةٍ من الفراغ الناشئ، لتضع شرعية هذه الزعامة موضع البحث، وتأخذ على نفسها القيام بهذه المهمة التحريرية.

ولكن تفسير المصالية، على المستوى الذاتيّ، والفردي، لا يمكن أن يكفي. إذ أن وراء الفرد، هنالك الجماعة، والتنظيم المنحاز، والسياق التاريخي الذي يجب أخذه بعين الإعتبار والذي سنُذَكّر به باختصار. ويحسن، بنا لكي نقوم بذلك، أن نبدأ من التسلسل: نجمة شمال أفريقيا- حزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. إن هذه المجموعة، هي التي تُمثّل الجناح الراديكالي للوطنية الجزائرية في تطوّرها خلال ما يزيد قليلاً عن ربع قرن من التنظيم، والاضطراب السياسي، والعمل النضالي. ولما كان هذا الجناح هو الأكثر راديكالية في قائمة الأحزاب الوطنية، فلقد تعرض للهجمات الأكثر عنفاً للقمع الذي شنّته السلطة الاستعمارية وعرف، خلال تاريخه كله، كل صور الإخافة والإرهاب والانتقام (كالمصادرة، والحل، والاعتقال، والتفتيش) مع ما يواكبها من الحزن والقلق والألم. وهذه التجارب القاسية هي التي كوّنت طبَع قادتها، وساهمت أكبر المساهمة في تبني الطرائق السلطوية، في التنظيم. ولقد اشتدت هذه الطرائق، بشكل خاص، مع حزب الشعب الجزائري، خلال وجوده السّري (من عام 1939 إلى عام 1946). وخلال ذلك غلبت المركزيةُ غلبةً شديدة على الديمقراطية في العلاقات الداخلية للحزب. وأقامت القيادة مع القاعدة علاقات سلطوية. وبهذه الروح إنما نمت واتسعت آلية التوكيل التي جعلت اللجنة المركزيةَ تَحُلُّ محلّ الحزب كله، كما يَحُلُّ الرئيس مَحَلَّ اللجنة المركزية. ثم إن ممارسة الاختيار المشترك (لأعضاء القيادة، أي انتخاب بعضهم للبعض الآخر) التي لا بدّ منها في العمل السّري، زادت في حدّة هذه الحالة. وكانت هيبةُ القادة، الملاحَقين باستمرار، والمعتَقلين في أحيان كثيرة، سمحت لهم بتبرير سلطويتهم. وضمنت لهم الاستمرار في مناصبهم القيادية. وأصبحت السنوات المقضية في السجن أو في

المنفى، براهين على الحماسة النضالية، ووشّحت صدور أصحابها بالوسام الثوري. ومنذ ذلك الحين، أصبح هؤلاء معصومين في عيون أنفسهم، واستُبعدت لمدّة طويلة ممارسةُ النقد الذاتي، بفرض الاحترام الضروري للتسلسل الصاعد، والتضحية بكل شيء لحساب القائد التاريخي، بحجة وحدة العمل، وضرورة التراص في الصفوف.

ولقد ساهمت كل هذه العوامل بخلق "وضع كاريسماري" ساعد على نمو قيادة مصالي التي وجدت نرجسيتُه السياسية وسطاً ملائماً لتفتحها. وشجع الزعيم المكّرس من جهته، بسيرورة جدلية، هذه الميول الملائمة، في الحزب، الذي تقمّص في شخصه، وصنع له صورته. ومنذ ذلك الحين حُكم على الحزب بالجمود، وبدا أن تطوّرَ الـــمصاليةMTLD ، باتجاه الإصلاح والشرعية، كشيء محتوم.

والحقيقة، إن هذه الحتمية ليست إلا النهاية المنطقية لوضع محكوم عليه بالجمود و"الانسداد"، بمقدار ما كانت المركزية، المفروضة من القمّة، الحريصة على سلطتها وامتيازاتها، تحت لواء الشخصية المضخّمة للزعيم، تُغلق كلّ مجال للمناقشة الحرة مع القاعدة، ولا تسمح بجريانِ دمٍ جديد في القمة، عن طريق الترفيع الداخلي للأطر الشابة. وهكذا فإن القمة المقطوعة عن القاعدة، تظل حبيسة المناقشات والخصومات بين الشلل، حيث تغلب الاعتبارات الذاتية المتصلة بالأشخاص، وتسود، على حساب العمل الفعلي والنضال التحريري. ولم يوافق القادة على التنظيم السري .O.S إلا لكي يهدّئوا، بأهون السبل، أولئك الشباب المناضلين العازمين، بكل تصميم، على العمل المباشر. وعدا ذلك فإن القضاء السريع على الO.S. عام 1950 سيقدّم حججاً إضافية للقائلين "بالواقعية" والاعتدال السياسي الذي تقول به قيادة الحزب".

والحقيقة، إن هذه القيادة المتعبة بسلسلة طويلة من النضالات التي كانت جذرية أول الأمر، ثم اعتدلت أكثر فأكثر، لم تعد أبداً قادرة على المغامرة، فردياً، بأعمال العنف، مع ما تقتضيه هذه من أخطار. وأكثر من ذلك أنها وهي المتشبعة بحقها وامتيازاتها، تظل صمّاء عن الحركات العميقة التي تهزُّ القاعدة. إذ أن سلطويتها الكثيرة الظنون، لا تسمحُ لها بأن تتخلى عن العمل لمصلحة جيل جديد مستعدّ لتحمل مخاطر العمل المباشر. وهكذا فقد وجدت نفسها بصورة طبيعية جداً، مستبعدة عن "الحركة" التي بادرت إلى الصراع المسلّح.

وكان ردُّ الفعل الأشدّ عنفاً، هو ردُّ "الزعيم" الذي لا يستطيع القبول بمشروع عمل وطني، إلا إذا جاء من عنده هو، أو استوحي منه، وظلّ تحت قيادته. ولما كان يعتبر نفسه بمثابة "الأب المؤسّس" للحركة الوطنية، فإنه يشعر بأن أصحاب هذه المبادرة – من أبناء "الأب المقدّس" الذين يظلون في عينيه مجرد أطفال وأنه هو الذي ربّاهم ونشأهم على ضرورة احترام الأب[92]–

قد اعتدوا على حقوقه اعتداءاً لا يُحتمل. وحقاً فإن هؤلاء "الأطفال" قد تردّدوا كثيراً في المبادرة إلى القطيعة مع "الأب". يشهد على ذلك محاولة الـCRUA في الإصلاح بين "المصاليين" و"المركزيين".[93] ويشهد على ذلك آخر جهد بذله كريم بلقاسم لكي يقبل مصالي مبادرة الشباب إلى العمل المسلّح[94]. فاضطر مؤسسو جبهة التحرير، تجاه هذا الإخفاق، إلى تعيين "اليوم" الأول لبدء الصراع المسلّح، ويطلقون المقاومين الأُول في جبال الجزائر. وهكذا فإن جبهة التحرير الوطني ستنشأ عن قطيعة داخلية، داخل الحركة الوطنية التي هيمَن عليها لمدة طويلة شخص مصالي.

ولكن هذا سيفترق تدريجياً[95] عن حركة الصراع المسلّح، المنطلقة بقيادة جبهة التحرير، ويضع لحزبه الجديد الـMNA، هدفاً مزدوجاً، هو البحث عن حلٍّ سلمي، متفاوض عليه مع فرنسا، ثم محاربة جبهة التحرير التي يعتبرها مغتصبةً، في طمعها بأن تكون المُمَثّل الوحيد للشعب وللحركة الوطنية الجزائرية. إلاّ أن المصالية تطمع في مثل هذا تماماً، وإذا هي جابهت حركةَ التحرير، فذلك لكي تفرض هي نفسها هذه القدرة الحصرية على التمثيل.

وسيكون الصراع الذي قامت به الـ MNA ضد الـ FLN أي الحركة الوطنية الجزائرية، ضد جبهة التحرير صراعاً مميتاً. والحقيقة أن المصاليين، النشيطين بشكل خاص في فرنسا حيث يتمتعون بالحياد الوُدّي، والفعّال أحياناً، للسلطات الرسمية[96]، كما يتمتعون بأنصارٍ عديدين بين العمال الجزائريين العاملين في فرنسا، ولا سيما في المناطق الشمالية[97]، سيخلقون صعوبات كثيرة لجبهة التحرير، خلال السنوات الأولى من الصراع المسلّح. وسيبذلون كل الجهد لمقاومة أعمال هذه الجبهة، حيث يستطيعون ذلك، ويقومون ضدّها بحربٍ فيها من الشراسة بقَدرِ ما فيها من تنوع الصور.

وهكذا فإن مجموعةً من مندوبي الحركة الوطنية الجزائرية ستزور عواصم مختلفة، لكي تقوم "بدعاية" ضد جبهة التحرير[98]. وفي يوم 20 فبراير 1956، نشأت نقابة هي الـ USTA (أي الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين)[99] تحت لواء الـ MNA لعرقلة عمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، داخل العمال الجزائريين، ولكي تستخدم كتغطية قانونية للأعمال المضادّة لجبهة التحرير، التي يقوم بها المصاليون. ولما كان الاتحاد المصالي غير موجود عملياً في الجزائر حيث يتمتع الاتحاد العام للعمال الجزائريين بانحياز أكثرية العمال الجزائريين، فإن الـ USTA لا ينشط فعلياً إلا في فرنسا حيث ينعم اتحاده الذي تكوّن يوم 25 /1/ 1957 بدعم الحركة النقابية الفرنسية F.O [100] التي لا يوازي عداءها للشيوعية إلا وقوفها العنيف مع الكولونيالية المناضلة. وأخيراً فإن الـ MNA ستتميّز بشكل خاص بالاعتداءات التي تنظّمها فرقة الكوماندو التابعة

لها ضدّ مناضلي جبهة التحرير، والتي تضرب هؤلاء ضربات شديدة، خلال السنوات الأولى لقيام الصراع المسلّح.[101]

وبطبيعة الحال فإن هذه النشاطات الموجّهة، حصراً، ضدّ جبهة التحرير، تلقى قبولاً حسناً لدى السلطات الفرنسية، وتُشَجّعَ، خفية، منها. ثم إن الجيش الوطني للشعب الجزائري (ANPA)[102] الذي هو المقاومة المضادة المصالية، العاملة في منطقة جلفا، بقيادة "الجنرال" بلونيس، لا ينعم بدعاية مجاملة، من قبل جزء من الصحافة الفرنسية فقط[103] بل ينعم بشكل خاص بالمساعدة المادية " من قبل" الجيش الفرنسي[104]. ومن المؤسف أن قيام الجيش المصالي يشير إلى مرحلة هامّة من تطوّر المصاليـــة[105] إلى حركة متعاونـــة أكثر فـــأكثر، ومعـــترف بها رسمياً[106]. ولا يتردد الجنرال بلونيس في التصريح: "بأن الاختيار الحر للجزائر يجب أن يستبعد كل انفصال، وفي اليوم الذي يكون فيه على الحكومة الجزائرية، حتى ولو ألفت بشكل نظامي، أن تستبعد فرنسا، فسيجدونني بجانبها لمحاربة هذه الحكومة"[107].

وتقوم جبهة التحرير، في مجابهتها للحركة الوطنية المصالية، بنشاط دعائي كبير، وبإيضاحات واسعة للكشف عن الطبيعة الحقيقية للمصالية. ومن جهة أخرى، فإنها ستقوم بحرب لا هوادة فيها ضد فرق الكوماندو المصالية، وستمكن من القضاء عليها أخيراً[108]. وترى جبهة التحرير أن المصالية ليست فقط نتيجة ضلالات قائد أعماه غروره بنفسه[109] بل هي، بصورة خاصة، ظاهرة من ظواهر التفريق التي تتبناها السَلطةَ الاستعمارية، بغية إضعاف قوى الثورة، والقضاء على النضال الذي تقوم به جبهة التحرير[110]. ولئن كانت هذه تَعتبرُ أن من المنطقي والطبيعي، أن تقدّم المساعدة للحركة المصالية من جانب الإدارة الاستعمارية، فإنها تُدين ما تلقاه هذه الحركة من تفهم وتعاطف لدى جزء من الصحافة الفرنسية، وبعض من جماعات اليسار[111] المؤيدة للــMNA [112].

لكن نضال جبهة التحرير ضد الحركة الوطنية الجزائرية –المصالية – سيتطور مع الزمن. إذ لقد كان في البداية لا هوادة فيه، ثم ازداد مرونة شيئاً فشيأً، بمقدار ما كان يتحقق له من تقدّم على الأرض. وخلال السنوات الأولى من النضال المسلّح، حتى عام 1958 تقريباً، كانت جبهة التحرير تنظر بالجملة إلى كل من ينتسب إلى الــ MNA وحتى إلى مصالي، كما لو أنهم خونة وتعاملهم على هذا الأساس. وأغلب الظن أن هذا العنف قد ساهم في تصليب المواقف، وتثبيط عزيمة الذين يريدون الانضمام إلى الصفوف–لا سيما وأنهم اقتضوا من الذين انضموا إلى جبهة التحرير من جديد، أن يدفعوا اشتراكات رجعية تبدأ من أول نوفمبر 1954. وكان

هذا التدبير سيئاً جداً من الوجهة السياسية. إذا نحن أدركنا أن الـ MNA كانت تضمّ إليها هؤلاء العمال المهاجرين، من ذوي الدخل المتواضع.

ولكن جبهة التحرير ستراجع موقفها هذا، وتقوم بتمييز واضح بين القمة والقاعدة، فتفرد للقادة مسؤولية كل الجرائم التي ارتكبتها الحركة الوطنية المصالية، وتعتبر مناضلي القاعدة البسطاء، كمخدوعين من قبل رؤسائهم،واستغلت نيتهم الطيبة. وهكذا فإنها ستخلط الإصرار على معاقبة المسؤولين الحقيقيين، بالطيب وحسن التفهم تجاه النادمين[113]، وسيتيح لها ولهذه السياسة بأن تضعف المعارضة المصالية[114] وضمّ عدد أكبر فأكبر من مناضلي الـ MNA الذين التحقوا بصفوف جبهة التحرير، إما بداعي الخوف، أو الحسابات، أو الاقتناع[115].

والحق أن المصالية تهوي في الفوضى والاضطراب، بصورة محتومة. فالجنرال بلونيس الذي سيتركه رجاله بالتدريج[116]، من حيث أنه لم يكن هنالك مثل أعلى يستبقيهم في جيشه، لا يعود نافعاً بالنسبة للجيش الفرنسي، بل إنه أصبح مزعجاً "بحماقاته" [117]. فيقرّر الجيش الفرنسي أخيراً تصفيته، وتقوم بذلك الـ RPC الثالثة التي يقودها الضابط الصاغ أو المقدّم Trinquier. فيلقى " الجنرال" وجه ربه بعد هذه الحملة التأديبية، ويتفرق شمل جماعته تماماً[118]. ولن يبقى في المكان الذي كانت تحتله القوات البيلونية إلا ركام من الجثث[119]، كشهود على المنجزات الدموية "للجنرال" بلونيس ورجاله الذين زرعوا الرعب في المنطقة وغرّموا باستمرار سكان القرى المجاورة غرامات باهظة. واعترافاً من الـ MNA بممثلها الكبير المكانة، تنشر لدى موته، بيانا تصرح فيه بالقول: "إن الـ MNA إذ تعلن رسمياً خبر موت الجنرال بلونيس، لا يسعها إلا أن تشيد بذكرى محارب مات ببطولة، لأنه كان يأبى الاندماج ويتابع المعركة من أجل جزائر مستقلة، متحررة من كل "جماعية" وحرّة هي نفسها باختيار مصيرها الخاص"[120].

وسيتابَعُ احتضار الحركة المصالية، بمعركة خلفية[121]. ولما كانت قد غُمرت بالموجة الصاخبة لحركة التحرير الوطنية، فإنها تتخلى عن ادعائها الأول، بأنها وحدها تُمثّل الشعب الجزائري. وتحاول يائسة، أن تهرب من النسيان، بالتأكيد على صفتها التمثيلية، وتتعلق بمبدأ "الطاولة المستديرة" التي عليها أن تجمع، ساعة التفاوض، مختلف اتجاهات الرأي العام الجزائري. وسيستخدم هذا المطلب كحجة من قِبَل الحكومة الفرنسية، لمدة طويلة، لكي ترفض الاعتراف بجبهة التحرير أولاً، كطرف مشروع، ومن ثم لكي تستبعد ضرورة التفاوض مع جبهة التحرير وحدها، مما سيطيل أمد الحرب ويَؤخِّر ساعة السلام[122].

إلا أن إصرارَ جبهة التحرير وتعبئة الشعب الجزائري، يرغمان الحكومة الفرنسية على التفاوض، حصراً، مع ممثلي الحكومة المؤقتة، على الرغم من احتجاجات الحركة المصالية التي ذهبت عبثاً. ولما شعرت هذه بدنوّ أجلها، بدت وكأنها رسول الوحدة والمصالحة الوطنية بعد أن عملت كل هذه المدة بتقسيم الجبهة المعادية للاستعمار. وعندئذ يجد مصالي نغمات ملهوفة للدعوة إلى المصالحة والسلام: "فاليوم ينبغي لنا من جديد أن نحاول التفاهم. ولقد ناضلت زمناً طويلاً، والحزت كثيراً. ولكن منذ الآن وحتى يحين موتي، أريد أن أكون رجل المصالحة، مع المناضلين الجزائريين الآخرين، وبين شعبنا وفرنسا، فهل من الكثير عليَّ أن أطلب تصفية الحسابات بين أبناء الوطن الواحد. إنني لا أريد أن أعترف على شيء آخر بعد الآن، غير التفاهم، ومجالات الالتقاء"[123].

إن هذا هو الشيء الوحيد الذي يوافق عليه الزعيم الخائب، باتجاه جبهة التحرير. ولقد اقتصرت نداءاته من أجل المصالحة العامة، على البقاء في المستوى الذاتيّ المحض وبدت، إلى حد البلاهة، أنها أمليت عليه باعتبارات التراجع التكتيكي. ولم تقتض منه أي مراجعة ممزقة للسياسة المتبعة، أو أي نقد ذاتيّ لما اختاره بتصميم، خلال سبع سنوات من النضال المستبسل ضد جبهة التحرير.

ولو كان لنا أن نثير البواعث العميقة "للزعيم" فلربما اكتشفنا أن هذا الأخير لم يخن إلا بحكم زهوه بنفسه[124]. فعملُه وعملُ حزبه، رجعيان بالمعنى الخاص والحرفي لهذه الكلمة. أي أنهما فُرضا فرضاً للرّد على عملِ جبهة التحرير التي تؤلف بهذه الصورة القطب الأول للمعارضة. وهذه المعارضة، بما لها من سمة ذاتية ومنتظمة، تؤدّي حتماً إلى الخيانة عن طريق الانخراط في معسكر الاستعمار، تبعاً لهذا المبدأ الساذج الذي يقول: "إن عدوّ عدوِّي هو صديقي". وفي ذلك الحين، وبردّ فعل ضد جبهة التحرير، يصبح مصالي وحزبه أصدقاء الاستعمار الفرنسي وحلفاءه. وهكذا فإن الوطني العنيد الذي كان زعيم لنجمة شمال أفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري وال MTLD (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) يهوي على رأس الحركة الوطنية الجزائرية، إلى درجة التعاون مع العدّو، ويمضي من قبول الحل الوسط، إلى التواطؤ مع الاستعمار. وهكذا فإنه بعد خمس سنوات من بداية الصراع المسلّح، نراه لا يرى من مستقبل للجزائر إلا تحت الوصاية الفرنسية: "إنه يجب أن نجعل من الجزائر دولة. فهل لدينا وسائل ذلك؟ كلا؟ ولكن أين نجدها؟ " والجواب حاسم بنفس الدرجة: "إن للفرنسيين وحدهم، تلك الأعراف البلدية والحكومية... وفي كل الأزمنة، كان هنالك استقلالات، ولكن كان هنالك دول مشتركة. وأنا لا أتخلى عن مبدأ الاستقلال. فبعيد ذلك عني. ولكني أفهمه

الآن بصورة أفضل مما كنت أفهمه قبل أربعين سنة. فالعالم مقسّم إلى كتلتين تدور حولهما دول تابعة. فنحن في العصر الكوكبي..."[125]

وهكذا فإن ماضياً من النضال والكرامة، يتنكر لنفسه ويَسوَدُّ بحاضر يسوده العمل المضادّ للثورة من قبل المصالية المنحطة[126]. ولئن كان الالتزام الفردي الذي تتطلبه جبهة التحرير للدخول في صفوفها، يقتضي من المناضلين قطيعة كاملة مع التشكيلات السياسية القديمة، فإن رفض هذا الالتزام من قبل المصاليين المتصلبين، يُلزم هؤلاء بالقطيعة الكاملة مع ماضيهم النضالي. وهكذا فإن القطيعة قد تمّت بصورة حتمية. وبمقدار ما تنطوي في المنظور النضالي للتحرير الوطني، أو ضدّه، فإنها تقدمية أو رجعية.

إن القطيعة الداخلية تحدُّ من الاختيار بين هذين الحدّين. ولم تنجُ الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التي أبت أن تندمج في حركة التحرير الوطني التي تقودها جبهة التحرير، ومارت في أن يكون لهذه وحدها حق تمثيل الشعب الجزائري، وهذه المشكلة نفسها هي التي ستطرح على الحزب الشيوعي، ولكن على مستوى آخر، ودرجة أقل من الصراع.

2 - جبهة التحرير والحزب الشيوعي

والحقيقة، فإن مشكلة الوحدة هي التي ستبحث بعمق، مع الحزب الشيوعي الجزائري. ذلك أن الحزب الذي يحمل في تراثه الحذر كل الحذر من النزعة القومية، أو الوطنية، سيمضي تجاه حركة التحرير الوطني، من المزاحمة الهجومية، إلى المزاحمة الدفاعية، ومن هذه إلى الالتزام الناقد.

ولقد بدأت المزاحمة الهجومية حتى بعداء صريح، بعد الحرب العالمية الثانية، إذا نحن تذكرنا، بمناسبة أحداث مايو 1945، تلك الانتقادات الهجائية ضد "إثارة" بعض العناصر الوطنية. ونتذكر أيضاً رفض الحزب الشيوعي الانضمام إلى الحركة الوطنية التوحيدية الوحيدة، التي عرفت، في ذلك العهد، كيف تُجنِّد الجماهير العريضة أي الـ AML (أصدقاء البيان والحرية). بل إن هذا الرفض قد ازداد خطورة بإنشاء حركة منافسة، ولكن من غير أن تكون لها أهمية، هي حركة: "أصدقاء الديمقراطية". وفي يوم 21 جويلية 1946، أطلق الحزب الشيوعي نداءاً[127] من أجل إنشاء جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية[128] لن يكون نجاحها أكبر[129].

إن تلك الفترة هي التي قامت فيها المنافسة مع الوطنيين من الحزب الشيوعي السري، ثم مع الـ MTLD، بعنف مناسب. ثم إنها هي الفترة التي كان فيها سكرتير الحزب الشيوعي Larbi Bouhali (العربي بوهالي)، لا يتردّد في التصريح بأن حزبه هو "الحزب الجزائري، الوحيد، الأصيل"[130] بمقدار ما يضم بين صفوفه، المواطنين من الدائرة الأولى، و"الرعايا من

الدائرة الثانية"[131]: فحزبنا هو الوحيد الذي يُقدّم صورةَ الوطن الجزائري الذي هو قيد التشكيل[132]، وعلى الرغم من النقد الذاتي الذي بدأ عام 1946 من قبل الحزب الشيوعي الجزائري[133] الذي اعترف بسوء تقديره للعامل الوطني...

فإن الحزب ينحاز إلى "الاتحاد الفرنسي"[134] على مثال الحزب الشيوعي الفرنسي، وينظر بحذر إلى تنسيق المعركة الوطنية على المستوى المغربي [135]. وهذا يكشف عن أهمية الاختلافات التي تفصل بين الحزب الشيوعي الجزائري، وبين الأحزاب الوطنية، ولا سيما الـMTLD[136].

ثم إن "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" التي أنشئت في 5 أوت 1951، وجمعت الـ UDMA والـ MTLD والعلماء والحزب الشيوعي الجزائري، لن تصل إلى وضع حدٍّ لهذه الاختلافات[137]. ولما كانت هذه الجبهة قد أنشئت لأسباب ظرفية محضة، فإنه لم يكن لها من هدف إلا إلغاء انتخابات يوم 1951/6/17. ولم تسمح لها اهتماماتها الانتخابية المحضة، بالتغلب على الخصومات القائمة بشكل خاص، بين الحزب الشيوعي الجزائري وبين حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD.[138]

وفي أول نوفمبر 1953 أطلق الحزب الشيوعي الجزائري نداءً من أجل إنشاء " جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية"[139]. لكن هذا النداء يبقى أفلاطونياً، لا سيما وأن موقف الـ MTLD في تلك الفترة نفسها، الداعي إلى مقاطعة الانتخابات للجمعية الجزائرية، كان يختلف عن موقف الحزب الشيوعي الذي يطلب، على العكس، المشاركة في هذه الانتخابات[140]. وأخيراً فإن الأزمة التي ستسرّع في انحلال الـ MTLD عام 1954 ستسمح للحزب الشيوعي الجزائري (الذي يأبى أن ينحاز لأي فريق في الخصومة التي قامت بين "المصاليين" و"المركزيين")[141] أن يُؤكّد تفوقه على الأحزاب الوطنية الأخرى، والتبسط في إبداء سروره.

وفي هذه الفترة قامت صحيفة الحزب الشيوعي الجزائري، بسلسلة من الدروس، تعالِج بشكل خاصّ موضوعَ "الوطنية المنسجمة لدى الشيوعيين" حيثُ يُؤكّد على اضطرار الحزب الشيوعي الجزائري "من أجل مصلحة الحركة الوطنية نفسها" للقيام على رأس النضال التحريري. فوطنية الطبقة العاملة ووطنية الشيوعيين تقوم على أساس مصالح طبقة البروليتاريا التي هي مصالح الوطن بكامله، وهي أكثر صور الوطنية أصالة وانسجاماً في داخلها... أما إخفاق الحلول الوطنية، الذي اتضح اليوم، بشكل خاص، في انقسام الـ MTLD فإنه يؤكد ذلك، فيما يتصل بنا[142]". وليس من شأن هذه القناعة أن تدعو إلى تواضع أكثر، ولا إلى إعادة الحزب الشيوعي الجزائري إلى النظر في اعتبارات أكثر واقعية، حول أهمّية ومدى عملها، القائم في الحدود القانونية وحدها.

لكن بدء الصراع المسلّح على يدِ جبهةِ التحرير سيرغم الحزبَ الشيوعي على إعادة النظرِ بعض الشيء في مواقفه، والوقوف موقفاً دفاعياً. والحق أن الحزب الشيوعي الجزائري، شأنه في ذلك شأن كل الأحزاب الوطنية، سيُؤخَذُ على حين غرّة، بحوادث أول نوفمبر 1954. ولهذا فإنه يُصدر بياناً –عن طريق مكتبه السياسي– يوم 2 نوفمبر 1954، لا يؤيد فيه بصراحة عمل هؤلاء المقاومين الأوائل لجيش التحرير، ولكنه "يرى أن هناك في أصل هذه الحوادث، شيئاً اسمه السياسة الاستعمارية القائمة على الاضطهاد الوطني، وخنق الحريات، والاستغلال، مع ما يواكب ذلك من عرقية وشقاء وعطالة عمال، مما يوجب على الدوائر الرسمية أن تعترف به اليوم[143]. وفيما بعد، وبتاريخ 14 نوفمبر، تثير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، خلال اجتماعها، مشكلة "الأعمال الفردية[144] بشكل ملتبس جداً: "إن الشيوعيين لم يدعوا قط إلى الأعمال الفردية. ولكن لماذا؟ لأن الأعمال الفردية تُعبّر بصورة عامة عن عدم الثقة بالجماهير وعمل الجماهير، وهي عاجزة وحدها،عن التقدم بقضية الشعب إلى الأمام.

إن العمل الفردي *قد يؤذي قضية الشعب، إذا كان عليه أن يضعف عمل الجماهير*[145]" وإضعاف معنوياتها، وفتح الباب للقمع" [146].

ولكن الحزب الشيوعي سيؤيّد بشكل أصرح حركة التحرير الوطني بمقدار ما كان النضال المسلّح يتطوّر. لكن تطوّر الموقف الشيوعي لن يتمّ بدون تمزّق داخلي، بمقدار ما كان احتدام الصراع القائم بين جبهة التحرير، وبين السلطة الاستعمارية يزيد حدّةَ الانفصال الذي يقوم بين طائفة المستعمِرين، وطائفة المستَعمَرين. وبحكم ذلك فإن وجود أعضاء في الحزب الشيوعي، من الطائفتين، سيزيد خطورة الموقف القلق لهذا الحزب، المقسّم بين الحماسة الوطنية، والطموح الإنساني العام. وبالتالي فإن نشاط الحزب سيُشَلُ بنوعٍ من "الفصام السياسي". ولما كان الحزب الشيوعي الجزائري يدافع عن مستحيل كريم، فإنه لا يدرك، بدرجة كافية، أهمية الفصل الموضوعي الذي صنعه "الآخر المستعمر"، داخل الطبقة العمالية في الجزائر، أو بشكل أعم، داخل مجموع الطبقات التي تعيش من أجر عملها[147]. ويبذل هذا الحزب ما استطاع من الجهد، خلال تفجّر الأهواء، الذي أدّى إليه عنف معركة التحرير، لكي يبقى الشاهد على وحدة نضالٍ تغضُّ النظرَ عن الحواجز العرقية، الثقافية، والدينية،ويكون الضامنَ لمستقبل يكون فيه معيارُ المعركة الوحيد، هو صراع الطبقات. وبغية وقاية هذا الحاضر، وبخاصة، هذا المستقبل، سنجد الحزب الشيوعي يدافع عن وجوده كحزب، ويلجأ، تجاه جبهة التحرير، في مرحلة أولى، إلى المنافسة الدفاعية.

والحقيقة أن الحزب الذي حُلّ يوم 13 سبتمبر 1955، لا ينضم إلى صفوف جبهة التحرير، ولكنه يَعودُ إلى العمل السرّي، وينطلق بدوره، إلى ممارسة العنف، بعد أن نَظّم عناصر مقاومته الذين سمّاهم باسم "المحاربين من أجل التحرير"،متبعا في ذلك، على الغالب، مثالَ الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان قد نَظّم عناصرَ مقاومته، في فرنسا المحتلة، خلال الحرب العالمية الثانية. والقضية عندئذ بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الجزائري، هي أن يكون هامشياً بالنسبة إلى حركة التحرير الوطني، التي تتنامى في الجزائر، على احتفاظه بجهازه العضوي والأيديولوجي في العمل، لكي يبرهن لا على أنه يستطيع الدخول في معركة وطنية، في منظور صراع الطبقات فقط، بل كذلك على أنه يستطيع التقدّم، لدى الاستقلال، كقوة هامة، يجب على الآخرين أن يحسبوا حسابها.

لكن هذه الثنائية كانت صعبة القبول على جبهة التحرير، التي كان ساعدها يشتد بانضمام مناضلي الأحزاب الأخرى إليها. ولم تكن تستطيع أن ترى في موقف الحزب الشيوعي الجزائري، إلا شكلاً من أشكال المنافسة أو الخصومة. وكان لا بدّ من المجابهة بين هذا الحزب، وبين جبهة التحرير، إيضاحاً للمواقف وحل مشكلة الوحدة في العمل. وقد تمّ ذلك بين شهري مايو ويونيو (ماي–جوان) عام 1956 خلال محادثات تمّت بين عبان رمضان، وبين يوسف بن خدة من جهة أولى، عن جبهة التحرير، وبين صادق هجرس وبشير الحاج علي عن الحزب الشيوعي. وكان هؤلاء يقترحون، تحقيقاً لوحدة العمل بين مختلف الاتجاهات الوطنية الجزائرية، "تحويل جبهة التحرير إلى نوع من المجلس الوطني للمقاومة[148]"، (ولا أهمية للجهاز الحزبي الذي سيحتفظ باسم جبهة التحرير، مع ضم الشيوعيين الجزائريين[149].

وحرصاً من مندوبي الحزب الشيوعي على صيانة الاستقلال العضوي لحزبهم، وعلى عدَمِ التخلي عن القاعدة العقائدية لعملهم، فإنهم يرفضون حَلّ حزبهم، ودعوة مناضليهم إلى الانضمام، بصورة فردية، إلى جبهة التحرير (FLN) [150]. وأرسلت اللجنة المركزية يوم 1956/7/12، رسالةً لقيادة جبهة التحرير تستعيد فيها الحجج المقدّمة لتبرير هذا الرفض.

– إن معركة التحرير الوطني تُعتبر في نظر الحزب الشيوعي كمرحلة من سيرورة أطول وأبعد مدى، ينبغي ألا نذهل عن ملاحظتها. فالتحرير الحقيقي لا يقتصر على الاستقلال السياسي، ولكنه يتتابع بعد ذلك، لكي يحقق التحرر الحقيقي للعمال، وإنهاء عهد استغلال الإنسان للإنسان. ولما كان الحزب الشيوعي الجزائري، حزب الطبقة العاملة، وطبقة الفلاحين الفقيرة، فإنه يعتبر نفسه أفضل ضمانة لتحقيق هذا الهدف النهائي، ويؤكّد على ضرورة صيانة بناه، وتنظيمه الخاص[151].

الـ PCA "*حتى نهاية النزاع المسلّح الهادف إلى التحرير*" [162] ولكن من غير أن يهجروا مثلهم الأعلى وقناعاتهم السياسية" [163].

وسيتمّ مثل هذا التطور في المجال النقابي. والحقيقة أن جبهة التحرير بعد إنشاء اتحاد العمال يوم 1956/2/24، ستطرح مشكلة الوحدة النقابية، وتقرّر مبدأ التمثيل الحصري للطبقة الجزائرية العاملة، من قبل النقابة التي تشرف عليها. ولهذا فإنها تطلب حَلّ النقابة التي يُشرف عليها الحزب الشيوعي الجزائري، التي هي الـ UGSA [164] وتدعو أعضاءها للانضمام فردياً لصفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين. ولا يتردّد البيان السياسي لمؤتمر الصومام في التأكيد على ضعف القيمة التمثيلية للـ UGSA [165] والتوقع بأنها سترى نفسها –حتماً– مضطرةً إلى حلّ نفسها على مثال المنظّمات المشابهة في تونس ومراكش، لكي تُخلي المكانَ كلّه لاتحاد العمال المركزي الوطني الأصيل والوحيد، الذي يجمع كل العمال بلا تفريق".

ثم إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين،الذي سيطرح هو بدوره مشكلة إنشائه [166] لا يُوَفّر الـ UGSA [167] من هجماته. ويجيب هذا الاتحاد داعياً إلى الاتفاق، ويكتفي باقتراح اتحاد نقابي وحيد، على أساس مفاوضات سابقة، تقوم بها النقابتان [168]، رافضاً، بصورة غير مباشرة، ما تطالب به جبهةُ التحرير، واتحادُها العمالي. ثم إن انتساب الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الـ CISL (الفرنسية) منذ عام 1956، يزيد من تمنّع الـ (UGSA) المنتسب إلى الـ FSM [169]: ولن يعود عن رفضه هذا إلا بعد حل نقابته العماليةUGSA في نوفمبر 1956، من قبل الإدارة الاستعمارية، فيقّرر أخيراً دعوة مناضليه النقابيين بعد عام، أي في 1957، إلى الانتساب إلى الـ UGTA. ويكشف هذا القرار عن الوضع المتردّي لحزب يريد أن يكون ممّثل الطبقة العاملة، ويوافق مع ذلك على انتظام هذه –خارج دائرة نفوذه– في المستوى النقابي. وسيكتفي في هذا المجال، بدوره المراقب الناقد: وهو آسف، خاصة، على انتساب الـ UGSA إلى الـ CISL، ويقترح متابعة العمل النقابي المطلبي، إلى جانب العمل السياسي المحض [170].

وأصلاً، فإنه بدءاً من هذا القرار، بدأ كذلك عهد التزام الحزب الشيوعي بخط جبهة التحرير، التزاماً ناقداً، وهو عهد سيتابع بعد الاستقلال الوطني، إذ يبدأ الحزب الشيوعي الجزائري أول الأمر بالاعتراف بالموقع القيادي لجبهة التحرير في النضال من أجل التحرير الوطني.وهكذا فإن هذا الحزب، منذ شهر سبتمبر 1957، يشير في مذكرة له إلى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ما يلي: "إن الحزب الشيوعي الجزائري الذي يحتفظ باستقلاله العضوي والسياسي، ويلعب دوراً لمصلحة الشعب الجزائري في الماضي والمستقبل،

يؤكد من جديد، أنه يقدّم دعمه الحازم للعمل العام المعادي للامبريالية الذي تقوم به جبهة التحرير التي"تقود" [171] معركة الشعب الجزائري" [172].

وفي قرار اتخذه الحزب الشيوعي يوم 1957/10/26، يُؤكّد هذا الحزب موقفه هذا، ويعلن تأييده الحازم للعمل المعادي للإمبريالية لجبهة التحرير الوطني التي تقود معركة

الشعب الجزائري من أجل وجوده كشعب" [173]. وفي مثل هذا المنظور، لا ينسى الحزب الشيوعي أن يُلحّ على الضرورة التي تقضي على فرنسا، بأن تتفاوض مع جبهة التحرير وحدَها. التي هي الطرف المقبول، والمُمَثل الوحيد للشعب الجزائري الذي يناضل[174]. ويبرّر هذه الأولوية الممنوحة لجبهة التحرير بالتقاء المنظورات المباشرة المشتركة بين الحزب الشيوعي الجزائري وبين الجبهة: "أي مطالبة الطرفين باستقلال الشعب الجزائري، وإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية، والقيام بإصلاح زراعي عميق،، وحق أوروبيي الجزائر بالجنسية الجزائرية، شأنهم في ذلك شأن كل مواطنيهم المسلمين، وإقامة علاقات جديدة مع فرنسا على أساس الحرية والمساواة، وإنشاء صلات وثيقة مع تونس والمغرب، في إطار الوحدة الشمال – إفريقية، والمصادقة على مبادئ باندونغ" [175].

وينشأ عن هذا التلاقي عدد من إعادات النظر في المواقف النظرية التي كان يدافع عنها تقليدياً. وهكذا فإن تحليل الطبقات في الجزائر الذي يقوم به الحزب الشيوعي الجزائري، سيحسب حساب الشروط الخاصة للبلاد. وسيأخذ هذا التحليل بعين الاعتبار أن التناقض بين المستعمر والمستعمَر قد ساد الاستقطاب الاجتماعي وفرّغ صفوف الحزب الشيوعي، ووضعَ حداً لأمله القديم في تعزيز التضامن بين مختلف العروق، على أساس صراع الطبقات. وانتهى منذ ذلك الحين ذلك الدور القائد للطبقة العاملة في حركة التحرير الوطنية، الذي كان يطالَب به بقوة.وهكذا علينا أن نقرأ ما يلي في الأوضاع الجزائرية والماركسية الـ ***Réalites Algériennes et Marxisme***: "بيد أنه على الرغم من أهمية دور الطبقة العاملة وتأثيرها، فإنها لم تستطع، بحكم الشروط التاريخية الموضوعية، أن تقوم بالقيادة العملية والسياسية والإيديولوجية للحركة. بل إن البرجوازية هي التي أخذت على عاتقها هذه القيادة" [176]. ومن جهة أخرى، فإن طبقة الفلاحين التي تؤلف السواد الأعظم من الشعب الجزائري. "هي التي تحمل العبء الأثقل للحرب منذ اندلاعها. وبدونها لم تكن حرب التحرير لتقوم، ولا أن تؤدي إلى خير" [177]. ولهذا فإن الثـورة الجزائرية القائمة، إنما هي بالدرجة الأولى ثورة من أجل الأرض [178]، أو ثورة فلاحية[179]، ولكن الطبقة القائدة، خلال معركة التحرير الوطني، هي طبقة البرجوازية الصغيرة التي تؤلف الجزء الأكثر عدداً، والأكثر استعداداً للنضال من "البرجوازية

– وكما هو ضمانة للمستقبل، فإنه كذلك ضمانة للحاضر، إذ ما دام يجمع داخله مناضلين من كل الأصول (مسلمين، وأوروبيين، ويهود) فإنه يساهم في النضال ضد سياسة التقسيم العرقية للنظام الاستعماري، ويعمل على تقريب الطوائف المختلفة التي تعيش في الجزائر،بعضها مع بعض، بجعلها تشترك في نفس المعركة ضدّ الاستعمار. ثم إن وجوده كحزب مستقل عضوياً، يسمح له كذلك بأن يُؤَمّن في الخارج دعماً لا يستهان به لمصلحة نضال التحرير الوطني، لدى المعسكر الاشتراكي، والطبقة العاملة الفرنسية.

وأخيراً فإنه يرى أن إمكانية حلّه ستعني "إدانةً أو عدولاً عن ماضيه، ونضالاته، وتقاليده".

وهكذا فإن الحزب الشيوعي الجزائري، الذي وضع لعمله منظوراً بعيداً، يمضي إلى ما وراء الاستقلال، والحريص على أن لا ينفصل عن زبائنه الأوروبيين، والوفيّ لخطّه التقليدي في العمل، يأبى أن يَحلّ نفسه، أو أن ينصهر في إطار جبهة التحرير. ويعتبر أن برنامج هذه الأخيرة (المركّز على الهدف الأساسي الذي هو النضال من أجل الاستقلال الوطني) غير كاف لتبرير حلّه، والتخلّي عن إطاره العضوي [152]. ولما كان يقدّر أن من واجبه تمثيل وتعبئة العمال الجزائريين في فرنسا، فإنه يقرّر عام 1958، إنشاء فرع له في فرنسا [153]، بدفـعٍ من العربي بوهـالي [154] الذي يقوم على إدارة "الوفد الخارجي" للحزب الشيوعي الجزائري[155].

ومن جهة أخرى [156] فإن الحزب الشيوعي الجزائري، يستمدّ بصورة غريبة، حجةً من وجود تنظيمات جماهيرية، مثل (اتحاد العمال، واتحاد التجار والأوجيما...) بالتوازي مع جبهة التحرير، للدفاع عن وجوده المستقل [157]، متناسياً الصفة الجبهوية لهذه المنظمات [158]، من حيث انتساب أعضائها إلى جبهة التحرير، والإشراف السياسي الذي تمارسه هذه على نشاطاتها، وأحياناً حتى تعيين قياداتها. أما استقلالها القانوني [159] فإنه لم يهدف إلا لتأمين تغطية قانونية لها. وما استقلالها الواقعي (الذي وُجدَ في بعض الأحيان) بذي طبيعة مختلفة عن ذاك الذي ظهر داخل جيش التحرير، من خلال ظاهرة التعصب للولاية مثلاً.

وعدا ذلك فإن الحزبَ الشيوعي الجزائري لن يُصّر طويلاً على هذه الحجّة، ولن يقف عند الحجج الأخرى المتعلقة بدوره الخاص تجاه الأمة التي تحمل السلاح، والطبقة العاملة التي يرى أنه يُمثّلها. ولكنه بعد أن ينظر إلى الحقيقة التي تفرض نفسها أكثر فأكثر، من حيث وجودُ جبهةِ التحرير كأكبر قوةٍ تنظّمُ وتوجّهُ النضال المسلّح ضدّ النظام الاستعماري، يُقرّرُ أخيراً، في أول جويلية 1956، حل عناصر مقاومته[160] ويضم "محاربي التحرير" إلى جيش التحرير [161]. وفي إطار هذا المنظور نفسه، يقبل الحزب الشيوعي الجزائري أن لا يكون للمناضلين الشيوعين الذين انضموا إلى جيش التحريـر، أو الذين سينضمـون إليـه، علاقات سياسية منتظمة مع

الجزائرية المدنيّة" [180]. ثم إن البرجوازية المتوسطة المسماة أيضاً بالبرجوازية الوطنية، رغم قلة عددها، تلعب دوراً سياسياً هاماً، بمقدار ما قدّمت، لحركة التحرير الوطني، "الجزء الأكبر من أطرها العليا، على ما يشهد بذلك التكوين الحالي للحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية. والمنظمات القيادية لجبهة التحرير" [181].

وهذا النظر بعين الاعتبار إلى الأوضاع الخاصة للبلاد، وهذا الاتجاه الوطني للحزب الشيوعي الجزائري، على المستوى النظري، سيبرز كذلك في تعريف "الأمة". وإعادة النظر في تصورنا للأمة الجزائرية "كأمة قيد التشكيل" على ما ورثه الحزب الشيوعي الجزائري من تحليلات موريس توريز عام 1939.

ولا ينسى الحزب الشيوعي الجزائري أن يقوم بنقد ذاتيّ، في هذا الموضوع، ويعترف بأنه أوّلَ، عقائدياً وبصورة يقينية، تعريفَ موريس توريز: "بحيث أنه كان يبدو أن الأمة لم يكن يسعها أن تتشكل قبل أن تنصهر كل العناصر العرقية، بما فيها الأوروبيون. ولكن سيرورةَ احتياز الشعور بالأمة الجزائرية، النامية سلفاً بالنسبة للأغلبية العظمى لسائر المسلمين، لم يكن في وسعها أن تتخذ نفس المحتوى بالنسبة للأكثرية الساحقة من الأوروبيين. وهذا على الرغم من الجهود الشجاعة التي بذلها الحزب الشيوعي الجزائري، الذي نجح في تشكيل وطنيين جزائريين من أصل أوروبي، أو إسرائيلي. فكأن انصهار أو اختلاط العنصرين العرقيين الأساسيين الموجودين حالياً، أمر مستحيل داخل الإطار الاستعماري. أما التفكير بصورة أخرى فذلك برهان على النزوع نزوعاً مثالياً..." [182]. ويعترف أنه اقترف نفس الخطيئة عندما أوّل جملة موريس توريز وهو يتحدّث عن الأمة الجزائرية، كما لو أنها تعني "اختلاط عشرين عرقاً"، مؤكداً أن "الجزائر ليست فرنسية، ولا عربية". ويستعيد جواب بن باديس لفرحات عباس عام 1936 في قوله: "إن الجزائر ليست فرنسا، ولا يمكنها أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تكون فرنسا، ويتابع قائلاً: ولكن الجزائر بخصائصها العميقة، ذات حضارة عربية بلا مراء" [183].

ويرى الحزب الشيوعي لهذه التأويلات الخاصة سببين: فهنالك، من الجهة الأولى "بعض سوء التقدير المستمر لقوة العوامل الوطنية (أو القومية) رغم النقد الذاتيّ للجنة المركزية في جويلية عام 1946، الذي يسمح للحزب الشيوعي الجزائري بأن يعرّف أو يحدّد سياسة وطنية صحيحة" [184]. وهنالك، من الجهة الأخرى، بعض الإفراط في تقدير العواطف المعادية للاستعمار، بين العمال الأوروبيين، على حين أن النظام الاستعماري قد جعل هؤلاء أكثر تقبلاً للأيديولوجية العرقية والكولونيالية، بفضل محاولة الإفساد الاجتماعي الذي أنشأ جماعةً متميّزة بالنسبة إلى الجمهور الكبير من المسلمين" [185].

ولنلاحظ أن اهتمام الحزب الشيوعي بالأقلية الأوروبية والرأي العام الفرنسي، لم يخلّف أي أثر. ذلك أن الحزب الشيوعي سيتّجه إلى أولئك وهؤلاء مرات عديدة، لكي يقنعهم بصحة المعركة المعادية للاستعمار، ويطمئنهم على المصير الذي سيؤول إليه حال الأقلية الأوروبية في الجزائر المستقلة [186]. ولن ينسى أن يضع في رصيده، هذا العمل، ويؤكّد أنه نجح، بعمله هذا، "في فصل جزء لا يستهان به من العمال الأوروبيين عن تأثير الاستعمار". وأنه ساهم "مساهمة ناجحة أيضاً في إخفاق سياسة المتطرفين من جماعة الـ OAS الذين يحاولون أن يجعلوا الأوروبيين يقفون ضد المسلمين في معركة دامية"[187].

إن هذا الحرص على مراعاة الأقلية الأوروبية في الجزائر، ورعاية الرأي العام الفرنسي، مستوحى، بلا ريب، من رغبة في التوضيح السياسي، ومجابهة كل خطر ينشأ عن التعصّب. ولكنه مُتعيّن أيضاً بتأثير سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي، حتى عندما يبتعد الحزب الشيوعي الجزائري بعض الشيء في مواقفه العقائدية عن هذا الأخير، ولا سيما حول تعريف "الأمة الجزائرية"[188]. والحقيقة أن الحزب الشيوعي الجزائري، رغم اتجاهه الوطني،وحتى المتحمس في وطنيته، من بعض الوجوه، يخضع لتأثير ثلاثي يفرض عليه تبعية ثلاثية الأبعاد: فيها التبعية الدولية تجاه الحزب الشيوعي السوفييتي، والتبعية "السُرّية ombelical" تجاه الحزب الشيوعي الفرنسي، والتبعية الوطنية تجاه جبهة التحرير.ذلك أنه في هذه الحالات الثلاث لا يزيد على أن يقبل اتجاهاً، لم يكن هو صاحب المبادرة فيه.

-أما التبعية بالنسبة للحزب الشيوعي السوفييتي، فتبرز بالاعتماد التقليدي على ثورة أكتوبر[189] واعتبارها مرجعاً، وعلى سياسة التعايش السلمي التي أصبحت رسمية في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي[190]، وبالتأييد للاتحاد السوفييتي في مجادلاته[191]وحتى في خصوماته[192] مع الأحزاب الشيوعية الأخرى.

-والتبعية بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، إنما تقوم في استطالة هذه العلاقات "السُرّية" الموروثة من قبل الحزب الشيوعي الجزائري، من الوقت الذي كان فيه فرعاً للحزب الشيوعي المتروبولي، وتبدو هذه الذيلية بالدعم اللاشرطي لمواقف الشيوعيين الفرنسيين، وهو دعم كثيراً ما يتخذ سمات التمجيد والإفراط في المديح[193]، وينحصر في إطار التبعية العمياء.

وهكذا فإن الحزب الشيوعي الجزائري على مثال زميله الفرنسي، يتسرع في إصدار حكم نقدي جداً، على خطاب الجنرال دوغول حول تقرير المصير[194]. لكي يتراجع عنه فيما بعد، على مثال الحزب الشيوعي الفرنسي، ويعتبر أن الخطاب يشكل عاملاً إيجابياً على طريق البحث عن حل سلمي للمشكلة الجزائرية [195].

وأخطر من ذلك، بلا ريب، هو دعم موقف الحزب الشيوعي الفرنسي، من الخدمة العسكرية في الجزائر، ونقد الشعار الذي أطلق بعدم الخضوع لها، من قبل بعض المجموعات في أقصى اليسار. وهكذا نستطيع أن نقرأ بقلم "محفوظ جوادي" هذا التقييم حول الضرورة التي تقضي على الشباب الثوريين بالاستجابة لنداء الجيش الإمبريالي، بغية القيام داخله بالشغب الثوري، إذ يقول: "ألم يكن وجود الشباب في هذا الجيش، أولئك الشباب الذين اعتقدوا أن من واجبهم عدم الاستجابة للنداء "لأنه من الوجهة السياسية"[196]، أكثر عوائد من غيابهم، بما في ذلك تأثيره في الرأي العام الفرنسي حيث لا تتقبل الجماهير هذا الرفض بشكل معقول؟ إن الجواب بالنسبة إلينا ليس موضع شك، فالقول بأن سلوكهم يهزّ سكينة الرأي العام، يعني أننا عكسنا نظام العوامل. فلأن النضال في فرنسا من أجل سلام متفاوَض عليه، ضد الصفة الشرسة لهذه الحرب، قد استمر متتابعاً منذ سنوات من قبل البروليتاريا المتقدمة وعلى رأسها الحزب الشيوعي، ولأنه بلغ مقاييس كبيرة، أصبحنا الآن نرى المشكلة مطروحة على وجدان الفرنسيين الشباب بمثل هذه القوة. ويتابع الكلام فيقول: "إن اقام المنظمات اليسارية الفرنسية" التي لا توافق على هذا الشعار، بأنها السبب في أنه لم يلق إلا نجاحاً ضئيلاً، يعني أننا لا نرى أن هذا الشعار، يمكن أن يَلقى في الظروف الحالية لفرنسا تحبيذاً واسعاً، وأقل من ذلك أن نجد له تأييداً جماهيرياً [197].

وبالفعل، فإن الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الشيوعي الجزائري قاما بعمل دعائي واسع داخل الجيش، من خلال نشر البيانات والصحف[198] ولا سيما " صوت الجندي"، المسحوبة على ورق الحرير، والتي كانت تُوزّعُ سرّياً، على الجنود العاملين في الجزائر [199].

ولكن المحذور هنا هو أن الجندي، حتى المسلّح، ولو كان من أتباع النظرية الماركسية اللينينية، هو رجل مسلّح بالمعنى الخاص لهذه الكلمة، وهو لا يستطيع الامتناع عن إطلاق الرصاص (أو استخدام سلاحه)، وعلى أقل ما يمكن، عندما يكون في حالة الدفاع المشروع عن النفس، تجاه خصم في كمين. وهذا، حتى إذا كان يوافق، إيديولوجياً، على النضال الذي يقوم به هذا الخصم. وبالفعل، فإن الجنود الذين كانوا يقومون بالخدمة العسكرية(والشيوعيون من بينهم) قد تصرّفوا في أكثر الأحيان كجنود، أي أنهم هم أنفسهم قتلوا وشاركوا في عمليات التمشيط، ومختلف الأعمال القمعية في الجزائر، ولهذا قدّموا شهادات أكثر من كثيرة حول هذا الواقع. ولم تكن أزمة الضمير غريبة عنهم في ذلك. واستخلص بعضهم العبرة، واختاروا "الرفض" والهروب [200]. وحقاً فإن الجنود القائمين بالخدمة العسكرية، ومنهم المناضلون الشيوعيون، قد ساهموا، بشكل إيجابي جداً، في إخفاق انقلاب أفريل 1961، ولكن

الشيء الذي كان يدفع إلى هذا العمل، بالدرجة الأولى، هو الرغبة في الدفاع، قبلَ كلّ شيء، عن فرنسا، ضد الخطر الفاشستي [201]. وحقاً فقد كان لهم أسلم موقف مع الشعب المسلم في الجزائر. ولكن هذا الشعب الذي يدافع عن استقلاله، لم يكن يطلب من جيش الاحتلال، أن يكون إنسانياً، إنه يطلب إليه بكل بساطة أن يترك البلاد، والسلاح في يده.

وهكذا فإن تبعية الحزب الشيوعي لمواقف الحزب الشيوعي السوفييتي، والحزب الشيوعي الفرنسي قد ساهمت في تلوين تبعيته لسياسة جبهة التحرير إلى حد كبير. وحقاً فإن الحزب الشيوعي الجزائري، إذ يعترف لهذه الأخيرة بالدور القيادي في معركة التحرير الوطني، ويستخلص نتيجة ذلك، بتقديم دعمه لها، فإنه يُقدّمه مصحوباً بالنقد، في كثير من الأحيان. وعدا أنه رضي بحلّ جماعته من "المحاربين" من أجل التحرير، وقبل بعد ذلك بحلّ اتحاد النقابات الجزائرية، فإنه سيدين أيضاً عمل المصاليين المضاد للثورة [202]. ومن جهة أخرى فإنه سيكثر من تصريحات الدعم لجبهة التحرير ثم للحكومة الموقتة [203] التي لا ينسى أن يطالبها بالمشاركة في عضويتها [204]. لكنه لا ينهل عن الإيضاح بأنه لا يعلّق دعمه للحكومة الموقتة على مشاركته فيها [205]. بل إنه يعترف لهذه بصفتها التمثيلية الحصرية للشعب الجزائري المقاتل[206]. ويكثر من التصريحات التي تدين محاولات الحكومة لإنشاء "قوة ثالثة" أو لفرض طريقة "الطاولة المستديرة"، ويؤكد الضرورة التي تقضي على فرنسا بأن تتفاوض مع الحكومة الموقتة حصراً [207]. أما مبدأ التمثيل التعدّدي، للشعب الجزائري. فلا يطالب بها إلا في الإطار الداخلي للعلاقات بين جبهة التحرير وبين الحزب الشيوعي الجزائري [208]. وكذلك فإنه في هذا الإطار أيضا، يقوم هذا الحزب بتوجيه انتقاداته الأكثر خطورة لجبهة التحرير، حرصاً على وحدة الكلمة.

وحقاً، فإن الانتقادات التي تذكر علانية، إنما تتصل بالمفهوم "الضيق " لجبهة التحرير، تجاه الوحدة، وتعصبها تجاه الحزب الشيوعي الجزائري، ونزعتها المضادة للشيوعية في بعض مواقفها [209]، ثم إنها ذات صلة بسوء تقدير جبهة التحرير للعمل السياسي "لمذهب العنف activisme" الذي يشجّع تكاثر الأعمال الفردية المسيئة للقضية الوطنية [210]. إلا أن الانتقادات الأشد إزعاجاً هي التي احتوتها الرسالتان السريتان[211] اللتان وجههّما، يوم 15 نوفمبر 1958، و15 جويلية (يوليو) 1959، بشير الحاج علي باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري، إلى الحكومة الموقتة. وعلى كون هاتين الرسالتين تشيران إلى الانتقادات المذكورة سابقاً، (كالتعصب الحزبي، والعداء للشيوعية، وضعف العمل السياسي)، فإن هاتين الرسالتين تلومان الحكومة الموقتة، وجبهة

التحرير، على الدعوة للإضراب العام، تلك الدعوة التي ساعدت على إثارة " معركة الجزائر" والتي كلفت حركة التحرير الوطني خسائر فادحة. وكذلك فقد استنكر إضراب الطلاب الذي حرم العاصمة من "أطر سياسية، كان وجودها في الجزائر شيئاً هاماً جداً بالنسبة للعمل السري للتعبئة السياسية، وبدأنا نشعر بنقصه الآن". وفضلاً عن ذلك فإن هذه التعبئة اعتبرت غير كافية، كما لوحظ أن الجهد المبذول للشرح السياسي لحساب الأقلية الأوروبية في الجزائر، والرأي العام في فرنسا، غير كاف.

ولم يوفّر ياسف سعدي، لأنه، بعد اعتقاله، ومثوله أمام المحكمة، لم ينكر على هذه حقها في محاكمته. ووجّه إليه اللوم أيضاً على أنه امتدح في منتصف شهر مايس – جوان (جوان–يونيو) سياسة دوغول، وساهم بذلك في زرع الأوهام في نفوس الجماهير. وكان ذلك، بالفعل، في وقت كانت فيه تموّجات الرأي كبيرة لدى عدد من صغار البورجوازيين ورجال الفكر، كما كانت فيه عناصر الجيش الفرنسي تأخذ عنوة بعض الجزائريين لتقودهم إلى الحديث العام. وكانت تصريحات ياسف سعدي تؤيد موضوعياً هذه الدعاية وهذه الوسائل. وتوضح الرسالة بعد ذلك "أن الصحافة ربما اختزلت تصريحاته. وفي هذه الحال لا بد من تكذيبٍ أو وضعٍ للنقاط على الحروف من جانب جبهة التحرير، منعاً لكل التباس"[212].

أما الرسالة الثانية، الأكثر إيجازاً، فإنها تشير إلى حالة بعض قدماء مناضلي[213] الحزب الشيوعي الجزائري المنخرطين في صفوف جيش التحرير، الذين عوملوا معاملة خاصة بسبب ماضيهم السياسي، وتحتج لدى الحكومة المؤقتة على مثل هذه الأساليب.

وتكشف هذه الانتقادات عن سعة مجال الخلاف بين الحزب الشيوعي الجزائري وبين جبهة التحرير، خلال مرحلة النزاع المسلّح،والجوّ المتوتر غالباً، في علاقاتهما المتبادلة.

والحقيقة أن جبهة التحرير لم تُقلّل هي أيضاً من انتقاداتها للحزب الشيوعي الجزائري. وأصلاً، فإن البيان السياسي لمؤتمر الصومام، يُخَصّص مقطعاً طويلاً [214] للحديث عن "الشيوعية الغائبة"، في "القيادة السياسية البيروقراطية" وهي متهمة بأنها أدانت "الإرهاب" وأمرت، خلال الأشهر الأولى من التمرد، مناضلي الأوراس، القادمين من الجزائر، طالبين حسب تعليمات القيادة، أن لا يحملوا السلاح [215].

وَوُجّه اللومُ إليه، بسبب تبعيته للحزب الشيوعي الفرنسي، وسكوته عن التصويت لمنح " الصلاحيات الخاصة":" ولم يكتف الشيوعيون الجزائريون بأنهم لم يملكوا الشجاعة الكافية، لإدانة هذا الموقف الانتهازي للكتلة البرلمانية، بل إنهم لم يقولوا ولا كلمة واحدة حول التخلي

عن العمل المشخّص ضد الحرب في الجزائر: كالمظاهرات ضد التعزيزات التي تلقاها الجيش الفرنسي في الجزائر، وإضرابات النقل والبحرية التجارية والمرافئ والبضائع ضد معدات الحرب".

ويكاد النقد أن يصل إلى حدود التحدّي المنسّق: "بيد أننا نشهد بعض المبادرات الصادرة عن بعض الشيوعيين كأفراد، يحاولون"*التسلل*" إلى صفوف جبهة التحرير وجيش التحرير. ومن "*الممكن*"[216] أن تتعلق القضية بجهود فردية، من أجل العودة إلى تصوّر سليم للتحرير الوطني.

ومن "*المؤكد*"[217] أن الحزب الشيوعي الجزائري سيحاولَ في المستقبل استثمار هذه "التوظيفات" "بغاية إخفاء عزلته الكاملة وغيابه، في المعركة التاريخية للثورة الجزائرية".

وكان البيان السياسي لمؤتمر الصومام، في نسخته غير المصحّحة، يضع لنفسه كمهمة من المهام، أن "يستبقي التأثير الشيوعي في شرنقته كنغفة cocon de chrysalide"[218]. وفي الواقع، فإن جبهة التحرير ستبذل نشاطاً كبيراً لمنع قدماء المناضلين الشيوعيين، المنضمين فردياً إلى جيش التحرير، أو جبهة التحرير، من الوصول إلى مراكز المسؤولية العليا" [219]، وتجنب الوقوف ضدّ بعض ردود الفعل المعادية للشيوعيين لدى بعض المناضلين، وتجاهل الحزب الشيوعي الجزائري باحتقار وإبقائه في وضع المتسوّل المطرود.[220]

ومع ذلك فقد كانت الضريبة التي دفعها الحزب الشيوعي، خلال معركة التحرير الوطني، باهظة جداً. فالسلطة الاستعمارية لم توفّره. بل إن الشبح الشيوعي قد استُخدم كفزاعة مرعبة[221]، لتغطية الإفراط في القمع. ولم يتجنب الحزب الأمر بالحلّ، ولا الأمر بمصادرة صحفه. وقد خبر مناضلوه صعوبةَ الحياة السرّية. ثم إن الملاحقات، والاعتقالات، والتعذيب، وحتى الإعدامات لم تُوَفّر رجاله. وتشمل قائمة شهداء حركة التحرير على عدد كبير من المناضلين الشيوعيين مثل: فرنان إيفتون، وهنري مايو، وموريس أودان، وعبد القادر شوخال، ونور الدين رباح، وأحمد اينال،... وتلحق هذه الأسماء بتلك القائمة الطويلة لمناضلي جبهة التحرير وجيش التحرير الذين سقطوا شهداء في المعركة: "من يؤمن منهم بالله ومن لا يؤمن به!..."

ومع ذلك فإن إصرار الحزب الشيوعي على الاحتفاظ باستقلاله العضوي، لم يستطع تجنيبه - إن لم نقل بعده، فعلى الأقل - فرادته بالنسبة إلى الحركة الموحّدة الواسعة التي حققتها جبهة التحرير[222]، إذ لقد بدا له أن كل انصهار داخل جبهة التحرير يكون كمصدر للخلط، وقد يعني "التراجع عن أيديولوجية الطبقة العاملة التي لا يمكن بدونها أن يَتِمَّ أيُّ تقدم حقيقي، وأقل من ذلك، أن يتم أي تحقيق للاشتراكية" [223].

– والمشكلة التي تُطرح هي أن نعرف ما إذا كان موقف الحزب الشيوعي لم يساعد على تراجع إيديولوجية الطبقة العاملة، داخل حركة التحرير الوطني. فالوحدة إنما تدعم في إطار الصراع العنيف ضد الاستعمار، وفي العمل الآني، والمساهمة الكلية لأبناء الشعب في هذا الصراع. وإنه لفي العمل المشترك والمشي جنباً إلى جنب في العمل الوطني، لتتاح الفرصة لسقوط المخاوف المسّبقة، وانهدام الحواجز، أكثر ما يمكن: ومن السهل على الماركسي الذي أصبح مناضلاً ومخلصاً لجبهة التحرير، أن يدافع عن قناعاته وأن يناضل ضد التحزب والأفكار المسّبقة ضد الشيوعية، ولكنه ليس من السهل أن يفعل ذلك وهو خارجها، محتفظاً بتنظيمه الخاص. وصحيح أن "تميّع" الايديولوجية الماركسية داخل الحركة القومية، خطر حقيقي، ولكن الأخطر من ذلك هو الخطر المعاكس: أي فقدان الثقة بهذه الأيديولوجية التي أصرّ مُمَثلوها، عامدين، على البقاء خارج هذه الحركة التوحيدية التي كانت جبهة التحرير من ورائها، وذلك... بحكم "هذه الوثنية المنحازة" ولأن واحداً من كبار مسؤولي الحزب الشيوعي يعترف "بأن موضوع الساعة، المطروح اليوم على الجزائر، ليس هو الاختيار بين الاستعمار وبين النظام الاشتراكي، بل بين الاستعمار والتحّرر الوطني والديمقراطي"[224].

والحق أن النظر بعين الاعتبار إلى هذا الاختبار هو الذي أتاح هذه التعبئة الهائلة للطاقات، وهذا التجمع الواسع الذي تحقق على يد جبهة التحرير التي أصبحت "الحزب– الأمة" الذي يتحدث عنه محمد البجاوي، والذي يُقدّمه عمار أوزغّان في أسلوبه الخاص، كما لو أنه " البوتقة التي تنصهر فيها الوطنية المتصلبة للخالدي القديم مع النجمي القديم، والــ PPA القديم، والكونغريسي القديم، والــUDMA القديم، والعالم القديم، والشيوعي القديم، والسندكالي القديم CGT المستقل أو الــ CFTC، والــ F.M القديم، والمتجنس القديم، وبني نعم – نعم القديم، والكشاف المسلم القديم، والطليعي الفرنسي القديم، والبربري القديم، والــ MTLD القديم، مهما يكن ميله" [225].

إن هذه الديناميكية التوحيدية هي التي ستجعل المجموعة الوطنية، مجموعة متآخية حقيقية، بتأثير جبهة التحرير.

3 - المجموعة والتآخي

وكما يبين جورج غورفيتش، فإن الانتقال من المجموعة، كطائفة من الناس، تعيش معاً في مجتمع واحد، إلى مستوى التآخي communion يشير إلى درجة الشدة في العلاقة الاجتماعية عن طريق الانصهار الجزئي في الــ "نحن" [226]. وهكذا فإن المجموعة، من وجهة النظر هذه، هي

الوضع الذي يقوم فيه "أكبر تكافؤ بين شدة المشاركة في المجموعة وبين حجمها" [227]. على حين أن التآخي يُمثّل الدرجة القصوى من شدة المشاركة، وقوة الجذب، وعمق الانصهار في الـــ "نحن" التي لا يشعر أعضاؤها بحكم ذلك إلا بالحدّ الأدنى من الضغط" [228].

وبتعبير آخر، فإن المجموعةَ تُمثّل مستوى العلاقة الاجتماعية التي تَستمدّ قُوّتها من العناصر الموضوعية للتوحيد، والتي تؤلف موضوع أكبر عقلنة من جانب أعضائها. وبالمقابل فإن التآخي يتجه أكثر إلى ذاتية الأفراد ويعزّز الانصهار في الجماعة. إن هذا الانتقال من المجموعة (المجتمع) إلى التآخي، أو من اجتماعية المجتمع إلى اجتماعية التآخي (أو من مستوى عقلنة العلاقات الاجتماعية إلى مستوى الانصهار فيها عاطفياً) هو الذي يتم للأمة التي تحمل السلاح. وهكذا فإن حرب التحرير الوطني، بما فيها من عمق التغيرات التي أدخلتها، وشدة الأهواء التي أطلقتها، قد رَدت، داخل المجموعة الوطنية nationalitaire، كلّ ما هو تنوّع إلى الوحدة، وكلّ ما هو خصائصُ مستقلة إلى التجانس، وعلى الأقل، على مستوى الظاهر.

وفعلاً، فإننا أشرنا سابقاً إلى الامتزاج الشعبي الهائل الذي حدث خلال سبع سنوات من النضال المسلّح: إذ كان هنالك مليونان من الناس أُعيدَ تجميعُهم و400,000 سجين، و300,000 لاجئ في تونس والمغرب. أما الهجرة إلى المدن فقد بلغت حدود الـــ 700,000 شخص. وتعطينا هذه الأرقام فكرة عن أهمية التنقل، ذلك أن المجمّعين والسجناء، والمنفيين، الذين اقتُلعوا بوحشيةٍ من وسطهم، وعاداتهم، ومن الأمن النسبي في حياتهم اليومية، يلقون إخوانهم في الشقاء، ويتآخون في نفس الحماسة الوطنية. ذلك أن لمآسيهم، منذ الآن، بعداً وطنياً، ويصبح لكلمة "الأخ" كثـــافـــة عاطفية لم تكن لها من قبل. لقد أصبح التـــآخي في هذه الـــحالة أعمق منه في أية حال.

وكذلك فإن الحواجز القبلية والعرقية والمحلية، أصبحت منذ الآن في حكم الملغاة والباطلة، أو مستبعدة، على الأقل، إلى المقام الخلفي، بقوة الشعور الوطني. والأمر كذلك في الحواجز الاجتماعية. ذلك أن جبهةَ التحرير منذ بيانها يوم أول نوفمبر 1954، تعلن بإنشائها، أنها تقدم لكل الوطنيين الجزائريين، من كل الطبقات الاجتماعية وكل الأحزاب والحركات الجزائرية المحضة، إمكانية الانخراط في معركة التحرير "دون أي اعتبار آخر" [229]. وهكذا فإن كل الطبقات الاجتماعية مدعوّة للاتحاد في النضال ضد العدو المشترك. وكان الفلاحون والطبقة العاملة أول المستجيبين لنداء جبهة التحرير. أما البورجوازية، ومشاركتها في المعركة، فستبلغها الجبهة عن طريق أبنائها وشبابها الطلبة. وفعلاً، فإن الإضراب عن الدروس الذي دعا إليه الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين، يوم 1956/5/19، يهدف إلى تزويد جبهة التحرير

وجيش التحرير بالأطر الضرورية، بمقدار ما يهدف، عن طريق التزام الطلاب في معركة التحرير الوطني، إلى تأمين التزام الطبقة الاجتماعية التي تنتسب إليها أكثريتهم، إي الطبقة البرجوازية. ولم يبق خارج الحركة وعلى هامشها إلا الطبقة الإقطاعية، الموصومة بمشاركتها في النظام الإداري الاستعماري (من خلال القائد والآغا، والباش آغا). وكان مفهوم صراع الطبقات، مطروحاً من هذه الناحية، وذلك لأن الفصل الأساسي يقوم بالدرجة الأولى على الانتساب إلى معسكر المستعمِرين، أو معسكر المستعمَرين. وهكذا فإنه يمكننا أن نقرأ في صحفية اتحاد العمال ما يلي : "... إن العدو في المرحلة الحاضرة، أو أهم عدو للشعب الجزائري والعمال خاصة، هو الاستعمار الفرنسي، ولهذا فإن من واجب كل عامل أن يفهم أن اتحاد العمال أقرب إلى أي صناعي من الجزائر، سجن بسبب وطنيته، منه إلى السيد (zittel زيتيل)، السكرتير السابق السيجسيتي (أي من الــ C.G.T) لبلديات الجزائر الذي يجعل من نفسه محامياً عن سياسة الاستعباد المطبّقة على يد السنديكالي القديم "السيد لاكوست" [230].

والمبدأ المحتفظ به إنما هو وحدة الجزائر أرضاً وشعباً [231]. والحقيقة أنه منذ أن أعلن بيان أول نوفمبر 1954، كانت جبهة التحرير قَد حدّدت أساساً للتفاوض هو: "الاعتراف بالسيادة الجزائرية الواحدة وغير القابلة للتجزئة"[232]. وستقف بحزم ضد كل المحاولات الفرنسية من أجل فصل الصحراء عن بقية الجزائر[233]، ولا تقف عن تكرار أن "سلامة الأرض الوطنية بكاملها، هي أحد الأسس السياسية للوطنية الجزائرية، فالجزائر وحدة لا تقبل الانقسام. ثم إن صيانة سلامة الأرض الوطنية، بالنسبة لكل جزائري، أمر وطني من الطراز الأول، ومقدّس... وعلى هؤلاء الذين يحاولون أن يُقلّلوا من أهمية الضرورة المطلقة للسيادة الجزائرية على الأرض بكاملها، بما في ذلك الصحراء، أن يفهموا جيداً هذا الأمر: فنحن لن نتخلى أبداً عن ذرة من تراب سهولنا، ولا حجرة من جبالنا، ولا حفنة من رمال صحرائنا"[234].

وعندما تؤكد جبهة التحرير وحدة الشعب الجزائري، فإنما تريد بذلك أيضاً الرّد على الأطروحة الكولونيالية التي تعتبر الجزائر كمجموعة متنافرة، مؤلفة من مجموعة أقليات، وتنفي بذلك عن الشعب الجزائري كل حقيقة: " فلم تعد القضية أن نُبَلقِن الجزائر، في "طوائف" متنافرة: كالقبائل والشاوية، والعرب، والمزابية، واليهود، إلخ. إن هذا المشروع الرامي إلى تفتيت الجزائر قد قُبر اليوم: "وجزائر القبائل قد ماتت اليوم" [235]. بل إنما تردّ بشكل أدق على رغبة السلطات الفرنسية التقليدية بجعل العرب ضدّ القبائل، أو بشكل أعم، بجعل العرب ضد البربر [236] والاستفادة من الخصائص العرقية لجعلها وسيلة تقسيم [237]. وهكذا فإن نظم جبهة التحرير تضع لمناضليها بين أهداف أخرى، هدف العمل، والسهر باستمرار على انسجام جبهة

التحرير، وبالتالي، على وحدة قوى الأمة"، ومحاربة كل عمل من الأعمال التي تؤدّي إلى التجزئة أو إثارة النعرات المحلية".

أما مقاطعة التجار المزابيين [238] التي أثارها المصاليون [239] والمشجّع عليها خفية من قبل الحكومة العامة، فإنها تحارَب بحزم من قبل جبهة التحرير. فهذه تُكثر، بهذه المناسبة، (بمساعدة مناضليها الذين هم من أصل مزابي[240]) من البيانات والنداءات لضرب مناورة التقسيم هذه [241] وإدانة الطائفية والنزعات المحلية، إدانة قاسية.[242] وأصلاً، فإن ميل المزابيين إلى الانعزال، بحكم خصائصهم العرقية، يمضي إلى التضاؤل بحكم التزام عدد كبير من أبنائهم الطلاب في حركة التحرير الوطني [243]. ويمكن أن نعمّم هذه الملاحظة على الجزائر كلها، والقول بهذه المناسبة إن كل جزء من الجزائر، تجاه العدو المشترك، قد اكتشف، في حرارة العمل الوطني، بعده الوطني [244]. "وما هذا الالتحام للمتناثر والمنفصل، والمنقسم،"[245] المتحقق في هذا السياق، إلا برهان على العداء المشترك للسيطرة الاستعمارية، بمقدار ما هو برهان على وفاء مشترك لهذا الوطن الذي يُؤكد وجوده والذي تراد "إعادة الحياة إليه".

الهوامش

1 – أنظر أعلاه.

2 – إن الاختيار الذي قام به آلبير كامو بين العدالة وأمه، ينشأ عن هذه النظرة إلى الأم، أو الوطن، الذي تحبه بعنف، بل وبألم مع كل ما في ذلك من عظمة وبؤس: "Wrong or right my country"

3 – انظر: Ageron / Ch-R. "الرأي العام الفرنسي تجاه الحرب الجزائرية" في المجلة الفرنسية لتاريخ ماوراء البحار، المجلد 63 الجزء 231 الفصل الثاني –1976– ص: 256–285.

4 – الجريدة الرسمية الفرنسية JORF. العدد 96، A.N. (المناقشات البرلمانية) 13 نوفمبر 1954، ص:4961، ولكنه ضد سياسة القمع، وحريص على حل الأزمة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.... فيصطدم، في الجمعية الوطنية، بالهجمات العنيفة لأنصار النظام القائم الاستعماري، وتسقط حكومته. أنظر JORF عدد 15،A.N. 5 فيفري 1955،ص: 763 وما بعدها.

5 – غير أنه تجاه الحادث الذي قام به الجيش، لم يستطع غي موليه إلا المصادقة على هذه القرصنة الدولية. أنظر Quilliot Roger في: La SFIO et l`exercice du pouvoir (1944-1958) الحزب الاشتراكي وممارسة السلطة (من 1944 إلى 1958)، ص: 625–674–676

6 – أنظر " النزاع الجزائري ووهم مساعدة الشعب الفرنسي " المجاهد، العدد 2

7 – مذكرة وفد جبهة التحرير في نيويورك، رداً على السيد موليه. المجاهد. 4

8 – إن هذا عنوان نشرة لموريس توريز: على الأنغام المختلطة للمارسييز والأنترنا سيونال. باريس .de Sociales 1950، ص: 47

9 – وهو يوضح أن "كل حزب ينتسب إلى الدولية الثالثة، من واجبه، أن يكشف بلا رحمة "شطارات" امبرياليته في المستعمرات، وأن يدعم، لا بالكلام، ولكن بالأعمال، كل حركة تحرير للمستعمرات، والمطالبة بطرد إمبرياليي المتروبول من المستعمرات، وتغذية قلوب العمال في البلاد، بعواطف أخوية حقاً، تجاه الشعب الكادح في المستعمرات والقوميات المضطهدة، وتغذية القوات العسكرية في المتروبول بأنواع من الشغب لمقاومة اضطهاد شعوب المستعمرات". أنظر النص الكامل في الكتاب التالي Quatre premiers Congres mondiaux de l'internationale communiste. Paris.. Maspero. 1972. (p).-40

10 – وهذا هو التميز المشهور بين "الكل والجزء" الذي قام به الحزب الشيوعي الفرنسي، والذي سيوجه سياسته تجاه الجزائر، بشكل خاص.

11 – لنلاحظ أن الحزب الشيوعي الفرنسي الذي إن لم يفرض على الحزب الشيوعي الجزائري سياسته، فإنه على الأقل قد أثر فيها بقوة، فليس بغريب عن انسحاب الشيوعيين الجزائريين عن نضال التحرير الوطني.

12 – خلافاً لما جرى في فيتنام حيث كانت حركة التحرير بقيادة هوشي مينه، المناضل الشيوعي القديم، وهذا ما يفسر، مع أشياء أخرى، ذلك الدعم الأقوى لنضال الشعب الفيتنامي.

13 – أنظر نص الخطاب الذي ألقاه السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر يوم 1939/2/11، حيث يصرِّح، خاصة، بالقول:"إن هنالك وطناً جزائرياً يتبلور، هو أيضاً، باختلاط عشرين عرقاً" أنظر ذلك في: أعمال موريس توريز. باريس. المنشورات الاجتماعية الجزء 11، أكتوبر 1938، فيفري 1939، ص: 185

14 – نفس المصدر السابق أعمال توريز، ص: 182

15 – الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية. A.N "مناقشات برلمانية" 1955/10/12، ص 5009.

16 – العنوان الثامن في الدستور الفرنسي ليوم 27 أكتوبر، 1946

17 – لنذكر أن بيان فرحات عباس حول ضرورة التمثل (أي الدخول في الجنسية الفرنسية، والتعامل مع الفرنسيين كالفرنسيين أنفسهم) يعود إلى عام 1936. وبعد عشر سنوات، أي في عام 1946، كان حزب فرحات عباس الـــ UDMA، يكتفي بالمطالبة" بجمهورية جزائرية داخل الاتحاد الفرنسي.

18 – باستثناء المصاليين التي ستحدث عنها فيما بعد أكثر.

19 – وهو مبرر أكثر فأكثر، لأن هذا الحزب الشيوعي، بعد انقضاء أكثر من عشرين سنة على بدء الصراع المسلّح في الجزائر، لم ينشر حتى الآن، أي تحليل نقدي لسياسته تجاه المشكلة الجزائرية فيما عدا التبريرات الصادرة من أجل الحزب وحده، والتي لا تحتوي إلا على رواية للأحداث فيها الكثير من الاغفال والحذف.
ولنذكر هنا مجموعة النصوص المقدمة والمعلق عليها من قبل: Monique Lafon.Le parti communiste Francais dans la lutte contre le colonialisme... باريس، المنشورات الاجتماعية 1962 –ص: 217 – أو الكتيب الذي نشره الحزب بعنوان: تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي – باريس المنشورات الاجتماعية 1964 ص: 598 انظر أيضاً جاك Jurquet: الثورة الوطنية الجزائرية والحزب الشيوعي الفرنسي، باريس دار نشر Centenaire، الجزء الأول 1973 ص:238 والجزء الثاني 1974، ص: 603 وانظر أيضاً "أجيرون" الشيوعيون الفرنسيون تجاه المسألة الجزائرية من 1921 إلى 1924 وكذلك Schweitzer، الحزب الشيوعي الفرنسي والجزائر عام 1960 في مجلة الحركة– الاجتماعية– العدد 78– جانفي– مارس 1972 ص:7–37 وص: 115–136.

20 – الذي عقد في الهافر من يوم 18 حتى يوم 21/ 7/ 1956.

21 – لنلاحظ أن مصطلح "الاتحاد الفرنسي" قد أهمل رسمياً في ذلك العهد، وكانت إعادة النظر في العنوان الثامن لدستور عام 1946 قائمة في جدول الأعمال في الجمعية الوطنية الفرنسية. وعدا ذلك فإن قادة الحزب الشيوعي الفرنسي يستمدون الحجة من هذا الواقع ليبرروا إهمالهم للتعبير" الاتحاد الفرنسي الحقيقي". أنظر المداخلات في المؤتمر الرابع عشر"

L.Feix et G. Cogniot in cahiers du communisme, Juillet - aout 1956. n° special. p. p.282 et 374-384.

22 – أنظر تقرير موريس توريز للمؤتمر الرابع عشر في المصدر السابق مباشرة، ص: 36 – 35 والطرح 20 للمؤتمر الرابع عشر. نفس المصدر. ص: 370.

23 – حول شرح تصويت النواب الشيوعيين، أنظر مداخلات Raymond Guyot في الجريدة الرسمية الفرنسية A.N " مناقشات برلمانية 1956/3/10،ص: 804–808 وجاك دوكلو نفس المصدر، 1956/3/13 ص: 854–955.

24 – كانت المشكلة التي تعبأ لها طاقات الحزب الشيوعي الفرنسي، عام 1954–1955. هي النضال ضد إعادة تسليح ألمانيا.

25 – أهو ظرف مخفف أم يزيد الخطورة؟ لنلاحظ بعد السيدة Carrere d'Encausse أن حساب الأصوات، عند التصويت يبرهن على أن أصوات الشيوعيين لم تكن قط ضرورة للسيد غي موليه. لأن عدد المصوتين

الموافقين على تبني مشروع الحكومة يوم 1956 /3/16، كان 516، وكانت الأكثرية الضرورية 258. ولكن الأصوات الموافقة على تبني مشروع الحكومة ارتفع إلى مستوى الـ 465 صوتاً، ولم تكن الأصوات المعارضة لتزيد على 49 صوتاً. ولما كانت أصوات الشيوعيين لا تزيد عن 151 فإنها لم تكن ضرورية لتحقيق النصاب.

أنظر Carrere d' Encausse Helene "Le Parti Communiste Francais et le mouvemcnt de libération national algérien". تقرير مقدم في ندوة " سياسة الدول تجاه إزالة الاستعمار" (ندوة 3/31 و 1 /1962/4، باريس: المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية (CERI) 1962 .

26 – التعبير لموريس توريز في مداخلاته يوم 4 نوفمبر 1955، أمام اللجنة المركزية للحزب.

27 – انظر خاصة مقالات فرانسوا لابورد في Socialisme ou barbarie العدد 18 جانفي، مارس 1956– ثم " الوضع في أفريقيا الشمالية" العدد 21– مارس – أفريل 1957– و"مرحلة جديدة في المسألة الجزائرية العدد 24، مايس جوان 1958، وجلاء المتناقضات حول المشكلة الجزائرية، وفي نفس العدد المقالة الافتتاحية: البروليتاريا الفرنسية والوطنية الجزائرية.

28 – انظر الحزب الشيوعي الفرنسي تجاه الثورة الجزائرية: المجاهد العدد 21– 1958/4/1 والعدد 22 في 16/ 1968/4.

29 – وبعد عدة أشهر من التصويت على الصلاحيات الخاصة" يرفض الحزب الشيوعي الفرنسي يوم 28–7– 1956 منح الثقة للحكومة التي يرأسها غي موليه، حول موضوع النفقات العسكرية. أنظر شرحاً لهذا التصويت لدى.

Pierre Villon in JORF. A.N. Debats parlementaires.29 Juillet 1956 pp. 3716-3717. وكانت الحملة على السويس قد أعطت الحزب الشيوعي الفرنسي، فرصة الإعراب عن معارضته للحكومة الاشتراكية، على كونه يعيد التأكيد على تعزيز الوحدة بين الشيوعيين والاشتراكيين. أنظر:

Besse Guy. 'Probleme de l'unite ouvriere en France in Cahiers du communisme. n° 12.décembre 1956, pp. 1334-1349.

بيد أن المشكلة الجزائرية استبعدت من اهتمامات الحزب الشيوعي الفرنسي بسبب حادثين أثارا الكثير من الاضطراب داخل الحزب: أولهما إزالة الستالينية التي بدأت في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، والتدخل في هنغاريا،

30 – "النزاع الجزائري. ووهم" العون المقدم من الشعب الفرنسي". في المجاهد، العدد 2 وهنالك نقد أوسع للسياسة الجزائرية لدى الحزب الشيوعي الفرنسي، نشر في كتيب عام 1958 من قبل فرع جبهة التحرير في فرنسا، وعنوانه: "الحزب الشيوعي الفرنسي، والثورة الجزائرية". وقد أعيد نشر نص هذا الكتيب، في المجلة التروتسكية ذات الاتجاه "البابلي pabliste ": الدولية الرابعة أفريل، 1958. ص: 86–91. ويقال إن هذه النشرة كتبها محمد حربي، على ما يرى Daniel Guerin في Ci- gît le colonialisme باريس. لاهاي، موتون 1973، ص: 66

31 – ولا سيما بعد خطاب الجنرال دوغول حول مبدأ تقرير المصير للجزائر.

32 – وسيبدأ، بصورة خاصة، بالكلام بصورة أصرح عن جبهة التحرير، والحكومة الموقتة التي سيوافق متأخراً على الاعتراف بصفتها التمثيلية، الحصرية. أما من قبل فكان يأبى على جبهة التحرير أن تكون الممثل الوحيد للشعب الجزائري المناضل، ويقف من ذلك (حتى لا يستبعد الحزب الشيوعي الجزائري) عند حدود التصريح

الذي أدلى به مكتبه السياسي يوم 2/ 3/ 1956، والذي يطالب فيه بفتح مفاوضات سلمية بين الحكومة الفرنسية، وممثلي كل تيارات الحركة الوطنية، وكل الطبقات الاجتماعية داخل الشعب الجزائري بلا تمييز بسبب الأصل.

33 – انظر: جريدة الــ Humanite في 1960/10/4 وانظر أيضاً في نفس الجريدة في 1960/4/27، مقال أيتين Fajon: La desertion et les menteurs

34 – ولقد سبب هذا الموقف مآسي وجدانية لعدد من الشبيبة الشيوعية. أما على المستوى الأدبي، فإن هذه المآسي الداخلية انعكست في جملة الروايات التي عنوانها " لقد طرحت مشكلة السعادة" والتي كتبها محرر في جريدة الأوماليتيه". Andre Stil، ونشرت في الــ Ed. Francaises ، 1956، و"القمح المصري" 1957. "وسيحب بعضنا بعضاً غداً" (سنتحابب غداً) 1960، و(Le Foudroyage) التي صودرت لدى ظهورها، والألم 1961، وربع الساعة الأخير، 1962. ثم أن المجاهد في عددها 16/تاريخ 1/15 / 1956 قد قدمت بعنوان "الشبيبة الفرنسية" و"المرض الجزائري" ملخصاً للرواية: سنتحابب غداً، وعرضاً لرواية كتبها دانيل آنسلم Daniel Anselme: la permission باريس، جوليار، أفريل 1960.

35 – "إن المفاوضات وحدها هي الشيء الوحيد المطابق لمصالح فرنسا". هذا صرح جاك دوكلو في 11/ 10/ 1955 في الجمعية الوطنية. أنظر الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 12/10/ 1955 A.N. مناقشات برلمانية. ص: 5009 ويذكرنا Leon Feix، في تقريره المقدم إلى جمعية الإعلام التابعة للشيوعيين الباريسيين يوم 1/17/ 1957: "بأن المصلحة الوطنية الفرنسية تكمن في سياسة جديدة تستجيب لمطالب الشعب الجزائري وتأخذ بعين الاعتبار خصائص البلاد هناك". ويضيف بعد ذلك: وعندئذ ستستعيد فرنسا السمات التي لم يكن لها أن تفقدها، ويصبح العالم العربي وباندونغ أصدقاءها. أما المدارس الفرنسية التي قامت السياسة الاستعمارية بإغلاقها، يمكنها أن تعود فتفتح، وكذلك فإن المبادلات الاقتصادية ستعقد بين هذه البلاد، المتخلفة وذات القدرة الكبيرة على الامتصاص، وبيننا: " إن التسوية السلمية لمشكلة الجزائر ستحمل مباشرة أسعد النتائج لصناعتنا". باريس، مطبعة البواسونيير، 1957، ص:20 –21– وهذا ما يؤكده فيما بعد وبصورة لا تخلو من ثغرات Waldeck في تقريره إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي:" ايفري 13–15يناير 1960، جاء فيه ما يلي:" إننا نضع أنفسنا في معركتنا السياسية لدعم الشعب الجزائري من وجهة نظر العالمية البروليتارية، وكذلك من وجهة نظر مصالح فرنسا"، انظر النص في النشرة ذات العنوان: من أجل اتجاه عادل للنضال من أجل السلام والديمقراطية/ باريس، مطبعة البواسونيير 1961، ص:13

36 – أنظر العدد 5 من الــ Cahiers du communisme. مايو 1961. الذي يحمل في غلافه هذا العنوان البليغ: السياسة الدوغولية المعادية للوطنية"

37 – دشنت هذه السياسة منذ الحرب العالمية الثانية. أنظر Joannes Victor في محاضرته: الوطنية والنزعة الدولية في تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي، باريس "محاضرات معهد موريس توريز ". رقم 24. 1970/12/17 20 صفحة.

38 – وكان عمل الحزب يتم خاصة في إطار "حركة السلام".

39 – لنلاحظ بهذه المناسبة أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وكانت في الأصل قد انتقدت خطاب الجنرال دوغول حول المصير الذاتي، كما لو أنه مناورة. أما موريس توريز الذي اعتبر هذا الموقف" كغلطة" عاد فصحح قوله ليعترف بالوجه الإيجابي لهذا الاقتراح، ودعا السلطة الدوغولية للانسجام معه في التطبيق"

أنظر جريدة الأومانيتيه يوم 26/10/ 1959. وانظر حول هذه الفترة Jean Baby في كتابه: Critique de base، وقد ذكر سابقاً. ص: 31-125

40 – أنظر واحداً من اشد الانتقادات لذعاً لهذا اليسار، لدى Marcel Peju بعنوان La gauche respectueuse " في مجلة العصور الحديثة، العدد 160-170. أفريل- مايس 1960، ص: 1512-1529. ونلاحظ في هذا المقال قوله: "لنلاحظ أن اليسار قد تذوق السلطة، وتعود ردود فعلها إلى الدرجة ظل معها يلعب لعبتها حتى ولو استبعد عنها. فأي قائد وأي صحفي من المعارضة لم يسأل نفسه قليلاً أو كثيراً. وهو يفكر بالحكومة: "ماذا أفعل لو كنت مكانها ؟" ذلك ألهم جميعاً كانوا فيها، ويجوسون دوماً مكاتبها. إذ ألهم كسبوا احترام المؤسسات / حسب المسؤولية والخوف من القضية، والتدين بدين الشر الأقل". ص: 1521

41 – أنظر جملة مقالات فانون التي عنوالها: " المثقفون والديمقراطيون الفرنسيون أمام الثورة الجزائرية "، المجاهد: العدد 13، 1957/12/1– والعدد 14، 1957/12/15 والعدد 15- 1958/1/1 أعيد نشرها في " من أجل الثورة الأفريقية "، باريس، ماسبرو 1964 ص: 85-99، انظر أيضاً: استقالة الطبقة العاملة الفرنسية في المجاهد العدد 25-1958/6/13، "العمال الجزائريون والغرب-المجاهد، العدد 31 في 1958/11/1" "سلوك فرنسا بعد 6 سنوات من حرب الجزائر" المجاهد، العدد 72، 1960/11/1، إلى أين وصل نضال اليسار الفرنسي، المجاهد العدد 73 1960/11/24، المظاهرات الجزائرية في فرنسا وسكوت اليسار، المجاهد، 87-22/ 1961/11

42 – أنظر النداء الذي وجهه اتحاد العاملين الجزائريين إلى العاملين (أو العمال) الفرنسيين في المجاهد. العدد 84، تاريخ 17/ 8/ 1959، ونداءات فرع فرنسا لجبهة التحرير إلى شعب فرنسا، المجاهد. العدد 53-54، أول نوفمبر 159، العدد 67، 1960/7/16، والعدد 68 أول نوفمبر 1961. أنظر أيضاً المقال الذي عنوانه: "الشبيبة الفرنسية وحرب الجزائر" في المجاهد العدد 49، 31/8/ 1959

43 – أنظر النص في المجاهد، عدد 24، 1958/5/29

44 – أنظر نص التصريح في المجاهد. العدد 25. 13/ 6/ 1958

45 – إن تطور موقف ال CFTC تجاه المشكلة الجزائرية معروض في الـــ Courrier Confederal (وهي نشرة للاتصال بين منظمات CFTC) التي تخصص في عددها G65/61/60، ملفاً للجزائر

46 – إن القسم " السوربون- آداب" لحزب الشيوعي الفرنسي تميز بمواقف حرجة تجاه سياسة الحزب في المشكلة الجزائرية، أثناء اجتماعاته في الـــ A.G بين 3 و7 أكتوبر 1953، وكانت هذه المناقشات قد نشرت في وثيقة نُسخت، وهي مؤرخة في 1958/10/10 وتحمل العنوان:" الحزب الشيوعي الفرنسي- مجمع باريس، القسم الخامس في الحلقة المسماة " السوربون، آداب" ويجيب Leon Feix على هذه الوثيقة في "فرنسا الجديدة" يوم 1959/1/22

47 – انظر "جان Poperen " اليسار الفرنسي، باريس فايار 1972 ص: 158-192

48 – خاصة: الأزمنة الحديثة – الحقيقة، الحرية – حقائق لأجل.. اشتراكية أو توحش.

49 – حول هذه الجماعات انظر الفصل التمهيدي.

50 – انظر خاصة: "المقاومة الشابة، 2000 شاب فرنسي يرفضون الحرب ضد الشعب الجزائري، المجاهد العدد 59، 1960/2/6، "يقظة الرأي العام الفرنسي"، المجاهد، العدد 67، 1960/7/16، " الحرب الجزائرية والشبيبة الفرنسية"، المجاهد، العدد 1960/9/8،69، "الرأي العام الطلابي الفرنسي والمشكلة الجزائرية"،

المجاهد، العدد 62 1960/3/31،" الطلاب ومستقبل العلاقات بين فرنسا والجزائر" المجاهد، العدد 66، 6/20/ 1960، "يقظة العقل الفرنسي" المجاهد، العدد 70، 1960/9/23، "بيان فرع فرنسا لجبهة التحرير في مجلة حقيقة – حرية رقم 3، جويلية أوت 1960، ص: 9

51 – هل ستنشأ جبهة للسلام في فرنسا؟ المجاهد، العدد 71، 1960/10/14

52 – فرانسيس جانسون، حربنا. باريس. منشورات دومينوي، 1960، ص: 54–55. والمقاطع المؤشر عليها هنا، مؤشر عليها كذلك في النص. (N.D.L.A).

53 – أين هو نضال اليسار الفرنسي" المجاهد، العدد 73،1960/11/24

54 – أنظر بشكل خاص: " النداء الموجه إلى الشبيبة الفرنسية من المدعوين للخدمة العسكرية" أذاعته جبهة التحرير، وأعيد نشره في"Consciences Maghrebines، العدد 6، ص: 30–31، و: Le Bulletin (documents et recherches)، العدد 3، جانفي (يناير) 1956، ص: 21–22

55 – انظر المجاهد، العدد 8، 1955/8/5، "الفرقة الأجنبية وهت عزيمتها"، وفي عدد 14، 1957/12/15، " اللاجئون الجريون يواصلون الهرب من الفرقة" وفي عدد 41، 1959/5/10: "مجند عاد إلى رشده يخاطب رفاقه القدماء".

56 – اتخذ هذا القرار يوم 24 أكتوبر 1870، وهو يمنح الإسرائيليين في الجزائر، الجنسية الفرنسية. ولكي يطلع القارئ على كيفية وضع مشروع هذا القرار والظروف التي أدّت إلى إقراره، ننصحه بالرجوع إلى

Les juifs d'Afrique du Nord, Paris, PUF. Chouraqui Andre 1952,p.98-114.

57 – كانت الأقلية اليهودية في حدود الـ 140 ألفاً تقريباً عام 1954. أنظر تفاصيل الأرقام المعروضة لدى آندري شوراكي نفسه، في كتابه

La saga des juifs en Afrique du Nord Paris, Hachette, 1972, P. 188-193

58 – أنظر نص النداء في المجاهد. العدد 3. وانظر حول ظروف كتابته، ما يقوله محمد البجاوي في كتابه: حقائق حول الثورة الجزائرية ص: 114–123.

59 – أنظر بصورة خاصة ذلك النداء الموجّه باسم الاتحاد العام للتجار الجزائريين، من قبل السيد سعيد أوزغّان في مجلة "المقاومة الجزائرية". العدد 13،1956/20،11 وكذلك نداء فرع فرنسا، المنشور في المجاهد. العدد 59، تاريخ 1960/2/5 هذا وإن مجموعة النصوص الصادرة عن جبهة التحرير حول اليهود في الجزائر، مجموعة في السلسلة المنشورة من قبل فرع فرنسا لجبهة التحرير:

Les juifs d'Algerie dans le combat pour l'independance nationale - FLN-Document p. 40.

60 – انظر بصورة خاصة مقال المجاهد، العدد 75 في 1960/12/19 حول: "مناهضة السامية، فرس القتال لدى الكولونيالية" وظهر هذا المقال بعد تدنيس كنيس الجزائر يوم 1960/12/13

61 – إن الجزائريين اليهود يعتبرون نظرياً مع الفرنسيين و"الأوروبيين" منذ قرار كريميو لعام 1871. إلا إنهم ليسوا بفرنسيين ولا بأوروبيين. بل هم سكان محليون، وغالباً ما يكونون من أصل بربري. غير أن مكانتهم في المجتمع، وردود فعلهم السياسية، ولا سيما الشعور العرقي لأوروبيي الجزائر، تهبهم وصفاً خاصاً. إنهم "أقلية" على حدة. المجاهد. العدد 50 1959/9/14" الأقليات في الجزائر

62 – إنكم جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري. وليست القضية بالنسبة إليكم أن تختاروا بين فرنسا والجزائر، بل أن تصبحوا مواطنين فعليين لبلادكم الحقيقية" المجاهد. العدد 59 تاريخ 1960/2/5. نداء من فرع فرنسا لجبهة التحرير".

63 – ويضيف هذا المؤلف في تصويره للمستعمَر، في كتابه المذكور سابقاً، ص: 53:" إنهم يعيشون هكذا، حياة ملتبسة دوماً ومرهقة؛ ولما كانوا مرفوضين من قبل المستعمِر، فإنهم يشاركون جزئياً في الوضع الفعلي للمستعمَر. وبينهم وبينه صلات تضامن واقعية: ومن جهة أخرى، فإنهم يأبون قيم المستعمَر، من حيث أنها تنتسب إلى عالم منحَلّ،يأملون أن يهربوا منه. مع الوقت." وفي مكان آخر، نراه يرسم الصورة المؤلمة لليهودي الذي يعيش على هامش الوطن والمدينة، بلغة مفرطة أحياناً، ولكنها صحيحة دوماً، لأنها عيشت بشدة، وبصورة شخصية، أنظر Memmi .A. صورة يهودي. باريس غاليمار 1962 ص:183–219

64 – أنظر Andre, Chouraqui في مقاله: Les juifs d'Afrique du Nord entre l'orient et l'occident, F.N.S.P.(Etudes) FNSP دراسات مغربية رقم 5ص:9، الذي يحلل هذه القضية المستعصية، فيقول: كان من المستحيل أن يتخذ موقف ضد فرنسا، من دون خيانة وفاء يشعر به الجميع بصورة عميقة، أو من دون إنكار جميل محفور في أعمق أعماق القلب؛ وكان مستحيلاً عليهم أن يقفوا مع فرنسا، من غير أن ينظر إليهم المناضلون، لا نظرة العدو، بل نظرة الخائن، وبدون الإساءة، لا إلى العلاقات العميقة التي تشدّهم إلى بلدهم، وشعبهم بل كذلك إلىكل إمكانية في التساكن في المستقبل"

65 – والحق أن المشكلة الصعبة التي تمزقهم، لا تقسمهم بين ولاءين بل بين ثلاثة ولاءات، يحجب كل منها ما عداه: هي فرنسا، والجزائر، وإسرائيل. أنظر حول هذه النقطة: مارسيل Liebman " اليهود أمام المشكلة الجزائرية" في الأزمنة الحديثة العدد 180 مكرر أفريل 1961 ص: 1328–1342 وانظر أيضاً البير ميمي:" مشكلة يهود الجزائر" في وثائق الجمهورية العدد 52. فيفري 1963 ص: 141–149

66 – التي كانت تضمه إليها تبعاً لاتفاقات إيفيان التي تمت بين الحكومة المؤقتة وبين الحكومة الفرنسية، عام 1962. وتشرح جبهة التحرير تغير نظرتها إلى الأقلية اليهودية التي حرصت دوماً على فصلها عن الأقلية الأوروبية بالصورة التالية:" لئن كانت الثورة قد اتجهت، بشكل خاص، وفي أحيان كثيرة إلى اليهود ،إلى الأقلية الأوروبية في الجزائر، فذلك لكي تأخذ بعين الاعتبار حقيقة إنسانية، سيكولوجية واجتماعية، ذات ألوان. ولكن من البديهي أنه عندما تأتي ساعة الاستقلال، سيعرف الرجال والنساء أنفسهم لا بالعرق، ولا بالدين، ولكن بوضعهم المدني، واختيارهم السياسي، ولهذا فإن الاتفاقات الفرنسية– الجزائرية لم تبحث إلا في قضية الأقلية الأوروبية". المجاهد. العدد 90 تاريخ 1962/3/9 "الاتفاقات الفرنسية – الجزائرية

67 – كان عدد اليهود في الجزائر يقدر بـ 140.000 عام 1954. فإذا هم لا يزيدون عن 25.000 في نهاية عام 1962، و4000 في السنة التالية ثم هبطوا إلى أقل من 1000 بعد ذلك. ومن بين الذين ظلوا مقيمين، هنالك 30 تقريباً اختاروا الجنسية الجزائرية؛ واحتفظ الآخرون بالجنسية الفرنسية. أنظر حول هذه الأرقام:

Les juifs d'Afrique du Nord,leur situation et leurs problemes in Maghreb n°27 mai-juin,1968.p.27.

68 – إن عدد اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل، ضعيف نسبياً وهو لا يزيد عن 15.000. أنظر شوراقي

La saga des juifs: en Afrique du nord, p. 290- 294

69 – فلا هي في فرنسا، ولا في إسرائيل، لتشعر بأنها مندمجة تماماً. أنظر الشورالي نفسه. وفي نفس الكتاب المذكور في الهامش السابق، ص: 275-341.

70 – أنظر نص البيان في المجاهد. العدد 4 (عدد خاص).

71 – المصدر نفسه.

72 – نظام (أو دستور) جبهة التحرير، المادة 7.

73 – مقدمة دستور جبهة التحرير.

74 – ويقول جاك سوستيل في كتابه: Aimee et souffrante Algerie, ص: 28: "من هذه الناحية، أعتقد أن حل الـ MTLD من قبل حكومة ما نديس فرانس أساء أكثر مما أحسن."

75 – أنظر. Zertouti,Y. "عبان رمضان يضم المركزيين" في هستوريا ماغازين العدد 295، ص: 362-365. والدور الذي قام به أحمد بودا ليس بالذي يصح إهماله، في ضم عدد من المناضلين الوطنيين لجبهة التحرير. وبهذه الصورة أمكنه أن ينجح، بعد اتصالات تمت حول شهري أفريل ومايس 1955، إلى كسب بن خدة، ودحلب، والأمين دباغين، وSouieh Houari، وصالح لوانشي.

76 – حول الانضمام المتابع لمختلف الاتجاهات إلى جبهة التحرير، أنظر الأشرف م. "الوطنية المحررة في طريقها إلى الوحدة في: الجزائر: الأمة والمجتمع. كتاب ذكر سابقاً. ص: 131 وما بعدها.

77 – حول الاتصالات التي تمت بين جبهة التحرير وزعيم الـ UDMA، وصولاً إلى انضمامه إليها، أنظر الوثيقة اللا منشورة من قبل، والتي نشرتها من جديد مجلة Historia magazine، العدد 205، ص: 372. وهذه الوثيقة التي تعزى إلى محمد بوضياف، هي تقرير يروي قضية الاتصالات التي تمت مع فرحات عباس، خلال العام 1955.

78 – ذكر ذلك الأشرف م. في كتابه: الجزائر: الأمة والمجتمع، ص: 148.

79 – الذي رأى فيه 61 منتخباً "أن الأكثرية العظمى للسكان المحازت للفكرة الوطنية الجزائرية "ويرون أن من واجبهم توجيه عمل ما، لتحقيق هذا العمل.

80 – ويعرضEugene Mannoni هذا الموضوع عرضاً حسناً: "فالمنتخبون الذين يوصفون بأنهم مستقلون (لأنهم لم يكونوا تابعين لا للوطنيين ولا للتشكيلات السياسية المتروبولية، بل كانوا يتبعون الحكومة العامة) تواروا جميعاً، الواحد بعد الآخر، إما لأنهم ارتجفوا أمام الاعدامات الوحشية، وإما لأنهم وجدوا أنفسهم أمام ناخبين مقسمين بين التمرد والقمع، فرأوا أن دورهم لم يعد معقولاً". أنظر مقال هذا الكاتب" ما هي جبهة التحرير؟" في مجلة la nef العدد 10 أكتوبر 1957، ص: 33. وأنظر حول وضع "المنتخبين" وتصريح الـ "61": Clark,Michael في Algeria in Turmoil لندن. منشورات Thames and Hussein 1960، ص: 186-199، ثم Jeanson F.et C L'Algerie hors-la-loi:ص: 220-226، و L'Assemblee Algerienne,Rens Ivo.مصدر ذكر سابقاً

81 – أنظر .Chaliand G، "مشاكل القومية الأنغولية" في الأزمنة الحديثة العدد 231، أوت 1965، ص: 269-288 وAndrade Mariode " النضال للتحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية، الأسس الوحدوية"، في مجلة النضال للتحرر الوطني في المستعمرات البرتغالية، إعلام ONCP، الجزائر 1967، ص: 19-42

82 – كانت حركة التحرير الشعبية في انغولا (MPLA) قد نشأت عام 1956 أما خصمها أو ندّها اتحاد شعوب أنغولا (UPA) فقد نشأ عام 1958 وفي غينيا بيساو، نجد حزب الاستقلال لغينيا البرتغالية والرأس

الأخضر PAIGC وكان قد نشأ في سبتمبر عام 1956. وفي الموزامبيق، نجد أن جبهة تحرير موزامبيق (FRELIMO)، لم تنشأ إلا في نوفمبر 1960.1. أنظر حول مختلف هذه الحركات: أندرسون P البرتغال ونهاية النزعة الكولونيالية المسرفة" باريس، ماسبرو 1963- انظر أيضاً: R.Davezies، "الأنغوليون" باريس منشورات مينوي 1965 -ص:260، انظر أيضاً: .Chaliand G، "الكفاح المسلّح في افريقيا" باريس، ماسبرو 1967، ص:167، و.Davidson B، "ثورة في أفريقا" تحرر غينيا البرتغالية، باريس، السوي 1969، ص:187

83 – في أنغولا، وتبعها غينيا بيساو عام 1962، وموزامبيق عام 1964

84 – التي ساعدت مساحتها المحدودة جداً (36125 كم2) والقلة العددية للشعب (800.000) ولا سيما الكفاءة الكبيرة السياسية للـ PAIGC أي المنظمة التي كان يقودها آنئذ Amilcar Cabral، على توحيد الحركة التحريرية. أما الوجود الرمزي للمنظمة الأخرى (FLING) فلا يضع هذا التوحيد أمام خطر جدي.

85 – في أنغولا، كان النزاع المسلّح، تقوم به منظمات في آن واحد، هما الـ MPLA والـ UPA. وفي موزامبيق كان الـFRELIMO ندٌ هو اللجنة الثورية لموزامبيق COREMO التي لم تصل إلى فرض نفسها على الأرض

86 – انظر: .Rossiqnol P في كتابه:الأحزاب السياسية الإسلامية. أما تاريخ إنشاء الـ MNA المصالية فقد كان في 6 نوفمبر 1954.

87 – ولد مصالي أحمد بن حاج عام 1898 في تلمسان. ولم يكن عمره يزيد على 56 سنة عام 1954

88 – ولنذكر الصورة التي رسمها له جان لا كوتور في جريدة الموند يوم 29 يناير 1959: "إنه يحمل دوماً لحية راهب. وشعر درويش مولوي والطربوش الموضوع على رأسه يشبه القبعة العالية، لمراهن على سباق الخيل والقفطان الذي يرتديه شبيه بالثوب الجليل "لعالم" من الجامعة القرآنية. ولقد احتفظ بشكله الغريب. الأقرب إلى البلقاني منه إلى المغربي، وإلى الأرثوذكسي منه إلى المسلم. حتى ليفكر الإنسان بشيء مثل كارل ماركس، منعزل فوق جبل ...Athos فالحركة العذبة، والبسمة المغربية وخاتم العاج الثقيل، كل ذلك يجعلنا نظن أن الرجل اقرب إلى أن يكون حبراً أعظم منه إلى الإرهابي". وقد استعاد المؤلف هذه الصورة نفسها بمناسبة موت مصالي الذي وقع يوم 3 جوان 1974. أنظر النعي التاله في الموند 1974/6/5، ص:2

89 – بل طقوس افتتان سحري، يهتز المؤمنون خلالها على صوت تعاويذ القائد، وتبرهن له عن تعلقها الشخصي، بأدعية وقرابين. أنظر إيف كوربير: Les fils de la Toussaint مصدر مذكور، ص:96

90 – يميز جان لاكوتور بين مفهوم "الرئيس" الذي يدل على رئيس الحزب والمنظم الناجع،" وبين مفهوم "الزعيم" أو القائد الكاريسماتي. ويميز بين ما يسميه" صانع الأشياء" و" ضارب الحظ". أنظر جان لا كوتور: أربعة رجال وشعوبهم... 4_hommes et leurs peuples sur - pouvoir et sous-developpement, paris, seuil,1969, p. 18-19 et 31

91 – حول هذا المفهوم انظر.. " Towar a Theory of Routinization of charisma " in Roky Mountain Social Science Journal أفريل 1972، ص:93-89- إن الاصطلاح مستخدم أيضاً من قبل جان لاكوتور في كتابه: أربعة رجال وجماعاتهم- مصدر مذكور، ص:27. وأعيد استخدامه من قبل ناصر الدين غزالي الذي يطبقه على حالة مصالي في رسالته D.E.S في العلوم السياسية بعنوان " الحركة الوطنية الجزائرية" (MNA) لمصالي الحاج، جامعة باريس، كلية الحقوق، والعلوم الاقتصادية 1971- ص:49- وأعيد قسم من هذه الرسالة في مقال بعنوان: " معارضة ظاهرة وتعاون ضمني": الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) لمصالي

الحاج، في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية. المجلد 9،رقم 4 ديسمبر 1972- ص:1017-1042

92 - وكمثال على هذه الحالة الذهنية، نذكر تصريح مصالي لجان لاكوتور: بن بلة؟ ولكنه من مغنية، تماماً على مقربة من تلمسان، عندي. وعندما كان صبياً صغيراً، كان يزور أسرتي: وأنا الذي ربيته". في الموند يوم 1959/1/29. ص:5، ومثال آخر هو الذي تنقله عنه، فرانس سوار، يوم 1959/1/27."إن الشعب الجزائري لا يعتبرني رئيساً فقط، بل أباً".

93 - أنظر حول الاتصالات التي قام بها الـــ CRUA. مع "المركزيين" و" المصاليين، كتاب إيف كوربير: Les Fils dela Toussaint. ص:82-84،.ص:134-138.

94 - إيف كوربير، المصدر نفسه، ص: 134-136، وحمداني عمار: كريم بلقاسم أسد الجبال، ص:123-125

95 - إن التصريح الذي أدلى به مصالي يوم 8 نوفمبر 1954 إلى الوكالة الفرنسية للصحافة AFP، من مدينة السابل دولون Sables-d'Olonne، على شاطئ الأطلسي الشمالي، لا يدين عمل جبهة التحرير، بل إنه يركز على مسؤولية النظام الاستعماري في إثارة الأحداث و"عندما نضع حداً لهذا النظام، بإعطاء المطامح الوطنية حقها، فإننا نضع حداً لهذه الانفجارات التي لا تمثل في الواقع إلا ردود فعل إنسانية، وأعمالاً صادرة عن اليأس". أنظر: Cahiers Maghrebins,Algerie,1954,n1,P.14

96 - انظر ناصر الدين الغزالي "الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج، مصدر مذكور ص:80-86

97 - وأنظر للاطلاع على نشاطات الـــ MNA في شمال فرنسا، تلك الوثيقة التي وضعتها لجنة الدفاع عن الحريات الفردية (CDLI) في مدينة ليل، والتي عنوانها: الإرهاب الجزائري في الشمال"في: Esprit العدد10/ 1961،ص:488-494.

98 - فقد أرسل أحمد مزغنة والشاذلي مكي إلى القاهرة. وبلبقرا إلى تونس، والعربي أو لبصير إلى إسبانيا ومولاي مرباح وآبل بو حافة إلى نيويورك. لمقر الأمم المتحدة

99 - وكان بقيادة محمد رمضاني. وكانت صحيفته هي: صوت العامل الجزائري التي أنشئت في مارس عام 1957.

100 - انظر حول نشاطات الــUSTA، ناصر الدين الغزالي، الحركة الوطنية الجزائرية مصدر مذكور ص35-40.

101 - نفس المصدر، ص:93-101.

102 - الذي كان عدد أفراده حوالي 3000 رجل، وهو الرقم المقبول بصورة عامة لدى الناس. أما رقم الـــ 4500 الذي ذكرته الموند يوم 4 و1958/5./5 فيبدو بوضوح أنه مبالغة.

103 - انظر: Paris- Match، العدد 453، 1957/12/14 ص: 69-71.

104 - يبدو إن إعالة الجيش الوطني، كانت تكلف الجيش الفرنسي مبلغ 70 مليون فرنك شهرياً. أنظر جريدة الموند يوم 1958/5/6، ص:3، وحول العلاقات بين الـــ ANPA وبين الجيش الفرنسي. أنظر ناصر الدين الغزالي، مصدر سابق، ص: 102-117 وكلودبايا في: ملف الجزائر السري 1954-1958 ص:441-458 وإيف كوربير في ساعة العقداء مصدر مذكور سابقاً ص: 48-70 و379-382.

105 - كان تصريح بلونيس يؤكد: "إني أحرص على التصريح بأني لست من الـــ MNA، ولا ضباطي منها. فرجالي أحرار في تفكيرهم السياسي". أنظر جريدة الموند يوم 1957/12/6، ص: 3. وبدلاً من أن يعد الـــ

MNA عن الشكوك، فإنه لا يزيدنا إلا إيضاحاً لحالة التدهور التي بلغتها حركةٌ أصبحت مجرد أداة للاستعمار. وأن رجالها قد استخدموا كمرتزقة.

106 – عندما كان روبير لا كوست ضيف الشرف في الاتحاد العام الجزائري، لأرباب العمل في فندق Aletti. صرّح في خطابه بقوله: "إن بلونيس يعمل في ظل الألوان الفرنسية". جريدة الموند. يوم 1957/12/6،ص: 3

107 – جريدة الموند يوم 1957/12/6.

108 – انظر: لانتان: الــ FLN ضد الــ MNA في هستوريا ماغازين – العدد 205 ص: 366–373

109 – إن بيان مؤتمر الصومام يقول ساخراً: "إن سيكولوجية مصالي قريبة من القناعة المجنونة لديك الحكاية، الذي لا يكتفي بملاحظة طلوع الفجر، بل يعلن على الملأ، أنه هو الذي جعل الشمس تطلع." ويضيف قائلاً: "إن الشمس تشرق من غير أن يكون للديك يد في ذلك، كما أن الثورة الجزائرية تنتصر من غير أن يكون لمصالي في ذلك أي فضل" المجاهد، العدد 4.

110 – ويمكننا أن نقرأ، بهذه المناسبة، ما جاء في البيان السياسي لمؤتمر الصومام: "إن الحكومة الفرنسية حاولت عبثاً أن تضع أمام جبهة التحرير، مجموعات معتدلة وحتى أيضاً، مجموعة الــ "61". ولما لم تكن قادرة على الاعتماد مرة أخرى على الصياح Sayah أو فارس Fares والــ Beni.oui-ouisme، (وجماعة النعم–النعمَ) باعتبارها فقدت ثقة الناس تماماً، فإن الاستعمار الفرنسي كان يأمل أن يستخدم زعيم الــ MNA في محاولته الشيطانية الأخيرة لكي يجرب أن يسرق من الشعب الجزائري نصره" المجاهد. العدد 4.

111 – ولا سيما التروتسكيين اللانبرتيست "lambertistes" الذين يملكون صحيفة تعبر عنهم هي: La Verite، وهؤلاء غير التروتسكيين الــ pablistes، الذين دعموا نضال جبهة التحرير، والذين تتحدث باسمهم صحيفة اسمها– La Verite des travailleurs. وأنظر حول مختلف الجماعات الصغيرة المؤيدة للــ MNA: ناصر الغزالي مصدر سابق، ص:69–72.

112 – أعيد نشر النص في النشرة التي طبعها فرع فرنسا لجبهة التحرير، De la contre-Reveolution a la collaboration – من الثورة المضادة إلى التعاون.

بعنوان هو: Des Francais jugent le messalisme et la gauche francaise qui le soutient p.17-28

113 – جاء في توجيه بعث به فرع فرنسا لجبهة التحرير، إلى مناضليه، يوم 1959/4/4، ما يلي: ... إن وضع حد للمناورات الإجرامية لجماعة مصالي، لم تكن تعني قط، بالنسبة لجبهة التحرير، الاستغناء عن ضم الوطنيين الشرفاء من جماعته إلى صفوفها، بل كانت تعتبرهم مخدوعين أخطأوا طريق العقل والوطنية المتبصرة.. أنظر النص في: من الثورة المضادة إلى التعاون مصدر ذكر سابقاً ص:94.

114 – حتى في الحصون الأكثر مناعة للمصالية في فرنسا، وهكذا فإن عدد المشتركين الشهريين في فرنسا، تبرز تزايداً كبيراً لمصلحة الــ FLN ذلك أن العدد زاد من 30 ألف في مايو 1957 إلى 90 ألف بعد سنة أخرى، على حين أن الــ MNA كان يسجّل هبوطاً محسوساً في العناصر خلال هذه الفترة نفسها، ماضياً من 19 الف إلى 9 آلاف، وتبعاً للأرقام التي يقدمها " فيليب تريبي " في كتابه: تشريح حرب الجزائر، مصدر مذكور سابقاً، ص:193–194.

115 – انظر مختلف التصريحات الصادرة عن مناضلي الــ MNA، الذين تركوا منظمتهم والتحقوا بصفوف الــ FLN، انظر ذلك في كتاب: من الثورة المضادة إلى التعاون: مصدر سابق، ص:67–88

116 – ولنقف بصورة خاصة، عند الانحياز إلى الــ ALN، من جانب أهم تابعي "بلونيس" وسي حواس، وسي الأطرش، وسي أمودريس.

117 – انظر مقالة بعنوان "توتر متزايد يبرز بين جماعات بلونيس وبين قوات النظام " في جريدة الموند يوم 5/4/ 1958، ص:2 والظر "مارسيل تيبو": مئات كثيرة من الناس تابعة للجنرال بلونيس، هي الآن منحرفة عنه، انظر جريدة الموند 1958/5/6– ص: 3.

118 – انظر ايف كوربير: ساعة العقداء، مصدر سابق، ص: 379–382.

119 – جريدة الموند، 16، 17، (جويلية– يوليو) 1958.

120 – أنظر هذه الجريدة نفسها يوم 17 جويلية 1958، ص: 5.

121 – هنالك فئات من الــ MNA كانت تتابع من حين لآخر معركتها ضد جبهة التحرير – انظر محمد: Teguia الجزائر في حرب 1954– 1962 مصدر مذكور. ص: 620–612.

122 – وهكذا فإن التفاوض المقرر في "إيفيان" بين مفوضي GPRA وبين ممثلي الحكومة الفرنسية يوم 4/7/ 1961 سيؤجل إلى 1961/5/20 بعد تصريح لويس جوكس، مؤكداً في وهران على عزمه التفاوض مع الــ MNA كما يتفاوض مع مندوبي GPRA، انظر أعلاه في الفصل التمهيدي.

123 – هكذا يصرح لجان لاكوتور في جريدة الموند في 1959/1/29 ص: 5، "وميشيل بارا": أتمنى أن ألاقي حول مائدة مستديرة أخوية في القاهرة. أو لم أكن أول من دعا إلى هذه الطاولة المستديرة لكي تتاح الفرصة لكل الممثلين الرسميين للحركات الوطنية الجزائرية، أن نبحث إمكانية التفاوض، ويتابع فيما بعد قوله: وبين الكثير من البغضاء المتراكمة فعلاً، هنالك لحظة يمكن اقتناصها، وسأجدها، إن المواطنين في القاهرة سيسمعوني، البارحة لم أتكلم إلاّ عن توحيد بين الأخوة لأصدقاء الشباب المنتسبين إلى الــ MNA والقادمين لرؤيتي هنا" انظر فرانس ابسر فاتور عدد 456– 1959/1/29، ص:4، وفي رسالة إلى الشعب الجزائري بتاريخ 1958/6/9 – يقول مانصه "أيها الأخوة الجزائريون، في مثل هذا العيد ومرة أخرى أريد أن أوجه إليكم نداء آخر من دون أي حاجز سياسي من أجل أن تنقطع نهائياً هذه الجاهات الأخوية. فالسلام والوحدة بين كل الجزائريين هو الطريق المفتوحة لايجاد حل ما". وهنالك في المكتبة الوطنية في باريس نسخة من هذا النداء مرقمة كما يلي: 8e LK8 4057.

124 – ويغرينا، بهذه المناسبة، أن نصدق ما كشف عنه Daniel Guerin الذي يقول إن مصالي كان قد فكرّ بإثارة التمرد، على أبعد تقدير، في 1954/11/15.ويبدو أنه غضب إذ رأى أنه سبق إلى ما يريد من قبل الــ F.L.N. ويبدو أن الفرضية جريئة، ولكنها ليست مستحيلة. أنظر الدفاع المنحاز للمصالية فيما كتبه هذا الرجل في Ci – git le colonialisme Paris La Haye. mouton.1973.p.50.

ثم إن المواقف الأكثر راديكالية للتيار المصالي، في مواجهة التيار المركزي، خلال أزمة الــ MTLD تجعل هذه الفرضية مقبولة بدرجة مناسبة. ويحلل محمد حربي بصورة لا بأس بها هذا التيار المصالي في كتابه: في. أصول جبهة التحرير ...

125 – أحاديث سجلها Michel Barat في مجلة فرانس أوبسرفاتور. العدد 456 – 2959/1/29. ص: 4

126 – التي سيثمر فرط نموها شيئاً اسمه: المنظمة التعاونية أو الــ FAAD (الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي) التي كان يقودها خليفة بن عمار، عميل المخابرات الفرنسية، والمناضل القديم في نجمة شمال أفريقيا ثم في حزب الشعب الجزائري. أنظر: إيف كوربير في كتابه نيران اليأس، مصدر سابق، ص: 430–437

127 – النص منشور باللغة العربية والفرنسية، وعنوانه: من أجل الحرية والأرض والسلام، الجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية (نداء من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري، بتاريخ 1946/7/21.

128 – وجاء في هذا النداء ما نصه حرفياً: لنجمع إذن قوانا داخل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية، بتوحيد حزب الشعب الجزائري والشيوعي والعلماء، وأنصار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والاشتراكين وكل الجزائريين التقدميين، دون تمييز في العرق، أو اللغة، أو الدين. أنظر حول هذه الجبهة: جبار عبد الحميد: المسألة الوطنية والكولونيالية والحركة الشيوعية 1935–1965، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية غرونوبل 1975 ص:236–283 .

129 – إن العربي بوهالي، في تقريره إلى المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي، المنعقد في Maison Carree، في ضواحي الجزائر، يوم 18/17– 19– أفريل 1947، يصرح بقوله: حقاً، فبالرغم من الجهود المبذولة ومن اللجان المحلية المختلفة للجبهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية، المؤلفة، فإننا لم نصل بعد إلى تحقيق الاتحاد الفعلي على المستوى الجزائري، إن قادة الأحزاب الأخرى تظل متأبية" أنظر النص في " إلى الإمام لجزائر حرة، متحدة وديمقراطية."الجزائر"، منشورات " الحرية" 1947–ص: 13.

130 – انظر: بوهالي العربي، المصدر السابق ص:24.

131 – وهذا ما يسمح للعربي بوهالي بتأكيد استقلال الحزب عن كل التزام عرقي أو ديني: "فالحزب الشيوعي الجزائري ليس لا أوروبياً ولا مسلماً، ولا عربياً، ولا فرنسياً، ولا شرقياً ولا غربياً، ولكنه بكل بساطة حزب جزائري نفس المصدر السابق مباشرة، ص: 25.

132 – نفس المصدر.

133 – ويعترف عمار أوزڤان في "ملاحظاته على الموقف السياسي في الجزائر" أنه حق الآن، كان لنا موقف خجول بعض الشيء من المشكلة الوطنية خوفاً من أن نأتي بالماء إلى طاحونة البورجوازية الوطنية. وقد ورد ذلك في Cahiers du communisme.janvier p.79 1946. ثم إن السيد آندري مارتي، قائد الحزب الشيوعي الفرنسي، يؤكد القيمة الإيجابية "للقومية" في الإطار الاستعماري:" وعلى ذلك فإن الحركة القومية (الوطنية) هي عامل تقدمي في الجزائر. كما في كل المستعمرات ". نفس المصدر أفريل 1946 ص: 636 وعدا ذلك فإن هذا الموقف يرد الصدى لذاك الذي تُبنِيَ في جويلية 1946 من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائر، أنظر جبار عبد الحميد نفس المرجع المذكور سابقاً، ص: 236–244.

134 – الذي يكون للجزائر فيه وضع "البلد المشارك" أنظر نص المشروع الذي وضعه الحزب الشيوعي الجزائري، وقدّم من قبل نوابه يوم 1947/5/13 إلى الجمعية الوطنية الفرنسية، وترى ذلك في: PCA ,Le statut de l'Algérie. Alger, Ancienne imprimerie Heintz, 1947, p. 16.

135 – وفعلاً فإن العربي بوهالي يرى في إنشاء مكتب للمغرب العربي في القاهرة، من قبل حزب الشعب الجزائري، والاستقلال، والدستور الجديد، مناورة إمبريالية:"وعلى ما نرى، فإن هذه السياسة تستمد مصدرها من القاهرة، حيث تحبك المؤامرات الإمبريالية، من أجل الإبقاء على دوائر نفوذ واشنطن ولندن، وتوسيعها، داخل البلاد العربية". أنظر ذلك في المصدر السابق، إلى الأمام لجزائر حرة، متحدة وديمقراطية، ص: 20

136 – انظر: جان Glories في: "بعض الملاحظات حول الثورة الجزائرية والشيوعية في مجلة: افريقيا وآسيا، الفصل الأول 1958– ص:16–44 والفصل الثاني ص: 3–23.

137 – انظر جبار عبد الحميد، مصدر مذكور– ص:285–295.

138 – والشيء الذي له دلالته، من هذه الناحية، هو النتيجة التي استخلصها العربي بوهالي بعد خسارة في الأصوات التي حازها الحزب الشيوعي الجزائري في الانتخابات، بعد إنشاء الجبهة الجزائرية:" إننا لم نبرز بصورة كافية هذا الاختلاف القائم بين حزبنا، والأحزاب الوطنية، وبين سياستنا، وسياسة الآخرين، أنظر:
Action unie sur le sol national pour une Algérie libre et independante Rapport presente au 6 eme congres national du PCA (Hussein- Dey, 2122,23 fevrier, 1952), Alger, Ed. Liberte, 1952, p.32.

139 – وبعد بضعة أشهر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجزائر، يوم 1954/1/4، وأذاعت تصريحاً يؤيد مشروع الدعوة إلى مؤتمر وطني جزائري اقترح من قبل ال MTLD، في ندائه يوم 1953/12/10. أنظر نص التصريح في جريدة Liberte، يوم 1954/1/7.ص 1-2. أما حول سياسة الحزب الشيوعي الجزائري تجاه تشكيل جبهة موحدة،مع الأحزاب الوطنية،فانظر Merrien Joel، في " Alger Republicain" وسياسة الجبهة الوطنية من عام 1950 حتى عام 1954، في دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية في نانت:1967.

140 – أنظر الافتتاحية التي وقعها بشير الحاج علي بعنوان" الحزب والاتحاد في المعركة الانتخابية. في جريدة الـ Liberte (الحرية).يوم 14 جانفي 1954.

141 – أنظر التصريح الصادر عن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري. يوم 1954/9/28:"الحزب الشيوعي الجزائري والانقسام داخل الـ MTLD. في جريدة Liberte 1945/9/30. ص:1و3.

142 – أنظر "الوطنية المنسجمة لدى الشيوعيين"في نفس الجريدة ونفس التاريخ، ص:2.

143 – أنظر نص البيان في Alger Republicain، يوم 1945/10/3.

144 – ويتضح هذا الالتباس أكثر، إذا نحن عدنا إلى تصريح الحزب الشيوعي الفرنسي حول الموقف في الجزائر، الذي أوتي به يوم 8 نوفمبر، والذي جاء فيه قوله: في "مثل هذه الظروف، فإن الحزب الشيوعي الفرنسي، الوفي لتعاليم لينين، والذي لا يستطيع تحبيذ اللجوء إلى ممارسة أعمال فردية يمكن أن تلعب لعبة أسوأ الاستعماريين،حتى ولم تكن مدفوعة منهم، يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه، في نضاله الجماهيري ضد القمع، ودفاعاً عن حقوقه". أنظر النص الكامل للتصريح في عدد جريدة L'humanite، يوم 9 نوفمبر 1945، صفحة 1، وهذا المقطع أكدنا عليه نحن (NDLA).

145 – مؤكد عليه من قبلنا (NDLA).

146 – انظر تقرير اللجنة المركزية في مجلة الحرية 1954/11/18 ص2.

147 – حول عدم المساواة في الأجور بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر، انظر الأرقام التي يعرضها "رونيه غاليسو" في دراسته السنديكالية والوطنية في "الحركة الاجتماعية" Le mouvement Social – العدد 66 جانفي مارس، ص:32-36.

148 – إن الأسلوب المقترح يستلهم بوضوح من مثال المجلس الوطني للمقاومة (CNR) الذي أُنشئ في فرنسا، في إطار المعركة ضد الاحتلال الألماني (ملاحظة المؤلف).

149 – انظر نص الوثيقة التي نشرتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وأعيد نشرها في مجلة النقد الجديد، العدد86 جوان 1957 ص:24-27.



150 – ويقال إن المناقشات تناولت أيضا إمكان استخدام جبهة التحرير، للمطبعة السرية للحزب الشيوعي الجزائري، ثم إن وضع هذه المطبعة في مكانها، والتنظيم السري الذي اقتضته أشياء ذكرها Andre Moine في كتابه الذي هو ترجمة حياته: Ma guerre d'Algerie, Paris, Ed. Sociales, 1978, p. 87 et.s.

151 – "إن وجود حزب ماركسي- لينيني قوي، يستطيع، متى أصبحت الجزائر متحررة من الاستعمار، أن يتابع المعركة للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وإعطاء الأرض للفلاحين الذين يعملون فيها، وإقامة مجتمع اشتراكي، إن وجود مثل هذا الحزب هو بناءً على ذلك، ضمانة بأن العمال الجزائريين سيتقدمون باتجاه تحرير كامل، ليس سياسياً فقط، بل هو أيضاً اقتصادي واجتماعي وثقافي".

152 – وأكثر من ذلك أنه يقوم بجهود لتعزيز نفسه ويزيد عدد أعضائه. أنظر المقال الذي عنوانه " تعزيز الحزب وتقويته من أجل زيادة حدة معركة التحرير الوطني" والمقال الموقع من قبل رشيد داليبي: ضم قوى جديدة إلى الحزب" في: مجموعة: " الحقائق الجزائرية والماركسية في حرب التحرير الوطني " دار نشر " الحرية" 1962 –ص:251-257 ص:259-266.

153 – إن إنشاء هذا الفرع يشكل مخالفة لمبدأ الدولية البروليتارية الذي يرغم الشيوعيين، الموجودين في المنفى، على النضال داخل الحزب الشيوعي، للبلد التي هم فيها: بمقدار ما يقوم نضال الشيوعيين على أساس طبقي، لا على أساس وطني، وهذا الاستثناء، الذي قبله الحزب الشيوعي الجزائري، هو الثاني تاريخياً، بعد ذاك المتعلق بالشيوعيين الإسبانيين اللاجئين إلى فرنسا، بعد الحرب الأهلية.

154 – أنظر الرسالة الموجهة يوم 1958/7/12. من قبل هذا الأخير، إلى الشيوعيين الجزائريين، وأعضاء فرع فرنسا للحزب الشيوعي الجزائري In Informations Algériennes. N.7, Juillet- Aout, p. 5.7.

155 – وكان هذا يصدر نشرة رينوتيبة للاستعمال الداخلي ويطبع نشرة توزع على نطاق واسع. ومن جهة أخرى فإن الحزب الشيوعي الجزائري بعد منع جرائده من الصدور، بدأ يعبر عن نفسه من خلال صحافة سرية هامة، بفضل مطبعة مهيأة من مدة طويلة، وبقيت سرية. وهكذا فإن الـــLilberté ظلت تظهر، بصورة سرية، منذ أن منعت. ثم إن الحزب الشيوعي الجزائري يوزع أيضاً: "صوت الجندي" المعدة للدعاية داخل الجيش الفرنسي في الجزائر. أنظر تصريح ألدرى موان. أحد المسؤولين عن المطبعة السرية للحزب الشيوعي الجزائري في:Cahiers de l'Institut Maurice Thorez، العدد 26،مارس- أبريل 1972،ص: 76-78. ويوزع "الجزائر المحاربة" وهي أداة تعبير، باللغة العربية، عن " المحاربين من أجل التحرير" ولكنها بقيت لمدة قصيرة جداً. ويوزع: وهران المحاربة والجزائر المجاهدة، وكانت مدتها قصيرة أيضاً. ولنذكر أخيراً، المجلة النظرية والسياسية للحزب الشيوعي الجزائري: Réalites Algériennes et marxisme. التي ظهرت سرياً بدءاً من ديسمبر 1956، والتي جمعت مقالاتها الأساسية، التي لم يغير فيها إلا القليل، في مجموعة اسمها Réalites Algériennes et Marxisme dans la guerre de libération Nationale،وتحمل هذه المجموعة اسم الجزائر، من مطبوعات الحرية. وفي الواقع فإنها طبعت عام 1962 في موسكو، وفيها 438 ص.

156 – أنظر بشكل خاص دراسة الحزب الشيوعي الجزائري التي ظهرت كملحق للـ Réalites Algériennes. ديسمبر 1969، وعنوانها:"الحزب الشيوعي الجزائري والماركسية في حزب الاستقلال الوطني" ومقالة بشير الحاج علي، " Aspects actuels de la guerre de liberation en Algérie" Paris, Ed.dela Nouvelle Revue Internationale، 1959.

157 – لنستشهد بهذه المناسبة ببشير الحاج علي: " إن إنشاء هذه الحركات والمنظمات التي تمثل في إطار النضال الوطني، طبقات واتجاهات، وتيارات مختلفة، واتحادها على أساس وطني مشترك، ضمن الاحترام الضروري لاستقلالها، قد أتاح أكبر التفتح لكل القوى الثورية، وسيرها جميعاً في اتجاه واحد...وهذا الذي يصح بالنسبة للمنظمات الجماهيرية، ذات الصفة النقابية، يصح أكثر بالنسبة لحزبنا الوطني والثوري، الذي هو حزب الطليعة، أي حزب ماركسي – لينيني يدافع ويعبر، على مستوى عال، عن المصالح الحيوية، الحالية والمستقبلية للشعب الجزائري. ولا سيما مصالح الطبقة العاملة. وطبقة الفلاحين الفقراء" أنظر Aspects actuels de la guerre de liberation en Algerie". ص:9.

158 – ويلاحظ محمد بجاوي،بحق بين، بهذه المناسبة"أنه ليس ضرورياً لأن نحترم نظم جبهة التحرير،لكي نكون جبهويين، ويكفي أن نتقاد لنظم الجهاز الذي نتعلق به. فعندما نحترم نظم اتحاد الطلاب UGEMA والاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA أو أية منظمة وطبقة أخرى، بما في ذلك جيش التحرير، فإننا نصبح أعضاء في هذه، وفي الوقت نفسه أعضاء في جبهة التحرير". أنظر كتابه الثورة الجزائرية والحق.ص:90.

159 – وهو استقلال يبالغ رونيه غاليسو، فيما نرى، في أهميته بالنسبة لاتحاد العمال في مقال سبق وذكرناه هو " السنديكالية والنقابية".ص" 38–42.

160 – التي كانت تعمل، خاصة، في منطقة Ouarsenis، بقيادة موريس لعبان Laban أحد شيوخ الكتائب الدولية. أنظر الايضاحات المتصلة بهذا الأخير لدى أوزغّان عمار،Le meilleur Combat.ص:294.

ثم أن المحاربين من أجل التحرير" عندما انضموا إلى صفوف جيش التحرير، حملوا معهم" كمهر" مخزون الأسلحة التي استولى عليها الملازم Henri Maillot.لدى فراره من فرقته.

161 – أنظر حول اندماج" المحاربين من أجل التحرير" في صفوف جيش التحرير في الولاية الرابعة، Tegiua Mohamed "تقية محمد؟ " في كتابه: تطور القومية الجزائرية، في زمن حرب الجزائر.ص: 49–51.

162 – إن المقطع الذي أشرنا إليه، يؤكد بوضوح أن إمّحاء الـ PCA أمام جبهة التحرير ليس إلا شيئا مؤقتاً، ويقتصر على مدة النزاع المسلّح، وهو يشير إلى عزم هذا الحزب على المطالبة غداة الاستقلال بمشاركة أكبر في الحياة السياسية للبلاد.

163 – أنظر النص في النقد الجديد:La nouvelle Critique.عدد 86. جوان 1957، ص: 25.

164 – أي الاتحاد العام للنقابات الجزائرية الذي يحل في شهر (جوان– جوان) محل الـ CGT فرع الـ CGT الفرنسي. أما صحيفة العامل الجزائري" فيكرس مواده، حصراً، للمشكلات النقابية. ويجتنب بعناية خاصة أن يمسّ المشكلات السياسية والأحداث التي تعصف بالجزائر، أو أن يذكر جبهة التحرير أو جيش التحرير: حول أصل الحركة النقابية الجزائرية. أنظر Galissot Rene في: Syndicalisme ouvrier et question nationale en Algérie, in le Mouvement Social, N° 966, janvier- mars, 1969 p. 3-6.

165 – عندما أنشئ اتحاد العمال الجزائريين، وجد الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ان عدد المنتسبين إليه هبط من 60000 إلى 15000، تتألف أكثريتهم من عمال ذوي أصل أوروبي. أنظر: Weiss ,Francois: Doctrine et Action syndicale en Algerie.Op, cit. p.27-28.

166 – أنظر رسالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الـCGT في العامل الجزائري العدد 1956/4/6.

167 –أنظر بصورة خاصة إفلاس الـ "UGSA " في نفس المجلة السابقة مباشرة. العدد 7 ، 1956/10/3.

168 – انظر: العامل الجزائري، 1956/4/5، ص:7 .

169 – حول العلاقات الصعبة بين ال UGTA والUGSA، أنظرر رونيه غاليسو في مقاله" السنديكالية والوطنية" في الحركة الاجتماعية" كتاب ذكر سابقاً، ص:7–50.

170 – هذا ما كتبه عبد القادر هواري في مقال عنوانه: إعملوا، ضمن الوحدة، والعمل، على تنمية ال UGTA، في الـــ Realites algériennes. العدد 6، مارس 1961. وقد جاء فيه مايلي:إن خلق فروع للاتحاد والعمال، في المعامل، والمكاتب، والشركات، والورشات، ينبغي ألاّ يهدف فقط إلى جمع الأموال بغية مساعدة جيش التحرير أو الأسر التي وقعت ضحية الحرب. وزيادة على هذا العمل المفيد، يجب على اتحاد العمال، بصورة خاصة أن يقوم بدوره والذي لا بديل عنه، في الدفاع عن المصالح الخاصة للعمال وتدريبهم في مكان العمل على أفعال تنفع في النضال من أجل التحرير".

171 – نحن الذين أبرزنا هذه الكلمة(NDLA).

172 – انظر المذكرة التي عنوانها" حق الجزائر بالاستقلال، الأساس الوحيد الجدي للتفاوض". المطبعة الخاصة للحزب الشيوعي.ص:28.

173 – أنظر نص القرار في الملحق رقم 5 لأطروحتنا عن الثورة الجزائرية، ص:826–829.

174 – وفي القرار الذي نشير إليه،"يعلن الحزب الشيوعي أن على مندوبي الحكومة الفرنسية أن يقوموا بمحادثات مع جبهة التحرير، لوقف إطلاق النار على أساس حقنا في الاستقلال.

175 – إن هذه النقاط واردة في قرار الحزب الشيوعي، يوم 26 نوفمبر 1957.

176 – أنظر: الطبقات الاجتماعية في الجزائر وحرب التحرير الوطني في مجلة Réalites Algériennes et Marxisme. العدد 5 عام 1960هذا وإن النص قد أعيد نشره في المجموعة المشار إليها من قبل، في الصفحة 152.

177 – المصدر نفسه.

178 – وفي هذا الموضوع، فإن الحزب الشيوعي قد قدم البرنامج الأكثر تفصيلاً لإصلاح زراعي مقبل: وهو برنامج مستوحى، منذ 1946، من الشعار القائل: من أجل الحرية، والخبز، والأرض"أنظر Kouch Younes في دراسته مشكلة الأرض والقضية الفلاحية في الجزائر مطبعة الحرية، ص 24. وخلال فترة الصراع المسلّح، نشر بشير الحاج علي، مقالة طويلة، حول" الحزب الشيوعي الجزائري ومشكلة الأرض" في ال Réalites Algériennes ..... العدد 6، مارس، 1961. ثم إن الإصلاح الزراعي بحث أيضاً في البرنامج المنشور في 4/18 /1962 بعد وقف إطلاق النار: الحزب الشيوعي– برنامج الحزب الشيوعي الجزائري– من أجل الاستقلال الكامل....، الجزائر، 1962، مطبعة الحرية، 2ص: 23.

179 – انظر: "الطبقات الاجتماعية في الجزائر وحرب التحرير، مقال ذكر سابقاً ص: 147

180 – يمكن أن نقدّر أبناء المدن العاملين بنحو 150000عضواً، ونجد بينهم القسم الأكبر من التجار الصغار(ويمكن أن نذكر الرقم 60000) وكذلك بعض عشرات الألوف من الصناع، والمستخدمين، في المصالح العامة، والتجارة، والمكاتب، وصغار الموظفين وأوساطهم. وكذلك رجال التعليم الابتدائي والثانوي وأكثرهم من الطلاب (من 1000 إلى 1500) والفنيين وأصحاب الخبرة، الخ..." نفس المصدر، ص:153.

181 – نفس المصدر، ص:154.

182 – "دراسة حول الأمة الجزائرية"، ملحق، منشورات حول الشيوعية عدد 1958/8/8– ص:24

183 – المصدر نفسه.

184 – المصدر نفسه

185 – المصدر نفسه. ص"25، إن هذا النقد الذاتي العام سيستعاد فيما بعد من قبل بشير الحاج علي: " بعض دروس معركة التحرير في الجزائر". في المجلة الدولية الجديدة جانفي 1965، ص:32-34- ومن قبل وريث الحزب الشيوعي الجزائري، حزب الطليعة الاشتراكية (PAGS)، في نشرة عنوانها: بحث حول تاريخ الحركة العمالية الجزائرية من عام 1920 حتى 1945 باريس 1972، ص: 21-28

186 – انظر خاصة: نص رسالة إلى أوروبيي الجزائر في مجلة "الاستعلامات الجزائرية" العدد 1، يناير 1958، وكذلك نص بيان وجّه من قبل الحزب الشيوعي الجزائري إلى الأوروبيين والإسرائيليين في الجزائر، في مجلة: "الأخبار الجزائرية" العدد 29، يناير 1961، ص:3-4 انظر أيضاً النداء المرسل إلى الجزائر يوم 1961/10/7 من قبل الحزب الشيوعي الجزائري. " من أجل إيضاح وتمهيد طريق الاستقلال والسلام، ص: 19، وكذلك المقال الذي يحمل عنوان: " المقتضى الوطني" العمل السياسي بين الأوروبيين في مجلة الحقائق أو الوقائع الجزائرية والماركسية، العدد 1960/3/5. ومقال عمر صوفي، " الوطن الجزائري والأقلية الأوروبية في الحقائق الجزائرية والماركسية العدد 6، مارس 1961

187 – الحاج علي بشير، "التقدم السياسي في الجزائر ومشكلة الاتحاد" في مجلة الوقائع الجزائرية والماركسية، العدد 7 في 1961/9/16

188 – إن الدراسة عن الأمة الجزائرية "Essai sur la Nation Algérienne" . لم تقبل بسهولة على ما يبدو من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي، إذا نحن صدّقنا في ذلك ما يقوله Sivan Emmanuel، في ال Communisme et nationalisme en Algérie،ص:297-299. أي الشيوعية والوطنية في الجزائر.

189 – أنظر بشكل خاص، مقال العربي بوهالي ذات العنوان الموحي "ثورة أكتوبر الاشتراكية والحركة الوطنية الجزائرية" في مجلة الحقائق الجزائرية والماركسية– م.م.ص: 197-230.

190 – انظر المقال الذي عنوانه: "التعايش السلمي والكفاح من أجل التحرير الوطني". الذي نشره في "الحقائق الجزائرية والماركسية". العدد 1 نوفمبر ديسمبر 1956.

191 – مع رابطة الشيوعيين اليوغسلاف، أنظر : بعض الملاحظات حول مشروع البرنامج المتعلق برابطة اليوغسلاف الشيوعيين في المصدر السابق، العدد 3، تشرين 1958– اتخذ هذا الموقف في أوقات كانت يوغسلافيا تعتبر من أهم حلفاء التحرير والنضال الذي تقوده.

192 – مع ألبانيا، ومن خلالها مع الصين. وهكذا فإن اللجنة في تصريحها يوم 7 ديسمبر 1961 تؤكد: أن " الحزب الشيوعي الجزائري يقدّر أن من واجب كل الأحزاب الشيوعية والعمالية أن تتضامن كل التضامن مع المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي قدّم خدمة جلّى لوحدة الحركة الشيوعية الدولية،عندما أدان،علناً –بعد أن استنفد كل إمكانيات الحوار مع حزب العمل الألباني– بين السياسة الدوغماتية والمغامرة لقادة هذا الحزب الذين ينتهكون تصريح الـ"81" المصّوت عليه من قبلهم، فضلاً عن أنهم يطلقون تهالم كريهة، ضد الاتحاد السوفياتي. وينسفون بهذه الصورة وحدة الحركة الشيوعية والعمالية الدولية والمعسكر الاشتراكي. انظر النص في الحقائق أو الوقائع الجزائرية والماركسية في حرب التحرير الوطني" مصدر مذكور. ص:411-419- إن هذا الالتزام في الصراع الصيني – السوفيتي أدى إلى تعديل نص في كتيب نشرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في عام 1957 وهذا عنوانه: "من أجل أمة جزائرية، حرة، سعيدة وذات سيادة" أعيد نشره في العدد 86، من جوان 1957 في "النقد الجديد" ص: 10-24 وأعيد أيضاً

منقحاً في "الحقائق الجزائرية والماركسية في حرب التحرير الوطني" مصدر مذكور، ص:21-38 حيث حذفت الجملة الثانية من المقطع الذي يلي: أن الاشتراكية لم تعد حلماً من الأحلام. إنها تنتصر من بكين إلى تيرانا، عاصمة الجمهورية الألبانية الفتية، ص:35.

193 – وهذا مثل نجده في الرسالة التي بعث بها باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري، من قبل بشير الحاج علي يوم 1960/4/15 إلى موريس توريز، بمناسبة بلوغه الستين من عمره، أنظر النص في Information Algérienne. عدد 23 مايو، 1960، ص: 2-3. يمكن أن نعود إلى مقال العربي بوهالي:" حرب التحرير والمعركة من أجل السلم. حيث وردت العبارات التالية:"إذا نحن شهدنا اليوم في فرنسا حركة شعبية واسعة تطالب بالسلام في الجزائر، وهي التي أرغمت دوغول على قبول التفاوض مع الحكومة المؤقتة، فإننا مدينون بذلك، قبل كل شيء إلى العمل الشجاع، العنيد والواعي للحزب الشيوعي الفرنسي." ورد هذا النص فيRealites Algériennes et Marxisme، مصدر مذكور ص: 387 وأعيد نشره في ملحق "للمجلة الجديدة الدولية" مايو 1961 ص:16ويبدو الدعم أيضاً بالحذف، عندما يجتنب الحزب الشيوعي في الجزائر أية إشارة إلى تصويت الشيوعيين على الصلاحيات الخاصة لحكومة غي موليه مثلاً.

194 – معتبراً أنه: لا يغير في شيء سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر. ويمكن القول، من بعض النواحي، أنه يشير إلى تراجع عن الأحاديث السابقة" وهذا الكلام مقتطع من مقال عنوانه:"السلام في الجزائر يمر بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة ونجد ذلك فيInformation Algérienne. عدد 1959/9/17.ص:1

195 – يعود تغيّر الموقف، على الغالب إلى الموقف الملائم، الذي اتخذته الحكومة المؤقتة جواباً على خطاب يوم 1959/9/26 الذي ألقاه رئيس الدولة الفرنسية.

196 – مؤكد على هذه الكلمات الأخيرة في النص:(NDLA).

197 – انظر: جوادي محفوظ:" حول مواقف الشباب الجزائريين والفرنسيين تجاه الجيش الإمبريالي في الحقائق الجزائرية والماركسية.. مصدر مذكور،ص: 116

198 – بعناوين مختلفة: جندي فرنسا، قطاع بريدي في الجزائر، بحار من فرنسا– المظلي.

199 – إن توزيع هذه الجريدة، تبعاً ل آندري موان، كان يتم مباشرة لدى الجنود، ـــو بفضل ارتباطات بين هؤلاء، أو ُحق بمساعدة بين وحدات جيش التحرير التي كانت الشبكة مرتبطة بها. فبين أوكتوبر 1955، ومارس 1957، سحب 17 عدداً تقريباً أي بمعدل عدد كل شهر، بنسخ تتراوح بين عدة مئات وألف نسخة، توزع في كل المناطق"Andre Moine, Ma guerre d'Algérie,op.cit. p. 151.

200 – مثل:Serge Magnien أو Alban Liechti أميني سر اتحاد الطلاب الشيوعيين في فرنسا، سابقاً(UEC). أنظر النشرة التي طبعها هذا الاتحاد واتحاد الشبيبة الشيوعية التي عنوانها: سيرج مانيان يهاجم حرب الجزائر: باريس. مطبعة بواسنييرPoissonniere ص:59. والأمثلة كثيرة وأكمل قائمة هي على الأرجح تلك التي قدّمت في كتاب Micheline Pouteou , Janine Cahen بعنوان مقاومة لم تتم (بالإيطالية) Una Resistenza incompita وهي من مجلدين.

201 – تظهر النية بوضوح كبير، من خلال الشهادات المجموعة داخل النشرة، من قبل اتحاد الشبيبة الشيوعية في فرنسا(UJC) والتي عنوانها" الجنود القائمون بالخدمة العسكرية"، كملحق للـــ Avant garde العدد 309، تاريخ 31/مايس–6/حزيران /1961، ص:38.

202 – أنظر بشكل خاص: نداء الحزب الشيوعي الجزائري للشعب الجزائري، يوم 1 أكتوبر 1959 في: Informations Algériennes،العدد 18، أكتوبر 1959، ص: 1-2. وكذلك رسالة العربي بوهالي" مصالي الحاج، في خدمة الاستعمار الفرنسي". في: Informations Algériennes. عدد 30 فيفري-مارس. 1961. ص:3.

203 – وتكثر هذه في صحافة الحزب الشيوعي الجزائري مثل: الحرية والحقائق الجزائرية والماركسية، وكانت هناك زاوية خاصة لأعمال الحكومة الموقتة في Informations Algériennes

204 – ولقد قدّم هذا الطلب قبل تأليف الحكومة الموقتة بزمن غير قليل، وهكذا فإننا نقرأ في نداء من الحزب الشيوعي الجزائري إلى الشعب الجزائري، بتاريخ 1958/5/10 ما يلي:"إن الحزب الشيوعي الجزائري يرى أن من الضروري أن تؤلف، تحت وصاية جبهة التحرير، تلك الحكومة الجزائرية، الموصى بها في مؤتمر طنجة، ويعلن من جديد أنه مستعد لحمل قسطه من المسؤولية في مثل هذه الحكومة، من أجل المصلحة العليا للبلاد، أنظر النص في الـ:.Informations Algériennes N 6,,Juin, 1958, p:6. وعندما شكّلت الحكومة الموقتة، وجهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري رسالة تهنئة. تكرّر فيها هذا الطلب، أنظر الرسالة في نفس المجلة، العدد9، أكتوبر.1958. ص:1.

205 – انظر: بشير الحاج علي: السمات الحالية لحرب التحرير في الجزائر، م. مذكور، ص:17

206 – وهكذا يمكن أن نقرأ في المقالة المشار إليها سابقاً لبشير الحاج علي: السمات الحالية لحرب التحرير في الجزائر"، ص:17، ما يلي:"يجب التأكيد أن مصدر الشرعية، في منظور المستقبل، والذي يحدّد هذا المستقبل يمر بالضرورة بجبهة التحرير التي تؤلف العلم الذي تجند الجماهير تحت لوائه.

207 – أنظر النداءات المتكررة للحزب الشيوعي الجزائري من أجل المزيد من اليقظة، والوحدة حول الحكومة الموقتة في المجلةInformations Algériennes ، العدد 17، أغسطس (أوت)- سبتمبر (سيتمبر) 1959، ص:2، والعدد 31 أفريل 1961. ص:4. والعدد 32 مايو 1961،ص:2. والعدد 34 أوت- سبتمبر 1962. ص: 4. ومنذ عام 1957، كان الحزب الشيوعي الجزائري في قراره يوم 26 نوفمبر" يصرّح أن على ممثلي فرنسا أن يتفاوضوا مع جبهة التحرير من أجل وقف النار على أساس حقنا في الاستقلال" أنظر نص القرار في ال:.Informations Algériennes، العدد 1، ص:3-5.

208 – وهذا التمثيل التعددي هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للمستقبل في جزائر مستقلة". وهكذا يمكننا أن نقرأ في: برنامج الحزب الشيوعي الجزائري، للاستقلال الكامل، الجزائر 1962، مطبعة الحرية، ص:4 "إن الحق في الحريات الديمقراطية يجب أن يتسع لكل القوى الوطنية، والمعادية للإمبريالية في البلاد، كما يجب تشجيع تفتحها،وعدم حجبها عن أية منها، ولا سيما ما كان منها الأكثر تقدمية.والتي يجب أن تمثل في هذه الجمعية. وهذه يجب أن تنتخب على أساس القائمة النسبية".

209 – أنظر بشير الحاج علي، "السمات الحالية لحرب التحرير في الجزائر، م. مذكور وانظر كتابة:" شعبنا سينتصر" "جنيف" منشورات "فينيك" 1961- ص:96- 10 :وانظر أيضاً، الأخبار الجزائرية العدد 25 جويلية 1960- ص:4، والعدد 32 مايو 1961- ص:6-7

210 – انظر الحقائق الجزائرية والماركسية، العدد 3 أكتوبر 1958- ص:8-9 وبشير الحاج علي في " شعبنا سينتصر"، م. مذكور، ص:111-112

211 – ولن تنشر هاتان الرسالتان إلا بعد استقلال الجزائر في كتيب قدّم له صادق هاجر بعنوان: رسائل موجهة إلى الحكومة الموقتة، خلال حرب الجزائر باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري، من قبل بشير الحاج علي، سكرتير الحزب. الجزائر، مطبعة الحرية.1963،ص:22.

212 – رسائل موجهة إلى الحكومة الموقتة... مصدر ذكر سابقاً. ص:11.وكان النقد المتعلق بالإضراب غير المحدد للطلاب قد وجّه سابقاً من قبل بشير الحاج علي، في مقالة عنوانها:"بعض الدروس السياسية من الأيام الجزائرية، في ديسمبر 1960" في: ,Cahiers du Communisme،شهر فيفري (فبراير 1961، ص:397–398

213 – وتذكر الرسالة أسماء عبد الحميد بوضياف، وعبد القادر غيروج، وعبد القادر بابو، وهم من قدماء مناضلي الحزب الشيوعي، الذين التحقوا بصفوف جبهة التحرير أو جيش التحرير.

214 – وهو مستوحىً، على الغالب، من عمار أوزغان الذي لم ينته من تفريغ خصومته مع الحزب الشيوعي الجزائري، منذ طرده منه عام 1948. وكتابه: .Le meilleur Combat, Paris, Julliard, 1962 من 309 صفحات، هو اتهام حقيقي ضد الحزب الشيوعي الجزائري. ولنلاحظ أن أوزغّان قد أشرف عام 1955 على جريدة عابرة باسم:L' Algérie d'abord– الجزائر أولاً– كان يبدو فيها على درجة كافية من البعد عن مواقف جبهة التحرير، لأنه كان يعتبر سياسة الحاكم سوستيل مقبولة، ويدافع عنها في افتتاحيته للعدد الأول، يوم 1955/7/18 من هذه الجريدة عن ضرورة إنشاء "رابطة جزائرية معادية للاستعمار" تكون أفضل مفاوض" مع فرنسا. ولم تكن جبهة التحرير في ذلك العهد، تبدو، جديرة بهذه الصفة، في نظر مدير" الجزائر أولاً.

215 – وهذا الاتهام نفسه، موجود في كتاب عمار أوزغّان، في كتابه:,Le meilleur Combat، ص: 291، ولكن بشكل أدق، ويعزو أوزغّان مسؤولية هذا القرار إلى العربي بوهالي. فالمحرر في مجلة موسكو، يجيب أعضاء الوفد الشيوعي الآتين من الأوراس،للمرة الرابعة، ليطلبوا السماح لهم بالانضمام إلى المجاهدين بأن عليهم ألّا يحملوا السلاح! ". ويجيب الحزب الشيوعي الجزائري عن هذه الاتهامات بالصورة التالية: "بيد أنه ليس صحيحاً ولا مطابقاً للحقيقة، أن نتحدث عن "غياب" شيوعي، أو أن يشوّه دورنا في المعركة. ولنذكر فقط أن الحزب الشيوعي الجزائري، على المستوى السياسي، غداة أول نوفمبر 1954، كان الحزب الوحيد الذي لم يتكلم على "إثارة استعمارية، أو عن انفجار اليأس" على نحو ما فعلته في ذلك الحين بعض الأوساط القيادية الوطنية". وأما على المستوى العملي، فإن حزبنا هو الذي طلب من مناضليه أن يصبحوا من عناصر المقاومة حيثما كان للعمل الثوري صفة جماهيرية كما في الأوراس". أنظر: م.م.ص:26

'Pour une nation Algérienne, libre, souveraine et heureuse –Réalites Algériennes et Marxisme dans la guerre de libération Nationale.

216 – نحن أبرزناه (NDLA)

217 – نحن أبرزناه (NDLA)

218 – أنظر الملحق الثاني لأطروحتنا. ص:806.

219 – ففي الولاية الرابعة مثلاً، لنأخذ بشهادة محمد تقية في كتابه (تطور الوطنية الجزائرية... كتاب ذكر سابقاً، ص:51): فمصطفى سعدون العضو القيادي للحزب الشيوعي الجزائري، والذي تعرضت أسرته للقمع بعد انتسابه إلى المقاومة (إذ وجد متطرفون يهاجمون مزرعة أهله قريباً من شرشال. ويقتلون فيها تسعة أشخاص بين قريب وصديق) مكلف بعمل في مركز عسكري يقوم فيه بوظائف من الدرجة الثانية، لا تتناسب مع كفاءاته: وقبل أن يرسل إلى الخارج عام 1958". ويضيف أن الوحيد الذي استطاع القيام في الولاية الرابعة

بوظائف سياسية- عسكرية، هو عبد القادر بابو، المعروف بين رجال المقاومة في أورليان فيل باسم سي يوسف. وكثيراً ما زرع مناطق الظهرة والشلف جيئة وذهاباً بصحبة سي محمد قبل أن يصبح سجيناً لأول مرة عام 1985 في جبال التيتري".

220 - ويبدو هذا الحزب تقريباً غير موجود في كتابات جبهة التحرير التي تتوجه بطواعية أكبر للحزب الشيوعي الفرنسي، باعتباره المرشد والملهم لمثيله الجزائري.

221 - وقد استوحاه المنظرون العسكريون من جماعة" الحرب الثورية" التي أشرنا إلى أدائها الغزير. وقد استولت عليه الدعاية الرسمية. واستغلته بشكل واسع، وهنالك نموذج على ذلك، في هذا الكتاب المغفل من اسم المؤلف الذي ظهر عام 1958 بعنوان: التمرد والشيوعية، ص: 127.

222 - ويمكننا أن نقرأ هذا المقطع من جريدة المجاهد، في العدد 26، تاريخ 1958/7/4. كما لو أنه أريد به الرد بصورة غير مباشرة، على الحزب الشيوعي الجزائري:"عندما تكون كل الطبقات مضطهدة، فإنها تهتم بالقدر نفسه بالحصول على الاستقلال الوطني، وتكون وحدتها مفروضة في جبهة عريضة....وتدل التجربة على أن غريزة الجماهير تأخذ بأحكام العقل. وصوفية الوحدة هي وحدها /مثلاً/ التي تستطيع تعبئة كل الطاقات الشعبية في النضال ضد الاستعمار. أما تعدد الأحزاب فيعني فتح الطريق للمنافسات، وخصومات الشلل والأشخاص التي تخيب أمل البعض، وتثير اشمئزاز الآخرين، وتلقي فريقاً من الناس في جانب الزهد في القضايا العامة. إن لم يكن في جانب المعاداة". وأنظر أيضاً: حول الثورة الجزائرية".

223 - الحاج علي بشير:" التقدم السياسي في الجزائر وقضايا الاتحاد"، مقال في الـــ:الحقائق الجزائرية والماركسية، العدد 7 1961/9/16.

224 - الحاج علي بشير" الوجوه الحالية لحرب التحرير في الجزائر، نشر في: La Nouvelle revue internationale.. 1959,p:14

225 - أوزغّان عمار أفضل معركة – مصدر مذكور سابقاً. ص:161

226 - أنظر غورفيتش،ج: المنحى الحالي لعمل الاجتماع.

227 - المصدر نفسه: 161.

228 - المصدر نفسه: 168.

229 - أنظر المجاهد. العدد 4.

230 - العامل الجزائري، العدد 8 تاريخ 1956/10/26.

231 - "وحدة الشعب وتمام الأرض". المجاهد 81، جوان 1961.

232 - أنظر المجاهد، العدد 4.

233 - عن طريق إدانة إنشاء ال OCRS.أنظر ما سبق.

234 - الجزائر وحدة لا تنقسم" مقال في:. المجاهد 4،81، جوان.1961

235 - "وحدة الشعب وتمام الأرض". المجاهد 4،81، جوان 1961.

236 - حول أصل وتطور" السياسة البربرية" لدى الإدارة الاستعمارية، أنظر "آجيرون" في: الجزائريون المسلمون وفرنسا مصدر مذكور الجزء الأول، ص:267-292 الجزء الثاني ص:873-890

237 - يمكن أن نجد المواضيع التقليدية "لأسطورة القبيلة" في كتاب جان موريزو: L'Algerie Kabylisee باريس، J. Peyronnet et Cie 1962، ص:163

238 – وستدوم من شهر جويلية 1955 حتى جوان 1956. أنظر مرغوب بلحاج: التطور السياسي في الجزائر. باريس، منشورات كولان.1972.ص: 74–76. وأنظر محمد البجاوي في كتابه: Bataille d'Alger ou bataille de L'Algerie.? p:27-29.

239 – الذي كان زعيم شغبهم الأكثر شهرة في الجزائر، هو شخص ما، اسمه ريحاني، كانت بيانات جبهة التحرير تدينه باستمرار أنظر .Consciences Maghrebines, N6.p27

240 – وخاصة مفدي زكريا، المناضل الوطني القديم، ومؤلف النشيد الوطني "قسماً" وإبراهيم حجوط، رئيس اتحاد المنتجين المزابيين الذي أوقف من قبل الشرطة، ومات من تأثير المعاملة الوحشية التي عومل بها.

241 – إن المدة الطويلة لهذه الحملة، من جويلية 1955– حتى جوان 1956 تعلل بالتشجيع الذي لقيته لدى تجار قليلي الوجدان، سرّهم أن يستفيدوا من الفرصة المتاحة في القضاء على المزاحمة المخيفة، لزملائهم المزابيين.

242 – انظر المنشور الذي أعاد نشره "كوليت وفرانسيس جانسون" في الجزائر خارج القانون، مصدر مذكور سابقاً ص:308 وConsc. Magh مصدر مذكور، العدد 6–7 1955– ص:20–25

243 – مرغوب بلحاج، التطور السياسي في الجزائر، م.م.ص:76.

244 – لكن السمات وردود الفعل المحلية لم تختف بسهولة مع ذلك. فلقد احتاج ذلك إلى بعض الوقت، وبخاصة إلى اليقظة الدائمة لوقاية جبهة التحرير من هذا الخطر. ويشهد على ذلك هذه التوصية الملحة لكريم بلقاسم في نهاية تقريره إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، عام 1959. "وختاماً، يجب أن نكرر أن النزعة المحلية يجب أن تكافح بلا انقطاع، ويجب أن نزيد في تأميم الجيش، ذلك، أن بعض العقول ما تزال مغلقة. ويجب أن نشجع الاختلاط والامتزاج، والقيام بذلك فيما بين المحاربين، وداخل الولايات. وفي رأينا أن تغيير مكان الأطر والجنود من ولاية إلى ولاية سيكون له أفضل الآثار، ويمضي إلى تحقيق وحدة أكثر صلابة، وأكثر استمراراً" أنظر النص لدى حمداني عمار، كريم بلقاسم، أسد الجبال. ص: 322.

245 – انظر: جاك بيرك، في Depossession du monde منشورات السوي باريس 1964– ص:158.

الفصـــل الثـــاني

الإنعـــاش الـــوطني

وحقاً، فإن الحرص على الوحدة يجد استطالته في تمجيد العامل الوطني. والأنا الوطنية هي التي تطالب، بالبندقية، بوجودها، وتقتضي الاعتراف بهويّتها. ذلك أن تأكيد الذات يَمرّ، في سياق معركة التحرير الوطني، بنفي نفيها المفروض من قبَل النظام الاستعماري. وبحكم ذلك، فإن صورة المستعمَر التي صنعتها إيديولوجية الاستعمار، تُستخدم كنموذج سلبي للصورة الذاتية التي ترسمها حركة التحرير. وكذلك فإن التاريخَ المعَاد إنشاؤه من قبل هذه الأخيرة، سيحرص على القضاء على التاريخ المزيّف، من قِبَل الاستعمار. والقضية بمعناها الصحيح، هي "أن نُطهّر[1] هذا التاريخ الذي هو تاريخ الأنا الوطنية، من رجس الاستعمار وكان هذا قد اخترعه لتبرير هيمنته. فتاريخ الجزائر يحتل مقاماً كبيراً في منهاج[2] المفوضين السياسيين لجيش التحرير.

وعندئذ يعاد خلق الماضي في الحاضر، وهو يحمل في طياته، تلك المهمة الذاتية، مهمة زهو الدولة الوطنية الباحثة عن ذاتها. وفي مثل هذه المحاولة الجمعية لاستعادة الذات، نرى التاريخ يحيط بالحياة اليومية من كل جانب. وتختلط الذاكرة التاريخية بالذاكرة الجمعية[3] بالمقدار الذي لا يُوَحّدُ بين ماضي الأمة، وحاضرها المشغول، بل هي تقلب الماضي أيضاً، عندما تَمدّ إليه علاقاتها وجذورها، بالتاريخ الذي يتكوّن، والذي يقوم باستعادة الماضي، الأساسي، لإسقاطه في الحال، على اللحظة التي يكون كل شيء ممكناً فيها، ذلك أن كل شيء يجب أن يُعمَل، إن لم يجب أن يُخترع.

وفي هذا التاريخ المستعاد، يوضع "الوضع الاستعماري" بين هلالين، وتَعرِضُ صحيفةُ جبهة التحرير الأمرَ بوضوح فتقول: " صحيح أنه لم ينقطع لومُ جبهة التحرير على هذا الرجوع الدائم إلى الأمة الجزائرية قبل بوجو Bugeaud، ذلك أننا عندما نُلحّ على هذه الحقيقة الوطنية، ونجعل من أول نوفمبر مرحلة من المقاومة الشعبية بدأت مع عبد القادر، فإننا نجرّد الاستعمارَ الفرنسيَ من مشروعيته، وتسرّبه المزعوم إلى الحقيقة الجزائرية. وبدلاً من دمج الاستعمار الذي يُتصور كولادة لعالمٍ جديد في التاريخ الجزائري، فإننا نصنع منه حادثاً تعيساً، كريهاً، كل معناه هو أنه عَطّل بصورة لا تُعذر، ذلك التطور الطبيعي المنسجم للمجتمع الجزائري، والوطن الجزائري".[4]

ومن الناس من يرى أن الأمة الجزائرية، خلال "الليل الاستعماري " لم تتوقف قط عن إثبات وجودها. ولما دخلت تحت وطأة القمع الاستعماري في نوع من "الحياة الشتوية"، انطوت على نفسها في دفاع صامت ضدّ هجمة المستعمِر الذي يريد انتزاع الشخصية الجزائرية. وهكذا فإنه "لا حرب الإبادة، ولا النهب، ولا القمع استطاعت القضاء على الشعب الجزائري. ولكن الضربات القاسية التي كيلت له حتّمت أن يطول عهدُ استعادة الصحة، حيث تبدو العاطفة الوطنية مكسوفة، لا تتظاهر إلا في معارضة صامتة"[5].

لكن يوم 1 نوفمبر 1954 يطلق إشارة الانبعاث الوطني. وتضع جبهةُ التحرير منذ بيانها الأول، من بين غاياتها "استعَادة الدولة الجزائرية، ذات السيادة الكاملة، الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"[6]. ولقد تحقّقت هذه الاستعادة قبل الاستقلال الوطني بزمن غير قصير، عندما أنشئت الحكومة الموقتة في 1958/9/19. لكن هذه، على ما رأينا، لم تؤكد في مذكرة[7] أرسلتها إلى مجموعة من السفارات، قِدَم الدولة الجزائرية، ولم تنس أن تُوضّح للحكومات الأخرى أن الأمر لا يتعلق بالاعتراف بحكومة جديدة، بقدَرِ ما يتعلق بتكريس انبعاث دولة جزائرية، ذات وجود سابق"[8] كان لها تنظيمها الخاص، وسبق لها أن عقدت مع دول كثيرة أخرى، منها فرنسا، معاهدات كثيرة،[9] وليس يوم 5 جويلية يوم الإعلان رسمياً عن استقلال الجزائر، إلا صورة لهذه الرغبة في الوصل بين الدولة الجزائرية الجديدة والدولة الجزائرية القديمة، السابقة للاستعمار.

وهكذا فإن هذا إسقاط الحاضر على الماضي، وجعل هذا الماضي"actualisation"، آنياً يبديان نفياً جذرياً للعالم الاستعماري، وتأكيداً على الهوية الوطنية. أما الرجوع إلى ماسنيسا، جوغورتا وعبد القادر، فهو الجواب عن دعوى الاستعمار بأن أجدادنا هم "الغاليون" بمقدار ما هو مطالبة بأمة جزائرية موجودة تاريخياً. وعندما نقوم بالنضال ضد المحتل، نبذل أقصى الجهد لإطّراح الطعم الثقافي الذي فرضه هذا الأخير. ويكشف نبش ماضي الأجداد الحقيقين عن عالم بقي مقبوراً يُستعادُ وجودُه دوماً من خلال حكايات الجدّة أو التمثيلات الساذجة[10] لهؤلاء الذين يدّعون أن في وسعهم شفاء الأمراض المستعصية، من باعة الحجب والتمائم، هؤلاء الوسطاء بين تثاقف المستَعمَرين، وبين أشواقهم الفطرية إلى العجيب المدهش. ثم إن الشخصيات التاريخية أو الأسطورية التي تبعث فيها الحياة من جديد، وتنعش من قبل هؤلاء الوسطاء، مختلفة عن تلك التي نتعلمها في المدرسة. فهي تساور الذاكرة الجمعية للمستعمَرين، وتؤلف التربةَ العضويةَ لتراثهم الثقافي، وهي تراثٌ يضرب التغايُرَ على العالم المفروض من قبل الاستعمار.

وعندما يقوم المستعمَرون بالقضاء على هذا النظام، فإنهم يُعزّزون هذا التغاير، وفي الوقت نفسه فإنهم يرفعون من شأن نقاط الالتقاء بينهم. وهكذا فإن "الانتعاش" الوطني هو في آن واحد رغبةٌ في التمايز تجاه المستعمِرين، ورغبة في التماهي بين المستعمَرين. غير أن هذا التماهي، في الإطار الجزائري، يشرب من نبعين أساسيين: هما الإسلام والعروبة، ويقوم على شعار العلماء الذي صاغه عبد الحميد بن باديس: "الإسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني".

وكذلك فإنه يُنظر إلى الغزو العربي لشمال أفريقيا كعامل تاريخي ساعد على إعطاء الشعب الجزائري شكله المكتمل. ولهذا السبب يشير الرجوع إلى الوطن الجزائري، إلى هذين العاملين المكّونين اللذين هما الإسلام واللغة العربية.[11] ويساهم هذان العاملان، على كونهما ينزلان بالمستعمِر إلى مرتبة الكافر أو العجمي[12]، في لحم الوحدة الوطنية، وفي مجابهة كل رغبة في التجزئة وضياع الشخصية: "وعلى الرغم من جهود التاريخ الرسمي الفرنسي من أجل أن نسقط على الماضي تضاداً مزعوماً، عربياً، بربرياً، بلا معنى، ولا أساس في الحاضر، فإن انصهار هذين الشعبين كان نتيجةً لانتصار معنوي، أدّى إلى تقّبل البربر، بصورة حرة، دين الإسلام ولغة العروبة[13]".

القسم الأول: الإسلام

ولئن كان هذا التأكيد يستدعي بعض الملاحظات، وخاصة فيما يتعلق بالمقاومة التي واجهت الغزو العربي، واعتناق الإسلام،[14] فإنه يظل صحيحاً مع ذلك أن الإسلام واللغة العربية، قد ساعدا على تكوين الهوية الوطنية الجزائرية، وأن العرب والبربر الجزائريين، خلال الغزو الاستعماري ولهيب معركة التحرر الوطني، قد استمدّوا من الإسلام خميرة مقاومتهم المشتركة. وأصلاً، فإن كلمة المسلم كانت تستعمل لدى الإدارة الاستعمارية لتدلّ، بلا تفريق، على كل الجزائريين الناخبين في الدائرة الثانية. أما الدين فيبدو عندئذ إحدى أهم العلاقات في الانقسام الثنائي الاجتماعي- السياسي. الذي يفصل المستعمِرين عن المستعمَرين. ثم إنه كذلك واحد من أهم عوامل التمازج والانصهار داخل مجموعة المستعمَرين. وأخيراً فإنه أحد العوامل المحركة للعمل السياسي في مرحلة الكفاح الوطني.

1 - الإسلام والسياسة

وأول ملاحظة تفرض نفسها عندما ندرس كتابات جبهة التحرير، هي ضآلة ما خُصّ به الإسلامَ من ملاحظات. ذلك أن الإيديولوجية الظاهرة التي تُستخلص من هذه الكتابات، هي

إيديولوجية وطنية متجهة بالدرجة الأولى إلى التحرّر الوطني والقضاء على النظام الاستعماري. أما الإسلام فلا يشار إليه إلا في إطار التأكيد على الهوية الوطنية الموصوفة بأنها عربية إسلامية. ويوضّح مثل هذا الإشراك توضيحا كلياً، تسييس الإسلام، ودمجُه بسيرورة المطالب الوطنية. وهكذا فإن الرجوع إلى الوطن الجزائري والإسلام الذي يقع في سياق "*خطاب القطيعة*" يعني أن جبهة التحرير، تواجه دوماً كلية الوجود الضخم للسيطرة الكولونيالية.

ويبدو الدين، من حيث هو عقائدية تفيد في التعبئة، أقرب إلى السياسة، منه إلى أن يكون لاهوتاً أو ميتافيزياء، إذ نراه يُشرَك في كتابات جبهة التحرير، وكذلك في مشاعر الجماهير، بإرادة الوقوف ضد "التسلّل" الاستعماري. أما الإيمان وممارسة العبادات، فيبدوان كنوع من حرص المستعمَرين على "اسلاميتهم" التي تشكل أحدَ أبعاد "جزائريتهم". فيوم الجمعة، يوم تجمّع المسلمين في الجامع، لا يختلف إلا بالشكل، عن أي اجتماع عام، ذي صفة سياسية. وعدا ذلك، وفي كثير من الأحيان فإن الأئمة، خلال خطبهم، كثيراً ما نقلوا بكلمات مغطّاة، رسائل سياسية إلى سامعيهم. ثم إن المساجد كثيراً ما استُخدمت كملاجئ للمناضلين الملاَحقين من قبل الشرطة أو عناصر الجيش الفرنسي[15]. وليس في ذلك من شيء غير طبيعي إذا نحنُ فكّرنا بأن الدين لم ينقطع قط عن القيام بهذا الدور الحامي، كملجأ في الساعات الصعبة، عندما كانت الهوية الوطنية خاضعة باستمرار لعدوانٍ أو عدوانات "الحضور" الكولونيالي. وأي شيء هو أقرب لطبيعة الأشياء، من أن يكون الدفاع عن الإسلام قد عبأ جهود الحركة الوطنية؟ وكان الفصل بين الدين والدولة، كمطلب، يتيح جعل الدين بعيداً عن تدخلات الإدارة الاستعمارية، ويصبح جزءاً من مناهج كل الأحزاب الوطنية قبل العام 1954.

وسنجد هذه النظرة إلى حماية الدين، في عمل جبهة التحرير، خلال النزاع المسلّح، وفي مواقف العلماء:

– وهكذا فقد أدين نهب الأوقاف (الحبوس) على يد الإدارة الاستعمارية ووضع بين الأهداف، ضرورةُ استرداد هذه الأوقاف: "وفي كل الأحوال، فإن إعادة أملاك الأوقاف التي نهبتها الإدارة الاستعمارية، قد أصبحت، بحكم قوة المحتل، واحدة من الغايات الأساسية للثورة الجزائرية التي متى حرّرت الأرض، جعلت الشعب حراً في اختيار مؤسساته"[16].

– وكذلك فقد أدينت كل صور العدوان[17] التي قامت بها الإدارة الاستعمارية ضد القضاء الإسلامي.

– والأكثر أهمية من ذلك كله، هو إدانة المرسوم الصادر يوم 4 فبراير، وقرار 17/9/ 1959 [18] حول زواج وطلاق الجزائريين الخاضعين للنظام المحلّي. وتهدف هذه النصوص إلى ملاءمة الوضع

الشخصي للمسلمين في الجزائر، مع النظام العام للتشريع الفرنسي، في هذا الموضوع، بغية تحقيق الاندماج ذات يوم[19].

– وكانت معارضةُ جبهة التحرير لهذه التدابير الأخيرة، معارضة قوية. "وهكذا فإن فرنسيين، هم علاوة على ذلك، مسيحيون، أو من اليهود، كما هي حال ميشيل دوبري، قد تجرؤوا، عمداً، على العدوان على القرآن، الذي لا يقبل بحكم جوهره التغيير، وفرضوا، بالسيف، على مسلمي الجزائر، تلك القوانين العلمانية التي لفرنسا، وذلك في أقدس قضية، ألا وهي "الوضع الشخصي" [20].

ويمكن أن تؤوّل قداسة الوضع الشخصي، من خلال منظور المقاومة للاحتلال الاستعماري، كآخر حصن نتحصن فيه ضد تسرب المستعمر، أو آخر ملجأ لحمي فيه سلامتنا المهدّدة بإفقادنا شخصيتنا، أو آخرٌ حدّ يفصل بين الذات والآخر. ولهذا كان احترام الوضع الشخصي واحداً من القواسم المشتركة العامة في مطالب مختلف التشكيلات السياسية قبل عام 1954. ولهذا أيضاً فإن جبهة التحرير تدخل في هذا الإطار متابعةً من سبَقَها كحارس يقظ. ولما كانت قد أقامت إدارة موازية حقيقية، ووسّعت مجال هذه الإدارة وجعلتها تشمل الأحوال الشخصية، فإنها قد حرصت على التطبيق الدقيق للشرع الإسلامي، في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية، ويذكر موريس بورمان **Maurice Boormans**،[21] بشكل مطوّل، ذلك النص الذي وزعته جبهة التحرير على لجانها القضائية، باعتباره مرجعاً لتسوية الخلافات في قضايا الزواج والطلاق. وليس في هذا النص إلا تكرار أمين لمختلف اجتهادات الشرع الإسلامي في هذه القضايا.

وفضلاً عن قيمة الإسلام كملجأ، وقيمته في التماهي، فإنه كذلك قيمة تدفع إلى المقاومة والنضال. فهو محرّك ضخم للوطنية المحاربة: فذكر الله، والاعتماد على الممارسات الدينية، يشدّان أزر المحارب، ويساعدان على تحمل أقسى ما يمكن أن يَمُرّ به الإنسان. ولنشر أول كل شيء إلى الموقف من الموت. فهذا لا يعود أمراً فردياً، بل هو أمر يُتَبَنّى جماعياً، وبحكم ذلك فإن مأسويته تتبدّد بمقدار ما يعد الإنسان بأمل مزدوج:

– فمن حيث هو مناضل، فإن الأمل هو الفوز بالاستقلال. أما الموت المحتمل في المعركة فهو الثمن الذي يجب دفعه لهذا الفوز.

– ومن حيث هو مؤمن، (ومن هو غير المؤمن عند ذكر الموت؟) فإن الوعد بالجنّة مضمون للمجاهدين، أي أولئك الذين يضحون بأنفسهم في سبيل الله، وتلك الآية الواردة في سورة "*آل عمران*"، (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون)، تستعاد عند دفن كل محارب، أو لدى إحياء ذكراه.

فالشهداء مكرّمون، وهم في آن واحد، شهود عند ربهم وأمام التاريخ على ما ضحّى به الشعب من أجل تحرره. والشهيد في الإسلام شفيع عند الله، لأقربائه، وعندما يتعلق الأمر بمعركة التحرير، فإنه يصبح شفيعاً للأمة، بمقدار ما يكون كل أفراد الأمة الذين يحملون السلاح أخوة في الشدة. ويبدّل بتقديس القديسين تقديس الشهداء، الذين تُحيا ذكراهم في المناسبات الرسمية. ويُقْسَم لهم (بأننا سائرون على الدرب)، وأن كلاً منا يلتزم التزاماً شخصياً، لا عدول عنه، بأنه سيتابع المسيرة، مما يجعلُ الجماعَة كياناً مضمون الاستمرار في عمله، بالوفاء أبداً لقضيته. وتساعد الحماسة الدينية على تشديد الصفة المقدّسة لهذا القسَم. ثم إنها تساعد أيضاً على تعزيز التضامن بين مختلف فئات الأمة المجندة من أجل نفس المعركة التحريرية. وكانت الأُخوّة التي تَشُدّ صفوفَ حركة التحرير الوطني، إنما تصدر عن الحماسة الوطنية، التي تُمثل هي نفسُها في الإسلام، كأحدَ وجوه الحماسة الدينية. فهل نحن أمام تقديس للسياسة، أو أمام تسييس للدين؟ لا ريب أن الأمرين وجدا معاً، في ساعة الالتزام الكامل، تبعاً لهذا الفرد أو ذاك، ولهذه المجموعة أو تلك.

ويمكن أن نلاحظ مثل هذا الالتباس (أي تقديس السياسة أو تسييس القداسة الدينية) إلى حدٍّ ما، في كل مكان في صفوف جيش التحرير، حيث كانت بعض الوحدات تظل تصوم رمضان[22] رغم الظروف القاسية التي تعيش فيها المقاومة. كما نلاحظ في السجون، حيث كان المساجين يتآخون في نفس الحماسة الوطنية، ويقفون معاً من أجل القيام بالصلوات اليومية. وقد أُخذ الشيوعي الفرنسي فرنان ايفتون المحكوم بالإعدام لأنه وضع قنبلة في الـ FGA، بهذا الجوّ– "تضامناً مع المحكومين بالإعدام الموجودين في زنزانته... وأخذ يصلّي معهم، ومشى إلى المشنقة وهو يهتف: الله أكبر[23].

وبالفعل فإن هذا الحرص على الإسلام كان أقرب إلى تسامي السياسة بالدين منه إلى تسامي الدين بالسياسة، كأن تسييس الدين يصبحُ أحد أهم أبعاد التعبير والعمل السياسي. وكانت الصلاة، والصيام، وتلاوة القرآن، أقرب إلى أن تكون وجوهاً لموقف سياسي منها إلى أن تكون مجرّدَ عناصر للممارسة الدينية[24]. فكأن المواطن حل محل المؤمن[25]. وفي رأينا أن عرض الأمور بهذه الصورة، هو أحسن تفسير، إن لم يكن لنصوص الإسلام الحرفية، فلروح الإسلام الفعلية والسنة المحمدية اللتين تحققان وحدة السياسة والدين[26]، وتضمنان الدينامية لهذه الوحدة بالإجماع والاجتهاد بالمعنى الواسع لهاتين الكلمتين[27].

وليس من قبيل المصادفة أن يكون الاجتهادَ والجهاد من أصل لغوي واحد، وأن يكون الجهاد واحداً من الكلمات التي يستخدمها الجزائريون للدلالة على نضالهم من أجل التحرر

وهكذا فإن الاعتماد على الدين يَخضعُ لضرورة العمل السياسي وحاجة العمل التحريري؛ وذلك باسم الالتزام بالإسلام؛ إسلام الكفاح، والتسامح، والتحرير، إسلام ازداد قوة بالاحتكاك مع الواقع الجزائري، والخصوصية الجزائرية. وتشير صحيفة جبهة التحرير بهذه المناسبة إلى "أن الشعب الجزائري هو في الوقت نفسه الأكثر وطنية وانفتاحاً من أي شعب آخر، وهو الأولى للإسلام والأكثر تقبلاً للقيم غير الإسلامية. ومن بين الشعوب الإسلامية، لعله الأحرص على العقيدة الإسلامية، والأكثر تشبعاً بروح الغرب المسلم" [33]. ولا ريب أن التحليل قد يفسّر لنا وضعاً ما، ولكنه ينهل عن كشف الالتباس الذي يمكن أن ينشأ عن مثل هذا الوضع الذي يمكنه أن يساعدَ على نموّ مختلف صور التطرّف. وهكذا فإن التعلق بالإسلام، قد يكون تعلقاً تقدمياً، محرّراً، أو يكون من النوع المناقض. فالتأرجح الدائم بين "الحداثة والتراث" بين ما هو تاريخي" وما هو مقدس" إن شئنا الكلام بلغة جاك بيرك[34]، هو بلا ريب واحد من الوجوه الهامة لهذا "التدفق الدائم" ولهذا التعطش إلى الأصالة الذي تعرفه الوطنية الجزائرية. وحقاً، فإن العقائدية الظاهرة التي تستخلص من كتابات جبهة التحرير، تعكس موقفاً عصرياً واضحاً. إذ أن العودة إلى الينابيع الأولى، والاعتماد على الإسلام، مصحوبان دوماً بنقد للماضوية وإرادة للإنفتاح على العالم الحديث. ولكن يجب أيضاً، أن نحسب حساب تنوّع المواقف الملاحظة في الممارسة اليومية، تبعاً لدرجة التقلبات التي يعانيها المجتمع الجزائري ويعيشها.

2 – الإسلام والمجتمع

والحق أن "الطعم" الذي فرضه "الوجود" الاستعماري على المجتمع الجزائري قد أحدث انقلاباً جدّياً في هذا الأخير الذي عانى، رغم المقاومة التي لم تنقطع[35] ما يمكن أن نسمّيه الاغتراب الثقافي، على مدى الأجيال المتابعة. ولقد فقد الكثيرَ من نفسه، على كونه لم يضع تماماً روحه. فلقد عاش انتزاع اليتامى من وسطهم، وجعلهم مجهولي الهوية: إذ اقتطع من أسمائهم ما يُخصّصها ودُلّ عليهم بالتعبير المهين SNP (عديم اللقب). وعاش نفي المستبعدين عن تاريخهم والتاريخ جملة، وعن وطنهم ولغتهم.

غير أن الصراع المسلّح الذي بدأ أول نوفمبر 1954، سيحدث الهزة الكبيرة التي ستطرح "الطعم" الاستعماري. وعندئذ كان على المجتمع الجزائري أن يحاول أن يُولَد لنفسه وللتاريخ، بإعادة اكتشاف نفسه، ولكن أيضاً بإعادة خلق نفسه، مع كل ما قد تشتمل عليه هذه العملية من حسن التصرف وسوئه، ومن العقل واللاعقل. وكبنّاء لا عدّة لديه، مجرد ومتحرّر من كل تراث يخضع لانحراف ماض وتاريخ ينبغي استعادتهما. ويمكن أن نسيطر على هذا الإغراء بإرادةٍ

ونظرة متجهتين فعلاً إلى المستقبل،ومفتوحتين لآفاق واسعة. ولكن يمكن أن تسوده أيضاً إرادة ماضوية، وانطواءاً على الذات، تصعب مقاومتهما بمقدار ما كان الغبن طويلاً، وكان الألم الصادر عنه شديداً.

ومن المناسب، مُتابعةً لعبد الله العروي[36] أن نشير إلى أن الماضوية أو "السلفية" أقل علاقة بالجماهير الريفية الحريصة على التراث، منها بفئة من "النخبة" المفكرة المنتجة للإيديولوجيات. وبحكم ذلك، فإن التراث، الذي هو انعكاس الثقافة والروح الشعبيتين، لا ينتهي بالضرورة إلى المنحدر المشؤوم للركود والانحطاط. كما أن "الحداثة" يمكن ألا تكون إلا تقليداً مصطنعاً، لا يُحقِّقُ التقدمَ بالضرورة.والقضية في الحقيقة هي أن ننشئ شروط التبطن الفعلي والدينامي للتقدّم، عن طريق السماح للجماهير بالوصول إلى المسؤولية الجماعية، أي أن تساهم بصورة نشيطة، بتحررها الذاتي.

ولقد ساهمت حركة التحرير الوطني بقوة، في إنشاء هذه الشروط، لا من خلال أفكار عصرية عبّرت عنها كتابات الجبهة[37]، بل كذلك، وبصورة خاصة من خلال الممارسات اليومية. والحق أن ما حدث من تطورات عنيفة، خلالَ أكثر من سبع سنوات من الحرب، داخل المجتمع الجزائري، قد فجرّت بالمعنى الحرفي كل الأطر التقليدية للأسرة، التي أُدخلت فجأةً إلى قلب العاصفة الوطنية، وتشكلت تشكلاً جديداً بحكم التجارب والعمل السياسي. وهذه القواعد التقليدية للأسرة الأبوية قد انقلبت انقلاباً عميقاً، عندما برزَ على المسرح السياسي عنصران كانا تقليدياً يخضعان للوصاية، وهما: الشباب، والمرأة.

ولما كانت حركة التحرير الوطني تتألف في أغلبيتها الكبرى من الشباب، فإنها قد ساهمت بإعطاء الشبيبة دوراً محركاً، يهزّ أركان سلطة القدماء، التي كان يتمتع بها ربّ الأسرة، وهو قديماً وحتى مدة قريبة، موضوع الخوف المقترن بالاحترام، والمالك الوحيد تقريباً للقدرة على المبادرة والتقرير. ولكن هذه تفلت منه، بعد الآن، لحساب الشباب، الذين كسبوا تحرّرهم عندما حملوا السلاح. وعدا ذلك فإن رمز هذا التغيّر يمكن أن يوجد، على مستوى التطور الذي طرأ على الحركة الوطنية، من خلال وضع سلطة مصالي الحاج موضع البحث. ويمكن القول، من هذه الناحية، أن النضال من أجل التحرير الوطني قد دَشن عهده بالقتل الرمزي للأب في شخص مصالي الحاج الذي كان ينظر إليه كالأب المؤسس للوطنية الجزائرية.

ولكن فئةَ الشعب الجزائري التي مسّتها تقلباتُ الحرب، هي، بلا ريب، فئة المرأة التي انتقلت بين عشية وضحاها من العالم المغلق، التي كانت سجينة فيه، إلى العالم الصاخب للعمل السياسي[38]. فلقد خَبَرت كالرجل تماماً، حياة رجل المقاومة، المزعجة[39] وتلك الحياة الأكثر

الوطني. وليس مصادفة أيضاً، أن تكون كلمةُ الجهاد التي تدلّ معانيها المختلفة، في آن واحد، على "الحرب المقدّسة" و "الجهد المتواصل"، كلمة مجرّدة، في كتابات جبهة التحرير، من كل أثر من آثار التعصب أو الحرب الدينية. وتعطينا مجلة المقاومة الجزائرية لها هذا المعنى: "تلاؤماً مع العالم المعاصر في منتصف هذا القرن العشرين. وفيما يتعلق بنا بشكل أخص، فإن هذه الكلمةَ تبرزُ الإرادة التي لا تتزعزع، وتركيز الجهد، وروح التضحية، حتى الشهادة، بغية القضاء الكامل على النظام الرجعي القائم. وليس فيها أي كره ديني أو عرقي، أو أي استبعاد لعقيدة أخرى، أو أي اقتداء أو امتثالية conformisme، فيما عدا الوحدة الضرورية لبلوغ النصر النهائي. إن الجهاد المفهوم على هذه الصورة هو روح الوطنية الحرة والمفتوحة"[28].

وعلى الأرجح فإن هذا التوضيح قُصد به "الاستهلاك الخارجي" رَدّاً على الاتهامات بالتعصب التي تكال لجبهة التحرير، بمقدار ما قُصد به الاستعمال الداخلي منعاً لكل انحراف قد يتحوّل إلى كراهية دينية أو عرقية، تترقب في كل لحظة شعباً خاضعاً للقمع الوحشي الأعمى. ومن الممكن ولا ريب، أن تُقدّم الحقيقةُ بعض التصحيحات لهذا المنطق المبسّط، وترينا أمثلة عَلى صور من السلوك المتعصّب، أو الاعتقادات الخرافية[29]. ولكن حركة التحرير الوطني، عرفت، بالجملة، كيف تنجو من خطر التعصب هذا، كما عرفت كيف تُخضع العنف للأغراض السياسية المتصلة بالتحرّر الوطني. ويدل على ذلك، هذا المقطع المستمد من مجلة Midi، صحيفة "حملة يسوع la campagne de Jesus":

"يجب أن نقوله بقوة، فبالرغم من الانفجارات المحلية للتعصب "البدائي" الذي يمكن أن يعزى إلى الجهل أو الحقد اللامعقول: "فإنه ليس هنالك من حرب مقدّسة في مأساة الجزائر اليوم". فالآباء البيض يعرفون ذلك جيداً، لأنهم يرون أن مدارسهم لا تُحرق. وهؤلاء الراهبات اللواتي إذ يصادفن جماعات الثوار والفلاحين في الطريق، يرين التحية تُقدّم لهن باليد، مع كلمة: "صباح الخير أيتها الأخت". فليس الإسلام هو الذي يحارب المسيحية، بل هو رجال يناضلون لكي يتقاسموا مع ما يعتبره المسيحيون، قبل كل الناس، أهم من الحياة نفسها: أي الحرية في أن يكونوا بشراً"[30].

وعدا ذلك فإن جبهة التحرير لم تنس أن تُوَجّه مرّات عديدة، نداءات مهدئة، إلى المسيحيين والإسرائيليين. بل إنها أعربت بوضوح عن موقفها، في ضرورة التعايش المنسجم بين مختلف الطوائف الدينية التي تعيش في الجزائر[31]. وكان البيان السياسي لمؤتمر الصومام قد عني بإيضاح موقفه، هو أيضاً، من هذه الناحية، فقال: "إن الخط الفاصل للثورة لا يَمرّ بين الطوائف الدينية التي تسكن الجزائر، ولكنه يَمُرّ من جهة أولى، بين أنصار الحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية، ومن جهة ثانية، بين المستعمِرين ودعاماتهم، مهما يكن دينهم أو وضعهم الاجتماعي"[32].

قسوة، التي هي الحياة السرّية. ولقد قاسمت الرجل الجزائري – الذي أصبح رفيق النضال، فقط، وليس الوصي – مصيره المأسوي أو المجيد. وأوضحت بهذه الصورة،مشاركتها الفعالة في مشروع التحرير الجمعي، وكان لها نصيبها من العذاب، والألم والتضحيات. وتُغني أسماءُ حسيبة بن بوعلي ومريم بوعتورة، وكثيرات أخريات، ممن متن وسلاحهن في أيديهن، قائمة الشهداء في الثورة الجزائرية. وكذلك فإن اسم جميلة بو حيرد، وجميلة بو عزة وآلاف الأخريات، أقل شهرة[40] ولكنهن على نفس المستوى من الشجاعة، إن لم يكن أكثر، ليكشف أهمية المساهمة التي قدمتها المرأة الجزائرية في معركة التحرير الوطني.

وتوضح كتابات جبهة التحرير جوانب هذه المساهمة[41]، وتمنح أهمية كبيرة لدور المرأة الجزائرية في المعركة الوطنية. وهي تتحدث عنها على الطريق البطولية، ممتدحة شجاعتها ووطنيتها. وكان البيان السياسي لمؤتمر الصومام يضرب على هذا الوتر عندما يشير إلى أن "المثل الجديد للمرأة الصبية، في القبيلة، التي كانت ترفض عرضاً للزواج، لأنه لا يصدر عن رجل في المقاومة، يكشف بشكل رائع، تلك المعنويات الرفيعة التي تحرك الجزائريات[42]". وتتابع فتقول: "إن من الممكن إذن أن ننظم في هذا المجال، بطرق أصيلة منسجمة مع أعراف البلد، أداة كفاح مضاعفة وناجحة[43]".

ويعتبر تحرّر المرأة المنظور إليه كأداة كفاح في معركة التحرير الوطني كمشروع داخلي للمجتمع الجزائري. وهو مشروع يستبعد كل تقليد خارجي المنشأ، أو مستورد[44]. ولهذا فإن "المجاهد" الصادرة باللغة العربية لا تذهل عن الإشارة إلى أن تحرير المرأة الذي تحقق بمساهمتها في المعركة ضد السيطرة الاستعمارية، يتميّز بسمات ثورية إلى أعلى درجة، وليس له أية علاقة "بالتحرر المستورد الذي يتخذ صورة التقليد الأعمى والتميع في الشخصية الأجنبية"[45].

ثم إن هذا المشروع الداخلي معادٍ بقوة لكلّ تدخّلٍ من جانب الإدارة الاستعمارية، التي لا تخلو مبادراتها في هذا المجال من أفكارٍ خلفية سياسية. والمثل الأكثر بروزاً على هذا "السخاء" الاستعماري، هو بلا شك عملية إحراق "الحجب" التي ترتديها النساء المتحجبات، في ساحة الجزائر التي تمّت في جو صاخب من الدعاية من قبل الأجانب المحمّسين في مدينة الجزائر الذين قاموا بحركة 1958/5/13[46]. ولم تنس جبهة التحرير في هذه المناسبة، أن تدين حملة التضليل التي كانت تهدف إلى عرض "تحرر المرأة المسلمة" على يد جنودِ حَملة الإعادة إلى "السلم"[47]. وقد كشفت إخفاق هذه الحملة عندما وصفت ردّ الفعل العدائي الذي ظهر من جانب النساء الجزائريات: "فمنذ 19 جوان، أخذ الناس يرون عدداً أكبر فأكبر في الجزائر، وفي غيرها من

المدن، من النساء المحجبات، كما لم يروا ذلك في أي وقت آخر. وكذلك عادت طالبات لم يضعن الحجاب على وجوههن قط، فحملنه كتعبير هادئ عن وطنيتهن"[48].

وفعلاً، فإن الحجاب يصبح أداة سياسية. ويحلّل فانون بصورة مطوّلة ما للحجاب من معنى سياسي في الإطار الاستعماري: "فحجاب رفع، ثم أعيد وضعه، وحجابٌ استخدم كأداة، وحُوِّل إلى أسلوب في التنكر، ووسيلة للنضال. إن سمة "الحرام" التي اتخذها الحجاب في الموقف الكولونيالي يختفي تقريباً اختفاءاً مطلقاً، خلال معركة التحرير"[49]. والحقيقة أن الحجاب لم يعد يعني، في العمل النضالي،ازدراء المرأة، بل أصبح فناً من فنون التنكر يسمح للشابة الإرهابية أن تخفي سلاحاً أو قنبلة وراءه، كما يسمح للمناضل الملاحَق بأن يختفي عن أنظار الشرطة.

وبحق ما يلح فانون[50] على السمة الثورية للقرار الذي اتخذته الجبهة بقبول، ثم بتشجيع "دخول النساء، ثم الفتيات، في معركة التحرير الوطني[51]. ولم يُتخذ هذا القرار دون تردد، وذلك لأنه كان يقتضي تغييراً عميقاً في علاقات الرجل والمرأة، كما يقتضي انقلاباً جذرياً في دور المرأة ووضعها داخل الأسرة، وتحوّلات نفسية وسياسية للمجتمع بشكل عام: "فالمرأة – من – أجل – الزواج، تختفي تدريجياً،وتخلي المكان للمرأة – من – أجل – العمل. وكذلك الفتاة، فإنها تفسح المجال للمناضلة، والمرأة اللا متميزة كجنس، أو المرأة الأخت[52]". ثم إن جيرمين تيون تقدم شهادتها، وتقول: "إني أعرف شخصياً أسراً عديدة مسلمة، متقشفة وتقليدية، انتقلت فيها بنت البيت مباشرة من الحجاب، إلى الجينز الأزرق، ومن الحريم إلى المقاومة، على حين أن الأب المعمّر يتقلب بين الحزن والزهو الوطني"[53]. وتضيف قائلة بتفاؤل متسرِّع بعض الشيء: "من يستطيع أن يتخيّل العملية المعاكسة: أي البطلة ذات البنطال، التي تقبل العودة إلى اللحاف الأبيض للجزائر، أو الحايك الأسود القسنطيني، والتي توافق على إبراز شخصيتها بعد الآن في مجرّد صنع الحلويات؟[54]"

والحق أن هذا التغيّر في المنظور، وهذه "الحداثة" (لعدم وجود أية كلمة أخرى) اللذين أنشأهما العمل المسلّح والالتزام السياسي، هما حقيقة مباشرة يكون من العبث نفيها، كما أنهما بالنسبة للمستقبل "إمكانية"، من المبالغة أن نعتبرها مضمونة نهائياً[55]. فالمرأة (إذا اكتفينا بهذا المثل) قد أصبحت بحكم مشاركتها الفعالة في النضال الوطني المسلّح، تلك الأخت، أي رفيق الطريق من دون أن تعدل تماماً عن أن تكون أماً، أي حافظة تراث وارث الأجداد. ولا ريب أن ضرورات العمل العنيف، قد هزت عطالتها التقليدية. فالأخت التي تحمل السلاح أكثر حضوراً من الأم. ولكن كلمة الأخت نفسها، تنبئ بدرجة كافية عن التباس الموقف الذي لا يستبعد وضع الوصاية الحامية. والأمر المميّز فعلاً،

هو أن القيـادات العليـا لجبهة التحريـر لم تحتو في داخلـهـا على أيـة امرأة. وكان برنامج طرابلس لا ينسى، بلا ريب، أن يضع في منهاجه، مبدأ تحريـر المرأة، عندما أكد: "أن الحزب لا يمكن أن يتقدم من غير أن يقوم بنضـال مستمر ضد المسبقـات الاجتماعيـة و المعتقـدات المتخلفة: وفي هذا المجـال، لا يمكن للحزب الاقتصار على مجرد التأكيـدات، بل يجب أن يجعل الـتطور المنطـوي في طبيـعة الأشيـاء، تطوراً غير عكـوس، بإعطـاء النسـاء مسؤوليـات في داخله[56]". ويعـادل هذا التأكيـد أيضـاً، اعترافاً بمحـاولة لم تـكتمل. ونحن مدينـون إلى فرع فرنسا لجبهة التحريـر بهذا الاعتراف الأكثر صراحـة: "فعلى الرغم من أن السنـوات الأولى للثـورة قد قلبت وضع المرأة، وفتحت لها مجـالات جديـدة عديـدة، فإن أمامنا طريقـاً طويـلة يجب أن نختـارها. وعلى الرغـم من أن المنـاضلين مقتنعون بأن المرأة لا ينبغي لها ولا يمكن أن تعود إلى شروط حياتها السابقة، فإن المناقشات ما تزال قائمة كلّما كان علينا أن نحدّد الأشكال التي سيتشخص فيها الوضع الجديد للمرأة ودورها في مجتمع الغد[57]". وهذه الملاحظة تزداد صحة بقدر ما تتابع المناقشات، حتى بعد الاستقلال[58] وتتجه بشكل خاص، إلى و ضع المرأة و قانون الأسرة.

إن هذه الجدلية القائمة بين التراث والمعاصرة، بين الأصالة والتحرر، وبين العودة إلى الأصول، والتقدم إلى الأمام، ستعود أيضاً فتُطرَح بالنسبة لقضية العروبة، هذا البعد الآخر للهوية الوطنية.

القسم الثاني : العروبة

حَدّد هذا المفهوم بمعناه الضيق الذي يشير إلى المطالبة باللغة العربية والثقافة العربية. ونحتفظ بتحليل العروبة التي تعني الإيديولوجية والإستراتيجية المتصلتين بالوحدة العربية على مستوى العلاقات الدولية، لتفصيلات أخرى، نقوم بها فيما بعد.

والعروبة هنا تعني، في آن واحد، القدرة على أن يكون الإنسان عربياً، والمطالبة بهذه الصفة. وبحكم ذلك فإن الكلمة تدل على الميل العاطفي لهوية تؤكد نفسها، وتتعرف ذاتها فيما نسميه بالـ "arabite".

غير أننا في الجزائـر، نجد التماهي identification عن طريق اللغة والثقافة العربية أشد تعقيداً من التماهي عن طريق الإسلام، ذلك أن الاستعمار في الجزائر كان أكثر احتراماً للدين منه للغة البلاد التي غنمها وبدأ يقوم بعملية انتزاع حقيقي لثقافة المجتمع الذي هيمن عليه.

1 – انتزاع الثقافة

والحق أن تَدَخّل الإدارة الاستعمارية في القضايا الدينية لم تكن– على الرغم من صفتها العدوانية الواضحة – تقاس مطلقاً بالهجوم الذي شُنّ على اللغة العربية، أو بالدور المتاح للغة الفرنسية، في المدرسة والإدارة ووسائل الإعلام.

ذلك أن السياسة المدرسية التي استخدمت في الجزائر من قبل السلطة الاستعمارية، قد وضعت تعليم اللغة العربية في مستوى تافه، وقصرته على مجرّد حاجة الإدارة، وتنشئة مترجمين، وقائمين بأمور العبادة والقضاء الإسلامي[59]. وكانت نسبة دخول الأطفال الجزائريين المسلمين، حتى يوم تطبيق القوانين المدرسية عام 1882 تجاوز الرقم 1%، ولم يغير التقدم الذي تحقق فيما بعد[60] شيئاً جوهرياً في هذا الوضع. إذ أن هذه النسبة عام 1954 لم تتجاوز حدود 18 %، على حين أنها كانت كاملة بالنسبة للأطفال ذوي الأصل الأوروبي. وقد تأثرت هذه السياسة إلى حدٍّ كبير بالضغوط التي كانت تمارسها الاتجاهات المتطرفة للاستعمار في الجزائر؛ وهي ميول اعتبرت دوماً أن توسيع "التعليم الإلزامي" يوشك في الوقت المناسب، أن يضع موضع الشك ما يقال عن تفوق المستعمرين[61]. وكان هذا التفوق يؤكد وجوده في مناهج التعليم، بالوضع المهيمن للغة الفرنسية[62] وبتمجيد الثقافة والحضارة الفرنسيتين، وبالمقابل، بالدور الصغير المعطى للغة العربية[63]، وبضآلة الحصة المخصّصة للتاريخ والثقافة، المحليين. وأمام مثل هذه السياسة في الفَرْنسة عن طريق التعليم، أظهر الشعب المسلم، في البداية، على الأقل، بعض الحذر، بل مضى حتى إلى حدّ الرفض المعلن بدرجة أو بأخرى[64]. وقد اتسعت المقاومة الدفاعية في مجال تعليم اللغة العربية في الزوايا. ولكن ذلك لم يكن إلا معركة في المؤخرة، أمام الاتساع الغازي للغة الفرنسية، ولا سيّما في المحيط المدني. بحيث أن صورة الفلاح المحروم من أرضه تقابلها صورة ابن المدينة الذي كثيراً ما يكون فلاحاً "فقد فلاحته"[65]، وأضاف إلى ذلك فقدان لغته، وأصبح، بحكم التماس والصلات مع المحيط الكولونيالي، إنساناً مختلط اللغة، انضافت لعربيته العادية، والبربرية، كلماتٌ وتعابير مستمدّة من اللغة الفرنسية واندمجت بالكلام العامي الشفهي[66]. ومن هذه الناحية، فإن ابن المدينة الجزائري يظهر عند مقارنته بجيرانه المراكشيين أو التونسيين، أكثرهم فرنسة، وأعظمهم مثاقفة، غير أن هذه المثاقفة فُرضت، على أساس من انتزاع عميق للثقافة الأصلية.

ولنضف إلى هذا الوضع الشديد التعقيد، أن استعمال اللغة العربية يطرح مشكلة ثنائية (العربية الفصحى – والعربية العامية)، بالإضافة إلى أن العربية العامية تتواجد على مستوى الجماهير مع البربرية المألوفة الاستعمال، ولا سيما في منطقة القبائل وموزاب. وبحكم ذلك، فإن

الفرنسية، لغة السيد، تفرض نفسها كوسيلة للارتقاء في المجتمع، كضرورة نفعية، أو "كلغة المعيشة والخبز". أما العربية الفصحى، المحصورة في الدائرة الضيقة لأقلية من المتعلمين مِمّن نشئوا في مدارس الجزائر، أو في جامعة الزيتونة في تونس، أو الأزهر في القاهرة، فقد وُقِف استخدامها على تفسير القرآن، والأدب. ثم إنها تستخدم كحاملة لعلم المطالبة بالهوية الوطنية. بيد أن لغة الشعب تظل هي العربية العامية[67] والبربرية، وعندما يأتي دور التعريب يكون عليه أن يحسب حساب هذه الحقيقة.

2 – التعريب

إن سيرورة الاندماج الوطني التي بدأت بحركة التحرير، تُكلِّف اللغة العربية بدور (والدور هنا بالمعنى الخاص لهذه الكلمة) دور الناطق باسم الأمة في حوارها المتناقض القائم مع الاستعمار.

ويمكننا حقاً أن نلاحظ أن الاختيار "الأرستقراطي للعربية الفصحى" للكلام باسم الأمة، تحيل الشعب، الأمي في أكثريته، إلى مجرّد منفذ أخرس، ويعبِّر بهذا نفسه عن الميل الأوتوقراطي لدى الطبقة القائدة. ولكن من المناسب أيضاً ألا نهمل ما لدى الجماهير غير المتعلمة من احترام كبير للغة الفصحى، التي هي لغة القرآن؛ هذه اللغة التي هي في آن واحد، بعيدة عن متناوله، ومعتبرة مع ذلك، كجزء لا يتجزأ من هويته، وصورة للتعبير عن مطالبه الوطنية.

ومن دون أن نقف على تحليل الفضائل الساحرة التي يمكن أن تقدّمها اللغة العربية[68] للوطنية المناضلة، فإننا نكتفي بالتأكيد على الأهمية التي اتخذتها خلال معركة التحرير الوطني. إذ لقد تم تعليم شفهي للجماهير يتصل بالموضوعات السياسية؛ كالاستقلال، والاستعمار، والثورة، والنظام،... من خلال الاجتماعات في الخلايا، ومداخلات المفوضين السياسيين، خلال دروس محو الأمية التي نُظِّمت لحساب رجال المقاومة وخصوصاً في السجون.

ولقد تحوّلت هذه الأخيرة إلى مراكز حقيقية لتعليم اللغة العربية. وهكذا فإن عدداً كبيراً من مناضلي القبائل، ممن كانوا لا يتكلمون إلا الفرنسية أو البربرية، استطاعوا أن يكتسبوا مبادئ اللغة العربية، والوصول فيها إلى مستوى كاف للتفاهم بها مع الآخرين. وقد ساهمت هذه الحادثة، إلى حدٍّ كبير، في إسقاط الحواجز العرقية، ووضع حد للعصبيات المحليّة. والمحلّ التضامن الطبيعي بين الفئات العرقية، لحساب التضامن الوطني المتحد. وهكذا فقد ضعفت العصبيات المحلية، بالتدريج، لتفسح المجال للتعلق بالوطن، ولنوع من التنافس في المساهمة بتحرير البلاد. وقد عبّر تلاقي هذه القوى عن نفسه بتبني لغة مشتركة، وتكاثر أسباب

الاتصال. إن "الأنا" الجمعية قد أصبحت أنا التآخي واتضح أن اللغة ذات قيمة خلاقة حقاً. وذلك أن الكلام والعمل قد اتحدا في الممارسة الجمعية.

وهكذا فإن الأمة التي حملت السلاح، ودخلت مدرسة العربية و"العروبة" رأت أن آفاقها تتسع بالتدريج من الخليج إلى المحيط[69]، وانتقلت أصداؤها من إذاعة "صوت العرب" التي كانت أكثرية الجزائريين تستمع إليها بخشوع ديني، طوال حرب التحرير.

وكان الأمر كذلك بالنسبة للإذاعة السّرية لـِ "صوت الجزائر" الذي كان يحقق يومياً، تآخي كل الجزائريين حول هذا الصوت البعيد، المهموس به، والمدرَك بحرارة ضخمة إذ يقول: "رشاش... مدافع... جيش التحرير...". وكان هذا يكفي لإعادة إنشاء متاهة الملحمة، المتجدّدة يومياً في النضال المسلّح، ونقل الرسالة السرِّية لجيش الأشباح، لكل إنسان، تلك الرسالة التي يُغَذّيها دوماً تآزر الواقع والخيال[70]، أما الجمل العربية التي يُردّد حروفها المذياع بقوة، فقد كانت تُحَسّ أكثر مما تفهم. لقد كانت بالنسبة للجميع صوت الوطن في معركته المحرّرة. وأكثر من ذلك أنها كانت تعبير الأمة التي تعود إلى الظهور، عن نفسها. وكانت اللغة، رمز وحدة كل المستعمَرين، إشارة فاصلة أيضاً، بالنسبة إلى المستعمِر[71].

وعندما نشطت اللغة العربية أقامت حاجزاً بين المستعمَرين والسلطة الاستعمارية. ونراها ترغم هذه على الاعتماد على خدمات المترجم لكي تنفذ إلى هذا العالم الذي ينغلق عليها أكثر فأكثر[72]. وهكذا فإن العروبة تسمح بأن تقابل انسجام الاستعمار الأجنبي بوحدة من نفس النوع، كما أنها تقابل محاولات الدمج التي تقوم بها السلطة المحتلة، بإعلان كبير عن "التغاير" وتقدّم للصفةَ البدائية لردود الفعل المحسوسة، أكثر مما هي معبِّر عنها، بتبرير منطق أساسي[73].

ولقد اكتسب الرجوع إلى العروبة والإسلام، عندما دخلا في سياق حركة التحرير الوطني، معنى سياسياً بالدرجة الأولى. فاللغة العربية، من حيث هي قيمةٌ تماه بدت كسلاح في المعركة، أكثر مما بدت أداة خلق إبداعي. ولقد استمدَّ مفدي زكريا، مثلاً، قصائده من وحي النضال المسلّح للشعب الجزائري[74]. ثم إن هذا النضال قد أوحى بأغان وحكايا شعبية بالعربية الدارجة، وباللغة البربرية.

ولكن الجزائرية عبرت عن نفسها بالفرنسية أيضاً، وكما أنه يجب ألا ننسى أن بيان أول نوفمبر 1954، وكذلك بيان مؤتمر الصومام قد صيغا أولاً باللغة الفرنسية، فإنه يجب ألا ننفي الصفة الوطنية لأدبٍ نضالي عُبِّر عنه بلغة المستعمِر. ولا ريب أن الأعمال التي تهز أوتار القلوب، مثل أعمال كاتب ياسين، مثلاً، إنما تستمد مادتها من حساسية الشخصية الجزائرية، ومن أعمق أعماقها.

وهنا أيضاً، تستحق خصوصيةُ الجزائر أن تُذكر: فتنوع لغاتها لا تحول دون وحدة كلامها (أو لغتها). وما اختيار العربية إلا رمز لهذه الوحدة. فاللغة العربية التي أهملت من قبل استعمار

طويل، مانع لغيره، تشرك منذ الآن مصيرها بالمشروع الجمعي للإنعاش الوطني. ولما كانت قد ربطت مصيرها بمشروع التحرر الوطني، فإنها قد فقدت هذا السلطان الذي يعطيها في بعض البلاد العربية، الأقل تأثراً بالمثاقفة، قيمة الحرز والتميمة[75].

ويُطلّ هذا الوضع على منظورات متفائلة، بشكل معقول، بمقدار ما نرى أن اللغة العربية، الخاضعة للمطلب السياسي، لم تعد معتبرة كفاية في ذاتها، بل تجد نفسها وثيقة الصلة بمشروع التحرير: "ففي الجزائر، نجد أن الثقافة العربية الإسلامية أمكن إنقاذها، فيما هو الشيء الأهمّ فيها، رغم الاضطهاد الاستعماري وعقبات الأمية،ومفاسد الفكر الظلامي. وهناك عدوانات سياسة الدمج والتمثيل، التي تقتضي كذلك، عملاً فكرياً دائباً، وتجديداً روحياً يُدخل، في حسابه، إلى حدّ كبير، مكتسبات العصر الحديث الأساسية في جميع المجالات.

لكن بعث الثقافة الجزائرية لن يكون لا عميقاً، ولا خصباً، إذا كان عليه أن يخضع لمهمة الملاءمة والمجابهة العقليتين. وسيكون قدرها الحقيقي متعلقاً بنهاية البنى الاستعمارية والاقطاعية، واجتثاثها الكامل في الجزائر؛ أي أنه يقوم على التحرير الكامل للشعب الجزائري من النير الأجنبي ومن قيود الاستعباد"[76].

ويوضح هذا الكلام الطويل، بدرجة مناسبة، تلك المهمة التحريرية الملقاة على عاتق الثقافة العربية الإسلامية، ويسمح بالتفاؤل، بالإمكانيات المقبلة للصعود التربوي إلى "هذه الثقافة الوطنية والعلمية" التي تطالبُ بها كتاباتُ جبهة التحرير.

ولكن هذه الإمكانية لن تتحقق إلا إذا كان جهد التعريب موازياً لإعادة الاعتبار إلى الثقافة الشعبية واللغة البربرية، وإلا إذا كان المشروع الثوري يتابعُ في الممارسة اليومية، بعد الاستقلال، غايته النهائية، أي التحرّر الحقيقي للقوى الحية في الأمة. ذلك أنه، على ما يلاحظ فانون أيضاً، لا مجال لأن تَرُدّ معركةُ التحرير للثقافة الوطنية قيمتها وسماتها القديمة، فهذه المعركة التي تهدف إلى إعادة توزيع أساسية للعلاقات بين الناس، لا يمكنها أن تترك الصور الثقافية لهذا الشعب ومحتواها، دون أي تعديل. فبعد المعركة، لم يكن هناك زوال الاستعمار وحده، بل يجب أن يختفي المستعمَر أيضاً". والواقع أن الممارسة الثورية هي الظاهرة الثقافية الأكثر أساسية. إنها هي التي تهب المشروع الثوري معناه الحقيقي وتسبغ عليه كامل مشروعيته، القائمة على التحرير والتحرر الوطنيين في كل المجالات، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، أم ثقافية. وليس التعريب إلا حلقة من السلسلة الطويلة لمشروع العمل التحريري الوطني. إن صفة الكلية هذه، هي التي تؤسس شرعية المشروع الثوري.

الهوامش

1 - إن هذا هو العنوان الذي اختاره محمد ساحلي لكتابه:
Decoloniser l'histoire, Paris , Maspero 1965- ص:151

2 - وهذا المنهاج يقابل بالجملة، تلك المواد والمواضيع المعالجة في الكتاب الذي ألفه العروسي حليفة: كُتيِّب المناضل الجزائري Manuel du militant algérien Lausanne, La Cite, 1962, p.301

3 - وحول الفرق بين "الذاكرة التاريخية" والذاكرة الجمعية، أنظر كتاب موريس هالفاكس: الذاكرة الجمعية. باريس، PUF,1968,204p.

4 - إزالة الاستعمار والاستغلال: المجاهد- العدد 22؛ 1958/4/16

5 - انطلاق الثورة الجزائرية – المجاهد- العدد 27: 1958/7/22

6 - المجاهد، العدد 4

7 - انظر ما سبق

8 - إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية- مصدر مذكور سابقاً- ص: 20

9 - أنظر حول هذه النقطة:

- المجاهد العدد 32 1958/11/20, L'Etat algérien daus la vie internationale avant 1930

10 - التي تمجد، بشكل خاص، معركة "سيدنا علي" ضد "الغول". وأنظر إلى نموذج من هذا التمثيل في كتاب جاك بيرك عن "العرب" باريس، منشورات Robert Delpire، 1959، ص: 91.

11 - انظر: خاصة: الانبعاث الوطني والثورة الديمقراطية، المجاهد، العدد 17 1958/2/1

12 - والعجمي هو كل أجنبي لا يتكلم العربية.

13 - أصول الثورة الجزائرية، المجاهد، العدد 25، 1958/6/13

14 - ولا ينفي المؤرخ، العالم مبارك الميلي. هذا كله، في كتابه: تاريخ الجزائر في القديم والحديث. قسنطينة. المطبعة الجزائرية الإسلامية ص: 347

15 - ولنلاحظ أن بعض الكنائس قامت أحياناً بنفس الدور، ولا سيما في فرنسا.

16 -نهب الأوقاف (الحبوس) على يد الاستعمار الفرنسي، المجاهد، العدد 57:15/ 12 / 1959

17 - " ما يعانيه القضاء الإسلامي في الجزائر تحت السيطرة الفرنسية. مقال منشور في جريدة المجاهد (باللغة العربية، العدد 46، تاريخ 13 جويلية 1959 ص:5

18 - أنظر تحليل هذه النصوص لـ Boormans Maurice : الوضع الشخصي والأسرة في المغرب من عام 1940 حتى أيامنا هذه. كتاب ذكر سابقاً.

19 - ولنذكر بأن هذه الإصلاحات المزعومة جاءت في إطار الدعوة إلى الاندماج التي ظهرت على ضوء حركة 13 مايو 1958. وفي استطالة الجهود المبذولة في هذا الشأن من قبل الآنسة "سيد كارا" بشكل خاص.

20 - الاستعمار والإسلام في الجزائر، المجاهد، العدد 45، 1969/7/6

21 - انظر بورمان موريس: الوضع الشخصي. م.م. ص: 499-501

22 - إن هذا لا ينفي واقع أن جنود جيش التحرير، كانوا من الوجهة الرسمية، قد رخص لهم بعدم صيام رمضان، وأن وحدات كثيرة، كانت تعمل بهذا الترخيص.

23 – انظر Tillon Germaine, Les ennemis complementaires, Paris Ed. Deminuit, p. 179-1960
الأعداء المتكاملون

24 – وكان هذا الموقف يظهر بشكل خاص بمنع شرب الكحول، و الاحتفال بالأعياد الدينية، في جو من التقشف والخشوع. ولم تعد الأضاحي تضحى في العيد الكبير، ولا تصنع الحلوى بمناسبة العيد الصغير أو المولد. ولم يعد أحد يحتفل بزواجه بالرقص والفرح، والزغاريد الحادة لم تعد يزغرد بها إلا لزيادة حماسة المحاربين. فالجزائر منذ الآن، هي للمعركة، وكل المنازل تقريباً هي في حالة الحزن. وإيضاحاً لتسييس منع الخمور أو التدخين، يكفي أن نستشهد بالبيان الصادر يوم 1955/6/15، والذي نقرأ — فيه ما يلي: إن جبهة التحرير تدعو الشعب الجزائري إلى الانقطاع عن التدخين. وعدم ارتياد المشارب التي تقدّم الكحول. ولن يكون هذا التدبير مجرّد تعبير عن الإيمان بتحرير الوطن من نير الاستعمار، ولكنه يسمح لنا أيضاً بكيل لكمة قوية للاقتصاد الإمبريالي". أنظر النص في "الضمائر المغربية" —العدد 6 – ص: 22

25 – على ما يلاحظ آندري ميكيل تقريباً في كل مكان في العالم الإسلامي أنظر الإسلام وحضارته Miquel Andre : L'Islam et sa civilisation Paris - A. Colin,1968, p.398

26 – وهذا ما يعبر عنه حسن حنفي عندما يدعو إلى تحويل اللاهوت إلى أنتروبولوجيا، وذلك لدى مداخلته في الندوة بين العربية في لوفان: Louvain Theologie ou anthropologie." In Renaissance du monde arabe Gembloux (Belgique) , Ed. Duclot,1972, p. 233-264

27 – حول مفهوم كلمة اجماع وكلمة اجتهاد، انظر: لويس غارديه Gardet "الإسلام، مذهب، ومجتمع" باريس دار نشر ديكليه دو بروور – 1967 ص:496: انظر أيضاً تركي عبد الجيد: "مفهوم الإجماع وأهميته في الفكر العربي المعاصر، ايلا العدد 110– الفصل الثاني 1965 ص:167–182– انظر "برنان بلدي ماري" في: "الإجماع معيار الشرعية القانونية" في - Normes et valeurs dans L'Islam contemporain أي ضوابط في الإسلام المعاصر– باريس– بايو– 1966 ص: 68–79

28 – ما هو الجهاد؟ في المقاومة الجزائرية العدد 9، 1956/10/1– أعيد نشر هذا التعريف في افتتاحية العدد الأول من المجاهد.

29 – وهكذا فإن المجاهدين هم موضوع أساطير تمثلهم كما لو أنهم لا يمكن أن يغلبوا بالرصاص الذي يقفز من فوقهم متجاوزاً جسدهم أو أنهم يُخفون عن أنظار الجنود المعادين (أو أيضاً أنهم قادرون على التحول إلى خراف لكي يمكن أن يهربوا من الأعداء).

30 – Le Bulletin – "النشرة" – العدد 9–10– جويلية – أوت، 1956– ص: 8

31 – انظر خاصة الرسالة الموجهة إلى البابا Pie XII من قبل جبهة التحرير في المقاومة الجزائرية 20–31 مايس 1957 وكذلك "النداء إلى إسرائيلي الجزائر" – في المجاهد – العدد3 انظر أيضاً: "جبهة التحرير والكنيسة الكاثوليكية " في كتاب أندريه نوزير: "الجزائر" المسيحيون في الحرب– مصدر مذكور، ص: 229–245

32 – انظر المجاهد: العدد 4

33 –" ثورة ديمقراطية" افتتاحية في المجاهد، العدد 15،12 نوفمبر 1957

34 – أن معنى العنوان الذي يعطيه جاك بيرك لكتابه: المغرب بين حربين. وهو كتاب ذكرناه سابقاً، يعني تمزق المغرب بين اتجاهين هما التراث والحداثة.

35 – انظر سعدية والأخضر: L'Alienation colonialiste et la resistance de la famille algérienne لوزان – لاسيتي– 1961– ص:197

36 – الذي يحلل حالة المغرب في كتابه: " أزمة رجال الفكر العرب.
raditionalisme ou historicisme? Paris, Maspero 1977, P. 46-58
37 – أنظر بشكل خاص: تطور المجتمع الإسلامي والتجربة الجزائرية، في المجاهد، العدد 1959/1/15/35
38 – ومن هذه الناحية، فإن فيلم" ريح الأوراس" لصاحبه الأخضر حامينا الذي يصف المسيرة الطويلة لهذه الأم التي مضت تبحث عن ولدها الذي اعتقلته السلطة الفرنسية، يضع موضع البداهة ذلك الجانب الأكثر مأسوية، ووخزاً من معركة التحرير الوطني : أي عذاب الأمهات القلقات، المفصولات عن أبنائهن، واللواتي تركن وحدهن لمصيرهن.
39 – انظر خاصة: "يوميات امرأة مقاومة" في المجاهد الأعداد 44 حتى 49- في 22 جوان 6 و 20 جويلية 3و 17و31 أوت 1959. انظر أيضاً المقابلة بعنوان "المرأة الجزائرية في الحرب". المجاهد العدد 72 1960/11/1
40 – ولنذكر أيضاً حالة يمينه عابد بلقاسم، هذه الفدائية الشابة ذات الستة عشر عاماً التي جرحت جرحاً بليغاً عام 1959، بقنبلة كانت خطيرة وعلى الرغم من أن رجليها الاثنتين قطعتا ومع أن حالتها كانت خطيرة، فقد سجنت في سجن أورليانسفيل، ثم في سجن الميزون- كارى، ثم في الـــ Baumettes في مرسيليا، و أخيراً في سجن الـــ Pau، فلم تخرج إلا عام 1961. أنظر ترجمة حياتها في الملحق السابع من أطروحتنا.
41 – أنظر مختلف المقالات التي ظهرت في صحيفة جبهة التحرير: "الجزائرية في الثورة" المجاهد، العدد: 3: "ولأن المرأة أصبحت حرة، فإنها تقف ضد البربرية الاستعمارية"، المجاهد، العدد 1959/5/25/42. أنظر أيضاً النشرة المطبوعة من قبل فرع فرنسا لجبهة التحرير حول "مظاهرات النساء الجزائريات في فرنسا، أكتوبر، نوفمبر 1960". وهنالك مكان مخصص باستمرار للمرأة الجزائرية في المعركة، في مجلة الـــ MALG، L'Eclair
42 – المجاهد، رقم 4.
43 – نفس المصدر
44 – ويشير دافيد غوردون، بحق، إلى الفرق الكيفي بين تغير شروط المرأة الجزائرية المقترح أثناء "الوجود" الفرنسي والتغير الذي أحدثه دخول المرأة في معركة التحرير الوطنية. إذ يبقى الأول خارجي المنشأ، سطحياً على حين أن الثاني داخلي الأصل، ويصل بعمق أكبر إلى نفس المرأة الجزائرية، سواء من حيث هي ضحية القمع الاستعماري. أو من حيث أنها مناضلة ملتزمة بالعمل السياسي، أنظر: دافيد غوردون نساء جزائريات – محاولة تغيير، كمبريدج- ماساشوستس هارفارد منشورات الجامعة 1968- ص: 98
45 – المجاهد (باللغة العربية) العدد81 أول نوفمبر، 1960
46 – إن هذه العملية استطالت بالحماسة الإذاعية لزوجة الجنرال ماسو، التي ترأست " لجنة العمل الاجتماعي والتضامن النسوي." التي أنشئت يوم 24 مايو 1958 في الجزائر، بمساعدة إدارات العمل السيكولوجي، وإدارات المندوبية العامة نشرت من أجل هذه المناسبة، دراسة لـــ Jacques Carret عنوانها: المرأة المسلمة. الجزائر. المطبعة الرسمية 1958، 61 ص. وهذه الدراسة التي تمت "تلبية لطلب"، تعالج شروط المرأة في البلاد الإسلامية، من أجل أن تشيد بجهود فرنسا لتحرير المرأة الجزائرية في إطار مهمتها التمدينية.
47 – المرأة الجزائرية على المسرح الدولي – المجاهد، العدد 26- 1958/7/4
48 – نساء وأطفال جزائريون، أمام "العمل السيكولوجي" – المجاهد العدد 27 1958/7/22
49 – فانون. سوسيولوجية ثورة. "العام الخامس من الثورة الجزائرية" باريس- ماسبيرو 1965 –ص: 49
50 – نفس المصدر ص: 35-39

51 –إن إدخال المرأة في المقاومة لم يتم بلا صعوبات. فالاختلاط الذي نشأ عن معاشرة طويلة بين المناضلين والمناضلات، لم يمض دون أن يطرح بعض المشكلات. وفيما يتعلق بالولاية الرابعة، أنظر شهادة محمد تقية في كتابه المذكور سابقاً أكثر من مرة وهو : تطور الوطنية الجزائرية، ص: 69–70

52 – فانون. سوسيولوجية ثورة. "العام الخامس من الثورة الجزائرية" باريس – ماسبرو 1965– ص: 99

53 – انظر جرمين تيون: الأعداء المتكاملون – م–م ص:15– انظر أيضاً بوردبو بيير: الثورة داخل الثورة – منشورات إسبري – ديسمبر 1961 – ص: 27–40

54 – تيون جرمين، المصدر السابق، ص: 15.

55 – ويحسن بنا فعلاً، أن نحذر من كل تعميم سريع، إذ يجب أيضاً أن نحسب حساب رد الفعل النازع إلى الأصل، لدى الجزائري، الذي يتصور بسهولة تلك الرفقة الأخوية مع الجزائرية المناضلة، ولكنه يختار للزواج، تلك المرأة الخضوع، التي تستجيب لصورة المرأة الصالحة للمنزل، والساهرة عليه، والمنجبة للأطفال.

56 – منهاج طرابلس. سبق ذكره

57 – فرع فرنسا لجبهة التحرير: مشروع دروس حول المرأة في المجتمع" ص: 7

58 – أنظر بشكل خاص ايلين Vandevelde : اشتراك النساء الجزائريات في الحياة السياسية و الاجتماعية (حسب تحقيق أجري في الولايات الأربعة من الشرق الجزائري) 1961–1971 أطروحة دكتوراه – الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية – 1972

59 – أنظر علي مراد: "نظرات حول تعليم المسلمين في الجزائر" في Confluent – الأعداد 32–33 جوان جويلية 1963 ص: 596–654

60 – أنظر Ageron Ch.R. "الجزائريون المسلمون وفرنسا" كتاب ذكر سابقاً. الجزء الأول. ص: 317–342. والجزء الثاني، ص: 923 – 962. هذا وإن البيان الإيجابي الذي يقدمه المؤلف للسياسة الفرنسية في القبول المدرسي في الجزائر (ص: 949–962) يتضاءل بتحليلات Fanny Colonna حول الإيديولوجية الضمنية التي حددت اختيار وتنشئة المعلمين الجزائريين في مدرسة المعلمين في بوز الرياح. أنظر Colonna F. " المعلمون الجزائريون 1883–1939. Presses de la FNSP ، باريس، الجزائر OPU، 1975–239 ص.

61 – أنظر علي مراد: "نظرات حول تعليم المسلمين في الجزائر". ذكر سابقاً. ص: 606–612

62 – ويساهم William Marcais في محاولة تبرير هيمنة اللغة الفرنسية على اللغة العربية في الجزائر. أنظر بصورة خاصة مقاله: "اللغة العربية في أفريقيا الشمالية في المجلة التربوية. العدد 1. 1931. أنظر أيضاً النقد الذي يوجهه إليه , Louis- jean Calvet في كتابه :Linguistique et colonialisme – Paris,Payot، 1974، ص: 25

63 – المعتبرة رسمياً كلغة حية أجنبية، وكثيراً ما تزيحها الإنجليزية والإسبانية.

64 – أنظر حول هذه النقطة Turin Yvonne في كتابها: Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale Paris, Maspero.1971.p.196-303

65 – تبعاً للتعبير الموفق الذي استخدمه Bourdieu و Sayad في كتابهما Le deracinement،أي التهجير ص: 161

66 – انظر خاصة: بيير بورديو، العمل والعمال في الجزائر – باريس لاهاي، موتون 1963–ص:303–317

67 – حول أهمية اللغة العربية الدارجة. أنظر Mazouni A. Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb Paris Maspero,1969, p. 20-28 – الثقافة والتعليم في الجزائر والمغرب.

68 – لحيل القارئ إلى تحليلات جاك بيرك في كتابه:

Les Arabes d'hier à demain, Paris, Seuil, 1961 p. 173-192.

69 – ومعنى ذلك: من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي

70 – أنظر الوصف الرائع جداً الذي يصفه به فانون: "هنا صوت الجزائر" في كتابه: سوسيولوجية ثورة، ص: 88-57

71 – إن هذا الفاصل هو الذي يجعل "البربري من البلد، يقول عن نفسه، إنه بربري تجاه العربي، ساكن المدن، ولكنه أمام الأجانب، يقول إنه عربي. "غاردي لويس"، الإسلام– دين ومجتمع، مصدر مذكور سابقاً ص:337

72 – ومن الأمور ذات الدلالة، حالة هذا المناضل المستغرب، الذي طلب أن يوقع على اعترافاته باللغة العربية، وانتهز الفرصة لكي يكتب بجانب توقيعه هذه الجملة: "إن هذه الاعترافات أرغمت عليها بالقوة" – وعندما التأمت المحكمة لمحاكمته، لم تستطع إلاّ التسليم أمام هذه الحيلة الحربية

73 – انظر جان لويس دوكلو: مقدمة نظرية لدراسة القوميات المغربية – انظر المجلة الفرنسية للعلوم السياسية مجموع الدراسات المغربية، العدد 7– ص–12

74 – انظر مجموعته: اللهب المقدس

75 – إن سحر الكلمة العربية أشار إليه كتاب عديدون. انظر خاصة فيليب حقّ: موجز تاريخ العرب، باريس، بايو، ص:27–28 وجاك بيرك

"Poids de l'immemorial" في Anthologie de La litterature Arabe contemporaine, Paris, Seuil, 1946, p.8-11, Laroui Abdallah L' ideologie arabe contemporaine, op. Cit, p.91 et s.

"الإيديلوجية العربية المعاصرة"، لعبد الله العروي

76 – انظر فانون فرانتز: الأسس المتبادلة في الثقافة الوطنية والكفاح من أجل التحرير، في"معذبو الأرض"، مصدر ذكر سابقاً ص:183، أعيد نشر النص في المجاهد، العدد 39– 1959/4/10

الجزء الثالث

المشروعية الوطنية

ليس من قبيل المصادفة أن واحداً من الشعارات الأساسية لجبهة التحرير هو أن: "الثورة بالشعب، ومن أجل الشعب". وهذه الجملة التي نراها موضوعة تحت عنوان الصحيفة الناطقة باسم الجبهة، أي المجاهد، كانت موجودة، منذ عام 1949، تحت عنوان صحيفة الــMTLD (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)، التي هي "الجزائر الحرة". ويشير هذا إلى الاستمرارية المستبقاة بين الــ MTLD والــ FLN (جبهة التحرير). لكن هذه الاستمرارية ليست مجرد تكرار. بل إنها تقتضي تغيّراً كيفياً هاماً أدخله الصراع المسلّح، وعُبر عنه بكلمة "الثورة"، الغائبة عن الجملة التي كانت تأخذ بها صحيفة الــ MTLD.

وليس لهذه الايضاحات الأولية مجرّد قيمة قصصية. بل إنها تسمح لنا أن نوضح بصورة أفضل، محتوى المشروعية الوطنية المتجسّدة في جبهة التحرير، والحق أن هذه الأخيرة ترث الكثير من التجربة الطويلة للعمل الوطني الذي عبّرت عنه الحــركة الوطنية الجزائرية، التي تُمثل هي نفسها طموح الشعب الجزائري إلى الحرية. وهذا المطلب، الذي حملته جبهة التحرير على عاتقها، يتظاهر، والسلاح في اليد، باسم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وهو المبدأ الذي يُميّز هذا القسم الثاني من القرن العشرين، على مستوى العلاقات الدولية. وعلى هذا، فإن الحركة التي تناضل من أجل انتصار هذا المبدأ، عليها أن تدّعي بحق، أنها تملك مشروعية تاريخية بالمعنى المزدوج لهذه الكلمة؛ من حيث هي متابعة للنضال الماضي، ثم من حيث هي قوة تقدّمية تعملُ في اتجاه التاريخ، وتمضي من الضرورة إلى الحرية[1].

وحقاً فإن "اتجاه التاريخ" لا يمكن أن يقتصر على مجرد المصادرة على المبدأ ، بل إن الأعمال، من هذه الناحية، أكثر حسماً من المقاصد. وبهذا المعنى الأخير، فإن المشروعية لا يمكن أن تقيّم إلا فيما بعد، عندما يكون الزمن قد عمل عمله، ويكون الحكم قد صدر عن محكمة التاريخ[2].

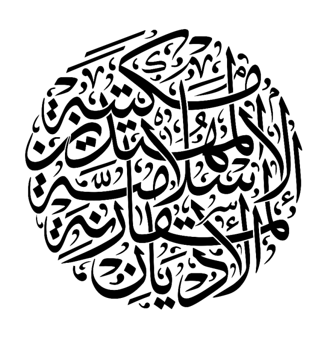
أما في لحظتنا هذه، فإن للمشروعية قيمة فاعلة في تبرير الحاضر. إنها تساعد على تعزيز القناعة، والفوز بتقبّل العدد الأكبر.

ونقول: مشروعية تاريخية، ولكن نقول كذلك مشروعية شعبية؛ "بالشعب ومن أجل الشعب". فحركة التحرير التي قامت بها جبهة التحرير إنما تُستمد من المثل الأعلى الديمقراطي الذي يضع مصدر المشروعية في الشعب. أما الصفة الشعبية لهذه الحركة فإنها تتميز، بهذه المشاركة الواسعة جداً لمختلف الطبقات الشعبية في البلاد، في النضال المشترك. وتبرز هذه المشاركة في بعض الشروط الخاصة، مثل اضراب الثمانية أيام، من يناير 1957، أو مظاهرات ديسمبر 1960؛ ولكنها تتضح أكثر في الحضور الدائم، وفي هذه التعبئة المتزايدة لكل طبقات الأمة التي حملت السلاح.

وأخيراً فإن هذه المشروعية مشروعيةٌ وطنية ، لا بمقدارِ ما تُعبّر عن الطموح العميق إلى الحرية، لدى هذه الأمة، فقط، ولكن بمقدار ما تحقق بروز هذه الأمة، في مواجهة النظام الاستعماري الذي ينفيها والذي تنفيه هي أيضاً في الواقع العملي، باللجوء إلى العنف المحرِّر. وفي هذا الإطار نجد المشروعية **Legitimité**، والشرعية **Legalité** تتناقضان، ولا تكتسب تلك قيمتها إلا بنفي هذه[3]. وهذا النفي جمعي. إنه يُجنّد كل أفراد الأمة في معركة مشتركة . وبمقدار ما تهدف هذه إلى القضاء على النظام القائم ، فإنها مدعومة بمشروع ثوري.

فالمشروعية الوطنية والمشروع الثوري، يُمثّلان معاً ما كنا سمّيناه في الفصل التمهيدي، بمبدأ الكلياتية (أو الكلية) الذي لا يقتضي تعريفاً للمجتمع الممارى فيه، فقط، بل يقتضي أيضاً رؤية مستقبلية للمجتمع الذي يراد بناؤه.

إن هذا المبدأ هو الذي يهب المشروع الجمعي للتحرير، معناه الحقيقي، ويجسّد، على مستوى الضمير الجمعي، ذلك الانتقال الكيفي من التمرد إلى الثورة، التي لا تطمح "لتغيير الحياة" فقط، بل هي تنشئ الصيغ المشخّصة لهذا التغيير.



الفصل الأول

المشروعيـــة الوطنيـــة والمشـــروع الثـــوري

يعبّر المشروع الثوري عن كفاءةِ حركة ما، لفتح الآفاق أمام الجماهير ولإعادة تملك[4] واع لمصيرها، ولارتقاء جمعي إلى وضع " *ذوات تاريخية*". وتتناسب هذه الكفاءة تناسباً طردياً مع أهمية المشروع المعلن، كما تتناسب عكساً مع سعة "المشروع اللا معلن" الذي يضع في الظل، كلَّ ذلك المستقبل الذي يجب إنشاؤه. فمن وراء الاعتبارات التكتيكية، وضرورات التجمع المباشر، نجد أن الجدلية القائمة بين "المعلَن " و "الخفي" هي المقياس الصحيح للمشروع الثوري فيما يقوم به من أعمال، كما أنها هي التي ترسم حدود مشروعيته.

القسم الأول : المشروع المعلن والإخفاء

فإذا نحن نظرنا إلى النصوص، فإن المشروع المعلَن في كتابات جبهة التحرير مقصور على الهدف الأساسي الذي هو الاستقلال الوطني. وهو يعكس الإجماع على ما يتصل بحركة التحرير الوطني. والحق أن كلَّ ما تمَّ من تجمعٍ للقوى الوطنية في الأمة، إنما تمَّ بسبب هذا العنصر الموحِّد، أي هذا الوقوف أمام نفس العدوِّ، لمقاومة النظام الذي حُكم عليه بأنه قمعي.

1 - المشروع المضاد

وكان مشروع جبهة التحرير، خلال فترة النزاع المسلّح، نوعاً من المشروع المضادّ بالنسبة إلى النظام الذي يراد القضاء عليه. فالنظام الاستعماري هو الذي يوضع كمرجع سلبي إن صح هذا التعبير.

وهكذا فتجاه الموقف المفروض بالنظام الاستعماري، والذي يتّصف بالتمييز بين الناس، واللامساواة، والهيمنة على أكثرية السكان المحليين من قبلِ أقليةٍ غازية، ذات امتيازات، فإن جبهة التحرير تَعدُ بإقامة ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ، تقضي على كل تمييز عرقي أو ديني وتضمن المساواة بين الجميع.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن تخلف الجزائر، اعتُبر نتيجةً للاستغلال الاستعماري. وعلى ذلك فإن أية تنمية للبلاد، لا يمكن أن تتمّ إلا في إطار الدولة المستقلة، ذات السيادة. وكل التدابير التي تتخذها السلطة الاستعمارية، في الشؤون الاقتصادية، تظل موضع ريبة

والهام؛ فهي لا تهدف أولاً وأخيراً، إلا لخدمة النظام القائم؛ حتى ولو كانت تلك التي تُعرض رسمياً على أنها تساعد على تنمية البلاد، أو ترفع مستوى حياة الفئات المحرومة. وفي مثل هذا المنظور، أدين مشروع أو خطة قسنطينة، من قبل جبهة التحرير، واعتُبر كآخر محاولة للاستعمار، ليضمن لنفسه، بصورة مستمرة، إحكام السيطرة على الاقتصاد الجزائري. ورأت جبهة التحرير أن التوظيفات التي تمت في إطار هذه الخطة، والصناعات التي أقيمت، لم تساهم إلا بإغناء ما كان موجوداً من نوعها ، من قبل (أي إغناء الرأسماليين الفرنسيين، الذين وظّفوا أموالهم في الجزائر) وزيادة التبعية الاقتصادية للبلاد تجاه فرنسا. فخطة قسنطينة، بمحاولتها التصنيع، في الجزائر، جُعلت استطالة للصناعة الفرنسية؛ وخلقت طبقة متوسطة محلّية، تربط مصيرها بمصير الاستعمار الفرنسي، وتشكّل كتلةَ مناورة طيّعة بين يدي السلطة الاستعمارية [5]؛ وأخيراً فبمحاولتها زيادة انفتاح الجزائر على الخارج، إنّما تبدو أخيراً، كآلة حرب معدّة لإدامة التسلّط الاستعماري حتى بعد انتهاء الاستعمار، عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد.

إلا أن هذه الإدانة[6] على ما كشفت عنه من دوافع، حرّكت الاستغلال الاستعماري، لم تؤد مطلقاً إلى إنشاء مشروع مضاد يفتح آفاقاً معيّنة، لآفاق الاستقلال الوطني. والحقيقة إن جبهة التحرير، من خلال نقدها لخطة قسنطينة " وللاستعمار الجديد، إنما تحرص على بيان استحالة أية تنمية في إطار السلطة الاستعمارية، والتأكيد على المبدأ القائل : "لا سلام من غير الاستقلال الوطني!" فكل شيء يجب أن يتعَلق بتحقيق هذا الهدف الأساسي. وهذا ما يعلّل عدم وجود منهاج مفصّل، يهم المرحلة التي تنفتح أمام الاستقلال. ونلاحظ أن نصوص جبهة التحرير لا تعطينا إلا معلومات متناثرة. ولا تضع للمستقبل إلا خطوطاً عامة. فالنص الذي عنوانه: "لماذا نحارب؟" والذي نُشر في العدد الثاني من المجاهد، يرسم للجزائر المستقلة، مصيراً تكون فيه دولة جمهورية، ديمقراطية، اجتماعية، تُحترَم فيها الحريات الفردية، والعدالة الاجتماعية، ويحسب حساب التنمية الاقتصادية .

ولقد نُظر إلى هذا الأخير من منظور انتاجوي Productiviste[7] يتلامح من خلال تصور الإصلاح الزراعي[8]، والتصنيع الذي يراد تأسيسه على موارد الطاقة الصحراوية، وعلى المعدنة. لكن بيان مؤتمر الصومام يقصر حديثه على تنظيم المقاومة المسلّحة وتعريف شروط وقف إطلاق النار.

وبدأت جبهة التحرير ، اعتباراً من عام 1959، خاصة ، ومع الانتقادات الموجهة إلى مشروع قسنطينة، بدأت بصورة تدريجية، توضح مواقفها حول عدد من المشكلات التي تهمّ مصيرَ الجزائر المستقلة. غير أن مبدأ "التضاد" هو أيضاً ذاك الذي يُعيّن انتقاء الخيارات. وهكذا

فإن إدانة الاستعمار الجديد ستفسح المجال للمشروع الثوري بأن يتحدّد سلبياً، بإطرّاح النموذج الرأسمالي: "فإخفاق مشروع قسنطينة، يشتمل، في نظر الشعب الجزائري كله، على درس كبير: فعلى جزائر الغد، أن تبحث عن نماذج أخرى غير النموذج الرأسمالي، لتنمية نفسها"[9].

ويدل اختيار صيغة الجمع في كلمة "النماذج" على أن الاختيار الوحيد المقرّر هو الاطراح أو الرفض. فهو يسمح بتحديد القوى الأساسية التي تجب محاربتها: أي الملكية الكولونيالية الكبيرة والرأسمال المالي الفرنسي[10]، المتحدّين كليهما في نهب مشترك لثروات الجزائر. ثم إن القضاء على البنى الرأسمالية ينطوي، هكذا، ضمن النضال من أجل التحرير الوطني، ويُبرز انتقال مبدأ "التضاد" الذي يبدأ بالاستعمار وينتهي بالرأسمالية، واضعاً العدو الأساسي دوماً خارج الجماعة الوطنية.

2 - المنظورات أو "الآمال"

ومع ذلك فإن جبهة التحرير، من بعد هذا الاختيار السلبي، تبدو قليلة الصراحة، بشكل خاص، في تحديد برنامج يُلزمُ مستقبلَ الجزائر المستقلة. وعلى ما نعلم، فإن هناك نصّاً واحداً، يحاول أن يعرِّف ببعض المنظورات العامة، ويستحق، لهذا السبب ، أن يشار إليه. إنه مقال للمجاهد عنوانه "مقتضيات نموّنا الاقتصادي".[11] ويبحث هذا المقال في آن واحد، عن تعبئة الجماهير، وسياسة التوظيف، والتصنيع، والإصلاح الزراعي. ولما كان هذا المقال يستوحي أفكاره من المبادئ الديمقراطية، فإننا نراه يركّز على تعبئة الجماهير، والمشاركة الفعالة للقاعدة في تنمية البلاد[12]. ذلك أنه يرى أن هذه التنمية يجب أن تتحقق بالجهد الداخلي الذي تبذله الأمة، ولا ينبغي أن تكون المساعدة الخارجية إلا نوعاً من العون.

إن هذا الجهد يقتضي تعبئة كل الطاقات ويتطلب الأخذ بسياسة تقشف توجه التوفير الوطني إلى توظيفات منتجة؛ وهذا ما يعني ضمنياً الأخذ بنظام سياسي يفرض التوجيه الذي يريده من الأعلى. ولما كان يأبى الاختيار بين الصناعة والزراعة، فإن النص يطرح مبدأ الجهد المتوازي الذي يجب أن يتم في المجالين، ويُعلّق الأمل في التنمية على المدى الطويل، على إقامة صناعة أساسية كيماوية ومعدنية. ومن هذه الناحية فإنه يجعل للدولة دوراً محركاً أساسياً. إلا أنه يخصّ الإصلاح الزراعي بأهم الإيضاحات. والحق انه لا يطرح مبدأ تحديد الملكية الزراعية الفردية فحسب، ولكنه يطرح أيضاً مبدأ الحذف الكامل للعلاقات الرأسمالية في الإنتاج الريفي، ويدعو إلى التحضير للتنظيم الجماعي للاستثمار". وصحيح أننا لا نخرج من دائرة وضع القواعد العامة، إلا أن الاختيار الواضح لجماعية الاستثمار الزراعي ينشئ التزاماً يَخرجُ بوضوح عن الحذر المألوف.

ومع أن الإصلاح الزراعي، أحد أهم الموضوعات التي تكررتَ الإشارة إليها خلال مرحلة النضال من أجل التحرير الوطني،فإنه قلّما كان موضوعاً، على ما نعلم، لتحليلٍ دقيقٍ وموسّع من جانب جبهة التحرير[13].

ومع أن الإصلاح الزراعي كان ماثلاً في كل الأذهان، ومشاراً إليه في كل المناسبات، على أنه المهمة الأساسية التي يجب القيام بها عند الاستقلال، فإنه لم يتجاوز مع ذلك دائرة الإعلان عن المقاصد، والمصادرة على الأصل. ولقد كان داخلاً في برنامج المفوضين السياسيين، الذين بحثوا فيه كثيراً، ولكنهم جعلوا أحاديثهم في هذا الموضوع، تدور حول الدراسة المقارنة للإصلاح الزراعي الذي تمّ في بلدان العالم الأخرى، ولا سيما مصر، وكوبا.

ولم يشر بيان مؤتمر الصومام إلى مشكلة الإصلاح الزراعي إلا من أجل أن يُؤكد على مواطن ضعف السياسة الزراعية للسلطة الاستعمارية، ويضع المبدأ القائل "بأنه ما من إصلاح زراعي حقيقي ممكن، في ظل النظام الكولونيالي[14]. بل إن "عملية الإخفاء" لتبدو أوضح فأوضح، عندما حُذف من مقال المجاهد، في الطبعة الثانية ، (بثلاثة مجلدات)، التي تمّت في يوغسلافيا، المقطع التالي: "إنه لا يكفي أن توجّه الصناعة التحويلية نحو المنتجات الكيماوية والتجهيزات الزراعية، والقيام بإصلاح زراعي لا يبلغ حدّ تجزئة الأرض الزراعية. فالضرورة مُلحّة لجعل الانتاج الزراعي جماعياً، إذا شئنا ألا يكون التحديث الزراعي لمصلحة الملكيات الكبرى والمتوسطة، وألا تترك الزراعة في المستويات المتخلفة من النموّ التي عرفتها حتى الآن".

ولم يحتفظ حول هذا الموضوع إلا بالمقطع التالي للذي ذكرناه والذي يقول: "ففي الجزائر كما في البلاد المتخلفة الأخرى، حيث يكون سواد الشعب من الفلاحين، نجد الحلّ في تحسين مستوى حياة الفلاحين، وهو حل لا ينهي فقط مشكلة نقل رؤوس الأموال ، بل ينهي كذلك المشكلة الأوسع، التي هي مشكلة تنمية الجزائر: فالإصلاح الزراعي الجذّي المستوحى من الروح الثورية، هو قاعدة التصنيع الضرورية، للجزائر[15].

والحقيقة أن المستقبل الذي يدعونا للمحه بعد الاستقلال، مرسوم بخطوط متقطعة . ذلك أن المبادئ مذكورة بوضوح، مثل: ضرورة متابعة العمل الثوري بعد الاستقلال[16] بتطبيق الإصلاح الزراعي، وتصنيع البلاد، وإقامة العدالة الاجتماعية، واطراح النموذج الرأسمالي في التنمية، ولكن بدون الإعلان صراحة عن تبنّي الاشتراكية.

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الكلمة الأخيرة قلما تُستعمل[17] . إذ يبدو أنها كلمة محرّمة، يحذر المتحدث أو الكاتب من الإشارة إليها، خوفاً من إثارة نقاش طويل حول الموضوع داخل

جبهة التحرير. مما يوقظ شياطين الاختلاف والانقسام؛ على حين أن الهدف الرئيسي، المشترك بين الجميع، يظل هو الاستقلال الوطني.

وهكذا فإن المشروع الثوري، الذي نما أو نُميَّ خلال معركة التحرير الوطني، إنما يحمل بالجملة، سمةَ الإيديولوجية الوطنية والمعادية للاستعمار. وكانت القيمة الأساسية التي يرجع إليها، هي التضاد مع النظام الكولونيالي، الذي يُمثّل الشر المطلق. ويكفي أن نقضي عليه لكي نفتح لأنفسنا كل الإمكانيات. وبالتالي فإن المستقبل يتوقف على ساعة الاستقلال الذي يبدو، وبصورة لا شعورية، وكأنه التحقيق السحري لكل الآمال: فالاستقلال أولاً، ثم يأتي الباقي، كمجرد إضافة!.

بيد أنه على الرغم من "التعمية" على المستقبل، فإن المناقشات حول ما سيلي الاستقلال الوطني، لم تكن غائبة تماماً. بل إنها (إن عدنا إليه القهقرى) وضعت الاختيارات الأساسية، وعيّنت المهام الكبرى التي هي قيد التحقيق، بعد عشرين سنة من اندلاع الصراع المسلّح. ولقد جرت هذه المناقشات، بصورة سرّية تقريباً، في الأطر الضيقة ولا سيما الأوجيما (اتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين) والـــ UGTA (اتحاد العمال). بل إن هذا، من خلال وفده الخارجي المقيم في تونس[18] قد وضع عام 1961 مجموعة من النصوص (ظلت تقريباً مجهولة حتى هذه الساعة)[19].

وتشمل هذه النصوص مشروع إصلاح زراعي مفصّل ودقيق جداً، وضعت فيه قواعد تحديد الملكية الكبرى وتوزيع الأراضي، وصيغ تسييس للجماهير، حُددت فيها مؤسسات الإصلاح الزراعي. ومنها "مفوضية عامة للإصلاح الزراعي" لها دور التنسيق، "ولجان شعبية للإصلاح الزراعي" مكلفة بتحقيق هذا الإصلاح، وأخيراً هنالك مفوضون سياسيون مكلّفون بمهمة التسييس والتنشيط[20]. ولقد بقيت هذه النصوص في الظل، ولم تعرف أية أهمية إعلامية، ومع ذلك فإنها تحتفظ بقيمة، لا يجوز إهمالها؛ إذ أنها تشهد على جهد الإنضاج العقائدي، والتفكير السياسي على مستوى التنظيم النقابي.

ولنشر أيضاً، إلى القسم الذي (يعالج الإصلاح الزراعي) المتعلق بأعمال الندوة الاقتصادية المنعقدة عام 1962، على يد القسم الجامعي (.S.U) من فروع فرنسا لجبهة التحرير[21]. ويتميّز النص بحرص على التفاصيل الفنية، عندما يبحث مشكلات الري، ومحاربة التصحر، وإعادة الزراعة إلى الأراضي التي هجرتها. ويرسم، بهذه المناسبة، حدود سياسة اقتلاع الكروم، ويدعو إلى توجيه الجهود إلى إنتاج الخمور العالية القيمة. وذلك على ما يقول، لأن المنتجات العالية القيمة تباع، نسبياً، بقيمة أعلى وتمكن فيها المضاربة، بدرجة قوية، وعوائدها بالقطع النادر ضخمة. أما تصحيح الزراعة، فإنه يفرض، من جهة أخرى، الإقبال على الزراعات الصناعية (كالصناعات الغذائية، والنسيجية، والفلين والحَلْفاء....)

أما حول الإصلاح الزراعي نفسه، فإن النص يرسم مراحله الرئيسية: وأولها، إحصاء الأراضي القابلة للزراعة، أو السهلة العوائد، ومصادرة الأراضي التي تخص الجزائريين الذين تعاونوا مع الاستعمار الفرنسي، وردّ الأراضي العامة إلى الدولة، وكذلك أراضي الأوقاف، ونزع ملكية الشركات الكبرى. وفي المرحلة الثانية يكون علينا أن نُحدّد مساحة الأراضي المروية، أو السهلة الأرواء، ثم الملاءمة بين نوع الزراعة وطبيعة الأرض. وآخر المراحل، أي مرحلة توزيع الأراضي المستعادة، تقتضي أن ننظر إلى ضرورتين كبيرتين: ضرورة إرواء تعطش الفلاحين إلى الأرض، بتوزيع سندات ملكية بالمعنى الصحيح والكامل، وضرورة تحقيق الهدف الأساسي للإصلاح الزراعي، أي جعل الملكية جماعية، بخلق تعاونيات إنتاج، وإبراز قيمة "العمل" أكثر من قيمة "الملكية".

ويُبحث عن المصالحة بين هاتين الضرورتين، من خلال تنظيم الإنتاج: "ولئن كان الفلاحون يملكون قطعة من الأرض، فذلك لن يمنعهم من العمل المشترك مع جيرانهم تحت لواء التعاونية. وسيقدّم لنا هذا العمل، استعداداً أولياً للصيغة الاشتراكية في العمل الزراعي. وهكذا فإن الوظيفي سيحدّد، أو سيُعدُّ للبنيوي المقبل". ويُذكر المثال الصيني، بهذه المناسبة، كنموذجٍ للائتلاف بين العوامل الاقتصادية والعوامل الإنسانية. أي أن أصحاب المشروع يقدرون أنه من الضروري، أن نجعل "العامل يرغب ويطلب ما تريد الدولة أن تقوم بعمله". ذلك أن الإصلاح الزراعي الذي يجب أن ينشئ من العامل منتجاً حقيقياً، داخلاً في إطار اقتصاد جماعي، إنما يقوم على "التوظيف الإنساني": وسيكون هذا العامل —الزراعي— تلك الدعامة التي يستند إليها في التقدم. إذ أنه يستطيع فيما بعد أن يتحوّل إلى داعية للاشتراكية باعتبار أنه يكون قد أدرك فضائلها بصورة مشخّصة".

ويتبين من النص أنه مستوحى من أساس ديمقراطي. ويستند إلى تعبئة الجماهير. وفي هذه المرة أيضاً نعود إلى المثل الصيني، لكي نؤكد ضرورة الاعتماد على القوى الذاتية. وهنالك، "خاصة، مقال عنوانه ترقية الجزائر اقتصادياً"[22] هو الذي يلفت الانتباه، لأنه صريح بشكل مناسب، فيما يتعلق بالخيارات الاقتصادية، التي يتصورها للجزائر المستقلة. وفي بداية الأمر نراه يطرح مشكلة الاختيار بين عمل داخلي محض، وبين تنمية تموّل جزئياً، بمساعدة خارجية [23]، ونراه يأخذ بالحل الأول، بعد أن أشار إلى المخاطر الناشئة عن الاعتماد على الرساميل الأجنبية[24]. وفي هذا المنظور، نراه يدعو إلى تعبئة كل الإمكانيات المادية، وبشكل خاص، الإمكانيات البشرية للبلاد.

وهكذا يوصي بتبني سياسة قاسية تهدف إلى مراقبة التجارة الخارجية ، والضغط على الاستهلاك"[25] وضرورة اللجوء إلى التوظيف"[26]، وكذلك إلى التوظيف العقلي، الذي هو عامل أساسي من عوامل التقدم" [27] .

وحول هذه النقطة الأخيرة، نلاحظ أن التركيز لا يتناول تنشئة الفنيين، والأطر، بل يتناول بشكل خاص تنشئتهم عن طريق ترقية العمل[28]. أما تأميم العمل الاقتصادي ، فيكون من شأن تخطيط "مستنير"[29] و"نشيط"[30]، يسمح بتأمين الانسجام بين ضرورات الصناعة الثقيلة، وضرورات الصناعة الخفيفة، ويَمُدّ التصنيع إلى سائر أنحاء البلاد[31].

بيد أن التركيز الأكبر إنما يتناول الزراعة. فعلى تنمية الجزائر أن تستند، قبل كل شيء إلى تنشيط الزراعة[32]. ولهذا السبب فإن الإصلاح الزراعي يشغل مكاناً هاماً في النص. وهذا الأخير، الذي يعرض إمكانية الاختيار، بين الطريق الصينية العنيفة، وبين الطريق الهندية السلمية، ينحاز بصورة غير مباشرة إلى الأولى بعد تعداد اضرار الثانية. "فالإصلاح الزراعي السلمي يحتاج إلى الكثير من الوقت ، ويكلّف الكثير من المال، ويطول أمره، بصورة لا مناص منها"[33]. ويركّز على تعطش الفلاحين الجزائريين للأرض، ويرى أنه من الضروري إرواء هذه الحاجة إلى تملك الأرض.

ولكنه يُقرّر مبدأ تحديد الملكية: "فليس لأرض أن تكون في المساحة أدنى من المساحة الضرورية لإعاشة الفلاح وأسرته، أو أوسع مساحة من تلك التي يجب أن يستثمرها "[34]من غير أن يمسّ مشكلة نزع الملكية وتحديد الفئات التي ستنتزع منها هذه الملكية. وبالمقابل، فإنه يوضح، بعناية ملحوظة، "أن الفلاحين الذين يملكون، سلفاً، أرضاً كافية لتأمين عيشهم، هم وأسرهم، لا ينبغي أن يحصلوا على أراضٍ جديدة"[35]. وأخيراً نراه يشير إشارة خاصة، عند تعيين فئات المنتفعين من توزيع الأراضي، إلى أولئك الذين أصيبوا أكثر من غيرهم، وكانوا أكثر التزاماً بمعركة التحرير من غيرهم: فلدى توزيع الأراضي، ينبغي أن نحتفظ بقطع منها للعسكريين الذين خدموا العلم، ولأرامل ويتامى أولئك الذين سقطوا، شهداء، من أجل قضية الثورة"[36].

وعندما يتناول النص مشكلات التنظيم، نراه يختار أسلوب التعاون، الذي يسمح، في مختلف درجاته، بالاستخدام العقلاني لوسائل الإنتاج الجاهزة، ثم اللجوء قليلاً فقليلاً بعد ذلك، إلى الأسلوب الحديث الذي لا يمكن أن ينسجم مع الملكية الصغيرة"[37]. وكذلك فإنه يُركزّ على أهمية التنشئة الفنية، والتأطير الذي يقوم به "المرشد المكلف بالاتصال"[38].

ونلاحظ بأن النصّ الذي ينظر بعين الاعتبار إلى مساهمة العدد الأكبر من الناس ، في جهد التعمير الوطني، يعلق كل الآمال المتصورة على "التقبل الإجماعي للشعب الجزائري"[39]، ويخلص

إلى القول: "أنّه يجب من أجل إنجاح كل طبقات الشعب ، أن نشرك في العمل، كل طبقات الشعب، إذ يجب أن تكون التضحية هي نفسها بالنسبة للجميع"[40]. وهكذا فإن الاستيحاء الديمقراطي يأتلف مع مبدأ المساواة في الإسهام والمشاركة.

ويدع هذا المقال الذي ذكرناه بشكل مطولّ بعض الشيء، نقاطاً كثيرة في الظل، فلا يذكر عنها شيئاً، مثل التنظيم الاجتماعي، واختيار النظام المقبل للجزائر المستقلة... ولكنه يختلف بوضوح عما نراه في نصوص جبهة التحرير من إغفال للتطلعات التي يجب أن تلي مرحلة الاستقلال.

والحقيقة أنه يجب، على المستوى الرسمي، أن ننتظر صبيحة الاستقلال، لنرى جبهة التحرير تعكفُ على وضع برنامج لمرحلة البناء الوطني، وعندئذ فقط، نرى المشروع الثوري لجبهة التحرير، يخالف عادته في التكتم المألوف. ويرسم بصورةٍ دقيقة نسبياً، تطلعات الجزائر المستقلة. ولقد صُوِّت على " مشروع برنامجٍ لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية"[41] المعروف أكثر باسم "برنامج طرابلس" تصويتاً اجماعياً في دورة مايس– جوان 1962 للمجلس الوطني في طرابلس. وهذا البرنامج هو الذي سيؤلف الإطار العقائدي بعد الاستقلال حتى عام 1964.

ويحسن بنا إن شئنا أن نعرف اتجاه " برنامج طرابلس" أن نقارن محتواه بمشروعين آخرين للبرنامج؛ قُدّم أحدهما للمجلس باسم فرع فرنسا لجبهة التحرير، وضعه محمد بوضياف[42] وقُدّم الثاني من قبل الحزب الشيوعي الجزائري [43]. والواقع ، أن مشروع فرع فرنسا لم يؤثر كثيراً في "برنامج طرابلس ". لكن مشروع الشيوعيين كان أقل تأثيراً مع ذلك. ولكن إذا نحن عدنا إلى هذين النصين، فذلك لكي نستخلص بشكل أفضل، إما عن طريق التضاد، وإما عن طريق التقريب، خطوط القوة الأساسية لمشروع جبهة التحرير الجديد. وذلك أيضاً لكي نعرف بشكل افضل أين نضع "اتجاه هذا المشروع" في الجدلية القائمة بين القطيعة والاستمرارية.

القسم الثاني : القطيعة والاستمرارية

والحق إنه ليغري الإنسان أن يقول بوجود قطيعة بين تجربة جبهة التحرير، خلال النضال المسلّح، وبين تجربتها التي تتلامح في الأفق، لدى اقترابها من الاستقلال الوطني، هذا إن نحن عدنا إلى التحليل النقدي[44] "لبرنامج طرابلس"، حول "النقائص السياسية لجبهة التحرير"[45] و"الانحرافات المعادية للثورة".

أما النقائص، فإنها تلاحظُ أولاً على مستوى التعبير العقائدي. والنقد واضح من هذه الجهة: "إذ لم تهتم جبهة التحرير بأن تتجاوز بصورة إيجابية، ذلك الهدف الوحيد الموضوع للبرنامج

التقليدي للوطنية، أي هدف الاستقلال[46]. وعندما وقفت عند هذا الحدّ، فإنها لم تقم بقطيعة جذرية كافية، مع "عادات وطرائق، وتصورات الأحزاب القديمة[47] ولم تضع للنضال تطلعات على المدى الطويل، ولم تكن في مستوى التغيرات السياسية والاجتماعية التي يقتضيها مثلُ هذا التجابه العنيف مع النظام الكولونيالي.

ولقد اتاحت هذه التغيّرات، تبعاً "لبرنامج طرابلس" وصول الجماهير إلى تقييم أوضح للأحداث، من قبل الأطر، والأجهزة القيادية التي كانت رؤيتها مغشاة بممارسة "التقليد الايديولوجي". وبحكم ذلك فإنه كان هناك فرق ثابت بين الجمهور والقمة . ولم يزد هذا الفرق على أن تعاظم بممارسة السلطوية من جانب المسؤولين في مختلف الدرجات؛ وهي سلطوية أنشأت عدداً من الانحرافات المضادة للثورة مثل "الروح الاقطاعية"[48] و "الروح الأبوية" و "المفهوم الطفلي للمسؤولية". وكلها انحرافات تعاونت جميعاً على فرض الممارسات المناقضة للديمقراطية، وشجّعت على تكون الشلل والتحزبات الجانبية، وعرقلت تفتح الوعي السياسي، ونمو حس المسؤولية لدى المواطن. ويضاف إلى ذلك نقيصتان أخريان: "الشكلية" التي تُعوّض عن ضعف الصلابة في الالتزام، عن طريق إغراء "المدهش" و"روح البرجوازية الصغيرة" التي تتبدّى بشكل خاص، بالبحث الفردي عن الأوضاع الثابتة ... والآراء السابقة (المستبقات) التي لا يزال الكثيرون يملكونها تجاه الفلاحين والمناضلين الغامضين." [49]

وتُردُّ كل هذه النقائص إلى السبب الأول الذي هو الفرق الفاصل بين "القيادة والجماهير الشعبية"[50]. ويتعزّزُ هذا الفرق، تاريخياً ، بإقامة القيادة التنفيذية لجبهة التحرير، خارج البلاد، مما أدّى إلى "فقدان التسييس المتزايد للأجهزة التي بقيت في البلاد، وتلك التي جرّتها القيادة معها، أو أنشأتها في الخارج [51]" وهنا مجال الكشف عن عدم الدقة في النص وتعميماته المقصودة على الأرجح. ولئن اتُفق على أن إقامة الهيئة العليا، قد تمت تحت تأثير "بعض الضرورات التي كانت موجودة في تلك الفترة"[52] فإن اختيار الكلمات التي أشرنا إليها، يُعبّر، على أقل تقدير، عن نسبة الضرورة التي اتُخذ بموجبها قرار هيئة التنسيق والتنفيذ، في تلك الفترة. ولكن النصّ يمتنع بأناة عن توضيح حكمه بصراحة، فيما يتعلق بضرورة ذلك القرار، ولا سيّما فيما يتصل بالحاجة الملحة إلى اتخاذه، فيما يتعلق بضرورة أو عدم ضرورة تحديد مدة هذه الإقامة في الخارج، والحرص على مبدأ قيادة معركة الشعب الجزائري من داخل الأرض الوطنية. ولا يفصل "برنامج طرابلس" بوضوح في هذه النقطة، ويتجنب البحث في هذه المشكلة مكتفياً بتحليل نتائج هذه الإقامة في الخارج، أعني "فقدان التسييس" الذي يعرّفه بالقول: "إنه فقدان كلِّ خطٍ عام متبلور إيديولوجياً، ينشئ علاقة وثيقة بين الجزائر والجزائريين من جانب وآخر،

من على الحدود"، وكالسكوت خلال النضال المسلّح ، عن وجود تيارات سياسية متنافرة ومتناقضة، وسلوكيات فردية بعيدة عن كل رقابة، تجعل من بعض المسؤولين، قادة بلا وظائف محدّدة"[56].

وهنا أيضاً، نجد في التقييم توريات خفية، ولا يملك الإنسان إلا أن يلاحظ بهذه المناسبة وجود "غائب كبير" هو: مؤتمر الصومام الذي فتح الباب لممثلي الاتجاهات الإصلاحية للوطنية الجزائرية (مثل فرحات عباس، وأحمد فرانسيس، وتوفيق المدني) للوصول إلى مراتب المسؤولية. وحقاً فإنه ليس هناك أية إشارة لمؤتمر الصومام، على كونه، مع ذلك، واحداً من الأحداث الحاسمة في مرحلة النضال المسلّح، وهو الذي زوّد حركة التحرير الوطني بإطار عقائدي ومؤسسي.

وليس هذا الإغفال بالأمر العرضي، بل إنه يتضح على ضوء النزاع القديم الذي كان يقف فيه طرفان متقابلان ، أحدهما منظمو مؤتمر الصومام ، ولا سيّما عبان رمضان، من جهة، والثاني أعضاء " الوفد الخارجي لجبهة التحرير " من جهة أخرى، ولا سيما بن بلة، الذين لم يشاركوا في الإدارة التنفيذية التي عُيّنت بهذه المناسبة باسم "أولوية الداخل على الخارج ".

إن محرّري برنامج طرابلس فضّلوا غضّ النظر عن مؤتمر الصومام كما لو أنه لم يجتمع قط، بدلاً من العمل على التذكير به بصورة نقدية لئلا يغامروا بإثارة مناقشات حادة ، إن هم وضعوا موضع التساؤل حادثاً اصبح يتمتع منذ الآن بالمشروعية التاريخية وذلك بفضل المبدأ المبّطن والمقبول لاشعورياً لدى الجميع فيما يقال عن أولوية الداخل على الخارج.

والاتجاه المعاكس، هو الذي يفسّر الهجوم المباشر الموجّه إلى الحكومة الموقتة، لأنها مجرَّدة من حصانة الداخل، وبالتالي فإنها ليست مما يعسر المساس به. فهي متهمة بأنها ساعدت، باختلاطها "منذ نشأتها، مع قيادة جبهة التحرير" [54]على إضعاف مفهومي الدولة والحزب في آن واحد"[55]. وهذا اللوم خطير لأنه يمسّ مصير جبهة التحرير، المحرّكة الأولى لمعركة التحرير الوطني، ووجودها نفسه. فجبهة التحرير قد رُدت في الخارج، إلى دور الجهاز الإداري، كما رُدت في الداخل إلى ما يشبه اللاوجود، لحساب جيش التحرير الراسخ الوجود، وتكاد هذه الملاحظة أن تقارب حكم الإعدام.

والحق أن "برنامج طرابلس" لا يعتبر جبهة التحرير في زمن الحرب، كحزب، بل كتجمع واسع، تواجدت فيه " ميول متنوعة ذات إيديولوجيات متنافرة ". لكن هذا الحكم النقدي لا يقتضي قطيعة جذريّة مع تجربة الماضي الحديث، ولا يمنع كل استمرارية بالنسبة للمستقبل. ولكن القضية تبقى على مستوى تجاوز الثغرات الملاحظة، والاستمرارية على مستوى متابعة

الانطلاقة الثورية للجماهير. إذ أن الانطباع الغالب الذي يُستخلص من قراءة "برنامج طرابلس" هو الثنائية الثابتة في الحكم على حركة التحرير الوطني! فهناك، من جهة أولى، إدانة قاسية للانحرافات الاوتوقراطية والمعادية للثورة، للقمة، وهنالك، من جهة أخرى، حماسة بلا تحفظ، لفضائل القاعدة، واستعدادها الثورية. والحق، أن روح النص مصبوغة بقوة بصبغة الشعبية العفوية والحرّة، بدرجة أو بأخرى. وتتميز هذه الشعبية **Populisme** بالسمتين التاليتين[56]:

- *أولاهما تقديس الشعب*[57] وهو مفهوم عام يدل على أكثرية الشعب ذات الشروط المادية المتواضعة، وعمق انضوائه في الهوية الوطنية، وبحكم ذلك، رسوخ جذوره في الأرض الوطنية. وهذا ما يجعل طبقةَ الفلاحين، المثلةَ المتميزةَ لهذا الكيان. وهذه الحماسة لدور الفلاحين، وبصورة أعم، للشعب، إنما تقابل المرحلة الوطنية التي انعقد فيها الإجماع، وعزّزها المعارضة المشتركة للنظام الكولونيالي[58]. وهذا ما يفسّر اختيار المفهوم العام، مفهومَ الشعب الذي يدعو إلى التضامن الوطني، بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الطبقية. وعلى هذا فإن الشعب يصبح عندئذ، ذلك العنصر المحرّك للثورة، المُحَلّى بكل فضائل العصمة.

وتبدو هذه العصمة أكثر وضوحاً في "برنامج طرابلس" بالتضادّ مع ضلالات وثغرات الدوائر القيادية في جبهة التحرير . وعلى حين أن هذه كانت تُقلّل من الإمكانيات الثورية لشعب الأرياف"[59]، وتمارس "البغائية الايديولوجية"، وتعتمد على السلطوية، وتترك المجال فسيحاً لنموّ روح البرجوازية الصغيرة"؛ كان الشعب يظل واضح الرؤية، ويعي بكل عفوية، ذلك المدى الثوري للنضال الذي يخوضه، ويدرك المعنى العميق لعمله "دون أي اعتماد على السابقة، والمثال، والمشابهة"[60]. ولهذا فإن الإبقاء على الصلة المباشرة مع الشعب، يشكل الشرط الضروري لانتصار العمل الثوري.

والثانية هي *المثل الأعلى الديمقراطي*. والحق أن الشعب، كمحرّك للثورة، وضامن لنجاحها، ينبغي أن يكون مسموع الكلمة. ثم إن الشعار القائل: "الثورة بالشعب ومن أجل الشعب" تجعل لهذا الأخير دوراً مزدوجاً، فهو الوسيلة وهو الغاية. أما مساهمة الشعب الفاعلة، لا على مستوى التنفيذ وحده، بل كذلك في توجيه العمل الثوري، فإنه يُشكل، بحكم ذلك، ضرورة مطلقة. ويُخضع المثل الأعلى الديمقراطي الذي يدعم مثل هذه الضرورة ، للإغراء المفرط التحرّر، في حذف كل وساطة بين الشعب والسلطة. وهذا الإغراء هو الذي يوحي بهذا الأحتراس الذي يلاحظ في "برنامج طرابلس" تجاه الدوائر القيادية، ويُشكّل السمة الثانية للشعبية، أو المبالغة في الإيمان بالشعب.

وفضلاً عن ذلك، فإن سمتي الشعبية هاتين، تظهران كعنصر ثابت خلال مختلف كتابات جبهة التحرير، سواء أكنا في زمن النضال المسلّح، أم بعد الاستقلال[61]، وتشيران إلى استمرارية جبهة التحرير في تعبيرها الإيديولوجي.

وتظهر الاستمرارية أيضاً في إقامة خلفاء لجبهة التحرير من داخلها. ولا يمكن أن تفسَّر هذه الاستمرارية من دون أن تذكرٌ بالثنائية الوظيفية للحزب، المنظور إليه في آن واحد، على أنه تنظيم حسن البنى، مسؤول عن العمل القائم، وكرمز لنضال الشعب الجزائري. أما التنظيم، المسؤول، في آن واحد، عن نجاحات وإخفاقات عمله، فهو غير معصوم، ويمكن أن يكون موضوعاً للنقد. وبالمقابل فإن الرمز الذي يُمثّل مطامح الشعب، والبثاق الأمة وهي تحمل السلاح، يظل معصوماً، فوق كل نقد. إن هذا الرمز يُمثّل العَلَم الذي تتجمع حوله فئات الشعب؛ والعَلَم لا يمكن أن يُلوَّث. وهذا التضاعف الوظيفي هو الذي سيسمح لجبهة التحرير بالبقاء، بعد الاستقلال، ويظل باقياً بعد كل التقلبات التي سيعرفها. وكذلك فإن هذا التضاعف هو الذي سيتيح "لبرنامج طرابلس" أن يُقدِّم في مشروعه، صورة حزب، هو في آن واحد، قديم وحديث؛ تحيط به هالة المجد من عمله الماضي، ويحلّى بفتوة المشروع الثوري الجديد.

ويرسي هذا المشروع أسس ما سُمّي "بالثورة الديمقراطية الشعبية" المعروفة بالشكل التالي: "إنها إنشاءٌ واعٍ للوطن، في إطار المبادئ الاشتراكية، وإقامة سلطة توضع بين أيدي الشعب"[62] وهكذا فإن الكلمة قد قيلت أخيراً: إذ أن الخيار الاشتراكي قد أُكد صراحة[63]. خلافاً للتعابير المتأنية والعامة التي كانت تستعمل في العهد الماضي_ وحقاً فإن المشروع سيصبح أكثر دقة، ولكن من دون أن يحدث قطيعة جذرية مع العهد السابق. وسيكون لنا أن نلاحظ ذلك عندما نحلّل بسرعة، حملة المهام الاقتصادية والاجتماعية في برنامج "الثورة الديمقراطية الشعبية"، ونقابل بينها وبين ما ورد في مشروع فرع فرنسا، لجبهة التحرير، ومشروع الحزب الشيوعي الجزائري.

1 - المهامّ الاقتصادية والاجتماعية

ولنوضح قبل كل شيء أن برنامج الحزب الشيوعي الجزائري، خلافاً لبرنامج طرابلس، وبرنامج فرع فرنسا لحزب التحرير، يضع نفسه في إطار نظرية "الديمقراطية الوطنية"[64] الذي وضع في مؤتمر الـ81 حزباً شيوعياً وعمالياً ، والمنعقد في موسكو في نوفمبر، 1960 [65]، ولهذا فإنه يَتصوَّر تحقيق الاشتراكية في مرحلة أبعد، ولا ينظر إلى المهام المباشرة التي يدعو إلى العمل من أجلها، إلا كأساس لإنشاء الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،

لانتقال الجزائر إلى نظام اشتراكي حقيقي"[66]. أما في الوقت الحاضر، فإن القضية أقل صلة بالاشتراكية منها بالطرق اللا رأسمالية للنموّ، التي تقتضي خياراً سلبياً لا يعني إلا رفض النموذج الرأسمالي، ونقده[67].

أما المهمة الثانية المتفق عليها بالإجماع، والتي هي مجرّدُ استطالة مباشرة للنضال ضد الوجود الاستعماري، فهي الإصلاح الزراعي: "فبرنامج طرابلس" يتحدث عن "ثورة زراعية" تقتضي، في آن واحد، القيام بالإصلاح الزراعي، بالمعنى الخاص للكلمة، ثم العمل لتحديث الزراعة، وصيانة التراث الأرضي. أما الإصلاح الزراعي فينظر إليه في إطار تصفية القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي، وتحديد الملكية العقارية بصورة عامة"[68]. ويكتفي النص بذكر الخطوط العامة، مثل "التحريم الفوري للمضاربات بالأرض، ووسائل الإنتاج الزراعي" ثم "تحديد الملكية تبعاً لنوع الزراعات، والمحاصيل " ؛ و "نزع الملكية في المساحات التي تزيد عن الحدّ المقرر"....

على حين أن برنامج الحزب الشيوعي الجزائري، يوضح أن نزع ملكية أراضي الاستعمار الكبيـــر[69] ينبغي أن يتم بلا تعويض، ويدعو إلى إعادة النظر، حول هذه النقطة، في اتفاقات إيفيان. وكذلك يلحظ البرنامج إمكانية نزع ملكية الأراضي الواسعة التي تملكها الإقطاعية الجزائرية، أو أولئك الذين خانوا قضية أمتهم أثناء الصراع المسلّح[70]. أما تحديد ملكية الجزائريين الذين ما هم بخونة ولا بإقطاعيين، فإن النص يدعو إلى تسوية الأمر معهم بصورة ودية.[71]

ويحصي النصّ بعد ذلك جملة الفئات التي يجب أن تستفيد من توزيع الأراضي بالمجان[72]، ويذكر فضلاً عن العمال الزراعيين والفلاحيـــن الصغـــار، الفلاحيـــن جملة، مع أفضلية لقدماء المحاربين في جيش التحريـــر، واسر "الشهداء"، وأخيراً هؤلاء المزارعـــين من المواطنيـــن الجزائريين ذوي الأصل الأوروبي، غير المالكين لأرض (مع أولويـــــة لأولئك الذيـــن ســـاعدوا جيـــش التحرير)[73]، مبرزاً بذلك حرص الحزب الشـــيوعي الجزائري الـــدائم على رعـــاية مصـــالح الطبقة المحرومـــة من الأقليـــة الأوروبيـــة في الجزائر. وينفرد برنـــامج الحزب الشيـــوعي الجزائري، من جهة أخرى، بموقفه العلمـــاني من أراضي الأوقـــاف التي يقترح إعادتها إلى الدارة الاقتصادية للامة، وإدخالها في مجموع الأراضي التي يجب توزيعها بالمجان.

وبالمقابل فإنه يظهر في البرامج الثلاثة ذلك الحرص المشترك على تجنب تفتيت الأرض، وتشجيع "الصور الجمعية " لإصلاح الأرض والبحث عن "التقبل الطوعي" لطبقة الفلاحين"[74]. والحقيقة أن الإصلاح الزراعي يعتبر بمثابة مشروع يقتضي المساهمة الطوعية لأهم المعنيين[75] الذي يهمنا ألا نجرح مشاعرهم بتدابير سلطوية[76].

أما تدخل الدولة فإنه غير ملحوظ إلا في أضيق إطار، يتصل بالدفاع الوقائي، عن مصالح الطبقة الصغيرة من الفلاحين: كإلغاء ديون الفلاحين، ومنع البيع أو التأجير للأراضي الموزعة، والمساعدة المادية والمالية للدولة، وقيام هذه بكبريات الأعمال (كالرّي، وحماية الأراضي واستصلاحها، وإعادة التحريج، ومدّ الطرق، وتكبير شبكتها)...

ولئن كان "برنامج طرابلس" لا يلاحظ إلا شكلين لتنظيم الاستثمار الزراعي، هما التعاونيات الإنتاجية، ومزارع الدولة، فإن مشروع فرع فرنسا لجبهة التحرير يحصي من هذه الأشكال ستة، تبدأ من الملكية الفردية والمساواتية، وتنتقل إلى مزارع الدولة، ومزارع المنطقة، مروراً بعدة ألوان من التعاون والتساعد. ويبرز هذا الحرص على التفصيل الدائم أيضاً، في نصوص فرع فرنسا، في وصفه لأجهزة ووظائف أداة تحقيق الإصلاح الزراعي؛ مثل المؤسسة الوطنية للإصلاح الزراعي (INRA)[77]. التي تحقق في داخلها "التقاء إدارة الجماهير الفلاحية، والسلطة السياسية، والرجال الفنيين"[78]. أما برنامج طرابلس فلا يذكر أيّ جهاز يختص بتحقيق الإصلاح الزراعي، و"بالثورة الزراعية". بل إن النص يكتفي برسم الخطوط العامة، وتعداد المهام الأساسية لهذه الثورة.

وتجد هذه استطالة لها في القطاع الثاني، عن طريق سياسة متدرجة في التصنيع، تقتضي، على المدى الطويل، "إقامة صناعات أساسية، ضرورية لحاجات الزراعة الحديثة"[79]. أما على المدى القصير فتحتاج إلى ترقية الصناعات اليدوية، وإقامة صناعات صغيرة محلية، أو منطقية، لكي تُستثمر في نفس المكان، تلك المواد الأولية ذات الصفة الزراعية"[80].

أما الحرص على إقامة الانسجام بين النمو الزراعي والنمو الصناعي، فهو واضح في البرنامجين، برنامج فرع فرنسا، وبرنامج طرابلس[81].

ولكن الأخير، هو الذي يُلح بوضوح أكبر على الصفة المناقضة للرأسمالية لسياسة التصنيع: "فلا ينبغي للدولة، بأية حال، أن تساعد على نحو ما حدث في بلاد أخرى على خلق قاعدة صناعية لمصلحة البرجوازية المحلية التي يجب أن تُحدَّ من نموها بتدابير مناسبة"[82]. وكذلك فإن الحذر تجاه رؤوس الأموال الاقتصادية الأجنبية، شيء لا يستغنى عنه. وفي إطاره، تقوم جملة التأميمات الملحوظة التي تبدأ، مباشرة، بوسائل النقل، وفتح الاعتمادات، والتجارة الخارجية. أما على المدى البعيد فإنها ستتناول الثروات المعدنية، والثروات النفطية أو الغازية.

ولقد وضعت كل هذه التدابير على أساس مشروع تنمية، يسمح بتنسيق الجهود وتراكم رأس المال الضروري من أجل تصنيعٍ حسن العوائد، في وقت قصير نسبياً[83].

وتقدّم النصوص الثلاثة، بصورة موازية لهذه المهام الاقتصادية الرئيسية، نفسَ البرنامج الاجتماعي تقريباً: مثل امتصاص البهالة (العطالة عن العمل)[84] ورفع مستوى الحياة[85] ومحو

الأمية[86] ووضع سياسة للإسكان، والعناية بالصحة العامة. ونلاحظ أن برنامج طرابلس، وفرع فرنسا، هما الوحيدان اللذان يقولان بمجانية الخدمات الصحية، صراحة[87].

وبالمقابل فإن برنامج طرابلس، في قضية المرأة، أضيق من البرنامجين الآخرين. والحق، أن الأول يكتفي بالتأكيد: "أن الحزب لا يمكنه أن يمضي إلى الأمام دون أن يقوم بنضال مستمر، ضد المسبقات العرقية، والمعتقدات الرجعية. وفي هذا المجال، لا يستطيع الحزب الاكتفاء بتأكيدات سطحية، ولكن يجب عليه أن يجعلَ التطوّرَ المنطوي في الأحداث والوقائع، أمراً غير عكوس، عندما يُحمِّل النساء مسؤوليات في داخله[88]". على حين أن المشروعين الآخرين يقطعان صراحة بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية. وهما يدعوان إلى إلغاء تعدد الزوجات والطلاق وعدم المساواة بالإرث؛ وهذه كلها أمور تُمَثّل قطيعة واضحة مع الإطار التقليدي للشرع الإسلامي. وفضلاً عن ذلك فإن مشروع الفرع الفرنسي لجبهة التحرير يقطع أيضاً بوجوب العلمانية في الدولة عندما يوصي بأن "على المؤسسات الجزائرية أن تقوم على مبدأ الفصل بين الدين والدولة"[89].

لكن "برنامج طرابلس" لا يذهب بعيداً إلى هذا المدى، ويكتفي بتأكيد "الحداثة" والتجديد اللذين كانت جبهة التحرير قد قالت بهما، فيما يتصل بالبنى التقليدية للمجتمع الجزائري، من غير أن تقوم بقطيعة جذرية معها. ذلك أن الرجوع إلى الإسلام والثقافة الوطنية، يدخل دوماً في إطار الحرص على الملاءمة بين "العودة إلى الأصول" وبين ضرورة الدخول في العصر الحديث. والقضية هي أن نجتنب "البغائية الإيديولوجية" التي ستدير ظهرها للحقائق المشخّصة للبلاد، كما نجتنب التعصب العرقي أو الديني الذي يَدّعي القدرة على الاستغناء عن تجربة الآخرين وعما جاء به عصرنا هذا من تطورات ثورية[90]. وهكذا فإنه عندما يبحث النص في مشكلة الثقافة، فإنه يحرص على رغبته في أن تكون ثورية وعلمية". أما السمة الوطنية لهذه الثقافة فيجب أن يظهر في تنمية اللغة العربية [91] من دون أن يتضح المجال الذي يجب أن يبقى للغة الفرنسية الغالبة[92] . وأما صفتها الثورية، فيجب أن تتيح لها فهم "صراع الجماهير، والمعركة السياسية والاجتماعية في كل صورها"[93] وأخيراً فإن صفتها العلمية يجب أن تظهر في قابليتها للانفتاح للتقنية وللبحث العقلاني.

وهذه الرغبة في "الرجوع إلى الأصول" والتجديد، واضحة هنا جداً؛ والقضية في آن واحد، هي ضمان الاستمرارية بترسيخ الجذور في الهوية الوطنية، والانفتاح على التقدم، بالتعلم في مدرسة العصر[94]. وتبدو هذه الحركة المزدوجة، أيضاً، في العودة إلى الإسلام، المطالب به من حيث هو دين التقدم، شريطة الا يُحرم من الوعي والحيوية والاجتهاد. وفي إطار هذا التطلع،

يُدان "المفهوم الذي يقوم على استخدام الإسلام لغايات ديماغوجية، تجنباً لطرح المشكلات الحقيقية"[95]، فكأنما يحسبون أن من الضروري تطهيرَ الدين من كل ما علق به، في الطريق، من معتقدات غريبة عنه، وخرافات خنقته أو أفسدته"[96]

فالإسلام والعروبة لا يمكنهما في هذه الشروط، حسب تعبير "برنامج طرابلس" أن يؤلفا مواضيع ذاتية تستبقي الخلط والتشويش وتجمع بلا تمييز بين كل الاتجاهات. والحق أن الوحدة الوطنية تكتسب معنى جديداً في سياق "الثورة الديمقراطية الشعبية".

2- الثورة والوحدة الوطنية

وتتفق النصوص الثلاثة على النظر إلى الوحدة من زاوية انتقالية. وبرنامج طرابلس هو الذي يعالج هذه المشكلة بأكثر ما يكون من التفصيل. إذ أنه يُخضع تقييم الوحدة للأهداف الجديدة التي وضعتها "الثورة الديمقراطية الشعبية. ولم تعد القضية أن تناضل ضد عدو خارجي، ولكن أن تقوم بمعركة داخلية، تستهدف تغيير بنى المجتمع.

وفي إطار هذا التطلع تبدو الوطنية بصورة أوضح ، فيما تطرحه ، منها فيما تتقبله.

أما القضاء على الإقطاعية، فقد بات أمراً قديماً . ذلك أن هذه الأخيرة ، بحكم تواطئها مع النظام الاستعماري، قد حكمت على نفسها باللا جدارة الوطنية. وبالمقابل، فإن الأمر الجديد، هو القضاء على البرجوازية، من حيث هي طبقة قائلدة. ويؤكد "برنامج طرابلس" في هذه المناسبة: "أن الاتحاد الوطني ليس الاتحاد حول الطبقة البرجوازية"[97]. ولئن لعبت هذه دوراً إيجابياً، نسبياً، عند قيام معركة التحرير الوطني، فإنما تعتبر الآن غير جديرة بتوجيه المرحلة الجديدة من الثورة، توجيهاً حسناً. وذلك لأنها "تحمل إيديولوجيات " أهم صفاتها هي الانتهازية، والديماغوجية ، وروح التشاؤم، واحتقار المبادئ، وفقدان القناعة الثورية، وهذه كلها أشياء تفرش من جديد للاستعمار سريره"[98]. وليست القضية في الحقيقة أن لا نرخّص لهذه البرجوازية بأي دور، بل أن نمنعها أيضاً من أن تنمو كطبقة، أو كقوة اقتصادية. ويهدف مشروع الإصلاح الزراعي الموضوع، إلى سدّ الطريق، بشكل واضح، على البرجوازية العقارية، عن طريق تملّك ما يزيد عن حد أعلى معقول، ومنع بيع أو تأجير الأراضي الموزَّعة. ومن جهة أخرى، فإن التصنيع، على نحو ما رأينا أعلاه، لا ينبغي له أن يفيد البرجوازية المحلية التي ترتبط، بحكم طبيعة فعالياتها، بالدارة الاقتصادية للإمبريالية"[99].

وعلى ذلك، فإن موضوع الوحدة الوطنية، وهو موضوع ضخم دوماً ، إنما يُنظر إليه، مع الكثير من الحذر والتحفظ في "برنامج طرابلس" بمقدار ما تغامر البرجوازية "بأن تستغله

التهازياً"[100]. والوحدة الوحيدة المقبولة في منظور "الثورة الديمقراطية الشعبية" هي تلك الوحدة القائمة على القوى التقدّمية، الممثلة بطبقة "الفلاحين، والعمال بصورة عامة والشباب ورجال الفكر الثوريين"[101].

ولنلاحظ أن صورة "القوى التقدمية" هذه، مختلفة عن الصورة الماركسية التي يُذكرنا بها برنامج الحزب الشيوعي التقدمي، عندما يذكر الطبقة العاملة أولاً، أي هذه الطبقة المدعوّة إلى القيام بدور قيادي بالتحالف مع طبقة الفلاحين الفقراء و"رجال الفكر المتقدمين".[102] ذلك أن برنامج طرابلس، يجعل طبقة الفلاحين هي الطبقة التي تملك حق الأسبقية في التسلسل المرتبي الثوري. أما مفهوم البروليتاريا، فلا يظهر فيما نعلم، إلا في مقطع يَرِدُ في سياق تحليل المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني"[103]. وفيما عدا ذلك فإن الحديث، في أغلب الأحيان، "يتناول العاملين بصورة عامة" وهو مفهوم أوسع وأقل دقة[104].

وهناك مفهوم آخر في مثل هذا الغموض، هو مفهوم الشبيبة التي يؤكد النص على أهمية دورها، من دون أن يوضح أصولها الاجتماعية. وأخيراً فإن ذكر " رجال الفكر الثوريين " يوحي بعدد من الملاحظات. أولها أن الصفة المعزُوّة إلى "رجال الفكر" تعيّن الشروط الضرورية لاندماجهم داخل الطليعة. إذ لا يقبلون فيها إلا إذا هم قبلوا المشروع الثوري. بيد أننا إذا نظرنا إلى الفئات المعيّنة بكلمة "رجال الفكر"، وإذا وضعناهم في الإطار المشخّص للمجتمع الجزائري، فلا بدّ من القول بأن الشرط الحاضر" الذي يضعه النص، يوشك أن يصبح ضعيفاً جداً. والحق أن علينا أن نفهم من كلمة "رجال الفكر" فئة ناقلي الأفكار (كالكتاب والصحفيين والإيديولوجيين..) والأطر الفنيّة التي تستخدم معرفتها في تنمية البلاد.

ولكن هاتين الفئتين من الناس، قليلتا العدد نسبياً، وقلتهما هي التي تزيد في قيمتها، بمقدار ما لدورهما من أهمية، في بلاد متخلفة وصلت إلى الاستقلال، وعليها أن تحلّ مختلف المشكلات المعقدة ذات الصلة بالبناء الوطني. وبحكم ذلك، ولأن رجال الفكر مطلوبون بشكل خاص، من كل مكان، فإنهم لا يمكن أن يكونوا موضوع اصطفاء قاس، يستبعد منهم من كان قليل الثورية أو لا ثورياً. ثم إن وظيفتهم في العقلنة بالفكر والتقنية، تجعلهم ممن لا يستغنى عنهم، ويمكنها، في إطار التطلع التقني والإنتاجي، أن تمنحهم دوراً حاسماً في اختيار أهداف الإنتاج وتنظيمه.

وليس هذا الاحتمال بالشيء النظري المحض، بالمقدار الذي نرى فيه أن "برنامج طرابلس" يجتنب التعريف الدقيق للقوى التقدمية "الأخرى، القادرة على احتواء الإغراء التكنوقراطي الذي يمكن أن يفرضه المفكرون الثوريون".

ويعكس هذا الميل إلى التعميم وعدم الدقة في التعريف، رغبةَ المسؤولين في تحقيق الوحدة الأوسع ما يمكن، دون استبعاد أو إضعاف الدور البرجوازي. ذلك أن "مهام الثورة الديمقراطية الشعبية"، على ما يلاحظ "برنامج طرابلس" لا يمكن أن "تتحقق" على يد طبقة اجتماعية مستنيرة، مهما تكن درجة وعيها؛ فالشعب وحده هو القادر على إنجاحها نجاحاً جيداً"[105]. ونعود فنجد هنا تلك الشعبية المشار إليها أعلاه ، والتي تعبر عن الثقة اللامحدودة بالشعب والحرص على أن لا تكون الديمقراطية "مقصورة" على تفتح الحريات الفردية[106]، بل "بالدرجة الأولى" أن تكون تعبيراً جمعياً عن المسؤولية الشعبية.

إن مفهوم المسؤولية الشعبية هو الذي يظهر كشيء حاسم في التصوّر الذي تقدّمه جبهة التحرير عن الديمقراطية ، كتتويج في آن واحد للعفوية والمساهمة الفعالة للجماهير. ونعود فنجد هذا التصور في مشروع فرع فرنسا الذي يدافع عن مشاركة القاعدة في كل المستويات، وكل مجالات الحياة العامة، وحيث يظهر، للمرة الأولى، على ما نعلم، في نصٍّ من نصوص جبهة التحرير، مصطلح التسيير الذاتي[107].

ولكن عفوية الجماهير ومشاركتها، تظلان خاضعتين لمقتضيات التنظيم. ويجمع هذا التنظيم، في تطلعه إلى تحقيق "الثورة الديمقراطية الشعبية- يجمع في داخله "طليعة" تعكس مطامح القوى التقدمية. وعلى مثال هذه الأخيرة، فإن مفهوم "الطليعة" إنما يُتصوّر بالمعنى الواسع. وهو يُعبّر عن هذه الرغبة المتقاسمة بين الحرص على الانتقاء والحرص الآخر على أوسع وحدة ممكنة. وهذا ما يفسّر وقوع اختيار "برنامج طرابلس" على "حزب جماهيري واع قوي"[108]. ولكن مفهوم الحزب الجماهيري يقتضي أساساً للانتقاء، واسعاً نسبياً، يحاول النص أن يُضيّقه، بالتأكيد على الرغبة في استبعاد "وجود عدة إيديولوجيات مختلفة داخل الحزب"[109].

لكن وحدة الهدف ينبغي أن تبقى قائمة بأي ثمن، والإيديولوجية الوحيدة المعترف بها هي تلك المعبّر عنها "بالثورة الديمقراطية الشعبية" التي تبدو وكأنها الطريق الثالثة التي تقوم بين إيديولوجية مستبعدة صراحة، هي الإيديولوجية البرجوازية، والإيديولوجية المرفوضة ضمناً، والتي هي الماركسية[110].

وها هنا نعود فتطرح في الحدود نفسها تلك المشكلة القديمة، أي مشكلة علاقة جبهة التحرير، بالحزب الشيوعي. وهذا الأخير يطرح مباشرة هذه القضية في برنامجه: "فالحزب الشيوعي يعارض فكرة الحزب الواحد على أسس الإيديولوجية الوطنية البرجوازية. فمثل هذا الحزب، حتى إذا كان تركيبه شعبياً، وحتى إذا كان قادته في أصولهم، من الطبقة العاملة أو من طبقة الفلاحين الفقراء، سيكون عاجلاً أم آجلاً أداة سيطرة البرجوازية على الطبقات العاملة ،

حتى ولو لم يكن لهذه البرجوازية اليوم من قواعد اقتصادية قوية داخل البلاد، فهي لن تحذف الاختلافات والتناقضات بين الطبقات الاجتماعية، ولا تحقق الوحدة السياسية والمعنوية للأمة"[111].

ويعود هذا الحزب فيؤكد أنه لا يتصوَّر مشروعية الحزب الواحد إلا على "أسس إيديولوجية الطبقة العاملة" [112]. ويحسم الرأي مباشرة بأخذه بمبدأ تعدد الأحزاب. وكذلك فإنه يؤكد من جديد موقفه الذي عبّر عنه سابقاً لدى المحادثات التي جرت بينه وبين ممثلي جبهة التحرير عام 1956، داعياً إلى الأخذ بقوله: " في إطار الواقع السياسي والاجتماعي للجزائر اليوم، وفي النضال ضدّ هيمنة الاستعمار الجديد، فإن تجمّع الطاقات الوطنية، ووحدة الوطنيين والشيوعيين، ينبغي أن يتمّا داخل جبهة التحرير الوطني. من حيث هي تجمّع، لا من حيث هي حزب، وذلك في إطار احترام استقلالية الحزب الشيوعي الجزائري"[113]. ودعماً لهذا الاقتراح، يُذكّر الحزب الشيوعي بالماضي الحديث على أنه تجربة نموذجية: "فاستقلال الحزب الشيوعي، وتقوية صفوفه، اللذان عادا بالخير على النضال والوحدة أثناء الحرب، سيظلان كذلك أثناء السلم"[114]. وتستخدم لهذا الغرض كذلك أفكار أخرى، مثل: استبعاد الحصر والعصبية الحزبية، والمعاداة للشيوعية، لمصلحة "التنافس الأخوي والديمقراطي[115] والحرية الأكبر في التعبير[116].

وفي هذه المرّة لن تجيب جبهة التحرير عن السؤال. فلئن كانت فكرة الحزب الواحد غير معلنة صراحة في "برنامج طرابلس"[117] ، فإنها قضية تستنتج ضمنياً من الدور المعطى لجبهة التحرير بالنسبة إلى الدولة، وإلى المنظمات الجماهيرية. وحقاً، فإن في وسعنا أن نقرأ في النص الذي قُبل في برنامج طرابلس، ما يلي: "إن الحزب يرسم الخطوط الكبرى لسياسة الأمة، ويوحي للدولة بأعمالها"[118]. وكذلك فإن مشروع فرع فرنسا لجبهة التحرير يهب الحزب نفس الدور: "فالحزب يوجه السياسة الخارجية للبلاد، ويُعيّن لها أهدافها. وهو يدرّب الجماهير الشعبية، ويوجّه الطاقات. ويسهر على تحقيق برنامج الثورة التي يكون من المهمّ ان نذكر مبادئها الكبرى"[119].

بل إن "برنامج طرابلس" الذي يضع كشرط أن يكون "رئيس وأعضاء الحكومة في أكثريتهم من أعضاء الحزب، وان يكون رئيس الحكومة عضواً في المكتب السياسي؛ وأن تكون أكثرية أعضاء الجمعيات من الحزب" ليؤكد على الدور المهين للحزب في مناسبات عديدة.

ومن جهة أخرى، فإن رقابة الحزب على المنظمات الجماهيرية (التي تنشأ أو تنشط أو تُوجه من قبله) مضمونةً بفضل وجود "المناضلين المجرّبين" داخلها. ولئن كان مبدأ احترام استقلال النقابات مقرراً[120]، "فإن النص مع ذلك لا ينسى أن يشير إلى أن الحزب وحده مع ذلك،

والذي هو الطليعة الأمامية للجماهير الشعبية، يمكنه أن يضمن تنسيق القوى الثورية داخل البلاد واستثمار الإمكانيات والأدوات الموجودة داخل المجتمع، بشكل عفوي"[121].

وهكذا فإن أولوية الحزب شيء مقرر بوضوح، وهي خاضعة لمقتضيات "الثورة الديمقراطية الشعبية" التي ينبغي، من حيث المبدأ، أن تُحصّنها من الانحرافات الأوتوقراطية، بفضل قواعد "المركزية الديمقراطية" المذكورة[122]: كانتخاب المسؤولين في كل الدرجات؛ ودورية اجتماعات الهيئات الحزبية، وقانون الأكثرية ؛ ومنع إيقاع أية عقوبة بحق أي عضو من الحزب ، من دون موافقة الجهاز الذي ينتسب إليه ، و الواجب القاضي، لدى نشوب نزاع في الهيئات العليا، بفرض الأمر على القاعدة، وأولوية الأجهزة العليا على الأجهزة الدنيا"[123].

ثم إن الحرص على بيان الصفة الثورية والديمقراطية معاً، للحزب، ليبدو في المبدأ المقرر في "برنامج طرابلس" حول التمييز "فيزيائياً" بين الحزب وبين الدولة بغية تجنب خطر اختناق الحزب، وتحوّله إلى مجرد جهاز ملحق بالإدارة وأداة للضغط"[124] ويُعبّر مشروع الفرع الفرنسي عن نفس الحرص، فيقول: "وعلى كل حال فإن، على الحزب أن لا يختلط بالدولة التي عُرفت بنيتها ودورها في الدستور، وهو لا يحلُّ محلّ أجهزة الدولة"[125].

وهكذا فإن الحزب يبدو في النصّين كالأداة الكبرى التي يجب عليها أن تضمن استمرارية الثورة. ولكن على حين أن "برنامج طرابلس يقتصر على تعريف دور الحزب، وتحديد مجال عمله بالنسبة إلى مجال الدولة، فإن مشروع فرع فرنسا يمضي إلى أبعد من ذلك، مقدماً مشروع دستور، يصف التنظيم المقبل للدولة الجزائرية. ويستبق هذا الموقف، موقف جبهة التحرير التي تمارس دوراً تأسيسياً لدى وضع الدستور الجزائري عام 1963[126]، وتؤكد بصورة خاصة على هيمنة دور الحزب.

ويؤلف مشروع الدستور، لدى ذكر المبادئ العامة، بين التصور الليبرالي للحريات العامة (كحرية التعبير والعبادة، وحرمة الشخص، والمنزل، وسرّية المراسلات. والحق في أن ينتخب الإنسان ويُنتخب....) وبين قواعد التنظيم الخاصة بمجتمع اشتراكي. ويؤكّد النصّ من هذه الناحية، أن: "دستور الجمهورية الجزائرية يجب أن يضمن إقامة نظام يقوم على إلغاء استغلال الإنسان للإنسان"[127]. ويجب أن يبلغ هذا الهدف بتحقيق ثورة زراعية في إطار تخطيط عام للاقتصاد الوطني"[128]. وفي مثل هذا التطلّع، لا بدّ من إبراز الاهتمامات الاجتماعية: "فالحق في العمل هو أول حق لكل مواطن، والعمل لمصلحة المجموع، هو الواجب الأول والشرف الأعظم"[129]. وكذلك فقد اعتُرف لكل مواطن بحق التعلّم والحق في الخدمات الصحية المجانية. وأخيراً فإن حرية الاجتماع والتشارك في دولة توصف بأنها ديمقراطية، علمانية، اشتراكية، تظل خاضعة لقاعدة وحدانية الحزب.[130]

أما الاستيحاء من الماركسية فأبرز و أبرز في تنظيم بنى الدولة، حيث تستعار من النموذج السوفييتي أشياء كثيرة. والحق أن الجهاز الأعلى هو "المجلس الوطني" الذي يُمثل الوطن الجزائري كله. وينتخب الأعضاء هنا بالتصويت العام المباشر، لمدة خمس سنوات، متى هي انتهت كان من الضروري حكماً، تجديد المجلس. ثم إن المستشارين الوطنيين (المعادلين للنواب) يتمتعون بالحصانات البرلمانية التقليدية. فهم يصوّتون على مشاريع القوانين بعد أن تكون قد نوقشت في إطار اللجان التي يؤلفها "المجلس الوطني" والتي تقابل صلاحيات أعضائه صلاحية الدوائر الوزارية[131].

ولكن القرب من النموذج السوفييتي يفرض نفسه، بحكم وجود ما يسمى "برئاسة المجلس الوطني" التي تملك من الصلاحيات والامتيازات مثل تلك التي نجدها لرئاسة الـ **Presidium du Soviet Supreme** أي (رئاسة المجلس الأعلى في الاتحاد السوفييتي). والحق أن البريذيديوم، الناشيء في الأصل عن "المجلس الوطني" والمؤلف من رئيس وعشرة أعضاء) يمارس خلال سنة كاملة كل صلاحياته التي هي صلاحيات رئيس الدولة (أي صلاحيات التفويض الفعال، والمنفعل، وحق العفو...)[132] ثم إن البريذيديوم (الرئاسة) مكلف، فضلاً عن ذلك، بنشر القوانين. وأخيراً فإنه يقوم بمهمة الحكم الأعلى ، عند وقوع خلاف بين المستشارين الوطنيين، من أجل انتخاب الحكومة. والحق، إنه إذا لم تُجمِع الأكثرية بعد خمسة أدوار من التصويت، فإنه من حق الرئاسة أن تُعلن حلّ المجلس الوطني، وتدعو لانتخابات جديدة خلال شهرين. وخلال هذه المدّة، يقوم البريذديوم بالوظائف التي تدخل في صلاحياته بحكم الدستور، ويأخذ على عاتقه موقتاً وظائف السلطة التنفيذية"[133].

وفوق ذلك، وعلى مثال النموذج السوفييتي، ليس هناك أي فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ويقول النص صراحة: "إن السلطة التشريعية تعود، بصورة جماعية، إلى المجلس الوطني ولحكومة الجمهورية"[134].

وينضاف إلى هذه المبادئ المؤسسية مبدأ الجماعية. والحق إنه إن كان هنالك رئيس للبريزيديوم، فإن صلاحيات هذا الأخير تمارسُ بصورة جماعية، من قبل أعضاء الحكومة المسؤولين أمام المجلس الوطني، وليس في النصوص أية إشارة إلى وجود رئيس للحكومة.

وأخيراً فإن من المهمّ أن نلاحظ وجود "غائب كبير" في مواد مشروع هذا القانون: هو الحزب. فما من دور محدّد أعطي له، على حين أن نصّ الفرع الفرنسي يعلن أن الحزب الوحيد، "ينسق مختلف فعاليات الأمة، لكي يضمن، من خلال كل الأجهزة، وحدة الرؤية وانسجام الجهود"[135]. ولكن دور التنسيق هذا لا يظهر في أي مكان، في مشروع الدستور.

ويجب، في أغلب الظن، أن نعزو هذا الإغفال إلى عدم الانسجام الموجود في مشروع الفرع الفرنسي. ذلك أنه يؤلف جُملةً، فيها ما أمكن من التجانس، بعد التأليف بين جملة مشاريع صاغتها جملة مجموعات، عملت كل منها بصورة مستقلة، ولم تكن مشروعاً واحداً يملك انسجاماً داخلياً ووحدة في الرؤية[136].

وبالمقابل فإن" برنامج طرابلس" يبدو أكثر تجانساً، وفيه من الوحدة مقدار أكبر. ولكن ما يربحه انسجاماً، يفقده في بعض النواحي، غموضاً. وبالمقارنة، يبدو مشروع الفرع الفرنسي، اقل غموضاً، وكذلك اقل مجانبة، عندما يتعلق الأمر بإلزام المستقبل. ومن المرجح أن الظروف التي أحاطت بانعقاد مؤتمر طرابلس قد ساهمت في الإبقاء على بعض الغموض في النص، ذلك أن القضية كانت أن نحصل على أكبر موافقة ، على أدنى حدّ من برنامج أصغري. ولكن السبب الأساسي، فيما يظن، شيء آخر، هو هذه البراغماتية العنيفة التي شاعت في سلوك جبهة التحرير، خلال كل مرحلة النضال المسلّح؛ وهي براغماتية قصَرت هدف النضال على موضوع الاستقلال الوطني، دون أن تعطي لهذا الموضوع محتوى دقيقاً. وكان يجب انتظار وقف إطلاق النار، لكي نرى جبهة التحرير تبحث، على عجل، في وضع مشروع ما، يكفي لحاجة مستقبل طويل بعض الشيء.

لكن هذا المشروع الذي سيصبح "برنامج طرابلس" لم يكن ثمرة مناقشة واسعة على مستوى القواعد، بل كان من عملِ مجموعةٍ ضيقة من المناضلين والقادة الذين اجتمعوا فيما يشبه "الخلوة، وتَحَولوا بحكم المناسبة، إلى عقائديين. وهنا تبدو المفارقة واضحة بين الصفة الشعبية المفرطة لهذا البرنامج، وبين وضعه على يدِ مجموعة محدودة جداً. فالجماهير الماثلة إلى هذه الدرجة في النصّ، لم تشارك، على ما في ذلك من غرابة ، أية مشاركة في وضعه. وأصلاً، فإن استيحاء النص، يتأثر بذلك بقوة. والحقيقة أن الذين صاغوا النصّ رغم الشجاعة وصفاء الذهن اللذين برهنوا عليهما في تحليل "الثغرات السياسية لجبهة التحرير"، وفي تقييم دور البرجوازية، وفي مشاريع الإصلاح الزراعي، والتصنيع، لم يستطيعوا تجنّب الإغراء التكتيكي الذي يُلزم بتقريب وجهات النظر المتباينة، وهذا، على حساب بعض الإغفالات وبعض الالتباسات. وليحكم القارئ فيما سنقول:

لئن كانت أولويّةُ الحزب مؤكدة بهذه القوة، فإن وحدانيته ليست مؤكدة بصراحة. ولنقل من جهة أخرى، إن الحزب، خـــلال كلّ المدة السابقة للاستقلال، قد سُمّيَ دوماً بشارته: FLN؛ أما بالنسبة للمستقبل، فقد أطلق عليه الاسم العام، الذي هو الحزب، وتركوا الناس حيارى فيما يتعلق بالإبقاء على الشارة القديمة. ثم إن برنامج طرابلس، المتردّد في الحسم بين

القول إنه حزب جماهيري، والقول: إنه حزب طليعة، يتحدّثُ عن "حزبٍ جماهيري واعٍ، وقوي"[137]. ويرى من جهة أخرى، أنه "باعتباره طليعةً للقوى الثورية للبلادِ، فإنه كحزب، يستبعد من صفوفه وجود الايديولوجيات المتباينة"[138]. وهذا، بوضوح، يعني تماماً أن الجماهير تُعتبر طليعية، في ذاتها (وهذا مما يمكن تصوره في منظور شعبوي Populiste)، أو أن الحزب يجمع في داخله طليعة الجماهير ويعكسُ، بحكم ذلك "جملة المطامح العميقة [139]" لهذه الجماهير. وهكذا فإن الالتباس يظل قائماً، حتى عندما يقال، بعد ذلك: "إن قبول المناضلين ينبغي أن يتمّ تبعاً لمعايير دقيقة، ذلك أن نجاح أية منظمة لا يقاس بحجم المنضوين تحت لوائها، ولكن بنوعية أعضائها"[140]. وحقاً ، فإن هنالك بحثاً عن الاصطفاء، لا سيما وأن النص قد عني بإدانة المناورة التي تريد الحكومة الفرنسية أن تُجرّها، من خلال اتفاقات إيفيان"[141] من أجل إنشاء قوة ثالثة داخل جبهة التحرير، والعمل على انتصار الجناح المعتدل، على "القوى الثورية الحقيقية"، مما قد يُمكّن من قيام تجربة فرنسية تشترك فيها جبهة التحرير، في إطار الاستعمار الجديد"[142]. إلا أن الرجوع الأوّلي إلى حزب الجماهير، يظل يحمل في طياته إمكانَ ضمّ العناصر بشكل أوسع، واقل اصطفائية، منه، في حالة الحزب الطليعي حقاً[143]. وأصلاً، فإن سرد التركيب الاجتماعي للحزب، وإحصاء أصول عناصره دليل على اتساعه لأنواع كثيرة من الناس. إذ "أن الحزب يتألف من أكثرية من الفلاحين، والعمال بصورة عامة، والشباب، والمثقفين الثوريين"[144]. والحقيقة أن صفة الفلاح تجمع تماماً بين الفلاح الذي لا أرض له ، وبين مالك الأرض الميسور الذي يعيش من إنتاج أرضه. وكذلك ، فإن مفهوم " العامل بصورة عامة " يبدو أوسع من مفهوم "البروليتاري" أو مفهوم "العامل اليدوي Ouvrier " أما الشباب، فإنهم لا ينتسبون إلى طبقة اجتماعية معينة .

– والأدل من ذلك، على ما يبدو لنا– هو عدم وجود تعريف لدور البرجوازية الصغيرة في مرحلة إقامة البناء الوطني. ولئن كان هنالك رجوع ما، إلى التنديـد "بالـروح البرجوازية الصغيرة [145] في تحليل الثغرات السياسية لجبهة التحرير"، وكان تحليل "المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني"[146] يُذكّر بسرعة بدور البرجوازية الصغيرة، مع بيان أن هذه الفئة كثيراً ما ساهمت بصورة فعالة، في النضال التحريري، عندما قدمت له أطراً سياسية[147]. غير أنه ليس هنالك في "برنامج طرابلس" أيّ تساؤل عن أهمية هذه الطبقة الاجتماعية، في الاتجاه الإيديولوجي لحركة التحرير الوطني وفي سيرورة الاستيلاء على السلطة في الجزائر. إلا أنها هي الطبقة الوحيدة الموجودة في مختلف الفئات التي نشأت منها الطليعة المشار إليها في النص: أي الفلاحون، والعاملون بصورة عامة، والشباب، ورجال الفكر الثوريون. بل إن وجودَها ليظهر

أيضاً داخل من صاغوا "برنامج طرابلس". وعلى هذا المستوى فإن "الاستبطان" كان سينتهي، وعلى الأقل فيما يّتصل بمستوى المشروع الظاهر، إلى قطيعة جذرية بين مرحلة النضال المسلّح، وبين المرحلة التي تنفتح على الاستقلال. وربّما كانت قد أُنذرت بتغيير عميق في الدائرة القيادية، وأثارت نقاشاً واسعاً تحدّدت على ضوئه، خطوط الفصل الجديد.

لكن التاريخ ليس مما يستعاد. وكان من شأن "برنامج طرابلس" مع ما فيه من إغفالات والتباسات، أن راعى كل الاتجاهات. ولقد تبناه المجتمعون، بلا نقاش تقريباً، بالإجماع: وهو إجماع يبدو غريباً جداً، إذا نحن نظرنا إلى التنافر القائم بين الأشخاص، ذلك التنافر الذي سينتهي ببعثرة جبهة التحرير، بدءاً من نهاية جلسات مؤتمر طرابلس. وبحكم ذلك فإن النص الجديد الذي تمّ تبنّيه، سيمضي غير ملحوظ، خلال هذه الفترة من صيف 1962 التي ستتميز بالتجابه بين الاخوة الذين اصبحوا أعداءاً. وكان ذلك خصومات بين الأشخاص، وليس خلافات عقائدية جرّ إليها النقاش حول الأفكار، بل مجابهات بين الشُلل والمجموعات، ظهرت بمناسبة الصراع على المشروعية. فكل فئة تدّعي لنفسها هذه المشروعية الوطنية، وبالتالي، مشروعية "القوى المحرّكة التي أنشأت خميرة الثورة، وضمنت لها النصر الحالي، كما تضمن لها الانتصارات التالية.

القسم الثالث : المشروعية الوطنية و"القوى المحركة"

وفي القاعدة، نجد الشعب أولاً، الذي هو المصدر الأول للمشروعية الوطنية. وهذه الكتلة الكليّة الحضور والمجهولة المفضلة، إنما تُعتبر وكأنها المحرّك الأول، والبطل الأساسي للثورة. وهي تشمل مجموعَ الفئات الاجتماعية للأمة التي حملت السلاح. وما من معيار للاستبعاد إلا التواطؤ مع العدو الوطني. وبحكم ذلك، فإن الإقطاعية الإدارية والمتعاونة فيما بينها، وكذلك جملة الخونة المعروفين، هم الذين استبعدوا عن نطاق الأمة. أما الفئات الاجتماعية الأخرى فقد دُمجت بالشعب، ووجدت نفسها متحدة بحكم الحماسة الوطنية المشتركة؛ بل إن اتحاد هذه الفئات هو الذي يعتبر كضامن للنصر النهائي.

ومن "البيان السياسي لمؤتمر الصومام" إلى "برنامج طرابلس" نجد الاستمرارية حول هذه النقطة، واضحة؛ ذلك أن النصّ الأول يعلن أن "تحرير الجزائر سيكون ثمرة عمل كل الجزائريين، وليس من فعلِ فئة معينة من الشعب، مهما تكن أهميتها"، كما يعلن النصّ الثاني أن: "مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر واسعة، ولا يمكن أن تتحقق على يد طبقة معيّنة، مهما تكن مستنيرة؛ فالشعب وحده هو القادر على القيام بها وإيصالها إلى غاياتها، وهذا الشعب هو الفلاحون، و"العاملون" بصورة عامة، والشبيبة والمثقفون الثوريون"[148]. ولنلاحظ أن

البورجوازية لا توضع موضع الشبهة، ولا يفكر أحد في الحدّ من دورها إلا خلال الفترة، التالية للاستقلال ، والتي حُدّدت مهامُها في "برنامج طرابلس". أما ما يتعلّق بفترة النزاع المسلّح، فإن مفهوم "الشعب" يستغرق الاجماع الوطني. ذلك أن أول معيار للمشروعية هو المشاركة في الصراع المشترك.

غير أنه يتميّز من داخل الشعب، قوة ديناميه بشكل خاص هي الشبيبة، والحق، أن الثورة، من حيث هي انبثاق للكيان الوطني، ومن حيث هي انطلاقة تجديد، إنما ينظر إليها في كتابات جبهة التحرير على أنها شابة. وهكذا فإن الشبيبة تبدو وكأنها واحدة من القوى الأساسية للثورة وهي في حالة الفعل، لأنها تؤلف أكثريةَ هذا الشعب المجنّد؛ وبشكل خاص، لأنها تجسّد تدفق القوة والحماسة في معركة التحرير، ولأنها تحمل في ذاتها، كل سمات وآمال المشروع الثوري: كقلب البنى القديمة، والانفتاح على التقدّم والتجديد، والميل إلى المعاركة... وبالاختصار فإنها، بالنسبة لجبهة التحرير، رافعة لا تلتوي، ولها قوة ومقاومة هائلتان".

ثم إن الشبيبة الجامعية ومنظّمتها "الأوجيما"[149]، وكذلك فرق الكشافة داخل الحركة الكشفية الجزائرية، SMA[150] ليست إلا جزءاً من هذا الجسم الديناميكي، والمجهول. فالشبيبة ليست ممثّلة بمنظّمة معينة[151] بل هي في كل مكان داخل الشعب المعبأ للمعركة الوطنية. وهي تؤلف أكثرية مناضلي جبهة التحرير، ورجال المقاومة في جيش التحرير[152]. ذلك أن الشعب كله، خلال مرحلة الصراع المسلّح، هو الذي يُحرّر حماسته الشابة، وفي المشروع الثوري تجدُ الشبيبةُ إمكانيةَ الكشف عن إمكانياتها ومقاييسها. والحق أنه إذا كانت الشبيبة تبدو كالقوة الأساسية في العمل الثوري، فذلك لأن هذا الأخير يحمل، بدوره، كل خصائص الشباب: كالدينامية، والاستعداد للعمل، والإصرار، والتجديد. وهو يفتح أبواب المستقبل على مصراعيها. ويهدف إلى القضاء على النظام القديم، القمعي، الذي فات أوانه، من أجل إنشاء عالم جديد. إن هذا النعت الوحيد يكفي لإعطاء المشروع الثوري قوته الهائلة في التعبئة والتغيير.إنه يفسّر هذا الميل إلى "الجدّة" المنطوية في إطار خلق الموارد والثروات، ويفسر هذه الدينامية[153] التي تنفجر في باقة من الآمال، وتبدّل بصورة سحرية، خطر الموت، لتجعله تأكداً من الحياة. وعلى ذلك فإنه ليس غريباً أن نجد هذه الكلمة لأحد ضباط جيش التحرير منشورة بأحرف كبيرة في الصفحة الأولى من المجاهد: "نحن، مناضلي جبهة التحرير، نقبل أن نموت، لأننا نحب الحياة" [154].

وهكذا فإن الثورة – المحمولة على أكتاف الشبيبة – تحمل الشبيبة في ذاتها. ولما كانت الثورة شعبية، فإنها تلقي في المعركة شعباً فتياً. ولكن المسرح المتميّز لهذه المعركة، إنما يقع في الريف.

وهذا ما يدعو إلى الرفع من شأن دور الفلاحين وطبقتهم، في الصراع من أجل التحرر الوطني. ولئن كانت الثورة شعبية، وكان الشعب شاباً، فإن هذه الشبيبة هي قبل كل شيء ريفية من الفلاحين، لأنها مشاركة.

1 - طبقة الفلاحين

والحق أن الشعب هو بالدرجة الأولى شعب من الفلاحين ، لأن عدد هؤلاء غالب فيه. ولنشر إلى أن هذه الطبقة كانت تؤلف، قبل قيام الصراع المسلّح على يد جبهة التحرير، قوة المعارضة الوطنية الأكثر أهمية في البلاد، أثناء الحكم الاستعماري. ولم يكن بالإمكان ألا يكون الأمر كذلك، لأن الاستعمار كان حريصاً على اغتصاب الأرض، والاستيلاء على القسم المزروع منها. ولهذا فإن طبقة الفلاحين، قد قاومت هذا التسلّل العدواني إلى السلطة الاستعمارية، وقامت بدور الحارس المكلّف بصيانة التراب الوطني: وكانت حراستها تشمل الأرض والثقافة، أي الأموال والشخصية. وأمام هذه المحاولة التي قام بها الاستعمار لانتزاع ملكيتها وشخصيتها معاً، كان لا بدّ لها من مقاومة مستبسلة. لكن نضالها كان دائماً، متابعاً، بقدر ما كان خفياً، سرّياً[155]. وصحيح أنها كانت مغلوبة على أمرها، ولكنها لم تكن قد خضعت نفسياً للأمر الواقع، بل بقيت جاهزة، مستعدة لكل تمرّد ضد الوجود الاستعماري. ولهذا فإن المناضلين الذي نزلوا من المدن لإشعال نار الصراع المسلّح، قد اتجهوا إليها.

وفيما يتصل بطبقة الفلاحين، كانت القضية دوماً هي متابعة المعركة نفسها بلا انقطاع، منذ الغزو الاستعماري، أي معركة تحرير البلاد واستعادة الأرض المحتلة من قبل السلطة الاستعمارية. وتلك الصفة الأرضية لحرب العصابات المشار إليها أعلاه [156] إنما تكتسب كامل معناها هنا. فالأرض هي الرهان الأوضح ما يكون، في هذه المعركة. ومن الطبيعي جداً أن تكون طبقة الفلاحين فيها هي التي تشغل واجهة المسرح وتقوم بعبء الدور الأكبر. وحقاً فإن مؤتمر الصومام يشير إلى هذا الدور، بمثل هذه الكلمات: *إن المساهمة الضخمة*[157] للفلاحين والخماسين، والعمال الزراعيين، في الثورة، والنسبة الغالبة التي تُمثلها هذه المشاركة في صفوف المجاهدين والمسجّلين في جيش التحرير الوطني، قد أبرزت بقوة، ما للمقاومة الجزائرية، من صفة "*شعبية*".

وتزداد قيمة الدور الحاسم لطبقة الفلاحين، بدءاً من هذه الملاحظة الموضوعية، وحقاً فإن هذه الطبقة، بالنسبة التي تمثلها في مجموع الشعب الجزائري (70%) وبمساهمتها الضخمة في الصراع المسلّح، بدأت تُعتبر بمثابة القوة الثورية الأولى. وبالمقابل فإن الطبقة العاملة (الضعيفة عددياً) إنما تأتي في المرتبة الثانية.

ولما كانت هذه اكثر تأثراً بالحزب الشيوعي الجزائري الذي ينفي ، تبعاً لبيان مؤتمر الصومام " وجود أي دور ثوري لسكان الريف، وبصورة خاصة للفلاحين"[158] ، فإنما لا تحظى في كتابات جبهة التحرير، بنفس الاهتمام، الذي يحظى به الفلاحون. ولما كان رجال جبهة التحرير يُقلّلون من قيمة التجربة الطويلة، لنضال طبقة العمال الجزائريين، ومساهمتها الفعالة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، فإنهم يرون أن مساهمتها في الثورة غير كافية، لأنها حُجبت عن ذلك "بالسكينة العامة للحركة العمالية المنظمة"[159] الخاضعة لنفوذ قادة الـCGT، والـF.O ، والـCFTC"[160] ذلك النفوذ الذي يشل العمال، ويبعدهم عن التحرك. ولم يتبدل الأمر إلا عندما أنشئ اتحاد العمال الجزائريين العام، إذ بدأت جبهة التحرير عندئذ، تفكر بالطبقة العاملة، وبأنها تستطيع بل يجب عليها أن تقدّم مساهمة أكثر دينامية، قادرة على إحداث تطوير سريع في الثورة وتنمية قوتها، وتأمين نجاحها الأخير" [161] .

ولنلاحظ، أن هذا الميل "الفلاحي" المعبّر عنه في "بيان مؤتمر الصومام" لا يتكرّر في "برنامج طرابلس" الذي يشير بقوة إلى المساهمة الحاسمة لطبقة الفلاحين في معركة التحرير الوطني، إلا أنه لا يشير إلى أي تحفظ بالنسبة للبروليتاريا، ومع ذلك فإنه يظل صحيحاً أن الاتجاه العام الذي تمكن ملاحظته في مواقف جبهة التحرير، من خلال كتاباتها، يبرز ميلاً واضحاً إلى الطبقة الفلاحية.

ولا يفسّر هذا الدور الثانوي الذي تعطيه جبهة التحرير، للطبقة العاملة في مرحلة النضال المسلّح، بالسياسة الاصلاحية التي تتبعها النقابات تجاه القضية الوطنية الجزائرية فقط، ولكن كذلك، وعلى الأغلب، بتكثيف أهداف جبهة التحرير على الاستقلال الوطني، بغض النظر عن كل اهتمام آخر، ولا سيما الاهتمام بالهدف الاجتماعي. يشهد على ذلك مثلاً، شعارات اتحاد العمال وعمله السياسي المحض، خلال هذه الفترة. ولنذكر، بهذا الصدد، هذا المقطع البليغ الدلالة المستمد من جريدة "العامل الجزائري L'Ouvrier Algérien " والذي يؤكد الأولوية المطلقة للتضامن الاجتماعي: "وليفهمنا الناس جيداً، ففي المرحلة الحالية، ليس هنالك من عدو للشعب الجزائري، وللعمال بشكل خاص، إلا الاستعمار الفرنسي. ولهذا السبب فإن على كل عامل أن يفهم أن اتحاد العمال أقرب إلى أي صناعي جزائري سجين بسبب وطنيته، منه إلى السيد زيتيل Zittel السكرتير العام السابق السيجيتي C. G. T للمجالس البلدية في منطقة الجزائر، الذي يجعل من نفسه محامياً عن السياسة الاستعبادية التي يطبقها النقابي القديم "لاكوست"[162]. ولنشر أيضاً إلى البيان الموزّع يوم 1957/5/1 من قبل فرع فرنسا لجبهة التحرير، و المُوَجّه إلى "العمال والديمقراطيين الفرنسيين". فقد جاء فيه قوله: " في هذه السنة ،

سيمتنع الجزائريون عن الاحتفال بأول مايس، إلى جانبكم. وليس هذا من قبيل التحدّي للطبقة العاملة الفرنسية، ولا علامة على *أية نية في عدم الاهتمام بالقضايا الاجتماعية*"[163]. ذلك أن نضال الشعب الجزائري ودلالته، يتجاوزان إطار المطالب التقليدية للعمل... فاستقلال بلادنا هو الغاية الأولى بالنسبة إلينا، وعلى كبرى المشكلات الاجتماعية أن تعودَ فتُطرح وتُحل في إطار المؤسسات الجزائرية حقاً، ضمن جمهورية جزائرية حرة ومستقلة[164].

وهكذا فإن خط الفصل يمرّ بالتعارض بين المستعمِرين والمستعمَرين. وهذا التعارض هو الذي يعزّز الوحدة الوطنية. لكن إسباغ صفة الطليعة على طبقة عاملة، ضعيفة العدد لا يعني، فقط، أننا نعود فنلتقي بالتجمعات السياسية الأخرى، ولاسيّما الحزب الشيوعي الجزائري الذي تعاب عليه برودته تجاه النضال الوطني، بل يعني أيضاً تبني برنامج سياسي واجتماعي مطابق لإيديولوجية الطبقة العاملة، بكل النتائج التي يوشك هذا الاختيار أن يجرّها علينا حول الإبقاء على الوحدة الوطنية.

وستكون كل هذه الأسباب بمثابة المبرّر لجعل الفائز بحق الطبقة الطليعية، في السيرورة الثورية، هو الطبقة الفلاحية. فهذه الطبقة، التي تجسّد المقاومة التاريخية الطويلة للهيمنة الاستعمارية، والتي تؤلف أكبر كتلة من الناس الذين يحملون السلاح ، والتي تُمثل أقوى تعبير عن الوطنية المناضلة ، تبدو وكأنها القوة الأساسية الملتزمة بالنضال من أجل التحرير الوطني.

وتوضح لنا كتابات جبهة التحرير هذا الأمر. وبهذه المناسبة فإن هنالك نصاً للعربي بن مهيدي، يرسم فيه المسيرة السياسية للفلاح، ويسبقُ منذ عام 1957 تحليلات "فانون" المقبلة. وهذا الاستشهاد الطويل الذي نستمده منه مبرّر، باعتبار أن هذا النص يبدو كأنه غير منشور، إذ أن العدد الخامس من المجاهد الذي نُشر فيه مقال العربي هذا غير موجود في المجموعة المؤلفة من ثلاثة مجلدات، والمطبوعة في يوغسلافيا: وقد جاء في النص ما يلي: " وتوقف الشعب الجزائري الباسل عن القتال بعد حرب 1914-1918 وبدأ يناضل سياسياً واجتماعياً ليفوز من جديد بالمكانة التي فقدها والتي لم ينقطع في أية لحظة من تاريخه عن الدفاع عنها. وكأن الحسّ السليم الطبيعي عند الفلاح ، ذي الحاكمة الواقعية، يجعله يلمس لمس اليد هذا الوجه السلبي، بطريقة الكفاح هذه. أما هو، صاحب الروح المحافظة في أعماقها، فلم يكن مستعداً لنسيان الدروس المرّة، دروس الحرائق، والغزوات، وطريقة الأراضي المحروقة، وهذه المجموعة من صور الوحشية هذه "المسالمة" الأخرى التي تذكره بمسالمة عام 1830. وعلى هذا فإن ابن الريف يكتفي بالقول دوماً لمن كانوا يقومون بالدعايات السياسية البارحة، والذين كانوا يجوبون المدن والقرى، أي المبشرين بالبعث الجزائري: "إن السياسة هي من اختصاص رجال المدن. وحق لا

يخيّب أمل هؤلاء المبعوثين، الذين لا يكلّون، من حملة رسائل الكلام الظريف، من حيث أنه شديد الحساسية لجهودهم الشجاعة، كان يضيف القول: إنه سيكون جاهزاً يوم يقرّرون هم جعل البارود يتكلم.

وعندما جاء ذلك اليوم، كان الفلاحون أوفياء لما وعدوا به. فمنذ أول نوفمبر 1954، استعادوا الدور الهائل الذي لعبه أجدادهم من قبلهم، وأصبحوا يُشكلّون البنية الأساسية لطاقتنا السياسية والعسكرية. وبقدر ما كان الواجب الأخلاقي ملزماً، وهو واجب كل مواطن، فإن إغراء البارود الذي لا يقاوَمُ هو الذي ألقى بفلاحنا في هذا الصراع المحرِّر. وخلافاً للأمس، فإن الفلاح اليوم لم يعد يهمل العمل العقائدي والتربوي الذي يقوم به مناضلو جبهة التحرير حوله، تحت الإشراف الذكي للمفوضين السياسيين"[165].

ويستوحي فانون الشيء الكثير من أفكاره من التجربة الجزائرية، فيساهم في تحليلاته لنضال التحليل الوطني، بإسباغ وضعٍ عقائديٍ على أسطورة الطبقة الفلاحية الثورية. وعلى حين أن "البروليتاريا هي نواة الشعب المستعمَر الذي يدلِّله النظام الاستعماري أكبر دلال"[166]، فإن الجماهير الفلاحية التي تحمل أكبر قسط من الاستغلال الاستعماري، "تؤلف القوى الوحيدة الثورية *عضوياً*[167] في البلاد"[168]. أما التخفيف الذي يدخله في هذه المحاكمة، مفهومُ العفوية الذي يشير فانون، من جهة أخرى، إلى حدوده ومخاطره،[169] فإنه قلّما يغيّر شيئاً في الصفة الحادة للتحليل. غير أن قراءة أخرى أوعى، لأعمال فانون، قد توحي بتأويل أدق[170] لتفكير المؤلف الذي لا يمتدح فضائل العفوية إلاّ لكي يخضعها لمقتضيات الوعي السياسي. "فالصفة الثورية للعمل الذي تقوم به طبقة الفلاحين، إنما تكمن، آخر الأمر، في هذا التوازن بين العفوية والقيادة الواعية"[171]. ولكن الروح العامة التي تغمر أعمال فانون، ولا سيّما كتابه "معذبو الأرض" روح تحمل سمة التمجيد الوطني وتساهم في ضمان الايديولوجية الفلاحية. فمعذبو الأرض، وهو عمل نضالي بالدرجة الأولى، ونضال عنيف من أجل التحرير الوطني، يرفع من شأن المرحلة البطولية من الصراع المسلّح في السيرورة الثورية، على الرغم من التحليل النقدي لإدانة لا مجامَلَةَ فيها، ولإفلاس بعض الاستقلالات الأفريقية[172].

وهكذا فإن الطبقة الفلاحية، التي هي القوة الوطنية الأساسية[173] قد أصبحت ، على هذه الصورة، بفضل العمل المسلّح، ومن خلال رؤية مصبوغة بنوع من "المهدية الثورية"[174] – تلك القوة الأولى للثورة الجزائرية. وهذه الثورة، على ما عبّرت عنها كتابات جبهة التحرير، لن تُبقي من الطبقة الفلاحية، إلا هذا الجانب البطولي لدورها، متجاهلة تلك الصورة التي يقدمها بورديو وساياد SAYAD، عن "أولئك الفلاحين الذين فقدوا فلاحتهم، والذين هم كائنات تملك قوة هدم ذاتية، وتحمل كل الأضداد"[175].

ويعود هذا التمجيد للدور الثوري لطبقة الفلاحين إلى الأثر المتآزر لعاملين دُرسا سابقاً هما: العنف والوحدة.

أما العنف الذي يكشف عن المعارضة المسلّحة، فإنه يكشف في طبقة الفلاحين، أهم قُوة محركة، ويوقفُ تطلعاتها على النضال الحالي الذي يُجنّد عندئذ كل القوى، ويستغرق كل الانتباه. غير أن قوة الحاضر، الذي يسوده عنف المعركة المحررة، تجعل من المستقبل هدفاً آنياً، وبعيداً في وقت واحد؛ فهو آنيٌ لأنه ينشأ عن الصراع الحالي، ويتحقق في جَيَشان الكفاح الوطني؛ وهو بعيد لأن أطره الخارجية تظل غامضة، من وراء الهدف الوحيد المحدّد بوضوح: أي الاستقلال الوطني.

– هذا وإن الرغبة في تحقيق أوسع وحدة في هذه المجابهة العنيفة، مع السلطة الاستعمارية، تفرض على المشروع الثوري تسلسلاً في المقتضيات: فكل شيء يجب أن يتعلق بالنضال المباشر، وبالهدف الأساسي الذي هو الاستقلال؛ وما من شيء يمكن أن يكون موضوع بحث مقبول من دون تحقيق هذا الاستقلال. ثم إن الوحدة التي دعت إلى العمل العنيف الذي تتسّع فيه طائفة متآخية، فتبلغ أبعاد الوطن الذي يحاول أن يستعيد هويته وتاريخه وأرضه.

وكذلك تصبح طبقةُ الفلاحين، بعددها، وصلتها بالأرض، ومطامحها، رمزاً لهذا النضال. وعلى اعتبار أنها رمز، فإنها تُعرَض ككيان متجانس، أعضاؤه متشابهة، وقابلة للتبادل فيما بينها، بغض النظر عن تنوع شروطهم، وفروقها عن بعضها. فنحن إذن نتحدث عن كائن فلاح بوجه عام Generique، لا عن الفلاح كحقيقة سوسيولوجية مشخصة[176].

ولهذا فإن الطبقة الفلاحية، تماماً "كالشعب"، أو"كالشبيبة" تُجَسد الأمة التي حملت السلاح. وهكذا فإنها في آن واحد، هي نفسها، وأكثر من نفسها، إنها تُمثّل الطبقات الريفية، ومن ورائها، الأمة كلها بكل عناصرها الاجتماعية، كأن وضع المستعمَر، متماثل على مستوى التعبير الرمزي، مع وضع الفلاح الذي أُخضع بقوة السلاح، وطُرد من أرضه، وردَّ إلى أسوأ الشقاء. وهو كذلك الفلاح ، الذي يمثّل هزّة الاندفاع الوطني ويحقق بذلك، تلك الاستمرارية التاريخية، لشعب يطالب بالاعتراف بوجوده، والسلاح في يده، ويحيل العهد الكولونيالي، إلى عَرَضٍ من أعراضِ التاريخ. وهكذا فإن الاستمرارية تمرّ منذ الآن بالقطيعة، ضرورة. وهذه تحقق في آن واحد ولادة جديدة، وبعثاً جديداً من خلال صورة الفلاح الذي أصبح، في آن واحد، مناضلاً، ومناضلاً مسلحاً.

ولهذا التطور أهمية بالغة، بل إنه ثورة، إذا نحن فكرنا بالعزلة الكلية تقريباً التي كانت مضروبةً على العالم الريفي، وعلى الفلاح الذي بقي مدة طويلة على هامش القضايا السياسية التي كانت تناقشها الأحزاب السياسية الوطنية القديمة.

وعندما دخلت جبهة التحرير هذا العالم، المتروك على حدة، من قبل هذه الأحزاب، حققت بلا ريب انقلاباً هاماً سياسياً واجتماعياً معاً، ظهر أول ما ظهر في التعبئة السياسية، والالتحاق الكثيف بصفوف الحركة، من أجل النضال المسلّح. وهكذا فإن قانون العدد "وضريبة الدم" سيسبغان على طبقة الفلاحين وضع "القوة المحركة". ولكن وراء الطبقة الريفية، نجد جيش التحرير، وهو طبقة ريفية ذات لباس عسكري، تجسِّد، بالدرجة الأولى، تلك المشروعية الوطنية.

2- جيش التحرير الوطني

وهو يستمد هيبته من عمله؛ وهنا، أكثر من أي مكان آخر، نجد أن مصدر المشروعية يظل في درجة المشاركة. وهنالك افتتاحية لمجلة المقاومة الجزائرية **Resistance Algérienne** تعرض هذا الأمر بصورة واضحة، إذ تقول: "هنالك أناس يعشقون السلاح. لكن مجرّد تعريض حياتهم للخطر، في سبيل المثل الأعلى الوطني، *يعطيهم حقاً طبيعياً في الكلام*[177] باسم الآخرين، قبل أن يكون لهم *حق قانوني بذلك*"[178]. وهنا نجد السمة الخاصة للمشروعية الثورية بالنسبة إلى الشرعية. ولما كانت هذه الأخيرة جزءاً من الإطار المفروض من قبل النظام الاستعماري، فقد وُصمت حكماً باللامشروعية، ووجدت نفسها وقد حُكم عليها بالزوال، والنفي الجذري، بالعمل العنيف . فالشرعية التي نشأت عن هذا العمل إنما تنطوي في إطار غير شرعي، وتكتفي بذاتها. ذلك أنها تتعزز "بـ" وفي القضاء على الشرعية الاستعمارية. وفعلاً فإن جيش التحرير يُجسّد هذا القضاء على الشرعية الاستعمارية. ولنضف إلى هذا المستوى، الأكثر تشخيصاً، عاملاً أساسياً من عوامل الشرعية، هو "ضريبة الدم". وبالفعل فإن الالتحاق بصفوف جيش التحرير، هو التعبير عن الاستعداد للتضحية بالحياة من أجل القضية الوطنية.

ولما كان لجيش التحرير سمة ثورية، في طريقه ضم عناصره (أي بالتطوّع) وصورة نضاله (أي حرب العصابات) وتسييسه (بفعل المفوضين السياسيين)، فإنه يطالب بمشروعية وطنية ينعقد عليها الإجماع[179] ولما كان على صلة دائمة بالشعب المحلي[180] الذي يجد لديه الأخبار، والتموين والملجأ، ويجمع في داخله قوى الشعب الحية[181] ، فإنه يُقدَّم على أنه الشعب الذي يحمل السلاح، أو الشعب المنظم من أجل شن حرب ثورية من أجل التحرير"[182]. وبالفعل فإن امتداد مجال عمل جيش التحرير على كامل الأرض الوطنية، مما يقتضي تنظيم جزء واسع من الجماهير ، يجعل من هذا الجيش ، جيش الشعب الحقيقي، الذي يقيم بينه وبين هذا الشعب حلولاً **Osmose** حقيقياً: "فالجيش يستمد من الشعب الذي هو وإياه شيء واحد، قُوّته الخلاقة، وإلهامه، وإيمانه، ويجد فيه ذلك الدعم الثمين والحازم الذي لا يستطيع الاستغناء عنه"[183].

وأكثر من ذلك أن : "جيش التحرير لا يكتفي بالتعبير عن الفضائل الشعبية، أو بعكسها. بل إنه بالنضال الذي يخوضه والتضحيات التي يقدّمها، يغني هذه الفضائل، ويُرَهِّفُها، ويرتفع بها إلى القمة. فهو ليس مجرّد مرآة للشعب، بل إنه نموذج موثـوق له، ومثـال حيٌّ جدير بأن يحتذى"[184]. ويتحوّل الحلول إلى الإبدال ويسبغ على جيش التحرير وضع الطليعة والمرشد للشعب الجزائري: "فجيش التحرير الوطني هو الوسيلة الوحيدة والنهائية لتحريرنا. إنه مقلة عيوننا، وكل شيء يصبح ثانوياً أمام حاجاته لكي يتيح له أن يحقق أهدافنا، التي أهمُّها، إيقاع الهزيمة، بالمستعمرين الفرنسيين بسلاحه وحده، "[185].

ثم إن المفوض السياسي، لا يساهم بأقل من ذلك ، في تعزيز نفوس محاربي جيش التحرير، وهو يجعلهم يشعرون أنهم يحملون على عواتقهم مصير البلاد. وفي كل أحاديثه إلى المحاربين[186] لا نجده ينقطع عن تذكيرهم بأن مصير الثورة إنما يتعلق بهم، وأنهم يشكلون طليعة الأمة، وأن دورهم لا يتوقف عند الاستقلال الوطني، ولكنه يتتابع بعد ذلك في المساهمة، في إعادة تعمير البلاد، وفي أنهم مدعوون لأن يكونوا "كوادر" الجزائر المستقلة". ولا تذهل صحيفة جبهة التحرير عن تأكيد ذلك: "لقد عرف جيش التحرير الوطني، وهو طليعة الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري أن ينشئ الكوادر اللازمة للجزائر المناضلة. بل إنه يحمل، في ذاته أيضاً، كوادر الجزائر الحرّة. ذلك أن مجاهدينا، بما لهم من معرفة مشخّصة وحية بالناس وبالأرض وبالطبيعة، وبالحلول التي عرفوا كيف يجدونها لمشكلات ازدادت صعوبة بحكم الحرب والقمع، قد اكتسبوا المزايا الأساسية التي تتيح لهم أن يُكوّنوا "الأطر العليا" للجزائر المحرّرة[187].

ويأتي "برنامج طرابلس" بدوره، فيلاحظ أن وصول الجزائر إلى الاستقلال يفرض بالضرورة عودة قسم من جيش التحرير إلى الحياة المدنية، ويقدم أطراً للحزب، ويبقى القسم الآخر ليؤلف نواة الجيش الوطني"[188].

وعدا ذلك، فإننا عندما ننظر إلى تراكيب الأجهزة القيادية لجيش التحرير، (أي لجنة التنسيق والتنفيذ، والحكومة الموقتة)، فإننا مرغمون على ملاحظة أن جيش التحرير يؤلف المجال الأول لبروز الجيل الجديد من القادة السياسيين، الذين يملكون موقعاً، فيه من القوة ما يستطيع معه أن يكون البديل. وفعلاً، فإن أعضاء جيش التحرير يعتبرون كطليعة مناضلي جبهة التحرير، ولهم على هؤلاء درجة إضافية من المشروعية اكتسبت من الهيبة التي تضفيها على الإنسان مشاركتُه في النضال المسلّح. ولنذكر بأن مقدمة أنظمة جبهة التحرير[189]، وكذلك المادة الثالثة [190] من الأنظمة المذكورة، تسبغ صراحة على مناضلي جيش التحرير، صفة المناضل في جبهة التحرير. وهذا مما يهب معنى خاصاً للمبادئ المذكورة في "بيان مؤتمر الصومام" حول أولوية الداخل على الخارج[191] والسياسي على العسكري.

وحقاً فإن أولوية الداخل على الخارج، إنما يفهم منها التركيز على الأولوية التي تعطى للعمل المسلّح، والمجابهة المباشرة مع العدو. وفي مثل هذا المنظور، فإن جيش التحرير يُمثل القوة الأكثر التزاماً بالعمل المسلّح ضد السلطة الاستعمارية. أما أولوية السياسي على العسكري، فيفهم منها ضرورة تعليق استخدام العنف على المقتضيات السياسية، وبذلك، يتم إخضاع القائد العسكري لسلطة القائد السياسي.

ولكن ما دامت القيادة التنفيذية لجبهة التحرير (أي لجنة التنسيق والتنفيذ) تقوم بعملها داخل الأرض الوطنية، فإن أولوية السياسي على العسكري لا تثير أي نزاع على السلطة، بمقدار ما كان القائد هو أيضاً، قائداً عسكرياً، يُحقّق على مستوى الممارسة، وحدة العمل السياسي- العسكري. ولكن عندما خرجت هذه اللجنة من البلاد، عام 1957، بدأ الانفصال بين "السياسي" و"العسكري" يظهر، ويساهم في حدة التناقضات داخل حركة التحرير الوطني، ويفسد وحدتها.

وهكذا فإن مبدأ الأولوية المضاعفة، للسياسي على العسكري، وللداخل على الخارج، الذي تصوّره واضعوه في الأصل، تعزيزاً لوحدة العمل المسلّح، وزيادة نجعه، سيرسم خطوط الفصل داخل حركة التحرير الخاضعة للصراع حول المشروعية.



الهوامش

1 - أنظر حول هذا المعنى الثاني للمشروعية التاريخية Cotta Sergio، في " Phénomenologie de la légitimité" "PUF Paris L'idee de légitimité"، 167، ص: 83.

2 - أنظر حول هذه النقطة Ethique et Politique: P. Raymond باريس نشر Sirey 1968، ص:251

3 - الشرعية والمشروعية تختلفان الواحدة عن الأخرى منذ أن يفكر أحدنا أن نظاماً شرعياً ما، هو نظام غير عادل. أنظر Alexandre Passerin D' entreves: Legalite et Legitimite، في الفكرة عن المشروعية، مصدر مذكور ص:38

4 - يخطر في بالنا هنا، دراسة أو بحث جاك بيرك: Depossession du monde ، مصدر مذكور

5 - " إن عملية قسنطينة ليست مشروعا للتنمية الاقتصادية. إنها قبل كل شيء برنامج سياسي، غايته المعلنة هي إنشاء طبقة جديدة متوسطة كدعم اجتماعي لقوة ثالثة، وتعبير عن وطنية معتدلة وواقعية". جاء ذلك في مقال عنوانه: "مشروع قسنطينة وضرورة التنمية الاقتصادية" المجاهد، العدد51، 1959/9/29

6 - أنظر مختلف المقالات التي ظهرت حول هذا الموضوع في المجاهد. العدد 29، تاريخ 1959/4/10، بعنوان: "مفلذة بون والاستعمار الجديد"، العدد 49، 1959/8/31: "مجمع بون متعطل"؛ والعدد 51، 1959/9/29 "خطة قسنطينة والاقتصاد الجزائري" والعدد 68، 1960/8/5 "معدنة بونواز وخطة قسنطينة"؛ والعدد 84، 29 /1961/8 "مشروع قسنطينة عاش حياته".

7 - وإذا نحن عدنا إلى هذا المقطع من النص القائل: إن العدالة الاجتماعية يجب أن تكون معياراً دائماً تستوحي منه المؤسسات عملها. غير أن هذه العدالة لا تفهم، كما لو أنها مجرد الإنصاف في توزيع الدخل القومي . بل يجب أن نزيد هذا الأخير إلى أعلى درجة، ليستغرق الإمكانيات المادية والإنسانية للجزائر، لكي نروي حاجات كل إنسان إرواءاً معقولاً، فالعدالة الاجتماعية بالنسبة إلينا مفهوم ديناميكي، متصل اتصالاً وثيقاً بنمو الاقتصاد الوطني".

8 - الذي يجب أن يراعي معاً ضرورة تأمين آلاف الفلاحين الذين لا أرض لهم، وملائمة الزراعات "لجعلها تكفي الحاجات الغذائية والصناعية للبلاد. وكذلك رعاية تجارتها الخارجية، في نفس الوقت الذي يجب فيه أن تتجاوز مستويات الإنتاج، في النظام الكولونيالي.

9 - إفلاس الليبرالية في الجزائر، المجاهد. العدد72، أول نوفمبر 1960.

10 - أنظر بشكل خاص: المالّية العليا والجزائر، المجاهد العدد 55، 16/11/ 1959.

11 - أنظر بشكل خاص: المجاهد: العدد 88، 1961/12/21.

12 - "إنه يجب على المواطن الجزائري، مهما تكن وظيفته، ومهما يكن دخله، أن يستطيع التعبير عن نفسه، ويؤثر في التمية، في إطار ديمقراطية اجتماعية. ذلك أن التنمية الاقتصادية لبلادنا لن تكون تكنوقراطية بل ديمقراطية". نفس المصدر.

13 - وبالمقابل فإن الحزب الشيوعي، خلال هذه المرحلة، وقبلها بكثير، بحث مرات عديدة في الإصلاح الزراعي. وأصلاً، فإن بشير الحاج علي لم يحرم نفسه حق الإشارة إلى ذلك: "إنه ليس مصادفة أن الحزب الشيوعي، من بين كل الأحزاب السياسية الجزائرية، كان الوحيد الذي تعمق في بحث هذه المشكلة، مشكلة الإصلاح الزراعي، وقدم على المستويات النظرية والسياسية والعملية، أكبر العون لطبقة الفلاحين الفقراء، على حين أن كل الأحزاب الوطنية تمر بهذه القضية مرور الكرام، وتكتفي ببحثها بصورة عامة، دون أن تحدد محتوى

الإصلاح الزراعي. أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقد اهتم بهذه المشكلة اهتماماً متزايداً، لم يتوقف أبداً ".
وقد أخذنا هذا المقطع من مقال طويل لبشير الحاج علي، يرسم فيه الخطوط الكبرى للإصلاح الزراعي الذي يدعو إليه الحزب الشيوعي الجزائري: "الحزب الشيوعي الجزائري، ومشكلة الأرض" في: **Réalites algériennes et Marxisme N°26 Mars, 1961**.

14 – أنظر أيضاً، في نفس المعنى، ذلك المقال الذي عنوانه : "التطوير الزراعي 12 في المجاهد. 58، 1960/1/5، وكذلك، المقال الآخر الذي يبحث في تجميع الأهالي، بعنوان: "شعب غيرّ مكانه" في المجاهد 62، 1960/3/31، حيث يؤكد لنا :"إن الإصلاح الزراعي الذي سيتم في الغد، سيكون بالضرورة، وبما لا مفر منه، ثورة زراعية، أو لن يكون أبدا. إذ لن نخدع جماهيرنا بعد عشر سنوات من الحرب" بادارات رائدة"

15 – أنظر: 130 سنة من الأرباح، المجاهد 67، 7/16/ 1960

16 – فهذا الاستقلال ليس غاية بذاته، بل هو وسيلة تسمح لنا بتغيير وضع بلدنا التي تمرّ من حالة الركود الكولونيالي إلى وضع البلد المتحرر، الملتزم بمعركة إعادة البناء الاقتصادي والتحرير الاجتماعي"، بهذه الكلمات قام رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدّة بإعلام الشعب الجزائري يوم 18و19 مارس 1962، نهاية معركة، وبداية أخرى أنظر المجاهد العدد. 91، 1962/3/19

17 – ولن تظهر هذه الكلمة إلا بصورة متأخرة جداً، في تصريحات بعض قادة جبهة التحرير، عند اقتراب الاستقلال. أنظر مختلف النصوص التي قدمها. كامو ميشيل، في : مفهوم الديمقراطية لدى القادة المغربيين
La Notion de democratie dans la pensee des dirigents Maghrebins,Op Cit,P.96-97

18 – أنظر مقابلة أحد المسؤولين لهذا الوفد "الوفد الخارجي" رحمون دكار. "حديث مع نقابي جزائري" في: الأزمنة الحديثة. العدد175–176 نوفمبر – ديسمبر، 1960 ص: 519–528

19 – يتألف من أربعة نصوص معنونة على التوالي، كما يلي: "دفع الإصلاح الزراعي وكيفية القيام به (3ص. 21*27. على الآلة الكاتبة)،والمؤسسات الحكومية والتعاونية الزراعية (10ص، 21*27...). و "القانون الأساسي للإصلاح الزراعي" (18ص، 21–27). أما النص الأول فقد أعيد نشره كملحق لأطروحة **Gerard Duprat**، بعنوان: **Le Socialisme Algérien d'autogestion rurale** أطروحة آداب باريس–نانتير 1971، 3 أجزاء. ولسوء الحظ فإن هذا النص لم ينشر في النسخة المطبوعة من الأطروحة:
Révolution et Autogestion rurale en Algérie, Paris. A. Colin 1973 , p. 486.

20 – أنظر شرحاً لهذه النصوص في الأطروحة المشار إليها في الهامش السابق. ص:28–30

21 – تؤلف هذه الدراسات مونوغرافيات هامة تعطينا لمحة مفصلة وبالأرقام، عن المشكلات الاقتصادية في الغرب والشرق الجزائريين. وقد جُمعت هذه الدراسات في مجلد مضروب على الآلة الكاتبة، ومسحوب على آلة السحب، يتألف من 294ص. ولقد أعدنا في ملحق أطروحتنا نشر القسم الذي يقع بين ص:39 حتى:56 بعنوان: "منظورات إصلاح زراعي".

22 – ظهر هذا المقال في الـــ **Eclair**، العدد 13. وهو عدد خاص. نوفمبر 1961، ص:72–87. والعدد 14. ديسمبر،1961. ص:17–21

23 – **L'Eclair** ، العدد 13، ص: 83

24 – ولكن يجب ألا نعتمد كثيراً على التوظيفات الخارجية (الخاصة، أو العامة) ولا يبقى للجزائر إلا ان تواجه هي "بنفسها مشكلاتها الاقتصادية، دون أن تنتظر مساعدة قد تأتي أو لا تأتي، وقد تكون قلقة وخطرة".
نفس المصدر. ***L'Eclair*** ص:84

25 – وعلى هذه أن تهدف بصورة خاصة إلى استخدام كل حاجات الاستهلاك المستوردة من الخارج (كالسيارات، والبرادات، والمنتجات الكمالية. لأن كل الموارد بالقطع الأجنبي، ينبغي أن تحفظ حتماً لتموين التجهيزات أو منتجات الاستهلاك التي لابد منها، نفس المصدر العدد 14، ص: 20

26 – ولما كان الفقراء لا يملكون إلا سواعدهم، فمن هذه السواعد إذن سنطلب جهد التوفير، ويجب أن تجنّد عمل جزء من الشعب، من أجل توفير التوظيفات الوطنية. فالتوفير الإرغامي، يتخذ صورة خدمة مدنية، مكرسة للأعمال المتصلة بالمصلحة العامة –كالطرق، والمدارس، والمشافي، والهجرة الموقتة" نفس المصدر. ص:20.

27 – نفس المصدر.

28 – تقوم ترقية العمل على إنشاء تعليم يسمح لكل واحد، مهما تكن مهنته، وتنشئته الأولى السابقة، بالإرتقاء في التسلسل المهني، عن طريق كسب المعارف النظرية والعملية الضرورية. ويجب أيضاً إن تهيء وتنشيء "رؤساء للمشاريع والإدارات ومنظمين". نفس المصدر، ص: 21

29 – مستند إلى جزء كامل للامكانيات والحاجات المادية والإنسانية.

30 – مستند إلى التوفير الاجباري.

31 – "إن الجزائر كلها هي التي يجب أن تستفيد من التصنيع، وليس فقط مدينة، أو منطقة، بل يجب ان نتصور تنظيم مناطق كبرى صناعية (إفريقيا الشمالية)". ص:19.

32 – L'Eclair, N°13, art. Cit ،ص: 84

33 – L'Eclair, N°13, art.cit P.85.

34 – نفس المصدر.

35 – نفس المصدر، ص:86

36 –نفس المصدر.

37 – نفس المصدر.

38 – نفس المصدر. ص:87

39 – L'Eclair, n°14, art. Cit. p.21

40 – نفس المصدر. ص:21

41 – طبع هذا العنوان من قبل جبهة التحرير في نشرة طبعتها المطبعة الخاصة التي هي الشعب "مطبعة الشعب، بـ 59ص.

42 – وضع من قبل مجموعة لجان. شكلت داخل فرع فرنسا لجبهة التحرير ونسق بين النصوص أحد المحامين، وهو الأستاذ هارون، وقد نشر هذا النص من قبل جبهة التحرير، تحت عنوان: "مشروع برنامج مقدم من فرع فرنسا إلى المجلس الوطني . دورة طرابلس مايس – حزيران 1962)– باريس، مطبعة رونيه بولانجير ص: 97

43 – قُدّم تحت عنوان: "برنامج الحزب الشيوعي الجزائري للاستقلال التام"، الجزائر منشورات الحرية، 1962، ص: 23.

44 – فلا برنامج الحزب الشيوعي الجزائري ولا برنامج فرع فرنسا لجبهة التحرير باللذين يشتملان على تحليل نقدي للتجربة الماضية لجبهة التحرير.

45 – مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، مصدر ذكر سابقاً ص: 16– 20.

46 – نفس المصدر، ص: 16.

47 – نفس المصدر.

48 – إن الفكر الإقطاعي ليس خاصاً بفئة اجتماعية معينة، مهيمنة، تقليدياً، بحكم ملكيتها للأراضي أو الاستغلال المسرف للآخرين. بل إن وجوده في بلاد إفريقيا وآسيا كراسب من رواسب عهد تاريخي فات أوانه والقضى، يعبر عن نفسه بصورة متنوعة، تتبدى فيها أحياناً حتى الثورات الشعبية عندما يعوزها الحذر واليقظة الايديولوجية.

49 – نفس المصدر. ص:19.

50 – نفس المصدر. ص:20.

51 – نفس المصدر. ص:20.

52 – نفس المصدر.

53 – نفس المصدر.

54 – نفس المصدر. ص:20

55 – نفس المصدر. ص:55.

56 – أنظر: Worsley Peter "The Concept Of Populism" Ionescu Ghita et Gellner Ernest في "الشعبية معانيها وخصائصها الوطنية" لندن Weidendeld and Nicolson ، 1969، ص: 212 – 250.

57 – أو لنقل "الديمولاتري" لكي نستعيد الكلمة التي استخدمها جيوفاني سارتوري الذي يؤكد على صعوبة الإحاطة بالمعنى الدقيق لمفهوم الشعب. أنظر Sartori Giovanni في كتابه Theorie de la democratie, Paris, A. Colin, 1973, P. 12-25

58 – أنظر Steward Angus – "الجزور الاجتماعية"معانيها وميزاتها الوطنية مصدر سابق ص: 183 - 185

59 – نفس المصدر. ص:16.

60 – نفس المصدر. ص:17.

61 – وهذا ما يلاحظ جان لوكا Jean Leca . بالنسبة للعهد اللاحق للاستقلال. في مقاله: "الايديولوجية والسياسة في الجزائر". مقال في الـــ Etudes مايو، 1970، ص:698.

62 – المصدر نفسه. أنظر جان لوكا. ،ص: 28.

63 – إن موقف مشروع فرع فرنسا حول هذا الموضوع، أكثر وضوحاً: فعلى ضوء التجارب التي تمت في البلدان الأخرى ، وعلى ضوء التطور العام للعالم، نحن جميعاً مقتنعون أن للجزائر مستقبلاً اشتراكياً، أو لن يكون لها أي مستقبل" ورد ذلك في تقريره المنشور، والمشار إليه سابقاً. ص: 8.

64 – إن هذا البرنامج هو برنامج تحرير وطني، يقوم على ديمقراطية حقيقية، وتقدم اقتصادي واجتماعي. إنه برنامج بناء دولة جزائرية على أساس الديمقراطية الوطنية التي يجب ان تفتح الطريق لجزائر اشتراكية". النشرة المشار إليها. ص:86.

65 – أنظر نص إعلان المؤتمر في Nouvelle Revue Internationale، العدد12 ديسمبر 1960، ولا سيما الصفحات: 182–198. ثم إن نظرية دولة الديمقراطية الوطنية، فإنها تنظر إلى نظم البلاد المستقلة حديثاً التي تتبنى في الخارج سياسة معادية للامبريالية، وفي الداخل سياسة من الديمقراطية الواسعة، ونضال معاد للإقطاع، واطراح النموذج الرأسمالي. ولنذكر أهم المقالات المكتوبة في هذا الموضوع: Panomarev "بمناسبة الدولة الديمقراطية الوطنية"، في دفاتر الشيوعية نوفمبر 1960؛ (Sovolev) "الديمقراطية أداة للمشروع الأشتراكي، أنظر: المجلة الدولية الجديدة، فبراير 1962؛ أنظر Chesneaux،"ما هي الديمقراطية الوطنية في "الفكر عدد 118 ديسمبر 1964. ونوضح أن هذه النظرية المليئة بالغموض لا سيما بالظرفية، عرفت نجاحاً محدوداً وعابراً،

ووجّه Gerard Chaliand نقداً لها في: " مقاله " الاستقلال الوطني والثورة"، في مجلة الانتصار عدد 29-30 مايو-جوان، 1966، ص31-34.

66 – برنامج الحزب الشيوعي الجزائري. ص:104 .

67 – نجد نقداً واطراحاً معاً في "برنامج الحزب الشيوعي". ص: 100 وفي برنامج طرابلس ص: 37

68 – "برنامج طرابلس". ص:39.

69 – ويُعنى النص بفصل مصير كبار المستعمرين عن مصير صغارهم ومتوسطيهم.

70 – ويلاحظ برنامج فرع فرنسا لجبهة التحرير، ضرورة مصادرة أموال الخونة موصياً بإنشاء لجان تحقيق جدية "تجنباً للأخطاء".

71 – ونجد نفس الاعتدال في نص فرع فرنسا الذي يرى أن المشكلة "تحتاج إلى عمل عنيف في الشرح والتربية". ص:14.

72 – إن "برنامج طرابلس" يذكر الفلاحين الذين لا أرض لهم بصورة عامة أو الذين لا يملكون أرضاً كافية. ص:40.

73 – برنامج الحزب الشيوعي الجزائري. ص: 9.

74 – نفس المصدر.

75 – يلح برنامج فرع فرنسا على وجوب إشراك الفلاحين في وضع قانون الإصلاح الزراعي، وتحقيقه. ويجب ان نعطي الفلاحين، عن طريق اللجان المحلية المنتخبة ديمقراطياً، إمكانية المشاركة في كل عمليات تطبيق الإصلاح الزراعي : أي في مصادرة الأراضي، وتوزيعها، والمراقبة، والاستثمار الفعلي، وإدارة المؤسسات الجمعية والإشراف على وسائل الزراعات المشتركة، الخ..." ص:17 .

76 – ان مشروع فرع فرنسا يوضح أنه يجب أن نحسب حساب جوع أرض الفلاح الجزائري وبالتالي العمل بأسلوب المراحل للوصول إلى تأميم كامل، ص: 15.

77 – لم يكن إغراء النموذج الكوبي بعيداً، على الأرجح عن اختيار هذه التسمية.

78 – مشروع فرع فرنسا. ص:19.

79 – برنامج طرابلس. ص:44.

80 – نفس المصدر.

81 – بل إن هذا البرنامج يتحدث عن "صناعة زراعية" يرى أنها ستتحقق خلال فترة تمتد من 10 سنوات إلى 20 سنة على مستوى المناطق.

82 – يبدو برنامج الحزب الشيوعي، من هذه الناحية، أقل صراحة: "ومن هذه الناحية، يجب أن نشجع المبادرات الخاصة التي تخلق فرص عمل، دون أن تعفى من المراقبة". ص: 11.

83 – "برنامج طرابلس". ص:44.

84 – ان مشروع اتحاد فرنسا هو الوحيد الذي يشير إلى مشكلة هجرة العمال الجزائريين، ويضع بين الأهداف التي ينبغي تحقيقها إعادة دمج هذه الهجرة في مسيرة الانتاج الوطني.

85 – يدعو برنامج طرابلس، من هذه الناحية، إلى سياسة تقشف تفرض على الطبقات الأكثر غنى، ويشير إلى أن قيام الدولة بإدارة بعض المشاريع لا يجوز، في أية حال، أن يبرر تدهور شروط الحياة بالنسبة إلى العمال الذين يجب أن يعترف لهم بحق الإضراب. نفس المصدر. ص:45.

86 – إن برنامج محو الأمية والتربية مفصل بشكل خاص في مشروع فرع فرنسا نفس المصدر. ص:43-59

87 – يتحدث برنامج الحزب الشيوعي الجزائري، بشكل خجول عن "تنظيم واتجاهات" المهنة الطبية في طريق اجتماعية لا تجارية. ص:145.

88 – برنامج طرابلس، مصدر مذكور ص:47.

89 – مشروع فرع فرنسا. ص:64. تماماً كمشروع الحزب الشيوعي الجزائري الذي يدعو إلى "الحياد وعدم التدخل في قضايا الدين، والاحترام المتبادل وروح التسامح بين مختلف الملل والمذاهب الفلسفية". نفس المصدر. ص:5.

90 – "برنامج طرابلس" ص: 27.

91 – ومعركة "العالمية الثقافية، والتثقيف على يد الغرب، اللذان أدخلا في عقول كثيرين من الجزائريين ضرورة احتقار لغتهم، وقيمهم الوطنية. ص:32.

92 – خلافاً لمشروع فرع فرنسا لبرنامج الحزب الشيوعي الجزائري، اللذين يقطعان بضرورة وجود اللغتين معاً.

93 – برنامج طرابلس.

94 – ويدعم هذا الموقف أيضاً مشروع فرع فرنسا: "إنه يجب أن تعاد إلى الثقافة العربية الإسلامية مكانتها. ولكن لا يمكن أن تكون القضية، في أية حال، تراجعاً بالحنين إلى الماضي. بل يجب أن تكون ثقافة مجتمع بلا طبقات، ثقافة شعب، لا ملك طبقة متميزة أو طبقة من المختصين. ويجب أن تكون في متناول الجميع، وأن تكون ديناميه . ولما كانت تتضمن ثروات التراث الوطني، فإن عليها أيضاً، أن تتمثل وتنمي كل ما أنشأته الثقافة العالمية من أشياء حسنة". ص:54.

95 – برنامج طرابلس. ص: 33.

96 – نفس المصدر. ص:30.

97 – نفس المصدر. ص: 29 .

98 – نفس المصدر. ص:20.

99 – نفس المصدر. ص:38.

100 – نفس المصدر. ص:29.

101 – نفس المصدر. ص:30.

102 – برنامج الحزب الشيوعي. ص22.

103 – "برنامج طرابلس".ص:25.

104 – إن في مشروع فرع فرنسا لحزب التحرير الذي يخلو خلواً غريباً من كل تحليل للطبقات الاجتماعية، يستخدم بلا تمييز كلمات : "العاملين أو المنتجين أو عناصر الإنتاج". ونلاحظ أن مفهوم "القوى التقدمية غالب فيه، إذ أنه مشمول بالمفهوم الأعم "للشعب".

105 – برنامج طرابلس. ص:29.

106 – نفس المصدر.

107 – إن على النقابة، بتطبيق النظام التعاوني، والتسيير الذاتي في المشاريع والمعامل، أن تنسق بين الفعاليات المنتجة، في الأمة، في كل القطاعات. وأن تساهم في إعادة تعمير البلاد، وإقامة مجتمع يقوم على العدالة" نفس المصدر. ص:74 (أما كلمة التسيير الذاتي فقد أشرنا عليها نحن). وقبل ذلك، يمكننا أن نقرأ في نص مشروع الوفد الخارجي للـ UGTA المعنون بالعنوان: "القانون الأساسي للإصلاح الزراعي" في المادة 25 ما يلي: "إن إدارة المزارع العامة في المناطق تنظم بالنصوص الخاصة ، التي تستوحى من مبدأ التسيير الذاتي". ذكر هذا

Duprat Gerard في كتابه: Révolution & Autogestion rurale en Algérie كتاب ذكر سابقاً. ص:29
ويجب أن نلاحظ أن هذا الرجوع إلى التسيير الذاتي. يستوحى، كما يظهر من المثال اليوغسلافي، ولا يؤلف إعلاناً قبل الأوان، عما ستكون عليه عقيدة جبهة التحرير حول اشتراكية التسيير الذاتي المعروضة في ميثاق الجزائر التي وضعت في مؤتمر جبهة التحرير، في أفريل عام 1964.

108 – "برنامج طرابلس". ص:55. هذا وإن مشروع فرع فرنسا يقوم بنفس الاختيار: "فكل الجزائريين دون تفريق بالجنس، ويقدمون طلب القبول، يجمّعون داخل الحزب، الذي لا يشتمل على طليعة فقط، بل هو حزب جماهيري. ص 72.

109 – برنامج طرابلس. ص:55. ويضيف النص لهذه المناسبة، قوله: "إن ضم المناضلين يجب أن يتم تبعاً لمعايير دقيقة، ذلك أن نجاح أية منظمة لا يقاس بحجمها بل بنوعية أعضائها".

110 – هذه الماركسية التي تبدو طرائق تحليلها، ضمنية في بعض مواضع من النص. وهذه هي حال النقد الموجه للرأسمالية (ص: 37) والبرجوازية (ص:29–30)، وتحليل "المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني"، (ص:25–27)، واستخدام بعض التعابير، مثل القول (إن الشروط الاقتصادية للبلاد هي التي تحدد وضعها الاجتماعي والثقافي" (ص:28)، "وإن إنشاء دولة حديثة، وتنظيم مجتمع ثوري، يفرضان اللجوء إلى طرائق ومعايير علمية، في النظرية والممارسة" (ص:31)، و"الضرورة القاضية بإنشاء فكر سياسي واجتماعي مشبع بالمبادئ العلمية" (ص:31)، أو بعض الكلمات مثل: "المعطيات الموضوعية" و"الحقائق المشخصة".

111 – برنامج الحزب الشيوعي الجزائري. ص:16. ويُذكر هنا مَثل الحزب الواحد في الجمهورية العربية المتحدة الذي ساعد بطرائقه المعادية للديمقراطية، ضد النقابات والديمقراطيين والشيوعيين، على إفقاد الجماهير المصرية تسييسها" ولم يقض ولا يستطيع القضاء على استغلال الإنسان للإنسان، وعجلَ "بتفجر هذه الجمهورية".

112 – نفس المصدر. ص:17.

113 – نفس المصدر.

114 – نفس المصدر.

115 – نفس المصدر.

116 – "إننا بحاجة إلى بلد تتكلم، وأفواه تنفتح بحرية، للجماعة، وكذلك للجمعية الوطنية، وفي لجان الأحياء، كما في النقابات والأحزاب السياسية، وفي المكاتب كما في ورشات العمل. وفي الجرائد، والإذاعة، والتلفزيون، نحن بحاجة إلى تثقيف الشعب، والعلاء من شأن المبادرات الفردية، وتشجيع التبادل في التجارب، في طول البلاد وعرضها". ص:102.

117 – لكن مشروع فرع فرنسا، بالمقابل، يعلن بلا تردد: "إنه يصبح ضرورياً، بل شيئاً لا بد منه، ولا يحتمل التأخير أن نقوم بتحويل جبهة التحرير إلى حزب وحيد وثوري، يكون دوره والمهام الموكلة إليه، وتنظيمه، أشياء معرّفة بوضوح" (ص:71). ويمكننا أن نقرأ بعد ذلك، وفي إطار نفس التطلع: "إنه لا يمكن أن يقوم في الجزائر إلا تنظيم نقابي واحد وحيد" (ص:74).

118 – "برنامج طرابلس". ص:56.

119 – برنامج الفرع الفرنسي لجبهة التحرير. ص: 71.

120 – "إن الحزب يحترم استقلالية النقابات التي يقوم دورها الأساسي على الدفاع عن الحقوق المادية والثقافية للعاملين".ص:58.

121 – نفس المصدر. ص:59 .
122 – وحتى إذا كلن برنامج طرابلس لا يتحدث صراحة عن "المركزية الديمقراطية" مما لا يبدو انه قد لوحظ في الدراسة السريعة بعض الشيء، التي عنوانها: "برنامج طرابلس أو ضرورة إبراز الفاصل الإيديولوجي". في: Revolution Africaine, N°285, 288, نوفمبر 1980، أما مشروع الفرع الفرنسي، فيشير بصراحة إلى " مبدأ المركزية الديمقراطية"؛ فللحزب بنية هرمية على أساس القيادة الجماعية على كل المستويات، وعلى أساس المركزية الديمقراطية، فالجهاز المدير للحزب هو أمانة السر المؤلفة من عدة أعضاء لهم صلاحيات متساوية، كما أنهم مسؤولون بصورة جمعية. ثم إن المسؤولين، على كل المستويات ينتخبهم المناضلون".مصدر مذكور. ص:72.
123 – "برنامج طرابلس". ص:56 .
124 – "برنامج طرابلس". ص:57.
125 – مشروع فرع فرنسا لجبهة التحرير. ص:72.
126 – حول هذا الموضوع، أنظر فرانسوا Borella : "الدستور الجزائري، نظام حكم دستوري عن طريق الحزب" في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، العدد 1 جانفي ، 1964، ص: 51–80
127 – نفس المصدر. ص:63.
128 – نفس المصدر.
129 – نفس المصدر. ص:64.
130 – لكل مواطن الحق في التمتع بحرية الاجتماع والاشتراك، داخل إطار التنظيم الاقتصادي، والسياسي، والنقابي الوحيد" نفس المصدر. ص:65.
131 – نفس المصدر: ص: 67.
132 – ومع ذلك فإن الحكومة كلها هي الرئيس الأعلى للجيش.
133 – نفس المصدر.، ص: 68.
134 – ويتابع النص فيقول: "لئن كانت هذه الأخيرة (أي الحكومة) تعارض في وضع قانون ما موضع التطبيق، على كون المجلس الوطني قد وافق عليه ، فإنها تطلب إعادة بحثه مرة ثانية : ولا ينشر النص النهائي ضد رأي الحكومة إلا إذا وافق عليه أربعة أخماس الأعضاء". نفس المصدر. ص: 66.
135 – نفس المصدر ص: 72.
136 – وبالفعل، فإن الأسطر التمهيدية للنص، تُعنى بإعلام القارئ، بعدم اكتمال هذا العمل، ونقص الانسجام فيه.
137 – برنامج طرابلس. ص: 55.
138 – نفس المصدر.
139 – نفس المصدر.
140 – نفس المصدر.
141 – ويعتبر برنامج طرابلس فعلاً، أن "اتفاقات إيفيان هي مشروع من مشاريع الاستعمار الجديد، تستعد فرنسا لاستخدامه والتمهيد لصورة استعمارها الجديد". برنامج طرابلس. ص:14.
142 – نفس المصدر. ص:15.

143 – إن الالتباس الذي يظل قائماً حول هذه النقطة، يؤلف واحداً من مواضع النزاع التي تجعل أحمد بن بلة عام 1963، يقف معارضاً لمحمد خيضر، الذي كان يومئذ سكرتيراً عاماً للمكتب السياسي لجبهة التحرير، وهو منصب استقال منه يوم 17/4/ 1963.

144 – "برنامج طرابلس". ص:55.

145 – "برنامج طرابلس". ص:19.

146 – نفس المصدر. ص:25.

147 – نفس المصدر.

148 – "برنامج طرابلس". ص:29.

149 – الذي كان التزامه الجذري في حركة التحرير الوطني، ولا سيما بدءاً من الاضراب اللامحدود عن الدروس عام 1956 ، قد ساهم في انخراط البرجوازية في العمل: "ويحسن أن نلاحظ بهذه المناسبة، أن انخراط هذه، في العمل الوطني الثوري، قد تم، في اغلب الأحوال، بفضل شبابها" على ما يلاحظ "برنامج طرابلس". ص:26.

150 – يطلق على الحركة الكشفية في الجزائر، اختصاراً، باسم SMA والـــS من Scout والـــM من مسلم، والـــA من الجزائري Algérien وقد أُنشئت في أفريل عام 1939

151 – إن شبيبة جبهة التحرير (J. FLN) لم تنشأ إلا بعد الاستقلال.

152 – أنظر حول هذا الموضوع خطاب محمد يزيد في الحلقة الدراسية عن الشبيبة الإفريقية، المنعقدة في تونس 1960/4/13 : "الشبيبة الجزائرية والثورة" في المجاهد. ص:63، 1960/4/25.

153 – لنذكر هذا المقطع من جريدة المجاهد : "إن أهمية المشاركة الضخمة للشباب (في هذه المعركة) لعلامة باهرة على دينامية ثورة تسير في طريقها. ومن خلال هذا الجيل الجديد الصاعد من الجزائريين الذين كبروا في القمع والعذاب، والذين استمدوا قيمهم من أعماق الصراع، والذين جربوا قواهم في المعركة الدائرة كل يوم ضد المستعمرين، فإن الثورة تتخذ بداية جديدة. إن عمل الشبيبة في المقدمة هو الضامن المميز لانجاز مهمتها، المجاهد العدد 1961/11/22/87 "أول نوفمبر 1961".

154 – المجاهد: 38، 1959/3/17.

155 – يلح مصطفى الأشرف، بحق، على هذه الناحية خلال كل كتابة. المذكور سابقاً: الجزائر: وطناً ومجتمعاً. ص:12.

156 – أنظر ما سبق في القسم الذي يبحث في عنف المستعمَر.

157 – إن الكلمات التي أشرنا نحن عليها، يتبين بوضوح أن الصفة الشعبية للثورة، التي وهبتها إياها مشاركة طبقة الفلاحين، والمعيار الموضوع للمشروعية الوطنية هي درجة المشاركة في الصراع المسلّح.

158 – لنذكر بهذه المناسبة أن الحزب الشيوعي الجزائري على كونه يظل وفياً للأرثوذكسية الماركسية يعترف، للثورة الجزائرية القائمة، بأنها ثورة من أجل الأرض، بالدرجة الأولى، وثورة فلاحية"، ويضيف بعد ذلك بقوله: "إنه رغماً عن أهمية دورها وتأثيرها، فإن طبقة العمال لم تستطع بحكم الشروط التاريخية الموضوعية، أن تضمن قيادة الحركة سياسياً وايديولوجياً. " أنظر: .. الطبقات الاجتماعية في الجزائر وحرب التحرير الوطني في "الحقائق" أو الوقائع الجزائرية والماركسية العدد 5 مارس 1960.

159 – بيان مؤتمر الصومام.

160 – نفس المصدر.

180 – أنظر " L'ALN" والشعب في: De l'ALN à l'ANP الجزائر. وزارة الأعلام والثقافة 1974. ص: 29–32

181 – أنظر: ALN، شعب كامل يحمل السلاح، المجاهد، العدد 211 1957/11/1.

182 – أنظر: القوى المعنوية في جيش التحرير، المجاهد، العدد 9 1957/8/20.

183 – نفس المصدر.

184 – نفس المصدر.

185 – "كل شيء من أجل النصر". مقال في المجاهد. العدد الأول. ثم إن البيان السياسي لمؤتمر الصومام، يجد لغة غنائية ليشيد فيها بأمجاد جيش التحرير: "إذ ينعم جيش التحرير بكامل حب الشعب الجزائري، وبدعمه المتحمس، وتضامنه الفعال الأخلاقي والمادي، الكامل والذي لا يمكن أن يتراخى". "فالضباط ذوو المراتب العليا، وقادة الولايات، والمفوضون السياسيون، وأطر وجنود جيش التحرير الوطني قد سقطوا كأبطال وطنيين، مجدتهم الأغاني الشعبية التي دخلت إلى كل مكان، بدءاً من البيت البسيط إلى الخيمة الهزيلة، ومن غرفة القصبة إلى أبهاء القصور".

186 – هذه الملاحظة شهادة شخصية (ملاحظة المؤلف).

187 – "جيش التحرير. جيش ثوري". مقال في المجاهد. العدد85. أول أكتوبر. 1961.

188 – "برنامج طرابلس"، ص: 59.

189 – "إن مناضلي جيش التحرير، الذين يؤمنون بعقيدة ثورية واحدة، هم مناضلون من جبهة التحرير فُرزوا للعمل المسلّح".

190 – "إن جيش التحرير يؤلف جزءاً لا يتجزأ من جبهة التحرير، وكل جندي هو مناضل في جبهة التحرير".

191 – وهذه الأولوية، يؤكد عليها من جديد في أنظمة جبهة التحرير، حيث تنص المادة 28، بأنه يجب أن يكون ثلثا أعضاء المجلس الوطني من العاملين داخل البلاد.

161 – نفس المصدر.
162 – العامل الجزائري العدد 8 في 26/10/ 1956.
163 – أشرنا عليه (NDLA).
164 – أنظر جريدة الموند 2/ 5/ 1957.
165 – العربي بن مهيدي. في المجاهد العدد5 نموذج معاد نسخه في الجزائر. ص:34.
166 – فانون: معذبو الأرض. ص:84.
167 – نحن الذين أشرنا عليه (NDLA).
168 – نفس المصدر. ص:93.
169 – أنظر تحليلات فانون حول العفوية في كتابه: معذبو الأرض. ص:81-110.
170 – وهذا ما يقوم به Philippe Lucas في كتابه: Sociologie de Frantz Fanon, Alger, SNED, 1971, 222P. سوسيولوجية فرانتز فانون.
171 – المصدر السابق. ص:151 سوسيولوجية فرانتز فانون.
172 – للتحليل النقدي "لفانون" أنظر Nghe Ngyen ، "فرانتز فانون ومشاكل الاستقلال" في مجلة الفكر العدد 107، فبراير 1963 ص:23-30- أنظر أيضاً زغلول عبد القادر: "الطبقة الفلاحية والثورة" بحث لدبلوم DES الجزائر، ص:154، أنظر أيضاً: جاك Woddis " نظريات جديدة في الثورة"، نيويورك- المنشورات الدولية 1972، ص:25-175.
173 – وبحق ما، يتكلم مصطفى الاشرف على الريف، ويقول إن فيه وطنية ريفية، وعلى المدينة، ويقول إن "وطنيتها مدنية ". أنظر كتابه الجزائر: وطناً ومجتمعاً. ص:79-87. ومن ناحية أخرى، فإنه لا ينسى أن ينقد الإيديولوجية الفلاحية (ص:13-14).
174 – حول السمات الأساسية لهذه المهدية المنتظرة، أنظر ...Muhlmann Wilhelm المهدية الثورية في العالم الثالث: باريس، غاليمار-1968،ص:389.
175 – أنظر بورديو وساياد في كتابهما Le Deracinement ، باريس منشورات دور مينوي 1964. ص: 161. أما مصطفى الأشرف فإنه يعني توجيه هذا التحذير: إنه لا ينبغي، بحكم ما لا نعرف، أي عفوية، وبالاعتماد أيضاً على فضائل الفلاح، وعناده في الحرب، وصبره، أن ننتظر، في هذا العصر القائم على التقنية، والجهد المعقلن، والانقلابات الجذرية، وطريقة وتنظيم المجتمع على أسس عادلة، أن يحول الفلاح وحده هذا الوضع المعقد القائم على الجوع المزمن، والأمية المعطلة، والشرور الكبرى، على حين أنه يخان بلا انقطاع، من قبل الأرض، ومن الناس." المصدر المذكور. ص : 26.
176 – إن هذه الحقيقة قد أوضحت بصورة جيدة في الدراسة المقارنة لدور مختلف فئات الفلاحين (الفقراء، والمتوسطين، والأغنياء) في حالة الاتحاد السوفييتي، والصين، والهند، وقد قدمها: حمزة Alavi "الفلاحون والثورة" في Socialist Register ، 1965، لندن، دار نشر ميرلان، ص:241-275.
177 – مؤشر عليه في النص (NDLA).
178 – Resistance Algerienne . العدد26 ، 1-10 أفريل 1957.
179 – وحق الحركة الوطنية الجزائرية المصالية، في أقوى حالات التجابه بينها وبين جبهة التحرير، لا تتردد في الانتساب إلى جيش التحرير، أنظرGuerin Daniel في كتابه المذكور سابقاً Ci- git Le Colonialisme . ص:103-104.

الفصل الثـــاني

الصــــراع على المشروعيـــة

كان علينا أن ننتظر قيام الاستقلال في الجزائر لكي نرى علناً ما في جبهة التحرير من انقسام. ولئن كان الصراعُ المسلّح ضدَّ عدوٍ مشترك، معروفاً تماماً، في ضمانته للوحدة الوطنية، وأتاحته تعبئة أكبر عدد من الناس من أجل غاية مشتركة هي التحرير الوطني، فإنه، مع ذلك، لم يستطع أن يقضي على الخلافات بين رفاق النضال. بل لعله أحياناً، قد ساعد على نشوئها.[1]

ومع ذلك فإن هذه الخلافات قد بقيت خافية، ولم تظهر في وضح النهار إلا عندما توقف الكفاح ضد العدوّ المشترك. وكان التناقض الأساسي الذي يجعل حركة التحرير الوطني، تقف جملة، في مواجهة النظام الاستعماري، قد خنق تلك التناقضات الثانوية التي تقوم بين مختلف الكتل والاتجاهات التي تتألف منها جبهة التحرير. وما أزمة صيف 1962 التي تُبرزُ بشكل مأسوي ذلك الانتقال من النضال المسلّح، الى القيام بمهمات الاستقلال، إلا نهاية المطاف في أزمةٍ كامنةٍ تعود أعراضها إلى زمن بعيد بعداً كافياً.

القسم الأول : العلامات أو الإمارات

ليس من السهل أن نحلّل الآن أصول أزمة جبهة التحرير، تحليلاً دقيقاً ومفصّلاً، بحكم أنها كانت تتمّ في الخفاء. ثم إن فقدان عددٍ غير قليل من أهم الفاعلين في هذه الأحداث، قد أفقدنا إمكان الاستعانة بشهاداتهم. ومن جهةٍ أخرى فإنه لا الزمن ولا الظروف قد ساعدتنا على مقارنة شهادات الذين استمروا أحياءً، بعضها ببعض. ومع ذلك فقد حصلنا على شهادات البعض، وقمنا بالجمع بينها، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لجبهة التحرير التي ما تزال طيّ الكتمان. وهذا يعني أننا لا نعرض هنا أموراً لا يمكن أن تدحض، بل الأصح هو أننا نحاول وضع فرضية تقوم على قناعات جدّية، كما أنها تستعين ببعض المعطيات المتفرقة.

وتبعاً لكل الاحتمالات، فإن السنتين الأوليين من الصراع المسلّح، لم تشهد قيام أي صراع ضخم على مستوى قيادة جبهة التحرير الناشئة. ذلك أن "لجنة التسعة"[2] التي نشأت عن اجتماع "الاثنين والعشرين"[3] كرّست كل جهودها لقيام الصراع المسلّح. وكان أعضاؤها[4]، المشغول كل منهم، في قطاعه، بتنظيم وتوسيع هذا الصراع، يقيمون فيما بينهم علاقات تعاونية في جو من الاحترام الكبير لمبدأ القيادة الجماعية.

غير أنه بدءاً من عام 1956، ومع انعقاد مؤتمر الصومام، بدأت تظهر، داخل حركة التحرير الوطني، تلك العلائم الأولى على الخلافات الداخلية. ذلك أنه التأم دون حضور الوفد الخارجي[5] لجبهة التحرير، وكذلك في غياب ممثلي رجال المقاومة في غرب البلاد والأوراس[6]. وبحكم ذلك فإن المؤتمر سيكون موضوعاً لانتقادات عنيفة. أما "الوفد الخارجي" الذي شعر بأنه استُبعد، وأثار ذلك في نفسه مشاعر الغبن[7]، فسيقابلة بأكبر عداء. ويتحَدث محمد بوضياف عنه بهذه الكلمات: "إن المنعطف الحقيقي قد تمّ لحظة انعقاد مؤتمر الصومام في آب 1956، ولقد كثر الحديث عن "البيان السياسي" الذي تبنّاه هذا المؤتمر، والذي يشتمل على عناصر إيجابية جداً. ولكن المشكلة الحقيقية ليست، مع ذلك، أو ليست فقط، في تحديد برنامج، بل هي في أن نعرف من سيطبّقه، وكيف سيُطبّق. بيد أنه علينا أن نقول بصورة إجمالية؛ إنه بدءاً من آب 1956، لم تعد جبهة التحرير هيئة مُوحّدة بل أصبحت تحالفاً، أو "جبهة" على وجه الدقة؛ وكان قدماء الـ MTLD والـ UDMA أي (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) والعلماء يدخلون في الأجهزة القيادية، من غير أن يتحرّروا من فردياتهم. وإنه لبدءاً من عام 1956، بدأت هذه "الجبهة" أو هذا الخليط، يتأصّل[8]".

ولنلاحظ قبل كل شيء أن الانتقادات الموجّهة لا تتصل بمحتوى البرنامج الموضوع في هذا المؤتمر بقدر ما تتصل بالقرارات والتدابير المتخذة المتصلة باختيار الذين عُينوا للمناصب العالية المسؤولية. وليس النزاع من طبيعة ايديولوجية، ولكنه يتصل بالمجال الذاتي لخصومات الأشخاص والتنافس بين الشلل.

ومن المناسب أن نشير في هذا الصدد إلى أن نقطة الاختلاف الأساسية، خلافاً لما يمكن أن تذهب بنا إليه التأكيدات الموجودة في هذه الانتقادات، ليست، على ما يبدو، في تعيين بعض العناصر المعتدلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، مثل فرحات عباس وتوفيق المدني، بل هي، على الأصحّ، في الدور الثانوي الذي أعطي "للوفد الخارجي" الذي وضع بهذه الصورة في المقام الثاني، وأخضع لسلطة القيادة التي بقيت تعمل داخل البلاد. ولما كان أعضاء الوفد الخارجي من بين الرؤساء التاريخيين، الذين يؤلفون جماعة الآباء المؤسسين لجبهة التحرير، فإنهم كانوا يعتبرون أنفسهم الأمناء الأول على المشروعية الوطنية، وبحكم ذلك، فإنه لم يكن في وسعهم أن يؤولوا مبدأ أولوية الداخل على الخارج إلا كعدوان على هذه المشروعية. غير أن خطف الطائرة التي كانت تحمل أعضاء الوفد الخارجي واعتقالهم على يد السلطات الفرنسية، قد وضع حداً لصراعٍ ربّما كان قد أدّى إلى أزمة خطيرة داخل جبهة التحرير.

وعدا ذلك فإن هذا النزاع الذي ظهر على أثر انعقاد مؤتمر الصومام سيعود فتظهر آثاره بعد ذلك بزمن طويل، في "برنامج طرابلس" عام 1962، وفي ميثاق الجزائر عام 1964. وحقاً

فإن النص الأول يمتنع صراحة عن الإشارة إلى مؤتمر الصومام. أما الثاني فإنه يشير إلى أن مؤتمر الصومام العقد في غياب ممثلي الأوراس، والغرب الجزائري والناطقين باسم جبهة التحرير خارج البلاد[9] مشيراً بذلك ضمناً إلى نقص صفته التمثيلية إن لم نقل حقه في المشروعية.

ولما كان مبدأ أولوية الداخل على الخارج، أصل الخلاف الأول داخل قيادة جبهة التحرير، فإنه سيهمل رسمياً، بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957 من الأرض الوطنية. ولنذكر هنا بأنه في ذلك التاريخ، كان لثلاثة من أصل الرؤساء التسعة الذين حملوا مسؤولية بدء الصراع المسلّح، قد ماتوا[10]، وخمسة قد سجنوا[11]، وكان العضو التاسع الذي نجا أي "كريم بلقاسم"، عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ التي نشأت عن مؤتمر الصومام. وهكذا فإن قيادة جبهة التحرير تبدو وكأنها قد تجدّدت تماماً، بعد سنتين من أول نوفمبر 1954.

لكن إنشاء الحكومة المؤقتة يوم 1958/9/19، عندما كرسّ نهائياً استقرار القيادة السياسية في المنفى، سيحقق عملياً، تغيراً في التطلعات، عندما غلّبَ "الخارج على "الداخل".

لكن استعصاء السدّين الكهربائين اللذيــن أقيما على الحدود الغربية والشرقية، على الخرق[12]، سيزيد من عزلة الداخل وقطيعة رجال المقاومة، عن "الخارج". وفي هذه الشروط، ستبلور خطوط الفصل بين "السياسيين" و"العسكريين" وبين الداخل والخارج.

ولنلاحظ أن هذه الخطوط الفاصلة تنتظم كلها حول المطالبة بالمشروعية الوطنية. فهذه إنما تقاس بدرجة المشاركة في الصراع المسلّح، وبدرجة التضحية الشخصية من أجل القضية الوطنية. ومن هذه الناحية، فإن أعلى درجة من درجات المشروعية، قد احتفظ بها "للشهداء الذين سقطوا في ساحة الشرف". أما بين الأحياء، فإن معيار المساهمة في النضال المسلّح الذي يقيس درجة المشروعية، يتضاعف بمعيار آخر، هو درجة المشاركة في الدوائر القيادية، مما يعني ضمنياً أن الوصول إلى مناصب القيادة يتحدد مبدئياً بالمزايا التي أظهرها الإنسان في ساحة القتال.

ولكن عندما نما التنظيم، وابتعد الجهاز القيادي عن مواقع القتال، وتنوعت المهام واختصت، فإن الطريق الموصلة إلى أبهاء السلطة لم تعد بالضرورة تمرّ برجال المقاومة. بل إن الاتجاه قد انعكس، إذا نحن نظرنا إلى تطوّر التركيب الداخلي للقيادة التنفيذية لجبهة التحرير، بدءاً من لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، إلى الحكومة المؤقتة الثالثة. وهذا الانعكاس هو الذي يحمل بذور الصراعات على المشروعية التي ستظهر في وضح النهار، عشية الاستقلال. وما من شخصية استطاعت أن تبرز داخل حركة التحرير، وتفرض نفسها كقيادة وحيدة لا نزاع حولها، لكي تخفّف من هذه الصراعات، أو تكون الحَكَم فيها عند الحاجة.



وحقاً، فلنذكر بأن جبهة التحرير قد نشأت أصلاً من هجر قيادة مصالي. ثم إن إدانة عبادة الشخصية، والتأكيد على مبدأ القيادة الجماعية، قد كانا محط كل كلام في كتابات جبهة التحرير، منذ إعلان أول نوفمبر 1954 حتى برنامج طرابلس، مروراً بمؤتمر الصومام. ولئن كان هنالك على رأس الحكومة المؤقتة "رئيس" فإن هذا كان بعيداً عن امتلاك ناصية السلطة فعلاً[13]. إذ لقد كانت القرارات تُتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير، أي في اللجان.

ولما كانت ضرورات النضال السرّي، تقتضي في آن واحد، إقامة حواجز بين مختلف أجهزة التنظيم، ونوعاً من اللامركزية الفعلية، على مستوى التنفيذ، وأحياناً على مستوى اتخاذ القرار، فإنها جعلت من الصعب على القيادة المركزية أن تقوم بعملية التنسيق، ويسّرت تكاثر مراكز التقرير المستقلة، التي نما لديها الميل إلى التحرّر من وصاية السلطة المركزية.

ثم إن ممارسة التعيين الفئوي أي (اختيار الأعضاء القدماء زملاءهم الجدد)، قد شجّع هذا الميل إلى الاستقلال، مضيفاً إليه خطورة " الرفقة " والتضامن بين الشلل؛ وهذا مما يساعد على ظهور الكتل الجانبية، واللجوء إلى التوازنات القلقة في تأليف المجموعة القيادية، التي يجب أن تراعي في تشكيلها مبدأ التناسب في القوى لدى القائمين في النقاط المفصلية في أجهزة القيادة المنحازة.

إن هذه العوامل كلها ستلعب دورها في نشوء وإنضاج النزاعات بين مختلف أجهزة حركة التحرير الوطني. ولنضف أخيراً عاملاً حاسماً هو سرعة التغيّر في الأطر القيادية. وتعود هذه إلى الانقلابات العنيفة التي كانت تنشئها حركة النضال المسلّح، والخسائر التي كانت تصيب صفوف من نسميهم تجاوزاً "بالطبقة السياسية". وفي هذا الإطار كانت مشكلات التعاقب كثيراً ما تُطرح وتساهم في قلقلة التوازن الذي كان قائماً بين مختلف القوى المتواجدة، وإعادة طرح مشكلة القيادة السياسية، باستمرار.

ولنستعد لحاجات تحليلنا هذا، ذلك التمييز المطبقّ أصلاً على الجماعات الضيقة، من قبل Talcott Parsons وRobert Bales[14] بين الزعامة "الأداتية instrumentale" والزعامة "المعبرة Exprssive". أما الفئة الأولى من الزعامات فتردّنا إلى الفعاليات "الأداتية" التي تعود إلى توزيع واستهلاك الوسائل داخل المنظمة[15]. وأما الفئة الثانية فتردّنا إلى النشاطات "التعبيرية" التي "تتصل بالعلاقات بين الشخصية، وبين الأعضاء، وإنشاء المعايير واحترامها داخل التنظيم"[16]. ولنقل تبسيطاً لهذا كله، إن الفئة الأولى تتصل بما يمكن أن تسميّه زعامة "الإدارة" والثانية تتصل بزعامة "الانتساب والتقبّل". ويُمثل هذه الأخيرة ذلك العنصر الشغب، كما يمثل الأولى الإداري المشرف. وتستمد الأولى سلطتها من قدرتها على التنظيم. أما الثانية فإنها تستمد سلطتها من حمل الناس على قبولها كسلطة أولى[17].

والحقيقة أن هاتين الفئتين من الزعامات لا توجدان في الحالة النقية الخالصة. وفي أكثر الأحيان، نجدهما مختلطتين بدرجة أو أخرى، بحيث نجد السمات "الأداتية" و"التعبيرية" معاً. وهكذا فإنه يمكن القول إن الحكومة المؤقتة زعامة مختلطة تسيطر فيها السمة الأداتية، على حين أن جيش التحرير ترجح فيه السمة التعبيرية بشكل أوضح. ولنقل أخيراً إن فعلية السلطة، أي المبادرة إلى اتخاذ القرار، هي الرهان المطروح في الصراع على المشروعية التي تتجابه فيها مختلف الزعامات. ثم إن صفة هذا الصراع نفسها، تضع في المقدمة تلك الزعامة ذات الصفة "التعبيرية" في وضع هجومي، سلفاً، على حين أن الزعامة التي تغلب فيها الصفة "الأداتية" تكون في موقف دفاعي، بمقدار ما تتحمل مسؤولية الإدارة. وستتاح لنا فرصة التحقق من ذلك عندما نستعرض مختلف الفئات الداخلة في الصراع.

1 - في الداخل

إن رؤساء الولايات المكلفين بقيادة النضال على الأرض الوطنية مضطرون إلى التجابه المباشر مع الجهاز العسكري القمعي التابع للسلطة الاستعمارية. ويعتبرون أنفسهم ملتزمين بنضال التحرير الوطني، وهم، بحكم ذلك، معرَّضون للخطر بشكل خاص. ولقد ازداد الشعور بقسوة هذا الوضع منذ أن أقيمت السدود المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية، للبلاد، مما زاد في خطورة عزلتهم عن القيادة السياسية المقيمة في الخارج. ولما كانوا مكلّفين في آن واحد بالعمل العسكري وبالتنظيم السياسي — الإداري لمنطقتهم، ومتروكين لمبادراتهم الخاصة، فإنهم اكتسبوا شيئاً فشيئاً روحاً استقلالية[18] عزّزها الشعور بأن القيادة المستقرة هناء في الخارج قد أسلمتهم لأنفسهم وأهملتهم. ومن هذه الملاحظة وصل بهم الأمر إلى الاتهام، وسرعان ما وصل، لا سيما وأن شروط النضال في المقاومة شروط صعبة، خاصة وأن قوة القمع العدوة مرهقة.

وحقاً فإنه كان عمليةَ اتهام حقيقية موجّهة ضد الحكومة المؤقتة، ذلك الاجتماعُ الذي تم بين ممثلي الولايات، المنعقد بين 6 و12 ديسمبر 1958 في القبائل، وجَمَع الصاغات (العقداء) عميروش (من القبائل) وحاج الأخضر (من الأوراس) وسي محمد (من منطقة الجزائر) والسي حواس (من الجنوب)[19].

وكان المتهَم الأساسي، في أغلب الاحتمالات، هو العقيد عميروش الذي كان هو صاحب الدعوة إلى هذا الاجتماع. وأثيرت مآخذ حول عدم كفاية المساعدة بالسلاح والذخيرة والأدوية التي تقدّمها الحكومة المؤقتة إلى الولايات في الداخل. ولام رئيس ولاية القبائل،

الحكومة المؤقتة على أنها أهملت النضال المسلّح الذي يتم في الداخل وكثفت الجهد حول العمل الديبلوماسي. وأدان عجز وعدم كفاية المحاولات الرامية إلى اجتياح السدود المكهربة، وعمليات الإلهاء التي تتم في جيش التحرير، المقيمة على طول الحدود، من أجل تجميد القوى العدوة، وتخفيف الضغط على عناصر المقاومة في الداخل. وكل هذه المآخذ، التي كان يصادق عليها، بالجملة، رؤساء الولايات الأخرى[20] هي التي شكلت مادة الاتهامات الأساسية المثارة ضد الحكومة المؤقتة.

واشتد عزم العقيد عميروش بهذا الدعم وقرّر أن يسافر إلى تونس لكي يعلم القيادة التنفيذية لجبهة التحرير بما يشعر به رجال المقاومة في الداخل من أسى، وما يكيلونه من اتهامات. وكان في نيته أيضاً أن يفرض العودة إلى المبدأ المقرّر في مؤتمر الصومام، حول أولوية الداخل على الخارج. وكان من الصعب ولا ريب، أن لا تنشب أزمة بين "الداخل" و"الخارج" إثر هذا الاجتماع الذي تمّ بين قادة الولايات، لولا ذلك الموت المفاجئ العنيف الذي كان العقيد عميروش ضحيته، يوم 29 مارس 1959[21].

ولكن الحكومَةَ المؤقتة تعرّضت في ذلك الحين تقريباً، لتهديد آخر، قام به هذه المرة قادة عسكريون في الخارج.

2 - في الخارج

وفعلاً، فإن بعض ضباط جيش التحرير، في الخارج، يعودون فيثيرون الجدل حول مشروعية الحكومة المؤقتة. ويذهبون في ذلك إلى حدّ التآمر على القيام بانقلاب عسكري حقيقي ضدها، لأنهم يعتبرون أنها غير جديرة بقيادة الثورة. وبعد أن اجتمعوا في ليل يوم 16 و17 نوفمبر 1958 في "الكاف" Kef[22] برئاسة العقيد العموري[23]، نراهم يقررون إسقاط الحكومة المؤقتة، والاستيلاء على السلطة السياسية. ولو أن هذه المؤامرة نجحت، إذن لأصيبت جبهة التحرير بأزمة خطيرة، ربما عمّمت حالة الفوضى التي كانت سائدة في ذلك الحين، داخل وحدات جيش التحرير المعسكرة على طول الحدود التونسية الجزائرية.

واكتشفت المؤامرة في الوقت المناسب[24]، فأخفقت[25]. وقُدِّم رجالها إلى المحاكمة[26]، فعوقبوا عقاباً قاسياً[27]. وعندئذ ردّت الحكومة المؤقتة بقوة على هذا الميل إلى التمرد (ولم يكن لها من العمر إلا بضعة أشهر)، وتوصّلت إلى ضبط الأمور وفرض سلطتها؛ ولكن بصورة مؤقتة فقط، إذ أنها ستتعرض من جديد لنقد بعض الضباط الآخرين من جيش التحرير، كما أنها كانت منخورة من الداخل بحكم التنازع على النفوذ بين أعضائها، ولا سيّما بين الشخصيات الأكثر قوة: مثل كريم بلقاسم والأخضر بن طبال، وعبد الحفيظ بوصوف.

وجاء خطاب الجنرال دوغول، يوم 1959/9/16، حول تقرير المصير، وفتح الباب لسلام يُتفاوَضُ عليه. فأثار بذلك جملة اختلافات بين أعضاء جبهة التحرير، وعمّق خطوط الفصل بين القائلين بسياسة المصالحة تجاه الحكومة الفرنسية، وأنصار الشدة في معالجة الأمر ودفع النضال المسلّح إلى أقصى مدى. وشلّت هذه الخلافات عمل الحكومة المؤقتة، فلم تصل إلى موافقة أعضائها على الدعوة إلى اجتماع جديد للمجلس الوطني، لبحث الأمر. وكانت الأزمة، في هذا المستوى، خطيرة جداً، واحتاجت إلى تدخل القادة العسكريين وقيامهم بدور الحَكَم.

واجتمع الثلاثي (كريم، بن طبال، بوصوف) مع رئيسَي هيئة الأركان، الشرقي والغربي (بومدين وسعيد محمدي) والرؤساء الخمسة للولايات (حاج لخضر من الولاية1، وعلي كافي من الولاية 2، وبريروش من الولاية3، ودغين بن علي، الملقب بلطفي من الولاية 5، وسليمان دهيلس الملقب بسي صادق من الولاية الرابعة)[28] وألف "لجنة العشرة" المكلفة بدعوة مجلس وطني جديد.

وبعد مناقشات مرهقة وطويلة لم تدم أقل من ثلاثة أشهر (من أكتوبر إلى ديسمبر 1959)، توصّلت اللجنة إلى قرار بتأليف المجلس الوطني، وتعيين موعد انعقاده. فاجتمع في طرابلس من 1959/12/16 حتى 1960/1/18. واتخذ عدداً من القرارات الهامة. وبعد أن تبنى المجلس النصَّين المؤسّسين اللذين تحدثنا عنهما سابقاً[29] [حول المؤسسات المؤقتة للحكومة الجزائرية ونظم جبهة التحرير)، صدر الأمر للرؤساء العسكريين بالعودة إلى مراكز عملهم داخل البلاد[30]. ثم أنشأ داخل الحكومة المؤقتة لجنة وزارية لشؤون الحرب، مؤلفة من بن طبال، وبوصوف وكريم. إلا أن هذه اللجنة لن تمارس إلا رقابة غير مباشرة على جيش التحرير، الذي سيكون له بعد الآن قيادة وحيدة ممثّلة بهيئة الأركان العامة التي أنشأها المجلس الوطني، وتولاها الرئيس السابق للقيادة الغربية، هواري بومدين الذي سيعرف كيف يفرض شخصيته، والحصول من المجلس الوطني على كامل الحرية في تعيين مساعديه. وسيكون هؤلاء علي منجلي وسليمان أحمد قايد، وعز الدين[31]. وسيحرص الرئيس الجديد لهيئة الأركان منذ الآن، على إعادة تنظيم جيش التحرير وجعل الوحدات المعسكرة على الحدود الشرقية والغربية[32] للجزائر كياناً متجانساً نسبياً له بنى جيدة.

والحقيقة أن جيش التحرير المؤلف أصلاً من مختلف الوحدات التابعة للولايات الحدودية، والخاضعة لقيادات مختلفة، سيجهّزُ بالتدريج بتنظيم قويّ، ويُخضع لقيادة وحيدة. وهكذا فإن سيرورة إعادة تشكيل البنى والتنظيم بدأت بناءاً على قرار من المجلس الوطني المنعقد في القاهرة (من 20–26 آب 1957)، في دورته الثانية ـــ بإنشاء قيادتين للعمليات العسكرية (COM).

وسيكتمل هذا، في دورة المجلس، الوطني الثالثة، في طرابلس، بإنشاء هيئة أركان وحيدة لكل جيش التحرير.

وعندئذ بدأ جيش التحرير بتعزيز وحدته وانسجامه. ولما كان هذا الجيش مؤلفاً في الأصل من رجال أصلهم من الريف، من أبناء فقراء الفلاحين، وكانوا قد تدرّبوا على العمل العسكري أول ما تدربوا، عندما أصبحوا رجال المقاومة في الداخل، فإنه يتمتع إذن في آن واحد، بمشروعية اكتسبها من النضال المسلّح داخل البلاد، ومشروعية الزعامة "الأداتية" الناشئة عن المستوى العالي التنظيمي والتقني. والحقيقة أن تأطير الجيش encadrement سيستفيد من كفاءة ضباط شباب نشئوا في الجيش الفرنسي والتحقوا بعد ذلك به، خلال الأعوام 1959–1960. وكذلك من كفاءة الطلاب المجنّدين[33]، أو المتطوعين.

وهكذا فإن جيش التحرير الحدودي، القوي التأطير، والغني بعدده[34] والمجهز أقوى التجهيز[35]، سيكون في نفس الوقت قوة عسكرية وسياسية في آن واحد. ذلك أنه لن يُوجِّه جهوده لإتقان الفن العسكري وحده، بل سيخصّص مجالاً هاماً للتنشئة السياسية، وكانت أطره تستمد من قراءتها المتحمسة لـ"تشي غيفاراً وفرانز فانون" القسم الأكبر من غذائها الثقافي والسياسي[36]. وكانت مدرسة المفوضين السياسيين في قرن حلفايا، قريبا من الكاف Kef مدرسة حقيقية للأطر السياسية[37]. ولئن كانوا في مناطق العمليات يقومون بنشاط بواجبات النضال المسلّح[38]، فإنهم في القواعد الخلفية أكثر انشغالاً بتهيئة المستقبل وتكوين أطر ستدعى لمتابعة الثورة بعد وصول البلاد إلى الاستقلال.

وهنا، أكثر من أي مكان آخر، يبدو أن المسؤولين فهموا أهمية عبارة كلوزويتز Clausewitz القائلة: "إن الحرب هي متابعة السياسة، بوسائل أخرى". وبدأ جيش التحرير، – في مواجهة الحكومة المؤقتة – يطالب بصراحة أكبر فأكبر، بدوره السياسي، بل إنه ليؤكده بصورة صريحة جداً، في نشرة طبعت عام 1962 على يد المفوضية السياسية لهيئة الأركان، وعنوانها: "ماذا يجب على المناضل أن يعرفه"[39]. وقد جاء فيه: "إن جيش التحرير مع الشعب، هو القوة المحركة الأساسية للثورة"[40]. وتقرأ بعد ذلك بقليل قوله: "ولهذا فإن جيش التحرير يحمل مسؤولية ثقيلة تجاه الشعب، وتجاه التاريخ! ولما كان قد نشأ بحكم إرادة سياسية معينة، وكان في خدمة مثل أعلى، بلا قواعد يخضع لها إلا مبادئ الثورة، فإنه حيث ينبغي تماماً، لكي يكون الضامن للثورة"[41].

وهذا الجيش هو القوة الوحيدة القادرة على أن تُمثل، على قدم المساواة، زعامة (أو قيادة) "أداتية" و"تعبيرية معاً" بمقدار ما يشارك في المشروعية الوطنية المكتسبة من النضال المسلّح، وفي فعلية السلطة التي اكتسبها بحكم قوته المادية.

ثم إن الحكومة المؤقتة، التي أنشئت عام 1958، تعتبر نفسها، من جهتها، ثمرة التطور الكيفي للثورة التي وصلت إلى مرحلتها النهائية. وتقول المجاهد: "عندما بلغت جبهة التحرير مرحلة النضج

استطاعت أن تنشئ حكومة مؤقتة جزائرية. وهذه إنما تلائم تعريفها، بحكم أصولها وما ندبت نفسها له، من حيث هي حكومة. إنها تقوم فوق كل التحزبات، وتعبِّر عن سيادة كل الشعب، لا عن رأي هذه الثلّة أو تلك، وتضع نفسها مباشرة على مستوى الوجود الحكومي الدولي"[42].

ولئن كانت الإشارة إلى الشعب هنا تفيد في تعزيز أساس مشروعية الحكومة المؤقتة، فإن هذه الإشارة قد خففت بالإشارة إلى المجموعة الدولية، في الوقت نفسه. وهكذا فإن الحكومة المؤقتة تبدو، من خلال تصريحاتها، وبطبيعة العمل الذي قامت به، وبصورته، وكأنها تستمد مشروعيتها من الخارج: أي من الاعتراف الرسمي أو الواقعي الذي سجّلته والتي تستند إليه. أما المشاركة من حيث هي معيار للمشروعية، فتبدو عندئذ وكأنها تقوم على مستوى التمثيل الديبلوماسي. إذ أن الحكومة المؤقتة– وهي تعتبر أن واحداً من الأهداف الأساسية التي وضعها لأنفسهم أولئك المواطنون الذين انطلقوا إلى التمرّد المسلّح، كان طرح المشكلة الجزائرية أمام الضمير العالمي"[43]– ستنظر إلى نفسها وكأنها التكملة الأمينة "لروح أول نوفمبر 1954" بتكثيفها الجهد على العمل على المستوى الدولي. إنها تقيس مشروعيتها بمقياسين: التزام الجماهير الجزائرية بسياستها، والدعم الديبلوماسي الذي تقدمه لها مختلف الدول... إن لم يكن بهذا، أكثر. ويبدو تصريح الحكومة المؤقتة يوم 1959/9/28، تصريحاً مميّزاً، من هذه الناحية: "إن الحكومة المؤقتة التي اعترفت بها حتى يومنا هذا دولٌ عديدة، هي الأمينة على، والضامنة لمصالح الشعب الجزائري، حتى يقرِّر هذا وضعه بحرية. وهي تقود وتراقب مقاومة الشعب الجزائري والنضال التحريري لجيش التحرير"[44].

وهذا الالتباس، اللا مقصود على الأرجح، الذي أدخلته صورة العبارة[45] واضح في الكشف عن غلبة الاهتمامات الديبلوماسية في عمل الحكومة المؤقتة. وليس في ذلك ما يستغرب، إذا نحن تذكرنا أنه من بين الأسباب التي دعت إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، كان هنالك سببان هامان: أولهما الرغبة في إنشاء أداة معدَّة لممارسة سياسة تدويل القضية الجزائرية[46] والثاني هو أن نضع أمام الحكومة الفرنسية، طرفاً مقبولاً "لدى القيام بمفاوضات لإحلال السلام.

ولكن، لئن كانت الحكومة المؤقتة، أمام السلطات الفرنسية، والمجموعة الدولية، تُمثّل صورة الكيان الموحّد والمتجانس، فإنها، إذا نُظر إليها من الداخل، تكشف عن عدم تجانسها. والحق أنها – وهي ثمرة توازنات متعددة، وتعبّر بالتالي، عن وحدة ظرفية ومصطنعة – لتبدو منخورة بما فيها من اختلافات داخلية. أما القيادة الجماعية المعلنة رسمياً فإنها لا تصلح إلا لإخفاء التنافس الخفي والمستحكم بين أعضاء المجموعة القائدة، الذين يبذلون أقصى الجهد لكي

يُعدّل كلٌ منهم تأثير الآخر. أما تجزئة العمل التي أدخلت في الحكومة المؤقتة[47]، والهادفة في الظاهر إلى الحصول على نجع أكبر في تسيير الإدارة، فإنها في الحقيقة تكرّس استقلال كل وزير بشؤون وزارته التي أصبحت له بمثابة إقطاعية شخصية. أما حقيقة السلطة (أو فعليتها) فإنها في هذه الشروط، بين أيدي "الثلاثي الشهير[48] الذي سيؤلف داخل الحكومة المؤقتة "اللجنة الوزارية لشؤون الحرب" (CIC) التي أنشئت بقرار من المجلس الوطني في يناير (جانفي) عام 1960.

وكان لكل من هؤلاء الوزراء الثلاثة، قبل إنشاء هيئة الأركان، جزء من قوى جيش التحرير الحدودية، يخضع لأوامره المباشرة. أما داخل البلاد فكل واحد احتفظ بزعامته الشخصية داخل الولاية التي كان رئيساً لها[49]. ولقد حاولوا منذ إنشاء الحكومة المؤقتة، المحافظة على توازن نسبي فيما بينهم، والوقوف دون هيمنة أي واحد منهم على الاثنين الآخرين. وهكذا فإن كريم بلقاسم، رغم صفته كقائد تاريخي، لم يستطع أن يفرض زعامته على زميليه الآخرين اللذين كان كل منهما يشغل مركزاً استراتيجياً. فالأخضر بن طبال، كوزير للداخلية، كان يمارس رقابته على جهاز جبهة التحرير وعلى فرع هذه الجبهة الهام، في فرنسا. أما عبد الحفيظ بوصوف، الذي يرأس الـ (MALG)[50] فقد كان يشرف على شبكة المخابرات والاتصالات، الكثيرة الفروع، كما يشرف على إدارات التسلح واللوجستيك. وكان بوصوف، الذي يرأس كل هذه الإدارات يملك سلطات خفية بقدر ما هي هائلة.

وهكذا، فإن هؤلاء الثلاثة الذين يملكون في آن واحد سلطات متزاحمة ومتكاملة في الوقت نفسه، كانوا من حيث هم لجنة وزارية لشؤون الحرب، يؤلفون تجاه القادة الآخرين لجبهة التحرير، جبهة موحدة نسبياً، ويمارسون صلاحيات مجلس ثلاثي، داخل الحكومة المؤقتة، لا يملك مثلها أي وزير آخر. ولكن من هم هؤلاء الآخرون؟

إن الوضع الخاص "للرؤساء التاريخيين الخمسة" الموقوفين في فرنسا، يستحق إشارة خاصة. إذ بدءاً من لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية كانت أسماؤهم توضع في مختلف الهيئات التنفيذية لجبهة التحرير، المتعاقبة. وهم يؤلفون مجموعة على حدة في هذه الهيئات بمقدار ما كانوا لا يساهمون مباشرة في تسيير الأعمال. وكانت المراكز التي يُحتفظ بها لهم، مراكز فخرية تدل على الاحترام الخاص لصفتهم "كقادة مؤسسين". وكان وجودهم في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، ثم في مختلف صور الحكومة المؤقتة تعبيراً عن الوفاء "لروح أول نوفمبر" وبالتالي عن الحرص على المشروعية المتجسّدة في "أبناء الـ "Toussaint[51].أي جميع القديسين. وهم بحكم ذلك يملكون زعامة "تعبيرية" بالدرجة الأولى، بمقدار ما كانوا ــ بحكم الضرورة ــ غير قادرين على ممارسة نشاط حقيقي، والمساهمة، بصورة فعلية، في تسيير الأعمال. لقد رُدّوا إلى دور المراقب الذي

يستشار أحياناً. والحقيقة أن تحسين شروط اعتقالهم[52] كان يتيح لهم القيام باتصالات لا تنقطع مع العالم الخارجي، ومع الحكومة المؤقتة بشكل خاص. ولما كانوا، بحكم اعتقالهم، بعيدين عما تؤدّي إليه ممارسة السلطة من التآكل الذاتي، فقد احتفظوا بهيبتهم الكاملة[53]، مما يتيح لهم أن يكونوا في موضع الحكم في المشاحنات والانقسامات التي تعصف بقيادة جبهة التحرير.

وكانت هذه تطلب موافقتهم في اللحظات الحاسمة. وهكذا فإن كريم بلقاسم الذي ندبته الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للتفاوض باسمها في شروط السلم مع ممثلي الحكومة الفرنسية، لا ينسى مطلقاً أن يزور هؤلاء السجناء العظماء[54] لكي يطلعهم على أسرار المفاوضات ويحصل على موافقتهم، قبل أن يمضي إلى الخطوات التالية. ثم إن هيئة الأركان تحاول لدى خلافها مع الحكومة المؤقتة، أن تحصل على دعم "القادة التاريخيين" المعتقلين، وتوفد إليهم مبعوثين[55] مكلّفين بعرض أفكارهم والدفاع عنها. ولكن "مساجين أولنوا" لا يؤلفون هم أنفسهم جبهة متجانسة، موحدة، ذلك أن عدم التوافق في المزاج الذي اشتد بحكم التعايش المشترك الطويل، والتزاع على النفوذ، واختلاف وجهات النظر، كل ذلك قد أفسد علاقات وزراء الدولة بالحكومة المؤقتة. أما بروز بن بلة[56] الذي ساهمت فيه الصحافة الفرنسية إلى حدّ كبير، إذ جعلته كنجم لامع، وعادت برفاقه إلى المرتبة الثانية، فإنه لم يساعد على زيادة الانسجام في المجموعة. وهؤلاء القادة التاريخيون الذين يبدون للخارج موحدّين، لم ينجحوا دوماً في إخفاء خلافاتهم في تقاريرهم إلى الحكومة المؤقتة، والمجلس الوطني[57].

ثم إن الحكومة المؤقتة، بدورها، أو على الأقل من بقي منها، بعد استبعاد الوزراء المعتقلين، وأعضاء الحلف الثلاثي، فإنها ليست بعيدة عن الخلافات الداخلية. وقد نشأت هذه عن خطوط الفصل الموروثة عن التشكيلات السياسية القديمة. أما ما شعر به الأعضاء من تقارب أو تباعد وتنافس، أثناء وجودهم معاً في عهد الحكومات المؤقتة الثلاث المتعاقبة، والخصومات التي ثارت بينهم لسبب أو لآخر، فإنها لا تزيد على أن تنشئ صورة أخرى للوجه التقليدي للحركة الوطنية الجزائرية المنقسمة بين الاتجاه الذي يُمثّله الزعماء القدماء للعلماء والـ **UDMA**، وبين الجناح الراديكالي الذي يُمثّله "المركزيون" من الـ **MTLD**. ولئن كانت الحكومة المؤقتة الأولى قد حققت توازناً معقولاً نسبياً بين هذين الاتجاهين، فإن الحكومة المؤقتة الثانية كانت تعبّر عن اختلال التوازن لمصلحة "الليبراليين"[58]، وذلك بإبعاد الأمين دباغين، وبن خدة خاصة[59]. ولكن هذا سيثأر لما أصابه، في الحكومة المؤقتة الثالثة، عندما حلّ محل فرحات عباس في الرئاسة. وكان هذا الأخير قد خرج هو وأحمد فرانسيس من الوزارة، تاركاً المجال حراً لقدماء "المركزيين" وبشكل أوسع لقدماء الـ **MTLD**.

ولنذكر بأن "إزاحة" المعتدلين عن الحكومة المؤقتة الثالثة، وتسمية بن خدة للرئاسة، كان ينطوي في إطار المرحلة الحاسمة لمفاوضات السلام مع الحكومة الفرنسية.وكان يجب أن نضع أمام هذه الأخيرة مجموعة قليلة الميل للتساهل والاعتدال[60]. وكان يجب كذلك أن نضع في هذه الحكومة رجالاً يتصفون بالحزم لمواجهة موقف رئاسة الأركان الذي كان يزداد مماراة ومعارضة[61].

والحق أن النزاع الأساسي سيقوم منذ الآن بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان. فمنذ أن أنشئت هذه في اجتماع المجلس الوطني، في ديسمبر 1959 ــ يناير 1960، لم يكن للحكومة المؤقتة إلا بعض الأشراف غير المباشر على جيش التحرير، من خلال "اللجنة الوزارية لشؤون الحرب" التي يجب عليها، هي نفسها، أن تمرّ بقناة هيئة الأركان، لكي تطلّع على مشكلات جيش التحرير. وهكذا تجد الحكومة أنها فقدت شيئاً فشيئاً صلاحياتها القديمة في قضايا الجيش، بمقدار ما كانت تتأكد سلطة هيئة الأركان. وكذلك فإن ثلاثي تونس يرى أمامه ثلاثياً آخر في غارديماو. ولم يطل الأمر بهذه الثنائية في السلطة، حتى أدّت إلى توترات مناسبة بين الحكومة المؤقتة وبين هيئة الأركان، التي تظهر أكثر فأكثر، وكأنها رقيب عنيد على عمل الحكومة المؤقتة. وكانت هذه، المشغولة جداً بنشاطها الديبلوماسي، تبدو وكأنها تذهل عن الجوانب العسكرية للثورة. ولعلها كانت تعتقد أن مرحلة الصراع المسلّح قد انتهت ضمنياً، ويجب أن تخلفها مرحلة سياسية وديبلوماسية بالدرجة الأولى.

أما العسكريون، بالمقابل، الذين كانوا يريدون أن يعطوا للصراع المسلّح أهمية أكبر فأكبر، فقد كانوا يطالبون، أكثر فأكثر، بالسلاح والأموال[62]. وهم يشعرون بنقص السلاح شعوراً أضخم فأضخم، بمقدار ما يقدّرون أن الحكومة المؤقتة، بدلاً من أن تنفق المال لشرائه، تبدده في رحلات مسرفة بقدر ما هي كثيرة، إلى مختلف أرجاء العالم. وتراهم ينظرون بعين النقد إلى برجزة موظفي الحكومة المؤقتة الذي أصبحوا "بيروقراطيين" أكثر منهم مناضلين، ويعتبرون أن الحكومة المؤقتة نفسها تبتعد أكثر فأكثر عن مبادئ الثورة ومثلها.

وكانت هذه الانتقادات تزيد في حدة الفرقة بين الحكومة المؤقتة وبين هيئة الأركان. ووصل الأمر إلى حدّ القطيعة في شهر جويلية من عام 1961، عندما تقدّم أعضاء هيئة الأركان: العقيد بومدين والمقدم سليمان، والمقدّم منجلي بتقديم استقالتهم[63] إلى فرحات عباس، رئيس الحكومة. الذي رفضها، حرصاً منه على إبقاء الخلافات خفيّة، لا معروضة في وضح النهار.

لكن المجلس الوطني الذي اجتمع في دورته، في آب 1961 في طرابلس، والذي انتهى إلى تغيير الوزارة، قدّم لهيئة الأركان في الظاهر ما يرضيها، بتأكيده على ضرورة رفع حدة الصراع المسلّح. ويعلن البيان النهائي للمجلس الوطني، الذي نشر بهذه المناسبة: "إن قراراته قد عنيت بتعزيز عمل جيش التحرير، وتعبئة الجماهير الجزائرية[64]".

ثم يأتي بن خدة، في ندائه إلى الشعب الجزائري، يوم 1961/9/15 فيؤكد بدوره "أن الحكومة المؤقتة تعلق أكبر الأهمية على زيادة تجهيزات جيش التحرير، وتوفير الوسائل الضرورية لعمله"[65]. ومع ذلك فإن هذه البيانات لم تف بوعودها. ذلك أن الحكومة تقدّر أن تطور الموقف عام 1961 يدعو إلى مزيد من العمل الديبلوماسي، أكثر مما يدعو إلى مزيد من العمل العسكري. وبالعكس، فإن هيئة الأركان تحسب أن الأولوية هي للعمل العسكري، وتعتقد أن الحكومة المؤقتة لم تطبق قرارات المجلس الوطني. ومنذ ذلك الحين، بدأت العلاقات بين الطرفين تسوء أكثر فأكثر.

وعندما قامت مفاوضات إيفيان، استبعد عضوا هيئة الأركان المقدم سليمان والمقدم منجلي لحساب أحد الضباط الأقل عداءاً للحكومة، وهو المقدم بن عودة. وعندما عاد المقدم سليمان إلى تونس، جمع كل الأطر العسكرية الحدودية في الشرق، في مركز التدريب Mellegue في. وعرّض "بخيانة الحكومة المؤقتة، وأدان اتفاقات إيفيان، كما لو أنها مصالحة مخجلة على حساب الثورة. وأنهى حديثه بدعوة أطر جيش التحرير إلى عدم القبول بهذا الذل أو الإذلال. إذ أن الشعب سيطالبهم هم بالحساب ولن يطالب "سياسيي الفنادق الضخمة"[66]

وشُنَّ هجوم من قبل هيئة الأركان على طول الحدود الشرقية في فيفري عام 1962، قبل وقف القتال بقليل، كبرهان على أن السلام والاستقلال انتزعا انتزاعاً بالنضال المسلّح. وجاء يوم 1962/3/19، موعد وقف القتال مع الفرنسيين، لتبدأ حرب جديدة[67] هي التي يتجابه فيها "الأخوة" وقد أصبحوا أعداء. ويجد المثل البدوي هنا تأكيداً رائعاً: "أنا وابن عمي على الغريب، وأنا وحدي ضد أخي".

والحقيقة أن الاختلافات، والمشاحنات، والمنافسات، والصراعات، كانت تتم كلها في طي الكتمان، داخل حركة التحرير الوطني. وكان وجود العدو المشترك يفرض الصمت على هذه المشاحنات الداخلية. وانطلى وهمُ التجانس والوحدة بين قادة جبهة التحرير، على الجماهير التي كانت تجهل هذه الحقيقة المؤلمة. ولهذا فإن الدهشة والأسى عمّا الجميع عندما انفجرت أزمة القمة، صبيحة الاستقلال.

القسم الثاني : الأزمة المفتوحة

والحقيقة أن أزمة صيف 1962، بما كان فيها من عنف، وبالفوضى التي أُدخلت، واللامسؤولية التي عمّت، قد فاجأت أكثر الناس اطلاعاً ويقظة، وأسقط في يد أكثرهم وقاحة. فخصومات الأشخاص، والنزعة الذاتية، والانقلابات الشخصية اللامنتظرة، وعلى غير مبدأ،

والتحالفات، والتعارضات التكتيكية التي كانت مفاجئة بقدر ما كانت عابرة، أضفت على صورة تسارع الأحداث ما يحمل على الاعتقاد بأن التاريخ قد جُنّ.

غير أن الأزمة انفجرت علانية في اجتماع المجلس الوطني خلال منتصف شهري مايو ويونيو (مايس وحزيران) 1962 في طرابلس، وتركّزت مباشرة على مستوى الخصومات الشخصية. وتلك النزاعات التي نشأت وتراكمت على طول فترة الصراع المسلّح، انبثقت فجأة وظهرت على السطح، وعُرضت في وضح النهار. وكانت كثرتها وتعقيدها يساهمان في إشاعة الفوضى، وازدياد خطورة الأزمة. ووضعت الحكومة المؤقتة في قفص الاتهام، واضطرت إلى الوقوف موقف الدفاع، أمام الهجمات المركّزة عليها، ولا سيما من أعضاء هيئة الأركان الذين كانوا يلومونها على التنازلات التي قبلتها لحساب فرنسا، في اتفاق إيفيان، وينقدون طريقة إدارتها للأمور. أما وأن الذاتية كانت غالبة، فإن صراعات الأشخاص قد غلبت على مناقشة الأفكار. ويكفي للاقتناع بذلك، أن ننظر إلى الإجماع الرائع الذي تم على " برنامج طرابلس" الذي لم يثر عملياً أي انتقاد هام بين أعضاء المجلس الوطني المجتمعين في العاصمة الليبية.

وبالمقابل فإن تشكيل المكتب السياسي هو الذي سيلهب الأهواء، ويثير عاصفة الخصومات والمنافسات بين الثلل. وأخيراً شكل هذا المكتب من الوزراء الخمسة الذين أطلق سراحهم مؤخراً (أي آيت أحمد، وبن بلة، وبيطاط، وبوضياف، وخيضر) بالإضافة إلى الحاج بن علّة Ben Alla[68] وسعيد محمدي. ولكن عندما عُيِّن هذا المكتب بأكثرية أعضاء المجلس الوطني، كان ذلك يعني التخلي عن جماعة الحكومة المؤقتة المجتمعين حول بن خدة. ولما شعر هذا بأنه أصبح من الأقلية[69]، ترك طرابلس فجأة ليلة 6-7 جوان، وعاد إلى تونس. وتجاه هذا الموقف اضطر أعضاء المجلس الوطني الذين لم يغادروا البلد، إلى وقف أعمالهم، بعد أن كتبوا محضراً بالعجز[70] لعدم اكتمال النصاب، يوم 7 جوان، ضدّ الذين انسحبوا.

ومن هذه اللحظة، بدأت الأحداث تتسارع. ويطول بنا القول لو رحنا نحلّل تفاصيل سيرورة الاختلال هذه[71]. غير أننا سنتحدّث بصورة مختصرة وتبسيطاً (للعرض)، عن مرحلتين رئيسيتين هما : الصراع الخارجي الذي تجابهت فيه الحكومة المؤقتة[72] وهيئة الأركان E.MG، ثم الصراع الداخلي الذي جعل المكتب السياسي[73] يتعارض هو وبعض ولايات الداخل.

1- الصراع الخارجي

وخلال المرحلة الأولى، ينفجر النزاع خارج البلاد. فبعد ما جرى في طرابلس،– قرّرت الحكومة المؤقتة، في كتاب منها إلى جيش التحرير بتاريخ 1962/6/30، – ما يلي:1) أن تدين النشاطات الإجرامية للأعضاء الثلاثة في هيئة الأركان. 2) أن تسقط الرتبة العسكرية عن

بومدين والمقدمين منجلي وسليمان[74]. ولكن هيئة الأركان تعتبر هذا التدبير غير قانوني، لأنه اتُخذ على يد سلطة هي نفسها غير قانونية. وتستند هذه النظرية إلى أن هيئة الأركان عيِّنت من قبل المجلس الوطني، كالحكومة نفسها. ولا تعتبر نفسها ملحقة بهذه في شيء. أو على الأقل إنه لا يمكن عزلها إلا على يد الهيئة التي عيّنتها[75].

ومن جهة أخرى، فإنها ترى أنه ما دام اجتماع المجلس الوطني قد انتهى بمحضر عدم اكتمال النصاب، فإنه لم يعد للحكومة أي أساس قانوني، من حيث أن المجلس الوطني[76] لم يُقرّ بقاءها. مما يعني آخر الأمر، أن تُتهم الحكومة أو على الأقل ذلك الجزء المتعصب فيها، بأنه هيأ لمحاولة انقلاب السلطة.

ونلاحظ أنه انضاف إلى الصراع على المشروعية، صراع على الشرعية، ثم صراع على الصلاحيات، سيؤدّيان إلى تسابق سريع على السلطة. وفي ذلك الحين، أخذ كل من الجانبين المتنازعين، بعد أن ضمن لنفسه تأييد بعض القادة التاريخيين [77]، يندفع إلى غزو الداخل. وكان البعض يركز على "الصفاء الثوري"[78] والبعض الآخر على "النظام العام" و"سلطة الدولة"[79]. أما بن بلة الذي كان قد جعل من نفسه رئيساً لمعارضي الحكومة المؤقتة[80] فقد استقر في تلمسان. ومن هناك، وبالاستناد إلى جيش الحدود والولاية5 (وهران) [81] يمضي إلى تسوية الموقف لمصلحته.

غير أن مجموعة تيزي – أوزو[82] وقفت ضد مجموعة تلمسان. وأدّى ذلك إلى مجابهات دموية عنيفة[83]، واختطاف بعض الناس، واعتقالات[84]، لكي ينتهي كل ذلك أخيراً بمفاوضات[85] انتهت إلى الاتفاق على بقاء المكتب السياسي كما انتخب من قبل المجلس الوطني. ولكن لئن استطاع المكتب السياسي أن يستقر في الجزائر يوم 1962/7/3، وأن يوزع الوظائف[86] بين أعضائه يوم 1962/8/6. ولئن اعترف بن خدّة يوم 1962/8/7 بسلطة المكتب السياسي، وانتقال صلاحيات الحكومة المؤقتة إليه[87] فإن الأزمة لم تجد كل حلّها بحكم ذلك.

وحتى الآن، كان الصراع يقوم، بالدرجة الأولى، بين قادة الخارج فيما بينهم: أي الحكومة المؤقتة، وهيئة الأركان، وسجناء أولنوا السابقين. ولكن هذا الصراع الخارجي تبعه صراع "داخلي" كانت فيه بعض الولايات تقف ضد المكتب السياسي الذي يأخذ على عاتقه مهمة "إقناع" جيش التحرير بتأييده، لكي يثبت سلطته[88].

2- الصراع "الداخلي"

وهنا تقوم المرحلة الثانية من الأزمة. فبعض الولايات، عندما رأت تبعثر السلطة السياسية وتناثرها، عزّزت ميلَها السابق إلى الاستقلال، وأخذت تحكم على مناطقها، كما لو كانت

أرضاً هي التي فتحتها. أما رؤساؤها العسكريون، المشرّبون بسلطة نُشئت أصلاً على احتقار "الخارج" فقد بدؤوا يتصرفون كحكام محليين حقيقيين. ويحكمون كأمراء على الأرض الواقعة تحت إمرتهم. وتعزيزاً لقوتهم، بدؤوا يضمون إلى صفوفهم بكثافة[89]، من يقع تحت أيديهم، وفتحوا الباب بذلك إلى أولئك الذي سيُسمونهم، بصورة مهينة باسم الــ "marsiens"أي أهالي كوكب المريخ، أو باسم "مناضلي" 19 مارس: أو قدماء المختبئين، وحتى "قدماء المتعاونين" أو النادمين الجدد الذين انتهزوا الفرصة غير المنتظرة لكي ينشئوا لأنفسهم "عذرية" وطنية بسعر رخيص، والذين لن يكونوا لا الأقل حماسة، ولا الأقل تشدقاً.

وتجاه هذا التبعثر وهذا التدهور في السلطة، بذل المكتب السياسي أقصى الجهد للقضاء على "فيدرالية" الولايات هذه. واصطدم أول ما اصطدم بالولاية الرابعة[90]. ولكن الولاية الثالثة التي كان يقودها محند Mohand أو الحاج، دخلت في الصراع إلى جانب الولاية الرابعة. وعندئذ قام المكتب السياسي الذي اشتد أزره[91] بجيش الحدود وبالولايات: الأولى (الإوارس)[92]. والخامسة (وهران)[93] والسادسة (الصحراء)[94]. بإرسال قواته للقضاء على معارضة الولايتين المنشقتين.

وكان اختبار القوة هذا غنياً بما سُفك فيه من دماء. ولئن انطلق يوم 30 /8/ 1962، فإنه لم ينته إلا يوم 6 سبتمبر 1962، عندما قام الشعب، الذي فوجئ أول الأمر بالأزمة التي أخذ فيها الأخوة بقتل بعضهم بعضاً، والذي أذهلته المفاجأة فأقعدته خائر القوى، ثم أصبح شديد القرف والاشمئزاز، فوقف بين المتحاربين، وهو يهتف: سبع سنين، بركات (أي أن سبع سنين من الحرب تكفي!) وذلك خلال مظاهرات كانت عفوية أول الأمر، ثم أخذت تهيأ بدرجة أو أخرى وتُؤطّر على يد مناضلين من الجزائر الكبرى[95] ومن اتحاد العمال.

ويعطينا هذا التدخل من جانب القاعدة فكرة عن الإمكانيات الثورية التي تشتمل عليها هذه القاعدة، وعن نضجها السياسي، تجاه اللامسؤولية الفاضحة من جانب القمّة. ولكن الحقيقة قلما تعرض الأشياء بوجه واحد. وحقاً فإن "الشعار سبع سنين، بركات" الذي أطلقه المتظاهرون، يعُبرّ ولا ريب عن استياء القاعدة من الصراعات التي تمزّق القمّة، وحرصها على إنقاذ الوحدة الوطنية. إلا أنه يعني أيضاً تعب الشعب كله، وقد طالت عليه الآلام، بعد سبع سنين من الصراع والتضحيات. فهذا الشعب أصبح منذ الآن يهوى السلم والاستقرار. ويبدو أنه مستعد لتقبل أية سلطة تستطيع أن تفرض نفسها وتؤمن هذا السلام وهذا الاستقرار المنشودين بكل قوة، والمأمولين بكل ما في القلوب من عاطفة. فلا قلق أبداً بعد الآن، ولا دموع أبداً بعد الآن، إن الناس لم يعودوا يطيقون أن يروا شيئاً يجري غير دموع الفرح.

ولقد تفجّر هذا الفرح يوم الاستقلال بما شئت من عناق، وضمّ، وهتافات، وأناشيد، وزغاريد وإطلاق نار. وامتدّ في مسيرات لا تنتهي، في الطرق الملأى بالأعلام. فلقد كانت الجماهير المتلالئة بالنور من وهج الصيف، ترقص لحريتها بأكثر من حدود طاقتها الجسدية، كما لو أنها كانت تقوم بهذيانات جنونية، تملك عليها إرادتها[96]. وحرّر ذلك الفرح انطلاقة الحياة الجامحة، التي كانت مكبوتة سنوات طويلة من جراء قلق الموت. وفي ذلك اليوم كانت وجوه أمهات الشهداء وأراملهم وأخواتهم قد فقدت رهبة الحزن وأشرقت بنور داخلي، هو نور الأمل الذي عدن فوجدنه، بانتصار القضية التي قضى من أجلها ذلك العزيز. فالفرح هنا مزيج من الصفاء والسكينة. أما لدى الآخرين، وفي كل مكان، فقد كان خليطاً رائعاً من الحماسة وفرط الحيوية. وكان يتدفق في سيل من الألعاب النارية على مجموع الأرض التي أصبحت الآن حرّة، وعلى صورةِ العلم الوطني الذي تلوّح به آلاف الأذرع، وتلبسه آلاف الفتيات، وينتصب فوق سطوح كل المنازل. "كان "الشعب، باهتزاز هائل للبدنه، - على ما يشبه فرس المغرب- يهز قواعد قرن ونصف القرن من التاريخ الفرنسي"[97]. أما رموز الاستعمار السابق، فقد أصبحت مدعاة سخرية، مما هو الصورة الأكثر عفوية للانتقام الشعبي: وأما تماثيل بوجو Bugeaud والدوق دور ليان، فقد تُوجّت رؤوسها بالقمامة. وغيّرت بسرعة أسماء الشوارع: وهكذا فقد أمست "جادة أناتول فرانس. وأصبحت، بفضل ضربة فرشاة ضئيلة المهارة، ولكنها وطنية، تحمل اسم "أناتول ــ الجزائر"[98].

ولكن أزمة جبهة التحرير التي تهز أركان قيادتها، في مثل هذا الجو من العيد، تبدو ككارثة وطنية حقيقية. فـ "سبع سنين، بركات" تعني جيداً أن القاعدة، لم تعد مستعدة أبداً للمشاركة في خصومات القمة. بل أنها لتقبل طواعية هذا الشعار الذي ظهر على جدران الشوارع في الجزائر: "هنالك بطل واحد، هو الشعب[99]. ولكنه لا يفضّل مجموعة على أخرى، بمقدار ما يجهل الأسباب الحقيقية للنزاع. ولما كان حائراً بين هؤلاء وأولئك، فإنه لم يختر لا هذا المعسكر ولا ذاك. وعدا ذلك، فإن كل واحد من الفريقين الداخلين في الصراع قد لقي استقبالاً، كاستقبال الفاتحين، عندما عاد إلى الجزائر. والبهجة الشعبية التي استقبلت بن خدة في مطار الدار البيضاء، غير البعيد عن مدينة الجزائر، لم يكن لها ما يعادلها إلا البهجة الأخرى التي استقبلت بن بلة عندما عاد إلى تلمسان[100] أو كريم بلقاسم، عندما دخل تيزي أوزو، أو حتى فرحات عباس، عند دخوله تبسة ثم سطيف[101].

وكان كل زعيم معروفاً كزعيم، لا في ذاته، بل من حيث هو رمز لسلطة نظمت وأدارت الحرب. وينتظر منها أن تنظم وتدير أمور الحياة السلمية. وكان الاختيار الأوضح ما يكون،

والأصح ما يكون، لا يتجه إلى هذا الرجل أو ذاك. ولا إلى هذه المجموعة أو تلك، بالدرجة الأولى، بل يتجه إلى الرغبة الحارة في عودة النظام والأمن والاستقرار. وكل رجل أو مجموعة، يستطيع أو تستطيع تحقيق هذه الأمنية، كان في وسعه الاطمئنان سلفاً، على الأقل، إلى حياد القاعدة، الحسنة النية.

وفي هذا الصيف، كانت السلطة فعلاً مفقودة. أما السلطة التنفيذية المؤقتة[102] فكانت تبذل كل الجهد لتسيير الأعمال العادية، وتؤمّن، بقدر الإمكان، تلك الاستمرارية الإدارية التي جاء رحيل فرنسيي الجزائر الكثيف، فأفرغ دوائرها تماماً، وشلّ الجهاز الإداري عملياً[103] كما شل النشاط الاقتصادي للبلاد. وكانت السلطة التنفيذية المؤقتة، التي كان من المفروض أن تؤمن الانتقال من الجزائر المستعمرة، إلى الجزائر المستقلة، لم تكن تملك عملياً بين يديها أية سلطة حقيقية. وقلما كانت سلطتها تمتد إلى ما وراء ما كان يسمى بالصخرة السوداء أي الـ Rocher- Noir التي كانت مقيمة فيها. أما القوة المحلية[104] الموضوعة نظرياً تحت إمرتها، فقد كانت تعاني الأمرّين أمام السلطات الفعلية، التي ظهرت فجأة، بصورة عفوية، في كل مكان تقريباً، لتقول إنها تابعة لهيئة أركان هذه الولاية، أو تلك أو هذا الاتحاد أو ذاك، التابع لجبهة التحرير. وما من يوم كان فيه من القوات، أو من رجال الأمن، أو من جوازات المرور الصادرة عن مختلف السلطات من سائر أرجاء القطر، على ما كانت عليه الحال في هذه الفترة الفوضوية. وكانت تسمية الوفود الخاصة، تتعلّق إلى حد كبير بالولايات. أما هيئات المحافظة، فقد كانت تعيّن، تبعاً للمناطق، وتبعاً للتقلبات السياسية، ونسبة القوى المحلية بعضها إلى بعض[105]. وعلى العموم، فإن الحكومة المؤقتة مارست تأثيراً غالباً في القرارات الهامة التي اتخذتها السلطة التنفيذية المؤقتة[106].

ولنذكر خاصة مرحلة المفاوضات مع ممثلي الـ OAS لوقف الأعمال العدائية. فالذي حدث هو أن رئيس السلطة التنفيذية المؤقتة، عبد الرحمن فارس قد اختبأ وراء سلطة شوقي مصطفاي، واضطر هذا الأخير إلى الاعتماد على الضمانة السياسية لنائب رئيس الحكومة المؤقتة، كريم بلقاسم، لكي يتفاوض مع جان جاك سوزيني[107].

وعدا ذلك، فإن عدم الرضى الذي أعرب عنه بعض قادة جبهة التحرير، ولاسيما بن بلة، حول هذه المفاوضات، كان أحد الأسباب الأساسية التي أدّت إلى استقالة شوقي مصطفاي من هذه السلطة التنفيذية المؤقتة، يوم 8 آب 1962[108] أي بعد يومين على الأكثر من توزيع الوظائف بين أعضاء المكتب السياسي الذي استقر منذ قليل في مدينة الجزائر، وبعد يوم واحد من اعتراف بن خدة بسلطة وسلطان المكتب السياسي.

أما الحكومة المؤقتة، من ناحيتها، فإنها كانت قد أضعفت جداً عندما عادت إلى الجزائر. ولما كانت تشكل الأقلية خلال الجلسات العاصفة للمجلس الوطني، المنعقد في جوان 1962، وكانت موضع اتهام هيئة أركان جيش التحرير، فإنها كانت في وضع حرج جداً. أما الوزراء الذين عادوا من المنفى، فإنهم أضعفوها بدلاً من أن يدعموها لما كان بينهم من المشاحنات الداخلية. وعند ذلك ألجئت إلى الوقوف موقف الدفاع عن نفسها، فانطلقت إلى مغامرة مجهولة النتائج عندما قررت إقالة هيئة الأركان. ولم يزد هذا التدبير الذي اتخذ بشيء من التسرّع، وعلى غير موافقة من كل أركان الوزارة، على أن رفع من حدة الصراع، وأضعف سلطة الحكومة المؤقتة[109] مرة أخرى. وإنه لأمر له دلالته أن الحكومة المؤقتة عندما أقالت أعضاء هيئة الأركان، لم تستطع أن تعيّن آخرين في مكانهم، لكي تعطي قرارها قيمة مشخَّصة، وتؤكد سلطتها. ولما لم يكن للحكومة المؤقتة من وسيلة للقضاء على معارضة هيئة الأركان، المدعومة على نطاق واسع من وحدات جيش التحرير المقيمة على طول الحدود الشرقية والغربية، فإنها أسرعت بالعودة إلى الجزائر، آملة أن تجد في الداخل، تلك القوة وذلك الدعم اللذين كانا ينقصانها في الخارج. وكانت تأمل أن تسبق خصومها، وتحمل الولايات على الولاء لها[110]، وتحتل الساحة قبل أن تعود قوات هيئة الأركان[111].

وكانت القضية يومئذ، بالمعنى الحقيقي للكلمة، هي قضية تسابق إلى السلطة. ولكن السبق الذي حصلت عليه الحكومة المؤقتة لم يتح لها أن تحرز فائدة جدّيةً على الأرض. بل سرعان ما وجدت نفسها، وقد أعيدت إلى مرتبة الممثلّ الثانوي والشاهد العاجز، لدى تبلور الصراع بين مجموعة تلمسان ومجموعة تيزي أوزو. فلما توصَّل الطرفان إلى اتفاق مؤقت[112]، كان مصير الحكومة المؤقتة قد تحدّد، بالمصادقة على تشكيل المكتب السياسي الذي عيّنه المجلس الوطني في جوان، فلما دخل المكتب السياسي مدينة الجزائر، دخول الفاتحين، يوم 3 آب، وتوازع أعضاؤه المهمات والأعمال، يوم 6 آب، لم يزد ذلك إلا تثبيتاً للهزيمة النهائية للحكومة المؤقتة، الذي كان دورها قد انتهى منذ ذلك اليوم.

والحق أن الحكومة المؤقتة، بعد توقيع اتفاقيات إيفيان، تبدو وكأنها منقضية الأجل، بحكم انتهاء مهمتها. ذلك أن أحد الأسباب الأساسية التي أدّت إلى تشكيلها، كان ضرورة تأمين أداة لجبهة التحرير، تعمل على تدويل قضية الجزائر، وتقديم "مفاوض مقبول" للحكومة الفرنسية، بغية القيام بمفاوضات من أجل إحلال السلام. ولما كانت هذه المفاوضات قد تمت، وحققت وقف إطلاق النار يوم 1962/3/19، فإنه لم يعد هنالك معنى لوجود الحكومة المؤقتة، أو كما يقال: أنها استنفدت أغراضها. ومع أنها كانت موضع اعتراض ومماراة، مرات عديدة، ومنذ

مدة طويلة، فإنها عرفت كيف تقاوم الهجمات التي تُشنّ عليها، وعرفت كيف تبقى، ما دام دورُها كممثّل خارجي لم ينته. فلما جاء الاستقلال، لم تعد هذه الحكومة إلا جهازاً مستهلكا بحكم ممارسته للسلطة، منخورة بخلافاتها الداخلية، ومفرغة من كل مادة لها. وعندما عاد رئيسها إلى الجزائر وجد نفسه معزولاً، وحيداً، لا سلطة له مطلقاً، في ذلك الجو الذي كانت تسوده الفوضى، والتناثر في السلطة. ولقد اعترف بن خدة في "وصيته السياسية" عندما قوّم الموقف، بأن الحكومة المؤقتة كانت عاجزة، واستخلص بمرارة ملاحظة إخفاقها: "إن الوحدة في القمّة وحدها، أي في الحكومة المؤقتة، كان يمكن أن تتيح القيام بالعمل الضخم الذي هو إعادة البنى العسكرية إلى بنى حكومية وعضوية منسجمة مع وضع الاستقلال وأهداف الثورة".

"لكن أزمة القيادة، التي هي كذلك أزمة تلازم لدى بعض المسؤولين، لم تؤد فقط إلى تبلور البنى العسكرية، بل زادت في خطورة الميل إلى تناثر السلطة.وكانت تعبّر عن نفسها عندئذ "بأزمة في السلطة"[113].

وكانت هذه الأزمة تسيء بشكل خاص إلى سلطة الحكومة المؤقتة، المعتبرة ككبش الفداء لكل صور الضعف التي تراكمت خلال تلك الفترة الطويلة من النزاع المسلّح، والتي أصابت حركة التحرير الوطني في مجموعها. وعندما أدرك بن خدة هذه الحقيقة، أسرع فامّحى عندما اعترف علناً يوم 1962/8/7 بسلطة وسلطان المكتب السياسي.

ولكن هذا الأخير لم يكن سيّد الموقف بحكم ذلك. إذ أن "فيدرالية" الولايات، ولاسيما ولاية القبائل، وقسنطينة، والجزائر، كانت تقف عقبة أمام كل سلطة مركزية. بل إنها كانت تؤلف سبباً لضعف هذه الولايات التي لم تصل، في حرصها العنيف على استقلالها، أن توحّد جبهتها[114] بصورة تجعلها قوة حقيقية. ولهذا فإنها اضطرت الواحدة بعد الأخرى[115] إلى إخلاء الطريق أمام هجوم وحدات أفضل تجهيزاً، وأكثر تنظيماً، مثل وحدات جيش التحرير، التي كانت تدعمها ولايات الأوراس ووهران والصحراء.

وهكذا فإن الأزمة التي ذرّت بقرنها، انتهت بانتصار المكتب السياسي، وإعادة جيش التحرير، لجعله جيشاً وطنياً، شعبياً (ANP)، تحت إمرة العقيد بومدين الذي قام بوضع حدّ لاستقلال الولايات، وتنظيم جيش خاضع كله لهيئة أركان واحدة، مؤطر إلى حد كبير من قبل ضباط، كانوا في الأصل، في جيش التحرير. وهذا الجيش في الواقع، هو الذي يبدو أنه لعب دوراً كبيراً حاسماً في قيام الأزمة من جهة أولى، وحلّها من جهة ثانية. وهو الذي شكل الملاذ الأساسي والأخير؛ وأخيراً، هو الذي خرج منتصراً من المجابهة العنيفة، صيف 1962.

وهو مدين بهذا الانتصار إلى أنه من بين كل الفئات الداخلة كأطراف في النزاع، كان الوحيد الذي يملك قوة منظمة فعلياً ومتجانسة. أما الحكومة المؤقتة فقد أضعفتها خلافاتها

الداخلية، وأما "سجناء أولنوا" السابقون، فكانوا منقسمين على بعضهم. وأما ولايات الداخل المرهقة أشد الإرهاق بحكم الشروط القاسية للنضال في المقاومة، فقد كانت مختلّة، لا يجمع بينها نظام. أضف إلى ذلك، حول هذه الأخيرة، أن أساس مشروعيتها وزعامتها "التعبيرية" قد فسد إلى حدٍّ كبير بحكم التدفق المضطرب لجماعة "المريخيين marsiens" الذين سبقت الإشارة إليهم. وأكثر من ذلك، أن جيش التحرير والمعسكر على الحدود وحده، بما يملك من إمكانات ماديّة، وما كان له من مشاركة في النضال المسلّح، كان يجمع بصورة منسجمة بين الزعامة "الأدائية" و"الزعامة التعبيرية". وكان الوحيد الذي يملك وسائل تأكيد مشروعيته، وفرضها عند الحاجة، وبالتالي فإنه هو الذي كان يفرض زعامته، عن طريق شخص ثالث، هو المكتب السياسي[116]؛ بمقدار ما كان هذا الأخير يُمثل الجهاز الوحيد الذي يملك جزءاً من الشرعية، كافياً لإرساء قواعد الدولة الجزائرية الجديدة المستقلة. وكانت المهمة العاجلة والملحّة بالدرجة الأولى، في تلك الساعة، بعد عدة أشهر من الاضطراب والفوضى هي: إعادة النظام، وإنشاء بنى الدولة الضرورية لتشخيص الاستقلال المكتسب حديثاً.

ولقد كشفت أزمة صيف عام 1962عن عجز جبهة التحرير عن حلّ المشكلات المطروحة داخلها، بصورة ديمقراطية، بتغيير المجموعة القائدة. وكان هذا التبديل إنما يتم دوماً في جو متأزم، بمقدار ما كانت الممارسات السلطوية [الموروثة أصلاً عن الطرائق المعمول بها داخل الأحزاب التقليدية، والتي تكرّرت في سلوك الـ ENA (نجمة شمال إفريقيا)، والـ PPA، (حزب الشعب الجزائري) والـ MTLD (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) لا يتيح المجال للتجابه الديمقراطي، وتصبغ بالصبغة الذاتية كل مناقشة حول التعين في مناصب المسؤولية. ولنذكرّ بأنه ما بين لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وبين أول حكومة مؤقتة، لم يفرض "الثلاثي" نفسه، إلا بعد الاختفاء المأسوي وغير الواضح بعد لرمضان عبان. ولنشر أيضاً إلى أن زعامة "الثلاثي" تأكدت بعد النزاع الذي قام بين "الداخل"، وخاصة رمضان عبان، وبين "الوفد الخارجي" لجبهة التحرير، كضحية لمؤتمر الصومام. وتبدو حادثة "القوة الثالثة التي تبرز" والناشئة عن صراع بين قوتين أخريين كأحد الثوابت منذ نشوء الـ CRUA، في ظل الصراع بين "المصاليين" و"المركزيين"، داخل الـ MTLD: عام 1954. وهكذا فإن "القوة الثالثة التي تبرز" خلال أزمة صيف عام 1962، في ظل النزاع بين الداخل والخارج، هي قوة هيئة الأركان وجيش التحرير، تماماً كما كانت الحال في أزمة 1959، والتي احتاجت إلى تحكيم لجنة العشرة، ثم المجلس الوطني.

وفي عام 1962 لم تستطع هذه الهيئة الأخيرة أن تَحُلّ الأزمة، أو أن تكون حكماً فيها. ولكن من المفارقات، أن كلاً من الطرفين المتنازعين لم ينس أن يدّعي أنه مفوّض من المجلس الوطني لقول كلمة الفصل في النزاع [117]. وتفسّر هذه المفارقة الظاهرية بطبيعة الأزمة التي كانت تدور حول السلطة، باسم نفس المشروعية الوطنية، بحيث أن كلاً من الطرفين المتنافسين، على كونه يدّعي لنفسه نفس المشروعية، يدّعي أنه وحده يملكها، ويستبعد عنها خصمه، من غير أن يكون معيار الاستبعاد محدَّداً بدقة. وهذا "اللاوضوح أو اللادقة" سيسمح بعقد تحالفات تكتيكية، وتحالفات غير متجانسة لا تزيد على أن تُبرز من جديد، عدم تجانس جبهة التحرير، بعد إنفراط عقدها. ذلك أن الكشف الكبير الذي ظهر من خلال الأزمة، صيف 1962، كان عدم وجود جبهة التحرير، من حيث هي منظمة متجانسة وذات بنية سليمة.

فإذا نظرنا إليها، من ناحية نظرية، كحزب يجمع بين مناضلين، كانوا قد انتسبوا فردياً إليه، بدا لنا، من الوجهة العملية، وعلى ضوء الاتجاهات وخطوط الفصل التي نشأت فيها، أنها "جبهة" تجمع شللاً قائمة على أساس التشكيلات السياسية السابقة. ولكن ينضاف إلى هذا الانقسام الموروث عن الماضي، ذلك الانقسام الآخر الذي نشأ عن اللامركزية الفعلية التي فرضتها ضرورات المعركة السرّية، في الداخل، ثم استطالت في الخارج بحكم نقص التنسيق والميل إلى "التناثر والتبعثر". والحق أنه إذا كان "انحلال" جبهة التحرير قد نشأ، على ما جاء في "برنامج طرابلس"[118] عن كونها امتُصت في الداخل من قبل جيش التحرير، وفي الخارج، من قبل الحكومة المؤقتة، فإن هذا الانحلال قد ازداد خطورة بحكم "الاستقلالية" التي ظهرت داخل جيش التحرير وداخل الحكومة المؤقتة، أما في الداخل فإن جيش التحرير الذي استولى عملياً على كل نشاطات جبهة التحرير، قد تناثر بتأثير الضغط الفديرالي" للولائية (التعصب للولاية، والاستقلال فيها). أما في الخارج، فإن الحكومة المؤقتة التي أخذت على عاتقها تسيير السياسة العامة لجبهة التحرير، (التي تُحدَّد مبدئياً من قبل المجلس الوطني) قد ضربت المثل على تعدد المراكز، من خلال الاستقلالية الفعلية لبعض الوزارات مثل الـ MALG التي كان يديرها عبد الحفيظ بوصوف، أو وزارة القوى المسلّحة التي كان يديرها كريم بلقاسم. وعلى ذلك، فإنه ما من شيء مستغرب إذا وجدنا هذا المثل يُتّبع من قبل جيش التحرير على الحدود، وفي درجة أدنى، من فرع جبهة التحرير في فرنسا، والمنظمات النقابية مثل اتحاد العمال، واتحاد الطلاب.

وعندما دعيت هذه المنظمات الثلاث خلال أزمة صيف 1962 من كلا الطرفين[119] إلى الدعم والتأييد، رأيناها تحتفظ بموقف حيادي كاره ومؤنب[120] من دون أن تصل بحكم ذلك، إلى تجنب القلق والاضطراب اللذين أثارهما الأزمة في نفوس أعضائها[121].

وهكذا فإن التيارات (الصادرة عن المركز) التي مرّت بمختلف هيئات جبهة التحرير، خلال فترة الصراع المسلّح، عجّلت بتفجر هذه الأخيرة، عند الاستقلال: هذا الاستقلال الذي شكّل الهدف الوحيد المُحدّد والمجمع عليه من كل الأطراف.

ولقد تحقق هذا "الإجماع" على حساب الإيضاح الضروري على مستوى التحالفات، ومستوى التعريف بالأهداف ذات المدى الطويل. ولقد أصبح الاستقلال الوطني، في آن واحد، شعار العمل، وبرنامجاً سياسياً. وشكّل الجامع الوحيد للطاقات المتناثرة، والأفق الوحيد الملحوظ. ولكن كل ما من شأنه أن يوضح محتوى هذا الاستقلال، كان متروكاً في الغموض، ويقتصر على العموميات. أما الإصلاح الزراعي، والتصنيع، والتنظيم السياسي والاجتماعي للجزائر المستقلة، فإنها لم تك قط موضوع نقاش موسّع في القاعدة.ثم إن المشاريع الباحثة في هذه المواضيع لم تتجاوز قط تلك الحلقة الضيقة للجان الدراسة. وكان يجب أن ننتظر صبيحة الاستقلال لكي نشهد قيام هيئات جبهة التحرير بوضع برنامج يعرِّف بالمهام التي يجب تحقيقها بعد الاستقلال.

ولقد انعكست هذه البراغماتية، في مستوى تعريف الأهداف، على مستوى الممارسة، كميل إلى المبالغة والتطرّف، وإذ كانت قد أتاحت تأمين حضور جبهة التحرير في كل مكان، فقد كانت مع ذلك مسؤولة عن كثير من "الشناعات" التي أساءت إلى القضية التي تدافع عنها. ثم إنها أوحت، على المستوى النفسي، بهذا الميل إلى "التضخيم البطولي" الذي يدينه مصطفى الأشرف، بحق[122]، ويقوم هذا الميل على التباهي بأعمال رائعة، تَضخُّم بشكل يفيض كل الفيض عن حقيقتها، وأحياناً تكون مخترعة.

ولم تكشف كل هذه الانحرافات (أي البراغماتية، والتطرف، والتضخيم البطولي) عن آثارها السيئة إلا عند وقوع الأزمة التي انفجرت عند الاستقلال. وكان لهذه الأزمة التي انفتحت، أثر تضخيميٌّ على انحرافات وأخطاء نشأت قبل ذلك بكثير. أما في فترة النضال المسلّح، فقد كانت مغطاةً بجو الحماسة الوطنية الذي تميّزَت به تعبئة الجماهير للنضال ضد العدو الوطني. ولقد لعبت حادثةُ التعمية هذه، في ساعتها، لصالح الإبقاء على التعبئة والوحدة على مستوى القاعدة، التي كان صبرها، وقدرتها على التصدي لقتال العدو والإيمان عاملاً حاسماً في النصر الذي انتزع بفضل النضال من أجل التحرير الوطني.

ولئن احتاج الأمر إلى مبادرة فريدة، من قبل أقليةٍ من الوطنين المناضلين، من أجل انطلاق الحركة، فإن هذه إنما استمرت وتقدّمت إلى الأمام بسرعتها المكتسبة، بفضل المشاركة والتعبئة الجماهيرية التي استطاعت أن تثيرها وتنمّيها. هنا تكمن المزية الأساسية لجبهة التحرير التي لا ينبغي لتحليل ثغراتها وأخطائها، بصورة لاحقة، أن نتجاهلها.

والحق أن جبهة التحرير، بفضل التزام القاعدة المطلق، ومبادرتها، (التي عرفت كيف تُؤلّف بين دينامية العفوية ونجع التنظيم) استطاعت أن تتغلب، مؤقتاً، على تناقضاتها الداخلية، وأن تعزّز صفوفها تجاه العدو. ولقد ظهرت كقوةّ تتميّز بآن واحد بأنها تحسن معرفة طريقها وأنها متعددة الأدمغة، فمضت إلى الأمام، على الرغم من الخسائر التي ألحقت بصفوفها، وبالرغم من موت قادتها أو اعتقالهم. ولقد ساهمت عفوية الجماهير هذه، لا بإطّراح كل إطار عضوي، بل بتعزيزه، إن لم نقل بإنشائه. لكن النضال المسلّح، عندما فرض السرّية، أعطى المنظّمة سمة الحضور والخفاء في آن واحد. وهذا مما ساهم، على الرغم من تجزيء السلطة، في الإبقاء على احترام النظام والاحتفاظ للحركة بوحدتها الظاهرية. وكان كل واحد، من الملتزمين تحت لواء جبهة التحرير ينظر بعين الحماسة والاحترام للنظام، أي لهذه القوى المجهولة والمتعالية.

ومع الاستقلال، تخرجُ جبهةُ التحرير من الظل، وتظهر في وضح النهار. وعندئذ تكتشف القاعدة تناقضات المنظمة وثغراتها، وتقف مشدوهة أمام التمزق الذي تراه في القمة. وعندئذ تبدو حادثة التعمية، المشار إليها فيما سبق، والتي كانت حسنة النتائج على المدى القصير من أجل استبقاء الجماهير معبأة. وتبدو عامل قضاء على هذه التعبئة على المدى البعيد. فبمقدار ما أبقت على مسرّة الناس وفرحهم، بوجود انسجام ظاهري، وجنّبتهم البحث عن حل دائم، فإنها تركت النزاعات التي لم تحسن تسويتها، والصراعات الأخرى، تتراكم وتزيد في خطورة المشكلة التي طُرحت بعنف مع الاستقلال. ووقفت القاعدة التي ظلت تجهل كل شيء عن الصراعات، التي خصّت القمّة، عاجزة أمام هذا الموقف.

وسيكون لأزمة صيف 1962، آثار خطيرة فيها، تساهم إلى حد كبير بهبوط توترها النفسي، وفقدان السحر الذي كانت تُسعد به حياتها. وهكذا فإن عفوية الجماهير التي لعبت دوراً إيجابياً، ولنقل أساسياً جداً، من بعض النواحي، خلال النضال المسلّح، لن يكون لها عند الاستقلال إلا مدى محدود، بل قل إنه محدود أكثر فأكثر بمقدار ما كان العمل السياسي مقصراً في تهيئة القاعدة لتصّور التطلعات الهادفة إلى إعادة البناء الوطني.

وهذه الثغرة، التي أشير إليها مرات كثيرة، تعيّن حدود الحركة التاريخية التي ندرسها هنا، والتي هي بالدرجة الأولى حركةُ تحريرٍ وطني، كانت وظيفتها في التأليف بين الناس، وضم طاقاتهم بعضها إلى بعض – تقومُ على تعارضٍ مشترك مع الهيمنة الاستعمارية.

لكن هذا الدمج، أخيراً، مهما يكن، ومهما تكن قوته وفعله المشخّص، يظل دمجاً من الخارج لا من *الداخل*؛ دمجاً، لا تنكشف فيه الأمة لنفسها إلا في حديثها العنيف مع الآخر، المستعمر، وليس مع ذاتها. وهذا ما كان يهب هذا الدمج صفته الاجتماعية. وهذا أيضاً ما كان

يفرض التعمية على الصراعات، والتناقضات الداخلية، على حساب التوضيح الصحّي واللجوء إلى النقد الداخلي. لقد كانت نظرة الآخر، الذي كان يراقب كل ما يقع، ليعثر على ثغرةٍ يستثمرها لمصلحته، هي المبرّر للتعميمات التي حدثت، كما كانت تُشجِّع، داخل الحركةَ الوطنية، وبشكل خاص على مستوى هيئات الأركان السياسية، ذلك الميل إلى تجميل المظاهر على حساب الحقيقة الفعلية، والارتقاء بالدعاوة (الدعاية) إلى مستوى المبدأ في الإعلام، غير المخصّص للاستعمال الخارجي، بل المعدّ للاستعمال الداخلي.

وهذا المقياس، تبدو حركة التحرير الوطني التي قادتها جبهة التحرير كنوع من الاظهار المعبِّر Exteriorisation عن الكيان الوطني الجزائري، بالمعنى الصحيح للكلمة، أي أنها كانت تأكيداً "*للذات*"، موجهاً إلى "الخارج"، وطالباً منه الاعتراف به. وهنا، يشير " *الخارج*" في آن واحد، إلى السلطة الاستعمارية التي نريد أن نتميّز عنها، وإلى المجموعة الدولية التي نريد أن نكون جزءاً منها كعضو كامل العضوية. وهذا ما يفسّر أهمية السياسة الخارجية في عمل جبهة التحرير، التي عندما أرادت القضاء على النظام الاستعماري، وضعت نفسها مباشرة على مستوى المطالبة بالشخصية الدولية للبلاد التي يجب أن تحرّرَها من الوصاية الاستعمارية.

الهوامش

1 – أنظر حول تحليل الصراعات التي قامت داخل جبهة التحرير، خلال الصراع المسلّح... وليام Quandt الثورة والقيادة السياسية في الجزائر 1954–1968– كمبريدج – ما ساشوستس ولندن– M.I.T –1969، ص:125–147.

2 – ولنذكر هنا أسماء هؤلاء الأعضاء: محمد بوضياف (كمنسق) ومراد ديدوش (من منطقة قسنطينة) ورابح بيطاط (من منطقة الجزائر) والعربي بن مهيدي (من وهران) ومصطفى بن بو العيد (من الأوراس) وبلقاسم كريم (من القبائل) والأعضاء الثلاثة في "الوفد الخارجي": حسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة ومحمد خيضر.

3 – أنظر أعلاه في الفصل التمهيدي.

4 – ولنقل إن عدداً من هؤلاء قد اعتقل منذ عام 1955، (مثل رابح بيطاط ومصطفى بن بو العيد) أو قتل مثل (مراد ديدوش)

5 – الذي انضاف إليه محمد بوضياف.

6 – كان الغرب ما يزال غير منظم تنظيماً حسناً. ومع ذلك فقد مثله رئيس ولايته العربي بن مهيدي، الذي عاد من رحلة إلى خارج البلاد، وكانت منطقة الأوراس تشهد أزمة خطيرة داخل جيش التحرير، بعد اعتقال مصطفى بن بو العيد، في فيفري 1955وموته المأساوي يوم 1956/3/27. ويشرح كريم بلقاسم في تقرير رفعه للجنة التنسيق والتنفيذ في الشهر الأول من عام 1961، سبب غياب ممثلي الولاية الأولى، بالصورة التالية: "إن المنطقة الأولى وحدها كانت غائبة على الرغم من أننا أرسلنا 26 دعوة سلمت لعمر بن بو العيد وعباس الأغرور، الخ... ومع ذلك فعلى ضوء هذه المعلومات المبلغة، فإنه كان يبدو أن المنطقة الأولى قد أرسلت لجنة كانت تجهل مكان الالتقاء، والتاريخ المعين للاجتماع، وتاهت في الطريق). أنظر نص عمار حمداني: كريم بلقاسم، أسد الجبال. ص:324

7 – وكان تعيين الأمين دباغين كمنسق "للوفد الخارجي" من قبل عبان رمضان قد عززت هذه القناعة.

8 – مقابلة مع الصحيفة اليومية، الموند، 1962/11/2، ص:4. بل إن بن بلة تقدم بالنقد نفسه، في كتاب:
Marcel Merle, Ahmed Ben Bella, Paris, Gallimard, 1965, p.113-114

9 – ميثاق الجزائر، منشورات CCE لجبهة التحرير ص:29.

10 – مراد ديدوش (فيفري 1955)، مصطفى بن بو العيد (مارس 1956) والعربي بن مهيدي (مارس 1957).

11 – أوقف رابح بيطاط، منذ 23 مارس 1955، والأربعة الآخرون يوم 22 أكتوبر (أكتوبر) 1956. وهم: حسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، ومحمد خيضر.

12 – إن عدم قابلية السدين للخرق أمر نسبي تماماً، ولقد أثر بصورة خاصة في ولايات الوسط، أي الولاية الثالثة (القبائل) والرابعة (الجزائر) وجزء من الولاية السادسة (في الجنوب).

13 – فرحات عباس أولاً. ثم بن يوسف بن خدة.

14– أنظر Parsons، Bales: ' Warking Papers in the Theory of Action ' دار النشر الحرة – جلانكو 1953.

15 – Etzioni Amitai: "المنظمات الحديثة" – Gembloux بلجيكا– دار نشر Duculot 1971 ص:114

16 – نفس المصدر السابق.

17 – حول مختلف وظائف هاتين الفئتين من الزعامات. أنظر Downton James V Rebel Leadership – لندن كوليه منشورات ماك ميلان نيويورك دار النشر الحرة 1973، ص:21-56

18 – ومن بين مظاهر هذه النزعة الاستقلالية، نشير فقط إلى التصفية المأسوية للطبيب الجلالي الذي عيّنته الحكومة المؤقتة رئيساً للولاية السادسة بدلاً من السي ــ حواس. أنظر حول هذه القضية Teguia Mohamed .Evolution du nationalisme Algerien, p.71-72

19 – وقد رفض حضور هذا الاجتماع العقيد لطفي من وهران، وعلي كافي من قسنطينة. ومع ذلك فقد أرسل هذا الأخير مراقبين يحضرانه، وهما عبد المجيد كحل الراس وطاهر بودربالة.

20 – أنظر حول هذا الاجتماع ومحتوى المآخذ الموجهة إلى الحكومة المؤقتة كتاب محمد تقية المشار إليه سابقاً، ص: 53-55. تطور الوطنية الجزائرية خلال حرب الجزائر، جيش التحرير المنظور إليه من خلال نموذج الولاية الرابعة.

21 – لقي وجه ربه رئيس الولاية الثالثة، بجانب رئيس الولاية السادسة العقيد سي حواس Si Haoes، إثر صدام مع الجيش الفرنسي. وكانا في طريقهما إلى تونس لينقلا إلى الحكومة المؤقتة نتائج مداولات الاجتماع الذي تم بين قادة الولايات.

22 – وهي بلدة تونسية تقع غير بعيد عن الحدود الجزائرية. وكانت في ذلك الحين مركزاً هاماً تعسكر فيه وحدات جيش التحرير على الحدود، كما أنها كانت قاعدة لوجستيكية هامة.

23 – رئيس سابق لولاية الأوراس. وكان، بعد نزاع قام بينه وبين رئيس القيادة الشرقية، محمدي سعيد، قد أبعد من قبل لجنة التنسيق و التنفيذ إلى القاهرة وعيّن مكانه في الولاية الأولى العقيد حاج الأخضر.

24 – حول تفاصيل هذا المشهد أنظر إيف كوريير في كتابه المذكور سابقاً "ساعة العقداء". ص436- 442؛ وأنظر بشكل خاص ذلك المقال الأكثر دقة، وإحاطة الذي كتبه Albert Paul Lentin بعنوان: "Condamnes" محكومون بالاعدام في المستوريا ماغازين. العدد 277. أول يناير 1973، ص:1907-1911.

25 – وكان من نتائج إخفاق هذه المحاولة، موالاة على الحنبلي للجيش الفرنسي، وهو ولاء أحيط بكثير من الدعاية لمصلحة سياسة "سلم الشجعان" التي دشنها الجنرال دوغول في مؤتمره الصحفي يوم 1958/10/23.

26 – ترأسها رئيس القيادة ــ الغربية، العقيد هواري بومدين، ويساعده العقيد سي صادق، والمقدم سليمان (أحمد قايد) والملفين الملازم: زرداني، فلاح ومعيش أما النائب العام فكان علي المنجلي.

27 – أما العقداء العموري ونواورية Nouaouria الضالعين في المؤامرة فسيحكم عليهم بالموت، وينفذ الحكم ليلة 15- 16 مارس 1969. أما الضباط الآخرون فنالهم عقوبات بالسجن

28 – من بين رؤساء الولايات الخمسة، كان هنالك ثلاثة هم في الخارج أصلاً، واثنان فقط جاءا من الداخل لهذه المناسبة (علي كافي وحاج لخضر) أما الولاية السادسة المضطربة منذ موت العقيد (سي حواس) فإنها لم ترسل أي ممثل.

29 – أنظر أعلاه. الفصل التمهيدي.

30 – إن هذا القرار يمس مبدئياً ثلثي أعضاء المجلس الوطني. ولنذكر من بين الضباط الذين عادوا إلى الداخل العقيد (الصاغ) زبيري، والعقيد علي سُواي، وعمار رجالي، وأحمد بن شريف، أما العقيدان لطفي وطاهر Tahar فقد لقيا وجه ربهما على طريق العودة إلى ولايتيهما.

31 – وسيترك هذا الأخير هيئة الأركان عام 1961 بعد انقسام المجلس الوطني في آب، في طرابلس، أنظر: المقدم عز الدين في كتابه On nous appelait fellaghas, Paris, Stock, 1976,p.326 "كانوا يسموننا فلاّقة".

32 – واحدة في المغرب يقودها العقيد هواري بومدين، والثالثة في الشرق يقودها العقيد سعيد محمدي.

33 – خلال السنتين 1959–1960 في المغرب. غير أن هذا التجنيد الذي يتصل بالطلاب الجزائريين المسجلين في جامعات المغرب، لن يعمم ولن يتكرر.

34 – كان يتألف من حوالي 15,000 رجل في بداية العام 1960 (منهم عشرة آلاف في الشرق، و 5000 في الغرب)، فبلغ عام 1962 عشية الاستقلال ما يقرب من 35,000 (25,00 في الشرق و 10,000 في الغرب).

35 – وكان مجهزاً بأسلحة ثقيلة، قوية نسبياً. وفي آخر عام 1961 كان هنالك نخبة من الضباط يتدربون في معسكر "الماليغ" Mallegue، على فن الرمي غير المباشر على مدافع من عيار 75 لا رجوع لها، من صناعة صينية.

36 – أما كتب لينين وماوتس تونغ، الجاهزة بكثرة في مكتبات هيئة الأركان في غارديماو، فكانت تقرأ بدرجة أقل.

37 – أما المواد المدروسة، والموضوعات المطروحة في الدروس الملقاة على المفوضين السياسيين (مستقبلاً)، فإنها تقابل بصورة عامة تلك المواضيع الواردة في كتاب العروسي خليفة: **Manuel du militant Algérien** وهناك لمحة قدمت في مجلة وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) **L'éclair**.

38 – كانت الهجمات الصغيرة على السدود المكهربة لا تنقطع.

39 – المفوضية السياسية. "ما ينبغي أن يعرفه كل مناضل، ص:35.

40 – نفس المصدر. ص:25.

41 – نفس المصدر.

42 – "مرحلة جديدة للثورة الجزائرية". مقال في المجاهد. العدد 32، 1958/11/29.

43 – نفس المصدر.

44 – المجاهد: العدد 51، 1959/9/29.

45 – إن صورة العبارة تحمل على فرض أن الحكومة المؤقتة الأمينة على، والضامنة لمصالح الشعب الجزائري... إنما هي كذلك، لأن مجموعة من الدول اعترفت بها، وليس العكس.

46 – يؤكد كريم بلقاسم، في تقريره إلى المجلس الوطني، حول هذا الموضوع ما يلي: "إن هذا القرار القاضي بإقامة الحكومة لم يعلن على الملأ، إلا لمجابهة للتهديد الخطير الذي كان يثقل كاهل الثورة، أعني استفتاء 28 سبتمبر. ثم إن الظروف الدولية، واقتراب موعد انعقاد دورة الأمم المتحدة. والاستفتاء.... كل هذا يفسر هذا القرار الذي اتخذ دون أن نستشير فيه بصورة مسبقة لا الداخل، ولا الأخوة المساجين في ال Sante حول صورة تأليف الحكومة. أنظر النص في كتاب عمار حمداني، كريم بلقاسم ـــ أسد الجبال، ص:329.

47 – وحول صورة تكوين وأعضاء الحكومة المؤقتة، أنظر محمد البجاوي في كتابه المذكور سابقاً: الثورة الجزائرية والحق.

48 – الممثل بكريم بلقاسم، والأخضر بن طبال، وعبد الحفيظ بوصوف.

49 – وهكذا فإن كريم احتفظ بتأثير كبير في الولاية الثالثة، وبن طبال في الولاية الثانية وبوصوف في الولاية الخامسة.

50 – إن وزارة التسلح والاتصالات العامة مع ما يتبعها من الاتصالات السلكية كانت تشغل ما يقرب من 1400 شخص.

51 – التعبير هنا يشير إلى ما قام به القادة يوم عيد جميع القديسين، أي أول نوفمبر.

52 – نقلوا من سجون الـ Sante وفرين Fresnes، جمعوا منذ 7 مارس 1959 في حصن ليدو Liedot في جزيرة ايكس. ومن هنا سيقيمون من شهر مارس إلى جانفي 1961 في قصر Turquant على شواطئ اللوار. ثم نقلوا في ديسمبر إلى قصر Aulnoy، غير بعيد عن Melun.

53 – وهكذا فقد عينتهم الحكومة المؤقتة ليقوموا نيابة عنها بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية حول إحلال السلم. كجواب عن المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال دوغول يوم 10 نوفمبر 1959. أنظر أعلاه، الفصل التمهيدي.

54 – وكان ذلك في فيفري 1962، برفقة بن طبال وبن يحيى. أنظر حول هذه الزيارة Albert Paul Lentin في Historia Magazine، في العدد 355 أول نوفمبر 1973، ص: 2981–1985، بعنوان: Les arbitres d'Aulnoy.

55 – كان المبعوث الأساسي عندئذ هو الكابتين الشاب من قاعدة "وُجده" عبد القادر مالي المعروف باسم عبد العزيز بوتفليقة.

56 – وكان يحتل داخل الحكومة المؤقتة، مرتبة نائب لرئيس الوزراء، على حين أن رفاقه في السجن عينوا لوظائف وزراء الدولة. ولم يقاسم بن بلة منصبه كنائب لرئيس الوزراء، مع محمد بوضياف، إلا في الوزارة الثالثة.

57 – وهكذا فإن آيت أحمد قدّر أن من الضروري التوجه إلى المجلس الوطني بتقاريره، بصفة شخصية، لا بصفة جمعية، أنظر آيت أحمد حسين: La guerre est l'aprés-guerre. وقد ذكر سابقاً. ص:59–85 و 87–113.

58 – الممثلون بفرحات عباس، كرئيس، وأحمد فرانسيس الذي أبقي عليه وزيراً، للاقتصاد والمالية.

59 – إن ذهاب الوزراء الآخرين، كمحمود شريف وتوفيق المدني، أقل خطراً. فقد كان الأول مناضلاً في الـ UDMA، ومسؤولاً سابقاً عن الولاية 1، في مركز وسط بين "الليبراليين" و"العسكريين" وبالتالي فإنه كان على هامش التشكيلات الأساسية، أما الثاني، فقد كان الزعيم السابق للعلماء، ولم يكن له إلا تأثير محدود، على مقياس الوزن السياسي لمنظمته القديمة.

60 – إن مجلة الـ MALG التي اسمها L'éclair (العدد الخاص. رقم 13، نوفمبر 1963) توضح بهذه المناسبة في مقالة عنوانها "Sens d'une evolution" اتجاه تطور، ما يلي: "إن أكثر الأذهان معارضة، أجمعت على الاعتراف بأن الثورة الجزائرية بدأت تمشي في منعطف جديد، وأنه، من خلال ما كان لا يظهر، في النهاية، إلا كتغير للأشخاص، كان ينبغي أن نرى فيه عزماً خاصاً لدى ممثلي الثورة، أو لنقل رغبة عميقة كانت تنضج منذ مدة طويلة، لا في تغيير وإنعاش طريقة كان أهم ما فيها الاعتماد على الديبلوماسية الخارجية، مع كل العثرات والطرق المسلوكة التي تقتضيها، ولكن أيضاً، وبصورة خاصة، رغبة في تنظيم وتقنين النضال العسكري، ضد جيش الاحتلال، وكان عليها أن تنتقل إلى مرحلة أسمى وأعلى، يجب فيها أن تدير وتنشئ وتنقذ الحرية التي استعيدت بثمن غال دون أي خوف من أن يأتي استعمار جديد لا على التعين، فيعيد كل شيء إلى ما كان عليه، مسقطاً لمصلحته، على صورة جديدة، بعض العوامل الاقتصادية" ص:39.

61 – إن العقيد هوراي بومدين الذي يبدو أنه عارض في إزاحة فرحات عباس، لم يخدع بذلك، أنظر: Quandt W. Evolution and Poltical Leadership. ص:، التطور والقيادة السياسية143.

62 – إنهم يقدمون أنفسهم كضامنين للثورة. وتوضح النشرة المذكورة أعلاه، الصادرة عن المفوضية السياسية لهيئة الأركان، على سبيل التحذير، فتقول: إن جيش التحرير لن ينكل عن القيام بواجبه. ذلك أن الوزن المعنوي لمسؤولياته يقع على مستوى مطامح الشعب. وهو على مقياس اليمين الذي أقسمناه للشهداء. وللشعب، وللبلاد. فمهمته التي رسمت منذ اليوم الأول، هي اليوم ــ وستبقى كذلك غداً ــ مبرر وجوده، بل المبرر الوحيد لوجوده" .in Comimissariat Politique, ce qu'un militant doit Savoir أو " ما يجب أن يعرفه كل مناضل"، ص:35.

63 – أنظر نص المذكرة الموجهة بهذه المناسبة، من هيئة الأركان إلى رئيس الحكومة المؤقتة في مجلة القارات الثلاث. العدد3، (جويلية ـــ آب ـــ سبتمبر) 1976، ص:62–70 ولقد قدّمت الاستقالة بعد أن سُلّم الطيار العسكري Frederic Gaillard، الذي أسقطت طائرته من قبل جهاز الدفاع الجوي لجيش التحرير، فوق معسكر التدريب القائم في Mellegue. وكانت هيئة الأركان ضد تسليمه. أنظر حول هذه المشكلة ما كتبه المقدم عز الدين في كتابه: كانوا يسموننا فلاّقة: باريس، ستوك، 1976ص:324–326.

64 – أنظر النص الكامل للبيان في المجاهد. العدد:84، تاريخ 1961/8/29.

65 – أنظر النص الكامل للنداء في المجاهد أيضاً. العدد:85، تاريخ، أول أكتوبر 1961

66 – شهادة شخصية. NDLA

67 – ولم تتأخر التدابير الثأرية، إذ منذ شهر مارس، قطعت الحكومة المؤقتة التموين عن جيش التحرير الموجود في الحدود، وفي شر مايس، حذفت ميزانيته.

68 – مساعد سياسي سابق للعربي بن مهيدي، في الولاية الخامسة.

69 – ولكن من غير أن تكون الأكثرية المناوئة له كافية لقلبه بمقدار ما تظل هذه الأكثرية دون نسبة الثلثين المطلوبة. وفضلاً عن ذلك فإن إحصاء الأصوات سيكون من الأهمية بمقدار يجعل أحد الأسباب الإضافية للنزاع سيكون موضوعه عدم تصديق مكتب المجلس الوطني على بعض التفويضات التي جاء بها بعض الممثلين من ولايات الداخل.

70 – أنظر جريدة الموند 7 جويلية 1963، ص:3. أما النص الكامل فقد أعيد نشره في: Pecar Zdravko, "Alzir do nezavisnosti" Institut za izucavanje, Radnickog pokreta, Beograd 1967 ص:824–826. أما الموقعون على المحضر، في آخر الصفحة، فهم: مجلس الولاية 1(طاهر الزبيري، محمد صالح يحياوي، عمار ملاح، سماعيل محفوظ، مصطفى بنوري). مجلس الولاية 2 (المقدم العربي، المقدم رابح). مجلس الولاية 3 (العقيد سعيد باسمه واسم العقيد أكلي محند والحاج والمقدمون. طيب، وحيمي، وإحسان، ومحمد والي)، ومجلس الولاية 4 (بن شريف أحمد، والأخضر، وحسان، ويوسف، ومحمد) مجلس الولاية الخامسة (عثمان، بوبكر عبد الوهاب، ناصر وعباس). مجلس الولاية 6 (شعباني محمد، وروينة محمد، وسلمياني سليمان، وخير الدين شريف، وصخري عمار)؛ وهيئة الأركان العامة (علي منجلي، وسليمان، وبومدين). أعضاء المجلس الوطني (بن بلة أحمد، فرحات عباس، خيضر، فرنسيس، بومنجل وبن علّة الحاج عن بيطاط وبالوكالة خيضر والعقيد ناصر).

71 – أنظر لمعرفة تسلسل الأحداث زمنيا، جريدة الموند 11 جويلية 1962 و 4 و 28 آب. وكذلك تقارير روجيه لوتورونو السياسية.. في دليل إفريقيا الشمالية باريس CNRS 1960، ص:276–295– وهناك تقرير عن مختلف مراحل الازمة قدم بقلم Douence جان كلود، في إقامة المؤسسات الجزائرية– باريس– المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية (دراسات مغربية) العدد 41–59– ويجب أن نشير أيضاً إلى المقال الممتاز لمصطفى الاشرف بعنوان: سوء حظ الجزائر المستقلة وانتصار الوحدة، المجاهد 1962/8/24 والذي أعيد نشره في "الجزائر، الأمة والمجتمع، ص:291–304

72 – والأصح بعض أعضائها ولاسيما رئيسها بن خدة يدعمه الثلاثي. أما السجناء السابقون في أولنوا فيعتبرون أنفسهم كتلة مستقلة دون أن يصلوا فعلاً إلى مرتبة الحكَم، بمقدار ما يشاركون في النزاع بصورة متنافرة.

73 – المدعوم بالدرجة الأولى من قبل قوات جيش التحرير في الحدود.

74 – أنظر الموند 1962/7/3. ص:2

75 – وتوضح هيئة الأركان في بيان أذاعته حول هذا الموضوع، أنه لما كان أعضاؤها أعضاء أيضاً في المجلس الوطني، ولما كان موقفها موقف الأكثرية، فإن هذه الأكثرية هي التي خانتها شلة الحكومة المؤقتة التي أرادت عزلها، وبالتالي فإنها خانت المجلس الوطني نفسه، واستهانت به، وانتهى البيان إلى القول: "وبحكم ذلك، فإن كل القرارات المتخذة من ذلك الجزء من الحكومة المؤقتة، لاغية وغير واردة ومخالفة لنظم جبهة التحرير". أنظر نص هذا البيان في أطروحتنا في الملحق 11.

76 – وقد أخذ بهذه النظرية فيما بعد، محمد البجاوي في دراسته " التطور المؤسسي للجزائر، منذ الاستقلال" التي طبعت برعاية الأونسكو الجزء 1، والجزئين 1، 207-163 E.J. Brill, Leiden, 1968\p.

77 – كان ابن بلة وخيضر من أشياع هيئة الأركان، وبوضياف، وآيت أحمد يدعمان الحكومة المؤقتة، ويؤثر بيطاط الحياد ويفضل إبداء رأيه كمصالح.

78 – وهم أنصار هيئة الأركان.

79 – أنظر خطاب بن خدة لدى وصوله إلى مطار الجزائر، يوم 4 جويلية 1962، في الموند 1962/7/5، ص:3.

80 – أو من بقي منها. والحقيقة فإنه فيما عدا المعارضين المعلنين (مثل بن بلة وخيضر). كان هنالك أعضاء آخرون في الحكومة المؤقتة، قد انسحبوا منها بالتدريج: آيت أحمد، وبوضياف، وكريم، يؤلفون مجموعة تيزي ــ أوزو. ويستقيل دحلب علناً من الحكومة المؤقتة يوم 1962/7/22. أما سعيد محمد، السعيد بتعيينه عضواً في المكتب السياسي، فيلتحق "بمجموعة تلمسان".

81 – ثم إنه تلقى دعم الــ UDMA (عباس، وفرانسيس، وبومنجل) الذين ينتقمون لأنفسهم من "المركزيين" الذين أزاحوهم من الحكومة الثالثة. بل أن بومنجل يصبح الناطق الرسمي لمجموعة تلمسان. أما فرحات عباس فإنه لا ينسى أن ينتقد علناً إقالة هيئة الأركان (أنظر الموند 1962/7/7 ص:3) ويؤيد مجموعة تلمسان، احتراماً منه للشرعية الثورية". أنظر الموند 1962/7/20، ص:3.

82 – التي يقودها آيت أحمد، وبوضياف وكريم بلقاسم، والعقيد محند Mohand أو الحاج، رئيس الولاية الثالثة (القبائل).

83 – في قسنطينة. أنظر جريدة الموند يوم 1962/7/27.

84 – اعتقال بن طبال في قسنطينة 1962/7/25 وبوضياف في مسيلة 30 منه أنظر جريدة الموند 26 جويلية وأول آب 1962

85 – بين بوضياف وكريم من جهة وخيضر من جهة أخرى، وتقوم هذه المفاوضات في اليوم الأول والثاني من جويلية 1962 في الجزائر

86 – خيضر (أمين عام للمالية والاعلام)، بن بلة (التنسيق الداخلي مع السلطة التنفيذية المؤقتة) بن علّة، (شؤون عسكرية)، بيطاط (تنظيم الحزب والمجموعات الوطنية) بوضياف (التوجيه والشؤون الخارجية، سعيد محمدي (التربية الوطنية والصحة العامة) آيت أحمد المستقيل يوم 7/27 من كل الأجهزة الإدارية في الثورة، لم يعد جزء منها. أما الالتحاق المشروط جداً لبوضياف، فإنه سيكون قصير المدة، لأن هذا الأخير، لن يتأخر عن الاستقالة من المكتب السياسي يوم 25آب.

87 – إن البيان الذي نشر بهذه المناسبة يوضح: "إن السلطات التي مورست حتى الآن من قبل الحكومة المؤقتة أصبحت تمارس منذ الآن من قبل المكتب السياسي الذي يضمن مسؤوليتها تبعاً لتوزيع الأعمال التي أعلن عنها ومع ذلك، فإن الحكومة المؤقتة ستظل مؤسسة الثورة حتى الاجتماع العادي للــ CNRA المتوقع في شهر

سبتمبر المقبل، أنظر جريدة الموند في 1962/8/8، ص :4 أما التضيق المتضمن في المقطع الأخير، فإنه لا يكاد يضيق السمة اللا شرطية لهذا الاعتراف على صورة استسلام.

88 – أنظر اعلان المكتب السياسي المؤرخ في تلمسان يوم 1962/7/22 في الساعة الثانية والعشرين، في الملحق رقم 12 من أطروحتنا.

89 – وقبل وقف اطلاق النار قدر عدد القوات في الولايات إلى 15000 رجل تقريباً، وقد قدرت في جويلية بـ 130000 تقريباً.

90 – التي كان يقودها العقيد حسن يوسف خطيب.

91 – وقد تم هذا التأييد بعد اجتماع لمجلس الولاية الأولى (الاوراس) والخامسة (وهران) والسادسة (الصحراء) في سطيف Setif خلال يوم 27 حتى 29 آب 1962. أما الدعم الذي قدمه العقيد "صوت العرب" (صالح بوبنيدر) بالنيابة عن الولاية الثانية فقد كان تكتيكاً محضاً. وعدا ذلك فإن هذه الولاية ستقوم بتصفية نفسها، بتسريح كل أطرها السياسية والعسكرية.

92 – التي كان يقودها العقيد زبيري.

93 – التي كان يقودها العقيد عثمان.

94 – التي كان يقودها العقيد شعباني.

95 – وهؤلاء كانوا أعضاء في منطقة الجزائر الحرة (ZAA). التي استعادت نشاطها على يد المقدمين سي عز الدين وعمر أو صديق (أو الصديق) اللذين عادا إليها، على عجل، ليقاوما هجمات الـ OAS، ويهيئا للحكومة المؤقتة صورة استقبال مناسبة في العاصمة. أنظر حول إعادة تنظيم منطقة الجزائر الحرة، وإعادة تنشيطها، خلال هذه الفترة: المقدم عز الدين: كانوا يسموننا فلاّقة. ص:331 ـ 345.

96 – وحول المنظر الذي كان يعرضه الجمهور، وقد ملك عليه الرقص نفسه. أنظر الصفحات الجميلة التي كتبها جاك بيرك في كتابه:

.Depossession du Monde, P.9-20

97 – نفس المصدر، ص:10.

98 – وليس هنالك من أهمية لكون هذه القصة حقيقية أو خيالية. ذلك أنها شاعت يومئذ في طول العاصمة وعرضها. وكانت تعكس الحالة الذهنية القائمة يومئذ.

99 – وقد انطلق هذا الشعار على يد الـ ZAA، التابعة للمقدم عز الدين، لكي يدين عبادة البطل والرئيس الذي جاء به القدر.

100 – أنظر: الموند، يوم 1962/7/13، ص:5.

101 – أنظر الموند يوم 1 و 1962/7/2، ص:2.

102 – أنظر حول تشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية الفرنسية JORF /4/7 و 1962/4/10.

103 – كان عدد الأوروبيين الموظفين في الجزائر، والذين عادوا إلى فرنسا بين جوان وآب 1963 يبلغ قرابة 38,000 موظفاً، أي 70% من الموظفين الأوروبيين في الجزائر.

104 – كانت تبلغ 40000 رجل.

105 – أنظر جان كلود Douence " اقامة المؤسسات الجزائرية، مصدر مذكور سابقاً ص:22-23

106 – من بين ممثلين جبهة التحرير في السلطة التنفيذية المؤقتة، نذكر: شوقي مصطفاي (مندوب عن القضايا العامة)، بلعيد عبد السلام (مندوب للشؤون الادارية) عبد الرزاق شنتوف (مندوب للشؤون الادارية)حميدو حاج بومدين (مندوب للشؤون الاجتماعية)، محمد بن تفتيفا (مندوب عن المراكز).

107 – حول هذه المفاوضات ودور الوسيط المهم الذي قام به جاك شوفاليه الحاكم السابق لمدينة الجزائر، أنظر: فرنان Carreras "اتفاق FLN - OAS، باريس لافون 1967، ص:251

108 – أنظر نص البيان الذي نشر في هذه المناسبة في جريدة الموند 1962/8/9

109 – التي كانت تعيش عندئذ في جو دائم من التآمر والشك. ولنذكر بأن خيضر كان قد استقال منها يوم 1962/6/27. قبل ثلاثة أيام من إقالة هيئة الأركان (أنظر الموند 1962/6/28، ص:1 و 2) وفي اليوم التالي (28 جوان) ترك بن بلة تونس فجأة، واتجه إلى القاهرة، عن طريق طرابلس. وكان هذان القائدان لم ينسيا أن يدينا قرار إقالة هيئة الأركان. ومن بين الأعضاء الآخرين في الحكومة المؤقتة نجد أن بيطاط ويزيد قد امتنعا عن تأييد القرار، معربين بذلك عن مخالفتهما للتدبير المتخذ ضد هيئة الأركان، بصورة غير مباشرة.

110 – لنذكر أن الحكومة المؤقتة قبل عودتها إلى مدينة الجزائر في 3 جويلية، كانت قد أوفدت إلى العاصمة المقدم عز الدين والمقدم أو صديق لإعادة تنظيم الـ - ZAA – وكان كريم بلقاسم قد أكد من ناحيته تعاون الولاية الثالثة كما فعل بن طبال بالنسبة للولاية الثانية،

111 – بل إن خيضر قد مضى، في مؤتمر صحفي له انعقد في الرباط، يوم 1962/7/7 إلى حد اتهام "مجموعة بن خدة، بأنه طلب إلى الحكومة الفرنسية أن تقوم قواتها بمنع قوات جيش التحرير على حدود تونس والمغرب، من اجتياز الحدود لكي تدخل الجزائر" أنظر جريدة الموند 8-1962/7/9، ص:2. وكان لهذا الاتهام غرض جدلي واضح، وهو لا يستند إلى برهان جدي. وفضلاً عن ذلك فإن بن بلة، فيما بعد كان أكثر حذراً حول هذا الموضوع. إذ يقول: " أظن ــ ولكن من دون أن أستطيع تقديم البرهان على ذلك ــ أن الحكومة المؤقتة، قامت بمساع لدى الحكومة الفرنسية بأن تبقى الحدود مغلقة، حتى بعد الاستقلال، على مرور جيش التحرير" أنظر **Merle Robert, ben Bella, p.140**

112 – بعد مفاوضات تمت في الجزائر يوم 1 و 2 آب 1962 بين بوضياف وكريم بلقاسم من جهة، وخيضر من الجهة الأخرى.

113 – أنظر النص في جريدة الموند يوم 5 و 6 آب 1962، ص:2.

114 – وهذا على الرغم من اجتماع تم يوم 24 و 25 جوان في زمورة بين ممثلي ولاية قسنطينة، والقبائل، ومنطقة الجزائر، وحتى المنطقة الحرة للجزائر، فيما يبدو، وفرع جبهة التحرير في فرنسا، وفرع تونس. ولقد تبنى أنصار هذا الاجتماع جملة مقررات، معادية لهيئة الأركان، وتدعو الحكومة المؤقتة إلى قدر أكبر من الحزم والانسجام. أنظر حول هذا الاجتماع كتاب

Teguia Mohamed: L'Algerie en guerre: 1954-1962, p.268-270.

وأنظر كذلك في ملحق أطروحتنا رقم 35 نصوص القرارات المتبناة في هذا الاجتماع (735-740).

115 – استطاعت وحدات جيش التحرير الحدودية، يوم 1962/7/25، هي والولاية الأولى أن تحتل قسنطينة، وترغم قوات الولاية الثانية على إخلاء الأرض. وفي يوم 25 آب، بدأ هجوم الولاية الخامسة والسادسة المدعومة بالولاية الأولى، وببعض وحدات من الولاية الثانية، على الولاية الثالثة والرابعة اللتين ظلّتا مصرتين على عدائهما للمكتب السياسي. وظلت هاتان تقاومان حتى يوم 5 سبتمبر.

116 – ذلك أنه لم يكن بوسعه أن يمارس السلطة مباشرة من دون أن يتعرض للمماراة والاتهام بأنه ينشئ "ديكتاتورية عسكرية، من قبل خصومه.

117 – نعيد القارئ إلى ملاحظات السيدين Leca و Vatin في كتابهما: الجزائر السياسية كمؤسسات ونظام L'Algérie politique, institutions et regime. ص: 331 -338 وكذلك إلى نموذج الأزمة الذي يعرضانه.

118 – إن خليطة المؤسسات الحكومية، وهيئات جبهة التحرير، قد ردت هذه الأخيرة إلى مجرد جهاز إداري. ففي الداخل، أدى هذا الخليط إلى تخلي الجبهة عن مسؤولياتها لمصلحة جيش التحرير. وساعدت الحرب على إعدامها عملياً. نفس المصدر، ص:20.

119 – وقد دعي فرع جبهة التحرير في فرنسا، بشكل خاص، خلال الزيارات المتابعة لبوضياف وخيضر

120 – أنظر بشكل خاص بيانات اتحاد العمال (في الموند، يوم 18 جويلية 1962، ص:4).

121 – ولقد رأى فرع فرنسا في داخله أنصاراً للحكومة المؤقتة (نشروا بياناً لمصلحتها، يوم 5 جويلية 1962. أنظر جريدة الموند يوم 6 جويلية، ص:3) وأنصاراً للمكتب السياسي (أنشؤوا يوم 30 جويلية 1962، لجنة دعم للمكتب السياسي) أنظر جريدة الموند يوم 1 و 8 آب 1962)، وبخاصة بللولا طيب، في كتابه: les Algériens en France.الجزائريون في فرنسا ومن جهة أخرى فإن اتحاد الطلاب المسلمين وممثلي اللجنة التنفيذية (C.E.) وممثلي الفرع الجامعي (S.U.) وممثلي طلاب جيش التحرير، يتعارضون فيما بينهم.

122 أنظر مصطفى الأشرف. الجزائر، وطناً ومجتمعاً. ص299-300.

الجزء الرابع

الميدان الدولي



يقع تدويل المشكلة الجزائرية في المرتبة الأولى بين الأهداف الخارجية المحدّدة لنضال التحرير الوطني، من قبل جبهة التحرير، في بيانها الذي أصدرته يوم أول نوفمبر 1954[1]. ويلاحظ النص أنه إلى جانب "العمل الداخلي" سواء على المستوى السياسي أو على مستوى العمل الخاص[2] لا بدّ من "عمل خارجي" لجعل المشكلة الجزائرية حقيقة مطروحة أمام العالم كله، بدعم من كل حلفائنا الطبيعيين[3]. وهذا يكفي لبيان الأهمية التي تعطيها جبهة التحرير، للعمل في الميدان الدولي.

وكردٍّ فعل على الموقف الفرنسي الذي كان يَعتبر حربَ الجزائر بمثابة "حرب داخلية"[4]، والجزائر كجزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية "الواحدة والتي لا يمكن تجزئتها"، كما يعتبر الشعب الجزائري كجزءٍ من الشعب الفرنسي، ترفُض جبهة التحرير هذا "المونولوج" وتتجه إلى العالم الخارجي، لتجعله شاهداً، وكذلك لكي تؤكد هويتها المستقلة والمتميّزة عن فرنسا. وفي الأصل، فإنها، من أجل هذه الغاية حرصت على وصف النزاع المسلّح الذي يجعلها تقف ضد فرنسا، بأنه *حالة الحرب*[5]، ولا سيما بدءاً من إنشاء الحكومة المؤقتة، وقبول هذه الأخيرة، يوم 1960/6/20، باتفاقات جنيف حول قانون الحرب.[6]

وقد ضمنت المنظمةُ القائمة بهذا التمرّد ما يقوم بأمر ديبلوماسية حقيقية اتضحت معالمها شيئاً فشيئاً. ومنذ بداية الصراع المسلّح، وحتى خلال الفترة التحضيرية، كانت "لجنة التسعة"[7] ثم جبهة التحرير، مُمَثّلتين في الخارج "بالوفد الخارجي للثورة الجزائرية"[8]. ثم تأتي "لجنة التنسيق والتنفيذ" التي أنشئت في آب 1956 فعزّزت هذه الأداة الديبلوماسية للثورة الجزائرية، ولا سيما بدءاً من جانفي (يناير) 1958. وذلك مع ظهور الدوائر المختصة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ[9]. وكانت دائرة الشؤون الخارجية يومئذ تحت إشراف محمد الأمين دباغين الذي كان مكلفاً ـــ ولنذكّر بذلك ـــ بتنسيق السياسة الخارجية لجبهة التحرير، من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ الناشئة عن مؤتمر الصومام. ولكن العمل الديبلوماسي للثورة الجزائرية سينمو ويتسّع مع تشكيل الحكومة المؤقتة، يوم 1958/9/19.

لكن مختلف الاعترافات التي حظيت بها الحكومة المؤقتة من جانب الدول الأخرى[10] ستوسّع هذا الانفتاح على العالم. فقد أرسلت بعثات إلى البلاد التي اعترفت بالحكومة المؤقتة[11]، ومندوبيات لجبهة التحرير إلى البلاد الأخرى، مع موافقة هذه (الصريحة أو الضمنية)، على القيام بتمثيل الثورة الجزائرية، شيئاً ما، في كل مكان تقريباً، في العالم[12] ولكي تعرّف الناس في كل زاوية باسم الـــ FLN وبنضال الشعب الجزائري.

ولكن العمل الديبلوماسي للحكومة المؤقتة، سيعرف دفعاً جديداً وهاماً، مع تعين كريم بلقاسم على رأس وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية. بيد أنه لا الماضي في المقاومة المسلّحة، ولا الثقافة السابقة لقائد الولاية الثالثة، ووزير شؤون الحرب في الحكومة المؤقتة، بحيث تُعدّانه للقيام بدور ديبلوماسي هام. ومع ذلك فقد عرف كيف يحيط نفسه بمجموعة غنية الكفاءة[13]. ويعيد تنظيم وزارته في اتجاه عقلنة أفضل، ولجع عملي أكبر. وهكذا فقد أنشأ، داخل وزارته[14] أربعة أقسام كبيرة تقابل التقسيم الجيئوبوليتكي (الأرضي ـــ السياسي) (قسم أوروبا ـــ أمريكا– والدول الاشتراكية–

وإفريقيا وآسيا– والعالم العربي) وتسمح بمعرفة أكمل للمشكلات الدولية، وتهيئة أفضل للمفاقا. وهذه المجموعة التي تألفت[15] بهذه المناسبة، ستشكل القسم الأكبر من النواة الأساسية للجهاز الديبلوماسي للدولة الجزائرية المقبلة.

لكن التمثيل الخارجي لجبهة التحرير والعمل الديبلوماسي، لن يكونا مقصورين حصراً على وزارة الشؤون الخارجية. ولئن كانت هذه تحمل عبئها الأكبر، فإن جهودها تُدَعم من قبل وزراء الإعلام، التي كانت تدار بكفاءة من قبل محمد يزيد، والتي تأخذ على عاتقها، بالاتصالات التي تقيمها مع الصحافة العالمية، أن تعرّف الرأي العام الدولي بمواقف الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير. ثم إن الدور الديبلوماسي "لرئيس الحكومة المؤقتة ليس مما يَصحّ إهماله، بحكم تنقلاته في مختلف العواصم ومشاركاته في المؤتمرات الدولية، وتصريحاته للصحافة والإذاعة. وكان الوزراء الآخرون في الحكومة المؤقتة يقومون أيضاً بمهمات ديبلوماسية.

وينضاف إلى هذه الجهود المتآزرة في ميدان الفعاليات أو النشاطات الخارجية، جهود المنظمات الجماهيرية، كاتحاد العمال، واتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين **UGEMA** (الأوجيما) والـــ **UGCA** (الاتحاد العام للتجار الجزائريين)، التي كانت، بحكم الاتصالات الخارجية مع الاتحادات المقابلة، وبحكم المشاركة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، تُعزّز وتوسّع العمل الديبلوماسي للحكومة المؤقتة في مختلف أرجاء العالم. وهذا يعني ما لسياستها الخارجية من صفات هجومية.

ثم إن مشاركة جبهة التحرير في مختلف المؤتمرات الإفريقية، أو الإفريقية الآسيوية، والمعركة الديبلوماسية التي افتتحت في هيئة الأمم المتحدة، وتنقل ممثليها المتعدّدين بين العواصم المختلفة، كل هذا سيساهم برسم خطوط القوة في السياسة الخارجية للجزائر.



الفصل الأول

أسس السياسة الخارجية للجزائر وخطوط القوى فيها

عندما قام الصراع في الجزائر من أجل تحريرها الوطني، وهدف إلى القضاء على العبودية والهيمنة الاستعمارية، كان بالتعريف، يطالب بحقه في الوجود المستقل ويقوم بنوع من التظاهر "المعبّر عن الكيان الوطني، وكبروز على المسرح الدولي. ذلك أنه عندما تدعو حركة التحرير الوطني إلى الصراع المسلّح ضد السلطة الاستعمارية، فإن هذا سيؤدّي إلى تبديل الصراع الداخلي وجعله صراعاً يضع كيانين، كل واحد منهما خارجي بالنسبة للآخر، في حالة التعارض، ثم إلى وصف هذا الصراع بأنه حالة حرب. وهذا ما فهمته الحكومة المؤقتة، وعملت بحكمه، عندما وافقت على اتفاقات جنيف. وأقامت علاقات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر(CICR) [16].

إن حالة الحرب هذه، وحالة "تظاهر" الكيان الوطني، ستحتمان توظيف المسرح الدولي، وتزويده بمختلف مظاهر الصراع من أجل التحرير الوطني. وعلى ذلك فإن التميز بين "داخل و"خارج يصبح، بحكم ذلك، وفي هذا المنظور، وكأنه غير ذي موضوع. ذلك أن كل عمل يدخل في إطار هذا الصراع ضدّ السلطة الاستعمارية، ينشأ "عن" ويشتق "من" ذلك التظاهر. وبالعكس، فإن كلّ عملٍ تقوم به في المسرح الدولي، من أجل الوقوف في وجه السياسة الفرنسية، وإدانة تسلطها الاستعماري، يدخل في نطاق هذه الحركة الواسعة للتحرير الوطني.

وهذا ما يفسّر، من الوجهة النفسية، تلك الصفة "النضالية" "للأسلوب" الديبلوماسي الجزائري، والقناعة المستقرة لدى كلّ ممثلي حركة التحرير الوطني في خارج البلاد، بأن نشاطهم الديبلوماسي يدخل في إطار النضال من أجل هذا التحرير المشترك. وهذا ما يفسّر، من جهة أخرى، ذلك الاهتمام الذي يعيره مناضلو الداخل "للصدى الذي يتردّد في الخارج عن أعمالهم. وهكذا فإن الدورات المنتظمة لجمعية الأمم المتحدة تكون في العادة مناسبات لأعمال ضخمة داخل البلاد (20 سبتمبر، 1955 كان مناسبة لإضراب التجار في الجزائر؛ وجانفي — فيفري 1956، مناسبة لإضراب الأيام الثمانية؛ و11 ديسمبر (ديسمبر) 1960 مناسبة لمظاهرات في مدينة الجزائر...). وكذلك فإن بعض العمليات الضخمة، مثل هجوم 20 آب 1955 في شمالي قسنطينة، تُذكّر بيوم خلع سلطان مراكش محمد الخامس بمقدار ما تنبئ عن تطلّع الثورة الجزائرية لتحرير المغرب.

وأخيراً فإن هذا الاتجاه إلى تدويل الصراع القائم بين حركة التحرير، وبين السلطة المهيمنة، إنما يتأكد بعمل فرنسا نفسها التي عندما لجأت إلى تشريع استثنائي [17] وعندما حرّكت وسائل مادية وقوى بشرية وسياسية ضخمة، كانت تزيد بالضرورة وتفيض عن الإطار المحلّي، الذي كانت تتمنى أن تُبقي الصراع في حدوده، عندما أعطت لبعض أعمالها مقتضيات دولية. والأمر كذلك في اعتراض الطائرة التي كانت تحمل الوفد الخارجي لجبهة التحرير، أو في ضرب بعض السفن الأجنبية، مثل (الآثوس Athos والسلوفينيا Slovenija، والليديس lidice) والأمر

كذلك في بعض العمليات العسكرية على سبيل الانتقام، خارج الأرض الجزائرية، مثل حملة السويس عام 1956[18] أو ضرب القرية التونسية، ساقية سيدي يوسف، بالقنابل عام 1958.

إن كل شيء يمضي يمنح "المشكلة الجزائرية" – بمقدار ما يتطاول الصراع – بعداً دولياً، وخلال هذه السيرورة من التدويل ستوضح الـ " FLN" وهي في حمّى الفعل، أطرَ سياستها الخارجية والمبادئ التي تنظمها.

القسم الأول : أطر السياسة الخارجية ومبادئها

ويحسن بنا، في البداية أن نلاحظ، بعيداً عن المبادئ المعلنة، أن السياسة الخارجية لجبهة التحرير، ولا سيّما سياسة الحكومة المؤقتة، قد تميّزت ببراغماتية أساسية خاضعة للهدف الأساسي، الداخل في منطق نضال التحرير الوطني: أي كسب الحدّ الأعلى من التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية على المسرح الدولي، وتأكيد وجودها الوطني والدولي، لنصل بذلك نفسه إلى رفض ما تدّعيه السلطة المهيمنة من حق لها في السيطرة.

ويظهر هذا العمل، كأوضح ما يمكن، في الاتجاه إلى الأمم المتحدة، وكذلك يتأكد بالتدريج "تدويل المشكلة الجزائرية".

1- العمل باتجاه الأمم المتحدة

وكان صانعوه الأساسيون، في البداية، هم آيت أحمد ويزيد، اللذان انضم إليها شاندرلي الذي كان مقيماً في نيويورك باستمرار، على رأس المكتب الإعلامي لجبهة التحرير[19] الذي كان نشاطه وديناميته سبباً في كسب ودّ الكثيرين، لجبهة التحرير والنضال الذي تقوم به.

أما مناقشة المشكلة الجزائرية في الأمم المتحدة، فهو موضوع عالجه حتى الآن عدد كبير من الباحثين[20]. وسنكتفي بأن نذكّر بسرعة بمختلف مراحلها. إذ تبدأ الأمم المتحدة بالاهتمام بالمشكلة الجزائرية منذ العام 1955، وبدءاً من هذا التاريخ، فإن المنظمة الدولية ستمدُّ "صلاحياتها" في مناقشة القضية الجزائرية، مداً متزايداً.

وحقاً فإن 14 دولة من الدول الآسيوية – الأفريقية[21] المنتسبة للأمم المتحدة طالبت في الجلسة العاشرة، لهذه الهيئة عام 1955، بوضع المشكلة الجزائرية في جدول أعمال الجمعية. وعارضت فرنسا في ذلك، معتبرةً أن هذه المشكلة، مشكلة داخلية تماماً، وبالتالي فإنه لا صلاحية للأمم المتحدة في بحثها. وتستند في موقفها هذا إلى المادة 2، من الفصل السابع[22] من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقول: ما من شيء في هذا الميثاق يسمح للأمم المتحدة بأن تتدخل في قضايا تتعلق، أصلاً، بالصلاحيات الوطنية لأية دولة من الدول[23].

وعلى الرغم من هذه المعارضة، ومعارضة مكتب الهيئة، فإن هذه تُقرِّر يوم 1955/9/30 وبثمانية وعشرين صوتاً ضد 27 وخمسة مستنكفين، تسجيل هذه القضية في جدول أعمالها، مما

أدّى إلى انسحاب الوفد الفرنسي، على صورة الاحتجاج. ولكن الهيئة العامة أخيراً أقرّت يوم 1955/11/25، اقتراح الهند[24] بتعليق النقاش حول القضية الجزائرية.

وفي الدورة الثانية، لم يثر تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، أية مشكلة. فاتخذت فرنسا عندئذ موقفاً أكثر مرونة تجاه مفهوم التدخل: فتسجيل قضية ما، تتعلق بالقضايا الداخلية لدولة ما، وتقع بالتالي في إطار المادة 2 من الفصل 7، لم يعد يشكل تدخلاً. بل إن هذا، تبعاً للموقف الفرنسي، لا يمكن أن يُسمَّى تدخلاً إلا إذا أقرّت الجمعية العامة بعض التوصيات. وفي الواقع، فإن هذا الموقف فُرض على فرنسا بسبب حرصها على أن تظل موجودة أثناء التداول حول القضية الجزائرية، على كونها تظل تؤكد الصفة الداخلية تماماً لهذه الأخيرة؛ وهذا الموقف دفاعي في جوهره، لأنه يحاول احتواء سيرورة تدويل القضية الجزائرية.

وبالفعل، فإن القرارات المتخذة، منذ الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ستقترب أكثر فأكثر من تدويل المشكلة الجزائرية الفرنسية، أما في هذه الدورة، فإن الجمعية العامة تكتفي بالإعراب عن أملها بأن يتم "في جوّ من روح التعاون إيجاد حل سلمي، وديمقراطي وعادل، بوسائل مناسبة طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة". ولا شك أن هذا موقف مصالحة أو حل وسط يعكس اهتمام أكثرية أعضاء الهيئة العامة[25] بأن لا يبالغوا في إيذاء المصالح الفرنسية. ولكن على الرغم من هذا الاعتدال، فإن النتيجة التي حصلت عليها جبهة التحرير، هي أن المنظمة الدولية تشعر بالتهديد الخطير الذي يصيب السلم العالمي[26] من جراء المشكلة الجزائرية.

وجاءت الدورة الثانية عشرة (ديسمبر 1957)، فكانت خطوة إلى الأمام في تدويل المشكلة الجزائرية. وكان القرار المتخذ "يحيط علماً بعرض صاحب الجلالة ملك المغرب، ورئيس الجمهورية التونسية، تقديم وساطتهما الحميدة[27]، ويُعبّر عن أمله بأن تقوم مفاوضات، في روح من التعاون الفعلي، وأن تستخدم وسائل أخرى مناسبة، تسهيلاً لإيجاد حلّ منسجم مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

ويُقدّم هذا القرار، الذي لا يزال معتدلاً، والذي هو دون المواقف الواضحة التأييد لجبهة التحرير، المتخذة في المجموعة الأسيوية ــ الإفريقية في الأمم المتحدة[28] – بعض الإرضاء للجبهة، إذا أخذنا بعين الاعتبار هذا العرض التونسي ــ المغربي "للمساعي الحميدة" التي رفضتها فرنسا، باعترافها، بصورة غير مباشرة، لجبهة التحرير، بصفة الطرف الداخل في حرب مع طرف آخر، وكذلك بصفتها طرفاً في مفاوضات يمكن أن تقوم بين طرفي النزاع.

أما الدورة الثالثة عشرة (سبتمبر ــ ديسمبر 1958) فإنها كانت، منذ البداية، متأثرة بالأحداث المأسوية لساقية سيدي يوسف في تونس. وبهذه المناسبة، فإن "المساعي الحميدة" الإنجليزية ــ الأمريكية[29] لحل النزاع الفرنسي ــ التونسي، تصل في الواقع إلى مرحلة جديدة في تدويل المشكلة الجزائرية. ثم إن هذه الدورة ستشهد من جهة أخرى، تشكيل المجموعة الإفريقية[30] داخل المجموعة الأسيوية – الإفريقية على أثر القرار المتخذ في مؤتمر الدول المستقلة في إفريقيا المنعقد في أكرا في أفريل 1958. وأخيراً فإن إنشاء الحكومة المؤقتة سيكون عنصراً جديداً سيسود المناقشات داخل المنظمة

الدولية، حول المشكلة الجزائرية. وكذلك فإن تغيير النظام في فرنسا ووصول الجنرال دوغول إلى السلطة سيدخلان في الاعتبار، لدى قيام هذه المداولات.

وعندما قرّرت فرنسا الانسحاب من المناقشة حول المشكلة الجزائرية، كان ذلك سبباً أتاح للمدافعين عن مواقف جبهة التحرير، بالتقدم على أنصار فرنسا. وعدا ذلك فإن وفد الحكومة المؤقتة، الذي يترأسه محمد يزيد سيحصل على نصر ديبلوماسي ذي شأن، بعد مختلف الاتصالات التي عقدها مبعوثو جبهة التحرير[31].

لكن مشروع القرار الأفريقي – الأسيوي[32] الذي يعترف للشعب الجزائري بحقه في الاستقلال، ويوصي بعقد مفاوضات بين الطرفين المعينين، لتحقيق هذا الغرض، قد سقط بصوت واحد[33]. إذ أنه لم يستطع الحصول على أكثرية الثلثين. وكانت هذه النتيجة برهاناً على أهمية توزع الأصوات وضرورة كسب حلفاء جدد. وتحيي صحيفة جبهة التحرير هذه النتيجة، وتعتبرها "نصراً ديبلوماسياً"[34] تميّز بثلاثة مكتسبات أبرزتها صحيفة المجاهد، هي: "الاعتراف بحالة الحرب في الجزائر. والاعتراف بالحكومة المؤقتة، والاعتراف بالحق في الاستقلال"[35].

أما الدورة الخامسة عشرة (سبتمبر ــ ديسمبر 1960) فإنها سوف تسجل الوصول الكثيف للدول الإفريقية المستقلة حديثاً. ولن تنسى جبهة التحرير، بهذه المناسبة أن تقوم بجهد خاص، لكي تحصل على دعم سياسي[36]. أما الحوادث البارزة الأخرى خلال هذه الفترة فهي، من الجهة الأولى، مظاهرات ديسمبر 1960 في الجزائر تأييداً لجبهة التحرير ولاستقلال الجزائر، ثم إخفاق محادثات مولان Melun. وكانت جبهة التحرير تحاول خلال هذه الدورة، أن تحصل على تدخل الأمم المتحدة في الإشراف على الاستفتاء حول المصير في الجزائر. ومع ذلك فإن دعم الدول الحديثة – للمجموعة الفرنسية – الإفريقية[37] للاستقلال، لم يأت. ذلك أن مشروع القرار الذي اتخذ، حُذفَ منه القسم المتعلق "بالقول: "إنه سيكون هنالك استفتاء في الجزائر، تنظّمه وتراقبه وتشرف عَليه هيئة الأمم المتحدة، وفيه سيقرِّر الشعب الجزائري بحرية مصير بلاده كلها"[38].

وعلى الرغم من هذا الإخفاق الذي يبدو، إن نحن نظرنا إليه الآن، أنه متوقع جداً [39]. فإن جبهة التحرير تستمدّ منه ما يرضيها إرضاءاً جيداً، بسبب القرار المتخذ أخيراً بأكثرية كبيرة[40]. وحقاً، فإن هذا القرار يعترف بحق الشعب الجزائري بحرية تقرير المصير وبالاستقلال" مما هو أصرح من الكلام عن حق تقرير المصير الذاتي autodetermination . ومن جهة أخرى، فإنه يحسم الأمر حول "احترام وحدة الجزائر، وصيانة كامل أراضيها". وأخيراً فإنه يُلزم منظمة الأمم المتحدة ONU بضرورة السهر على احترام هذا الحق في الاستقلال.

وتخلص صحيفة جبهة التحرير، بعد أن تستمد العبرة من دروس الجلسة[41] فتقول: إن أنصار فرنسا، الحريصين على حذف القسم الرابع، لم يستطيعوا أن يحولوا دون تصويت 63 دولة ضد ثماني دول، أي ما هو أكثر من الثلثين، على ضرورة اتخاذ الهيئة العامة موقفاً، حول نقاط أساسية تؤلف بالنسبة إلينا ما يساوي عددها من الانتصارات الديبلوماسية " [42]. إلا أنها تلاحظ نسبية هذا الانتصار بالتأكيد على اللاجدوى العملية للأونو" ONU الذي هو منظمة لا تعكس حقيقة الحياة الدولية،

بصورة صحيحة". وذلك لأن جهازها تشرف عليه أمريكا أي الإمبريالية الأميركية [43]. ومع ذلك فإن فائدة الأمم المتحدة، – من حيث هي "منبر"، يساعد الشعوب الصغيرة على التعبير عن نفسها، ومن حيث هي "كاشف" عن السياسة الدولية– ليست بالشيء الذي لا تقدّر قيمته.

– أما الدورة السادسة عشرة (سبتمبر 1961 ــ فيفري 1962) فإنها تتميّز بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي. إذ بعد أن أخفقت مفاوضات إيفيان (5/20 ــ 1961/6/13) ومحادثات Lugrin (20-29 جويلية ــ يوليو 1961) بسبب الاختلافات حول مشكلة الصحراء، وسلامة الأرض الجزائرية، يقوم الجنرال دوغول بإزالة هذه العقبة، بخطابه يوم 1961/9/5[44]. ومن جديد توفرت الشروط المناسبة للعودة إلى المفاوضات، وأصبح الاهتمام كله يدور حول المناقشات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية، ومندوبي الحكومة المؤقتة. وهكذا أصبحت هذه الأخيرة تعلّق أهمية أقل، على مداولات الأمم المتحدة، حتى إن صحيفة جبهة التحرير، تعتبر أنه ليس من المفيد أن تذكر في أعمدتها أعمال هذه المنظمة الدولية ومناقشاتها حول القضية الجزائرية وذلك في مقال افتتاحي يكشف عن الصفة البناءة لهذا القرار[45] الذي "يعرب عن ضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع الفرنسي الجزائري، ويدعو فرنسا والحكومة المؤقتة إلى التفاوض من جديد على أساس حق الشعب الجزائري بالاستقلال، في كامل أراضيه"[46].

وهكذا فإن الأونو كان منذ عام 1955، بالنسبة لجبهة التحرير، ذلك المنبر الذي أتاح لها أن تنقل صوت جبهة التحرير في معركتها من أجل التحرير الوطني. بل لقد ساعد، بالمناقشات التي تمّت، والدعاية التي أحاطت بمختلف جوانب العمل القمعي الفرنسي، على أن تضع فرنسا في الموقف الصعب للمتهم، المضطر إلى الوقوف موقف الدفاع الذي كثيراً ما كان عدوانياً وعنيفاً. ويكون بذلك، قد ساعد على النيل من الهيبة الدولية لفرنسا، وزيادة عزلتها. وليست هذه النتائج مما يمكن إهماله، إذا نظرنا بعين الاعتبار إلى الحدود الموضوعة لعمل الأونو وقدرته على الضغط الدولي.

وقد كان الأونو ــ كمنبر ــ لجبهة التحرير المكان المميَّز لعملها الديبلوماسي. وأتاح لها أن تتدرّب على فنون السياسة العالمية، وأن تقيس نفوذها الدولي، وأن تقيِّم في كل عام "تطور نسبة القوى في العالم"[47]. وأتاح لها بذلك نفسه أن تنضج بالتدريج أهم خطوط القوى السياسية الدولية، وأن تلائم بين مبادئها وبين شروط الوضع العالمي.

2– مبادئ العمل

تبدو السياسة الخارجية لجبهة التحرير، التي تكوّنت في نار الصراع المسلّح لحركة التحرير الوطني، وكأنها، قبل كل شيء سياسة رفض (إطّراح) ووضع موضع البحث. أما مشروعها البنّاء فإنه يهدف، بالدرجة الأولى، إلى القضاء على كل آثار الاستعباد القديم والوقوف في وجه كل محاولة جديدة للاستعباد. وهكذا فإنها تبدو، في خطوطها الأساسية، سياسة الضّدية الثلاثية (ضد الاستعمار، وضد الاستعمار الجديد، وضد الإمبريالية).

وهذه التجربة التي عاشتها جبهة التحرير في النضال ضدّ الاستعمار، قد أعطته شيئاً فشيئاً، معنى كلياً، لا يستهدف الاستعمار في الجزائر وحدها، ولكن يستهدف الاستعمار في العالم كله. ولم نعد

نظر إلى المعركة التي نخوضها، كحادث معزول، بل إنها تتسّع لتشمل الأرض كلها. وليست القضية، فقط، أن نناضل ضدّ الاستعمار الفرنسي في الجزائر، بل ضدّ الاستعمار جملة، من حيث هو نظام هيمنة. "إذ يجرِّب الشعب الجزائري، بصورة مشخّصة، تلك العلاقة التي تربط الحوادث التاريخية بعضها ببعض. ولم يعد القول إن الانهيار المحلّي للاستعمار يزيد في خلخلته، كنظامٍ جملةً، تفسيراً لمبدأ مجرَّد، تلاحظه الفئات المثقفة وحدها"[48]. ذلك أن هذا النزاع لا يقف عند حدود الاستقلال بل يجب إن يتابع بعده، في التضامن الفعلي مع أولئك الذين يخوضون المعركة نفسها. وما المساعدة المقدّمة لحركات التحرر من الاستعمار البرتغالي إلا صورة لهذه التطلعات.

ولكن عندما جاء الاستقلال، تتابعت المعركة ضدّ هذا الشكل الخفيّ من الهيمنة: أي الاستعمار الجديد. وقد استُخدمت كلمة "الاستعمار الجديد" قبل نشوب الصراع المسلّح عام 1954 بزمن طويل: ذلك أنها تدخل منذ عام 1953 في كتابات الـــ MTLD[49]. وهذا يعني أن جبهة التحرير التي ورثت الكثير من تجارب الحركة الوطنية الجزائرية[50] لا تجد نفسها عزلاء من كلّ سلاح أمام مثل هذه الحقيقة. وفعلاً، فإن كلمة "الاستعمار الجديد" تظهر في القاموس السياسي لجبهة التحرير عام 1958 مع إدانة مشروع قسنطينة. وتأتي صحيفة الجبهة فتؤكد: "أن الاستعمار الجديد، من حيث أنه يريد ردّ الاعتبار إلى الكرامة الإنسانية بصورة عامة، يتجه بالدرجة الأولى إلى البورجوازية، ورجال الفكر في البلاد المستعمَرة. غير أن الشعوب اليوم، لا تشعر بهدوء القلب عندما تعترف الحكومة المستعمِرة بقيمة "نُخبَها". إن الشعوب تريد أن يتغير ذلك كله، وأن يتغير مباشرة[51].

أما في صبيحة يوم الاستقلال، فإن اتفاقيات إيفيان، المنظور إليها أول الأمر، كحلٍّ وسط تكتيكي، هي التي تعتبر في برنامج طرابلس "كبرنامج استعماري جديد، تستعد فرنسا لاستخدامه لكي تقيم دعائم الصورة الجديدة لاستعمارها"[52]. ويُحذّر النص من مثل هذه المحاولة ويضع لجبهة التحرير، مهمة، لا تنحصر في مكافحة الأشكال الحادة للاستعمار، التي تتبدّى في أعمال OAS، بل تمتد إلى ضرورة وضع استراتيجية ناجعة بغية سحق محاولات الاستعماريين الجدُد، التي تشكل خطراً تتزايد خطورته على الثورة، بمقدار ما تتحلّى تلك المحاولات بأردية خارجية مغرية من الليبرالية، والتعاون الاقتصادي، والمالي، الذي يريد أن يكون نزيهاً خالصاً لوجه الله"[53].

وتقوم هذه الاستراتيجية على تصفية آثار الهيمنة القديمة. ولهذا وضعت خطة للقضاء على الهيمنة الاقتصادية، والإدارية، والثقافية، للأقلية الفرنسية، والعمل على اخفاق مناورات التقسيم التي تقوم بها الحكومة الفرنسية والتي لا تستند فقط إلى قواها المسلّحة أو إلى الأقلية الفرنسية في الجزائر، لحرف تطوّر هذه الجزائر، بل إنها ستستغل، قبل كل شيء، تلك التناقضات السياسية والاجتماعية لجبهة التحرير، وتحاول أن تجد داخل هذه الحركة حلفاء موضوعيين قد يكونون مستعدين للانفصال عن الثورة، لكي يقوموا ضدّها"[54]. وهكذا فإن النضال ضدّ الاستعمار الجديد يؤدّي بالضرورة، إلى عزل ذلك التيار "المعتدل" الموجود داخل جبهة التحرير والذي يمكنه أن يجعل مثل هذه التجربة الفرنسية ـــ الجزائرية، FLN ممكنة في إطار الاستعمار الجديد[55].

وأما على الجبهة الخارجية، فإن النضال ضد الاستعمار الجديد ينفتح على النضال ضد الإمبريالية. ويلاحظ أن كتابات جبهة التحرير لا تُفرّق دوماً بين مفاهيم الاستعمار والإمبريالية. وهذه الأخيرة لا توصف دوماً بحقيقة الرأسمالية. إنما كثيراً ما تظهر من جانبها السياسي وحده، أي جانب الهيمنة والسيطرة اللتين تمارسَان على البلاد التي أخضعت لهما بالقوة.

ومع ذلك فإن الوصلَ بين الرأسمالية والإمبريالية ليس بغائب تماماً عن تحليلات جبهة التحرير. وهو يظهر بشكل خاص بمناسبة المشكلة النفطية، وإدانة النشاطات الرامية إلى الهيمنة، لدى التروستات النفطية الكبيرة [56]. ثم إنه يظهر الاتهام الذي وجّه إلى سياسة التصنيع التي حاولتها فرنسا في الجزائر، بالاعتماد على مشروع قسنطينة: "فتمرد الفلاحين قد أدان الرأسمالية الزراعية في الجزائر، أي استعمار الأرض Colonat. فتأتي الرأسمالية الصناعية الفرنسية لشدّ أزرها، والحُلول محلّها لكي تقيم، بمساعدة جيش من المرتزقة، وحكومة خاضعة لأوامر المصارف والتروستات، بنية صناعيةً تحتية؛ وليس لتصنيع الجزائر من قبل الفرنسيين أي معنى غير هذا التبدل في الإمبريالية، الذي يسمح لها بالانتقال من الاستعمار الزراعي، الذي فات أوانه، إلى استعمار جديد صناعي وديناميكي [57].

وتقترب الإمبريالية الفرنسية المقدّمة على هذه الصورة، من الإمبَريالية الممثّلة بالولايات المتحدة: "فغاية الإمبريالية الفرنسية هي أن تُحقق في الجزائر وسائر إفريقيا، تلك العملية التي تقوم بها الولايات المتحدة، بلا ضمير، حتى هذه السنوات الأخيرة، في بورتوريكو، وبقية أمريكا اللاتينية" [58].

والحقيقة أن الولايات المتحدة تؤلف الهدف الأساسي بالنسبة لجبهة التحرير، في إدانتها للإمبريالية. ولما كانت هذه الدولة هي رأس الأفعى للإمبريالية في العالم، فإنها مستهدفة بشكل خاص في مختلف الاتّهامات الموجّهة من جبهة التحرير، ضدّ العون الذي يقدمه الغرب لفرنسا في الحرب التي تقوم بها في الجزائر. أما من الوجهة العملية– وسنرى ذلك فيما بعد – فإن جبهة التحرير لا تيأس، إن لم يكن من دعم الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، فعلى الأقل، من حياده وحيادها. وهكذا فإن النضال المعادي للإمبريالية يتلاءم مع الحرص التكتيكي على استغلال التناقضات القائمة بين الإمبرياليات. غير أن برنامج طرابلس، إذ يستخرج العبرة من دروس هذه السياسة، يخلص إلى القول: "إن الدرسَ الكبيرَ لحرب التحرير التي قمنا بها، هو أنها علّمتنا أن التنافس بين القوى الإمبريالية، تجاه ضغط الشعوب الهائل، قد فسح المجال لتضامن كبير، رغم بقاء التناقضات الداخلية الصغيرة. ولقد لقي نضالنا لدى جماهير هذه الشعوب، أصداءً مستحبة، ولكنه اصطدم بعداء الحكومات. إذ لقد استفادت فرنسا، في جهدها الحربي، من الدعم المادّي والمعنوي لكل الدول الغربية، وخاصة من الولايات المتحدة" [59].

وبالفعل فإن سياسة الرفوض الثلاثة (رفوض، جمع رفض اصطلاحاً)، التي هي انعكاس للاهتمامات الاستراتيجية لنضال التحرير الوطني، تحقق، على مستوى مبادئ العمل، تميّزاً واضحاً عن الحلفاء الطبيعيين، للسلطة الاستعمارية، وهم في هذه الحال، مجموعة الإمبرياليين وذيولهم. وتقوم هذه السياسة، على المسرح الدولي، بتقسيم "للدوائر" الجغرافية ـــ السياسية، يوحي لجبهة التحرير بتحديد للحلفاء والخصوم.

3- "الحلقات" الجغرافية السياسية

وتقابل هذه الحلقات توزيع المصالح الثلاث الأساسية، في الميدان الدولي (هي المصالح المتماثلة، والمصالح المتكاملة، والمصالح المتصارعة)[60]. وهذا ما يقابل ما نسميه نحن، على التوالي، بحلقة "التماثل" وحلقة "التكامل" وحلقة "التغاير".

ــ وهذه الأخيرة تشمل المجموعة الغربية التي تبدو في تطلعات نضال التحرير الوطني بمثابة الخصم الأساسي الذي يُركّز على نفسه الاتهامات الثلاثة، أي الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية. ومن دون أن يكون لهذا الاتهام نفس الصفة الهويّة التي، يريقها فانون عليه، في خلاصة كتابه *"معذبو الأرض"*[61]، فإن له نفس البواعث" إذ أن القضية هي أن نحارب الاضطهاد، ونعيد الاعتبار "إلى الإنسان. إن الغرب لم يعد يقدّم، في مثل هذا المنظور، أي نموذج للقيم الإنسانية، ولربما أغرانا أن نستعيد هنا، بهذه المناسبة، تلك الملاحظة التي نراها في تحليل عبد الله العروي للإيديولوجيا العربية المعاصرة: "وفي الحد الأخير، لم يعد يريد الناس أن يروا في الغرب إلا "مدرسة واسعة للفنون والمهن"[62].

ولكن التكنيك ليس بحيادي، بل هو يُدخل معه قواعد وقيماً ومبادئ تنظيم، توشك أن تؤثر بوضوح في شروط العمل، وعلاقات الإنتاج، إذا لم يكن الإنسان مُسَلحاً، إيديولوجياً، وسياسياً بدرجة كافية. وهذه هي المشكلة الأساسية التي سيكون على الجزائر المستقلة أن تواجهها، في علاقاتها مع الدول الصناعية، ولا سيّما في تحرير سياسة التعاون مع المستعمر القديم، بدءاً من اتفاقات إيفيان. ولا ينسى برنامج طرابلس المذكور سابقاً، أن يلاحظ بهذه المناسبة: "أن التعاون، على نحو ما يلاحظ من الاتفاقات، يقتضي الإبقاء على علاقات التبعية في المجالات الاقتصادية والثقافية. وهو يعطي أيضاً – بين ما يعطيه – ضمانات دقيقة لفرنسيي الجزائر، تبقي لهم مكاناً مريحاً في بلدنا"[63]. ويتابع فيقول "إن من الواضح أن مفهوم التعاون، المقرّر على هذه الصورة، يشكل التعبير النموذجي إلى أبعد حدّ، عن السياسة الاستعمارية الجديدة للدولة الفرنسية. إنه يتصل، فعلاً، بالانقلاب الذي تجرّب النزعة الاستعمارية الجديدة، أن تحلّ فيه محلّ النزعة الاستعمارية القديمة الكلاسيكية[64].

وفي الواقع، فإن التعاون الملحوظ من قبل جبهة التحرير، يظل خاضعاً لمقتضيات الاستقلال الوطني. إنه وثيق الصلة بالنضال المعادي للإمبريالية: "فالتعاون الدولي ضروري من أجل استخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق التقدم في جوّ من السلام الهادئ، وهو يمر بالتعبئة الدائمة للجماهير ضد الإمبريالية"[65].

وهكذا فإن العلاقات المحدَّدة في "الحلقة المغايرة"، تتميز أصلاً، في زمن الحرب، كما في زمن السلم، بالحذر، وهي ميدنياً، علاقات (إرغام) أو ضرورة، تفرضها الهيمنة الاستعمارية، وتقتضي جدلياً، نضالاً من أجل التحرير الوطني ؛ أو ضرورة تؤدّي إليها حالة التخلف في البلد المستعمَر سابقاً، والذي يُقدِّر استمرار علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية، بعد حصوله على استقلاله.

ــ أما "حلقة التكامل"، فإنها تقابل حدود المعسكر الاشتراكي، الذي يُعتبر من قبل جبهة التحرير أثناء حربها، كالحليف الموضوعي. والحق أن العون المعنوي والمادي الذي قدّمه هذا

المعسكر للجزائر خلال نضالها للتحرّر أي الإيديولوجيا التي يدافع عنها، والنضال السياسي الذي يخوضه ضد الإمبريالية؛ وكل هذه العوامل تساهم في تعزيز علاقات التعاون مع جبهة التحرير. فهذه، على كونها ترى أن تُتابَع نفس أهداف التحرر التي يتابعها المعسكر الاشتراكي، تعتبر نفسها، مع ذلك، خارجية بالنسبة إليه، وترفض أن تشارك في الجدل الإيديولوجي الذي يقسِّمه. وتعتبر أنها غير معنية بهذه المشكلة. ذلك أن العلاقات المحدّدة مع "دائرة الحلقة المكمّلة". تتميّز بالتعاون القائم على أساس تكامل المصالح في إطار المعارضة المشتركة، للاستعمار، والاستعمار الجديد والإمبريالية. والقضية هنا هي في التقاء أشكال النفي غير المبنية، مع ذلك، على نفس البواعث الإيديولوجية.

ــ وأخيراً نأتي إلى "حلقة التماثل". فهذه تضع الجزائر في المجموعة الكبيرة التي هي العالم الثالث. ومع هذه المجموعة من الجائعين والمتعطشين إلى الحرية والكرامة ــ وهما الكلمتان الأثيرتان لدى حركة مقاومة الاستعمار– تتعرّف هي رفاق دربها وأهلها، وتتآخى معهم في طموح مشترك لصنع التاريخ، وتحمل مسؤوليته[66]. إن نفس الماضي المثقل بالعبودية، ونفس المعركة التحريرية، والشعور بالمصير المشترك، هي التي تنشئ هذا التضامن الذي ينشئ التاريخ الأسيوي ــ الإفريقي[67]. فهذا التماثل الذي يرفع من شأن حركة تحرير الشعوب، ويدين الاضطهاد، يَبرزُ – إن لم يكن على سبيل الحصر، فعلى سبيل الشيء الأساسي، بنفيٍ مُجمعٍ عليه – برفض التماهي مع الكتلتين اللتين تتقاسمان، على المسرح العالمي، مراكز التقرير. والنفي، من هذه الناحية، مزدوج: إذ يضاف إلى ذاك المُوَجّه ضد الهيمنة الاستعمارية، نفي آخر لا يقبل أن يُحسب على إحدى الكتلتين. ويعبّر هذا النفي المزدوج عن مبدئي اللا انزام والحياد، المستخلصين من مؤتمر باندونغ عام 1955. بيد أن هذا الحياد سيكون متعدِّد الصور بقدر ما لدينا من دول تأخذ به[68]. وسنرى فيما بعد، ذلك المكان الذي تحتله جبهة التحرر في قائمة التصورات والممارسات الواسعة، لمبدأ الحياد.

أما الآن، فيكفي أن نذكر ــ في استراتيجية التحالفات على المستوى الدولي ــ ذلك الفصل الذي قامت به جبهة التحرير، بين ما يمكن أن نسمّيه "بالمركز الثنائي الأقطاب" المُمَثّل بالكتلتين المتعارضتين، وبين "المحيط" الذي يشغله مجموع العالم الثالث.

القسم الثاني: المركز الثنائي الأقطاب

وهو يحتل، كما يَدلُّ عليه اسمه، وضعاً مركزياً على الخريطة الدولية. ويمارس عليها تأثيراً حاسماً، وذلك بدءاً من "القسمة" التي تمت في مالطة، بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد عقد الأحلاف العسكرية[69]، تلك القسمة التي تُشخِّص الصفة العدائية للعلاقات بين المعسكرين. وهذا يكفي للإشارة إلى الأساس الحربي الذي تقوم فيه حالة السلم بين الكتلتين. وهو أساس نراه وراء الحرب الباردة، والتسابق إلى التسلح، دون أن يضمن بقاء السلام، إلا من خلال

توازن هذا الخوف،الذي لا ينجي الإنسانية من مذبحة عامة تأتي بها القنبلة النووية، وتقضي بها على العالم كله بالفناء، بل بالعكس[70].

وهنالك عدة ملاحظات تفرض نفسها في هذا الموقف: أولها ضيق حدود الأرض بسبب توسع المواصلات، والاتساع الضخم لوسائل التأثير (الاقتصادي، والإيديولوجي، والثقافي والعسكري..) للقطبين الكبيرين. ومن جهة أخرى، وصول دول العالم الثالث وحركات التحرّر الوطني (وجبهة التحرير خاصة) إلى المسرح الدولي الذي انتظمت مسرحيته، ووزِّعت أدوارها سلفاً. وفي هذا العالم المحدود، لا ترى هذه الدول وهذه الحركات، من خيار، إلا أن تقوم بدور الطفيلي الدخيل المزعج، أو الاقتصار على دور الدعاة الثانويين.

وأخيراً، فما دام عبء العالم لم يعد يُثقِل كتفي هذه الدول، فإن هذه، مع ذلك، تظلّ تملك، ضمن مقاييسها، هامش مناورة هاماً نسبياً، يسمح لها بمتابعة تحرّرها الوطني في شروط ملائمة. وكانت جبهة التحرير في بدايتها قد حسبت هذا الحساب في بيانها أول أكتوبر 1954 عندما قالت: "إن جو الدفاع، من النواحي الخارجية، ملائم لتسوية المشكلات الصغيرة التي منها مشكلتنا، مع الدعم الديبلوماسي، خاصة من إخواننا العرب المسلمين"[71]. ولكن النظر إلى الأوضاع الدولية بعين الاعتبار، مصحوب في خطاب جبهة التحرير بالحرص على تأكيد وصيانة الاستقلال، وحرية القرار لهذه الأخيرة: "يجب علينا أن نسهر بصورة منتظمة على الاحتفاظ باستقلال الثورة الجزائرية، بصورة لا يُمَسّها فيه أحد بأذى. ومن المناسب أن نقضي نهائياً على الفكرة التي أشاعها الإعلام الفرنسي بكل ما لديه من وسائل ديبلوماسية، وصحافية، بأننا تمرد حُرِّك بصورة مصطنعة من الخارج دون أن يكون له جذور في الوطن الجزائري الأسير"[72]

ولما كانت جبهة التحرير ترفض التبعيّة للخارج، وتؤكّد ضرورة استخدام قواها الذاتية، فإنها تتصوّر الدعم الخارجي، كمجرّد دعمٍ للنضال القائم أصلاً داخل البلاد[73]. وعدا ذلك فإن سياسة الأحلاف، المحدّدة في الخارج، ليست إلا ظلاً لذاك الذي قام في الداخل، وهو يخضع بنفس القوة للرغبة في عزل الخصم، وضمان أكبر قدر من الدعم للثورة: "فعلى المستوى الخارجي، يجب البحث عن الحدّ الأعلى من الدعم المادي، والمعنوي والسيكولوجي"[74]. ويلاحظ من هنا أن الحرص على النجع المباشر شديد الوضوح، ويعُبِّرُ عن نفسه بهذا التأكيد الذي كثيراً ما يردُ على لسان قادة جبهة التحرير، في قولهم: "إننا مستعدون للتحالف مع الشيطان للقضاء على الاستعمار الفرنسي".ولكن هذا القول لا يُمثل مغامرة فاوست، بل إنه، بالعكس، يسمح لجبهة التحرير بصيانة سلامتها واستقلالها بتنويع الحلفاء. وهذا ما يُفَسّرُ الالتباس الظاهري في علاقات جبهة التحرير "بحلقة التغاير" وهي علاقات تخلط بين إدانة المبدأ والبحث عن الدعم.

2- حلقة التغاير أو الـ "janus" الغربي

إن المعسكر المعادي يحمل وجه الغرب. وبالفعل فإن كتابات جبهة التحرير كثيراً ما تتحدث عن الغرب، لكي تشير إلى مجال التحالف الذي يلقاه الاستعمار الفرنسي، ولتدين

المساعدة السياسية والعسكرية التي تسمح لهذا الأخير بشنّ الحرب لغزو ثان. ويُنظر إلى الـ OTAN من هذه الناحية، وكأنه أداة هذا العون، الأساسية. ففي مذكّرة أرسلت بتاريخ 1960/9/19[75] إلى كل أعضاء حلف الأطلسي، نجد الحكومة المؤقتة تدين، من الجهة الأولى، المادة 6 من هذا الحلف، التي تشير إلى الجزائر كجزء من المناطق التي يغطيها هذا الحلف، كما تُدين، من جهة ثانية، ذلك العون العسكري والديبلوماسي الذي يقدّمه الحلف لفرنسا في حربها ضد الجزائر. وتخلص إلى التأكيد على التهديدات الموجّهة إلى سلامة المغرب، من جرّاء إقامة قواعد عسكرية في المتوسط لهذا الحلف: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين علناً وبشكل رسمي، إقحام الجزائر في الحلف الأطلسي، بل تدين الحلف نفسه أكثر، باعتباره أداة للكولونيالية الموجّهة، حالياً، ضد الشعب الجزائري، بشكل خاص، وكعامل يقلق أمن المغرب كله"[76].

وبالتوازي مع هذه الإدانة الرسمية من قبل الحكومة المؤقتة، يُوجّه اتحاد العمال يوم 1960/9/14، لكل المنظمات النقابية للأعضاء الداخلين في الحلف، رسالة تضع فيها الطبقة العاملة لهذه البلدان، أمام مسؤولياتها[77]. وتطلب منها أن تعرب بشكل واضح عن تضامنها مع الطبقة العاملة الجزائرية، وتأييدها في حربها التحريرية: "فلقد حرصنا دوما على فصل عمل الحكومات عن موقف الشعوب والعمال. ولكنه لم يعد من الممكن، بعد ست سنين من الحرب الفظيعة، أن نستمر في الدعوة إلى التضامن العمّالي الذي لم يعد يعرف كيف يعبّر عن نفسه، في مثل حالة الجزائر بأعمال مشخصة وناجعة"[78]

ومن جهة أخرى، فإن اتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين، يحصل في المؤتمر الدولي التاسع للطلاب (CIE) المنعقد في سويسرا، على تبني قرار حول الجزائر يدين "كل الحكومات التي تقدّم الدعم للسياسة الكولونيالية الفرنسية، ولاسيّما حكومات البلاد الداخلة في حلف الأطلسي، التي تسمح بأن يُستخدم عونُها العسكري والمادّي لفرنسا، في متابعة الحرب في الجزائر[79].

وتوضح هذه الإدانة المتآزرة لدور الحلف الأطلسي في حرب الجزائر، وجهاً من وجوه الاستراتيجية الديبلوماسية لجبهة التحرير. ولنذكّر قبل كل شيء، من وجهة النظر الشكلية، بالتنسيق القائم في العمل الديبلوماسي، بين الإدارة التنفيذية لجبهة التحرير، أي الحكومة المؤقتة، وبين مختلف المنظّمات الجماهيرية ولاسيما اتحاد العمال[80]، واتحاد الطلاب. أما من حيث الجوهر، فلنلاحظ الإرادة الظاهرة في البرهان على تدويل المشكلة الجزائرية، من خلال إدانة الدعم الذي تقدّمه بلاد الحلف الأطلسي لفرنسا، في عملها القمعي ضد حركة التحرير الوطني التي تقودها جبهة التحرير[81]. بل إن البرهان لينذهب إلى أبعد من ذلك بإلحاحه على بيان أنه لولا العون العسكري، والمالي والديبلوماسي الذي تقدّمه بلاد الحلف لفرنسا، فإن هذه لاَ تستطيع متابعة الحرب في الجزائر، مدّة طويلة. ونلاحظ فوق ذلك أن هناك قائمة دقيقة بالمعَدات التي قدّمتها بلاد الحلف لفرنسا.[82] وكذلك فقد حُسبت المساعدات المالية المقدمة لفرنسا، ولاسيما من ألمانيا الغربية، ومن الولايات المتحدة، لدعم الاقتصاد الفرنسي المهتز والمتأثر بقوة من جراء حرب الجزائر[83]. ولكن ليس هنالك إلا خطوة تفصل بين المساعدة وبين الهيمنة، وتستمدُّ جبهةُ التحرير من ذلك حجةً لكي

تؤكّد على تبعيّة فرنسا لحلفائها الأقوياء: "فعندما تريد فرنسا متابعة مطامحها كسلطة استعمارية كبرى، فإنها لا تزيد على أن ترهِقَ وتُبدّد رصيدها البشري، والعسكري والاقتصادي، وأن تُضعف وزنها ودورها على الصعيد الأوروبي والعالمي... وعندما تصرُّ فرنسا على الوقوف في وجه الاستقلال الجزائري، فإنها مرغمة على أن تتخلى شيئاً فشيئاً عن سيادتها"[84].

وبحكم ذلك فإن النزاع الذي يقوم بين فرنسا والجزائر، لا تقتصر آثاره على الطرفين المتنازعين، بل يتسّع بالتدخل اللامباشر لزملاء فرنسا في الحلف الأطلسي، ويصبح دولياً حقاً[85]. وترى جبهة التحرير أنها لا تناضل ضد فرنسا فقط، بل ضدّ المعسكر الغربي أيضاً: "فلقد كان على الشعب الجزائري، على كل المستويات، أن يناضل ضدّ التحالف الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة. وفعلاً فإن هذا الحلف، والولايات المتحدة خاصة، قد أغنيا المالية الفرنسية، طوال مدة الحرب، لكي يتيحا لها متابعة حربها في الجزائر. وحتى في الميدان الديبلوماسي للولايات المتحدة، فإن فرنسا حظيت بتأييد حلفائها الأطلسيين، في مطامعها الاستعمارية[86].

ولكن هذا التدويل للصراع الجزائري، يؤدّي من حيث النتيجة، إلى تهديد مباشر للسلم العالمي. فالحملة على السويس، وضرب ساقية سيدي يوسف بالطائرات، برهانان على هذا القول. ولا تنسى جبهة التحرير أن تذكرٌ بهذا الصدد، بأن "الحرب التي تقوم في الجزائر، تهدّد السلام العالمي"[87] وتوضح بأن: "الغرب وحده الذي تؤلف فرنسا جزءاً لا يتجزأ منه، كان يستطيع إعادة النظر في سياسته، في شمال إفريقيا، وتبنّي الحلّ العادل الذي يفرض نفسه في الجزائر. ولكنه عندما يتبنى موقفاً مضاداً، يتصرّف كما لو أنه متواطئ مع الاستعمار الفرنسي، فلا يبخل عليه لا بدعمه الديبلوماسي، ولا بمساعدته العسكرية، والمالية"[88].

ونلاحظ هنا أن الدعوة إلى التدّخل الغربي، لإرغام فرنسا، على إعادة النظر في موقفها من المشكلة الجزائرية، تكاد أن تكون مكشوفة. بل إنها لقائمة في منطق الستراتيجية الديبلوماسية لجبهة التحرير، التي تهدف، من خلال تدويل النزاع مع فرنسا، إلى عزل هذه الأخيرة على المسرح الدولي، وإخضاعها للضغوط السياسية والديبلوماسية لحلفائها أنفسهم.

ولهذه الغاية، فإن جبهة التحرير تبذل أقصى الجهد لإحداث شرخ في الكتلة الغربية، واستغلال بعض صور التناقض والتنافس بين بعض الدول الكبرى، وفرنسا، طبقاً لتوجيهات البيان السياسي لمؤتمر الصومام[89]. وهذا الحرص على إبراز واستغلال التناقضات الناشئة داخل المعسكر الغربي، إنما يلاحظ في مقالات كثيرة في صحيفة جبهة التحرير، المركزية (يعني المجاهد)[90]. ولنشر على سبيل المثال، إلى هذا المقطع: "إن فرنسا، التي تُبتلعُ مواردُها في الحرب، تجد نفسها عاجزة عن القيام بواجباتها في أوروبا، وهذه تفهم الآن أن متابعة العمليات في الجزائر، لا تضر بفرنسا فقط، ولكن تؤذي، من حيث النتيجة، مجموعة البلاد الأوربية"[91]. والمقصود هنا هو إبعاد بلاد المعسكر الغربي عن فرنسا، وإقناعها بأن الدعم الذي تقدّمه لهذه الأخيرة، في حرب الجزائر، يوشك أن يؤدي، على المدى الطويل، إلى الإضرار بمصالحها في شمال إفريقيا.

وفي إطار هذا التطلّع، تُخَفِفُ جبهةُ التحرير من تقييماتها الجامحة للمعسكر الغربي، والحلف الأطلسي، بصورة عامة، وتبدأ بأن تنظر إلى كل دولة من دولها، على حدة، محاولةً بقدر الإمكان أن تحصل على حيادها على الأقل، إن لم تحصل على دعمها. وتشير، لهذا الغرض، إلى تقاليد بعض هذه البلاد، المعادية أصلاً للاستعمار: "وإن من العدل أن نلاحظ أن بعض بلاد المعسكر الغربي، مثل الولايات المتحدة وإيسلاندا، وبلاد أمريكا اللاتينية التي هي نفسها ممتلكات استعمارية قديمة، تكره الاستعمار كرهاً عميقاً، غريباً عن كل استراتيجية للحرب الباردة"[92]. ومن تحصيل الحاصل، أن هذه الأمثلة مفصولة عن حال البلاد الأخرى ذات الماضي الاستعماري المثقل بدرجة مناسبة[93].

وهكذا فإن "مجال التغاير" سيفقد بهذه الصورة تجانسه. ويتخذ صورة مبرقعة ذات ألوان عديدة ومتغيّرة تبعاً للظروف. فهنالك "منطقة حيادية" تمتد على كل الأراضي الشمالية (السويد، النروج، الدانمارك) التي يلاحَظَ موقفُها الحيادي نسبياً حيال مشكلة الجزائر، والتي يؤمل أن يتطور موقفها بشكل أوضح، باتجاه الاستقلال الأكبر، عن مواقع بلاد المعسكر الغربي[94]. ويمكن أن نضيف سويسرا أيضاً إلى هذه المنطقة الحيادية، لاسيما وأن موقعها كمنبر دولي مقدَّر تقديراً عالياً من قبل جبهة التحرير. ثم إن البلاد الأوربية الأخرى، مثل إيطاليا[95] وإسبانيا[96] اللتين تستخدم أراضيهما، بحكم القرب من تونس والمغرب لنقل العتاد والسلاح، لجبهة التحرير. تستفيد هي أيضاً من معاملة خاصة.

وأخيراً فإن "منطقة الظل" التي تتكاثف فيها الحروب، هي تلك التي تحتلها بلاد "OTAN" التي يُعتبر تأييدها لفرنسا حاسماً، من قبل جبهة التحرير. ويشار هنا إلى ألمانيا الفدرالية بشكل خاص، وبخاصة للولايات المتحدة الأمريكية المعتبرة، بمثابة مصادر التموين بالسلاح والمال لفرنسا. ويتراوح موقف جبهة التحرير تجاه هذين البلدين بين عنف الاتهام المعادي للإمبريالية من جهة أولى، وبين الحرص التكتيكي على فصلهما عن فرنسا. فتبذل الجهد، إن لم يكن لإغرائهما، فعلى الأقل لإقناعهما بالعدول عن تأييد فرنسا، بصورة لا شرطية، في حربها القمعية ضد جبهة التحرير. أما اللغة المستعملة، فإنها ليست لغة العواطف، بل لغة الاعتبارات والمحاكمات الهادئة والواقعية، لمصالح كل من الجانبين. فبعد أن تُبرز التناقض بين ما تدّعيه أمريكا من حب للحرية، وبين دعمها لفرنسا[97] نجدها تلاحظ" أنه ليس من المؤكد أن الولايات المتحدة – عندما اختارت عامدة متعمدة، جانب فرنسا، لا ضد الجزائر فحسب، بل ضد كل شعوب باندونغ المجمعة على تأييد الجزائر، – أحسنت التوظيف للمستقبل".

" وليس من المؤكد أن الولايات المتحدة لم تسيء إلى تطلعاتها المستقبلية التي كان يحلو لتقرير نيكسون أن يلمحها في إفريقيا [98]".

وكذلك فإن جبهة التحرير تستغل التناقض بين الشرق والغرب بصورة مرهفة:" فهذه الجبهة ترى أن أمريكا لا تعرب إلا عن خوف واحد: هو أن ترى أسلحة سوفيتية تصل إلى أيدي

من النقابات ذات الاتجاه الشيوعي[106]. والقضية بالنسبة لاتحاد العمال الجزائري هي أن يثبت وجوده في كل مكان، لكي يكون قادراً على إسماع صوت الجزائر المحاربة، في كل الأرجاء، وتحت كل سماء. وتشرح مجلةُ العامل الجزائري "L'Ouvrier Algerien" (أول نوفمبر 1958) موقفها هذا، فتقول:" نحن منتسبون إلى الــ CISL ، وهذا صحيح. ولكن النقابية الحرّة ليست بالنسبة لنا جداراً حديدياً. وإنه ليس من حقنا رفض أية مساعدة. وعدا ذلك فنحن مع إعادة الوحدة إلى كل الحركة العمالية في العالم[107].

ويدافع اتحاد الطلاب عن الموقف نفسه، ذلك أنه اختار أن ينتسب إلى المنظمة الطلابية العالمية السائرة في الفلك الغربي، أي الــ CIE-COSES، على كونه يتمتع بوضع "العضو المشترك " في الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) الذي تشرف عليه المنظمات الطلابية في البلاد الاشتراكية. وليس الدعم المقدّم للأوجيما من قبل الــ CIE-COSES والمنظمة الطلابية الأمريكية، الــ USNSA ، بقرارهما المؤيدة لاستقلال الجزائر، وبتقديمهما منحاً دراسية للطلاب الجزائريين، بالشيء القليل. وكذلك لم يكن الدعم الذي قدّمه الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) بأقل من ذلك[108].

إن سياسة الحضور هذه، لابدّ أنها ساعدت كثيراً على تنمية السمعة الدولية لجبهة التحرير، وضمنت لهذه الأخيرة نجاحاتها الديلوماسية. ولما كانت جبهة التحرير حريصة على أن تكسب لقضيتها أكبر عدد من الأصوات في الأمم المتحدة، وفي مختلف الهيئات الدولية، فإنها تحاول بقدر ما تستطيع، وبإلحاح أيضاً، لإحداث شرخ في انسجام الكتلة الغربية، الحليفة الطبيعية للدولة الكولونيالية الفرنسية. وهي تحاول أيضاً أن تستلّ من هذه الكتلة دول أمريكا اللاتينية السائرة في فلكها.

وحقاً فإن هذه الأخيرة تمثل وزناً لا يستهان به من حيث التصويت، بعد المداولات حول "القضية الجزائرية" خلال دورات انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. ذلك أن هذه المجموعة، من خلال الدورة العاشرة[109] والحادية عشرة[110] والثانية عشرة[111]، لا توفر دعمها للمواقف الفرنسية، بالمشاريع المضادة، والمعارك حول الإجراءات القانونية، ضد المجموعة الأفريقية الأسيوية. وكان علينا أن ننتظر العام 1958 حتى نلاحظ تطوراً ما (خلال الدورة الثالثة عشرة) في سياسة دول أمريكا اللاتينية، أقل محاباة لفرنسا خلال المداولات في "الأونو" حول القضية الجزائرية[112]، وذلك بعد امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار المتخذ بشأن المشكلة الجزائرية. وهذا يعني أن هذه الدول وفيّة كما ينبغي لسيدها التي تحميها.

ولقد بدأت جبهة التحرير توجّه جهودها الإعلامية والتفسيرية للمشكلة الجزائرية، إلى أمريكا اللاتينية، بدءاً من عام 1957، عندما أرسلت إليها وفداً، لمجابهة البعثة الفرنسية التي ترأسها كريستيان بينو، والتي زارت عدة عواصم من أمريكا اللاتينية(بنوس أيرس– سانتياغو الشيلي، وليما...)[113]. ولكن جبهة التحرير لم تكن إلا بدءاً من عام 1959 وبعد رحلة آندري مالرو إلى أمريكا اللاتينية، – لتتمتع، في هذا الجزء من العالم، بمُدافع متحمّس، يعمل لقضيتها بلا كلل ولا ملل، هو الأب Alfred Berenguer [114] الذي كان رئيساً رسمياً لفرع الهلال الأحمر

الجزائري. وكان ينتقل على مجموع أراضي القارة الأمريكية الجنوبية ليحمل الرأي العام، في هذه المناطق، على التحسس بالمعركة القائمة ضدّ الاستعمار الفرنسي في الجزائر. ونراه يحرص على أن ينشئ في مختلف العواصم الّتي يزورها، لجان دعم تعمل لصالح اللاجئين الجزائريين، وينجح من خلال ألف صعوبة وصعوبة[115] في تحطيم جدار الصمت المفروض حول المشكلة الجزائرية، ويكسب دعم الصحافة والحركات التقدمية اللاتينية الأمريكية[116] بحيث أن البعثة الإعلامية التي أوفدتها الحكومة المؤقتة في آب 1960[117] عشية الجلسة الخامسة عشرة للأونو، إلى أمريكا اللاتينية تلقى استقبالاً حسناً وتسجل نجاحاً باهراً[118].

وعندما سقط باتيستا وحلّ محلّه نظام كاسترو في كوبا، فإن هذا النظام الجديد سيقدّم للثورة الجزائرية دعماً لا يتخلخل[119]. وبالمقابل فإن جبهة التحرير لا تنسى أن تتضامن مع كوبا في نزاعها مع الولايات المتحدة[120]، وأن تتابع باهتمام تجربتها الاقتصادية والسياسية، في ظل حكمها الجديد، وأن تكتب عنه الكثير في صحيفتها[121]، وتدعو الدول الأمريكية اللاتينية الأخرى لإتباع المثل الكوبي، وأن تدين الهيمنة الأمريكية الشمالية على منظمة الولايات الأمريكية (OEA) [122]. وتعلّق على طرد كوبا من هذه المنظمة فتقول:" إن طرد كوبا من الـ OEA لا يُسوّي أية مشكلة. ذلك أن نضال الشعوب اللاتينية – الأمريكية، من أجل الوصول إلى استقلال وطني حقيقي، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة، لا يمكن إلا أن يتنامى، بصورة موازية للنضال المشابه، الذي تقوم به شعوب إفريقيا وآسيا[123]".

وهكذا فإن أمريكا اللاتينية تنفصل بهذه الصورة، عن الكتلة الغربية، وتنضمّ إلى مجموعة دول العالم الثالث الواسعة. وهكذا فإن "دائرة التغاير " ستضيق، وتصغر أبعادها، داخل النواة الصلبة المكّونة من القوى الإمبريالية للكتلة الغربية. ثم إن تدويل المشكلة الجزائرية، بحكم توسّع الحظوة الدولية التي تتمتعَ بها جبهة التحرير، يحقق، بالمقابل، تلك العزلة الديبلوماسية المحيطة بفرنسا. وهذه هي الغاية التي تتابعها جبهة التحرير التي حرصت – في هذا التطلع– على فصل فرنسا عن حلفائها الطبيعيين، مضفية إلى النضال العادي للإمبريالية، بعداً ضيقاً ومتسعاً في الوقت نفسه؛ وهو ضيق بسبب حدّة النضال ضد العدو المباشر، الذي هو الاستعمار الفرنسي، وهو واسع بحكم وضعه في أصل النزاعات الدولية، والخصومة بين العملاقين. ويمكننا أن نستشهد بنصّين لإيضاح هذا الوضع :

– " إن جبهة التحرير، الداخلة في صراع أساسي وحاسم، من أجل مستقبل الشعب الجزائري، ستعرف – من دون أن تعرقلها الاعتبارات الإيديولوجية، التي تغلب عليها اليوم، ضرورات المعركة العسكرية – ستعرف كيف تجد الوسائل الضرورية لاستعادة حريتها"[124]

– " هذا وإن دعم الديمقراطيات الشعبية التي تتألف منها الكتلة الشرقية قائم اليوم على المستوى المعنوي(الأخلاقي)، ويمكن أن يمتد إلى مجالات أخرى. وربما اضطرت جبهة التحرير، ذات يوم، أن تعتمد عليها، إذا لم يقرّر الغرب تعديل سياسته تعديلاً جذرياً وفهم الجوانب

محاربينا. فهل كانت أمريكا ترغب في رؤية جيش التحرير يدافع عن نفسه ببنادق الصيد المصنوعة في Saint-Etienne، ضد الـ B.26 التي تقدّمها بمثل هذا السخاء إلى أولئك الذين يرغبون في الإجهاز عليه"[99].

والحق أن الولايات المتحدة بحكم زعامتها للمعسكر الغربي، ستحتل مكانةً هامة في الاهتمامات الديبلوماسية لجبهة التحرير. ولهذا فإن " المكتب الإعلامي" لجبهة التحرير في نيويورك، سيشكل مركز ملاحظة، رائع الفوائد، في تقييم تطوّر السياسة الأمريكية، تجاه المشكلة الجزائرية. وسيكون أيضاً قاعدةً هامةً للعمل الديبلوماسي، باتجاه الأمم المتحدة، وللعمل السياسي، تجاه الرأي العام الأمريكي[100]. والواقع أن هذا الأخير بدأ يكتشف بالتدريج مشكلة الجزائر، منذ أن قدّم الشيخ جون كينيدي تقريره أمام الكونغرس حول هذا الموضوع[101] يوم 1957/7/2، حيث رأى أن استقلال الجزائر لا محيص عنه[102]. ثم جاء تقرير Mansfied المقدّم للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي، في فيفري 1958 فزاد اهتمام الرأي العام الأمريكي بالمشكلة الجزائرية. وعملت اتصالات مكتب الإعلام بالصحافة، والمقابلات، والمؤتمرات الصحفية التي قام بها ممثلو جبهة التحرير في نيويورك، هي أيضاً على كسب قسم من الرأي العام الأمريكي لقضية الجزائر.

وقامت المنظمات النقابية، مثل اتحاد الطلاب، واتحاد العمال، بنشاط وجهد كبيرين للتعريف بحقيقة حركة التحرير الجزائرية، والدفاع عن مواقف جبهة التحرير، في الأوساط النقابية الغربية. وهكذا فإن اتحاد العمال ينتسب يوم 1956/7/7، لا إلى الاتحاد النقابي العالمي(FSM) ذي الميول الشيوعية، ولكن إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرّة (CISL) الشديدة التأثر بالنقابات الأمريكية التي تموّل القسم الأعظم من نشاطاتها"[103]. ويُبرّر اتحاد العمال الجزائري، انتسابه هذا[104]، بأن الـ CISL من جهة أولى نشأ عن قطيعة مع الـ CGT المنتسبة إلى FSM، ومن جهة أخرى، بأن النقابتين الشقيقتين في المغرب، أي الـ UMT والـ UGTT التونسية منتسبتان إلى الـ CISL. ولكن السبب الثالث هو الأرجح فيما نظن: أي الرغبة في كسب الطبقة العاملة في المعسكر الغربي للقضية الجزائرية. والحقيقة أن اتحاد العمال الجزائري، الذي يتمتع، من حيث المبدأ، على الأقل، بتأييد الطبقة العاملة في الكتلة الشرقية، يرى أن من الضروري السعي لكسب تأييد الطبقة العاملة الأخرى في الكتلة الغربية. ولهذا فإن الانتساب إلى الـ CISL كان يبدو ضرورياً.

ولم تكن الآمال معلقة على هذا الاختيار، أوهاماً زائفة، لأن الـ CISL والاتحاد النقابي العام الأمريكي الضخم، الـ AFL-CIO الذي يقوده Irvin Brown (ايرفين برون) قد اتخذا عدّة مرات موقفاً مؤيّداً لاستقلال الجزائر وأدانا العمل القمعي الذي تقوم به فرنسا، والدعم الذي تتلقاه هذه من حلف الأطلسي[105].

ولكن، كما يلاحظ Francois Weiss " لا دعم الـ CISL، ولا العلاقات الطيبة مع نقابات الـ AFL-CIO ، ستمنع اتحاد العمال الجزائري من التقرب، بدءاً من آخر عام 1958،

الانفجارية من التوتر الذي تكوّن في إفريقيا الشمالية من جرّاء حرب الجزائر، فهماً يوازي اتساع هذه الجوانب"[125].

وهكذا فإن اللجوء إلى دعم الكتلة الشرقية يرافق دعوة الغرب إلى تقديم الدعم ويوضع تحت شارة الضرورة، كردٍ على دعوة ذهبت عبثاً، ودعمٍ رُفض تقديمه.

2- "حلقة التكامل" أو الحليف الموضوعي

وكان ضرب ساقية سيدي يوسف من قبل الطيران الفرنسي، و"المساعي الحميدة" الإنجليزية-الأمريكية، هو المناسبة التي انتهزها جبهة التحرير لكي توضح موقفها تجاه الكتلتين. فتنشر جريدة الجبهة مقالاً بعنوان:"المواقف التي تبناها الاتحاد السوفيتي"، تخلص فيه إلى القول:" ففي اللحظة التي ترفع فرنسا من حدّة الحرب الكاملة، والتي نرى فيها "شابان دلماس"، وزير الدفاع الفرنسي، يمضي إلى نفس المكان لكي يرأس إقامة الـ "glacis" ويضمن عزل الجزائر، نجد أن مراوغات أمريكا، تصرف انتباه الشعب الجزائري عن الغرب، وتجعله يتطلع إلى آفاق أخرى[126].

لكن الآفاق الأخرى تدعى باسم "الكتلة الشرقية" وبصورة أخص "الاتحاد السوفيتي" لكن الافتتاحية نفسَها تعربُ عن سرورها بمواقف هذا الأخير، ولاسيما بدءاً من إلقاء القنابل على ساقية سيدي يوسف، إلا أنها لا تنسى أن تُذكر بالموقف السابق للاتحاد السوفيتي تجاه المشكلة الجزائرية:" وحقاً فإن الاتحاد السوفيتي كان دوماً إلى جانب حق الشعوب المستعمَرة بتقرير مصيرها بنفسها، وكانت سياساتها المعادية للاستعمار تضم الجزائر دوماً. ولكن الاتحاد السوفيتي ظل معتصماً بالصمت المتأني. وكان، على الأرجح، يأمل أن فرنسا ستجد هي نفسها حلاً "ليبرالياً" ملائماً للمشكلة الجزائرية، وهذا، بشكل خاص، ما أراد غي موليه، لدى زيارته لموسكو، أن يَفهمَهُ القادةُ السوفييت"[127].

وتضيف الصحيفة بعد ذلك بقليل، قولها:" إن الاتحاد السوفيتي يفضل حلاً، يقوم في إطارٍ العلاقات الفرنسية الجزائرية؛ ويُعلّل هذا التفضيل بالمخاوف التي تثيرها لديه أمريكا التي يَحلٌ نفوذها في إفريقيا الشمالية محلّ النفوذ الفرنسي، ويقتلعه"[128].

والواقع أن، مواقف الاتحاد السوفيتي تجاه المشكلة الجزائرية تتميّز بذلك الحرص الصعب على مراعاة فرنسا التي تُعتبَر كحليف ضمني من خلال منظور انفصال أوروبا الغربية عن الزعامة الأمريكية، وبين الحرص الآخر على دعم النضال المعادي للاستعمار في الجزائر، باسم مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها. وهذا ما يفسّر أن الاتحاد السوفيتي لا يقرّر الاعتراف بالحكومة المؤقتة إلا في أكتوبر 1960[129]، ولا يوافق إلا على اعتراف واقعي[130] لا رسمي[131]. ولكن جبهة التحرير، رغم هذا النوع الضيق من الاعتراف، المتأخر نسبياً، لا تنسى أن تستغل، سياسياً، هذه البادرة، وإبراز قيمتها[132] لمجابهة موقف الحكومة الفرنسية التي تحاول التهوين من شأن الاعتراف بالحكومة المؤقتة من قبل الاتحاد السوفيتي، داعية إلى أن يفهم الناس أن هذا الاعتراف "الذي هو من الدرجة الثانية"، وبلا

نتائج وراءه، لا خطورة له، كالاعتراف الرسمي الذي كان يمكن أن يؤدي إلى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي"[133].

ومن خلال هذه الملاحظة، تبدو الرغبة في عزل فرنسا على المسرح الدولي، وتأزيم العلاقات بين باريس وموسكو، رغبةً واضحة. وعندما يقوم خروتشيف بزيارة رسمية إلى فرنسا، في مارس عام 1960 "لم ينسَ فرعُ فرنسا لجبهة التحرير أن يُوَجّه إليه رسالة[134] يُعنى فيها بتذكير " السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي" بذلك السلوك البطولي لكتيبة المشاة " والمؤلفة من الجزائريين فقط، وسلوك كتيبة الزواف الأولى، المؤلفة في أكثريتها من الجزائريين، اللتين كانتا تقفان في ربيع 1919، على مقربة من أوديسا، تجاه القوات البولشيفية، رفضتا مهاجمة الجيش الثوري الروسي رغم أوامر الضباط الفرنسيين. ولأن هاتين الكتيبتين رفضتا أن تعملا كمرتزقة، فقد أعيدتا إلى رومانيا، وكانتا موضوع قمع عنيف...وخلال تلك الفترة، كان الكابتين دوغول يحاول إفناء الجيش الأحمر على حدود بولونيا"[135].

وتخلص الرسالة إلى مطالبة رئيس مجلس الوزراء السوفيتي بعدم توفير أي جهد " لحمل الحكومة الفرنسية على البحث بصورة نزيهة، عن حلٍ للمشكلة الجزائرية بروح العصر، أي في إطار احترام حق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها فعلاً"[136].

وتنطوي هذه الدعوة للتدخل في إطار سياسة تدويل المشكلة الجزائرية التي تبنتها جبهة التحرير، وهي لا تقتضي الانحياز للمعسكر الشرقي، بمقدار ما تبحث عن أكبر دعم ممكن. وكانت صحيفة المجاهد "صريحة جداً في هذا الموضوع، إذ تقول: " إن الشعب الجزائري يبحث عن صداقة كل الشعوب دون تمييز، شريطة أن تكون صريحة ونزيهة. فحرب الإبادة التي يعانيها يومياً، منذ ثلاث سنوات، لا تعطيه مجالاً لأن يكون منتقراً selectif بين أصدقائه. وأكثر من ذلك فإن المبادئ الأولية جداً للدفاع عن النفس، ترغمه على أن يطبق القول الشائع: "إن أصدقاء أعدائنا هم أعداؤنا"، وأن يدين علناً تلك الدول التي تُصرُّ على دعم السياسة الفرنسية من أي كتلة كانت"[137].

والمثل الأعلى لجبهة التحرير هو الحصول على الدعم المتآزر للكتلتين، وبشكل أخص، للعملاقين العالميين. ذلك أن موقف هذين الأخيرين، من معركة السويس، يؤلف بالنسبة لجبهة التحرير مثلاً مغرياً، تتمنى أن تراه يتجدّد بمناسبة الصراع الذي يقوم بينهما وبين فرنسا. " وهل من الضروري أن نذكّر بأن ما قارب بين العملاقين، ومهّد للقاءاتهما المنظمة، هو نزاع كلاسيكي من النوع الاستعماري، أي الهجوم على بور سعيد في أكتوبر عام 1956. ولأول مرة، منذ نهاية الحرب العالمية، كنا نجد الأمريكيين والروس جنباً إلى جنب، يتعاونون للحيلولة دون تلك المغامرة"[138].

وأخيراً فإن جبهة التحرير تطلب تدخل دول الكتلتين، باسم السلم، واسم إزالة التوترالدولي، للضغط على فرنسا وحملها على الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره والحصول على استقلاله[139]. ولكن جبهة التحرير تستدعي، بصورة غريبة، أشباح "الحرب الباردة" لكي تحصل على هذا التدخل، وذلك عندما توازن بين الدعم الذي حصلت عليه لدى

الدول الشرقية، والعداء الذي وجدته في الكتلة الغربية، آملة أن تجد تعديلاً، أو إعادة نظر في سياسة هذه الأخيرة، التي سترُدُّ بطبيعة الحال على الموقف الذي تبنّته الكتلة الأولى: " أما من الوجهة الموضوعية، فإن الكتلة الشرقية تبدو وكأنها تُمثل الإحساس بالخطأ، أو المراقب الدائم للبلاد الغربية. وما من مرّة بدا فيها أن أمة غربية تحترم حق الناس، إلا وكان ذلك لقطع الطريق على هؤلاء المدافعين الدائمين عن حقوق الأمم والشعوب المضطهدة"[140].

ويظل الجواب معلقاً بالنسبة للمستقبل، ولكنه صريح بالنسبة للحاضر: " ففي 1958، وأمام تحدي الحكومة الفرنسية لقرارات الأمم المتحدة، وأخيراً تجاه التشجيع والعون السياسي والاقتصادي، المقدّم لفرنسا، من قبل حلفائها الغربيين، كان لابدّ للشعب الجزائري من أن يبحث عن حلفاء ناجعين"[141].

وكان هؤلاء الأصدقاء موجودين آنئذ في المعسكر الاشتراكي. وكان نجعهم يقاس بالعون المقدّم لجبهة التحرير، بمقدار ما يُقاس بردّ الفعل الذي يثيره هذا العون لدى الكتلة الغربية، التي لا تنفهل عن أن ترى فيه صورة إضافية من صور "الخطر الشيوعي".

وكان العون الذي قُدّم من قبل المعسكر الاشتراكي، وخاصة من الاتحاد السوفيتي "مادياً" بالدرجة الأولى: أي أسلحة، وأغذية، وأدوية، للاجئين الجزائريين، وعناية بالجرحى، ومنح دراسية للطلاب الجزائريين....

وكان الدعم السياسي يعبّر عن نفسه في *"إطار مجلس السلم العالمي"*، أو في مختلف صور التضامن مع الشعب الجزائري[142]. أما في إطار الأونو فإن البلاد الاشتراكية تُصوّتُ، جملة، لمصلحة جبهة التحرير. وأما موقف الاتحاد السوفيتي، خاصة، فإنه كان يحرص على الجمع بين الرغبة في مراعاة فرنسا والرغبة في دعم جبهة التحرير [143]. فمصالح هذه الأخيرة لا تتفق دوماً على المستوى الدولي[144] مع مصالح الاتحاد السوفيتي. ولكنها متكاملة فقط، وتلتقي بلا ريب في النضال ضدّ الاستعمار. وتحرص جبهة التحرير على إبراز هذا الفرق، عندما ترسم تطوّر السياسة المعادية للاستعمار، للكتلة الشرقية: " ففي البداية، كان العداء للاستعمار موجّهاً بشكل خاص لتحريك الجماهير الأسيوية-الأفريقية، وكسبها للقضية الماركسية. وكانت أهم النجاحات التي حصلت عليها، في الصين، والهند الصينية"[145].

ولكن تغيّر التكتيك سيفرض نفسه على هذه الكتلة تجاه تنامي حركة تحرير المستعمرات، بعد الحرب العالمية الثانية: " فأسرع القادة السوفييت الذين يتميّزون عادة بمرونة تلازمهم مع المواقف الجديدة، وأسكتوا دعايتهم الماركسية البحتة، وركّزوا جهودهم على مساعدة الشعوب والحكومات في البلاد الأسيوية ــ الأفريقية. ومثل هذه العملية، فيما يتصل باتساع الحرب الباردة، لابدّ وأن تكون ذات عوائد كبيرة، وذلك لأنها، من الجهة الأولى، توشك أن تعزلَ الكتلة الغربية وتُفقدَ الدولَ الثقةَ بها، ومن الجهة الثانية، تحمل الشعوب على التعاطف مع الكتلة الشرقية إن لم يكن على التحالف معها"[146].



ثم إن اللغة التي تُستخدم مع الكتلة الشرقية، هي اللغة الواقعية، والأخذ بعين الاعتبار مصالح كل من الطرفين. ولكنها أكثر حرارة إذا هي استُخدمت مع دولتين تقعان على هامش الكتلة، هما الصين ويوغسلافيا.

فمنذ أن انعقد مؤتمر باندونغ عام 1955، والعلاقات بين جبهة التحرير والصين لا تزداد إلا نمواً بمناسبة الزيارات الرسمية، أو اللقاءات الدولية. ومنذ أن شُكّلت الحكومة المؤقتة، كانت الصين بين البلاد الأولى التي اعترفت رسمياً بها[147]. بل إن رئيس الوزراء الصيني شوان لاي خصّ ممثل صحيفة المجاهد بلقاء خاص، وهنأه بالحكومة المؤقتة التي أُعلن عن تشكيلها. وكذلك فإن الشعب الصيني، تماماً كالشعوب العربية، والشعوب المحبّة للسلام، سَعدَ بتشكيل هذه الحكومة[148]. ووُجّهت دعوة رسمية للحكومة المؤقتة لزيارة الصين، فأرسلت هذه إلى بكين وفداً كان على رأسه بن يوسف بن خدة، ومحمود شريف. وفي شهر أفريل من عام 1959 زار بكين وفدٌ عسكري برئاسة عمر أو صديق. وكان الاستقبال الذي لقيه هذان الوفدان حاراً، بشكل خاص[149]. ثم أُرسل وفدٌ رسمي ثان كان فيه بن خدة وتوفيق المدني لزيارة الصين بمناسبة العيد السنوي العاشر للثورة الصينية،[150] في أكتوبر 1959. وحصل على مساعدة مادية قيمة لمصلحة اللاجئين الجزائريين[151]. وبعد عدة أشهر، دشن كريم بلقاسم تعيينه الجديد في وزارة الخارجية، بزيارة للصين(بصحبة عبد الحفيظ بوصوف وأحمد فرانسيس) في أفريل (أفريل) ومايو عام 1960 ، قُطعت بعض الشيء، بزيارات سريعة لفيتنام الشمالية (بين 4–6 مايو 1960)[152] ولكوريا الشمالية(من 10–13 مايو 1960)[153].

ولما كان هذا الوفد الذي يرأسه كريم بلقاسم قد حَظيَ في العواصم الثلاثة، بكين وهانوي وبيونغ يانغ، بالاستقبال اللائق بوفد حكومي رسمي، فإنه حصل من ذلك على نجاح ديبلوماسي، كان يبدو رائعاً جداً، بالقياس إلى البرودة التي لقيها أثناء إقامته في موسكو من 20 مايس إلى 24 منه[154].

وفي بكين استطاعت المحادثات التي تمّتّ على أعلى المستويات [155] مع القادة الصينيين أن تؤدّي إلى زيادة للمساعدة العسكرية والمالية الصينية، لجبهة التحرير، وتقرّر خلال ذلك أن يقيمَ ممثلٌ دائم للحكومة المؤقتة في بكين[156]. وبعد ذلك الموت المأسوي[157] لمصطفى فروخي الذي عُيّن لرئاسة بعثة الحكومة المؤقتة في العاصمة الصينية، استقر الرأي أخيراً على تعيين عبد الرحمن كيوان [158]في هذا المنصب[159]، بعد عدة أشهر من زيارة الرئيس فرحات عباس لبكين التي تمت بين 29 سبتمبر و6 أكتوبر 1960، مع وفد هام[160]. وقد جدّدت الحكومةُ الصينية، في آخرها " تمنياتها بأن ترى ممثلاً للحكومة المؤقتة، يستقرُّ في عاصمة الجمهورية الشعبية للصين"[161].

وهكذا فإن جبهة التحرير، خلال كل فترة النضال الوطني الذي قادته، كانت مدعومة باستمرار من قبل الصين الشعبية. وبالمقابل فإن الاعتراف بالجميل، والإعجاب بالصين، في كتابات جبهة التحرير، لم تُشكَ قلتهما. وكانت الصورة التي حُفظت عن الصين، هي صورةُ شعبٍ يعمل بعنف وبانضباط كلي. وقد استطاع هذا الجهد الجمعي أن ينتزع البلادَ من الإقطاعية والبؤس. أما التقدّم

الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته الثورة الصينية، فإنه سيكون بالنسبة لجبهة التحرير محل الإعجاب والتقدير[162]: ذلك أن هذه البلاد نصف المستعمَرة، ونصف الإقطاعية، لم تعد كذلك بدءاً من عام 1949. ولما كانت تقرّر أن تتخلص من المصير البائس الذي هو مصير البلاد المتخلفة الأخرى التي ظلت عاجزة عن حل تناقضاتها، فإنها عبأت نفسها تعبئة كاملة لكي تكسب أحد أكبر الرهانات في عصرنا هذا "[163]. ومن حيث أن الصين بلد نام، فإن ذلك يجعلها قريبة من الجزائر. أما تجربتها فإن جبهةَ التحرير تعرضَها كمثل، إن لم يكن عليها أن تحتذيه حرفياً[164] فإنه يصلح على كل حال كمجال للتأمل والاستلهام عندما يحين وقت البدء بإعادة بناء الجزائر المستقلة. وبحكم ذلك، فإن الإعجاب بالثورة الصينية، لا يقتضي أي التزام عقائدي بالماركسية[165]. وترى المسؤولين يعنون ببيان أن التجربة الصينية يجب أن تقدّر حقّ قدرها، بلا مسبقات ولا أهواء[166]، وينظر إليها بتقدير كبير، خاصة في مجال التأكيد على الاستقلال الوطني، وبالتالي، في رفضها لأية هيمنة : " الشعب الصيني يُشكّل بالنسبة إلينا، كما هي الحال بالنسبة إلى كل الشعوب النامية، أفضلِ مثلٍ على ما يستطيع شعبٌ حرٌ تقرير مصيره، ومتحرِّر من كل آثار الاستعمار، وهو يشكل تشجيعاً كبيراً بالنسبة لحركات التحرير، ويقدم البرهان على أن الاستقلال الوطني هو أفضل ضامن لتطور الشعوب، وازدهارها"[167].

والأمر كذلك فيما يتصل بيوغسلافيا، هذه الدولة الأخرى التي تقف على هامش الكتلة الشرقية:" فيوغسلافيا، على الرغم من أنها قريبة من هذه الكتلة، بحكم الإيديولوجيا، تعبّر مع ذلك، عن استقلال متميّز فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والصريحة إن هذا الشعب الفخور بنفسه قد وصل بطريق السياسة الحازمة لا إلى أن يكون محترماً من الشرق والغرب، على حدٍّ سواء فقط، بل استطاع أيضاً أن يحصل من الطرفين على مساعدة اقتصادية، وعسكرية قيمة جداً. وهذا المثل جدير بأن يطول التأمل فيه[168].

والحق أن السياسة الخارجية ليوغسلافيا، القائمة على مبدأ "التعايش الفعال "[169] ورفض كل التزام بكتلة أو معسكر، مقيَّمة تقييماً جيداً، لدى جبهة التحرير التي تجد فيها مشابه كبيرة مع اتجاهاتها هي في الميدان الدولي. وهنالك شبه آخر تُركّز عليه جبهة التحرير، هو تشابه النضال في سبيل التحرير الوطني، في كلا البلدين:" فالعلاقات الوثيقة التي تصل شعب الجزائر بشعب يوغسلافيا، قد تكونت في نار الصراع الذي نخوضه، وهي علاقات لا يتسرب إليها الفساد. ذلك أن ألف سمة تقرِّب صراعنا من أجل تحرير الشعب الجزائري، من صراع الشعب اليوغسلافي. وفي الجزائر كما هي الحال في يوغسلافيا، كان الفلاحون هم الذين يشكلون روح جيش التحرير ولحمه. وفي الجزائر، كما في يوغسلافيا، نجد الوحشية التي يُمارسها المحتل في سياسته القمعية. كما نجد نفس السلوك في أعمال الإبادة التي يلجأ إليها. ولقد عرف جيش التحرير اليوغسلافي عناصر تتعاون مع العدو، والخونة "التشتنيك" (أنصار البلقان) : إنهم ميليشيات الــ S. A.S البلونيسية، والمصالية الأخرى[170].

وستساهم كل هذه العوامل بإضفاء صفة ممتازة على العلاقات بين يوغسلافيا وجبهة التحرير، التي سيُضمن لها الدعمُ الثابت، مادياً، وسياسياً وَديبلوماسياً، من جهة بلغراد[171]. وقد قدّم الصليب الأحمر

اليوغسلافي، عدة مرات، مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وأدوية، وعناية لجرحىَ جيش التحرير، ومستشفيات، ومراكز طبية، وإعادة تأهيل. وكل ذلك إنما قُدّم في هذا الإطار[172]. ولنذكر أيضاً، في مجال الإعلام، طبعَ مجموعة المجاهد في ثلاثة أجزاء، وقيام مصلحة السينما اليوغسلافية بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحرَيري في الجزائر، وبتدريب وتثقيف مجموعة من المصوِّرين والسينمائيين. وكان استقبال هذه المساعدات استقبالاً حسناً جداً، لاسيما وأنها تأتي من بلد، لا تسمحُ له إمكانياته بأن يطمح إلى أية سيطرة. ثم إن العون العسكري ليس بالقليل الشأن.

ولئن وُجدت بعض البواخر التي ضربها الفرنسيون ولم تصل إلى حيث كان يجب أن تصل إليه مثل صربيا وسلوفينيا ورييكا وزادار، فإن بواخر أخرى استطاعت أن توصلَ الأسلحةَ إلى جيش التحرير. ولم يكن هذا النشاط بحيث لا يفسد العلاقات بين بلغراد وباريس.

ثم إن العونَ الذي قدمته يوغسلافيا، على المستويات السياسية والديبلوماسية، كان عوناً طيباً، بالنسبة للقضية الجزائرية، ذلك أن الوفدَ اليوغسلافي في الأمم المتحدة كان يتبنّى في مختلف دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تُبحث فيها القضية الجزائرية، موقفاً حسناً جداً بالنسبة لجبهة التحرير[173]. أما في الدورة الخامسة عشرة، فإن الرئيس تيتو نفسه، هو الذي يأتي ليدعم موقف الحكومة المؤقتة داخل مقرّ الأمم المتحدة ويقول:" إن حكومَة الجزائر المؤقتة تبحث عن حلٍ لمشكلتها عن طريق استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة، وهذا، فيما يتصل بنا، يستحيل إلا أن نوافق عليه، وندعمه كلِ الدعم"[174].

ولن يُوفّر الرئيس اليوغسلافي جهداً، في المناسبات الأخرى، ولاسيّما خلال رحلته الأفريقية، (بين 2/14 و1961/4/26) لتقديم دعمه السياسي للجزائر المناضلة، مدلياً، في كل بلد يزوره[175] بتصريح لصالح استقلال الجزائر[176]. وفي تونس، سيستقبل على ظهر السفينة "غالب" يوم 4/12/ 1961 الرئيس فرحات عباس لمدة طويلة. ويخلص البيان المشترك الذي أذيع بعد المقابلة، بعد أن يشيرَ إلى وحدة وجهات النظر بين الرئيسين حول استقلال الجزائر واحترام كامل أرضها إلى القول:" إن الرَئيس تيتوَ قد أكد قرار الشعوب والحكومة اليوغسلافية بضرورةِ متابعةِ تقديم العون للشعب الجزائري"[177].

لكن الحادث الأكثر أهمية، هو بلا ريب، ذلك التصريح الذي أدلى به سفير يوغسلافيا في تونس. والذي أوضح فيه " أن الحكومة اليوغسلافية قد اعترفت اعترافاً فعلياً بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لدى زيارة الرئيس فرحات عباس، في جوان 1959"[178]. ويعلّلُ هذا القرار الرجعي المفعول بالحرص الذي تُظهره بلغراد – بعد ردّ الفعل الفرنسي[179] على الزيارة الرسمية[180] التي قام بها فرحات عباس[181] على رأس وفد رسمي من الحكومة المؤقتة الجزائرية، على عدم تسميم العلاقات مع باريس. وكما يلاحظ محمد البجاوي "فإنه تم الاتفاق أخيراً، في الظاهر، بين كل السفارات اليوغسلافية والفرنسية، على أن بلغراد عندما تدعو الرئيس فرحات عباس رسمياً لزيارتها، وتوقع بياناً مشتركاً مع الحكومة المؤقتة، لم ترد بذلك أن تعترف بهذه الأخيرة"[182].

وكان هذا الحل تكتيكياً محضاً، لا يمنعُ إقامةَ بعثة دائمة لجبهة التحرير في بلغراد، ترأسها مسعود بو قدوم. ولن يمنع كذلك دعوة وفدٍ رسمي منَ الحكومة المؤقتة، برئاسة الأمين خان[183]،

لحضور المؤتمر الخامس للرابطة الشيوعية اليوغسلافية. وعندما وقف الرئيس تيتو أمام المؤتمرين، وتعرّض للمشكلة الجزائرية، أعرب عن أسفه لطول الحرب، قائلاً: "ولكننا اليوم، لا نرى لها من نهاية، على الرغم من المقترحات والتصريحات البناءة التي قامت بها الحكومة الجزائرية المؤقتة"[184].
ثم إنه يلقي مسؤولية إطالة أمد الحرب على الحكومة الفرنسية:" يجب عليّ أن أقول إننا كنا سعداء جدا بالاستماع إلى كبار القادة الفرنسيين، يُصرّحون بان للشعب الجزائري كل الحق في تقرير مصيره بنفسه. ومن سوء الحظ أن خيبة الأمل، لم تتأخر طويلاً علينا"[185].

ولقد أثيرت (أو كانت تثار قضية الشعب الجزائري) في مناسبات أخرى في يوغسلافيا، خلال الاجتماعات الكثيرة والتظاهرات واللقاءات السياسية، وخلال الاحتفالات الدورية بالذكرى السنوية لأول نوفمبر[186] 1954، وخلال اجتماع المؤتمر الثالث المناهض للاستعمار لدول البحر المتوسط، والشرق الأوسط[187] في بلغراد؛ وأثيرت مرة عظيمة أخرى عندما اجتمع (من 1 إلى 6 سبتمبر 1961) رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة. وكانت الحكومة المؤقتة يُمثلها رئيسها بن خدة يومئذ، الذي أكدّ له المؤتمر استمرار الدعم[188]، كما تمّ الاعتراف الرسمي بحكومته من قبل يوغسلافيا والباكستان وكمبودجيا والأفغانستان وغانا[189]. ويُعبّرُ هذا النجاح الديبلوماسي للحكومة المؤقتة عن الأهمية الكبيرة التي أصبح الناس يعلقونها على نضال الشعب الجزائري، في المسرح الدولي، وخاصة من جانب الدول غير المنحازة.

وبالفعل، فإن هذه المجموعة هي التي تنتسب إليها يوغسلافيا، عندما تأبى الانحياز إلى المعسكرِ الشرقي، وتنفتح لبلاد العالم الثالث. وبالتأكيد فإن هذا الرفض هو الذي يجعل من بلغراد مجمعاً أوروبيا لعدم الانحياز، ولإدانة سياسة الأحلاف العسكرية، وبالتالي،إدانة تقسيم العالم إلى قسمين، ونشوء هيمنة ثنائية القطبين. وهذا الرفض هو الذي تُعبِّر عنه دول العالم الثالث التي جاءت متأخرة إلى الحياة الدولية، ومتأخرة أكثر بالنسبة إلى المسؤولية الدولية. والقضية بالنسبة للجميع هي تأكيد الوجود في عالم محدود، يجعل هذه الدول الهامشية، مرغمةً على مجرّد الوقوف في حلبة الصراع الدولي. وهذا النوع من التأكيد للذات، على المسرح الدولي، هو من نفس النوع الذي تُعبِّر عنه حركة التحرير الوطني، عندما حملت السلاح، وحدّدت علاقاتها بالدولة المسيطرة. ولم يكن لجبهة التحرير أن تتخلى عن هذا المنطق،عندما جاءت إلى المسرح الدولي وحدّدت سياسَتها تجاه الأحلاف. فالدعوة إلى الدعم، أو على الأقل، لحياد " الكتلة الغربية" في " حلقة التغاير" يَخضعُ للضرورة التكتيكية القاضية بعزل العدّو المباشر. أما في حلقة التكامل "فإن الدعوة إلى مساعدةَ " الكتلة الشرقية تشرّب بشرط عدم الانحياز الإيديولوجي. أما العلاقات الوحيدة المجّردة من القيود، أو الأكثر ثقة، فهي العلاقات التي تقوم مع البلاد الواقعة على هامش الكتلتين، أو المدعوة إلى الانفصال عنهما، أي الصين، ويوغسلافيا، وأمريكا اللاتينية.

أما حلقة " التماهي" فإنها تضم كل الدول 190 التي تظهر في مجموعة العالم الثالث، وتسير إلى توسيع الأفروأسيوية " لتبلغ حدود " العالم الثلاثي القارات، والتزام القسم المحيطي بسيرورة التحرر.

الهوامش

1 – أنظر النص في المجاهد، رقم 4.
2 – نفس المصدر.
3 – نفس المصدر.
4 – ولكنها، أي الحكومة الفرنسية كانت، على ما في ذلك من غرابة تعزو سبب الحوادث في الجزائر إلى التداخل الخارجي الصادر عن موسكو أو القاهرة
5 – أنظر المقال الذي عنوانه "حالة حرب ذات صفة دولية" في المجاهد العدد 72، أول نوفمبر 1960. لكن البرهان الحقوقي استعيد بالتفصيل من قبل محمد البجاوي في كتابه عن الثورة الجزائرية والحق. ص:141–183
6 – أنظر نص المذكرة المقدمة حول قبول الجمهورية الجزائرية لاتفاقات جنيف، عام 1949. أنظر كتاب البجاوي في المصدر السابق نفسه، ص:191–201.
7 – التي كانت تتألف: من بوضياف، بيطاط، بن بو العيد، بن مهيدي، ديدوش كريم، آيت أحمد، خيضر وبن بلة
8 – التي كانت تتألف أصلاً من آيت أحمد، وبن بلة، وخيضر، وسيلحق بهم بوضياف.
9 – أنظر محمد البجاوي... الثورية الجزائرية والحق. ص: 98.
10 – أنظر كتاب محمد البجاوي عن "الثورة الجزائرية" ص: 140. للاطلاع على قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة.
11 – وكان لهذه البعثات في الواقع، إن لم يكن في الحق، مستوى السفارات. وكما يقول محمد البجاوي (وعلى أن الحكومة المؤقتة، لم تحاول أن تعين "سفيراً" بالمعنى الحقوقي، فإن رئيس البعثة يتمتع عملياً، في البلد الذي يقيم فيه، بمزايا المبعوث الديبلوماسي. وله كافة الامتيازات والحصانات الديبلوماسية. ثم إن الفندق الذي يقيم فيه، والذي يرفرف عليه العلم الجزائري، والمضمون الحماية من قبل السلطة المحلية، يتمتع كذلك بالحصانة). ص: 128.
12 – وهكذا فقد أنشئت بعثات في تونس والمغرب وليبيا والجمهورية العربية المتحدة، وسورية، والأردن، والعربية السعودية، والعراق، ولبنان، وغينيه، وغانا، ومالي، والصين الشعبية، وإندونيسيا، والباكستان، ويوغسلافيا، وكانت هنالك مندوبيات في لندن، وروما، وبون، ومدريد، وبرن، واستوكهولم، وبراغ، وبنوس أيرس، ومونتفيديو، ومكسيكو، والهافانا، وانقرة، ونيودلهي، وطوكيو.
13 – وقد اختار كسكرتير عام، السيد سعد دحلب المتمرس بالقواعد الديبلوماسية، وكمساعدين لهذا الأخير رجلين في مثل كفاءته، هما مبروك بلحسين، المحامي القديم، ومحمد صديق بن يحيى، أحد قادة الأوجما السابقين.
14 – التي كان مقرها في القاهرة.
15 – حول تفاصيل هذا الجهاز، أنظر: ألبير لانتان: كريم بلقاسم يمضي إلى الأمام
Lentin Allbert – Paul, "Krim Belkacem Va de l'avant" in, Historia Magazine, N 319, 4 juin, 1973, p.2482-2487.
16 – أنظر حول هذا الموضوع. محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والحق. ص:216–219.
17 – أنظر حول هذا الموضوع محمد البجاوي . الثورة الجزائرية ص:146–154 وكتاب **Heymann Arlette** الحريات العامة وحرب الجزائر، مصدر ذكر سابقاً.
18 – كانت دوافع هذه الحملة، هي المشكلة الجزائرية إلى حد كبير: أنظر الجنرال بوفر: حملة السويس، باريس، غرانيت 1967– ص:151 أنظر أيضاً ميول مارسيل: أزمة السويس (1956) في "اعداد السياسة الخارجية"، باريس، PUF 1969 ص:239–252

19 – الذي يقوم بنشر مجلة باللغة الإنجليزية بعنوان Free Algeria، تبحث في المشكلة الجزائرية. أنظر Lentin A.P: الحكومة المؤقتة: هجوم ديلوماسي في مجلة Historia Magazine، العدد 283، 1973/1/29، ص:1974–1976.
20 – لنذكر خاصة : توماس اوبرمان: المسألة الجزائرية – مصدر مذكور سابقاً ص: 253–269: فرج الله الصومام بطرس: "المجموعة الآسيوية – الإفريقية في إطار الأمم المتحدة" : جنيف، دروز، 1963، ص: 231–284 وأنظر Hyppolite Mirlande : جماعة برازافيل في الأمم المتحدة، أطروحة دكتوراه للبحث من الدرجة الثالثة ((درجة – دراسات سياسية، باريس. Multig ص: 206–233، ومعمري خالفة Mammeri "الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية (1954–1962) – الجزائر، SNED 1969– ص: 22
21 – هي الأفغانستان، والعربية السعودية، وبيرمانيا، ومصر، والهند، وإندونيسيا، والعراق، وإيران، ولبنان، وليبريا، والباكستان، وسورية، وتايلاند، واليمن.
22 – حول هذه المادة، أنظر: معمري خالفة: "الأمم المتحدة.. مصدر مذكور، ص: 41–55 .
23 – وحول الحجة القانونية للموقف الفرنسي، أنظر: باستيد سوزان في جريدة الموند الدبلوماسية اكتوبر 1959 ص:5
24 – ولقد وافقت المجموعة الأسيوية ـــ الإفريقية على هذا الاقتراح، لأسباب تتعلق بمنع فرنسا من استخدام حقها في الفيتو، لمنع ليبيا والأردن من الدخول في عضوية الأمم المتحدة.
25 – أنظر حول مختلف مشاريع القرارات، وتفاصيل المداولات: معمري خالفة في كتابه: الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية. ص:81ـــ95.
26 – لنذكر بأنه في هذه الفترة، كانت أزمة السويس، جديدة جداً.
27 – وقد تقدم بهذه الوساطة يوم 22 نوفمبر 1957، إلى فرنسا وإلى جبهة التحرير، بعد اللقاء الذي تم يوم 1957/11/21، في الرباط بين الملك محمد الخامس، والرئيس بورقيبة.
28 – أنظر فرج الله س.ب: المجموعة الإفريقية ـــ الأسيوية في إطار الأمم المتحدة. كتاب سبقت الإشارة إليه، ص: 251–256.
29 – قام بعرضها روبرت موري وهارولد بيلي.
30 – وكانت تتشكل من البلاد التالية: إليوبيا، غانا، ليبريا، ليبيا، المغرب، العربية المتحدة، السودان، وتونس.
31 – أنظر المجاهد. العدد 34، 24 ديسمبر 1958.
32 – بعد أن أسقط منه ذكر الحكومة المؤقتة لجعله أقرب إلى القبول من أكبر عدد. أنظر معمري خالفة: الأمم المتحدة ... ص:199–200.
33 – بـــ 35 صوتاً ضد 18 وامتناع 28 عن التصويت.
34 – هذا هو عنوان افتتاحية المجاهد. العدد 34، 1958/12/24.
35 – أنظر: "الأمم المتحدة: انتصار القضية الجزائرية" في المجاهد. العدد 34، 1958/12/24.
36 – حول السياسة الإفريقية لجبهة التحرير، أنظر ما سيلي.
37 – سنحلل فيما بعد، وبالتفصيل دور الدول الإفريقية المستقلة حديثاً خلال هذه الدورة.
38 – أنظر النص لدى معمري خالفة "الأمم المتحدة...) ص:206.
39 – بحكم الصعوبات التي لا يمكن التغلب عليها التي يثيرها إشراف الأمم المتحدة على استفتاء حول تقرير المصير في الجزائر.
40 – 63 صوتاً مع، 8 ضد، و27 امتناعاً عن التصويت.
41 – عنوان مقال المجاهد، العدد 67، 1961/1/5.

42 – نفس المصدر.
43 – نفس المصدر.
44 – الذي يعترف فيه بمبدأ مصونية الأرض الجزائرية. أنظر نص الخطاب في المولد. يوم 1961/9/7. ص: 4-5.
45 – بـ 62 صوتاً، دون أي صوت معارض، و38 امتناعاً عن التصويت، أنظر نص القرار لدى معمري خالفة: الأمم المتحدة ... ص:209-210
46 – أنظر الافتتاحية التي عنوانها : "معركة حاسمة" في المجاهد، عدد 88، 21 ديسمبر 1962.
47 – "دروس دورة" المجاهد. العدد 76، 1911/1/5.
48 – "إنهاء الاستعمار والاستقلال" المجاهد، العدد 22 بتاريخ 1958/4/16.
49 – وهكذا فقد وردت هذه الكلمة في النداء الموجّه من قبل اللجنة المركزية للـ MTLD من أجل إقامة مؤتمر وطني جزائري. يوم 1953/1/10. وفي الفقرة التي تحمل العنوان "مستعمر جديد"، يشير النص إلى ما يلي: "إن الإمبريالية، تلجأ، على الصعيد التكتيكي إلى طرق أكثر إحكاماً ورهافة. فهنالك استعمار جديد يميل إلى أن يحل محل الاستعمار الأرضي القديم.." مستهدفاً سياسة فرانسوا ميتران الذي كان آنئذ وزيراً للداخلية، وجاك شوفاليه، محافظ (أو رئيس بلدية) الجزائر، وفي مقالة موقعة باسم عبد الغني عنوانها "في مواجهة الاستعمار الجديد" في: La Nation Algérienne، العدد 5، أول أكتوبر 1954، ص:1. نقرأ ما يلي: "يجب أن ننظر إلى الاستعمار الجديد، كحادثة سياسية طبيعية في إطار تنامي نضالنا . وأن نجد فيه دليلاً على تقدم نضالنا بالمقدار الذي يعبّر فيه هذا الاستعمار عن مناورة استعمارية، ترد على الضربات التي نكيلها إليها، بقصد الخروج من مأزق، والحادثة السياسية إنما تطرح، فقط، مشكلات جديدة". ونحن نضع في نفس الإطار مقالة بن يوسف بن خدة التي عنوانها: الاستعمار يجب أن يزول، كلاسيكياً كان أم جديداً. أنظر الأمة الجزائرية العدد 8، 1954/22. ص:1-2.
50 – التي يبدو أن Philippe Ardant يجهلها، عندما يرى أن كلمة "الاستعمار الجديد لم تدخل في القاموس السياسي للعالم الثالث إلا في عام 1960. أنظر مقاله: " الاستعمار الجديد: موضوع، أسطورة وواقع" في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية، اكتوبر 1965– ص:837-855
51 – حقائق أولى بمناسبة المشكلة الجزائرية" المجاهد. العدد 27، 1958/7/22
52 – برنامج طرابلس، ص:14.
53 – نفس المصدر، ص:9.
54 – نفس المصدر، ص:15.
55 – نفس المصدر.
56 – أنظر: البترول المغربي والمطامع الإمبريالية – المجاهد عدد 28 في 1958/8/22
57 – أنظر: الصناعة الحديثة البونوازية bonoise ومشروع قسنطينة. اوتاد الإمبريالية.– المجاهد العدد 5،1960/8/68
58 – نفس المصدر.
59 – برنامج طرابلس. ص:48.
60 – حول هذه المفاهيم الثلاثة: أنظر ك توماس روبنسون "
International Politics and Foreign Policy" Ends and Means of Foreign policy in Rosenau James N منشورات جامعة برنستون، 1964، ص: 184-185
61 – فانون: معذبو الأرض. ص:239-242.

62 – العروي عبد الله، الإيديولوجيا العربية المعاصرة، ص:52.
63 – برنامج طرابلس. ص:9.
64 – برنامج طرابلس. ص:9.
65 – برنامج طرابلس. ص:50.
66 – إن هذا الإنعاش للمناطق المعتبرة، من قبل، خاملة، هي مجال تاريخي" على ما يقول جاك بيرك بلغته في كتابه Depossesion du monde, p.174.
67 – أنظر حول تاريخ الآفرو – أسيوية، بصورة خاصة: أوديت Guitard، باندونغ ويقظة الشعوب المستعمرة، باريس PUF العدد 1710 من Que Sais –Je 1965 – ص:128 أنظر أيضاً: جان لاكوتور وجان بوميه: "ثقل العالم الثالث"، باريس Arthaud، 1962، ص:333، وأنظر أيضاً Smets P.F من باندونغ إلى موشي Moshi، بروكسيل، معهد العلوم الاجتماعية 1964، الجزء 12 –ص:165
68 – أنظر حول مختلف هذه الألوان Hamon Leo " اللاإلتزام والحياد في الدول الجديدة"، في الدول الجديدة في العلاقات الدولية، "باريس، كولان 1963، ص:353–445، وأنظر أيضاً، ريمون آرون: السلام والحرب بين الأمم منشورات باريس، كلمان ليفي، 1966، ص:499–526
69 – ويحسن بنا بهذه المناسبة أن نلاحظ أن صحيفة جبهة التحرير وهي تبحث عن الأحلاف العسكرية، لا تدخل في تعدادها، حلف فرسوفيا. وبالمقابل فإنها تتكلم على "الحلف المتوسطي" الذي اقترحته فرنسا، والذي يجب أن يضم إلى هذه جملة البلاد الواقعة على شاطئ المتوسط، (إيطاليا، إسبانيا، المغرب، الجزائر، تونس) وربما ليبيا وبريطانيا، وهذه الأخيرة بسبب ممتلكاتها في مالطة وجبل طارق، ثم الولايات المتحدة، في أرجح الظن، بسبب أسطولها السادس، الذي يجعلها تملك أكبر قوة عسكرية في المنطقة، لها قواعد في المغرب، وليبيا، وأسبانيا. أنظر المجاهد. العدد 22، 1958/4/16: مقال بعنوان (الأحلاف، لماذا؟).
70 – وكما يلاحظ، بحق، ريمون آرون: "لئن كان التهديد لا يوضع موضع التنفيذ، فكيف يمكن استخدامه كوسيلة لتعديل القناعة أو السلوك؟ ولئن كان التهديد قد استخدم، فذلك لأن التنفيذ قد تصور أصحابه أنه ممكن، من قبل صاحبه، والآخر الذي يهدد به". Paix et Guerre entre les nations. السلام والحرب بين الأمم، ص:403
71 – أنظر النص في المجاهد. العدد 4.
72 – البيان السياسي لمؤتمر الصومام.
73 – ولنذكر هذا التأكيد من جانب صحيفة جبهة التحرير: "يجب دوماً أن ننظر إلى الوسيلة الداخلية، كشيء أساسي، به يتعلق كل شيء، واليه يستند عملنا الديلوماسي. إن هذا الأخير يصبح سهلاً إلى درجة كبيرة، عندما تتعزّز الوسائل الداخلية أكثر فأكثر كل يوم". المجاهد. العدد 2 "Derriere Brioni".
74 – نفس المصدر.
75 – أنظر بيان الحكومة المؤقتة بتاريخ 1960/9/20، ونص المذكرة، في المجاهد العدد 79، 1960/9/25. ولقد أعيد نشر هذا النص في كتاب محمد البجاوي عن الثورة الجزائرية والحق، ص:202–209.
76 – مذكرة حول إدانة معاهدة الأطلسي الشمالي، من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" المجاهد. العدد 79، 1960/9/25.
77 – "إن مسؤوليتكم لتزداد ضخامة لا لأنكم فقط تشاركون مالياً، بمختلف الضرائب التي تدفعونها، في صناعة الأسلحة والمعدات الحربية التي تستخدم، في إطار حلف الـ OTAN، لكي يقتل بها الجنود الفرنسيون، مواطنينا الجزائريين، فقط، ولكن لأنكم أنتم، العمال، الذين تصنعون وتنقلون هذه المعدات التي توافقون على استخدامها في حرب استعمارية، ضد عمال مثلكم، يناضلون من أجل الحرية ويطمحون إلى الديمقراطية، وإلى

التقدم". أنظر النص في مقال بعنوان: "يـــا عمال بلاد حلف الأطلسي، أنتم أيضاً مسؤولون ..." المجاهد. العدد 79، 1960/9/25.

78 – المصدر نفسه.

79 – أنظر نصّ القرار في المجاهد. العدد 79، تاريخ 1960/9/25.

80 – وسيقدم هذا الاتحاد أيضاً، في فيفري 1961، للجنة التنفيذية للنقابة العمالية الفرنسية CISL، مذكرة تدين دعم الحلف الأطلسي لفرنسا، والحصول من منظمة النقابات الحرة، على تبني قرار يدين موقف الحلف تجاه حرب الجزائر، أنظر التفاصيل في المجاهد، العدد 78، تاريخ 1961/2/23 وذلك في مقال عنوانه:" النقابات تدين مساعدة حلف الأطلسي للحرب الكولونيالية في الجزائر"

81 – أنظر مختلف المقالات التي تبحث في حلف الأطلسي، والتي ظهرت في المجاهد بالعناوين التالية: "من الجزائر إلى حلف الأطلسي" العدد 13 أول ديسمبر 1957، "حلف الأطلسي والكولونيالية الفرنسية"، العدد 14، 1957/12/15؛ "بعد دورة اجتماع الحلف الأطلسي" العدد 15، أول يناير 1958؛" السياسة الدولية للمعسكرات وحرب الجزائر" العدد 18، 1958/4/15 "أزمة حلف الأطلسي تتضّح" العدد 58، 1960/1/5؛ "كيف ينظر حلف الأطلسي إلى الجزائر" العدد 73، تاريخ 1960/11/24.

82 – أنظر: "الغرب يحاربنا". المجاهد، العدد 71، 1960/10/14.

83 – أنظر "الدولار ـــ والمارك يهرعان إلى مساعدة الكولونيالية الفرنسية في الجزائر" في المجاهد. العدد 16، 1958/1/15. وأنظر في العدد نفسه، مذكرة احتجاج لجنة التنسيق والتنفيذ، بتاريخ 1958/1/9.

84 – "إن فرنسا تضحي باستقلالها، لكي تنقذ إمبراطوريتها الكولونيالية" المجاهد. العدد 14، 1957/12/15.

85 – إن حرب الجزائر قد تجاوزت منذ مدة طويلة إطار الصراع الداخلي الذي حرصت فرنسا على إبقائه فيه. بل لقد تجاوزت حدود الحرب الكولونيالية العادية. ثم الخطر الذي يهدد السلام العالمي من جرائها، لا في إفريقيا الشمالية وحدها فقط، بل كذلك في كل حوض البحر المتوسط، والذي ظهر بشكل عنيف، عند القيام بحملة السويس، في العام الماضي، قد أضفى على هذه الحرب صفة دولية لم تستطع فرنسا التقليل من شأنها، رغماً عن كل الجهود التي تبذلها". أنظر المجاهد، العدد 18، 1958/2/15 "السياسة الدولية للمعسكرات والحرب في الجزائر."

86 – أنظر "قضية الحلف الأطلسي يتضح". المجاهد. العدد 58 في 1960/1/5.

87 – أنظر الافتتاحية "مسؤوليات الغرب" في المجاهد. العدد 18، 1958/2/15.

88 – أنظر الافتتاحية "مسؤوليات الغرب" في المجاهد. العدد 18، 1958/2/15.

89 – النص غير المطهر للبيان السياسي لمؤتمر الصومام، أنظر الملحق 2 من أطروحتنا.

90 – "الحلف الأطلسي OTAN والاستعمار الفرنسي". العدد 14، 1957/12/15، "بعد دورة حلف الأطلسي" العدد 15، 1958/1/1؛ "السياسة الدولية للمعسكرات وحرب الجزائر" العدد 18، 1958/2/15؛ "أزمة الأوطان تتضح"، العدد 58، 1960/1/5.

91 – "أوروبا ضد فرنسا". المجاهد. العدد 9، 20/أب/1957.

92 – "السياسة الدولية للمعسكرين وحرب الجزائر". المجاهد. العدد 18، 1958/2/15.

93 – وبديهي أن من العبث أن نتوقع مثل هذا الموقف من البلاد الأخرى مثل إنجلترا وفرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وهولندا، والبرتغال. إذ إنه من الصعب أن نقتلع من مثل هذه البلاد شوقها إلى الإمبراطوريات الكبيرة، أو حملها على ضرورة التخلي طواعية عن ممتلكاتها الحالية". نفس المصدر

94 – "الجزائر والبلاد السكاندينافية". المجاهد، العدد 5، 1969/9/14.

95 – إن السياسة البترولية التي كان يشرف عليها Enrico Mattei قد لقيت تقديراً عالياً من قبل جبهة التحرير.

96 – النص غير المطهر للبيان السياسي لمؤتمر الصومام يوحي بعلاقات طيبة مع ليبيا واسبانيا.
97 – وتكتب جريدة المجاهد في عددها 18، تاريخ 1958/2/15 ما يلي:" عندما ندرس تصريحات المسؤولين السياسيين الأمريكيين خلال كل الفترة المثالية، ونحلل العمل الفعلي لديبلوماسيتهم تجاه حرب الجزائر، نلاحظ أنه على الرغم من هذه التصريحات المدلى بها مرات كثيرة، حول حق الشعوب بتقرير مصيرها، فإن أمريكا تقدم لحلفائها الأوروبيين والاستعماريين وزنها الضخم في التصويت، كما تقدم للشعوب التي ما تزال مستعمرة ذلك الوزن الفارغ لتصريحات مسؤوليها المبدئية".
98 – أنظر المقال الذي نشرته المجاهد في عددها رقم 19، تاريخ 28 شباط 1958، بعنوان:" الولايات المتحدة والمشكلة الجزائرية"، إذ جاء فيه ما يلي:" لتلاحظ أن الحس الواقعي ليس بغائب تماماً عن هذه السياسة، ذلك أن الولايات المتحدة، على الرغم من أنها تقدم مساعدة عسكرية ومالية لفرنسا. فإنها " توظف" شيئاً ما، في المعسكر المقابل، عندما تقدم مساعدة غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين.
99 – نفس المصدر.
100 – أنظر حول نشاطات المكتب الإعلامي لجبهة التحرير في نيويورك: Lentin A.P"الحكومة المؤقتة: هجوم ديبلوماسي في هستوريا ماغازين العدد 283– 1973/1/29 ص: 1973 – 1979.
101 – أنظر جريدة الموند يوم 1957/7/10
102 – إن هذا التقرير قد استقبل بحرارة من جبهة التحرير التي قامت بتوزيعه على نطاق واسع، بعد أن نشرته على صورة كتيب. وقد عبرت هذه يومئذ عن الأمل بأن تتبنى الحكومة الأمريكية موقفها. أنظر مجلة R.A (المقاومة الجزائرية، العدد 35، 13تموز 1957. وفيما بعد، أي عندما انتخب كندي رئيساً للجمهورية الأمريكية، لم تنس صحيفة جبهة التحرير أن تقدم لمحة نقدية عن تغير موقف الشيخ السابق "تجاه مشكلة الجزائر". أنظر في المجاهد العدد 1960/11/24/73/ المقال بعنوان الوجوه الثلاثة لكنيدي
103 – أنظر : ميرل مارسيل: الحياة الدولية، باريس، كولان، 1963، ص: 185
104 – أنظر خاصة المقال الآتي، أسباب انتسابنا إلى الـ CISL، في العامل الجزائري، العدد 3، 1956/6/6
105 – إن صحيفة المجاهد قد ردت بقوة أصداء هذه المواقف المتخذة. أنظر: الـ "CISL، ومقاومة الاستعمار الغرب"، العدد 8، 1957/8/5، على هامش مؤتمر جنيف الذي يضم مختلف النقابات، العدد 22، 16 /1958/4 – "قرار اللجنة التنفيذية للـ CISL، حول الجزائر" العدد 27، 1958/7/22– "الجزائر في اجتماع اللجنة التنفيذية للـ CISL في بروكسيل" العدد 74– 1960/12/15 "النقابات الغربية تدين عون الـ OTAN للحرب الاستعمارية في الجزائر،" العدد 78 1961/2/23
106 – أنظر فرانسوا Weiss "العقيدة والعمل النقابي في الجزائر"، ص: 39
107 – نفس المصدر ص:39
108 – أنظر حول النشاط الدولي للأوجيما (اتحاد الطلاب)، ومختلف صور الدعم المتلقاة، كتاب فارس زهير Fares Zahir، المواضيع والأفكار السياسية وتأثير النقابة الطلابية الجزائرية. ص: 114–166
109 – وحول الدور الذي قامت به البلدان الأمريكية اللاتينية، خلال هذه الدورة، أنظر فرج الله – المجموعة الإفريقية الآسيوية، مصدر مذكور ص: 236 وأنظر مميري: الأمم المتحدة.. ص: 71
110 – أنظر فرج الله – المصدر السابق ص: 238–239 ومميري نفس المصدر ص: 90
111 – أنظر فرج الله – المصدر السابق ص: 253– ومميري نفس المصدر ص: 102–103 و107–109
112 – أنظر مميري: الأمم المتحدة: ص: 124–128–130–136–159
113 – أنظر: المقال "شعوب أميركا اللاتينية تجدد الاعراب عن عواطفها تجاه قضيتنا"، المجاهد العدد 1، 1957/11/11

114 – خوري في أمريكا اللاتينية، مقال في جريدة المجاهد، العدد 29،1959/9/51.

115 – يقدم لمحة عن ذلك في مذكرات مسيرة، أنظر: الأب بيرنفير: خوري في.. المصدر السابق الجزائر SNED 1966 ص:263

116 – ولنلاحظ بشكل خاص رسالة الاحتجاج التي أرسلها التجمع الفنزويلي للحقوقيين الديمقراطيين، الموجهة لسفارة فرنسا في فنزويلا، في المجاهد،العدد 79، 1961/4/15

117 – إن الوفد الرسمي الذي كان يرأسه بن يوسف بن خدة، كان يتألف من الدكتور غونييش وزأني، كادا بوتارين. وألفريد بيرانجبر، ومحمد العربي ودماغ العتروس وفهف آغا بوايد، ونور الدين ناصر وعمور سخال.

118 – " أمريكا اللاتينية معنا". المجاهد 71، 1960/10/14 بعثة الحكومة المؤقتة إلى البرازيل. المجاهد، العدد 84، 15 ديسمبر 1960، والإيضاح الذي قدمه بن خدة بعنوان: " الطباعات عن جولة في أمريكا اللاتينية". المجاهد 76، 1961/1/5

119 – ولنشر، بشكل خاص إلى أنه تم في هافانا بين يومي 17–1960/10/20 انعقاد مؤتمر اللجنة النقابية الدولية للتضامن مع العمال والشعب الجزائري. أنظر: " كوبا: جبهة نقابية للتضامن مع الجزائر في المجاهد – العدد 72 1960/11/1 – أنظر أيضاً الايضاح الذي قدمه عبد القادر شندرلي، ممثل جبهة التحرير في نيويورك عن رحلته إلى كوبا في مارس 1960 بعنوان: "مهمة في كوبا"، المجاهد، العدد 62- 1960/3/31

120 – إن الشعب الجزائري – الذي يعاني منذ ست سنوات، حرباً استعمارية، لا ريب أن للولايات المتحدة مسؤوليتها الكبيرة فيها– وكذلك كل الشعوب المحبة للحرية، هي مع الشعب الكوبي في المعركة التي يخوضها لكي يتحرر من الاضطهاد الاقتصادي، ومن كل صور العبودية" أنظر ذلك في المجاهد، العدد 67، 1960/7/18 "كوبا تقف في وجه الإمبريالية الأمريكية".

121 – وعدا المقالات التي أشرنا إليها، يجب أن نشير إلى المقالات التالية، " كوبا مَثَل أكثر منها ثورة"، العدد 68- 1960/8/5، "معرفة الثورة الكوبية" العدد 77، 1961/1/29 – "امريكا اللاتينية بين كوبا والامبريالية"، العدد 82، 1961/6/25 – "كوبا –صراع طويل ضد الامبريالية" العدد 1961/5/8012، "كوبا – العام الثالث للثورة، العدد 83، 1961/7/19: كوبا – العام الرابع، الاصلاح الزراعي، العدد 90، 1962/3/9

122 – أنظر : Punta Del Este : "تراجع امريكي" في المجاهد، العدد 84- 1961/8/29

123 – "بعد اجتماع Punta Del Este، سياسة الجزرة والعصا" المجاهد، العدد 90، 1962/3/9

124 – " السياسة الدولية للكتل وحرب الجزائر" – المجاهد، العدد 19، 1958/2/28.

125 – نفس المصدر. العدد 20، 1958/3/15

126 – أنظر "مواقف الاتحاد السوفيتي" في المجاهد. العدد 20، 1958/3/15

127 – نفس المصدر

128 – نفس المصدر.

129 – في ذلك التاريخ، كانت هنالك ثلاث دول قد اعترفت بالحكومة المؤقتة اعترافاً واقعياً، كما اعترفت لها 17 دولة اعترافاً رسمياً. أنظر القائمة في كتاب محمد البجاوي، عن الثورة الجزائرية، ص: 140

130 – بمناسبة الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة. وقد أكد هذا الاعتراف بتصريح من الرئيس خروتشيف يوم 1960/10/8، " يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة، بمثابة اعتراف واقعي لا اعتراف رسمي لهذه الحكومة". ذكر ذلك محمد البجاوي في كتابه الآنف الذكر: الثورة الجزائرية والحق، ص: 117

131 – واعترف الاتحاد السوفيتي رسمياً بالحكومة المؤقتة يوم 1962/3/19، عند إعلان وقف إطلاق النار في الجزائر. أنظر نص البرقية التي أرسلها خروتشيف بهذه المناسبة لبن خدّة، رئيس الحكومة المؤقتة آنئذ، في المجاهد، العدد،91، 1962/3/19

132 – إن الاعتراف بالحكومة المؤقتة من قبل أحد العملاقين ذو مدى سياسي كبير وهو يؤلف نجاحاً جديداً للثورة الجزائرية، التي كانت من كبرى المشكلات الدولية في تلك الآونة". في المجاهد. العدد 71، 1960/10/14 " تعزز التضامن الدولي مع الجزائر".

133 – " الاتحاد السوفيتي والحكومة المؤقتة" . في المجاهد، العدد71، 1960/10/14

134 – وسيقتدي بهذا المثل، الفرع الجامعي، والفرع النسوي التابعان لفرع جبهة التحرير هناك، واتحاد العمال. أنظر " رحلة الرئيس خروتشيف إلى فرنسا، والسلام في الجزائر". في المجاهد، العدد 63، 1960/4/25

135 – أنظر النص الكامل للرسالة في المجاهد، العدد 63، 1960/4/25

136 – المصدر نفسه.

137 – " السياسة الدولية للكتل وحرب الجزائر" في المجاهد، العدد 20، 1958/3/15

138 – " فرنسا ضد تخفيف التوتر، في المجاهد، العدد 31،1960/3/62

139 – إن التقارب بين الشرق والغرب يضعف القبضة الإمبريالية والاستعمارية في البلاد الأسيوية والإفريقية. ولئن كان على الحرب الباردة أن تتوقف فذلك لكي تفسح المجال لتنافس سلمي واسع بين الشعوب الأكثر نمواً، لمصلحة الشعوب الأقل حظاً " في المجاهد، العدد55، 16 نوفمبر، "من أجل الدفاع عن السلم والاستقلال الوطني".

140 – أنظر "مساعي فينوغرادوف في باريس" في المجاهد، العدد 19، 1958/2/28

141 – نفس المصدر.

142 – ولنذكر على سبيل المثال تلك السهرات التي نُظمت بمناسبة الذكرى السنوية ليوم أول نوفمبر1954، أنظر بصورة خاصة، المجاهد رقم 5، 16 نوفمبر1959 رقم 73 تاريخ 1960/11/24

143 – إن تدخلات ممثلي الاتحاد السوفيتي، خلال الدورات المتتابعة، في الجمعية العامة، تجدها مع التحليل لدى Mameri W.Les ص:105-106-125-126, 139-140. Nations unies

144 – وتجنب جبهة التحرير، على المستوى الداخلي، إثارة مشكلة العلاقة بين الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي السوفيتي، كما تجنب شرح سياسة الاتحاد السوفيتي، بكون حركة التحرير في الجزائر غير مقودة من قبل عناصر شيوعية.

145 – السياسة الدولية للكتل وحرب الجزائر، في المجاهد. العدد 20، تاريخ 1958/3/15

146 – " السياسة الدولية للكتلتين وحرب الجزائر" المجاهد، العدد 20، 1958/3/15

147 – تم هذا الاعتراف في 1958/9/22

148 – " مقابلة خاصة مع شو إن لاي. في المجاهد 30، 1958/10/10

149 – وتذكر " المجاهد" وقائعها في عددها الأربعين، 1959/4/24

150 – أنظر وصف هذه الزيارة في المجاهد، العدد 53–54، أول نوفمبر1959

151 – أنظر الأرقام التي قدمها بن خدة في مقابلته للمجاهد. العدد 53–54، تاريخ 1959/11/1

152 – حيث تجري محادثات بين الوفد الجزائري وبين الرئيس هوشي مين، والجنرال جياب. أنظر البيان المشترك في المجاهد. العدد65، 1960/5/31

153 – يستقبل الوفد الجزائري من قبل الرئيس كيم إيل سونغ. أنظر البيان المشترك في المجاهد. العدد 65، تاريخ 1960/5/31

154 – ومن جهة أخرى، فإن المجاهد تغض النظر عن إقامة الوفد في موسكو.

155 – استقبل وفد الحكومة المؤقتة من قبل الرئيس ماوتسي تونغ
156 – أنظر البيان المشترك في المجاهد. العدد 65، 1960/5/31
157 – الذي وقع في آب 1960 بعد حادث الطائرة التي كان يجب أن تنقله إلى بكين. أنظر المجاهد. العدد 69، 1960/9/8
158 – الذي كان يمثل جبهة التحرير في طوكيو.
159 – وسيقدم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية الشعبية، ليوتشاوتشي في 1961/5/19، المجاهد . العدد 81، 1961/6/4
160 – المؤلف من بن طبال، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، وبن يحيى مدير مكتب الرئاسة، وبو منجل، مدير الشؤون السياسية لوزارة الإعلام والأمين خان مدير الشؤون السياسية لوزارة الداخلية.
161 – أنظر البيان في المجاهد، العدد 71 – 1960/10/14 – "الصين والجزائر"
162 – أنظر بصورة خاصة" الحكومة المؤقتة في عيد الثورة الصينية. المجاهد. العدد 51، 1959/9/29 و"رحلة إلى بكين" في المجاهد. العدد 152، 1959/12/15
163 – " الجزائر في الذكرى السنوية العاشرة للجمهورية الشعبية الصينية" المجاهد، العدد 53–54، أول نوفمبر 1959.
164 – وذلك، على ما يوضحه فرحات عباس في مقابلته للمجاهد. "ولكن بطبيعة الحال، تظل مشكلات الصين خاصة بالصين. وكذلك مشكلات الجزائر، ستظل غداً، خاصة بالجزائر، ولكن بعض الطرائق تبدو مفيدة للصين، كما هي مفيدة في الجزائر" المجاهد: العدد 72 – 1960/11/1– "بعد زيارة الرئيس".
165 – وحتى عندما يستمد بن خدة العظة من دروس التجربة الصينية:" إن سبب النجاح الذي أصابته الصين لا يقوم في شخصية الصينيين، على الرغم من مزاياهم التقليدية، في البراعة، والانضباط، بل إنها تتصل بوجود حزب، له عقائديته، ونظامه الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، بالإضافة إلى نظمه وانضباطه الداخلي المطبق على 13 مليوناً من المناضلين الذين يشكلون العمود الفقري للأمة "، المجاهد 53–54، أو نوفمبر 1959
166 – " الرحلة إلى بكين" المجاهد. العدد 52، 1959/10/15
167 – الحكومة المؤقتة في عيد الثورة الصينية ". المجاهد، العدد 51، 1959/9/29
168 – السياسة الدولية للكتل، وحرب الجزائر". المجاهد . العدد 20، 1958/3/15
169 – أنظر حول هذه النقطة Castellan Georges في :سياسة يوغسلافيا تجاه الدول الجديدة المستقلة في ندوة 3/31 حتى 1962/4/1 – حول سياسة الدول الكبرى تجاه انتهاء الاستعمار، باريس، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية (CERI)، ص: 14
170 – " 29 نوفمبر، عيد الجمهورية اليوغسلافية" المجاهد. العدد 56، 27 نوفمبر 1959
171 – أنظر : Alzir do Nezavisnisti , Pecar Zdravko ص:597–600
172 – أنظر خاصة في المجاهد: العدد 80 – 1961/5/12 – "مركز لإعادة تلاؤم عاجزي الحرب" – وفي العدد 88 1961/12/21: "المساعدة الطبية اليوغسلافية".
173 – أنظر: Savic Branko و Lukic Sloboden "يوغسلافيا ونضال الشعب الجزائري من أجل التحرير" – بلغراد، يوغسلافيا قسم الاعلام، كتيب رقم 3001، آب 1962، ص: 7–13
174 – نفس المصدر السابق ص:12
175 – كانت البلاد التي زيرت هي التالية: غانا، التوغو، مالي، غينيه، مراكش، تونس، الجمهورية العربية المتحدة
176 – نفس مصدر هامش (1) ص:15–17
177 – أنظر نص البيان، في المجاهد، 79، 1961/4/15.

178 – أنظر نص التصريح في المجاهد، 79، 1961/4/15 .

179 – استدعي سفير فرنسا في بلغراد إلى باريس للتشاور، كما استدعي سفير يوغسلافيا إلى وزارة الخارجية في باريس، لكي تقدم له مذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية، ضد الزيارة الرسمية التي قام بها وفد الحكومة المؤقتة إلى يوغسلافيا.

180 – واستقبل وفد الحكومة المؤقتة من قبل الرئيس تيتو، وصدر بيان رسمي مشترك بعد هذه الزيارة . أنظر التفاصيل كلها في المجاهد، العدد 44، 1959/6/22

181 – مصحوباً بعبد الحفيظ بوصوف.

182 – محمد البجاوي في كتابه: الثورة الجزائرية والحق، ص: 122.

183 – أنظر خطاب هذا الأخير في المؤتمر، المجاهد. العدد 64، 12 مايو 1960.

184 – أنظر "الجزائر في المؤتمر الاشتراكي الخامس ليوغسلافيا" في المجاهد، العدد 63، 1960/4/25.

185 – نفس المصدر.

186 – أنظر: Savic Branko وLukic Sloboden، مصدر ذكر سابقاً ص:24–26.

187 – أنظر المجاهد العدد 57، 1959/12/15.

188 – أنظر Savic Branko و Lukic Sloboden : من خلال المداخلات والتصريحات المختلفة، ص: 33–36.

189 – أنظر المجاهد: العدد 85 – 1961/10/1.

190 – على احتفاظ كل منها بفرادتها الناشئة عن وضعها بين عالمين (الاشتراكي والمتخلف بالنسبة إلى الصين، ويوغسلافيا، والرأسمالي والمتخلف بالنسبة إلى دول أمريكا اللاتينية) أنظر حول هذه النقطة: روبير Bosc : "العالم الثالث في السياسة الدولية" باريس Aubier Montaigne ,1968 ,pp.28-30



الفصل الثاني

المحيط المتعدد الأقطاب

إن المحيط الذي نتحدث عنه مشترك ومتنوّع، ولكنه يتميّز بتبعيته بالنسبة إلى "المركز" وخاصة إلى المركز الذي تُهيمن عليه "الكتلة الغربية". وهو ينطوي، اقتصادياً، في إطار السوق الرأسمالية العالمية[1]. وهذا الموقف التابع، الناشئ عن حالة التخلف، هو الذي يُملي على مختلف البلادِ التي تؤلفُ "المحيطَ" وحدةَ المصير، تجاه الوضع المهيمن "للمركز" وبالتالي شيئاً من الوحدة النسبية.

لكن هذا الوضع الغالب يبدو مهدّداً بظهور الكتلة الشرقية، وتزايد قوتها، وجعلها القطب الثاني للتوازن العالمي، بحيث يصبح هذا قائماً على مركزين، بدلاً من مركز واحد. وهذه الثنائية هي التي ستساهم بعد الحرب العالمية الثانية في فك تلك الكماشة التي كانت تستبقي تبعية المحيط، وتتيح له التفكير بتحرير نفسه.

ثم إن الخصومة بين الشرق والغرب والتوازنَ القائم على الخوف من الأسلحة النووية، تفسحان مجالاً أكبر لعمل البلاد الواقعة على المحيط، وتساعدُ على تنامي عدة أقطاب سياسية في ظل القطبية الثنائية العسكرية. وهذا ما لا ينسى ملاحظته واحدٌ من كبار المخططين، "للكتلة الغربية" هنري كيسنجر[2]. إذ لم تستطع ثنائية الأقطاب العسكرية أن تحول دون ظهور مجموعة أقطاب سياسية، بل إنها شجَعتها، في الواقع. ويبدو للدول الضعيفة أن للقوي من القطبين مصلحة أساسية في الدفاع عنها، في نظام التحالفات القائمة؛ ويتبع ذلك أنها لا تشعر بالحاجة إلى ضمان دعمه، عن طريق الأخذ بسياسته. وهكذا فإن الدول الجديدة تشعر بأنها محميّة، بمجرّد تنافس العملاقين الكبيرين في هذا العالم، فتدعوها قوميتُها أو وطنيتُها لتأكيد إرادتها بشجاعة أكبر فأكبر. وأصبح من الصعب الاعتماد على الاستخدام التقليدي للقوة، ونشأت ضروب جديدة من الضغط، إما بنقل الولاءات إلى إطار أعلى من الإطار القومي، وإما بإضعاف الحكومات الداخلية.

غير أن ثنائية الأقطاب السياسية هذه تبدو على مستويين : على المستوى الكلّي للعلاقة بين المحيط و"المركز الثنائي للأقطاب" وعلى مستوى التعدّد الداخلي للمحيط. فهذا في الواقع متنوع، رغم وضعه المتخلف ورغم التبعية المتقاسمة جملةً بين مجموع أعضائه.

ولما كانت جبهةُ التحرير تحسبُ حسابَ هذه الحقيقة، فإنها تتبنى لغةَ الوحدة لتطردَ بها شيطان التفرقة والانقسام، وتنقل إلى المجال الدولي نفس السياسة الموّحدة المطبّقة في المجال الداخلي. وهذه المجموعةُ الوطنية للمستعمرين تقابلها الوحدة الدولية لبلادِ العالم الثالث، والجبهة الداخلية التي ضمَّ أجزاءها بعضَها إلى بعض، ذلك العملُ الذي يقوم به الكلُّ ضدّ السلطة الكولونيالية، تقابلها الجبهة الخارجية " لمعذبّي الأرض" الموّحدين في نفس المعركة ضد الاستعمار والإمبريالية. فأمامَ العدوّ

المشترك، ينبغي أن لا يعلو شيء على الوحدة. وهذه لا تجدي إلا بالعمل والهجوم المشتركين ضد حصون الإمبريالية. فالوحدة والعمل هما الشرطان اللذان لا ينفصمان ، واللذان تطرحهما استراتيجية التحالفات التي تبنّتها جبهة التحرير، داخل المجموعة الوطنية، وداخل المجال الواسع للعالم الثالث. فالوحدةُ والعملُ يؤلفان الصيغةَ الجدلية التي تدفع المشروع الجمعي للتحرّر، في الإطار الوطني والإطار الدولي، في آن واحد. ذلك أن الصفة الجمعية للتحرير تقتضي، في الإطارين، هذا الاشتراكَ في المصير الذي يفترض تحرير الكلّ، وتحرير كلّ واحد على حدة، من خلال الالتزام، بالمعركة نفسها.

وبحكم هذا، فإن كلّ واحد يُلزمُ بعمله، مصيره نفسه، وكذلك مصيرَ المجموعة التي يؤلف هو جزءاً منها. فمصيرُ كلّ حلَقة يُعيّن ويحدِّد مصيرَ السلسلة كلها، والعكس بالعكس. وبمثل هذه النظرة تَعرضُ جبهةُ التحريرَ، معركة التحرير القائمة في الجزائر، على أنها معركةُ العالم الثالث كله. وكذلك فإن الرهان عليها يتجاوز حدود البلد التي هي مسرحُ النزاع. وهكذا فإن للدعوة التي توجّهها جبهةُ التحرير إلى التضامن صفةَ التذكير بالواجب الذي لا يمكن التخلي عنه إلا إذا أراد الإنسان خيانة نفسه. فالحياد هنا غير وارد، وكذلك ليس بوارد أيُّ نوع من المساومة وحسابات الأخطار.

إن "حلقة التماهي" هي ميدان" *التآخي*"[3]والاقتضاءات المطلقة؛ إنها ميدان المصير الذي لا يتجزأ ، ولكنه ليس ميدان التجانس والعمل الواحد. فالتنوع ليس مرفوضاً، ولكنه مُوَحّد.

وهكذا فإننا نلاحظ، من خلال سياسة التحالفات التي تتصوّرُها جبهة التحرير، داخل "حلقة التماثل أو التماهي"، مستويات عديدة للوحدة تمضي من الأقرب إلى الأبعد تبعاً لسلم متدرج عاطفي: فالوحدة المغربية، أولاً، ثم الوحدة العربية، ثم الوحدة الإفريقية، ثم وحدة القارات الثلاث. أما الوحدتان الأوليان، القائمتان على التواصل الجغرافي، والوحدة الثقافية، والدينية، فإنهما تؤلفان ما يمكن تسميَته بوحدة التماهي، أما الإثنتان الأخريان القائمتان أساساً على التزام مشترك بالمعركة، ضد الاستعمار والإمبريالية، فتؤلفان ما يمكن أن نسمّيَه بوحدة البروز أو الانبثاق **Emergence**.

القسم الأول : وحدة الانبثاقِ

وهذه تسمح لجبهة التحرير بتشخيص بروزها على المسرح الدولي، والمساهمة بجانب نشيط في الجدل القائم على المستوى العالمي بين الدول الكبرى ، والقوى الجديدة الصاعدة " للعالم الثالث، ولما كانت حركة التحرير الجزائرية، تعتبر نفسها كجزء لا يتجزأ من الحركة الأعَم، لتحرير الشعوب المستعَمرة، فإنها تهَبُ عملَها مقياساً عالمياً– ولما كانت جبهة التحرير تطمح، إن لم يكن لدور الزعامة في هذه الحركة، فإنها على الأقل تطمح، لدور " الطرف المحاوِر المقبول قانونياً"، لا تجاه الدولة الفرنسية المستعمرة فقط، بل كذلك تجاه " الدولتين القطبين"، أو المَركز "الثنائي الأقطاب" .

والعالم الثالَث، المؤلّف من دول ضعيفة سياسياً واقتصادياً تابعة ومتخلّفة، إنما يُمثّل، مع ذلك، قوة من القوى الكبيرة، بحكم قيمة العدد. وعلى هذا الوزن تعتمد جبهة التحرير في

سياستها الدولية. وحقاً فإنه لولا أصواتُ المجموعة الآسيوية الأفريقية في الأمم المتحدة، لما أمكن إثارة النقاش حول "القضية الجزائرية" في الجمعية العامة، ولما حُطِّمَ جدارُ الصمت المفروض حولها، من قبل الحكومة الفرنسية وحلفائها. وهكذا فإن الـــمجموعة الأسيوية الأفريقية تقوم بدور "الناطق" باسم الثورة الجزائرية، مما يتيح لهذه أن تخاطب الرأي العام الدولي، وتدوِّل النزاع القائم بينها وبين فرنسا.

ولكن "الانبثاق" لا يقتصر على هذه الدعوة إلى التضامن، ولا على توسيع النقاش حول القضية الجزائرية. بل إنه يشتمل أيضاً على صفة تهديمية، بمقدار ما كانت النداءات الموجّهة من قبل جبهة التحرير، لا تتناول، فقط ضرورةَ دعم نضالها، بل ترافقهُ أيضاً بدعوة "لتحرك جماهيري" لحركات التحرير، حيثما تكون هنالك هيمنة استعمارية ، في أي بلد من بلاد الدنيا. ومع ذلك فإن هذا النداء الذي يشمَل مجموعةَ الشعوب المستعمَرة في العالم الثالث، كان أشد الحاحاً، عندما يُوَجَّه إلى إفريقيا، وخاصة تلك البلاد الأفريقية الخاضعة للاستعمار الفرنسي.

1- الوحدة الثلاثية القارات

كان دخول أمريكا اللاتينية متأخراً، في اللقاءات، وفي تظاهرات التضامن، وعلى مستوى العالم الثالث. وفي الأصل، كانت القضية ذات صلة بالمجموعة "الأفريقية-الأسيوية" أكثر مما تتناول القارات الثلاث. لكن الدويّ الذي أحدثه مؤتمر باندونغ في أفريل1955[4] سيجعل من هذا اللقاء التاريخي البارز "بداية" ليقظة الشعوب المستعمَرة في إفريقيا وأسيا، وظاهرةً من ظواهر تضامنها. وقد مثّل حركة التحرير في ذلك المؤتمرَ آيت أحمد ويزيد. وقد بُحِث فيه قضيّةُ الجزائر بشكل خاص، ودين الاستعمار الفرنسي[5] .

ومنذ ذلك الحين، تصبح الجزائر موضوعاً للاهتمام الدائم في الملتقيات الأسيوية-الأفريقية. وعندما التقى الرئيسان عبد الناصر وتيتو في بريوني، في 1956/7/19، لم ينسيا أن يعيدا التأكيد عــلى حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وأن يستكرا بحكم ذلك، نزعات فرنسا الاستعمارية[6]. وفيما بعد، ولدى انعقاد مؤتمر التضامن مع شعوب إفريقيا وآسيا، في القاهرة (من يوم 1957/1/26حتى أول يناير عام 1958)، أتيح لجبهة التحرير الممثلة بالأمين دباغين، إمكانيةُ إسماع صوتها. وحُمل المؤتمر على التصويت بالإجماع، على قرارٍ "بإدانة الحرب الاستعمارية التي تشنّها فرنسا ضدّ الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل استقلاله[7]، وضدّ الأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات الفرنسية الإمبريالية هناك" كما أمكن أن تُعدّد صُور الدعم التي يمكن أن تُقدّم لنضال الشعب الجزائري[8]. وأنشئت، نتيجة لذلك، منظمةٌ للتضامن مع شعوب إفريقيا وأسيا (OSPAA) ''تجمع في داخلها ممثّلين عن حكومات البلاد المستقلة، وممثّلين عن حركات التحرر في القارتين[9]''. وبهذا المعنى فإن جبهة التحرير أصبحت تُمثّل فيها. بل إنها تدخل في عضوية الأمانة العامة، "للجنة التنفيذية للـــ OSPAA[10] .

وتبع انعقاد مؤتمر القاهرة، كاستطالة له، يومٌ أفريقي-أسيوي، خُصّص للتضامن مع الشعب الجزائري. وكان ذلك يوم 1958/3/30. فقامت في مختلف عواصم إفريقيا وآسيا، اجتماعات خاصة لهذا الغرض[11]. وفي السنة التالية ، كان هنالك " أسبوع للجزائر [12]"يبدأ من 18 أفريل في العواصم المختلفة.

وفي العام 1960، عام إفريقيا، الذي وصلت فيه مجموعة دول أفريقية إلى الاستقلال، انعقد في كوناكري بين 12-15 أفريل، المؤتمر الثاني لتضامن شعوب آسيا وإفريقيا. وكانت جبهة التحرير مُمَثلة بـ"فانون"، فانتخب هذا لنيابة رئاسة المؤتمر[13]. وهذا مما يشير إلى الأهمية التي يُنظُر بها إلى النضال التحريري الذي تخوضه جبهة التحرير، وإلى القيمة التي اكتسبتها في العالم الأفريقي- الأسيوي. ولم ينس مبعوث جبهة التحرير أن يثيرَ بصورة حادّة مشكلةَ البلاد الأفريقية التي استقلت حديثاً، وأبقت على علاقات خاصة تصلها بفرنسا، وتبنّت بحكم ذلك موقفاً من الحياد الظاهري تجاه المشكلة الجزائرية:" ويحاول بعضهم أن يعزو هذا الحياد السلبي، إلى وجود معاهدات معقودة مع فرنسا. أما نحن فنرى أن مثل هذه المعاهدات ينبغي أن تثير الشبهة والحذر لدى أولئك الذين يناضلون ويحاربون من أجل حق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن أجل الحرية والكرامة."

"ونحن لا نقول إن هؤلاء الذين ليسوا معنا هم ضدّنا، ولكننا نقول إن هؤلاء الذين ليسوا معنا، ليسوا، معنا. والشعب الجزائري، عندما يعدّ أصدقاءه يجد التشجيع الكبير، عندما يلاحظ حزمهم ، وتكاتف صفوفهم[14]".

وكترديد لصدى هذه الاهتمامات، أرسل المؤتمرُ رسالة إلى رؤساء حكومات المجموعة الفرنسية-الأفريقية" تطلب فيها سحب قواتها التي تحارب في الجزائر[15]"والإلتزام علناً بتعزيز الدعم الفعلي، للشعب الجزائري، والتوسل بكل الوسائل الضرورية لتشخيص الاستقلال الوطني" أي لجعله حقيقة ملموسة[16].

ولئن وجَدَت المجموعة الأفريقية الأسيوية صفوفها تتسّع بدءاً من عام 1960 بانضمام مجموعة من الدول الأفريقية المستقلة حديثاً إليها، فإنها ستعرف، بمناسبة المشكلة الجزائرية، بعض الاختلافات بين الدول الأفريقية للمجموعة". وستكون الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة مناسبة لبروز هذه الاختلافات. أما خلال الدورات السابقة للجمعية العامة، فإن المجموعة الآسيوية الأفريقية، كانت تظل أكثر وحدة[17].

ثم إن الجزائر ستحضر مؤتمر بلغراد الذي تحدثنا عنه سابقاً. ولكن الأهم من ذلك، هو أن نشير إلى أن كوبا وثلاث دول مراقبة هي بوليفيا، والبرازيل، والإكوادور حضرت هذا المؤتمر، مما هو إشارة لتوسع التجمع الأسيوي-الأفريقي، باتجاه تجمّع القارات الثلاث. وقد تأكد هذا التوسع في المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية، المنعقد في Moshi من يوم 3/4 حتى 2/11/ 1963[18]، وفي المؤتمر الثاني لدول وحكومات البلاد غير المنحازة، المنعقد في القاهرة في جويلية 1964، ثم تُوِّجَ في المؤتمر الأول الثلاثي القارات المنعقد في هافانا عام 1966[19].

والواقع، أنه منذ عام 1959، ومع انطلاق الثورة الكوبية، ستنطلق أمريكا اللاتينية إلى الالتقاء بالحركة الواسعة للنضال المتمثل بالتضامن الأسيوي-الأفريقي. وبدأ النضال المعادي للإمبريالية، على مستوى العالم الثالث يُعبّر عن نفسه بالثلاثي الذي يجمع في نفس المعركة بين إفريقيا، وأسيا، وأمريكا اللاتينية. وهذا التوسع في مجال التضامن، هو الذي يحدّدُ، على مستوى تطلعات النضال، ذلك الانتقال من الصراع المعادي للاستعمار إلى الصـــراع المعادي للإمبريالية :" إن العالم الثالث لم يعد "إفريقيا-أسيوياً" فقط. وهذا هو الاكتشاف الذي حصل عام 1960. فالقوى الحيّة لأمريكا اللاتينية، تلك التي تبرهن لنا منذ عشر سنوات، على دعمها الدائم في نضالنا، تَعرف اليوم بالتجربة أن النضال المعادي للاستعمار والنضالَ المعاديَ للإمبريالية، هما نضال واحد[20].

وتنطوي هذه الرؤية، في الاستطالة المنطقية لسياسة تدويل المشكلة الجزائرية المتبّناة من قبل جبهة التحرير. والحق فإن هذه الجبهة عندما أعلنت عن العلاقة المتبادلة، والاشتراك في المصلحة والتطلعات، وبين صور النضال القائمة في الجزائر، ومختلف صور النضال القائمة في العالم، ولاسيما العالم الثالث- كانت محمولة بطبيعة الحال على فهم الصلة بين النزعة الاستعمارية، والنزعة الإمبريالية:" فمعركة الشعب الجزائري ليست بمعركة وحيدة معزولة، لا مثيل لها من نوعها. بل ما هي إلا مرحلة أو وجه من وجوه الصراع الشامل الذي يثير الشعوب الأفريقية والأسيوية ضد النزعة الاستعمارية الأوروبية. وكذلك الحرب التي تشنها فرنسا، فإنها بدورها، ليست إلا مرحلة من مراحل العدوان الذي تشنّه مختلف الإمبرياليات، للإبقاء على هيمنتها السياسية والاقتصادية في البلاد المستعمَرة. وعلى ذلك فإن النزاع الفرنسي- الجزائري ليس إلا جزءاً من المعركة الهائلة التي تتواجه فيها قوى الاستعمار مع القوى الأخرى الساعية لتحرير الشعوب المستعبدة[21]".

وينشأ عن هذه الملاحظة، ذلك الاقتضاءُ الأساسي للوحدة:" فكما أن الإمبريالية واحدة، فإن المعركة التي يجب أن تُواجَه بها، يجب أن تتم في إطار الاستراتيجية الموحّدة، التي تبنتها كل الدول التي اشتركت في باندونغ [22]".وعندئذ طُرحت في المجال الدولي، نفسُ المشكلة التي طُرحت في المجال الداخلي، أي تلك المصالحة الضرورية بين أوسع وحدة ممكنة، وبين الصلابة الثورية.

ذلك أن مجموعة العالم الثالث الواسعة بعيدة عن التجانس. بل إن تنوعها، واختلافها، يجعلان منها مجموعة غير متجانسة:" فالشعوب الأفريقية-الأسيوية ، موزاييك حقيقي من الشعوب التي تملك ثقافات، ومستويات حياة، ومشكلات سياسية مختلفة[23]". والعامل الأساسي في انسجامها هو تميّزها، على مَستوى المبادئَ، عنَ الكتلتين الكَبيرتين اللتين تشكلان "ثنائية الأقطاب" المعروفة. ولكن حتى في هذا المستوى، لا يبدو أن التميّز تم بصورة واحدة. وهذا الحياد المعلَن، إنما يشتمل على تنوّع كبير يركّز فيه تارة على الإمبريالية الغربية، وتارة أخرى على الخطر الشيوعي.

أما الحياد الذي أخذت به جبهةُ التحرير، فإنه متميّز برفض كل تبعية، والتعلق بالاستقلال:" فعدم الانحياز وحده، الذي ينفي كل تبعية، أو أي وضع تحت الوصاية، هو الذي يسمح

لشعوبنا، بأن تكون هي نفسها فعلاً ، وأن تتحرّر حقاً. ثم إن استخدام مواردها الخاصة، وطاقاتها الخاصة، وتعزيز ديناميتها الطبيعية التي تستخدم إلى أقصى مدى، وبصورة عقلانية ومتآزرة، هي أفضل الضمانات على انطلاق تقدمها في كل المجالات[24]".

وعلى ذلك فإن المبادئ التي قُررّت في باندونغ أُوِّلت تبعاً لهذه الرؤية الاستقلالية : فسياستنا الخارجية هي سياسة سلم واستقلال، تُستلهَم من مبادئ التعايش السلمي، والتعاون والصداقة بين الشعوب، وعلى أساس الشعوب.وعلى أساس هذه المبادئ، نحن مستعدّون وسنظل مستعدّين لإقامة علاقات دبلوماسية مع جميع بلاد العالم، وسنضمن، في إطار الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وسلامةَ الأرض والحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والتقابل في المنافع، وكذلك في إطار التعايش المشترك، سنضمن تنامي علاقاتنا الاقتصادية والثقافية مع كل الشعوب، وبصورة خاصة مع التي دعمتنا في الساعات الأولى من ثورتنا[25]".

ويؤكد برنامج طرابلس هذه الرؤية، ويستبقيها معياراً لاختيار التحالفات، في المجال الدولي: "إن تعزيز التيار الحيادي الذي نشارك فيه، يعكس دينامية الشعوب المناضلة من أجل تأكيد استقلالها".

"ويتعلّق توسيع هذا التيار، في كل بلد على حدة، بالاختيارات الداخلية، ودرجة الاستقلال في اقتصاده. وعلى هذا فإن السياسة الخارجِية للجزائر يجب أن تتجه، داخل التيار الحيادي، إلى التحـــالف مع الدول التي نجحت في تعزيز استقلالها، وتحرّرت من الهيمنة الإمبريالية[26]".

وأخيراً، فإن الاستقلال كهدف أساسي، هو الذي يُحرّك جبهةَ التحرير في الميدان الداخلي، والميدان الدولي. ثم إن هذا الهدفَ هو الذي يؤلّف عاملَ الانسجام الأول في المجموعة الأفريقية الأسيوية، وبروزَ العالم الثالث على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وتُشارك حرب التحرير التي تقودُها جبهة التحرير في هذه الحركة الواسعة لتحرير الشعوب المغلوبة على أمرها، وتحتل لديها، بسبب عنفها، وطول مدتّها، مكاناً هاماً. ولا تنسى جبهة التحرير، بهذه المناسبة، أن تتباهى بنموذجية المعركة التي خاضتها في الجزائر[27] وأن تقدِّر أنها لم تساهم في تحرير الأرض الوطنية، فقط، بل إنها ساهمت كذلك في تحرير البلاد الأخرى، التي ما زالت مستعمَرة، ولاسيما بلاد إفريقيا الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي. وهكذا فإن وحدة البروز تحمل معنى مزدوجاً هو اللجوء إلى دعم مجموعة الأقطار الثلاثة، والمساهمة في تحرير البلاد الأخرى المستعمَرة. وإن هذا المعنى المزدوج ليصبح أوضح ما يمكن من خلال العمل السياسي لجبهة التحرير، باتجاه إفريقيا.

2- الوحدة الأفريقية

إن الجزائر تقع في الأرض الأفريقية. ولا تفرض هذه الملاحظةُ البديهيَةُ نفسَها إلا بصورة متأخرة نسبياً عن الحركة الوطنية الجزائرية. وقد كان لهذه بعض الاتصالات، في بداية الأمر،ولاسيما في المغرب والشرق الأوسط. وكانت إفريقيا جنوب الصحراء، مجهولة عمليا

بالنسبة لها[28]. ويجب أن ننتظر عام 1955 ومؤتمر باندونغ، وخاصة عام 1956، عام "*القانون ـ الإطار*"، لكي نلاحظ ظهور إفريقيا في عالم الوطنية الجزائرية.

وحقاً فإن من المبالغة الإدعاء بأن الصحراء كانت جداراً منيعاً لا يمكن اجتيازه بين المغرب وإفريقيا السوداء . إذ أن المؤرخين وكتاب الأخبار العرب، مثل البكري، وابن حوقل، وابن بطوطة، وابن خلدون[29] ليشهدون على وجود صلات لا بأس بقدمها بين جنوب الصحراء وشمالها. فمنذ القرن الثامن، كانت هنالك تجارة مزدهرة بين إمبراطورية غانا[30] و القبائل البربرية لشمال إفريقيا . ومنذ القرن العاشر، قامت المملكة البربرية" *صنهاجة*"، فضلاً عن مبادلاتها التجارية ، بالدعوة إلى الإسلام في هذا الجزء من إفريقيا. ولكن القرن الحادي عشر خاصة ، هو الذي رأى" *المرابطين*" يضمنون دخول الإسلام إلى إمبراطورية مالي، التي حلّت محلّ إمبراطورية غانا. ومنذ ذلك الحين كانت الحماسة للدين الجديد قد أقامت علاقات وثيقة بين إفريقيا جنوب الصحراء، وبين إفريقيا الشمالية، وكذلك مصر.

بيد أن هذه الاتصالات القديمة نسبياً لم تحل دون أن يَتطوّر جنوب الصحراء في دوائر حضارية وثقافية مختلفة عن الشمال بدرجة كافية. وصحيح أن الإسلام يؤلف عامل توحيد لا يستهان به. ولكنه لم يُبرَزَ إبرازاً كافياً إلا بصورة متأخرة، وبصورة غير مباشرة، في الإطار السياسي للمصالحة.

وفي آخر الأمر، كان المستعمر هو الذي سيساعد على تكوين هذه الوحدة عندما رسم إطار مملكته الاستعمارية، وحفزَ المستعمَرين، على القيام بحركة تحرير واحدة. وسنجد العنوان 8 من الـدستور الفرنسي لعام 1946 يدخل الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية داخل" *الاتحاد الفرنسي*[31]"، ويعطي الوطنية الأفريقية، بعداً كلياً، كما يثير الأمل بحل مشترك. ذلك أن الدستور الفرنسي لعام 1946 الذي يحمل روح "المؤتمر الأفريقي الفرنسي" لبرازافيل[32]، والخطاب الذي ألقاه الجنرال دوغول بتلك المناسبة[33]، يقرر في مادته الـ 75 ما يلي:" إن النظم المتصلة بأعضاء الجمهورية والاتحاد الفرنسي قابلة للتطور". ولكن هذا التطور يظل في إطار الجمهورية الفرنسية "الواحدة التي لا تقبل التجزئة[34]".

لكن تسارع حركة الخلاص من الاستعمار، مع استقلال الهند الصينية عام 1954، والمغرب وتونس عام 1956 تعطي لإفريقيا الخاضعة للسيطرة الفرنسية دوافع تَحملُها على مطالبة فرنسا باحترامٍ أكبر للعنوان (أو الفصل الثامن). ويرسم Lamine Gueye بعد المنعطف الذيَ اتخذته الـ RDA عام 1950 إطاراً لمتطلبات العصر، بالصورة التالية:"فعلى حين أن دولاً مثل بريطانيا أو هولندة، مثلاً، رأت أن الحلول المقبولة أو المقترحة، هي الاستقلال كاملاً، أو الاستقلال الذاتي، فإنه لا يطلب من فرنسا– وهذا الأمر يستحق أن يُشار إليه– إلا مجرّدَ المساواة في المعاملة، لدى تطبيق قوانينها هي [35]". والقضيّة كلّها هي طلب قانوني بحت.

لكن جبهة التحرير، وقد اكتشفت أهمية إفريقيا السياسية ستطرح مشكلةَ إزالة الاستعمار في حدود أخرى، ولنقل في حدود العنف. إنها تأمل أن تلهب كل القارة الأفريقيةَ، من أجل

القضاء على السيطرة الفرنسية. وتدين الحل القانوني (أو الشرعي) وتصر على ضرورة القيام بالثورة المسلّحة. وعندها أن الوحدة الأفريقية هي قبل كل شيء تحالف عنيف بين كل المستعمَرين ضد المستعمر. وبحكم ذلك فإن العمل السياسي لجبهة التحرير، باتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، يهدف، في آن واحد، إلى ضمان أكبر دعم لها، في نضالها التحريري، وجرّ البلاد التي ما تزال مستعمَرة إلى نفس المعركة. فالدعوة إلى الوحدة، من هذه الناحية، هي دعوة هدامة، تخريبية، لأنها تشير إلى القطيعة العنيفة مع السلطة الاستعمارية.

وهذا ما نسمّيه بالوحدة السلبية[36] التي تظهر بالتميّز الجذري، مع المستعمر. وستعود جبهة التحرير إلى ذكرها بمناسبة الحديث عن إصلاحين حاولت الحكومة الفرنسيَة تجربتهما" بأي *القانون الإطار، والمجموعة الفرنسية*". والحقيقة أن هذين الاصلاحين معدّان لتنسيق النظام الفرنسي الكولونيالي وتعديله، دون أن يوضع موضع البحث تميّز المتروبول على مستعمراته.

أ - الوحدة السلبية : وبهذه المناسبة فإن جبهة التحرير ستحرص على إدانة وفضح هذه "الحيلة الحربية" للاستعمار. فتُقدم القانون -الإطار، كوسيلة ملتوية تسمح لفرنسا أن تديم سيطرتها على إفريقيا. وتعتبر أن الاستقلال الإداري الملحوظ في هذا القانون ليس إلا أمراً ظاهرياً، بحكم أن إدارة الأراضي، موجّهه دوماً من قبل حاكم يتلقى توجيهاته من باريس. أما السلطات التنفيذية المحلية فليس لها أي حق في المبادَرة. إنها مجّرُد "لجان استشارية" تحت إمرة الحاكم الذي يملك دوماً الحق في الكلمة الأخيرة؛ وأما الدائرة الانتخابية الواحدة، التي هي الخطوة الوحيدة إلى الأمام، فإنها فعلياً، تصحّح بالتطبيق المألوف للانتخابات المزيّفة، التي تأتيّ إلى الجمعيات "بمنتخبين" مقبولين لدى الحكومة الفرنسية[37]". وأخيراً فإن الخطر الأكبر الذي تدينه جبهة التحرير في" *القانون – الإطار*"، هو بلقنة إفريقيا الخاضعة للسلطة الفرنسية. إذ بدلاً من أن تُقدّم مؤسسات مُوحدة في إطار المجموعات الكبرى للـ AOF والـ AEF، فإنها تزيد الخصوصيات المحليّة.

ولقد استعيد هذا النقد من قبل "الفيديراليين" المؤتلفين تحت لواء الزعيم السنغالي ليوبولد سنغور الذي ينشئ في مؤتمر داكار "الكونفانسيون الأفريقي" أي"الاتفاق الافريقي". ويضع هذا المؤتمر كهدف أساسي له، هو إنشاء اتحادين هما الـ (AOF, AEF)، المدعوان للاندماج داخل اتحاد كبير، فرنسي، أفريقي. ولقد دوفع عن هذا الموضوع الفدرالي، من قبل مؤتمر الـRDA : في باماكو، في سبتمبر 1957 [38] وبخاصة من قبل حزب التجمع الأفريقي [39] (PRA) في كوتونو Cotonou، في تموز1958.

ويبدو أن جبهة التحرير قد اكتسبت أنصاراً، لاسيّما وأن هذين قد تبنّيا الشعار القائل "بالاستقلال المباشر". وعندما استخلصت جبهة التحرير نتائج هذا المؤتمر، كتبت صحيفتها الرسمية تقول: إن "كوتونو" هي القسم الأول المتقدّم من معركة التحرير الكبيرة التي سينشأ عنها أن 30 مليوناً من الأفريقيين، سيصلون إلى الاستقلال[40]". وتتابع الصحيفة، فتقول بعد ذلك:" إن المطلب الوطني للشعوب الأفريقية، يستلهم وحيه إلى حد كبير من حركة ثورتنا نفسها[41]".

والحقيقة أن مؤتمر كوتونو، يبدو وكأنه هيأ العقول لمطلب أكثر جذرية، باتجاه الاستقلال من جهة أولى، واتجاه وحدة أفريقية أكثر التزاماً. ولكن لا روح" *القانون-الإطار*"، ولا نصّه الحرفي، ليبدو أنهما يستجيبان لمطامح الوطنية الأفريقية، ومع ذلك، فإن الإطار الدستوري للفصل الثامن، الذي سبق أن مُطَّ بدرجة كافية" *بالقانون- الإطار*" لا يسمح باستباق المطالب الوطنية الجديدة التي تظهر في الأفق.

إلا أن سقوط الجمهورية الرابعة التي سرعتها حركة 13 مايو 1958 تفتح، من باب الانتهاز، منظورات لتطوّر جديد، في إطار المجموعة، هو شكل جديد من الاتحاد الفرنسي- الأفريقي، ستدينه أيضاً جبهَة التحرير. وخلال الحملة التي قامت من أجل الاستفتاء، وَجَّهت جبهة التحرير "نداءً للأفريقيين[42]" تعرب فيه، بشكل خاص عن رأيها " بأن المساهمة في التصويت، هو أخيراً التعرف إلى الذات كعضو من نفس الأسرة، ونفس الأمة ذات المشكلات المشتركة، على حين أن كل أفريقي سيصوّت في الاستفتاء، سيكبِّل أكثر شعبه وبلادَه بقيود الاستعمار الفرنسي [43].
ونراه يركِّز على اللا مساواة التي تنشأ بين هذه الدول وبين فرنسا.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا النداء أطلق لشعوب إفريقيا، من وراء ظهر الأحزاب السياسية والزعماء. وهو نداء يدعو للتمّرد، والمعارضة الجذرية للاستعمار الفرنسي، ويتجاهل عامداً متعمداً هذه الأحزاب الوطنية الأفريقية، ولا يوفّر نقده "لشغب الرجال السياسيين المتواطئين الفاسدين، وتصريحاتهم، ودعواتهم المتحمّسة لشعبهم بأن يُصوِّتوا بكلمة "نعم[44]". ولما كانت قضية إفريقيا كلها قد أصبحت جبهة مشتركة، فإن جبهة التحرير تعتبر نفسها ذات صلاحية كاملة في اتخاذ موقف حول الاستفتاء، والتوجه مباشرة إلى كل الأفريقيين.

وفعلاً، فإن الحملة التي قامت من أجل الاستفتاء، أثارت مجادلات جدّية داخل الأحزاب والمنظمات النقابية في إفريقيا، وهكذا فإن داخل الــ RDA يقوم الــ PDG [45] بحملة من أجل الــ "لا" على حين أن أكثرية الشعب الأرضية الأخرى، تظل موافقة على البقاء داخل المجموعة. ونشهد نفس الانقسام داخل الــ P R A حيث ينفصل Djibo Bakari ، السكرتير العام للحزب عن سانغور والأمين غيه Gueye اللذين يختاران الــ "نعم". أما المنظمات النقابية أي الــ UGTAN[46] و الــ FEANF[47] فإنها توحِّدُ جهودها للتوصية بالتصويت السلبي.

وأخيراً فإن استفتاء 28 سبتمبر 1958 يسفر في إفريقيا جنوب الصحراء، عن أكثرية مؤيدة للدستور[48] تضع البنى الضرورية للمجموعة[49]. أما الاستقلال الممنوح للمستعمرات فإنه ليس أكثر من نسبي. وهذه الفدرالية التي أقيمت بدستور 1958/10/5، تضمن "للجمهورية الــفرنسية[50] "، عن طريق رئيسها درجة من الهيمنة[51]، لا يرى فيها R.de Lacharriere إلا "فدرالية رئاسية [52]"وكذلك كونيديك P.F.Gonidec فإنه لا يرى فيها، آخر المطاف، إلا دولة موحدة غير مركزية[53]".

لكن التصويت السلبي[54] على الاستفتاء في غينيا، و وصولها إلى الاستقلال، يحدثان ثغرة في بناء" *المجموعة*". وعلى الرغم من انسحاب فرنسا المفاجيء، فإن الدولة الفتية المستقلة تستطيع التغلب موقتاً على صعوباتها، بفضل مساعدة دول الشرق (ولاسيما الاتحاد السوفيتي) وغانا[55]. وستكون حالتها مثالاً هداماً للدول الأعضاء في" *المجموعة*". ولم تذهل جبهة التحرير عن اتخاذ هذا المثل لعرضه على أنه النموذج الذي يجب أن يُحتذى:" فجمهورية غينيا، حية، وحيّة كما ينبغي، أما ارتقاؤها إلى الاستقلال، فإنه يشكل منعطفاً هاماً باتجاه الوحدة والاستقلال لإفريقيا. أما أن غينيا تبرهن على أنها تستطيع الحياة من دون فرنسا، وغيرها من شعوب إفريقيا، المخدوعة اليوم من قبل قادتها، فستطلب الاستقلال وتحصل عليه. ومنذ الآن نجد في كل الأراضي المسماة "فرنسية" ، أصواتاً ترتفع، لتقدم تحية أخوية، للشعب الغيني[56].

والحق أنه سيحصلِ تغيّر هام داخلَ الدول الأعضاء في "المجموعة"، ذلك أن المطالبة بالاستقلال ستصبح أمراً شديد الإغراء لدى الجماعة التي تسمّي نفسها "فدرالية". وأمام هذه الجماعة، نجد "المعادين للفدرالية" وعلى رأسهم هوفويه بوانيي، يحاولون أن يدافعوا عن المجموعة الأفريقية الفرنسية.

وكان الاختلاف بين " الفدراليين" وخصومهم يتحّول إلى تنافس عندما قام هوفويه–بوانيي، وقوفاً منه ضد الاتحاد الفدرالي لمالي[57] بدعم من فرنسا بإقناع فولتا العليا والداهومي، بعدم الدخول فيه[58]، لكي ينشئ معهما في مايو 1959 ما سمي بـ Conseil de l`Entente ou : Union Sahel-Benin أي مجلس الاتفاق، أو اتحاد ساحل بنين، الذي انضمت إليه النيجر (1959/5/29).

ولكن الفدراليين لم يُثبِّط عزمُهم لهذا السبب. وعندما اجتمع المؤتمر التأسيسي لحزب الاتحاد الفدرالي الأفريقي (PFA) الذي انعقد في جويلية 1959 في داكار، حدّد لنفسه هدفين هامين: إنشاء اتحاد مالي (يجمع السنغال والسودان)، والاستقلال. وسيتحقّق هذان الهدفان، وعلى الرغم من أن اتحاد مالي كان عابراً[59]، فإنه سيسمح للسنغال ولمالي، بأن يصلا إلى الاستقلال.

وعلى ذلك فإن المجموعة ستعرف تطوراً سريعاً[60]، وقد كان ذلك يسيراً، بحكم أن قانون 6/4/ 1960، طوّر المادة 86 من الدستور التي أصبحت تقضي، في قسمها الثالث "بأنه يمكن للدولة العضو في المجموعة أن تصبح مستقلة، بالاتفاق المشترك، من دون أن تنفصل عن المجموعة". وهكذا فإن العام 1960 سيشهد "أن كل الدول الأعضاء في المجموعة، وصلت إلى الاستقلال[61]". ثم إن المجموعة التي بقيت مدة قليلة بعد ذلك على صورة اتحاد" *مجموعة مجدّدة*[62]"، ستفسح المجال لشكل جديد من الاتحاد الفرنسي– الأفريقي: التعاون التقني والاقتصادي.

وأمام مثل هذا التطور، كان من الطبيعي أن تَعتبر جبهة التحرير أن هذا الوصول السلمي إلى الاستقلال، كان مديناً للنضال المسلّح الذي قام في الجزائر، وباقي القارة الأفريقية. وبالتالي فإن الدول المستقلة حديثاً تشعر بأنها مدينة أخلاقياً لحركات التحرر في أفريقيا. وهكذا فإن الوحدة الأفريقية أصبحت تمُر منذ ذلك الحين بالتضامن المعادي للاستعمار. وكان أفضل معيار

للحكم على حقيقة الاستقلالات المكتسبة حديثاً في أفريقيا، هو، بطبيعة الحال، درجة التضامن مع نضال الشعوب الأخرى من أجل الاستقلال، ولاسيما شعب الجزائر.

وهكذا فإن "الوحدة السلبية" القاضية بالقطيعة والتميّز عن السلطة الكولونيالية الفرنسية، تجد استطالتها الطبيعية في وحدة إيجابية" تعرب عن نفسها بالدعم المقدّم لنضالات التحرير، في إفريقيا، ولاسيما في الجزائر .

ب – الوحدة الإيجابية: واعتبارًا من أول عام 1962 " *الذي هو عام إفريقيا*" تقوم جبهة التحرير، ممثلة بالحكومة المؤقتة، بنشاط ديبلوماسي كثيف، باتجاه إفريقيا، لكي تمارس ضغطاً دولياً على فرنسا. وتجد الجبهة في شخص فرانز فانون ممثلاً رائعاً. فشخصيته القوية، ونشاطه الذي لا يكل، وبلاغته المقنعة، كل ذلك يجعل منه ناطقاً عظيم الجدوى، باسم حركة التحرير الجزائرية، في كل إفريقيا. فمقالاته في المجاهد[63]وتدخلاته في المؤتمرات العديدة، والملتقيات الأفريقية الجامعة ، تساهم في إظهار الثورة الجزائرية، في أبهى صورها، وتضمن لها اصغاءاً كبيراً، ونجاحات عديدة على المسرح الدولي الأفريقي. ومنذ أن عيّن، بدءاً من مارس 1960 ممّثلاً دائماً للحكومة المؤقتة في أكرا ، فإنه سيبذل، من مقّره في غانا[64]، نشاطاً سياسياً عنيفاً، يمتد إلى كوناكري وليوبولدفيل . ثم يقوم خلال صيف 1960 بمهمة استطلاعية خطرة، في شمال مالي، من أجل إنشاء قاعدة تسمح بإيصال الأسلحة بطريق الصحراء الجزائرية [65]. ونراه يلخّص مهمته ، بهذه الكلمات : " لنسافر . فمهمتُنا هي : فتح الجبهة الجنوبية. و من باماكو ننقل الأسلحة والذخائر . ونثير الشعب الصحراوي، ونتسلّل إلى كل نواحي إفريقيا ، ونصعد من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، إلى الجزائر، المدينة القارية. إن ما أريد الحصول عليه هو: خطوط كبرى، أقنية كبيرة للإبحار عليها في الصحراء، يجب تبليد الصحراء، ونفيها، وجمع إفريقيا، وخلق القارة. وليأت إلينا، على أرضنا في الجزائر ، ماليون وسنغاليون وغينيون، ومن ساحل العاج، وغابون ، وأولئك الذين هم من نيجريا والتوغو. وليتسلقوا جميعاً على منحدرات الصحراء، وليقبلوا على الحصن الاستعماري. إن ما أريده هو التغلب على الصعب والمستحيل، وإطلاق قارة بكاملها في هجوم على آخر حصون السلطة الاستعمارية[66]".

وأي ناف للصحراء، ومهدّم للحدود، أفضل من هذا المناضل الذي لا يتعب، من أجل الحرية، والذيّ لا يرى لنفسه من وطنٍ غير وطن المعركة التحريرية، والنضال ضد كل صورة من صور الاضطهاد؛ و رجل الفكر هذا، الذي نَذَرَ نفسَه كلها للعمل؛ أو هذا المنفي المولود في جزر الآنتيل، الذي شبّ على ضفاف السين وعانى كل ألوان المعاناة، من أنه فرنسي ذو جلد أسود[67]، سيختار الجزائر وطناً له، ويموت كجندي في معركة التحرير، ويدفن في مقابر المجاهدين، في هذا القسم المحرّر من الأرض الجزائرية[68].

وليس هذا الحديث المتصل بفانون، بالأمر الذي لا جدوى فيه. بل إنه يبدو لنا ضرورياً لكي نُوَضح، في الوقت نفسه، ذلك البعد الإنساني، وقيمَة العمل السياسي لجبهة التحرير، باتجاه إفريقيا، جنوب الصحراء.

وعدا ذلك، فإن الصحراء هي التي ستكون أحد الرهانات في السياسة الأفريقية لجبهة التحرير، بدءاً من اليوم الذي أنشأت فيه فرنسا، المنظّمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) بحكم القانون الصادر في يناير عام 1957، وقانون إنشاء وزارة للصحراء[69]. و كانت هذه التدابير تنطوي آنئذ في إطار تطلعات فرنسا لعزل الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط، عن بقية البلاد، ودمجها بالمناطق الصحراوية المجاورة الأخرى.

ولكن جبهة التحرير، تتبنى منذ عام 1956 سياسة معّينة، تجاه قضية الجزائر، تبقى هي هي ، طول مدة حرب التحرير الوطني. وتنشر المجاهد في عددها الثاني، في نهاية جويلية عام 1956، ذينك المبدأين اللذين ستُرَكّز عليهما سياستها تجاه الصحراء. فهي تؤكد قبل كل شيء مبدأ السلامة الأرضية الذي يجعل من الصحراء قطعة من الجزائر[70]، لا فصل لها عنها". أما المبدأ الثاني فهو الدعوة التوحيدية للصحراء: " فعن طريق الصحراء"،عرفت الشعوب الأفريقية، قبل العهد الاستعماري بزمن طويل، وحدتها وعاشتها. ويجب أن نَرُدَّ للصحراء دورها التاريخي كصلة للوصل بين إفريقيا السوداء، وإفريقيا الشمالية [71]". ثم إن البيانَ السياسي لمؤتمر الصومّام، عندما ثبّت النقاط التي يجب أن تدور حولها مفاوضات السلام، يلاحظ في المَقام الأول:"حدود الأرض الجزائرية (وهي حدود تشتمل على الصحراء الجزائرية).

وبحكم ذلك فإن جبهة التحرير تُعلن أنها تحارب لتحرير كل الأرض الجزائرية، بما في ذلك الصحراء؛ وبالتالي عدم الاعتراف بأي اتفاق سابق بين فرنسا وأي طرف ثالث آخرٍ، متعلق بالصحراء الجزائرية[72]. وستحاول، من جهة أخرى أن تعطي للمشكلة الصحراوية ، بعداً إفريقيا. وهذا ما يستخلص من الموقف المتخذ من التفجيرات النووية الفرنسية فيREGGANE رقان[73]، المعتبرة كتهديد وتحدّ لا للشـــعب الجزائـــري وحده، ولكن لكل أفريقيا[74].

ولكن عندما أُجلّت مباحثات إيفيان في 1961/6/13، أصبحت مشكلة الصحراء مناسبة لنشاط ديبلوماسي واسع من قبل الحكومة المؤقتة في إفريقيا. ولنذكر بأن المفاوضين الفرنسيين في إيفيانَ ، الذين يعتبرون الصحراء "مشكلة قائمة بذاتها"، حاولوا استبعادها من المباحثات. ولكن وفدَ الحكومة المؤقتة، الذي كان يترأسه يومئذ كريم بلقاسم، رفض هذا الأسلوب ، معتمداً على المبدأ الذي وضعته جبهة التحرير، منذ الأصل، الذي هو سلامة كامل الأرض الجزائرية من الانتقاص. وكان هذا الاختلاف سبباً في تأجيل المباحثات من قبل الطرف الفرنسي. عندئذ قامت الحكومة المؤقتة بمساع في إفريقيا لكسب دولها إلى جانبها" - :فأبلغت مختلفَ الدول الأفريقية، بمذكرةٍ لها حول الصحراء ، أنها تدافع عن مبدأ سلامة الأرض، وَوَجّهت أخيراً " باسم الشعب الجزائري، نداءً عاجلا ، إلى كامل البلاد الأفريقية، وكل الشعوب الشقيقة، لكي تقدّم لها، تجاه الإمبريالية الفرنسية، كامل وزنِ وحدها [75]".

-وفي يوم 30 جوان 1961 صدر نداءٌ عن تـــونسُ يعلن فيه أن يوم الأربعاء 5 جويلية 1961، هو يوم وطني ضد التجزئة ويطلب إلى الشعوب والحكومات في البلاد الشقيقة

والصديقة أن تعرب بصورة محسوسة، في ذلك اليوم، عن دعمها للشعب الجزائري في نضاله من أجل الاستقلال الوطني وسلامة الأرض الوطنية[76]".

-وأخيراً فإن أعضاء هذه الحكومة يسافرون إلى عواصم افريقية مختلفة، لكي يتلقوا دعمها، ففي يوم 2 تموز1961، يسافر فرحات عباس رئيس الوفد الجزائري[77] إلى الرباط. ومن هناك يطير محمد يزيد إلى كوناكري (9 جويلية) وباماكو (12تموز). وكذلك فإن كريم بلقاسم نائب رئيس وزراء الحكومة المؤقتة، يسافر مصحوباً بمحمدي السعيد، إلى بنغازي (7 جويلية) والقاهرة (9 تموز). وفي كل هذه العواصم، كانت الحكومة المؤقتة تتلقى الدعم في موقفها من كامل أراضيها الجزائرية[78].

و كان الرئيس موديبو كيتا في 13 جوان 1961 [79] يُصرّح في تعليق له على البيان المشترك، التونسي المالي، بما يلي:" إن الصحراء لم تكن في أي يوم من الأيام مستقلة. إنها ليست كياناً جغرافياً وسياسياً مستقلاً. ولقد أكدنا دعمنا للحكومة الجزائرية، ولشعبها. و دعمنا موقفها فيما يتصل بوحدة أراضيها، وهنا نفكر بالصحراء الجزائرية؛ فهنالك صحراء مغربية، وأخرى مالية، وثالثة جزائرية، الخ. ونحن نعارض وجود صحراء مستقلة تابعة لفرنسا[80]".

ويأتي دور كوامي نكروما ، فيعرب أيضاً عن التضامن نفسه في رسالة موجهة إلى الحكومة المؤقتة[81]. وكذلك يفعل سنغور، في مقابلة له مع وكالة الصحافة السنغالية، ويصرح قائلاً: إن من الصعب علينا أن نقول إن الصحراء المَوريتانية تخص موريتانيا، وأن نقول في الوقت نفسه إن صحراء الجزائر لا ينبغي أن تخص الجزائر[82].

أما هاماني ديوري، فإنه سيرفض قبول مشروع " الجمهورية الصحراوية المستقلة، لدى زيارة حمزة بوبكر لنيامي، يوم 4 ديسمبر1961. وصحيح أن الجنرال دوغول، في مؤتمره الصحفي يوم 1961/8/6 عاد فاعترف أخيراً بأنه ليس هنالك من جزائري ، ولا حكومة جزائرية، مهما يكن اتجاهها، لا يطالب بلا توقف، بالسيادة الجزائرية على الصحراء.[83]

وبحكم ذلك فإن الموقف الذي تبنته النيجر لا يتناقض أبداً مع ذلك الذي تُبُنِّيَ في "المقام العالي" حول مشكلة الصحراء الجزائرية. وهذا الحرص على الانسجام مع سياسة باريس، سبق أن ظهر لدى قضية الـ OCRS، ذلك أن النيجر كانت هي وتشاد البلدين الأفريقيين الوحيدين المجاورين للجزائر اللذين وقّعا مع فرنسا اتفاقات تقضي بضم مناطقهما الصحراوية إلى الـ OCRS[84] ولا تنسى جبهة التحرير بهذه المناسبة أن تدين "هاتين الثمرتين الفجتين لبلقنة إفريقيا الغربية[85]"، وأن تذكّر بأن تومبلباي رئيس التشاد حمل وفده على التصويت في الأمم المتحدة، إلى جانب اتحاد جنوب إفريقيا البرتغالي، ضدّ وحدة وسلامة الأرض الـجزائرية[86]".

والواقع أن الأمم المتحّدة تشكّل المجالَ الديبلوماسي الثاني، الذي ستطلب فيه جبهة التحرير، دعم الدول الأفريقية. وحتى عام 1960، كانت إفريقيا جنوب الصحراء لا تقوم إلا بدور متواضع في المداولات المتعلقة بالقضية الجزائرية، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحكم العدد المحدود للدول الأفريقية المستقلة. ولم تبدأ إفريقيا بالتدخل بنشاط، في مثل هذه

المداولات، إلا بدءاً من عام 1958، في الدورة الثالثة عشرة. والحقيقة أنه، طبقاً للقرار المتخذ في مؤتمر الدول المستقلة الأفريقية، المنعقد في اكرا، فقد تقرر إنشاء مجموعة صغيرة أفريقية[87] داخل المجموعة الكبرى، الأسيوية-الأفريقية، في الأمم المتحدة. وأرسلت بعثة تُمثل الدول الشماني الأفريقية، المشتركة في المؤتمر إلى كل من أمريكا اللاتينية والبلاد السكاندينافية، للدفاع عن قضية استقلال الجزائر[88]. ومنذ ذلك الحين كان مشروع القرار الذي يُعَدُّ حول الجزائر باسم المجموعة الأفريقية-الأسيوية، يصاغ من قبل المجموعة الأفريقية الصغيرة[89]. وستعرب هذه عن نفس التضامن مع النضال التحريري القائم في الجزائر، خلال الدورة الرابعة عشرة.

لكن الدورة الخامسة عشرة، المسّماة "بدورة إفريقيا" تشهدُ تصدعاً ما في داخلها، بسبب المواقف المؤيدة لفرنسا التي دافعت عنها الدول المستقلة حديثاً، والتي كانت إلى عهد قريب، من أعضاء المجموعة الفرنسية. ولما كانت هذه الدول وفيّة لفرنسا، وكانت مُوَزَّعة بين هذا الوفاء وبين واجب التضامن مع شعب مستعمَر، فإنها ستنفصل عنِ مجموعة الدول الأسيوية-الأفريقية في الأمم المتحدة، وتجعل من نفسها بدرجة أو بأخرى، أصداءَ تردّد الرغبات الفرنسية.

ولكن الجلسة الخامسةَ عشرة تنطوي في سياق إخفاق محادثات ميلان Melun وعندئذ جاءت الحكومة المؤقتة إلى الأمم المتحدة مُحاولةً منها لحمل هذه على التصويت في الجمعية العامة، على قرار يُسلم الأمم المتحدة حق الإشراف على الاستفتاء على المصير في الجزائر.

وسيتمّ التحضير لهذه الدورةِ في جوّ محموم بشكل خاص. ففي 1960/9/23، يصرِّح كريم بلقاسم في القاهرة:" أن الحكومةَ الجزائرية قررت أن تطلب تدخل الأمم المتحدة لتطبيق الحق المشروع، الذي هو حق الشعب الجزائري بتقرير مصيره والاستقلال. ويتابع التصريح فيقول:"ومن جديد إذن، تتحمل الأمم المتحدة هذه المسؤولية، وتأخذها مباشرة على عاتقها. وبالتالي فإن كل دولة- عضو ستدعى إلى التصويت صراحة مع الاستعمار أو ضدّه، مع أو ضدّ حقِ الشعب الجزائري هو نفسه[90]". في تقرير مصيره بحرية.

وهذه الدول التي ينبغي أن تُصوّت بلا حمحمة ولا لجلجلة والتي كان يعنيها تصريح بلقاسم، هي في الواقع، دول المجموعة الفرنسية التي أوصلت حديثاً إلى الاستقلال. بل إن الصحيفة الناطقة باسم جبهة التحرير، تحتفظ لها بافتتاحية عنوانها:" المجموعة في الساعة التي لابد فيها من الاختيار" ، وقد جاء فيها قولُها:" إن التضامن الطبيعي الذي يشدّها إلى أفريقيا ينبغي أن يتغلب على التضامن اللاحق للاستعمار الذي يربطها بفرنسا، وعندما تريد أن تبقى فرنسية جزائرية، فإنها تغامر بالانطواء على تناقض لا تجاوز له[91]".

وقد وُجِّه هذا التحذير بعد مهمة الوساطة التي قام بها لدى الحكومة المؤقتة في تونس. كل من هاماني ديوري ومامادو ضيا وأحمدو احيجو ، المبعوثين من قبل زملائهم في المجموعة بعد الاجتماع الذي انعقد في أبيجان، من 24 إلى 1960/10/26[92] للتداول بصورة خاصة في المشكلة الجزائرية، والوصول من ذلك إلى موقف مشترك. ولئن كانت القرارات المتخذة خلال هذا الاجتماع[93] (كسحب القوى الأفريقية العاملة تحت لواء العلم الفرنسي في الجزائر، وإصدار

تصريح لدعم حق الجزائر في الاستقلال) تكشف عن موقف اُتخذ لصالح القضية الجزائرية ، فإن هناك بالمقابل عزماً مؤكداً على تيسير العودة إلى المفاوضات بين فرنسا وبين الحكومة المؤقتة، مما يتناقض ورغبة هذه الأخيرة بطلب تدخل الأمم المتحدة.

وفي الأمم المتحدة، يجد المشروع المقدّم من المجموعة الأفريقية الأسيوية، والذي يؤيد فكرة الحكومة المؤقتة، ولاسيما في جزئه الرابع[94]، أكبرَ خصم له ،لدى دول هذه المجموعة[95]. وجرى نقاش طويل حول الأسلوب، والطريقة، كان يتخلله مجموعة من المفاجآت[96]، فأتاح لهذه الزمرة أن تضيف تصحيحاً على المشروع الأفريقي الأسيوي، حُذف معه القسمُ الرابع ، واستعيض عنه بالفقرتين التاليتين : "تدعو الأطراف المعنية بالنزاع إلى القيام مباشرة بمفاوضات غير مشروطة ، ولا قيود، حول وقف إطلاق النار وشروط تنظيم الاستفتاء على تقرير المصير، بما في ذلك كل الضمانات المتقابلة بين الطرفين المعنيين، والضمانات ذات الصفة الدولية ": و"توصي، من اجل تيسير الاتصالات ومسيرة المحادثات، بإقامة لجنة خاصة يَتمّ تأليفها و تعيين أعضائها ، بالاتفاق مع الطرفين المعنيين بالنزاع.

وبهذه الصورة يُفرغ مشروع القرار الأفريقي الآسيوي من مادته الجوهرية. ذلك أن الكلام عن " الأطراف المعنيّة " بالنزاع " ذو معنيين، تبعاً لمندوب السنغال غابرييل داربوسييه : فأما ما يتعلق بوقف إطلاق النار فالأطراف المعنية هي فرنسا وجبهة التحرير. ولكن فيما يتصل بالتفاوض حول شروط تطبيق الاستفتاء، فإن الأطراف المعنية هي كلّ العناصر المهتمة غير الطرفين المتنازعين[97]". ونعود فنجد هنا الفكرة التي دافعت عنها فرنسا في الاتفاقات التمهيدية لمفاوضات Melun أما الفقرة الثانية، فإنها على كونها تقبل ضرورة الضمانات المتصلة بالنظام الدولي" تهدف إلى أن لا تكون الأمم المتحدة هي الشاهد الوحيد على الاستفتاء.

وهكذا فإن المواقف التي تدافع عنها دول المجموعة الفرنسية متعارضة جذرياً مع المواقف التي تريدها الحكومةُ المؤقتة. لكن هذا الافتراق سيغطّي مداولات الدورة التي ستشهد التعارض، العنيف أحياناً، بين المجموعة الآسيوية الأفريقية والمجموعة الفرنسية، التي يقودها غابرييل داربوسييه. وتأتي أصداء مظاهرات الجزائر (ديسمبر1960) فتساهم في شحن الوضع وتعبئة الجو، وتُختَم بخاتَمِ الخيانة مواقفُ الدول الأفريقية التي غلبت لديها المودةُ القائمة بينها وبين فرنسا على ضرورات التضامن تجاه الشعب الجزائري في صراعه المصيري[98].

ولكن المعركة التي انفتحت بضراوة تنتهي إلى نوع من المصالحة. ذلك أن القرار الذي اتخذ أخيراً[99] لا يلتقي بمواقع الحكومة المؤقتة إلا جزئياً، من حيث اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله وتبنّي مبدأ "احترام وحدة أرض الجزائر". ولكنه لا يُسلّم الأمم المتحدة وحدها حق الإشراف على تطبيق مبدأ تقرير المصير.

وعندما تريد صحيفةُ المجاهد أن تُلَخّص نتائج هذه الدورة، تقول ما يلي:" إن هذه المجموعة التي وضعت نفسها في خدمة الإمبريالية، طول مدة الدورة الخامسة عشرة، لم تجرؤ منها إلا دولة واحدة، هي التوغو، على دعمنا بصورة متصلة[100]"، أما كريم بلقاسم الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك في

الحكومة المؤقتة، فإنه يقيّم موقف هذه الدول بصورة أقسى أيضاً، ويقول: "إن التصويت العدائي لهذه الوفود بدا حاسماً في رفض الفقرة الواردة في المشروع الأسيوي الأفريقي (حول جعل الأمم المتحدة، الهيئة الوحيدة المشرفة على الاستفتاء). وعلى حين أن بعض دول حلف الأطلسي امتنعت عن التصويت ، لدى عرض المشروع على الجمعية العامة، فإن دول المجموعة الفرنسية وحدها، كانت تصوّت ضد الجزائر، مع اتحاد جنوب إفريقيا والبرتغال[101].

أما الجلسة التالية فستتم في ظروف كانت فيها المشكلة في طريقها إلى الحلّ. وكانت رصانةُ المداولات شاهداً على ذلك، ويُقبل مشروعُ قرار المجموعة الأسيوية-الأفريقية[102] بلا صعوبة[103]. ولئن قامت بعض دول المجموعة بتطوير تصويتها بصورة إيجابية[104]، فإن بعضها الآخر ينفصل عن المجموعة الأسيوية الأفريقية، بالامتناع عن التصويت.[105]

إن هذه الدول تؤلّف النواة الأكثر فعالية لما يمكن أن يسمى باسم " إفريقيا الإصلاحية " بالتضاد مع إفريقيا الثورية". أما الأولى فتصور إزالة الاستعمار بصورة سلمية، مع التطور، والإبقاء على صلات ممتازة ومتميّزة مع السلطة الاستعمارية. أما الثانية فترى، على العكس، أن القطيعة الجذرية، والعنيفة عند الحاجة، في كل علاقات التبعية ذات الصفة الاستعمارية أو الاستعمارية الجديدة، هي السبيل إلى إزالة هذا الاستعمار. وكان خط الفصل بين "هاتين الأفريقيتين" يتنامى ويتسع خلال الاجتماعات المختلفة، والمؤتمرات التي تعقد لدول إفريقيا، ويتبلور بشكل خاص حول المشكلة الجزائرية.

والحق أن جبهة التحرير التي كانت تُحضّر مختلف هذه اللقاءات كانت تطرح دوماً مشكلة الانتهاء من الاستعمار عن طريق التضامن بين مختلف دول القارة. وبدلاً من النزعة الأفريقية المركّزة على ظاهرة "التماهي" والتضامن الزنجي-الأفريقي[106]، جاءت النزعة إلى "الوحدة الأفريقية" القائمة على النضال المشترك، ضد الاستعمار، والجامع في آن واحد، من أجل الانطلاق إلى التحرّر، بين إفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء.

وستظهر هذه الوحدة، بشكل مشخّص، بدءاً من عام 1958 في اجتماع آكرا، في أول" *مؤتمر للدول إفريقيا المستقلة* " (أفريل). وأول" *مؤتمر للشعوب الأفريقية) (في ديسمبر)*. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذان النوعان من المؤتمرات، يتعاقبان بانتظام ، ويسمحان لجبهة التحرير بأن تبذل، من خلالهما، جهوداً كبيرة، "لأفرقة" المشكلة الجزائرية، وضمان ما تستطيع الدول والحركات السياسية أن تقدّمه من التضامن معها[107]. والحقيقة أن المشكلة الجزائرية ستصبح واحدة من المشكلات الكبرى في إفريقيا، وستحتل واجهة المسرح السياسي الأفريقي، وستساعد (وخاصة منذ عام 1960، مع وصول دول أفريقية عديدة إلى الاستقلال) على تشديد الفصل بين "نوعي إفريقيا" اللذين أطلق عليهما بالتتابع اسم مجموعة الدار البيضاء واسم مجموعة مونروفيا .

أما المجموعة الأولى، التي تكوّنت، لدى انعقاد المؤتمر في الدار البيضاء (بين 3 و 1961/1/7) فإنها تشتمل على سبع دول أفريقية، منها الجزائر الممثّلة بالحكومة المؤقتة[108]، وأما الثانية، الأكثر عدداً، فهي نهايةُ توسّعٍ كان يتمّ على صورة الدوائر المتحدة المركز، بدءاً من النواة الأساسية "

لمجلس الاتفاق Conseil de l'entente[109] الذي السع في ديسمبر 1960، فأصبح "مجموعة برازافيل[110]"، لكي يُؤلّف في مايس أخيراً، 1961، مجموعة مونروفيا، بعد انضمام بعض الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية[111]. وستعمل هذه الدول الأخيرة على التقارب بين الأفريقيتين" بتعديل المواقف المفرطة الانحياز لفرنسا في مجموعة برازافيل، وبتخفيف الخلافات المثارة حول القضية الجزائرية، مع مجموعة الدار البيضاء[112].

وأصلاً، فإن انسجامَ هذه المجموعة الأخيرة الذي أبقت عليه المشكلة الجزائرية، واستبقته، فإنه لن يبقى قائماً بعد استقلال الجزائر. وكان الانقسام الذي ظهر في وضح النهار، داخل جبهة التحرير، عشيةَ الاستقلال، يقابله، في نفس الوقت تفجَرُ "مجموعة الدار البيضاء ."ومنذ ذلك الحين بدأت ترتسم في الأفق، منظورات جديدة، من أجل توسيع الوحدة الأفريقية التي يَسرَّها التقارب بين الأفريقيتين". وفي آب(أغسطس)، من عام 1962 صرّح الأمين العام[113]، لميثاق الدار البيضاء، بهذه المناسبة قائلاً:" إن النقطة الأساسية في الاختلاف بين مجموعتي إفريقيا، كانت الجزائر. ولما أصبحت هذه مستقلة، فإنها، على العكس، ستكون خميرة هذه الوحدة[114]. وما كاد يمضي عام واحد، أي في مايو 1963، حتى جاءت قمة أديس أبابا، لتهتز على ألحان الوحدة الأفريقية[115] التي كُرّست بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية (OUA) [116].

ولكن الجزائر المستقلة، وهي على عتبة هذا الحادث، كانت تملك تجربة أصبحت غنية، في مجال سياستها الأفريقية. فتضع للوحدة الأفريقية مهمة أساسية أولى، هي تحرير بقية القارّة من النير الاستعماري، وتركّز من أجل هذا التطلع، كل جهودها، على المساعدة السياسية والمادية لمختلف حركات التحرير التي تناضل ضد الاستعمار. وأصلاً، فإن جبهة التحرير، منذ عام 1959، وعن طريق ممثلها[117] في اللجنة المديرة لمؤتمر الشعوب الأفريقية، المنعقد في أكرا، في ديسمبر1958، كانت تلتزم مساعدة حركات التحرير الأفريقية الأخرى، مقدّمة لها إمكانية تدريب مناضليها عسكرياً في صفوف جيش التحرير. وبعد بضعة أشهر، كان مناضلو اتحاد شعوب أنغولا (UPA) [118] يُستقبلون في معسكر للتدريب في Mellegue.

وترى الجزائر التي تناضل من أجل استقلالها، أن الوحدة الأفريقية هي وحدة كفاح، يُشخّص بالتضامن الفعلي المقدّم لهذا النضال. فإذا أصبحت الجزائر مستقلة، فإن الوحدة الأفريقية تحتفظ ، في عينيها، بنفس المعنى، وتتطلّب منها نفس التضامن تجاه معركة التحرير التي تَدخلُ فيها شعوبٌ أخرى أفريقيةٌ مغلوبةٌ على أمرها. وهنا أيضاً، مجال للعودة إلى فانون، والاستشهاد بمقطع من مقال له ظهر في صحيفة المجاهد:

"إن الشعوب الأفريقية ملتزمة، فعلياً، بنضال كلّي ضدَّ الاستعمار ونحن الجزائريين، لا نفصل بين كفاحنا، وكفاح الروديسيين والكينيين (Kenyans أهل كينيا). فتضامننا مع إخوتنا الأفريقيين ليس كلاماً فقط. ولا يكفي أن نترجمه بالتصويت، والهتاف، في اجتماع دولي، لبعض القرارت، وبعض الإدانات [119]."بل يجب أن يكون، " تضامناً فعلياً، وتضامناً في العمل، وتضامناً مشخّصاً بالرجال، والسلاح، والمال[120]".

وهكذا فإن أفرقة المشكلة الجزائرية تجد استطالتها ، بعد الاستقلال، في التزام " *الثورة الجزائرية* " بعملية تحرير إفريقيا كلها. والقضية بالنسبة للجزائر المستقلة، التي خرجت منتصرة من نضالها التحريري الطويل، هي أن تحمل على عاتقها دورها التاريخي، بعرضها تجربتها كنموذج، والمساعدة على تجاوز الانقسامات الأفريقية، عن طريق دفع هذه القارة إلى الهجوم على آخر حصون الاستعمار[121]. ويذكّرنا هذا التصوّر النضالي للوحدة الأفريقية، بالموقف الذي تبنّته جبهة التحرير في الإطار الوطني، فيما يتصل بالوحدة الخاضعة لضرورة الالتزام المشترك في النضال التحريري.

وعلى هذا فإن أفريقيا- أكثر من المجال الواسع للعالم الثالث – تؤلف بالنسبة للجزائر، المجال الأول للبروز على المسرح الدولي؛ إنها المجال الأول الذي تستطيع فيه الثورة الجزائرية أن تطمح إلى شيء من الزعامة، يمكنها معه أن تعطي بقدر ما تأخذ، وهذا ما سيعللُ هذه الاستمرارية الرائعة التي تميّز سياسة الجزائر الأفريقية[122] التي يظل مفتاحها هو القضاء على الاستعمار، ذلك أن تطلّع الجزائر الأساسي، فيما يتصل بإفريقيا، هو النضال ضد السيطرة الكولونيالية.

أما الوطن العربي والمغرب، الأقرب جغرافياً، وتاريخياً، وثقافياً والموجودان على مستوى مباشر أكثر من التضامن، فإنهما ينطويان في إطار مشروع أكبر، لا يقتصر على التخلّص من الاستعمار. ولما كانا جزءاً من العالم الثالث، وكذلك من إفريقيا إلى حدٍّ ما، فإنهما مع ذلك يحتلان مركزاً خاصاً ويشاركان فيما يمكن أن نسمّيه: وحدة الهوية.

القسم الثاني : وحدة الهوية

وهي تقوم على الانتساب إلى مجموعة ثقافية تكونت خلال عدة قرون من التاريخ. أو قل إنها نقطة الالتقاء لمختلف أعضاء هذه المجموعة. وهي تؤلف، تجاه "العالم الخارجي" إثباتاً للوجود الذاتي . وتجاه الكولونيالية النافية، فإن هذه الوحدة تسمح لحركة التحرير بأن تواجهها بهويتها المتميّزة. أما في حالة حركة التحرير الجزائرية، فإن هذه الوحدة تشمل كل الوطن العربي.

1- الوحدة العربية

إن دعوة جبهة التحرير إلى التضامن العربي، في نضاله ضد السلطة الاستعمارية، بدت، منذ البداية، كاللجوء إلى الدعم الذي ينبغي أن يقدّمه الأخوة في ساعة المحنة. إذ أن الشعب الجزائري، "بالإضافة إلى الروابط التي تصله بشعوب باندونغ بصورة عامة، ملتحم بالشرق العربي، بروابط الثقافة والحضارة، وبالتاريخ الواحد، وكذلك بالطموح إلى إنشاء مستقبل مشترك[123]".

ويوضحُ البيان السياسي لمؤتمر الصومام، ما يتصل بموضوع السياسة الدولية لجبهة التحرير، في نسخته غير المصحّحة، فيقول:" إن القاعدة الأساسية لعملنا ، في هذا المجال، يقوم بالدرجة الأولى، في البلاد العربية، ومصر بصورة خاصة[124]".

وبالفعل، فإن التضامن العربي كان واضحاً، طولَ المدة التي استغرقتها حرب التحرير، بشكل مشخَّص ، وبلا تقاعس. ولقد كان لحرب التحرير هذه الميزة النادرة أنها جمعت حولها، إجماع البلاد العربية. ففي داخل الجامعة العربية، كان النقاش حول مشكلة الجزائر، يستقطب انتباه كل الدول الأعضاء، بشكل خاص[125]. وكانت جبهة التحرير، الممثّلة بأحد علماء الدين البارزين، الشيخ توفيق المدني، تُسمع هناك صوتها[126]. وعدا المساعدة المادية[127] التي كانت تعطى لجبهة التحرير، من قبل الجامعة العربية، فإن الدعم الديبلوماسي[128] لهذه الأخيرة كان ذا قيمة كبيرة داخل المجموعة الأفريقية– الأسيوية في الأمم المتحدة[129].

ولم يكن العون الذي قدمته الدول العربية، كلٌّ واحدة على حدة، لجبهة التحرير، بالشيء الذي يستهان به. ذلك أنها جميعاً، على اختلاف أنظمتها، قد ساهمت في دعم الأخوة الجزائريين" في نضالهم. وكانت أول من اعترف بالحكومة المؤقتة[130] واستقبل بعثاتها الديبلوماسية في عواصمهما.

أما مصر فإنها قد دفعت ثمناً باهظاً لدعمها لجبهة التحرير، وهو دعم أساء أكبر الإساءة لعلاقاتها مع فرنسا. وما اختيار القاهرة في البداية، كمقرٍّ "للوفد الخارجي للثورة الجزائرية [131] "والدور الذي لعبته إذاعة "صوت العرب [132]" في رفع مستوى الحماسة الوطنية عند الجزائريين، والتدريب العسكري لضباط جيش التحرير، والدعم السياسي المقدّم لجبهة التحرير في مختلف المؤتمرات الدولية، وتقديم الأسلحة للثورة الجزائرية إلاّ أسباب كانت تدفع فرنسا إلى اعتبار القاهرة عاصمة للتمرد الجزائري و المحرّضة الأولى لحركة المتمردين الجزائريين. ولم يكن ضرب الباخرة آتوس Athos القادمة من الإسكندرية، والحاملة لــ 70 طناً من الأسلحة المعدّة لجيش التحرير، بحيث تصفي الجوّ بين القاهرة وباريس[133]. وفي مثل هذا الجو كان تأميم مصر لقناة السويس[134]، من وحي الثورة الجزائرية[135] إلى حد بعيد.

والشيء الذي يَهمُّنا أن نشير إليه، هو هذا الإجماع الذي تمّ حول الثورة الجزائرية ، والذي عبأ لمساعدتها ، تضامنا معها ، كلَ الأنظمة ، سواء أكانت تلك التي تعمل بوحي من مثل أعلى تقدّمي، أم تلك التي لا علاقة لها بهذا الموضوع مثل السعودية، والكويت، والأردن. وكان الحديث عن الوحدة العربية و العروبة ، بالنسبة لجبهة التحرير يقتضي، في أن واحد، تقييماً جديداً للماضي، وانطلاقاً إلى المستقبل. أي أنه يعني في آن واحد حركة استعادة وحركة تجاوز.

أ – وحدة الاستعادة : وكانت الوطنية الجزائرية، في مواجهة الكولونيالية التي تعتبر كعامل نفي للذات، وانتزاعاً للإنسان من شخصيته، تعود فتنتسب إلى العرب والإسلام. وبذلك ترسخ نفسها في ماض رائع، كانت الحضارة العربية الإسلامية زاهرة فيه. وهي تعتبر أن العرب لم يكونوا مستعمرين يبحثون، حيثما كان، عن أرضٍ وعبيد يستغلونهم. بل كانوا حملةَ دينٍ وحضارة جديدة. تُقدّم للشعوب الأخرى، العدل والمساواة في إطار الطائفة الإسلامية[136]. وعندما اندمج الدينَ بالحضارة ، قام التاريخ فحمل لها ما يرفعها شرفاً ويزيدها نبلاً، من خلال

الممالك العربية- البربرية، كالفاطميين والزيريين في القرن العاشر، والمرابطين في القرن الحادي عشر، والموحّدين في القرن الثاني عشر. ومنذ ذلك الحين تفنّنت الوطنيةُ المؤلفة بين الناس، في استعادة هذا التراث والمطالبة به، لكونه تراثاً للأمة العربية كلها، والتعبير المشترك عن الوطنية في كل البلاد العربية.

ولا يمكن أن تكونَ الجزائر استثناءاً من هذه القاعدة. فلقد عاشت إغراء العروبة، وخاصة بدءاً من عام 1920- 1930، بتأثير الأمير شكيب أرسلان[137] الذي كانت له مراسلات متصلة مع الشيخ عبد الحميد بن باديس من جمعية العلماء ، ومع مصالي الحاج من نجمة شمال إفريقيا. وكانت الحركة الوطنية الجزائرية عندئذ شديدة الانتباه للتيارات السياسية والثقافية في الشرق العربي، وكانت تتأثر بطبيعة الحال بحركة النهضة التي أشاعها الأفغاني ومحمد عبده[138] اللذان كانا يدعوان إلى تجديد الإسلام، وتطهيره من كل الخرافات المضافة إليه. ولّما كان علماء الجزائر يمضون على سنّة هؤلاء المصلحين، على ما نذكر، فإنهم دخلوا في صراع مع الآخرين ضدّ مذهب الظلامية، والأعوان الموضوعين للاستعمار[139]. وقد عُزِّز هذا التسييس للإسلام بحركة التحرير الجزائرية التي تأخذ بالإسلام والعروبة (المختلطين ببعضهما في كثير من الأحيان) كنوع من التطلّع إلى التجاوز، وتستعين بهما من أجل التحرير السياسي والاجتماعي[140]. وهكذا فإننا عندما نستعيد الماضي،نتجه كذلك، عامدين، إلى المستقبل.

ب – وحدة التجاوز :ولئن كان موضوعُ الوحدة العربية يملك قوّة إغراء لا جدال فيها، في الجزائر، فإنه يبقى مع ذلك خاضعاً لمقتضيات الثورة التي يجب أن تُحمل إلى قلب العالم العربي. وبهذه المناسبة، فإن "القومية العربية" أمر ينظر إليه بمنظار جديد. ذلك أن القومية العربية القديمة" قد داخلتها العلل ، وتسللت إليها الأمراض من جراء الإمبريالية التي تواطأت معها. ولما كانت قد خضعت لمخَطّطي وزارة الخارجية البريطانية، أو الأمريكية، فإنها كانت قد أصبحت بين أيدي الإمبرياليين، لعبة مطيعة طيعة [141] ". وبالمقابل فإن القومية العربية الجديدة، التي قطعت الحبال مع تقاليد لورنس وخلفائه، تهدف أساساً، إلى تغيير البلاد، المستقلة طبعاً، (ولكنها جامدة على أوضاع نصف إقطاعية، ونصف استعمارية،) لتجعلها بلاداً مستقلة حقاً في شؤونها[142]".

وتقوم جدَّة هذه القومية ، بالدرجة الأولى على تشخيص التحرّر الوطني، بإدانة الهيمنة الإمبريالية والنضال ضدها[143] ورفض كل وصاية. وهكذا فإن الاستقلال الاسمي، بفضل هذه القومية العربية الجديدة، يتحّول إلى استقلال فعلي، لا يقوم على إنشاء وجيش وطني قوي فحسب، ولكن على أن يحمل العرب، هم أنفسهم، مسؤولية وجودهم، لا أن يكونوا تابعين للشرق أو الغرب[144]".

لكن الاستراتيجية المتبناة فيما بعد، من قبل الجزائر المستقلة، في مجال الطاقة، وبصورة خاصة في المجال البترولي، على مستوى العالم العربي، كانت معروفة، بصورة إجمالية، منذ عام 1958، من خلال تحليلات جبهة التحرير. ولنحكم على ذلك:" ففي السنوات الأخيرة، أخذ العرب يعون، بشكل حاد

أكثر فأكثر، ما يملكون من ثروات مستَغلّة، بل مستَغلّة ومستخدَمة من قبل الأجنبي .وفهموا أنهم لا يملكون في أرضهم احتياطياً هائلاً من الطاقة فقط، بل هم، بصورة خاصة، يتحكّمون في طرق نقل هذا النفط (أنابيب النقل) في البر، وفي البحر(قناة السويس التي تستخدمها بواخر النقل القادمة من الخليج العربي)...... وكانت القومية العربية القديمة تقنع بعوائد أو أرباح تقدمها الشركات النفطية لبعض السادة الإقطاعيين. أما القومية العربية الجديدة فإنها تقتضي أن تستخدم هذه العوائد لرفع مستوى حياة الشعــوب. وأكثر من ذلك أنها تعقد اتفاقات نفطية جديدة، أكثر عوائد، مع بلاد أخرى[145]". وتأمل بسياسة موحّدة للبلاد العربية، المنتجة للنفط، وخلق "مجموعة عربية للنفط". أما بالنسبة للحظة الحاضرة، فليس هذا إلا أملاً، إذ أن الوحدة المنتظرة من خلال التطلع إلى " الثورة العربية" بعيدة حقاً عن أن تكون حقيقة مشخّصة.

والحقيقة أنه تظهر، وراء فكرة الإجماع على الوحدة العربية، قوى وتيارات متباينة تُبعد كلّ إمكانية لتحقيق أية وحدة. فالوحدوية التي يجمع عليها الجميع، تصطدم بالتعددية المتناقضة التي تلاحَظ في المسرح السياسي العربي. وبصورة عامة، يمكن القول:إن هنالك تيارين أساسـين تتعدّد فروعهما: تيار تقليدي، وتيار حديث. أما الأول فإنه يدافع عن القيم الماضوية، ويقوم على أساس الدين. ويصبح هنا القرآن أصلاً لكل شيء. وما من حقيقة وراءه، يمكن أن تُقبل. إن هذه هي الخصيصة الأولى لما يسمى " بالمذهبية الإسلامية، التي نجد أن أشد دعاتها حماسة هم " الإخوان المسلمون [146]". وعندئذ تخلط الوحدة العربية بالوحدة الإسلامية، كذكرى حارة الأشواق إلى الأمة، بالمعنى التقليدي. وتقترب مواقف العربية السعودية من هذه المواقع[147].

وفي الطرف الآخر نجد الاتجاه المعاصر، الذي يتخذ بدوره صورتين، واحدة ليبرالية، تُمثلها بالدرجة الأولى تونس ولبنان، والثانية ثورية، حريصة على النضال ضد الإمبريالية. ولكن هذا التيار الأخيَر المتهم "بالوحدة العربية" و"الاشتراكية العربية" والذي كان يمكنُ أن يكونَ عامل انسجام وتوحيد، يتفرع إلى عدة اتجاهات، كثيراً ما تكون متناقضة فيما بينها. فتجاه الناصريين، كثيراً ما يقف البعثيون[148] الذين ينقسمون هم أنفسهم إلى عدة اتجاهات: كالوحدويين الاشتراكيين ، والانفصاليين الحورانيين، والعفلقيين، والبعثيين السوريين، والبعثيين العراقيين[149].

إن هذا الوضع البالغ التعقيد، ليهدد كلّ آمل بالوحدة، ويقضي عليه. وما انهيار الوحدة السورية–المصرية عام 1961 إلا أحد الأمثلة الكثيرة على ذلك. وعندما تستخلص صحيفة المجاهد دروس هذا الإخفاق، تقوم بتحليل عميق لمشكلة الوحدة العربية، قاضية فيه على بعض الأساطير، لتضع المشكلة على مستوى نسبة القوى الاجتماعية بعضها إلى بعض، داخل العالم العربي. وتستحق هذه المقالة[150]، الرائعة في وضوحها ورصانة تحليلاتها، تستحق أن نقف عليها. فإلى جانب العوامل الثقافية الداعمة للوحدة العربية، فإن القوميّة العربيّة تعتبر تاريخياً وجدلياً، كعامل هام كاشف عن الطموح إلى الوحدة ومُوسّع للخصائص الوطنية: "إن القومية سمحت لأكثر البلاد العربية، باستعادة استقلالها الوطني وملاحظة آثار تداخل أجزاء الوطن العربي، والحساسية–الداخلية لهذه الأجزاء. فهذه الوحدة، وهذا التضامن الفعلي الذي نحسّه في نضال

كل قطر على حدة، لم يكن يتمُّ من دون أن يُظهر السمات الخاصة، لكل بلد. ولو أننا أخذنا كل قطر من الأقطار العربية على حدة، إذن لوجدناها جميعاً موحّدة، أو داعية إلى الوحدة، إلا أنها "منوعة" إلا في العامل الثقافي[151]".

وينشأ هذا التنوع، إلى حدّ كبير، عن اختلاف شروط الوصول إلى الاستقلال، واختلاف صور التنظيم المتبعة. وحقاً فإن الوحدة العربية، في فترة التأسيس الوطني الذي انفتح بعد الاستقلال، ستغنى بمحتوى جديد، قدّمه التيار الثوري الذي نشأ في الوطن العربي، وخاصة في مصر. "فالثورة العربية تيار جديد، فتي، كان يزيد حيوية القومية العربية، بقضائه على الفروع الميتة. ومنذ الثورة المصرية عام 1952، كان هذا التيار الجديد يُؤثرُ في العالم العربي كله، في القوى الثورية: أي تلك التي في المغرب ، والداخلة في الصراع، وتلك التي في سورية، ولبنان، والعراق. وفي كلّ مكان، أعيد التصنيف على أساس مبدأ جديد للقومية العربية، معادٍ للإقطاع[152] ، ومعاد للإمبريالية، وحيادي بين الكتلتين، ومتمتع بدعم الجماهير العربية".

وعندئذ تدخلت، بصورة حاسمة، عواملُ التنويع الناشئة، لا تبعاً للشروط الاجتماعية – الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية فقط، ولكن أيضاً، تبعاً للاختلافات الناشئة بين البلاد العربية بحكم الفروق بين الاتجاهات والاختيارات والأنظمة المنتخبة. فكأن الدينامية الداخلية هي التي غلبت الدينامية الكلّية، مع التطلعات التي انفتحت "بالثورة العربية" : "فالاشتراكية العربية قد أصبحت بهذه الصورة، أحد الأسلحة، أو إحدى صيغ الثورة العربية، من حيث هي انعكاس للوضع الاقتصادي والاجتماعي لبعض البلاد العربية. وبحكم ذلك، ولأن نسبة القوى بين مختلف الطبقات الاجتماعية ليست واحدة ، في جميع البلاد العربية، فإنها قد أصبحت عامل تفريق، إن لم تكن عامل تناقض وتعارض داخل الأمة العربية[153]".

وفي هذا السياق، تشتركُ جبهةُ التحرير في حركة " الثورة العربية"، على ما تحتفظ به من أصالة وخصوصية في تجربتها، المتعَينة، إلى حدٍّ بعيد، بالشروط الخاصة للاستغلال الاستعماري، وبالنضال الطويل والعنيف معاً، من أجل تحرير الأرض الوطنية.

وعلى أن جبهة التحرير تعتبُر نفسهَا شريكةً في المصير المشترك لمجموع الوطن العربي، فإنها مع ذلك تتجنّب، بكل عناية ، أن تتدخل في جملة خطوط الفصل التي تُداخل وتقسّم صفوف التيار التقدمي في الشرق الأوسط. وتجاه قوى التبديد، لجدها تحرص على ضرورة الوحدة في العمل، وكانت هذه الوحدة، خلال النضال المسلّح، تهدف إلى استبقاء التضامن الذي يجب أن يدعم الشعب الجزائري. أما بعد الاستقلال، فإن هذا التضامن مطلوب، من قبل الجزائر لحساب الصراع الذي يقوم به الشعب الفلسطيني[154] ، والمجال هنا مفتوح لملاحظة أن هناك تطابقاً بين السياسة العربية وبين السياسة الأفريقية في الجزائر المستقلة التي تضع للوحدة، هدفاً أولياً هو تحرير الشعوب من الهيمنة الاستعمارية والصهيونية. وتنطوي هذه المطابقة في استطالة المنظور التحريري للوحدة لدى جبهة التحرير.

وتظل الوحدة العربية، تماماً كالوحدة الأفريقية، وحدة كفاح ، وحدةً تأخذ مع ذلك بعين الاعتبار، ما هنالك من فردية وخصائص قومية. ولهذا فإن جبهة التحرير، التي أخذت العبرة من تجربة الجمهورية العربية المتحدة، تحتفظ دوماً، بموقف متأن تجاه كل وحدة عضوية على المستوى العربي[155]: " فالوحدة التي نطمح إليها، ككل الشعوب العربية الأخرى، لا تعني لا التجانس في الشكل، ولا التوحيد المركزي. إن هذه الوحدة تبقى هدفاً بعيداً نسبياً، ذلك أن الشيء الضروري أكثر من غيره، في المجال القريب، هو الاتحاد الذي يجب أن نبقي عليه ونعزّزه، لإنشاء جبهة متحدة ضد الإمبريالية ومن أجل التقدم[156]".

ذلكَ أن أفق الثورة الجزائرية لا يقتصر على حدود العالم العربي، بل يشمل المجال الأوسع لمجموعة القوى التقدمية في القارات الثلاث: " فالتاريخ، فيما له من وشائج وتتابعات، كان قد أعطانا مجالاً خاصاً، وعلى حدة، في الوطن العربي، الذي نحن منه جزء لا يتجزأ، ونريد أن نكون كذلك منه.لكن هذا التضامن ينطوي في إطار أكثر أتساعا، وهو ذاك الذي انعقد بيننا وبين شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية الداخلتين في نفس المعركة، من اجل التحرر، وهنا تنكشف الأهمية التاريخية لثورتنا[157]".

وجبهة التحرير، التي تُبرز أصالتها تجاه الوطن العربي، بما كرّست نفسها له من اهتمام ثلاثي القارات، قد أعربت عن مثل هذا الاهتمام،على مستوى أضيق، فيما يتصل بوحدة المغرب. ولما كانت قد تبنت موقفاً متدرِّجاً تجاه الوحدة العربية، فإنها ترى من الضروري، في مرحلة أولى، أن تتحقق الوحدة المغربية:" وفيما يتصل بنا، فإن المرحلة الأولى لهذا البناء، هو في تكوين مغرب مُوَحّد. فالقرابة الأوثق والاشتراك الأوضح في المصالح الاقتصادية، والتشابه في الشروط الجغرافية والاجتماعية، ينبغي أن تجعل وحدة المغرب أسرع وأقرب ، وهذا بالبداهة إن كانت الشروط الضرورية لاتحاد الدول العربية، مبدئياً، قد تحققت على المستوى الأضيق. وهكذا فإن التوحيد، داخل المنطقة المغربية، يجري ويهيئ الاتحاد الأوسع، للوطن العربي[158]".

2- الوحدة المغربية

إن إفريقيا الشمالية، بحكم معطياتها الجغرافية والتاريخية والثقافية، تؤلف مجموعة منسجمة تنفصل بوضوح عن المناطق المحيطة بها. ولما كانت تقع بين البحر المتوسط في الشمال، والصحراء في الجنوب، فإنها تشكل جزيرة حقيقية. وأصلاً، فإن الجغرافيين العرب، قد أشاروا إلى ذلك، وتحدثوا عن "جزيرة المغرب".

وتُستعمل كلمةُ المغرب في اللغة العربية أكثر مما تستعمل كلمة إفريقيا الشمالية لأنها تؤلف الطرف المقابل الآخر للمشرق، وتذكّره بانتسابه إلى " الأسرة الأوسع" للشرق العربي. ولكن المغرب يُبرز أيضاً تميّزه تجاه المشرق، لأنه يؤلف ذلك الجزء العربي الأكثر اتصالاً بالتأثير الغربي. ويؤلف بحكم ذلك كياناً مستقلاً بفرديته، ومختلفاً بدرجة كافية عن الشرق.

أ – المغرب التاريخي: إن لتاريخ المغرب أصولاً أبعد من الفتح العربي. ذلك أن الأقطار الثلاثة التي تؤلف هذه المجموعة (المغرب، والجزائر، وتونس) وليبيا إلى حد ما، عاشت نفس الأحداث التاريخية. وهكذا فإن التاريخ قد أنشأ في هذا القسم من إفريقيا ما يُعزّز هذه الوحدة المصيرية التي تجمع بلاد المغرب بعضها إلى بعض. ولقد عرفت هذه نفس الغزاة، وشهدت أيضاً فترات من العظمة والمجد، لم تقتصر على تونس وحدها. إذ أن هاني بعل، وجوغورتا، ومسينيسا، قد تركوا آثارهم في البلاد الثلاثة.

وجاء الغزو العربي ففتح المغرب للإسلام وللعالم العربي، على كونه قد احتفظ له بذاتيته التي أصبحت متميزة منذ ذلك الحين بعنصريها العربي والبربري. إذ أن مملكة المرابطين (في القرن الحادي عشر)، والموحّدين خاصة، (في القرن الثاني عشر) اللتين حققتا وحدة المغرب تذكر بفخر واعتزاز لدى وطنيي أفريقيا الشمالية.

لكن الاستعمار الفرنسي عندما اخضع أقطار المغرب الثلاثة لنفس السيطرة، ساهم هو أيضاً، بحفزه العمل الوطني، على تكوين الوجه العصري للوحدة المغربية التي كانت في البداية وحدة مطالبة وقطيعة. ولقد ظهرت أول الأمر داخل المنظمات الطلابية: أي في اتحاد الطلاب المسلمين في إفريقيا الشمالية، (أو(AEMAN[159] ، وفي الـــ AEMNAF[160]) اتحاد الطلاب المسلمين الشمال أفريقيين) في فرنسا. وكانت هاتان المنظّمتان، ولا سيما الأخيرة منهما، تؤلفان أفضل مجال لظهور الوطنيين الذين رُبّوا ونُشئوا على الروح النضالية المغربية. وكانت هاتان المنظمتان تدوران، حول عام 1926 في فلك نجمة شمال إفريقيا التي ساعدت على بدء الاتصالات والعمل المشترك بين مصالي الحاج، وعلال الفاسي، وبورقيبة. وعلى الرغم من أن نجمة شمال إفريقيا جزائرية بأعضائها واهتماماتها، فإنها لم تهمل طموحاتها المغربية، عندما طالبت باستقلال الأقطار الثلاثة، وناضلت من أجل وحدة المغرب[161]. وعندما حُلّت النجمة على يد الجبهة الشعبية عام 1937، أثار ذلك في تونس إضراباً قام يوم 1937/11/20، بدعوة من حزب الدستور الجديد.

وحتى عندما تمايزت الأحزاب الوطنية (حزب الشعب في الجزائر، الدستور الجديد في تونس، والعمل المراكشي في المغرب) فإن الشعارات المُوَحّدة لم تنقطع قط عن الظهور، في مكان لائق، في برامج هذه الأحزاب والقرارات التي تتخذها. وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، كانت القاهرة هي مكان الالتقاء للرجال الوطنيين المغاربة. وقد شجعت الجامعة العربية، عملَهم المشترك، منذ نشوئها عام 1945، وذلك بتأييدها عقد مؤتمر لإفريقيا الشمالية، تشرف عليه جبهة للدفاع عن إفريقيا الشمالية. غير أن التاريخ الذي يذكر هنا، بشكل خاص، هو يوم انعقاد مؤتمر المغرب العربي[162] في القاهرة بين يومي 15–22 فيفري 1947 الذي حضره ممثلو الشعب عن الجزائر، والدستور الجديد عن تونس ورابطة الدفاع، عن المغرب. وكان أهم قرار أُتخذ في هذا المؤتمر[163] هو إنشاء مكتب مغربي عربي يقوم بتنسيق العمل السياسي لهذه الأحزاب المغربية المختلفة[164]. وبعد عام من ذلك التاريخ أنشئت في القاهرة، في يناير عام 1948 " لجنة

تحرير المغرب العربي" تحت رعاية الأمير عبد الكريم[165]. وفي هذه اللجنة، بُحثت، عدة مرات، مشكلة التنسيق بين مختلف الحركات الوطنية المغربية، بغية قيام النضال المسلّح، المتفق عليه، في كل هذه الأقطار الشمالية الأفريقية. ويبدو أنه وُقّع يوم 29 مايو 1954 في القاهرة، على ميثاق يجمع بين فرق الكوماندو العائدة للأقطار الثلاثة. ولقد أشرنا أيضاً إلى الاتصالات[166] التي تمت بين مبعوثي الأمير عبد الكريم، وبعض مناضلي الـ MTLD ، منذ عام 1952 (مثل عبد الحميد المهري، ومحمد بوضياف...) بغاية التنسيق في العمل المسلّح في مجموع المغرب العربي. ونحن نعرف أن هذا المشروع لم يتحقق، وأن النضال المسلّح قد بدأ في كل قطر، على حدة، في هذه الأقطار الثلاثة. وعندما أذيع بيان أول نوفمبر 1954، رأيناه لا يذهل عن الإشارة إلى ذلك المشروع بأسى وأسف: "إذ جاء فيه قوله: "لقد كنا منذ زمن بعيد بين أول الدعاة إلى وحدة العمل، التي لم تتحقق، لسوء الحظ، بين الأقطار الثلاثة[167]".

ولنشر عابرين إلى ثبوت هذا التطلع التوحيدي لجبهة التحرير التي تجمع بين الوحدة والعمل: إذ أن كلاً منهما يعزّزُ الآخر. وعندما انطلق النضال المسلّح في الجزائر، كانت جبهة التحرير تضع التضامن المغربي في المقام الأول من اهتماماتها. وبحكم ذلك، فإن حرب الجزائر ستكون بالنسبة للوحدة المغربية كاشفاً هاماً. إنها ستعطيها الفرصة بأن تعرب عن نفسها بصورة مشخّصة. لكنها ستساهم أيضاً في إثارة الاختلافات على مستوى القيادات السياسية العليا، للأقطار الثلاثة.

ب – التقاءات وتطلعات وحدوية: و منذ انطلاق الكفاح المسلّح، اهتمت جبهة التحرير بأن تهب عملها بعداً مغربياً. وكان إعلان أول نوفمبر 1954 يضع للعمل المسلّح، هدفاً هو: "الاستقلال الوطني في إطار الشمال الأفريقي[168]". وكان أول منشورات جبهة التحرير "Resistance algérienne" تحمل عنواناً إضافياً هو: "من أجل الدفاع عن إفريقيا الشمالية". وكانت جبهة التحرير في ذلك الحين ترى ضرورة تعميم النضال المسلّح على الجبهات المغربية الثلاث، حتى الوصول المشترك إلى الاستقلال.

وكان أول موضوع للاختلاف بين بورقيبة وصالح بن يوسف، يدور حول هذه النقطة. إذ كان الأول وفياً "لسياسة المراحل" ويرى أن الأمر الأكثر واقعية هو قبول الاستقلال الذاتي لتونس، ووضع حد للصراع المسلّح[169]. أما الثاني فكان يدافع عن التضامن المغربي، وعن ضرورة متابعة المعركة حتى النصر لكامل المغرب[170]. وانتهت وجهة نظر الأول بالفوز، وسكت السلاح منذ آخر 1954 على الجبهة التونسية. أما قوات التحرير في كلّ من المغرب والجزائر، فإنها نجحت في الاتفاق على العمل المشترك، بدءاً من أول أكتوبر 1955[171]، بعد أن أنشئت في جويلية 1955 "لجنة تنسيق لجيش التحرير في المغرب" تلك التي لم تعش طويلاً[172]؛ ذلك أنه حدث أن عاد الملك، بعد بضعة أشهر، فانفتح عندئذ باب الأمل لاستقلال المغرب. وتظل الجزائر، منذئذ، المسرح الوحيد للمطالب الوطنية[173].

ولكن استقلال المغرب وتونس لا يضعان حداً للوحدة المغربية. ذلك أن جبهة التحرير تطالب بتضامن "الأخوة" في المغرب. وتشير بهذه المناسبة إلى أن المعركة التي تخاض في الجزائر، لتجاوز حدود هذا البلد، وتثير اهتمام، أو ينبغي أن تثير اهتمام أفريقيا الشمالية كلها: "فالمغرب في حالة حرب، ولكي تكون لهذه الحرب كل إمكانات النصر ، لابدّ أن تدعم من غابس إلى أغادير[174]". وليس على استقلال تونس والمغرب أن يضعف من التزامهما بالقضية الجزائرية. وذلك، على ما يقدّر البيان السياسي لمؤتمر الصومام، "أن الموقف السياسي الشمال أفريقيي، إنما يتميز بكون المشكلة الجزائرية تتداخل مع مشكلة المغرب، ومشكلة تونس، كي لا تكون كل المشكلات إلا مشكلة واحدة. والحقيقة أنه إذا لم تستقلّ الجزائر، فإن استقلال المغرب أو تونس، يبدو نوعاً من الوهم[175].

والواقع، أن استقلال هذين البلدين لم يكن ليتيح لهما أن ينسيا واجب التضامن المغربي. ولقد تمتعت قوات جيش التحرير بمجال واسع للمناورة والتراجع، على طول الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية. "وجدة والناظور Oujda et Nador" في المغرب ، وغارديماو والكاف في تونس، أصبحت خلال حرب الجزائر، بحكم تراكم اللاجئين وفعالية جيش التحرير الشديدة، بين المراكز الأساسية للثورة الجزائرية. ثم إن تونس التي آوت الحكومة المؤقتة، أصبحت العاصمة السياسية. والديبلوماسية لجبهة التحرير. وأصبحت "غارديماو" مقر هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، كما أصبحت "الكاف" مركزاً لوجستيكيا هاماً لجيش التحرير. وكذلك فإن ليبيا لم تكن أقل وفاءاً، وقد أعربت عن تضامنها بصورة مشخّصة تجاه الثورة الجزائرية، واستخدمت أرضها كقاعدة لإدارات الإذاعة لما كان يسمى بالـM. A. L. G[176] ومكاناً لمرور الأسلحة القادمة من القاهرة، فضلاً عن أنها استقبلت أهم اجتماعات المجلس الوطني.

وهكذا فإن البلاد المغربية المجاورة للجزائر، وجدت نفسها ضالعة رغماً عنها في النزاع الذي يقوم بين حركة التحرير الجزائرية وبين فرنسا. ولقد وجدت بحكم ذلك، أن علاقاتها تتوتر وتسوء مع هذه الأخيرة. وعندما اعترض السلاح الجوي الفرنسي، تلك الطائرة التي كانت تحمل الوفد الخارجي ، واعتقل منها أعضاء هذا الوفد ، فإن هذا العمل قد أثار أزمة حادة بين فرنسا والمغرب. ثم إن تونس هي التي دفعت أبهظ الأثمان لقاء مساعدتها لجبهة التحرير، عندما هوجمت ساقية سيدي يوسف بالطائرات وقذفت بالقنابل في فيفري 1958. ويعتمد آرسلان هومباراسي[177] على الأرقام الرسمية التونسية، ليقدّم هو قائمة بالخسائر التي أصابت تونس، بسبب الحرب الجزائرية:

كانت الخسائر البشرية بحدود الـ 600 قتيل والـ 800 جريح (بين مدنيين وعسكريين) و220 ظلوا مفقودين حتى يومنا هذا.

-وكانت الخسائر المادية 1100 "مشتى" هدّم، و5000 رأس من الماشية قُضِيَ عليها.

ولكن ظاهرة التضامن المغربي، خلال حرب الجزائر، لم تقتصر على قائمة بالأرقام؛ بل إنما كانت ظاهرة، أيضاً، في الدعم السياسي لجبهة التحرير ، داخل المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، وخاصة في الاجتماعات بين المغربية.

ومن هذه الناحية، فإن الاجتماع الأول لدول المغرب[178] المنعقد في طنجة من 27 إلى 29 نيسان 1958 سيكون مرحلة هامة في تاريخ وحدة المغرب. وكان هذا الاجتماع، قد طلب مرات عديدة من قبل جبهة التحرير. فبعد أن اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس من 25 إلى 29 أكتوبر، أعربت في تصريحها الختامي، عن الأمل في أن يتم التقاء الأقطار المغربية الثلاثة قريباً، من أجل أن نضع خطة عمل مشتركة للتعجيل باستقلال الجزائر [179]". وفي الشهر التالي، يوم 11/21 لقي الرئيس بورقيبة، المقتنع دوماً بأن استقلال الجزائر لا يمكن أن يتمّ إلا داخل "مجموعة فرنسية- أفريقية شمالية[180]"، يلتقي بالسلطان محمد الخامس. واقترح الرئيسان، في بيانهما الختامي أن يتقدما بمساعيهما الحميدة للتوسط بين فرنسا وجبهة التحرير، وأرسلا نداءاً ملحاً إلى الطرفين من أجل عقد مفاوضات تنتهي إلى حل عادل، يجب أن يعيد إلى الشعب الجزائري سيادته، طبقاً لمبادئ الأمم المتحدة، كما ينبغي أن يضمن المصالح المشروعة لفرنسا ومواطنيها [181]". وقد رأت جبهة التحرير أن البيان ملتبس جداً، فأوضحت في تصحيحها ما يعني أن "تشخيص السيادة شيء مقبول، إذا كان يعني الاستقلال، وغير مقبول إن كان يبقى دون ذلك [182]". وكان "الفرق" في وجهات النظر التونسية والمغربية من ناحية، ووجهة نظر جبهة التحرير يظهر عندئذ للرأي العام. ولهذا رأت الجبهة أن من الضروري والعاجل أن يتم التشاور بين هذه الجهات لتجنب مثل هذا التباين. وكان عندئذ أن اقترحت الجبهة اجتماع طنجة، الذي كان يبدو لها أنه سيحقق، على المستوى المغربي، كتلة واحدة، هدفها الأول، هو النضال بلا توقف ضد فرنسا الاستعمارية[183].

والحق أن هذا المؤتمر المنعقد على مستوى الأحزاب: (حزب الاستقلال، وحزب الدستور الجديد، وجبهة التحرير) يتخذ مواقف واضحة في تبنّي قضية الجزائر. فهو لا يقنع بالتأكيد على حق الشعب الجزائري في الاستقلال، بل إنه يُحذّر دول حلف الأطلسي من تقديم أية مساعدة عسكرية لفرنسا في حربها الاستعمارية. ويُلِحُّ على وضع حدٍّ لاستخدام القوى الفرنسية أراضي المغرب وتونس، ضد الشعب الجزائري. ويوصي فضلاً عن ذلك، بتأليف حكومة جزائرية[184] بعد استشارة حكومتي تونس والمغرب. أما على المستوى التأسيسي لوحدة المغرب، فإنه يشير إلى إقامة هيئة استشارية تتألف مؤقتاً[185] من ثلاثين عضواً: 10أعضاء منهم من الجمعية الاستشارية المراكشية و10 آخرون من الجمعية الوطنية التونسية و10 أخيرون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA.

ويلي هذا الاجتماع اجتماع تونس، المنعقد من يوم 17 إلى يوم 1958/6/20. ويدور بحثه بالدرجة الأولى على تحقيق توصيات اجتماع طنجة[186]. فيقيم أمانة دائمة تتألف من ستة أعضاء (اثنان منهم من كل بلد) [187]. ويوجب عليها أن تنقسم قسمين: يقيم أولهما في الرباط، ويتألف من

مراكشيين وجزائري واحد، ويبقى الثاني في تونس ويتألف من تونسيين وجزائري واحد أيضاً. ويمكنه أن يجتمع بكامل أعضائه بالتناوب، مرة في الرباط، والأخرى في تونس. ولنلاحظ أنه إن استطاعت الأمانة العامة أن تجتمع مرتين (أولاهما في تونس ، من 30 آب إلى أول سبتمبر 1958 [188] والثانية في الرباط بين 15-17 أكتوبر 1958) [189] فإن الهيئة الاستشارية لن ترى النور أبداً.

وهذه النتائج متواضعة بلا شك، بالنظر إلى الصوفية التوحيدية[190] التي أنعشتها اجتماعات طنجة، وبالنظر إلى الآمال التي أثارتها. ولكن الاهتمام الأساسي لجبهة التحرير لم يكن ينصب بالدرجة الأولى على إقامة مؤسسات للوحدة المغربية، بل كان ينصبُّ على ضرورة كسب الزملاء التونسيين والمراكشيَين إلى وجهات نظرها، وحملهم على إهمال الأمل بتسوية مشكلة الجزائر في إطار اتفاق فرنسي- مغربي. ويبدو أن مؤتمر طنجة قد أرضى جبهة التحرير إرضاءاً تاماً دون أن ينسيها ذلك إيضاح وجهة نظرها في الوحدة المغربية: "إذ لن يكون المغرب شيئاً ننشئه بقرار؛ ولن يكون كياناً يصاغ بالنصوص؛ ولن ينبثق عن سحر التبادل في وجهات النظر، ولا عن الندوات، ولا عن الاجتماعات [191]". ثم يقال بعد ذلك: "إن جوهر الوحدة المغربية يقوم على النضال ضد الإمبريالية. وإذا أردنا إنشاء المغرب، فذلك يعني أولاً أن نهب هذا النضال كل قوامه، وكل نجعه، وأن نقوده إلى النصر[192]".

ويمكن بعد هذا النصر، أي بعد استقلال الجزائر، أن تبحث قضايا تأسيس المغرب: ليكون مغرباً متحداً في إطار كونفدرالي: لكنّ "تصوّرنا للاتحاد الكونفدرالي الشمال أفريقي، ربما اقتضى الإبقاء على ثلاث دول شمال -أفريقية. ولكن أساس تصورنا هو أن على المغرب، في قضايا التعليم، والاقتصاد، والتصنيع والدفاع الوطني، أن يُكوِّن وحدة واحدة.[193]"ولنلاحظ بهذه المناسبة، أن البيان السياسي لمؤتمر الصومام أقل أناة، ولا يتحدّث عن اتحاد كونفدرالي، بل عن اتحاد فدرالي شمال- أفريقي: "إن إفريقيا الشمالية كلّ واحد، جغرافياً، وتاريخياً، ولغة، وحضارة، ومصيراً. وعلى هذا التضامن أن يُعبِّر عن نفسه، بصورة طبيعية، في إنشاء اتحاد فدرالي للدول المغربية الثلاث.[194]"

"إن للشعوب الثلاثة الشقيقة مصلحة، في البداية، بإنشاء دفاع مشترك، والأخذ باتجاه وعمل ديبلوماسيين مشتركين، وإفساح المجال لحرية المبادلات، ووضع خطة مشتركة عقلانية للتجهيز والتصنيع، والعمل بسياسة نقدية واحدة، ووضع برنامج للتعليم والتبادل المتفق عليه للأطر الفنية، والمبادلات الثقافية، والاستثمار المشترك للثروات الكامنة تحت الأرض في صحراء البلدان الثلاثة.[195]"

وحول هذه النقطة الأخيرة، نشأت الاختلافات بين الأقطار المغربية، ووضعت موضع البحث تلك النتائج التي تَمّ الاتفاق عليها في مؤتمر طنجة.

ج – الاختلافات والخصوصيات المتباعدة: و قد برزت هذه بصورة علنية، بمناسبة الاتفاق الفرنسي- التونسي حول Edjele يوم 1958/6/30، ويقضي الاتفاق بالسماح لفرنسا بتفريغ

النفط من هذا المكان الموجود في الجزائر، عن طريق المرفأ التونسي، الصخيرا Skhira فتعتبر جبهة التحرير أن هذا الاتفاق خيانة للجبهة المعادية للاستعمار التي تجمع بلاد المغرب، والتي تحققت في مؤتمر طنجة. وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإرسال مذكرة عنيفة تتألف من سبع نقاط، وُجهّت إلى الحكومة التونسية، أعربت فيها عن معارضتها الكاملة لسياسة هذه الأخيرة. ورأت فيها، بشكل خاص، أنه لا بدّ "في تسريع النصر" من أن يكون المغرب تجاه المستعمر الفرنسي، وحدة لا خروق فيها.[196]"

وكتبت جريدة المجاهد الفتاحية، عنوانها: "ما وراء الخبز اليومي" تعرضت فيها للبلدين المتجاورين[197]وانتقدت بعنف موقف الحكومة التونسية الحريصة على ضمان مصالحها الاقتصادية على حساب واجب التضامن المغربي. واعتبرت أن "النزعة الاقتصادية في الظروف الحالية، يمكن أن تكون حُجّةً بيد التاجر، ولكنها لا يمكن أن تكون حجة في يد المسؤولين عن حياة وكرامة الملايين من الكائنات الإنسانية .[198] "وقدّمت مثلاً على ذلك في الموقف الحازم للمغرب، وليبيا اللتين حسبتا حساب جبهة التحرير ، ورفضتا عقد أي اتفاق مع فرنسا، لتصفية البترول الجزائري ونقله عبر أراضيها. وفي هذه المناسبة، اقترحت جبهة التحرير أن تتداول الجهات الثلاث فيما بينها للاتفاق على سياسة بترولية مشتركة[199]، وفُتحت أعمدة الصحيفة الناطقة باسمها للكلام على "ملف البترول.[200]"

ولكن العاصفة التي لبدّت بالغيوم سماء العلاقات بين لجنة التنسيق والتنفيذ وتونس، ما لبثت أن تبدّدَت. إذ أن الأوضاع العامة كانت تفرض على الطرفين الإسراع في تسوية نزاعاتهما، فتمَّ اجتماع في تونس منذ شهر (آب- أوت- أغسطس) بين الحكومة التونسية وبين وفد لجنة التنسيق والتنفيذ. وأشار البيان الختامي، الذي صدر بهذه المناسبة، إلى دعم الحكومة التونسية لنضال الشعب الجزائري، وأعاد التأكيد على مبادئ التضامن المغربي المحدّدة في طنجة[201]. ولكن لم يشر بشيء إلى خط أنابيب Edjele. أما التصريح الذي أدلت به الـ CCE بهذه المناسبة، فقد اكتفى بالقول: "إنه ليس بخاف أن محادثاتنا قد نشأت في الأصل عن الاختلاف المتعلق بإمكانية مدّ أنابيب النفط من Edjele. وقد عرضنا، حول هذه النقطة، لمحادثينا من الطرف الآخر، وجهة نظر جبهة التحرير على نحو ما جاءت في المذكرة الديبلوماسية التي سبق أن نُشرت، حول هذا الموضوع [202] ثم أضاف التصريح قائلاً، من دون أي إيضاح آخر: "وبعد أن حرصت الحكومة التونسية على التأكيد على استمرار دعمها وحرصها على القضية الجزائرية، كما حرصت أيضاً على طمأنتنا حول مقاصدها وتطلعاتها السياسية.[203]"

وعندما تمّ أول اجتماعٍ للأمانة العامة المغربية، في تونس بين 30 آب وأول سبتمبر 1958، ظلّت هذه القضية محاطَةً بالكتمان[204]. ويبدو أن الطرفين (أي لجنة التنسيق، والحكومة التونسية) وافقا على "تجميدها" وتأجيل حلها حتى يتم استقلال الجزائر.

وسيكون الموقف هو نفسه تجاه المطالب التونسية والجزائرية بتعديل الحدود الصحراوية. وكان بروتوكول الاتفاق المُوَقّع يوم 6 جويلية 1961، من قبل الملك الحسن الثاني، والرئيس

فرحات عباس[205] يؤكد مبدأ سلامة وتمامية أراضي الجزائر بكاملها، ويؤجل النقاش حول المشكلة الحدودية، حتى تنال الجزائر استقلالها. وسيكون الأمر كذلك فيما يتصل بمطلب تونس تعديل خط الحدود 233 ؛ وهو مطلب وضع بعنف، كاستطالة "لقضية بنزرت."[206] وبعد أن أثار هذا الطلب شيئاً من الاستياء بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية[207] خلال شهري جوان وتموز 1961[208]، قبرت المشكلة أخيراً، لكي لا تثار إلا بعد استقلال الجزائر.

وفي نهاية هذه اللمحة السريعة، يمكن القول أن حرب الجزائر كشفت، في آن واحد، عن إمكانات التضامن المغربي وحدوده، ذلك التضامن الذي ظهر على كل حال، من خلال الأزمات والتقلبات. ولئن كانت مطالب المغرب وتونس بتوسيع حدودهما على حساب الجزائر، قد أدتّ إلى توترات بين هاتين الحكومتين وبين الحكومة المؤقتة، فإنها مع ذلك صدّعت جبهة التضامن المغربي، ولم تحطمها. وفضلاً عن ذلك فإنه لا تونس ولا المغرب، قبلت عروض فرنسا للدخول في الـ OCRS.

ومن المناسب الإشارة، إلى الاختلافات الناشئة بالدرجة الأولى عن الاتجاهات السياسية المختلفة المختارة من قبل السلطات القائمة في المغرب. فالحياد المتجه طواعية إلى الكتلة الغربية، في المغرب وتونس خاصة، لا يحسن مجاورة الحياد الجزائري ذي الميول المعادية للإمبريالية، لدى جبهة التحرير. وليس هذا الفرق بالشيء الذي يستهان به، ولا سيّما في المواقف المتأزمة. إنه يساهم في استبقاء هذه الأخوة الحذرة والكثيرة الاتهام التي تُميِّز العلاقات القائمة بين الأقطار المغربية والعمل بالتبادل على تَدَخُّلها في قضايا البعض، وقضايا الآخرين. وعلى هذا فإن مشكلة الوحدة، في المجال المغربي، أكثر منها في أي مجال آخر، تطرح على جبهة التحرير مشكلة طبيعة الأنظمة القائمة، وتفرض عليها موقفاً تجاه هذه الأخيرة، هو علـى حدود الإعانة.[209]

غير أن ضرورات النضال المسلّح دعت إلى قسط أكبر من الواقعية وفرضت تجاوز التناقضات بين المغربية لمصلحة أكبر تعبئة ممكنة ضد العدو الأساسي. ولقد جوبه هذا الأخير بكتلة موحدة نسبياً، بدت للخارج بصورة الوحدة التي لا خروق فيها. فكأن ضرورة الوحدة في العمل قد ساعدت على بروز التضامن المغربي، خلال حرب الجزائر. بيد أنها كشفت، مع ذلك، على صورة الخيوط الرفيعة، تلك المشكلات التي ستطرح على الوحدة المغربية بعد استقلال الجزائر.

وبالفعل، فإن الاستقلال الذي كانت فاتحته المباركة أزمةً داخل قيادة جبهة التحرير، سيضع تونس في موقف غير مريح. ولئن قام الرئيس بورقيبة، ولو بصورة ناعمة، بنصرة الحكومة المؤقتة في الصراع الذي كانت تواجه فيه هيئة الأركان، وحاصر، لذلك، مقر هذه الأخيرة في غارديماو، بالحرس الوطني والجيش التونسي، في اليوم التالي لعزل أركان هذه الهيئة في 1962/6/30، أي العقيد هواري بومدين والمقدم سليمان والمقدم منجلي، فإن هذا الحصار ظل رمزياً، ولم يؤدّ إلى أي اشتباك بين جيش التحرير وبين القوات التونسية، فإن ذلك لم يؤد إلى تحسين العلاقات، بل على الأصح، إلى إفسادها، بين الحكومة التونسية من جهة أولى، وبين جيش التحرير الحدودي[210] والمكتب السياسي من جهة ثانية. وسيلوم هذا الأخير الحكومة التونسية لوماً عنيفاً على موقفها خلال الأزمة.

ولم يتردد محمد خيضر، في مؤتمر صحفي عُقد يوم 7 جويلية 1962 في الرباط، في القول، مهدداً: "يجب أن نفهم الرئيس بورقيبة الذي تدخل عدة مرات في شؤوننا، وانتقد سياستنا، وبعضاً من قادتنا، أنه إذا كان هذا صحيحاً، وإن كانت مثل هذه التدابير ذات الأخطار الكبيرة، لم تُؤجَّلْ، فإننا سنجد من واجبنا أن نُدخلَ جيش التحرير في تونس."[211]

وعندئذ تصبح الجزائر المستقلة ملجأ لمعارضي[212] الحكومة التونسية، وكثيراً ما وجدت الوفود التونسية الرسمية نفسها وجهاً لوجه أمام هؤلاء المعارضين. وقد أساء هذا الوضع للعلاقات الجزائرية– التونسية، إساءةً بلغت حدّ القطيعة لدى اكتشاف مؤامرة في شهر يناير 1963، ضد الرئيس بورقيبة. أما مع المغرب فإن الأزمة ستكون أيضاً أشد عنفاً بعد النزاع الحدودي الذي تتجابه فيه، (أكتوبر عام 1963) قوات الجزائر وقوات المغرب.

وهكذا فإن المغرب قد شهد في السنة الأولى لاستقلال الجزائر، أسوأ الفترات، بالنسبة لوحدته. وكأن مرحلة النضال المسلّح، آخر الأمر، لم تنشئ على المستوى المغربي، إلا وحدةً اقتضتها الضرورة، وكان لحامها الأساسي، مجّرد الاشتراك في معارضة الهيمنة الكولونيالية. ويأتي ميثاق الجزائر الذي تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير في أفريل 1964، فرسم حصيلة الماضي الحديث في صورة نقتطف منها ما يلي: "إن إنشاء مستعمرات قوية، جزائرية، مؤلفة بالدرجة الأولى من ضحايا الحرب على الأراضي التونسية والمغربية، واستخدام أراضي هذين البلدين الجارين كقواعد لجيش التحرير، أدخلا الخوف على قلوب المسؤولين، من أن يعاد طرح مشكلة العلاقات مع الإمبريالية وطبيعة السلطة في المغرب العربي. وهكذا فإن البحث المستمر عن وساطة بين النزعة الاستعمارية الجزائرية والنزعة الاستعمارية الفرنسية، والرقابة العنيفة التي تَمارسَ على العون العسكري الأجنبي – والامتيازات الممنوحة للقادة الجزائريين، الذين كانوا يريدون الوصول إلى حلّ وسط مهما يكن الثمن، كـــل ذلك إنما يجد أصله في مثل هـــذا الخوف.[213]

وهذا التقييم القاسي للدعم الذي تلقته جبهة التحرير خلال النضال من قبل البلاد المغربية، هو الذي يُركّز نوع تطلع هذه الأخيرة (الجبهة)، إلى الوحدة المغربية بعد الاستقلال. فكأنما نُلحّ منذ الآن على ما يُقسّم بدلاً من أن نلّح على ما يُوَحّد. ويكون على الجزائر المستقلة، وهي تواجه المغرب، أن تختار، في التطلع إلى إنشاء المغرب ككل، بين الحدّ الأعظمي الذي يقتضي تجانس مختلف الأنظمة المغربية، وبالاعتماد على أعمال التخريب عند الحاجة، وبين الحد الأصغري، المتلائم مع الوضع السياسي القائم، في إطار نظرة إلى إنشاء متدّرج لهذا المغرب. وسيتابع هذان المنظوران، كل بدوره، بعد استقلال الجزائر، كما ستتابع معهما الأزمات، وحتى الصراعات، ثم المصالحات على مستوى العلاقات بين المغربية. وسنرى، بحكم ذلك، أن هذه العلاقات تتجه بصورة أوضح إلى "الثنائية[214]" على حساب "التعددية" كعلامة على صعوبة إنشاء الكيان الموحّد في عهد الاستقلالات المغربية. وما أقساه من تنكر للوعود المتبادلة والآمال المشتركة في الساعات الصعبة، والمتحمسة مع ذلك، للكفاح التحريري والقناعات المعبّة.

الهوامش

1 – أمين سمير: التراكم، مصدر سابق: وخاصة ما يتعلق بموضوع: "الظروف ظاهرة عالمية" ادوار المركز والمحيط في النظام. ص: 506–528

2 – كيسنجر: من أجل سياسة أمريكية جديدة. فايار 1970 ،ص:64

3 – إلها ميدان الإخاء، على ما يلاحظ بحق، روبيربوزك Robert Bosc في كتابه: العالم الثالث في السياسة الدولية. باريس Aubier Montaigne ص:16–18، 1967

4 – وكان قد سبق منذ لهاية الحرب العالمية الثانية بمجموعة لقاءات للحركات الوطنية في إفريقيا وأسيا. أنظر Guitard في كتابه ...Bandoeng : وهو كتاب سبق أن ذكر .ص: 8–26

5 – أنظر : Queuille Pierre : تاريخ أفريقي وأسيوي – ص:292–293

6 – وتبرز صحيفة المجاهد هذا الحادث في مقال بعنوان "ما وراء بريوني" في المجاهد. العدد 2

7 – أنظر نص القرار في المجاهد، العدد 15، أول يناير 1958 " مؤتمر التضامن الأسيوي الأفريقي.

8 – وذلك بمظاهرات، وحملات صحفية، ولجان دعم. ثم إن القرار يقتضي بتوجيه نداء رسمي لكل شعوب أسيا وإفريقيا لكي تساعد الشعب الجزائري بالـمال، والثياب، والأدوية، والغذاء، وكل نوع آخر من المساعدة المادية."

9 – أنظر" : Lentin A.P النضال الثلاثي القارات" باريس، ماسبرو 1966 ص: 25

10 – التي كان فيها 12 دولة منها الجمهورية العربية المتحدة، والهند، وأندونسيا، وغينيه، والعراق، واليابان، والصين، والاتحاد السوفيتي، والسودان، وسورية، والكمرون.

11 – إن المجاهد، في العدد 21، أول نيسان 1958، تشير إلى وقائع المؤتمر في عدة أعمدة، أنظر أيضاً العدد 16،1958/4/22 (يوم 30 مارس في الوطن العربي)

12 – وقد أوصي بتنظيم هذا الأسبوع في نداء من الأمانة العامة الدائمة للـ OSPAA يطالب بأن تنظم "حملات دعائية"، في الصحافة، والراديو والسينما والمعارض، لتعريف الرأي العام الأفريقي الأسيوي بوحشية الحرب الإمبريالية التي يجابهها شعب الجزائر حالياً، وبأن تنعقد مؤتمرات شعبية، خلال ذلك لمناقشة القضية الجزائرية" . أنظر المجاهد. العدد 40 ، 1959/4/24

13 – الذي ترأسه ممثل غينيا ، اسماعيل توري.

14 – أنظر المجاهد: العدد 63 ، 1960/4/25

15 – نفس المصدر. مقال بعنوان " من أكرا إلى كوناكري"

16 – نفس المصدر.

17 – أنظر المصادر المذكورة سابقاً: فرج الله "المجموعة الآسيوية الإفريقية في إطار الأمم المتحدة" . ص:231–271 ومعمري خالفة: "الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية"، ص:81–142

18 – حول الأعمال هذا المؤتمر. أنظر في كتاب .Smets Paul F :، "من باندونغ إلى موشي" بروكسيل الجامعة الحرة معهد Solvay ، 1964، ص:73–141

19 – أنظر Lentin : ، النضال الثلاثي القارات، المصدر المذكور سابقاً

20 – أميركا اللاتينية والجزائر" ، المجاهد العدد 69، 1960/9/8

21 – الجزائر في عهد باندونغ"، المجاهد العدد 15– 1958/1/1

22 – نفس المصدر.

23 – السياسة الدولية للكتل وحرب الجزائر" في المجاهد. العدد 19، 1958/2/28

24 – من أجل تعزيز الجبهة المعادية للاستعمار. من الـدار البيضاء إلى بلغراد" في المجاهد. العدد 84 ، 1961/8/29

25 – الثورة الجزائرية وفية لمبادئ باندونغ" المجاهد، العدد 79 ، 1961/4/15

26 – برنامج طرابلس. ص49

27 – " بعد ثلاث سنوات من باندونغ ، أصبح الشعب الجزائري في نظر الشعوب الإفريقية الأسيوية، رمزاً أو نموذجاً". في المجاهد. العدد 16، 1968/1/15 "ثلاث سنوات بعد باندونغ" . أو أيضاً:" إن الجزائر هي أداة اختبار الاستعمار، وسيعين استقلالها، منعطفاً تاريخياً داخل حركة التحرر في البلاد المستعمرة، بما وجهه من ضربات محكمة إلى هذا النظام المبتذل من استغلال الإنسان للإنسان" في المجاهد. العدد 19، 1958/2/28 " السياسة الدولية للكتل وحرب الجزائر"

28 – إن الاتصالات العابرة، التي انعقدت بين ممثلي الجناح المعتدل للوطنية الجزائرية، ولا سيما بين فرحات عباس وبعض زعماء إفريقيا الناطقة بالفرنسية، قلما تُمثل استثناءات لهذا التأكيد.

29 – أنظر بشكل خاص: البكري. وصف إفريقيا الشمالية ترجمة Mac Guckin de Slane Alger A. Jourdan 1913 ، وأنظر أيضاً ابن حوقل، وصف إفريقيا. ترجمة الشخص نفسه في Journal Asiatique ، العدد 5 ، 1842؛ وابن بطوطة: رحلة إلى بلاد السودان ، ترجمة نفس الشخص، باريس. المكتبة المستشرقة 1927 – الجزء الثاني.

30 – التي كانت تمتد على طول منطقة Benin . أنظر حول هذه النقطة Suret Canal L`Afrique Noire Occidentale, et Centrale, Paris , Ed. Sociales, T.1 , pp.147 ،إفريقيا السوداء الغربية والوسطى، الجزء الأول ص: 147 وما يتبع

31 – وحول الاتحاد الفرنسي وتطوره، أنظر بوريلا فرانسوا ": Borella : التطور السياسي والقانوني للاتحاد الفرنسي منذ عام 1946، باريس LGDI، 1958ص: 500 ، وأنظر أيضاً Gonidec P.F ، "تطور أقاليم ما وراء البحار منذ عام 1946، باريس LGDJ، 1958 ص:127

32 – الذي انعقد في 1/30/ لـ 8 شباط 1944. أنظر نص قرارات المؤتمر في :"المؤتمر الافريقي الفرنسي" برازافيل، منشورات Baobab 1944 ص:136

33 – وفيه يصرح قائلاً :" ففي الجزائر الفرنسية، كما في كل الأراضي الأخرى حيث يعيش الناس تحت لواء علمنا، لن يكون هنالك أي تقدم، حقيقي إذا كان الناس الذين يعيشون على الأرض التي ولدوا فيها، لا يستفيدون منها معنوياً ولا مادياً، وإذا كانوا لا يستطيعون الارتقاء شيئاً فشيئاً إلى المستوى الذي يكونون فيه قادرين على المشاركة في بلدهم، بإدارة شؤونهم. إن واجب فرنسا هو أن تعمل مثل هذا العمل". ورد ذلك في : La Conference Africaine Francaise op. Cit. P.38.

34 – ولنوضح بهذه المناسبة أن التوصية التي قررت في ملتقى برازافيل والتي يميل بعضهم إلى تناسيها، توضح بشكل دقيق ما يلي: إن غايات العمل الاستعماري الذي أنجز على يد فرنسا في المستعمرات، تستبعد كل استقلال، وكل إمكانية تطور خارج الإمبراطورية كما تستبعد كل إقامة محتملة، حتى ولو كانت بعيدة، للحكم الذاتي في المستعمرات) نفس المصدر. ص: 45

35 – وذلك في كتابه Etapes et perspectives de l`union francaise 1955, 131-132 :باريس، دار نشر "الوحدة الفرنسية" 1955، ص:131– 132

36 – سمح لأنفسنا برد القارئ إلى مقالنا الذي عنوانه L`Algerie et L`Afrique 1954-1962 :الجزائر وإفريقيا الذي نشر في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية العدد 3، 1968 ص: 707–713

37 – إفريقيا الشمالية في مواجهة الاستعمار"، المجاهد . العدد 18، 1958/2/15

38 – على الرغم من معارضة Houphouet - Boigny الذي يحبذ التطور في الإطار المحلي.

39 – الناشئ عن انصهار الكونفانسيون الأفريقي في الحركة الاشتراكية الإفريقية التي يرعاها Lamine Gueye وDjibo Bakary الذي كان قد هجر إلىRDA .

40 – درس كوتونو" في المجاهد. العدد 28، 1958/8/22.

41 – نفس المصدر.

42 – أنظر المجاهد. العدد 29، 1958/9/17.

43 – نفس المصدر.

44 – أنظر المجاهد العدد 29– 1958/9/17

45 – الحزب الديموقراطي لغينيا PDG ، القسم الغيني الذي كان يقوده سيكوتوري.

46 – الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء، الذي أنشئ في كوتونو في يناير 1957، بمبادرة من سيكوتوري.

47 – اتحاد طلاب إفريقيا السوداء في فرنسا. أنشئ عام 1950

48 – كانت الأكثريات تتراوح بين 78% في النيجر (المتأثرة بعمل جيبيو باكاري) 99.9 في ساحل العاج (حيث كان تأثير هوفويت–بوانيي هاماً) أنظر إحصاء الأصوات في (.Documentation Francaise (N.E.D ، العدد 2504، يوم 1959/1/31، ص: 117 وما بعدها.

49 – وحول البنى المؤسسية للمجموعة ، أنظر بوريلا: "الاتحاد الفدرالي في الدستور الفرنسي 1958/10/5 في الدليل السنوي للقانون الدولي ، 1958، ص: 659–681. أنظر أيضاً Gonidec قانون ما وراء البحار، باريس، منشورات Montchretien الجزء الثاني ص:137–220

50 – التي لا ينطبق عليها اسم الدولة العضو في المجموعة، المحتفظ به للأراضي فيما وراء البحار.

51 – وهكذا فإن لغة المجموعة هي الفرنسية، وشعارها الحرية، والمساواة، والإخاء " ونشيدها "المارسييز" وعلمها العلم الفرنسي مع شارة خاصة على سارية العلم، وعيدها القومي في 14 جويلية، وأنظر بوريلا، تطور المجموعة في الدليل السنوي للقانون الدولي 1959– ص: 763

52 – أنظر" : Lacharriere : تطور المجموعة الفرنسية الإفريقية" في الدليل السنوي الفرنسي للقانون الدولي، 1960، ص:13

53 – أنظر Gonidec P.F " قانون ما وراء البحار ، ص: 220

54 – كانت نتائج التصويت كما يلي: المسجلون (1.408.500 .(المصوتون (1.203,875)، منهم (1.193.305) أدلوا بأصواتهم، كان منهم (56.981) نعم و(1.136324) لا، أي 95%.

55 – إذ تفتح لها هذه اعتماداً بمبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني.

56 – تحية لغينيه المستقلة" في المجاهد. العدد 30، 1958/10/10

57 – وضع مشروع هذا الاتحاد في مؤتمر داكار في يناير1959، وكان هذا المشروع يقضي بتجميع السنغال والسودان، وفولتا العليا، والداهومي.

58 – أنظر Legum Colin ، الحركة الإفريقية في ضوء تجربة الاستقلال ، باريس" منشورات سان بول 1965 ص:132

59 – وينتهي هذا الاتحاد يوم 1960/8/20. أنظر خاصة " Gondolfi: A ولادة وموت دولة عارضة هي فيدرالية مالي على المستوى الدولي" ، في الدليل السنوي الفرنسي للقانون الدولي، 1960، ص:881–906، وأنظر أيضاً : Guam P "أسباب انفجار فيدرالية مالي، في المجلة القانونية والسياسية– جويلية– سبتمبر– 1959 – ص:411–470

60 – أنظر حول هذا الموضوع لاشاريير، :"تطور المجموعة الفرنسية الإفريقية" مقال ذكر سابقاً.

61 – أنظر "جدول تاريخ انتهاء حركة التحرر من الاستعمار في إفريقيا السوداء الفرنسية" في Grimal H التحرر من الاستعمار 1919–1966– باريس كولان 1965، ص: 363

62 – أنظر Viard R. ، لهاية الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، باريس Maisonneuve et Larose ، 1963، ص: 99 – 107

63 – إن هذه المقالات موجودة في المجموعة التي عنوالها: من أجل ثورة أفريقية ، باريس ، ماسبرو 1964، ص : 65–200

64 – أنظر بيير بوفيه، "فانون"، باريس – المنشورات الجامعية 1971– ص: 79–80

65 – أنظر ماكـان يكتبه كـل يوم، فـانون، خـلال قيامـه بهذه المهمـة. وتجـد ذلك كلـه في : من أجل الثورة الإفريقية. Pour la revolution Africaine ,op. Cit , pp.203-216

66 – نفس المصدر : ص: 206

67 – أنظر حول هذا الموضوع: فانون، "جلد أسود"، "أقنعة بيضاء" باريس "السوي"، 1952

68 – أنظر في المجاهد، العدد 88، في 1961/12/21، المقال:" فرانتز فانون اخونا" والمقال الآخر: "في الأرض الجزائرية" تقديراً واحتراماً لفانون من جبهة التحرير.

69 – بحكم هذا القرار الصادر يوم 1957/1/21 الذي ينقل الصلاحيات التي يمارسها الحاكم العام في الجزائر، في المناطق الصحراوية، إلى وزير الصحراء المكلف أيضاً بوظائف المندوب العام للـ OCRS.

70 – سراب : " الصحراء الفرنسية" المجاهد. العدد 2

71 – نفس المصدر.

72 – أنظر بالاضافة إلى المقال المذكور سابقاً: أوهام فرنسا الصحراوية ومالها فيه من حق المجاهد العدد 12، 1957/11/15 وأنظر أيضاً: الدفاع المشترك عن الصحراء المجاهد العدد 22 1958/4/16

73 – الذي تم في 1960/2/13 و 1960/12/27

74 – أنظر في هذا الصدد مختلف مقالات المجاهد: " دول إفريقيا المستقلة والقنبلة الفرنسية"، العدد 47، 1959/8/3؛ "القارة الإفريقية المهددة" ، العدد 55، 1959/11/16؛ " الأمم المتحدة تدين القنبلة الفرنسية"، العدد 56، 1959/11/27، "فرنسا اقترفت جريمتها" العدد 60، 1960/2/20؛ "مرحى لفرنسا" العدد، 61، 1960/3/61 و"عدوان فرنسي جديد في الصحراء"، العدد 76، 1961/1/5

75 – أنظر النص الكامل لمذكرة المجاهد، العدد 83، 19 جويلية 1961

76 – المصدر نفسه.

77 – المؤلف من بن طبال (وزير الداخلية) وبوصوف وزير التسلح والاتصالات العامة، ويزيد (وزير الإعلام).

78 – أنظر نص البيانات المشتركة في المجاهد، العدد 86، 1961/7/19

79 – أنظر نص البيان في جريدة الموند، يوم 14 جوان 1961 ص: 3

80 – أنظر المجاهد. عدد: 82، 1961/6/25

81 – أنظر نص الرسالة في المجاهد. العدد: 83، 1961/7/19

82 – المجاهد. نفس العدد والتاريخ.

83 – جريدة الموند، تاريخ 1961/9/7

84 – إن الاتفاق الموقع مع النيجر، يعود تاريخه إلى 1959/5/8، وذاك الموقع مع تشاد، يعود إلى 3 آب و 14 أيلول 1959

85 – الحياد والتعاون في المجاهد العدد 86، 1961/11/1

86 – نفس المصدر.

87 – الذي يتألف من الدول التالية: إثيوبيا، غانا، ليبريا، ليبيا، المغرب، السودان، الجمهورية العربية المتحدة، وتونس.

88 – فرج الله. س.ب: المجموعة الأسيوية الإفريقية، ص: 258

89 – فرج الله. س.ب: المجموعة الأسيوية الإفريقية ، ص: 259–260

90 – أنظر نص التصريح في المجاهد. العدد 70، 1960/9/25

91 – المجاهد. العدد 73، 1960/11/24

92 – تشترك في الاجتماع الدول التالية: الكمرون، الكونغو(برازافيل)، والكونغو (ليوبولدفيل)، وساحل العاج، وداهومي، والغابون، وفولتا العليا و النيجر، وال R.C.A، والسنغال والتشاد. وترفض الاشتراك فيه التوغو ومالي، لأنهما قريبتان من جبهة التحرير، ومداغسكر، لأنها تعتبر القضية الجزائرية، قضية داخلية.

93 – أنظر الموند. 1960/10/27 . ص: 6

94 – كان هذا القسم الرابع مكتوباً بالصورة التالية: " تقرر أن يتم في الجزائر استفتاء منظم، وتشرف عليه الأمم المتحدة، وبواسطته يقرر، الشعب الجزائري، بكل حرية، مصائر بلده كلها."

95 – وتلحق بها الكمرون والكونغو (ليوبولدفيل).

96 – أنظر من أجل التفاصيل، هيوليت ميرلاند: "مجموعة برازافيل في الأمم المتحدة، باريس، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، أطروحة للحصول على دكتوراه في البحث (علوم سياسية) 1968– ص: 214–229

97 – جريدة الموند 1960/12/21

98 – خلاصة المناقشة في الموند من يوم 6 إلى 1960/12/26

99 – أنظر النص لدى Mammeri Khalfa في كتابه المشار إليه سابقاً، من Les Nations Unies ... ، ص: 206، والمجاهد، العدد 76، 1961/1/5

100 – الجزائر عدت أصدقاءها"، المجاهد، العدد 76 ، 1961/1/5

101 – أنظر نص التصريح في المجاهد. العدد 75، 1961/1/5

102 – وهو يدعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات، بغية وضع حق الشعب الجزائري في تقدير مصيره ، واستقلاله، موضع التطبيق، في إطار احترام وحدة وسلامة أراضيه". أنظر معمري خالفة في كتابه عن الأمم المتحدة، ص:209–210

103 – بـــ 62 صوتاً مع، ومن دون صوت ضد، وامتناع 38.

104 – السنغال، النيجر، فولتا العليا.

105 – الكمرون، ساحل العاج، داهومي، الغابون، مداغسكر، والـــ R.C.A والتشاد.

106 – نحيل القارئ فيما يتعلق بالقومية الإفريقية إلى الكتب الأساسية التالية:

Padmore - G "Panafricanisme"، أو شيوعية" : باريس Presence Africaine 1960، ص: 472 نيكرومه: السيرة الذاتية لكوان نيلرومة، باريس، Presence Africaine 1960 ، ص:295 Decraene Ph , Le Panafricanisme، باريس PUF 1964، ص: Legum C 128، مصدر ذكر سابقاً وأنظر حول الحركة الثقافية للسودنة،" : .Kesteloot C الكتّاب السود الناطقون باللغة الفرنسية: نشوء أدب" ، بروكسيل معهد Solvay 1963 ، ص: 344 أنظر" – Wauthier إفريقيا الافريقيين"، باريس – منشورات السوي 1964– ص: 319 سنغور L.S – Liberte I – Negritude et humanisme باريس Presence – Africaine – 1964- ص: 445

107 – حول مساهمة جبهة التحرير في مختلف هذه اللقاءات والدعم الذي حصلت عليه ولا سيما في مؤتمرات الشعوب المستقلة. أنظر مقالنا إليه سابقا، ص: 726–731

108 – البلاد الست الأخرى هي: غانا، غينيه، ليبيا، مالي، المغرب. والجمهورية العربية المتحدة.

109 – التي أنشئت في أفريل 1959، وكان فيها ساحل العاج، والنيجر، والداهومي، وفولتا العليا.



110 – نشأت هذه المجموعة في مؤتمر برازافيل، المنعقد من 15 إلى 19 ديسمبر 1960 وكانت تجمع البلاد التالية: الكمرون، والكونغو برازافيل، والكونغو ليوبولدفيل، وساحل العاج، والداهومي ، والغابون، والفولتا العليا، ومداغسكر، وموريتانيا والنيجر وال R.C.A ، والسنغال، والتشاد.
111 – إثيوبيا، ليبريا، سيراليوني، والصومال، والتوغو، ثم هجرت ليبيا، مجموعة الدار البيضاء، وانضمت إليها. واشتركت تونس بمؤتمر مونروفيا على صورة مراقب.
112 – وحول هذه الاختلافات ومختلف المواقف التي تبنتها المجموعتان حول المشكلة الجزائرية، أنظر مقالنا المشار إليه سابقا، ص:731–743
113 – قامي الوزاني الذي خلف في هذا المركز إدريس السلاوي.
114 – ذكر ذلك M-N,Loka في مقاله: "إفريقيا قبل مؤتمر اديس ابابا" في السنة الإفريقية 1963– باريس – Pedone ص:93
115 – لم ينس مختلف المراقبين الذين حضروا اجتماع القمة هذا أن يذكر كل منهم، بأسلوبه، مختلف المشاهد التي حاول فيها الوسطاء الإصلاح بين مختلف رؤساء الدول الإفريقية. أنظر بشكل خاص Jeune Afrique العدد 126، 27 مايو – 2 جوان 1963 والعدد 137، 3–1963/6/9 France observateur، Express1963/5/30، Le Scribe 1963/5/30جوان 1963 أنظر أيضاً الخطابات التي ألقاها مختلف رؤساء الدول الإفريقية في مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة، اديس ابابا، مايو 1963– باريس، Presence Africaine، 1964، ص: 263
116 – أنظر حول مؤسسات هذه المنظمة: بطرس غالي. منظمة الوحدة الإفريقية، باريس، كولان. 1968، 197ص. وحسين السيفروي :"ميزانية الوحدة الإفريقية " الرباط. مطبعة الأنباء 1972 ،ص:224.
117 – أحمد بو منجل.
118 – كان يدير الاتحاد روبيرتو هولدن Roberto Holden
119 – الوحدة والتضامن الفعلي هما شروط التحرر الأفريقي". في المجاهد. العدد: 58، 1960/1/5. وقد أعيد نشر المقال في المجموعة: فانون. من أجل الثورة الإفريقية. ص: 199
120 – نفس المصدر
121 – إن برنامج طرابلس واضح وصريح جداً في هذا الموضوع إذ يقول: " إن حرب التحرير، بحكم حدتها وقوتها، سرعت سيرورة القضاء على الاستعمار في إفريقيا، بصورة خاصة. وينبغي للجزائر المستقلة، أن تقدم أكمل العون وأتمه للشعوب التي تناضل نضالاً سليماً في سبيل تحرير بلادها. وعليها أن تنتبه انتباهاً خاصاً إلى وضع الغولا، وإفريقيا الجنوبية ، وبلاد شرق إفريقيا. فالتضامن الفاعل ضد الاستعمار، يتيح لبلادنا أن توسع جبهة النضال، وأن تعزز المسيرة نحو الوحدة "ص:50
122 – أنظر روبير" : Mortimer الثورة الجزائرية تبحث عن الثورة الإفريقية" في The Journal of Modern African Studies 8/3/1970، ص: 363–387
123 – الثورة العربية" . المجاهد ، العدد 27، 1958/7/22
124 – أنظر أطروحتنا، الملحق 2
125 – أنظر خليل محمد "الدول العربية والجامعة العربية" بيروت – الخياط 1962 ص: 155–159 وأنظر Mac Donald Robert W. "جامعة الدول العربية" برنستون نيوجيرسي– برنستون – المنشورات الجامعية 1965، ص:360–371
126 – أنظر: " الجزائر في الجامعة العربية" المجاهد. العدد 29 ، تاريخ 1958/9/17
127 – مساعدات، منح دراسية. أنظر بشكل خاص محاضر اجتماعات الدورة الــ 29 ، الاستثنائية للجامعة، من منشورات الجامعة العربية (باللغة العربية)

128 – أنظر بشكل خاص، ذلك القرار المتخذ حول الجزائر، من قبل مجلس وزراء الخارجية العرب، الأعضاء في الجامعة، المنعقد في شتورا. آب 1960: " الجزائر في شتورا"، المجاهد. العدد : 69، 1960/9/8، أنظر أيضاً، القرار المتخذ في الجامعة العربية في دورتها في فيفري 1961: " الجزائر في آخر دورة لجامعة الدول العربية". المجاهد . العدد 78، 1961/2/23

129 – فرج الله: المجموعة الأفرو–أسيوية في إطار الأمم المتحدة" ص: 231–284

130 – محمد البجاوي. الثورة الجزائرية والحق. ص:119–121

131 – -أنظر شهادة محمد خيضر حول نشاط " الوفد الخارجي" في القاهرة: "سنتان في القاهرة" في مجلة Jeune Afrique العدد 96، 4–10 آب 1962

132 – ولنشر إلى النسخة غير المصححة من البيان السياسي لمؤتمر الصومام، تشتمل على المقطع التالي:" إن فرنسا كانت تمارس ضغطاً خاصاً على الشرق الأوسط، عن طريق مساعدتها الاقتصادية والعسكرية ومعارضتها لحلف بغداد، وكانت، بشكل خاص، قد جربت وضع كل وزنها في الميزان، لكي تشل الأسلحة النفسية والمعنوية التي تتصرف بها جبهة التحرير من خلال استخدام صوت العرب، بشكل خاص.

133 – أنظر حول هذه النقطة. الموند يوم 19 و1956/10/22

134 – بطرس غالي وشلالا ...قناة السويس 1854–1957، الاسكندرية ، مطبعة البصير 1958، القسم 12–211، 153ص.

135 – وكان كريستيان بينو يشرح عندئذ لرئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن أنه " إذا سمحنا لمصر بالاستيلاء على القناة، فإن الوطنيين الجزائريين يستعيدون الثقة. ذكر ذلك Alfred Grosser في كتابه عن "الجمهورية الرابعة، وسياستها الخارجية، باريس A.Colin . 1961، ص: 370. كان قائد الحملة العسكرية على السويس الجنرال بوفر، يحسب في تحليله للموقف، ذلك الاتصال الوثيق بين ما يقع في مصر وما يقع في الجزائر.
" أما ما يتعلق بي، فإني لم أنظر قط إلى هذه المشكلة إلا كإحراج، فإما أن مصر تسحق، وتغير حكومتها، بعد هروب عبد الناصر. وإما أننا سنجد هناك حرباً شعبية، من نفس النوع الذي كنا نلقاه في الجزائر، وفي الحالتين، على ما دلت عليه ردود الفعل الشعبية في الجزائر، عند الإعلان عن نزول قواتنا إلى البّر، كان يمكن أن يؤثر نجاحنا في مصر، تأثيراً حسناً جداً في الجزائر بلا أدنى شك. ولو أن مصر استسلمت، فأغلب الظن أن حرب الجزائر الشعبية كانت ستنتهي، وإذا استمرت الحرب الشعبية في مصر، فإن من الممكن أن تكون بمثابة "الكي" والذي تخرج منه سموم البدن، وان يعود ذلك على الجزائر بهدوء كبير" في L`expedition de Suez :ص:225.

136 – أصول الثورة الجزائرية" في المجاهد العدد 25 1958/6/13

137 – حول الأمير شكيب أرسلان .. أنظر" : Letourneau التطور السياسي في إفريقيا الشمالية" ص: 61،313، 466،وخاصة " : Provencal Levi الأمير شكيب ارسلان: (1869- 1946) "في دفاتر الشرق المعاصر الفصل الأول والثاني 1947 ص:5–19 وجوليت " :Bessis شكيب ارسلان والحركات الوطنية في المغرب" في المجلة التاريخية، أفريل، جوان 1978، ص: 467–489

138 – وقبل ذلك ببضع سنين، كانت زيارة الإمام محمد عبده القصيرة للجزائر عام 1903 غير ملحوظة من الوجهة العملية . أنظر حول هذه الزيارة، المقالة الممتعة التي كتبها علي مراد بعنوان: ما علمه محمد عبده، سياسياً، للجزائريين" في مجلة Confluent العدد 42–43 جوان – جويلية 1964، ص: 643–686

139 – أنظر ما كتبناه سابقاً في المقدمة.

140 – وهذا ما لا ينسى أن يشير إليه " ميثاق الجزائر": " إن نظريات التجديد الإسلامي لجمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده والأفكار المتصلة بالعروبة الجامعة لشكيب أرسلان، والأفكار الاشتراكية، كل هذه كان لها أصداؤها في الجزائر. فهذه التيارات الفكرية وكذلك ما كان من نضال في سبيل الحرية والتقدم، في العالم كله، والشروط الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قد ساعدت على تأكيد الإيديولوجية الوطنية ص: 18.

141 – الثورة العربية" في المجاهد . العدد 27. في 1958/7/22
142 – نفس المصدر.
143 – الأمة العربية، غداً" في المجاهد. العدد 29، في 1958/9/17
144 – الثورة العربية في الطريق إلى الوحدة" في المجاهد. العدد 28، تاريخ 1958/8/22
145 – نفس المصدر.
146 – أنظر حول الإخوان المسلمين، وعقيدتهم كتيب حسن البنا: "نحو النور "، – وقد أعيد نشر هذا النص في الـ Orient، الفصل الرابع 1957 ، أنظر أيضاً" Bertie : الإيديولوجية السياسية للإخوان المسلمين، في مجلة العصور الحديثة. العدد 83، سبتمبر 1957 والسيد رفعت في حسن البنا .....متى ...وكيف ...ولماذا؟ القاهرة مكتبة المتولي1977. 162ص.
147 – من دون أن تشاركهم طبعاً في اهتمامهم بإحلال العدالة الاجتماعية .
148 – وحول البعث. أنظر ميشيل عفلق: " إيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي" في الـ Orient. الفصل الثاني. 1964. وأنظر في نفس العدد " Viennot Jean Pierre : البعث بين النظرية والتطبيق"، وأنظر " Carre` O. الحركة الإيديولوجية للبعث" في : سورية اليوم . باريس 1980 C.N.R.S ، و" أبو جابر K.S "حزب البعث الاشتراكي" منشورات جامعة سيراكوزا 1966، 217ص. وأنظر . Devlin J.f. حزب البعث. تاريخه منذ أصوله حتى عام 1966. ستالفورد، هوفر1976 Institution Press، 372ص.
149 – ومن أجل الاطلاع على البعث وشعبه وتفرعاته، أنظر إدوار صعب، سورية أو الثورة في الحقد والبغضاء، باريس. جوليار 1968، 309ص.
150 – الوطن العربي والثورة الجزائرية. في المجاهد. العدد 89، 16ك2 1962
151 – المصدر السابق نفسه.
152 – الذي نعترف بأن تعريفه مختلف بدرجة لا بأس بها عن التعريف ذي الأصل الماركسي.
153 – المصدر السابق نفسه.
154 – لنلاحظ بهذه المناسبة أن المشكلة الفلسطينية غير موجودة في اهتمامات جبهة التحرير، فيما كتبته خلال مرحلة التحرير الوطني. ولن تحتل مكانة هامة فيها إلا بعد الاستقلال.
155 – وسيظهر هذا التحفظ عند الاستقلال، بالتحفظ عام 1963، على المشروع العراقي القاضي، "بتوحيد الدول الخمس المتحررة" والهادف إلى توحيد العراق، وسورية ومصر ، واليمن، والجزائر". أنظر حول هذه النقطة مقابلة محمد خيضر لمجلة Jeune Afrique، 25–31 مارس 1963
156 – الأمة العربية والثورة الجزائرية"، في المجاهد. العدد 89، 1962/1/16
157 – نفس المصدر.
158 – نفس المصدر.
159 – تأسس هذا الاتحاد عام 1919 في الجزائر. وكان يجمع الطلاب المغاربة الذين لم يكن لهم تنظيم خاص بهم على المستوى الوطني.
160 – والواقع أن الـ AEMNAF ، (اتحاد الطلاب المسلمين الشمال أفريقيين في فرنسا) الذي أنشئ عام 1927 في باريس والذي لا يزال حتى الآن في 115 بولفار سان ميشيل في باريس.
161 – أنظر بشكل خاص، نص البيان السياسي الموقع عليه، في جوان عام 1936، من قبل لجنة شمال إفريقيا، ولجنة الدفاع عن الحريات في تونس، ولجنة الدفاع عن المصالح المراكشية، معاً وقد ذكر Bruno Etienne هذا النص
وذلك في كتاب " L' Unite Maghrebine a l'épreuve des politiques étrangères nationales "

Letourneau R.: Benyoussef A. الذي عنوانه: الوحدة المغربية، ابعاد وافاق، باريس CNRS ص 93-94

162 – تحت الرئاسة الفخرية لأمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام باشا. وكان السكرتير العام للمؤتمر عبد الكريم غالب.

163 – الذي طبعت أعماله بعناية مكتب المغرب العربي، في كتيب باللغة العربية عنوانه: مؤتمر المغرب العربي مطبعة المكتب الثقافي الدولي. القاهرة 1946، 76ص.

164 – أنظر: دفاتر الشرق المعاصر – الجزء الأول والثاني 1947– ص: 53–57

165 – أنظر: دفاتر الشرق المعاصر – الجزء الأول 1948

166 – أنظر اعلاه في الفصل التمهيدي.

167 – أنظر المجاهد العدد 4.

168 – المصدر نفسه.

169 – وفيما بعد، سيبرّر بورقيبة، رجعياً، هذا الموقف، عندما أوضح في خطابه يوم 1963/1/18 أن: "تونس تصبح بذلك قاعدة لمحاربي الجزائر، ومستودعاً لأسلحتهم التي جمعت من الشرق، ومن البلاد الصديقة. وملجأ في حالة التراجع تحت ضغط الجيش الفرنسي. ولكن الأمن لا يمكن أن يتحقق ويُضمن إلا إذا كانت تونس غير مشغولة بالحرب مع فرنسا. لقد كان ذلك شرطاً أساسياً". ذكر هذا السيد محفوظ الغزالي في كتابه: وحدة المغرب: التقنيات القانونية للاندماج المغربي

Les techniques Juridiques de l'integration maghrebine These de doctorat d Etat, Faculte de Droit, Paris, Sorbonne 1974,p.28. أطروحة دكتوراه دولة باريس جامعة الصوربون 1974 – ص: 28

170 – وحول هذا الاختلاف بين الزعيمين التونسيين. أنظر Letourneau R في كتابه المذكور سابقاً. التطور السياسي Evolution politique p. 137,138 ...

171 – أنظر بيان جيش التحرير المراكشي المذكور من قبل الجنرال Boycer De La Tour في كتابه : حقائق عن إفريقيا الشمالية، باريس، بلون 1956 – ص: 173، أنظر أيضاً زكي مبارك في كتابه حركات المعارضة في المغرب، ص:52 وما بعدها

172 – زكي مبارك: حركات المعارضة في المغرب. كتاب ذكر سابقاً. ص:63

173 – إن أحد كبار قادة جبهة التحرير الناشئة، الذي عمل أكثر ما يمكن من أجل تنسيق العمل المسلّح بين حركات تحرير الجزائر والمغرب، أي "محمد بوضياف" يشير بهذه المناسبة، بمرارة إلى ما حدث، ويقول: "إن الجزائر بقيت وحدها، وتابعت المعركة حتى النصر، ولكن بأي ثمن!". أنظر كتابه: أين تمضي الجزائر؟ كتاب أشير إليه سابقاً. ص: 60، ولنشر، بهذه المناسبة، إلى أن توقف المعارك لم يتم من دون أزمة جدية داخل المقاومة المغربية التي كان جناحها اليساري يدعو إلى متابعة النضال حتى تستقل الجزائر . أنظر زكي المبارك حركات المعارضة في المغرب، كتاب ذكر سابقاً، ص: 132، وما بعدها.

174 – المغرب على المحك" المجاهد. العدد 25، 13حزيران 1958.

175 – أنظر المجاهد. العدد 4.

176 – وزارة التسليح والاتصالات العامة.

177 – أنظر هومباراسي ارسلان: الجزائر، "ثورة تفشل، تاريخ سياسي " منذ عام 1954 منشورات Pall Mall ، 1966، ص:133

178 – إن الاجتماع الذي كان سيتم في أكتوبر 1956 في تونس بين السلطان محمد الخامس، والرئيس بورقيبة وممثلي جبهة التحرير، لم يحدث، بسبب اعتراض الطائرة التي كانت تقل هؤلاء الآخرين.

179 - أنظر المجاهد العدد 11، أول نوفمبر 1957

180 – مقابلة الرئيس بورقيبة في الـ Express يوم 6/21/ 1957.

181 – نص البيان موجود في الموند يوم 23 نوفمبر 1957

182 – المجاهد. العدد 13، 1957/11/1

183 – وحدة واستقلال المغرب" في المجاهد. العدد 22، في 1958/4/16

184 – وحول أعمال مؤتمر طنجة، أنظر المقال الذي نشرته المجاهد بعنوان: عهد جديد ينفتح أمام الشعب المغربي" في عددها 23، بتاريخ 1958/5/5

185 – بالنتظار دخول ليبيا.

186 – أنظر حول أعمال اجتماع تونس: "فيلم اجتماع تونس" في المجاهد 26، يوم 1958/7/4

187 – وقد عين عن الجزائر أحمد بومنجل، وأحمد فرانسيس، وعن المغرب الدكتور بناني ومحمد الفاسي؛ وعن تونس عبد المجيد شاكر وأحمد التليلي. وقد قدمت هذه المعلومات مقالة المجاهد في العدد 26، 7/4/ 1958 التي عنوالها "فيلم اجتماع تونس"، والكلمة الأخرى التي عنوالها "اجتماع عاجل للسكرتارية الدائمة للمغرب العربي" في المجاهد العدد 27، 1958/7/22. ويمكن أن نعجب بهذه المناسبة، من أن نقرأ بقلم هذا المراقب اليقظ، للحقائق المغربية، الذي هو روجيه لوتورنو، هذه الكلمات: "إن في وسع المرء أن يُدهش، من أن الأحزاب لم تنشئ هذه الأمانة الدائمة التي كان البيان الختامي ينص عليها، وربما جاء يوم تكشف فيه وثائق الدول والأحزاب عن الغموض الذي يبدو كحركة توقف" في: الوحدة المغربية، ابعاد وآفاق

L' Unite maghrebine . Dimensions et perspectives, of. Cit. p.13

188 – حول هذا الاجتماع أنظر جريدة المجاهد في عددها 29، تاريخ 1958/9/17: "المغرب العربي الموحد: المرحلة الأولى" وتصريح الأمانة العامة.

189 - وحول هذا الاجتماع، أنظر المجاهد، العدد 31، أول نوفمبر 1958 "المغرب يتأسس."

190 – وكانت هذه صوفية تنقل بالعدوى، إذ أن الأحزاب الشيوعية المغربية قدرت، في أول شهر آب (أوت – أغسطس) 1959، أن من الضروري أن تجتمع هي أيضاً. وتناقشت هذه الأحزاب الثلاثة: الحزب الشيوعي الجزائري (ممثلاً بالعربي بوهالي وعبد القادر الوهراني) والحزب الشيوعي التونسي، (ممثلاً بعبد الحميد بن مصطاف) والحزب الشيوعي المغربي (ممثلاً بعبد السلام بورقية وعبد القادر العياشي)، بشكل خاص، في المشكلة الجزائرية. وعندما استعرض المجتمعون نتائج اجتماع طنجة، أعربوا عن تفاؤلهم بالقرارات التي اتخذت وأشاروا إلى ضرورة تطبيقها تطبيقاً مشخصاً. وبعد انتهاء الاجتماع، صدر تصريح مشترك أذيع في بيان من أربع صفحات.

191 – المغرب على المحك، المجاهد، العدد 25، 1958/6/13

192 – نفس المصدر السابق.

193 – أن هذا المقطع مستمد من مقال كتبه فرحات عباس الذي كان آنئذ عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ، للمجلة المصرية الاقتصادية والسياسية، في (جويلية– يوليو) 1958، وذكرته المجاهد في عددها رقم 29 يوم 17/ 1958/9، في مقال عنوانه: "دوغول والجزائر ."

194 – أنظر النص في المجاهد. العدد 4.

195 – أنظر النص في المجاهد العدد 4

196 – أنظر النص الكامل للمذكرة في المجاهد. العدد 27، 1958/7/22.

197 – إن جبهة التحرير كشفت من مدة طويلة، وقبل اجتماع طنجة بزمن غير قصير، عن تحسسها بالضرورات العاجلة، عندما اعترفت بالضرورة التي تقتضي على المغرب وتونس أن تعززا استقلالهما، وتنصرفا إلى مهمة إعادة بناء بلديهما، من دون انتظار لنهاية الحرب في الجزائر". "ولكنها لم تكن تظن أن هذه المهمة

ستستغرق انتباه المراكشيين والتونسيين، إلى الدرجة التي ينسون معها تلك الحرب العنيفة الدائرة على حدودهم. وكذلك لم يكن من المقبول قط أن المبادرات التي يمكن أن يتخذوها في إطار إعادة البناء والتعمير، يمكن أن تتناقض مع المقتضيات العسكرية والديبلوماسية للجزائر المحاربة، أو مع مصالحها الاستراتيجية".
المجاهد، العدد 27، 1958/7/22 .

198 – نفس المصدر.

199 – البترول والوحدة الاقتصادية في المغرب، قضايا اليوم والغد، المجاهد– العدد 27، 1958/7/22

200 – البترول المغربي والمطامع الامبريالية، المجاهد، العدد 28– 1958/8/22

201 – أنظر نص البيان النهائي في المجاهد، 28، 1958/8/22

202 – أنظر نص التصريح في المجاهد، 28، 1958/8/22

203 – أنظر نص التصريح في المجاهد، 28، 1958/8/22

204 – أنظر نص التصريح الذي نشر بهذه المناسبة، من قبل الأمانة العامة الدائمة، في المجاهد. العدد 29، 1958/9/17

205 – أنظر نص البروتوكول المتعلق بهذا الاتفاق في الـ **Maghreb** ، العدد 1، يناير– فبراير، 1964، ص: 10

206 – وعندما يروي الجنرال دوغول في مذكراته، محتوى المحادثات التي تمت بينه وبين الرئيس بورقيبه، لدى لقائهما في رامبوييه، يوم 27 فيفري 1961، يقول: "إن قضية بنزرت لم تكن بالنسبة للرئيس إلا حيلة للوصول إلى الشيء الأساسي. والأمر الذي كان يهمه، بشكل خاص، هو إن يكسِّب بلده من جهة الحدود الصحراوية، إذا كان علينا يوماً ما، كما هو متوقع، أن نسلم هذه الصحراء للجزائر المستقلة. أفلا يمكن أن نعدِّل الحدود بصورة تستطيع معها تونس أن تمتلك بعض الأراضي المحتوية على النفط. وهو يرى أن ذلك معقول، لا سيما وأن الحدود بين الصحراء وجنوب الحمية القديمة، كانت قد رُسمت بصورة غامضة، قابلة للأخذ والرد" شارل دوغول **Memoires D'espoir** .، المجلد الأول 1962 -1958 **"Le renouveau"** .، باريس **Plon** .، 1972. ص: 129

207 - أنظر خاصة مجلة **Afrique – Action** في 1961/6/26 والمجاهد العدد 83 1961/7/19

208 – ولم يمنع ذلك الحكومة المؤقتة من إعلان تضامنها مع الشعب التونسي، لدى نزول المظليين الفرنسيين إلى بنزرت. ففي بيان صدر يوم 7/21 عرضت الحكومة المؤقتة على الحكومة التونسية، أن تشارك في معركة بنزرت. وكمساعد القوات التونسية في دفاعها. أنظر: المجاهد، العدد 84، 1961/8/29: "بنزرت:جريمة جديدة للمستعمرين الفرنسيين"

209 - أنظر على سبيل المثال، تلك التقييمات النقدية التي يصدرها آيت أحمد حول طبيعة الأنظمة التونسية والمغربية، في إطار التطلعات إلى الوحدة المغربية. آيت أحمد:"الحرب وما بعد الحرب" ، ص:61–73

210 - لنلاحظ أن العلاقات بين هذا الأخير (جيش التحرير) وبين السلطة التونسية مرت بفترات تأزم، عندما أوقفت السلطات التونسية يوم 5 أكتوبر 1958. عناصر يوسفية في صفوف جيش التحرير

211 - أنظر صحيفة الموند يومي 8– 9 / جويلية – يوليو 1958

212 - وكان من أبرزهم عبد العزيز شوشان وابراهيم طبال، وهما من الأنصار القدماء لصالح بن يوسف.

213 – ميثاق الجزائر – ص:27

214 - حول تطور العلاقات بين المغربية بعد استقلال الجزائر والاتجاه الواضح البروز إلى "الثنائية". أنظر مختلف أجزاء حوليات شمال إفريقيا والأطروحة المذكورة سابقاً، لمؤلفها محفوض الغزالي: وحدة المغرب: **L'unite du Maghreb ....., op. Cit. 523–329** :ص

الخـــلاصة

لقد ضمن تدويل المشكلة الجزائرية دعماً كبيراً لجبهة التحرير ، إذ لقد تعزّز العمل الداخلي والعمل الدولي كل منهما بالآخر. ولم تعد بنا من حاجة إلى البرهان على التأثير العالمي الذي كان لمظاهرات ديسمبر 1961 في الجزائر، وكذلك كان عمل المقاومة الشعبية الغامض هو الذي ضمن للفعالية الديبلوماسية للحكومة المؤقتة نجمها الذي نعرفه.

ولكن الشيء الذي يَهمّنا أن نشير إليه، هو أن هذا "الإخراج" الذي عرفته حركة التحرير الوطني، هو الذي ساهم في تضخيم "العمل الخارجي" بالنسبة إلى "العمل الداخلي"، تضخيماً مفرطاً وهذا، حتى بالنسبة لعيون المناضلين الذين ظلّوا داخل البلاد، والذين كانوا من أشد أنصار "أولوية الداخل على الخارج". ويبدو لنا أن القرينة الأكثر كشفاً عن هذه الحادثة، هي أن فترات التأزم داخل جبهة التحرير، تقابل الفترات التي كانت فيها هذه الأخيرة تُعزّز مواقفها في الخارج. وهكذا فإن فترة 1958- 1959 التي تشهد اجتماع رؤساء الولايات وممثّليها، ومؤامرة العقداء، كانت تقابل النجاح الديبلوماسي الذي حققته جبهةُ التحريـــر، بعد إنشاء الحكومة المؤقتة. وكذلك فإن أزمة صيف 1962 تتطابق مع وصول الجزائر إلى الاستقلال، أي إلى السيادة الدولية. وكل شيء يجري كما لو أن جبهة التحرير لا تجابه مشكلاتها، إلا إذا اشتد ساعدها دولياً. وبتعبير آخر، إن قادة جبهة التحرير لا يشعرون بالقدرة على مجابهة مشكلات الحزب، إلا إذا شعروا بأن مكاسبهم الدولية تسمح لهم بالخوض فيها، وإثارة أزمة داخلية، دون أن يكون عليهم من جراء ذلك أي خطر. وهكذا فإن الحزب يرى أنه يَستمدّ قوته من الخارج لا من الداخل، أي من اعتبار الآخرين أنه يُمثل الجزائر، ومن الثقة التي ربحوها في المستوى الدولي. وليس هذا الانعكاس "أو القلب" في الواقع، إلا نتيجة لطبيعة النضال التحريري الذي كان يتمّ في الجزائر، والمتميّز بغلبة *"الدينامية الخارجية على الدينامية الداخلية"*.

والحق أن المشروع والعمل الثوري، في مرحلة التحّرير الوطني، يتميّزان بوجود وحضور الخصم الأساسي الذي تنبغي محاربته: أي المستعمر أو على الأصح، ذلك النظام الذي أقامهَ هذا الأخير، أي النظام الاستعماري. وكان القرار القاضي بالاعتماد على الصراع المسلّح، على نحو ما رأينا، مفروضاً فرضاً، بعد أن تبيّن الانغلاق النهائي للنظام الاستعماري، بعد أن استُنفذت كل السبل الإصلاحية الأخرى، في ظل النظام القائم. ومن ملاحظة هذا الانسداد، نشأت الضرورة القاضية بتجاوز المنظور الإصلاحي لصور النضال الجزئية والمحدودة، طمعاً بملاءمة الوسيلة للغاية. ولقد حُدِّد الخصم، بعد الآن، تحديداً موضوعياً. وهو لا يُجسّد أو يمثّل هذه الفئة الاجتماعية أو تلك ممن تنبغي محاربتها أو تحديد سلطاتها، أو التخفيف من سيطرتها، فقط، بل إن مجموعة النظام الاستعماري هو الذي يوضع موضع البحث بصورة جذرية. وبحكم ذلك فإن المطالبة بالاستقلال تعتمد على طريقة الصراع المسلّح، وتدشّن بذلك، سيرورة قطيعة صراعية.

وهي قطيعة بالنسبة إلى الصور الأخرى من النضال، وقطيعة بالنسبة إلى النظام القائم. فالعنف الذي وصفنا مختلف مظاهرة في القسم الأول، يلعب دور الكاشف. إذ أنه يُعرّي النظام القائم،

ويكشف طبيعته الحقيقية، من حيث هو *"حالة عنف"*، عندما يثير الردّ القمعي من جانب السلطة الاستعمارية، ويجعله واضحاً بحكم شدة الإيلام، بالنسبة لكل المستعمَرين. فعنف المستعمَر من حيث هو رَدٌّ على عنف المستعمِر، أو من حيث هو *"عمل عنيف"* ضد *"حالة عنف"*، يقيّم "على الساخن" قضية الاستعمار، ويفتح ملفه، ويدينه ويعدمه. لكن هذا الإعدام محاولة متجدّدة بلا انقطاع بمقدار ما كان الاستعمار قد أثّر بعمق، اقتصادياً، وسياسياً وثقافياً، في ذلك المجال الجغرافي والاجتماعي لسيطرته. وبحكم ذلك، فإن الحوار المتناقض، القائم بين حركة التحرير وبين النظام الاستعماري، سيسود كل مرحلة الصراع المسلّح وسيتابع لمدة طويلة بعد الاستقلال.

ولن تنقطع حركة التحرير، خلال كل خطابها وعملها، عن أن تكون رداً على النظام الاستعماري الذي تناضل ضدّه. والصراع المسلّح القائم هو رَدٌّ على الصفة القمعية للنظام الاستعماري. فكأن عنف المستعمَر يستمد إيجابيته من هذا الردّ العنيف الذي هو نفي النفي. ثم إنه يستمدّها أيضاً من الصفة الجمعية للتمرّد المسلّح، المنظّم ضد السلطة الاستعمارية. وهكذا فإن حركة التحرير الوطني لا تكون وقفاً على أقلّية فاعلة، بل تتسع لتشمل الشعب كله، وقد حمل السلاح. وهذه التعبئة العامة إنما تنشأ وتنمو تبعاً للصفة المنظّمة للحركة التحريرية، بقدر ما تنشأ عن الصفة اللاامتيزة للقمع الاستعماري. وهذا يعني أيضاً أهمية الدور الذي تلعبه السلطة الاستعمارية *"كقطب مُنفّر"*. ويظهر هذا الدور بوضوح أكبر أيضاً من خلال وظيفة الدمج الوطني لمعركة التحرير التي تحقق إخاءاً حقيقياً بين مختلف أعضاء المجموعة الوطنية، وتمحو الحواجز الجغرافية والاجتماعية. إن الأمة التي حملت السلاح تؤكّد نفسَها بالتضاد مع المستعمِر. وفضلاً عن ذلك فإن حركة التحرير، على المستوى المعياري لتعريف الذات "والانعاش الوطني"، لا تزيد على أن تجيب عن محاولة النزاع الشخصية من قبل المنظومة الكولونيالية. وأمام الاستعمار الذي يريد أن يطمسَ ماضي الجزائر السابق للاستعمار، لا جواب إلا التذكير بالأسماء العظيمة، وذكر مختلف الأسر الحاكمة التي صنعت تاريخ الجزائر. وعلى الإدّعاء الاستعماري، الذي يعتبر الجزائر كخليط من الشعوب، ومجموعة من الأقليات، لاجواب إلا تأكيد استمرارية الأمة الجزائرية التي تكوّنت قبل قرون كثيرة من الغزو الاستعماري، وعلى تاريخ يُنفى وتُبخس قيمته، لا ردَّ إلا بإعادة إنشاء التاريخ، وإعلاء قيمته، وعلى رؤية مفسّخة لمجتمع يُعرض كما لو كان بدون تاريخ ولا وحدة، لا ردَّ إلا برؤية موحّدة لمجتمع متجانس، له من قوة التجانس، ما يؤلّف بين مختلف عناصر هذه الأمة التاريخية التي تحاول بالعنف، أن تطرح الطُعم الاستعماري. ويقوم الرجوعُ إلى الأمة الجزائرية في سياق خطاب القطيعة هذا، الذي تعتمده حركة التحرير، في مواجهتها لهذا الحضور الكلّي للهيمنة الاستعمارية، واتساع مشروعها في سلخ الشخصية الجزائرية عن أصحابها. وهكذا فإن تأكيد الهوية الوطنية يُصحب دوماً بالرغبة في استعادة هذه الهوية، التي أفسدها "الوجود" الاستعماري. فالإسلام واللغة العربية هما الينبوعان الأساسيان اللذان يأتي الشعب الذي عادت إليه الحياة، فيشرب منهما ويرتوي. وبهذين المرجعين الأساسيين يقوم الشعب بعملية دمج لكل أعضاء الجماعة الوطنية، من

٣٥٨٢٩٥

جهة أولى ، وبعملية انفصال عن العالم الثقافي للمسيطر الاستعماري من جهة أخرى. وهكذا فإن الآخر، في عملية تأكيد الذات، يظل حاضراً دوماً، ويغذّي بحضوره جدلية التأكيد والنفي.

وكذلك يظل حاضراً في الرؤية المستقبلية التي ترسمها حركة التحرير للمستقبل، والتي حلّلناها في القسم الثالث. فالمحتوى الذي أعطي للاستقلال، ينطوي في إطار محاولة التهديم التي استهدفت النظام الاستعماري. إذ يراد أن يُحَلّ محل الأكثرية الوطنية المهيمن عليها من قبل أقلية استعمارية غربية، نظام آخر يقضي على هذه الهيمنة. وهذا التخلف القائم، يجب أن يَحل مَحلّه تقدّم منتظر. والتصنيع إنما ينظر إليه كوسيلة لتأكيد الاستقلال الاقتصادي، والوجود الوطني من حيث هو قوة تتحكم في مصيرها. أما الإصلاح الزراعي فإنه يسمح بإعادة تملك الأرض الوطنية، كما يسمح للطبقة الشعبية التي ذاقت الأمرّين من الاستغلال الاستعماري، أن تستعيد حقوقها، وهي طبقة الفلاحين. فهذه الطبقة إنما تعتبر بمثابة القوة المحركة الأولى للثورة بحكم مساهمتها الكثيفة في النضال المسلّح ضدّ التسلط الاستعماري. وكذلك بحكم الاستمرارية التي تجسّدها بين المرحلة الأولى "للمقاومة الدفاعية" ضد الغزو الاستعماري، والمرحلة الحالية من "المقاومة الهجومية" لهذا التسلط الاستعماري. وهذه الاستمرارية إنما تسمح لنا بإفراغ التاريخ الوطني من الفترة الاستعمارية المعتبرة كَعَرَضٍ مدعوّ للزوال، أو كمعترضة بين قوسين، كان يجب إغلاقها. إن طبقة الفلاحين تُمثل، في هذا التطلع، شيئاً أكثر منها هي نفسها، على ما رأينا. إنها تُمثل هذا المجموع المعبأ في النضال المسلّح، أي الشعب. وبمقدار ما كانت المساهمة في هذا النضال هي التي تؤلف المعيار الأساسي للمشروعية الوطنية، فإن جيش التحرير الوطني، الناشئ من الشعب، المؤلف هو نفسه من أكثرية من الفلاحين، يكثّف في ذاته هذه المشروعية، ويبدو كالحارس الساهر على هذه الثورة. ولما كان جيش التحرير يطالب بالقيادة السياسية ويضمنها لنفسه، فإنه يفرض نفسه كحكم أعلى في الاستيلاء على السلطة، صبيحة الاستقلال.

تلك هي ، بإيجاز، خطوطُ القوى في المشروع الثوري المعبّر عنه، من خلال كتابات جبهة التحرير، بعد مقارنته بالممارسة التي تنامت على طول فترة الصراع المسلّح الذي يبدأ عام 1954 لينتهي عام 1962. ولقد حرصنا باستمرار خلال ما كتبناه، على أن نعيد للحقيقة كل تعقيدها، وأن نُوَضّح الحادثة الثورية المدروسة، في كلّ ما فيها من عقلانية وتناقضات.

ولما كنا قد أخضعنا هذه الحادثة للتصور "الفعلوي Actionnaliste"، فإننا أبرزنا الصفة الغالبة لمبدأ التضاد الذي يعكس الوضع الثنائي للنظام الاستعماري القائم على التضاد والتعارض بين جماعتين كليتين، جماعة المستعمرين، وجماعة المستعمَرين. وبحكم ذلك، فإن *مبدأ الهوية* متعيّن، إلى حدّ كبير، بتعريف *الذات* بالنسبة *للآخر* الذي تتميّز عنه. وكما يلاحظ الآن تورين Alain Touraine، "فإن هوية الفاعل الاجتماعي تتفجّر، ويستعاض عنها، من جهة أولى، بوعي الاستبعاد، ومن جهة أخرى، بوعي المجموعة التي نحن منها. كما يستعاض عن الفاعل من جهة أولى، باللا– فاعل المجرّد من الفعل ، ومن جهة أخرى، بالكائن الاجتماعي، الجمعي، المعرّف بمجموعة قيم اجتماعية وثقافية، لا بعلاقات اجتماعية، وإذن كمجموعة Communaute". "أما *مبدأ الكلية*"،

فإنه يستمد رؤيته للمستقبل، في آن واحد، من الحاضر الذي يجب تجاوزه، ومن ماض ينبغي استعادته . ولكن الحركة التي انطلقت "هي إلى حدٍّ ما، غير مستقلة Heteronome ، أو تابعة إذ أن من الضروري أن يتدخّل عاملٌ ثوري خارجي، لكي يُحوِّل نفي النفي إلى إثبات.

وقد نشأ هذا العامل، من هذه الفئة الاجتماعية الواقعة في نقطة التقاء كل الطبقات التي تؤلف المجتمع الجزائري. وهو خارجي لأنه ليس جزءاً لا من البرجوازية، ولا من البروليتاريا، ولا من الفلاحين. فهو يتميّز عن هذه الطبقات، على كونه كثير الصلات مع كلٍّ منها. إن هذا الوضع هو وضع "النخبة" السياسية الجزائرية الآتية من الطبقة الوسطى وذات أكثر الصلات مع السلطة الاستعمارية، والأكثر حساسية، وبالتالي، الأكثر وعياً لما في النظام الاستعماري من عدم المساواة، وما يشتمل عليه من القمع. ولما كانت هذه الطبقة غير مشغولة بفعاليات يدوية، وتستفيد بحكم وضعها، من بعض مزايا النظام الاستعماري، فإنها أكثر الطبقات حساسية بالغبن الذي يلحقها من جراء التمييز الكولونيالي. وبالتالي فإنها تبطن آمال مختلف الطبقات الاجتماعية المحلّية الأخرى، كما تبطن خيبات أملها. وهي التي أثارت الجناح الراديكالي ووجّهته إلى الوطنية الجزائرية (ويمكن أن نقول: القومية الجزائرية) إنما هي التي ستمضي خلال مرحلة النضال المسلّح إلى تنظيم وتوجيه حركة التحرير الوطني.

وهذا الدور القيادي إنما نشأ بمعنى ما عن "النقص" (أو بحكم القلة) بسبب فقدان التجانس في مختلف الطبقات الاجتماعية الجزائرية التي تشل المجتمع الجزائري، وبسبب الوزن الوظيفي، الضعيف نسبياً، الممارَس داخل البنية الاجتماعية الجزائرية، من قبل الطبقة القادرة على إثارة وقيادة السيرورة الثورية: أي البروليتاريا. وحقاً، فإن البروليتاريا المحلّية، الضعيفة عددياً، بسبب التصنيع المحدود في الجزائر، عاجزة، بحكم "وضعها" "وموقعها" داخل البنية الاجتماعية، عاجزة عن مباشرة العمل الثوري، خلال مرحلة اشتداد المطالب الوطنية. ولما كانت مقسّمة بين تضامن طبقي يُقرّبها من "الأرستقراطية" العمالية ذات الأصل الأوروبي، وبين تضامن عرقي يشدّها إلى المجموعة الوطنية "للمستعمَرين"، فإنها لم تصل إلى وعي نفسها كقوة مستقلة منظمة. وبهذا المقدار سيقلّ تمثيلها داخل المنظمات النقابية والسياسية للطبقة العاملة. ولما كانت في أصل نشوء الجناح الراديكالي للوطنية الجزائرية، مع تكوّن نجمة شمال إفريقيا، فإنها ستخلى بالتدريج عن قيادتها السياسية والأيديولوجية للنخبة السياسية المنحدرة من الطبقة الوسطى والتي سماها "بورديو"، بعد "ماكس فيبر" باسم "الانتيلجانسيا البروليتاروئيد" Inelligenzia "Proletaroide". وأصلاً، فإن أحد رهانات المزاحمة القائمة بين هذا الجناح الراديكالي للوطنية الجزائرية المُمَثلة بورثة لنجمة إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري والـ MTLD وبين الشيوعيين المنضوين تحت لواء الحزب الشيوعي الجزائري، كان تنظيم هذه البروليتاريا القائمة بالنضال ضد رب العمل الذي كان، في الوقت نفسه، ذلك المستعمر. أما المستعمَر الذي هو في الوقت نفسه رب عمل، فإنه لم يكن معتبراً كعدو طبقي، إلا عرضياً. ذَلك أنه كان في نفس الوقت رفيق البؤس والمصائب، الخاضع لتسلطٍ، إن لم يكن من نفس الدرجة، فهو من نفس الطبيعة.

وهذا ما يجعل من البرجوازية المحلّية قوةً اجتماعية ضعيفة، عددياً واقتصادياً، في الوقت نفسه. ولما كانت قد وضعت في المستوى الثانوي، للتسويق، فإنها لا تصل إلى مستوى الإنتاج إلا بصورة استثنائية، باعتبار أن رأس المال هو ملك البرجوازية الكولونيالية حصراً، أو تقريباً، وبصورة خاصة ملك البرجوازية المتروبولية. وهنا أيضاً فإن ثنائية المستعمر – المستعمَر، كانت تُدخل ثنائية أخرى داخل الطبقة البرجوازية، وتضعف *"الدينامية الداخلية"* لمصلحة *"الدينامية الخارجية"* بدون أن تقضي عليها تماماً. ولهذا فإن البرجوازية المحلية، من حيث هي مستعمَرة، تشرك تحريرها بالقضاء على النظام الاستعماري. ولكن لما كان عليها أن تحمي ملكيتها، فإنها تحسب حساب مخاطرها ولا تستطيع، بحكم ذلك، أن تضع نفسها في طليعة النضال ضد السلطة الاستعمارية. ولهذا فإنها عبّرت عن مطالبها، من الوجهة السياسية، بالإصلاحية الشرعية "القانونية" أو بالإلحاح على المساواة.

وأخيراً فإن طبقة الفلاحين، الغالبة عددياً، وأم كل هذه الطبقات الاجتماعية المحلية، مقطعة الأوصال، على صورة الأرض التي انتزعت منها ملكيتها. ذلك أن إدخال طريقة الإنتاج الرأسمالية، ذات الصبغة الكولونيالية، عن طريق تحطيم صور الإنتاج القديمة، قد قضى على تجانسها، وتوازنها، وجعلها متناثرة متهشمة، على صورة هؤلاء الفلاحين الذين يذكرهم ماركس في قوله: "كل واحدة من هذه الأسر الفلاحية تكتفي بذاتها كل الاكتفاء تقريباً، وتنتج مباشرةً هي نفسها القسم الأكبر مما تستهلكه، وتحصل على وسائل عيشها بمبادلات مع الطبيعة، بدلاً من المبادلات مع المجتمع". وهكذا فإن طبقة الفلاحين، المهشمة، المعزولة، المتروكة لشأنها دون معين، قد تابعت *"مقاومتها الدفاعية"* دون أن تصل إلى مستوى المبادرة إلى *"المقاومة الهجومية"*. ذلك أنه كان ينقصها ذلك التنظيم القادر على تجميع قواها المتناثرة، وصبغ ثورتها الكامنة، بتطلعات العمل الجمعي والمنتظم. لقد بقيت *"قوة انتظار"* قادرة على اتباع الموجِّه القائد الذي يأتيها من الخارج، أي من المدينة، في هذه المناسبة، تلك المدينة التي حضنت حركة التحرير المنظمة. وفعلاً فإن الحركة الوطنية التي بلغت مرحلة النضج إنما جاءت من المدينة، لتذهب إلى الريف وتعبئ جماهير الفلاحين الجاهزين للعمل، لتزجهم في المعركة المسلّحة. وهذه الجماهير، بحكم ذلك، تصل، في آن واحد، إلى صورة من النضال المنظَّم على المستوى الوطني، وتُحوِّر ميلها العفوي إلى استعادة أرضها الوطنية. وكانت الصفة الأرضية لمعركة النضال تضفي على مشكلة الأرض أولويتها بمقدار ما تهب الفلاحين دوراً، إن لم يكن قائداً، فإنه على الأقل، حاسم إلى أبعد مدى. أما دور القيادة فقد حملته الطبقة المتوسطة، حاملةُ الأيديولوجية الوطنية، وعامل التعبئة والانسجام، بين مختلف الطبقات الاجتماعية للأمة التي حملت السلاح.

والحقيقة أن مرحلة الصراع المسلّح التي تهمنا هنا، والتي تتميز *"بمقاومة التسلط الاستعماري مقاومة هجومية"*، تحقق، داخلَ سيرورةٍ تحريرية، اندماجَ قوى المقاومة الموجودة في الريف، وقوى التنظيم المكونة في المدينة داخلَ الحركة الوطنية. وهذا الاندماج إنما يتعلق تنامي السيرورة الثورية، وفيه تكمن الأصالة التاريخية للمرحلة المدروسة. ذلك أنه منذ غزو الجزائر،

حتى صباح يوم 1 نوفمبر 1954، لم تكن الردود على الغزو، ثم على التسلط الاستعماري إلا ردوداً جزئية، ومحدودة، لأنها حُملت على عاتق قوى المقاومة في الريف أولاً، ثم في عالم المدن.

ولنذكر بأن الردّ الأول كان ردّ العالم الريفي على غزو البلاد. وهذا ما سميناه بمرحلة *"المقاومة الدفاعية"*، التي قامت خلالها الطبقة الفلاحية بنضال من النوع الوطني، ضد الغازي الأجنبي. وكان كفاحها دفاعاً بالدرجة الأولى، بمقدار ما كانت المبادرة يومئذ في يد القوة الغازية، وكذلك بمقدار ما كان منظور المقاومة الوطنية، حتى مع الأمير عبد القادر، محدداً بالتضامن القبلي أو المحلّي. وأصبحت المقاومة أكثر فأكثر، معركة في المؤخرة، بمقدار ما كان يتسع احتلال الغازي للأرض، وبمقدار ما كان التاثر يصيب البنى الأرضية والاجتماعية للعالم الريفي. وكان العالَم المدنيُ هو الذي يجب أن يخلف العالم الريفي في النضال، لا سيما وأنه كان يُغذّى باستمرار بتدفق الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم، وردّوا إلى الوضع البروليتاري. ولما كان عالم المدن على اتصال مباشر مع "الوجود" الاستعماري (وهو وجود سياسي- واقتصادي- وثقافي، في آن واحد) فإنه سيتعلم النضال السياسي المنظّم، ويعبّر عن مختلف ردود الفعل التي تردّ بها الطبقات الاجتماعية المحلية المختلفة ، المقيمة في الوسط المدني، على التسلط الكولونيالي. وكانت هذه الردود تبدأ بالمطالبة بالتمثل على أساس المساواة في كل شيء، وتنتهي بالوطنية الانفصالية، مروراً بالنزعة التي ترى ألا حياة للأمة إلا بالرجوع إلى ثقافتها القديمة وتعاليم دينها. وقد وجدت هذه النزعات كلها من يعبّر عنها كلها في إطار المطالبة الشرعية القانونية. وعندما فعلت ذلك لم تزد على أن تبرهن على إخفاق تجربة العمل في حدود هذه الشرعية المقرّرة رسمياً. ولكن ما من واحدة منها نجت من اللا تلاؤم بين الغاية المطلوبة، وبين النضال السياسي، في الإطار القانوني للنظام القائم. وكان الجناح الراديكالي من الوطنية الجزائرية قد عاش، بشكل حاد، هذا التناقض على مستويين اثنين:

– أولهما المستوى الاجتماعي، حيث يبرز التناقض بين الموقف الوطني، المؤكّد بوضوح الذي يسعى إلى تحرير الأمة، وبين عملية التعبئة والتنظيم السياسيين، التي تَحُدّ أفقها بالوسط المدني. ذلك أنها تريدُ تحريرَ الوطن كله، وتهمل، مع ذلك، هذه الطبقة الاجتماعية الأكثر عدداً، والموجودة في الريف، أي طبقة الفلاحين.

– والثاني هو المستوى السياسي، عندما يُطالب بالقضاء على النظام الاستعماري بالعمل القانوني، والوسائل الشرعية المسموح بها.

ولم يتمّ تجاوز هذا التناقض المزدوج، إلا بعد أزمة حادة، مرّت بها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD. وبعدئذ قفزت الحركة الوطنيةُ قفزةً، عوّضت بها عن *"الشرعية المطلبية"*، *"بالمقاومة الهجومية"*، عن طريق الصراع المسلّح والمنظم.

والحقيقة أن اللجوء إلى العنف سيفرض نفسه كضرورة لا محيص عنها، بعد إخفاق مختلف التجارب القانونية في تحقيق المطالب الوطنية. وسيؤلّف الرّد الوحيد المناسب على التسلط الاستعماري، في إطار الجزائر كمستعمرة للاستيطان. فبالنضال المسلّح، تستطيعُ الحركةُ الوطنيةُ أن تبادر إلى العمل وتصبح ذات وزنٍ حاسم في مسيرة الحوادث. وستحقق بالتدريج، تعبئة

مختلف الطبقات الاجتماعية في الأمة التي حملت السلاح، ومدّ مجال العمل السياسي على سائر أطراف البلاد، في المدن والأرياف معاً. إن حركة التحرير تصبح بحكم ذلك وطنية حقاً.

أما الاندماج الوطني فسيتمّ، على الساخن، في حُمّى العمل المسلّح، ضدّ العدو المشترك الذي يؤلف، من حيث هو قطب منفرٌ، *"ذلك العامل السلبي المساعد والمحرّض على الدمج والاندماج"*. أما العامل الإيجابي فإنه مُمَثل سياسياً بجبهة التحرير، واجتماعياً، بهذه الطبقة المتوسطة التي تحدثنا عنها والتي تضمن القيادة السياسية والأيديولوجية لحركة التحرير الوطني.

ولاريب أن موقع هذه الطبقة الوسطى في ملتقى مختلف الطبقات الاجتماعية، يجعلها أجدر الطبقات للقيام بهذا الدور الموحِّد لمختلف الطبقات الاجتماعية المحلية. كما أن راديكاليتها السياسية تسمح لها بأن تفرض قيادتها داخل حركة التحرير، وكذلك بأن تلعب فيها دور المحرّض والدافع. وأخيراً، فإنها، من الوجهة الأيديولوجية، تستجيب، بحكم شعبويتها **Populisme** لشروط الانصهار الاجتماعي من جهة، وشروط التضاد الجذري مع العدو الخارجي من جهة أخرى. و لقد سبق لنا أن كشفنا في الخطابات (الأحاديث والكتابات) التي تُحدّثنا بها جبهة التحرير، عن مختلف وجوه هذه الشعبوية "التي تتميّز بقداسة تضفى على الشعب، وبحذر تجاه القمة. ولما كان مفهوم الشعب عاماً، وربما أكثر مما يجب، فإنه يسمح باحتواء مجموعة واسعة من الفئات الاجتماعية، على احتفاظه أولاً وأخيراً بعبادة القاعدة والفضائل الأخلاقية، التي هي فضائل الشدة والتقشف التي تظهر في الممارسة على صدر السلطوية القاسية. ثم إن هذا المفهوم يسمح لنا بالإبقاء على *"أولوية الدينامية الداخلية"* وإعلائها على *"الدينامية الخارجية"* والاحتفاظ لشعار الوحدة الوطنية، بعد الاستقلال، بآنويته **Actualite** وأسبقيته.

والحقيقة أن مرحلة النضال المسلّح ستؤثر بعمق في مرحلة "البناء الوطني" التي تتبعها، بعد الاستقلال. ذلك أن الردّ المتناقض الذي قوبل به الاستعمار يظل دوماً كشعار قائم. والقضية هي أن نتابع النضال لا لكي نقضي على الوجود المادي للمستعمر، بل على آثار ذلك الوجود. إذ أن العدو يبقى دوماً خارجاً ويظل الديناميك الاجتماعي متعيّناً بهذا الاظهار أو التعبير الخارجي **Exteriorisation**. وهذا ما يفسر استمرارية وانسجام السياسة الخارجية أثناء عهد الجزائر المناضلة، ثم أثناء عهد الجزائر المستقلة. وهذا ما يفسّر ولكن باتجاه معاكس، تلك الترددات والانسجامات الظاهرة *"للدينامية الداخلية"*.

وستابع السيرورة الثورية، التي نشطتها التعبئة الواسعة التي تحققت خلال مرحلة الصراع المسلّح، وتبقى بعد الاستقلال. ولكن بصورة أقل وضوحاً، في ظل "البرودة" التي تفرضها مقتضيات البناء الوطني. فهذه السيرورة التي تختبر أمام واقع الحال اليومي لا تخضع لتلك الرؤية الرومانطيقية للحيوية الثورية. بل إنها مضطرة لأن تحسب حساب الضغوط والتناقضات التي ترثها.

ولما كانت المطالبة الوطنية في الجزائر ذات عنف خاص، أو بلغت مستوى خاصاً من العنف، ثم ازدادت راديكالية بحكم طول النضال المسلّح، فكثيراً ما مال الناس إلى توسيع التطور الذي تم، ومدّه إلى أبعد من حدوده، ورَسْم شكل "للثورة داخل الثورة" في الصورة البطولية المستقبلية. وحقاً فإن الاضطرابات النفسية والاجتماعية معاً، التي أدّت إليها تلك الفترة

الطويلة من النضال المسلّح، لتكتسي أهمية خاصة، كنا قد أشرنا إلى مداها وجوانبها المختلفة. ولكنّ ما يبدو لنا أنه أهمل، هو أن ضخامة "الزلزال" الذي هزّ المجتمع الجزائري، خلال هذه المدة الطويلة من النضال، لم تُوَفِّرْ عملياً أي "أسرة" أو بيت. ولا يبدو لنا أننا نفرط في القول: إن كلِّ أسرة شهدت بين أعضائها القريبين أو البعيدين، إما شهيداً مات والسلاح في يده، وإما مناضلاً داخلَ السجن، وإما مجاهداً عاد من معركته الوطنية، وعلى رأسه أكاليلِ الغار، بحيث أن التناقضات الاجتماعية بدت وقد أُضعفت كثيراً، بحكم الحماية التي يجدها كلُّ واحدٍ لدى قريب يملك ذرةً من المشروعية بحكم مشاركته في النضال المسلّح.

ولكن هنا أيضاً، للحقيقة وجهان، وهذا الاتساع في المشروعية بحكم هذه التضامنات الجزئية (العائلية، أو المحلية... أي التي هي من ذات المنطقة، أو من ذات المحلة أو القرية أو الحي...الخ) إنما ينطوي على مطالبة بالمساواة، يكون من نتائجها أن تُغذّى *"الدينامية الداخلية"*. وحقاً فإن هذا لم يختنق تحت ثقل الإجماع الوطني الذي تحقّق خلال النضال المسلّح، ضدّ المهيمن المسيطر على الجميع. ولن يختنق أكثر، تحت الضغط الموحّد للطبقة الوسطى التي تستمر في إنعاش وتوجيه المسيرة الثورية الجارية. وفعلاً فإن هذه الطبقة سيكون عليها أن تنهي مهمتها الثورية بضمان التراكم البدئي عن طريق تأميم رأس المال وتدويله، وتسريع شروط نمو "الدينامية الداخلية". ذلك أنها من حيث هي طبقة متوسطة، فإنها لا محالة مشدودة إلى الأعلى بحكم صورة استهلاكها. وبحكم ذلك، فإنها ستشجع بصورة غير مباشرة، إن لم يكن بصورة مكشوفة على تنمية البرجوازية الوطنية، المحمية من المزاحمة الأجنبية، بالحواجز الجمركية. وبالعكس، فإنها ستساهم، عن طريق التصنيع، بتضخيم صفوف البروليتاريا. وأخيراً فإنها ستسرّع تشريك Socialisation طبقة الفلاحين الفقيرة وتسييسها، عن طريق الإصلاح الزراعي. وهكذا تكون قد ضمنت إقامة قواعد تنمية القوى المنتجة. "ومنذ أن تقوم طبقة ما، تكثف في ذاتها جملة المصالح الثورية للمجتمع، بإشعال فتيل الثورة، فإنها ستجد مباشرة في وضعها هي، محتوى ومادة فعاليتها الثورية: أي الإطاحة بأعدائها ، واتخاذ التدابير المفروضة بحكم ضرورات النضال، - وستكون نتائج أعمالها نفسها هي التي تدفعها إلى مجال أبعد". وعندما نطبق على الطبقة الوسطى، في الإطار الجزائري ، هذه الفكرة التي يدلي بها ماركس حول البروليتاريا الفرنسية في القرن التاسع عشر، فإنما نريد أن نوضح في آن واحد ، تلك الإمكانات الثورية للعمل الذي أثارته وقادته الطبقة الوسطى، والضرورة التي تقضي على هذه الأخيرة بالتعجيل بنهايتها، من حيث هي طبقة متوسطة، إي "بالانتحار" على ما قد يقول Amilcar Cabral. ولكن هذا الانتحار لا يمكن أن يكون إرادياً، بل إنه يتقرّر بطبيعة علاقات القوى في نمو *"الدينامية الداخلية"*. وبهذا المخرج يتعلق مستقبل الثورة الجزائرية التي سيكون عليها أن تُحلَّ محل *"الحوار الخارجي"* لعهد المطالب الوطنية، *"حواراً داخلياً"*. والقضية هي أن نحسن الانتباه للضجيج الخفي، تحت الأرض، الذي يحدثه، وهو يحفر، "ذلك القنفذ العجوز".

خاتمة الكتاب

واليوم ها قد ضلت "العجوز الشمطاء" من جديد؛ وهاهو الحوار الداخلي قد تسبب في حدوث تصدعات أكيدة. فهل كان ذلك أمرا متوقعا ؟ بل هل كان ممكنا تلافي كل ما حدث ؟

الحقيقة،إن هذه التساؤلات جديرة بأن تكون في صميم موضوع بحثي آخر يقتضي مزيدا من الفحص والاستقصاء. إن هذا الكتاب من غير شك كان يمكن أن يحقق الهدف من نشره لو تمت إعادة كتابته من جديد، لكن هذه المهمة كانت ستتطلب وقتا أطول من أجل نتائج محدودة تتطلب القيام بتعديلات، بسيطة، جزئية، لا قيمة لها. ذلك أن المسعى العام للكتاب كما هو، يبدو لنا أنه قد صمد أمام اختبار الزمن وظل متماسكا، صالحا لإعادة النشر كما حرر أول مرة بشكل عام. فمن خلال الرجوع إلى المسار الصدامي لتاريخ الجزائر المستقلة، وما صاحبه من حوادث تراجيدية، أقلقت كل غيور على مصير البلاد، خلال سنوات التسعينيات، نستطيع بلا ريب بشكل أفضل، القيام بإعادة تحليل استرجاعي لذلك الماضي الجزائري المتعلق بـ " عنف المستعمر " ، مع التأكيد على أن طبيعة ذلك العنف كان وسيلة في خدمة غاية في منتهى النبل، ألا وهي غاية تحرير كل الشعب الجزائري. فهنا ينبغي أن نذكر بأن ذلك العنف قد كان الملاذ الأخير والحل الأقصى لهذا الشعب، بعد إخفاق جميع وسائل وطرق الكفاح السلمي. ولقد كان أيضا عنفا خاضعا للمقتضيات السياسية والأخلاقية، لذلك فإنه لم يكن عنفا مجانيا، ولا أعمى. وهنا ينبغي الإشارة أنه حتى اعترافنا بوجوده تجاوزات في استخدام ذلك العنف الثوري التحرري إلا أن القيادة السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية لم تتوان في معاقبة مرتكبيها، والتنديد بها، ولكنها لم تتبناها أبدا.

إن ذلك العنف التحرري لا يمت بصلة إلى تلك الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية الإسلامية وتبنتها بلا استحياء ولا رحمة رغم أنها كانت أعمال فريدة وغريبة في وحشيتها.

ومن هنا، فإن تلك التحليلات القاصرة، التي تعتقد أنها قد وجدت ـــ زاعمة ـــ علاقة بين تلك الجماعات والحركة الوطنية الجزائرية، تكشف عن جهل "فاضح" لهاتين الظاهرتين اللتان تقفان على طرفي نقيض فلا تمت إحداهما إلى الأخرى بصلة مطلقا. فبينما لا ترتبط الإسلاموية الراديكالية المسلحة بأي مرجعية وطنية، وتفتقد أي علاقة لها، فإن الحركة الوطنية الجزائرية، تندرج ضمن سياق تراكمي كاستمرار للمسار الطويل للكفاح المطلبي الوطني الذي لم يكن فيه استخدام العنف وسيلة وحيدة ولا نمطا أساسيا للتعبير عن ذاتها ومطالبها . ويبدو أن من بين أسباب ذلك، أننا تمادينا في إخفاء مجموع تلك التضحيات والأعمال السخية الايثارية والمشاعر الأخوية التي تشبعت بها الحركة الوطنية واستلهمت منها قوتها وأصالتها.

إن تلك الميزات المختلفة قد صهرت في بوتقة واحدة، وفي أجواء ساخنة، هذه" الثقافة الثورية " التي طبعت بشكل عميق، المناضلين من أجل القضية الوطنية سواء في سلوكاتهم أو في ذهنياتهم وقناعاتهم. وفي هذا المضمار، ينبغي أن نتدارك ونستدرك الأمر بإعادة الاعتبار للبعد الثقافي للكفاح التحرري الوطني وتسجيل العطاء الحضاري لذلك الكفاح، دون السقوط في

نوع من المديح المفرّط لتلك المسيرة. ذلك أن الحقيقة الموضوعية تنبئ بوجود نماذج عديدة جدا من السلوكيات الإنسانية المثالية، والأعمال الإبداعية الفنية النوعية، والإنتاجات الأدبية المعتبرة التي تشكل بطرق بليغة، ملحمة صاغها شعب بأكمله، ومن هنا يأتي رد الاعتبار والمكانة– إلى جانب المقاتل المسلح – للشاعر، الكاتب، الفنان، ورجال العلم الذين وقفوا وقفة رجل واحد معبئين كل في ميدانه لصالح إنجاح القضية التحررية الوطنية.

إن على عملية التأريخ الرسمية الجزائرية أن تأخذ بالاعتبار هذا الجانب، وأن تكف عن الاقتصار أثناء صياغة تاريخ البلاد الطويل والثري، على اعتباره مجرد تتالي لحروب انتصرنا فيها أو خسرناها. إن معالم التاريخ لا تقتصر فقط على ميادين القتال، ولكن تتسع أيضا لتشمل الأماكن التي أبدع فيها الفكر وأضاف فيها إضافات ثقافية وحضارية. هكذا يستكمل البعد الحقيقي لـــ " التراكم التاريخي" الذي ينبغي أن تتوارثه أجيالنا الجديدة.

إنها معالم أساسية أخرى يجدر أن تكون منارات للاسترشاد والاعتبار والاقتداء إذا خزنت بدورها داخل الذاكرة الجماعية للبلاد، التي ينبغي أن تزود بمجموعة من السير الذاتية التي تمثل إلى جانب القيادات العسكرية والزعامات السياسية، مجموعة من الرجال والنساء من عالم العلم والثقافة. وعلى البرامج المدرسية أن تهتم بذلك لتقيم التربية المدنية لأبنائنا على أسس بناءة ومتفتحة على العالمية من خلال تلقينهم الوعي المزدوج الأبعاد والمتمثل في الوعي الوطني والمواطنية.

ويجدر القول أيضا، أن « ثقافة الثورة » الموروثة من رحلة الكفاح الوطني الطويلة بوجهيها المطلبي والمسلح، لم تضم إليها بشكل كاف ذلك البعد الثقافي بسبب إعطاء أهمية أكبر للوقائع المسلحة والأعمال البطولية، وهذا رغم القيم الإيجابية التي حملتها. وهنا نكتشف الوجه الآخر للعملة.

بالفعل، فنظرا لكون الثورة الجزائرية تتويجا لذلك المخاض الطويل والأليم من أجل افتكاك الحرية والاستقلال الوطني، فإن « ثقافة الثورة » قد فرضت « مبدأ القطيعة » الذي أملى منهجا سار على منواله المقررون المتعاقبون على شؤون البلاد بعد الاستقلال، والذين تبنوا، بانفعالية، سياسة « قلب الطاولة »، بكل ما استتبعه من حالات عدم الاستقرار، وإعادة النظر في كل شيء، وقد زاد الأمر فضاعة السعي في تعبئة كسب الولاءات والزبائن وممارسة الإقصاء.

هكذا لم تحدث بشكل كاف عملية إثراء التجارب المتعاقبة، بسبب انعدام الاستمرارية، و« التراكم التاريخي » اللذان يعتبران شروطان وضمانان للتطور المنسجم والرقي، الذي لـــم يكن ـــ للأسف ـــ بالإمكان تحقيقه بكفاءة. هكذا فقدت الذاكرة الجماعية شيئا فشيئا وبشكل لا شعوري معالمها. وفي نهاية الأمر، لم تخلف للشباب المحتار، المضطرب، سوى الشكوك والميل إلى التمرد والثورة. وما يلزم الآن هو بذل مجهود طويل ومتأن كضرورة لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي. ويمكننا أن نساهم في هذا المجهود النقدي، التصحيحي، بتوضيح معالم الطريق المسلوك، باستعادة المعالم الحقيقية للذاكرة الجماعية الوطنية. إن هذه الطبيعة تندرج ضمن هذا الأفق، لكن مع الاعتراف بالنقائص المتعلقة بحثنا هذا الذي لا يدعي بتاتا أنه قد استنفذ مكنونات الموضوع، بل هو بعيد عن ذلك كثيرا.

إننا بعيدون–رغم المؤلفات العديدة والشهادات المسجلة التي رأت النور بعد صدور الطبعة الأولى من كتابنا ــ عن كتابة معظم صفحات الملف الضخم لتاريخ حرب التحرير الجزائرية. وإن البيبليوغرافيا التي وضعها بنجامان ستورا/Benjamin Stora تعطي نظرة عامة عن مدى تنوع ذلك الإنتاج التاريخي. إنها تؤكد على الاستمرار الواضح للهيمنة والغزارة الكمية للإنتاج التأليفي الفرنسي، سواء في شكل أعمال الخيال الأدبي أو البحث الجامعي، أو الخواطر أو الشهادات أو السير الذاتية. كما أن ذلك الإنتاج يتنوع بتنوع، الاتجاهات والحساسيات الأيديولوجية والسياسية التي تتراوح بين المواقف السياسية المعبر عنها من طرف المكافحين بلا هوادة من أجل جزائر فرنسية، إلى الليبراليين ذوي النزعات الإنسانية، إلى المناهضين للاستعمار من اليسار وأخيرا إلى المنحازين بكل وضوح واقتناع إلى جانب القضية التي من أجلها قامت جبهة التحرير الوطني (FLN).

ويمكن الإشارة إلى بعض الأعمال التلخيصية المنجزة تحت إشراف كل من : شارل ــ روبير أجيرون/) Charles Robert Ageron وجون–بيار ريو/Jean-Pierre Rioux، وداليال جونكا/ Daniel Junqua، وكذلك المساهمات المهمة لبرنار دروز/Bernard Droz وإيفلين لوفر/Evlyne Lever، وأخيرا أليستير هورن/Alistaire Horne، ويجدر بنا أيضا أن نذكر بالعمل العظيم الذي أنجز تحت إشراف هونري علاق/Henri Alleg والذي صدر في ثلاثة أجزاء حول حرب الجزائر، والذي يتميز بغزارة في التوثيق كما يحتوي على عدد هام من الرسوم التوضيحية. وقد كانت النية المعلنة لهؤلاء المؤلفين لهذه الأجزاء، أن يساهموا في كتابة تاريخ حرب الجزائر، مع الاحتفاظ بإرادتهم الضمنية من أجل الدفاع عن سياسة الحزبين الشيوعي الفرنسي والجزائري. وفي اتجاه معاكس لهونري علاق، انتهج جاك جوركي/ Jacques Jurquet مرافعته الطويلة ضد هذه السياسة نفسها .

من جهة أخرى، فقد عبرت حساسيات أخرى تنتمي إلى الاتجاه المناهض للاستعمار عن رؤيتها من خلال عدة مؤلفات [1]. وقد أفصحت عن نفسها بالخصوص بإدانة الجرائم المرتكبة في إطار القمع الاستعماري ضد الجزائريين . كما أن بعضهم عبر عن مواقف تدل على وعي تحرري مستلهم من الأخلاق المسيحية. فرئيس قساوسة الجزائر، الكاردينال دوفال (Duval) استطاع بكل شجاعة أن يصدع بصوته، الذي حظي باقتداء آخرين من الخادمين للإيمان المسيحي[2].

وعلى النقيض من أولئك، فإن أنصار " الجزائر الفرنسية " قد أنتجوا بدورهم أدبيات عزيزة. فنجد بين تلك الأدبيات ما يتعلق بالمنظمة السرية المسلحة (OAS)، التي كان قتالها المميت واليائس في نفس الوقت، قد ألهم مؤلفي عدة كتب. ومن جهتهم، أدلى العسكريون الفرنسيون الذين انخرطوا في حرب الجزائر، بشهاداتهم الوفيرة والمفصلة، والمتعلقة بتجاربهم المتنوعة. وتأتي المخزونات الوثائقية للأرشيف الفرنسي، التي أصبحت في متناول الباحثين، لتكمل بشكل مفيد تلك الشهادات. وأخيرا فإن اتفاقيات إيفيان قد كانت موضوعا لعدة كتابات وشهادات وتحاليل من كلا الطرفين الأساسيين المتنازعين ، والتي قدمت الوجوه المتعددة للذاكرات المتقاطعة. ومن جهتهم فقد واصل الجزائريون، بعد 1980، تقديم شهاداتهم كفاعلين

في ذلك التاريخ، ابتداء من بعض قادة الثورة الجزائرية. وكانت مساهمة المناضلين عديدة وغير مسبوقة في هذا المجال، وقد قدمت لنا بعض البيوغرافيات (السير الذاتية) معلومات مفيدة عن حياة بعض الوجوه البارزة والمؤثرة في الثورة الجزائرية، كعيسات إيدير، العربي بن مهيدي وعبان رمضان. وأخيرا، هاهو البحث التاريخي ينير الطريق بفضل انشغاله بالصرامة المنهجية، والجهد التلخيصي المتعلق بتلك المرحلة التاريخية الهامة في تاريخنا الحديث. كما أنه بذلك، أصبح يساهم في كتابة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية . أما الإنتاج التأليفي باللغة العربية، منذ 1980، فقد بات لا يستهان به. فإذا كان بعض الكتاب المشارقة قد اهتموا بالموضوع، إلا أن معظم الإصدارات قد كانت على يد كتاب جزائريين، وشاهدين على أحداث أو باحثين جامعيين. وقد نشر متحف الجهاد التابع لوزارة المجاهدين، عدة مؤلفات حول الثورة الجزائرية. وبدوره، فإن المركز الوطني للبحث حول الحركة الوطنية التابع لنفس الوصاية، قد أعد ملفات، غير مسبوقة في قيمتها، ولكنها تنتظر من يطلع عليها. وفي نفس المستوى، يمكن الإشارة إلى الأعمال المقدمة إلى الملتقيات المنظمة من طرف المنظمة الوطنية للمجاهدين (ONM)، والتي تمثل مصدرا للمعلومات وقاعدة للدراسة مواضيع موحدة مهمة وضرورية لترقية البحث العلمي حول الثورة الجزائرية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المنجم الضخم والواعد من المصادر الوثائقية التاريخية يتواجد في الأرشيفات الوطنية الجزائرية التي تمتلك بعض المحاضر لجلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ولجلسات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) وكذا الوثائق الداخلية لهاتين المؤسستين في شكل (تقارير، مراسلات، دفاتر ملاحظات...). إن هذا المنجم، الموضوع تحت تصرف مركز الأرشيفات الوطنية في سنة 1990، مكون من 19 مادة؛ 14 مادة منها تتعلق بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية و5 منها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

هذا، وإن اطلاعا دقيقا وعميقا في هذه الوثائق سيمكن، بلا ريب، من إعطاء حيثيات وتدقيقات إضافية حول الحوار الداخلي الذي شهده كل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، وهو ما يمنحنا معرفة عن طريقة عمل هاتين المؤسستين.

ومن خلال سير عابر تمكنا من التعرف على بعض الوثائق الهامة، وهذه بعض منها :

1)- الرسالة الموجهة، في 10 جويلية 1959 من القاهرة إلى القادة واللجان الولائية من طرف فرحات عباس، بصفته رئيسا لمجلس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد كانت هذه الرسالة من وراء الاستدعاء الشهير لـــ "لجنة الـــ10" المكلفة بتحديد التوجهات المتعلقة بالاستراتيجية المزمع اتخاذها، مع العمل على تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA). ونقوم هنا بإعادة نشر النص الكامل للرسالة.

"لقد لاحظت خلال الاجتماع الأخير للوزراء، أن أزمة خطيرة قد أوصلت الحكومة إلى طرف مسدود"

"ولما لم أستطع الاحتكام إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) والمجلس الوطني للثورة (CNRA)، إذ جرى الطعن في عضوية بعض أعضائه، فأن الحكومة قد وجدت نفسها مشلولة".

وفي هذه الظروف، سأتولى مسؤولياتي كلها بصفتي رئيسا للحكومة وأدعوكم إلي الاجتماع في أقرب الآجال لتمكنوا الثورة من تشكيل مجلس وطني للثورة الجزائرية غير مطعون فيه، وسيوكل إلى هذا الأخير مايلي:

1 - الموافقة على الاستقالة الجماعية للوزراء الحاليين.

2 - تشكيل حكومة جديدة .

3 - تزويد ثورتنا باستراتيجية عسكرية، سياسية وديبلوماسية جديدة، تليق بكفاحنا من أجل الاستقلال وبالتضحيات العظيمة التي فرضت على شعبنا منذ خمس سنوات.

"وسيواصل الوزراء العاملون حاليا ضمان القيام بمهامهم إلى أن تحصل الحكومة المؤقتة على تنصيبها. وإن وزير القوات المسلحة مكلف بتنظيم اجتماعكم وإبلاغكم هذه الرسالة.

"إن مساعدي وأنا سنبقى رهن خدمتكم لمساعدتكم في مهمتكم ولإعطائكم جميع المعلومات المفيدة حتى تتمكنوا من القيام بمهمتكم "

"حرر في القاهرة يوم 11 جويلية 1959"

إمضاء "رئيس المجلس"



الرسالة تتحدث عن مدى الأزمة العميقة التي ألمت بالهيئات القيادية للثورة الجزائرية. وقد تطلب الأمر ثلاثة أشهر من الاجتماعات لـــ " لجنة الـــ 10" وشهرا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960) للتغلب بسرعة على هذه الأزمة وللخروج منها بقيادة وبنصوص مؤسساتيه جديدين. وللإشارة، فإن بعض الوثائق الصادرة إثر هذه الدورة الخاصة بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس جديرة بالذكر، ويتعلق الأمر هنا بالخصوص بـــ:

2)- وثيقة ذات 32 صفحة مرقونة. وقدمها السيد قايد أحمد (الرائد سليمان)، المعنونة كالتالي: " تحليل نقدي للوضع الحالي للثورة الجزائرية ".

إن هذا النص، الناقد بشدة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، يعد مؤشرا على بداية الخلاف الذي سيحكم العلاقة بين القيادة العامة لأركان جيش التحرير الوطني والحكومة، ابتداء من جويلية 1961. وقد انتقدت في هذا النص أساليب إدارة الحكومة والمتمثلة في " غياب مداولات دورية تدار طبقا للمعايير الكلاسيكية، وغياب أي احترام لرمز السلطة الشرعية المركزية المختار بكل حرية من طرف الفريق الحكومي نفسه، مع حدوث تحركات وزارية منفصلة بلا تنسيق بينها، فلا رقابة، تجاه أي وزير، بحيث أصبح كل منهم بقوة الأشياء حكومة داخل الحكومة " (أنظر ص: 09). وقد حملت الوثيقة بشكل تهكمي على أعضاء الحكومة، منددة بأسلوب معيشة أعضاء الحكومة، الذي اعتبر غير متلائم مع أخلاقيات العمل الثوري، كـــ"السكن في فيلات تتفاوت في درجة فخامتها" وكذا "اقتناء مكاتب مرفهة" وكذا قيام الوزراء بسفريات عديدة عبر العالم. وقد حاكمت الوثيقة بشدة تلك التجاوزات، في حين، تزداد وضعية الفدائيين في الجبال داخل البلاد سوءا. ومن ثمة تقترح الوثيقة إنشاء " لجنة حسابات الأمة من أجل: (1) - تقويم أملاك جبهة التحرير. (2) - تثبيت ملكية تلك الأملاك. (3) - تقديم كشوف عن التسيير المالي للأموال الموضوعة تحت تصرف كل وزير وجميع المصالح.

وضع الخطوط الكبرى لطريقة السير على ضوء الملاحظات المرة التي عليها أن تتوانى في الإدلاء بها" (ص.17). كما أن أعمال "لجنة الـــ10" بدورها لم تستثن من النقد. "فبدل أن تلتزم بالوثيقة الرسمية التي تحدد لها إطار وموضوع عملها، فإن هذه الندوة اعتقدت أنها تستطيع أن تقنن كل شيء، وتتحكم في كل شيء، وتحدد كل شيء. إن هذه الرؤية للأمور أفسدت من البداية سلطة وأهلية المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) التي تتجه نحو تعيينها بنفسها .

وقد كان ذلك سيكون أمرا هينا لو أن نهاية أشغالها كانت مرضية. فخلال ثلاثة أشهر، كانت القرارات المتخذة في يوم تنقض في اليوم الموالي، بدون أن يحدث أي اتفاق بطريقة لا رجعة فيه، وبخصوص هذا الجانب أو غيره لا وجود لأي نية مبيتة أو مطمح غامض" (ص. 24).

وتنتهي الوثيقة بتقديم بعض المقترحات لإصلاح الجانب التنظيمي، إصلاحات تتجه نحو تجميع الهياكل السياسية لجبهة التحرير الوطني في تونس والمغرب وكذا الهياكل العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية، وكذا الربط الوثيق بين الممثليات الخارجية

للثورة الجزائرية. وتقترح الوثيقة أيضـا،" الإنشاء الفـوري لمجـلس استشاري "يكون بمثابة "مدرسة لإطارات الأجهزة الانتقالية"، التي "عليها أن تغلق الباب في وجه العدو أمام أي محاولة لإنشاء ما يشبه القوة الثالثة" (ص. 28) . و أخيرا تم التأكيد على ضرورة الفصل بين أجهزة الأفلان وأجهزة الحكومة (GPRA) . وبذلك أصبحت هذه الأخيرة فقط "الجهاز التنفيذي على المستوى الوطني في الجوانب السياسية والإدارية لسياسة الأفالان" (ص. 30) .

أما فيما يخص المنظمة المسلحة، فقد اقترحت الوثيقة تعزيزها بالعتاد العسكري واستبدال عملية التزود بالأسلحة التي كانت تتم عبر الطرق البرية بـ "عملية الإسقاط المظلي باستخدام طيارين أجانب" أما الجيش المتمركز في الحدود فلا بد أن يفعل تنظيمه ويزود بالمؤونة عبر ليبيا" (ص.31)

وقد حظيت بعض تلك المقترحات بالقبول والتنفيذ من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وبالمثل حدث تجميع وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية وإنشاء القيادة العامة للأركان التي تتولى، على مستوى القمة، وحدة قيادة جيش التحرير الوطني . وبالمثل، فإن النصوص المؤسساتية المتبناة في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، والمتمثلة في "المؤسسة الانتقالية للدولة الجزائرية" و"النظم الأساسية للأفالان"، تلك النصوص حددت مجالات الصلاحية لعمل كل من الحزب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وقد أصبح مجال صلاحية هذه الأخيرة ضيقا جدا، إذ قلص عدد أعضائها من 19 إلى 13 عضوا، ولم تعد تمارس سوى سلطة غير مباشرة على جيش التحرير الوطني بواسطة هيئة الوسائل العامة (EMG)، التي عززت مكانتها، ومن ثم أصبحت تقوم بدور عسكري وكذا سياسي . وإذا كان قرار فتح جبهة الجنوب عبر ليبيا ومالي قد تم فعلا، إلا أن قرار إدخال جيش التحرير الوطني المتمركز في الحدود إلى داخل البلاد لم يتم كما كان مقترحا، كما أن اقتراح إنشاء " مجلس استشاري " لم يحض بالقبول وبالتالي لم يرى النور .

3- وثيقة ذات 37 صفحة مرقونة، معنونة كالتالي : " تقرير تلخيصي عن المنظمات في المغرب، تونس وفدرالية فرنسا"

هذه الوثيقة تقدم لنا معلومات ثمينة عن المستوى الذي بلغته الهياكل التنظيمية للأفالان في المغرب، وفي تونس، وفي فرنسا، وعن الأعداد الفعلية للمناضلين، والأعمال المنجزة والمشكلات المطروحة. وقد اعتبرت الوثيقة أن درجة التزام مناضلي فرنسا أكبر من مثيلاتها في المغرب وتونس.

أما فيما يتعلق بطبيعة العمل الواجب القيام به فرنسا، فإن النص يطرح الإشكالية التاليـة: "إن المشكلة الأساسية التي ينبغي البث فيها في فرنسا تتمثل في التعريف السياسي للهدف من وجود المنظمة . فهل هي قوة في وسط العدو للهجوم عليه أم لتلغيمه سياسيا بعزله عن قواعده الشعبية. بعبارة أخرى، هل يتعين على منظمة فرنسا أن تحاول الهجوم على الهياكل القاعدية للعدو لإضعاف إمكاناته الحربية أم أن ذلك يعد مستحيلا أو غير متحقق، أم أن عليها أن تقوم بنوع من الخدمة

الذي يتعامل مع حكومة غير عربية اعترفت بنا رسميا. وهو يتمتع بظروف تمكنه من القيام بعمل دبلوماسي معتبر. وتعتبر اتصالاته مع السلطات الإندونيسية عديدة واكتست طابعا رسميا"(ص:6)

وأخيرا، فإن ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في البلدان العربية قاموا بمهامهم، في محيط ملائم، على العموم. وقد تمتعت الثورة الجزائرية، فعلا، بسمعة معتبرة لدى الرأي العام العربي الذي عبر لها عن دعمه المتواصل عبر وسائل الإعلام، المظاهرات والتبرعات. فقد قامت كل من لبنان [13]، والأردن [14] والمملكة العربية السعودية [15]، كل حسب الظروف المحلية الخاصة بها، بالتعبير عن مساندة فعلية للثورة الجزائرية. في هذا الصدد يشير التقرير، مثلا، إلى أن الأردن أنشأت منذ أكتوبر 1958 ضريبة تجبى لصالح الجزائر على تقتطع من تذاكر السينما ووسائل النقل العمومي. كما قامت بتكوين متربصين في المدرسة العسكرية. أما بالنسبة للبنان [16] قد عبر عن مساندته للثورة الجزائرية بشكل أكبر عبر الدعم المالي والدبلوماسي، بما قدمه من معونات للاجئين والتكفل بـ 420 طفلا استقبلتهم عائلات لبنانية. كما قامت كل من سوريا [17] والعراق [18] بدورهما بتكوين متربصين جزائريين في مدارسهما العسكرية وأيضا دعمتا الثورة الجزائرية بالأسلحة، هذا فضلا عن المعونة المالية [19] والمساندة الدبلوماسية.

وأخيرا، فإن مصر تحتل مكانة خاصة بين الممثليات نظرا لأنها تؤوي في القاهرة، مقر وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وقد كانت العاصمة المصرية بذلك محور النشاط الخارجي المتعدد الأوجه للجهاز الدبلوماسي للثورة الجزائرية؛ وقد تراوح ذلك بين أنشطة ذات طابع قنصلي (منح التأشيرات، جوازات السفر، تصاريح الإقامة، أذونات النقل...) وانتهاء بالاتصالات مع العديد من السفارات، وكذا إدارة العلاقة مع جامعة الدول العربية، وكذا الأمانة العامة لمنظمة التضامن الأفرو- أسيوي مع مكاتب مختلف الحركات الوطنية الإفريقية، هذا، طبعا إضافة إلى التعاون الوثيق مع السلطات المصرية. لكن هذا النشاط لم يكن يتم من غير حدوث مشكلات تتعلق بالصراع حول الصلاحيات بين مختلف هياكل الثورة الجزائرية. وهنا أيضا لم يتوان تقرير جبهة التحرير الوطني المذكور أعلاه عن طرح نقطة خلاف مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشيرا إلى أن "تمثيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة (المصرية) ولدى الجامعة العربية، والتي يتواجد مقرها أيضا في القاهرة، كان ينبغي أن يكون أصلا من اختصاص مكتبنا في القاهرة" .

"وحول هذا الموضوع، كان الخلاف الحاد في وجهات النظر قائما دائما، بين مسئولي القسم (وزارة الخارجية بالقاهرة) وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذين يدعمون الوجهة النظر القائلة بأن إدارة علاقاتنا مع الجمهورية العربية المتحدة والجامعة العربية هي من اختصاص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في عمومها" (ص 58) .

ولمزيد من الدقة، ينبغي الإشارة إلى أن السيد الأمين دباغين الذي كان وزيرا للشؤون الخارجية لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قد اشتكى أكثر من مرة، في هذا التقرير من نقص التنسيق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومن تهميش قسمها الوزاري أثناء

تشكيل الوفد الجزائري المبعوث إلى دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى بقية اللقاءات الدولية. من جهة أخرى، يتضمن التقرير تعليقا بالقلم الأحمر على هامش بعض فقرات التقرير تتحدث عن هذه التنافرات. ويبدو أن الكتابة هي بخط السيد فرحات عباس. وإحدى تلك التعليقات الهامشية تشير بالتحديد، في الصفحة 13، إلى أن وزير الشؤون الخارجية كان في الأصل مستقيلا منذ 15 مارس 1959. أما المحاضر الشفوية للنقاشات التي دارت في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (المنعقدة ما بين 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960) فتشير على ما يبدو إلى أن المجلس قد قدم توضيحات حول النقطة الأخيرة وحول غيرها من النقاط. ولكن الأصل المودع لدى الأرشيفات الوطنية لا يحتوي إلا على المحاضر الشفوية لنقاشات دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بطرابلس في أوت 1961، وفي فيفري 1962 وفي ماي 1962.

5 – لقد صدرت عن الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقدة ما بين 9 إلى 27 أوت 1961 وثائق عديدة وأكثر دقة وهي توجد ضمن 491 صفحة مرقونة .

إن هذه المحاضر الشفوية تشير إلى ثراء النقاشات وإلى تنوع الوثائق المدروسة. ويمكن الإشارة إلى التقارير المختلفة لوزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) حول نشاطات أقسامهم، تقرير الرئيس فرحات عباس الذي يتمحور أساسا حول السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، وكذا تقرير حول الخلاف الذي ثار بين هذه الأخيرة وبين الرئيس بورقيبة، والمتعلق أساسا بالمطالب الترابية لهذا الأخير في جزء من الصحراء الجزائرية، وبين تلك الوثائق أيضا، تقرير كريم بلقاسم المكمل لتدخل رئيس الحكومة، حول مفاوضات إيفيان . ونذكر أيضا وثائق أخرى مثل : الرسالة الموجهة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) من طرف مجلس الوزراء والذي انعقد في توركون/Turquant، والتي قرأت في دورة المجلس في 12 أوت 1961، الرسالة المرسلة من طرف نفس الوزراء إلى هيئة الوسائل العامة (EMG) كجواب على مراسلتها إليهم بتاريخ 15 جويلية 1961، إثر استقالتها.

أما الرسالة الأولى فتأخذ على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) وعلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (GNRA) تركهما للوزراء محتجزين متجاهلان للقرارات المتخذة من طرف الهيئات القيادية للثورة الجزائرية وبالمشكلات التي نوقشت بداخلها. وأوصت الرسالة بتدويل الصراع الجزائري. وخلصت إلى أن طلبت بإلحاح من المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأن يقوم بـــ:

1- معاقبة القائلين باقتراح التدويل واتخاذ الإجراءات العضوية التي تنتج عنه، وذلك عبر الانتخاب، مع أخذ بالاعتبار أصواتنا الخمسة؛

2- إخطار المجلس الوطني للثورة الجزائرية بكل مراسلة منذ دورة طرابلس، ومن ذلك التقرير المقدم للمجلي الوطني للثورة الجزائرية والرسالة الأخيرة المرسلة إلى هيئة الوسائل العامة/EMG

3- إخطارنا بالقرارات اللاحقة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA" (ص:170).

أما الرسالة الثانية فتظهر الموقف الحيادي للوزراء المحتجزين إزاء الخلاف الذي ثار بين هيئة الوسائل العامة (EMG) والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA). ومما جاء فيها في

النفسية بحيث تتصدى للحكام والرأي العام. إن هذا الأمر يعتبر مشكلة أساسية تتطلب مزيدا من التحديد من أجل توجيه فعال لكل أنشطة المنظمة في فرنسا" (ص. 36) .

وقد كان هذا هو الخيار الأول الذي اتخذه المجلس الوطني للثورة الجزائرية هي تقريره حول السياسة العامة، الذي رأى أنه : "نظرا لتوصيات فدرالية فرنسا الموجهة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، فإنه يتعين مبدئيا القيام بعمل مباشر ومسلح ضد المواقع العسكرية والاقتصادية بفرنسا من النوع الذي يكبد خسائر فادحة على المستوى النفساني. ويضيف التقرير قائلا: "إن تجربة 25 أوت 1958 برهنت على أن : (1) - نسبة الاعتقال لم تتزايد بشكل محسوس، وقد أصبح الـــ400 ألف جزائري في فرنسا كلهم محل شبهة؛ (2) - الحالة النفسية لشعبنا في الجزائر، وكذلك في فرنسا، قد تعززت بشكل هائل، (3) - سجلت المداخيل المالية في فرنسا زيادة واضحة. (4) - لقد اضطر الفرنسيون إلى الإبقـــاء في فرنسا على قوات كانت موجهة للعمل في الجزائر" (ص03). (5) - وثيقة ذات 67 صفحة مرقونة تتضمن " تقرير عن نشاط وزارة الشؤون الخارجية، وهو مؤرخ في 05 جانفي 1960 .

إن هذا التقرير يتضمن حصيلة أنشطة مختلف الممثليات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA). ويتوقف عند الصعوبات التي تواجهها في بعض البلدان، خاصة في إسبانيا [3] التي ترزح تحت حكم نظام فرانكو. وأشار التقرير كذلك إلى صعوبات أقل تواجهها ممثلية الحكومة الجزائرية في اليابان [4] حيث توجد حكومة موالية لأمريكا لا تبدي أي تضامن مع البلدان الأفرو-آسيوية. أما في الولايات المتحدة [5]، وإنجلترا [6]، وسويسرا [7] وفي البلدان الاسكندنافية [8]، فإن التقرير أكد على المشاكل الإنسانية المتعلقة بالجرحى واللاجئين الجزائريين هناك. أما العمل التحسيسي فقد وجه نحو النقابات، البرلمانيين والصحافة .

وقد استنفرت الممثليات الدبلوماسية العربية من أجل المساهمة في دعم هذا العمل التحسيسي لتشكل بذلك نوعا من " الرديف المعزز " للجهد الديبلوماسي للثورة الجزائرية، بحيث يعطي ثقلا أكبر لمساعي جبهة التحرير الوطني في الخارج .

وقد أوضح النص الدور الخاص والفعال الذي يقوم به أونريكو ماتاي / **Enrico Mattei**، في إيطاليا [9]، لصالح الثورة الجزائرية .

وأشار أيضا إلى أهمية ألمانيا الشرقية حيث يقيم 600 لاجئ جزائري من بينهم حوالي 100 طالب خاضع للتأثير الأيديولوجي للحرب الشيوعي الألماني .

وقد تم القيام بهذا الفحص، الر المهمات التي قام بها السيد محمد يعلى في المنطقة، ما بين جويلية وأوت 1959 وفي أكتوبر من نفس العام، مما حث على التوصية بفتح عاجل لمكتب الأفالان في برلين. وقد سجل التقرير أيضا التسهيلات التي استفادت منها الممثلية الجزائرية في الهند [10] بفضل العلاقات الطيبة القائمة مع قادة حزب المؤتمر [11]. لكن أندونيسيا [12]، تحتل في آسيا مكانة خاصة بسبب موقفها تجاه الجزائر المكافحة وكذا بفضل المكانة الممنوحة لممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : "لقد كانت للإبراهيمي مكانة خاصة، نظرا لأنه الممثل الجزائري الوحيد

هذا الصدد أنه : "مهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، مبررة؛ إلا أنه لا ينبغي، في الظروف الحالية، أن تتجاوز مجرد دق ناقوس الخطر، الذي يعتبر كفيلا بعلاج الوضعية بدلا من مفاقمتها أكثر فأكثر. "إننا نسمح لأنفسنا بالتدخل لديكم مدفوعين بهذه الروح المنشغلة قبل كل شيء بإنقاذ ثورتنا ومتمسكين فقط بالحفاظ على المصلحة العليا للوطن، حريصين أن نذكركم بكل روح أخوية بضرورة الرجوع عن استقالتكم وأن تقدموا تظلماتكم لدى المؤسسات العليا للثورة، المؤهلة بشكل أفضل على حد تقديرنا لمعالجة هذه المشكلة" (ص: 90). وتعكس النقاشات التي دارت في جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، الموثقة في المحاضر الشفوية، الوضعية المتوترة بين هيئة الوسائل العامة (EMG)، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA). هذه الأخيرة، عادة ما كانت في وضعية دفاعية محرجة أمام الأسئلة التي تنهال كألسنة اللهب وبشكل يصل أحيانا إلى حد الإحراج، وكذا الانتقادات الصادرة عن أكثر من متدخل تجاه الطاقم الحكومي ورئيسه. وقد حاول هذا الأخير جاهدا من أجل التقليل من حدة الخلاف مع هيئة الوسائل العامة (EMG) عندما ذكر أنه" لم يوجد أبدا بين الحكومة والقيادة العامة للأركان أي خلاف ذوبال. وكل ما حصل هو مجرد حادث يتعلق بإعادة طيار. ففي منظور القيادة العامة للأركان، تعتبر قضية الطيار نوعا من تمرد مسلح. فلم تريد إعادته لأسباب أخلاقية تتعلق بالجيش. أما من وجهة نظر الحكومة، يعتبر هذا النزاع بسيطا وما ينبغي أن يصبح ورقة تمنح لبورقيبة . فالقيادة العامة للأركان قدمت استقالتها لكن الحكومة رفضتها، وليس لها ما تؤاخذ به تلك القيادة التي عملت بشكل مرض." (ص: 290)

إن ضعف سلطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) يشكل أساس الانتقادات التي توجه عادة ضدها والتي قدمت استقالتها في نهاية المطاف في جلسة 18 أوت 1961، عبر شخص رئيسها : " فعلى مدى أكثر من عشرة أيام، قامت الحكومة بعرض حال عن أعمالها. إن سي بومدين في تدخله، وضع النقاش في سياق مستقبلي. ولهذا فإني أعلن أمامكم ابتداء من اللحظة، أن مهمة الحكومة قد انتهت وبذلك يصبح كل واحد من أعضائها حرا في المشاركة في النقاشات بصفته عضوا في هذه الجمعية .

"وستستمر الحكومة في أداء أعمالها إلى أن تشكل الحكومة القادمة" (ص: 298). وبالإجماع تم تبني التوصية المقدمة من طرف عمار بن عودة في 23 أوت والتي فحواها أنه : "بعد قراءة التقرير وعلى ضوء النقاشات التي دارت، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) يقرر الموافقة على استقالة الحكومة ويواصل المداولة في جدول أعماله" وبعد ثلاثة أيام، شكل فريق حكومي تحت رئاسة السيد بن يوسف بن خدة.

أما المشكلة الأخرى التي كانت شاغل المشاركين في النقاشات فهي مشكلة دخول الأجهزة القيادية للثورة إلى داخل البلاد، حيث كان الخلاف بين القائلين بالدخول الكامل والفوري للحكومة (GPRA) وجيش الحدود (ALN) ، وبين الذين ــ رغم عدم اعتراضهم على المبدأ

ـــ اعتقدوا أن تنفيذ مثل هذا الأمر صعب وينبغي بالضرورة أن يتم على مراحل جزئية و متدرجة. وفي الأخير، لم تحدد أي رزنامة لتحقيق مثل هذه العملية .

وقد اتخذت عدة قرارات، تتعلق بتنظيم هياكل الثورة، خلال هذه الدورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) وتتمثل في :

– تعيين مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) مكلف بمتابعة مدى تطبيق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(GPRA) لقرارات الهيئات العليا للثورة. ويتشكل ذلك المكتب من السادة : محمد الصديق بن يحي، علي كافي وعمر بوداود .

– إنشاء لجنة مكلفة بالمتابعة الدائمة للمشكلات المتعلقة بحسن سير الثورة والتنظيم الداخلي لها داخل البلاد وهي تتكون من عضوية رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) ، ووزير الداخلية، ووزير التسليح وممثلين عامين للربط تابعين للقائدة الأعلى لقيادة الأركان العامة؛

– تفعيل الولاية السادسة ؛

– ترقية فدرالية فرنسا إلى المستوى ولاية على قدم المساواة مع الولايات الستة الأخرى داخل الوطن.

ويعالج النص المرقون ذي 36 صفحة والمتعلق بالسياسة العامة التي حددت إثر هذه الدورة التي عقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، السياسة الخارجية مع إشارة خاصة إزاء السياسة التونسية تجاه الثورة الجزائرية وإلى سياسة الجنرال دوغول التي "تتجه نحو تفكيك الأفالان FLN، وعزلها عن الشعب وإنشاء قوة ثالثة بحيث تتماشى تصوراتـــها السياســـية مع رغباته" (ص:13). كما يتناول النص أيضا النقائص التي تعانيها الأفالان FLN التي "لم تتمكن من وضع عقيدة قادرة على تغذية عملنا الثوري ويتوحد بها كافة المناضلين إيديولوجيا" (ص: 16) ويشير النص إلى أن "الضعف الأساسي في قيادة الأفالان يتمثل في أنها اتخذت مقرها خارج التراب الوطني" (ص:16). كما يلاحظ النص على المستوى العسكري، أن " القوة العسكرية في جبهات القتال قد تناقصت. وهذا يرجع وبشكل كبير إلى عمليات التمشيط ولكن ذلك أيضا يرجع إلى نقص التموين بالسلاح والتمويل المالي من الخارج. ومشكلة الحواجز العدوة لم تحل مع أنها تؤثر في مدى نجاح الكفاح المسلح" (ص: 18).

ولكن برغم هذه النقائص، فإن النص المحرر يحتفظ بقدر من التفاؤل، إذ ورد فيه أنه: "برغم النقائص العديدة، فإن كفاحنا قد حقق شوطا طويلا كلل بالنجاحات التي تسمح لنا بالنظر إلى المستقبل بكل ثقة". كما يحدد النص العمل الذي ينبغي انتهاجه تجاه الحركة، وتجاه أوروبيي الجزائر والإسرائيليين، وكذا إزاء الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) المطالب بحل نفسه. وقد حدد مبدأ عمل جبهة التحرير الوطني خارج البلاد بتذكيرها أن المبدأ الذي يحدد أسلوب العمل على جبهة الكفاح المسلح بالداخل، ينبغي أيضا أن يحتكم إليه عملها في الخارج." ويشير

إلى أنه: "على الجهود المبذولة في الخارج أن تغذي الجهود المبذول في الداخل بالعتاد الحربي وبالأموال . وأنه ينبغي أن توضع الأموال المجمعة في خدمة ولنجدة الشعب .

وإن استخدامها في الخارج لا يبرر إلا في حالة مساهمتها في تقوية ذلك الكفاح " (ص:26).

أما فيما يتعلق بالعمل المطلوب في الساحة الدولية، فقد أريد له أن يحقق هدفا أساسيا هو تدويل النزاع الجزائري ذلك : " أن تصلب فرنسا يدعونا إلى الخروج من الإطار الضيق للنزاع وجها لوجه، وذلك بأن نحول المشكلة الجزائرية إلى مشكلة دولية تهدد مباشرة السلم في العالم. ومن هنا تأتي مصلحتنا في إحداث وضعية تنبئ بالتهديد بتوسع النزاع أو بتوسيعه الفعلي بحيث ترغم القوى العالمية للتدخل لفرض حل " وتخلص الوثيقة إلى أن " هذه السياسة يمكن أن تجد وسائل تحقيقها بتجنيد متطوعين أجانب وتوسيع النزاع على كامل إفريقيا الشمالية " (ص: 30)

لكن عملية تجنيد المتطوعين تنفيذا لهذه الإرادة التدويلية للنزاع الجزائري ظلت في مستوى رمزي بسبب الترددات والتحفظات التي أبدتها البلدان المدعوة للتعاون في تجسيد هذه الخطة وبسبب أيضا رفض كل من تونس والمغرب بالسماح بتنقل أولئك المتطوعين عبر أراضيهما...

إن ملاحظة هذه الحصيلة الفاشلة قد قام بها كريم بلقاسم خلال النقاشات التي دارت في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في طرابلس في فيفري 1962 كما سنرى فيما يلي :

6 – الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ، المنعقدة ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس.

كانت دورة مخصصة أساسا للإطلاع على نتائج مفاوضات إيفيان التي من المنتظر أن تفضي إلى الإعلان عن وقف إطلاق النار وإلى تنظيم استفتاء عام لتقرير مصير الجزائريين بأنفسهم .

وقد كانت الموافقة التي أبداها الوزراء الخمسة المحتجزين في أولنوي/Aulnoy على نتائج تلك المفاوضات قد أبلغت منذ البداية عند أول اجتماع وقد قرأت الرسالة المؤرخة في 15 فيفري 1962 والموقعة من طرف الوزراء الخمسة على الحضور : ومما جاء فيها " إن الاتفاقات التي انتهت إليها هذه المفاوضات لا تنتظر سوى موافقة ومصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية عليها لكي نلتزم بها علنيا ورسميا.

نحن، الموقعون، نعلن رسميا عن موافقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من طرف حكومتنا".

ولم تتوان المحاضر الشفوية المتعلقة بالنقاشات حول هذه المسألة عن طرح العديد من التساؤلات، والتخوفات وأحيانا التنافر في المواقف التي ظهرت خلال المناقشات. وقد وضع دحلب، كريم وبن طوبال المجتمعين في الصورة فيما يتعلق بمختلف الملفات المتفاوض بشأنها مع الطرف الفرنسي مثل ملفات (الأقليات الأوربية، الصحراء، المسائل العسكرية، المسائل الاقتصادية، التعاون التقني والثقافي، تنظيم السلطات العمومية، وقف إطلاق النار، استفتاء تقرير المصير). وقد أوضحوا التنازلات التي قبل بها الطرف المفاوض الفرنسي. واتفق على أن الاتفاق المبرم كان في الواقع تسوية، وحل وسط، ولكنه حافظ على الجوهر الذي دافعت

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باسم الثورة الجزائرية. وقد اعتبر كريم بلقاسم، رئيس الوفد الجزائري المفاوض في إيفيان أن النتائج المتوصل إليها بمثابة انتصار للثورة الجزائرية بقوله: " إن انتصارنا يتمثل في أن الفرنسيين أحرجوا بدفعهم للجلوس أمامنا للتفاوض. كما أن انتصارنا أيضا، يتمثل في الاعتراف بدولة جزائرية، موحدة في ترابها وشعبها. وقد أحبطت جميع مناورات العدو، (إشهار العلم الأبيض) أمام السياسة الجزائرية.

إن عملية التفاوض قد ضمنت بعض مبادئنا، ومنها، مبدأ وحدة التراب، فنحن نعلم أنه في الهند الصينية، رغم انتصار ديان بيان فو إلا أن البلد تعرض للتقسيم؛ وهناك حالة الصين (فورموز) وإندونيسيا "وبفضل كفاحنا وإرادتنا استطعنا انتزاع هذه النتيجة. وللتذكير فإن الصحراء تشكل أربعة أخماس الإقليم ." (ص:41).

لكن هذا الرأي لم يتقاسمه الجميع، فلم تزل الانتقادات تتوالى، ولكن الانتقادات غير المتوقعة قد صدرت عن مهري وعباس، المعروف عنهما بأنهما من أبرز المعتدلين. فالأول اعتبر " أننا أعطينا للفرنسيين أكثر مما أخذنا. وحتى النص حول وقف إطلاق النار ليس واضحا تماما. وكذا الأمر بالنسبة للنص المتعلق بتقرير المصير " (ص:133). أما الثاني، فقد رأى أن: " الملف الذي قدم لنا ليس ملفا جيدا، وهذا أقل ما يمكن أن نقوله عنه. السبب الأساسي لذلك، أن حكومتنا أسرعت إلى المفاوضة؛ فقد تمت هذه المفاوضة بشكل متسرع " (ص:146). لكن فيما بعد انتهى الأمر بكل من مهري وعباس إلى الموافقة على الاتفاقات المتوصل إليها من طرف ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA).

بينما عبر عن المعارضة الراديكالية كل من أعضاء هيئة الوسائل العامة (EMG) وبعض مسئولي جيش التحرير الوطني مثل الحاج لخضر (من الولاية الأولى) والقائد ناصر (الولاية الخامسة). وقد كانت النقطة الأكثر إثارة للجدال هي المعاملة التي خص بها جيش التحرير الوطني (L'ALN) في الاتفاق الموقع في إيفيان والتي تتمثل في : تحديد تمركز جيش التحرير الوطني في أماكن محددة مع تقييد حرية تحركه وحركته، رفض دخول جيش الحدود إلى التراب الوطني خلال المرحلة الانتقالية التي تمتد ما بين 3 إلى 4 أشهر، ابتداء من تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار إلى إجراء الاستفتاء العام حول تقرير المصير. لكن النقاش، الذي كان أحيانا صاخبا، انتهى في 27 فيفري 1962 بتبني القرار الداخلي التالي : " انطلاقا من اعتبار أن النقاشات التي دارت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد كشفت عن وجود عدة مسائل مازالت في طور المفاوضات؛

" واعتبارا من أنه توجد بداخل القضايا محل التفاوض؛ توجد مسائل تحتاج إلى مراجعة، وذلك بالاتفاق مع المفاوض الفرنسي؛

"ونظرا من جهة أخرى لوجود مشكلات أخرى قابلة للطرح، خلال المرحلة القادمة العامة للمفاوضات، خاصة ما يتعلق بقمع دسائس المنظمة السرية المسلحة (L'OAS)؛



"فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يدعو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مواصلة جهودها خلال المفاوضات القادمة العامة من أجل تحسين محتوى الاتفاقيات .

" وبالتالي فإنه بمقتضى المادة 12 من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، فإن الحكومة المؤقتة الجزائرية (GPRA) مفوضة بإمضاء معاهدة وقف إطلاق النار" (ص:166)

وقد صودق على القرار بمجموع 45 صوتا مقابل أربعة ضده ممثلين أصوات كل من (الكولونيل بومدين، الكومونيدون سليمان، منجلي، ناصر) . وقد حرص هؤلاء الأربعة على إيضاح وتفسير معنى تصويتهم السلبي مع تصريحهم بأنهم ملتزمون بقرار الأغلبية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (GPRA).

وقد تميز البيان الختامي الموجه للرأي العام كان أكثر مقتضبا جدا. وقد جاء فيه ما يلي : " لقد اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) في دورة استثنائية في طرابلس ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962." وبعد النقاش حول المفاوضات مع حكومة الجمهورية الفرنسية .

فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) يفوض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) لمواصلة المفاوضات الجارية " (ص:177). ونشير هنا إلى أن الجملة التي احتواها النص الأول الأصلي والتي أكدت على أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)"يجدد ثقته في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) " قد ألغيت مراعاة الموقف الناقد الصادر عن أعضاء الهيئة العامة للوسائل (L'EMG).

7 – الوثيقة السابعة– صادرة عن الدورة غير العادية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) المنعقدة في طرابلس ما بين 28 ماي إلى 5 جوان 1962 .

وللعلم كان الوزراء الخمسة المسرحين للتو قد حضروا هذه الدورة، وكذا ممثلو الولاية الأولى وبعض الأعضاء الآخرين الذين خرجوا من السجن. وقد عكف جدول العمل الخاص بهذه الدورة أساسا على الإطلاع على النص المقترح من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) والمعنون كما يلي : " مشروع برنامج جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية" والذي سوف يعرف في صيغته النهائية، تحت مسمى "برنامج طرابلس"."

وقد قدم السيد محمد يزيد مشروع النص لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بصفته مقررا.

وقد قام السيد أحمد بن بلة بالتدخل عدة مرات للتعليق على مشروع النص ولتوضيح بعض المسائل، خاصة المتعلقة أولا بالحزب الذي ينبغي أن يقود مستقبلا البلاد، والذي ينبغي أن يكون له طابعا طلائعيا؛ وكذلك بشأن الجيش الوطني الشعبي (L'ALN) الذي عليه أن يتولى المهام العسكرية ومهام إعادة البناء الوطني في نفس الوقت. كما أن عليه أن يؤطر الميليشيات المدعوة لتأخذ مواقعها من أجل القيام بمهام الدفاع وحفظ الأمن.

ولم يتوان السيد بن بلة فأضاف قائلا : "فخلال فترة معينة، سيتعين التميز بين الجيش والحزب. إذ سيكون هناك هيكلان مختلفتان، وذلك لتلافي ما نراه حاليا من غموض بين السلطات الحالية. (اضطراب، تداخل بين السلطات الحالية)

في النهاية سيكون عندنا ثلاثة أجهزة : الدولة وهيكلها المتمثل في الحزب والجيش الوطني الشعبي (L'ALN) وبناها الخاصة . إذا شيئا فشيئا، ينبغي تحضير كل جهاز من تلك الأجهزة. ولن يكون لاحقا أي غموض " (ص:77). وفيما بعد أوضح قائلا : " سنشكل الحزب، وسنفعل ذلك، ولكن قبل ذلك، علينا أن نتعايش مع الولايات نحو سلطاتها شيئا فشيئا. وسيتكفل بهذه المهمة المكتب السياسي بالتعاون الكامل مع الولايات " (ص: 78).

وبشأن مكانة جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، فقد قدم التدخل المطول للسيد أحمد بومنجل الإيضاح التالي : " إن جبهة التحرير الوطني قد عرفت كجهاز للحرب، وأعتقد أن إعادة بعث الأفالان تعد إذا ضرورة، لأن ذلك قد يحصل بدوننا. ونظرا لهذا، فإن الحزب الواحد ضرورة وأعتقد أن ذلك أجدر، حيث أني شخصيا، كنت قد أوصيت مصالي بذلك في سنة 1946 " (ص:100). وقد حرص التدخل المذكور على أن يوضح أن القوى الريفية هي التي ستشكل القاعدة الاجتماعية لمثل هذا الحزب : " إن هذه الميزة الخاصة لحرب التحرير قد اقتضت أن يكون الفلاح، هو الوحيد الذي انتصر على العدو. إنه يشكل رأسمال حزبنا؛ فلا ينبغي نسيانه على مستوى الأجهزة. ولا ينبغي الرجوع إلى المناضلين الحضريين المتنقلين (غير القارين) . إن أفضل عدتنا مشكلة من الولايات المتمركزة في الوسط الريفي.

وفي هذا الموضوع، يبدو لي أنه ينبغي الاستمرار في العمل بالمحافظين السياسيين " (ص:10). ومن جهته أيضا، أعلن السيد عبد الحميد مهري موقفه الداعم لفكرة الحزب الواحد: " لا ينبغي بناء الحزب الوحيد الذي سيبني البلاد من القمة. إن حزبا واحدا ينبغي أن يضم مجموع الشعب" (ص:103).

وفي نفس الاتجاه والمنطق، انتقدت فكرة استقلالية النقابات التي وردت في مشروع النص المطروح للنقاش وذلك من طرف السيدان م.منجلي وزبيري. وفي الأخير، فإن المقترحات التي صيغت من طرف الشيخ خير الدين حول مبدأ التعليم الإجباري للغة العربية على مستويات التعليم العام وكذلك مبدأ " تعريب التدريجي للإدارات العامة، التقنية والقضائية". قد حظيت بالموافقة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) المنعقد في 2 جوان 1962.

أما بالنسبة للمقترح الثالث المتعلق بإدخال "بعض المواد المتعلقة بمعرفة الدين الإسلامي لكل الأطفال المسلمين من كلا الجنسين، وفي كل مراحل التعليم العام، دون أن يتعارض ذلك مع تعليم بقية الديانات"(ص81)، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) فقد أحال التوصية إلي المكتب السياسي. وهكذا، فإن مشروع النص المقترح من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA والمتعلق ببرنامج الأفالان (FLN) قد حظي في النهاية بالموافقة من طرف المجلس

الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) بدون أن تعترضه أي مشكلات. وقد تمحورت النقاشات حول بعض الأمور الغامضة أو بعض التدقيقات التفصيلية، وتمت على العموم في أجواء هادئة.

ولكن بمجرد أن بدأ الحديث عن مشكلات تتعلق بالأشخاص، فقد ثارت الانفعالات بشدة. فقد كانت النقاشات حية بشكل خاص فيما تعلق بالتعيينات في المكتب السياسي، ومصير الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية (GPRA)، وانعقاد المؤتمر ومهمة المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA. البعض(وخاصة الكوموندون سليمان ومنجلي وكذلك السيد فرحات عباس) دعوا إلي استقالة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و تعيين فريق جديد. أما آخرون ومنهم (خيضر، يزيد، دحلب، بن طوبال، آيت أحمد) فقد دافعوا عن بقائها إلي حين انعقاد جمعية تأسيسية. وفي هذا الصدد، أوضح سعد دحلب قائلاً:" أعتقد أني لا أذيع سرا حكوميا عندما أقول لكم إن الحكومة لم ترد تحمل مسؤولية الاستقالة. البعض منا كانوا موافقين على استقالات فردية. ولكن لم نفعل ذلك بدافع من الوطنية. لسنا هنا للدفاع عن أرائك لأن المسؤولين باتوا مستهدفين من قبل أولئك الذين ليس لهم ما يفعلونه " (ص137). وفي نفس السياق أضاف بن طوبال قائلا :"إن الحكومة ما تزال دائما في اتصال مع فرنسا، وما تزال توجد عدة مشكلات وهذا ما يجبرنا على الإبقاء على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) لبضعة أيام أخرى. إن البعض تحدث عن استقالة. لكني لم أنظر أبدا إلى الثورة من منظار إجراءات قانونية بحتة، وإذا أقدم المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بالرغم من هذا الإيضاح،على إقامة الحكومة، فإن عليه أن يتحمل النتائج، إذ لا يمكن للحكومة أن تستقيل إلا برضا بثلثي أصوات المجلس" (ص140). أما بالنسبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) ، فقد اعتبر بن طوبال أنه من غير الضروري برمجة دورة جديدة له وأنه ينبغي انتظار انعقاد مؤتمر الحزب ليوضع حد لمهمته بشكل رسمي.

وقد تمحور النقاش بالخصوص حول المكتب السياسي وحول تشكيله، وقد كان الرهان معتبرا إذا علمنا أن الأمر يتعلق بتعيين جهاز مدعو ليستلم زمام الأمور في البلاد بدءا من إعلان الاستقلال. وفي هذا الخصوص، فإن السيد محمد بوضياف قد أعلن تفضيله لقيادة سياسية– عسكرية قائلا " هذه القيادة ستكون سياسية ولكن أيضا عسكرية إذ سيكون عليها إدارة جيش التحرير الوطني (ALN) في الداخل وكذا على الحدود، وأفضل بدلا من تشكيل مكتب، تشكيل إدارة سياسية ــ عسكرية، يكون بداخلها، قيادتان منفصلتان سياسية وعسكرية" (ص 120). أما السيد آيت أحمد، فقد اقترح توسيع تشكيلة المكتب السياسي أكثر حيث لا يمثل فيه فقط الولايات، ولكن أيضا النقابات وممثلو الطلبة والنساء . ولكن إذا كان السيد. م بوصوف وبوضياف قد ناضلا بدورهما من أجل تشكيلة أوسع، إلا أن أغلبية المتدخلين (دحلب، بن طوبال، قايد أحمد، بومدين، الكوموندون سعيد) قد أبدوا بوضوح تفضيلهم تشكيل قيادة محدودة العدد ومنسجمة. وقد ذهب دحلب إلى حد المطالبة بإبعاد المسؤولين السابقين من هذه القيادة : " شخصيا، أنا مع قيادة محدودة العدد ومع فكرة أن لا يكون في

هذه القيادة أي من الذين كانت هم مسؤولية منذ 1957. أنا مع قيادة جديدة، ولنخترها من بين الرجال الذين بقوا بعيدا عن العراك" (ص139). ولكن الجميع اتفقوا على أن تكون القيادة جماعية.

وإثر النقاش، كلفت لجنة (مشكلة من السيد .م بوداود، بن يحي، بن بلة وبوبكر) بالقيام باستشارات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) للخروج بإجماع حول تشكيلة المجلس الوطني. ولكن التقرير الذي قدم غداة ذلك اليوم (أي يوم 5 جوان 1962) من طرف السيد: بن يحي باسم اللجنة قد اعترف بفشل اللجنة في مهمتها. وفيما يلي نص التقرير كاملا: "من خلال الاستشارات التي أجريناها، تبين أن الأغلبية العظمى لأعضاء المجلس قد أدلت بآرائها حول المشكلات المطروحة عليها على النحو التالي : " (1)- ينبغي أن تكون الإدارة القيادية الممسكة الوحيدة للسلطة والقوة الآمرة في الأفالان ما بين دورتيّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى أن ينعقد المؤتمر في إطار ما تمليه النصوص الأساسية." (2)- أ تكون القيادة محدودة العدد. " (3) - الرقم سبعة هو الأكثر قبولا. " (4)- تاريخ انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) سيحدد لاحقا. " (5) - ينبغي أن ينعقد المؤتمر قبل نهاية السنة.

" وفيما يتعلق بمشكلة تعيين القيادة، فقد استمعنا إلى آراء كل أعضاء المجلس. وعلى ضوء تلك الآراء، حاولنا أن نقترح لتصويتكم قائمة قادرة على الحصول على أغلبية الثلثين كما تكون مقبولة من الأخوة الذين يشكلونها .

" لكن من الواجب أن نعلق أمامكم أننا فشلنا في هذه المهمة .

" وبالتالي، نقترح عليها، بدون إعادة فتح النقاشات، أن تعينوا لجنة أخرى " (ص:149) . ورغم إلحاح بعض المتدخلين (خيضر، عباس، بومدين) فإن بن يحي رفض الإفصاح عن قائمة أسماء الشخصيات السبعة التي حصلت على موافقة ثلثي الأعضاء، موضحا بقوله : " بصفتي مقررا، فأنا ملتزم بقرار أعضاء اللجنة القاضي بأن لا أضيف شيئا عن ما جاء في المحضر الشفوي الذي قرأته عليكم. " (ص:151) . وقد استفحلت حالة الانسداد مع الحادث الذي تسببت فيه وكالات التصويت الثلاثة التي كانت بيد الكولونيل زبيري والذي يبدو أنه لم يعلم بشأنها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسبقا. وقد رفعت جلسة دورة 5 جوان 1962 إثر هذا الحادث الذي زاد الأمر سوءا. إلى هنا تنتهي المحاضر الشفوية المتعلقة بأعمال المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) المودعة لدى مؤسسة الأرشيفات الوطنية الجزائرية .

وهي محاضر لا تعطي أي فكرة عن تعيين أعضاء المكتب السياسي ولا عن انسحاب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولا عن التصويت على المحضر المتعلق بالنقائص في أداء هذه الأخيرة التي أدلى بها الأعضاء الآخرون للمجلس الوطني للثورة الجزائرية. ولكنها محاضر تبين مدى النزاعات الشخصية والقضايا المتراكمة والمتنازع بشأنها على مستوى قيادات الثورة الجزائرية .

بينما، خلاصة المحاضر الشفوية المتعلقة بالنقاشات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) تمكن من الوصول إلى معلومات أخرى وتوضح مختلف جوانب مسار اتخاذ القرار في قمة هرم هياكل الثورة الجزائرية. كما تسمح أيضا بمعرفة الملفات الرئيسية التي استحوذت على

اهتمام قيادات جبهة التحرير الوطني والطريقة التي تناولوها بها وكذلك النقاشات بشأنها بينهم، إضافة إلى المشكلات التي تداولوها. وتمكن أخيرا من التعرف على الطابع الحر للنقاشات التي جرت وتنوع الآراء المطروحة. وأيضا يمكننا أحيانا أن نتخيل، عبر تدخلات هؤلاء وأولئك، بعض المميزات التي تتميز بها تلك التدخلات؛ بين المتشددة والمعتدلة، وبين المطولة والمقتضبة وبين المباشرة والمجازية وبين الدقيقة والغامضة، وبين المنفتحة على الآخر والمنطوية على الذات...

وتجدر الإشارة إلى وجود منجم آخر أكثر غنى بمصادره وهو يتعلق بأرشيفات وزارة الشؤون الخارجية التي تغطي فترة 1954 – 1962 والتي وضعت تحت تصرف الأرشيفات الوطنية في 1996. إن هذا الرصيد الهام يوجد تحت اسم " أعمال السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. 1954 – 1962 " ويضم بالضبط وبشكل كبير مجموع الوثائق التي قدمها السيد محمد حربي، في كتابه المعنون أرشيفات الثورة الجزائرية وتشمل مجموعة منوعة من الوثائق (مراسلات، تعليمات إدارية، تقارير، رسائل، برقيات، وثائق صحفية، وثائق فوتوغرافية) صادرة، وفي غالبيتها، عن المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني. وجزئيا، هي عبارة عن وثائق أصلية للإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، والتي كان مقرها بالقاهرة. وتعطي هذه الوثائق معلومات مفيدة عن نظام سير الإدارة لما كان يسمى على التوالي: الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، القسم الخارجي للجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) وأخيرا وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) (أي ما يتعلق بالهيكل التنظيمي، حجم العاملين، إدارة العاملين، التسيير المالي والمادي...) . وتوجد بين تلك الوثائق بعض التقارير الصادرة عن أقسام وزارية أخرى مثل (الداخلية، التسليح، الشؤون الاجتماعية، الإعلام...) أو منظمات أخرى مثل (الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) ، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA)، الهلال الأحمر الجزائري).

وسوف يطول المجال أمامنا، إن قمنا بعرض مفصل عن محتويات هذه المصادر الوثائقية الغنية جدا. وهي تضم، فعلا، مادة خام للقيام بعدة أبحاث وإصدارات.

وأخيرا، يمكن القول إن الطبعة الجديدة لكتابنا هذا إن هي إلا مساهمة جزئية في هذه المهمة الطويلة الصعبة المراس والمتمثلة في كتابة تاريخ كفاح التحرير الوطني في الجزائر. إن هذا المشروع يتطلب مساهمة عدة باحثين وتجميعا دقيقا للمعلومات المتناثرة هنا وهناك وتمحيصها بناء على الوثائق الأصلية المتاحة والشهادات التي تدلي بها عدة مصادر. إن المهمة صعبة وفي نفس الوقت عاجلة نظرا لقساوة منطق الحياة الذي يهدد باختفاء عدة مصادر للشهادات الحية الفاعلين الأساسيين الذين صنعوا تلك الأحداث وأثروا على مصير حرب الجزائر.

إن هذا الكتاب يعد بمثابة "شهادة" موضوعة تحت تصرف الذين يريدون مواصلة هذا البحث المثير من أجل إعادة بناء الذاكرة الوطنية .



الهوامش

1– cf, notamment : Biondi (Jean-Pierre) : *Les anticolonialistes (1881-1962)*. Paris, éd. Robert Laffont. 1992, 338 p. : Ory (Pascal); Sirinelli (Jean-François) : *Les intellectuels en France de l'affaire Dreyfus à nos jour*. Paris, A. Colin. 1986, 264 p. ; Rioux (Jean-Pierre) : Sirinelli (Jean-François) , *La guerre d'Algérie et les intellectuels français*. Bruxelles, éd. Complexe, 1991, 405 p.

2– cf, Scotto (Jean) , *Curé pied noir, évêque algérien*. Paris, éd. Descellée de Brower, 1992, 282 p. ; Teissier (Henri) : *Histoire des chrétiens d'Afrique du Nord*. Paris, Descellée de Brower, 1991, 313 p. ; Berenguer (Alfred) : *En toute liberté*. Paris centurion, 1994, 256 p. ; Bedarida (François), Fouilloux (Etienne) : *La guerre d'Algérie et les chrétiens*. Paris, éd. CNRS, 1988, 188 p.

3– مكتب مدريد كان يدار من طرف السيد صالح محبوبي، يساعده السيد عمر بن عودة .

4– مكتب طوكيو كان يديره السيد عبد الرحمن كيوان، يساعده السيد عبد المالك بن احبيلس إلى سبتمبر 1959، تاريخ مغادرة هذا الأخير من طوكيو إلى القاهرة .

5– مكتب نيويورك كان يدار من طرف السيد امحمد يزيد إلى ديسمبر 1958، تاريخ التحاقه بمنصبه بوزارة الأعلام للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وقد خلفه في ذلك المنصب بنيويورك السيد عبد القادر شندرلي، يساعده السيد رؤوف بوشقجي . أما النشاط الذي اتسع من مكتب نيويورك اتجاه أمريكا اللاتينية فقد كان يتم بواسطة مراسل المجاهد، السيد فتيح آغا بوعياد، المقيم بريو ديجانيرو وعبر " اللجنة الشيلية لدعم الجزائر" التي نشط أعمالها السيد عمر رومي فيرا/ Omar Rumie vera، القائم في سولتياغو .

6– كان مكتب لندن يدار من طرف السيد محمد قلو، يساعده السيد عزيز حسن من ماي إلى أوت 1959.

7– مكتب بيرن بسويسرا كان يدار، إلى غاية أكتوبر 1959، من طرف السيد سي عبد الوهاب .

8– مكتب استوكهولم كان يدار من طرف السيد محمد شريف ساحلي الذي يغطي بأعماله في نفس الوقت السويد، النرويج، الدانمارك وفنلندا .

9- مكتب روما كان مدارا من طرف السيد طيب بولحروف .

10– مكتب نيودلهي كان يديره السيد شريف قلال، يساعده إلى جوان 1959 السيد توفيق بوعتورة.

11– بالخصوص السيدة، أنديرا غاندي، رئيسة الرابطة الأفرو- آسيوية والسيد دهبار Dhebbar الرئيس السابق لحزب المؤتمر .

12– مكتب جاكارتا كان يديره، منذ 1957،السيد لخضر الإبراهيمي الذي وسع نشاطه ليشمل ماليزيا الفدرالية، منذ جويلية 1959. وقد حصل بهذه المناسبة على دعم هذا البلد في الأمم المتحدة، إثر جلسة خصه بها الوزير الأول الماليزي تونقكو عبد الرحمن (Tengku A B R)

13– مكتب بيروت كان مفتوحا منذ 1958، وقد أدار أنشطته السيد إبراهيم كابويا، وخلفه فيه في 25 مارس 1959 السيد مولود بوقرموح .

14– افتتح مكتب عمان، في جانفي 1958، وقد أداره السيد عبد الرحمن بن العقون.

15– افتتح مكتب جدة في أفريل 1958، من طرف السيد الشيخ عباس.

16– أفتتح مكتب طرابلس الذي أداره السيد أحمد بودة، ابتداء من 8 أكتوبر 1958.

17– كان مكتب دمشق أول مكتب يفتتح وذلك منذ سنة 1956 . كان مدارا من طرف محمد قصيري .

18– مكتب بغداد أداره السيد حماد روبحية، خلفا للسيد أحمد بوده في 15 سبتمبر 1958.

19– سجل العراق في ميزانيته للسنة 1959 ، قرضا قدره 2 مليون دينار لصالح الثورة الجزائرية.



الفهرس



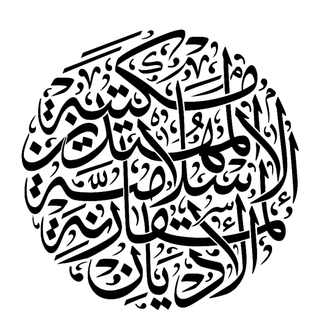
إليك والدي

من أجل «قسما»

ومن أجل ما كنتَ

إليك... والدتي

يا رمز الصبر والشجاعة



طبع دار القصبة للنشر

فيلا 6، حي سعيد حمدين – حيدرة – 16012، الجزائر

الهاتف: 10 79 54 021 / 11 79 54 021

الفاكس: 77 72 54 021

البريد الإلكتروني: casbah@djazair-connect.com

طبع بالجزائر، سنة 2003